

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة أطروحات الدكتوراه (٢٠)

الحركات الوطنيّة والاستعمار في المغرب العربي

الدكتور امحمد مالكي

الحركات الوطنيّة والاستعمار

في المغرب العربي



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (٢٠)

الحركات الوطنيّة والاستعمار في المغرب العربي

الدكتور امحمد مالكي

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٦٩١٦٤ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

الطبعة الأولى
بيروت، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣

الطبعة الثانية
بيروت، آب/ اغسطس ١٩٩٤

الإهداء

إلى الوالدين ، تكريمًا لهما

وإلى

زكيّة ، زوجتي

تقديرًا لسنوات المؤازرة .

المحتويات

القسم الثالث
التحدي والاستجابة
مكانة الهوية في تشكّل الوعي الوطني
والدعوة الى التنسيق والعمل المشترك

القسم الرابع
في الانتقال من بُعد الدفاع عن الهوية
الى مبدأ التحرّر والاستقلال وبناء الدولة الوطنية

مقدمة

وحدة المغرب العربي، ضرورة تاريخية، لأنها إحدى معطيات الجغرافيا والتاريخ، ولكنها ضرورة تاريخية معلقة، حتى هذه الساعة، عبر الأجيال والحضارات.

قد يكون هذا، في آخر المطاف، نتيجة حتمية لتحديات في الجغرافيا، ولتردد في التاريخ، ونجم عنها بالتالي، قصور في الأذهان، عن الارتفاع بضرورة تاريخية معلقة، من مستوى المعاناة الحياتية المباشرة، إلى مستوى التجريد الفكري، للتمكن من فرز وصياغة مدرك الوحدة، ورسم صورة كائنها في الوعي الجماعي، بروح المشروع.

ولكن المُدرَكات مرهونة دائماً بتوفر الشروط التاريخية للوعي بها في الواقع، عن طريق الحساسية والتجريد. ولَم تكن قد توفرت شروط الوعي في الماضي، بوحدة بلدان المغرب العربي كمُدْرَك تجريدي، مثلما لم يكن كذلك متوفراً، مدرك الحرية، أو مدرك العمل والرأسمال، أو مفهوم اقتصاد السوق، قبل العصور الحديثة وظهور النظام الرأسمالي.

وهكذا تكون قدرة شعوب المغرب العربي على امتلاك قرار القطيعة في الوقت الراهن، مع مصادر فشلها التاريخي في تحقيق الوحدة، مرهونةً من جهة، بقدرتها على الارتفاع بالوعي بين أفرادها، إلى المستوى الذي تستطيع أن تتمثل فيه تجاربها، وتتموضع بها في التاريخ، ومرهونةً من جهة أخرى، بقدرة الفاعلين التاريخيين فيها، على بلورة مشروع برنامج، لمسار تطورها، بهدف إشادة مجتمع مغاربي بديل، يعبّر عن مطامح جماهيرها العميقة، ويعزز إرادة التغيير لدى مفكريها وشبابها، وفي مختلف فصائل قواها الطليعية، كما يرشّد إمكاناتها الذاتية المشتركة ويحدد مستقبلها، من بين مستقبلاتها الأخرى الممكنة.

هذا هو فضاء الاستراتيجية العامة، للبحث القيم الجاد الذي غامر أمحمد مالكي، بجرأة واقتدار وذكاء في اختياره، كموضوع لكتابه هذا، عن **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**.

* * *

لقد عاشت شعوب المغرب كلها في الواقع، تجربة امتحان عسير، مع استعمار إدماجي شرس ومشاغب، طرح قضية مصداقيتها نفسها، كشعوب من بين الشعوب، وأنكر شرعية وجودها على أرضها، مجتمعة أو متفرقة. فكان عليها كذلك، مجتمعةً ومتفرقة، أن تدخل في مقاومة ضارية ونهائية، لإحباط نوايا المستعمر، وإفشال مشروعه الرامي، من وراء سياسته العامة، إلى خلخلة شخصيتها، وتفكيك قواعد هويتها، من خلال حرب مدمرة، شنها ضدها، على أربع واجهات متشابكة: الواجهة الدينية؛ والواجهة العرقية؛ والواجهة الثقافية واللغوية؛ وواجهة هضم حقها في الأرض، وفي وسائل العيش والعمل، داخل حدود حرمها الوطني.

وقد كان رد الفعل المغربي (المغاربي) على الاستعمار، تلقائياً وعميقاً وسريعاً ومستمراً، تغذيه في الأفراد، غريزة حب البقاء، وتذكيه في الجماهير، مشروعية الدفاع عن النفس، وكان اسمه السياسي، هو الحركة الوطنية.

ولم تؤدِ الحركة الوطنية، على هذا النحو، وبتواضع وعفوية، سوى دور مكبّر الصوت، في مختلف شعوب بلدان المغرب العربي. ولذلك كانت قوتها من قوة الجماهير، وكانت الجماهير بدورها، تتعرف إلى صوتها، في صوت الحركة الوطنية، فتمنح الوطنيين المشروعية المتحمسة، بالدعم الشعبي، البطولي أحياناً، والمستمر. وانهزم الاستعمار...

* * *

غير أن واجهات الصراع الأربع، المفتوحة في الماضي، من طرف الاستعمار، على شعوب المغرب العربي، هي الآن، وفي شروط تاريخية مغايرة طبعاً، موضوعة من جديد، على جدول أعمال، ولحساب، شعوب المغرب العربي، بصفة أو بأخرى، بعد الاستقلال.

هل هي رواسب العهد الاستعماري؟ هل هي تركة التاريخ؟ أم هي قصور في خطاب وبرنامج الحركات الوطنية؟ قد تتعدد التخمينات والحدوس، لدى الأجيال المولودة في عهد الاستقلال، ولكن من دون مرجع وطني مضبوط في الماضي، يسمح لأفرادها بفهم طبيعة التوترات الجدلية في الواقع الوطني الراهن، وذلك لأجل التقاطع الحاصل في مجموع شعوب المغرب العربي، بين جيل النضال من أجل الاستقلال، وجيل الاستقلال، الذي لم يعرف الاستعمار في حياته قط، ولا يستطيع بالتالي، أن يتمثل في نفسه اليوم تجربة تاريخية مجهولة منه، وأجنبية عن حساسيته وثقافته، ولا أن يحدد شروط توتراته من خلال شروط توتراتها، في المجتمع «الوطني» الذي يعيش فيه، ومع ذلك لا يفهمه.

ومن ثمة كان عمل الاركيولوجي لاكتشاف جذور الأشياء في الماضي هنا، يتجاوب مع اهتمام السياسي أيضاً، لتحديد طبيعة التوترات الحالية ـ الدينية منها والعرقية واللغوية والاقتصادية ـ وجدلية تناقض الخيارات والرؤى أحياناً، داخل مختلف أوضاع وفئات شعوب المغرب العربي، في الوقت الراهن.

* * *

لقد كانت وحدة المغرب العربي إبان نضال الحركات الوطنية المغربية ضد الاستعمار،

أملاً عظيماً في أُفق التاريخ، وهاجساً منعشاً ومحترماً لتقوية المعنوية، وللإشعار العام بضخامة الذات. ولكن إثارة قضية الوحدة نفسها في الخطاب الوطني المناضل، والتنسيق السياسي فيها بين الأحزاب، إبّان العراك مع الاستعمار، إنما كانا دائماً لتعزيز النضال القطري. ولهذا كان الاهتمام بموضوع الوحدة بيننا، موجهاً دائماً، وبصفة عفوية، إلى ما نأتلف به عادة، لا إلى ما قد نختلف فيه، على الرغم من أن إشكالية التنسيق نفسه، حول ما نأتلف به، كانت تطرح ضمنياً وكهاجس مكبوت في الحساسيات القطرية، إشكالية ما قد نختلف فيه.

وهكذا، لم تتحق وحدة المغرب العربي، على واجهة المقاومة المسلحة ضد الاستعمار، في مناطقها العسكرية الثلاث: (المغرب والجزائر وتونس) في أواخر سنة ١٩٥٤. ولم تتحقّقْ باجتماع طنجة، في صيف سنة ١٩٥٨ بين الأحزاب المغاربية الثلاثة الرئيسية يومذاك، وهو الاجتماع الذي كان في الواقع، استعراضاً إعلامياً وسياسياً مرتجلاً، لمحاولة صرف الأنظار عن المصاعب الحزبية والسياسية والعسكرية، داخل مجموع أقطار المغرب العربي الثلاثة، في ذلك الظرف بالذات. ولم تتحسن الحالة في ما بعد، بين أنظمة المنطقة، منذ الاستقلال أيضاً، وهو فضاء من الزمن يتجاوز الآن ثلاثين سنة، بتوقيت نهاية القرن العشرين.

* * *

هل يرجع تعثر الوحدة الآن بين أنظمة شعوب المغرب العربي إلى خلاف إيديولوجي، بين الحركات الوطنية المغربية، في مراحل النضال ضد الاستعمار؟ لقد استعمل أحياناً بالفعل تعبير الايديولوجية الوطنية، في معرض الحديث عن الحركات الوطنية في المغرب العربي، وهو تعبير غير صحيح في العمق، إذ إن الايديولوجيا نظام إيجابي مبادر ومؤسس، والحركة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي، رد الفعل، أساساً؛ ومن ثمة جواز الحديث عن إيديولوجية استعمارية، أو إيديولوجية إشتراكية أو طورانية أو أوروبية فارزة، أو إيديولوجية برجوازية، ولا يجوز عن حركات التحرر الخالص في العالم الثالث بوجه عام - كل إيديولوجيا تبدو مضاعفة بنظام نوعي من الخلفيات، يتيح للإيديولوجيا نفسها أن تقرأ بقراءتين، في انسجام جدلي بين القراءتين معاً، داخل إطار فكري مغلق على غيرها من الإيديولوجيات الأخرى - ولا كذلك عن خلفيات الحركات الوطنية في المغرب العربي. ويجوز القول بأن جميع الإيديولوجيات التي حاولت تأطير وقيادة النضال الوطني لشعوب المغرب العربي، فشلتْ: الشيوعية كالليبرالية الغربية، كالفاشية. كما لم تستطع ذلك أيضاً التيارات الروحية المتشددة في ما بين الأونة والأخرى، منذ القرن التاسع عشر، مع أن مضمون الحركات الوطنية المغربية النفساني والفكري، وقوام بناها الذهنية العامة، كانا دائماً، وبصفة عفوية، هما العروبة والإسلام.

* * *

ولعل الحديث عن الخصوصيات والتفاوتات، ذات الطابع التاريخي، بين شعوب المغرب العربي، مِنْ ليبيا وتونس والجزائر والمغرب، إلى موريتانيا، يكون أصوب من الحديث عن الخلافات الإيديولوجية بين الحركاته الوطنية، وأهدى بالتالي، إلى تحديد أبعاد التنسيق

الوطني وطبيعته في ما بينها، من أجل تحقيق الوحدة، في إطار التنوع والتعددية بين الأحزاب المغربية.

وهذا بالطبع إنما يكون بالانطلاق من هذه الخصوصيات والتفاوتات، في نوعية وحجم التجربة التي عاشها كل قطر من أقطار المغرب العربي على حدة، منذ القرن السادس عشر إلى الآن، إذ إن في شروط مناخ هذه التجربة بالذات، تكوَّن مبدئياً، وعي شعوب المغرب العربي الحديث، وتحددت اتجاهات مشاكلها الكبرى المعاصرة، والاختلافات بينها.

وقد يكون من الضروري هنا، التذكير أولاً بأن وحدة شعوب المغرب العربي كانت حقيقة حيّة، ومن واقع التاريخ الذي لا ريب فيه، بقيادة نظام أوليغارشي أقامه الموحّدون (١١٤٧ ـ ١٢٧٦) ووحّدوا به إدارياً، ولأول مرة في التاريخ، مجموع شعوب بلدان المغرب العربي من حدود مصر إلى ضفاف المحيط الأطلسي، تحت قيادة سياسية وحضارية واحدة.

كانت السلطة العليا في الأوليغارشية، تُباشر بواسطة مجلس قيادة كونفدرالية، يتركب من عشرة أعضاء، ومن مجلس شيوخ (مشيخة الموحّدين) يتركب من خمسين عضواً، ومن رئيس للدولة، يتحمل مسؤوليات إدارة جهاز الدولة، وتمثيلها، وتسييرها بمساعدة مجلس للوزراء، ومؤسسات أخرى إدارية عدة، مركزية وجهوية، مدنية وعسْكرية، تغطي سلطتها مجموع بلدان المغرب العربي.

ولم تنفصل تونس عن هذا النظام ـ سياسياً فقط، لا نظرياً، وموقتاً، لا بصفة دائمة ـ إلا في سنة ١٢٣٦، ولا مملكة تلمسان، إلا في سنة ١٢٣٩؛ وذلك عقب اندلاع أخطر أزمة سياسية عرفها النظام الموحدي، تحت ضغط الحنين إلى عهود التفتت القبلي القديم في المنطقة من ناحية، وجهود الحزب الملكي، للقضاء على النظام الاوليغارشي وتعويضه بملكية تقليدية، منذ أن عينّ «الاوليغارش» عبد المومن بن علي ولده ولي عهد له من ناحية ثانية، وأخيراً، للتدخل الاسباني، وجهات أوروبية أخرى في الأزمة، واستثمارها زمناً طويلاً، وإلى أبعد حد ممكن، من ناحية ثالثة.

وقد ظل المستقبل الموحدي ـ ومن ضمنه قضية الوحدة بين بلدان المغرب العربي ـ معلقاً، من خلال حركة مد وجزر بين الدولة الحفصية (الموحدية الجديدة) في تونس، ودولة بني عبد الواد في تلمسان، والدولة المرينية في فاس، إلى أن اعترفت الدولتان المتمردتان في فاس وتلمسان، موقتاً، بالنظام الموحدي الجديد في تونس، تحت قيادة الخليفة الحفصي، وبضغط من الرأي العام الشعبي، باعتبار أن الخليفة الحفصي وحده، هو الذي بقي يحمل المشروعية السياسية في المنطقة، ويجسم الاستمرارية في بنى وروح الوحدة بين شعوب المغرب العربي. وقد ظل الحفصيون بالفعل، لمدة ثلاثة قرون ونصف، يحتفظون وحدهم، في المنطقة الشرقية للاتحاد المغاربي، بتقاليد وببعض هياكل المؤسسات الاوليغارشية القديمة التي قام على أساسها، أعظم إنجاز سياسي وحضاري مشترك، حققه المغاربيون، في تاريخهم على هذا الجزء الغربي، من الوطن العربي الكبير.

وهكذا تكون تجربة الوحدة، من حدود مصر إلى مياه المحيط الأطلسي، قد عاشت سياسياً، وفي ضمائر الناس، عبر مراحل قُدُراتها ومراحل أزماتها وتمزقاتها واحتضارها الطويل، من سنة ١١٤٦، لدى سقوط مراكش في قبضة الموحدين، إلى يوم انهيار الحفصيين في تونس، سنة ١٥٣٦، وغيابهم عن المسرح الدولي، في أحضان الخلفاء العثمانيين بالقسطنطينية.

وفي سنة ١٥٨٧ تحولت ليبيا وتونس والجزائر، بقرار من الباب العالي، إلى ثلاث «أيالات»، مدمجة في الامبراطورية العثمانية، ثم انتزعها الاستعمار الغربي من العثمانيين بعد ذلك في الأخير، وكانت المدة الإجمالية التي فقدت فيها الأقطار الثلاثة استقلالها، تربو على أربعمئة عام.

بينما ظل المغرب (الأقصى) وحده مستقلاً في المنطقة، ولكن تحت جدلية السلام والحرب أحياناً، ضد العثمانيين، إمَّا دفاعاً عن وحدة ترابه، أو ضد الاستعمار الغربي، دفاعاً عن استقلاله. وهكذا لم يعرف المغرب بدوره تجربة الاحتلال الأجنبي، إلا متأخراً جداً، ولمدة قصيرة جداً (١٩١٢ ـ ١٩٥٦)، ظلت التقاليد السياسية والاجتماعية، أثناءها، في نخباته وجماهيره، محفوظة، والسلطة المخزنية شكلياً، مستمرة. وظل الشعب المغربي، في بواديه ومدنه، عسكرياً أو مدنياً، رافضاً ومقاوماً الاستعمار، ليلتقي من جديد سياسياً، وبعد فراق طويل، مع الرافضين والمقاومين للاستعمار أيضاً، في بلدان المغرب العربي الأخرى. ولكن، ونحن جميعاً، كل شعب يعمل لحسابه الخاص، نحمل وعياً وطنياً جديداً، ونحن جميعاً، مقتنعون أيضاً، بضرورة التنسيق، بين حركاتنا الوطنية «المغاربية».

* * *

هل لضغط التاريخ، على التطور المعنوي للشعوب، استمرارية ودلالة؟ وما هو القانون الذي يضبط تشكّل وعي جديد في ضمير أمة، والقانون الذي يدير مسلسل خُبُو هذا الوعي وتلاشيه في ذاكرتها؟ وإذا كان مدرك الوعي الوطني، يمكن اعتباره ارتباطاً ذاتياً، للإنسان، بنظام موضوعي متنوع من العلاقات العاطفية والمصالح المادية الحية والقيم التراثية المشتركة، فعلى أية مرجعية إذن تأسست أنماط الوعي الوطني الحديث، لدى شعوب بلدان المغرب العربي إبان النضال من أجل الاستقلال، وما هو الثابت والمتغير في هذه الأنماط؟

هل يمكن، بتعبير آخر، استخلاص معنى لماضي المغرب العربي، وتحديد اتجاه وغاية خطابه التاريخي، منذ استقلاله عن نظام الخلافة الإسلامية، إلى مرحلة الوعي «الوطني» الحديث، بضرورة التنسيق بين مختلف حركاته السياسية ونظمه الوطنية في عصرنا؟

* * *

انطلاقاً من تحليل للوقائع، يقوم على احترام قانون التفاعل الجدلي، مع الشروط الموضوعية والذاتية، المحيطة بشعوب المغرب العربي، ولا سيما في مراحل المنعطفات السياسية والاجتماعية الكبرى لمسارها التاريخي، يمكن الإشارة هنا إلى ملاحظتين أساسيتين عامتين:

الملاحظة الأولى هي أن لقاء المغاربة بالإسلام والعروبة، فتح أمامهم باب التاريخ

(والمسؤولية) على مصراعيه، ولذلك قاوموا الإسلام بعنف، ليتبنوه بعد ذلك، عن طواعية وبإخلاص. فحسَّسَهُم ذلك بقدُراتهم الذاتية المكبوتة على الدوام، وأيقظ في ضمائرهم روح الطموح المسؤول.

الملاحظة الثانية أدرك المغاربة إذن في لقائهم بالعرب والمسلمين، وتحت الشروط التاريخية المحيطة بهم يومذاك، أنهم ملزمون ـ ومؤهلون نفسياً ـ أن يرتفعوا إلى مستوى طموحهم المسؤول، ومبادراتهم الحرة:

ـ لتحقيق الذات **أولاً** وإصلاح الأفكار الشخصية والمعتقدات.

ـ لتوحيد الهوية الجماعية **ثانياً**، وتصحيحها وتصفيتها من الشوائب.

ـ لتنظيم الإرادة المشتركة وترشيدها على مستوى شعوب بلدان المغرب العربي **ثالثاً**، وذلك لكسب القدرة على الانجاز الحضاري وتأكيد الثقة بالنفس.

ثلاثة مشاريع تاريخية، بثلاث مراحل زمنية متميزة:

المرحلة الأولى: انفجرت فيها الثورة من مدينة طنجة تحت راية الخوارج، بقيادة ميسرة الخفير، وضد الحزب الأموي، والخلافة الإسلامية، وانتشرت حينها بسرعة البرق، فكريا وعسكرياً وسياسياً في مجموع بلدان المغرب العربي، من حدود مصر إلى مياه المحيط الأطلسي. وكانت ثورة إيديولوجية بالأساس، لتحقيق الذات، ولضبط الهوية المغاربية، في إطار الإسلام. ولم يكن الخوارج مع ذلك وحدهم في الميدان، وإنما كانوا يمثلون فقط، الايديولوجية الأقوى تنظيماً وانتشاراً في المجتمع.

المرحلة الثانية: تحوَّلت فيها الأفكار والنوايا تدريجياً عن التيار الخارجي الثوري الذي وجد نفسه في الطريق المسدود إلى التيار الشيعي المضاد، وذلك بحثاً عن الاستقرار مع الإدريسيين أو الفاطميين. ولكن دور المرحلة الحقيقي قد تمثل بصفة أكبر وأوضح في أنها أفشلت خطط الأنبياء المحليين الكَذَبة، ودمّرت مشروع الكفر البورغواطي، عن طريق توحيد الهوية الجماعية لشعوب المغرب العربي، في إطار الإسلام والعروبة.

المرحلة الثالثة: مع التجربة الموحدية المتعددة الجوانب والأهداف تواصل مسار المغرب نحو النضج، من دون انكسار، منذ ثورة الخوارج الجارفة، بقيادة ميسرة الخفير.

ومن خلال هذه التجربة الموحدية بالذات، ارتفع المغرب العربي بالوحدة، إلى أعلى قمة في تاريخه، وذلك على أساس مبادىء ثلاثة: التوفيق بين الآراء، والتوحيد، والتجديد من أجل تنظيم الإرادة الفاعلة المشتركة، وترشيدها موحدة وقادرة، على مستوى شعوب بلدان المغرب العربي كافة.

وهكذا يكون سكان المغرب العربي، عبر هذه المراحل الثلاث، قد اقتحموا، في عنف دموي أحياناً، وبعمق اجتماعي مثير دائماً، صراع الايديولوجيات الإسلامية والمذاهب

والمقالات والاهواء بحثاً عن ضبط الهوية الصحيحة المشتركة، وسعياً وراء تحقيق الوحدة المغاربية، من خلال ذلك الصراع.

ويمكن القول بأن الظاهرة الايديولوجية سواء بحدة صراعاتها وعمقها الاجتماعي أو كمحور أيضاً، لتحريك التاريخ في المجتمع المغاربي، قد احتلت منذ القرن الثامن، ما ستحتله من أهمية، ظاهرة التيار الصوفي أيضاً، في القرن السادس عشر، وما ستثيره من اهتمام عند النخبات، كما في وسط الجماهير أيضاً، بقيادة الزوايا.

ثمانية قرون إذن على الأقل، من تاريخ المغرب العربي الحي، كانت كلها، عن وعي وإصرار، وتخطيط أحياناً بين زعمائه، إما في اتجاه الوحدة بوجه عام، أو في واقع الوحدة بالفعل. ثم أعقبها بعد ذلك أربعة قرون أخرى، من الاحتلال الأجنبي والتشرذم والعزلة، منذ أن أصبح جزء من المغرب العربي «ولايات تركية» ليتحول كله في ما بعد بالتدريج، إلى مستعمرات ومحميات فرنسية وإسبانية وإيطالية ودولية، على شواطىء البحر الأبيض المتوسط.

* * *

من إيجابيات هذه التجربة التاريخية وسلبياتها، انصهر في الأخير، وعي وطني حديث في المنطقة المغربية، يطبعه التنوع والخصوصيات، وتقوده البراغماتية، بمعزل عن أي مرجع إيديولوجي، ويُشعِر بالحاجة إلى التنسيق، جهد الإمكان، بين مختلف حركات النضال المغاربية، التي لم يتخط فيها التنسيق مع ذلك قط، عتبة التضامن، ليمكنه من الوصول بالفعل، إلى ساحة العمل النضالي المشترك، ولا يقلل شيء من هذا، عامل الاستيحاء والاستعارة والتفاعل، في تطوير الوعي النضالي وتكييفه وتقريب أهدافه، بين مجموع الشعوب المغاربية: حرب التحرير الريفية نموذجاً، وأثرُها في تزويد البراغماتية الفكرية، بالبعد الرؤيوي الوطني.

وقد حقَّق الوعي النضالي لشعوب المغرب العربي، لمجرد كونه فقط، وبقدُرته الذاتية على التعبير عن نفسه، حق الاعتراض السياسي من طرف الجماهير، على الحكم الاستعماري، من دون لجوء، حتمياً، إلى العنف المسلح ضده ابتداء، ولا جبنٍ في التضحيات والمخاطرات أمامه.

وبرزت الأحزاب الوطنية الأولى في المغرب العربي أثناء العشرينيات والثلاثينيات، انطلاقاً من خصوصيات القطر الذي تنتسب إليه، في آفاق بناء المغرب العربي أيضاً، على الأقل من خلال الخطب العمومية والمواقف الرسمية في المناسبات.

إلى بداية ظهور الحركات الوطنية الأولى كان هدف توحيد ما يسمى حالياً بالمغرب العربي، بديهياً عند جميع الطامحين بأنظارهم إلى تحقيقه، ولكنه كان، حتى انهزام الأتراك في الحرب العالمية الأولى، يحمل ثلاثة مفاهيم متناقضة:

المفهوم العثماني: ويعني توحيد بلاد شمال افريقيا كلها، إلى شواطىء الأطلسي، تحت سلطة الخلافة الإسلامية بالقسطنطينية، باعتبار شمال افريقيا جزءاً من الأمة الإسلامية. وقد

ظل الخطباء في تونس، يدعون بالنصر، للخليفة العثماني، على منابر الصلاة يوم الجمعة، وفي جميع المناسبات الدينية الأخرى، إلى غاية العشرينيات. وظل الفرنسيون من جهتهم عاجزين عن رفع التحدي التونسي.

المفهوم المغربي: ويعني أول الأمر، جلاء الأتراك عن الأقطار التي احتلوها وأعلنوها ولايات تابعة لهم في المغرب، وجلاء قوات الاستعمار الفرنسي كذلك، وعودة شعوبه إلى الوحدة في ما بينها.

المفهوم الوطني: ويعني تحرير بلدان المغرب العربي كافة من الاستعمار الغربي وتوحيدها بتدبير وإرادة شعوبها الحرة، وقيادة أحزابها السياسية.

تحت تأثير هذه المفاهيم الثلاثة، تطور الوعي الوطني الحديث في شعوب المغرب العربي، كل شعب في إطار أوضاعه وظروفه السياسية والاجتماعية والدولية. فكانت تونس أكثر تجاوباً مع المفهوم الأول لوحدة المغرب العربي. ولكنها كانت أيضاً أكثر انفتاحاً على حركة الاصلاح في مصر من جهة، وأقوى ارتباطاً وتعاطفاً، من جهة أخرى، مع الخلافة العثمانية.

ويحضرني بهذه المناسبة ما سمعته من الجنرال سبيرس، أثناء لقاء معه في لندن، في منتصف شهر مايو/ أيار سنة ١٩٤٨، من أن حكومة تركيا قدمت مذكرة إلى الحكومة الانكليزية، عقب انهيار فرنسا في الحرب أمام الألمان، تعلن فيها أنها مهتمة بمصير بلدان شمال افريقيا، وتطالب بأن تشرك في كل إجراء دولي يتعلق بمستقبلها. وكان الجنرال سبيرس من تشرشل، بمثابة روبير مورفي من روزفلت، أثناء الحرب العالمية الثانية.

هذا وقد لا تكون أهمية المذكرة نفسها التي قدمها الشيخ عبد العزيز الثعالبي إلى مؤتمر السلام في باريس، سنة ١٩١٩ طالباً من الحلفاء الاعتراف باستقلال تونس، تطبيقاً لنقط ويلسون الأربع عشرة، ولكنها كانت محطة بارزة، حوّلت الوعي الوطني، من مرحلة رد الفعل، إلى مرحلة المبادرة، كما عوّضت المناجاة مع الباب العالي بالمجابهة مع الاستعمار، غير أن الحركة الوطنية التونسية، كان عليها أن تدفع ثمن دين قديم، لتسترجع ملامحها، ونبرات صوتها أولاً، فتبلور الصيغة الملائمة عندئذ، للتعبير عن مطامحها، من دون اضطراب ولا انزلاقات.

* * *

ونمطاً آخر من الوعي الوطني في الجزائر، كان نمطُ النجم الشمالي الافريقي في المهجر الفرنسي، في غضون العشرينيات. فبعد ما يناهز التسعين عاماً من الدماء والشقاء الوطني والمعاناة، مع الاستعمار، ها هي فصائل من الجزائر الثورية، المهاجرة، تتحالف مع الحركة العمّالية، في فرنسا، لتحريك المستعمرات، ونقل الثورة إلى بلدان شمال افريقيا، وإلى فرنسا نفسها. ولكن حرب الريف كانت مشتعلة يومذاك في المغرب بالفعل، ومدعومة في العالم كله بالحركات العمالية والقوات التقدمية، وفي مقدمتها العمال المهاجرون من بلدان المغرب العربي إلى أوروبا.

ولكن أروع أيام النجم الافريقي وأعظمها مسؤولية، كانت هي أيام مؤتمر بروكسل الشهير، المنعقد في شهر شباط/ فبراير ١٩٢٧، حيث أعلن مصالي الحاج، برنامج الحركة السياسي، وفي بدايته هذه النقط الثلاث:

- استقلال الجزائر استقلالاً تاماً.

- جلاء قوات الاحتلال كلها.

- تأسيس جيش وطني، وحكومة وطنية ثورية، وجمعية تأسيسية منتخبة بالاقتراع العام، واعتبار اللغة العربية لغة رسمية.

وقد جرى المؤتمر في أكمل الشروط الاعلامية، وحضرته شخصيات بارزة، مثل نهرو وأينشتاين، كما حضره ممثل عن حزب الدستور التونسي. ولكن أصداء المؤتمر لم تنفذ إلى داخل المغرب. وقد يكون ذلك لأن المغاربة يومذاك كانوا منصرفين باهتمامهم كله، إلى أخبار حرب الريف عند نهايتها.

ولم تشعر الأحزاب المغاربية الكبرى بالحاجة إلى ربط الاتصال نظامياً بينها، إلا في نهاية الحرب العالمية، للمشاورة والتنسيق. وجاءت المبادرة الأولى، مباشرة عقب حوادث «سطيف» المهولة، التي وجّه فيها الجيش الفرنسي نيرانه على جماهير المتظاهرين الجزائريين فيها وهم يحتفلون فرحاً بنهاية الحرب.

فقد جاء إلى المغرب، في صيف سنة ١٩٤٥، شوقي مصطفاي، متسللاً، ليحيط المواطنين المغاربة علماً، بحقيقة ما جرى في سطيف، وليستخبر عن إمكانات تنظيم عمل مسّلح مشترك، بعد أن اتضح أن التفاهم مع المستعمرين الفرنسيين ضرب من المستحيل، في مجموع بلدان المغرب العربي. وقد بقيت المبادرة الجزائرية، بين الجانبين، في وضع ترقّب واستشارة، لا غير.

ومنذ سنة ١٩٤٨ تأسست في باريس (مركز حزب الاستقلال، بشارع كليبر) لجنة للربط والتنسيق بين الحركات المغربية الثلاث، تعمل على المستوى الأوروبي، في اتصال مع لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة، إلى أن اضطر ممثل الجزائر في اللجنة، إلى مغادرة باريس، للالتحاق بالشرق العربي.

* * *

واعتبر الفرنسيون الحركة الوطنية في المغرب، جبهة حرب، كجميع جبهات الحرب الأخرى في البلاد، فحولوها هي الأخرى إلى اختصاص العسكر الفرنسي، وجعلوا من قادتها أسرى حرب، ومن ساحات نشاطها السلمي، ساحات للقتال من طرفهم، ولذلك انقطع الحوار السياسي بين المغاربة الوطنيين والفرنسيين انقطاعاً كلياً ونهائياً - ولما يبتدىء بعد - في غضون الثلاثينيات. وأكثر ما كان يتخوف منه العسكر الفرنسي في المغرب - على غرار ما كان يجري يومذاك في الصين - هو أن تتسلح البندقية في أيدي الفلاحين المغاربة، بالنظرية الثورية في فكر الوطنيين، فيتداعى صرح الاستعمار وينهار، في مجموع بلدان المغرب العربي عندئذ.

لقد ربحت الحركة الوطنية المغربية، منذ ولادتها، معركة «الظهير البربري» مرتين، ضد الاستعمار الفرنسي: لأن المعركة عزلت الفرنسيين في المغرب من جهة، ولأنها من جهة أخرى، كشفت عن أهمية البعد الإسلامي دولياً، في علاقات المغاربة بالفرنسيين. فأعطى ذلك للحركة الوطنية المغربية، وزناً معتبراً، ودفع باليساريين الفرنسيين، إلى التحلل من حيادهم المبدئي تجاه سياسة فرنسا الدينية والعرقية في المغرب، وإلى فتح قنوات ملائمة للتفاهم والتواصل مع الحركة الوطنية المغربية على أساس تحديد هويتها أولاً، عبر برنامج سياسي واجتماعي معلن رسمياً منها، وبواسطة نشاط منظم من طرفها. للدفاع عن مطالب وطنية مضبوطة، وفي إطار حزب سياسي عصري مشروع.

هذه هي الشروط التاريخية التي حضّرت فيها الحركة الوطنية المغربية دفتر مطالبها العامة، لاعتبارات تكتيكية فقط، لا على المستوى الاستراتيجي. وبإيعاز من الأوساط اليسارية (المعتدلة) نفسها حضّرت كتلة العمل الوطني أيضاً دفتر المطالب المستعجلة ورفعتها إلى «المراجع العليا» في الرباط وباريس، قبل القطيعة النهائية، بين الشعب المغربي وسلطات الحماية، ببضعة شهور.

وفي ظروف الحظر والتهميش والعمل الصامت، وسط الشعب المغربي، حضّرت وثيقة الاستقلال، ورفعت رسمياً إلى جلالة الملك، وعلى سبيل الأخبار أيضاً، إلى الحلفاء، في يوم ١١ كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٤٤، وبدأت الجماهير المغربية، صفحة جديدة من حياتها لتحقيق الاستقلال، ومرحلة جديدة في مطامحها، لبناء مغرب عربي متحرر، في إطار وطن عربي تقدمي وموحّد، وجنباً إلى جنب مع الشعوب التائقة إلى الحرية والعدل كافة، لبناء غد إنساني أفضل.

* * *

وبعد، بيد القراء في هذا الكتاب، إنجاز أكاديمي ضخم، يفسّر، أو يحاول أن يفسّر، فصول الدراما المغاربية الحالية، من خلال جذورها في أحداث التاريخ. وإذا كان اهتمام الرأي العام العالمي منصباً، بيقظة وتوقّع مستمرين منذ الاستقلال، على ما يجري في بلدان المغرب العربي، لأهميتها الاستراتيجية والسياسية والاجتماعية، في ملتقى القارات، وعلى ضفاف البحر الأبيض المتوسط وشواطىء المحيط الأطلسي، فإن ذلك مما يزيد ولا شك في وجاهة وجدية الموضوع، وفي ضرورة حضور كتاب مثل كتاب الباحث أحمد مالكي هذا، في البيبليوغرافيا العربية.

وقد وجد المؤلف مصاعب جساماً، ولا شك، على طريقه لتقصي الحقائق، سواء في حقبة النضال ضد الاستعمار، أو في فترة ما بعد الاستقلال. لندرة النص التأسيسي، وصمت الشهادات المباشرة. وقد اضطره ذلك إلى التزام الحذر الشديد، وحسناً فعل، وأحياناً أخرى، إلى الاستئناس باجتهادات باحثين لم يشهدوا الأحداث، أو لم يشهدوها إلا جزئياً فقط. كما ضرب صفحاً عن نصوص أخرى، وهي كثيرة، لأنها لا تقدم ضمانات جدية للباحث الموضوعي.

وإذا كانت قيمة بحث ما في الأخير، تكمن أساسياً، في قدرته على إثارة الأسئلة العديدة على غير ما مستوى، وبأسلس وأقوى ما يمكن من عمق وبساطة، في ذهن القارىء، فإن الكتاب الذي بين يدي القارىء، غني بالأبعاد الحية والموازية، لمقارباته الأنثروبولوجية والسوسيولوجية المثيرة، وغني موضوعه بطابعه الإيحائي العام.

عبدالله ابراهيم

رئيس حكومة سابقاً، الأمين العام لـ «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» في المغرب.

المقدّمة العامّة

حين فكرت في إنجاز بحث الحلقة الثالثة حول موضوع وحدة المغرب العربي (١٩٧٩)[١]، كان اعتقادي عميقاً بإمكانية الاقتصار على مرحلة ما بعد الاستقلال لتحليل مكونات هذا المشروع (= الوحدة)، وفهم دينامياته وإدراك تعثراته، وملامسة إيجابياته ومكاسبه، وذلك بالرغم من التعقيدات التي سادت العلاقات المغربية (Maghrébines)[٢] وقتئذ، وقللت من حظوظ الإقدام على مقاربة موضوعاتها ومظاهرها العامة. وحتى حين قُدِّم البحث (١٩٨٤) في مناخ محموم بمؤشرات عودة الروح إلى فكرة المغرب العربي (= لقاء قرية العقيد لطفي بالجزائر، والتقارب المغربي الليبي)، لم نتجاوب علمياً مع مركزية الحدث وأهمية الديناميات التي يمكن أن يفتحها مستجد التقارب، بل ازداد قلقنا بصعوبة النفاذ إلى عمق موضوع الوحدة بمعزل عن تاريخية فكرة المغرب العربي، وسيرورة تكوّنها، والعوامل المتحكمة في ترسّخها وتعثّر إنجازها. لذلك، كانت خلاصات البحث واستنتاجاته دعوة ملحة إلى ضرورة العودة إلى الحقبة الاستعمارية لاستكمال مقاربة موضوع وحدة المغرب العربي وتعميق تحليل عناصره.

فبشأن الموضوعات التي تشكّل قضايا مركزية، إن لم نقل خيارات وطنية حاسمة، كالذي نبحث فيه، قلما يصلح منطق تجزئة المراحل، والفصل بين المنعطفات والأحداث، وعزل التوترات والقطائع، لأن يكون أداة منهجية للاستقراء، أو أساساً علمياً للتحليل والبحث، بل تقتضي ضرورة الفهم الانفتاح على وسائل تجعل من التاريخ الحي، مادة

---

(١) انظر: امحمد مالكي، «إشكالية وحدة المغرب العربي: دراسة تحليلية لمشروع الوحدة بعد الاستقلال،» (رسالة ماجستير، الرباط، كلية الحقوق، ١٩٨٣).

(٢) مغربية، هي ترجمة لكلمة «Maghrébine» بالفرنسية، وعلى امتداد فصول البحث سنعتمد مصطلح «مغربية» عوض «مغاربية»، كما أصبح شائع الاستعمال في السنوات الأخيرة بالعديد من الكتابات الصحفية وبعض الإنتاجات النظرية.

للامساك بطبيعة الامتداد بين الحقب، وجوهر التداخل بينهـا، كما تسعف عـلى تحديـد نوعيـة المنعطفات وتشخيص التوترات الفاعلة فيها.

لقد لاحظنا فعلاً، عند متابعة جملة من الكتابات التي حاولت، عبر قراءات مختلفة، أن تبحث في واقع المغرب العربي المعاصر[3]، كيف أن المعـبر إلى فهم هذا الأخـير مرتهن بـالعودة إلى المرحلة الاستعماريـة، التي لا تنحصر أهميتها في إدراك طبيعـة اختيارات الاستقـلال بما في ذلك اختيار وحدة المغرب العربي، بل كذلك في تلمُّس دينامية تكوّن الدول الحديثة في بلدان المغرب، اقتصاداً ومجتمعاً وثقافـة. فالبـاحث في تجربـة الوحـدة المغربيـة (Maghrébine)، قد يواجه أكثر من استفهام حين يستهدف إدراك مغزى التعثر ودلالات الانحسـار في الدعـوة إلى العمل الوحدوي، انطلاقاً فقط مما شهدته المنـطقة من تحـولات بعد استقـلال أقطارهـا، أي بمعـزل عن مرحلة النضـال الوطني التي أطّـرت وحكمت ديناميـة الاستقلال السيـاسي للدول الثلاث (المغرب الأقصى/ تونس - آذار/مارس ١٩٥٦، الجزائر - تموز/يوليو ١٩٦٢). كما أن الفهم الحقيقي لدور النخبات القائدة لدول المغرب حالياً، قد لا يمكن إدراكه دون العودة إلى المـرحلة الاستعماريـة، على اعتبـار أن جانبـاً مهماً في تشكّلهـا له صلة بـالفـترة السـابقـة عـلى الاستقـلال، مما يعني أن تحـديد طبيعـة النخبات، التي انتقلت بفعـل حملات الاستقـلال من موقع قيادة الحركات الوطنية إلى مراكز السلطة وتسيير شؤون الدولة، مسـألة مـركزيـة لمعرفـة الأسس القومية لأقطار المغرب العربي وتوجهاتها الوحدوية.

لقد شكل موضوع النخبات مجالاً للعـديد من الكتـابات بـالرغم من تبـاين منطلقـاتها ونتائجها[4]، لعـل أهمها تلك التي أكـدت وجود قيمـة منهجية في الـربط بين سـيرورة نشأتهـا وتكوّنها من جهة، وقيادتها أنـظمة دولهـا بعد الاستقـلال من جهة أخـرى، إذ، من المؤكد أن النخبات التي شكلت روافد فاعلة وطليعية للحركات الوطنية في مجـال التأطـير والتوجيـه، قد شهدت تحولات ليس خـلال فترة مجـابهة الاستعـمار وحسب، بل بعـد حصول أقـطار المغرب العربي على استقلالها السيـاسي كذلـك (= شحوب دور البعض منهـا وظهور البعض الآخـر، انقسـاماتهـا، تعايشهـا ضمن متناقضـات بنية واحـدة). ومن الثـابت أيضـاً، أن ليست كـل النخبـات التي مثلت طلائـع سياسيـة للحركـات الوطنيـة هي ذاتها التي تحـولت إلى «طبقات قـائدة» بعـد الاستقلال، ذلـك أن الحقبة الاستعـمارية التي مثلت في تـاريـخ المغـرب العـربي المعاصر مرحلة كفاح وطني، قد «حتمت» أسبقية القضية الوطنية (= التحرر وجلاء المستعمر) على المسألة الاجتماعية، ولم تُتح بروز شروط الصراع الاجتماعي إلا بعـد الاستقلال السيـاسي

---

(٣) من هؤلاء نذكر شارل أندريه جوليان، جاك بيرك، ألبير عياش، جرمان عياش، عبـد الله العروي، هشام جعيط، محمد عابد الجابري، ومحمد عبد الباقي الهرماسي.

(٤) من الدراسات التي تناولت موضوع النخبات عـامة، والنخبـات السياسيـة بالمغـرب العربي خـاصة، يمـكن الـعـودة إلى: Thomas B. Bottomore, *Elites et société,* traduit par Gérard Montford (Paris: Stock, 1967), et Lhachmi Berrady [et al.], *La Formation des élites politiques maghrébines* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, Librairie générale de droit et de jurisprudence; CRESM, 1973).

مباشرة، الشيء الذي كانت له مضاعفات على مراكز النخبات ومكانتها: فمنها من تقوّت فتحولت فعلاً إلى «طبقات قائدة»، ومنها من ضعفت وأضعفت فأصبحت قوى غير مساهمة في صنع القرار، وتلك ظاهرة مشتركة في الدول المغربية الثلاث[٥].

هذا، وإن التشديد على مركزية الحقبة الاستعمارية في تناول قضايا المغرب العربي وإشكالياته المعاصرة، لا يلغي كون المرحلة حلقة في تكوّن وتطور التجربة التاريخية المغربية ككل، وأن الوقوف عندها، بالنظر إلى استراتيجيتها، يشترط بالضرورة قراءتها على ضوء ما سبقها من منعطفات، كما أن التركيز على أهميتها لا يخلو من صعوبات، قد تعوق النظر العلمي والسياسي إلى المرحلة، وتحدّ من جرأة الاندفاع في مساءلة مكوناتها، فاعليها، مساهمتها في رسم معالم المجتمعات المغربية واختياراتها العامة.

أولاً: حول إشكالية البحث ومنطلقاته

١ ـ بصدد الإشكالية

تستمد المرحلة الاستعمارية قوّتها التاريخية والسياسية من كونها لم تتحول بعد إلى جزء من الماضي، كما أن الرموز الوطنية الفاعلة في أحداثها، المساهمة في صياغة منعطفاتها لّما تخرج من الساحة السياسية بعد، بالرغم من التحولات التي مسّت تكوين النخبات المغربية وتحكمت في تفاعلاتها وصراعاتها، الأمر الذي يجعل من الاستمرارية بين الحقبة الاستعمارية وحاضر المغرب العربي، مفهوماً مركزياً في أي مقاربة تروم تحليل مكونات المرحلة الاستعمارية وعمق تأثيرها في القضايا المغربية الراهنة. لذلك، قلما يتوقف التفكير في الأسئلة التي يطرحها حاضر المغرب العربي، في تقديم أجوبة دقيقة، كاملة ومتماسكة دون اعتماد مقولة «الاستمرارية» وتوظيفها موجّهاً منهجياً وأداة أولية للبحث والتحليل.

لقد أجمعت الكتابات الوطنية على خطورة الظاهرة الاستعمارية ومفعولها في ترسيخ تأخر المغرب العربي وإدماج اقتصاداته ومجتمعاته بالمنظومة الرأسمالية، كما شددت على دور الاحتلال في استكمال أسس الدول المغربية وتحديد توجهاتها المستقبلية، والأكثر التحكم في رسم اختياراتها المركزية، ليس في حقل البناء الداخلي القطري وحسب، بل في علاقاتها الخارجية وتطلعاتها الجهوية والقومية كذلك. وفي هذا الإجماع إقرار بقوة الحقبة الاستعمارية وعمق تأثيرها في المرحلة اللاحقة.

---

(٥) حتى لا نعمّم نقول انه ليست كل فصائل الحركات الوطنية موجودة حالياً بالسلطة، وذلك لكون التناقضات التي تضمنتها بنى الحركات الوطنية، وهي تقاوم المستعمر الفرنسي، قد برزت مجدداً حين شرعت في بناء أسس أقطارها بعد الاستقلال، وحيث لم تكن هذه التناقضات عرضية بل هيكلية وذات منطلقات اجتماعية، فقد حتمت حدوث صراعات في داخل النخبات القائدة، ترتبت عليها إقالات وعمليات استبعاد بالدول الثلاث.

في الموضوع الـذي نعتمده بحثاً لأطروحتنـا، ننطلق من إشكـالية كـون «الاستعمار - كمحصلة لتطور النظام الـرأسمالي، وكـظاهرة تـاريخية متعـددة الأبعاد - لم يكن من الجـائز أن يدخل بلدان المغرب ويتوسع ويستقر بها، دون أن يصطدم بمقاومات أولية، منبعثة من نـزوع المغاربة الفطري إلى رفض الأجنبي والتصدي لمشاريعه قبل أن يواجه (= الاستعمار) حـركات وطنيـة منظمـة ومهيكلة، مدافعـة عن هويتهـا ومقومـات شخصيتها التـاريخية أولاً، ومـطالبة بالتحرر والاستقلال حقاً. والحركات الوطنية في محـاولتها فهم الـظاهرة الاستعـمارية والعمـل عـلى مقاومتهـا، لم تتوقف عنـد حدود النضـال القطري المنعـزل، بل فكـرت في إحياء فكـرة المغرب العربي، وتوظيفها بغرض فتح ديناميات للتنسيق والعمل المشترك بـين الأقطار المغـربية الثلاثة، وذلك بإحداث أجهزة وإطـارات جماعيـة، كفيلة ببلورة مشروع النضال الـوحدوي، وتحديد مسوغاته النظرية وأدواته العملية على حد سواء. . .».

ككـل بحث ينتمي إلى حقل العلوم الاجتـماعية، حيث النسبيـة هي القاعـدة في تحليل المعـطيات واستخـلاص النتائـج واستقراء الأحكـام، نعتقـد بضـرورة استبعـاد منـطق الجـزم والوثوقية في معالجـة مثل هـذه الإشكاليـة وتدقيق عنـاصرها، كـما ننطلق من وجـود أكثر من صعـوبة، تحتم اعتـماد التريث وعـدم المواربـة عند تشخيص مكـونات المـرحلة فضاء البحث (= الحقبة الاستعمارية) وتحليل توتراتها والإمساك بمفاصلها النضالية المركزيـة. لعل أهم هـذه الصعوبات: دقـة المرحلة وتعقّـدها، بـل وغموض بعض منعـطفاتهـا، بسبب تشتت الوثـائق المؤرخة لها وعدم اكتمالها وندرتها، وأحياناً صعوبة اقتحام المـوجود منهـا[٦]. لذلـك سنعتمد في تحليل عناصر هذه الإشكالية عدة منـطلقات، نعتـبر طرحهـا والعمل عـلى تدقيقهـا والبرهنـة عليها، مسألة جوهرية لمقاربة الموضوع الذي يشكّل مجال البحث الذي نفكر فيه.

٢ - بشأن المنطلقات

ليس المنطلق معطى احتمالياً غير قـابل للتدليـل المنطقي والعقـلي، إنه، عـلى العكس، رأي ممكن الإثبات، كفيل بالبرهنة على عمق صحته ورجاحة موضـوعيته. لـذلك، وانـطلاقاً من هذا التحديد، أوحت لنا القراءات المتعددة، المتنوعة والمنفتحة على أكثر من حقل معرفي، التي شكلت في مجملها المادة الخام لهذا البحث، بعدة منطلقات نعتبرها مفاتيـح أولية لتحليـل هذه الإشكالية:

أ - نـنطلق من قناعـة ذاتية، اكتست اليـوم صفة الحقيقـة كما اتسمت بـطابع اليقـين، قـوامها وجـود فضاء جغـرافي وتاريخي مشـترك اسمه المغـرب العربي، تـراوحت حـدوده بـين

(٦) اللهم إذا استثنينا المجهودات التي قام بها المركز الوطني للتوثيق بتـونس، حيث رتّب وصنّف مجموعـة من الوثائق تحت سلسلة: **تاريخ الحركة الوطنية التـونسية. . .**، وأيضـاً محاولات كـل من كلود كولـو Claude) (Collot وجون روبرت هنري (John Robert Henry) التي نشرت تحت عنوان: **الحركة الـوطنية الجزائريـة: النصوص، ١٩١٢ - ١٩٥٤**، وكذلك أعمال: محمد حربي، **أرشيفات حرب التحرير الجزائرية**.

الاتساع والانكماش، بين الانغراس في وجدان المغاربة ووعيهم حيناً، وضمورها وشحوبها أحياناً أخرى[٧]. لكن في ظل هذا الجدل وبالتفاعل معه، لم يفقد المغرب العربي المقومات المميزة له كذات، وهوية، والأكثر كشخصية عربية إسلامية.

صحيح أن المغرب العربي قدِّم بمجمل متون الكتابات التاريخية الأجنبية[٨] كفضاء مفتوح أمام الحضارات الوافدة ـ الدخيلة عليه (= من الفينيقيين وحتى العرب)، والأخطر نُظر إليه في سياق هذه التيارات، كموضوع «خانع»، مستجيب لقدره، وليس كفاعل مؤثر، يقاوم الآخر دون أن يستكين لجروحه. وحتى حين أرغم منظّرو هذه الكتابات على «الاعتراف» بالتلاقح الحاصل بين الحضارتين المغربية والفينيقية، وبإخفاق «الرومنة» (Romanisation)، ونجاح الإسلام في ترسيخ الوحدة الوطنية المغربية (= إنصهار العرب والبربر) وإكساب المغاربة المشروعية التي كانوا في حاجة إليها (= الانتماء إلى حقل ايديولوجي ـ ثقافي واحد)، لم يترددوا في التقليل من تاريخية هذه المنعطفات، والتشكيك في عمقها وحظوظ استمراريتها[٩].

إن انطلاقنا من هذه القناعة (= المغرب العربي كحقيقة)، واعتمادنا إياها خلفية فكرية، موجهة لمجمل مقاربات الموضوع، لم يمنعنا من الاقتناع أيضاً، بحصول «إنكسارات» في سيرورة تطور «المغرب العربي» وتشكله كمفهوم مستكمل لعناصره ومقوماته، وهي «انكسارات»، لم نطرحها على سبيل الافتراض، بل قدِّمت كلحظات ثابتة في تجربة المغرب التاريخية. لذلك، بقدر ما سندافع عن حقيقة المغرب العربي كوجود وشخصية، بقدر ما سنشدد على تحليل خطوط القوة والضعف في سيرورة تكوّن هذا المفهوم (= المغرب العربي) ومناقشة طبيعة العوامل المتحكمة والفاعلة في ذلك.

لذلك، نفترض حصول تأخُّر تاريخي للمغرب العربي في زمن محدد من تطوره، قد نحصره في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وذلك بالنظر إلى النهضة الصاعدة بالضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط (= أوروبا أساساً). وقد نرجع مصادره الأولى إلى لحظة تفكك وحدة الغرب الإسلامي (= الموحدين أساساً) وبروز الإمارات المستقلة، تحديداً منذ أواخر القرن الثالث عشر والقرن التالي، إنه «التأخر» الذي لا نعاين مظاهره في انكماش الاقتصاد ونضوب مصادره (= التجارة بعيدة المدى) أو في تكلُّس العمران وشحوب مكانة المغرب الدولية وحسب، بل نلمُس ذلك أيضاً في الغفوة (Somnolence) التي لازمت المغرب العربي دولاً ومجتمعات، من هذا التاريخ وحتى اصطدامه بالاستعمار خلال القرن التاسع عشر.

---

(٧) قارن: عبد الله العروي، **مجمل تاريخ المغرب** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٤)، ص ٢٩ ـ ٣١.

(٨) بمختلف حقولها المعرفية: التاريخ، السوسيولوجيا، الانثروبولوجيا، الاثنوغرافيا، علم السياسة، وأدب الرحلات.

(٩) نفكر بالأساس في كتابات كل من: إرنست فليكس غوتييه، ستيفان غزيل، غبريال كامبس، إرنست مرسييه، جيروم كاركوبينو، وروبير مونطاني.

هذا، وننطلق من كون الاصلاحات التي عمّت دول المغرب العربي (= تونس والمغرب الأقصى أساساً) في أعقاب احتلال الجزائر وإخماد مقاوماتها الأولى (= ١٨٣٢ ـ ١٨٤٥/ الأمير عبد القادر، ١٨٧١/ ثورة المقراني)، أو بعد هزيمة إيسلي (١٨٤٤)وحرب تطوان (= ١٨٥٩ ـ ١٨٦٠) ـ لم تكن ثورة على «التأخر التاريخي»، ولا حركة للتحديث قادرة على الفعل في تغيير اتجاه التاريخ[١٠] لتجنيب المنطقة جرح الاستعمار، بل شكلت لحظة «يقظة» بين حد الغفوة وحد الشعور بقرب الاحتلال. لذلك، نعتقد أن فرنسا قد نجحت في ترسيخ تأخر المغرب وتعميق مظاهره، كما عملت على إعادة هيكلة المنطقة وإدماجها ضمن المنظومة الرأسمالية، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

ب ـ في بناء الحضارات وتراكم التجارب التاريخية وتشكُّل الفلسفات والنظريات والأفكار، قليلة هي اللحظات التي ترجّح فيها القوة على «السلم»، و«المصلحة الخاصة» على «شمولية الأهداف والأغراض»، والانشداد إلى «مرجعية محددة» عوض «النزعة الإنسانية العامة». وتلك قاعدة أطّرت الفكر البشري وحكمت تطلعاته، منذ تنوع وتناقض أنماط الإنتاج، وتصدُّع علاقاته الاجتماعية، وفقدان الإنسان وحدته البدائية.

في البحث الذي نقوم بتقديمه، نعتبر «الاستعمار» ظاهرة تاريخية، متعددة الأبعاد ومتنوعة الأهداف، كما ننطلق من أنها (= الظاهرة الاستعمارية) محصلة منطقية، ووليد شرعي للنظام الرأسمالي في مرحلة محددة من تطوره التاريخي، هذا الذي نشأ ونما أوروبياً منذ بداية القرن السادس عشر، قبل أن يتسع ويمتد ليصبح منظومة مع أواخر القرن التاسع عشر والعقود الأولى من هذا القرن؛ إنه الغرب الذي أضحى مفهوماً بالغ التداول على صعيد النظرية السياسية، كما غدا مرجعية فلسفية وفكرية في النظر إلى الكون والإنسان.

فالغرب، وهذا ما نود التشديد عليه، قد شكّل قطب «العالم» ومحور «نظامه الدولي»[١١] منذ القرنين الخامس عشر والسادس عشر (= أوروبا أساساً)، وبالتالي أصبحت فلسفته، قيمه ومنظوراته هي السائدة، بحكم الهيمنة التي دشنها عصر النهضة وأصلت منطلقاتها الثورات التي شملت حقول الاقتصاد والمجتمع والفكر، والتي كونت في مجملها ما اصطلح الفكر السياسي الأوروبي على تسميته «العقل الحديث».

وفعلاً، لقد نظرت العديد من الكتابات الغربية إلى أطروحة «خصوصية» النهضة الأوروبية، وأصالة روافدها الاقتصادية، الفكرية والحضارية، وتفرُّد تجارب شعوبها، إلى حد قدَّم القرن السادس عشر كأنه مولد تاريخ عالمي جديد، كما نظر إلى: «**العقل الحديث**» كقطيعة تامة ونهائية مع تراكمات الفكر الإنساني ومكاسبه التاريخية، وبالتالي غدت أوروبا،

---

(١٠) نفكر في تجربة اليابان على عهد ميجي، لمزيد من التفاصيل، انظر: أدوين رايشاور، **اليابانيون**، ترجمة ليلى الجبالي، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٣٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩)، ص ١٠٩ ـ ١١٩.

(١١) مع كل ما يشترط استعمال مصطلح «النظام الدولي» من حذر وتريث ونسبية في المعنى والدلالات.

وبعدها الغرب، كأنها صانعة الحضارة الجديدة، الإنسان الجديد الذي يرى في فلسفتها وقيمها النموذج الأرقى للتطور والامتداد والاستمرارية.

ننطلق من محدودية هذه الرؤية، المنشدّة إلى المركزية الأوروبية، التي تجرد مفهوم «النهضة» من تاريخيته، كما تعزل روافد التقدم الأوروبي عن شروطها وإمكاناتها. فمع الإقرار بواقع عدم التكافؤ الحاصل في علاقات شمال البحر الأبيض المتوسط بجنوبه تحديداً منذ القرن السادس عشر، نعتقد مع أنور عبد الملك، بصلاحية توظيف مفهوم فائض القيمة التاريخي[١٢]، لمقاربة جدلية النهضة والسقوط خلال هذه الحقبة، وللربط بين بروز «الغرب» بحمولاته السياسية والايديولوجية، و«الهيمنة» التي شكلت أساس ميلاده وعصب تصلبه وامتداده.

هذا، ولم تنحصر خطورة المركزية الأوروبية» في تجريد مقولة النهضة من شروطها التاريخية، التي تعدّ «الهيمنة» شرطاً أساسياً فيها، بل تجاوزت ذلك إلى اضفاء مضامين ودلالات خاصة عن المفاهيم التي أطّرت تقدمها الاقتصادي، الاجتماعي والفكري... كالحداثة، العقلانية، الشمولية، الديمقراطية وحقوق الإنسان. إذ بالرغم من الثورات التي فجّرها «العقل العربي» على أكثر من صعيد، فقد ظلت نظرته إلى الآخر إلى «الضفة الأخرى من النهر» على حد تعبير إدغار سنو[١٣] متناقضة مع خطابه، منفصمة عن جوهر شعاراته، بل ومنفصلة عن عمقها التاريخي الفكري والايديولوجي.

لذا، ننطلق من أن الغرب في علاقته مع ذاته، قد ظل منسجماً مع قناعاته، منشدّاً إلى المكاسب المشرقة (= الحداثة، العقلانية، الديمقراطية...) التي قررتها نضالات مكوناته الاجتماعية وأفرزتها تسوياتها التاريخية، لكن في تصوره للآخر، ومحاولة فهمه واستيعاب مقومات تجربته التاريخية، فقد الغرب عناصر انسجامه، حين أضحى المطلق عنده هو ذاته، هو نسقه الفكري والايديولوجي، هو حضارته، فلسفةً وقيماً ونظماً، كل تفكير في الآخر من خارج هذا النسق، لا يعدو أن يكون عملاً «لا عقلانياً»، «منافياً» لما دعا إليه الغرب ودافع عن صلاحيته التاريخية. فتأسيساً على هذه الرؤية وانسجاماً مع أهم أطروحاتها، راكم الفكر الغربي، والفرنسي جزء منه، جلّ مفاهيمه ومنظوراته عن المراكز الحضارية غير المنتمية إلى نسقه (= افريقيا، آسيا، أمريكا الجنوبية) حيث اعتبرها دوائر دون عتبة المدنية، جديرة بـ «الإدماج» ضمن بناه العامة، الاقتصادية والسياسية والفكرية. وفي تأكيد هذا الاعتقاد وممارسته، لم يتساءل الغرب، بمختلف تياراته الايديولوجية[١٤]، عن حدود التطابق بين ما

---

(١٢) انظر المفهوم في استعمال: أنور عبد الملك، تغيير العالم، سلسلة عالم المعرفة؛ ٩٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٥)، ص ٢٠ - ٢٣.

(١٣) المقصود الدوائر غير المندرجة ضمن العالم المتقدم (= إفريقيا، آسيا، أمريكا الجنوبية).

(١٤) قد نستثني من ذلك بعض اتجاهات الفكر الاشتراكي، كما بدأت في التبلور خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ولو ان النقاش لن يستكمل أبعاده الفعلية والعميقة، ويجسد مواقفه من ظاهرة الاستعمار وقضايا المستعمرات، حتى بعد نهاية العقد الثاني من هذا القرن.

يدعو إليه وما يمارسه، بل لم يتردد، عند أوج اشتداد الحركة الاستعمارية، في الدفاع عن «نسبية» الدلالات التي ترمز إليها مكتسبات فكره النهضوي في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان (= حق الشعوب في تقرير المصير أساساً). فبقدر ما شدد على ضرورات الاندفاع في الحداثة، والعقلانية وبناء الإنسان الجديد، إنسان ما بعد النهضة وثوراتها، بقدر ما استنكف عن التعامل مع الآخر بالتفكير نفسه والمنطق عينه. فمقابل اعتزاز الغرب، وفرنسا جزء منه، بخصوصية تجربته التاريخية ألغى خصوصية الآخر، والمغرب العربي واحد منه، مصرّاً على التفكير فيه من نسقه الحضاري وليس من خارجه أو من داخل أنساق أخرى غير منتمية إلى حقله الايديولوجي والثقافي. لذلك، لم يحظَ مفهوم الهوية (L'identité) بالمكانة التي خوّلت له بالتجربة التاريخية المغربية، كما لم تقدَّر مقوماتها، من دين وتاريخ ولغة، بالحس التاريخي المطلوب، حتى من لدن التيارات الفكرية الفرنسية الأكثر انتقاداً لظاهرة الاستعمار(١٥).

ج ـ من صلب هذا التناظر بين خطاب الغرب حول ذاته ومكتسباته، وطبيعة الممارسة التي حكمت علاقاته مع الآخر، تأسست استراتيجياته في حقل الاستعمار والتوسع والامتداد. وعلى ضوء هذا الواقع، ستعمل الشعوب المستعمَرة، عبر حركاتها الوطنية ونخباتها السياسية، على تحديد المسوغات النظرية والخطط العملية الكفيلة بتأطير مسلسل النضال والمقاومة.

في مقاربة موضوع الحركات الوطنية والاستعمار بالمغرب العربي، ننطلق أيضاً من كون استراتيجيا الاحتلال الفرنسي، التي نبعت من عمق تجربة تاريخية ناهضة، وتأصلت على قاعدة مكتسباتها المشرقة، لم تقابَل باستراتيجيا من الطبيعة والقوة والحجم نفسها لدى الطرف المغربي، سواء على صعيد الفكر المؤطر لها، أو على مستوى الأدوات الناظمة لنشاطها السياسي والنضالي.

إن القول بتقابل استراتيجيتين منشدّتين إلى تجربتين تاريخيتين متمايزتين، ليس حكماً جزافاً نروم عبره ومن خلاله تبرير واقع سياسي ونضالي مغربي (= الحقبة الاستعمارية) بوضع تاريخي قديم، قد لا يرتبط بالضرورة بدخول الاستعمار وبدايات توسعه (= القرن التاسع عشر)، بل قد يعود إلى القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وإنما هو معطى موضوعي متسم بميزات الثبات، والتجدد والاستمرارية. . الصفات التي أقرتها انكسارات المغرب وتأخره التاريخي، وأكدها مسلسل الإدماج ضمن المنظومة الرأسمالية.

لقد انبنت استراتيجيا الحركات الوطنية المغربية، المرتبطة بهذا الإرث التاريخي، على أساس المجابهة بالذات وليس المبادرة، على قاعدة الدفاع وردّ الفعل. وفي وضع محكوم بهذه الشروط قلما يتحقق عنصر الإبداع في فهم الآخر (= الاستعمار) وإدراك وجوده واستيعاب خطورة مشاريعه، كما قد يتعذر طرح الأسئلة الجذرية عن «الأنا» من حيث مصادر توقّف تطورها، إخفاقاتها، وإمكانات تجددها وتنمية قدراتها للإرتقاء إلى درجة من الوعي تسمح

---

(١٥) ولو ان العديد من الكتابات التي ظهرت بعد عقد الثلاثينيات، قد بدأت تدعو إلى مراجعة منطلقات ايديولوجيا الاحتلال، وتصوراتها إزاء مكونات التجربة التاريخية المغربية ومقومات مجتمعاتها.

بموضعة الظاهرة الاستعمارية ضمن سياقها العام، وفي الوقت نفسه توفر ظروف النظر إلى «الذات» برؤية تاريخية انتقادية. لذا، فحين نؤكد مقومات التجربة التاريخية المغربية، ونشدد على مواصفات تميزها عن نظيرتها الفرنسية، لا نستهدف إضفاء نوع من «الخصوصية» على المغرب العربي دولاً ومجتمعات، وذلك لتقديرنا وجود تماثل في الوضع التاريخي العام بين هذا الأخير (= المغرب العربي) وباقي مكوّنات دار الإسلام، ولاقتناعنا بانتماء المغاربة إلى الإشكالية نفسها التي حكمت الفكر العربي الحديث والمعاصر ووجهت خطابه، منذ لحظة الاصطدام بالغرب وحركاته الاستعمارية[16].

لقد وجدت الحركات الوطنية المغربية، في مفهوم **الهوية** بمختلف مقوماتها، البعد النضالي القادر على التحسيس بواقع الاستعمار، الكفيل بتوتير وجدان المغاربة وتنمية وعيهم أهمية معركتهم من أجل التحرر والاستقلال واسترداد السيادة الوطنية. لذلك، وحتى حدود السنوات ١٩٤٣ ـ ١٩٤٥[17]، سيتمحور تفكير النخبات السياسية المغربية حول هذا الموضوع (= الهوية)، كما ستعتمده الحركات الوطنية أرضية لبلورة شعاراتها الأساسية في حقل الدفاع عن الدين، اللغة، التعليم، وكل ما يرمز إلى الشخصية المغربية في بعديها العربي والإسلامي. كما أن الإرث التاريخي الذي أعاق إمكانية مقابلة الاستعمار الفرنسي بإستراتيجيا في حجم تحدياته وخطورة سياساته، لم يسعف فهم الحركات الوطنية المغربية للظاهرة الاستعمارية على أكثر من كونها إجهازاً على **الأنا**، وبالضرورة لم يمكّنها من المطالبة بأبعد من الاصلاح والالتزام بمقتضيات عقود الحماية.

في مسيرة الشعوب وتكوّن تجاربها التاريخية، وتراكم مكاسبها وإخفاقاتها، ليس «التطور الخطي» هو الثابت، هو الناظم لها دون سواه، ذلك أن التاريخ بقدر ما تحكمه الثوابت وعناصر الاستمرار، بقدر ما تنتظمه التوترات، التحولات والقطائع. فالمغرب العربي الذي استيقظ من غفوته ضعيفاً أمام منعطف الاستعمار، وواجه استراتيجيا الاحتلال سقيماً، مدافعاً غير مبادر، سيعرف، مع بروز نتائج الإدماج، تشققاً على صعيد وعيه الظاهرة الاستعمارية، كما سيشهد تحولات بنيوية على مستوى مكونات حركاته الوطنية، جعلته ينتقل من الدفاع عن **الهوية** والاكتفاء بالمطالبة بالإصلاحات ضمن دولة الاحتلال، إلى طرح مبدأ الاستقلال (١٩٤٣ ـ ١٩٤٥)، وفي هذا الانتقال ما يؤشر على حصول قطيعة منهجية وفي المضمون، مع ما كان يؤطر نضال الحركات الوطنية المغربية ويحكم تفكير نخباتها السياسية القائدة.

د ـ في الموضوع الذي نروم تحديد منطلقاته، لم تقتصر المواجهة بين بلدان المغرب والاستعمار عند حدود النضال القطري، الانفرادي والمنعزل، بل تجاوزت ذلك إلى ما هو مشترك بين الحركات الوطنية المغربية ونخباتها القائدة، كما فاقته أحياناً لتشمل الإطار القومي

---

(١٦) قارن: عبد الله العروي، **الايديولوجية العربية المعاصرة**، ترجمة محمد عيتاني؛ تقديم مكسيم رودنسون، ط ٣ (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠)، ص ١٩ وما بعدها.

(١٧) مع التأكيد أن الفصل هنا لا يعدو أن يكون إجرائياً وليس قطعياً، وذلك لأن بُعد الدفاع عن الهوية سيستمر حتى بعد طرح شعار الاستقلال واسترداد السيادة الوطنية.

العربي والإسلامي. لذا، نعتقد أن الاستعمار لم يشكّل إجهازاً على الجزائر (١٨٣٠)، وتونس (١٨٨١)، والمغرب الأقصى (١٩١٢) كوحدات سياسية مستقلة وحسب، بل مثّل منعطفاً أدخل المغرب العربي، كهوية، وشخصية تاريخية، مداراً نوعياً لن تطال خطورة نتائجه الأقطار منفصلة ومنفردة، ولكن ستمس المغرب العربي مكونات تشكّله كمفهوم، وكفضاء جغرافي تاريخي.

لقد حتّم حدث الاصطدام بالاستعمار إعادة إحياء فكرة المغرب العربي، بعد أن ضمرت وعُلّق العمل بها، منذ تفكك الغرب الإسلامي (الموحدين أساساً) واستقرار العثمانيين بكل من تونس والجزائر، وحتى في ظل هذه العودة لم يتجاوز استحضار الفكرة والتفاعل معها إطار الاحساس الوجداني بضرورة التضامن لمواجهة الخطر الوافد، ولمؤازرة الجزائر التي مست سيادتها بفعل الاحتلال (١٨٣٠)، قبل أن يمتد هذا الأخير ليشمل تونس والمغرب الأقصى. لذا، سننتظر العقود الأولى من هذا القرن لتبرز التنظيمات المشتركة، الرافعة فكرة التقارب والتنسيق (= نجم الشمال الافريقي وجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين)، ولتنتقل بعد الحرب الثانية إلى طور أمتن وأرقى من حيث التفكير في توحيد أساليب النضال وتحديد أدواته العملية (= مكتب المغرب العربي ولجنة تحرر المغرب العربي...)(١٨).

هذا، وإذ ننطلق من كون الاصطدام بالاستعمار قد أيقظ الشعور الوطني، وجدد الدعوة إلى احياء فكرة المغرب العربي، نعتقد أن النضال المشترك، كما مارسته الحركات الوطنية وتعاطت معه نخباتها السياسية، قد ظل مرتهناً بواقعين متكاملين ومتداخلين: **أولهما** ارتباط أجهزة التنسيق والعمل المشترك بالأبعاد التي على قاعدتها تشكّل الوعي الوطني وتمحورت نضالاته (= الهوية أولاً ثم الاستقلال لاحقاً)، **وثانيهما** تبعية العمل المشترك للنضال الوطني وخدمة أهدافه القطرية.

هـ ـ وفعلاً، لقد تحقق استقلال المغرب العربي وتم التوقيع على اتفاقاته باسم المغرب الأقصى (٢ آذار/مارس ١٩٥٦) وتونس (٢٠ آذار/مارس ١٩٥٦) والجزائر (٥ تموز/يوليو ١٩٦٢)، وذلك في حد ذاته يشكّل حدثاً على درجة بالغة الأهمية. لكن، كيف انتهى الاستعمار ببلدان المغرب؟ وما هي حصيلة التناظر بين استراتيجية فرنسا ومجابهة الحركات الوطنية المغربية ونخباتها السياسية؟ سنستبعد التدقيق في هذين التساؤلين، لأن المطلوب منهجياً في التقديم ليس التفصيل، ولكن طرح العناصر المؤسسة للموضوع، المؤطرة لمنطلقات مقارباته.

لقد وقفنا عبر مجمل القراءات، التي توزعت بين المصادر والمراجع العامة، الدراسات والأبحاث، الوثائق والمذكرات، الشهادات والنصوص القديمة منها والحديثة، عند عدة

---

(١٨) دون أن ننسى المحاولات السابقة (= مجهودات علي باش حمبة خلال العشرين سنة الأولى من هذا القرن)، واللاحقة لها (= جيش تحرير المغرب العربي، ١٩٥٥، ومؤتمر طنجة، نيسان/ ابريل ١٩٥٨).

ملاحظات في حجم الثوابت حتى لا نقول الأحكام، التي ستتخلل العديد من مقاطع البحث، لعلها أساساً: ان الاستعمار قد اندحر بالمغرب العربي، ليضع حداً لصراع تداخل فيه ما هو تاريخي عميق بما هو آني، وأيضاً بما هو مستقبلي استراتيجي...»[19]. ومن صلب هذه النهاية (= الاندحار) برز أكثر من تساؤل حول الاستعمار وطبيعة انكساره، وحدود زواله، واحتمالات تجدده، وحول الحركات الوطنية وحجم نضالها، ومدى تمثلها لانتصارها، وعمق إدراكها لتوجهاتها القريبة منها والبعيدة.

في موضوع الحركات الوطنية والاستعمار بالمغرب العربي، ننطلق من أن فرنسا، في أوج سقوط هيبتها وانكسار شوكتها، قد تمكنت من إدراك اتجاه التاريخ المنذر بشيخوخة الظاهرة الاستعمارية، المعلن عن زوالها، وذلك بتجديد خطابها حول الاحتلال وتطوير مفاهيمه وموضوعاته، ليصبح قادراً على التكيف والاستمرار، في حين تعذّر على الحركات الوطنية المغربية، في عز تصاعد نضالية مُكوناتها الاجتماعية، أن تتجاوز حدود الاجماع حول شعار الاستقلال، لتقتحم فضاء بياضات أكثر تعزيزاً له وتطويراً لأبعاده: كطبيعة التحرر ونوعية القوى الرافعة له، وموقع وحدة المغرب العربي منه، ومكانة القومية العربية ضمنه.

ثانياً: بشأن عنوان البحث ومفاهيمه

ككل بحث ينتمي إلى مجال العلوم الاجتماعية، وتتقاطع تحليلاته مع أكثر من حقل معرفي، يغدو طبيعياً أن يواجه التفكير في قضاياه وإشكالياته جملة من الصعوبات، قد تحد من إمكانات الاندفاع في مقاربته، دون أن تقلل من قيمته العلمية أو تنتقص من أهميته السياسية والاستراتيجية.

في موضوع الحركات الوطنية والاستعمار بالمغرب العربي، الذي حصرنا إشكاليته والمنطلقات المؤسسة له، نعتقد وجود صنفين من المشاكل، قد تقيد حدود التفكير فيه، وتجعل حظوظ البحث في قضاياه أكثر وجوباً للاحتراز والتريث وعدم الجزم. فمن ذلك ما يتعلق بمصطلحات العنوان، تعريفاً وتحديداً وتدقيقاً، ومنها ما يرتبط بمنهجية البحث، تصوراً وأدوات وأساليب: وفي كلتا الحالتين تقتضي ضرورات الموضوع وشروطه العلمية، أن نتناول هذه الصعوبات بالقدر الذي يساعد على تمتين موقع الموضوع المفكَّر فيه، ويمكّن من استجلاء عناصره وإغناء منطلقاته.

١ ـ مشاكل التحديد

يتضمن عنوان البحث ثلاثة مصطلحات في حجم المفاهيم، من حيث العمق التاريخي. والحمولات السياسية والفكرية: الوطنية كنزوع فطري وممارسة سياسية،

---

(١٩) آني بالنسبة إلى الحقبة الاستعمارية، لكن أيضاً مستقبلي بالنسبة إلى ما بعد استقلال أقطار المغرب العربي.

والاستعمار كظاهرة تاريخية، متنوعة الأبعاد، متعددة الأهداف، والمغرب العربي كفضاء جغرافي - تاريخي -، واجتماعي - سياسي.. وهي مجتمعة تمثل عصب الموضوع وجوهر مكوناته.

أ - فالمغرب العربي، الذي يشكل فضاء البحث الذي نفكر فيه، قد تكتسي عملية تحديده طابعاً خاصاً، وذلك لما يتسم به (= المغرب العربي) من دقة على مستوى تطوره كمفهوم، وأيضاً لما يتضمنه من تعقيدات على صعيد العناصر المكونة لمجاله الجغرافي، وبنيته الاجتماعية - الإثنية[٢٠]. فما هو المغرب العربي؟ أو بتعبير أبي عبيد البكري «افريقية التي تمتد من برقة إلى طنجة الخضراء»؟ وهل يمكن تحديده والكتابة عنه كوحدة؟[٢١].

قد يصعب الاقتصار على المعاني الجغرافية لمفهوم المغرب العربي، والوقوف عند التحديدات والنعوت التي أعطيت له، سواء بالتآليف التاريخي العربي - الإسلامي، أو بالأسطوغرافيا الأجنبية، وذلك لتقديرنا بأن المغرب العربي ليس فضاءً جغرافياً وحسب، بل علاوة على كونه كذلك، هو أيضاً سيرورة تاريخية، تضافرت في تكوينها ديناميات الانتماء إلى الدين والتاريخ المشترك، والتطور ضمن مجتمعات، تحكمها مقومات الوحدة والتماثل، أكثر من مظاهر الفرقة والتباين. لذا، فالأخذ بالمعنى الدينامي لمفهوم المغرب العربي وليس بتجلياته الجغرافية فقط، لا يخلو من صعوبات موضوعية، قد ترتبط بمدى تطابق فكرة المغرب مع واقعها الجغرافي، وبحدود ترسخ وثبات هذا التطابق بالذاكرة الجماعية للمغاربة ووعيهم الفضاء الذي ينتمون إليه، كما قد تثير قضايا فكرية ذات طابع إشكالي، تتعلق أساساً بمدى الاستمرارية في تطور المفهوم (= المغرب العربي) وبعمق الإنقطاع الذي من الجائز أن يكون قد طاله في فترات متعاقبة.

هذا، وإن التشديد على وجود شخصية تاريخية للمغرب - والانطلاق من كونها حقيقة ملازمة لسيرورة تكوّنه كمفهوم، والأكثر التشديد على أنها الصفة التي ميزت المغرب العربي وأكسبته طابع التفرد و«الخصوصية» - واقع يصعب إقراره بتجرد عن الأسئلة التي يطرحها مفهوم **الشخصية التاريخية** (Personnalité historique) سواء من حيث التعريف والتحديد، أو من حيث العناصر المكونة والمميزة للشخصية، كما ناقشها واختلف حولها الفكر العربي الحديث والمعاصر، والفكر المغربي جزء منه، أو على صعيد الحقل الايديولوجي - الثقافي الذي منه يستمدّ هذا المفهوم مشروعيته.

ليس من وظائف المقدمة التفصيل في تحديد المفاهيم، بقدر ما تتوخى التنبيه إلى الصعوبات والعمل على تأطيرها ضمن أسئلة كفيلة بالمناقشة والتحليل والتدقيق بمتون نص البحث وفصوله. لذلك، فالمغرب العربي، كما سنمعن في مقاربة سيرورة تكوّنه كمفهوم

---

(٢٠) Abdallah Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse* (Paris: Maspéro, 1976), pp. 10 - 11.

(٢١) قارن: العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، ص ٢٩.

بالفصل الأول، هو ذاك **الفضاء الاجتماعي ـ التاريخي** الذي يمتد من برقة شرقاً وحتى طنجة شمالاً وتخوم النيجر والسنغال جنوباً. . إنه **المغرب العميق**، بتعبير محمد أركون[22]، الذي لم يستمد مشروعية تشكّله من عنصر الجغرافيا وحسب، بل أيضاً وأساساً من انتمائه إلى بنية اجتماعية، ثقافية وإثنية متماثلة، ترمز إليها طريقة عيش الناس، وكسوتهم، ولغتهم ودينهم، وأنماط تفكيرهم، وذاكرتهم الجماعية، وذلك بالرغم من مظاهر التنوع التي تخصب مكونات هذه البنية أكثر مما تفعل في تباينها وتنافرها.

سؤال مركزي كثيراً ما يضغط على البحث التاريخي ـ الاجتماعي الخاص بالمغرب العربي، ويعقّد من إمكانات تعميقه وتطوير منطلقاته وخلاصاته، وهو: هل يمكن قراءة مفهوم المغرب والكتابة عنه على ضوء هذا الفضاء، وبالإنطلاق منه؟ والأكثر هل مثل هذه القراءة جائزة بالنسبة إلى الموضوع الذي نقدم له ونستهدف إبراز الممكن والمستحيل فيه على صعيد المنهج والمحتوى معاً؟ لن نتردد في الإقرار بصعوبة هذه القراءة وتعذّرها الموضوعي، لاعتبارين متلازمين: **أولهما** حداثة الدعوة إلى التفكير في المغرب العربي وإعادة تأسيسه ليس على أرضية انتمائه العربي ـ الإسلامي فقط، بل في شمولية مكونات شخصيته، بما في ذلك بعدها الافريقي وأفقها المتوسطي، وهي دعوة، بقدر ما نشدد على أهميتها السياسية والاستراتيجية، بقدر ما نعتقد بمحدودية تحققها على صعيد الواقع، بسبب تواضع نتائج اتجاهات البحث التاريخي الوطني[23]، والاستمرار النسبي لأطروحات الكتابات الأجنبية، بالرغم من مرور ما يقرب من أربعة عقود على استقلال جلّ بلدان المغرب[24]. **وثانيهما** أن موضوع البحث، هو المغرب الخاضع للاستعمار الفرنسي، أي الجزائر، تونس، والمغرب الأقصى، أو شمال افريقيا كما اصطلح على تسميته بوثائق الإقامة العامة الفرنسية ودعاتها من الباحثين والكتّاب، وأن هذا التحديد الثلاثي، بالرغم من عدم مطابقته المطلقة مفهوم المغرب العميق، هو الأكثر انسجاماً مع عنوان البحث ومقتضياته المنهجية، علاوة على كونه (= المغرب الثلاثي) قد غدا الفضاء الأعمق ثباتاً وترسخاً بتفكير النخبات المغربية وممارسة حركاتها الوطنية، تحديداً منذ الاصطدام بالظاهرة الاستعمارية (= القرن التاسع عشر) وبداية تشكّل وعي مقاومتها قطرياً وبشكل مشترك وجماعي (= العقود الأولى من هذا القرن).

ب ـ هل أصبح الاستعمار جزءاً من الماضي، وأضحى الاهتمام به من شؤون المؤرخين ليس إلا؟ أم أن التفكير فيه لا زال يتجدد بتجدد أشكاله، وأن الاستعمار قبل أن يعتبر لحظة

---

(٢٢) انظر دراسة: محمد أركون، «الفضاء الاجتماعي والتاريخي للمغرب العربي،» ورقة قدّمت إلى: **وحدة المغرب العربي** (ندوة) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٣١ ـ ٣٨.

(٢٣) وهي النتائج التي لم ترتق بعد إلى تأسيس مدرسة مغربية للبحث التاريخي الاجتماعي، على المستويين المنهجي والموضوعي.

(٢٤) ونعني بذلك استمرارية المراجع التاريخية الكبرى لكل من شارل أندريه جوليان، روجيه لوتورنو، وشارل روبير آجرون. . . اللهم إذا استثنينا كتابات كل من عبد الله العروي، محمد شريف صالحي، وعبد الله إبراهيم.

عرضية في مسيرة البشرية، هو ظاهرة تاريخية، اجتماعية وسياسية، اقتضتها آليات النظام الرأسمالي، وأنتجتها شروط نموه في حقبة محددة من تطوره التاريخي؟ وإذا كان الأمر كذلك، كيف نفسر بروز الظاهرة، وترسّخها وامتدادها، بالشكل الذي جعل منها أعمق وأخطر منعطف تاريخي ميز مسيرة الإنسانية، وعقّد علاقات أطرافها ووحداتها السياسية؟

في تاريخ تكوّن الظواهر ونشوء الكلمات وبروز المصطلحات والمفاهيم، ليس للحديث عن الصدفة أي أهمية، كما ليس ممكناً عزل المعطيات المؤطرة لعملية التكوّن عن نسقها الفكري - السياسي وسياقها التاريخي العام. لذلك، نعتبر الاستعمار، الذي يشكل أحد المفاهيم المركزية بعنوان البحث، ظاهرة بالمعنى العلمي والتاريخي للكلمة، أي محصلة تراكم عناصر وشروط وظروف حتمت ميلاد الحدث (= الاستعمار) وقررت وجوده، والأكثر ضغطت في اتجاه جعله «ممكناً»، «مقبولاً»، وأحياناً «مشروعاً». فما هي الضرورات التاريخية التي حولت حركات التوسع الأوروبي إلى ظاهرة استعمارية، متنوعة الأبعاد ومتعددة الأهداف؟ وكيف يمكن علمياً إثبات العلاقة الطردية بين الاستعمار كظاهرة، والنظام الرأسمالي كنمط للإنتاج ومشروع حضاري لبناء الكون والإنسان، كما سبق أن أكدنا ذلك ونحن بصدد تحديد منطلقات البحث؟

لن ندقق في الشروط التي تضافرت لإبراز الرأسمالية وصيرورتها نمطاً سائداً للإنتاج بمجمل دول أوروبا الغربية، كما لن نتناول بالتفصيل الروافد التي جعلت منها نظاماً قاراً، متطوراً ومتجدداً منذ نهاية القرن الخامس عشر والقرن الموالي له، أو تحديداً منذ انطلاق ما يسمّى الفكر السياسي الغربي بعصر «النهضة». ما نودّ تأكيده هو أن التوسع، كشكل أولي لظاهرة الاستعمار، كان في قلب هذه التحولات ودعامة مركزية لها، بل وضرورة أساسية، وذلك بغضّ النظر عن مظاهر الجدل الفكري التي تراوحت بين تبرير حركة التوسع والتحفظ منها[٢٥].

سنتخذ من سنة ١٨٧٣ تاريخاً فاصلاً بين الأشكال الأولية للاستعمار، وبروز هذا الأخير ظاهرة لها عناصرها، ومُكوناتها وتجلياتها الشاملة والعامة، وذلك لاعتبارات مرتبطة بنوعية التغيرات التي مست بنية النظام الرأسمالي وكيفت طبيعة وظائفه وضروراته. . . فالرأسمالية التي أسست على قاعدة الاكتشافات العالمية الكبرى، والسيطرة على المواقع والممرات البحرية الاستراتيجية، وتعززت بالثورات التي شملت حقول الاقتصاد والمجتمع، والفكر والثقافة[٢٦]، قد دخلت مع هذه الحقبة (= النصف الأخير من القرن التاسع عشر) مرحلة التدويل، إن على مستوى رأس المال والإنتاج أو على صعيد الاستثمار والتسويق والاستهلاك.

---

(٢٥) للتدقيق في طبيعة هذه النقاشات واتجاهاتها، انظر:

Encyclopaedia universalis, vol. 4, pp. 703 - 711.

(٢٦) انظر في جملة المؤلفين: Vander Linden et Charles de Lannoy, *Histoire de l'expansion coloniale des peuples européens* (Bruxelles: H. Lamertin, 1907), et Paul Leroy-Beaulieu, *De la colonisation chez les peuples modernes* (Paris: Guillaumin, 1874).

إن التدويل من حيث هو انتقال من الإطار المحلي ـ وإلى حدٍ ما الجهوي أو القاري ـ إلى ما هو عالمي، كان يعني في تاريخ تطور الرأسمالية، حاجة هذه الأخيرة إلى التوسع العمودي، لاكتشاف واكتساح الأسواق، والتمكّن من المواد الأولية الكفيلة بتنشيط اقتصاداتها، وجعلها أكثر تجدداً وإنتاجية وعقلانية. . فبعمق حدّة ضرورة الانتقال، ومركزية إنجازه، لم يتردد النظام الاستعماري في اعتماد وسائل متعددة، تراوحت بين القوة والإكراه، الضغط والعنف، التهدئة والاحتيال. . كما لم يتقاعس عن توظيف العلم، والفكر بمختلف حقوله، في التنظير لظاهرة الاستعمار والدفاع عن «مشروعيتها» وتبرير سياساتها وأدواتها.

من منطلق هذا التحديد، نعتقد بأن الاستعمار الفرنسي، الذي شكّل القاسم المشترك في مسيرة نضال الحركات الوطنية المغربية، لم يشذ عن هذا التطور ولا عن خصائص الظاهرة الاستعمارية كما أفرزتها تجربة الرأسمالية وسيرورة تحولها إلى نظام اقتصادي، اجتماعي وثقافي، ومنظومة ايديولوجية ـ فكرية. صحيح أن التحولات التي أرّخت للنهضة الأوروبية ودشّنت ميلاد عقلها الحديث، لم تكن بالايقاع نفسه، والعمق، والأداء. وصحيح أيضاً أن النقاشات التي تقاسمت مجتمعاتها المدنية وتوزعت تياراتها الفكرية بشأن الاستعمار ووسائله، لم تكن موضوع اتفاق مطلق؛ لكن الثابت أن تراضياً تاريخياً قد حصل حول ضرورة اللجوء إليه (= الاستعمار) واعتماده أداة لتمتين الرأسمالية وإسعافها على إعادة إنتاج ذاتها لحظة بلوغها أعلى مراحلها؛ **وإلا بماذا يمكن أن نفسِّر عدم نضج الخلافات بشأن ظاهرة الاستعمار، وعدم تمكّنها من تجاوز درجة البحث عن تجديد أشكالها، أو في أقصى الحالات حدود النقد المتردد والشاحب، حتى بداخل التيارات السياسية الأقرب إلى الاشتراكية منها إلى الرأسمالية**[٢٧].

لذلك، وبالرغم من إمكانية تأطير الاستعمار الفرنسي ضمن خطوط التطور نفسها التي شهدتها الظاهرة الاستعمارية في أوروبا، فإن الشروط المتحكمة في تجربة فرنسا التاريخية قد طبعت حركتها الاستعمارية وأكسبتها عناصر التميّز داخل نماذج الاحتلال[٢٨] كما عاشتها وعانتها أكثر من دولة وأمة. فمن ذلك تقدم الفعل والاندفاع في الاحتلال عن التفكير في الاستعمار والتنظير له، وهذا ما يفسّر مراوحة فرنسا بين المجازفة، والريبة والتردد في صياغة سياسة استعمارية بمنطقة المغرب العربي، سيّما خلال العقود الخمسة الأولى من احتلالها إلى الجزائر (١٨٣٠ ـ ١٨٨٠)، وحتى بعد هذا التاريخ، ظلت **التجريبية هي السمة المميّزة** لممارسة فرنسا في حقل الاستعمار، وذلك بالرغم من المحاولات التي بذلتها النخبة الفرنسية (= Jules Ferry وP. Leroy-Beaulieu أساساً) قصد صياغة المبادىء الكفيلة بتأطير خطاب الاحتلال وتطوير ممارسة فاعلية[٢٩].

---

(٢٧) قارن: «Socialisme et anticolonialisme,» dans: *Encyclopaedia universalis*, vol. 4, pp. 706 ff.

(٢٨) غالباً ما يقع التمييز، في الكتابات التاريخية حول ظاهرة الاستعمار، بين عدة نماذج من حيث طبيعة الاحتلال وأساليبه ونوعية آثارها، ومنها: الاستعمار الانكليزي، والفرنسي، والايطالي، والبرتغالي ـ وهو تمييز نسبي ـ لأن أسس بروز الظاهرة واحدة، ومضاعفاتها على تطور المجتمعات المستعمَرة تكاد تكون موحدة.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٧٠٤ ـ ٧٠٦.

كما أن من خاصية الاستعمار الفرنسي استمرارية تفاعله مع إرثه القديم وتواصله مع جذوره الثقافية، سيّما تلك التي تقدم تجربة «الإمبراطورية الرومانية» كلحظة «مشرقة» بالتراث الفرنسي - اللاتيني، سواء على مستوى الفكر، والفقه، والثقافة، أو على صعيد الاقتصاد والإدارة والمدنية. . وهذا ما يفسِّر شقاء النخبة الفرنسية وتوزعها بين الانشداد إلى هذه الخلفية الموغلة في القتامة، واعتزازها بالانتماء إلى مجتمع الثورة (١٧٨٩) وعنفوان قيمها في حقل المساواة والحرية وحقوق الإنسان. . الواقع (= المراوحة بين مرجعيتين فكريتين) الذي عكسته وعبّرت عنه طبيعة المفاهيم المعتمدة ونوعية السياسات المنتهجة، بدرجات متفاوتة، بالدول المغربية الثلاث: **التمدين، التجنيس، الإدماج، السياسة البربرية/ الاستيطان، الحماية، الشراكة، الاتحاد.**

ج - في التقابل بين المغرب العربي كمفهوم وشخصية في التاريخ، والاستعمار كظاهرة ومحصلة لتطور الرأسمالية، تبرز **الوطنية** (Nationalisme) كأحد المصطلحات الأكثر تعقيداً من حيث التعريف والتحديد، والأعمق صعوبة من زاوية الإدراك والتمثل، وذلك لارتباطها (= الوطنية) بكل من الايديولوجيا، السياسة، الأخلاق والقيم. . ولتقاطعها مع أكثر من جذر واشتقاق. فالوطنية تتداخل مع مفهوم **الأمة** (Nation) وتلتبس بمصطلح **الوطني** (Patrie) وتتكامل مع معاني **البناء الوطني**[٣٠]. وفي كل هذا يكمن سر غموض مفهوم **الوطنية**، وتتجلى مركزية تحديده بالنسبة إلى الموضوع الذي نفكر فيه.

لقد وقفنا فعلاً، ونحن بصدد متابعة مجموعة من الكتابات الخاصة بموضوع الحركات الوطنية المغربية، المنفتحة على أكثر من حقل معرفي، عند العوائق التي تعترض مشكلة التعريف وتعقّد من إمكانات التحديد والتحليل، سيما إذا كان المفهوم (= الوطنية) ينتمي إلى إطار تاريخي وسياسي على درجة عالية من الدقة، والصعوبة والحساسية، كما هو الشأن بالنسبة إلى منطقة المغرب العربي. فأي التعريفات يصلح اعتماده لمقاربة منطلقات الاستعمار الفرنسي واستراتيجيته وسياساته ببلدان المغرب، تحديداً منذ دخوله الجزائر (١٨٣٠)، وأساساً بعد استكمال إجهازه على دول المنطقة عام ١٩١٢؟

قد يتعذر منهجياً تناول مختلف التعريفات، وهي كثيرة، التي حددت دلالات مفهوم **الوطنية**[٣١] وناقشت أطره التاريخية، الاجتماعية والفكرية[٣٢]. ما نهدف إلى التشديد عليه هو أن **الوطنية** بالمعنى الذي يرمز إلى الدفاع عن النفس والهوية، وتحصين الشخصية التاريخية، خاصّيّة وسمت تجربة المغرب العربي وصقلت مكوناته الاجتماعية، والأكثر لازمت الإنسان المغربي وتطورت معه[٣٣]. إلا أن الإقرار بفطرية نزعة التمسك بالوطن والدفاع عنه، لم يمنع

---

(٣٠) قارن: «Nation,» dans: *Encyclopaedia universalis,* vol. 11, pp. 565 - 677.

(٣١) Abdallah Laroui, *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830 - 1912* (Paris: Maspéro, 1977), pp. 12 - 14.

(٣٢) قارن: *Encyclopaedia universalis,* vol. 11, pp. 565 - 577.

(٣٣) قارن: علاّل الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي،** ط ٤ (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٠)، ص (هـ - ذ).

الباحثين في موضوع المغرب العربي ونضاله من أجل التحرر والاستقلال، من الاختلاف حول تاريخية المفهوم (= الوطنية) وأشكاله، وحدود انتقاله من الطور الفطري إلى المستوى المنظّم والمؤطّر ضمن حركات وطنية مناضلة.

فمن الباحثين من اعتمد مصطلحات المقاومة الأولية والمقاومة الثانوية، والوطنية السياسية، للتمييز بين ردود الفعل العسكرية التي شهدتها دول المنطقة (= ثورات كل من الأمير عبد القادر، المقراني، عمر المختار، محمد بن عبد الكريم الخطابي...)، والعمل السياسي المنظم (= ظهور أحزاب ومنظمات وجمعيات سياسية قائدة للنضال الوطني)[٣٤]، كما استعمل آخرون مفهوم ما قبل الوطنية (Prénationalisme) للفصل إجرائياً بين فكرة الوطنية كما تكونت بالتجربة التاريخية المغربية ولازمت تطور مكوّناتها، وشكل العمل الوطني كما تبلور ونما خلال فترة المقاومة من أجل الاستقلال[٣٥]، لكن بموازاة هذه التحديدات، لم تخل الأبحاث الأجنبية في حقل العلوم السياسية، من الكتابات التي حاولت، باعتمادها منطلقات ايديولوجية، «التنظير» لهذا الموضوع والإصرار على إيجاد تصنيفات ونعوت للوطنية المغربية، تارة بالتمسك بغطاء «العلم» و«الموضوعية»، وطوراً بالاستناد إلى ضرورات «المنهج» و«المنهجية» و«المقتربات الحديثة». لعل الكتاب الجماعي الصادر عن «المؤسسة الفرنسية للعلوم السياسية» تحت عنوان: **القوميات المغربية**، أبرز نموذج لهذا النوع من الأبحاث[٣٦].

لهذا اعتمدت دراسات الكتاب مجموعة من المصطلحات لإبراز مواصفات فكرة «الوطنية» بدول المغرب العربي و«الوطنية السياسية»[٣٧] و«الوطنية الودية» و«الوطنية الايديولوجية»[٣٨]... وهي في مجملها تسميات مؤطرة ضمن رؤية أقرب إلى الايديولوجيا منها إلى شيء آخر. فباستبعادنا التدقيق في المواقف التي تباينت بشأن هذا الموضوع واختلفت حول منطلقاته ونتائجه، نعتقد أن «الوطنية» نزوع قديم في الإنسان المغربي، ينمو وفق إيقاع تطور المجتمعات المغربية، ويتجدد بحسب القضايا والتحديات التي تواجه المغرب العربي في كينونته ووجوده. لذلك، فالحركات الوطنية المغربية، من حيث كونها التجسيد المهيكل والمنظّم للإحساس الفطري بضرورة الدفاع عن النفس والتمسك بالأرض، هي إطارات لمجموعة من التكوينات الاجتماعية التي، بشكل إرادي، وجدت في الدفاع عن هويتها العربية

---

(٣٤) كينث براون، «المقاومة والحركة الوطنية،» في: شارل أندريه جوليان [وآخرون]، **الخطابي وجمهورية الريف**، ترجمة صالح بشير (بيروت: دار ابن رشد، ١٩٨٠)، ص ٣٨٠.

(٣٥) قارن: Laroui, *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830 - 1912*, p. 421.

(٣٦) Louis - Jean Duclos [et al.], *Les Nationalismes maghr ‍ ‍bins*, no. 7 (Paris: Fondation nationale des sciences politiques, 1966).

(٣٧) J. Duvignaud, «Esquise d'une sociologie du nationalisme tunisien,» dans: Duclos [et al.], Ibid., pp.91-92.

(٣٨) Louis - Jean Duclos, «Réflexions sur le nationalisme marocain,» dans: Ibid., pp. 15 ff.

الإسلامية، والعمل من أجل التحرر والاستقلال واسترداد السيادة الوطنية، أرضية للنضال الوطني المشترك والموحد[٣٩].

٢ ـ صعوبات التحليل

إن موضوعاً بهذا الانتماء المتنوع من حيث حقوله المعرفية (= علم سياسة، تاريخ سياسي، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، تاريخ الأفكار والوقائع . . .)، وعلى هذه الدرجة من الدقة والحساسية من حيث أحداثه وطبيعة الفاعلين فيه، لا يمكن إلا أن تكون مقاربته وتحليلاته على درجة خاصة من الصعوبة والتعقيد. فالبحث يتداخل فيه ما هو تاريخي عميق بما هو حديث ومعاصر، وتتعدد فيه القواسم المشتركة وتتنوع «الاختلافات» وحتى «الخصوصيات» أحياناً، وتتعايش فيه النصوص القديمة بجانب المفاهيم والمدركات الحديثة. إنه الموضوع الذي حدود الحقيقة والنسبية فيه غير بارزة بالوضوح الذي يسمح بانطلاق الفكر والتفكير دون قيود ولا تردد ولا مواربة.

أ ـ قليلة هي الأبحاث التاريخية ـ الاجتماعية، التي اعتمدت المغرب العربي بأبعاده المتعددة موضوعاً للتحليل، دون أن تشدد على الصعوبات الناجمة عن مشكلة «الوثائق»، من حيث قلتها وندرتها، أو من حيث كيفية استغلالها واستعمالها، وأحياناً حتى من حيث التركيز عليها وحدها دون سواها[٤٠]. والصعوبة تزداد عمقاً حين يتعلق الأمر بحقبة لم تتحول بعد إلى جزء من الماضي، كما هو الشأن في موضوع «الحركات الوطنية المغربية».

لقد فرضت حساسية الموضوع أن نلتزم بقدر وافٍ من التبصر والدقة في انتقاء الوثائق، وترتيبها والإمعان في توظيفها ضمن متون البحث، والأهم مكّنتنا صعوبة المرحلة (= الحقبة الاستعمارية) من وعي حدود الاعتماد على الموجود من الوثائق بكل أنواعها (= نصوص تاريخية، مراسلات، بيانات، نشرات داخلية، مقررات المؤتمرات، تقارير دورية، مذكرات شخصية، وترجمات ذاتية . . .)، حيث للاعتبارات الخاصة، وتبدّل المواقع الفكرية والسياسية، وتآكل إمكانات استحضار الوقائع والأشخاص. . أدوار مقررة في التأريخ للحدث وتقديمه، وإعادة قراءته وتأويله.

كما تزداد مشكلة الاحتراز تعقيداً أكثر، حين يتعلق الأمر بالوثائق الأجنبية الخاصة بالاستعمار الفرنسي بالمغرب العربي. إذ، علاوة على تقطّع التقارير والمراسلات وعدم انتظامها الزمني، وفقدانها الشمولية، تطرح النماذج الموجودة منها عدة استفهامات حول صحة محتوياتها، وأحياناً مدى واقعية الأحداث والأشخاص والاستنتاجات التي تتضمنها أصلاً

---

(٣٩) وذلك بغضّ النظر عن النقاشات الخاصة بالتاريخ الفعلي لبروز الحركات الوطنية بالدول الثلاث.

(٤٠) نفكر بالأساس في موقف جرمان عياش من الوثيقة كمصدر للدراسات التاريخية. . . للإطلاع على جوانب من نظرته للموضوع، انظر: «المنهجية في كتابة تاريخ المغرب/ مقابلة مع جرمان عياش،» دار النيابة، السنة ٢، العدد ٦ (ربيع ١٩٨٥)، ص ٦ ـ ١٦.

-الملاحظة التي لامسناها عند ترددنا على الأرشيف الدبلوماسي والعسكري في باريس، وقسم الوثائق الوطنية بمدينة Aix-en-Provence بجنوب فرنسا، أو تلك المتناثرة هنا وهناك، التي تمكّنا من الإطلاع عليها بالخزانة الوطنية في باريس، وخزانة الوثائق الدولية المعاصرة، وكليات الحقوق والآداب بالمدينة نفسها.

إن صعوبة التحليل لا ترتبط بالوثيقة المكتوبة مغربية كانت أم أجنبية فحسب، بل تتعلق أيضاً بالرواية الشفوية، كواحدة من مصادر البحث التاريخي ـ الاجتماعي. . فالرواية من حيث هي تذكر الماضي واستحضار أحداثه وأشخاصه وتفاعلاته، تتداخل في تكوينها اعتبارات ليست على درجة واحدة من الثبات والاستمرارية. فعلاوة على عامل التقدم في السن وعلاقته بالتذكر، هناك عنصر التبدل الذي يمس قناعات الناس ومواقعهم الاجتماعية، الفكرية والسياسية، وكذلك الحساسيات التي يفرضها المناخ العام، وكلها حيثيات تجعل من الرواية الشفوية، على أهميتها في حقل البحث التاريخي ـ الاجتماعي، أقل جذباً وأضعف ائتماناً لمعطياتها. لذلك، استبعدنا اعتماد هذا المصدر، بعد أن شرعنا فيه مع مجموعة من رموز الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى، الفاعلة في الحقلين السياسي والفكري.

بجانب الصعوبات التي تثيرها الوثيقة بكل أصنافها، تطرح المصادر والمراجع العديد من القضايا النظرية والعملية، التي قد تقلل من إمكانات التحليل وتعقّد من فرص الاندفاع في حصر خلاصاته واستنتاجاته. ففي موضوع كالذي نبحث فيه ـ حيث يتواصل التاريخ العميق بالأزمنة الحديثة والمعاصرة، ويتداخل، بفعل عنصر الاستمرارية، الحاضر بالماضي والمستقبل ـ كثيراً ما يُطرح التساؤل حول مدى إمكانية اعتماد مصادر حديثة لمقاربة حقبة تاريخية قديمة؟ وحدود توظيف مفاهيم العلم المعاصر للنظر في أوضاع عامة، لم تكن قد وصلت بعد، درجات التطور التي شهدتها حقول المعرفة الاجتماعية؟

لقد تخللت البحث التاريخي ـ الاجتماعي العديد من المفاهيم التي نقرّ، في مقدمة هذا الموضوع، بأنها لم تخلُ من الجدل والاختلاف حول استعمالاتها وتوظيفها، كما لم تحظَ داخل مدارس البحث وتياراته بالإجماع حول صلاحية اعتمادها وصحة نقلها من إطار تاريخي محدد إلى مجال تاريخي مغاير، أو من حقل معرفي إلى آخر مختلف عنه ومتباين معه[41]، ومن ذلك مفاهيم: **الطبقة، النخبة، التأخر التاريخي، الغفوة، الهوية، الشخصية التاريخية، الإدماج، الغرب، الهيمنة، الاستعمار**، وهي في مجملها مفاهيم لم يكن اللجوء إليها واعتمادها في متون البحث أمراً سهلاً ولا يسيراً. إذ بقدر ما تمسّكنا بضرورة توظيفها لتمتين البناء الفكري للموضوع، كان وعينا متزايداً من حيث تعقّدها المنهجي، ودقتها النظرية، وحساسية تحليلاتها واستنتاجاتها السياسية.

---

(٤١) وإن أكد العلم المعاصر إمكانية انتقال المفاهيم عمودياً بين الشعوب المتباينة في تجاربها التاريخية، وصلاحية توظيفها أفقياً لدى مختلف حقول الفكر والمعرفة. للاطلاع على جانب من هذا الاعتقاد، انظر: غاستون باشلار، **تكوين العقل العلمي: مساهمة في التحليل النفساني للمعرفة الموضوعية**، ترجمة خليل أحمد خليل (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨١).

ب ـ سؤال مركزي طالما ضغط على تعايشنا مع الموضوع وتفاعلنا مع قضاياه، منذ بداية التفكير في عنوانه المؤقت وحتى لحظة الاقتراب من إنهاء آخر مقاطعه، إنه الاستفهام عن الحدود الزمنية التي يجب أن تشكّل فضاء البحث ومجاله التاريخي. هل هي سنة دخول الاستعمار المغرب العربي (١٨٣٠) وعام خروجه منه نهائياً (١٩٦٢)؟ أم تاريخ استكماله احتلال المنطقة (١٩١٢) وسنة استقلال آخر قطر منه (١٩٦٢)؟ أم أن التحديد على وجه الدقة غير ممكن على إطلاقيته، وأن الأخذ بتاريخين معينين لا يغدو أن يكون عملاً إجرائياً ليس إلا؟

لقد حصرنا فضاء البحث ما بين سنة ١٩١٢ (= استكمال استعمار المغرب العربي) وعام ١٩٦٢ (= خروجه النهائي من المنطقة)، وهي حقبة ليست قصيرة ولا سهلة في مجال البحث التاريخي ـ الاجتماعي.. إذ، علاوة على الصعوبات الخاصة بالوثائق والمصادر والمراجع الكفيلة بتغطية مدة نصف قرن، يزداد الأمر تعقيداً حين يتعلق الموضوع بثلاث دول (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، تشترك في ما هو جوهري وتاريخي عام، لكنها تحتفظ في الوقت ذاته بهوامش خاصة، لا ترتقي بالضرورة إلى درجة التمايز أو التباين، وإنما تسمح لكل واحدة منها بالتفاعل مع عناصر تجربتها القطرية الخاصة[٤٢].

إن اعتماد تاريخ محدد (١٩١٢ ـ ١٩٦٢) لتحليل موضوع **الحركات الوطنية والاستعمار بالمغرب العربي**، من زاوية المحددات المتحكمة في تشكّل الوعي الوطني، الفاعلة والمؤطرة لأشكال العمل المشترك والتنسيق، لم يحل بيننا وبين العودة إلى بداية احتلال الجزائر (١٨٣٠) وأحياناً قبل هذا التاريخ بكثير، لاقتناعنا موضوعياً بصعوبة الانطلاق من سنة ١٩١٢ لمقاربة الموضوع وتحليل عناصره. لذلك، كثيراً ما شملت مقاطع البحث ومناقشاته الفترة السابقة عن هذا التاريخ، خصوصاً لحظاته الانعطافية (= ١٨٣٠ ـ ١٨٤٤ ـ ١٨٥٩ ـ ١٨٦٠ ـ ١٨٧٠ ـ ١٨٧٣ ـ ١٨٨١ ـ ١٨٨٤)، لتقديرنا أهمية القرن التاسع عشر (= نصفه الثاني أساساً) في ترتيب أحداث الحقبة فضاء البحث وتكييف توجهاتها العامة.

بهذا القدر من التحديد ـ الذي يبقى نسبياً قابلاً للتطوير بالملاحظة والنقد والتنقيح ـ كيف تتحقق مقاربة الموضوع منهجياً، وأي طريقة ستسعفنا على الإلمام به في انفتاحه المتنوع، وشموليته المتعددة، والأكثر في دقة وحساسية قضاياه وإشكالياته؟ ليس في العلوم الاجتماعية المعاصرة منهج واحد محدد صالح بعينه، بل كل موضوع يفرض طريقته، أو طرق تحليله، بحسب طبيعته، مكوناته، فضائه التاريخي، أهميته، وحتى استراتيجيته العلمية. لذلك سنستبعد المنهج التاريخي المحض، الذي يلاحق الحدث ويؤرخ له، بشكل تقريري دون مساءلة ولا نقد، كما سنعتمد قليلاً المنهجية التي تشدد على النقد والاستنتاج وتجعل من الوثيقة والوقائع أدوات وظيفية، وليس عناصر مساهمة في البناء الفكري للموضوع. طريقتنا ستعمل

---

(٤٢) نفكر بالأساس في قِدم الدولة بالمغرب الأقصى ومضاعفات الوجود العثماني بكل من الجزائر وتونس، وموقع الجزائر ضمن الاستراتيجيا الاستعمارية الفرنسية.

على التوفيق بينهما، عبر تقديم الوثيقة والحدث وتفعيل استعمالها واستغلالها في تماسّ وارتباط بمحيطها العام: التاريخي، الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي. الثقافي، والحضاري.. مع الوعي بدقة وصعوبة، وحتى خطورة هذا النوع من التحليل الذي يروم الشمولية، الانفتاح، وتعددية الاختصاص (Pluridisciplinarité)[٤٣].

أربع قضايا مركزية، متكاملة ومتداخلة، ستشكل عصب الأطروحة ومرتكزات بنائها الفكري:

١ ـ كيف تكوّن مفهوم «المغرب العربي» ليصبح واقعاً تاريخياً ـ جغرافياً، وحقيقة اجتماعية، سياسية وثقافية؟ (القسم الأول).

٢ ـ كيف تصور الاستعمار الفرنسي «المغاربة»، وضمن أي استراتيجيا تعامل وتفاعل معهم، ولماذا؟ (القسم الثاني).

٣ ـ كيف تمت الاستجابة للتحدي الاستعماري من جانب المغاربة (نخبات وحركات وطنية)، ولماذا شكّل الدفاع عن «الهوية» أرضيته النضالية، قطرياً وجماعياً، وكيف؟ (القسم الثالث).

٤ ـ لماذا حصل الانتقال من موضوع «الهوية» إلى شعار «الاستقلال»، وكيف تمّ تأطيره من جانب الحركات الوطنية المغربية، والتفاعل معه من طرف الاستعمار الفرنسي؟ (القسم الرابع).

---

(٤٣) قارن: A. Corvisier, *Sources et méthodes en histoire sociale* (Paris: SEES, 1980), p. 29.

القسم الأوّل

في سيرورة تكوّن مفهوم المغرب العربي
جدل القطيعة والاستمرار

مُقَدِّمَة

لعل من نافلة القول أن نجدد الكتابة عن وظيفة التاريخ وأغراضه، في مجال فهم تكوُّن الأمم وتطور الشعوب وتقدمها. «فالتاريخ للزمان مرآة، وتراجم العلماء للمشاركة والمشاهدة مرقاة، وأخبار الماضين لمن عانته الهموم ملهاة، وقد أفاد التاريخ حزماً وعزماً، وموعظة وعلماً، وهمة تذهب همّاً، وبياناً يزيل وهناً ووهياً. . .»[1]، وهو أيضاً من «أعظم العلوم أدباً وأعذبها منبعاً، وأهناها مشرباً. . . به تُعرف أخبار من سلف من العرب والعجم، وأحاديث ذوي المراتب والهمم، وتستفاد منه محاسن الأعيان وتفهُّم مواقف الشجعان. . .»[2]. والتاريخ عند عزالدين ابن الأثير «معاد معنوي يعيد الأعصار وقد سلفت، وينشر أهلها وقد ذهبت آثارهم وعفت، وبه تستفيد عقول التجارب. . . ولولا التاريخ لجُهلت الأنساب، ونُسيت الأحساب، ولم يعلم الإنسان أن أصله من تراب، وكذلك لولاه لماتت الدول بموت زعمائها. . .»[3]. وفي الأخير يصبح التاريخ عند عبد الرحمن بن خلدون «ذكر الأخبار الخاصة بعصر أو جيل»[4].

إن إثارة القيمة المنهجية للتاريخ عامة، وعلى وجه التخصيص في حقل الموضوع الذي نفكر فيه، لتستمد ضرورة الدعوة إليها من أهمية البعد التاريخي في تكوّن فكرة المغرب العربي، وإن اتسم موضوع البحث في تاريخ المغرب بطابع الجدل الفكري/ الإيديولوجي والمنهجي[5]. فبالعودة إلى التاريخ، من أجل تحديد المغرب العربي كمفهوم، وكشخصية، لها مقومات فكرية واجتماعية مشتركة، اقتضتها قناعتنا العلمية بوجود استمرارية في سيرورة تكوّن

---

(١) الصلاح الصفدي، نقلاً عن: عبدالرحمن بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ٢ ج (الجزائر: المطبعة العربية، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٥)، ج ١: **أهمية التاريخ في نظر العلماء والفلاسفة**.

(٢) ابن شاكر الكتبي، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٤) ابو زيد عبدالرحمن بن محمد بن خلدون، **المقدمة** (بيروت: دار القلم، ١٩٧٨)، ص ٥٠.

(٥) حول هذا الجدل، من حيث المظاهر والتيارات، يمكن العودة الى دراسات متعددة، من ذلك: عبدالله العروي، **ثقافتنا في ضوء التاريخ** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي؛ بيروت: دار التنوير، ١٩٨٣)، خصوصاً الفصل الأول: «مفهوم التاريخ،» ص ٩ ـ ٢٤.

المغرب، بالرغم من كل الانكسارات التي قد توحي بنوع من التوقف أو القطيعة في تطور المجتمعات المغربية، واستلزمها أيضاً إدراكنا أهمية الماضي في فهم بعض قضايا الحاضر، بل وفي استشراف المشاهد الممكنة للمستقبل.

لقد طرحت مسألة الكتابة التاريخية سواء على مستوى المغرب العربي، أو على الصعيد العربي الإسلامي، أكثر من استفهام حول أسس المعرفة التاريخية وطرائق التفكير. فلدى بعضهم «التأليف التاريخي المغربي منسوخ على منوال التأليف العربي الإسلامي، وهذا بدوره مستوحى من نمط شرقي قديم. يأخذ هذا التأليف في مجموعه الواقعة بمعنى خاص، ويلجأ إلى شاهدة من نوع معين، مكتوبة أو غير مكتوبة. فيتعامل معها بعقلية نقدية محدودة، مستهدفاً رواية تشبه في كثير من ملامحها الأسطور تربوية. يبقى التاريخ العربي وضمنه المغربي، وفياً لهذا الاتجاه رغم اختلاف اتجاهات المؤرخين المذهبية والحزبية»[6] ولدى البعض الآخر يسود الاعتقاد بوجود «... غرابة تحتجب وراء تسلسل أشياء التاريخ، عبثية لم تعد مألوفة في عصرنا الموسوم بالأفكار التطورية وبالغائيات التاريخية على أشكالها ومشاربها... وإن اعتماد التاريخ العربي على صحة النقل يجعل من الكتابة التاريخية ممارسة لا تتوسل الحق، على ما في هذا التصور لأخبار التاريخ من غرابة وهجانة في عصرنا الذي يتتضد من مفهوم «الموضوعية»، تلك الخاصة التي أصر عصرنا على إمكان امتلاكها رغم مراوغتها وعدم استسلامها سلاحاً يعضد الحداثة والعلم في تفاؤلية تاريخية لم تبتدىء حدودها بالبروز للعيان إلا أخيراً...»[7].

إن مثل هذا الاستفهام المرتبط أصلاً بأسس التأليف التاريخي، على حد تعبير عبد الله العروي، والقاضي بضرورة تجديد تفكيرنا في قضايا تاريخ المغرب وإشكالياته، لم يمنعنا من اعتماد المادة التاريخية بغرض الوقوف عند سيرورة تكوّن فكرة المغرب العربي، وإن كنا واعين الصعوبة الكاملة خلف هذه المنهجية، وهي تحديداً: غموض فترات من تاريخ المغرب، وقلة الوثائق المؤرخة لها، وعدم تقدم أصناف من العلوم (الأركيولوجيا أو علم الحفريات، الأنثروبولوجيا، اللسانيات...) الكفيلة بإسعاف البحث التاريخي وإغنائه من حيث المواد وللوسائل وأيضاً حداثة البحث التاريخي الوطني[8]، وهذا يعني استمرارية الفرضيات التي وجهت الكتابات الاستعمارية وأطّرت أحكامها حول تاريخ المغرب وتطور مجتمعاته[9].

كما أن التعرض إلى التاريخ من أجل تحديد مفهوم المغرب العربي، ورصد مراحل تطور شخصيته، تطرح، علاوة عما سلف، أكثر من صعوبة يمكن حصرها في مدى تطابق مفهوم المغرب العربي مع واقعه الجغرافي، وضمن أي تحقيب يمكن تحديد المراحل الكبرى في تاريخه، سيّما أن مسألة التحقيب في الفكر السياسي العربي ـ الإسلامي، تطرح جملة من

---

(٦) عبدالله العروي، **مجمل تاريخ المغرب** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٤)، ص ١١.

(٧) عزيز العظمة، **الكتابة التاريخية والمعرفة التاريخية: مقدمة في أصول صناعة التأريخ العربي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٣)، ص ٧.

(٨) نشير إلى أن مجهودات كثيرة قد بذلت من أجل الرد على التأليف التاريخي الاستعماري، من ذلك كتابات كل من: علّال الفاسي، عبد الله إبراهيم، عبد الله العروي، والسهلي محمد الشريف.

(٩) من هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر: ألبيرتيني، هنري تيراس، ستيفان غزيل، جيروم كاركوبينو، وارنست فليكس غوتييه.

المشاكل المنهجية مقارنة مع ما هو معمول به في الفكر السياسي الغربي[١٠].

لقد تخللت فكرة صعوبة فهم التاريخ القديم للمغرب، مجمل كتابات الباحثين الاستعماريين. فإرنست فليكس غوتييه (Ernest Felix Gautier)، وهو بصدد بحثه في ماضي شمال افريقيا[١١]، يقر بغموض تاريخ المنطقة، وبكونه لم يشهد «تطوراً منتظماً ومستمراً مقارنة مع التاريخ الغربي، وأنه اتسم بتقطعات مطلقة، من خلالها كانت تتبدل أشكاله وصوره....»[١٢]، وإن كانت الفرضيات التي على أساسها وقع تأطير مجمل أبحاث غوتييه واضحة من حيث المشروع الإيديولوجي الذي اندرجت ضمنه.

هذا، وإن الصورة القاتمة التي أبرزتها الكتابات الاستعمارية ودافعت عن صحتها، والتي عبرها قدمت ماضي المغرب العربي كمرحلة مستعصية المقاربة والبحث، على الأقل حتى زمن دخول الرومان[١٣]، لا تمنعنا من الإقرار بوجود تاريخ للمغرب يعكس تطور شخصية مجتمعاته، وأن «الحكم في المغرب الأقصى وفي الشمال الافريقي على العموم يجر الآن خلفه ثلاثة آلاف سنة تقريباً، من التاريخ المكتوب...»[١٤]، هذا علاوة على كون «تاريخ المغرب الحضاري سبق تاريخ أوروبا الحضاري بألف عام تقريباً، ارتبط خلالها عن طريق قرطاجنة بمدنيات الشرق الأوسط الأولى، فعن طريق القرطاجنيين قد يكون المغرب تأثر أولاً بالفينيقيين والمصريين...»[١٥].

من منطلق هذه الاعتبارات المعرفية، تعرضت شخصية المغرب العربي لجملة من الأحكام جعلتها تبدو في الكتابات الاستعمارية، بصورة شاحبة، غير مرتكزة على ثوابت تمنحها سمة الاستمرارية والتطور، كما جعلت تاريخ المنطقة وكأنه سلسلة من الغزوات والحروب التي لا دور للمواطنين فيها[١٦]. وتمشياً مع ذلك أصبح من الصعوبة تحديد الفضاء الاجتماعي والتاريخي للمغرب، أو اعتماد تحقيب محدد يصلح لأن يكون إطاراً مقبولاً لمعاينة فكرة المغرب العربي.

لذا، فالبحث في الإرث التاريخي الذي راكمته تجربة المغرب العربي على امتداد الأزمنة القديمة والوسيطة هو الكفيل من جهة بإقامة تناظر علمي - معرفي مع كتابات السوسيولوجيا الاستعمارية، ومن جهة أخرى القادر على تمكيننا من تحديد خصائص التطور الحديث

---

(١٠) حول هذه النقطة، انظر: العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، ص ٣٣ - ٣٤.

(١١) قارن: Gautier, *Le Passé de l'Afrique du nord : Les Siècles obscurs* (Paris: Payot, 1952).

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) العديد من مؤرخي المرحلة الاستعمارية يقرنون بداية وضوح تاريخ المغرب بفترة الحكم الروماني، من هؤلاء غوتييه، انظر: المصدر نفسه، ص ٣١.

(١٤) عبد الله إبراهيم، **صمود وسط الإعصار: محاولة لتفسير تاريخ المغرب الكبير**، ط ٢ (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٧٦)، ص ٢٩.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(١٦) قارن: Gautier, *Le Passé de l'Afrique du nord: Les Siècles obscurs*, pp. 24 ff.

والمعاصر لمفهوم المغرب العربي، التي دون استحضارها وتمثّل وزنها التاريخي (= الخصائص)، قد تصعب مقاربة الظاهرة الاستعمارية ومضاعفات استراتيجيتها على مجتمعات المغرب العربي، كما قد يتعذر فهم الديناميات النضالية التي اعتمدتها الحركات الوطنية المغربية في مقاومتها الاحتلال قطرياً، وبشكل جماعي مشترك.

الفصل الأول

بصدد المغرب العميق أو البحث في الإرث التاريخي

في مؤلَّفه مجمل تاريخ المغرب، طرح عبد الله العروي سؤالاً مركزياً قوامه: هل يجوز أن نؤرخ للمغرب كوحدة؟ مضيفاً «يسأل البعض: أي بقعة أرضية تعنون؟ إذا قلنا: شمال افريقيا، اعترض علينا الجغرافيون، لأننا نُدخل فيها مصر. إذا قلنا غرب شمال افريقيا كنا أقرب إلى الواقع، لكن الوصف يعبّر عن حالة سياسية معاصرة، إذا قلنا أرض البربر استعملنا عبارة كانت رائجة في أوروبا في بداية العصر الحديث، ثم نُبذت لما تحمل من خلفيات سياسية وربما عرقية. . .»[1].

إننا نعتقد بإمكانية النظر إلى تاريخ المغرب العربي كتراث مشترك، كفيل بإسعافنا على تحديد خطوط التطور في مسيرة شعوبه ومجتمعاته، وإن كنا قد أكدنا سلفاً صعوبات البحث في هذه الفترة، التي تمثل مرحلة أساسية في فهم سيرورة تكوّن مفهوم المغرب العربي، علاوة على أهمية الحقبة في مجال تشكل مقومات الشخصية المغربية بأبعادها المتعددة: الاجتماعية والثقافية والحضارية. وكما شددنا أيضاً على بقاء التاريخ القديم حقلاً للكتابات الأجنبية، إلى درجة قد تدفعنا إلى الجزم بأن «لا أحد يستطيع اليوم وفي المستقبل القريب أن يحرر دراسات ما قبل تاريخ المغرب من قبضة أساتذة «جامعة الجزائر الاستعمارية.»[2]، وبالتالي يتعذر بخصوص هذه الحقبة «أن نضع مقابل النظرة الاستعمارية نظرة وطنية مغربية. . .»[3].

من منطلق وعي هذه الصعوبات المنهجية، نميز، ونحن نتوخى الوقوف عند تطور مفهوم المغرب، بين حقبتين تاريخيتين: المرحلة **الأولى** الممتدة حتى أواسط القرن الثامن الميلادي التي ظل المغرب أثناءها منفعلاً أكثر منه فاعلاً[4]، والحقبة **الثانية** التي واكبت استقرار الإسلام وبروز حواضر ستأخذ مع التطور شكل إمارات وولايات.

---

(١) عبد الله العروي، **مجمل تاريخ المغرب** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٤)، ص ٢٩ - ٣٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٢.

أولاً: قراءة مفهوم المغرب من خلال عناصر شخصيته

نقصد بالتاريخ القديم الفترة الممتدة من بدايات الحياة بشمال افريقيا وحتى القرن الميلادي، وهي حقبة شهدت تعاقب أكثر من حضارة كان لها بالغ الأثر على أنماط العيش وتطور الإنسان والمجتمع، فضلاً عن كونها اتسمت على مستوى مصادر البحث التاريخي، بسيادة الكلاسيكيات، ونعني بذلك الأدبيات اليونانية الرومانية[٥]، وحتى مع تقدم علم الحفريات بعد الحرب العالمية الأولى، لم يقع الاعتماد على نتائجه إلا في حدود «تدقيق المعطيات التي كانت تحتل دائماً المرتبة الأولى»[٦]، كما أن الصورة التي أعطيت للشخصية المغربية في أبعادها الاجتماعية والثقافية والحضارية، ظلت رهينة الفرضيات التي على قاعدتها أسس التأليف الاستعماري مشروعه في حقل الكتابة التاريخية عن ماضي المغرب العربي. فبأي صيغة، يغدو جائزاً أن نتابع رصد فكرة المغرب العربي، في تطورها العام، ونحن أمام معوقات تفرضها ندرة الوثائق، وشيوع الفرضيات الاستعمارية، وضعف التأليف التاريخي الوطني[٧].

من منطلق وعي هذه الصعوبات، سنركز بحثنا على المظاهر التي ترمز إلى وجود شخصية للمغرب، تلك الشخصية التي وإن تغيرت بعض ملامحها بفعل الزمن، فإنها قد اتسمت بطابع الاستمرارية والتطور، وهي سمات لم يتردد التأليف الاستعماري في إثبات نقيضها. فمن الخصائص التي تميز حياة شعب أو أمة ما، عنصرها البشري وتراثها الثقافي، وإسهاماتها الحضارية في مجالات التنظيم الإداري والسياسي، وفلسفة تدبير شؤون المجتمع... فحين تفقد الأمة هذه المميزات تضيع الهوية التي تضمن لها طابع التفرد والاستمرارية، ومن ثم تقطع الصلات التي تقرر لها أحقية التواصل والانتماء التاريخي.

ولقد حرص المؤرخون التابعون للبرنامج الاستعماري، بعد بالوت وكامبس على تلازم معلومتين باستمرار وهما: التشكيك بالأصل، ونفي الفاعلية الحضارية. فالشمال الافريقي منطقة ضائعة الهوية، فاقدة القدرة على الاستقلالية[٨]، وهذا ما جعل مجمل كتاباتهم تحكمها ثلاثة تساؤلات مركزية، تمحورت حول طقس شمال افريقيا، وأصل البربر ولغتهم (أولاً)،

---

(٥) حين نرجع إلى مؤلفات مجمل الباحثين الاستعماريين، ونقرأ هوامش دراساتهم، تطالعنا هذه الملاحظة: اعتمادهم على الأدبيات اليونانية والرومانية في مجال كتابة تاريخ شمال إفريقيا، من هؤلاء على وجه الخصوص: Stephane Gsell, *Histoire ancienne de l'Afrique du nord,* 8 vols. ([n.p.]: Otto Zeller Verlac Osnabruc,1972), et Jérôme Carcoppino, *Le Maroc antique* (Paris: Gallimard, 1948).

(٦) العروي، المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٧) حول مرحلة التاريخ القديم، وبالنسبة إلى المغرب الأقصى، يمكن العودة إلى بحث: حميد المصمودي، «المغرب في عصر ما قبل التاريخ،» (رسالة ماجستير، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٨٦).

(٨) سليمان اسماعيل، «الجذور التاريخية لمغرب موحَّد،» شؤون عربية، العدد ٣٠ (آب/أغسطس ١٩٨٣)، ص ٩.

وأيضـاً أسس روافد حضـارتهم (ثـانيـاً)، وهي في مجملهـا أسئلة تخضـع من حيث أجـوبتهـا لـ «اعتبارات علمية ولهموم سياسية»[9].

١ ـ حول الطقس وأصل البربر

في محاولته دراسة تاريخ المغرب القديم[10]، افتتح جيروم كاركوبينو مؤلَّفـه بالكتـابة عن الجغرافية من حيث الحدود، مبيناً كيف أن المغرب قد شهد تغيرات في خصـائصه الفيـزيقية، معتمداً في ذلك على رحلة حنّون باعتبارها من أقدم المصادر التاريخية عن المغرب[11].

وضمن المنظور نفسه مهد ستيفان غـزيل لعمله الضخم الـذي عنونـه التاريـخ القديم لشمال افريقيا بفصل حول «المناطق الطبيعية»، مؤكداً أن «الجهة التي نقـترح دراسة تـاريخها القـديم وحتى الفتـح العربي، تمتـد شمالاً من جبـل طارق وأقصى الشـمال الشرقي لتونس جنـوباً بـين الأطلس الصغير وخليـج قابس»[12]، محللاً المكـونات الـطوبوغـرافية من جبـال وأنهار وتضاريس، لمختلف بلدان المغرب العربي[13]، مختتـماً فصله باستنتـاج شدد فيـه على مـدى افتقاد الشـمال الافريقي طـابع التجانس في جغرافيته، ومقارناً: «إذا كانت المناطق التي منها تتكـوّن فرنسـا مختلفة ومتبـاينة جـداً، فمع ذلـك تتمحـور حـول قـطب مـركـزي. . . إن فـرنسـا بلد التجـانس والتـوازن، وهـو مـا لا نجــده في بـلاد البربر. . .»[14].

هذا، وتبرز القيمة الايديولوجية التي تتخلل رؤية ستيفان غزيل، حين يعتمد الجغرافية أساساً للحكم على التاريخ القديم للمغرب العربي، فيقول: «قديماً لم تكن قط شمال افريقيا وحـدة سياسية وإدارية كما هو الشأن لدى واحة النيل، أو سهول بلاد ما بين النهرين. . . وقد أبقى هيكل البـلاد لدى مختلف سكانه على مفارقة العادات والمصـالح، الحضـارة والبربـرية تتعـايشان جنبـاً لجنب: إحداهمـا في السهول والمنخفضات الصـالحة للزراعة وأخرى للمناطق الفقيرة. . . وفي هذا التقـابل والتعـارض ما يفسر لمـاذا لم تتكوّن أمة بربرية. .»[15].

لقد انتهج شارل أندريه جوليان، وهو من القـلائل الـذين كانت لهم الشجـاعة لتفهُّم قضايا المغرب[16]، ما يقارب النهج نفسه في موضوع الكتابة عن طقس المغرب العربي، وحول

---

(٩) انظر: العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(١٠) Carcoppino, *Le Maroc antique.*

(١١) المصدر نفسه، ص ١٨.

(١٢) Gsell, *Histoire ancienne de l'Afrique du nord,* vol. 1, p. 1.

(١٣) من أجل الاطلاع أكثر، انظر: المصدر نفسه، ص ١ ـ ٢٥.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) في مقدمة النص الأصـلي لمؤلّفه: **مجمـل تاريخ المغرب**، قـدّم عبد الله العـروي شهادة عن المؤرخ شارل أندريه جوليان، يقول: «لا بد لنا أن نعطي رأينا في كتاب شـارل أندريـه جوليـان: تاريـخ إفريقيـا. . . نعترف أولاً بدوره التاريخي إذ لا يزال إلى يومنا هذا المرجع المعتمد لدى المغاربة وغير المغاربة. . . أبـدى المؤلف شجاعة نادرة عندما أصدر مؤلفه في جو احتفالات الإدارة الفرنسية بمرور قرن على غزو الجزائر ونصف قرن على =

مدى عمق التغيرات التي تعرّض لها على امتداد التاريخ القديم، فقد استنتج بقوله: «ويبدو أن المظهر الجغرافي للبلاد لم يتغير تغيراً محسوساً منذ أن دخلت بلاد البربر في التاريخ أي منذ أواخر الألف الثانية قبل المسيح تقريباً، وقد استمر بطبيعة الحال التأثير اليومي للانجراف والترسب معاً، في سرعة غير مشعور بها، ولكنه لم يغيّر إلا القليل من مظهر الأرض هنا وهناك، كما وقع في مصب السيبوز ومصب نهر مجردة. أما الحجج التي تزعم إثبات تغيرات على مستوى البحر في عصور التاريخ فقد أقيم الدليل على أنها مجرد خيالات. وفي الواقع لم يتغير المناخ هو أيضاً وربما كان أكثر رطوبة مما هو عليه اليوم بسبب تضاؤل النبات... تقوم ربما، وفي الواقع لم تقم حجة جديدة ضد نتائج بحوث ستيفان غزيل المؤيدة لاستقرار مناخ افريقيا الشمالية منذ ٣٠٠٠ سنة على الأقل...»[١٧].

إن حضور مثل هذا التساؤل في مجمل الكتابات الأجنبية التي تناولت تاريخ المغرب العربي القديم، كان يعكس همّاً سياسياً يصعب إدراكه بمعزل عن المشروع الاستعماري العام، وهذا ما يمكن ملامسته في تساؤل ستيفان غزيل: «علينا أن نعرف سبب الرخاء الذي عرفه شمال افريقيا أثناء العهد الروماني. أهو الطقس الذي كان أكثر ملاءمة للزراعة أم هو نشاط وذكاء الإنسان؟ هل لنا فقط أن نرثي ماضياً لن يعود أم هل نستطيع أن نستخلص منه دروساً تنفعنا في الحاضر؟...»[١٨].

هذا، ولم ينفكّ كتّاب الاستعمار، يؤكد عبد الله العروي، يطرحون «السؤال نفسه حتى قبيل الحرب العالمية الثانية وكانوا يجيبون عنه كما فعل غزيل بتحفظ ملحوظ، إن الطقس لم يتغير تغييراً محسوساً، وهو قول يتفق مع ميوله السياسية حيث يتمشى مع إيمانهم بأن فرنسا وارثة رسالة روما الحضارية....»[١٩].

لقد حتّمت الكشوف الأثرية، من نقوش وصور صخرية في كهوف الصحراء والأطلس، تحديداً منذ ١٩٣٠، أن يراجع التأليف الاستعماري فرضياته حول جغرافيا المغرب العربي[٢٠]، وأن يعيد النظر في حكمه على الصحراء بالجفاف المزمن، وعلى الطقس بالسكونية وعدم التغير، ذلك ما يمكن ملاحظته في باقي التساؤلات التي تخللت الكتابات الأجنبية المؤرخة لماضي المغرب، لعلها تلك التي تناولت العنصر البربري من زاوية أصوله الإثنية والاجتماعية وتراثه الحضاري. فمن الأسئلة التي اعتبرت إشكاليات مركزية في التأليف الاستعماري لتاريخ المغرب العربي القديم، موضوع البربر[٢١]، من حيث انتماؤهم وأصل

= احتلال تونس، لا يستطيع اليوم أي مغربي، شاباً كان أو كهلاً، إلا أن ينوه بالكتاب التنويه اللائق بشجاعة جوليان المناضل السياسي والمؤرخ....» انظر: العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، ص ٢٨.

(١٧) شارل أندريه جوليان، **تاريخ إفريقيا الشمالية: تونس، الجزائر، المغرب الأقصى من الفتح الإسلامي إلى سنة ٦٤٧ م**، ترجمة محمد مزالي والبشير بن سلامة، ط ٣ (تونس: الدار التونسية للنشر؛ الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٨)، ص ٤٠.

(١٨) Gsell, *Histoire ancienne de l'Afrique du nord,* vol. 1, p. 40.

وقد ورد ذكره في: العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، ص ٣٨.

(١٩) العروي، المصدر نفسه، ص ٣٨.

(٢٠) قارن: Paul Albert Fervier, «La Recherche archéologique en Algérie et l'histoire ancienne du Maghreb,» *Revue d'histoire et de civilisation du Maghreb* (Alger), no. 5 (juillet 1986).

(٢١) حول بعض الدلالات التي أعطيت لاسم «البربر»، انظر: علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط ٤ (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٠)، ص (و، ز). =

لغتهم ومظاهر حياتهم العامة[٢٢]. . ، ذلك أن العنصر البربري الذي يعدّ اليوم مكوِّناً لا يقل أهمية عن باقي مكونات المجتمع المغربي، الذي بدخوله الإسلام واقتناعه بكون السياسي ليس غريباً ولا دخيلاً وبأنه «يعطيه قوة غير محدودة ويشاركه مصيره ويواجه معه الهجمات الأوروبية. . .»[٢٣]، منذ وقتئذٍ أصبح عامل تأويل في التأليف التاريخي الاستعماري، إما بغرض التشكيك في أصوله وفي ذلك مساس بالشخصية المغربية، أو بهدف عزله عن عناصر البنية التي ينتمي إليها اجتماعياً وتاريخياً، وفي ذلك خدمة لاستراتيجيا التجزئة التي حكمت منطق الوجود الفرنسي بالمغرب العربي.

فبصدد موضوع البربر[٢٤]، نعتقد بضرورة الفصل بين الايديولوجيا والعلم، وفي مجمل الكتابات التي أرّخت لماضي المغرب قبل دخول الإسلام واستقراره، غالباً ما كانت الايديولوجيا هي المؤثرة لوضع الفرضيات واستخلاص النتائج، الشيء الذي تفسره عناوين ومضامين العديد من المؤلفات التي تناولت هذا الموضوع[٢٥].

لقد تنازعت الإجابة عن هذا التساؤل، مدرستان «واحدة تقول بأن أصل البربر من أوروبا، والأخرى أن أصلهم من الشرق الأوسط»[٢٦]، وفي كلتا الحالتين لم تتقدم نتائج العلوم الأثرية، والحفريات والدراسات الأنثروبولوجية واللسانية بشكل يسمح بصياغة أجوبة قطعية عن أصل الجنس البربري على الأقل حتى حدود الحرب العالمية الثانية، وهذا ما يبرر حضور الايديولوجي وليس العلمي في تناول قضايا تاريخ المغرب القديم.

أ ـ في مقدمة كتابه **ماضي افريقيا الشمالية، القرون المظلمة**، يتعرض إرنست فليكس غوتييه، للجنس البربري بطريقة تعكس الخلفية التي حكمت الكتابات الاستعمارية عن تاريخ المغرب العربي، وقد لا نبالغ إذا قلنا إن هذا الكتاب من أكثر التآليف إجحافاً في حق

---

(٢٢) قارن: عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ٢ ج (الجزائر: المطبعة العربية، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٥)، ص ٤٤ ـ ٤٥.

(٢٣) علي الشامي، **الصحراء الغربية: عقدة التجزئة في المغرب العربي** (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠)، ص ١٥ ـ ١٦.

(٢٤) نشير إلى أن البربر هو واحد من الأسماء التي وقع تداولها بالمؤلفات التي بحثت في تاريخ المغرب العربي القديم، إذ نعت سكان هذه المنطقة بتسميات أخرى كالنومديين، والمور، والزواتن أو الجيتولين، والليبيين. . . وهي أسماء اختلفت مضامينها واستعمالاتها بحسب كل مؤرخ. . . من أجل التدقيق في هذه الفكرة، انظر: رئيس حسين، «بعض جذور الإشكالية الثقافية حالياً بالمغرب العربي،» **شؤون عربية**، العدد ٣٠ (آب/ أغسطس ١٩٨٣)، ص ٢٢ ـ ٣٠.

(٢٥) من ضمن هؤلاء، يمكن ذكر: Eduard Bremond, *Berbères et arabes: La Barbarie est un pays européen* (Paris: Payot, 1942); Gabriel Camps, *Berbères aux marges de l'histoire* (Toulouse: Hésperides, 1980), et E.F. Gautier, *Le Passé de l'Afrique du nord: Les Siècles obscurs* (Paris: Payot, 1952).

(٢٦) العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، ص ٣٨.

المغرب، وأعمقها تحاملاً على تاريخ المغاربة وتراثهم وحضارتهم. . .»[27] وأكثر الكتب «إثارة للأعصاب»، على حد تعبير لوسيت فالنسي[28].

فبعد تناوله خصائص جغرافية المغرب، أو «بلاد الملح» بحسب تسميته[29] يعتقد غوتييه أن المجال ليس كل شيء، بل لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الجنس[30]، والأمر هنا يتعلق بالبربر، الذين يستبعد أن يكونوا نوعاً بشرياً محدداً، فمنهم الغلاظ والقصار، وذوي اللون الأشقر والزنوج. . . وهم أيضاً ـ يضيف غوتييه ـ أولئك الذين نعتهم القدامى بالليبيين الموسومين بمتانة الجسد وصحته[31]، أو على حد قول سالوست الذين لا تميتهم سوى الشيخوخة. . .»[32].

لم يمنع الاعتقاد بـ «خصوصية» التكوين البيولوجي للجنس البربري، أن يدعي فليكس غوتييه، أنه يعاني قصوراً فكرياً[33]، وإن كان مؤرخ الاستعمار واعياً أن لحظة نشره كتابه (١٩٣٧)، هي بالذات فترة سيادة التيار النازي المؤسس على صفاء الجنس الآري دون سواه، الذي لم تنجُ فرنسا ـ الداعية لحقوق الإنسان والمواطن ـ من أخطاره.

فمن أجل تبرير هذا القصور، يقارن غوتييه بتجارب أمم أخرى فيقول: «بغرض تفسير الضعف السياسي لجمهوريات أمريكا الجنوبية، غالباً ما نثير مبرر العرق أو الجنس، فالمنتمون إلى أمريكا الجنوبية هم خليط من الهنود والإسبانيين، لكن التلاقح بين عناصر بشرية متباعدة غالباً ما ترتبت عنه نتائج ضعيفة. . كما أن توقف مسيرة التطور في تاريخ البرتغال، يمكن إرجاعه إلى تمازج دم الزنوج بهذا البلد الصغير الذي سبق أن كان إمبراطورية استعمارية شاسعة. . .»[34].

من منطلق هذه المقارنة، تساءل غوتييه حول ما إذا كان ممكناً إدراج افريقيا الشمالية

---

(٢٧) نعتقد أن مؤلَّف غوتييه، ماضي إفريقيا الشمالية. . . أوضح نموذج عن هذا النوع من التأليف، الذي يغلِّب الأغراض الايديولوجية على المعطيات العلمية، وإن كان مؤلفه المذكور يحكمه الهجاء أكثر من التحليل المسؤول والمؤسس على معطيات واضحة ودقيقة.

(٢٨) لوسيت فالنسي، المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر، ١٧٩٠ ـ ١٨٣٠، ترجمة الياس مرقص (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠)، ص ١٤٧.

(٢٩) قارن: Gautier, *Le Passé de l'Afrique du nord: Les Siècles obscurs*, p. 7.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٣١) لمزيد من التفاصيل، انظر الأمثلة الواردة في: المصدر نفسه، ص ١٩ ـ ٢٢.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٣٣) إن فرضية الضعف الفكري في تاريخ الجنس البربري، التي ستبرز أكثر عند الحديث عن مدنية البربر وحضارتهم، لم يأخذ بها كل المؤرخين، ذلك أن الكتابات التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر، قد اعتبرت جنس البربر قريباً من الأجناس المنحدرة من أوروبا، بكل ما يتضمنه مصطلح الإنتماء من حمولات اثنية وثقافية وحضارية، وهذا طبعاً كان يتلاءم وشيوع نظريات الادماج والالحاق، لكن بعد الاخفاق الذي أصيبت به مشاريع فرنسا بشمال افريقيا ابتداءً من الثلاثينيات، سنعاين تكوّن عناصر نظرة جديدة عن أصول الجنس البربري وعمق فكرهم وثقافتهم، لذا نعتقد أن مؤلَّف غوتييه يندرج ضمن هذا المناخ الجديد، أي بداية اقتناع الاستعمار بخيبة أمله في المغرب العربي.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٨.

ضمن هذه الأمم؟ مجيباً أن مسألة الضعف البيولوجي ليست بفكرة «جذابة»، وأن تاريخ المنطقة أنجب رجالاً عظاماً من أمثال هنيبعل القرطاجي، والقديس أغسطينوس اللاتيني...[35]، وإن أنكر مثل هذه العطاءات في سياق آخر، مؤكداً أن بعض المظاهر التي تعدّ أساسية، كالاستقلال الحضاري، والفن والآداب واللغة، لشعب واع وجوده، غير متوفرة للمغرب العربي، بل تعدّ بالمرة قضايا كمالية. هذا، وإن المغرب ـ يضيفُ غوتييه ـ «لم يوفر الأساس المادي الضروري لإقامة البناء الاجتماعي والسياسي القادر على تمكينه من دخول طور المدنية...»[36].

لقد حكم غوتييه على البربر، ومن خلالهم على افريقيا الشمالية، باعتبارهم من سكانها الأولين، بالعقم الحضاري لأنهم لم يوفروا الأساس المادي الحضاري لإقامة بناء اجتماعي وسياسي. فالبربرية، يؤكد غوتييه «لم تكن قط أمة، بل لم تكن حتى دولة مستقلة، لقد ظلت على الدوام جزءاً من إمبراطورية، فكما هي اليوم مستعمَرة فرنسية كانت سابقاً ولاية للإمبراطورية الإسلامية، والبيزنطية والرومانية...»[37].

هذا، وإن النظرة المتشككة نفسها في شخصية المغرب العربي، وفي انتمائه التاريخي والحضاري، قد سادت نتائج بعض الباحثين غير الفرنسيين. فالأمريكي تشارلز غالفر مؤلف كتاب **الولايات المتحدة الأمريكية وشمال افريقيا** (١٩٦٣)، أكد يقول: «ليست منطقة المغرب العربي من المناطق التي تنتج بغزارة الأفكار الأصيلة، بدليل أنها لم تنجب سوى ثلاث شخصيات فذة في القديم: أغسطين، وقبريان، وترتوليان، وثلاث في العهد الوسيط: ابن بطوطة، والإدريسي، وابن خلدون...»[38].

ب ـ إن الفرضيات التي وجهت أبحاث التأليف التاريخي الاستعماري، والتي كان هدفها المركزي الحكم على شخصية المغرب بالسلبية فكراً وحضارة، لم يسعفها التاريخ بالاستمرارية، تحديداً مع اقتناع الاستعمار بغموض مستقبله بشمال افريقيا[39]، بالنظر لتصلّب الوعي الوطني والقومي لدى الحركات الوطنية، وارتقائه إلى مستوى أنضج من حيث التنظيم وصياغة الحلول لمواجهة الوجود الفرنسي.

لذا، ليس صدفة أن يكون «أول تعبير رسمي على النظرية القائلة بشرقية البربر، مضمّناً في تقرير رفعه سنة ١٩٤٩ الطبيب ڤالوا إلى والي الجزائر العام وألحقه فيما بعد ليونيل بالو في كتابه افريقيا الشمالية قبل

---

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٣٨) العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، ص ٤٥.

(٣٩) يُرجع عبد الله العروي هذه الفترة إلى نهاية الثلاثينيات، حين أخفقت مشاريع فرنسا بالدول الثلاث: لم تنجح مظاهر الاحتفال بمرور مئة سنة على استعمار الجزائر (١٨٣٠ ـ ١٩٣٠) في إخماد نار الثورة، كما لم يحقق المؤتمر الافخراستي بتونس (١٩٣٠) النتائج التي كان يطمح إليها، علاوة عن الرفض المطلق الذي مني به الظهير البربري بالمغرب الأقصى (١٦ أيار/مايو ١٩٣٠). انظر: المصدر نفسه، ص ٤٣.

التاريخ (١٩٥٥)، جمع مؤلف التقرير محاصيل التحريات الأنثروبولوجية والكشوف الأثرية لينتهي إلى الحكم بعدم واقعية إدماج المغرب نهائياً بأوروبا»[٤٠].

إن العودة إلى التأليف العربي لتأكيد شرقية الجنس البربري وعطائه الحضاري، مسألة هامة وضرورية، فالمؤرخ الطبري (٢٢٤ هـ/ ٣١٠ هـ)، كتب يقول: «... وعميلق وهم العمالقة ومنهم البربر وهم بنو ثميلا بن مارب، بن عميلق بن لوذ بن سام بن نوح ما خلا صنهاجة وكتامة فاغاهم بنو فريقش، بن يعرب بن قحطان»، مضيفاً «وزعم هشام بن محمد الكلبي أن افريقش بن قيس بن صيفي بن سبأ، همَّ متوجهاً إلى افريقيا فاحتملهم (البربر) حتى سواحل الشام حتى أتى بهم افريقيا فافتتحها وقتل ملكها جرجرا وأسكنها البقية التي كانت بقيت من الكنعانيين الذين كان احتملهم معه من سواحل الشام...»[٤١] ويقول أبو زيد عبد الرحمن بن خلدون، باعتباره واحداً من الذين كتبوا، باستحقاق، عن تاريخ البربر، «وغزا افريقش المغرب ونقلهم من سواحل الشام وأسكنهم افريقية وسماهم بربراً، والبربر قبائل شتى من حمير ومضر والقبط والعمالقة، وكنعان وفرسين، تلاقوا بالشام ولغطوا فسماهم البربر لكثرة كلامهم..»[٤٢].

٢ ـ بصدد حضارة البربر ومدنياتهم

وفعلاً، فمن الأحكام التي تخللت الكتابات الاستعمارية حول تاريخ المغرب القديم، ذلك الإقرار بغياب إسهام حضاري ما لسكان المغرب، بل سلبيتهم في بناء أسس مدنيتهم، وفقر تفكيرهم في حقل تنظيم وتسيير مجتمعهم، فضلاً عن عجزهم عن كتابة تاريخهم بأنفسهم، وبالتالي استمرارهم في مشاهدة الآخر وهو يفرض تاريخه عليهم.

لقد تعرضت الحقبة الممتدة من القرن العاشر قبل الميلاد وحتى دخول الإسلام بلدان المغرب (= القرن السابع الميلادي)، إلى جملة من الافتراضات جعلت سكانه يظهرون بمظهر المراقب الخانع لقدره، يستقبلون تيارات الحضارات القادمة إليهم دون أن يساهموا في بنائها وتطويرها، يستحسنون ديانات ولغات الوافدين عليهم دون أن يُكسبوا لغتهم وطقوسهم صفة التأصيل والعمق الحضاري، على الأقل هكذا روت مجمل الأبحاث التي وظفت التاريخ ومعطيات العلوم المعاصرة من أجل خدمة مشاريع الاستعمار بالمغرب.

فإرنست فليكس غوتييه، الذي أنكر على المغرب حتى اسمه التاريخي[٤٣]، جزم بعدم وجود انتماء للمغرب، وذلك بقوله: «فحين نذهب بعيداً في التاريخ، نلاحظ سلسلة غير متناهية من السيطرة، حل الفرنسيون مكان الأتراك، الذين حلوا بدورهم محل العرب، هؤلاء تعاقبوا على شمال افريقيا بعد

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(٤١) نقلاً عن: إبراهيم كريدية، **السياسة البربرية للحماية الفرنسية في المغرب** (الدار البيضاء: شركة الطبع والنشر، [د. ت.])، ص ١٤ ـ ١٥.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٤٣) الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص (و).

الوندال ثم الرومان والقرطاجنيين. . .»[٤٤]. ويستأنف كلامه قائلاً: «ومما تجدر الإشارة إليه أن المحتل، مهما كان، يظل سيد الوضع بالمغرب العربي، حتى يتم طرده من طرف وافد آخر، فلم يحدث قط أن تمكن الأهالي من إخراج المحتل. . .»[٤٥]. كما أن النظرة نفسها تخللت كتابات ستيفان غزيل: «فمما لا شك فيه يؤكد أساتذة «جامعة الجزائر الاستعمارية»[٤٦]، أن البربر قد أضاعوا جهداً مضنياً في صراعات دون قيمة ولا فائدة. . . صراعات بين الأفراد، والعائلات والقرى والقبائل، إنهم كانوا يفتقدون دائماً إلى حس التضامن الذي يعتبر قاعدة ضرورية لتكوّن الأمم»[٤٧].

لقد طرح عبد الله العروي، وهو واحد من الذين ساهموا في نقد المنطلقات الايديولوجية للتأليف الاستعماري، تساؤلات مركزية حول حجم توسع الامبراطوريات المتعاقبة على المغرب العربي، ومدى عمق تأثيرها ذهنياً وحضارياً. ففي سياق مناقشته حقبة الفينيقيين، يستخلص أن «كل تطور حضاري يقع في شمال افريقيا يعزى إما لهؤلاء أو لأولئك دون أن يذكر للمغاربة أي دور في الموضوع»، موضحاً قوله «هل لقن الفينيقيون والقرطاجيون المغاربة، زيادة على التعدين الزراعة وغرس الأشجار واستعمال العربة والكتابة والتنظيم المدني؟ لمدة طويلة أجاب المؤرخون بالإيجاب، كانت موضة التشيع للبونيقية عامة، ثم اختفت ثم عادت قوية من جديد. تساق للبرهنة على الدور القرطاجي أدلة لغوية لا تثبت للفحص إذ تشير إلى أصل شرقي دون تخصيص. أما الآثار فإنها بالعكس تدل على أن المغاربة كانوا يزرعون القمح ويغرسون الزيتون والتين والكرم وأن هندستهم المائية غير فينيقية وغير رومانية»[٤٨].

إن في العودة إلى التأليف التاريخي العربي، ما يؤكد مشروعية الإقرار بحصول تفاعل ثقافي وحضاري بين سكان المغرب والعنصر الفينيقي، فالبربر الذين راكموا عبر التاريخ قيماً وتراثاً وجدوا في مدنية الفينيقيين (٨٠٠ ـ ١٤٦ ق.م) ما يسعفهم على تطوير ذاتهم وصقل شخصيتهم. . سيّما وأنها في بداية تكوّنه. ذلك أن «للأمة الفينيقية الفضل الأوفر على العالم المتمدن أجمع، إذ هي أول من ابتكر طريقة رسم الحروف الأبجدية المنتشرة في العالم اليوم وجعلها حسب النطق بعدما كانت مسمارية ـ وهيروغليفية (تصويرية) كما أنها أول من وضع نظام الأشكال الحسابية، فجميع خطوط الأمم اليوم مدينة إلى الخط الفينيقي القديم، وتلك مفخرة ممتازة يفتخر بها الجنس السامي على سواه. . .»[٤٩].

لقد أنكر المؤرخون الأجانب هذه الصفة على الفينيقيين، وحتى في حالة الاعتراف بحصول تمدين من لدن الفينيقيين فقد نظروا إليهم كغزاة ومحتلين، وبالمقابل حكموا على البربر بالسلبية والرفض والمقاومة الدائمة، متناسين أن القرطاجيين لم يكونوا «يحكمون المغرب باسم أية عاصمة أجنبية. . . وكانوا ممتزجين اجتماعياً أعمق امتزاج بالسكان، أكثر من مدة ألف عام. . . كما كانت تجمعهم ولا شك بالبربر الأول، وحدة العنصر ووشائج القربى الشرقية القديمة. . .»[٥٠].

---

(٤٤) Gautier, *Le Passé de l'Afrique du nord: Les Siècles obscurs*, p. 24.

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) التسمية من استعمال العروي، انظر: العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، ص ٤٤.

(٤٧) Gsell, *Histoire ancienne de l'Afrique du nord*, p. 27.

(٤٨) العروي، المصدر نفسه، ص ٦٧.

(٤٩) الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ص ٦٩.

(٥٠) عبد الله ابراهيم، **صمود وسط الإعصار: محاولة لتفسير تاريخ المغرب الكبير**، ط٢ (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٧٦)، ص ٤١.

يبتدىء تاريخ المغرب العربي عند مؤرخ الاستعمار، مع تأسيس قرطاج[٥١]، لكن يجب أن ننتظر زمن الرومان (١٤٦ ق.م - ٤٣١ م) كي يصبح جائزاً الكتابة عن مدنية وحضارة شمال افريقيا حيث غدا ممكناً إضاءة تاريخ المنطقة، بفضل مؤرخي روما وفقهائها، ولأن التأثير الفينيقي في المغرب العربي، الذي دام ما يقارب الألف سنة، لا نعرف عنه سوى تطورات القرن الأخير، أي قرن الانهيار[٥٢].

من منطلق هذا الاعتقاد، غالباً ما ترددت فكرة «رومنة» سكان المغرب، بالكتابات التي بحثت في تاريخ افريقيا الشمالية القديم، سيما في ثلاث مسائل: التمدين أي تخطيط المدن، انتشار اللسان اللاتيني، دور الجيش[٥٣]، وإن شكّل عمق التأثير الروماني موضوع جدل غير محسوم[٥٤]، حتى ضمن مؤرخي الاستعمار أنفسهم[٥٥].

لقد حاولنا جزئياً متابعة الأجوبة التي صاغها التأليف الاستعماري وهو يستحضر خطوط تطور تجربة المغرب العربي خلال العصر القديم، وإن كنا واعين الحدود الموضوعية التي تفرضها مقتضيات البحث في هذه الحقبة، فهل يمكن، كما تساءل عبد الله العروي بحق، أن نعطي الماضي لونه المتميز ووزنه الخاص؟[٥٦].

نعتقد أن الأسئلة التي طرحت بشأن الخصائص الفيزيقية والجغرافية للمغرب وأصول سكانه الأولين (= البربر)، ومظاهر مدنيتهم وحضارتهم، هي بالتأكيد أسئلة مؤطرة ضمن إشكالية واحدة: نفي حصول تكون مستقل لمفهوم المغرب العربي، عبر التشكيك في مقومات شخصيته وانتمائه الحضاري.. وإلا بماذا يمكن تفسير مراوحة نتائج التأليف التاريخي الاستعماري بين اليقين والشك، تحديداً منذ إرنست مرسييه (Ernest Mercier)[٥٧]، وحتى جيروم كاركوبينو وغابريال كامبس...؟.

---

(٥١) Gautier, *Le Passé de l'Afrique du nord: Les Siècles obscurs*, p. 43.

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) العروي، مجمل تاريخ المغرب، ص ٦٩.

(٥٤) قارن: Benabou Marcel, *La Résistance africaine à la romanisation* (Paris: [s.n.], 1965).

(٥٥) نشير على سبيل المثال إلى ما ضمنه ستيفان غزيل في خاتمة كتابه الضخم حول تاريخ إفريقيا الشمالية القديم: «إن الاحتلال العسكري غير كاف، لا بد من اجتذاب النفوس، ويل لولاة المغرب ان هم اهملوا هذه الحقيقة»، وأيضاً إلى ما عبّر عنه المؤرخ أوجين ألبرتيني: «إن ما ألجأ الناس إلى سابق عهدهم من الهمجية هو الفقر، وليس الأزمة الاقتصادية...».

(٥٦) العروي، مجمل تاريخ المغرب، ص ٦٩ - ٨٢.

(٥٧) ارنست مرسييه هو واحد من المؤرخين الأوائل الذين بحثوا في تاريخ إفريقيا الشمالية القديم عامة، والجزائر خاصة (= تاريخ قسنطينة)... لمزيد من الإطلاع، بصفة مركزة، على أعماله، انظر المؤلف الجماعي الذي نشر في ذكرى تكريمه: *L'Afrique à travers ses fils: Ernest Mercier*, ouvrage collectif, préface de M. Jeune Larc (Paris: Librairie orientaliste, 1944).

إن اليقين الذي واكب لحظة دخول الاستعمار للجزائر (١٨٣٠)، ومن ثم تونس (١٨٨١) والمغرب الأقصى (١٩١٢)، كانت ترمز إليه موجات الاهتمام والبحث في تاريخ المغرب العربي، سيما مع بداية تقدم بعض العلوم كالأركيولوجيا، والأنثروبولوجيا، وإلى حد ما اللسانيات.. لكن سيعتري الشك مجمل هذه الكتابات، فيصبح معها ما كان قطعياً ومطلقاً، نسبياً وقابلاً للمراجعة.. وفي هذه المراوحة يأس مضمر، وأحياناً تعبير علني عن إخفاق المشروع الاستعماري الذي شرع في تصريفه منذ مؤتمر ڤيينا (١٨١٤ - ١٨١٥) واتفاقات إيكس لا شابيل (١٨١٩)، وبالتالي شحوب التأليف الاستعماري الذي ارتبط به على مستوى الفرضيات والنتائج[٥٨].

إن شخصية المغرب، التي ليست افتراضاً، ولكن حقيقة قابلة للبرهنة، والتي ستستكمل عناصرها مع دخول الإسلام، واستقراره، قد ظل ينظر إليها كوحدة جغرافية[٥٩]، وكفضاء مسترسل يربط جبل طارق شمالاً وشرقاً، والأطلس الصغير جنوباً بخليج قابس[٦٠]. هذا، وبالرغم من التقسيمات التي شهدها المغرب على عهد الرومان[٦١]، والتي اعتبرت من مظاهر التنظيم الترابي والإداري[٦٢]، فإن وحدة المجال التي هي بالضرورة وحدة الانتماء إلى تاريخ مشترك، ظلت هي السائدة في عادات الناس ومعتقداتهم وحركة تنقلهم، بل وفي وجدانهم ووعيهم الجماعي.

لقد أصبح ثابتاً أن للبربر مدنيتهم الخاصة، ترمز إليها طرق عيشهم وكسوتهم، ولغتهم، وأيضاً دينهم وطقوسهم، وأن تراثهم سبق أن شهد تأسيس دول وإمبراطوريات[٦٣]، كما اتسمت علاقاتهم بالحضارات الوافدة على أرضهم، بطابع التفاعل والرفض[٦٤]، فعلى

---

(٥٨) انظر القسم الرابع من هذا الكتاب.

(٥٩) يفتتح شارل أندريه جوليان، في سياق حديثه عن موطن افريقيا الشمالية، قوله بأن «لافريقيا الشمالية، المشتملة على المغرب الأقصى والجزائر وتونس، وحدة جغرافية اقتضتها مجموعة جبال الأطلس...» انظر: جوليان، **تاريخ إفريقيا الشمالية: تونس، الجزائر، المغرب الأقصى من الفتح الإسلامي إلى سنة ٦٤٧ م**، ص ١١.

(٦٠) Gsell, *Histoire ancienne de l'Afrique du nord*, p. 1.

(٦١) بالرجوع إلى الخرائط الضابطة جغرافية إفريقيا الرومانية يُلاحظ وجود تقسيمات بأسماء... من ذلك: موريتانيا الطنجية (المغرب الأقصى، موريتانيا القيصرية ونوميديا (الجزائر)، وافريقيا البروقنصية (تونس حتى ما بعد طرابلس بقليل).

(٦٢) غالباً ما وردت كلمة «حدود»، في مؤلّف شارل أندريه جوليان وهو بصدد حديثه عن التقسيمات الإدارية المنتهجة من طرف الامبراطورية الرومانية، ونعتقد بصدد هذا الموضوع، ان الأمر لا يعدو أن يكون مجرد إشكال من التنظيم الترابي والإداري، وليس حدوداً بالمعنى الذي يقع تداوله بالثقافة السياسية المعاصرة.

(٦٣) قارن: *Encyclopaedia universalis*, vol. 3, p. 176.

(٦٤) نشير هنا إلى ثورات كل من: هنيبعل، تكفاريناس، ويوغرثن، لمزيد من التفاصيل، انظر: *Les Africains*, sous la direction de Ch. A. Julien et Mogali Morsy (Paris: Jeune Afrique, 1978), tomes III et IV, et Ch. Sammagne, *La Numidie et Rome: Massinissa et Yugurtha* (Paris: [s.n.], 1966).

عهد الفينيقيين استطاعت «قرطاجة أن تعيش في افريقيا أمداً طويلاً، واستطاعت أن تمزج الحضارة السامية بالحضارة البربرية فتكوّن من عروس الغرب بلاداً مغربية متحدة في لغتها وديانتها وأمانيها. . . وأعظم مظهر لهذه الوحدة وأكبر حجة على أن المغاربة لم يعتبروا الفينيقيين دولة استعمارية اتحاد المواطنين المغاربة كلهم والتفافهم حول هنيبعل بمجرد ما دعاهم إلى إنقاذ الوطن من المستعمرين الرومانيين، ولقد كانت الحرب الفينيقية الثانية عنوان القومية المتجسمة في أحدث صورها، إذ اجتمع المغاربة قاطبة حول راية واحدة يدافعون عن وطن محدود بحدوده الجغرافية التي يسدها البحر من كل جهاتها فلا تنفتح عن طريق الصحراء لتتصل بالبلاد التي ورد منها إخاء الفينيقيين ليمهد من بعده لنور الإسلام ووحدة اللسان العربي. . .»[٦٥].

إنها الوحدة الوطنية (= الإثنية والمذهبية) التي تحققت باسم الإسلام، وتعذّر إنجازها بالقوة على امتداد كل الحضارات الوافدة على المغرب العربي، هذا الذي سيدخل مع القرن السابع مدارات دار الإسلام، متفاعلاً وفاعلاً، ناهضاً وساقطاً، الواقع الذي تؤكده تاريخياً منعطفات العصر الوسيط، الذي يُعدّ، بكل المقاييس، الأرضية القاعدة على تقديم المعطيات المعرفية الضرورية للإمساك بمحددات التأخر في الذات والتقدم لدى الآخر (= أوروبا أساساً)، وهو أمر نخاله أولياً وأساسياً لمتابعة سيرورة تكوّن المغرب العربي.

ثانياً: الإسلام، المجتمع والدولة وتجارب العصر الوسيط

يقدم العصر الوسيط[٦٦]، كمرحلة واضحة على مستوى صناعة الأحداث وطبيعة الفاعلين فيها، ويظهر أيضاً كحقبة فاصلة بين لحظتين في التاريخ العربي الإسلامي، بالنظر لما شهدته المرحلة يومئذٍ من تغيرات عميقة في بنى المجتمعات المتوسطية، وهي لحظة تَوجّس كُنْهَهَا الحضاري مُبكراً، العلامة عبد الرحمن بن خلدون، وهو بصدد مناقشته وظيفة التاريخ ومنجزات المؤرخين الذين سبقوه، حيث قال: «. . . وأما لهذا العهد وهو آخر المائة الثامنة فقد انقلبت أحوال المغرب الذي نحن شاهدوه وتبدلت بالجملة وأعتاض من أجيال البربر أهله على القدم بما طرأ فيه من لدن المائة الخامسة من أجيال العرب بما كسروهم وغلبوهم وانتزعوا منهم عامة الأوطان. . .» ليضيف «. . . وكأني بالمشرق قد نزل به ما نزل بالمغرب لكن على نسبته ومقدار عمرانه وكأنما نادى لسان الكون في العالم بالخمول والانقباض فبادر بالإجابة والله وارث الأرض ومن عليها. . .»[٦٧].

إن متابعة فحص مفهوم المغرب العربي، من زاوية سيرورة تطوره خلال العصر الوسيط، تقتضي إثارة عناصر يتعذّر من دونها على ما نعتقد، علمياً، الكتابة عن هذه الحقبة. فالمغرب العربي الذي أوقف الرومان خط تطور تاريخه[٦٨]، وجد في الإسلام استقراره، مرجعاً لتحديد ذاته، ومنطلقاً لربط تاريخه بالتاريخ العربي الإسلامي (أولاً)، وإن كانت تجربة

(٦٥) الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص (ز - ح).

(٦٦) نجدد القول انه في غياب تحقيب في التأليف التاريخي العربي الإسلامي، فإننا سنعتمد العصر الوسيط وفق التحديد الذي يعطى لهذه المرحلة في الفكر السياسي الأوروبي.

(٦٧) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة (بيروت: دار القلم، ١٩٧٨)، ص ٣٢ - ٣٣.

(٦٨) ابراهيم، صمود وسط الإعصار: محاولة لتفسير تاريخ المغرب الكبير، ص ٣٢.

مجتمعاته في السقوط والنهوض قد راكمت من نماذج التقارب والوحدة ما سيُكسبها طابع التفرد والخصوصية (ثانياً).

١ ـ حول وحدة الانتماء إلى المشروعية العربية الإسلامية

لقد تأسست استراتيجيا الاستعمار، كما سنحلل لاحقاً[٦٩]، على منطلقات سياسية ـ ايديولوجية، قدمت المغرب العربي، كإطار تاريخي ـ جغرافي، مفتقراً إلى المقومات التي تحفظ له تماسكه الإثني ـ الاجتماعي، عاجزاً عن تكوين الدولة والمؤسسات التي تخوّله صفة التميز والخصوصية، والأكثر غير قادر على إيجاد الإطار الايديولوجي ـ الثقافي الذي من شأنه أن يوحّد مكوّناته الإثنية ويسعفها على التفاعل والتمازج، وذلك بالرغم من دخول الإسلام بلدان المغرب وحضوره واقعاً حياً في وجدان الناس وسلوكهم.

إن نظرة من هذا النوع والطبيعة، لم يعد ممكناً اليوم، بالنظر لشيخوخة الظاهرة الاستعمارية وتقدم مناهج البحث العلمي وتجدُّد أدواته، إن تستساغ فكرياً، ولا أن تُقبل معرفياً. فالإسلام حظي بمكانة خاصة بمجتمعات المغرب العربي منذ بداية استقراره، الأمر الذي لم يتحقق لمختلف الديانات الوافدة على المنطقة (أ)، وفي امتداده وثباته واستقراره، ما مكّن المغرب العربي من أن يكتسب المشروعية (= الانتماء إلى حقل ايديولوجي/ ثقافي) التي كان في حاجة إليها، والتي ربطته ليس بالمشرق العربي حيث مركز الدولة العربية الإسلامية وحسب، بل بدار الإسلام ككل (ب).

أ ـ إن الفينيقيين الذين حملوا إلى المغرب العربي آلهتهم وتقدمهم الفني وتجارتهم العالمية ومنحوه لغتهم وتقاليدهم وعمموا النظام والأمن والانسجام[٧٠]، أخفقوا في ضمان خط الاستمرارية، فكان تدمير قرطاج (١٤٦ ق.م) إيذاناً ببدء «تعطُّل سير التمدن لبضعة قرون»[٧١].

لقد ترتب على سياسة المحق التي أنتجها الرومان، ومن بعدهم الوندال (٤٣١ ـ ٥٣٤ م) والبيزنطيون (٥٣٤ ـ ٦٣٤ م)، أن أصبح سكان المغرب توّاقين إلى الخلاص، تحدوهم في ذلك الرغبة في استكمال بناء الذات وتجديد الصلة بالخيط الذي انقطع، فكان الفتح الإسلامي جواباً حضارياً لهذه الصبوة إلى الخلاص[٧٢].

هذا، وقد ترددت نغمة مقاومة البربر الفاتحين العرب، في مجمل كتابات التأليف التاريخي الاستعماري، بل ونُظر إلى الوافدين العرب كغزاة مستبدين، وليس كفاتحين يحملون مشروعاً من شأنه أن يسعف البربر والعرب، على السواء، على توحيد ذاتهم وتجديد استكمال

---

(٦٩) انظر القسم الثاني من هذا الكتاب.

(٧٠) ابراهيم، المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٧١) وإن كان الاقتناع بعمق واستمرارية التأثير الحضاري الروماني حاضراً حتى لدى الذين تفهموا قضايا المغرب، وهم قلائل، من أمثال شارل أندريه جوليان. انظر الخاتمة في: جوليان، **تاريخ إفريقيا الشمالية: تونس، الجزائر، المغرب الأقصى من الفتح الإسلامي إلى سنة ٦٤٧ م**، ص ٣٨٦.

(٧٢) انظر تقديم عبد الله العروي لهذه الحقبة في: العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، ص ٩٥.

مقوماتهم. وفي هذا الاعتقاد سوء فهم، أو تجاهل مضمر للشرط التاريخي الذي واكب دخول العرب المغرب العربي، وإلا بماذا يمكن تفسير ترسّخ الإسلام وشيوع لغته واستمرارية مظاهر مدنيته؟ الشيء الذي لم يتحقق للمسيحية على امتداد حكم الرومان؟

لقد شكّل تقابل المسيحية والإسلام تساؤلاً مستعصياً، في مجمل الكتابات الاستعمارية، وحتى الذين أرغمهم الواقع على الاعتراف بقوة الإسلام في التوحيد لم يترددوا عن تضمين شهاداتهم خلفيات حاملة أكثر من دلالة[٧٣]. فإرنست فليكس غوتييه، وهو واحد منهم، أكد قائلاً: «نلاحظ طوال تاريخ المغرب تعاطفاً مع العرب والبدو وبدو البربر، إذ تجمع بينهم طريقة العيش والمشاريع العميقة، فهذا التعاطف أقوى من الاختلاف في اللغة. وفي قصة الكاهنة ما يشير إلى أنه قد لعب دوراً لا واعياً. حصل هذا في الوقت الذي كان فيه سكان المدن يجربون فوائد حكم الخلافة الذي كان يضمن لهم سلطة نظامية وإدارة وهدوءاً نسبياً، أي الأشياء التي لا تقوم بدونها أية حياة مدنية»[٧٤].

إن السر في إخفاق المسيحية ونجاح الإسلام، يرجع في اعتقادنا إلى الايديولوجيا التي أطّرت حركة الفاتحين وحكمت مشروعهم، أي الدعوة إلى نشر القيم الروحية والحضارية التي وعد بها الإسلام المستضعفين في الأرض وهي فيما يبدو قيم كان البربر[٧٥] في حاجة ماسة إليها، بالنظر إلى تدهور أحوالهم الاجتماعية والنفسانية[٧٦]. صحيح أن الأسلمة (Islamisation) واعتماد لغة الضاد أداة التواصل[٧٧]، ومن ثم المزاوجة بين الإرث الحضاري للبربر ومظاهر الفاتحين، لم تكن حدثاً تاريخياً سهل الوقوع، وهي الحقيقة التي أكدتها صعوبة الفتح سياسياً وعسكرياً على امتداد أكثر من خمسين سنة (٦٤٧ - ٧٠٠)[٧٨].

فالأسلمة لم تمثل إشكالاً مستعصياً في مشروع الفتح العربي، لغياب دين منافس للإسلام ببلدان المغرب، ولكون البربر «طلّقوا» المسيحية عندما أضحت تتويجاً للرومنة[٧٩]،

---

(٧٣) إن الدلالات الممكن استخراجها من هذا التأكيد، هو الفصل الذي اعتمده غوتييه بين العامل اللغوي الثقافي والمسببات الاقتصادية. إضافة إلى التمييز بين البربر والحضر، وهم في مجملهم سكان المدن والمزارعون الذين قاوموا الفتح لكونه شكّل مساساً بمصالحهم، والبربر الذين لم يُبدوا الاستعداد نفسه لمواجهته، لأنهم بدو مثل العرب.

(٧٤) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١١٣ - ١١٤.

(٧٥) وإن كنا نلاحظ لدى عبد الله العروي نوعاً من التمييز بين البربر وشيوخهم عند مناقشته مسألة الاعتراف المتبادل بين البربر والعرب... انظر: المصدر نفسه، ص ١١٦.

(٧٦) الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ص ٧٢.

(٧٧) وإن كان التعريب مقارنة مع «الأسلمة» عملاً أكثر تعقيداً من حيث الإنجاز، بدليل أن جزءاً لا يستهان به لا زال يحتفظ باللغة البربرية كلغة للتواصل.

(٧٨) من المصادر التي تعرّضت لهذه النقطة، وهي كثيرة، يمكن الإحالة على: أبو عبد الله محمد بن عذارى المراكشي، البيان المُغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ومراجعة ج. س. كولان وليفي بروفنسال (بيروت: دار الثقافة، ١٩٨٠)، ج ١؛ عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم، فتوح إفريقيا والأندلس (الجزائر: نشر كاتو، ١٩٤٧)، وأبو عبد الله محمد بن أبي القاسم بن أبي دينار، المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، تحقيق وتعليق محمد شمام، من تراثنا الإسلامي؛ ٣، ط ٣ (تونس: المكتبة العتيقة، ١٩٦٧).

(٧٩) اسماعيل، «الجذور التاريخية لمغرب موحّد».

على نقيض التعريب اقتضت وتيرة أعمق وأعقد بفعل حصول «تلتن» واسع في وسط النخبة البربرية، ولكون البربرية اعتبرت بالضرورة لغة الأصل ومكوّناً أساسياً من مكوّنات الشخصية المغربية.

إننا إذا أجّلنا الجدل حول عمق الدعوة الإسلامية، ومدى تأثيراتها المنظورة في اتجاه التجديد والاستمرارية[٨٠]، قد يحق لنا الجزم بأنه مع استقرار الإسلام أصبح للمغرب العربي مرجعيته النظرية، التي منها وعلى قاعدتها فقط، هو ملزم بصياغة الأجوبة الممكنة لمختلف القضايا التي يفرضها واقع تطور دوله ومجتمعاته، أو بصيغة أكثر دقة وجد المغرب في الإسلام المشروعية التي كان في حاجة إليها وهي فيها يبدو مشروعية من نوع خاص، تحتم عليه الإنتماء إلى التاريخ العربي الإسلامي، دون أن تقتل فيه الرغبة في التطور على قاعدة إرثه الحضاري ومكتسباته التاريخية، وتلك على ما نعتقد معضلة طبعت كل تطورات مغرب العصر الوسيط.

ب ـ فالمغرب مع اعتماده الإسلام كمرجعية نظرية، وأساس للمشروعية، دخل مدار دار الإسلام، التي كانت تشهد على المستوى التاريخي تقدماً حثيثاً في اتجاه توسُّع فضائها الثقافي والاجتماعي، عبر ما جُبِل على تسميته في التأليف التاريخي العربي الفتوحات الإسلامية. لذلك فقد فرض واقع الإنتماء، أن يتأثر المغرب العربي بملابسات دار الإسلام، وإن شئنا أن نستعمل مصطلحات السياسة المعاصرة، بتناقضات الدولة الناشئة يومئذ. فهل يمكن قراءة علاقة الإنتماء باعتبارها إنفعالاً وتأثراً، أم تفاعلاً وتأثيراً، كان المغرب يظهر خلالها كشخصية تتوق إلى الانصهار دون أن تفقد ميزتها التاريخية في التحرر والإباء «والاستقلالية»؟

تستلزم شروط الوضوح عند مقاربة إشكالية على درجة بالغة من الدقة مثل هذه، أن نفصل بين لحظتين متميزتين في حقل العلاقة بين المغرب والمشرق، وهو بالضرورة فصل إجرائي من هدفه الرغبة المعرفية في الإمساك بخيط التطور في المغرب ضمن دائرة الإسلام. فمنذ حملة عبد الله بن أبي سرح (٢٧ هـ/٦٤٧ م) في إتجاه افريقيا، وحتى دعاء عقبة بن نافع الشهير «اللهم أشهد إني بذلت المجهود ولولا هذا البحر لمضيت في البلاد أقاتل من كفر بك حتى لا يعبد أحد

---

(٨٠) ضمن هذا الجدل نحيل على وجهتي نظر كل من عبد الله ابراهيم، وعبد الله العروي. فالأول وهو يناقش لحظات انكسار خط التطور المغربي، أكد أن «تطور الشعوب يشبه الخطوط الهندسية، فيها المستقيم وفيها المنكسر، وعلى عكس بلاد أوروبا فقد انكسر تاريخياً خط التطور المغربي، على الأقل، ثلاث مرات في ظروف ثلاثة آلاف عام: عندما انسلخ عن تيار قرطاجنة الحضاري وعندما انسلخ عن تيار الرومانيين الحضاري ليتعرب ويعتنق الإسلام جاعلاً عروبته وركائزه لمجده القومي، ودعامة لاستقلاله، وعظمة امبراطوريتها الوطنية...»، وفي مناقشته لمفهوم الفتح العربي وعمقه، ، ذهب عبد الله العروي إلى أنه يعني بالأساس «اعتراف السكان بسيادة دولة الخلافة، ولا يعني تفهماً عميقاً لمقاصد الدين الإسلامي ولا اتخاذ لغة الضاد وسيلة التعامل اليومي، تختلف هكذا وضعية المغرب عن وضعية سوريا والعراق حيث بدأت حركة التعريب البشري واللغوي مائتي سنة على أقل تقدير قبل الفتح الإسلامي...» من أجل تدقيق ذلك يمكن العودة إلى كل من: ابراهيم، صمود وسط الإعصار: محاولة لتفسير تاريخ المغرب الكبير، ص ٥٥ ـ ٦٤، والعروي، مجمل تاريخ المغرب، ص ١١٥ ـ ١١٦.

من دونك»[٨١]. والمغرب العربي يعيش لحظة الفتح منفعلاً مع مغزى الحدث ومتفاعلاً مع عظمة أهدافه، وفي كلتا الحالتين ظل منطق التطور والاستمرارية هو الذي يحكم قناعات الناس ويوجه سلوكهم، لكن بسقوط دولة الأمويين على يد العباسيين (٧٥٠)، ستعرف علاقة المغرب بالمشرق، ولأول مرة، مضموناً جديداً، أنه الغرب الإسلامي الذي يبحث عن منطلقات تمايزه السياسي، الاجتماعي والثقافي، وهو طموح نخاله منسجماً مع تاريخه، كما نتمثله محكوماً بالمشروعية الإسلامية دون سواها[٨٢]. ودفعاً لكل التباس، نعتقد أن جنوح الأحداث باتجاه تأسيس منظور خاص لعلاقة الجناح الغربي للإمبراطورية العربية الإسلامية بطرفها الشرقي، أمر نابع من جغرافية المغرب وتجربته التاريخية، ومقومات شخصيته، وهي عناصر يمكن تأكيد صحتها عبر قراءة تاريخ المغرب الإسلامي على امتداد أكثر من ثلاثة قرون، أي منذ بداية الفتح العربي وحتى تأسيس دولة المرابطين (١٠٧٩ ـ ١١٤٥)[٨٣].

فبالعودة إلى الجغرافيا، يظهر المغرب «طبوغرافياً»، كأنه جملة من مغارب، تخترق عمقه سلسلة من الجبال (= الأطلس الكبير، المتوسط، والصغير)، شكّلت على الدوام مناطق مستعصية النفاذ. الشيء الذي يفسر لماذا كانت المرافىء هي المحطات الأولى والأساسية لمختلف الحضارات الوافدة إلى المغرب العربي من بيزنطيين، ورومان، ووندال. والجغرافيا أيضاً وحدها القادرة على تفسير المكانة التي حظي بها المغرب العربي ضمن الاستراتيجيات الدولية، فموقعه الجغرافي «جعل منه عقدة أساسية في طرق المواصلات التجارية التي تربط أوروبا بافريقيا وافريقيا بآسيا من ناحية أولى، وتربط المناطق الافريقية ببعضها البعض من ناحية ثانية...»[٨٤].

لقد مثّلت الجغرافيا أدواراً أساسية لترتيب نتائج تاريخية عميقة في تطور شخصية المغرب واستكمال مقوماتها، بل وفي تحديد معالم مستقبله. فالوضع الطبوغرافي[٨٥]، فرض على المغاربة أشكالاً من العزلة كما عقّد من إمكانات التواصل الاجتماعي والثقافي، الشيء الذي

---

(٨١) نقلاً عن: عبد الله كنون، النبوغ المغربي في الأدب العربي، ط ٣ (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٥)، ج ١، ص ٤٣.

(٨٢) بصدد هذا الموضوع، نقرأ عند عبد الله ابراهيم، ما يلي: «وقد تضافرت عوامل تاريخية متعددة، على جعل المغرب من بين البلاد الإسلامية الأولى التي ثارت على نظام الخلافة وأسست فيه بالفعل سلطة سياسية مستقلة، والواقع أن ثورة المغرب كانت ضد تصرفات العمال العرب، أكثر مما هي ضد فكرة الخلافة الإسلامية نفسها...». انظر: ابراهيم، المصدر نفسه، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٨٣) مبدئياً، يمكن حصر هذه الحقبة في أواخر القرن الثامن، باعتبار التاريخ الذي استقر فيه الإسلام بالمغرب العربي، لكن منطقياً يستلزم تمديدها حتى ظهور المرابطين، لأن حركة الخوارج التي رسّخت قناعة المغاربة بالدعوة الإسلامية لم تسعفهم على تملّك دولة موحدة، أو على الأقل قادرة على التوحيد.

(٨٤) للتدقيق أكثر، انظر: الشامي، الصحراء الغربية: عقدة التجزئة في المغرب العربي، ص ١٤ وما بعدها.

(٨٥) بناءً على ذلك، غالباً ما استعمل عبد الله العروي مصطلح «المغرب المفتوح»، للإشارة إلى المناطق التي شملها التوسع بل وأحياناً ليتحدث عن مغرب ثلاثي، حدده في: المغرب المندمج، والمغرب الموالي، والمغرب المستقل... ومن منطلق الوضع الجغرافي نفسه ميزت الكتابات الاستعمارية بين: مغرب خاضع، ومغرب متمرد، مستهدفة من ذلك التشكيك في وحدة المغرب وإمكانية قيام دولة مركزية قوية.

قـد لا نجد مثيـلاً له في بـلاد النيل والشـام[٨٦]. فمن نتائـج هـذا الـوضـع، أن اتسم سلوك المغاربة بطابع التشدد والتقشف والتزمت إلى حد «الانغلاق»، وأيضـاً الإباء والصبـوة إلى كل ما يخفف عن الروح ويرتب لها شروط الانطلاق.. وتلك على ما نعتقد القيم التي من دونها لم يكن ممكناً أن تظفر حركة الخوارج بشرف ترسيخ الدعوة الإسلامية[٨٧]. فالإسلام الـذي وحّد القبائل العربية باحتواء كل تناقضاتها، وألغى التقسيم السياسي ببناء الدولة المـركزيـة، وحرر العرب من هيمنة الفرس والبيزنطيين والأحباش، هو ذاته الذي دخل المغرب حـاملاً المشروع نفسـه وبـذلـك «لم يخرج المغرب العربي عن هذه القاعدة، الفتح العربي الإسلامي الذي كان في بداية الأمـر احتلالاً لبلاد البربر أصبح فيما بعد وجوداً سياسياً يوحد تناقضاته الإسلام، وضرورات الـدفاع عن الـذات ضد مشاريع الامبراطوريات المحيطة الدائمة الاستنفار في الجانب الآخر للبحر الأبيض المتوسط...»[٨٨].

إن الإقرار بدور الإسـلام في التوحيـد القبلي، لا يخفي الـطابع الخـاص للديناميـة التي حكمت عملية انتقال السلطة بين القبائل، وهي ميزة واكبت تطور الدولة المغربية على امتـداد العصر الـوسيط كما يمكن معـاينة ذلـك في كتابـة ابن خلدون: «إن القبيل... لكـل واحـدة منهـا التغلب على حوزتها وقومها... وإن غلبتها واستتبعتها، التحمت بها أيضـاً، وزادتها قـوة في التغلب إلى قوّتهـا، وطلبت غاية من التغلب والتحكم أعلى من الغاية الأولى وأبعد. وهكذا دائماً حتى تكـافىء بقوتهـا قوة الـدولة.. فإن أدركت الدولة في هرمها. ولم يكن لها ممانع من أولياء الدولة أهل العصبيات استولت عليهـا وانتزعت الأمـر من يدها، وصار الملك أجمع لها..»[٨٩].

بهـذا المعنى، أصبح ممكنـاً الحديث عن ظهـور دولة في بنيـة قبلية[٩٠]، قـد تتعذر معهـا المركزة السياسية الكفيلة ببناء الدولة بمفهومها المعاصر، بسبب نزوع القبائل إلى الانقسام[٩١]، لكن دون أن تلغي عنصر الالتحـام الـذي تفـرضـه وحـدة الانتـماء إلى المشروعيـة العـربيـة

---

(٨٦) وهو ما كتب عنه عبد الرحمن بن خلدون، يقول: «... ولم يكن العراق لذلك العهد بتلك الصفة ولا الشام... والبربر قبائلهم بالمغرب أكثر من أن تحصى وكلهم بادية وأهل عصائب وعشائر...». انظر: ابن خلدون، **المقدمة**، ص ١٦٤ - ١٦٥.

(٨٧) قارن: منير شفيق، **في الوحدة العـربية والتجـزئة** (بـيروت: دار الطليعـة، ١٩٧٩)، ص ٢٧ وما بعدها.

(٨٨) الشامي، **الصحراء الغربية: عقدة التجزئة في المغرب العربي**، ص ١٧.

(٨٩) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ٢٩٥.

(٩٠) محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٦.

(٩١) بالعودة إلى الدراسات الإثنوغرافية والأنثروبولوجية، وأيضاً أبحاث العلوم الاجتماعية، كثيراً ما يقع التشديد على نزعـة القبائـل إلى الانقسام، بـاعتبارهـا عامـلاً معرقـلاً لإمكانيـة الوحـدة السياسيـة وبناء الـدولة المركزية... فمثلاً نقرأ عند إرنست جيلنر قوله المشهور «أنا ضد إخوتي، وأنا ضد أبناء أعمامي؛ أبناء أعـمامي، إخوتي، وأنا ضد الجميع. لا يجتمع الإخوة تحت سلطة عليا لأخ أكبر إلا خوفاً من أبناء الأعمام، ولا يجتمع أبناء الأعمام تحت سلطة بعض الفرق الكبرى للعائلة إلا خوفاً من العـدو الخارجي الـذي يهدد بـاستمرار. إن عـامل الالتحام هو العدو الخارجي وليست سلطة الحاكم الداخلي...». انظر:

Ernest Gellner, *Saints of the Atlas*, The Nature of Human Society Series (London: Weidenfeld, 1969).

الإسلامية[٩٢]، الشيء الذي أكدته مختلف تجارب الوحدة في مغرب العصر الوسيط[٩٣].

٢ ـ بصدد تجارب العصر الوسيط

تشكل المرحلة الفاصلة بين القرنين الثامن والثالث عشر[٩٤]، فترة طموح المغرب العربي نحو تأسيس دولة الوحدة[٩٥]، عبر إبراز شخصيته التي أصبحت فاعلة في العلاقة بين المغرب الإسلامي والمشرق، مساهمة في تجديد قضايا الإسلام وإشكالياته[٩٦]، كما أكدت مجمل الأحداث التي شهدها المغرب العربي حتى حدود دولة المرابطين[٩٧]. لذلك، سنلاحظ، على امتداد العصر الوسيط، بروز مشاريع حاولت في مجملها ترسيخ أسس الوحدة والتجانس، لعل من أوضحها مشروع الدولة الموحدية (١١٣٠ م ـ ١٢٦٩ م).

إن المعاينة الراهنة لتجربة الموحدين في لحم الوحدات السياسية لدول شمال افريقيا، قد لا تقنعنا بأن وحدة قد حصلت خلال العصر الوسيط. لكن بمنظور راهنية التجربة، يجوز لنا الإقرار بأن منجزات السلطة الموحدية كانت متقدمة في حقل تأسيس البديل عن تفكك الشرق العربي وتحدي الغرب الصليبي، وبالتالي تصلح لأن تكون مثالاً ذا دلالة قيمية حين نتوخى اعتماد الإرث التاريخي لمتابعة سيرورة تكون مفهوم المغرب العربي[٩٨].

---

(٩٢) وهو الشيء الذي لاحظه كليفورد غيرتز في مؤلفه *Islam Observed*، انظر: الهرماسي، المصدر نفسه، ص ١٦.

(٩٣) قارن: لقبال موسى، «وحدة الخلافة الإسلامية تحت راية الفاطميين: هدف الاستراتيجية الإسماعيلية تجاه العباسيين،» **تاريخ وحضارة المغرب**، العدد ١٢ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤)، ص ١٧ وما بعدها.

(٩٤) وبخاصة ما بين الحادي عشر والرابع عشر، نظراً لاتّسام المرحلة الفاصلة ما بين القرن الثامن والحادي عشر، بالغموض وعدم الاستقرار، حتى في كتابات ابن خلدون... هذا وإن الحقبة الممتدة من القرن الثامن وحتى الرابع عشر، قد شهدت ميلاد ثلاث محاولات لبناء الدولة الموحدة، بحسب غوتييه: الأولى لدى دولة الأغالبة والأدارسة، ثم المحاولة الشيعية حيث خولت كتامة الانتصار على زناتة، وأخيراً المحاولة الثالثة على عهد الموحِّدين.

(٩٥) Abdallah Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse* (Paris: Maspéro, 1976), tome 1, p. 95.

(٩٦) المصدر نفسه، ص ١١٨.

(٩٧) من الأحداث البارزة التي يمكن الوقوف عندها خلال هذه الفترة المحاولات الهادفة، إما إلى تأسيس وحدات مستقلة عن الدولة المركزية بالمشرق، أو أخرى تابعة لها، وهي في الواقع أحداث يصعب فصلها عن ظرفيتها الاقتصادية والسياسية والدينية. فمن ذلك حركة الخوارج التي امتد مجالها من حوض ملوية حتى الزاب، والتي حاولت ثلاث مرات تأسيس إمارات مستقلة لعل أهمها إمارة تاهرت التي بناها عبد الرحمن بن رستم، الذي نشأ على ما يبدو بالقيروان، وهي دولة (٨٧٦ ـ ٩٠٩) كان يحدها شمالاً تلول منداس إلى قرب غيليزان، ويذهب الخط جنوباً من هناك إلى فرندة وينعطف شرقي جبل عمور، ومن هنالك إلى وطن مزاب وإلى وارجلة... وأيضاً دولة البرغواطيين التي تأسست عام ٧٤٧ م بجنوب سبو والهضاب الأطلسية.

(٩٨) امحمد مالكي، «حول مشروع وحدة المغرب العربي الكبير: مقاربة لبعض عناصر الخطاب،» **شؤون عربية**، العدد ٤٩ (آذار/مارس ١٩٨٧)، ص ٢٠.

لعل أهم ما يمكن أن نقف عنده ضمن الموروث الموحدي هو تحصينه الذات المغربية مما أصاب المشرق من تفكك، وإنقاذه الانهيار الذي بدأ في النمو مع أواخر حكم المرابطين، وذلك بالسيطرة على وهران، تلمسان، تازة، فاس، سبتة، سلا، مراكش (١١٤٦ م)، إضافة إلى الأندلس والإمارات التي تشكلت على أنقاض الدولة المرابطية (= بني حماد والنورمانديين الذين خلفوا بني زيري بتونس).

إذن، فمن «حدود مصر الساحلية إلى حدود الأطلسي مروراً بجميع سواحل افريقيا الشمالية وصولاً إلى اسبانيا، كانت دولة الموحدين من عام ١١٣٠ م إلى ١٢٦٩ م قد ثبتت الاتجاه التاريخي للمغرب العربي الذي لم يضعف بشكل ملحوظ إلا بعد هزيمة غير متوقعة في لاس نافاس (Las Navas De Tolis) عام ١٢٣٥ م، انتهت بانسحاب الموحدين من إسبانيا»[٩٩]. فما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من التجارب الوحدوية الوسيطية عامة، ومن تجربة الموحدين على وجه الخصوص؟ وهل شهدت المرحلة من التطورات ما يسمح بالحديث عن مفهوم محدد للمغرب العربي في أبعاده التاريخية والاجتماعية والثقافية؟

نعتقد أن أول درس يمكن الوقوف عنده، هو وحدة الموحدين التي قلما شهد التاريخ تجربة مثيلة لها، وهو بالتأكيد درس يحق تمثّل مضمونه لفهم أسس الوحدة الوسيطية ومفاهيم ثقافتها السياسية، باعتبارها تجربة فريدة في نوعها، وإن لم تطرح «حتى الآن كإشكالية علمية مستقلة»[١٠٠].

فبالعودة إلى أدبيات التأليف في التاريخ العربي[١٠١]، ما يمكننا من ملامسة الفضاء الذي منه كان يتشكل مفهوم المغرب العربي في أذهان الناس وثقافتهم، وهو الفضاء الذي على قاعدته تأسست تجارب الوحدة وتطورت. فالمغرب العربي نُعت في كتابات أبي عبيد البكري: «افريقية التي تمتد من برقة إلى طنجة الخضراء»[١٠٢]، وتعرّض لحدوده ابن عذارى المراكشي بقوله ان «حد المغرب هو ضفة النيل بالاسكندرية، التي تلي بلاد المغرب إلى آخر بلاد المغرب، وحدّه مدينة سلا، وينقسم أقساماً: فقسم من الاسكندرية إلى طرابلس وهو أكبرها وأقلّها عمارة وقسم من طرابلس وهي بلاد الجريد، ويقال أيضاً بلاد الزاب الأعلى ويلي هذه البلاد الزاب الأسفل وحدّها إلى مدينة تيهرت، ويليها بلاد المغرب، وهي بلاد طنجة، وحدّها مدينة سلا، وهي آخر المغرب...»[١٠٣].

---

(٩٩) الشامي، **الصحراء الغربية: عقدة التجزئة في المغرب العربي**، ص ٢٨ - ٢٩.

(١٠٠) محمد القبلي، «ملاحظات حول التجارب الوحدوية الوسيطية ببلاد المغرب الكبير،» **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية** (الرباط)، العدد ٩ (١٩٨٢)، ص ٨.

(١٠١) انظر: أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري، **المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب** (بغداد: مكتبة المثنى، [د.ت.])؛ حيان بن خلف القرطبي بن حيان، **المقتبس في أخبار بلاد الأندلس**، تحقيق عبد الرحمن علي الحجي (بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٥)؛ لسان الدين محمد بن عبد الله بن الخطيب، **الإحاطة في أخبار غرناطة** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٧٤)، وعبد الواحد المراكشي، **المعجب في تلخيص أخبار المغرب** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٤٩).

(١٠٢) أبو عبيد البكري، المصدر نفسه، ص ٢١ نقلاً عن: القبلي، المصدر نفسه، ص ٩.

(١٠٣) ابن عذارى المراكشي، **البيان المُغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، ج ١، ص ٥.

ذلك هو المجال الجغرافي للمغرب العربي كما تصورته كتابات المؤرخين العرب القدامى، وهو دون شك، فضاء ذهني مطابق لأحاسيس الناس وثقافتهم وتقاليدهم المجتمعية، وإلا بماذا نفسر استحضارنا الحواضر الكبرى، كفاس، وتلمسان والقيروان وطرابلس، حتى اليوم، بالرغم من طول الحقبة التي تفصلنا عن العصر الوسيط؟(١٠٤) من الثابت، أن مجال المغرب قد شهد تغيرات عميقة منذ القرن الخامس عشر، وهي تحولات فرضتها الظرفية العامة للعالم العربي الإسلامي، لكن المؤكد أن مفهوم «الحدود» لدى مغاربة العصر الوسيط قد ارتبط بثلاثة عناصر يصعب الفصل بينها يومئذ. فالمغرب العربي هو بالضرورة جزء من دار الإسلام التي ارتهن انتماؤه بها منذ استقرار الإسلام ببلاده، لذلك كان منطقياً أن يمتد فضاؤه حتى شمال الأندلس، والمغرب في مستوى ثانٍ فرضته عليه الحضارة والجغرافيا أن «يضم بلاد الأندلس ويمتد جنوباً إلى بلاد السودان (افريقيا الوسطى الغربية)، أما من جهة الشرق فهو يقف عند حدود مصر»(١٠٥)، وحدوده في مستوى ثالث يصعب فهمها بمعزلٍ عن منطق العصبية، التي غدت مفهوماً مركزياً في تفسير تعاقب الدول الوسيطة من حيث السقوط والنهوض معاً.

في هذا الصدد، يقول ابن خلدون: «كان لبني أبي حفص ملوك افريقية مع زناتة أهل المغرب من بني مرين وبني عبد الواد سوابق مذكورة...»(١٠٦). إن ما ذهب إليه صاحب المقدمة، قد يجعلنا نعتقد بوجود نوع من التناقض، إذ كيف يصبح ممكناً الجمع بين بني مرين وبني عبد الواد في لفظ زناتة والحروب في استمرار بينهما؟ نعتقد أن الانطلاق من مقاييس اليوم لمناقشة مفهوم المغرب العربي، من حيث مجاله الجغرافي وامتداد فضائه التاريخي والاجتماعي، أمر غير ممكن علمياً، بسبب التغيرات التي حصلت في نظرة المغاربة إلى مجالهم، وهي بكل تأكيد تغيرات بقيت محكومة بظروف التطور السياسي للمغرب الحديث والمعاصر.

---

(١٠٤) قارن: نذير معروف، «التصورات الاجتماعية للمغاربية: بين النظرية والتطبيق،» ورقة قدّمت إلى: وحدة المغرب العربي (ندوة) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٥٩ وما بعدها.

(١٠٥) القبلي، «ملاحظات حول التجارب الوحدوية الوسيطية ببلاد المغرب الكبير،» ص ١٠.

(١٠٦) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر: مقدمة ابن خلدون، ٧ ج (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٥٦ - ١٩٥٩)، ج ٧، ص ٤٦٣.

الفصل الثاني

المغرب العربي على عتبة التحوّلات الكونية الكبرى

تتميز الحقبة الحديثة والمعاصرة بوضوح أحداث المغرب العربي، ووفرة الوثائق المؤرخة لها، لذلك قد تغدو متابعة سيرورة تطور مفهوم المغرب ممكنة، قياساً بالمراحل السالفة، وإن كانت كتابات ابن خلدون قد أسهمت بعمق في استقراء تاريخ مغرب العصر الوسيط، والتاريخ العربي تحديداً منذ القرن السابع الميلادي[1].

فمن الكتابات التي أغنت التأليف التاريخي عن هذه الحقبة، ما دوّنه الحسن بن محمد الوزان الزياتي، الملقب ليون الإفريقي[2]، عن رحلاته واستكشافاته، ومعاينته المباشرة للحواضر والمدن والإمارات والدول، وهو إنجاز علمي من الدرجة الأولى، يصلح كأساس لفهم أحداث المغرب العربي حتى حدود القرن التاسع عشر[3].

إن المغرب العربي الحديث، الذي سيبدأ مع منتصف القرن الخامس عشر وبداية

---

(١) يمكن أن نضيف إلى ما تناوله ابن خلدون في كتاباته، مؤلف **روض القرطاس** لابن أبي زرع الذي ترجم إلى اللغة الفرنسية سنة ١٦٩٣، وإلى الألمانية في أواخر القرن الثامن عشر، وإلى البرتغالية سنة ١٨٢٧، وأعيدت ترجمته إلى الفرنسية عام ١٨٦٠، وهو مؤلف أساسي في مجال التعريف بالدول الأولى التي حكمت المغرب وتاريخ مدينة فاس. انظر: ليفي بروفنسال، **مؤرخو الشرفاء**، ترجمة عبد القادر الخلادي، سلسلة التاريخ؛ ٥ (الرباط: دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٧٧)، ص ١٧ - ١٨.

(٢) للاطلاع على شخصيته، رحلاته ونشاطه، انظر:

Jean Léon L'Africain, *Description de l'Afrique,* traduit par A. Epaulard (Paris: Adrien Maisonneuve, 1956); محمد المهدي الحجوي، **حياة الوزان الفاسي** (الرباط: [د.ت.]، ١٩٣٥)، و

R. Mauny, *Note sur les grands voyages de Léon L'Africain* (Paris: Hesperis, 1954), XLI, pp. 379 - 394.

(٣) Abdallah Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse* (Paris: Maspéro, 1976), tome 2, p. 7.

القرن السادس عشر[4]، والذي ينتهي لدى البعض في القرن التاسع عشر[5]، وبداية القرن العشرين لدى آخرين[6]، لم تنحصر ميزته الخاصة في وفرة الوثائق المؤرخة لأحداثه الكبرى بل أيضاً، وهذا هو الأساس، في نوعية الأحداث التي وسمت تطور المغرب الحديث فكيفت مسار دوله في وحدتها وتفككها، في تقاربها وتباعدها، منتجة بذلك مفاهيم جديدة عن الوطن والوطنية، الدولة والحدود لم تكن متداولة في الثقافة السياسية للمغرب القديم والوسيط، وهي على ما نعتقد علامات بارزة عن عمق التأثير الذي شمل فضاء المغرب وبُناه العامة كما يدل على ذلك واقع المغرب العربي المعاصر.

أولاً: مفهوم المغرب العربي في التاريخ الحديث

يفرض منطق الاستمرارية في تاريخ المغرب، أن نقرأ تراث حقبه بعين التفاعل والتداخل، لا بروح الانكسار والجمود، وحتى القطيعة، وهو المنطق الذي أطّر وحكم التأليف التاريخي الاستعماري[7].

فالعصر الحديث مدين لتراث مغرب العصر الوسيط ولعطاءاته، في حقل بناء دولة الوحدة الكبرى، وترسيخ اتجاه التوحيد الديني (= المذهب المالكي)، وإلى حد ما السياسي، والثقافي والاجتماعي، كما أنه رهين بالتغيرات العميقة التي شملت فضاء المغرب وشخصيته، وهي تحولات يصعب عزلها عن محيطها المتوسطي العام، الذي أصبح تاريخ المغرب، منذ وقتئذ، مقروناً بتاريخه، يتفاعل معه ويتمثل مفاعيله، إلى حد قد يتعذر معه فهم آليات نشوء الدول وطبيعة تطورها الاقتصادي - السياسي والاجتماعي.

١ - تطور مفهوم المغرب العربي في التاريخ الحديث

وقفنا ونحن بصدد مناقشة تطور مفهوم المغرب العربي خلال العصر الوسيط، عند الدروس الممكن استخلاصها من التجارب الوحدوية الوسيطية، مستحضرين دلالاتها

---

(٤) أكدنا في هامش سابق، مشكلة التحقيب في الكتابة التاريخية المغربية خاصة، والعربية عامة، قياساً للموضوع نفسه في التاريخ الأوروبي، لذلك غالباً ما يأخذ التأليف التاريخي العربي بتحقيب يقترب من نظيره الأوروبي دون أن يكون هو ذاته. فعبد العزيز بنعبد الله مثلاً، وهو يناقش موضوع «تطور لغة الضاد في المغرب العربي»، يذهب إلى أن «المغرب الحديث يمكن أن يندرج فيما يسميه المؤرخون اليوم الحقبتين الحديثة والمعاصرة، وهما يتأرجحان بين منتصف القرن الخامس عشر، أي التاسع الهجري، والعصر الحاضر». انظر: عبد العزيز بنعبد الله، «تطور لغة الضاد في المغرب العربي،» شؤون عربية، العدد ٣٠ (آب/أغسطس ١٩٨٣)، ص ٤٦.

(٥) قارن: Laroui, Ibid., tome 2, p. 64.

(٦) انظر التحديد الذي تعرّض له الجابري لكلمة «معاصر» في مقدمة مؤلفه: محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٥).

(٧) نرمز هنا إلى مقولة «الجمود التاريخي» للمجتمعات المغربية، التي كثيراً ما تخللت الأسطوغرافيا الاستعمارية.

التاريخية عبر ملامسة الأسس التي حكمت صورة الفضاء المغربي في وعي الناس وسلوكهم.

فمن مظاهر الامتداد بين الحقبتين، استمرارية مجمل مواصفات الدولة المغربية كما وردت في كتابات عبد الرحمن بن خلدون، وإن شهد الواقع السياسي/ والاجتماعي المغربي تطوراً متبايناً، بل ومتناقضاً عما سبق، وهو أمر نخاله طبيعياً ومنطقياً بالنظر إلى نوعية الشخوص والأحداث الفاعلة في تاريخ المنطقة يومئذٍ.

لقد أكد عبد الباقي الهرماسي محدودية الأبحاث المعاصرة التي تناولت الدولة في المغرب الوسيط، مبيناً عدم مراوحتها لما أقره النموذج الخلدوني، على الأقل حتى حدود القرن التاسع عشر[٨]، وهي الفترة التي اعتبرها بداية لتكوُّن نموذج جديد للدولة يمكن تسميته الشكل الباتريمونيالي، على حد تعبير ماكس فيبر[٩].

إن إقرار عبد الباقي الهرماسي، ببروز شكل جديد للدول المغربية مع القرن التاسع عشر، لم يحل بينه وبين تأكيد وجود خيط رابط بين العصر الوسيط والحقبة الحديثة والمعاصرة، فبقدر ما كان رافضاً مقولة الجمود التاريخي للمجتمعات المغربية، كان حريصاً على مبدأ الاستمرارية، ومن ثم واعياً عمق الإرث التاريخي، وهذا ما يفسر قوله: «وحتى نتبين أهم المتغيرات، سوف نناقش أولاً بنية الدولة في القرن التاسع عشر ونقارنها بنموذج الدولة الوسيطية ولا بد أن نؤكد على أن المهم ليس في الوصف التاريخي بقدر ما هو في بناء نموذج للدولة الحديثة ونقابله بالنموذج الخلدوني، حتى نتمكن من إقامة الدليل على صحة فرضياتنا، وهي أن للتراث تأثيراً على التطور الوطني المعاصر...»[١٠].
فمن منطلق الاقتناع بعلاقة التفاعل بين الأزمنة الوسيطة والمعاصرة، نعتقد بحضور ثقل إرث مغرب العصر الوسيط، على الأقل في ثلاث نقط نعتبر تمثل دلالاتها مدخلاً مركزياً لفهم سيرورة تطور مفهوم المغرب العربي خلال التاريخ الحديث. لعل أولى هذه النقط طموح المغرب العربي إلى تكوين دولة الوحدة الكبرى، المستقلة سياسياً عن المشرق[١١]، والهادفة إلى تثبيت الأسس الدينية والاجتماعية والثقافية القادرة على ترسيخ مشروع البناء وتحصين

---

(٨) انظر: محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٧ - ٢٢.

(٩) بصدد هذا الموضوع، كتب ماكس فيبر يقول: «إننا نلاحظ ظاهرة خصوصية في الدولة الشرقية، كما في المغرب في العصور الحديثة: مع ظهور الاقتصاد المالي تتعدد الفرص أمام ظهور الملكيات العسكرية التي تستخدم الجنود المأجورين، ففي الشرق بقيت الملكية العسكرية منذ ذلك الوقت تشكّل النموذج القومي للهيمنة...»، انظر مؤلَّفه المشار إليه من طرف عبد محمد الباقي الهرماسي في كتاب: **المجتمع والدولة في المغرب العربي**:
Max Weber, *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology* (New York: Bedminster Press, 1968), p. 1017.

(١٠) الهرماسي، المصدر نفسه، ص ١٩.

(١١) محمد القبلي، «ملاحظات حول التجارب الوحدوية الوسيطية ببلاد المغرب الكبير،» **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية** (الرباط)، العدد ٩ (١٩٨٢)، ص ١٤.

استمراريته، كما حصل للمرابطين والموحدين أولاً، ثم للمرينيين من بعدهم...»[١٢]. فعلى امتداد حكم المرابطين (١٠٧٩ ـ ١١٤٥)، ترسخ المذهب المالكي ليصبح أداة توحيد وعنصر ائتلاف وانصهار[١٣]، لا سيما على يد عبد الله بن ياسين ومن تبعه من المريدين والأنصار بالمغرب والأندلس معاً[١٤]. كما أن العلاقة بين المرابطين والدولة العباسية المركزية بالمشرق، لم تتجاوز إطار الرمزية التي يفرضها الانتماء إلى المشروعية العربية الإسلامية، وهي بالضرورة مشروعية مشرقية تسعف أولي الأمر بالمغرب من التدبير السياسي المستقل لشؤون البلاد دون أن تجردهم من إمكانية الاستفادة من مصادر السلطة الروحية للخليفة العباسي[١٥].

إننا، ونحن بصدد تحديد بعض «خصوصيات» التطور السياسي بالمغرب العربي سواء في علاقته بدولة الخلافة بالمشرق، أو في ارتباطه بدار الاسلام كإطار لمصادر المشروعية، تحضرنا تجربة الموحدين باعتبارها واحدة من اللحظات التي أجمعت مجمل الكتابات التاريخية على أهميتها في مجال تأسيس دولة الوحدة الكبرى على قاعدة التطور الذاتي المستقل[١٦].

لقد زامن حكم الموحدين (١١٤٥ ـ ١٢٦٩) مرحلة معقدة في التاريخ العربي الإسلامي لعل من سماتها المركزية، تصارع الفرق الفقهية وتباين أوجه الجدل بين تياراتها الباطنية: المذهب المالكي، الإرث الفقهي اللاهوتي للباقلاني المتوفى سنة ١٠١٣ م، مساهمات ابن حزم (١٠٦٤)، والغزالي بالإضافة إلى مطارحات الأشاعرة[١٧].

إن «الدعوة الدينية تزيد الدولة في أصلها قوة على قوة العصبية، التي كانت لها من عددها». كما أن

---

(١٢) حول المشاريع التي سبقت دولة المرابطين، التي لم ترسّخ خط الاستقلال عن المشرق، وأقصد بذلك الفاطميين والزيريين، انظر: امحمد مالكي، «إشكالية وحدة المغرب العربي: دراسة تحليلية لمشروع الوحدة بعد الاستقلال،» (رسالة ماجستير، الرباط، كلية الحقوق، ١٩٨٣)، ص ٢٢ ـ ٢٥.

(١٣) حول مدى مساهمة المذهب المالكي في تمتين عناصر الشخصية العربية، انظر: سعد غراب، «المذهب المالكي عنصر ائتلاف في المغرب الإسلامي،» في: مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الذاتية العربية بين الوحدة والتنوع، سلسلة الدراسات الاجتماعية (تونس: الجامعة التونسية، ١٩٧٨).

(١٤) حول مدى عمق الدور الذي مثّله المذهب المالكي في تطوير حكم المرابطين ـ سياسياً، والنهوض به قومياً، انظر: عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ٢ ج (الجزائر: المطبعة العربية، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٥)، ص ٣٥٠ وما بعدها.

(١٥) قارن: المصدر نفسه، ص ٣٤٧.

(١٦) نعتقد أن الذي أكسب تجربة الموحدين طابع التفرد والخصوصية، هو أولاً المجال الواسع الذي امتدت إليه سلطتها السياسية، إذ ربطت الأندلس بمصر، وهذا حدث لم يحصل في كل الولايات التي سبقتها أو لحقتها، يضاف إلى ذلك نجاحها في مجال التنظيم السياسي، والإداري، والقضائي، وأيضاً قوتها العسكرية التي بلغت ٤٨٠,٠٠٠ جندي علاوة على قدراتها البحرية التي وصلت أيام عبد المؤمن إلى ٤٠٠ قطعة بحرية، وهذه مظاهر نعتبرها أساسية في فترة دقيقة في تاريخ العرب والمسلمين.

(١٧) مالكي، «إشكالية وحدة المغرب العربي: دراسة تحليلية لمشروع الوحدة بعد الاستقلال،» ص ٢٥.

«الدعوة الدينية من غير عصبية لا تتم»[١٨]، هكذا كتب عبد الرحمن بن خلدون، مناقشاً مسألة التلازم بين العصبية والدعوة العقدية. ولعله في ذلك على حق، حين يتعلق الأمر بحالة الموحدين، التجربة التي تمكنت، بكل نجاح، من المزاوجة بين عصبية المصامدة و«المهدوية» التي اعتمدها محمد بن تومرت قاعدته الفلسفية في بناء دولة الوحدة..[١٩].

قد يصح القول، إن ابن تومرت الذي يدين للمشرق بثقافته وتكوينه الفكري والعقدي[٢٠]، ليس مشرقياً وهو يقود بناء دولة الموحدين.. إنه مغربي يطمح لأن يؤسس نظرة مغايرة للسياسة والمجتمع والثقافة والدين، بل ومستقلة عما كان يعيشه المشرق يومئذٍ، وفي ذلك سر الحركة الإصلاحية بل «الثورة الثقافية»، التي قادها ابن تومرت، مؤسس دولة الموحدين، التي اتخذت شعاراً لها: «ترك التقليد والعودة إلى الأصول...»[٢١]. فهل نذهب مع محمد عابد الجابري، إلى اعتبار مشروع الموحدين في بُعده السياسي، بداية تأسيس قطيعة مع ما كان سائداً بالمشرق، سيما في مجال بناء الدولة وإنتاج النظرية المرتبطة بها، وهي المعاينة التي ثبّت أسسها ودافع عن صحتها في الحقل الفلسفي، بقوله: «ونحن نعتقد أنه كان هناك «روحان» و«نظامان فكريان» في تراثنا الثقافي: الروح السينوية والروح الرشدية، وبكيفية أعم الفكر النظري في المشرق والفكر النظري في المغرب، وأنه داخل الاتصال الظاهري بينهما كان هناك انفصال نرفعه إلى درجة «القطيعة الإبستيمولوجية» بين الاثنين، قطيعة تمس في آنٍ واحد: المنهج والمفاهيم والإشكالية...»[٢٢].

تساؤل نقرّ بعمقه وبطابعه الإشكالي، لكن بحرارة طرحه نفسها نقف عند تعذُّر إمكانية الجزم فيه.. وإن كنا مقتنعين بأن المغرب منذ استقرار الإسلام بمغاربه، أصبح يعايش ويعيش لحظات التفاعل والامتداد في علاقته بالمشرق، ليس ليعيد إنتاج مكاسب هذا الأخير ونتائج تفكيره، ولكن ليستفيد ويراكم ويواصل دينامية أعلامه من هنيبعل وأوغسطينوس وحتى ابن رشد وابن خلدون ومن ظهر من بعدهم.

بهذا المعنى، حمل تراث العصر الوسيط في تفاعله مع التاريخ الحديث، ظاهرة نزوع

---

(١٨) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة (بيروت: دار القلم، ١٩٧٨)، ص ١٥٨ - ١٥٩.

(١٩) حول موضوع النسب وظاهرة الشرف والشرفاء منذ سقوط دولة الموحدين، انظر: محمد القبلي، «مساهمة في تاريخ التمهيد لظهور دولة السعديين،» في: محمد القبلي، **مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط**، سلسلة المعرفة التاريخية، تاريخ ومجتمعات (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٨٧)، ص ٧٩ - ١٢٦.

(٢٠) انظر ما كتبه ابن أبي زرع حول التكوين الفكري الشرقي لابن تومرت في: أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري، ٩ ج (الدار البيضاء: دار الكتاب، ١٩٥٥)، ج ٢، ص ٩٠.

(٢١) محمد عابد الجابري، **نحن والتراث: قراءة معاصرة في تراثنا الفلسفي** (بيروت: دار الطليعة؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٠)، ص ٢٣٢.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٢.

الـدول نحو «تـوحيد نفسهـا عن طريق الانفصـال»[23]. وهي حقيقة دافعت عن صحتهـا جملة من الكتابات المهتمـة بعلاقـة المغرب بـالمشرق[24]. لكن حتى وإن شكلت الرغبـة في بناء الـذات المستقلة ثابتاً ببلاد المغرب، فإن الانتماء إلى المشروعيـة العربيـة الإسلاميـة التي هي بالضرورة مشروعية مشرقية حيث مركز الخلافة، قد ظل هذا الأخير خاصية مميزة لتراث الحقبـة يومئـذٍ؛ وهو المعطى الذي يمكن رصده في علاقات الدول المغربية الوسيطية بمـراكز السلطة بـالمشرق، منذ ظهور المرابطين وحتى انهيار دولة المرينيين[25]، قد يصعب منهجياً، فصل المظهـر السياسي المميز لتطور الدولة المغربية، عن قاعدته الاقتصادية، بل ويتعذر إدراك مغزى «الاستقلالية»، بأبعادها السياسية الثقافية والدينية، بمعزل عن مكـانة منـطقة المغـرب العربي ضمن التيـارات الاقتصادية والتجارية يومئذٍ. كيف نفسر إذن هـذا التلازم؟ أن نحلل جـوزة، يقول هيغـل، معنـاه أن نكسرها، فمن أي مـدخل يمكن فهم تـلازم السياسـة والاقتصـاد في تكـوّن تـراث مغرب العصر الوسيط؟ إنه مدخل السياسة الذي وحده القادر على إسعافنا على فهم تعقيدات المرحلة في راهنيتها يومئذٍ، وامتدادها إلى التاريخ الحديث والمعاصر، استرشاداً بمـا أكد لينـين «لا يمكن للسيـاسة إلا أن تكـون لها الأسبقيـة على الاقتصـاد، والحكم بغير هـذا يعني نسيان أبجدية الماركسية»[26].

لقد شدّدنا في فقرات سابقة عـلى مساهمـة المغرب العـربي في توسيـع امتداد الإسـلام، وتطوير إشكالياتـه الفقهية والنـظرية ابتـداءً من القرن الثـامن الميلادي، وهـو التاريـخ الذي أصبح المغرب فيه فاعلاً، بل وأحياناً مقرراً، بالنظر إلى موقعـه الجغرافي الاسـتراتيجي وعمق تأثيره في وتيرة التيارات التجارية والاقتصادية السـائدة يـومئذ. لـذلك نعتقـد أن قياس حجم دور المغـرب وحدود إيجـابياتـه، رهن بإدراك مكـانة اقتصـاده ونوعيـة أنماطـه . . . لضرورات

---

(٢٣) القبلي، «ملاحظات حول التجارب الوحدوية الوسيطية ببلاد المغرب الكبير،» ص ٧٤.

(٢٤) من ضمن الدراسات وهي كثيرة، يمكن العودة إلى تلك التي أحـال عليها محمـد القبلي في دراستـه «ملاحظات حول التجارب الوحدوية الوسيطية ببلاد المغرب الكبير،» ص ١٤، الهامش رقم (١٣)، وهي:

R. Brunchvig, «Un aspect de la littérature historico- géographique de l'islam,» dans: *Mélanges Gaudefroy Demombynes* (Le Caire, 1935 - 1945), et Gaudefroy Demombynes, «Une lettre de saladin au calife almohade,» dans: *Mélanges R. Rasset* (Paris).

(٢٥) من ضمن المراجع التي تعرضت لهذا الموضوع، انظر: ابن خلدون، **المقدمة**، ص ٢٢ ـ ٣٤؛ أبو عبد الله محمد بن عذارى المراكشي، البيان المُغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ومراجعة ج. س. كولان وليفي بـروفنسال (بـيروت: دار الثقافـة، ١٩٨٠)، ج ٢ و٤؛ حسن مؤنس، «سبـع وثـائق جـديـدة عن دولـة المـرابطين،» صحيفـة المعهد المصري للدراسـات الإسلاميـة (مدريـد)، السنة ٢، العـددان ١ ـ ٢ (١٩٥٤)، ص ٥٥ ـ ٨٤؛

E. Lévi Provençal, «Titre souverain des almoravides et sa légitimation,» *Arabica II* (septembre 1955), fasc. 3, et Hady R. Idris, *La Berbérie orientale sous les Zîrides, Xe-XIIe siècle* (Paris: Adrien Maisonneuve, 1962), pp. 205 - 206.

(٢٦) دانكوس وشرام، الماركسية وآسيا (باريس: كولان، ١٩٦٥)، ص ٣٢. نقـلاً عن: سالم حميش، في نقد الحاجة إلى ماركس (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي؛ بيروت: دار التنوير، ١٩٨٣)، ص ٦٨.

منهجية[٢٧]، لن نقوم بتأريخ تطور الأحداث والوقائع الاقتصادية، ما نتوخى التأكيد عليه هو أن موقع المغرب، كنقطة تقاطع وتواصل، بين عدة قارات وحضارات فرض على سياسته واقتصاده أن يرتهنا بمصير النظم الاقتصادية القائمة على التجارة بعيدة المدى[٢٨]، باعتبارها من مصادر الثروة الأكثر استعمالاً حتى حدود مستهل القرن السادس عشر[٢٩].

نعتمد مجدداً نصوص ابن خلدون لمعالجة هذه الحقيقة، هذا «العلامة المدهش، مؤسس العلوم الاجتماعية. . . والذي عرف كيف يحلل طبيعة هذه التكوينات المرتكزة إلى أرباح تجارة كبرى»[٣٠]. ففي تعريفه لحرفة التجارة ومن يمارسها يقول: «التاجر البصير بالتجارة لا ينقل من السلع إلاّ ما تعم الحاجة إليه من الغني والفقير والسلطان والسوقة إذ في ذلك نفاق سلعة. . وكذلك نقل السلع من البلد البعيد المسافة أو في شدة الخطر في الطرقات يكون أكثر فائدة للتجار وأعظم أرباحاً وأكفل بحوالة الأسواق وأما إذا كان البلد قريب المسافة والطريق سابل بالأمن فإنه حينئذٍ يكثر ناقلوها فتكثر وترخص أثمانها ولهذا تجد التجار الذين يولعون بالدخول إلى بلاد السودان أرفه الناس وأكثرهم أموالاً لبعد طريقهم ومشقته فلا يرتكب خطر هذا الطريق وبعده إلا الأقل من الناس فتجد سلع بلاد السودان قليلة لدينا فتختص بالغلاء وكذلك سلعنا لديهم فتعظم بضائع التجار من تناقلها ويسرع إليهم الغنى والثروة. . .»[٣١].

يطرح نص ابن خلدون مسألتين أساسيتين: أهمية التجارة كمصدر من مصادر الثروة وتكوين رأس المال[٣٢]، وارتباطها بفئة اجتماعية محددة، هي أقرب إلى مراكز السلطة منها إلى العامة. وفي كلتا الحالتين دليل على نوعية الإنتاج الذي على قاعدته تأسست الدولة، ونظمت

(٢٧) من أجل التدقيق، انظر: ابن خلدون، **المقدمة**؛ الحبيب الجنحاني، **المغرب الإسلامي: الحياة الاقتصادية والاجتماعية (٣ - ٤ هـ/ ٩ - ١٠ م)** (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٧٨)، و
Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse,* tome 1.

(٢٨) لهذا لم يفت عبد الله العروي، وهو بصدد تحليله عقيدة الخوارج بالمغرب أن يتساءل عن إمكانية ربط ايديولوجيتهم ببنية اقتصادية اجتماعية محددة، انظر: Laroui, Ibid., pp. 88 - 93.

(٢٩) لم تشكل التجارة بعيدة المدى، المصدر الوحيد لاقتصاد المغرب العربي خلال الفترة موضوع الحديث، إذ بالإضافة إلى ذلك هناك مصادر زراعية وتجارية نجد تفصيلاً لها في مقدمة ابن خلدون. من أجل التدقيق، انظر: ابن خلدون، المصدر نفسه، ص ٣٩٤، ٣٩٦، ٣٩٩، ٤٠٥ - ٤٠٦، ٤١٠ - ٤١١ و٤٢١.

(٣٠) سمير أمين، **الأمة العربية: القومية والصراع الطبقي**، ترجمة كميل قيصر داغر (بيروت: دار ابن رشد للطباعة والنشر، ١٩٧٨)، ص ٢٥.

(٣١) ابن خلدون، المصدر نفسه، ص ٣٩٦ - ٣٩٧.

(٣٢) وهو الشيء الذي أكدته العديد من الكتابات التي تناولتها هذه الحقبة، من ذلك تركيز المؤرخ بروديل (Braudel) على الدور الذي مثّلته التجارة بعيدة المدى في تطور الرأسمالية التجارية، وأيضاً قول غوتييه دالش إن «تجارة الصحراء قد شكلت الحدث البارز في التاريخ الاقتصادي للمغرب». انظر:
J. Gautier Dalche, *A Propos de l'histoire mediéval du Maroc: Quelques suggestions pour une nouvelle orientation de la recherche* (Paris: Hesperis; Tamuda, 1955), vol. VII, fasc. unique 965, p. 67, et Fernand Braudel, *Civilisation matérielle: Economie et capitalisme* (Paris: A. Colin, 1979), tome 2: *Les Jeux de l'échange,* p. 355.

العلاقات الاجتماعية بين مختلف مكوناتها الإثنية والثقافية.

فالتجارة مثلت أدواراً في ربط السودان بضفاف الأبيض المتوسط[٣٣]، ومن ثم ساعدت على تأسيس إمارات تجارية بربرية كسجلماسة، وتاهرت، وبرغواطة[٣٤]، الشيء الذي شكل نقيضاً له حدث قدوم الهلاليين والسلميين إلى المغرب[٣٥]، حيث تعرقلت إمكانات التبادل الاقتصادي والتجاري خصوصاً بين إفريقية والمغرب الأوسط[٣٦]، كما أن التجارة ذاتها التي شكلت الأساس المادي لقيام دولة المرابطين والموحدين[٣٧]، ومن خلالها بروز المغرب الأقصى كقطب للتوحيد، لحظة تحوّل الطرق صوب الجنوب الغربي للمغرب العربي على امتداد ثلاثة قرون أو أكثر (= من القرن الحادي عشر وحتى القرن الثالث عشر)[٣٨].

ليس في نيتنا التفصيل في موضوع التجارة ومكوناتها، لا كمصدر من مصادر الثروة والرخاء، ولا كأساس لتكوين رأس المال الضروري لإحداث التحولات المجتمعية الممكنة، لكن غرضنا بالتحديد، هو معرفة العلاقة بين شكل الدولة التي تكونت بالمغرب الوسيط وقاعدتها الاقتصادية ومن ثم نوعية المشروع المجتمعي الذي استهدفت بناءه باستقلال عن المشرق وفي ارتباطه دينياً وروحياً.

لقد أجمعت الأدبيات الاقتصادية والسوسيولوجية، التي تناولت هذا الموضوع على أهمية الحقبة في رسم معالم المغرب العربي وتحديد آفاقه، بل وفي فهم مسيرة تاريخه الحديث والمعاصر، سواء في السقوط والنهوض، أو في الوحدة والتباعد. صحيح أن المجتمعات

---

(٣٣) القبلي، «ملاحظات حول التجارب الوحدوية الوسيطية ببلاد المغرب الكبير،» ص ١٥.

(٣٤) قارن: Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse*, tome 1, pp. 97 - 117. ولاسيما الفصل المتعلق بـ «الإسلام والتجارة».

(٣٥) ولو ان الموضوع لا زال محل جدل غير محسوم، نحيل على وجهات نظر كل من: حميش، في نقد الحاجة إلى ماركس، ص ٤٤، والمصدر نفسه، ج ١، ص ١٣٩ و١٤٦، و

Jean Poncet, «Le Mythe de la catastrophe hilaliènne,» *Annales ESC* (septembre - octobre 1967), pp. 1099 - 1120.

(٣٦) لكن، بمقابل كل التحفظات التي من الممكن تسجيلها بشأن موضوع قدوم الهلاليين والسلميين، فإن مضاعفات هذا الحدث على اقتصاد المنطقة أمر بارز في مجمل الوثائق المؤرخة لهذه الحقبة، سواء تعلّق الأمر بالمناقب أو الرحلات أو الفتاوى. انظر: القبلي، «ملاحظات حول التجارب الوحدوية الوسيطية ببلاد المغرب الكبير،» ص ١٦، الهامش رقم (٢١).

(٣٧) انظر في جملة المؤلفين: Xavier de Planhol, *Les Fondements géographiques de l'histoire de l'islam*, nouvelle bibliothèque scientifique (Paris: Flammarion, 1968), pp. 140 - 151, et C. Vanacker, «Géographie économique selon les auteurs arabes du IXs. au milieu du XIIs.,» *Annales ESC* (mai-juin 1973), pp. 659 - 680.

(٣٨) يلاحظ أنه حتى بعد إخفاق فكرة الامبراطورية على عهد دولة الموحدين، ظلت التجارة وعائداتها، تقوم بالدور نفسه، في تمتين بناء الدولة وإغناء ثروتها، سواء لدى الحفصيين، أو بني عبد الواد، أو المرينيين، ولو ان الشروط التاريخية للمغرب العربي بعد تفكك وحدته، ستغير من مكانة هذا المصدر في قوة الدول ونهوضها.

المغربية لم تتطور على قاعدة الجمود وهي تدخل عتبة التحولات الكونية مع عصر النهضة، لكن الأصح أن اتجاه التغيير الحاصل لم يكن مفصولاً عن إرث المرحلة التي مهدت له، ونعني إرث المغرب الوسيط الذي تتعذر دون استحضار أسئلته الكبرى كل مقاربة علمية ممكنة لمفهوم المغرب وطبيعته وفضائه الاجتماعي والثقافي.

ثلاث إشكاليات حكمت مجمل الكتابات التي استهدفت مساءلة تراث المغرب الوسيط، على قاعدة نمط الإنتاج السائد يومئذٍ: أولها الاستفهام حول طبيعة نمط الإنتاج ونوعية البنى والتكوينات الاجتماعية المفرزة عنه[39]. أما ثانيها فهو التساؤل عن حدود قدرة عائدات التجارة على تكوين رأس المال القادر على إحداث الأساس المادي لبناء دولة قوية مؤهلة لصياغة مشروع مجتمعي واضح ومتماسك[40]، وثالث هذه الإشكاليات وأعمقها، فيما نعتقد هي حدود مسؤولية العصر الوسيط في حجز النمو ووقف وتيرته، وبصيغة أدق مدى مساهمته في تقرير واقع التأخر التاريخي[41].

نعتقد أن الحدود المنهجية للموضوع لا تسمح لنا بالوقوف عند كل هذه الإشكاليات وإن كنا مدركين أهميتها العلمية في فهم طبيعة الوضع السياسي للمغرب الحديث والمعاصر، بل وضرورية لإبراز المعاني الحقيقية التي أصبحت للمغاربة عن مغربهم لحظة تقابلهم مع مشاريع النهضة الأوروبية. لذا سنقف عند مفهوم التأخر التاريخي باعتباره نقطة ثالثة أساسية، من دونها يصعب تقدير إرث مغرب العصر الوسيط في مضمار علاقته بالتاريخ الحديث والمعاصر..

الفهم الظاهري لمصطلح التأخر التاريخي، قد يقودنا إلى الاعتقاد بأن المقصود به توقف في وتائر النمو، سبق أن حصل في تاريخ المغرب خلال حقبة محددة، وأن الطريق إلى

---

(٣٩) هناك جدال غير محسوم حول طبيعة نمط الإنتاج الذي ساد مجتمعات المغرب على امتداد التاريخ الوسيط، وهو جدل يمكن محورته حول تساؤل مركزي قوامه: هل شهد المغرب الوسيط نمط إنتاج يمكن نعته بـ «الفيودالية» على شاكلة ما كان موجوداً بأوروبا، أو حتى اليابان يومئذ؟ ففي الإجابة عن ذلك تعددت المفاهيم بتعدد الباحثين فيها، من هؤلاء من شدّد على وجود نظام شبه اقطاعي: حميش، **في نقد الحاجة إلى ماركس**. ومنهم من وصفه بنمط إنتاج عتيق: لوسيت فالنسي، **المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر، ١٧٩٠ - ١٨٣٠**، ترجمة الياس مرقص (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠)، وهناك من عرّفه بالنظام القايدي «Caidal»: بول باسكون، «تكوين المجتمع المغربي،» ترجمة أحمد حمايو، المشروع، العدد ٤ (حزيران/يونيو ١٩٨١). أو في نمط الإنتاج الضريبي والتجاري: أمين، **الأمة العربية: القومية والصراع الطبقي**.

(٤٠) من الذين طرحوا وناقشوا هذه النقطة، نحيل على أعمال خالد المنوبي، وبخاصة تلك التي تناولت موضوع الدولة في المغرب العربي: Khaled El Manoubi, «Essai de caractérisation de la formation sociale maghrébine anté-coloniale,» *R.J.P.E.M.*, no. 7 (1er trimestre 1980), pp. 97 - 118, et

خالد المنوبي، **اقتصاد المغرب العربي ورأس المال العالمي**، سلسلة المعرفة الاجتماعية (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٨٧)، ص ١٤٤.

(٤١) كثيراً ما تخلل هذا المفهوم كتابات عبد الله العروي، سواء تلك التي تناولت تاريخ المغرب العربي، أو التي تعرضت لموضوعات الايديولوجيا والدولة، والبنى الفكرية والثقافية.

تجاوزه يتوقف على استدراك ما لم يتم إنجازه وتحقيقه، فمن منطلق وعينا مركزية مفهوم التأخر التاريخي في توجيه البحث الذي نفكر فيه، لا يمكن أن تكون نظرتنا له إلا نظرة تاريخية، بالمعنى الذي يحتم علينا إدراك دلالاته ضمن سياقها التاريخي العام، وهو عمل نعتبره ضرورياً لفهم عمق تأثير العصر الوسيط، في تطور تاريخنا الحديث وقضايانا المعاصرة.

لقد شكلت نصوص ابن خلدون شهادة تاريخية على هذا الوضع المحجوز، وإن حكم تحليلاته الطابع المعياري الأخلاقي[٤٢]، عوض المنهجية الممسكة بمصادر التأخر التاريخي، كما شرعت في التبلور يومئذٍ. ثلاثة مؤشرات يمكن الوقوف عندها لملامسة هذا الوضع في مقدمة ابن خلدون: إحساسه العميق بتبدل أحوال الناس وأفول عمرانهم: «فقد انقلبت أحوال المغرب الذي نحن شاهدوه وتبدلت بالجملة...» ليضيف: «... فخربت الأمصار والمصانع ودرست السبل والمعالم وخلت الديار والمنازل وضعفت الدول والقبائل وتبدل الساكن وكأني بالمشرق قد نزل به ما نزل بالمغرب... وكأنما نادى لسان الكون في العالم بالخمول والانقباض فبادر بالإجابة...»[٤٣].

وضمن منطلق الانهيار يتحدث ابن خلدون عن أخلاق الناس وقيمهم الجديدة، فيقول: «... وأهل الحضر لكثرة ما يعانون من فنون الملاذ وعوائد الترف والإقبال على الدنيا والعكوف على شهواتهم منها وقد تلونت أنفسهم بكثير من مذمومات الخلق والشر وبعدت عليهم طرق الخير ومسالكه بقدر ما حصل لهم من ذلك حتى لقد ذهبت عنهم مذاهب الحشمة في أحوالهم فنجد الكثير منهم يقذعون في أقوال الفحشاء في مجالسهم وبين كبرائهم وأهل محارمهم لا يصدعهم عنه وازع الحشمة لما أخذتهم به عوائد السوء في التظاهر بالفواحش قولاً وعملاً..»[٤٤].

ونقرأ إحساسه بتوقف التطور وتكلُّس عمرانه، في تقديره ثقل قوى الإنتاج من فلاحة وتجارة إذ يقول: «وأما فوائد العقار والضياع فهي غير كافية لمالكها في حاجات معاشه، إذ هي لا تفي بعوائد الترف وأسبابه وإنما هي في الغالب لسد الخلة وضرورة المعاش. والذي سمعناه من مشيخة البلدان أن القصد باقتناء الملك من العقار والشياع إنما هو الخشية على من يترك خلفه من الذرية الضعفاء ليكون مرباهم به ورزقهم فيه، ونشوهم بفائدته ما داموا عاجزين عن الاكتساب فإذا اقتدروا على تحصيل المكاسب سعوا فيها بأنفسهم»[٤٥]، وضمن السياق نفسه يقارن حالة المغرب بوضعية الدول المجاورة له في جنوب أوروبا والشرق العربي، فيقول: «فأما المغرب فانتقل إليه من دولة الموحدين من الأندلس حظ كبير من الحضارة واستحكمت به عوائدها بما كان من اتساع النطاق ما عملت فكان حظ صالح من الحضارة واستحكامها ومعظمها من أهل الأندلس ثم انتقل أهل المشرق عن جالية النصارى إلى إفريقية فأبقوا فيها وبأمصارها من الحضارة آثاراً ومعظمها بتونس فامتزجت بحضارة مصر وما ينقله المسافرون من عوائدها، فكان بذلك للمغرب وإفريقية حظ صالح من الحضارة عفّى عليه الخلاء، ورجع على أعقابه وعاد البربر بالمغرب إلى

---

(٤٢) قارن: Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse*, tome 1, p. 202.

(٤٣) ابن خلدون، المقدمة، ص ٣٢ - ٣٣.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٢٣.

(٤٥) El Manoubi, «Essai de caractérisation de la formation sociale maghrébine anté - coloniale,» p. 111.

أديانهم من البداوة والخشونة، وعلى كل حال فآثار الحضارة بإفريقية أكثر من المغرب ولقرب عوائدهم من عوائد أهل مصر بكثرة المترددين بينهم»[٤٦].

هكذا توجس عبد الرحمن بن خلدون نهاية عظمة تاريخ المنطقة[٤٧]، وهو الذي عايش، على مضض، أفول الإرث الموحدي على يد ثلاث حركات: «انشقاقية»: المرينيون بالمغرب الأقصى، وبنو عبد الواد بالمغرب الأوسط، والحفصيون بإفريقية[٤٨]، وفي وقوفه عند مصادر الجرح في تاريخ المغرب ما يدل على تاريخية فكره وأصالته، فهل تشكّل النصوص المكونة لمنظومته الفكرية، مرجعية كاملة لتحليل ومناقشة منطلقات التأخر التاريخي في مسيرة المغرب الوسيط؟[٤٩].

نعتقد أن البعد الذي يفصلنا عن عصر ابن خلدون، وهو زمن يُفترض أن تقاس عظمته بتطور العلوم والمناهج والذهنيات، يقتضي منا، كي لا نحرّف مقاصد هذا المفكر الفذ، أن نعتبر ما تضمنته نصوصه مجرد مؤشرات لوضع محجوز، وليس تحليلاً أو تأويلاً لمصادر تأخره وإخفاقاته. وفي ذلك توافق حتى مع أغراضه من كتابة المقدمة، أوَ لم يقل هو نفسه: «إن هدفه من كتابة المقدمة هو تحديد قواعد تساعد المؤرخ على نقد وفرز الأخبار المروية»؟[٥٠].

سأناقش مفهوم التأخر التاريخي بالاعتماد على حقيقتين، اعتبرهما أساسيتين لفهم دائرية

---

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١١١.

(٤٧) انظر نقاشاً حول الاحساس والتنبؤ في كتابات ابن خلدون لدى: عبد الله العروي، **ثقافتنا في ضوء التاريخ** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي؛ بيروت: دار التنوير، ١٩٨٣)، ص ٦٦ - ٦٧.

(٤٨) نستعمل مصطلح انشقاق، للدلالة على أن الولايات التي تأسست على أنقاض دولة الموحدين، لم ترتقِ إلى مستوى تكوين كيانات مستقلة تمام الاستقلال، بل ظلت تنمو ضمن منطق الوحدة السائد سلفاً، بدليل أن المرينيين قد بذلوا محاولات جدية لإنقاذ تراث الوحدة وتجديده، في ظرفية كان من العسير على مشروعهم أن يطلع بمهمة التواصل والاستمرارية.

(٤٩) من الملاحظ أن تراث ابن خلدون، بقدر ما شكّل موضوع إجماع من حيث أهميته وقيمته الفكرية في تفسير التاريخ العربي الإسلامي على امتداد سبعة قرون (من السابع وحتى الرابع عشر)، مثّل مصدر تباين وتناقض من حيث استغلال وتأويل معطياته، ففي حين اعتمدت الأسطوغرافيات الاستعمارية قاعدة الصراع بين البدو والحضر منطلقاً للحكم بالجمود على تاريخ المغرب، والجزم باستحالة تكوين دولة قوية وموحدة... لم يتجاوز التأليف التاريخي العربي بمختلف تياراته مستوى «تقديس» ما كتبه ابن خلدون وفكّر فيه، اللهم إذا استثنينا بعض الدراسات التي أصبحت تدعو إلى ضرورة تجديد التفكير في تراث ابن خلدون سواء على مستوى إشكالياته ومفاهيمه ومنهجه؛ من هؤلاء يمكن مراجعة أعمال كل من:
Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse*, et
العروي، **ثقافتنا في ضوء التاريخ**، خصوصاً الفصلان الثاني: «منهج التاريخ» والثالث: «ابن خلدون وماكيافللي»؛ علي أومليل، **الخطاب التاريخي**: دراسة لمنهجية ابن خلدون (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨١)؛ محمد عابد الجابري، **العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية؛ دار الثقافة، ١٩٧١)، ط ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، وعزيز العظمة، **ابن خلدون وتاريخيته**، ترجمة عبد الكريم ناصيف (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١).

(٥٠) العروي، **ثقافتنا في ضوء التاريخ**، ص ٣٩.

تاريخ المغرب الوسيط ودرجة انطوائيته وانغلاقه: التجارة بعيدة المدى من حيث أهميتها كمصدر لتكون فائض القيمة وتراكم رأس المال، وحدود دورها في مجال تأسيس دولة الوحدة القادرة على صياغة مشروع مجتمع واضح من حيث أسس مشروعيته السياسية وعلاقاته الاجتماعية والثقافية، وهي نقطة، فيما نعتقد، غير بارزة بالشكل المطلوب في نصوص ابن خلدون. أما الحقيقة الثانية، وهي في الواقع مرتبطة بالأولى، إن لم تكن نتيجة منطقية لها، فتنحصر في التساؤل عن محددات إخفاق مشاريع الوحدة الوسيطية.

تعطي المقدمة وصفاً دقيقاً وعميقاً لمختلف أصناف الحِرف، التي شكلت مصادر رزق المغاربة وأسس ثراء القائمين على أمرهم، على امتداد الحقبة التي أرّخ لها ابن خلدون، من تجارة وفلاحة، وصناعات (البناء، النجارة، الحياكة، التوليد، الطب، الخط والكتابة، الوراقة، الغناء...)[51]، وهو في بحثه هذا الموضوع يدقق في القيم والقواعد التي تحكم الحرفة وتنظّمها[52]، كما يميز بين المتعاطين والمحترفين لها، دون أن تستأثر باهتمامه قيمة التجارة بعيدة المدى ومكانة دورها في نهوض الدول وسقوطها، اللهم إذا استثنينا بعض الإشارات التي وردت ضمن الحديث عن حرفة التجارة بصفة عامة. لذلك، حين يحلل ابن خلدون عوامل «خراب العمران»، يعزو ذلك إلى تراجع مصادر الرزق والكسب، ونضوب عوائد الجبايات، وقلما يربط هرم الدولة وشيخوختها بفقر تجارتها البعيدة المدى وضعف فائضها، فنراه يقول: «... فإذا قعد الناس عن المعاش وانقبضت أيديهم عن المكاسب كسدت أسواق العمران وانتفضت الأحوال وابذعر الناس في الآفاق من غير تلك الإيالة في طلب الرزق فيما خرج عن نطاقها فخف ساكن القطر وخلت دياره وخرجت أمصاره واختل باختلاله حالة الدولة والسلطان لما أنها صورة العمران...»[53]. إن شحوب دور التجارة بعيدة المدى، كمحدد في تشخيص جانب من أزمة المغرب الوسيط ضمن فكر ابن خلدون[54]، يمكن تفسيره بالمكانة التي حظيت بها فرضيات صراع البدو والحضر[55]، وقدوم بني هلال، وسليم، ومعقل، ضمن المنطق العام الذي أطّر

---

(٥١) انظر: ابن خلدون، المقدمة، ص ٣٩٤ - ٤٣٠.

(٥٢) للتدقيق في أوصاف التاجر كما حددها ابن خلدون، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٨٢.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٢٨٢.

(٥٤) الملاحظة نفسها أثارها إيف لاكوست، وهو واحد من الأجانب الذين كان لهم الفضل في التعريف بالقيمة العلمية التاريخية لأعمال ابن خلدون، حيث قال: «السلطة الملكية تستند إلى حد كبير على الأرباح التي تجنيها من التجارة الكبرى التي تجري بين السودان والشرق وأوروبا... إن انهيار التجارة الصحراوية قد وجد تعبيراً له في انحطاط سجلماسة. والواقع المميز أن هذه المدينة التي كانت أهم موانىء الصحراء، والتي حدد امتلاكها قوة السلالات المتعاقبة على مراكش، قد أصبحت، ابتداءً من القرن الرابع عشر، خارجة تدريجياً عن منطقة نفوذ ملوك فاس. وهذا ما يفسر الوهن النسبي لسلطتهم، وفي الصحراء الغربية أخذت القبائل تقوم بعمليات النهب وكانت حتى تلك الفترة قد أسهمت بتجارة القوافل، لكن انخفاض التجارة دفعها إلى البحث عن موارد أخرى...». انظر: إيف لاكوست، العلاّمة ابن خلدون، ترجمة ميشال سليمان (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٤)، ص ١٠١ - ١٠٢.

(٥٥) ابن خلدون، «العمران البدوي والأمم الوحشية والقبائل وما يعرض في ذلك من الأحوال وفيه فصول وتمهيدات،» في: ابن خلدون، المصدر نفسه، ص ١٢٠ - ١٥٣.

فكر ابن خلدون، وهو يؤرخ لظاهرة الملك، والسلطة والعمران بالمغرب، والعالم العربي الإسلامي على حد سواء.

فبالعودة إلى كتابَي العبر والمقدمة، نقف في أكثر من مجال عند الفرضيات القاضية بمسؤولية العرب البدو الوافدين من مضر واليمن، في تكييف تاريخ المغرب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، بل وفي التعجيل بانهيار عمران دوله واستنزاف قوة أمصاره. لذلك، يشرح ابن خلدون ظروف قدومهم إلى المغرب: «فبعث المستنصر وزيره إلى هؤلاء الأحياء... وأباح لهم إجازة النيل، وقال لهم: لقد أعطيتكم المغرب... فطمعت العرب إذ ذاك وأجازوا النيل إلى برقة، ونزلوا بها وافتتحوا أمصارها واستباحوا وكتبوا لاخوانهم بمشرقي النيل يرغبونهم في البلاد، فأجازوهم بعد أن أعطوا لكل رأس دينارين... وتقارعوا على البلاد: فحصل لسليم الشرق ولهلال الغرب، وخربوا المدينة الحمراء... وسارت قبائل دياب وزغبة وجميع بطون هلال إلى إفريقية كالجراد المنتشر لا يمرون بشيء إلا أتوا عليه...»[٥٦].

وفي المقدمة يفسر كيف أن «العرب أبعد الأمم عن سياسة الملك»، فيقول: «والسبب في ذلك أنهم أكثر بداوة من سائر الأمم وأبعد مجالاً في القفز وأغنى عن حاجات التلول وحبوبها لاعتيادهم الشظف وخشونة العيش... وأيضاً، فإن من طبيعتهم كما قدمناه أخذ ما في أيدي الناس خاصة والتجافي عما سوى ذلك من الأحكام بينهم ودفاع بعضهم عن بعض فإذا ملكوا أمة من الأمم جعلوا غاية ملكهم الانتفاع بأخذ ما في أيديهم وتركوا ما سوى ذلك من الأحكام ما بينهم وربما جعلوا العقوبات على المفاسد في الأموال حرصاً على تكثير الجبايات وتحصيل الفوائد... فتنمو المفاسد بذلك ويقع تخريب العمران فتبقى تلك الأمة كأنها فوضى مستطيلة أيدي بعضها على بعض فلا يستقيم لها عمران وتخرب سريعاً شأن الفوضى كما قدّمناه فبعدت طباع العرب لذلك عن سياسة الملك...»[٥٧].

هكذا يقرأ ابن خلدون تاريخ المغرب، من خلال صراع البدو والحضر، وبالنظرة ذاتها يفسر هرم الدول وتمزق أمصارها، فهل من الضروري على البحث التاريخي الاجتماعي المعاصر أن يبقى سجين فرضيات ابن خلدون؟ أم مطلوب منه أن يقدم نتائج هذا المفكر العظيم، ويطورها في اتجاه فك عقدة المغرب الوسيط وحل أسراره[٥٨]، بل وإحداث قطيعة

---

(٥٦) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر: مقدمة ابن خلدون**، ٧ ج (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٥٦ - ١٩٥٩)، ج ٦، ص ٤٠.

(٥٧) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ١٥١ - ١٥٢.

(٥٨) قد يكون ألبير عياش واحداً من الأوائل الذين أمسكوا بالقوى المفسرة لتاريخ مغرب العصر الوسيط، إذ بانتقاده للمؤرخين الذين اعتمدوا مقولة صراع البدو والحضر كما صاغتها كتابات ابن خلدون، حاول تفسير تطورات هذه الحقبة استناداً إلى المحددات الاقتصادية والاجتماعية. لذا نقرأ له قوله: «... واعتماداً على تقييم ابن خلدون، اعتبر المؤرخون والجغرافيون التقليديون أن المصيبة الكبرى التي لحقت بشمال إفريقيا تمثلت في قبائل بني هلال وبني معقل الرحل... فأسباب الانحطاط هي إذن من نوع آخر، وهي كثيرة ومعقدة، ولا يجوز أن نعطي جواباً عن مشكل انحطاط العالم الإسلامي... على أن الذي يلفت انتباهنا على الصعيد المغربي، هو الضعف الذي لحق بالبرجوازية التجارية الغنية والقوية التي لم تتمكن من استكمال عملية التوحيد الاقتصادي والسياسي للبلاد بعد أن ظهر أنها على وشك تحقيقها في عهد الموحدين...». انظر: =

مع تراث لا زال يضغط بكل ثقله على قضايا الحاضر وإشكالياته؟[٥٩].

لقد شدد عبد الله العروي، في أكثر من مقام[٦٠]، على ضرورة مساءلة فكر ابن خلدون ونقد جهازه المفاهيمي، دون أن يحكم عليه بالضعف أو السلبية في تفسير تاريخ المغرب، الشيء الذي أكد عليه وهو وبصدد مناقشته لموضوع منهج التاريخ: «لو قلنا من الآن إن التعليل الخلدوني صالح أو فاسد لارتكبنا الخطأ الذي نؤاخذ الآخرين عليه، لأن ذلك التعليل قد يطابق حالة أو ظاهرة خاصة حتى خارج نطاقه الأصلي، أي العهد المريني. هدفنا هو أن نلفت النظر إلى الحقيقة التالية: من لجأ إلى النمط التعليلي الخلدوني لتفسير كل حادثة من تاريخ المغرب، فإنه يتولى بالتبعية الفكرة القائلة إن المغرب يجد نفسه باستمرار على الخط الفاصل بين التاريخ واللاتاريخ وإن دراسة المجتمع المغربي هي في العمق دراسة انثروبولوجية. إنه ينبغي مسبقاً أن تكون للمغاربة إرادة جماعية، هدف جماعي، سياسة واعية، ومن ينفي هذا ينفي بالضرورة قيام دولة وبزوغ تاريخ بالمعنى المحدد..»[٦١].

بهذا المعنى، نعتبر العامل الاقتصادي (= التجارة بعيدة المدى) محدداً على قدر كبير من الأهمية في تفسير مكانة المغرب ضمن دار الإسلام منذ القرن الثامن الميلادي، بل قاعدة مادية ضرورية لإرساء فكرة الامبراطورية وتطوير أسسها سيما ما بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر، وتلك سمة تشترك فيها مجمل بلدان الوطن العربي باستثناء مصر[٦٢]. فمن أجل تأكيد أهمية التجارة بعيدة المدى، سننطلق من فرضيات سمير أمين، لاعتقادنا بوجاهتها العلمية والمعرفية، فهو حين يقارن بين المغرب والمشرق وبلاد النيل، يقر بوجود تماثل مغربي مشرقي على مستوى البنى الاقتصادية والتكوينات الاجتماعية، وتباين بين هذا والتطور الحاصل في مصر، ليخلص بعدها إلى نتيجة أساسية: تطور مغربي مشرقي على قاعدة التجارة الكبرى البعيدة، وتكوّن تاريخي وحضاري لمصر حيث مثّلت الزراعة دوراً رائداً[٦٣].

صحيح أن أسس الاقتصاد المغربي ومصادر ثروته، لم تنحصر في التجارة بعيدة المدى

= ألبير عياش، المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي (الدار البيضاء: دار الخطابي، ١٩٨٥)، ص ٤٥ - ٤٦.

(٥٩) تساؤلات من هذا الحجم وغيره، شكلت موضوع مناظرة، سبق لكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط أن عقدتها، تكريماً لهذا المفكر ولقيمة أعماله، من أجل الاطلاع أكثر انظر: ندوة ابن خلدون، التي أقيمت في الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٧٩).

(٦٠) وبخاصة في المؤلفات التالية: Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse, et* عبد الله العروي: **العرب والفكر التاريخي** (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٣)؛ **ثقافتنا في ضوء التاريخ**، **والايديولوجية العربية المعاصرة**، ترجمة محمد عيتاني؛ تقديم مكسيم رودنسون، ط ٣ (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠).

(٦١) العروي، **ثقافتنا في ضوء التاريخ**، ص ٤١.

(٦٢) حول دور التجارة في بناء امبراطوريات الوطن العربي وإرساء معالم حضارته، انظر: منير شفيق، «عقدة التجارة الدولية منذ فجر التاريخ،» في: منير شفيق، **في الوحدة العربية والتجزئة** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ٧ - ٤١.

(٦٣) للتدقيق في مبررات استثناء مصر من هذا التماثل في البنى الاقتصادية بين المغرب والمشرق، انظر: أمين، **الأمة العربية: القومية والصراع الطبقي**، ص ٢٧.

ولا في عائداتها المالية فقط[٦٤]، وقد يكون صحيحاً أيضاً ألا يُعزى التأخر التاريخي وانكسار خط التطور في المغرب، إلى انحسار تجارة القوافل ونضوب مصادرها وحدها دون سواها[٦٥]، لكن الثابت أن هذا النوع من النشاط الاقتصادي كان له الدور المقرر في الدفع بدينامیات بناء الدولة وتأسيس الامبراطوريات، وإلا بماذا يمكن تفسير الحقائق التالية:

- إنشاء مجمل المدن ما بين أواخر القرن السابع ونهاية القرن الحادي عشر (= القيروان سنة ٦٧٠ م، مراكش سنة ١٠٧٧ م)[٦٦].

- تراجع مكانة إفريقية والمغرب الأوسط لحظة استقرار قبائل العرب (= بنو هلال ومعقل) الوافدة من المشرق وإحكام سيطرتها على الطرق الجنوبية، وبالمقابل بروز دول المغرب الأقصى في قيادة مشروع بناء المغرب العربي وتمتين وحدته، كما حصل لتجربتَي المرابطين والموحدين[٦٧].

- وجود تلازم موجب وسالب، بين التجارة والدولة والمجتمع. فبالفائض المستخلص من التجارة برزت الدولة كقوة قادرة على إنجاز متطلبات هذه الحرفة وتوفير شروط نموها، من شق الطرق، وحفر الآبار، وضمان الأمن[٦٨]، وعبرها تحقق التلاحم والاندماج بين الأمصار والسكان، وبفعل هذا التلازم تفككت الدولة وضعفت مقومات المجتمع، لحظة نضوب التجارة بعيدة المدى، وفتور قيمتها، فاستبدلت الصحراء بالبحر، والجمل بالأساطيل[٦٩].

---

(٦٤) توفرت للمغرب العربي مصادر أخرى للثروة، كالصناعات المحلية والزراعة، فلو أخذنا حالة المغرب الأقصى مثلاً، للاحظنا وجود حركة اقتصادية مهمة خلال الحقبة التي نتحدث عنها، ففي مذكراته حول وصف إفريقيا، يذهب الحسن بن محمد الوزان، الملقب ليون الإفريقي، إلى أن «فاس كانت تتوفر على ٥٢٠ داراً للنسيج وهي دور كبيرة تضم عدة طوابق وقاعات واسعة كالقصور، وبكل قاعة عدد كبير من العمال... وصل عددهم إلى عشرين ألفاً...». انظر:

L'Africain, *Description de l'Afrique,* tome 1, p. 203.

(٦٥) قارن: M. Ennaji, «L'Expansion européenne et le Maroc du XVI au XVIII s..» (Mémoire de DES en sciences économiques, Rabat, Faculté de droit), pp. 21 et 34.

(٦٦) ولو ان أبعاد «الأسلمة» وترسيخ مبادىء الدين الجديد بالمغرب، واردة أثناء الإنشاء، يلاحظ ذلك في الدوافع التي قدّمها عقبة بن نافع أثناء دعوته إلى بناء القيروان: «إن افريقيا إذا دخلها إمام تحرم أهلها بالإسلام فإذا خرج منها رجع من كان أسلم بها وارتد إلى الكفر، وأرى لكم يا معشر المسلمين أن تتخذوا بها مدينة نجعل فيها عسكراً وتكون عز الإسلام إلى آخر الدهر...». انظر: عبد الوهاب بن منصور، **قبائل المغرب** (الرباط: المطبعة الملكية، ١٩٦٨)، ص ٣٧٣.

(٦٧) بصدد المضاعفات الناجمة عن سيطرة القبائل العربية على الطرق التجارية، وإشاعة الرعب فيها، استشهد محمد القبلي بعدة وثائق تاريخية، للتدقيق انظر: القبلي، «ملاحظات حول التجارب الوحدوية الوسيطية ببلاد المغرب الكبير،» ص ١٦ - ١٧.

(٦٨) لمزيد من الاطلاع، انظر: ابن القاضي، **المنتقى المقصور على مآثر خلافة أبي العباس المنصور** (الرباط: الخزانة العامة، [د.ت.])، ص ٩٥. وهي محفوظة بالخزانة العامة، تحت رقم ١٠٥٩ م.ج.

(٦٩) من الآراء التي تناولت موضوع انعكاس تراجع التجارة على قوة الدولة وتلاحم المجتمع، قول سمير أمين، «ما كان يوحد العالم العربي كان يسبب كذلك سرعة عطبه: يكفي أن تنهار التجارة حتى تزول =

ثلاث حقائق نعتقد بأهميتها في تقديم تفسير جزئي، لدور التجارة في استمرار مفهوم المغرب العربي الموحد، وتقرير تأخره التاريخي معاً، وهي على رجاحة صحتها لا تقدم إلا صورة نسبية عن واقع المغرب ودائرية تاريخه يومئذ، من هنا يبقى التساؤل عن المحددات الممكنة المنتجة للتأخر، عملاً ضرورياً لقياس حجم تراث العصر الوسيط، ودرجة مفعوله على تطور مفهوم المغرب العربي خلال العهد الحديث والمعاصر.

ليس استطراداً إذا جددنا التأكيد، على أن كل مشروع مجتمعي يقتضي كشرط لتحققه، وجود القوى القادرة على إنجازه، وليس بديهياً إذا جزمنا بأن كل دولة أو امبراطورية لن تستطيع كسب رهان الاستمرارية والتطور دون إرساء الأسس السياسية والاجتماعية والثقافية الضرورية لذلك. فهل في انغلاق تاريخ المغرب الوسيط وتكلسه ما يؤكد غياب مثل هذه الشروط؟

لقد تخللت دراسات بعض الباحثين[٧٠] فرضية غياب برجوازية عضوية[٧١]، قادرة على تحقيق بناء الدولة وضمان وحدة نسيجها الاجتماعي، وحتى الفئات التي اعتمدت التجارة عبر الصحراء مصدراً لتكوين رأس المال، لم تتمثل تاريخياً قيمة هذا الفائض في مضمار إحداث التراكم المطلوب لتطوير قوى الإنتاج. لهذا نقرأ عند إيف لاكوست قوله: «حقاً أن سكان الحضر، بحكم أنهم لم يكونوا بورجوازية، يظهرون لنا «كمسؤولين» عن توقف الحضارة الإسلامية في العهد الوسيط. طبعاً لم يستطع ابن خلدون الرجوع إلى مفهوم بورجوازية لإبراز السمات الاقتصادية لجماعة الحضريين»[٧٢].

بهذا المعنى إذن، نفهم لماذا كان دور التجارة الصحراوية شاحباً، بالمقارنة مع ما قام به التيار المركانتيلي بأوروبا، ولو أن الفضاءين المتحدث عنهما مختلفان من حيث الزمان والمكان[٧٣]. فعدم تكوّن الطبقة القادرة على رفع مشروع بناء الدولة والمجتمع بناءً متماسكاً

=الدول والمدن التي كانت ترتكز إليها ولكي يعطي بؤس عالم البدو والرحل والطوائف الفلاحية المعزولة الصغيرة صورة الانحطاط»، انظر: أمين، الأمة العربية: القومية والصراع الطبقي، ص ٣٣، وحول آراء أخرى، انظر: Germain Ayache, «Sur la formation du peuple marocain,» dans: Germain Ayache, *Études d'histoire marocaine* (Rabat: Société marocaine des éditeurs réunis, 1979); Henri Terrasse, *Histoire du Maroc des origines à l'établissement du protectorat français*, 2 tomes. (Casablanca: Atlantides, 1949 - 1950), et J. Brignon [et al.], *Histoire du Maroc* (Casablanca: Hatier, 1967).

(٧٠) من هؤلاء يمكن الإحالة على: أمين، المصدر نفسه، ولاكوست، العلاّمة ابن خلدون.

(٧١) حول مدى إمكانية توظيف مفهوم «البرجوازية»، انظر: حميش، في نقد الحاجة إلى ماركس، ص ٦٩ - ٧٢.

(٧٢) لاكوست، المصدر نفسه، ص ٧٥. نقلاً عن: حميش، المصدر نفسه، ص ٦٩.

(٧٣) لم يكن بإمكان الدول الأوروبية أن تتطور وتنمو على قاعدة الحداثة والعقلانية لو لم تؤسس الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الضرورية، التي تحققت بفعل الاستثمار المنتج للفوائض المستخلصة من مصادر التجارة بعيدة المدى. انظر: Bernard Guenée, *L'Occident aux XIVᵉ et XVᵉ siècles:* Les États (Paris: Presses universitaires de France, 1971).

وواضحاً، أفقد المغرب العربي حظوظ التطور التاريخي الضامن وحدته وقوته، الصائن استمرارية مقومات شخصيته، لذلك كان عجز الفئة المتمكنة من مصادر الثروة، من إستثمار الفائض وتوظيفه بشكل منتج[٧٤]، عاملاً مفسراً لاستحالة قيامها بوظيفة التوازن بين السلطان والأرستقراطية القبلية[٧٥]، ذلك التوازن الذي اعتمده ابن خلدون مؤشراً مؤذناً بخراب العمران: «إعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها... وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون إنقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب... فإذا قعد الناس عن المعاش وانقبضت أيديهم عن المكاسب كسدت أسواق العمران وانتقضت الأحوال وابذعر الناس في الآفاق من غير تلك الأيالة في طلب الرزق فيما خرج عن نطاقها فخفّ ساكن القطر وخلت دياره وخرجت أمصاره واختل باختلاله حالة الدولة والسلطان...» ليضيف «وكل من أخذ المال أو الملك من غير مالكه عن غير عوض ولا سبب كما هو المشهور بل الظلم أعم من ذلك وكل من أخذ ملك أحد أو غصبه في عمله أو طالبه بغير حق أو فرض عليه حقاً لم يفرضه الشرع فقد ظلمه. فجباة الأموال بغير حقها ظلمة والمعتدون عليها ظلمة والمنتهبون لها ظلمة والمانعون لحقوق الناس ظلمة وخصاب الأملاك على العموم ظلمة ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران الذي هو مادتها...»[٧٦].

نقرأ في النص، وعياً عميقاً بمصادر سقوط الدول وخراب العمران، وابن خلدون حين يجعل من العلاقة بين الظلم وزوال السلطان علاقة سبب بنتيجة يكون قد قدّم إلى الفكر العربي الإسلامي، إشكالية أصيلة كان من المتعذر طرحها بالتسمية والمفاهيم نفسها يومئذٍ[٧٧]، إنها إشكالية الدولة والمجتمع المدني وطبيعة العلاقة بينهما[٧٨].

فعلاً، لقد شكلت علاقة القطيعة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني الأطروحة المركزية التي على قاعدتها فسّر ابن خلدون التاريخ العربي الإسلامي منذ القرن السابع الميلادي وحتى لحظة وجوده، أي القرن الرابع عشر، والقطيعة وإن كانت مفهوماً مركزياً بل وضرورياً للإمساك بمصادر الإخفاق والتأخر التاريخي، فإنها قد شكلت موضوع استفهام حول قدرتها على صياغة رؤية على درجة كافية من الوضوح والشمولية، لفهم دائرية التاريخ الوسيط.

صحيح أن ابن خلدون أمسك بمصادر الجرح في تاريخ المغرب، لحظة تخلّف هذا الأخير عن ركب الحضارة، ومن المؤكد أن فكره لا يزال يشكّل المعبر الطبيعي لفهم تاريخ المغرب، على الأقل خلال الحقبة التي أرّخ لأحداثها، لكن الراجح، فيما نعتقد، أن هناك

---

(٧٤) تعرض ابن خلدون في أكثر من نص، إلى مجموعة من القيم المبرزة للاستثمار غير المنتج لمصادر الثروة، للتدقيق انظر: ابن خلدون، المقدمة، ص ١٦٧ وما بعدها.

(٧٥) حميش، في نقد الحاجة إلى ماركس، ص ٧٠.

(٧٦) ابن خلدون، المصدر نفسه، ص ٢٨٦ - ٢٨٨.

(٧٧) المفهوم الأساسي الذي نرمز له هنا، هو «المجتمع المدني»، وهو مفهوم لم يظهر إلا على يد الانكليز والفرنسيين، وبخاصة مع هيغل خلال القرن التاسع عشر.

(٧٨) إن الذي يؤكد أصالة وعمق هذه الإشكالية، هو أنها لا زالت حتى اليوم في صلب النقاشات الدائرة حول حاضر المغرب العربي ومستقبله... بل وربما هي التي ستحدد المكانة الفعلية للمنطقة مستقبلاً.

عناصر في درجة الثوابت، لم تحظَ بقيمة التأصيل في فكره على الرغم من أهميتها في مضمار تمثّل منعطفات المغرب الوسيط. فابن خلدون لم يُعطِ التجارة عبر الصحراء، كما تعرّضنا سلفاً، بُعدها الحقيقي في حقل نهوض الدولة وسقوطها، كما لم يعمّق نظره في مدى مسؤولية هذا النوع من «نمط الإنتاج» في تقرير وضعية التأخر، علاوة على كونه، كما يؤكد محمد القبلي، لم يلتفت إلى «إهمال الدولة المغربية المتاجرة للأسطول التجاري»(٧٩).

هذا، ويذهب عبد الله العروي، إلى أن نظرة ابن خلدون لم تكن سوى عرض عقلاني للمحاولات الامبراطورية الثلاث، وليس تفسيراً للتاريخ السابق للقرن الحادي عشر، ذلك أن باعتقاده لانقراض الجنس العربي، وضعف الجنس البربري وصل إلى نتيجة مفادها: نهاية كل حضارة وكل تاريخ للمغرب العربي. فالقصور النظري ـ يضيف العروي ـ للطرح الخلدوني في تفسير هذه الحقبة من تاريخ المغرب العربي (= أواسط القرن الرابع عشر) المتميزة بالانفصام الجلي للسلطة السياسية عن المجتمع المدني، راجع إلى كون ابن خلدون كان يجهل تاريخ الشعوب الأخرى لدول البحر الأبيض المتوسط(٨٠)، في حين لا يمكن فهم الانفصام الذي شكّل واقعاً موضوعياً مرئياً إلاّ بطرحه في إطار صنفين من الأسباب: داخلية وخارجية. فالأولى ليست هي النزاعات مع البدو، وإنما تكمن في محددات أخرى: الوضع الديمغرافي، الزراعي، والتجارة عبر الصحراء. أما الثانية فيمكن فهمها من خلال الكشف، عن موازين القوى في البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة الفاصلة بين القرنين الحادي عشر والرابع عشر، وهي تحديداً: ضعف الجهة الشرقية للبحر الأبيض المتوسط (= بيزنطة والعالم الإسلامي)، مقابل تنامي وتصاعد أوروبا الغربية(٨١).

بقراءته لما لم يرد في كتابات ابن خلدون، حصر عبد الله العروي، محددات انفصام السلطة السياسية عن المجتمع المدني، في عاملين ذاتيين اثنين هما: أزمة التنظيم السياسي ومسألة الجيش. فالمظهر الأول المفسّر للقطيعة يطرح بالأساس مشروعية النظام السياسي، ذلك أن حتى الفقهاء في تلك الفترة لم يتورعوا في تبرير مقولة ثنائية الحكم: خلافة نظرية (= ما هو وارد في الشرع)، وسلطة تستمد قانونيتها وشرعيتها من حجم قوتها الدفاعية، وهو واقع يسهل معاينته لدى الدول التي تعاقبت على الحكم خلال القرنين الثالث عشر و الرابع عشر، حيث لم تعد تبرر نفسها إلا بنفسها: بميول طبيعية سيكولوجية واجتماعية(٨٢).

بجانب هذا العامل هناك محدد آخر، ذلك أن فشل التنظيم العسكري الوطني للدولة

---

(٧٩) ما لم يرد في كتابات ابن خلدون، انظر: القبلي، مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط، ص ٦٠.

(٨٠) وإن كان محمد القبلي بمؤلفه السابق، يستعيد مثل هذا الاحتمال (= جهل معرفة تاريخ الشعوب المجاورة للمغرب يومئذ)، مستشهداً بما ورد في: المقدمة، ص ٣٢ ـ ٣٣. انظر: المصدر نفسه، ص ٦٤، الهامش رقم (٢١).

(٨١) Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse*, tome 1, pp. 202 - 206.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

الموحدية، أثّر في تطورات الأحداث في ما بعد، حيث لم تستطع الدول اللاحقة تنظيم قوة عسكرية دفاعية مستمرة، الشيء الذي أدى إلى الاستنجاد بالمرتزقة والقراصنة، وفي مقدمتهم العرب الهلاليون وغيرهم من الأجانب (= خصوصاً المحصل عليهم من طرف ملك قشتالة[83].

إذن، الفشل في الميدان العسكري الدفاعي، اقترن بشكل التنظيم السياسي المتجسد في أزمة الشرعية، ليشكّلا جوهر ما رمز إليه ابن خلدون، أي «انفصام السلطة السياسية عن المجتمع المدني»، وهو انفصام يصلح مؤشراً لتفسير تأخر المغرب وانسداد تاريخه.

٢ ـ النتائج الأولية لواقع التأخر التاريخي/ الغزو الإيبيري والتوسع العثماني

من منطلق الاقتناع بوحدة التاريخ البشري، نعتقد أن التقدير الموضوعي لعمق تراث مغرب العصر الوسيط ومدى تأثيره في التاريخ الحديث، عمل غير ممكن ما لم نقف عند الطرف الثاني للجدلية التي وسمت تاريخ البحر الأبيض المتوسط خلال القرن الخامس عشر ومستهل القرن الموالي له، وهي جدلية نعتبر تمثّل مضمونها التاريخي شرطاً للإمساك بطبيعة التطورات التي شهدها مفهوم المغرب العربي لاحقاً.

حدثان جوهريان سيتضافان لانسداد تاريخ المغرب الوسيط وتكلّس أحداثه: التوسع الايبيري المواكب للنهضة الأوروبية ودخول العثمانيين واستقرارهم في بلدان المغرب ابتداءً من أواسط القرن السادس عشر[84]. لن نتعرض للحدثين بنوع من التفصيل، لوفرة الأدبيات الباحثة في الموضوع أولاً[85]، وثانياً لأننا ملزمون، من الناحية المنهجية، بقراءة الحدثين بأفق الاستقراء، وليس بغرض التدقيق والتفصيل. لذا، يمكن التأكيد مع عبد الله ابراهيم، أن

---

(٨٣) المصدر نفسه.

(٨٤) باستثناء المغرب الأقصى الذي ظلّ مستقلاً عن النفوذ العثماني، يمكن القول إن المغرب العربي أصبح تابعاً للباب العالي منذ القرن السادس عشر، الجزائر عام ١٥٤٤، تونس عام ١٥٧٤، وليبيا عام ١٦٠٩.

(٨٥) من الكتابات التي تعرضت للموضوع، انظر: مولاي بالحميس، «غارة شارل الخامس على مدينة الجزائر (١٥٤١ م/ ٩٤٨ هـ): بين المصادر الإسلامية والمصادر الفرنسية،» **تاريخ وحضارة المغرب**، العددان ٦ ـ ٧ (تموز/ يوليو ١٩٦٧)، ص ٣٤ ـ ١٧١؛

Chanu Pierre, *L'Expansion européenne du XIII au XVs* (Paris: Presses universitaires de France, 1969); Fernand Braudel, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II* (Paris: A. Colin, 1979); Rosenberger, *Travaux sur l'histoire du Maroc au 15 et 16s* (Pologne: H.T., 1971), vol. XII, fasc. unique, et

عبد الرحمن تشابجي، **المسألة التونسية والسياسة العثمانية، ١٨٨١ ـ ١٩١٣**، ترجمة وتعليق عبد الجليل التميمي (تونس: دار الكتب الشرقية، ١٩٧٣).

المغرب قد انكسر خط تطوره التاريخي مجدداً[٨٦]، لحظة «تخلّفه عن ركب الإنسانية الزاحف»، وهو الواقع الذي كانت ترمز إليه جدلية تراجع العالم الإسلامي وبيزنطة، ونهوض العالم المسيحي حين ستصبح أوروبا مركز التاريخ وصانعة قراراته...[٨٧]. فهل كان إذن، من قدر المغرب العربي أن ينكسر خط تطوره من جديد؟

سيكون لا تاريخياً أن يُركنَ إلى القدرية لتفسير منعطفات في حجم تلك التي وسمت تاريخ مغرب العصر الوسيط، ذلك أن النظرة التاريخية هي التي تحاول الإمساك بالقوى الحقيقية الفاعلة في التاريخ، المحددة مساراته ونتائجه.. وهو عمل نعتقد أننا جهدنا من أجل تلمُّس بعض مقدماته، في حدود ما سمحت به مقتضيات البحث وصعوباته. لذا، يغدو التوسع الإيبيري نتيجة منطقية للتأخر التاريخي، إذ أمام مغرب مفكك إلى إمارات منفصلة ومتحاربة[٨٨]، مغرب مفتقد إلى أسس حقيقية وواضحة للمشروعية، مغرب يعاني نضوباً في مصادر عيشه وثرواته.. وأساساً مغرب غير متمثل لمنعطفه التاريخي ـ أقول أمام مغرب من هذا الشكل والطبيعة، يغدو الاختراق الأوروبي لسيادته مشروعاً قابلاً للإنجاز. لذلك، فأهم دلالة نعتقد بضرورة الوقوف عندها ونحن بصدد الربط بين التأخر التاريخي والغزو الإيبيري، هي أن مصير المغرب واتجاه أحداثه بل واستمرارية شخصيته واستقلاله، ستصبح منذ ذلك الوقت، مستهدفاً مركزياً باستراتيجية أوروبا الناهضة، وبالتالي ستتعذر قراءة سيرورة تكوّن مفهوم المغرب العربي بمعزل عن أوروبا في البداية، وعن الغرب بالمعنى السياسي لاحقاً..

لقد تخلل الأسطوغرافيا الأوروبية[٨٩] تساؤل دقيق نعتبره، بالنظر لقيمته استفهاماً

---

(٨٦) للتدقيق في لحظات انكسار خط تطور المغرب، انظر: ابراهيم، صمود وسط الإعصار: محاولة لتفسير تاريخ المغرب الكبير، ط ٢ (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٧٦)، ص ٥١ وما بعدها.

(٨٧) بدليل أن معظم المعاهدات التي ستحكم مصير العالم وتوجهه، لن تشارك في صياغتها أقطار أخرى غير الدول الأوروبية المسيحية، ومنها: معاهدة وستفاليا (١٦٤٨)، معاهدة أوتريخت (١٧١٣)، معاهدة فيينا (١٨١٤ ـ ١٨١٥) ومعاهدة برلين (١٨٨٤)، كما أن مجمل الاجتماعات الدولية الكبرى كانت تعقد بالمراكز التالية: ستوكهولم شمالاً، برلين شرقاً، روما جنوباً، لندن غرباً، حول هذه النقطة انظر:
René Girault, *Diplomatie européenne et impérialisme, 1871 - 1914* (Paris ; New York: Masson, 1979), pp. 10 ff.

(٨٨) في مقدمة ابن خلدون، نقرأ في أكثر من موضوع تدقيقات عن هذه الحروب سيما وهو الشاهد على هذه المرحلة، كما نعثر على تحليلات لهذه الوضعية في: أبو حمو موسى الزياني، واسطة السلوك في سلوك الملوك (الرباط: الخزانة العامة؛ الخزانة الحسينية، [د.ت.])، وهي في الخزانة العامة تحت رقم د. ١٢٩٨، وأما الخزانة الحسينية فهي تحت أرقام ١١٠١٦، ٢٥٣٥، ١٧٨٤، ١١٥٧، ٥٤٦، ٤٥٩، ٦٧١١، ٧٦٧٠، ٢٨٧، ٨٣٦ (فهارس الخزانة الملكية، مج ١، ص ٤٠٦).

(٨٩) نقرأ عند شارل أندريه جوليان وروجيه لو تورنو، بهوامش كتبهم إحالات إلى جملة من التآليف التي أصبحت تهتم بالمغرب منذ القرن السادس عشر، وإن اتسمت بطابع إصدار الأحكام القبلية، من هؤلاء، ما تعرّض له مؤلّف لوسيت فالنسي... حيث حصر عدة وثائق تعكس أحكام الرحالة والمستكشفين من مدنيين =

تاريخياً: المغرب في علاقته بأوروبا، كيف كانت وضعيته على امتداد الحقبة الفاصلة بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر، هل ظل مرتبطاً ومتفاعلاً، أم عاش منعزلاً ومنغلقاً على ذاته؟

نلمس عند هنري تيراس نزعة التشديد على فرضية العزلة، حين أقر، وهو بصدد حديثه عن المغرب الأقصى، أن أي بلد من العالم المتوسطي لم يعش بعيداً عن التيارات التجارية كما حصل للمغرب[٩٠]، وهي الفرضية نفسها التي دافع عن صحتها، جون لوي مييج ضمن أطروحته حول المغرب وأوروبا[٩١]. إن فرضية الانعزال التي تبنّاها العديد من المؤرخين، ليست أطروحة بريئة[٩٢]، إذ باعتمادها منطلقاً لتفسير تاريخ المغرب الحديث، ما يبرر رغبتهم في التقليل من دور العامل الخارجي، وتقليص مكانته في مضمار فهم أحداث المغرب العربي وتطوراته العامة. وبالمقابل إجهادهم في تبريز الوضع الداخلي كمحدد وحيد، قابل لإعطاء صورة متماسكة عن أوضاع المغرب على امتداد الحقبة الفاصلة بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر[٩٣].

صحيح أن القرن السادس عشر قد أدخل تغيرات جوهرية على مراكز التجارة ومصادر الثروة في العالم حين استبدل الصحراء بالبحر، ومن الثابت أن مركز الحضارة قد انتقل إلى أوروبا الناهضة يومئذٍ، وهو انتقال زامنه ضعف في الجناح الآخر من البحر الأبيض المتوسط، لكن هل ولّد الإحساس بالتراجع نزوعاً نحو الانغلاق لدى المغاربة؟

بمختلف التجارب التي شهدها التاريخ البشري، يحدد مقدار انفتاح الأمم وعمق مساهمتها في صناعة الأحداث وتوجيه مساراتها، بمدى تأثيرها وحجم ثقلها، فمع القوة[٩٤]، يتحقق شرط الفعل، وبالضعف تفتر الإرادات ويشيع الانكفاء، ويغدو العمل في أقصى صور حركيته دفاعاً عن الاستمرارية في أبعادها الثقافية والحضارية.

بهذا الفهم، نقرأ شحوب مكانة المغرب ودوره في التفاعل مع القوى المتوسطية[٩٥]،

= وعسكريين، الذين زاروا المغرب العربي وكتبوا عن مشاكله وأحوال سكانه... انظر: فالنسي، المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر، ١٧٩٠ - ١٨٣٠، ص ١١٣ - ١٤٣.

(٩٠) Henri Terrasse, *Histoire du Maroc des origines à l'établissement du protectorat français,* 2 vols. (Casablanca: Editions Atlantides, [1950]).

(٩١) Jean - Louis Miège, *Le Maroc et l'Europe, 1830 - 1894,* 4 vols. (Paris: Presses universitaires de France, 1961 - 1963).

(٩٢) Ennaji, «L'Expansion européenne et le Maroc du XVI au XVIIIs.,» p. 48.

(٩٣) بهذا الصدد يعتقد المؤرخ جرمان عياش أن من غير الممكن فهم فكرة «الانعزال» إذا لم تأخذ بعين الاعتبار واقع الجوار بين المغرب وأوروبا وضغوطات وعداوة الغرب الأوروبي. انظر:

Ayache, *Études d'histoire marocaine,* p. 3.

(٩٤) القوة هنا بمعناها الحضاري، وليس العنفي، أي قوة الاقتصاد، والمؤسسات، والمجتمع والفكر.

(٩٥) نسبياً، قد نستثني المغرب الأقصى على عهد السعديين (١٥٠٩ - ١٦٥٢)، وافريقيا في أواخر زمن الحفصيين، حين حصلت مقاومة النفوذ الاسباني ومنع دخوله.

وليس من منطق الانعزال(٩٦)، كما افترضته كتابات المؤرخين الأجانب. فالتوسع الإيبيري فرض على المغرب أن يصبح موضوعاً للأحداث وليس طرفاً فيها، فرسّخ تأخره التاريخي بالقضاء على ما تبقّى من مكاسب إرثه المرابطي والموحدي(٩٧) ليقحمه لاحقاً ضمن استراتيجيا هادفة لتفكيك وحدته التاريخية، وترتيب شروط تخلّفه عن ركب المدنية والتقدم(٩٨). فمن التدخل «العثماني وانتصار إيزابيلا وصولاً إلى مطلع القرن التاسع عشر، كان تراث الموحدين يتلقى ضربات ويقاوم. واعياً كان أم لا، فإن المغرب العربي كان يتصادم بعناد مع محاولات حثيثة لتفتيته من الخارج، لم تعمل تناقضاته الداخلية إلا على إخصاب حركة التدخل. انحطاط المغرب، الذي ترافق مع نهضة الغرب وامتداد النفوذ العثماني، كان قد دخل في شبكة علاقات وتحولات دفع المشروع الموحدي ثمنها باهظاً، دون أن يلقي بكل أسلحته: بنو مرين خلفاء الموحدين في مراكش لم يتأخروا في الوصول إلى الجزائر وضمّها إليهم، وبنو حفص لم يتباطأوا في استيعاب أهمية ليبيا فأدخلوها في سياستهم. السلف الحفصي والخلف المريني كانا يدركان أن استعادة المشروع التومرتي سوف يكون عسيراً ولكن إهماله ودفنه سوف يكون بدوره خطوة ستنهار معها ركائز المشروع المتأصلة في الوجدان المغربي. . .»(٩٩).

لقد شكّل دخول العثمانيين المغرب العربي(١٠٠)، حدثاً جوهرياً، قد لا يقلّ أهمية عن حدث اختراق الايبيريين سيادة المغرب، وإن مثّلت حقبة حكمهم ومدى مضاعفات نفوذهم على مسيرة تطور المجتمعات العربية، موضوع جدل غير محسوم بالمغرب والمشرق(١٠١). هذا، وفي اقتران الغزو الإيبيري بالنفوذ العثماني، منظوراً إليهما من زاوية التأخر التاريخي، سيعرف

---

(٩٦) لو أخذنا حالة المغرب الأقصى، للاحظنا نوعاً من الاستمرارية في العلاقات التجارية بين المغرب وأوروبا على الأقل حتى حدود حكم سيدي محمد بن عبد الله، وذلك بالرغم من مضاعفات التدخل البرتغالي على مكانة المغرب وقدراته التجارية. انظر: Ennaji, Ibid.

(٩٧) لا أحد يجادل اليوم في الدمار الذي أصيب به المغرب نتيجة الغزو البرتغالي شواطئه. للاطلاع على حجم هذا التدمير ونتائجه، انظر: الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، ج ٥، ص ١٦ - ١٧، وأحمد بوشارب، «دكالة والاستعمار البرتغالي إلى سنة إخلاء أسفي وأزمور،» (رسالة ماجستير، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٧٩).

(٩٨) وحول التوسع الايبيري، نقرأ عند الناصري أوصافاً للغزو والمقاومة المحلية. انظر: الناصري، المصدر نفسه، ج ٦، ص ٢٠، ٥٠ و٨٦؛ ج ٨، ص ٢١، ٢٣ و٨١، وج ٩، ص ٢٤، ٢٦ و٤٩.

(٩٩) علي الشامي، **الصحراء الغربية: عقدة التجزئة في المغرب العربي** (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠)، ص ٣٤.

(١٠٠) في آخر ندوة انعقدت ببغداد، بدعوة من «هيئة إعادة كتابة التاريخ» في الجمهورية العراقية أيام ٢٧ - ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، طُرحت مسألة «تقويم المرحلة العثمانية»، التي ما فتئت تثير نقاشات مطولة ومعمقة بداخل المؤتمرات التاريخية العربية، كما أن مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، الذي مقره بتونس، قد سبق أن نظّم ندوات حول هذا الموضوع.

(١٠١) حول الدخول العثماني المغرب العربي، يمكن العودة إلى جملة من المصادر والمراجع التي تناولت الموضوع من زاويته القطرية، من ذلك مثلاً: **الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة** (مخطوط تاريخي غير منشور). تقرأ دراسة حوله في مجلة: **تاريخ وحضارة المغرب**، العدد ٣ (تموز/يوليو ١٩٦٧)، ص ٢ - ٣٢.

المغرب العربي تحولات نوعية على مستوى الثقافة السياسية الضابطة لمفهومه ولمقومات شخصيته وفضائه العام.

سنقف عند مظهرين أساسيين من مظاهر هذا التحول: أولهما بروز مفاهيم سياسية تعكس تصورات للمغرب العربي ولوحداته وعلاقات أطرافه مغايرة بشكل عميق لما كان سائداً سلفاً، وثانيهما فتور فكرة الوحدة إن لم نقل تعليقها، وبالمقابل الاكتفاء بخيوط التواصل في أدنى صورها، إلى حد قد يجوز معه أحياناً، الحديث عن الانقطاع في خط الاستمرارية.

لعل من نافلة القول، التأكيد أن لكل مجتمع ثقافته السياسية، التي تعدّ بالضرورة محصلة تطوره العام. وحين تعتمد أمة ما مفاهيم ليست من صلب ثقافتها السياسية، فمعناه أنها افتقدت عنصر الاستقلالية الذي يعدّ شرطاً واقفاً لاستمرارية تصوراتهم الذهنية العامة فضاءً واحداً، سيشهد، لأول مرة، مفهوم الحدود بمعناها السياسي الجغرافي[١٠٢]، ليفرز مع التطور تسميات كالوطن، والوطنية، القطر والأمة والسيادة ـ وهي مفاهيم لم تتولد من رحم التجربة المغربية الخاصة[١٠٣]، ولا تأصلت على قاعدة التفكير الذاتي المستقل للمغاربة[١٠٤].

نقرأ تدقيقاً أكثر عمقاً عند عبد الله إبراهيم، وهو بصدد مناقشته التغيير الذي حصل لكلمة المغرب، فيقول: «إن كلمة المغرب في هذا البحث، وإلا أصبح التاريخ غير قابل لأن يحكى، تعني بلا أي غموض ممكن مجموع ما نسميه منذ مدة قريبة فقط بالمغرب العربي الكبير ويشمل أقطار طرابلس وتونس والجزائر والمغرب الأقصى، في الوقت الحاضر، كما كان يشمل في أواخر العهد الروماني أيضاً، مقاطعات افريقية ونوميدية وموريطانية القيصرية وموريطانية الطنجية وما وراء «الليمس» إلى الجنوب ومناطق الصحراء. والواقع أن كلمة المغرب نفسها، منذ العصور الغابرة وكيفما كانت ظروفه السياسية الداخلية، تعني بلداً واحداً، كما تعني الهند الهند، والمانيا المانيا، والبرازيل البرازيل سواء كان المغاربة سياسياً مجتمعين أو كانوا متفرقين ولئن كان لفظ «المغرب» في أصل وضعه، إسماً إضافياً، كما يقول ابن خلدون»[١٠٥].

وبشأن مفهوم الحدود وشروط ظهورها، يؤكد عبد الله إبراهيم، قائلاً: «قبل كل شيء

---

(١٠٢) وإن كانت بعض الكتابات تُرجع بداية ظهور الحدود إلى القرن الحادي عشر، سيما بالنسبة إلى المغرب الأقصى، نقرأ مثلاً عند ألبير عياش، وهو بصدد تحليله تشكّل الدولة وظهور الشعور الوطني، قوله: «وإذا كانت الخطوط الأولية لمملكة مسلمة في الشمال المغربي، قد رُسمت من طرف الأدارسة، فإن يوسف بن تاشفين المرابطي (١٠٦٣ ـ ١١٠٦) هو الذي وحّد التراب المغربي في إطار حدود، ستظل، رغم بعض التغيرات هي الحدود النهائية للبلاد». انظر: عياش، **المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية**، ص ٤٠.

(١٠٣) وهي في مجملها مفاهيم مرتبطة بالمركزية الأوروبية وثقافتها السياسية كما تكونت مع بروز الدول القومية منذ القرن السادس عشر. فبالعودة إلى النظريات السياسية عند كل من جون بودان وغروشيوس وهوبز ولوك وروسو يمكن الوقوف عند هذه المفاهيم.

(١٠٤) يمكن أن نطرح بصدد هذا الموضوع جملة من التساؤلات، من ذلك: كيف نفسر ظاهرة التعدد السياسي، ما هي أسسها؟ هل أصبحنا أمام قوميات رافعة لشعار التمايز والاستقلالية؟ وما هي منطلقات ذلك: اقتصادية، واجتماعية، وثقافية؟.

(١٠٥) إبراهيم، **صمود وسط الإعصار: محاولة لتفسير تاريخ المغرب الكبير**، ص ٥٣.

يجب الإشارة هنا إلى أن كلمة الحدود بمعناها الدولي الراهن كانت هدية الأتراك العثمانيين إلى شعوب الشمال الافريقي، حينما تدفقت قواتهم في القرن الثامن عشر على أقطار ليبيا وتونس والجزائر فاحتلتها جميعاً ثم عينت في كل واحد منها مندوباً سامياً يحكم أهلها باسم السلطة المركزية...»(١٠٦). وضمن الرؤية نفسها، نقرأ قوله: «... ثم احتل الفرنسيون الجزائر فتونس فالمغرب، كما احتل الايطاليون طرابلس. ليتركوها جميعاً بعد ذلك إلى الاستقلال فبرزت إلى الوجود رايات وطنية وأخذ يضطرم في النفوس اليوم لهيب أربع وطنيات، مستعدة أن تلتهم بعضها البعض عند الاحتكاك... فكلمة الجزائر التي أخذت تطلق في الأوساط العسكرية والسياسية والصحافة بفرنسا، على ما احتلته جيوشها في شمال افريقيا سنة ١٨٣٠ أصبحت هي الاسم الرسمي للقطر بقرار من وزير الحربية الفرنسي شهر أكتوبر سنة ١٨٣٥... أما اسم تونس فقد أطلق على البلد الشقيق بحذافيره منذ سنة ١٨٤٧ عندما قام الجنرال الفرنسي أندون بتعيين خط التخوم الجزائرية التونسية... ولكنه لم يصبح رسمياً إلا بتأسيس الحماية سنة ١٨٨١.. أما لفظ ماروك فقد كان متداولاً عند الرحالين وفي المستندات السياسية بأوروبا منذ القرن الثاني عشر...»(١٠٧).

إن القول بظهور مفاهيم جديدة، ضمن الثقافة السياسية المحددة لمعنى المغرب العربي، والمؤطرة لعلاقات أطرافه، لن يحجب واقع الانتماء إلى المشروعية الإسلامية حيث ظل الدين المهماز الموقد لشعور المغاربة وأحاسيسهم، بل التزامهم بواجب التضامن والتعاضد والتآزر، المؤسس على بُعد الارتباط بالتاريخ المشترك والهوية الواحدة. وتلك فرضية نخالها كفيلة بتفسير مظهر الفتور الذي وسم فكرة المغرب العربي حتى لحظة استقرار الاستعمار الفرنسي في بلدان المغرب...(١٠٨).

قد لا تسعفنا مقتضيات البحث وضرورات منهجيته، بالتدقيق في حيثيات الموضوع(١٠٩)، لذا سنكتفي بالتركيز على تلك المظاهر من التواصل، التي بقدر ما كانت تثبت اتجاه المغرب نحو رسم الفواصل والحدود، كانت تؤكد أصالته في الانتماء إلى تراث واحد على تمايزاته ومفارقاته وعلله.

بهذا المعنى، سيتخذ التواصل أبعاداً ثقافية، روحية ودينية، معبّراً عن ذاتيته عبر أشكال تأرجحت بين ردود الفعل العاطفية(١١٠)، والتضامن السياسي، كما يتبين بمقدمة أبي

---

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(١٠٨) ولو ان الحدود التي أدخلها العثمانيون إلى المغرب العربي لم تكن تحمل المعاني والدلالات نفسها التي أعطيت لها بالفكر السياسي الأوروبي، أي المضمون الجغرافي السياسي، بل كان يقصد به النفوذ السياسي، أي امتداد الخلافة العثمانية إلى الشمال الإفريقي (= حتى حدود تلمسان) وليس تكوين إيالات مستقلة ومحددة جغرافياً، كما حصل للدول القومية الأوروبية ابتداءً من مستهل القرن السادس عشر.

(١٠٩) من المصادر والمراجع التي يمكن العودة إليها قصد التدقيق، انظر: الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، ج ٥ - ٩؛ الوثائق: مديرية الوثائق الملكية (الرباط: المطبعة الملكية، [د.ت.])، ج ١ - ٥، و Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse*, tome 2, et Pierre Grillon, ed., *La Correspondance du consul Louis Chénier, 1767 - 1782* (Paris: SEVPEN, 1970).

(١١٠) Roger Le Tourneau, «Tendances unitaires du Maghreb jusqu'en 1962: Aperçu =

زيد بن عبد الرحمن بن خلدون، الذي زامن أبا عنان المريني وعايش حركته الفكرية واحتضانه العلم والعلماء[111]. وعلى عهد دولة الاشراف السعديين، رمزت إلى التواصل حركات هجرة العلماء الوافدين من تونس والجزائر[112]، وأيضاً قدوم القبائل النازحة من مجمل مدن الجزائر كتلمسان ووهران وجبل بني راشد، وهي هجرات ناجمة عن عسف الأتراك ومضايقتهم السكان والعلماء على حد سواء[113].

إن المغرب الذي ارتبط بالمشرق باسم الدعوة الإسلامية وامتداد إشعاعه الثقافي والحضاري، لم يفقد صلاته بدار الإسلام سواء لحظة عزمه على بناء ذاته «المستقلة» عن دولة الخلافة، أو حين تفككت وحدته التاريخية. فمن مظاهر التواصل الروحي ركاب الحجيج الوافدة من المغرب باتجاه المشرق والحجاز بغرض أداء واجب الانتماء إلى أمة القرآن والإسلام، وهو وصال يصعب أن نحصره في أبعاده الدينية والروحية، بل يفترض أن نستحضر أيضاً مضامينه الثقافية والاجتماعية وحتى الاقتصادية والتجارية. وبهذا الصدد، مثّلت الزوايا وحركات التصوف[114]، أدواراً في التقارب بين بلدان المغرب العربي، وبين هذه والمشرق العربي، من ذلك المكانة التي حظيت بها الزاوية الناصرية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، إذ أسّس شيوخ الناصريين عدداً من الزوايا بمختلف المحطات والمنازل التي كانت ركابهم تمر بها. فأصبحت الطريق الناصرية هي ذلك الخيط الذي انتظم حلقات الشبكة. وكانت ركابهم عبارة عن مدارس متنقلة، حيث عقدوا حلقات العلم واستجازوا وأجازوا ولقّنوا المتون والأسانيد... ولعل ما يستلفت الانتباه هو موقف التضامن المطلق

---

historique,» dans: *L'Unité maghrébine: Dimensions et perspectives* (Marseille, I: Université d'Aix; CRESM, 1972).

(١١١) من ذلك ما روته رحلات المقري الجد، وابن الخطيب القسطنطيني الشهير بابن قنفد. انظر: عبد السلام شقور، «بعض مظاهر التواصل الثقافي بين بلدان المغرب العربي: أيام السلطان أبي عنان المريني،» في: أعمال الجامعة الشتوية: **مجهودات واسهامات الأجيال السالفة عبر التاريخ في بناء المغرب العربي** (الرباط: شركة الطباعة؛ صوت مكناس، ١٩٨٨)، الكتاب الثاني: المحور الأدبي والفكري، ص ٤١ - ٦٤.

(١١٢) ومن مصر أيضاً، يتحدث الشيخ أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، عن استجازة المنصور علماء مصر، فيقول: «قالوا ومن اعتناء المنصور رحمه الله أنه بعث إلى علماء مصر يستجيزهم رغبة في اتصال حبل السند واقتفاء لأحب ذلك الطريق الأسدّ، وممن أجازه: الإمام العارف بالله أبو عبد الله محمد بن الشيخ أبي الحسن البكري رضي الله عنه... وممن استجازه أيضاً من علماء مصر، الإمام العلامة أبو عبد الله محمد بن يحيى المصري الشهير ببدر الدين القرافي صاحب ذيل الديباج فأجازه إجازة عامة». انظر: الناصري، المصدر نفسه، ج ٥، ص ١١٥.

(١١٣) محمد حجي، «من مظاهر وحدة المغرب العربي في العهد السعدي: هجرة العلماء التونسيين والجزائريين إلى المغرب،» في: أعمال الجامعة الشتوية: **مجهودات وإسهامات الأجيال السالفة عبر التاريخ في بناء المغرب العربي**، الكتاب الثاني: المحور الأدبي والفكري، ص ١٥١ - ١٥٩.

(١١٤) من ذلك الحركة الدرقاوية التي ارتبطت بالمغرب وبرموزه الدينية والروحية، أمثال مولاي العربي الدرقاوي، الذي سنلاحظ أن تلميذه عبد القادر بن الشريف الفليتي سيمثّل أدواراً في قيادة ثورة الجزائريين ضد العثمانيين... من أجل التدقيق في هذه النقطة، انظر: عبد المجيد الصغير، «مساهمة التصوف المغربي في مقاومة النفوذ العثماني والغزو الفرنسي بالجزائر،» في: المصدر نفسه، ص ٤٠٧ - ٤٢٢.

الذي أبداه الحجاج الناصريون - المغاربة - مع سكان طرابلس أثناء تعرّض المدينة لحصار الأسطول الفرنسي سنة ١٠٩٦ هـ/١٦٨٥ م، فقد شارك المغاربة بجانب أهل طرابلس في عمليات الجهاد[١١٥].

لقد تعزز التواصل الروحي والثقافي، بروح التضامن السياسي[١١٦]، كما كانت تعبّر عنه بلدان المغرب وتدعو إليه كلما تعرضت سيادة أعضائها للاختراق. هذا وفي سنة ١٧٧١ م مثلاً، سيطلب السلطان سيدي محمد بن عبد الله من الحكومة الفرنسية تبرير موقفها من القصف الذي تعرضت له بنزرت وسوسة بتونس[١١٧].

نعتقد أن أوضح شكل للتضامن يمكن الوقوف عنده، ونحن بصدد معالجة فتور فكرة المغرب لحظة تشتت وحدته، هو الشكل الذي قررته ظروف استعمار الجزائر[١١٨]، وانطلاق المقاومة على يد الأمير عبد القادر بن محيي الدين (١٨٣٠ - ١٨٤٧)[١١٩]. فاحتلال الجزائر، الذي هو أيضاً وبالضرورة، إيذان بسقوط سيادة المغرب[١٢٠]، أيقظ الإحساس بالتآزر والدفاع المشترك، كما ساعد على إمكانية تجديد التفكير في مفهوم المغرب ووسائل استثماره.

فإذا كان حدث سقوط الجزائر، لم يقابل بجواب في حجمه التاريخي، من لدن الباب العالي والأقطار المغربية الأخرى المجاورة[١٢١]، فإن امتداداته الاجتماعية الدينية والعسكرية،

---

(١١٥) أحمد عمالك، «الزاوية الناصرية والعلاقات بين بلدان المغرب العربي خلال القرنين ١٧ - ١٨،» في: المصدر نفسه، ص ٣٧٧ - ٣٩٦.

(١١٦) التأكيد على روح التضامن بين دول المغرب العربي، لا يلغي الصراعات التي طبعت علاقتها طيلة هذه الفترة، وبخاصة حين دخل العثمانيون واستقروا بشمال إفريقيا... سنلاحظ ذلك بالخصوص بين المغرب ودايات وبايات الباب العالي... نقرأ عند الناصري مراسلات في الموضوع، انظر: الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، ج ٥، ص ٩٦؛ ج ٧، ص ٢٢، ٥٩ و٦١؛ ج ٨، ص ٣١، ٣٨، ١٠٤ و١١٨، وج ٩، ص ٤١ و٤٩.

(١١٧) Le Tourneau, «Tendances unitaires du Maghreb jusqu'en 1962: Aperçu historique,» p. 3.

(١١٨) يصعب فهم ظروف احتلال الجزائر دون استحضار حدث الحملة النابوليونية على مصر، ومقررات مؤتمري فيينا (١٨١٤ - ١٨١٥) وإيكس لاشابيل ١٨١٩ سيما الجانب المتعلق بتنسيق الجهود الأوروبية تجاه المغرب العربي، تحت ما كان يسمّى يومئذٍ القرصنة.

(١١٩) تعددت الكتابات التي تناولت بالتحليل تجربة الأمير عبد القادر في المقاومة، من ذلك، انظر: محمد بن الأمير عبد القادر، **تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر**، ٢ ج (الاسكندرية: [د. ن.]، ١٩٠٣)؛ صلاح العقاد، **المغرب العربي: دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة: الجزائر، تونس، المغرب الأقصى** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٠)، ص ٥٦٨، وعلّال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط ٤ (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٠).

(١٢٠) Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse*, tome 2, p. 67.

(١٢١) يذهب عبد الله العروي، إلى أن أي أحد لم يتدخل عندما تعمقت الأزمة بين الحكومة الفرنسية والداي بالجزائر، لا تركيا من أجل إرغام الداي على اعتماد المرونة، ولا انكلترا من أجل الدفع بفرنسا إلى =

قد حتمت بروز وعي ضرورة التضامن والتآزر، إذ على عهد السلطان مولاي عبد الرحمن بن هشام، شهدت العلاقات المغربية الجزائرية صوراً من المساندة (١٨٣٠ - ١٨٤٥)، نعتبرها مؤشراً لنهوض فكرة المغرب من كبوتها مجدداً، وذلك على الرغم من كل الرؤى التي تخللت مناقشة موضوع موقف المغرب من احتلال الجزائر خلال ثورة الأمير عبد القادر[١٢٢]. نقرأ لعلّال الفاسي تقييماً لهذا الدعم، يقول فيه: «لم يلبث أن استلم الولاة الأتراك الجزائر، حتى كانت المقاومة العربية قد ابتدأت بفضل وصول الجيش المراكشي في أكتوبر ١٨٣٠ إلى مدينة تلمسان تحت رئاسة القائد المراكشي أبي الحسن علي الذي استطاع أن يؤلب قبائل الناحية كلها تحت رايته لمقاومة الفرنسيين ورفض الاستسلام التركي، وبعد أن انضم إليهم محيي الدين قرروا تأييد سلطان المغرب في الجهاد لحماية المغرب من الاعتداء الأجنبي، وبرغم الدسائس الفرنسية التي عيَّنت باياً تونسياً على عمالة وهران لضرب العرب بعضهم ببعض، فإن التضامن المغربي في المقاومة كان قد تأسس وزاده قوة تنزُّه الأمير عبد القادر عن قبول أية صفة من صفات الحكم، إلا على كامل الاتفاق مع الحكومة المراكشية. ولعل من أكبر دلائل النبوغ والذكاء في عبد القادر تنبُّهه لضرورة تضامن شعوب المغرب العربي للدفاع عن نفسها...»[١٢٣].

هذا، وحول الموقف المغربي من متابعة مساندة الأمير عبد القادر، نقرأ عند صاحب **الاستقصا** قوله: «والحاصل أن السلطان رحمه الله كان قد اعتنى بأمر هذه الناحية غاية الاعتناء وبذل المجهود في إمدادها بالعدة والعَدد والمال مرة بعد أخرى... وبعث من الكسي والرايات والاعلام والمدافع والبارود والرصاص شيئاً كثيراً لكن لم يكن إلا ما أراده الله تعالى فافترقت كلمة العرب الذين هنالك لضعف

= التراجع، ولا باي تونس وسلطان المغرب من أجل مساندة جارهم على تجاوز الخطر. انظر: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٦٩.

(١٢٢) على مستوى التأريخ لحدث الدعم، يمكن الوقوف عند منطلقين متباينين من حيث المرتكزات والنتائج:

- نظرة المؤرخين الأجانب المؤسسة على قاعدة الدولة القومية، والسيادة والحدود، وبالتالي الأمر هنا لا يتعلق بتضامن بقدر ما يرتبط بتدخل ومساس بالسيادة الترابية لدولة مجاورة. نقرأ ذلك في كتابات كل من:

M.F. Aujas, «La Frontière algéro - marocaine,» (Thèse pour le doctorat en sciences politiques, Paris, 1906), et Terrasse, *Histoire du Maroc des origines à l'établissement du protectorat français,* p. 230.

- والنظرة الثانية، التي رأت في الدعم واجباً يفرضه واقع الانتماء إلى تاريخ مشترك وهوية واحدة بأبعادها الدينية، اللغوية والثقافية. هذا، وحتى البيعة التي قرر أهل تلمسان تقديمها إلى السلطان مولاي عبد الرحمن، لم تكن سوى واحدة من تلك التي شهدها تاريخ المغرب، منذ عهد السعديين (= اجتماع أهل تلمسان مع أحمد بن ملوكة التلمساني بغرض تمكينهم من الارتباط سياسياً مع المغرب الأقصى: اليفريني، **النزهة**، ص ١٧)، وأيضاً ارتباط أهل الجزائر بعد ثورة ١٦٥٦ بمنطقة الأغواط، بمحمد بن الشريف العلوي، كما تدل على ذلك رسالة الوالي التركي الباشا عثمان، الواردة في: الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، ج ٧، ص ٢٣ وما بعدها. يضاف إلى ذلك محاولة السلطان مولاي اسماعيل فتح تلمسان لأكثر من خمس مرات بدعوة من أهلها، انظر: H. Decastrie, *Les Sources inédites de l'histoire du Maroc* (Paris: [s.n.], 1977), tome 3, pp. 507 - 513, et

أحمد العماري، «المؤثرات الحقيقية وراء موقف المؤرخين الأجانب من التدخل المغربي في تلمسان إثر احتلال فرنسا للجزائر سنة ١٨٣٠،» **مجلة كلية الآداب (فاس)**، العددان ٢ - ٣ (١٩٧٩ - ١٩٨٠)، ص ٨٩ - ١١٠.

(١٢٣) الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص ٣ - ٤.

إيمانهم وقلة همتهم فجلّهم مال إلى الدخول في حزب النصارىَ عندما استولى على مدينة وهران. ثم سرى ذلك الاختلاف في قواد جيش السلطان لتنافسوا وتحاسروا وكثر القيل والقال منهم على السلطان، ثم ختموا عملهم بانتهاب أثاث الكرغلية وتقاعدهم عليه. وفسد العمل وخاب الأمل، فحينئذٍ رأى السلطان رحمه الله استرجاع تلك الجيوش التي لم يبقَ طمع في صلاحها...»[١٢٤].

لم يكن في نيتنا التدقيق في موضوع المساندة المغربية للجزائر لحظة الاحتلال وبداية المقاومة، بالنظر إلى طبيعة الموضوع وقابليته لأن يكون بحثاً مستقلاً[١٢٥]، لكن هدفنا يتوخى الوقوف عند حدث الاستعمار ودلالات التضامن المغربي ليستقرىء دون أن يفصّل ويؤرخ معطيات أصبحت نسبياً معروفة وواضحة. لذلك، نجدد التأكيد أن استعمار الجزائر هو بالدرجة الأولى اختراق لسيادة المغرب العربي، قبل أن يكون احتلالاً لجزء من أطرافه. وهو اختراق وإن بدت مؤشراته الأولى مع القرن السادس عشر، إلا أنه من طبيعة خاصة بالنظر إلى ظرفية القرن التاسع عشر ومميزاته. لذلك سيشهد مفهوم المغرب العربي تطورات، في حجم خصائص هذا القرن (= التاسع عشر)، الذي يعدّ منتصفه بداية لما يسمّى التاريخ المعاصر.

ثانياً: الأطر المحددة لمفهوم المغرب العربي المعاصر

يتميز القرن التاسع عشر، الذي يعدّ منتصفه تدشيناً للعهد المعاصر[١٢٦]، بأهمية أحداثه ووفرة ووضوح تآليفه التاريخية[١٢٧]، فهو قرن استكمال الرأسماليات الأوروبية أسس بنائها المادي، والفكري، وبالمقابل هو قرن تليين تناقضات هذه الأخيرة (= الرأسماليات) بأفق نقلها مجالات وفضاءات غير أوروبية، بشكل يتلاءم وشروط نموها العام.

فالمغرب العربي الذي فرض عليه موقعه الاستراتيجي أن يتفاعل ويتأثر بأوروبا، مركز الحضارة يومئذ، وجد نفسه في قلب هذه التحولات وبارتباط مع تياراتها، سيما وهو الذي عايش المقدمات الممهدة المقررة لظهورها منذ القرن السادس عشر.

يسجل التاريخ المعاصر للقرن التاسع عشر، ميلاد ظاهرة الاستعمار التي تعد أولاً وبالضرورة محصلة تطور قوى الإنتاج الرأسمالية، فكيف إذن سيصوغ المغرب العربي علاقاته

---

(١٢٤) الناصري، المصدر نفسه، ج ٩، ص ٣١ - ٣٢.

(١٢٥) من هذه الأبحاث وهي كثيرة، انظر: إبراهيم ياسين، «موقف الدولة المغربية من احتلال فرنسا للجزائر، ١٨٣٠ - ١٨٤٥،» (رسالة ماجستير، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٨٦ - ١٩٨٧).

(١٢٦) نجدد الإشارة إلى أن مشكلة التحقيب في التاريخ العربي موضوع غير محسوم، لذا نعتبر منتصف القرن التاسع عشر بداية العهد المعاصر، كما تأخذ بذلك مجمل الكتابات التاريخية.

(١٢٧) بدليل أن مجمل الكتابات التي تناولت تاريخ المغرب العربي، غالباً ما تنطلق من القرن التاسع عشر لتدقق البحث فيه، من ذلك، انظر: الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي؛ Ali Merad, *Le Réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940: Essai d'histoire religieuse et sociale*, maison des sciences de l'homme, recherches méditerranéennes, études 7 (La Haye: Mouton, 1967), et نقولا زيادة، أصول الوطنية بتونس (بيروت: [د. ن.]، ١٩٦٢)، و J. Halsted, *Rebirth of a Nation: The Origins and Rise of Moroccan Nationalism* (Cambridge, Mass.: [n.pb.], 1977).

مع هذا الحدث النوعي، على صعيد اقتصاده ومجتمعه وفضائه التاريخي والثقافي؟ (أولاً). والقرن التاسع عشر من زاوية ثانية، لم يكن عصر استعمار فحسب، بل شكّل أيضاً لحظة نمو الوعي بالنسبة إلى التخلف والدعوة إلى تجاوزه، كما نقرأ تعبيرات ذلك في مصطلحات الإصلاح، الحداثة، التقدم. فكيف حدد المغرب العربي ذاته وهو يفكر ويمارس وعيه بهذا الواقع؟ (ثانياً). محدّدان اثنان نعتبرهما إطارين لقراءة سيرورة تكوّن مفهوم المغرب العربي لحظة دخول أقطاره عتبة التاريخ المعاصر.

١ ـ المغرب العربي ومنعطف الاستعمار

لقد شدّدنا سلفاً، على عوامل الانحسار في التجربة التاريخية للمغرب العربي، وهي وإن حددت بعض مصادرها في ذات المغرب وسيرورة كينونته الخاصة، فإنها غير مفصولة عن محيطها العام، بأبعاده العربية الإسلامية الافريقية والمتوسطية..

بهذا الفهم، نتمثل حدث استعمار الجزائر ١٨٣٠، وتاريخية الظروف المقررة له، وعلى قاعدة الوعي نفسه، نعتقد بصعوبة تحديد مفهوم المغرب العربي، بمعزل عن علاقة أقطاره ومجتمعاتها بحدث الاستعمار ومضاعفاته. فمن المؤشرات المحددة لهذه العلاقة والمفسرة لها، دخول المغرب العربي مرحلة الارتباط المدمج مع الاقتصادات الرأسمالية، الواقع الذي مهدت له المؤتمرات المنعقدة بأوروبا خلال الجيل الأول من القرن التاسع عشر[١٢٨]، ورتبت ظروفه بعثتا إكسموث ١٨١٦ وجوريان وفريمنتل ١٩١٩[١٢٩].

إن المغرب العربي الذي انكسر خط تطوره لحظة تخلّفه عن ركب الحضارة في القرن السادس عشر، ظل يعايش مسيرة التأسيس والنهضة بأوروبا كـ موضوع، وليس كطرف[١٣٠]، وعلى امتداد ثلاثة قرون (من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر) لم يكن من الممكن تاريخياً بالنسبة إلى أوروبا أن تدمجه ضمن منظومتها وبشكل مطلق، بسبب عدم اكتمال نضج اقتصاداتها. لذا سننتظر القرن التاسع عشر ليتحقق التوسع والإدماج، وليحصل الإذعان لهما بقوة الواقع والتاريخ.

---

(١٢٨) نجدد الإشارة إلى مؤتمري فيينا وإيكس لاشابيل.

(١٢٩) انظر: المنوبي، **اقتصاد المغرب العربي ورأس المال العالمي**، ص ٨٦.

(١٣٠) ضمن السياق نفسه يؤكد سمير أمين، وهو بصدد مناقشة وضعية العالم العربي، فيقول: «شعر العالم العربي باكراً جداً بحقيقة الخطر الأوروبي. فقد حصل التجار الأوروبيون منذ القرن السادس عشر والمركنتلية من السلطة العثمانية على الامتيازات التجارية... أما القرون الثلاثة التي تلت ذلك، فعرفت غفوة طويلة لم يكن يشعر فيها الشرق بما حدث في الغرب. لقد لازم النمو التجاري في أوروبا المركنتلية تداعي العالم التجاري العربي. منذ ذاك ذبلت المدن العربية... وانقطعت عن الوجود مراكز تفكير محتمل حول انحطاط العالم الشرقي. لقد كانت النهضة قاسية فجر القرن التاسع عشر. مع حملة بونابرت على مصر...». انظر: أمين، **الأمة العربية: القومية والصراع الطبقي**، ص ٣٧ ـ ٣٨.

قد يكون من قبيل البداهة أن نجدد التفكير في الشروط التي حتمت موجات التوسع الأوروبي بالمغرب العربي، لكن رُبَّ شيء نخاله بديهياً اليوم، قد مثّل من قبل، لغزاً مستعصي الفهم، سواء من حيث إدراك منطلقات بروزه، أو من حيث أبعاده واستراتيجياته كما هو الشأن بالنسبة إلى ظاهرة الاستعمار[131].

لقد تعددت الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية التاريخية التي اعتمدت ظاهرة التوسع موضوعاً للبحث والدراسة[132]، فحللت سيرورة تكونها ونشوئها كظاهرة، كما ناقشت منطلقات التوسع، الذي سيتحول مع التطور إلى حركة استعمارية شاملة، مسَّت الحلقات الأكثر ضعفاً داخل النظام العالمي يومئذٍ، كالشرق الأقصى (= الصين والهند واليابان) وافريقيا ودار الإسلام (= المشرق والمغرب معاً)[133]. ففي «التراكم على الصعيد العالمي»، نقرأ عند سمير أمين مسحاً استقرائياً، لتطور المنظومة الرأسمالية باعتبارها الجذر المفرز لظاهرة الاستعمار: «لقد مرّ تطور المنظومة الرأسمالية العالمية ـ يؤكد سمير أمين ـ بمراحل مختلفة. وكل مرحلة من هذه المراحل تقابلها منظومة مختلفة من العلاقات بين المركز والأطراف تؤدي وظائف خاصة. من هذه الزاوية التاريخية يمكننا أن نميز: ١) مرحلة تكوُّن الرأسمالية: تاريخ المرحلة السابقة الذي يمتد حتى الثورات الصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والتي يمكن تحديدها بالطابع المركانتلي (التجاري) المهيمن للرأسمالية. ٢) مرحلة تفتح نمط الإنتاج الرأسمالي في المركز، وهي المرحلة المتصفة بالثورة الصناعية والغلبة الكبيرة لرأس المال الصناعي الجديد والصيغة التنافسية التي عرفتها السوق الرأسمالية: إنها المرحلة الكلاسيكية حيث أصبحت المنظومة الرأسمالية مكونة ومصوغة بشكل تمكّن معه ماركس من تحليلها تحليلاً أساسياً صارماً في جوهره. ٣) المرحلة الامبريالية للاختيارات بالمعنى اللينيني للكلمة والتي تبدأ في نهاية القرن التاسع عشر...»[134].

ضمن النسق نفسه في التفكير، يناقش سمير أمين، فرضيات المدارس الاقتصادية الكلاسيكية في حقل التبادل التجاري الدولي[135]، ليؤسس على قاعدة تجاوزها نظرية، أعطت إسهامه طابع التأصيل، وأقصد بذلك مفهوم «التبادل غير المتكافىء». لن ندقق في مضامين

---

(١٣١) سندقق هذه الفكرة، حين نتعرض للمنطلقات التي حكمت تصورات الحركات الوطنية لظاهرة الاستعمار في القسم الثالث من هذا الكتاب.

(١٣٢) قد يصعب التعرض إلى مجمل التآليف التي تناولت هذا الموضوع، وذلك لوفرتها، سنقف عند تلك التي نراها أكثر أهمية من حيث علاقاتها بالفكرة التي نبحث فيها، انظر: سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف**، ترجمة حسن قبيسي، ط ٢ (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٨)، ص ٤٨٠؛ Abdallah Laroui, *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830 - 1912* (Paris: Maspéro, 1977); Marcel Emerit, «La Pénétration industrielle et commerciale en Tunisie,» *Revue africaine* (1952), pp. 196 ff., et J. Tebbaa, «La Pénétration commerciale au Maroc, 1850 - 1912,» (Mémoire de DES, Université de Grenoble, 1976).

(١٣٣) من أجل التدقيق، انظر: المنوني، **اقتصاد المغرب العربي ورأس المال العالمي**، خصوصاً الفصل الرابع: «في قيام دولة رأسمال العالمية،» ص ٣٦ ـ ٤٧.

(١٣٤) أمين، المصدر نفسه، ص ٧١.

(١٣٥) المصدر نفسه، ص ٧٥ ـ ٨٨.

هذا المفهوم وتطبيقاته[136]، ما نود التركيز عليه هو أهمية ومركزية «التبادل غير المتكافىء»[137]، في فهم العلاقات التي ربطت المنظومة الرأسمالية العالمية بدوائرها ومنها منطقة المغرب العربي، منذ طورها «المركنتيلي»، سيما مع بداية منتصف القرن التاسع عشر[138].

فأوروبا التي فكت تاريخ عصرها الوسيط[139]، بتقعيد أسس النهضة مع القرن السادس عشر غدت واعية منعطفها التاريخي والحضاري، وعلى وجه التدقيق أصبحت طبقتها الرأسمالية متمثلة للشروط الكفيلة بتطويرها وصيانة استمراريتها، بل وإكسابها أبعاداً قارية وعالمية. فكان شرط تقرير نظام للتخصص والتبادل ذي نزعة شمولية دولية، هو المشروع الذي وظفت له قدراتها الفكرية والاقتصادية والمالية.

نقرأ في النصوص الماركسية وعياً نقدياً تحليلياً لهذا الشرط. يقول ماركس وهو بصدد تفسير أسس الانتقال من الإنتاج الإقطاعي إلى الطور الرأسمالي: «مما لا شك فيه أن الثورات الكبرى في القرنين السادس عشر والسابع عشر التي نجمت عن الاكتشافات الجغرافية، والتي أسفرت عن تنمية سريعة لرأس المال السلعي، مثلت عاملاً جوهرياً عجّل بالمرور من نمط الإنتاج الاقطاعي إلى نمط الإنتاج الرأسمالي. .»، ويضيف «وإذا كان التوسع المفاجىء للتجارة وخلق سوق جديدة عالمية في القرن السادس عشر وفي جزء كذلك من القرن السابع عشر مارسا تأثيراً طاغياً على أفول نجم نمط الإنتاج القديم وترعرع منظومة الإنتاج الرأسمالي، فإن حصولها كان على قاعدة نمط الإنتاج الرأسمالي بعد انبعاثه، ذلك أن قاعدة هذا الأخير إنما هي السوق العالمية نفسها. . .»[140].

هذا، وبخصوص ظاهرة تدويل وعالمية رأس المال، نقرأ عند ماركس قوله: «إن قاعدة نمط الإنتاج هذا تتمثل في السوق العالمية نفسها، ومن ناحية أخرى، فإن تحتم التوسيع المستمر لسلّم الإنتاج الكامن في نمط الإنتاج الرأسمالي يدفعه إلى توسيع أبدي للسوق العالمية، فالتجارة ليست هنا هي الثورة دوماً للصناعة وإنما العكس» وذلك أنه «في البداية كانت التجارة الشرط لتحوّل مهن. . . الأرياف وكذلك الزراعة الإقطاعية إلى مؤسسات رأسمالية (في أوروبا). والتجارة وتحوّل المنتوج إلى سلعة إما بخلق سوق له أو بإدخال سلع جديدة معادلة له وبالإتيان بمواد أولية وفرعية جديدة للإنتاج مما يفتح قطاعات إنتاج جديدة». إلا أن «هذه الأخيرة تقوم فور قيامها على التجارة سواء على الإنتاج للسوق (الداخلية) أو للسوق العالمية. وحالما تتقوى المعامل (الرأسمالية) نوعاً ما فضلاً عن الصناعة الكبيرة ـ فإنها تخلق بدورها لنفسها السوق أو هي تفتحها فتحاً بسلعها، فتصبح التجارة خادمة الإنتاج الصناعي الذي يشترط التوسيع المستمر للسوق بل هو شرط حيوي له (. . .) إن السوق العالمية حاضرة دوماً في ذهن صاحب رأس المال الصناعي. . .»[141].

---

(١٣٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٨٨ ـ ٩٥.

(١٣٧) نشير إلى أن ظاهرة التبادل «الدولي» ليست نتاجاً للرأسمالية، بل هي قديمة قدم العالم، هذا وقد تعرّض مضمونها لتغيُّر نوعي في لحظة تحوُّل الرأسمالية إلى منظومة عالمية، وبروز أشكال من التخصص، أصبح ينعت في الأدبيات الاقتصادية بـ **التخصص والتقسيم الدولي للعمل**.

(١٣٨) نشير إلى أن دار الإسلام قد بقيت نسبياً بعيدة عن المنظومة المركنتيلية حتى بداية القرن التاسع عشر، حيث ستدمج بالنظام الرأسمالي، وهو الحدث الذي يفسر أهمية القرن التاسع عشر من الناحية التاريخية.

(١٣٩) تدريجياً تخلصت أوروبا من إرثها الوسطوي، لأن التاريخ الحديث في التحقيب الأوروبي، يبتدىء مع الثورة الفرنسية (١٧٨٩).

(١٤٠) وارد بمؤلّف: المنوبي، **اقتصاد المغرب العربي ورأس المال العالمي**، ص ٤٣.

(١٤١) المصدر نفسه، ص ٤٥.

إننا إذا اعتمدنا مصطلح فرنان بروديل، القاضي بوجود «اقتصادات عوالم» وليس منظومة اقتصادية واحدة، نستطيع الإقرار بأن التيار المركنتيلي لم يكن بمقدرته «تثوير» وتطوير قواه المنتجة ليتحول إلى منظومة رأسمالية مهيكلة دون ترويضه وهيمنته على الاقتصادات المحيطة والمزامنة له يومئذٍ، وهي تحديداً: دار الإسلام، الهند، الصين، وافريقيا ولو بدرجات متفاوتة[١٤٢]..

وبالسياق نفسه، نقرأ عند ماركس قوله: «ففي الهند سلط الإنجليز وقد أصبحوا أصحاب السيادة والريوع العقارية، القوة السياسية والقوة الاقتصادية في الوقت نفسه لنسف تلك المجموعات الاقتصادية الصغيرة (...) وحتى في هذه الحالة فإن هذا الصنيع التدميري لا يفلح إلا بصفة تدريجية جداً»، ويضيف «أما في الصين فقد كان نجاحه أقل حتى من ذلك (أي في الهند على كونه تدريجياً جدّاً) حيث لم يتسنَّ للإنجليز الاستعانة بالنفوذ السياسي...»[١٤٣]. سؤالان أساسيان، نعتقد بأولوية طرحهما ونحن بصدد مناقشة الإطار الأول المحدد لمفهوم المغرب العربي، أي إطار دمج منطقة المغرب ضمن التوسع الاستعماري مع بداية القرن التاسع عشر ومنتصفه: الأول نعتبره تساؤلاً تأكيدياً لفرضيات سبقت مناقشتها ضمن الفقرات السالفة، والثاني استفهامياً استقرائيّاً لمواطن الإدماج التي شملت المجتمعات المغربية لحظة انخرام بناها العامة.

- إذا نظرنا إلى دار الإسلام، والمغرب العربي جزء منها، باعتبارها منظومة اقتصادية، لها قواها الإنتاجية، ومنطقها في التعامل والتبادل أفقياً (= بين الوحدات أو الدول المكونة لها) وعمودياً (= في علاقاتها بمحيطها، سيما المتوسطي والافريقي)، فلماذا لم تتمكن من فرز شروط الانتقال إلى طور أكثر نضجاً وقدرة على تحويلها خاصية الاستقلالية وإمكانية الفعل في المنظومات الموجودة يومئذٍ، أو على الأقل يجنّبها جرح الإدماج؟ فمن منطلق الفرضيات التي حاولنا مناقشة أسسها، حين حلّلنا سيرورة تطور مفهوم المغرب العربي خلال العصر الحديث، نعتقد أن الشروط العامة لدار الإسلام، التي من سماتها البارزة تكلّس تاريخ العالم العربي الإسلامي وانسداد آفاقه ومن ثم تخلّفه عن ركب الحضارة والتقدم - أقول على قاعدة هذه الشروط فقدت دار الإسلام إمكانات التطور الوازن والمستقل، وبالتالي أصبح أفقها جزءاً من آفاق النظام الإقليمي الأوروبي، تعاين مسيرته في التأسيس، دون أن تفعل فيها، وفي أقصى حالات ديناميتها تعتمد الجهاد سنداً لتأطير ردود فعلها دفاعاً عن الهوية والشخصية والذات، تجنباً ودرءاً لكل صور الاختراق الممكنة[١٤٤].

---

(١٤٢) يتحدث سمير أمين عن وجود غفوة من جانب الوطن العربي في علاقته بأوروبا على امتداد الفترة الفاصلة بين القرن السادس عشر والتاسع عشر، في حين يعتقد خالد المنوبي أن جل دار الإسلام بقي خارج المنظومة المركنتيلية إلى حدود مطلع القرن التاسع عشر.

(١٤٣) وارد في: المصدر نفسه، ص ٤٧.

(١٤٤) بهذا الفهم وضمنه، يمكن إدراج جملة من الأحداث التي شهدها المغرب العربي على امتداد الحقبة الفاصلة بين القرن السادس عشر، بل وربما منذ واقعة لاس نافاس (Las Navas) (١٢١٢) ومحاولة القشتاليين تحصين مواقعهم بالمغرب، على عهد Saint Fernand وخلفه «الفونس العاشر».

ـ لكن إذا كانت طبيعة التطور التاريخي قد حتمت على المغرب العربي، أن يتعرض للتوسع والإدماج، وذاته مُثخنة بكل مواصفات الضعف والانكسار، فأي المظاهر يمكن الوقوف عندها لتمثّل عمق الإدماج ومضاعفات تأثيره في مجتمعات المغرب العربي ودوله؟ وضمن أية رؤية يجب أن نقرأ تاريخية الإدماج لفهم سيرورة الأحداث لاحقاً، وفي مقدمتها حدث الاستعمار وردود الفعل ومحاولات التنسيق والعمل المشترك والمقاومة؟

تكشف مذكرات الرحالة[١٤٥]، وسجلات القناصل والبعثات الدبلوماسية ومعاهدات[١٤٦] الدول عن وضعية المغرب العربي لحظة دخول الاحتلال بلدانه، وهي وثائق قد يُستخلص من قراءتها الجزئية تضارب رأيين يعكسان في الواقع موقفين متباينين من منطلقات المد الاستعماري واستراتيجيته[١٤٧]. ثلاثة مظاهر شكلت مواطن محورية بإستراتيجيا القوى الأوروبية الهادفة إلى احتلال المغرب العربي، وهي مظاهر قد يتعذر إدراك قيمة مشروع التوسع الاستعماري يومئذٍ، دون مقاربتها في كليتها ووحدتها: الاقتصاد باعتباره مصدراً لتنشيط ديناميات الإنتاج الرأسمالي وشرطاً لتطوره واستمراره، فالدولة بالنظر إلى مكانتها ضمن مشروع الإدماج وأيضاً المجتمع من حيث تراثه الحضاري، وقيم أبنائه وثقافتهم.

---

(١٤٥) من هذه المذكرات، نشير إلى البعض منها، لأهميتها، انظر:

Charles Eugène de Foucauld, *Reconnaissance au Maroc, 1883 - 1884* (Paris: Société d'éditions géographiques, maritimes et coloniales, 1934) ; Decastrie, *Les Sources inédites de l'histoire du Maroc,* et Edmond de Segonzac, *Voyages au Maroc, 1899 - 1901* (Paris: A. Colin, 1903).

(١٤٦) من ذلك، نذكر: E. Pouard Decard, *Les Traités de commerce conclus pour le Maroc avec les puissances étrangères* (Toulouse: Privat, 1907), et France, Ministère des Affaires Étrangères: *Questions de la protection diplomatique et consulaire au Maroc,* documents diplomatiques (Paris: Imprimerie nationale, 1880), et *Affaires du Maroc, 1901 - 1902,* documents diplomatiques, 6 vols.

(١٤٧) نقرأ بالوثائق الرسمية للقوى الأوروبية تشديداً مفتعلاً غير بريء على مسألتين اثنتين: محاربة القرصنة باعتبارها عائقاً لحرية الملاحة وبالتالي هي عامل إخلال بمصادر الثروة (من القرن السادس عشر وحتى بداية منتصف القرن التاسع عشر)، ثم الدعوة من أجل القيام بإصلاحات لمؤسسات الدولة والمجتمع. فهكذا نقرأ مثلاً، وحتى لدى الأدب الماركسي في طوره الأول، موقفاً قد لا يختلف عن الروح التي سادت المواقف الأوروبية الرسمية، فبتاريخ ١٨٤٨/١/٢٢، كتب فريديريك انغلز رسالة بصحيفة نورث ستار الإنكليزية، يتحدث فيها عن موضوع استسلام الأمير عبد القادر الجزائري، يقول: «... إن رأينا، بالإجمال، هو أن من حسن التوفيق الكبير أن يكون الزعيم العربي قد أُسر، فقد كان صراع البدو بلا أمل وعلى الرغم من أن الكيفية التي أدار بها الحرب جنود أفظاظ من أمثال بوجو تستأهل الإدانة الشديدة، فإن فتح الجزائر واقعة مهمة وموائمة لتقدم الحضارة وما كانت قرصنات الدول البربرية، التي لم تعترض عليها الحكومة الإنكليزية ما دامت لا تضايق مراكبها، لتتوقف إلا بفتح الدول. ولقد كان فتح الجزائر قد أرغم بايات تونس وطرابلس، وكذلك امبراطور مراكش، على الانخراط في طريق الحضارة... وإذا كان من الممكن أن نأسف على ما أصاب الحرية من دمار فلا يجوز أن ننسى أن أولئك البدو أنفسهم هم شعب من اللصوص، ووسائلهم الرئيسية للعيش هي غزو بعضهم بعضاً...». انظر: كارل ماركس وفريديريك انغلز، الماركسية والجزائر، ترجمة جورج طرابيشي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨)، ص ١٤، ١٦ ـ ١٩ و٢٣ ـ ٢٤.

لضرورات منهجية، سنستبعد التدقيق[148]، لنكتفي بالقدر الذي يسعفنا على إبراز مظاهر الإدماج ومضاعفاته. فبالمغرب الأقصى، حيث كان من الممكن معاينة نوع من التوازن السياسي الاجتماعي على امتداد القرون الفاصلة بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر[149]، سيشهد أشكالاً من الاحتلال، ابتدأت مع شروع القوى الأوروبية في تنفيذ مقررات مؤتمري فيينا ١٨١٥، وإيكس لا شابيل ١٨١٩ وتأكدت مع احتلال الجزائر عام ١٨٣٠، التي أدخلت المغرب العربي بكامله ضمن مرحلة جديدة[150]. لذلك، نقرأ في نصوص المعاهدات التي أبرمها المغرب مع القوى الأوروبية الأساسية يومئذٍ (فرنسا، انكلترا، إسبانيا، المانيا، ايطاليا)[151]، بنوداً تثبت مرارة الاحساس بالضعف الذي أصبح ملازماً المغرب وشعور المغاربة معاً[152].

ثلاث لحظات متعاقبة، من شأن التأمل في سيرورتها، ما يسعفنا على تمثُّل واقع المغرب الأقصى ومغزى توجه التاريخ فيه: واقعة ايسلي والاتفاقات التي قننتها ١٨٤٤ - ١٨٤٥، أحداث تطوان والمعاهدة التي تلتها ١٨٥٩ - ١٨٦٠، ثم الأزمة المغربية لسنة ١٩١١، وفي كل لحظة من هذه اللحظات سيبدو المغرب مدافعاً عن شرفه لكن منكسراً يجدد الحديث عن شخصيته، وهو يعاين وحدته تتجزأ إلى كيانات، يتوخى الانعتاق ويتوق إلى الصبوة لكن بروح الهزيمة، التي تعدّ أصلاً وفي العمق هزيمة المغرب العربي الحديث والمعاصر[153].

لذا، سيرمز حدث هزيمة إيسلي (١٤ أغسطس/آب ١٨٤٤) إلى واقعين متداخلين: إضعاف المغرب الأقصى بالقوة بغرض تمهيده لقبول الإدماج بالشروط التي ستحددها ظروف النمو الرأسمالي للقوى الأوروبية الأساسية يومئذ... وفي ارتباط مع هذا الواقع، العمل على

---

(١٤٨) في نطاق الاهتمام بالقرن التاسع عشر، وأهميته في مجال تطور مجتمعات دول المغرب العربي، يمكن الإحالة على بعض الدراسات المنجزة في نطاق البحث الاقتصادي والاجتماعي، ومن ذلك:

Laroui, *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830 - 1912;* Miège, *Le Maroc et l'Europe, 1830 - 1894;* D. Benali, *Le Maroc précapitaliste: Formation économique et sociale* (Rabat: Société marocaine des éditeurs réunis, 1982), et Ayache, *Études d'histoire marocaine.*

(١٤٩) ولو انه توازن مشوب بالحذر النابع من مواجهة الأتراك شرقاً، والإيبيريين شمالاً وغرباً، فبصدد الفكرة نفسها يذهب فتح الله ولعلو إلى أن التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية قد اتسمت بنوع من الجمود النسبي في حركيتها قبل القرن التاسع عشر. انظر: فتح الله ولعلو، «التغلغل الامبريالي والاندماج في الرأسمالية وتطور التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية المغربية،» المشروع، العدد ١ ([د.ت.])، ص ٤٦.

(١٥٠) Laroui, Ibid., p. 237.

(١٥١) بصدد هذه القوى يمكن أن نميز بين ثلاثة أصناف من حيث القوة والتأثير: فرنسا إنكلترا إسبانيا بالدرجة الأولى، تليها ايطاليا وألمانيا، وفي مرتبة ثانوية يمكن إدراج كل من الدانمارك وبلجيكا والبرتغال، دون أن ننسى الولايات المتحدة الأمريكية التي وقّعت مع المغرب جملة من الاتفاقات لعل أهمها بالنسبة إلى النقطة التي نبحث فيها، اتفاقية سنة ١٨٣٦.

(١٥٢) حول تجليات هذا الشعور في الشعر، وفتاوى القضاة وصلوات العلماء، انظر المصادر التي أحال عليها في: المصدر نفسه.

(١٥٣) المصدر نفسه، ص ٢٤٥.

معاقبة المغرب لقتل روح التضامن والتآزر والوحدة. فبالعودة إلى نصوص اتفاقيتي طنجة (١٠ أيلول/سبتمبر ١٨٤٤) ومغنية (١٨ آذار/مارس ١٨٤٥)[(١٥٤)]، ما يؤكد هذه الخلاصات، حيث نلمس في بنية البنود المقننة للحدود المغربية الجزائرية، الطابع العام الموحي بإمكانات التفسير المتعددة[(١٥٥)]، وهو مشكل ستكون له امتدادات على وحدة المغرب العربي وعلاقات دوله بعد استقلالها السياسي[(١٥٦)]. إضافة إلى تأكيد الاتفاقيتين واقع القطيعة بين المغرب والمقاومة الجزائرية اللذين جمعهما واجب الجهاد وصدّ الأجنبي وأحاسيس الانتماء إلى هوية وتاريخ مشتركين[(١٥٧)]، وهي الحقيقة التي قننتها البنود الثمانية من اتفاقية لالا مغنية (١٨٤٥)[(١٥٨)]. فبنوع من الحسرة، نقرأ ذلك عند مؤرخ القرن التاسع عشر، الشيخ أبي العباس أحمد بن خالد الناصري: «... ثم إن السلطان رحمه الله هادن الفرنسيين على يد الفقيه أبي سلهام بن علي أزطوط عامل طنجة والعرائش على شروط ثمانية من جملتها نفي الحاج عبد القادر من تلك البلاد لما في بقائه من إثارة الفتنة بين الدولتين بلا فائدة، ودعت المصلحة الوقتية السلطان رحمه الله إلى أن أسقط عن جنس الدينمرك وجنس السويد ما كانا يؤديانه إلى الدولة العلية كل سنة... وكذلك أسقط عن غيرهم وظائف أخرى والأمور كلها بيد الله لا يسأل عما يفعل، وهو يسئلون...»[(١٥٩)].

هكذا إذن، يكون حدث إيسلي والاتفاقات المقننة له، قد شرّع الدخول الأوروبي إلى المغرب الأقصى وأكد مقاصده في التأثير في مكانة المجتمع وهويته وقيم المغاربة وعلاقاتهم

---

(١٥٤) حول نص اتفاقية طنجة (١٠ - ٩ - ١٨٤٤) انظر: مجلة الوثائق، مج ١، وثيقة رقم (١٤٤)، ص ٤٦٦ - ٤٧٢ (بالفرنسية والعربية)، أو انظر: عبد الرحمن بن زيدان، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، ٥ ج (الرباط: المطبعة الوطنية، ١٩٢٩ - ١٩٣٣). أما اتفاقية لالا مغنية (١٨ آذار/مارس ١٨٤٥)، فيمكن مراجعة: مجلة الوثائق، مج ١، وثيقة رقم (١٤٥)، ص ٤٧٥ - ٧٨٤، أو ابن زيدان، المصدر نفسه، ج ٥، ص ١٦٥، أو الملحق رقم (١) في: Mohammed Maazouzi, *L'Algérie et les étapes successives de l'amputation du territoire marocain* (Casablanca: Dar El-Kitab, 1976).

(١٥٥) يدعي أوغستان برنار، أن المغاربة هم الذين امتنعوا عن رسم الحدود بالمناطق الصحراوية، الأمر الذي أثبت عكسه لوي مييج، انظر: Augustin Bernard, *Le Maroc* (Paris: F. Alcan, 1921), et Miège, *Le Maroc et l'Europe, 1830 - 1894*, partie 4.

(١٥٦) المقصود هنا هو نزاع الحدود الذي اصطلح على تسميته حرب الرمال، سنة ١٩٦٣، بين المغرب والجزائر.

(١٥٧) لتفسير القطيعة، نقرأ في رسائل السلطان مولاي عبد الرحمن إلى عماله، ما يبرر موقفه من المقاومة: «... وما مراده إلا إثارة الفساد ونحن لا نكره الجهاد بشروطه ونكره ما يعود بالضرر والغلبة على جانب المسلمين، وما عقدناه مع العدو الكافر أسسناه على قواعد الشرع...». انظر رسائل السلطان في: مجلة الوثائق، مج ١.

(١٥٨) يمكن تلخيصها في ثلاث نقط أساسية: عدم مساعدة الأمير عبد القادر واعتباره خارج القانون في حالة وجوده فوق التراب المغربي، تحديد جنود الحدود، ومعاقبة أولئك الذين شاركوا في الحرب ضد فرنسا مع الإبقاء على الحدود كما كانت خلال الحكم التركي. انظر: مجلة الوثائق، مج ١، الوثيقة رقم (١٤٤)، ص ٤٦٠ - ٤٧٢.

(١٥٩) الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج ٩: الدولة العلوية، القسم الثالث، ص ٥٣ - ٥٤.

العامة. يصور الناصري هذا الوضع، وهو بصدد اختتام آخر أجزاء عمله التأريخي الضخم: **الاستقصا**، فيقول: «. . . فانظر إلى هذا التفاوت العظيم الذي حصل في الجيل في مدة من ثلاثين سنة أو نحوها، لقد زادت السكك والأسعار فيها كما ترى نحو تسعة أعشار، والعلة ما ذكرناه ويكثر بكثرة الاختلاط والممازجة مع الفرنج ويقلّ بقلّتها، والدليل على ذلك أن أهل المغرب أقل الأمم اختلاطاً بهم فهم أرخص الناس وأرفقهم معاشاً وأبدلهم زياً وعادة من هؤلاء الفرنج، وفي ذلك من سلامة دينهم ما لا يخفى، بخلاف مصر والشام وغيرهما من الأمصار فإنه يبلغنا عنهم ما تصم عنه الآذان. . . واعلم أيضاً أن أمر هؤلاء الفرنج في هذه السنين قد علا علواً منكراً وظهر ظهور الاكفاء له، وأسرعت أحواله في التقدم والزيادة إسراعاً متضاعفاً كتضاعف حبات القمح في بيوت الشطرنج حتى كاد يستحيل إلى فساد. . .»[١٦٠].

في هذا الإطار، نفهم لماذا حصلت حرب تطوان بين المغرب وإسبانيا ١٨٦٠ وندرك بالتالي المغزى الحقيقي للحدث ومضاعفاته على سيادة المغرب واستقلاله[١٦١]. فحرب تطوان دشنت فعلاً «عهداً جديداً في علاقات المغرب بأوروبا»[١٦٢]، الذي حدد مضمون اتجاهه بدقة، المؤرخ الناصري، حين كتب يقول: «. . . ووقعة تطاوين هذه هي التي أزالت حجاب الهيبة عن بلاد المغرب واستطال النصارى بها وانكسر المسلمون انكساراً لم يعهد لهم مثيله وكثرت الحمايات ونشأ عن ذلك ضرر كبير نسأل الله تعالى العفو والعافية في الدين والدنيا. . .»[١٦٣].

إن المدلول الحقيقي، الذي يمكن أن يعطى لكلمة «الهيبة» كما وردت في نص صاحب **الاستقصا**، يتجلى في الامتيازات التي انتزعت من المخزن، غداة حرب تطوان وانعقاد مؤتمر مدريد ١٨٨٠[١٦٤]، بغرض ترسيخ القوى الأوروبية مواقعها في بلدان المغرب. فهكذا مثلاً ستتخذ إسبانيا من أحداث مليلية ١٨٩٣ حجة لمطالبة المخزن المغربي بأداء مبلغ عشرين مليون بسيطة، علاوة على توسيع حدود كل من سبتة ومليلية وهو أمر مرهق لمالية المغرب ومخلّ بسيادته الوطنية[١٦٥]، كما شكل اغتيال المعمر فرانز نيومان عام ١٨٩٤، مصدر نزاع مغربي ألماني، استلزم من الخزينة المغربية مبالغ مجحفة وضارة[١٦٦]. كما ستصبح سيادة المغرب، مع بداية هذا القرن، موضوع جدل بين مختلف القوى الأوروبية[١٦٧]، التي ما فتئت

---

(١٦٠) المصدر نفسه، ص ٢٠٨.

(١٦١) قارن: جرمان عياش، «مظاهر الأزمة المالية للمغرب،» في:
Ayache, *Études d'histoire marocaine.*

(١٦٢) عبد الله ساعف، كتابات ماركسية حول المغرب، ١٨٦٠ - ١٩٢٥، ترجمة السيد المعتصم (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٨٧)، ص ٢٣.

(١٦٣) الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، ج ٩، ص ١٠١.

(١٦٤) في نطاق تصنيفه مراحل التغلغل الأوروبي بالمغرب، يعتبر عبد الله العروي، مؤتمر مدريد تاريخ تتويج الأحداث التي سبقته، التي كانت تهدف في مجملها إلى تحطيم الدولة المغربية أو على الأقل جعلها خاضعة. انظر: Laroui, *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830 - 1912,* p. 265.

(١٦٥) Miège, *Le Maroc et l'Europe, 1830 - 1894,* p. 123.

(١٦٦) Germain Ayache, «La Crise des relations germano- marocaines,» dans: Ayache, *Études d'histoire marocaine,* p. 123.

(١٦٧) المقصود هنا مؤتمر الجزيرة الخضراء (نيسان/ابريل ١٩٠٦).

على امتداد النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تبتز التنازلات تلو التنازلات[١٦٨]، مستغلة ضعف المخزن المغربي وتراخي قاعدته الاجتماعية[١٦٩]. فمن موضوعات هذا الجدل، الأزمة المغربية لسنة ١٩١١، الناتجة من النزاع الفرنسي الألماني حول مدى الالتزام بعقد الجزيرة الخضراء ١٩٠٦ وتنفيذ مقتضياته بتكافؤ بين القوى الأوروبية الأساسية يومئذ[١٧٠].

وبالجزائر، قد نعاين المضاعفات نفسها، وربما أكثر عمقاً، بسبب طبيعة الاحتلال ومكانة الجزائر ضمن استراتيجيا الاستعمار الفرنسي بالمغرب العربي. لقد استهدفت فرنسا، غداة الاحتلال وكسر مقاومة الأمير عبد القادر[١٧١]، إدخال تغييرات عميقة على اقتصاد المجتمع الجزائري ومكوناته، وذلك بغرض إضعافه وربطه بالنظام الرأسمالي، ومن أجل إنجاز ذلك، لجأت السلطات الفرنسية إلى استعمال كل وسائل العنف وطرق الاضطهاد التي توصل «العقل» الأوروبي إلى ابتكارها يومئذ. ففي مذكراته العسكرية، يقدم أحد مساعدي بيجو، وهو سانت أرنو، وصفاً دقيقاً عن أساليب العنف، فيقول: «لقد كانت حملتنا تدميراً منظماً أكثر منها عملاً عسكرياً، ونحن اليوم في وسط جبال مليانة، لا نطلق إلا قليلاً من الرصاص، وإنما نمضي وقتنا في حرق جميع القرى والأكواخ، إن العدو يفر أمامنا سائقاً أمامه قطعان غنمه...» ثم يضيف «إن بلاد بن مناصر بديعة جداً، لقد أحرقناها كلها، آه، أيتها الحرب كم من نساء وأطفال اعتصموا بجبال الأطلس المغطاة بالثلوج فماتوا هناك من الجوع والبرد. وليس في جيشنا سوى خمسة من القتلى وأربعين جريحاً...»[١٧٢].

على قاعدة العنف إذن، شرع الاستيطان الاستعماري الفرنسي[١٧٣] في تمزيق النسيج الاقتصادي في الجزائر، وبخاصة في قطاع الزراعة والملكيات العقارية[١٧٤]، وهو الهدف الذي

---

(١٦٨) Miège, Ibid., p. 362.

(١٦٩) لقد نتج عن التنازلات التي قدّمها المخزن المغربي مقابل الضغوط الأوروبية، أن أصبحت المشروعية موضوع استفهام، تحديداً بعد ولاية السلطان محمد الرابع، لذا يُرجع عبد الله العروي جذور إقالة مولاي عبد العزيز عام ١٩٠٧ إلى شروط السلام الموقعة عام ١٨٦٠. انظر: Laroui, *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830 - 1912*, pp. 257 - 261.

(١٧٠) نقرأ لروزا لوكسمبورغ موقفاً من هذه الأزمة، تقول فيه: «لقد تلبدت سماء العالم الرأسمالي بسحابة محملة بزوبعة إمبريالية، وهاهي ذي أربع قوى أوروبية كبرى، فرنسا ألمانيا انكلترا وإسبانيا، تتورط في متاجرة تستهدف تحديد مصير المغرب، وفي الوقت نفسه تحديد أقاليم شاسعة من «القارة السوداء». انظر: ساعف، كتابات ماركسية حول المغرب، ١٨٦٠ - ١٩٢٥، ص ٦٣.

(١٧١) للتدقيق، انظر: أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٦)، ص ١٩٤.

(١٧٢) العقاد، **المغرب العربي: دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة: الجزائر، تونس، المغرب الأقصى**، ص ١١٧.

(١٧٣) حول تجربة الاستيطان بالجزائر، انظر: عبد المالك خلف التميمي، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي: المغرب العربي - فلسطين - الخليج العربي: دراسة تاريخية مقارنة**، سلسلة عالم المعرفة؛ ٧١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٣).

(١٧٤) في تحديده الوظيفة التي يجب أن تناط بالتشريع العقاري الفرنسي بالجزائر جدد رئيس محكمة =

دعا إلى الإجهاد من أجل تحقيقه، الحاكم العسكري بيجو منذ دخوله بلاد الجزائر: «يجب منع العرب، من بذر أراضيهم وجنيها، والرعي فيها...»[175] كما نقرأ بالنصوص التي خصصها كارل ماركس لنظام ملكية الأرض في الجزائر[176]، قوله: «... الجزائر هي التي تحتفظ - بعد الهند - بأهم آثار الشكل القديم للملكية. فقد كانت الملكية القبلية والعائلية المشتركة الشكل الأكثر شيوعاً فيها. وقد عجزت قرون من السيطرة العربية، والتركية، وأخيراً الفرنسية - إلا في الحقبة الأخيرة المتأخرة، ورسمياً منذ قانون ١٨٧٣ - عن تحطيم التنظيم القائم على أساس رابطة الدم والمبادىء النابعة منه: عدم جواز تقسيم الملكية العقارية والتصرف بها... من هنا كان السعي إلى تقسيم الملكيات العائلية، بل فرضه فرضاً، أولاً كوسيلة لإضعاف القبائل الخاضعة التي تقف على الدوام، القضاء على الملكية الجماعية الأهلية بإطلاق حرية البيع والشراء، مما يسهل انتقالها في خاتمة المطاف إلى أيدي المعمرين الفرنسيين... لقد كان الهم الأول للفرنسيين، بعد أن فتحوا قسماً من الجزائر، إعلان الجزء الأكبر من الأراضي المفتوحة ملكية للحكومة (الفرنسية)... إن الأوروبيين حين يجدون قانوناً أجنبياً، غير أوروبي، «مفيداً» لهم - كما هي الحال هنا بالنسبة إلى القانون الإسلامي - لا يعترفون به - للحال - فحسب بل ويخطئون في تأويله لا لصالح أحد غير صالحهم. كما في المثال الحالي»[177]. لذا، ستصدر السلطات الفرنسية عدداً من المراسيم، لتقنين مشروع تدمير نظام الملكية الجزائري، وهي بالتتابع «مراسيم ١٨٤٤ - ١٨٤٦، ومرسوم مجلس الشيوخ للعام ١٨٦٣ وقانون ١٨٧٣، المعدّل في عام ١٨٨٧»[178]. ومع حلول ١٨٧٠، سيصبح عدد المعمرين ٢٥٠٠٠٠، يعيشون وحدهم ضمن اقتصاد منظّم، تخدمهم بنوك، وبورصة تجارة، وسكك حديدية، ومصالح بريدية...»[179].

أما بتونس، وكما تشهد بذلك خطب وآراء جول فيري (Jules Ferry) رئيس الحكومة الفرنسية يومئذٍ، فقد كان الهدف من الاحتلال مندرجاً ضمن إدماج منطقة المغرب العربي بالنظام الرأسمالي وشروط توسعه. لذا، وبعد أربع سنوات من توقيع عقد الحماية (باردو عام ١٨٨١)، ثم المرسي ١٨٨٣[180]، أقرت فرنسا نظام تورينز (Torrens) ١٨٨٥، الذي بمقتضاه «يستطيع المالك الجديد لقطعة أرض أن يضمن ملكية لها بواسطة تسجيلها في محكمة مختلطة أنشئت

= الجزائر سنة ١٨٧١، قوله: «إن الهدف الأساسي لأي قانون حول الملكية، هو تحويل السوق الفرنسي أراضي الأهالي...»، ورد ذلك في: شارل أندريه جوليان، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ١٨٧١ - ١٩١٩ (باريس: المنشورات الجامعية الفرنسية، ١٩٦٨)، ج ١، ص ١٠١.

(١٧٥) قارن: Laroui, *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830 - 1912,* tome 2, p. 73.

(١٧٦) النص هنا عبارة عن هوامش كتبها ماركس في نطاق قراءته وتعليقه على كتاب العالم الروسي كوفاليفسكي، الملكية الجماعية للأرض: أسباب انحلالها وتاريخه ونتائجه (موسكو: [د. ن.]، ١٨٧٩).

(١٧٧) ماركس وانغلز، الماركسية والجزائر، ص ٥٥، ٦١ و٦٧.

(١٧٨) من أجل الاطلاع بتفصيل على مضمون هذه المراسيم، انظر: مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي - السياسي، ترجمة سمير كرم (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)، ص ٥٢ - ٥٧.

(١٧٩) Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse,* tome 2, p. 76.

(١٨٠) من أجل الإطلاع على نص المعاهدة، انظر: تشابجي، المسألة التونسية والسياسة العثمانية، ١٨٨١ - ١٩١٣ (الملاحق).

لهذا الغرض وذلك بعد بيان حدودها ثم الإعلان عنها. . .»[١٨١].

هـذا، وابتـداءً من سنـة ١٨٩٠، شرعت الحـماية الفـرنسية في تملُّك الأراضي البـور واستصدار أملاك الأوقاف[١٨٢]، عبر إصـدار جملة من المراسيم المنظمة لهـذه الإجراءات. إن أهم خـلاصة يمكن تـأكيدهـا، ونحن بصدد منـاقشة الإطـار الأول الفاعـل في تحديـد مفهوم المغرب العربي خلال التاريخ المعاصر، هي أن بلدان المغرب، مع أواخر القرن التـاسع عشر وبداية القرن الحالي، قد اصبحت جزءاً من دوائر المنظومـة الرأسـمالية. . . تنمـو وتتطور وفق قـوانينها ومقتضيـات نمطهـا في الإنتاج. وحين كـانت الصلة بين قـوى الإنتـاج وعـلاقـاتهـا الاجتماعية متبادلة ومتفاعلة، فمن الطبيعي أن تتولد عن عمليـة الإدماج بـالنظام الـرأسمالي، أوضاع اجتماعية في حجم الحدث وعمق مضاعفاته.

ففي الجزائر، حيث كـان تدمـير قوى الإنتـاج قاسيـاً وشامـلاً[١٨٣]، أحدث الاستيـطان الفرنسي جروحاً عميقة في بنية المجتمع الجزائري ومؤسساته، وهي جـروح سيكون لهـا بالـغ الأثر في تاريخ الجزائر المعاصر[١٨٤]، سيما من ناحية بُناه الاقتصادية وتوازناته الاجتماعيـة وقيمه الثقافية.

كـما أن تونس والمغـرب الأقصى لم تتمكنا من تجنّب وقـع الآثـار النـاجمة عن مسلسـل الإدماج، وذلك بالرغم من التبـاين النسبي لموقعهـما ضمن استراتيجيـا الاحتلال مقـارنة مـع الجزائر، وبالرغم أيضاً من نظام الحماية الـذي يفترض قـانونيـاً احترام سيـادة كل من تـونس والمغرب الأقصى، ويعمل على إدخال «الإصلاحات» التي هما في حاجة إليها.

لقـد انتصر الاستعمار في أن يصبـح واقعاً بـالمغرب العـربي معَ حـرب تطوان ١٨٥٩ - ١٨٦٠ وما تلاها من أحداث، كما تمكّن من توفير شروط إدماج أقطاره وإلحاقهـا بمدار النـظام الـرأسمالي، وذلـك بالـرغـم من المحاولات المبـذولة خـلال النصف الأخير من القـرن التاسـع عشر، التي رأت في الإصـلاح الأفق الكفيل بتمتـين وتعضيد الـذات لتغدو قـادرة على تجنّب جرح الاستعمار، أو في أبسط الأحوال التخفيف من حجم سلبياته.

٢ ـ أفق الاصلاح/ الامكانات والحدود

وفعلاً، يتميز القرن التاسع عشر (النصف الثاني أساساً) بكـونه لم يمثّـل لحظة استعـمار

---

(١٨١) العقاد، المغرب العربي: دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة: الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ص ١٩٧ ـ ١٩٨.

(١٨٢) قـارن: Khaled El Manoubi, «L'Exemple tunisien d'un processus de désagrégation de l'état tunisien et l'avènement de l'état capitaliste dépendante,» papier présenté à: Colloque de CERES sur l'histoire de la colonisation, octobre 1983.

(١٨٣) Boulghassoul Ben Haddou, «Articulation des modes de production et nationalisation au Maroc et en Algérie, 1830 - 1930,» *R.J.P.E.M.*, no. 8 (1980), p. 87.

(١٨٤) للتدقيق، انظر: الجيلالي صاري ومحفوظ قداش، المقاومة السياسية، ١٩٠٠ ـ ١٩٥٤: الطريق الاصلاحي والطريق الثوري (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٧)، ص ١٢٣ ـ ٢٢٣.

بالنسبة إلى المغرب العربي فقط، بل شكّل كذلك مرحلة الدعوة إلى إصلاح بناه العامة، وتطوير «مؤسساته» الأساسية (= الجيش، السياسة الخارجية، التعليم، الضرائب)، ليغدو قادراً على مواكبة ومواجهة التحولات التي أصبح جزءاً منها، غير بعيد عنها، إما بفعل التأثيرات التي حتّمها موقعه الجيو ـ استراتيجي، أو تحت ضغط الإحساس بالمخاطر التي شرعت في ترتيبها دينامية احتلال الجزائر ١٨٣٠ وهزائم المغرب الأقصى ١٨٤٤ ـ ١٨٥٩ ـ ١٨٦٠. فضمن أي رؤية طرحت قضية الإصلاح وما هي إمكاناتها؟ (أ)، وما مدى حظوظ وحدود نجاح الإصلاح، كردّ فعل على أحداث القرن التاسع عشر، وأفق محتمل لتجاوزها بالإيجاب؟ (ب).

أ ـ لقد اكتست قضية «الإصلاح» طابعاً خاصاً بالتجربة التاريخية العربية الإسلامية، كما حظيت بمكانة متميزة في الفكر السياسي العربي، تنظيراً وسجالاً وجدالاً[185]... والمغرب العربي، حيث لم تشذ نخباته الفكرية والسياسية عن طبيعة النقاشات التي أطرت إشكالية النهضة وأسئلتها التاريخية بالمشرق العربي، سيعرف بدوره مشكلة الإصلاح وضروراته، كما سيبلور تصورات بشأنه، تقترب في بعض مظاهرها العامة مما كان سائداً ومطروحاً، دون أن تفقد سماتها «الخاصة» التي قررتها ظروف المغرب خلال القرن التاسع عشر ونوعية منعطفاته.

فمن مكونات الوضع العربي الفاعلة في بروز مفهوم «الإصلاح» وتحويله مشروعاً رسمياً بكل من تونس والمغرب الأقصى[186]، ما شهدته الدولة العثمانية من إصلاحات عامي ١٨٣٩ و١٨٥٦، وكذا مصر على عهد محمد علي...[187] وهي في خطها العام إجراءات يصعب فصلها عن التحولات التي مست بنية النظام الرأسمالي وطبيعة توجهاته وضروراته الجديدة. لذلك، ننطلق مع عبد الله العروي من أنه «في مرحلة أولى، دامت إلى حوالى ١٨٨٠ تقريباً، كانت عملية الإصلاح تقوم بها الدولة السلطانية ذاتها وإن كانت متأثرة بضغوط دول أوروبا ونصائح قناصلها وسفرائها وكتّابها...»[188].

وفعلاً، لقد طرحت مسألة الإصلاح خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ليس كقضية محورية ضمن مشروع عام يروم تحديث الدولة والمجتمع معاً، ولكن كردّ فعل على ما لاحظته السلطات السياسية واصطدمت به في كل من تونس والمغرب الأقصى، ذلك أن احتلال الجزائر ١٨٣٠، وانهزام المغرب الأقصى بواقعة إيسلي ١٨٤٤ وخضوعه لشروط

---

(١٨٥) للاطلاع على جوانب من هذه الأهمية، انظر: علي اومليل، **الاصلاحية العربية والدولة الوطنية** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي؛ بيروت: دار التنوير، ١٩٨٥)، الفصل الأول: «مقدمات للحديث عن الاصلاح،» ص ١١ ـ ٢٩، والفصل السابع: «الاصلاحية العربية ومشكلة الدولة،» ص ١٩١ ـ ٢١٥.

(١٨٦) قارن: «دولة التنظيمات،» في: عبدالله العروي، **مفهوم الدولة**، ط ٢ (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي؛ بيروت: دار التنوير، ١٩٨٣)، ص ١٢٧ ـ ١٤١.

(١٨٧) انظر: معن زيادة، «المقدمة،» في: خير الدين التونسي، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، تقديم معن زيادة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨)، ص ١٣ وما بعدها.

(١٨٨) العروي، المصدر نفسه، ص ١٣٠.

المنتصرين (اتفاقية طنجة ـ ١٨٤٤، ولالا مغنية ١٨٤٥) وبعدها حرب تطوان (١٨٥٩ ـ ١٨٦٠)، قد جعلت النخبات الفكرية والسياسية المغربية تدعو إلى الإصلاح وتنظر إليه كمخرج من مأزق الاستعمار ووسيلة لاسترجاع قوة المغاربة ومكانتهم التاريخية[١٨٩].

نموذجان بارزان جديران بالوقوف عند مناقشة قضية الإصلاح بالمغرب العربي: تجربة خير الدين التونسي[١٩٠]، ومحاولات السلطان الحسن الأول بالمغرب الأقصى[١٩١]. وفي تناولنا الحالتين معاً، سنعتمد التركيز، لأن المطلوب إبراز الدلالات التي أعطيت لمفهوم الإصلاح، وليس التدقيق في ظروفه وأساليبه ومظاهره[١٩٢].

ففي تونس، حيث ترجع قضية الإصلاح إلى أواخر القرن الثامن عشر[١٩٣]، سيمثّل خير الدين دوراً مركزياً في نقل قضية الإصلاح من إطار الجدل الفكري ـ النظري إلى صعيد الممارسة والفعل[١٩٤]، سيما عند توليه منصب رئيس الوزراء (١٨٧٣ ـ ١٨٧٧)، كما عكست ذلك الأفكار والتصورات التي تضمّنها مخطوطه الشهير: **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، وأكدته كتاباته اللاحقة[١٩٥]، وثبتته نوعية القرارات التي اتخذها لتنظيم قطاعات على درجة بالغة الأهمية والحيوية بتونس.

وفعلاً، يشكل كتاب **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، لعام ١٨٦٧، نصاً في غاية الأهمية بالنسبة إلى مصادر الفكر العربي الحديث. صحيح أن الكتاب لم يرتقِ من حيث عمقه الفكري ـ النظري وطبيعة موضوعاته إلى درجة التأصيل كما هو الشأن لدى العديد من نماذج التراث الإنساني[١٩٦]، ومن الثابت أن خير الدين وهو يفكر في الإصلاح ويمارسه، لم يقم بذلك باستقلالية مرجعية تامة في فهم مشاكل تونس وتصور حلولها الممكنة، لكن المؤكد أنه قد مس جرح التأخر ودعا إلى ضرورة تجاوزه. فعلاوة على كونه قد أسس فلسفته السياسية

---

(١٨٩) قارن: Mongi Smida, *Khereddine: Ministre réformateur, 1873 - 1877* (Tunis: Maison tunisienne de l'édition, c1970), pp. 28ff.

(١٩٠) للتدقيق في تجربة خير الدين التونسي، انظر أساساً: المصدر نفسه.

(١٩١) ولو ان محاولات قبل هذا التاريخ قد شهدها المغرب الأقصى على عهد كل من السلطان محمد بن عبد الله (١٧٥٧ ـ ١٧٩٠) وسليمان (١٧٩٢ ـ ١٨٢٢)، وبعدهما المولى عبد الرحمن (١٨٢٢ ـ ١٨٥٩) ومحمد الرابع (١٨٥٩ ـ ١٨٧٣). لمزيد من الاطلاع، انظر: الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، ج ٨، ص ٦٧ وما بعدها.

(١٩٢) انظر الفصل الخامس من القسم الثالث من هذا الكتاب.

(١٩٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: A.Bey, «De la contribution de la dynastie husseinite à la naissance de la Tunisie moderne,» (Thèse de droit, Paris, 1968).

(١٩٤) Smida, *Khereddine: Ministre réformateur, 1873 - 1877,* pp. 45 ff.

(١٩٥) ومنها أساساً: Khereddine Al Tunisie: «A mes enfants: Mémoire de ma vie privée et publique,» *Revue tunisienne,* no. 18 (1934), et «Mon programme,» *Revue tunisienne* (1935), pp. 51 - 80.

(١٩٦) نفكر أساساً في كتابات كل من هوبز، لوك، روسو، مونتسكيو، سبينوزا. . . في الفكر السياسي الأوروبي.

على منطلقين جوهريين: العدل والعقل «سبحان من جعل من نتائج العدل العمران، وفضّل بالعقل نوع الإنسان، وأهّله به لحسن التدبير ومراتب العمران...»[197]، يعتبر خير الدين العالَم وحدة متماسكة المكونات، متكاملة الفوائد والمكاسب «ثم إذا اعتبرنا ما حدث في هذه الأزمات، من الوسائط التي قربت تواصل البلدان والأذهان، لم نتوقف أن نتصور الدنيا بصورة بلدة متحدة تسكنها أمم متعددة، حاجة بعضهم لبعض متأكدة، وكل منهم وإن كان في مساعيه الخصوصية غريم نفسه، فهو بالنظر إلى ما ينجز بها من الفوائد العمومية مطلوب لسائر بني جنسه...»[198].

من منطلق هذه الوحدة كانت نقاشات خير الدين وسجالاته بشأن مشكلة التخلف وقضية الخروج منه أكثر وضوحاً وتقدماً... فالبديل عنده لا يكمن في إصلاح الدين والعودة إلى أصوله (= السلفية) ولكن يتوقف على إصلاح الدنيا ومن فيها (= الدولة، المجتمع، السياسة، المؤسسات) لذلك نراه يقول، وهو بصدد تحديد بواعث تأليف كتابه: «... ثانيهما (= أسباب التأليف) تحذير ذوي الغفلات من عوام المسلمين عن تماديهم في الإعراض عما يحمد من سيرة الغير، الموافقة لشرعنا، بمجرد ما انتقش في عقولهم من أن جميع ما عليه غير المسلمين من السير والتراتيب ينبغي أن تهجر، وتآليفهم في ذلك يجب أن تنبذ ولا تذكر... وهذا على إطلاقه خطأ محض، فإن الأمر إذا كان صادراً من غيرنا وكان صواباً موافقاً للأدلة، لا سيما إذا كنا عليه وأخذ من أيدينا، فلا وجه لإنكاره وإهماله، بل الواجب الحرص على استرجاعه واستعماله...»[199]، فهل يعني الانفتاح على الآخر، وتجنّب انغلاق الذات، العمل على تمثل التجربة الأوروبية والتناظر معها بمكتسباتها وفوائدها؟ أم أن الأمر لا يعدو أن يكون دعوة إلى إعادة إنتاجها بشكل ساقط ومكرور؟

يحيلنا كتاب **أقوم المسالك** على تصورات تروم التمثل والاستيعاب وليس الانبهار والتقليد الجامد، كما تستهدف البناء والمجابهة أكثر من الاستيراد والتبعية. فخير الدين مقتنع بضرورة مواجهة الآخر بسلاحه، الذي هو العقل والعدل والمؤسسات، وكل وسائل التقدم[200]. لذلك لم يتقاعس عن نقد الذين يرتاحون للاستهلاك على النمط الأوروبي، ويتضايقون من تعلّم الانتاج وأسسه وآلياته، فيقول: «إذا تأملنا في حالة هؤلاء المفكرين لما يُستحسن من أعمال الإفرنج، نجدهم يمتنعون في مجاراتهم فيما ينفع من التنظيمات ونتائجها، ولا يمتنعون منها فيما يضرهم وذلك أنّا نراهم يتنافسون في الملابس وأثاث الملابس ونحوها...»[201]، وهو ما أرجعه إلى أصل التأخر، التخلف والاستغلال، بقوله: «ولا يخفى ما يلحق الأمة بذلك من الشين والخلل في العمران والسياسة. أما الشين فبالاحتياج للغير في غالب الضروريات الدالّ على تأخر الأمة في المعارف. وأما خلل العمران فبعدم انتفاع صنّاع البلاد باصطناع نتائجها، الذي هو أصل مهم من أصول المكاسب...» ليضيف «ومصداق ذلك ما نشاهده من أن صاحب الغنم منا ومستولد الحرير وزارع القطن مثلاً يقتحم تعب ذلك سنة

---

(١٩٧) انظر: التونسي، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، ص ١٠٥.

(١٩٨) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(١٩٩) المصدر نفسه، ص ١١٠.

(٢٠٠) وفي الاقناع بهذا التصور، استشهد خير الدين التونسي بحديث الرسول ﷺ: «من قاتل فليقاتل كما يقاتل»، وبمشورة سلمان الفارسي للنبي الخاصة بحفر خنادق لتطويق المدن كما جرت العادة عند الفرس، وأيضاً بقولة علي: «لا تنظر إلى من قال وانظر إلى ما قال...».

(٢٠١) المصدر نفسه، ص ٥٣.

كاملة ويبيع ما ينتجه عمله للإفرنجي بثمن يسير ثم يشتريه منه بعد اصطناعه في مدة يسيرة بأضعاف ما باعه. . .» فيخلص إلى القول: «فإن احتياج المملكة لغيرها مانع لاستقلالها وموهن لقوتها. . .»[٢٠٢].

لقد طرح خير الدين ضرورة فهم الآخر (أوروبا) وتمثّل تجاربه والاستعداد للتناظر معه بأسلحته (= العقل، العدل، التنظيمات)، متسائلاً بقوله: «هل يمكننا اليوم الحصول على الاستعداد المشار إليه، بدون تقدم في المعارف وأسباب العمران المشاهدة عند غيرنا، وهل يتيسر ذلك التقدم بدون إجراء تنظيمات سياسية تناسب التنظيمات التي نشاهدها عند غيرنا، في التأسيس على دعامتي العدل والحرية، اللذين هما أصلان في شريعتنا، ولا يخفى أنهما ملاك القوة والاستقامة في جميع الممالك؟»[٢٠٣]. ليجيب ـ بعد تشديده على مخاطر الظلم وأهمية العدل (= المشورة)، واستحضاره جوانب مشرقة من التاريخ العربي الإسلامي ـ بأن «الأمم الأوروباوية لما ثبت عندهم بالتجارب أن إطلاق أيدي الملوك ورجال دولهم، بالتصرف في سياسة المملكة دون قيد، مجلبة للظلم الناشىء عند خراب الممالك، حسبما تحققوا ذلك بالإطلاع على أسباب التقدم والتأخر في الأمم الماضية، جزموا بمشاركة أهل الحل والعقد. . . في كليات السياسة، مع جعل المسؤولية في إدارة المملكة على الوزراء المباشرين. . .»[٢٠٤]. لذلك، كان اقتناعه جازماً بضرورة إرساء دولة التنظيمات باعتبارها الرافعة، التي ستمكّن من إزالة الاستبداد وإقرار العدل والحرية: «وحيث تقدم بيان الأدلة الكافية لوجوب التنظيمات السياسية التي لو لم يكن إلا تنفير الأجنبي والمتوظفين منها لكان كافياً في الدلالة على حسنها ولياقتها بمصالح المملكة، كان من أهم الواجبات على أمراء الإسلام ووزرائهم وعلماء الشريعة الاتحاد في ترتيب تنظيمات مؤسسة على دعائم العدل والمشورة، كافلة بتهذيب الرعايا وتحسين أحوالهم على وجه يزرع حب الوطن في صدورهم ويعرفهم مقدار المصالح العائدة على مفردهم وجمهورهم. . .»[٢٠٥]. إنها التنظيمات التي سعى خير الدين إلى إرساء أسس العديد منها خلال توليه منصب رئاسة الوزراء (١٨٧٣ ـ ١٨٧٧)، سواء على صعيد مؤسسات الإدارة المركزية ومرافقها المحلية والإقليمية (= تجديد المصالح وتطهيرها، وتكوين وتشغيل الأطر الوطنية)[٢٠٦]، أو على مستوى تنظيم الجهاز القضائي والاهتمام بمشكل التجنيس والحمايات القنصلية، علاوة على سلسلة من الإصلاحات التي شملت قطاعات الاقتصاد (= الفلاحة، الصناعة التقليدية، التجارة، الصناعة)، المالية (النظام الجبائي، التوازن الضريبي)، الحبوس (= تأسيس نظام جماعات الحبوس)، والتعليم العمومي (= التعليم الزيتوني، إحداث معهد الصديقية)[٢٠٧].

---

(٢٠٢) المصدر نفسه، ص ١١٣.

(٢٠٣) المصدر نفسه، ص ١١٥.

(٢٠٤) المصدر نفسه، ص ٢١٩.

(٢٠٥) عن مقدمة أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تحقيق المنصف الشنوفي (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٧٢)، ص ١٥٦.

(٢٠٦) للتدقيق في طبيعة الاصلاح الإداري، قوانينه ومجالاته، انظر:

Archives tunisiennes, D. 589, C 55 (Règlement du grand vizirat); C 143 (Budjets du ministre de la guerre), et C55 (Attribution des caids).

(٢٠٧) لمزيد من التفاصيل حول هذه الاصلاحات، انظر:

Smida, *Khereddine: Ministre réformateur, 1873 - 1877,* pp. 181 - 334.

- فإلى جانب التجربة المتميزة لخير الدين التونسي، شهد المغرب الأقصى عدة محاولات للإصلاح تأرجحت الدعوة إليها بين المطالبة الشعبية والمبادرة الرسمية (= المخزنية)[٢٠٨] لعل أبرزها تلك التي أعقبت حرب تطوان (١٨٦٠) ووفاة السلطان الحسن الأول وبعده ببضع سنوات (١٩٠٠) - لن نعيد تأكيد المحددات الداخلية (= وضعية الاقتصاد، المجتمع، الإدارة) والدولية (= الهزائم، التنافس الأوروبي على المغرب، الامتيازات وأيضاً حملات الاصلاح بكل من تركيا ومصر)، التي وفرت شروط بروز فكرة الإصلاح وقررت ممارستها من جانب أجهزة المخزن[٢٠٩]. ما يستوجب التشديد عليه هو أن العمل من أجل إصلاح الدولة وتقوية أسسها الاقتصادية والادارية والعسكرية، قد أصبح قناعة لا مندوحة عنها، إن لم نقل اختباراً لقياس حدود تقبّل مكونات المجتمع المغربي لمبدأ التحول والتغيير من عدمه.

لقد تمحورت إصلاحات هذا الطور حول قطاعات على درجات بالغة التأثير والأهمية عندئذ، فمنها ما له صلة بالأمن والحدود والوحدة الترابية (= إصلاح الجيش)[٢١٠]، وأخرى لها علاقة بوضعية المغرب الجيو - إستراتيجية ومكانته داخل التيارات التجارية الدولية وأساساً رهانات القوى الأوروبية لأن يدمج بالمنظومة الرأسمالية ويرتبط بمحاورها وأسواقها الاقتصادية[٢١١].

فهكذا، ستطرح قضية إصلاح الجيش من جديد، بعد المحاولات التي قام بها السلطان عبد الرحمن بن هشام (١٨٢٢ - ١٨٥٩) ومحمد الرابع (١٨٥٩ - ١٨٧٣)، حيث علاوة على إصرار السلطان الحسن الأول على إحداث جيش نظامي وتطوير بنيته العامة وتجديد وعقلنة أساليبه، حصل الاهتمام بخلق «نواة قوة بحرية منظمة تنظيماً حديثاً، لتسدّ الفراغ الذي تركه ضياع الأسطول المغربي أمام السلطان عبد الرحمن بن هشام...»[٢١٢] إضافة إلى تنشيط حركة بناء المعامل الحربية.

---

(٢٠٨) يميز محمد المنوني بين ثلاثة أطوار للإصلاح، أو الانبعاث على حد تعبيره: «الطور الأول الذي يبتدىء من احتلال الجزائر إلى موقعة تطوان عام ١٨٦٠، ثم أخذت هذه النهضة تؤتي ثمارها من حادثة تطوان حتى وفاة الوزير أحماد ١٩٠٠، وهذا هو الطور الثاني، وفيه كان النشاط الحكومي أظهر من النشاط الشعبي، على خلاف الطور الثالث الذي ينتهي عند إعلان الحماية عام ١٩١٢...». انظر: محمد المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث** (الرباط: مطبعة الأمنية، ١٩٧٣)، ج ١، ص ١٣.

(٢٠٩) نفكر في كتابات الناصري بشأن هذا الموضوع: الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، ج ٤ و٩. أيضاً الخلافات النظرية الحديثة حول فكرة لاصلاح والشروط المقررة لها، والأهداف المتوخاة منها، انظر: Laroui, *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830 - 1912*, p. 263, et Miège, *Le Maroc et l'Europe, 1830 - 1894*, p. 232.

(٢١٠) ولو ان عبد الله العروي لا يُرجع مسألة إصلاح الجيش بالضرورة إلى هزيمة إيسلي (١٨٤٤) وما ترتب عليها من نتائج، بل يربط ذلك بالنصائح التي كان يقدمها قناصل الدول الأوروبية إلى سلاطين المغرب. بشأن هذا الموضوع، انظر: Laroui, Ibid., pp. 272 - 273.

(٢١١) قارن: M. Salahdine, *Maroc, tribu, Makhzen et colons* (Paris: L'Harmattan, 1986), p. 50.

(٢١٢) المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، ص ٦٣.

إن إصلاح العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، وان اكتسى جانب الصدارة فيه الطابع العسكري، فإنه لم يغفل مظاهر أخرى كالإدارة، التي تعرضت لنقد مزدوج أوروبي (السفراء، القناصل، التجّار، والرحالة) ومحلي (العلماء والفقهاء)، والجهاز الحكومي بمختلف مؤسساته، وأيضاً النظام الجبائي، الذي أصبح موضوع استفهام واستياء بعد حرب تطوان وما نجم عنها من مضاعفات مالية (= مشكل التعويضات)[٢١٣].

ب ـ لقد انتهت إصلاحات القرن التاسع عشر بكل من تونس والمغرب الأقصى دون أن تؤثر بعمق في واقع القطرين، وأساساً دون أن تحدّ من حركية الحضور الفرنسي، أربع سنوات فقط بعد انهيار تجربة خير الدين (تموز/يوليو ١٨٧٧)، وبضعة أعوام على وفاة السلطان الحسن الأول (١٨٩٤) والوزير أحماد (١٩٠٠)، لتفتح أكثر من تساؤل واستفهام حول محددات إخفاقها، وحدود فعلها في تطوير وعي أهميتها، ومدى قدرتها على تجنيب المنطقة جرح الاستعمار ومشاريعه وسياساته.

إن إجماع الفكر العربي المعاصر حول إخفاق تجارب الإصلاح بالمغرب والمشرق، ومحدودية نتائجها العامة، لم يقابله اتفاق بشأن الأسباب، والظرفيات، والممكن والمستحيل في الشروط التاريخية التي قررت الفكرة وحولتها دعوة وأفقاً. فمن الكتابات ما شددت على الطابع الرسمي لحركة الاصلاح وتمحورها حول الدولة ومتطلباتها في الاستمرارية والقوة وضرورات مجابهة المخاطر الخارجية، وفي ذلك يكمن سر عجزها، ومنها ما أبرزت البعد الشعبي (= المجتمع المدني) وأهمية مكانته، وخطورة غيابه على مشاريع الإصلاح وحظوظ نجاحها، ومن المقاربات ما أكدت على تحليل المرجعية الفكرية التي أطّرت دعاة الإصلاح وحكمت ممارساتهم وقررت اختياراتهم. . . وهي في مجملها منطلقات تتكامل في تفسير محددات الإخفاق، وتأويل محدداته وآفاق نتائجه المباشرة وقتئذ (= دخول الاستعمار) وغير المباشرة والبعيدة (= الحقبة الاستعمارية وما بعد الاستقلال)[٢١٤].

ننطلق في تحليل هذه النقطة، من أن مشاريع الإصلاح، على علتها وتواضع حصيلتها، قد شكلت لحظة «يقظة» أريد لها أن تقوّي الدولة لتخلق التوازن القادر على تمكينها من إعادة إنتاج ذاتها، الكفيل بضمان استمراريتها[٢١٥]، وهي يقظة لم يكن بمقدرتها الارتقاء إلى مستوى الفعل في اتجاه التاريخ، لعدة شروط، ليس القرن التاسع عشر وحده

---

(٢١٣) للتفصيل في مضمون هذه الاصلاحات، انظر كلّاً من: المصدر نفسه، ص ٢٩ وما بعدها، و Eugène Aubin, *Le Maroc d'aujourd'hui* (Paris: A. Colin, 1904).

(٢١٤) نفكر أساساً في كتابات كل من: عبد الله العروي: **الايديولوجية العربية المعاصرة**، ترجمة محمد عيتاني؛ تقديم مكسيم رودنسون، ط ٣ (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠)؛ **العرب والفكر التاريخي**؛ Laroui, *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocian, 1830 - 1912, et*
أومليل، **الاصلاحية العربية والدولة الوطنية**.

(٢١٥) قارن: «الاصلاحية العربية ومشكلة الدولة،» في: أومليل، المصدر نفسه، ص ١٩١ - ٢١٤.

المسؤول عنها، بل لإرث المغرب العميق، قديمه ووسيطه، درجات من الضغط والتأثير، والتقرير.

لقد أعاقت انكسارات المغرب وتأخره التاريخي إمكانية طرح الإصلاح وتأصيله وتوفير شروط إنجازه لأن لا إصلاح دون دولة «شوكتها» في حجم قوة الاصلاح، ولا حديث عن إصلاح الدولة دون مجتمع متكامل ومندمج معها، أو في أدنى الحالات متصالح معها في الأوليات والضروريات، كما أن الاخفاق لم يجد مصدرة في طبيعة الإرث الذي بقي المغرب العربي منشدّاً إليه دولة ومجتمعاً، بل أيضاً في ظرفية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، المتسمة بتصاعد حركات التوسع والاستعمار وكل أشكال التنافس على فضائه الجغرافي ومجالاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لقد «نصحت» القوى الأوروبية دول المغرب العربي بإدخال إصلاحات على مؤسساتها وقطاعاتها الأساسية، ليس بأفق ربط ذلك بحركية تطور داخلي يمس الدولة والمجتمع معاً، ولكن بغرض توفير الشروط الكفيلة بجعل أقطار المغرب أكثر انسجاماً مع واقع الإدماج بالمنظومة الرأسمالية، وأعمق تكاملاً مع متطلباته، وحتى إذا كانت النخبات المغربية، من داخل السلطة أو خارجها، تروم الإصلاح حقاً ،فقد فكرت فيه ومارسته بوعي تاريخي يقدم التجربة الأوروبية نموذجاً للاقتفاء والتقليد، دون أن يدعو إلى التفكير والتأصيل والاجتهاد، وبالضرورة ينظر إلى الإصلاح على أساس الاقتباس والاستيعاب، كما يحصر وظائفه في إصلاح الدولة لا في صلاح الإنسان، في تقوية الدولة لا في بناء المجتمع. وفي ذلك يكمن السر في كونه قد ظل مطلباً ورغبة وليس مشروعاً مندمجاً[٢١٦]. وفي ذلك أيضاً نفهم لماذا فتح إخفاق الإصلاح بالمغرب الباب أمام دخول الاستعمار بلاده بحجة استكمال ما عجزت الأقطار عن القيام به، أي دولة التنظيمات.

(٢١٦) أو كما عبّر عنه عبد الله العروي بالقول: «إن أية محاولة لادخال أفكار جديدة مستترة في ثوب أفكار قديمة بدعوى اقتصاد الوقت ورسوخ التأثير، أو الوفاء للماضي وتدعيم الشخصية القومية تركز التقليد وتحكم على نفسها بالتفاهة...». انظر: **الثقافة الجديدة**، السنة ١، العدد ١ (خريف ١٩٧٤)، ص ٢٠.

خاتمة القسم الأول

حين انطلقنا من حقيقة وجود فضاء جغرافي ـ تاريخي اسمه المغرب العربي، لم نستهدف إثبات واقع لا زال موضوع خلاف حول أصل كينونته وحدود عناصر استمراريته، بل توخينا تقديم ثوابت وجود مثل هذا الفضاء ومظاهر ديمومة حضوره بوجدان المغاربة وإحساسهم، وذلك بالرغم من تعددية الحضارات الوافدة على منطقة المغرب، المتعاقبة على أرضه.



لقد انطلقنا أيضاً من أن تاريخ المغرب العربي، هو تاريخ الجدل بين قوتين متناقضتين من حيث المنطلقات والوسائل والأهداف. فبقدر ما يبدو المغرب مدافعاً عن هويته ومقومات شخصيته، تواقاً إلى اكتساب شرعية الانتهاء إلى فضاء جغرافي، وحقل ايديولوجي ثقافي خاص به، بقدر ما تتجاذبه القوى الوافدة عليه، تارة بغرض نفي وإعدام مشروعية وجوده (= الرومان) وطوراً بقصد استيعابه والعمل على إدماج مكوناته، وتفكيك وحدته الوطنية (= الاستعمار الفرنسي)، وبالتالي قليلة هي اللحظات التي استكان فيها المغرب لذاته ليبني ويطور ويقعد أسس تجربته وروافد حضارته (= باستثناء لحظة دخول الإسلام واستقراره بأرض بلاده). وفي هذا الواقع التاريخي، يكمن سر تعثر المغرب في إنجاز التراكم، والتطور،

ومـواكبة مكـاسب تقدم المـدنيات المعـاصرة، لأن في شروط رد الفعل والـدفـاع عن النفس، وغياب المبادرة، قلما تتحقق عناصر الإبداع والخلق والاجتهـاد، التي تعدّ من أوليـات النهضة في التجارب الإنسانية الحديثة والمعاصرة.

لم يكن من السهل علينا الارتياح لهذا الواقع (= التحـدي/ رد الفعل) والانـطلاق منه والعـودة إليـه لمتـابعـة سـيرورة تكـوّن مفهـوم المغـرب العـربي، وإبـراز خصـائصـه وأحيـانـاً «خصوصياته»، لكن وعياً منا محدودية هذا الثابت ودائريته ونسبيته التاريخية، ولاقتناعنا أيضـاً بـأن التطور ليس خـطياً (Linéaire) بـالضرورة، بل يتغـذى ويغتني بالتـوترات والانعـطافات والقطائع، لم نتعمد تبرير واقع المغرب بالاستناد إلى هذه الخلفية دون سواهـا، بل عملنـا على الاسترشاد بها ومناقشة عناصرها في تماسّ مع العوامل المرتبطة بذات المغرب ومكونات تجربتـه الخاصة، التي ليس للآخر مسؤوليـة مطلقـة في تقريـرها، وإنمـا للمغاربـة وطبيعة اختيـاراتهم النصيب الأكبر في تكوينها والإصرار على الإبقاء عليها.

لذلك وظفنا مفهوم التأخر التاريخي لتحليل متى وكيف تخلّف المغرب العربي عن مواكبة ركب الإنسـانية، سيـما داخل الـدائرة التي ينتمي إليهـا جغـرافيـاً وتـاريخيـاً: البحـر الأبيض المتوسط. كما شددنا على العصر الوسيط الذي يعدّ، بتقديرنـا، المفصل الأكـثر تأهيـلاً لتفسير واقع التأخر وتقديم عناصر واضحة وموضوعيـة عن تحققه، وذلـك بالـرغم من قلة الأبحاث الخاصة بهذه الحقبة وتواضع نتائجها العلمية.



لقد لامسنا كيف ارتهن المغرب العربي، كمفهوم وشخصية، بهـذا الواقـع (= التأخـر) وغدا سجين مضاعفاتـه ونتائجـه العامـة، ليس في علاقتـه بمحيطه الأوروبي وحسب، بـل في الارتباط العضوي لوحداتـه السياسيـة (= الجزائـر ـ تونس ـ المغـرب الأقصى) وانتمائـه العربي الإسـلامي. إنها «الغفوة» التي ستعمّ المغـرب، وتجعل أداءه الحضـاري خارج مـدار التاريـخ العالمي منذ القرن السادس عشر، وحتى لحظة اصطدامه بالاستعمار وسقوط «هيبته» (= القرن التاسع عشر).

لذا، فارتهان مفهوم المغرب العربي بواقع التأخر ونتائجه لم يحوّل المغاربة إلى موضوعات في حقل التوازنات العالمية وحسب، بل سهّل اندماجهم بالمنظومة الرأسمالية على أكثر من مجال وصعيد (= الاقتصاد والمجتمع والثقافة)، وحتى المحاولات التي أبدتها نخباتهم القائدة بغرض إدخال فكرة التنظيمات وإصـلاح الدولـة، لم تقم بوظيفـة الحد من حـركية الاستعـمار، الذي

دخـل، بحجة الإخفـاق في إنجاز مهـامّ الاصلاح، بلدان المغـرب، وكله إصرار على تكسـير وحدتها الوطنية، عبر المسّ بكل المقومات التي جعلت من المغربي مغربياً قبل أن يكون إنساناً آخر.

القسم الثاني

الهوية والاستعمار

بحث في صورة المغرب العربي ضمن استراتيجية الاحتلال

مُقـــدِّمـــة

لقد أكدنا سلفاً، ونحن بصدد مقاربة سيرورة تكوّن مفهوم المغرب العربي، على الشروط التي قررت استعمار هذا الأخير، كما حلّلنا الأطر التاريخية التي على قاعدتها اكتسب المغرب العربي مفهومه المعاصر، وهي تحديد إطار الإدماج ضمن المنظومة الرأسمالية وإخفاق فكر الاصلاح وطموحاته[1]. فالمغرب العربي ضمن هذا المنظور قد بدا مع بداية القرن الحالي مدافعاً لا مبادراً، يقاوم ليصون شخصيته وليضمن لتراثه الاستمرارية التاريخية، التي ظلت موضوع جدل من أجل النفي مع مجمل الحضارات التي دخلت أرض بلاده. هذا، وإن المغرب العربي، الذي استكمل عناصر شخصيته لحظة انتمائه إلى المشروعية العربية الإسلامية، قد وجد في الدين واللغة والثقافة ما يرسخ هويته، إلى حد يجعل من المساس بأحد هذه المقومات امتهاناً لهويته وشخصيته التاريخية.

لقد اكتسبت جدلية «الأنا» و«الآخر» في تاريخ المغرب[2] طابع التأويل الأكثر اقتراباً من فهم فكرة «الوطنية» وسيرورتها وعياً منظماً لدى شعوب المغرب ومكونات مجتمعاته. فضمن هذا التقابل نفهم لماذا ظلت النزعة نحو التقارب والوحدة إحساساً مواكباً لمظاهر التباعد والتجزئة، وعبره ندرك لماذا كانت لحظة المساس بعناصر الشخصية المغربية، بداية لشحذ الإحساس الوطني أولاً، وشرطاً للارتقاء به وعياً منظماً ووازناً في تجربة العمل المشترك بين الحركات الوطنية المغربية.

حقاً، «إن منطق الاستعمار يفترض مسبقاً وجود شخصية الطرف الآخر، لكي يقضي عليها في الوقت نفسه، حيث يؤكدها تأكيداً سلبياً بإذلالها وإنكارها كقيمة، بنظرته الحقود...»[3]. عنصران مركزيان

---

(١) انظر: الفصل الثاني من القسم الأول من هذا الكتاب.

(٢) أي المغرب العربي والحضارات الوافدة عليه من الفينيقيين وحتى الاستعمار الفرنسي.

(٣) هشام جعيط، الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي، ترجمة المنجي الصيادي، سلسلة السياسة والمجتمع (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٤)، ص ٢٤.

يستوجبان الـوقوف عنـدهما، ونحن بصـدد تحليل الصـورة التي أعطيت عن المغـرب العربي، تاريخاً وشعوباً وحضارةً، ضمن استراتيجيا الاحتلال:

ـ السياسات الاستعمارية لفرنسا، التي لم تخرج في خطها العام، عن الروح التي سادت حكم الرومان بشمال افريقيا، وإن اختلفت الشروط التاريخية للحقبتين معاً. وهي سياسـات استهدفت بالضرورة المس بالإنسان من حيث الوجود والتاريخ، تـوجهها وتؤطـرها في ذلـك، مقتضيات تطور النظام الرأسمالي وشروط القرن التـاسع عشر، الـذي شكّل بـالدرجـة الأولى قرن تشريع الاستعمار ومجالاً لإشاعة فلسفته وقيمه، وذلك بالاعتماد على أكثر الأدوات خطورة من حيث المضاعفات على شخصية المغرب وهويته الجماعية (الفصل الثالث).

ـ هذا، وإن السياسات الاستعماريـة الفرنسيـة، التي تبلورت ضمن استراتيجيـا عامـة وشـاملة للاحتـلال، لم يكن الهدف منهـا المس بمقـومـات الشخصيـة المغـربيـة فحسب، بـل اندرجت أيضاً ضمن رهانات الاستيعاب الكلّي لمكـونات المجتمعـات المغربيـة، عبر الإصرار على الإدماج أولاً، والدعوة إلى التجنيس والتمييز العرقي ثانياً (الفصل الرابع).

الفصل الثالث

بصدد خطاب الاحتلال: قراءة في الأصول والمنطلقات

لقد لاحظ رؤول جيرارديه (Raoul Girardet) بمؤلفه المخصص لـ **الفكرة الاستعمارية بفرنسا** أنه «خلال السنوات الأولى للجمهورية الثالثة، لم يشكّل موضوع صياغة عقيدة للإمبريالية الاستعمارية، حكراً لأي مجموعة أو عائلة سياسية، بل سنجد دعاتها لدى رجال التقليد، والمخلصين للمشروعية، وذوي القناعات الجمهورية...»[1]. إن النظر إلى فرنسا، ضمن النظام الدولي الذي ظل أوروبياً حتى بداية هذا القرن، والنظر إليها وفق التطور الحاصل في بنية المنظومة الرأسمالية، قد يسعفنا على إدراك مغزى الإجماع على فكرة الاستعمار التي حكمت قناعات مجمل مكونات المجتمع الفرنسي، ووجهت سياساته الخارجية.

هذا وقد ظل مفهوم الاحتلال حقاً مستساغاً بالوعي الجماعي الأوروبي[2]، ولم يُطرح كموضوع للمراجعة على الأقل من حيث الشكل، إلا مع شيوع ايديولوجيا الثورة الفرنسية وبروز النزعات القومية[3]، إذ قيِّد بمفاهيم «التحرر» و«حق الشعوب في تقرير مصيرها»... كما أن القول بضمور حق الاحتلال لصالح التحرر وتقرير المصير، لم يكن يرمز إلى أكثر من البحث عن صيغة للتراضي التاريخي بين القوى الأوروبية الأساسية يومئذٍ، الواقع الذي أكدته نصوص المعاهدات الكبرى على امتداد القرن التاسع عشر.

لقد تحتّم على القوى الفاعلة في صناعة القواعد المنظمة للمجتمع الدولي أن تفكر في وضع مفاهيم تتلاءم والمبادىء التي سادت روح القرن التاسع عشر، ومنها أصلاً مفهوم

---

(١) Raoul Girardet, *L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962* (Paris: Pluriel; La Table ronde, 1972), p. 77.

(٢) Gabriel Puaux, *Essai de psychanalyse des protectorats nord africains* (Paris: Centre d'études politiques étrangères, [s.a.]), pp. 1 et 2.

(٣) وهي الايديولوجيا التي ساهم في صياغتها كل من: Germaine de Staël، وJohann - Gottfried.

الحماية، الأساس الذي شُيِّدت على قاعدته فكرة الامبراطورية الفرنسية[4].

من هذا المنظور، يمكن أن نفهم الإطار التاريخي الذي ضمنه صيغت السياسات الاستعمارية الفرنسية تجاه مستعمراتها عامة، وفي علاقاتها بالمغرب العربي على وجه التحديد. فايديولوجيا الاحتلال التي أطرت وحكمت نشاط فرنسا على امتداد الحقبة الاستعمارية، قد يتعذر أن ندرك أصولها ومنطلقاتها بمعزل عن الشرط الأوروبي العام المفرز لها، كما يصعب أن نتمثل قيمها التاريخية، دون أن نستحضر الروح الضابطة والموجهة لها في مضمار الإجهاز على هوية المغاربة وشخصيتهم التاريخية. لذا، فالبحث في ايديولوجيا الاحتلال، من حيث الأصول والمنطلقات، من شأنه أن يسعفنا على إدراك طبيعة الأدوات، التي عبرها تمكّن الاستعمار من تأكيد وجوده، وبالتالي المجالات التي مثلت المداخل الحقيقية لإقرار واقع الاحتلال وامتهان مجتمعات المغرب وشعوبه.

أولاً: حول الأصول والمنطلقات

ليس استطراداً أن نجدد القول بأن كل مشروع مجتمعي مرتبط بمنظومة أفكار وقيم، تؤسس وجوده وتبرر مشروعية تحقيقه، ومراحل إنجازه. فالفكر الذي واكب ميلاد الرأسمالية وصيرورتها نمطاً للإنتاج وقاعدة لبناء حضارة، هو ذاته الذي أوجد الأصول التي مثلت منطلقات تحويل النظام الرأسمالي إلى حركة استعمارية أولاً وامبريالية لاحقاً.

لذا، فحين حاولنا مناقشة مرتكزات التأليف التاريخي الاستعماري، ونحن بصدد تحديد مفهوم المغرب العربي من خلال عناصر شخصيته[5]، كنا نستهدف الوقوف عند صورة المغرب في الكتابات التاريخية الاجتماعية التي ارتبطت معرفياً وسياسياً بمشروع الاستعمار. وهي كتابات أثبتت نتائج العلوم المعاصرة، وتقدم البحث التاريخي الوطني، بالرغم من حداثته، عدم صحة الفرضيات التي حكمت منطقها العام.

هذا، وفي التساؤل عن أصول ايديولوجيا الاحتلال، باعتبارها المهماز الموقظ للوعي الوطني المؤسَّس على بُعد الدفاع عن الهوية، ضرورة لتمثّل طبيعة كتابات منظّري الحركة الاستعمارية من مؤرخين، وعلماء اجتماع، وحتى مستكشفين وعسكريين وقساوسة (أولاً) وأيضاً في التساؤل ذاته أهمية لإدراك دلالات وأبعاد السياسات التي عبّر عنها ومارسها المقيمون العامون والقادة السياسيون الذين تعاقبوا على دول المغرب العربي، خلال المرحلة الاستعمارية، سيما على امتداد النصف الأول من هذا القرن: الحقبة المحورية بفضاء البحث (ثانياً).

---

(٤) لقد حاولت فرنسا اعتماد نظام الحماية كطريقة للاحتلال منذ دخولها جزيرة الهند الصينية، وإن لم تعتمد ذلك قانونياً حتى عام ١٨٦٣، حين أبرمت عقد الحماية مع مستعمرة الكامبودج المعدل سنة ١٨٨٥، لتليها كل من مدغشقر (١٨٨٥) وجزر القمر (١٨٨٦)، وتونس (١٨٨١)، والمغرب (١٩١٢) في ما بعد.

(٥) انظر الفصل الأول من القسم الأول من هذا الكتاب.

١ ـ المغرب العربي ضمن متون السوسيولوجيا الاستعمارية

كتب جورج هاردي[٦] بمؤلفه عناصر التاريخ الاستعماري[٧] يقول: «يبدو لي أنه من أجل أن يصبح المرء استعمارياً، كمثل أن يكون راهباً، أستاذاً أو جندياً، لا بد من حد أدنى من الموهبة...»[٨]، فهل حكمت استراتيجيا فرنسا موهبة ما، لحظة إقدامها على استعمار المغرب؟

إن المغرب العربي الذي انكسر خط تطوره فتأخر تاريخياً، لعوامل بنيوية حددنا مظاهرها ضمن الفصل الأول، اكتشف ذاته ضعيفاً مع القرن التاسع عشر: الواقع الذي وجّه فرنسا في صياغة استراتيجيا دخولها بالتدريج بلدان المغرب. فمن أجل بناء استراتيجيتها، وظفت فرنسا كل إمكاناتها العسكرية والفكرية، من رحالة ومستكشفين وقساوسة ومؤرخين، وجنود وأطباء، ورجالات قانون وعلماء اجتماع[٩]. لذا، فالرؤية التي تخللت التأليف التاريخي الاستعماري، والقاضية، كما حللنا سلفاً، بغموض تاريخ المغرب العربي، وفقر إسهامه الحضاري وسلبية شعوبه، هي التي ستؤسس على أرضيتها كتابات هؤلاء وأحكامهم، بل ونظرتهم إلى بلدان المغرب حاضراً ومستقبلاً، الشيء الذي تفسره «ترسانة» المؤلفات التي تناولت بالتحليل مختلف مكونات المجتمعات المغربية، والتي درج العمل على تسميتها «السوسيولوجيا السياسية الاستعمارية»[١٠].

---

(٦) يعد جورج هاردي واحداً من الباحثين اللذين خدموا بتفانٍ المشروع الاستعماري بكتاباته الغزيرة، التي تناولت قضايا الاحتلال وإشكالياته، وبخاصة تلك المرتبطة بغرب إفريقيا. فقد كتب عن «جغرافية إفريقيا الغربية الفرنسية، وحصيلة التقدم العلمي فيها، وعن التعليم في السنغال خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، إضافة إلى المراحل الكبرى لتاريخ المغرب والتعليم الفرنسي في المغرب...».

(٧) يعتبر مؤلَّف عناصر التاريخ الاستعماري، الذي أصدره جورج هاردي في مستهل عشرينيات هذا القرن، وهو يعمل مديراً عاماً للتعليم العمومي والفنون الجميلة بالمغرب يومئذ، محاولة منهجية لفهم ماضي المستعمرات الذي لم تتمكن، الكتابات التاريخية الفرنسية من إدراك جزئياته بأفق صياغة سياسة استعمارية فعلية، لذا يؤكد جورج هاردي، وهو بصدد تقديمه المؤلَّف أن «دراسة عنصر بعنصر التاريخ الاستعماري يشكل مهمة ضخمة...». انظر:

Georges Hardy, *Les Éléments de l'histoire coloniale* (Paris: La Renaissance du livre, 1920).

(٨) المصدر نفسه، ص ١١١.

(٩) انظر في جملة المؤلفين: Victor Piquet, *L'Algérie française: Un siècle de colonisation, 1830-1930,* préface de M. Octave Homberg (Paris: A. Colin, 1930), et Jean Marie Antoine de Lanessan, *L'Expansion coloniale de la France: Étude économique, politique et géographique sur les établissements français d'outre - mer* (Paris: F. Alcan, 1886).

(١٠) نحيل على بعض الأعمال النقدية لهذه الكتابات التي استهدفت إبراز منطلقات «السوسيولوجيا السياسية الاستعمارية» ومنهجياتها، وأيضاً نتائج أبحاثها، من ذلك: André Adam, *Bibliographie critique de sociologie, d'éthnologie et de géographie humaine du Maroc* (Alger: Centre des recherches anthropologiques, préhistoriques et éthnographiques; CNRS, 1972); Jacques Berque, «Cent vingt cinq ans de sociologie maghrébine,» *Annales ESC,* vol. 2, no. 3 (juillet - septembre 1956), pp. 296 - 324, et Abdelkebir El Khatibi, *Bilan de la sociologie au Maroc* (Rabat: L'Association pour les sciences humaines, 1967).

لن ندقق في تعداد ومناقشة مسارب هذه الكتابات واتجاهات البحث فيها(١١)، بل سنعمل على الإمساك بالمنطلقات التي حددت نظرتها العامة إلى المغرب العربي، والتي على أساسها تم بناء استراتيجيا فرنسا الاستعمارية. بهذا المعنى لم تستهدف الكتابات الاستعمارية تطوير «السوسيولوجيا السياسية» كحقل معرفي حديث النشأة، ضروري لفهم الإنسان ومجتمعه، بل توخت، على العكس من ذلك، تقوية «النظام الاستعماري وإدارته»(١٢) عبر تقديم أحكام عن مكانة الإسلام، ومفهوم الدولة والسلطة وطبيعة العلاقات بين مختلف مكونات المجتمعات المغربية.

لقد تخللت نظرة فرنسا إلى المغرب العربي، على الأقل منذ ١٨٦٠ حين أصبح للاستعمار بهذه المنطقة شكل واضح ومحدد(١٣)، لحظتان متميزتان شكلاً، لكن متطابقتان من حيث المنطلقات والأبعاد، وهما معاً حقبتان محكومتان بنمو المنظومة الرأسمالية وتطور فكرة الاستعمار. فالمغرب العربي الذي ارتبط بالمشروعية العربية الإسلامية منذ استقرار الإسلام ببلاده(١٤)، ليصبح واحداً من دار الإسلام وجزءاً غير منفصل عن المشرق العربي، قد تأثر إلى حد ما بالدخول الفرنسي إلى مصر عام ١٧٩٨(١٥)، بل كان طبيعياً من الناحية التاريخية أن يصبح هدفاً أساسياً لفرنسا ولبناة استراتيجيتها الاستعمارية العامة.

ثلاثة منطلقات، نعتبرها محددات جوهرية لخطاب فرنسا حول «مشروعية» التوسع بأفق تأسيس فكرة الامبراطورية، وهي بالتوالي المرتكزات المتحكمة في تكوين صورة المغرب العربي لدى أنصارها، المدافعين عن مشروعها، الصانعين استراتيجيتها: منطلق التشكيك في مكانة الإسلام ودوره في صهر مكونات المجتمعات المغربية وربطها بالمشرق العربي (أ)، الحكم على المغاربة بالعقم السياسي، والعجز عن تأسيس دول قائمة على فلسفات سياسية، اجتماعية

---

(١١) نكتفي بالإحالة على بعض الأعمال، التي أنجزت في هذا الصدد: Jean - Claude Vatin et Ph. Lucas, *L'Algérie des anthropologues* (Paris: Maspéro, 1979); M. Berdouzi, «Robert Montagne et les structures politiques du Maroc précolonial,» (Mémoire de DES, droit public, Rabat 1981), et M. Hourorer, «Michaux - Bellaire et société politique au Maroc: Contribution à l'étude de sociologie politique coloniale,» (Mémoire de DES, Rabat, 1985).

(١٢) Berdouzi, Ibid., p. 9.

(١٣) قارن: Abdallah Laroui, *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830 - 1912* (Paris: Maspéro, 1977), p. 95.

(١٤) نعتقد أن استقرار الإسلام من الناحية السياسية يبتدىء مع القرن الثامن الميلادي، لعدة اعتبارات سبقت الإشارة إليها في الفصل الأول، وهو التاريخ الذي حصره شارل أندريه جوليان في القرن الثاني عشر بقوله: «إن أسلمة البلاد، التي ابتدأت منذ نهاية القرن السابع، ستعم البلاد من الشرق إلى الغرب... لكن لن تصبح نهائية إلا بعد انتصار الموحدين في القرن الثاني عشر...» انظر: Charles - André Julien, *L'Afrique du nord en marche: Nationalismes, musulmans et souveraineté française* (Paris: R. Julliard, c1952), p. 9.

(١٥) قد تبدو مظاهر التأثير غير واضحة بالنسبة إلى أقطار المغرب العربي لاعتبارات تاريخية وجغرافية. للتدقيق في حملة نابوليون على مصر، وفي علاقة هذا الأخير بالعالم الإسلامي، انظر:
Edmond Ferry, *La France en Afrique* (Paris: A. Colin, 1905).

وحضارية (ب)، ثم التشكيك في الوحدة التاريخية، الاجتماعية والإثنية للمغرب العربي (ج).

أ ـ إن الانطلاق من كون التشكيك في مكانة الإسلام وقيمته الاجتماعية الحضارية في وجدان المغاربة وتفكيرهم «الجمعي»، تبرره طبيعة العلاقة التي سادت الغرب الأوروبي بالدوائر المتاخمة له ومنها تحديداً منطقة المغرب العربي، وهي علاقة تحدد مضمونها منذ وصية الملكة ايزابيلا الداعية إلى القضاء على الإسلام كشرط لاستقرار المسيحية وتطور مجتمعاتها[16].

بهذا المعنى، ندرك مكانة الإسلام ضمن الصراع بين الغرب المسيحي عامة والمغرب العربي، وبين هذا الأخير وفرنسا بشكل خاص، وهو صراع نخال مظهره الديني محدداً من بين عوامل متعددة مرتبطة بالمدارات الجديدة للتاريخ العالمي كما تبلورت مع النهضة الأوروبية المؤسسة على أرضية نمط الإنتاج الرأسمالي[17]، المرسخة بالثورات الصناعية والفكرية، والمعززة لاحقاً بشيوع فكرة الاستعمار[18].

هذا، ولم تتردد الكتابات التي مهدت للدخول الفرنسي إلى المغرب العربي ودافعت عن مشروعية وجوده واستمراره لاحقاً، في تأكيد «رسالة» فرنسا في العمل على انبعاث روح روما وتجديد «آثارها»: روما التي «أسعفت» المغاربة على ولوج عتبة «التاريخ» لمعانقة «المدنية» وللاستفادة من تياراتها الحضارية، وهي الرؤية التي ناقشنا دعاتها انطلاقاً من مصادرهم ونحن نحلل موضوعات الفصل الأول[19]. فلويس برتراند (Louis Bertrand) لم يتقاعس عن

---

(١٦) وهي دعوة سيستمر العمل على نشرها حتى في القرون اللاحقة لعهد الملكة ايزابيلا، نقرأ في يوميات شاتوبريان (Chateaubriand) قوله: «لا أرى حلاً للمستقبل إلا في المسيحية وفي المذهب الكاثوليكي»، انظر: Chateaubriand, *Mémoire d'outre-tombe* (Paris: La Pléade, 1951), tome 2, p. 931.

(١٧) كثيراً ما ركزت الكتابات الأجنبية التي تناولت هذا الموضوع، على الطابع الديني للصراع، مستبعدة العوامل الأخرى المواكبة لنمو النظام الرأسمالي ومستلزمات توسعه وانتشاره. بهذا الصدد نقرأ في وثيقة قدمت كمذكرة إلى وزارة الحربية الفرنسية حوالى سنة ١٩٣٨، بشأن موضوع إفساح المجال للنشاط التبشيري بالجزائر، ما يلي: «. . . إن المسيحيين الطيبين، الأصدقاء الحقيقيين لوطنهم قد أيدوا مخلصين فتح الجزائر وكذلك احتلال مدينة قسطنينة الذي تم مؤخراً، لقد رأوا في ذلك شرفاً لفرنسا. . . إنه من الحكمة أن يعمل الملك والحكومة على تمدين هذه الشعوب البربرية، هل يظن أن ننجح في ذلك بغير الدين المسيحي؟ . . . إن الدين الكاثوليكي يملك وحده، وبدرجة عالية، في كل مكان أردناه، سر إدخال حضارة، هي، دون جدال، أكثر كمالاً من غيرها ذات الفلسفات الباطلة. . .»، للاطلاع على نص الوثيقة انظر: عبد الجليل التميمي، «انطباعات حول أهمية الدين في الممتلكات الفرنسية بإفريقيا،» **المجلة التاريخية المغربية**، العدد ١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤)، ص ٣٣ ـ ٣٩.

(١٨) انظر في جملة المؤلفين: E. Pouard Decard, *Le Principe de Bismarck et l'expansion de la France en Afrique du nord* (Paris: A. Pedone, 1918), et Raymond Bett, «La Doctrine française entre 1890 et 1910,» (Thèse, Grenoble, 1955).

(١٩) أعني بالخصوص كلاً من: «أرنست فليكس غوتييه وستيفان غزيل وجيروم كاركوبينو وأرنست مرسييه. للإطلاع على نموذج من التحاليل التي بحثت في كتابات هؤلاء، انظر على سبيل المثال لا الحصر:

R. Ainad Tabed, «Le Concept de colonisation d'après Stephane Gsell,» (Mémoire de DES, Alger, 1968).

الإقرار، وهو بصدد حديثه عن الكاردينال لافيجري (Lavigerie)[20]، بأن «النشاط الفرنسي بإفريقيا ليس سوى استمرار للآثار اللاتينية، التي بادرت روما بالقيام بها منذ عشرين قرناً خلت. إن التاريخ سيضفي طابع المشروعية على غزونا، لأننا لا نقوم إلا باستعادة عمل متوقف، ولأننا وارثو تاريخ مشرق...»[21] ليضيف في سياق كتابته عن بلاد البربر ونزوعهم إلى «الاستقلال الفطري»:

«... فعبثاً تدفقت عليهم مرتين الموجة العربية «الأسيوية». ففي كلتا المرتين كانت الصخرة المغمورة تطوف فوق السطح من جديد، محافظة على أصالتها، وفية لماضيها. والماضي غير خافٍ عن أحد. إنه الماضي الروماني مع إرثه المسيحي. إنها افريقيا أبولي (Apolee) وسان أوغستان (Saint-Augustin)... افريقيا الرومانية التي استمرت تعيش حتى في أشد العصور تبريراً... فإلى غاية منتصف القرن الثاني عشر، بذلت الممالك البربرية، في الجزائر، وتونس، والمغرب، جهودها للمحافظة على تقاليد الإدارة الرومانية... وقد بقيت كل مقومات الحضارة الرومانية حتى بعد الغزو العربي الثاني. وما يزال الإرث قائماً اليوم كذلك. إنه ما يزال يعيش»[22].

قد يصعب إدراك الدلالات التاريخية لدعوة إحياء «تراث» روما ووحدة عالمها اللاتيني دون وضع هذا المفهوم ضمن السياق التاريخي المقرر والمفرز له. فالتوسع، باعتباره شرط المرحلة وقوامها، سيتخذ معاني احتلال أراضٍ لم «ينتهِ غزوها بعد»[23] الشيء الذي يفسر لماذا كان التقسيم «مشروعاً» بل و«ضرورياً» في ممارسة قادة أوروبا، ووعي نخبتها المفكرة[24]... نقرأ تكثيفاً لهذا الوعي، في كتابات الفيلسوف الألماني هيغل (Hegel)، وهو بصدد تحليله الأساس الجغرافي للتاريخ، بما مفاده: «ينبغي تقسيم افريقيا إلى ثلاثة أقسام الأول يقع جنوب الصحراء الكبرى، وهو افريقيا على الأصالة، وهي المناطق الجبلية التي تكاد تكون مجهولة لنا تماماً، والثاني يقع شمالي

---

(٢٠) الكاردينال لافيجري، هو أحد المؤسسين الأوائل لحركة التنصير بالجزائر، بل وبالمغرب العربي. إنه هو الذي جزم بالقول: «لا تتغرنس افريقيا الشمالية وهي مسلمة وأكبر وسيلة لإدماجها في العائلة الفرنسية إخراجها من الإسلام». انظر: الحاج حسن بوعياد، **الحركة الوطنية والظهير البربري** (الدار البيضاء: دار الطباعة الحديثة، ١٩٧٩)، ص ٥٦٦.

(٢١) L. Bertrand, «Devant l'islam,» dans: Augustin Bernard, *L'Algérie: Choix de textes, précedés d'une étude* (Paris: Librairie Renounard, 1971), p. 203.

(٢٢) Germain Ayache, *Études d'histoire marocaine* (Rabat: Société marocaine des éditeurs réunis, 1979), p. 22.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(٢٤) إن الدخول الأوروبي إلى إفريقيا ـ الذي اكتسى طابع «المغامرة» بعد اتفاقيتي فيينا ١٨١٤ ـ ١٨١٥، وإيكس لاشابيل ١٨١٩، حين دعت أطراف «الحلف المقدس» إلى محاربة القرصنة وتحرير الأسر ـ سيتحول إلى احتلال منظم تحكمه رؤية واعية أهمية العالم الخارجي، وبخاصة إفريقيا، في عملية تعضيد النظم الاقتصادية الأوروبية. لذا سنعاين تكوين جمعيات للاستكشاف الجغرافي والإثني، وأيضاً انعقاد مؤتمرات خاصة بالتفكير في خلق توازن بين القوى الأساسية يومئذ، كلقاء بروكسيل المنعقد في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٨٧٦، تحت الرعاية الشخصية للملك ليوبولد الثاني، والذي مهد ظروف ميلاد ندوة برلين (أيلول/ سبتمبر ١٨٨٤ ـ شباط/ فبراير ١٨٨٥) التي جمعت القوى الأوروبية الأساسية (ألمانيا، النمسا، بلجيكا، الدانمارك، إسبانيا، الولايات المتحدة، فرنسا، إنكلترا، ايطاليا، لوكسمبورغ، البرتغال، روسيا، السويد، النرويج، تركيا...)، بغرض الاتفاق على مبادىء تقسيم إفريقيا التي لم يكن احتلالها يقتضي أكثر من حصوله فعلاً، والإخبار به»، للاطلاع على معاهدة برلين (١٨٨٤ ـ ١٨٨٥)، من حيث السياق التاريخي، المناقشات، والنتائج، انظر:
Eugène L. Guernier, *L'Afrique champ d'expansion de l'Europe* (Paris: A. Colin, 1938).

الصحراء وهو افريقيا الأوروبية، أما الثالث فهو منطقة نهر النيل...»، مضيفاً «والجزء الشمالي من افريقيا، الذي يمكن أن يُطلق عليه بصفة خاصة اسم أرض الساحل، يقع على البحر المتوسط وعلى المحيط الأطلنطي وهو إقليم رائع توجد فيه قرطاجنة في ما مضى، توجد به الآن مراكش الحديثة والجزائر وتونس وطرابلس. ولقد كان من الواجب ربط هذا الجزء من افريقيا بأوروبا، ولا بد بالفعل أن يرتبط بها، ولقد بذل الفرنسيون أخيراً جهوداً ناجحة في هذا الاتجاه...»[٢٥].

ليس في نيتنا التدقيق في هذه النقطة، هدفنا الإمساك بالقوى المتحكمة في التقابل بين المسيحية والإسلام، الذي نتمثله، وبالضرورة، تناقضاً بين مشروعين حضاريين مؤسّسين على تجربتين تاريخيتين غير متكافئتين من حيث السيرورة والآفاق، القوة والضعف[٢٦]. فالإسلام الذي شدَّدنا سلفاً على تاريخية إسهامه في صهر مكونات المجتمعات المغربية واستكمال عناصر شخصيتها، عبر نقد فرضيات الأسطوغرافيا الأوروبية[٢٧]، هو الذي سيشكل المساس به أداة الاستعمار ووسيلته الفعالة في الارتقاء إلى استنفاد مرامي استراتيجيته، تارة بالحكم عسفاً على قيمته الحضارية بالمغرب العربي[٢٨]، وطوراً بالجزم زوراً على سطحية نفاذه في وجدان المغاربة ووعيهم[٢٩]. والاستعمار في كلتا الحالتين لم يكن يستهدف أكثر من إضعاف مقوم لم يزن، بالحس التاريخي المطلوب، قيمته الحقيقية.

إن المساس بالإسلام، كمقوم جوهري في تكوين هوية المغاربة وشخصيتهم، لم يكن الغرض منه إحداث شروخ في جسد المجتمعات المغربية فحسب، بل استهدف أيضاً التشكيك في انتمائها القومي والحضاري، وذلك بالإجهاد من أجل خلق شقوق سديمية بين مغرب العالم العربي ومشرقه. لذا، سنعاين إقراراً ملموساً لهذه النزعة غداة استكمال احتلال

---

(٢٥) جورج فريدريك هيغل، **محاضرات في فلسفة التاريخ**، ترجمة امام عبد الفتاح امام، ط ٢ (بيروت: دار التنوير، ١٩٨١)، ج ١: العقل في التاريخ، ص ١٦٠ ـ ١٦٢. وقد ورد في دراسة الجابري، انظر: محمد عابد الجابري، «يقظة الوعي العروبي في المغرب: مساهمة في نقد السوسيولوجيا الاستعمارية،» في: **تطور الوعي القومي في المغرب العربي**، مجموعة من الباحثين، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٤٠ ـ ٤١.

(٢٦) نستنتج إحساساً بهذا الواقع في كتابات مؤرخ المغرب الأقصى، الشيخ أبي العباس أحمد بن خالد الناصري، حيث يقول: «فكيف يحسن في الرأي المسارعة إلى عقد الحرب مع أجناس الفرنج وما مثلنا ومثلهم إلا كمثل طائرين أحدهما ذو جناحين يطير بهما حيث شاء والآخر مقصوصهما واقع على الأرض لا يستطيع طيراناً ولا يهتدي إليه سبيلاً، فهل ترى لهذا المقصوص الجناحين الذي هو لحم على وضم أن يحارب ذلك الذي يطير حيث شاء؟» انظر: أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري، ٩ ج (الدار البيضاء: دار الكتاب، ١٩٥٥)، ج ٩، ص ١٩٠.

(٢٧) انظر: «ثانياً: الإسلام، المجتمع والدولة وتجارب العصر الوسيط،» في الفصل الأول من القسم الأول من هذا الكتاب.

(٢٨) نحيل على كتابات كل من: ارنست فليكس غوتييه، أوغستان برنار، ستيفان غزيل، غبرييل كامبس، السابقة الذكر.

(٢٩) يقر بروسبير ريكار (Prosper Ricard) بسطحية إسلام قبائل المغرب، انظر:
Prosper Ricard, *Pour comprendre l'art musulman dans l'Afrique du nord et en Espagne* (Paris: [s.n.], 1924).

بلاد المغرب، وبداية التفكير في اقتسام تركة الخلافة العثمانية، التي وهن عودها منذ أواخر القرن التاسع عشر[٣٠]. فبالعودة إلى تقرير كامبل بانرمان الصادر عن ممثلي الدول الاستعمارية الأوروبية عام ١٩٠٧[٣١]، نقرأ تشديداً على هذا المطمح: «... إن البحر الأبيض المتوسط هو الشريان الحيوي للاستعمار، لأنه الجسر الذي يصل الشرق بالغرب والممر الطبيعي إلى القارتين الآسيوية والافريقية وملتقى طرق العالم... ويكمن الخطر المهدد للعالم في هذا البحر. ففي حوضه مهد الأديان والحضارات وعلى شواطئه الجنوبية والشرقية يعيش شعب واحد، له من وحدة تاريخه ودينه ولغته وآماله كل مقومات التجمع والترابط والاتحاد وتتوافر له في ثرواته الطبيعية وكثرة تناسله كل أسباب القوة والتحرر والنهوض. ويكمن الخطر على كيان الامبراطوريات الاستعمارية في تحرر هذه المنطقة وتثقيف شعوبها، وتطويرها وتوحيد اتجاهاتها وتجمعها واتحادها حول عقيدة واحدة. ولذا فإن على الدول ذات المصالح المشتركة أن تعمل على استمرار وضع هذه المنطقة، المجزأ المتأخر، وعلى إبقاء شعبها على ما هو عليه من تفكك وجهل. وكوسيلة لإنجاز هذا الهدف، يوصي التقرير بـ «ضرورة العمل على فصل الجزء الافريقي من هذه المنطقة عن جزئها الأسيوي، عن طريق إقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر البري الذي يربط آسيا بإفريقيا، ويربطهما معاً بالبحر المتوسط، بحيث تقوم في هذه المنطقة، وعلى مقربة من قناة السويس، قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة...»[٣٢].

ب ـ لقد ترتب على نظرة الاستعمار إلى مكانة الإسلام وقيمته الحضارية، اعتقاد مجحف قوامه الجزم باستحالة بروز دول مغربية قادرة على تجسيد وحدة مكونات مجتمعاتها، سياسياً واقتصادياً وثقافياً. ومن ثم كان سيل الأحكام القاضية بـ «فوضوية» المغاربة، ونزوعهم نحو «التنافر»، و«الانقسام»، واعتماد «العنف» و«التمرد» وسائل للتعامل، والتفاعل، والاستمرارية، وهي رؤية لم يتخلص من عسفها وضحالة قيمة نتائجها العلمية حتى المعاصرون من الباحثين الذين اتخذوا المغرب العربي وقضاياه فضاء لكتاباتهم[٣٣].

بهذا المعنى، تصبح الجزائر مجرد خليط من «الأهالي المتباغضين فيما بينهم، هؤلاء الذين لا تعرف فكرة الجنسية، أو الشعور بالانتماء إلى الوطن أي وجود عندهم...»[٣٤] كما يتحول

---

(٣٠) من مظاهر هذا الضعف، عجز الخلافة العثمانية عن تجنيب سقوط كل من الجزائر وتونس علاوة على شحوب مركزها في حقل العلاقات الدولية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن التالي له، وذلك بالرغم من الاعتراف بها كطرف ضمن الوفاق الأوروبي (= عضويتها في مؤتمر برلين ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥ مثلاً).

(٣١) أي جميع القوى التي لها مصلحة مباشرة في الوطن العربي، وهي: انكلترا، فرنسا، بلجيكا، هولندا، البرتغال، ايطاليا، وإسبانيا..

(٣٢) الياس مرقص، الماركسية اللينينية والتطور العالمي والعربي في برنامج الحزب الشيوعي اللبناني وفي نقدنا لهذا البرنامج (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٠)، ص ٣٦٨.

(٣٣) نذكر بواحد من هؤلاء الذين بحثوا في المغرب العربي بعد استقلال أقطاره، ونعني بذلك جون وتربوري (John Waterbury)، الذي لم يتخلص من ترديد المفاهيم المركزية للسوسيولوجيا الاستعمارية (= جمود المجتمع المغربي، غياب دولة أو سلطة مركزية، التناحر بين بلاد السيبة وبلاد المخزن...). انظر:
John Waterbury, *The Commander of the Faithful: The Moroccan Political Elite: A Study in Segmented Politics,* Modern Middle East Series; vol.2 (New York: Columbia University Press; London: Weidenfeld, 1970).

(٣٤) Arthur Girault, *Principes de colonisation et de législation coloniale: La Tunisie et le Maroc* (Paris: Sirey, 1907), p. 71.

وقد ورد هذا المؤلَّف في: Vatin et Lucas, *L'Algérie des anthropologues,* p. 43.

المخزن بالمغرب الأقصى إلى «نظيمة راسخة من العنف المستديم»[٣٥]، هدف سلطانه. . .، جمع الضرائب ليتمكن المخزن من دفع رواتب الجيش، وذلك من أجل سحق القبائل بهدف استخلاص مزيد من الضرائب. . .»[٣٦].

قد يكون من باب تحصيل الحاصل، كما يقول مناطقة القانون، أن نجدد التساؤل عن الدولة المغربية من حيث ماهيتها ووجودها، لمبرر تاريخي، هو أن الدولة واقع حي وليس معطى مفترضاً، إنها محصلة كينونة الإنسان المغربي وجدلية تطوره واستمراره، في النهوض والسقوط في الكبوة والصحوة[٣٧].

هذا، وتتحدد القيمة المنهجية لتجديد التفكير في مثل هذا التساؤل، في استحضار المنطلقات التي حكمت نظرة الاستعمار للمغرب العربي: البلاد التي ظلت «تعاني من قصور فطري عن التمتع بالاستقلال»[٣٨] على حد حكم شارل أندريه جوليان، المؤرخ الذي يبقى، على الرغم من بعض استنتاجاته، من الأصوات القليلة غير الخانعة لايديولوجيا الاحتلال.

فالمغرب العربي، الذي حرمته جغرافيته من التوفر على «مركز مستقطب لمجمل أقاليمه»[٣٩]، لم يرتقِ قط إلى تحقيق وحدته السياسية»[٤٠]. لذا، فالفرق بعيد بين «الدول الأوروبية وبين ما يسمّى بالدولة المغربية. ذلك أن الدولة الأوروبية موحدة ممركزة ثابتة لأنها تمثل مصالح جميع طبقات الأمة وتسعى لخدمتها. والأمة من جهتها واعية بوحدتها موالية لحكامها. أما المخزن الذي يمثل الدولة في المغرب، فهو جهاز طفيلي لا غير. إنه فرض نفسه على الأهالي في البداية بالسيف ولا تبقى سيطرته إلا بالسيف لأنه لا يستهدف إلا إبقاء الامتيازات التي يتمتع بها أفراد الطائفة المحدودة التي يتكون منها المخزن. . .»[٤١].

---

(٣٥) Waterbury, Ibid., p. 17.

وقد ورد هذا المؤلّف في: Ayache, *Études d'histoire marocaine,* p. 147.

(٣٦) خصص جرمان عياش حيزاً مهماً لمناقشة مضمون هذه النظرية، في ضوء التجربة التاريخية المغربية، انظر بالخصوص مقالاته ومداخلاته المنشورة ضمن كتابه: Ayache, Ibid.

وهي على التالي: «التاريخ والاستعمار: مثال المغرب،» ص ١١ - ٣٢؛ «الوظيفة التحكيمية للمخزن،» ص ١٤٥ - ١٦٣؛ «الشعور الوطني في مغرب القرن التاسع عشر،» ص ١٦٥ - ١٨٨، و«حول تكوين الشعب المغربي،» ص ٣٢١ - ٣٣٩.

(٣٧) يحيل جرمان عياش على عدة وقائع من تاريخ المغرب، تثبت حضور الدولة المغربية وفعاليتها في التوازن بين مكونات المجتمع وعناصره، دون أن ينفي مظاهر الضعف والعنف والتهلهل أحياناً. . فضلاً عن مؤلّفه: Ayache, *Études d'histoire marocaine.*، نحيل على كتابات كل من: عبد الله ابراهيم، **صمود وسط الإعصار: محاولة لتفسير تاريخ المغرب الكبير**، ط ٢ (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٧٦)، و Abdallah Laroui: *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse* (Paris: Maspéro, 1976), et *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830 - 1912.*

(٣٨) Charles - André Julien, *Histoire de l'Afrique du nord, Tunisie, Algérie, Maroc: Des origines à la conquête arabe* (Paris: Payot, 1956), p. 49.

(٣٩) E. F. Gautier, *Le Passé de l'Afrique du nord: Les Siècles obscurs* (Paris: Payot, 1952), p. 4.

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) انظر: Ayache, *Études d'histoire marocaine,* p. 322.=

وفق هذه النظرة في قراءة تاريخ المغرب العربي وحاضر مجتمعاته، يتحول المغرب لدى بناة استراتيجيا الاستعمار، إلى خليط من الأجناس المتنافرة، غير المنتظمة ضمن بنية مجتمعية قارة ومتماسكة، بل وغير المؤطرة وفق أي شكل من أشكال الانتماء السياسي...[42] بهذا الصدد، نقرأ في مذكرات ف. بانانتي وصفاً أنثروبولوجياً «خاصاً»[43] لقبائل الجزائر يقول فيه: «كل قبيلة يمكن أن تعتبر أمة، على غرار قبائل متوحشي أميركا. هذا يدعى «شيخ» وتعني قديم. بوجه عام يختارونه بين الأكبر سناً في القبيلة، والأكثر تميزاً من حيث نضج الحاكمة وممارسة الفضيلة هو الذي يحكم عليه العرب بأنه جدير بأن يأمرهم... إذا أساء الشيخ معاملة رعاياه، أو لم يكن أميناً للمبادىء التي دعته إلى الحكم، لا تدبر مؤامرة ضد شخصه، لا تحاك أية ثورة، تتركه كل القبيلة بهدوء، تذهب وتنضم إلى قبيلة أخرى رئيسها يستقبل بأذرع مفتوحة هذا المكسب الجديد...»[44].

لماذا هذه الأحكام، وبهذه الدرجة من الوثوقية؟ سيما وأن تقدم العلوم الضرورية لقراءة وفهم سيرورة المجتمعات «المتطورة» على هامش المنظومة الرأسمالية، لم تكن قد نضجت شروطها بعد، لتعتمد كأدوات للتنقيب، والبحث واستخلاص النتائج[45]؟.

لن نجدد التدقيق في مدى «علمية» هذه الأحكام و«صحة» نتائجها، لاعتقادنا أولاً بصلاحية خلاصات الجدل الذي ناقشنا فرضياته ومنطلقاته الفكرية، ونحن بصدد استقراء مفهوم المغرب العربي وسيرورة تطور شخصيته، ولاقتناعنا ثانياً، بكون البحث الوظيفي، المرتبط باستراتيجيا ايديولوجيا ما، لا يمكن إلا أن يظل سجين هذه الأخيرة يتغذى من

=للتدقيق في هذه النظرة، انظر كلاً من: Eugène Aubin, *Le Maroc d'aujourd'hui* (Paris: A. Colin, 1904); Augustin Bernard, *Le Maroc* (Paris: F. Alcan, 1921), et Henri Terrasse, *Histoire du Maroc des origines à l'établissement du protectorat français,* 2 vols. (Casablanca: Editions Atlantides, [1950]).

(42) في نطاق نقده الكتابات الاستعمارية، يعتمد جرمان عياش نماذج من القبائل المغربية، ليوضح العلاقة التي ربطت هذه بالسلطة المركزية. انظر بالخصوص دراسته: «الوظيفة التحكيمية للمخزن،» في: Ayache, Ibid.

(43) نعم، «خاصاً» بالنظر إلى المعنى الذي أعطي لمفهوم «القبيلة» ضمن الكتابات الاستعمارية، وأيضاً للطريقة التي وظّف بها هذا المفهوم لتحديد الخلاصات المرتبطة بالدولة ونظم الحكم والعلاقات بين مكونات المجتمعات المغربية، بل وبالنظر حتى إلى القراءات التي من خلالها وقع فهم وتمثل فكر ابن خلدون، باعتباره واحداً من الذين وظفوا هذا المفهوم للتأريخ لحقبة دقيقة في نشوء الدول المغربية وتطور مجتمعاتها.

(44) ف. بانانتي، **مغامرات وملاحظات فوق شاطىء بربريا**، ٣ مج، ط٢ (ميلانو). والترجمة الفرنسية: **تقرير عن إقامة في الجزائر** (باريس: ١٨٢٠)، ص ٢٨١ وما بعدها.

وقد ورد هذا المؤلَّف في: لوسيت فالنسي، **المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر، ١٧٩٠ - ١٨٣٠**، ترجمة الياس مرقص (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠)، ص ١٢٤ - ١٢٥.

(45) نطرح هذا التساؤل لاعتقادنا بمرور البحث الاستعماري بمرحلتين اثنتين غير منفصلتين عن درجة انتشار الحركة الاستعمارية وطبيعة آفاقها. فطالما أن مجمل البحوث ظلت كتابات وظيفية (في خدمة ايديولوجيا الاحتلال) فإن تقدمها وتراجعها ظل هو الآخر مرتهناً بـ «تفاؤلية» المستعمِر في الاستمرار، و«تشاؤميته» في الفشل وانسداد الآفاق. وقد نعتبر سنة ١٩٣٠ تاريخاً فاصلاً بين اللحظتين معاً، ولو ان التطور الكوني في حقل العلوم قد شهد نمواً ملموساً ما بين استعمار الجزائر (١٨٣٠) ونهاية العقد الثالث من هذا القرن (١٩٣٠).

مكاسبها ويغذيها، كما يشحب بإخفاقاتها ويتآكل بتراجعاتها[٤٦].

لقد كان ريمون توماسي (Raymond Thomassy)[٤٧] منسجماً مع منطق الاحتلال، حين ألح على فرنسا، وباستمرار، على أن «عليها أن تبادر إلى التعرف إلى ساحة المعركة حيث تنتظرها مصائر تزداد مجداً كلما كانت أقل دموية، وانتصارات تزداد رسوخاً كلما نيلت بأسلحة أكثر سلمية»، ليضيف بأكثر جرأة وشفافية ممكنة «أن العلم هو أحد هذه الأسلحة وأول سلاح ينبغي توظيفه، لأنه هو الذي سيعمل على تعبيد الأرضية التي يتعين الزحف إليها»[٤٨].

ج ـ وفعلاً، لقد اعتمدت الاستراتيجية الاستعمارية العلم[٤٩] أداة لتعميق الصدع وتفكيك الوحدة الوطنية لبلدان المغرب كما نصح بذلك لادريت دو لا شاريير فرنسا لحظة شروعها في احتلال المغرب الأقصى[٥٠].

يواجهنا ونحن بصدد البحث في أصول خطاب الاحتلال، موضوع طالما تردد في الكتابات الاستعمارية، إن لم نجزم بكونه قد مثّل البعد المركزي في حقل الإجهاد من أجل تبرير «مشروعية» الاستعمار، إنه: التشكيك في وحدة مكونات المجتمعات المغربية. فكما اختلق خطاب الاستعمار تقابلاً تاريخياً بين الإسلام والمسيحية وتنافياً بين حضور مفهوم الدولة لدى أوروبا وغيابه بالمغرب العربي، ساهم، بإصرار، في ترسيخ ثنائية العرب ـ البربر، المخزن ـ السيبة[٥١].

إن النظر إلى المغرب العربي، كوحدات اجتماعية/ إثنية، متقابلة إلى حد «التناحر» بل

---

(٤٦) ولو اننا نعتقد، كما سنعاين ذلك لاحقاً، أن منظّري الحركة الاستعمارية لم يفقدوا أملهم في استمرار «فرنسا ـ الامبراطورية»، «فرنسا مجددة تراث روما والعالم اللاتيني»، «فرنسا القوة التي لا تُقهر»، حتى لحظة بروز مؤشرات تاريخية برجحان مسار الأحداث تجاه حقوق الشعوب المستعمرة وعدالة مطالبهم في التحرر والاستقلال. نقرأ ذلك في عناوين التآليف وطبيعة الموضوعات المكونة لها، الصادرة مع حلول العقد الثالث من هذا القرن. من هذه الكتابات: Hardy, *Les Eléments de l'histoire coloniale*, et Eugène Léonard Guernier, *Pour une politique d'empire: Doctrine et action* (Paris: F. Alcan, 1938).

(٤٧) ريمون توماسي (R. Thomassy)، هو واحد من الأوائل الذين نظروا إلى الاحتلال الفرنسي بشمال إفريقيا، أولاً بالمساهمة بفعالية في استعمار الجزائر، وثانياً بالمشاركة في بلورة الأفكار المبكرة الداعية إلى دخول المغرب واحتلال أرضه، تحديداً منذ انهزام هذا الأخير بواقعة إسلي (١٨٤٤).

(٤٨) قارن: Raymond Thomassy, *Le Maroc: Relations de la France avec son empire* (Paris: [s.n.], 1859).

(٤٩) للتدقيق في هذا الموضوع، انظر: «من الامبراطورية إلى الامبريالية،» في: Girardet, *L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962*, pp. 21 - 171.

(٥٠) قارن: Jacques L'adreit de La charrière, «Les Études berbères au Maroc et leurs intrérêts nord-africains,» *Renseignements coloniaux* (octobre 1924).

(٥١) للتدقيق، انظر، على سبيل المثال، الكتابات التالية: Robert Montagne, *Les Berbères de le Makhzen dans le sud du Maroc: Essai sur la transformation politique des berbères sédentaires* (Paris: F. Alcan, 1930), et Ernest Gellner and Charles Micaud, eds., *Arabs and Berbers: From Tribe to Nation in North Africa* (London: Duckworth, 1973).

منفصلة إلى درجة «التناقض» يبرره ركام الدراسات والأبحاث التي أُنجزت على امتداد النصف الأخير من القرن الماضي، وبخاصة الأربعين سنة من هذا القرن[٥٢]. وهي على تباعد سنوات صدورها[٥٣] وتشعُّب مساربها[٥٤]، لم تشذ عن المنطلق الذي حكمها ووجّه فرضياتها، أي العمل على تقديم تبرير تاريخي لمشروعية الاحتلال. فالجزم بضعف مكانة الإسلام في التوحيد، وعجزه عن بناء دول مؤسسة على فلسفات للتنظيم والحكم، حدا بالبحث الاستعماري إلى تقديم ثنائيات قلما تتحقق معها الوحدة الوطنية لبلاد المغرب في الزمن المنظور وغير المنظور معاً. أولها، كما أوضحنا ذلك سلفاً[٥٥]، أن البربر وإن أسلموا بالتدريج[٥٦]، فقد ظل إيمانهم سطحياً قياساً لسديمية تضامنهم المؤسس على العرق والجنس[٥٧]، الواقع التاريخي الذي تثبته تقاليد البربر، وأعرافهم ونمط عيشهم[٥٨]. والمظهر الآخر لهذه الثنائيات هو التعارض «المستديم» بين القبائل الموالية للمخزن (= بلاد المخزن) وتلك الخارجة عن سلطته (= بلاد السيبة). وهي الثنائية التي أجهدت الأبحاث الاستعمارية[٥٩] من أجل بلورتها في ما

---

(٥٢) علاوة على المصادر الأساسية التي اعتمدناها سالفاً، التي تشكل مراجع ضرورية لفهم منطلقات ومضمون البحث الاستعماري، نحيل على دراسة ذات طابع بيليوغرافي، وإن اقتصرت على الاصدارات الخاصة بالجزائر فقط على امتداد قرن وخمس وعشرين سنة (١٨٣١ - ١٩٥٦)، وهي: «Vingt cinq ans d'histoire algérienne: Recherches et publications, 1931 - 1956,» *Revue africaine* (1956), 2 parties.

(٥٣) يرجع تاريخ بعض الكتابات المتشككة في وحدة مكونات المجتمعات المغربية، إلى ما قبل احتلال الجزائر، أي مع بداية هذا القرن. إذ بالرغم من ندرة المعطيات عن منطقة المغرب العربي، وقع التأكيد على «استقلالية» البربر ونزوعهم نحو الحرية والانطواء و«عصيانهم» أوامر السلطة المركزية. للتدقيق انظر:
Dechenier, *Recherches historiques sur les maures et histoire de l'empire du Maroc*, 3 vols. (Paris: Polytype, 1787), et G. Lempriere, *Voyages dans l'empire du Maroc et dans le royaume de Fès: Fait dans les années 1790 et 1791* (Paris: Tavernier, 1801).

(٥٤) بالرغم من انتماء البحث الاستعماري إلى نسق أو بنية واحدة من التفكير، فقد نلامس بداخله تمايزات واتجاهات، خصوصاً بعد العقد الثالث من هذا القرن.

(٥٥) انظر: «ثانياً: الإسلام، المجتمع والدولة وتجارب العصر الوسيط،» في الفصل الأول من القسم الأول من هذا الكتاب.

(٥٦) نفكر هنا في مقولة رفض البربر دخول الإسلام وثورتهم عليه، وهي المقولة التي تخللت العديد من الكتابات الاستعمارية.

(٥٧) قارن: Laroui, *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830 - 1912*, pp. 167 - 168.

(٥٨) على الأقل هكذا فكّر العديد من الباحثين الاستعماريين، انظر دراستهم:
Georges Ondou, *Institutions et coutumes des berbères du Maghreb (Maroc - Tunisie - Algérie - Sahara): Leçons de droit coutumier berbère* (Tanger - Fès: Éditions internationales, 1938); E. Doutte dans: *Bulletin bibliographique de l'islam maghrébin* (1er semestre 1897), S.GA. PO. et Gabriel Camps, «L'Origine des berbères,» dans: *L'Islam, société et communauté: Anthropologie du Maghreb*, sous la direction d'Ernest Gellner.

(٥٦) قارن: Ladreit de Lacharrière, «Les Études berbères au Maroc et leurs intérêts nord-africains,» p. 315.

أسمته «نظرية الأنصاف الشهيرة»[٦٠] التي تذهب إلى أن «النظام الاجتماعي كان محفوظاً أساساً بواسطة التضاد بين الوحدات الاجتماعية، وليس بواسطة الحكم المركزي»[٦١].

لن نجدد التشديد على محدودية «صحة» الأحكام[٦٢] المبنية على فرضيات كشف التطور المعاصر لمجتمعات المغرب عن ضحالتها وفقر مضمونها[٦٣]. غرضنا المنهجي هو الإحالة على بعض عناصر البناء النظري، الذي عبره قُدم المغرب العربي في صورة فضاء «غير مفتوح» «قابل للغزو»، بل مجتمع يفتقد بالاطلاق مقومات «المدنية»، و«الانصهار» وإمكانات «التطور»: الرسالة التي «يتحتم» على فرنسا إنجازها لإحياء التواصل «الحضاري» الذي انقطع منذ سقوط ولاية الرومان وشحوب تراثها.

٢ ـ المعمّرون الفرنسيون وأسطورة التمدين

يمثل النصف الثاني من القرن التاسع عشر[٦٤] محصلة التطور الحاصل في سيرورة البناء الرأسمالي لمجمل المجتمعات الأوروبية[٦٥]. فهو بالدرجة الأولى لحظة دخول الاقتصادات، المبنية على نمط الإنتاج الرأسمالي، طور العالمية[٦٦]، إنتاجاً واستهلاكاً، بل وضرورة من حيث النمو والاستمرارية[٦٧]. وهو ثانية وأساساً، فترة الدعوة إلى صياغة ايديولوجيا الاستعمار، هذا

---

(٦٠) أو يسمى اللف (Leffs)، بالمغرب الأقصى، والصف (Seffus) بالجزائر وتونس، حول نظرية اللف في كتابات روبير مونتاني (R. Montagne)، انظر رسالة محمد البردوزي: Berdouzi, «Robert Montagne et les structures politiques du Maroc précolonial ,»partie 1, chap, 2, pp. 78 - 103.

(٦١) محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٤.

(٦٢) نقرأ مناقشة عميقة لمختلف النظريات المتعاطية مع مفهوم «القبيلة» عند عبد الله العروي، انظر: Laroui, *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830 - 1912*, pp. 167 - 186.

(٦٣) ومع ذلك لا يمكن إغفال امتداد هذه الفرضيات، حتى بعد استقلال دول المغرب العربي، سواء بالنسبة إلى الباحثين المعاصرين (= النظريات التجزيئية)، أو حتى لدى بعض المغاربة أنفسهم... يحيل عبد الله العروي، وهو بصدد تحليله «السيبة وعدم المشاركة» على إعادة تأويل محمد الحبابي، لمفهوم السيبة. انظر: المصدر نفسه، ص ١٨٠.

(٦٤) بل تحديداً منذ ١٨٧٠ ـ ١٨٧١، لاعتبارات جوهرية: اختلال الصراع الفرنسي ـ الألماني لصالح وحدة وتفوّق ألمانيا على عهد بسمارك، الواقع الذي سيستمر محكوماً بمقتضيات معاهدة فرانكفورت (١٠ أيار/ مايو ١٨٧١) لما يقارب العشرين سنة، ثم تصاعد موجات الهجرة الداخلية والخارجية مع نزوع الاقتصادات الأوروبية نحو تعميق الإجراءات الجمركية الحمائية، وأيضاً اشتداد الشعور القومي في أكثر من دولة. إنها السمات البارزة المميزة للنظام الرأسمالي لحظة إشرافه على الانتقال إلى الطور الامبريالي، الذي شكّل التوسع الاستعماري معبره الأولي والأساسي.

(٦٥) سيما القوى الأساسية منها، كإنكلترا، فرنسا، روسيا، ألمانيا، السويد، وإلى حد ما بلجيكا، البلاد الواطئة، سويسرا، وشمال ايطاليا.

(٦٦) انظر: خالد المنوبي، اقتصاد المغرب العربي ورأس المال العالمي، سلسلة المعرفة الاجتماعية (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٨٧)، الفصل الرابع: «في قيام دولة رأس المال العالمية،» ص ٣٦ ـ ٤١.

(٦٧) وهي الضرورة التي تفسرها مجموعة من الاتفاقات والمعاهدات، التي ربطت القوى الأوروبية =

الذي أصبح بمثابة «صمام الأمان»[68] بالنسبة إلى النظام الإقليمي الأوروبي.

إن القول بتحول التوسع الاستعماري إلى ضرورة حيوية لواقع المنظومة الرأسمالية وآفاق تقدمها، تبرره «آثار» أعمال مهندسي الاحتلال وبناته[69]، هؤلاء الذين، وإن اختلفت مواقع وجودهم وفلسفة استعمارهم[70]، فقد بقوا منشدّين إلى مرجعية تاريخية متماسكة قررتها شروط التطور الحاصل في بنية النظام الرأسمالي[71].

لقد تحكمت مظاهر النفي، التي رسمت صورة المغرب العربي باستراتيجيا الاستعمار، في صياغة قناعة مشتركة لدى القوى الأوروبية، قوامها أن على الغرب باعتباره مشروعاً وأفقاً حضارياً، أن «يسعف» الأمم التي دونه تحضراً على الارتقاء إلى درجة المدنية في تجلياتها العامة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، طالما أن الحركة الاستعمارية، بتعبير ليوطي هي بالضرورة «نشاط وعمل اجتماعي» بل «خلق وترميم للدول وتأسيس للامبراطوريات»[72].

لن نعدد الكتابات التي وظفت لتأكيد هذه القناعة[73]، وبمختلف مظاهر مجتمعات

=بمختلف دول العالم يومئذ، وبخاصة القواعد والمبادىء الضابطة لها، من ذلك: بند الدولة الأكثر رعاية، نظام الامتيازات، سياسة الباب المفتوح...

للتدقيق، انظر: «طرائق الانتشار،» في: بيير رونوفان وجان باتيست، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة فايزكم نقش (باريس؛ بيروت: منشورات البحر المتوسط؛ منشورات عويدات، [د. ت.])، ص ١٠٦ - ١٣١.

(٦٨) Pierre Milza, *Les Relations internationales de 1871 à 1914* (Paris: A. Colin, 1968), p. 5.

(٦٩) للاطلاع على نماذج هؤلاء، انظر: Charles - André Julien [et al.], *Les Techniciens de la colonisation (XIX - XXs)* (Paris: Presses universitaires de France, 1947).

(٧٠) كثيراً ما تخللت فكرة الاختلاف في طبيعة الاستعمار، الكتابات المؤرخة لتجارب الاحتلال، وأحياناً حتى بداخل الاستعمار الواحد. فبالنسبة إلى فرنسا مثلاً، غالباً ما يقع التمييز بين طريقة بيجو بالجزائر، ونظيره غالييني (Gallieni) في مدغشقر أو فيديرب في السنغال، أو بين هذين الأخيرين، وليوطي (Lyautey) بالمغرب الأقصى.

(٧١) يفهم التماسك هنا، بمعناه العام، إذ بمقدار ما اختلفت مراكز الدول الأوروبية من حيث القوة، بقدر ما تباين استعدادها للتوسع الاستعماري. نشير أساساً إلى وضعية ألمانيا خلال الفترة الفاصلة ما بين انتصارها في واقعة سيدان (٢ أيلول/ سبتمبر ١٨٧٠)، وزوال ما يسمى «الطور الأول» لنظام بسمارك (١٨٩٠)، حيث لم تبرز بدافع الحفاظ على التوازن الأوروبي، الذي اختل لصالح ألمانيا، التوجهات التوسعية لهذه الأخيرة، وهو المأخذ الذي شكّل موضوع خلاف بين بسمارك وفلهلم الثاني تحديداً منذ ١٨٩٠.

(٧٢) Jean Dresch, «Lyautey,» dans: Julien [et al.], Ibid., pp. 135 - 136.

(٧٣) في داخل دول المغرب العربي، مثّلت الجزائر حقلاً «خصباً» لتجارب البحث الاستعماري لاعتبارين اثنين: قدم احتلالها (١٨٣٠) مقارنة مع تونس (١٨٨١) والمغرب (١٩١٢)، وأيضاً لأهميتها ضمن الرهانات الاستعمارية لفرنسا (الاستيطان). لذا سنلاحظ أن أول الهياكل العلمية المخصصة لتنمية البحث الاستعماري ستؤسس بالجزائر، كما أن أولى فرضيات الأسطوغرافيا الفرنسية ستعتمد الجزائر موضوعاً للتجريب والتطبيق.

المغرب العربي[٧٤]، غرضنا الإمساك بالخلفية النظرية التي فعلت في اتجاه تقديم التوسع الاستعماري كحل «إنساني»[٧٥] مقبول، بل وتاريخي لأمم وشعوب «تعذّر» عليها تجاوز وضعها المحجوز وتفكيك عقده، إنه البديل الذي شكل موضوع «إجماع» لدى مجمل تيارات الفكر الغربي الحديث والمعاصر[٧٦].

فباعتمادنا النصف الثاني من القرن التاسع عشر مؤشراً لوضوح ونضج ايديولوجيا الاحتلال[٧٧]، سنقرأ تحديداً للسياسة الفرنسية تجاه العرب في رسالة الامبراطور إلى حاكمه المارشال مكماهون، بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيو ١٨٦٥ يؤكد فيها: «بممارستنا عدالة محقة تجاههم، وبرفعنا مستوى حياتهم وعيشهم، عبر تنمية تربيتهم وشعورهم الأخلاقي... سنبين لهم أن علم فرنسا لم يدخل افريقيا من أجل استعبادهم...» ليضيف «وأية سياسة لفرنسا أكثر لباقة، من أن تمنح، بدولها الخاصة، للأجناس المسلمة المتعددة بالمشرق والمتضامنة فيما بينها رغم التباعد - ضمانات لا رجعة فيها، من حيث التسامح، العدالة، ومراعاة الطبائع، العبادات، والأجناس...»[٧٨]. وضمن الرؤية نفسها، سيؤكد لاحقاً (٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٥) كل من كليمنصو (Clemenceau) وليغ (G. Leygues)، باعتبارهما رئيسين للجنتي الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ والنواب، وذلك بالقول: «إن سياسة ليبرالية وواثقة، هي وحدها الكفيلة بصهر الرؤى العامة للسياسة الفرنسية وأهدافها، ولأنها أيضاً القادرة على الاستجابة للأحاسيس الجماعية لوطننا التواق إلى رخاء مختلف القوى الحية لمتلكاتنا الكبرى بإفريقيا، وذلك بإشراك المصالح وتقريب القلوب...»[٧٩]. صحيح، أن المغرب العربي قد بدا مع القرن التاسع عشر منطقة ضعيفة، متأخرة تاريخياً، مندرجة ضمن منظومة كان حتمياً عليها، وفقاً لأوضاعها الذاتية وواقع محيطها الموضوعي، أن تتعرض لحركة الإدماج الرأسمالي[٨٠]. وصحيح أن إفريقيا قد غدت يومئذ، الدائرة الأكثر ترشيحاً للتوسع

---

(٧٤) وبخاصة المظاهر الأكثر تعبيراً عن وجود شخصية وهوية المغاربة: وضعية المرأة، عقليات المغاربة وطرق تفكيرهم، نظم التعليم، التقاليد والعادات، دور الإسلام ودرجة إيمان المغاربة به، مكانة الزوايا... إلخ.

(٧٥) قارن: Georges Oved, *La Gauche française et le nationalisme marocain, 1905 - 1955* (Paris: L'Harmattan, 1984), tome 1.

(٧٦) على الأقل حتى منتصف العقد الثاني من هذا القرن، حيث ستبرز نقاشات متباينة نسبياً حول المسألة الاستعمارية بداخل المجتمعات الغربية، وأيضاً ستكشف كتابات النظرية الاشتراكية عن الطابع الامبريالي للتوسع الاستعماري وانعكاساته العميقة على تطور الدول التابعة.

(٧٧) ولو اننا، قد نجد تحديداً للغرض من التوسع، في خطب نابوليون منذ دخوله مصر واستعداده لغزو مناطق من إفريقيا. للتدقيق، انظر: Ferry, *La France en Afrique,* notamment: «Bonaparte et le monde musulman,» pp. 1 - 71, et «L'Action civilisatrice de la France,» pp. 215 - 248.

(٧٨) انظر نص الرسالة في: Piquet, *L'Algérie française: Un siècle de colonisation, 1830 - 1930,* pp. 280 - 283.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٢٨٤.

(٨٠) انظر: «ثانياً: الأطر المحددة لمفهوم المغرب العربي المعاصر،» في الفصل الثاني من القسم الأول من هذا الكتاب.

الاستعماري[٨١]، لكن الثابت هو أن مفهوم «التمدين» الذي تأسس عليه خطاب الاحتلال، لم يكن يستهدف أبعد من البحث عن «مشروعية دولية» لتبرير ظاهرة انتقال الاقتصادات الأوروبية إلى طور الاستعمار ثم الامبريالية لاحقاً، وإلا بماذا يمكن تفسير التناقض المزمن بين الدعوة إلى «التمدين» وممارسة نقيضها في التجارب الاستعمارية الغربية؟[٨٢].

تقدم إلينا حقبة حكم بيجو[٨٣] بالجزائر صورة قاسية لهذا الانفصام في خطاب بناة الاستعمار وممارستهم، هذا الذي برز بمذكراته ورسائله[٨٤]، وفي أكثر من سياق، صفات العنف على التسامح[٨٥]، التدمير على البناء، الحرب على المدنية[٨٦]. أليس هو الذي اعتبر الغزو طريقة حربية مشروعة وضرورية، حين كتب يقول: «نحن لا نقوم بحرب بجيوش، لكن لمصالح. فعندما هزمنا لفيف المحاربين سيطرنا على مراكز السكان، التجارة، الصناعة، الجمارك، الأرشيف...»[٨٧].

---

(٨١) لعل من العوامل التي رجحت التوجه الأوروبي نحو إفريقيا: تصاعد موجات كراهية الأجنبي (Xenophobie) في آسيا، وتزايد تشديد الاجراءات الحمائية أمام الهجرة نحو القارة الأمريكية وبخاصة بعد زوال حروب الانفصال (١٧٧٦ - ١٨٦٥) والإعلان عن مبدأ مونرو (١٨٢٣). وإن كنا نعتقد أن الإحساس بكراهية الأجنبي ظل حاضراً أيضاً حتى في أقطار شمال إفريقيا، كما تؤكده كتابات الناصري، انظر: الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، ج ٩. أو استناداً عليه وعلى غيره، انظر: عبد الله العروي، «في أصل كراهية الأجنبي،» في:

Laroui, *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830 - 1912*, chap.5, pp.240 - 262.

(٨٢) بالإضافة إلى الكتابات الكلاسيكية حول تاريخية مفهوم الاستعمار والامبريالية (= مؤلف لينين، **الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية**)، نشير إلى بعض الأدبيات المعاصرة حول الموضوع:

Jacques Berque et J.P. Charnay, *De l'Impérialisme à la colonisation* (Paris: Minuit, 1965), et Bosschere de Guy, *Autopsie de la colonisation* (Paris: Albin Michel, 1967).

(٨٣) ولد بيجو في مدينة ليموج في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٧٨٤ وتوفي بباريس في ١٠ حزيران/ يونيو ١٨٤٩. للاطلاع على سيرته الذاتية وأعماله، انظر: Charles - André Julien, «Bugeaud,» dans: Julien [et al.], *Les Techniciens de la colonisation (XIX - XXs)*, pp. 55 - 74

(٨٤) انظر خصوصاً: *Mémoire de notre établissement dans la province d'Oran par la suite de la paix* (Paris: [s.n.], 1838).

(٨٥) نقرأ ذلك في رسائل بيجو إلى تيير (Thiers) رئيس الحكومة يومئذ، سواء تعلّق الأمر، بأوضاع الجزائر، أو بمواقفه مما يجري بفرنسا... فحول احتجاجه على الطرق المقترحة لتكوين وتربية الشعب الفرنسي، يقول: «لا يمكن لأمة أن تحيا إلا بعمل قاس جداً... عمل لا يترك للناس لا أوقاتاً للتسلية ولا حتى قوة للدراسة...» (رسالة لـ«تيير» بتاريخ ٦ تموز/ يوليو ١٨٤٧)، كما لم يُخفِ استياءه من إجراءات التخفيف من عقوبة الإعدام، التي اتخذتها الحكومة عام ١٨٣٩... علاوة على قساوته تجاه أحداث (١٨٤٨) ونعت الثوار بـ«الأعداء الحقيقيين وليس الروس أو النمساويين...» (رسالة لـ«تيير» في ٧ نيسان/ ابريل ١٨٤٩).

(٨٦) وحتى معاهدة الصلح التي أبرمها مع الأمير عبد القادر (معاهدة تافنا أيار/ مايو ١٨٣٧)، والتي طالما ألح على التفاوض بشأنها لم يتردد في خرقها والتنكر لمبادئها لاحقاً. حول المعاهدة والتراجع عنها انظر: إسماعيل العربي، «معاهدة تافنا أو انتصار الدبلوماسية الجزائرية،» **تاريخ وحضارة المغرب**، العدد ١١ (حزيران/ يونيو ١٩٧٤)، ص ٢٣ - ٥٥.

(٨٧) Julien, «Bugeaud,» p. 65.

إنه الإقرار نفسه الذي أكده واحد من أهم مساعدي بيجو ويدعى سانت أرنو Saint Arnaud، حين كتب عن ذكرياته الحربية بالجزائر، يقول: «لقد كانت حملتنا تدميراً منظماً أكثر منها عملاً عسكرياً. ونحن اليوم في وسط جبال مليانة، لا نطلق إلا قليلاً من الرصاص، وإنما نمضي وقتنا في حرق جميع القرى والأكواخ، وأن العدو يفر أمامنا سائقاً قطعان غنمه. . .»، ليضيف: «إن بلاد بن ناصرة بديعة جداً، لقد أحرقناها كلها. آه أيتها الحرب كم من نساء وأطفال اعتصموا بجبال الأطلس المغطاة بالثلج فماتوا هناك من الجوع والبرد. وليس في جيشنا سوى خمسة من القتلى وأربعين من الجرحى. . .»[88].

ليس ضرورياً التدقيق في انفصام أثبت البحث التاريخي الاجتماعي صحة وجوده شاهداً على ازدواجية خطاب الغرب الحضاري[89]، كما ليس مطلوباً الإطناب في أساليب شخوصه وصناعه من كلوزيل وبيجو وحتى نوجيس وجوان، . . . غرضنا المنهجي تأكيد ديمومته ثابتاً بالفكر الأوروبي الحديث والمعاصر، وإن اصطبغت عملية تصريف وتوظيف مفهوم «التمدين» بطابع المراوحة بين التظاهر والدعوة المبدئية إليه (أ) والإقرار بضرورته كمخرج لاستعمار، تعذّر عليه أن يتغلغل ليصبح واقعاً لا مندوحة عنه، وذلك على الرغم من اعتماده أصلب أساليب الإكراه والامتهان (ب) وهي مراوحة نخال تطور ظروف الاستعمار بالجزائر وكونيا كفيلاً بتفسيرها[90].

أ ـ إن مفهوم «التمدين» الذي نعتبره نتاجاً طبيعياً لتطور النظام الرأسمالي وإفرازاً لثقافته، لم يحظَ بالتطبيق نفسه بالدول الثلاث، كما لم يتضمن الدلالات والأبعاد نفسها على امتداد وجود الاستعمار الفرنسي بالمغرب العربي. هذا، وبما أن لكل مفهوم تاريخيته، أي الشروط المقررة لولادته وتطوره كمفهوم، فالدعوة إلى التمدين تغدو مرتبطة، بل وفي تماس بنمو الرأسمالية ونضج مكوناتها المادية والفكرية. لذا، نعتقد، مع عبد الله العروي، أنه «ابتداءً من سنة ١٨٨٠ وحتى الأزمة الكبرى عام ١٩٢٩، لم يكن للاستعمار المنتصر أية حدود، سوى تلك التي يعمل بإصرار على فرضها: ايديولوجيا التمدين. . .»[91]، الواقع

---

(٨٨) صلاح العقاد، المغرب العربي: دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة: الجزائر، تونس، المغرب الأقصى (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٠)، ص ١١٧.

(٨٩) ومع ذلك لم يتردد شارل أندريه جوليان، في سياق كتابته عن شخصية وأعمال بيجو، في القول إن «آثاره العسكرية تشكل عنواناً حقيقياً للمجد». انظر دراسته في المؤلف الجماعي المشار إليه سلفاً:
Julien [et al.], *Les Techniciens de la colonisation (XIX - XXs)*, pp. 54 - 74.

(٩٠) سنلاحظ بأن تطور حركة الاستعمار بالجزائر، قد لعبت دوراً فاعلاً في هذا التأرجح، إذ الفترة السابقة لحكم نابوليون الثالث، والتي اتسمت بالمغامرة والعنف والدعوة إلى الاستيطان، ليست هي بالضبط الحقبة اللاحقة لها حين تكررت حملات المناداة بضرورة بلورة «عقيدة» للاستعمار تأخذ بعين الاعتبار واقع المستعمرات (التقاليد، الدين، المؤسسات. . .) بأفق توفير قنوات للتقارب و«الانسجام» بينها والمحتل. . . وأيضاً المرحلة الثالثة، التي يمكن تحديدها في بداية العقد الثاني من هذا القرن، حيث ستتخلل الكتابات المؤرخة للاستعمار الفرنسي، فكرة قوامها أن المحتل أخطأ حين تنكّر لتاريخ المستعمرات ولخصوصيتها، ولم يعمل على استمالتها بإدخال الاصلاحات القادرة على توفير شروط الثقة بين الطرفين المتصارعين.

(٩١) Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse*, p. 100.

الذي قررته شروط فرنسا الداخلية[٩٢]، وطبيعة التحولات الحاصلة في بنية النظام العالمي[٩٣] الذي ظل أوروبياً من حيث الفعل والتأثير[٩٤]. فمع استعمار تونس (١٨٨١) والاقتراب من معاهدة برلين (١٨٨٤ ـ ١٨٨٥)، دخلت فرنسا حقبة التفكير الفعلي لصياغة نظرية حول مشروع امبراطوريتها الكبرى، القوية الممتدة إلى أكثر من موقع في العالم[٩٥]، وذلك عبر إشعاعها الفكري والحضاري: الشرط الأساسي لاسترجاع فرنسا مكانتها الحقيقية بين الأمم، وهو الشيء الذي أكده زعيمها غامبيتا (Gambetta) بالقول: «فبالتوسع، بالإشعاع في العالم الخارجي، بالمكانة التي تتصدرها في الحياة العامة للإنسانية، تحافظ الأمم على وجودها وتضمن الاستمرارية لكيانها»[٩٦].

لقد دشن جول فيري (Jules Ferry)[٩٧] التاريخ الفعلي لبروز النظرية الفرنسية للاستعمار، التي شكلت الدعوة إلى «التمدين» أحد مكوناتها الرئيسية[٩٨]، كما أن تحمُّله مسؤولية الدفاع عن «مشروعية» توجه بلاده في حقل التوسع[٩٩]، لم ينحصر في تصريف مضامين هذه النظرية بل امتد إلى تطويرها وصقلها، انطلاقاً من موقعه كممارس للسلطة في بلاده، ومواكب لما يجري بالمستعمرات الفرنسية، وبخاصة في كل من تونس والجزائر. لذلك، سيؤسس «جول فري» دعوته لضرورة التوسع على ثلاثة منطلقات مركزية: اقتناعه أولاً بأن الاستعمار قانون حتمي، نابع من درجة التطور الذي وصلته الاقتصادات الأوروبية

---

(٩٢) Girardet, *L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962*, chap. 3: «Le Grand débat,» pp. 77 - 107.

(٩٣) نشير بالخصوص إلى التسوية النسبية أو المؤقتة لمجمل المشاكل السياسية الأوروبية الكبرى (= إحداث تسويات بشأن أزمة البلقان، تجاوز التحالفات حول ألمانيا وتصفية نظام بسمارك، التراجع عن عزل فرنسا أو الاستمرار في انعزال انكلترا وابتعادها عن مشاكل أوروبا. . . تصفية المنازعات بشأن اقتسام إفريقيا بمقتضى معاهدة برلين ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥)، وأيضاً بداية بروز قوى صاعدة من خارج القارة الأوروبية، وأعني بذلك الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. . . للتدقيق أكثر، انظر: عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة، ١٨١٥ ـ ١٨٦٠ (بيروت: دار النهضة، ١٩٧٤).

(٩٤) قارن: Milza, *Les Relations internationales de 1871 à 1914*, pp. 13 et 89.

(٩٥) بعد احتلال الجزائر عام ١٨٣٠، لم تتردد فرنسا في العمل على اكتساب مواقع بآسيا (أنام، وتونكين)، وأيضاً المكسيك.

(٩٦) قارن: Girardet, *L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962*, p. 78.

(٩٧) حول جول فيري، من حيث شخصيته وأعماله ومنجزاته، انظر:
A. Rambaud, *Jules Ferry* (Paris: [s.n.], 1903), et M. Recul, *Jules Ferry* (Paris: Flammarion, 1947).

(٩٨) نعتقد أنها دعوة عامة وقناعة مشتركة لدى مختلف القوى الأوروبية الاستعمارية يومئذ، نقرأ في تصريح بريطاني على لسان مندوبها سولزبري في ٢١ تموز/ يوليو ١٨٧٨، ما يؤكد ذلك: «إذا كان للنمسا أن تقوم بمهمة حضارية في البلقان، وانكلترا في آسيا الصغرى، فأمام فرنسا مهمة أعظم في شمال إفريقيا. افعلوا ما تشاؤون في تونس فستضطرون يوماً إلى الاستيلاء عليها لأنكم لن تستطيعوا ترك قرطاجنة بيد البرابرة. . .».

(٩٩) نفكر في النقاشات التي واكبت التفكير الاستعماري الجديد، والانقسامات السياسية الناجمة عنها، سيما بين أحزاب الوسط التي يعتبر جول فيري أحد أعمدتها، وأحزاب اليمين واليسار.

برمتها[100]، واعتقاده ثانياً بأن من واجب وحق الدول المتحضرة أن تساعد نظيراتها المتخلفة على «التمدن»، وفي مستوى ثالث انطلاقه، بدافع وطني قطري، من الإيمان بضرورة تعزيز مكانة فرنسا وعظمتها بالعالم[101]. فوفق هذه المنطلقات يقر جول فيري بوجود تباين واختلاف بين الأعراق، فيقول: «أيها السادة، يجب أن نتكلم بصوت أعلى وبصدق أكثر، يجب أن نقول بصراحة الأعراق الأسمى على أن نقول في الواقع... أكرر أن هناك حقاً للأعراق الأفضل لأن هناك واجباً عليها أداؤه. إن واجبنا تمدين الأعراق الأدنى...» ليضيف: «هناك مناسبات... يتطلب فيها شرف فرنسا أن لا نترك شعباً بربرياً يمعن في التلهي زمناً أطول...»[102].

إن لمفهوم «التمدين» في خطاب الاحتلال أكثر من معنى وأعمق من دلالة، فهو، مع بداية نشوء الاستعمار وتكوّن الايديولوجيا المؤطرة لحركته، دعوة نابعة من قناعة مشتركة[103] بضرورة استحضار رسالة روما القديمة واستكمال مشروعها الحضاري، تارة بالإكراه والقوة، وطوراً بالعمل على استمالة «الأهالي»، أي الأمم والشعوب المستعمرة[104]... والمفهوم في مرحلة ثانية تعبير عن وعي أعطاب الاستعمار الفرنسي في مسيرته التوسعية... لذلك فهو نقد للذات[105] وإصرار على التجاوز، بالشكل الذي يضمن للوجود الفرنسي استمراريته وإشعاعه، بل الأهم، استنفاده أبعاد استراتيجيته العامة.

---

(100) بهذا الصدد أكد قائلاً: «السياسة الاستعمارية بنت السياسة الصناعية» مضيفاً «إن كل العالم اليوم يتوخى القيام بصناعة الغزل والنسيج... وكل أوروبا تنتج السكّر بكميات كبيرة قصد التصدير، فبظهور دول مصنعة جديدة كالولايات المتحدة، وألمانيا، وصعود أقطار صغيرة كإيطاليا وإسبانيا وسويسرا... يكون قد التزم الغرب بالسير في طريق لا رجعة فيه...»، للتدقيق يراجع جول فيري في كتاب:
Le Tonkin et la mère Patrie: Témoignage et documents (Paris: V. Howard, 1890), pp. 40 - 41.
وقد ورد في:
Girardet, *L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962*, pp. 82 - 83.

(101) وهي العظمة التي حثّ عليها ودعا إلى ضرورة تجسيدها بأكثر من سياق وفي أكثر من مناسبة. بهذا الصدد، نقرأ له قوله: «ففي عالم قائم على هذا النحو، تكون سياسة التريث أو الامتناع طريق الانحدار والتدهور من المرتبة الأولى إلى الثالثة والرابعة» وعليه فإن فرنسا «لن تكتفي دون داع بأن تلعب دور بلجيكا كبيرة في العالم...»، من تدخلاته في مجلس النواب في جلسة يوم ٢٨ تموز/يوليو ١٨٨٥، مقتطفات من نص وارد في: رونوفان وباتيست، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ص ٤٤٩.

(102) المصدر نفسه، ص ٤٥٠.

(103) نشير إلى أن الجدالات بشأن التوسع الاستعماري، لم تفرز مواقف متناقضة إلا مع بداية القرن الحالي، حيث سيتأسس «الحزب الكولونيالي»، وأيضاً، «الفريق الاستعماري» في مجلس النواب (١٨٩٢) تحت رئاسة أوجين إتيين (Eugène Etienne)، إضافة إلى صدور نماذج من الصحافة *(La dépêche coloniale, tablettes coloniales, figaro, petite gironde, le petit marseillais)* والجمعيات (= لجنة إفريقيا الفرنسية ١٨٩٠، لجنة المغرب، لجنة مدغشقر، لجنة آسيا الفرنسية).

(104) كما سنلاحظ بعد الزيارتين اللتين قام بهما نابوليون الثالث للجزائر خلال ١٨٦٠ و١٨٦١، حيث سيقع التركيز على ضرورة تجاوز الاستيطان والإكراه، وبالمقابل العمل على ترسيخ صيغة التشارك (Association). للتدقيق، انظر: J. Albertini, «Le Voyage de Napoléon III en Algérie,» (Maîtrise d'histoire, Paris, 1955).

(105) وهو النقد الذي تخلل سلسلة من الكتابات التي صدرت مع العقد الثاني والثالث من القرن =

ب ـ صحيح أن حدث التوسع الاستعماري قد سبق، في أكثر من لحظة، النظريات المنظمة والمؤطرة له، لكن الأصح هو أن التقدم في الاستعمار وممارسة الاحتلال هما اللذان أنتجا المفاهيم المعبرة عنه، كمفهوم «التمدين» الذي اكتسى بعداً خاصاً غداة الاخفاقات الفرنسية المتتالية بالمغرب العربي، وتحديداً بالجزائر[106]. فالتمدين لم يعد غطاء لتبرير «مشروعية» الاستعمار فحسب، بل أصبح أداة لضمان استمرارية الاحتلال والمحافظة على مصالحه، وإلا بماذا يمكن تفسير الانتقال الاضطراري، الحاصل باستراتيجيا الاستعمار، من الاستيطان والإدماج[107] إلى الشراكة، ثم الحماية[108]، وفيما بعد الوصاية والانتداب وصولاً إلى صيغة الأتحاد أو الرابطة الفرنسية كما تمت الدعوة إليها عام ١٩٤٧[109].

بهذا المعنى، نفهم لماذا تخلل مبدأ التهدئة (Pacification) مجمل كتابات منظّري الحركة الاستعمارية[110]، وحكم ممارسة قادتهم ومقيميهم العامين[111]. «وليوطي» (١٨٥٤ ـ ١٩٣٤) باعتباره في مقدمة الذين وظفوا، عن اقتناع، مبدأ التهدئة[112]، لم يتردد في الدعوة إلى تضمين مفهوم الحماية دلالات خاصة[113]، مؤكداً ضرورة الاختراق الاقتصادي ـ الاجتماعي، وأساساً

= الحالي. للتدقيق نشير إلى البعض منها: Georges Hardy, *Nos grand problèmes coloniaux* (Paris: A. Colin, 1929), et Guernier, *Pour une politique d'empire: Doctrine et action.*

(١٠٦) عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي: المغرب العربي ـ فلسطين ـ الخليج العربي: دراسة تاريخية مقارنة، سلسلة عالم المعرفة؛ ٧١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٣)، ص ٥٤.

(١٠٧) كما قننته بالجزائر المراسيم الصادرة غداة الاستعمار، ومنها: المرسوم الملكي الصادر عام ١٨٣٨، الذي أعلن أن الجزائر من «ممتلكات فرنسا الإفريقية» ونظم الحكم العسكري بها، وقانون ١٨٤٨، الذي ألحق الجزائر بفرنسا واعتبرها من الأراضي الفرنسية.

(١٠٨) حول مفهوم الحماية من حيث المضمون والنتائج القانونية المترتبة عليه، انظر:

M. Flory, «La Notion de protectorat et son évolution en Afrique du nord,» *Revue juridique et politique de l'union française,* no. 1 (1955).

(١٠٩) للتدقيق في مفهوم الامبراطورية والرابطة من وجهة نظر فرنسية، انظر: Michel Deveze, *La France d'outre - mer de l'empire colonial à l'union française, 1938 - 1947* (Paris: Hachette, 1948).

(١١٠) من هذه الكتابات، وهي كثيرة، انظر: Hardy, *Nos grands problèmes coloniaux,* chap. 1: «L'Amélioration matérielle de la vie indigène,» pp. 14-69, et chap. 2: «L'Amélioration intellectuelle de la vie indigène,» pp. 70 - 96.

(١١١) نفكر أساساً في سياسة كل من غاليبني (Gallieni) بمدغشقر، وليوطي بالمغرب. انظر أعمالهما:

J.S. Gallieni, *Rapport d'ensemble sur la pacification: L'Organisation et la colonisation de Madagascar (octobre 1890 - mars 1899)* (Paris: S.D., 1899), et Louis Hubert Lyautey, *Paroles d'action: Madagascar, Sud-oranais, Oran, Maroc (1900 - 1926)* (Paris: A. Colin, 1927).

(١١٢) حول طريقة كل من غاليبني وليوطي في التهدئة، انظر:

Julien, [et al.], *Les Techniciens de la colonisation (XIX-XXs),* «Gallieni par Pierre Gourron,» pp. 93 - 111, et «Lyautey'par J. Dresch,» pp. 133 - 156.

(١١٣) للتدقيق أكثر، نحيل على المعنى الحرفي والأصلي الذي عرّف به ليوطي الحماية، إذ يقول: =

المعنوي والثقافي، الذي يدمج المستعمرات بحركية التطور الرأسمالي بأقل «خسارة» ممكنة، دون أن «يمس» جوهر مؤسساتها ومقومات بنائها الحضاري[114].

فبدخوله المغرب الأقصى، أكد حقيقة قلما أقرتها الأسطوغرافيا الاستعمارية، أو اعترف بها المعمرون الذين سبقوه بالجزائر وتونس، مضمّناً ذلك التقرير الذي رفعه إلى حكومته بتاريخ ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٠، قائلاً: «ولقد وجدنا بمراكش دولة وشعباً، وإذا كانت هذه البلاد قد اجتازت أزمة فوضى فإنها فوضى حديثة العهد وأكثر اتصالاً بالحكومة منها بالشعب. وإذا كانت هذه الحكومة مجرد مظهر صوري فإنها بالرغم من ذلك كانت ذات كيان، ويكفي أن نرجع إلى ما قبل ذلك بسنوات لنجد حكومة مغربية لها مكانتها بين الدول ولها وزراء عظام وسفراء كبار اتصلوا بأعظم الدول الأوروبية، ولا يزال الكثير من هؤلاء على قيد الحياة إلى الآن. كما كان يوجد بجانب الحكومة مؤسسات وإن كانت تختلف بحسب النواحي فهي تمثل شيئاً حقيقياً...»[115].

لقد اكتسى هذا التأكيد طابع الاستثناء، إذ لم يتردد في أكثر من مناسبة وبأكثر من سياق، في التركيز على هشاشة الدول المغربية الأخرى وتأخرها التاريخي، وبالتالي حاجتها إلى مشاريع كفيلة بنقلها إلى وضع أعمق تماسكاً وأبعد تحضراً: «الواجب» التمديني الذي من «حق فرنسا» القيام به إزاء مستعمراتها. إنه من المحقق، يقول ليوطي، أن «القوة العسكرية لم تعد كافية، إذ من أجل أن نضاعف نشاطنا، علينا أن نسارع، في حدود الممكن، إلى إنجاز آثارنا الاقتصادية: الموانىء، الطرق، السكك الحديدية، والتمدينية: المدارس، المركبات الطبية التي تختزن تأثيراً سريعاً على الأهالي...»[116]. هذا، ويؤكد متحدثاً عن المغرب: «إن الجيش الذي احتل المغرب لا يقاتل من أجل اللذة في القتال. الانشغال الذي يهيمن على هؤلاء الضباط، المثيرين للإعجاب، والأطر البواسل، ليس العراك من أجل العراك، ولا الرغبة في الترقية أو المصلحة الخاصة. إن الذي يسكن هذا الجيش الذي يزداد تقديري وإعجابي به يوماً بعد يوم، هو الهم في تقديم أحسن خدمة للبلاد. والحال أن الواجب الذي تحتم عليه، هو أن يفرز، وبأسرع وقت ممكن، مناطق المغرب، التي لا زالت في حاجة إلى الأمن، من المناطق التي حصل تملكها، حتى يتسنى استغلالها واستعمال ثرواتها الطبيعية وبخاصة إمكاناتها «الهيدروليكية»، الغابوية والمعدنية باختصار ما أسميه بالمغرب النافع، كتعارض مع المغرب غير النافع، حيث يتوجب علينا أن نمتنع عن تبذير أموالنا ودمائنا ورجالنا...»[117]، ليضيف: «إن من شروط استمراريتنا، وديمومة عطاءات مؤسستنا بالمغرب أن نعدد

= «إن مفهوم الحماية هو مفهوم بلاد تحتفظ بكل مؤسساتها وحكومتها، وتدار ذاتياً بأجهزتها الخاصة، تحت الرقابة المجردة من جانب دولة أوروبية تحلّ محلها في التمثيل الخارجي وتتولى عادة إدارة جيشها وماليتها، وتوجه نموها الاقتصادي». نقلاً عن لوي بارتو (Louis Barthou) في: D. Rivet, *Lyautey et l'institution du protectorat français au Maroc, 1912 - 1925*, 3 tomes (Paris: L'Harmattan, 1988).

(١١٤) وعدم المساس هنا نخاله حاصلاً في الشكل وليس في المضمون، لأن حكم ليوطي للمغرب (١٩١٢ - ١٩٢٥) بقدر ما أبقى على المؤسسات التقليدية، بقدر ما خلق ثنائية القديم والحديث وعمّقها في أكثر من مجال، وهو مشكل سيرتهن به تطور المغرب المعاصر.

(١١٥) وارد في كتيب: مكتب المغرب العربي، الحماية الفرنسية في مراكش بعد ٣٦ سنة (القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٤٨)، ص ٣٣ - ٣٤.

(١١٦) Lyautey, *Paroles d'action: Madagascar, Sud-oranais, Oran, Maroc (1900 - 1926)*, p. 74 (Discours à l'école des sciences politiques, Paris, 21 décembre 1912).

(١١٧) المصدر نفسه، ص ١٤٩.

وتنوع علاقاتنا بالأهالي: الجمعيات الفلاحية، الصناعية، والأعمال، سيما الجمعيات الفكرية والثقافية.. إنني أعتقد أنها الضمانة المثلى لصيانة نظام التعاون بين فرنسا والأمة الإسلامية بالمغرب...»[118].

لقد أُعطي مفهوم «التمدين» معنى التعاون، الذي يسمح للاستعمار، بتقدير بُناته ومنظّريه، أن يتجاوز أعطابه وإخفاقاته السالفة، ويفتح له آفاقاً أوسع من حيث الاستمرار في الوجود والتأثير... وهو المعنى الذي يفسر جزئياً قرار الرئيس ميلران (Millerand) بتأسيس ما أصبح يسمّى منذ ١٩٢١ **مؤتمرات شمال إفريقيا** (Les conférences nord-africaines)[119]، وذلك بغرض تنسيق نشاط فرنسا بمستعمراتها المغربية عبر حكامها العامين في كل من الجزائر، تونس والمغرب[120].... لذا، فالتكيف مع تطور ظاهرة الاستعمار وتغيّر واقع الأقطار المحتلة، فرض على فرنسا أن تختار أولاً وتستبدل إذا دعت الضرورة إلى ذلك، الأدوات والمجالات الكفيلة بإسعافها على خلق توازن يمكّنها من تصريف سياستها الاستعمارية واستنفاد مقاصد استراتيجيتها، سيما أن الرأي العام الفرنسي، كما عبّرت عنه الإطارات المحدثة مع العقد الأخير من القرن التاسع عشر (= اللجان البرلمانية، الأحزاب، الصحافة، جمعيات رجال الأعمال...)، لم يتقاعس عن الإصرار على تأسيس ايديولوجيا الاحتلال وفق منطلقات واضحة، نفعية، ومنطقية، وحتى علمية[121].

ثانياً: بصدد الأدوات والمجالات

إن الذي يميز ظاهرة الاستعمار، كما تبلورت مع النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عن مختلف حركات التوسع المشابهة لها، هو أنها محصلة تطور النظام الرأسمالي المعزز بثوراته الصناعية. كما أنها حركة، بقدر ما كان هاجسها الاستراتيجي احتلال الأرض ومشتملاتها، بقدر ما كان همها المركزي اختراق الإنسان في فكره، وثقافته ولغته.. إجمالاً في كل ما له صلة بكينونة وجوده وشخصيته. وتلك هي الأسرار التي جعلت من التوسع الاستعماري ظاهرة تاريخية فريدة من نوعها، قلما تماثلها حركة من حيث سلبية النتائج وعمق التأثير في مستقبل تطور المجتمعات المستعمَرة ونمائها.

والاستعمار، باعتباره كذلك، قد ظل موضوع تراضٍ ضمني، حتى لا نقول مطمح

---

(١١٨) المصدر نفسه، ص ٣٧٦.

(١١٩) للتدقيق في أشغال هذه المؤسسة، التي عقدت أول دورة لها بالجزائر في شباط/ فبراير ١٩٢٣، التي جمعت المقيمين العامين بالدول الثلاث (حاكم الجزائر Steeg، تونس Lucien Saint وليوطي بالمغرب)، انظر الأرشيف الدبلوماسي لوزارة الخارجية الفرنسية: Archives diplomatiques, *Conférences nord africaines: Alger, Rabat, Tunis,* Série Afrique, 1918 - 1940; questions générales.

(١٢٠) قارن: «Ouverture de la première conférence nord-africaine, discours prononcé à Alger le 6 fevrier 1923,» dans: Lyautey, Ibid., pp. 382 - 384.

(١٢١) أو كما سماها E. L. Guernier «العلم الكولونيالي» (La science coloniale)، انظر: Guernier, *L'Afrique champ d'expansion de l'Europe,* p. 169.

اتفاق مطلق، على الأقل حتى نهاية القرن التاسع عشر، المعطى الذي تفسره نوعية النقاشات التي تخللت مختلف قطاعات الرأي العام الفرنسي، وذلك قبل أن يتحول، عن قناعة، حقاً قابلاً للممارسة[١٢٢]، بل عملاً مشروعاً على حد تعبير ألبير باييه (Albert Bayet): «يعدّ الاستعمار مشروعاً حين يحمل الشعب الذي يحتل كنزاً من الأفكار والعواطف، التي من شأنها أن تغني شعوباً أخرى، حينذاك لا يصبح الاستعمار حقاً فحسب بل واجباً. ويبدو لي أن فرنسا المعاصرة، بنت النهضة، وريثة القرن التاسع عشر والثورة، تمثل في العالم مأملاً له قيمته الخاصة، وبالتالي يمكنها، بل يجب عليها أن تشيع في الكون إن في نقل العلوم للشعوب التي تجهلها، وفي تخويلهم الطرق، القنوات، السكك الحديدية، الخطوط السلكية والتلغراف، المصالح الطبية، وفي تعريفهم بحقوق الإنسان ـ ان في كل هذا عملاً ينمّ عن الإخاء... فالبلاد التي أعلنت عن حقوق الإنسان، وساهمت، بنجاح، في تقدم العلوم، والتي أقامت التعليم العلماني، وأيضاً البلاد، التي أمام الأمم، تعدّ من المدافعين عن الحرية، لما بحكم ماضيها، رسالة إشاعة الأفكار، التي كونت عظمتها الخاصة أينما أرادت...»[١٢٣].

التوسع إذن، كما حلّلنا سلفاً، واجب «تمديني» بخطاب الاحتلال، لكنه، باعتقادنا، حتمية بالنظر إلى طبيعة القوانين الناظمة تطور الرأسمالية، وفي ذلك ما يفسر مغزى الإجهاز المضاعف لفرنسا، باسم «التمدين»، على مجالين شكّلا معاً عصب وجود الإنسان المغربي وجوهر استمراريته: الأرض التي شكلت القوة المادية لنضاليته تاريخياً (أولاً)، ولغته وفكره وثقافته، التي مثلت زاده المعنوي في تقوية وترسيخ إيمانه بنضاليته (ثانياً).

١ ـ احتلال الأرض

لعل من البداهة أن نعيد التفكير في المكانة التي احتلتها «الأرض»، باعتبارها فضاءً ضرورياً لتنفس الاقتصادات الرأسمالية، في الكتابات الاستعمارية[١٢٤]، فهي سوق للاستهلاك ومصدر للمواد الأولية[١٢٥]، وهي مجال لإحلال قيم مكان أخرى تكوّنت سلفاً، وهي معاً شرط لمضاعفة الدول قوّتها وسلطانها[١٢٦].

ففي فرنسا، حيث لم تتردد حتى الكنائس عن الدفاع عن «مشروعية» الاحتلال[١٢٧]،

---

(١٢٢) قارن: Joseph Folliet, *Le Droit de colonisation: Étude de morale sociale et internationale* (Paris: Bloud et Gay, 1933).

(١٢٣) وارد في: Girardet, *L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962*, p. 264.

(١٢٤) نفكر أساساً في خطب وكتابات منظّري الحركة الاستعمارية، من أمثال Bugeaud وVarnier وPrevost Paradol وJules Ferry وLe Roy-Beaulieu.

(١٢٥) من ضمن مراجع كثيرة حول الموضوع، انظر: «القوى الاقتصادية: المنافسات والمنازعات المسلحة،» في: رونوفان وباتيست، **مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية**، الفصل الثالث، ص ٩٥ ـ ١٤٧.

(١٢٦) Guy Preville, *Les Étudiants algériens de l'université française, 1880 - 1962* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1984), p. 75.

(١٢٧) ونقصد هنا النظرية «التيولوجية» التي قال بها الدومينيكي الاسباني Francisco Vittoria، خلال القرن السادس عشر أي Jus Communicattionis، التي على أساسها حُسم الصراع الذي مزق الكنائس المسيحية بشأن موضوع التوسع يومئذٍ.

والدعوة إلى التوسع، يغدو استغلال الأرض واستثمار خيراتها «حقاً» ضرورياً لوجود المجموعة الإنسانية وضمان مصالحها، وهو التفكير ذاته الذي اعتمده ألبير صارو (Albert Sarrault) في قوله: «إن من حق الجنس البشري أن يعيش حياة سعيدة على كوكب الأرض، وذلك بالاستعمال المكثف للخيرات المادية والثروات المعنوية الممكنة التوزيع على جميع الأحياء..» ليؤسس حكمه بضرورة أن يتحمل الاستعمار مسؤولية «استثمار وتوزيع الثروات التي يحتكرها الملاّك الضعفاء، دون فائدة لهم ولغيرهم...». وليختتم تحليله بالقول «إن المبدأ الأساسي المفروض على المستعمِر هو أن يعمل لصالح المستعمَر... «لذا ليس من اللائق أن» يكون لفرنسا وجهان، وجه الحرية تجاه المتروبول، ووجه الاستبداد في علاقتها بالمستعمرات...»[١٢٨].

تلك جوانب من المنطلقات التي حكمت خطاب الاحتلال، فحددت توجهاته وممارسة قادته بمختلف دول المغرب العربي، وهي منطلقات لم يعد خافياً اليوم، بالنظر إلى تطور العلوم وتراجع ظاهرة الاستعمار المباشر، ضحالة مصداقية منطقها وعدوانية نتائجها. هذا، وإن تأرجح الاحتلال بين عدة سياسات، حتّم عليه أن يجرب أكثر من مشروع وهو بصدد توسيع وجوده ببلاد المغرب، تحدوه في ذلك رغبته في ترسيخ مركزه بمنطقة كان لفرنسا صفة الريادة في التفكير في دخولها أولاً (مؤتمرا ڤيينا ١٨١٤ - ١٨١٥، وإيكس لا شاپيل ١٨١٩) وفي استعمارها لاحقاً (الجزائر ١٨٣٠).

وفي موضوع «احتلال الأرض»، يمكن الوقوف عند سياستين اثنتين، حاولت فرنسا تطبيقهما على امتداد وجودها بالمغرب العربي: سياسة الاستيطان بكل مظاهره البشرية، الزراعية والمادية، ثم سياسة الاستعمار الحر القاضي بتشجيع المبادرات الفردية عبر انتقال رؤوس الأموال والأشخاص والقيم، وذلك تحديداً منذ سنة ١٨٨٠[١٢٩]. لذا، سنتعرض الجزائر، بحكم قدم احتلالها، وبالنظر إلى خصوصية موقعها ضمن الاستراتيجيا العامة للاستعمار الفرنسي، لأقسى طرق التوسع (أ) مقارنة مع تونس والمغرب (ب)، وإن كان الهدف، بالرغم من تباين الأدوات، واحداً حين نقيس، بالحس التاريخي المطلوب، عمق نتائجه وخطورة الشروخ التي أحدثها في جسد الدول المغربية الثلاث (ج).

أ - بعد مرور قرن على استعمار الجزائر، وضمن الأدبيات المواكبة لاحتفالات الذكرى المئوية الأولى، أصدر فكتور بيكه (Victor Piquet) كتاباً بعنوان **الجزائر الفرنسية**[١٣٠]، يؤكد في أحد فصوله «أن المسافر الذي يحل اليوم بالجزائر يعرف مسبقاً أنه سيجد حاكماً عاماً، رئيس المستعمرة، كما سيسمع، إذا وصل خلال انعقاد الدورات، عن مداولات المجالس التمثيلية، وهذا ما يشهد على أن لهذه المستعمرة درجة معينة من النمو السياسي، وشخصية ما. لكن سيعرف أيضاً أنه يوجد بمقاطعة فرنسية، على

---

(١٢٨) وارد في: Girardet, *L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962*, p. 262.

(١٢٩) يتخذ عبد الله العروي من سنة ١٨٨٠ فاصلاً بين المرحلتين، وإن كان يعتبر التراجعات التي حدثت مع ولاية نابوليون الثالث في مجال الاستيطان خطوات متأخرة ومترددة. للتدقيق انظر:
Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse*, pp. 75 ff.

(١٣٠) Piquet, *L'Algérie française: Un siècle de colonisation, 1830 - 1930.*

راسها وال. وأخيراً، وبكبرى المدن الساحلية، سوف لن يسمع السكان الأوروبيين، المنهمكين في دوامة الأعمال، يتحدثون عن الأهالي.. إنه سيبقى حالماً..»[131].

وفعلاً، منذ احتلال الجزائر، لم تتراجع فرنسا عن اعتبار هذه الأخيرة امتداداً طبيعياً لأراضيها[132]، وبالتحديد «جزءاً لا يتجزأ من سيادتها الوطنية»، كما أقر بذلك صراحة الدستور الصادر في أعقاب ثورة ١٨٤٨[133]. لاعتبارات منهجية، لن نتدقق في مسلسل الاستيطان وحيثياته[134]، مكتفين بالوقوف عند الأشكال الأساسية التي ضمنها انتظم الاحتلال الفرنسي وتطور، تارة بالنجاح وطوراً بالإخفاق والتراجع[135]. فالاستيطان في مرحلة أولى (١٨٣٠ - ١٨٤٢) اكتسى طابعاً «فوضوياً» بتعبير شارل أندريه جوليان[136]، إلى حد غدا معه شرطاً للاحتلال: «يصبح الغزو» يقول بيجو، «عقيماً بدون الاستعمار، الذي يجب أن يكون محتدماً وعنيفاً..»[137]، وذلك قبل أن يصبح استعماراً رسمياً مقنناً بجملة من المراسيم والأنظمة... ليعزز أخيراً بالمبادرات الخاصة القاضية بضرورة العمل على تشجيع تدفق رؤوس أموال الأشخاص والشركات.

لقد تزامنت الدعوة إلى تنظيم الاحتلال بالجزائر، مع بروز متغيرات جوهرية بالحياة

---

(١٣١) المصدر نفسه، ص ٢٤٠.

(١٣٢) نشير إلى أن الجزائر قد خضعت للحكم العسكري ما بين ١٨٣٠ - ١٨٣٤، لتصبح ابتداءً من عام ١٨٣٤ تابعة لحاكم عام معين من طرف وزارة الدفاع. ولتقسم بعد ١٨ نيسان/ أبريل ١٨٤٥ إلى ثلاث مناطق مدنية، مختلطة، وعربية. وعلى امتداد الحقبة الفاصلة ما بين ١٨٥٢ - ١٨٦٠ ستؤسس «وزارة الجزائر والمستعمرات»، لتلغى مع تولي نابوليون الثالث حكم فرنسا. وفي ما بين ١٨٩٨ - ١٩٠٠ ستكتسب الجزائر طابعاً قانونياً واستقلالاً ذاتياً ومالياً، لتستمر خاضعة للحكم المدني حتى عام ١٩٦٢، باستثناء سنة ١٩٥٨ حين تمرد الضباط العسكريون للدفع بفرنسا على ابقاء الجزائر فرنسية.

(١٣٣) وارد في: مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي - السياسي، ترجمة سمير كرم (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)، ص ٥١.

(١٣٤) من ضمن العديد من الكتابات التي تناولت موضوع الاستيطان، من حيث التطور، الطرق، النتائج، انظر: Bugeaud [Le maréchal], *Par l'épée et par la charrue: Écrits et discours, introduction, choix de textes,* notes par le général Paul Azan; avant propos de Charles - André Julien, Les Classiques de la colonisation; 10 (Paris: Presses universitaires de France, 1948), et Louis de Baudricour, *La Colonisation de l'Algérie: Ses Éléments,* colonies et empires ([s.l.]: Le Coffret, 1846).

(١٣٥) يقدم شارل روبير أجرون عدة محددات لتراجع الاستعمار الفرنسي، سيما خلال الفترة الفاصلة ما بين ١٨٨٢ - ١٩٠٢، ليحصرها في عدم تأقلم الجاليات القادمة إلى الجزائر مع طقس وعادات هذه الأخيرة، وأيضاً في محدودية الرؤى التي حكمت الاستيطان خلال هذه الفترة.. للتدقيق، انظر:
Charles Robert Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine* (Paris: Presses universitaires de France, 1979), tome 2: *1871-1954,* et chap. 1: «Le Mouvement de colonisation rurale, 1870 - 1914,» pp. 71 - 99.

(١٣٦) Charles - André Julien, *Histoire de l'Algérie contemporaine* (Paris: Presses universitaires de France, 1979), tome 1: *Conquête et colonisation,* pp. 106 ff.

(١٣٧) وارد في الإعلان الذي وجهه بيجو إلى السكان الجزائريين بتاريخ ٢١ شباط/ فبراير ١٨٤١، مشار إليه في: المصدر نفسه، ص ٢٣٩.

السياسية والاقتصادية الفرنسية، من ذلك هزيمة سيدان (أيلول/ سبتمبر ١٨٧٠) التي مثلت حدثاً مفجعاً لسمعة الفرنسيين ومكانتهم بالنظام الإقليمي الأوروبي[١٣٨]، وهو في تقديرنا، المنعطف الذي حتّم على فرنسا أن تعيد صياغة سياساتها في اتجاه استرداد مكانتها وتعزيز سلطانها الدبلوماسي والاقتصادي[١٣٩]. لذلك، واستجابةً لهذا الواقع، ستشكل أرض الجزائر وخيراتها التعويض المادي والمعنوي لخسائر فرنسا واخفاقاتها، بل ستتحول، بتعبير الصحيفة الفرنسية «الوطن»، إلى «ألزاس - لورين جديدة. . .»[١٤٠]، وحتى «فرنسا افريقية» كما أرادها ودعا إليها بإصرار الكاردينال لافيجري، بقوله: «أيها المسيحيون، سكان الألزاس واللورين، التائهون في هذه اللحظة بشوارع فرنسا، سويسرا وبلجيكا، افرغوا منازلكم المحروقة، حقولكم المتلفة، فإن الجزائر، فرنسا الافريقية، تفتح لكم أبوابها وتمد لكم أذرعتها. هنا ستجدون لكم، ولأطفالكم ولعائلاتكم، أراضي أكثر شساعة وخصوبة من تلك التي تركتموها بين أيادي الغزاة المحتلين. . . أقدموا إذن، فنحن على استعداد لاستقبالكم كإخوان، وكذا تسهيل الأعمال عليكم، علاوة عن مشاطرتنا آلامكم. . اقدموا لنساهم جميعاً في تكوين، وعلى هذه الأرض الملحدة، سكان مثابرين مخلقين، مسيحيين. . ستكونون الرسل والمبشرين الحقيقيين أمام الله وأمام الوطن. . .»[١٤١].

فمن أجل التأقلم مع مضاعفات هذا المنعطف، اعتمدت فرنسا عدة إجراءات تنظيمية لتوسع من حجم الملكيات التي انتزعتها بمقتضى المراسيم الصادرة سنوات ١٨٤٤ - ١٨٤٦[١٤٢]، وبغرض تجاوز سلبيات هذين التقنينين[١٤٣]، أصدرت سلطات الاحتلال مرسوم مجلس الشيوخ «Senatus - Consulte» لعام ١٨٦٣ وقانون ١٨٧٣، المعدل سنة ١٨٨٧.

إن القيمة التاريخية المستخلصة من هذه القوانين، كما وقع التفكير في إصدارها وتصريفها، هو المدى الذي خلفته على بنية نظام الملكية بالجزائر[١٤٤]، وطبيعة التفاعلات

---

(١٣٨) من مؤشرات ذلك ما تضمنته معاهدة فرانكفورت الموقعة عام ١٨٧١، إذ أرغمت فرنسا على دفع تعويض مقداره خمسة مليارات فرنك، علاوة على مختلف القيود والتحالفات التي قررها نظام بسمارك بغرض تعميق عزلة فرنسا في داخل القارة الأوروبية. للتدقيق انظر: R. Poidevin, *Les Relations franco-allemandes, 1815 - 1975* (Paris: A. Colin, 1977).

(١٣٩) نفكّر هنا في الكتابات التي واكبت ولحقت الهزيمة، من أمثال أشعار Epinal، وحكايات وقصص ألفونس دوديه (Alphonse Daudet)، التي مثلت دوراً أساسياً في تعبئة الرأي العام الفرنسي بوقع الهزيمة.

(١٤٠) وارد في: Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, p. 72.

(١٤١) Charles Lavigerie [Cardinal *Aux Alsaciens et aux lorrains exilés* (Paris: Delaroy, 1871), pp. 1 - 3.

وقد ورد في: Girardet, *L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962*, p. 68.

(١٤٢) وهي مراسيم نعتبرها مجحفة، حين تنكرت لمبادىء القانون الإسلامي التي تحكم نظام الملكية بالجزائر. فبمقتضى المرسوم الصادر عام ١٨٤٤، ذهبت فرنسا إلى أن جميع الأراضي غير المستثمرة تعتبرها فارغة إذا لم يقع إثبات ملكيتها، في الوقت الذي اعتبرت أملاك الحبوس أراضيَ قابلة لفقدان ملكيتها بالبيع.

(١٤٣) الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي - السياسي، ص ٥٥.

(١٤٤) انظر في جملة المؤلفين: Isnard, *La Réorganisation de la propriété rurale dans la mitidja* -

الاجتماعية الناجمة عنها[١٤٥]، سيما إذا أدركنا مكانة الأرض بوجود الإنسان وتاريخ شخصيته وهويته. . . الواقع الذي تؤكده القراءة المتمعنة لأرقام المساحات المقتطعة عسفاً، والمنتزعة باسم «القانون»، أو المشتراة تحت طائلة التفقير والهجرة الإجبارية.

فعلى امتداد الفترة الفاصلة بين صدور مرسوم ١٨٤٤ وسنة ١٨٨٥، انتزعت سلطات الاحتلال الفرنسي رسمياً ما يقارب: ٥٠١٧٩ هكتاراً من الأراضي، كما أقامت أكثر من ١٠٧ قرى استيطانية. . .[١٤٦]، لتخفف مرحلياً من حركة التوسع، نتيجة تقديرها ارتفاع النفقات المرصودة لذلك[١٤٧]، على الأقل حتى عام ١٩٠١، وهو التاريخ الذي سيطلق فيه الاستيطان من جديد، ليبلغ عام ١٩٥٠ بما قدره ٢٧٠٣٠٠٠ هكتار[١٤٨].

إن رقماً من هذا الحجم ليس حدثاً عادياً في تاريخ أمة كالجزائر، حيث شكّلت الأرض، كقيمة ومقوِّم وازن في مسيرة تكوّن هوية وشخصية الجزائريين، المهماز الذي أيقظ إحساس ووعي المواطنين بأهمية وحدتهم واستقلالهم، وذلك تحديداً منذ دخول أول مستعمر بلاد المغرب[١٤٩].

كما أن الذي يفسر عمق الاحتلال الذي تعرّضت له الجزائر، هو أن استعمار الأرض تضافر مع الاستيطان البشري بكل ما يترتب عليه من انتقال للقيم الاجتماعية وأنماط السلوك الفردي والجماعي. فمن عام ١٨٣٠ وحتى احتلال تونس (١٨٨١)، استوطن بالجزائر ما

(Alger: Joyeux, 1947), et Xavier Yacoub, *La Colonisation des plaines du cheliff,* 2 vols. (Alger: Imbert, 1955).

(١٤٥) فهي عند مغنية الأزرق تغييرات بنيوية، قررت ميلاد فئات اجتماعية جديدة وقضت على أخرى كانت موجودة سلفاً، انظر: الأزرق، المصدر نفسه، الفصل الثالث: «العواقب البنيوية لقوانين الملكية،» ص ٥٧ ـ ٦٨.

وهي عند عبد الله العروي تحطيم للدولة بالسياسة والاقتصاد معاً. انظر:

Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse,* tome 2, pp. 74 et 79.

(١٤٦) Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine,* p. 81.

(١٤٧) قدم شارل روبير أجرون عدة مبررات مالية حالت دون الاستمرار في الاستيطان على الإيقاع نفسه ما بين ١٨٨٥ و١٩٠١، مستنداً في ذلك إلى أرقام تعكس، بحسب تقديره، الأحجام المتزايدة للنفقات، انظر: المصدر نفسه، ص ٨٥ ـ ٨٨.

بينما يعتبر صلاح العقاد المبرر المالي غير مسؤول عن ارتفاع «نفقات الاستعمار»، سيما وأن الأراضي المنتزعة، كما أبان ذلك، وقع تحويلها إلى ملكية الفرنسيين إما بتسهيل طرق الشراء، أو التحايل على القانون، أو تعقيد رسوم ومسطرة التسجيل. انظر: العقاد، المغرب العربي: دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة: الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ص ١٤٩ وما بعدها.

(١٤٨) التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي: المغرب العربي ـ فلسطين ـ الخليج العربي: دراسة تاريخية مقارنة، ص ٢٢.

(١٤٩) انظر مجمل التحاليل التي تخللت القسم الأول من هذا الكتاب، خصوصاً الجانب المتعلق بتصدي المغاربة لحملات الغزو والاستيلاء على أراضيهم قديماً وحديثاً.

يقدَّر بـ ١٢٩٦٠١ فرنسي، ليبلغ الرقم عند استعمار ليبيا ٥٦٢٩٣١ مستوطناً[١٥٠]، وهو رقم مهم وعميق، من حيث الأبعاد الإثنية والثقافية والاجتماعية، إذا ما قيس بعدد سكان الجزائر يومئذ، الذي لم يكن يتجاوز ٤٧٥٠٠٠٠ نسمة. ألم يؤكد أوجين غرنييه، وهو الذي ساهم، بإصرار، في صياغة استراتيجيا الاستعمار الفرنسي ونظّر لبناء امبراطوريته[١٥١]، بالقول:

«. . . وباختصار فإن إفريقيا مجهزة، سيكون بإمكانها أن تستقبل حركة هجرة أوروبية، تقارب خمسة عشر إلى عشرين مليون نسمة، فبنسبة خمسمائة ألف مهاجر سنوياً، سنضمن لأوروبا ثلاثين إلى خمسين سنة من الهدوء والرخاء والسلام. ومنذ هذه اللحظة لن تشكل، إفريقيا المدمجة بالاقتصاد الأوروبي، سوى قارة وحيدة، إنها الأوروإفريقية. . .»[١٥٢].

إن النظرة نفسها هي التي وجهت سياسة فرنسا وحكمت استراتيجيتها الاستيطانية، ليس بالجزائر فحسب، ولكن بتونس والمغرب الأقصى أيضاً، وهي مفارقة زامنت خطاب التمدين وتناقضت معه، هذا الذي لم يكن يستهدف أكثر من «أمركة (Americaniser) الاقتصاد»، وبالتالي الاستعمار بالجزائر[١٥٣].

ب ـ فالمساس بالهوية، الذي شكّل احتلال الأرض وتغريب الإنسان مدخلين استراتيجيين لتحقيقه، شمل مختلف مجتمعات دول المغرب العربي، وإن بدا أكثر عمقاً وأقسى عنفاً في قطر دون الآخر، أو على امتداد حقبة دون الأخرى. فبتونس، حيث كان لنتائج تطور الاستعمار بالجزائر[١٥٤] وتغير المناخ الأوروبي والدولي[١٥٥]، وقع وازن على سياسة فرنسا في مضمار الاحتلال، لم يحصل الاستيطان بالوتيرة والحجم نفسهما، سواء بالنسبة إلى مساحات الحقول المزروعة، أو الهجرة البشرية، التي اختلفت عن حالة الجزائر في تعدد جنسياتها[١٥٦].

---

(١٥٠) التميمي، المصدر نفسه، ص ٣٠.

(١٥١) من بين المؤلفات التي ضمّنها اطروحاته حول تنظيم التوسع الاستعماري وبناء الامبراطورية الفرنسية، انظر: Guernier: *Pour une politique d'empire: Doctrine et action,* et *L'Afrique champ d'expansion de l'Europe.*

(١٥٢) Guernier, *Pour une politique d'empire: Doctrine et action,* p. 55.

(١٥٣) ولو ان عبد الله العروي حلل هذا المعطى في الفترة الفاصلة بين ١٨٣٠ و١٨٧١، انظر: Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse,* tome 2, p. 78.

(١٥٤) وهي نتائج فعلت أولاً في اتجاه تغيير أدوات الاحتلال بأخرى أكثر ملاءمة وفعالية وعقلانية ومردودية، وثانياً ساهمت في بروز اتجاهات فكرية مطالبة بضرورة صياغة نظرية وعقيدة للاستعمار، سيما مع العقود الأولى من القرن العشرين. فهكذا مثلاً نقرأ عند جورج هاردي «إن استعمار اليوم لا يتوفر على أي قاسم مشترك مع نظيره في السابق، الاستغلال، السيطرة الخالصة والبسيطة، الهيمنة السهلة والمريحة، هي صيغ لاستعمار ولّى وانقرض. لقد ارتبط الأمر في السابق بحقوق، أما اليوم فالأمر يتعلق بواجبات. . .» ليحددها في الإخضاع بالأخلاق، «واختراق» أعماق المعنويات والمؤسسات. . . للتدقيق انظر هاردي في: Georges Hardy, *Ergaste ou la vocation coloniale* (Paris: Larose, 1929).

(١٥٥) انظر في جملة المؤلفين: Milza, *Les Relations internationales de 1871 à 1914,* et René Girault, *Diplomatie européenne et impérialisme, 1871 - 1914* (Paris; New York: Masson, 1979).

(١٥٦) كالفرنسيين، الايطاليين، والمالطيين. للاطلاع أكثر على وضعية ووزن هؤلاء، انظر: شارل أندريه جوليان، إفريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ترجمة المنجي سليم [وآخرون]؛ =

لـذا، ستعتبر فـرنسا تـونس محمية بمقتضى معـاهدة بـاردو (١٨٨١)(١٥٧)، الأمـر الـذي سيشجعهـا عـلى تقـديم الاستيـطان الحـر (= الأفـراد والشركـات) عـلى الاستعـمار الـرسمي (= الـدولة) وإن كـانت الصيغتـان، بمنـظور تـاريخي، غـير متنـاقضتـين من حيث الأهـداف والأبعاد(١٥٨). فوفق هذه الطريقـة، أصدرت سلطات الاحتـلال جملة من التقنينات(١٥٩)، لعـل أهمها مرسوم ١٨٨٥، القاضي بتطبيق نظام تورينز (Torrens)(١٦٠)، الذي يسمح «للمالك الجديد لقطعة الأرض أن يضمن ملكيته لها بـواسطة تسجيلهـا في محكمة مختلطة، أنشئت خصيصاً لهذا الغـرض وذلك بعد بيان حدودها ثم الإعلان عنها...»(١٦١)، وقبله المرسوم الصادر في شباط/ فـبراير ١٨٨٢ الـذي تمكنت فرنسا بمقتضاه من ضمّ مساحات شاسعـة من الأراضي البوريـة إلى ملكيتها لـتزيد من توسيع حجمها عسفاً، حين استولت على أراضي الحبوس والأوقاف الخيرية.

لـذا، كان لنـوعية الاستعـمار وحصيلته تـأثير فعـال في واقع الـزراعة بتـونس، وطبيعة العلاقات الاجتماعية الناجمة عنه(١٦٢). فبعد عـام من الاحتلال وحتى سنـة ١٩١٢، انتقل رقم الاستيـطان من ٤٤٣ ألف هكتار إلى ٨٨٢ ألف هكتـار، علاوة عـلى ١٣٥ ألف هكتار وقـع الاستيلاء عليها من لدن الجالية الايطاليـة(١٦٣)، وهي مساحـات نوعيـة في حجمها ومـوقعها،

=مراجعة فريد السوداني (تونس: الـدار التونسيـة للنشر؛ الجزائـر: الشركة الـوطنية للنشر والتـوزيع، ١٩٧٦)، ص ٧٨ وما بعدها.

(١٥٧) للتدقيق في أصول الحماية بتـونس، انظر كـلاً من: Jean Ganiage, *Les Origines du protectorat français en Tunisie, 1861 - 1881* (Paris: Presses universitaires de France, 1959), et A. Mahjoubi, «L'Etablissement du protectorat français en Tunisie,» (Thèse de doctorat de 3eme cycle, Paris: Publications de l'université de Tunis, 1977).

(١٥٨) يعتقد عبد الله العروي أن الوضع الدبلوماسي لتونس يومئذ، لم يسمح لفرنسا بأكـثر من الاكتفاء بتشجيـع الاستعـمار الحـر، انـظر: Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse*, tome 2, pp. 102 - 103. ونحن نعتقد أن الأسلوبين معاً غير متباينين من حيث المضمون، سيما أن تغير أشكال الاستعمار غير مفصولة عن تطور النظام الرأسمالي، وهما معاً تعبيرات عن حاجيات وضرورات نمو الدول القومية البرجوازية كما شرع في تأسيسها منذ بداية القرن السادس عشر.

(١٥٩) لـلاطلاع، من منـظور نقدي، عـلى هذه القـوانين. انـظر: P. Sebag, *La Tunisie: Essai de monographie* (Paris: Editions sociales, 1951).

(١٦٠) وهو نظام جـرى العمل بـه بأستـراليا، حيث لم تجـد الهجرات الأوروبيـة المتتاليـة إلى هذه القـارة مشاكل مستعصية في الاستيلاء على الأراضي واستغلالهـا، لكونها لم تكن في ملكيـة سكان أصليـين... الواقـع الذي يتناقض مع حالة تونس حيث يمثل القانون والعرف الاسلاميان دوراً أساسياً في ملكيات الأراضي وكيفيات استثمارها.

(١٦١) العقاد، المغرب العربي: دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة: الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ص ١٩٧ - ١٩٨.

(١٦٢) انظر في جملة المؤلفين: P. Dumas, *Les Populations indigènes et la terre collective de tribu* (Tunis: [s.n.], 1912), et Jean Poncet, *La Colonisation et l'agriculture européenne en Tunisie depuis 1881: Étude de géographie historique et économique*, Recherches méditerranéennes, études 2 (Paris; La Haye: Mouton, 1962).

(١٦٣) التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي: المغرب العـربي - فلسطين - الخليـج العربي: دراسة تاريخية مقارنة، ص ٤٧.

والأهم في خصوبتها واستراتيجيتها ضمن عملية الانتاج الفلاحي[١٦٤]. بالموازاة مع احتلال الأرض، شهدت تونس حركة هجرة فرنسية، وأوروبية على وجه العموم، مهمة ومتزايدة. إذ انتقل العدد ما بين ١٨٨١ و١٩٤٦ من ٧٠٠ فرنسي إلى ١٤٣ ألفاً، و١١٢ ألف ايطالي إلى ٨٩ ألفاً، و٧٠٠٠ مالطي إلى ٨٣٩٥، على الأقل حتى عام ١٩٢٦ بالنسبة إلى هذا القطر[١٦٥]. أما بالمغرب الأقصى - حيث قرر مؤتمر مدريد (١٨٨٠)[١٦٦]، لأول مرة، إمكانية الحيازة القانونية للملكيات العقارية بالمدن الساحلية[١٦٧] - فقد تمكنت سلطات الاحتلال الفرنسي من تكوين وحدات وملكيات زراعية مهمة، قياساً لشساعة مساحتها، وخصوبة تربتها، وأهمية موقعها ضمن عمليات الانتاج الوطني[١٦٨].

وفق النظرة نفسها التي أطّرت وحكمت مسلسل الاستيطان الزراعي بالجزائر وتونس، حددت فرنسا سياستها بالمغرب، تارة بدافع الوعي بتجنب الاصطدام مع «الأهالي» عبر «التقرب» منهم ونيل ثقتهم، على حد تعبير ميشو بيلير (Michaux Bellaire)[١٦٩]، وطوراً بانتظار استنفاد حركة التهدئة، التي شكّلت عامل مقاومة وعدم استقرار لعموم الشرائح الراغبة في الهجرةَ للاستيطان بالمغرب[١٧٠].

---

(١٦٤) وفعلاً، لقد تمكنت شركات فرنسية كبيرة ومحدودة، من أخصب الأراضي التونسية وأهمها في موقع الإنتاج والتسويق. للتدقيق في بعض هذه العناصر، انظر دراسة: جورجيت عطية إبراهيم، «حركة النقابات التونسية عبر التاريخ الوطني،» دراسات عربية، السنة ١٦، العدد ٨ (حزيران/يونيو ١٩٨٠)، ص ٤٧ وما بعدها.

(١٦٥) الأرقام واردة في: العقاد، **المغرب العربي: دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة: الجزائر، تونس، المغرب الأقصى،** ص ١٩٨.

ونحن نعتقد مع عبد الله العروي أن الأرقام، سواء تلك المرتبطة بالأراضي المستولى عليها أو بالجاليات المستوطنة، تختلف وتتباين بحسب المحللين وموقعهم من نظام الاستعمار، انظر:

Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse,* tome 2, p. 102, note no. (4).

(١٦٦) نصت المادة الحادية عشرة من معاهدة مدريد، على ما يلي: «يُعترف بحق الملكية لكل الأجانب، أما الشراء فيجب أن يتم بالموافقة المسبقة للحكومة، كما يتوجب أن تخضع سندات الملكية للصيغ المحددة لقانون البلد...»، كما أن المادة الستين من عقد الجزيرة الخضراء قد أكدت أنه «يمكن للأجانب حيازة ملكيات على امتداد الإمبراطورية الشريفة، وسيعطي جلالة السلطان أوامره الضرورية كي لا يتعرض الترخيص بذلك، للرفض بدون مبرر مشروع...».

(١٦٧) للتدقيق في هذا الموضوع، من زاوية الاستعمار، انظر: Michaux Bellaire et Eugène Aubin, *Le Régime immobilier au Maroc* (Paris: Ledroux, 1912).

(١٦٨) للتدقيق في الموضوع من وجهات نظر مختلفة، انظر: ألبير عياش، **المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية،** ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي (الدار البيضاء: دار الخطابي، ١٩٨٥)، وبخاصة الفصل الأول من القسم الثالث: «الاستعمار القروي والفلاحة الاستعمارية،» ص ١٧٣ - ١٨٧، و

Victor Piquet, *Le Maroc: Géographie, histoire mise en valeur* (Paris: A. Colin, [s.a.]).

(١٦٩) قارن: Hourоro, «Michaux-Bellaire et société politique au Maroc: Contribution à l'étude de sociologie politique coloniale,» p. 118.

(١٧٠) نفكر أساساً في فترة حكم ليوطي (١٩١٢ - ١٩٢٥)، والمرحلة التي تلتها حين انتهاء المقاومة المسلحة بالمغرب (١٩٣٤).

هـذا، وبالـرغم من تحفّظ مؤسسـة المخـزن إزاء الـترخيص بحيـازة الأراضي بـداخـل المغرب[171]، وبالرغم أيضاً من كل أشكال الاحتراز التي أبدتها سلطات الاحتلال في التعـامل مـع هذا المـوضوع، فقـد بات واضحـاً، يؤكد جـون لوي مييـج، أن توسـع الاستيلاء عـلى العقارات أصبح أمراً واقعاً بدليل عـدد الضيعات التي تكـاثرت منـذ العقد الأخـير من القرن الماضي[172].

إن التملك دون سند قانوني سيهدد أمن فرنسا وآفاق استقرارهـا بالمغـرب، لذا يتحتم إنجاز ما تعذّر القيام به خطأً، أساساً بالجزائر ونسبياً بتـونس[173]، الأمر الـذي نبّه إليـه ميشو بيلير منذ بداية الاحتلال، بقوله: «... إن الذي ينقص بالمغرب كي تصبح الملكية الخاصة قائمة كما هو الشأن عندنـا، هو إقـرار هذا الحـدث بعقد رسمي يسمى بنظام التسجيل...»[174] لـذا، وبعد سنـة من التـوقيع عـلى عقـد الحـمايـة (١٩١٢/٣/٣٠)، ستصـدر السلطات الفـرنسيـة ظهيـراً (في ١ آب/اغسطس ١٩١٣) ينظّم تمليك الأراضي وتسجيلها[175]، سيما أنها كانت قد بلغت، وقتئذ ١٠٠٠٠٠ هكتار موزعة على أكثر المناطق خصوبة[176].

لقد تأكدت مقتضيات ظهير (١٢ آب/أغسطس ١٩١٣) أكثر، بتأسيس لجنة «استعمار الأراضي» (١٩١٦)، وصـدور قوانـين أكملت ووسعت من مجالات تـطبيقه[177]، لعـل أهمهـا ظهير ١٧ نيسان/ابريل ١٩١٩، الذي بمقتضاه حددت الأراضي الجماعيـة بغرض اقتنـائها من المعمـرين[178]، سيـما أن سلطات الاحتـلال لم تـدخـر أي جهـد من أجـل تسهيـل عمليـة

---

(١٧١) المصدر نفسه، ص ١١٩.

(١٧٢) ليضيف: «ومن ضمن كبـار المـلاكين يمكن ذكـر: Jalisot وAchille وPetri وJ.D. Hay وN. Benchimol. هذا الأخير الـذي كان يمتلك عـام ١٨٩٣ أكثر من ٣٠٠ هكتـار بمنطقـة المغرب وحـدها...»، لمـزيـد من الاطـلاع، انـظر: Jean-Louis Miège, *Le Maroc et l'Europe, 1830 - 1894,* 4 vols. (Paris: Presses universitaires de France, 1961 - 1963), pp. 340 ff.

(١٧٣) نفكر أساساً في مرحلة الاستيطان العشوائي بالجزائـر، حيث تم احتلال الأرض عسفـاً ودون أي سند.. الأمر الذي مارسته فرنسا جزئياً بتونس.

(١٧٤) Michaux Bellaire, «Le Droit de propriété au Maroc,» *Revue France-Maroc,* vol. 2, no. 9 (septembre 1918), p. 268.

(١٧٥) وهو النظام (= التسجيل) الذي، علاوة على ما أكده ميشو بيلير، غدا، باعتقاد الاستعمار، الأداة الكفيلة باستيعاب استياء «الأهالي» بالمغرب الأقصى. بهذا الصدد كتب فيكتور بيكه (Victor Piquet)، يقـول: «صحيح أن كثيراً من هذه الممتلكات كان محط نزاع من طـرف الأهالي ولم يكن من الممكن أن تصبح نهائية إلا بتطبيق النظام العقاري الجديد». وارد في: عياش، المغرب والاستعمار: **حصيلة السيطرة الفرنسية**، ص ١٧٤.

(١٧٦) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

(١٧٧) ومنهـا ظهائـر ٣١ آب/أغسطس ١٩١٤، و١٨ تشرين الثـاني/ نوفمـبر ١٩١٤، و٣ أيـار/مـايـو ١٩١٩، و١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٩، و١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٢.

(١٧٨) وهي الأراضي التي شكّل الاستيلاء عليها مهمة مستعصية للإقامة العامة الفرنسية، وذلك بالنـظر إلى حساسيتها بالنسبة إلى المغاربة وتاريخهم. لذا، عملت سلطات الحماية على إضفاء الـطابع الشرعي والقـانوني على مصادرة الأراضي الجماعية. للتدقيق انظر كلاً من:

الاستيلاء، عبر الإعفاءات الضريبية والقرض الفلاحي وتعاونيات التجهيز(١٧٩).

وفعلاً، لم تحلّ سنة ١٩٣٢ حتى قُدِّرت مساحات الأراضي التي انتُزعت عبر الاستعمار الحر والرسمي بـ ٨٣٧٠٠٠ هكتار(١٨٠)، لتبلغ عام ١٩٥٣، ١٠١٧٠٠٠ هكتار موزعة إلى ٥٩٠٣ استغلاليات(١٨١):

جدول رقم (٣ - ١)
مساحات الأراضي المنتزعة عبر الاستعمار

	الاستغلاليات	المساحة
الاستعمار الرسمي	١٦٣٤	٢٨٩٠٠٠ هـ
الاستعمار الخاص	٤٢٦٩	٧٢٨٠٠٠ هـ
المجموع	٥٩٠٣	١٠١٧٠٠٠ هـ

لقد تعددت الأشكال المعتمدة لاحتلال الأرض بالدول الثلاث، كما تنوعت أساليب انتقال الأموال والأشخاص بغرض الاستقرار وتكوين المستوطنات، وفي كلتا الوضعيتين مثّلت ظروف تطور الاستعمار وتغيّر شروطه الأوروبية والدولية، أدواراً أساسية في حصول وتحقق مثل هذا التعدد والاختلاف. لكن الشيء الثابت، الذي نخاله واقعاً موحداً بكل أقطار المنطقة، هو أن نتائج الاحتلال، واحتلال الأرض بالذات، كانت واحدة من حيث عمق التأثير، ونوعية المضاعفات على بنية الاقتصاد والمجتمع معاً.

ج - فهكذا تتخذ «سياسة الاحتلال - يؤكد عبد الله العروي - كل معانيها: إن الأمر لا يتعلق، مرة أخرى، بإقصاء المغاربة إلى المغرب الصحراوي، مغرب الجبال والنخيل والزوايا لكن، علاوة عن ذلك، يتعلق الأمر هذه المرة، بتجريد النفوس من كل مكتسب تاريخي، من الدين، ومن اللغة... لقد كان الهدف هو الوصول، بالإضافة إلى ذلك، إلى إنسان بدون ثقافة، هذا الذي يمكن بل يجب تمدينه...»(١٨٢).

وفعلاً، فالمغرب العربي، منظوراً إليه من زاوية التأخر التاريخي كما حلّلنا في الفصل

A. Guillaume, *La Propriété collective au Maroc* (Paris: Laporte, 1960), et L. Milliot, *Les Terres collectives: Etude de la législation coloniale* (Paris: Leroux, [s.a.]).

(١٧٩) Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse*, tome 2, p. 104.

(١٨٠) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٠٤.

(١٨١) الاحصاءات والجدول معاً واردة في: عياش، المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية، ص ١٧٩.

(١٨٢) Laroui, Ibid., tome 2, p. 115.

الأول[١٨٣]، قد بدا، على امتداد القرن التاسع عشر، من المناطق المؤهلة للإدماج ضمن آليات المنظومة الرأسمالية، التي لم يكن الاستعمار سوى أحد تعبيراتها الضرورية من الناحية التاريخية. فاحتلال الأرض الذي تمّت ممارسته، باسم خطاب التمدين، تارة بالعسف والنهب القسري، وطوراً بالتحايل على «المشروعية» والقانون، قد لا ندرك قيمته ودلالاته التاريخية، إلا بالنظر الفاحص لامتداداته على اقتصاد المغاربة ومجتمعاتهم. فبالجزائر حيث جربت سلطات الاحتلال مختلف طرقها وأساليبها في الاستعمار، قد تبدو شروخ الاستيطان أكثر تعقداً وسلبية على حاضر الجزائر ومستقبلها، سواء من حيث نظام الملكية والانتاج، أو من حيث مؤسسات المجتمع ونظمه في الحكم وتدبير شؤونه المدنية[١٨٤].

سنقف عند وجهة نظر، نعتبرها تكثيفاً لمظاهر التغير الحاصل في بنية المجتمع الجزائري، سيما وأنها صادرة من باحث، يُعدّ بامتياز، واحداً من الذين اتسمت مقارباته لقضايا الجزائر، بالوفرة العددية، وصرامة المنهج وعمق التحليل[١٨٥]، ونعني بذلك الأستاذ أندريه نوشي (André Nouschi)، في قوله: «في المجتمع العربي على النحو الذي وجدناه فيه، حيث كانت التذبذبات الاقتصادية مستمرة، ودولاب العمل مستمراً في الدوران، وكل شخص - بدوره - يتمتع بنصيب سنوي يستمده من الملكية الجماعية، شرط أن يكون المحصول جيداً وأن يكون قد تمكّن من الحصول على زوج من الأحصنة. لهذا وفي قلب هذه الفوضى - هناك ضمانات للعمل ودرجة من الشعور بالمساواة. ولن يعود لهذا وجود بعد إدخال الطابع الفردي على الملكية، فما أن يتم تملك الأراضي بصورة نهائية حتى تبدأ اللامساواة، حيث ملاّكو الأرض في جانب والبروليتاريا في الجانب الآخر، كما في مجتمعاتنا المتحضرة...»[١٨٦].

إن الذي يؤكد صلاحية رأي من قبيل وجهة نظر أندريه نوشي، هو عمق التغير الحاصل في اقتصاد الجزائر وعلاقات مكونات المجتمع المدني، الموضوع الذي حظي بحيز متميز بالبحث التاريخي الاجتماعي، الذي سنكتفي، لمقتضيات منهجية، بالإحالة على أهم عناوينه[١٨٧].

---

(١٨٣) انه المفهوم (= التأخر التاريخي) الذي حكم مختلف مقاطع تحليلنا التطور التاريخي لفكرة المغرب العربي بالقسم الأول، للتدقيق انظر بشكل خاص: الأطر المحددة لمفهوم المغرب العربي المعاصر.

(١٨٤) لمزيد من الاطلاع، انظر: الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي - السياسي**، ص ٥٧ - ٦٨.

(١٨٥) من ضمن أبحاثه وهي كثيرة، انظر: André Nouschi: *La Naissance du nationalisme algérien, 1914 - 1954* (Paris: Minuit, 1962), et *Enquête sur le niveau de vie des populations rurales: Constantinois de la conquête à 1919* (Paris: Presses universitaires de France, 1962).

(١٨٦) Nouschi, *Enquête sur le niveau de vie des populations rurales: Constantinois de la conquête à 1919*, p. 314.

وقد ورد في: الأزرق، المصدر نفسه، ص ٦٦.

(١٨٧) من ذلك: سمير أمين، **المغرب العربي الحديث**، ترجمة كميل قيصر داغر (بيروت: دار الحداثة، ١٩٧٨)، ج ١: **الاستعمار الفرنسي في المغرب**، الفصل الأول: «التنمية الاقتصادية،» والفصل الثاني، «تحويل المجتمع المغربي،» ص ٢٦ - ١١٠؛ Abdellatif Benachenhou, *Formation du sous - developpement en Algérie* (Alger: Imprimerie commerciale, [s.a.]); Pierre Bourdieu, *Sociologie de l'Algérie*, =

أما بتونس والمغرب الأقصى، حيث شكّل المساس بالهوية مقوِّماً أساسياً لسياسة فرنسا الاستعمارية، فقد كان طبيعياً أن يتعرض الاقتصاد والمجتمع معاً، لتحولات بنيوية، ولو بدرجات متفاوتة قياساً لحالة الجزائر - إنه الواقع، الذي أخفقت تيارات المجتمع في وعيه وعياً تاريخياً[188]، وإن حصل الشعور بخطورته منذ أواخر القرن التاسع عشر، كما نقرأ ذلك بكتابات أبي العباس بن خالد الناصري: «. . . فانظر إلى هذا التفاوت العظيم الذي حصل في الجيل في مدة ثلاثين سنة أو نحوها، فقد زادت السكك والأسعار فيها كما ترى نحو تسعة أعشار، والعلة ما ذكرناه ويكثر بكثرة الاختلاط والممازجة مع الفرنج ويقل بقلتها. . .»[189].

إن القول بغياب وعي تاريخي بالشروط المفرزة لظاهرة الاستعمار[190]، والوقوف عند مستوى الإحساس بخطورة الأجنبي القادم إلى منطقة المغرب العربي، يبرره منطق الوضعية السائدة يومئذ. . . وهو منطق، قد يظل جامداً إذا لم نتمثل حقاً دلالاته التاريخية، التي لا تنطبق على تجربة تونس فحسب، وإنما تنسحب أيضاً على حالة المغرب الأقصى.

فالإخفاق الذي منيت به تجارب الإصلاح بالدولتين معاً، كما سبق أن حلّلنا مظاهره في القسم الأول، لم يسعف تاريخياً النخبتين التونسية والمغربية في أن تتجنبا منعطف الاحتلال أولاً، ولا أن «تستفيدا» إيجابياً من «ثورته الليبرالية»[191]، التي أصر، تمشياً مع دعوته إلى «التمدين»، على إشاعة فلسفتها ومبادئها وأفكارها، وبالتالي، تأسيساً عليها، إنجاز مشاريع اقتصادية، اجتماعية وثقافية. لذا، وفي غياب مثل هذا الوعي، نعتبر الإدماج، بالشكل الذي حصل في كل من تونس والمغرب، الترجمة الفعلية، بل والمفسرة لهذا الواقع، الذي عكسته، بامتياز، طبيعة التحولات التي عمّت مكونات اقتصاد الدولتين من زراعة، وصناعة[192]،

Collection que sais-je?, 3eme ed. (Paris: Presses universitaires de France, 1970); Pierre Bourdieu et Sayed Abdel-Malek, *Le Déracinement: La Crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie*, Collection grands documents (Paris: Minuit, 1964), et J. Cohen, «Colonialisme et racisme en Algérie,» *Les Temps modernes*, no. 119 (1955).

(١٨٨) انظر القسم الأول من هذا الكتاب.

(١٨٩) الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، ج ٩، ص ٢٠٨.

(١٩٠) نقصد بالوعي التاريخي تمثّل حدث الاستعمار، باعتباره ظاهرة تاريخية مندرجة ضمن سياق تطور النظام الرأسمالي، وليس الاحساس والتعامل معه وجدانياً. وهنا نستحضر تجربة اليابان في تمثّل الحدث والاستعداد لتجاوزه بالإيجاب. . . التي نعتبر المقارنة بينها وبين وضعية العالم العربي والمغرب العربي كجزء منه، أساسية في إدراك منعطف الاستعمار ومضاعفاته على مسار المجتمعات المغربية، سواء أثناء المقاومة من أجل الاستقلال أو بعد التحرر واسترداد السيادة الوطنية. للتدقيق في دروس التجربة اليابانية والمقارنة بينها وبين مثيلتها في الوطن العربي انظر كلاً من: ياسومازا كورودا، «التحديث والاغتراب في اليابان،» **المستقبل العربي**، السنة ٧، العدد ٦٩ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤)، وجاسم محمد عبد الغني، «العرب وتجربة التحديث اليابانية،» **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٩ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩)، ص ٢٧ - ٣٥.

(١٩١) التعبير من استعمال عبد الله العروي، وقد اعتمده في سياق مناقشته مظاهر «انتصار الاستعمار» بالمغرب العربي. انظر: Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse,* tome 2, p. 155.

(١٩٢) للتدقيق انظر كلاً من: عياش، **المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية**، القسم الثالث: =

واستثمارات عامة[193]، وأيضاً تشكيلات المجتمع وشرائحه[194]. لذلك تغدو الوظيفة التاريخية لاحتلال الأرض باسم التمدين[195] هي العمل على تعميق تأخر المستعمرات عبر إدماجها بآليات النظام الرأسمالي، على مستوى اقتصادها ومجتمعها، وأيضاً من خلال ترسيخ قيم من شأنها أن «تغرّب» الإنسان وتطمس معالم هويته وشخصيته التاريخية.

٢ ـ تغريب الإنسان

في سياق تحليله آليات الاستعمار الفرنسي بالجزائر، خلص عبد الله العروي إلى استنتاج قوامه أن الاستراتيجيا الفرنسية منذ ١٨٣٠ لم تنحصر في «تحطيم الدولة الجزائرية، بل، ببساطة، في إحلال سلطان محل آخر، كما أنه، ابتداءً من ١٨٤٧، لم يكن الهدف هو تقويض المجتمع، وحتى سنة ١٨٧٠، لم يتجه التفكير نحو تغيير وتشويه الإنسان التقليدي، على الرغم أن ذلك هو الذي كان من المفروض أن يحصل. وبما أن الاقتصاد لم يكن من القوة ليفرض ذلك، فقد تحتم اللجوء إلى اعتماد الأسلحة والقوانين. لكن ومع الزمن، أي حين اكتسب الاقتصاد متانته اللازمة، فقد تخلّص من مثل هذه الأساليب، الواقع الذي يمكن للملاحظ المعاصر أن يعاينه بتجربة الاستعمار في كل من تونس والمغرب..»[196].

بهذا المعنى، نعتقد أن العمل من أجل اختراق الإنسان والمسّ بقيمه التاريخية، قد شكّل مقوماً أساسياً من مقومات تفكير الاستعمار الفرنسي وممارسات بُناته ودعاته، المعطى الذي تبرره طبيعة المشاريع التربوية والتعليمية المعتمدة في الجزائر أولاً (أ)، ثم في تونس والمغرب الأقصى لاحقاً (ب)، التي في فلسفتها ومراميها العامة، كانت تروم تكوين نخبة قادرة على استيعاب شروط الاستعمار، بل ومؤهلة للدفاع عن صيانته واستمراره (ج).

أ ـ إن المراوحة التي وسمت الممارسة الفرنسية في حقل التخطيط لسياسات الاستيطان واحتلال الأرض بالجزائر، هي ذاتها التي حكمت منطلقاتها في مجال «تغريب الإنسان» واختراق قيمه وثقافته[197]. فعلى امتداد الفترة الفاصلة بين الاستعمار الرسمي (١٨٣٠)

= «الإنتاج الأوروبي،» ص ١٧٣ ـ ٢٣٩، و

Carmel Sammut, «L'Impérialisme capitaliste français en Tunisie et le nationalisme tunisien, 1881 - 1914,» (Thèse de doctorat de 3eme cycle, Paris VIII, 1973).

(١٩٣) يتعرض سمير أمين إلى جملة من التدقيقات حول بنية الاستثمارات بمختلف القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة، أو غير المنتجة كالإسكان والقطاع الثالث، انظر الجداول التي تضمنها مؤلَّفه: المغرب العربي الحديث، الفصل الأول، «التنمية الاقتصادية،» ص ٢٦ ـ ٧٢. وللتدقيق في حالة المغرب، انظر: عبد العزيز بلال، **الاستثمار بالمغرب، ١٩١٢ ـ ١٩٦٤**، ط ٢ (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٠) (بالفرنسية).

(١٩٤) قارن مع الفصل السابع من القسم الرابع من هذا الكتاب.

(١٩٥) طالما تردد الحكم بالسلبية على التطور التاريخي للمغاربة، في كتابات:

Gautier, *Le Passé de l'Afrique du nord: Les Siècles obscurs.*

(١٩٦) Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse,* tome 2, p. 79.

(١٩٧) من الكتابات الكثيرة التي تعرضت للمسألة التعليمية الثقافية في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية خصوصاً الخمسون سنة الأولى من الاحتلال، انظر كلاً من:

واحتلال تونس (١٨٨١)، لم يرتقِ الوجود الفرنسي إلى حد صياغة مبادىء قارة وثابتة لسياسته التعليمية والثقافية، وإن كانت منطلقاته واضحة من حيث فلسفتها الاستعمارية، وأبعادها العميقة في مجال تدمير شخصية الجزائر، وإعاقة تطور نظمها الثقافية والمعرفية[١٩٨]. لذا، سننتظر صدور مرسوم ١٨٨٣، الذي «أمد الجزائر بمبادىء الجهاز المدرسي الجديد، المرتبط باسم جول فيري من حيث العلمانية، المجانية، والصفة الإلزامية..»[١٩٩].

ليس في نيتنا التدقيق في هذا الموضوع، كما ليس غائباً عنا مدى التعقد المنهجي وفي المحتوى، الذي قد يعترض كل مجهود علمي يروم مقاربة التحولات الذهنية والثقافية التي شهدتها المجتمعات المستعمرة، سيما إذا كانت من عداد الجزائر، البلد المثال في مضمار التعرض لمشاريع طمس الهوية والشخصية التاريخية، كما نلمس ذلك من القراءة الأولى للصورة التي استخلصها محمد فريد خلال زيارته للجزائر في بداية هذا القرن (١٩٠١)، حيث كتب عن حركة التعليم يقول: «هجرت ربوع العلم، وخرّبت دور الكتب، وصارت الديار مرتعاً للجهل والجهلاء، وكادت تدرس معالم اللغة العربية الفصحى، وتطرقت إلى اللغة العامية الكلمات الأجنبية، بل أصبحت اللغة الفرنساوية هي لغة التخاطب في العواصم مثل وهران والجزائر وقسنطينة وعنابة وغيرها...»[٢٠٠]، ليضيف: «إن حالة التعليم في القطر الجزائري سيئة جداً، ولو استمر الحال على هذا المنوال لحلّت اللغة الفرنسية محل العربية في جميع المعاملات، بل ربما لن تدرَّس العربية بالمرة مع مضي الزمن، فلا الحكومة تسعى في حفظها ولا تدع الأهالي يؤلفون الجمعيات لفتح المدارس...»[٢٠١].

قد يتعذر أن نتمثل الأبعاد الفعلية لخلاصات من هذه الطبيعة والعمق، دون أن نستحضر المنطلقات التي وفقها صاغ الاستعمار الفرنسي نسقه التربوي والتعليمي بالجزائر، على الأقل منذ أن تحمّل جول فيري مسؤولية التخطيط لسياسة الاحتلال بالمغرب العربي. فقد يكفينا من أجل ذلك - يقول شارل روبير أجرون - أن نفتح النشرة الخاصة بتعليم الأهالي الموجهة دورياً إلى المعلمين الفرنسيين المكلفين بالتدريس، لنقرأ ما يلي: «ليست مدرسة الأهالي - يؤكد مدير مدرسة بوزريعة (Bousareah) لتلاميذه القدامى - مجرد إطار للغة والتخاطب بالفرنسية، بل هي مجال للتأثير على العقول، والعمل، قدر الإمكان، على تحررها، ومساعدتها على التمثل العقلاني للثقافة الأوروبية... ليس الهدف هو فرنسة هؤلاء الرجال، بل الغرض هو تمكينهم من الوسائل

Colonna Fany, «Le Système d'enseignement de l'Algérie coloniale,» *Archives européennes de sociologie* (1972), pp. 195 ff., et Roger Le Tourneau, «Évolution de l'enseignement en Afrique du nord,» *Rythmes du monde* (1950), pp. 16 - 24.

(١٩٨) للتدقيق في أسباب تأخر صياغة مثل هذه المبادىء من جانب الاستعمار، انظر: عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية**، ترجمة فيصل عباس؛ مراجعة خليل أحمد خليل، السلسلة التاريخية، ط ٢ (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٢)، ص ٧٦ - ٧٧.

(١٩٩) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٢٠٠) محمد فريد، في: اللواء، العدد ١٣ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٠١)، وقد ورد في: أنور الجندي، **الفكر والثقافة المعاصرة في شمال إفريقيا** (القاهرة: الدار القومية، ١٩٦٥)، ص ١٣٣.

(٢٠١) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

الكفيلة بتقريبهم من الفرنسيين، وبالموازاة، العمل على تحسين ظروف معيشتهم... لذا، وباختصار، يجب أن نكون مربّين ومعلمين...»[٢٠٢].

التحرر، العقلانية، التعلم، مفاهيم طالما تخللت خطاب الاستعمار حول ذاته، وحول علاقته بالآخر، ذاك المستعمَر الذي، «لضعفه» و«افتقاده مؤسسات التلاحم» وشروط الحداثة، غدا موضوعاً لـ «الإنقاذ» بـ «الترقي» و«التمدين»، عسى أن يصحو من كبوته ليرتقي إلى عتبة المعاصرة... والمستعمِر، منطلقاً من هذا الافتراض، لم يقدّر، بالحس التاريخي المطلوب، أبعاد أطروحاته، أو على الأقل تجنّب القيام بمثل هذا التقدير، مظهراً «واجب البناء» مضمراً «إصرار الهدم»، مقدماً الطابع المجرد البريء لمشاريعه، مبعداً كل قيمة سياسية أو ايديولوجية لاستراتيجيته في الاستعمار والاحتلال. إنها المفارقة التي حلّلتها، وفسرتْ أسسها مجمل الدراسات التي واكبت مسيرة الرد على كتابات السوسيولوجيا الاستعمارية، سواء تلك المندرجة ضمن البحث التاريخي الاجتماعي الوطني، أو التي أصدرها كتّاب أجانب... لنقرأ، واحداً من الآراء المعبّرة عن هذه المفارقة. يقول ألفرد رامبو: «لقد تم الاحتلال الأول للجزائر بقوة السلاح، وانتهى عام ١٨٧١ بنزع السلاح من القبائل. ويتضمن الثاني قبول إدارتنا وعدالتنا من قبل أهل البلد. أما الثالث فسيتم من خلال المدرسة. فالاحتلال سيؤكد تسلطه على لغتنا بمختلف لهجاتها المحلية، وإدخال الفكرة التي نحملها نحن بأنفسنا عن فرنسا ودورها في العالم إلى أذهان المسلمين، وذلك بإبدال الجهل والأحكام المسبقة المغالية بمفاهيم أولية للعلم الأوروبي الدقيق...»[٢٠٣].

إن الاقرار بكون الاستعمار عامة، والفرنسي على وجه خاص، قد أسس خطابه في الاحتلال، على مفاهيم التمدين والتقدم والعقلانية، تأكيد تبرره طبيعة التحولات الحاصلة في بنية النظام الرأسمالي، كما يثبته «إجماع» قطاعات الرأي العام الأوروبي والفرنسي، وذلك بالرغم من أشكال التباين والتناقض في القناعات الايديولوجية والمشارب السياسية[٢٠٤].

فـ «الغرب» كفمهوم سياسي ـ ايديولوجي، ومشروع لتكوين الإنسان وبناء العالم، غدا، على امتداد الحقبة التي تشكّل فضاء البحث، المرجعية الحضارية القادرة على إسعاف الآخر، ذلك «المستعمَر المُبغَض» ـ على حد تعبير ألبير ممي (Albert Memi)[٢٠٥]، من امتلاك شروط التقدم ومداخله الفعلية، ولو تطلّب ذلك أن يعتمد المستعمِر وسائل مناقضة لقيمه التاريخية، ومبادئه في الحرية والإخاء والمساواة[٢٠٦]... إنها المرجعية التي أكدها رؤول

---

(٢٠٢) Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, pp. 165 - 166.

(٢٠٣) جغلول، تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية، ص ٧٧.

(٢٠٤) من اشتراكيين، ليبراليين، علمانيين، مسيحيين، ويمينيين استعماريين طبعاً، وهو الإجماع الذي نلمسه من خلال قراءة خطب رموز هذه الاتجاهات من أمثال: جول فيري، الكاردينال لافيجري، وغي مولي، وموريس توريس، وديغول.

(٢٠٥) للتدقيق في السياق الذي وظف ضمنه هذا التعبير، انظر كلاً من:
Albert Memi, *Portrait du colonisé: Précédé du portrait du colonisateur*, petite bibliothèque (Paris: Payot, 1973), et Frantz Fanon, *Les damnés de la terre* (Paris: Maspéro, 1936).

(٢٠٦) نجد تعبيراً عن هذه العقلية، في ما فكّر فيه ومارسه العديد من القادة الفرنسيين الذين تحمّلوا =

جيراردييه، بقوله: «هذه القناعة تطغى على كل الخلافات السياسية والايديولوجية والدينية. فهي تقترن لدى الرأي العام المسيحي المحافظ بالدين المسيحي، الدين المنزّل الوحيد، وبالقيم التي يدافع عنها، ولدى الرأي العام الجمهوري بالثقة في العلم والتقدم وقيم ثورة ١٧٨٩. وهكذا فإن الغرب بالنسبة للأولين يتمثل في المبشر المسيحي الذي يحمل الخلاص لبقية العالم وبالنسبة للثانين في الإدارة والطبيب والمعلم وهؤلاء يحملون العدل والمساواة والعلم والنضال ضد قوى التعسف والاضطهاد. وبالنسبة لهم جميعاً فإن الغرب يمثّل النور أمام الظلمات ومن هنا جاءت فكرة التفاوت في الأجناس والتفاضل بينها كإحدى المسلمات الأساسية...»[٢٠٧].

وفق هذه الرؤية وتأسيساً عليها، صاغت فرنسا سياستها التعليمية بالجزائر، لتبلغ نسبة المتمدرسين المسلمين ٥ بالمئة عام ١٩١٤[٢٠٨]، وهو رقم يحمل دلالتين متناقضتين: فمن جهة قد تعبّر هذه النسبة عن تصاعد ملموس بالقياس مع السنوات السالفة، إذ من أصل ٣١٧٢ تلميذاً عام ١٨٨٢ انتقل العدد إلى ١٢٢٦٣ سنة ١٨٩٢، ليصل إلى ٢٥٩٢١ في عام ١٩٠٢ و٤٢٦٨٨ عام ١٩١٢، وبالتالي تضاعف ما بين ١٩٠٠ و١٩١٤ عدد المتمدرسين الجزائريين فانتقل من ٢٤٠٠٠ تلميذ إلى ٤٧٣٦٣[٢٠٩].

لقد اعتمدت السوسيولوجيا الكولونيالية فرضية «مقاطعة الجزائريين» للتعليم الفرنسي المقترح[٢١٠]، لتبرر ضعف معدلات التمدرس ومحدودية نتائج الجهاز المدرسي الاستعماري، متجاوزة بل ومتناسية أن قادة فرنسا وبناة استراتيجيتها هم ذاتهم لم يكونوا على استعداد لإشاعة التعليم والتوسيع من مجالاته وعياً منهم خطورة ذلك على وعي النخبة الجزائرية وتغيّر الذهنيات[٢١١]، وأيضاً تقديراً منهم للنفقات التي يشترطها تعليم من هذا الحجم والنوع[٢١٢].

ب ـ هذا، وفي مقاربة حالة تونس والمغرب الأقصى، ما يستوقف الانتباه ويستفهم

=مسؤولية ترسيخ الاستعمار بالمغرب العربي، من هؤلاء نقف عند رأي الجنرال لموريسيير الذي أكد فيه: «يبدو لي أن الحرب، حين يتعلق الأمر بشعوب متخلفة، عمل تبشيري خاصة بالنسبة إلى أناس لا يعرفون غير السلاح كلغة اقناع، وانني أعتبر الاحتلال وسيلة كبرى لتوريد الأفكار... ففي الحدود الفاصلة بين المدنية والهمجية لا بد من وجود رجال يحملون السيف...» أورده:

P. Chalmin dans: Un aspect inconnu du général Lamoricière, actes de LXXVIII congrès des sociétés savantes, Paris, 1954, p. 334.

(٢٠٧) أورده: محمد حربي، **الثورة الجزائرية: سنوات المخاض**، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي (الدار البيضاء: دار الخطابي، ١٩٨٨)، ص ٩٦.

(٢٠٨) Ageron, *L'Histoire de l'Algérie contemporaine*, p. 163.

(٢٠٩) المصدر نفسه.

(٢١٠) انظر: جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية**، الفصل الثاني: «محمد بن رحال ومسألة تعليم الجزائريين، ١٨٨٦ ـ ١٩٢٥،» ص ٥٩ ـ ١٢٤.

(٢١١) نستحضر هنا المقولة التي طالما تكررت على امتداد الوجود الاستعماري، والقائلة: «إذا تعمّم التعليم، ستُجمع أصوات الأهالي على أن الجزائر للعرب...»، وأيضاً ما اعتقده الجنرال تريمان منذ ١٨٨٦ في «كون عداوة الأهالي تقاس بدرجة تعلّمهم»، للتدقيق، انظر: Perville, *Les Étudiants algériens de l'université française, 1880 - 1962*, p. 17.

(٢١٢) المصدر نفسه.

العقل أكثر، سيما أن المسألة التعليمية في بعدها الثقافي الفكري قد حظيت بمكانة متميزة، إن لم نقل خاصة، ضمن «الصحوة» التي واكبت حركات الدعوة إلى الإصلاح وتحديث تنظيمات الدولة، تحديداً منذ أواسط القرن التاسع عشر(٢١٣). فبغضّ النظر عن الشروط التاريخية والمجتمعية التي حكمت مفهوم الإصلاح وتحكمت في نتائجه، يمكن أن نلاحظ مدى التشديد على أولوية التعليم وأهمية إشاعته وتوسيع مجالاته، بل من السهل أن نلمس مقدار الرهان على تحويله أداة للنهوض بالمجتمع وتعبئة طاقاته، بأفق الوقوف أمام التحولات الكونية التي أدركت ثقلها النخبة المغربية بالوجدان، ولم تتمثلها بالحس التاريخي المطلوب(٢١٤).

فهكذا، ومع بداية القرن التاسع عشر، ستتصدر قضية إصلاح التعليم اهتمامات ممثلي الخلافة العثمانية بتونس(٢١٥)، لتصبح مطمحاً محورياً ضمن مشروع خير الدين التحديثي(٢١٦). نعاين ذلك عبر الأهمية التي أولتها النخبة التونسية(٢١٧) لهذا القطاع، التي يمكن أن نلامس مداها من خلال قراءة نص المرسوم المنشيء لمعهد «الصديقية»(٢١٨)، المؤسسة التي ستمثل دوراً أساسياً في تكوين الأطر القائدة للعمل الوطني لاحقاً. . .(٢١٩). كما نقف عند الإحساس نفسه لدى النخبة المغربية، التي شكّل التعليم وإصلاح نظمه هاجسها الأول، بل ومدخلها

---

(٢١٣) انظر: «ثانياً: الأطر المحددة لمفهوم المغرب العربي المعاصر،» في الفصل الثاني من القسم الأول من هذا الكتاب.

(٢١٤) نحيل على ملاحظة المؤرخ أحمد بن خالد الناصري: «. . . فانظر إلى هذا التفاوت العظيم الذي حصل في الجيل في مدة ثلاثين سنة أو نحوها. . .»، التي سبقت الإشارة إليها سلفاً. ولو اننا سنقرأ مع ثلاثينيات هذا القرن شكلاً متقدماً من هذا الوعي لدى النخبة المغربية، سيما في مجال المقارنة مع اليابان في مواجهة مثل هذه التحولات، لنقرأ ـ ما تضمنه الدستور الثالث المجهول، أو المصوغ من لدن العالم السوري الشيخ عبد الكريم مراد بحسب تقدير: محمد المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث** (الرباط: مطبعة الأمنية، ١٩٧٣)، ج ٢، ص ٤٠٥ ـ ٤٠٦. «. . . يمكن لحكومة المغرب أن تبلغ ما بلغته اليابان بأقرب وقت ممكن إذا اقتفت آثار اليابان بالاجتهاد ونفع العامة، وأخذ العلوم الصناعية والوقتية الموافقة للأحكام الشرعية من أوروبا، على الأقل في اقتفاء آثارهم في تنوير أفكار الرعية في حثهم على اختراع الأمور النافعة ومكافأة من برز من ذلك. . .».

(٢١٥) نعني هنا عهد كل من الباي أحمد (١٨٣٧ ـ ١٨٥٥) والباي امحمد (١٨٥٥ ـ ١٨٥٩) وبداية حكم الباي صادوق (١٨٥٩ ـ ١٨٨٢).

(٢١٦) للتدقيق في نص المشروع ومقدمة له، انظر: معن زيادة، «المقدمة،» في: خير الدين التونسي، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، تقديم معن زيادة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨). وللاطلاع على تحليل واف لمضمون المشروع، انظر: Mongi Smida, *Khereddine: Ministre réformateur, 1873 - 1877* (Tunis: Maison tunisienne de l'édition, °1970).

(٢١٧) للاطلاع على أسماء لجنة الاصلاح التي عينت خصيصاً لهذه المهمة (= إحداث معهد الصديقية، أو اصلاح جامعة الزيتونة)، انظر: Smida, Ibid., pp. 301 - 302.

(٢١٨) انظر تحليلاً مفصلاً لنص المرسوم في: المصدر نفسه، ص ٣٠٨ ـ ٣٢٠.

(٢١٩) قارن: N. Sraib, «Enseignement et stratification sociale en Tunisie: L'Exemple Sadikien,» dans: *Les Classes moyennes au Maghreb* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1980), pp. 166 - 202.

المركزي لكل عملية تستهدف الارتقاء بالأمة إلى عتبة الترقي والتقدم. نقرأ ذلك عند واحد من المثقفين المخزنيين الذي قام بدور فكري مهم، كما تحمّل مسؤوليات حساسة بقطاعات الدولة، ونعني به محمد بن الحسن الحجوي[220]، الذي ما انفك يشدد، بإصرار، على ضرورة التعليم والتربية، والدعوة إلى امتلاك وتمثل قيم النظام والتنظيم: «أيتها الشبيبة، علقت عليكم آمال الأمة، نشّطوا الصنائع وأتقنوها وأدخلوا فيها روحاً جديدة عن النظام والإتقان والرقي واللطف...»[221]، ليؤكد ضمن سياق آخر قائلاً: «وقد أجمع الرأي العام داخل المغرب أو خارجه على أن تربية الأمم هي صلاح الكون أو فساده ولا سبيل لأمة أن تحل المحل اللائق من الرقي إلا بتعليم البنت وتهذيبها، وبقدر تعميم رقي البنت الفكري والأخلاقي ترقى الأمة، وبقدر نقصان ذلك التعميم تنحطّ الأمة...»[222].

لقد توخينا من إبراز هذا المعطى، التشديد على حقيقة تاريخية في تجربة كل من المغرب وتونس، ذلك أن التمسك بإصلاح التعليم وتطوير نظمه لحظة الإحساس بقوة الآخر وضعف الذات، سيغدو مصدراً لتعبئة هذه الأخيرة (= الذات) وتثوير عطاءاتها النضالية بأفق التحرر والاستقلال.. إنها الحقيقة التي لم يجادل في تاريخيتها حتى بناة الاستعمار أنفسهم، لنقرأ تصريحاً للماريشال ليوطي بتاريخ ١٧ نيسان/أبريل ١٩٢١ بالدار البيضاء يقول فيه: «علينا ألا ننسى فنحن في بلد ابن خلدون الذي جاء إلى فاس في سن العشرين، وبلد ابن رشد، ولا يقلّ خلفهما قيمة عنهما... ونحن لا نعرف كثيراً، أيضاً، ما تخفيه عنا بيوت فاس والرباط ومراكش القديمة، من الرجال الذين جعلوا منها ملاذاً للقراءات والفكر والبحث، إنني اكتشفتهم من جديد في كل مرحلة (هم) متعلقون بمكتباتهم، وبفكر متفتح على ما يجري في العالم، ويرغبون بحرارة في أن تساهم بلادهم في الحركة الفكرية...»[223].

إن اعترافاً بهذه الدرجة من العمق والوضوح[224]، لم يجنّب الاستعمار أن يقتفي ما راكمه من ممارسات بالجزائر، انسجاماً مع الأسس التي حكمت استراتيجيته في الاحتلال ووعياً منه ما يمكن مؤسسات التعليم ونظم المعرفة أن تساهم به في حقل تكوين «الأهالي» وفرز أشكال وعيهم بخطورة الاستعمار على هويتهم وشخصيتهم التاريخية. لذا، ستفعل تجربة الاستعمار في كل من المغرب الأقصى وتونس، في اتجاه تعطيل المؤسسات التي أفرزتها

---

(٢٢٠) للاطلاع على بعض عناصر سيرته الذاتية، انظر: محمد بن الحسن الحجوي، **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي** (فاس: المطبعة الجديدة، [د.ت.])، ج ٤، ص ١٠٠ - ١٢٣. وللتدقيق في تفكيره وكتاباته، انظر بعض مؤلفاته، ومنها: محمد بن الحسن الحجوي: **مستقبل تجارة المغرب** (تونس: مطبعة النهضة، ١٩٢٧)؛ «تعليم البنات،» **المغرب** (آب/أغسطس - أيلول/ سبتمبر ١٩٣٥)، ص ٢ - ٨، **وبالاقتصاد تتقدم حياة البلاد** (الرباط، الخزانة العامة، رقم ج ١١٣) (مخطوط).

(٢٢١) الحجوي، **بالاقتصاد تتقدم حياة البلاد**.

(٢٢٢) الحجوي، «تعليم البنات،» ص ٢ - ٨.

(٢٢٣) أورده في: عياش، **المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الاستعمارية**، ص ٣٦٤.

(٢٢٤) وهو اعتراف قد يصعب أن نفصله عن النظرة العامة التي حكمت ممارسة ليوطي ورؤيته العلاقة التي تربط الاستعمار بمستعمراته، تلك النظرة التي بقدر ما كانت تطمح لبناء الإمبراطورية الفرنسية، بقدر ما كانت تصر على إنجاز البناء بأقل تضحية بشرية ومالية بأقل عنف ممكن (= مفاهيم: التهدئة، الحكم غير المباشر، «احترام المؤسسات الأهلية»... إلخ).

حركة الإصلاح وذلك على علتها وفقر نتائجها[٢٢٥]، بل ومحدودية الشروط التاريخية المقررة لمفهوم الإصلاح ذاته... وبالمقابل ستعمل، بإصرار، على خلق تعليم وظيفي، يرسخ قيم «التغريب» و«الأوربة» (Européanisation)، دون أن يحترم مبادىء التعليم «الأهلي» الوطني أو، في أدنى الحدود، يحافظ ويصون نموها ضمن بنية الاحتلال ومؤسساته.

فبالمغرب، مثلاً، أحدثت مديرية التعليم العمومي ابتداءً من عام ١٩٢٠ ثلاثة أنواع من المؤسسات أسمتها: التعليم الأوروبي، التعليم الإسرائيلي، التعليم الإسلامي[٢٢٦]، معتمدة في تسييرها وتنظيمها مبادىء تتماشى والنظرة التي حكمت تفكير الاستعمار وطبيعة تعامله مع حقل التعليم ومجالاته.

إن الإصرار على ترسيخ «ثنائيات» بجسم المجتمع المغربي، باسم «المحافظة» على الموروث الوطني و«صيانة» قيمه، قد تجسد بشكل أكثر دقة وخطورة بمؤسسات التعليم، وذلك بالنظر إلى ما لهذا القطاع من حساسية وفعالية في مضمار صيانة مقومات الهوية وتعبئة طاقاتها النضالية. فبقدر ما أولى الاستعمار أهميته الخاصة لتشجيع وتنظيم التعليم الأوروبي، عمل على التقليل من قيمة التعليم الإسلامي، من خلال إهماله ومضايقاته، بل ومحاربة انتشاره وشيوع قيمه، وعياً منه مدى التأثير الذي يمكن أن ينجم عن تعليم يربط الأمة بتراثها، ويلحم الإنسان بأصول انتمائه الحضاري والتاريخي، وذلك بالرغم من كل ما يمكن أن نسجله من مآخذ على التعليم الإسلامي من حيث مناهجه، ومضمونه، واستعداده لتمثل وظيفة المقاومة بأعلى درجة من التسامح والانفتاح، والعقلانية[٢٢٧].

لذلك، سيصل عدد تلاميذ التعليم الأوروبي، مع حلول سنة ١٩٥٢ إلى ٧٥٠٠٠، منهم ٨٤٠٠ أي ١٢ بالمئة من المجموع في التعليم الثانوي والتقني، وهي نسبة جد مرتفعة لما عليه الحال في فرنسا...[٢٢٨] بينما لم تتجاوز نسبة المتمدرسين بالتعليم الإسلامي ١٦١٧٠، وهو رقم لا يتعدى ١٠ بالمئة من السكان المسلمين في سن الدراسة[٢٢٩].

ج - إن الإقرار بمحدودية النظم التعليمية والثقافية على امتداد الحقبة الاستعمارية، وبالدول الثلاث، لا يجنّبنا تأكيد الطابع النخبوي للسياسات التعليمية المعتمدة يومئذ، سيما

---

(٢٢٥) حول حالة المغرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، انظر:
Laroui, *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830 - 1912,* pp. 285 - 288.

(٢٢٦) للتدقيق، انظر: عياش، المغرب والاستعمار: **حصيلة السيطرة الاستعمارية**، الفصل الرابع: «التعليم،» ص ٣٦١ - ٣٧٦.

(٢٢٧) نفكر هنا في الانتقادات التي وُجِّهت إلى التعليم الإسلامي التقليدي، وبالتالي الدعوات التي ما فتئت تطالب بإصلاح المعاهد والجامعات القديمة (= جامعتي الزيتونة والقرويين ومعهدي الصديقية والخلدونية) لتواكب التحولات التي شهدتها المجتمعات المغربية ومحيطها القومي والدولي.

(٢٢٨) المصدر نفسه، ص ٣٦٢.

(٢٢٩) المصدر نفسه، ص ٣٧١ - ٣٧٢.

أن العمل على خلق شروخ اجتماعية، ثقافية وإثنية بداخل المجتمعات المغربية، قد شكّل ثابتاً بممارسة الاستعمار الفرنسي وقناعة بتفكير قادته. ألم يعتقد ليوطي أنه «بالاتصال مع الأوروبيين والجزائريين والتونسيين سيتكوّن بسرعة جيل من الشباب الطموح، يكوّن نفسه بنفسه، يتعلم الفرنسية، وما ان يحس بقيمته وقوته حتى يتساءل عن سر بقائه بعيداً عن تسيير الشؤون العامة، فبواسطة المدارس يمكننا تكوين نخبة قادرة على مشاركتنا وإعداد موظفي الحماية...»[230]، إنها النخبة الاجتماعية والثقافية المصفاة، بحسب تعبير بول مارتي، التي حدد عناصرها في: «ممثلي المخزن ورجال الأصول، الشرفاء، العلماء، البورجوازية، الصناعية، التجارية والزراعية...»[231]. ليحدد بعد ذلك طبيعة التعليم الملائم لهذه الشريحة الاجتماعية بقوله: «سنقيم لهؤلاء الأطفال في المدن تعليماً ابتدائياً خاصاً، كذلك الذي يلقن لما يسمى بـ «أبناء الأعيان»، كما أن المارشال ليوطي قد أسس ابتداءً من ١٩١٤ الثانوية الإسلامية بالرباط وبعدها بقليل، ثانوية فاس حيث ستجتمع، تتكون، وتتعلم، على مستوى الدراسات الثانوية الفرنسية وفي الإطار التقليدي الإسلامي، النخبة الاجتماعية للشبيبة المغربية. إن مجهودنا في مجال التجديد والإصلاح الثقافي سيركز ليس على كل طبقات المجتمع، بما في ذلك تلك غير القادرة على تمثل تجديد من هذا النوع، ولكن على أطر المجتمع، المولعة تقليدياً بالنظام، بالعلم، بالتوازن والسلطة...»[232]، ليضيف في سياق حديثه عن وظيفة اللغة الفرنسية وثقافتها: «لا تمثل اللغة الفرنسية بالنسبة لتلاميذ المدارس الإسلامية، نفس ما تمثله لغة أجنبية للشباب الفرنسيين. لذا، فوظيفتها، بكل بداهة، لا تقتصر على تعليمهم كيفية التخاطب، القراءة، والكتابة بسهولة، وإنما ترويضهم على تمثل معانيها العميقة، بل جعلهم يشعرون عبر حروفها وكلماتها، بقوام الذهنية الفرنسية. فلغتنا تحقق التربية العلمية لهذه العقول الشابة...»[233].

هذا، ومع نهاية العقد الثاني من هذا القرن سنعاين نوعاً من التحول على مستوى تركيبة النخبات الاجتماعية والفكرية بالدول الثلاث، وذلك على الرغم من مظاهر «التمايز»، وأشكال «الاختلاف» التي قد تطبع تجربة كل قطر على انفراد[234].

فبالجزائر، حيث مثّل الاستعمار نموذجاً خاصاً من حيث القساوة وعمق التأثير، تمكنت فرنسا من تحطيم كل الفئات التي صانت، لمدة طويلة[235]، تلاحم ووحدة النسيج الاجتماعي الجزائري، لترتب أوضاعاً اجتماعية وثقافية، ستسمح مع عشرينيات هذا القرن ببروز مؤشرات تكون نخبة داعية إلى الانفتاح على مكتسبات العصر وشروط تقدمه، متمسكة

---

(٢٣٠) أورده: المصدر نفسه، ص ٣٦٥.

(٢٣١) P. Marty, *Le Maroc de demain* (Paris: Comité de l'Afrique française, 1925), p. 85.

(٢٣٢) المصدر نفسه.

(٢٣٣) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٢٣٤) للتدقيق في التطور المقارن، انظر: Lhachmi Berrady [et al.], *La Formation des élites politiques maghrébines* (Paris: Librairie générale de droit et de jurisprudence; Centre national de la recherche scientifique; CRESM, 1973).

(٢٣٥) على الأقل حتى حدود استقرار الولاة (الدايات) الممثلين للباب العالي بالمغرب الأوسط (الجزائر) حيث سيعرف المجتمع الجزائري تغيرات على مستوى مكوناته الاجتماعية، الثقافية والإثنية، التي ستتعمق على امتداد الاستعمار الفرنسي، وضمن سياق تاريخي آخر... انظر: الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي**، الفصل الثاني: «البنية الاجتماعية الجزائرية في ظل السيطرة التركية،» ص ٣٣ ـ ٤٨، والفصل الثالث: «البنية الاجتماعية الجزائرية في ظل السيطرة الفرنسية،» ص ٤٩ ـ ٦٨.

بأصول انتمائها القومي تاريخياً وحضارياً[٢٣٦]. أما بتونس، وعلى الرغم من التوازن الذي يمكن معاينته بين النخبات التقليدية والحديثة على امتداد الأربعين سنة الأولى من إقامة مؤسسة الحماية، فإن مؤشرات عدة قد رشحت، مع نهاية الحرب العالمية الأولى، ببروز نخبة مكونة من خريجي الزيتونة والمدارس المعاصرة التي ستمثّل دوراً مركزياً في تأطير وتوجيه العمل الوطني، تحديداً مع بداية عقد الثلاثينيات.

ضمن هذا السياق، تبدو التجربة المغربية حالة متميزة، من حيث كونها البلد الوحيد الذي ظل مظهرياً محافظاً على مؤسساته التقليدية، بل وقع الاعتراف بها رسمياً كما أشرنا إلى ذلك سلفاً. وبالتالي تم، نسبياً، الإبقاء على نخبته السياسية والثقافية، تارة بالتعايش معها، وطوراً بإلحاقها بدوائر المخزن، المؤسسة التي ظلت قائمة و«سائدة»، كما أقرّت بذلك مقتضيات عقد الحماية (١٩١٢/٣/٣٠).

إن الإقرار بمحافظة المغرب الأقصى على بعض مؤسساته التقليدية ومبادئه في مضمار التنظيم والحكم، لا يلغي تأكيد سعي الاستعمار إلى خلق نخبة متشبعة بفلسفته، متمثلة لقيمه الفكرية والحضارية. . . كما لا يحجب عنا الشرط التاريخي الذي ضمنه أصبح المستعمِر مضطراً لتوظيف فكرة «الإبقاء» على تراث المستعمَر ونظمه، مع العمل على هيكلة الذهنيات وخلق الأدوات القادرة على ضمان استمراريته، وصيانة وجوده، بشكل ينسجم واستراتيجيته العامة في الاحتلال. . . وإلا بماذا يمكن تفسير إصراره المزمن على الانتقال من التفكير في ترتيب شروط وجوده إلى مستوى تصريف وتطبيق قناعاته، من خلال صياغته نظريات، أقل ما يقال عنها، إنها الأرضيات التي ستفعل في استنهاض وعي النخبات الوطنية وتعبئة طاقاتها النضالية تارة بالتقارب وطوراً بالتنسيق، وذلك لما اتسمت به طبيعة هذه النظريات وأبعادها من مظاهر المساس بهوية المغاربة ومقومات شخصيتهم التاريخية؟

(٢٣٦) نفكر في الاتجاهات الأولى للحركة الوطنية الجزائرية، التي تكونت مع العقدين الأولين من هذا القرن، ونعني بذلك، حركة «الجزائر الفتاة» وجمعية «نجم شمال افريقيا»، قبل أن تتحول هذه الأخيرة إلى حزب الشعب الجزائري ١٩٣٧.

الفصل الرابع

الهوية وخطاب الاحتلال : الارتقاء من النظرية إلى الممارسة

نعتقد أن هناك مفارقة عميقة من حيث دلالاتها التاريخية وأبعادها النضالية في حقل العمل الوطني والسياسي بدول المغرب العربي، وفي علاقة هذه الأخيرة بواقع الاستعمار الفرنسي. ذلك أن الهوية التي شكّل المساس بها وبمكوناتها الاجتماعية والثقافية والإثنية، مدخلاً أساسياً، ومستهدفاً مركزياً في استراتيجية الاحتلال، سيتحول مع تقدم الاستعمار وتفاقم مضاعفاته، مصدراً رئيسياً لاستنهاض الوعي الوطني وتحديد توجهاته وموضوعات معركته. . . وفي ذلك يكمن سر إخفاقات ايديولوجيا الاحتلال، وبُروز فكرة المغرب العربي على واجهة تفكير الحركات الوطنية وممارسة نخبها السياسية.

فالاستعمار، الذي حتمت ميلاده شروط تطور النظام الرأسمالي وضروراته، بل وقوانينه في التوسع والاستمرارية لم يستهدف إعادة هيكلة الاقتصاد والمجتمع ليغدوا قابلين للاندماج ضمن آلياته فحسب، بل حرص أيضاً على اعتماد المساس بهوية المغاربة وشخصيتهم التاريخية، أداة لتثبيت حركته وترسيخ قيمه، مقتنعاً، أو على الأقل هكذا كان يعتقد، أن في الاجهاد من أجل إضعاف معنويات المغاربة تثبيطاً لعزائمهم بل وتكبيلاً لإرادتهم في التحرر واسترداد السيادة الوطنية.

بهذا المعنى، نظر إلى الإسلام كقيمة رمزية، مفتقدة إلى قدرة التأثير في التطور الحضاري للمغرب العربي، غير فاعل في مجال لحم مكونات شعوبه. . . بل وعاجز عن إسعاف هؤلاء على تملُّك أسس التنظيم الاجتماعي والسياسي، وبالأحرى استنهاضهم، وعياً وممارسة، من أجل تمثل موضوعات العمل الوطني والمقاومة.

والاستعمار في كل لحظة من لحظات تقدمه على طريق التوسع، كان يجدد تفكيره لتوفير الأطر النظرية والصيغ العملية، التي يخالها كفيلة بتثبيت وجوده وضمان استمراريته، متخذاً من الجزائر مختبراً لتجريب مدى فعالية نظرياته في الاحتلال، وذلك بالنظر إلى المكانة التي حظيت بها ضمن الاستراتيجية الاستعمارية العامة لفرنسا. كما أن الذي يؤكد مراوحة فرنسا

بين عدة نظريات ومشاريع استعمارية، صياغتها لعدة مفاهيم استهدفت بشكل مطلق، التأثير في هـوية المغـاربة وشخصيتهم التـاريخية، فتـارة، وبدافـع التفاؤل المفـرط في إمكانيـة نجـاح الاستعمار وديمومة قيمه، حرصت فرنسا على اعتماد سياسة الإدماج بأبعادهـا الترابيـة، البشرية والحضـارية، مؤسسـة إصرارها عـلى القناعـات ذاتها التي نـاقشناهـا سلفاً، وبخـاصة خـلال احتلالها دولة الجزائر.

لكن، ومع الاخفاقات المتتالية التي واكبت تجربة الاستعمار بالجزائـر، وبالنـظر للإطـار القانوني الدولي الذي تمّت في سياقه عمليـة التوقيـع على معـاهَدتي الحماية في كـل من تونس (١٨٨١) والمغـرب (١٩١٢)، سنعـاين بـروز مفـاهيم جـديـدة بـالسيـاسـة الفـرنسيـة تجـاه مستعمـراتها، وهي مفـاهيم، وإن تباينت من حيث الشكـل ودرجة الحـدة، قياساً لما وقعت ممـارسته بـالجزائـر، إلا أنها ظلت تروم الـوظيفة والغـرض نفسهما: امتهـان هـويـة المغـاربـة والتشكيـك في مكونـات شخصيتهم، ونقصـد بـذلـك أساسـاً مشـاريـع التجنيس بتـونس، والسياسات البربرية في المغرب الأقصى.

أولاً: بصدد مشروع الادماج وأدواته

لم يكن يسيـراً على فـرنسا أن تضمـر المنطلقـات الناظمـة لاستراتيجيتهـا في الاستعمار، وذلك بالرغم من كل المبادىء التي قدمتها ودافعت عن تاريخيتها وهي بصدد تـبرير مشروعيـة حقوقها في التوسع والاحتلال.

فالاستعمار، باعتباره ضرورة لاستمرارية الرأسمالية ومحصلة لتطورها التاريخي العـام، لم يُسعف فرنسا، التي اقتضت تحولات مجتمعها أن تكون واحدة من مكونات حركات الاحتلال يومئذ، على أن تظل وفية، بل ومنطقية عـلى الأقل مـع مبادىء ثـورتها (١٧٨٩)، في الحـرية والإخاء والمساواة، وبخاصة صيانة كرامة الإنسان وحقه في الاستقلال وتقرير المصير.

إن الذي يفسر مثل هذه المفارقة في خطاب فـرنسا وتفكـير نخبتها، هـو انشطارهـا بين الدعوة إلى إشاعة قيم الثـورة وفلسفتها، واعتـمادها ممـارسات أقـل ما يمكن القـول عنها، إنها إحياء لتراث رومـا وسياسـاتها، مـع فارق في الـظرفية التـاريخية والشروط الحضـارية المؤطـرة والموجهة لكلتا القوتين.

فبحجـة «التمدين» ونقـل أُسس «التنظيم»، تم تـبريـر الحكم الـرومـاني المؤسَّس عـلى أنقـاض تدمـير قرطـاج (١٤٦ ق.م)، التي ظلت منارة شـاهدة عـلى وجود الإنسـان المغـربي وكينونته الحضارية... وباسم تحرير الرقيق وحماية حـرية المـلاحة ومحـاربة القـرصنة سيجـدد الغرب إصراره على استعمار المغرب العـربي، تحديـداً منذ معـاهدة مؤتمـر ڤيينا (١٨١٥) وحملة لورد «إكسموث» (١٨١٦).

لقد شكلت الجزائر الإطار الأكثر تجريبية لهذه النظرة، فعلى أرضها طبّقت جل المفاهيم التي صاغتها فرنسا لتعزيز حركتها الاستعمارية منذ بداية تفكيرها لدخـول هذه المنـطقة (أولاً)

وأيضاً بالجزائر، وتحديداً من طبيعة الموقع الذي احتلته ضمن الاستراتيجيا الفرنسية العامة، تبلورت نظرية الإدماج، التي كانت تعني بالأساس «تحويل المواطن الجزائري، معنوياً ومادياً ليصبح شبيهاً لمثيله بالمتروبول»، أي «فرنسا القارات الخمس»، «فرنسا المائة وعشرة ملايين»[1] كما كان غالباً على الفرنسيين أن يرددوا ذلك يومئذ.

١ ـ الجزائر ومشروع الإدماج: قراءة في تاريخية المفهوم

ليس اعتباطاً أن يخصص البحث التاريخي الاجتماعي حيزاً متميزاً لقضية الجزائر ضمن مقارباته لظاهرة الاستعمار بالمغرب العربي، ومضاعفاتها على بُنى مجتمعات هذا الجناح من الوطن العربي. فالجزائر أقدم دولة تعرضت سيادتها للاختراق بعد مصر، كما أنها من الأقطار التي تحولت، بامتياز، حقلاً لتجريبية المستعمِر على امتداد لحظات نجاحاته وإخفاقاته، وهي علاوة على ذلك من المستعمرات التي قلما ارتقى الرأي العام الفرنسي إلى مستوى الاقتناع بضرورة استقلالها، وذلك حتى في أقصى درجات وعي نخبه السياسية خطورة الظاهرة الاستعمارية وشيخوختها كونياً وحضارياً.

لذلك، وتأسيساً على هذه الاعتبارات، قدمت الجزائر كواحدة من المقاطعات الفرنسية لما وراء البحار[2]، بل وابتداءً من عام ١٨٤٨ ستصبح رسمياً مجرد «امتداد للتراب الفرنسي»[3]، الشيء الذي يفسر لماذا هي على هذه الدرجة من الاهتمام في الكتابات الاستعمارية، وممارسة قادتها السياسيين والعسكريين على السواء[4].

لنقرأ رأياً على درجة فائقة من الدقة والوضوح، يقول ميشيل دفيز (Michel Deveze) واصفاً العلاقة التي تربط الجزائر بفرنسا: «لقد اعتُبرت الجزائر، باستمرار، كواحدة من ذواتنا: هذه الأرض الجميلة، القريبة من فرنسا، هذه البلاد المنتمية إلى افريقيا البيضاء المقسمة إلى مقاطعات مسيّرة ومدارة من لدن وزارة الداخلية، إنها امتداد للمتروبول. فالجزائر المرتوية بدماء العديد من الجنود، والمخضبة بعرق آخرين منهم، قد تحولت سلمياً إلى «وسط فرنسا» آخر، إذ بضيعات عنبها وأشجار زيتونها، وحقول حبوبها قد غدت دعامة الامبراطورية الاستعمارية بافريقيا. مسكونة بحوالى مليون فرنسي نشيط، تبدو لنا الجزائر اليوم ضرورية من أي وقت مضى، فكل محاولة للعصيان أو الانشقاق قد تغدو لنا دون معنى.

لقد أصبحت تعدّ اليوم، كما كان الشأن قبل الحرب، البلد الرئيسي لاستيراد منتجاتنا كما أنها مموِّلنا الأساسي، فدون الجزائر، ستتعرض الامبراطورية الفرنسية، وأيضاً الاتحاد الفرنسي، للانهيار والتفكك، ودون

---

(١) قارن: Michel Deveze, *La France d'outre - mer de l'empire colonial à l'union française, 1938 - 1947* (Paris: Hachette, 1948), pp. 9 ff.

(٢) قارن: المصدر نفسه، ص ٢٤ وما بعدها.

(٣) Victor Piquet, *L'Algérie française: Un siècle de colonisation, 1830 - 1930,* préface de M. Octave Homberg (Paris: A. Colin, 1930), p. 241.

(٤) من ضمن هذه الكتابات وهي كثيرة، انظر: Georges Hardy: *Vue générale de l'histoire d'Afrique* (Paris: A. Colin, 1923), et *Histoire sociale de la colonisation française* (Paris: Larose, 1953).

فرنسا، ستتحول الجزائر، الموزعة على عدة أجناس متناحرة، موضوع أطماع العديد من القوى، ستغدو رهاناً قبل أن تصبح أرضاً ممزقة وربما خاضعة لبلاد أجنبية...»[٥]. إنها الرؤية نفسها التي تخللت المراحل الأولى لبداية التفكير في احتلال الجزائر، وذلك على الرغم من الطابع الديني الذي قُدِّم كذريعة لتبرير مشروعية الاستعمار وضروراته.

بهذا المعنى، نقف عند تصريح لوزير الحربية على عهد الملك شارل العاشر، كلرمون طونر (Clermont Tonnere)، يقول فيه: «ليس من الغريب، أن نرى العناية الإلّهية تناشد الملك، وريث سان ـ لوي، لينتقم للإنسانية والدين والإهانات الشخصية، أولا يمكن عندما نقوم في المستقبل بتمدين الأهالي، تحويلهم إلى مسيحيين...» مضيفاً: «إن العناية الإلّهية خصته بهذا النصر في الجزائر لجعل المواطنين مسيحيين...»[٦].

إن البعد الديني لا يشكّل سوى واحد من المنطلقات التي حكمت سياسة فرنسا الاستعمارية بالجزائر، وحددت نظرياتها في الإدماج. فعلى امتداد الفترة الفاصلة بين احتلال الجزائر (١٨٣٠) وتوقيع معاهدة الحماية مع تونس (١٨٨١)، ظل شعار فرنسا المركزي متمحوراً حول الإلحاق الكلّي للجزائر[٧]، وربطها عسكرياً واقتصادياً وثقافياً بدولة «المتروبول».

هذا، وفي اعتماد فرنسا هذا الشعار، لم تقدر قيمة العديد من العوامل التي ستتفاعل سلباً مع حركتها في التوسع، بل ستعيق حظوظها في الانتشار والاستقرار والنجاح. فمن ذلك تنحيتها الحضور العثماني، بما في ذلك الرموز التي لم يكن مستبعداً أن تقوم بوظيفة المؤازرة من أمثال الجند الإنكشارية[٨]، وبالمقابل أخطأت حين راهنت على تأييد بعض العناصر الوطنية لدخولها، غير مقدرة ما للأرض وللنزعة إلى الاستقلال من مكانة في تاريخ المغاربة عامة والجزائريين بصفة خاصة.

---

(٥) Deveze, *La France d'outre - mer de l'empire colonial à l'union française, 1938 - 1947,* p. 24.

(٦) وارد في دراسة: عبد الجليل التميمي، «التفكير الديني والتبشير: لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن التاسع عشر،» المجلة التاريخية المغربية (تونس)، العدد ١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤)، ص ١٣.

(٧) ولو اننا نجد بعض التحفظات بشأن إمكانات الإلحاق وتوقيته، لدى بعض قطاعات الرأي العام الفرنسي. لنقرأ تعليقاً على الاحتلال الشامل للجزائر من لدن أحد الوزراء الفرنسيين، يقول فيه: «إذا ساءلنا الكبرياء الوطني فلا شك أنه يملي علينا الاحتفاظ بالغنم، لكني اعترف أن هذا الحل أبعد عن مصالحنا الحقيقية، فمن المؤكد أننا لا نفهم شيئاً في أصول الاستعمار كما يثبت التاريخ أن نجاح مشروعاته يتطلب روح الاستقرار والمنهج في العمل ويستدعي إنفاق مبالغ كبيرة لن يوافق عليها البرلمان. والحل الأمثل هو تحطيم حصون الجزائر واحتلال جزء من الساحل...»، وارد في: صلاح العقاد، **المغرب العربي: دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة: الجزائر، تونس، المغرب الأقصى** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٠)، ص ٩٢.

(٨) قارن: Gabriel Esquer, *Les Commencements d'un empire: La Prise d'Alger (1830),* 2 ed. (Paris: Larose, 1929).

لن نقوم بتأريخ لحركة الاستعمار بالجزائر، مكتفين بالإحالة على أهم الكتابات التي تناولت هذا الموضوع[٩]، ما نودّ تأكيده ونحن بصدد تحليل الظرفيات التي قررت مفهوم الادماج في السياسة الفرنسية، هو تشخيص كيف ولماذا أصبحت الدعوة إلى إلحاق الجزائر قناعة راسخة لدى قادة فرنسا وبناة استراتيجيتها، على الأقل حتى حدود العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر.

فعلاوة على استصغار الوجود العثماني والعمل على استمالته[١٠]، وبالرغم من سوء تقدير مكانة الإسلام ودوره في تكون الشخصية المغربية وصقل روافدها، فإن فرنسا قد اعتقدت، وهي بصدد تشريع احتلالها، أن من واجبها أن تلحق الجزائر بها، هذه الدولة التي أجمع الرأي العام الأوروبي منذ معاهدة ڤيينا (١٨١٥) وإيكس لا شابيل (١٨١٩) على ضرورة لجم نشاطها، سيما في مجالي القرصنة وتجارة الرقيق[١١].

فبالعودة إلى التصريحات التي حكمت ممارسات الحكام الذين ساسوا وأداروا مستعمرة الجزائر ما بين حملة الاستيلاء (١٨٣٠) وقيام الجمهورية الثالثة (١٨٧٥)، ما يؤكد صحة هذه النظرية[١٢]. إذ خلال السنوات الأربع الأولى من الاستعمار (١٨٣٠ - ١٨٣٤)، لم يتقاعس الحكام العامون[١٣]، عن الإجهاد من أجل إلحاق الجزائر وتعميم إدماجها بفرنسا، تارة عن

---

(٩) من هذه الكتابات، وهي كثيرة، انظر: Charles-André Julien, *Histoire de l'Algérie contemporaine* (Paris: Presses universitaires de France, 1979), tome 1: *La Conquête et les débuts de la colonisation (1827 - 1871);* Charles Robert Ageron , *Histoire de l'Algérie contemporaine* (Paris: Presses universitaires de France, 1979), tome 2: *De l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de libération de 1954,* et Roger Le Tourneau, *La Vie politique musulmane en Algérie jusqu'au 1 novembre 1954* (mémoire) (Paris: C.H.E.A.M., 1960).

(١٠) يؤكد المؤرخ والباحث عبد الجليل التميمي هذه الحقيقة، من خلال تقديمه وقراءته ثلاث رسائل وقع تبادلها بين الحاج أحمد (باي قسنطينة) والباب العالي في أعقاب احتلال الجزائر. وبالنظر إلى القيمة التاريخية لهذه الرسائل، فقد كتب في التقديم يقول: «تكتسي هاته الرسائل أهمية تاريخية كبيرة، إذ استطاعت أن تعكس لنا بأمانة الوضعية العامة للحوادث التي كانت بلاد الجزائر مسرحاً لها وذلك من وجهة نظر الحاج أحمد باي وديوانه. . .» مضيفاً: «نعلم أنه عندما قررت الحكومة الفرنسية الهجوم على الجزائر، كلفت الحكومة الفرنسية قنصلها بتونس دي ليسبس أن يستميل الحاج أحمد باي قسنطينة إلى التفاهم وبالتالي إلى الصلح وأن يوحي لهم بإمكانية الاستفادة من الوضعية ليكون مستقلاً في ولايته. . . إلا أن الحاج أحمد بقي مخلصاً للداي. ودفع إلى المشاركة في حرب غير متكافئة القوى ولا كانت البلاد متهيئة لها. . .». انظر: عبد الجليل التميمي، «ثلاث رسائل من الحاج أحمد (باي قسنطينة) إلى الباب العالي،» **تاريخ وحضارة المغرب** (الجزائر)، العدد ٩ (تموز/ يوليو ١٩٧٠)، ص ٧ - ٢٥.

(١١) قارن: Abdallah Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse* (Paris: Maspéro, 1976), tome 2, pp. 68 ff.

(١٢) للاطلاع على لائحة القادة العسكريين والحكام العامين الذين تحملوا مسؤولية الاشراف على الجزائر، انظر: Julien, *Histoire de l'Algérie contemporaine,* pp. 503 - 505.

(١٣) وهم على وجه التحديد: الجنرال كلوزيل (Clauzel)، الجنرال برتيزين (Berthezene)، الحاكم =

تدقيق وحسن تخطيط، وطوراً عن عشوائية واعتقاد متفائل بسهولة الاحتلال الشامل وضرورته[14]. فهكذا، وفور تعيينه حاكماً عسكرياً بالجزائر، سيتقدم الجنرال كلوزيل (Clauzel) بخطة ثلاثية الأبعاد، قوامها «صيانة الجزائر من أي تهديد عدواني، تأسيس الإدارة وبناء اجهزتها، وأيضاً إرساء قواعد الاستعمار وترسيخ لبناته»[15].

لقد اندرجت هذه الخطة ضمن التطلعات العامة الناظمة لسياسة ملكية يوليوز وفلسفتها في مجال التوسع والاستعمار، الشيء الذي يبرر لماذا استمرت النزعة ذاتها بالإصرار نفسه على عهد كل من الجنرال «Berthezene» (٢٠ شباط/ فبراير - ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٣١) والحاكم الدوق Derovigo (٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣١ - ٦ حزيران/ يونيو ١٨٣٣).

فكما اعتمدت الاستراتيجية الفرنسية مفهوم «التمدين» والدفاع عن «حرية التجارة» ومحاربة القرصنة بالبحر الأبيض المتوسط، منطلقات لاستمالة الرأي العام الدولي وتبرير مشروعية استعمار الجزائر أولاً ومختلف دول المغرب العربي لاحقاً، اعتمدت مفهوم «تخليص» الجزائر من عسف الأتراك و«صيانة» كيانهم ورصيدهم التاريخي.

نقرأ ذلك في نص البيان الذي وجهته فرنسا إلى الجزائريين عشية إقدامها على الاحتلال (١٨٣٠): «إلى القضاة، والعلية، والعلماء، وشرفاء المشايخ، ومشاهير الناس المحترمين... إن ملك فرنسا، قد عينني (كونت دي برمونت) قائداً أعلى... إن الباشا (الداي حسين)، حاكمكم، قد أهان علم فرنسا الجدير بكل احترام، وبسبب هذا الفعل غير الحكيم قد تسبب في أن تعانوا كل أنواع المصائب والمصاعب، بما في ذلك الحرب معنا... و(لكن) ثقوا بأني لم آتِ لمحاربتكم، فابقوا راضين ومسالمين حيث أنتم. إعملوا عملكم المعتاد بثقة. إني أضمن لكم بأنه ليس منا من ينوي مضرتكم، لا في ممتلكاتكم ولا في عائلاتكم. إنني أضمن لكم أيضاً بأن بلادكم، وأراضيكم، ومزارعكم، ودكاكينكم، وكل شيء ينتمي إليكم، صغيراً أو كبيراً سيبقى على ما هو عليه... إنه من الواضح أن هذا الباشا يخطط لتخريب بلادكم، وممتلكاتكم، وحياتكم. إن كل أحد يعلم أنه يريد أن يجعلكم منكوبين، فقراء، مضطهدين ومتألمين... فيا للعجب كيف أنكم غير متفطنين بأن هذا الباشا لا يسعى سوى من أجل مصالحه الخاصة...»[16].

هذا، ويندرج ضمن هذه الدعوة، التي نعتقد باستحالة فهم حقيقتها خارج وظيفتها الايديولوجية، تشديد فرنسا على رغبتها في احترام المعتقد الديني وحماية مؤسساته. لذلك يضيف البيان قائلاً: «... إننا نضمن لكم أيضاً، معطينكم وعداً شريفاً وصريحاً لا يقبل التغيير ولا

= العام رينه سافاري دوروفيغو (René Savary Derovigo)، آن ليان (Anne Lean)، والماريشال كامبافيزار (Campavizard)، والجنرال بونون فوارول روفيغو (Bonon Voirol Rovigo).

(١٤) أو كما أسماها وكتب عنها شارل أندريه جوليان سنوات «التردد والريبة»، انظر: المصدر نفسه، ص ٦٤ - ١٠٥.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٦٧.

(١٦) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ١٩٠٠ - ١٩٣٠، ط ٢ (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧)، ج ٢، ص ٤٦٧ (الملحق رقم (١)).

التفسير، بأن جوامعكم ومساجدكم ستكون محترمة، فهي لن تبقى مفتوحة فقط إلى العابدين كما هي الآن ولكن ستصلح أيضاً. ونضمن بأن لا أحد منا سيتدخل في شؤونكم الدينية. . .»[17]. إنها الدعوة التي عكستها المادة الخامسة من الاتفاق الجزائري الفرنسي الموقع بتاريخ ٥ تموز/ يوليو ١٨٣٠، حين نصت على: «أن الدين المحمدي سيبقى معمولاً به كما كان سابقاً. إنه سيبقى على ما هو عليه، إن حرية أهل البلاد، مهما كانت طبقتهم، ستبقى محترمة، وأن دين هذا الشعب، وممتلكاته وتجارته وصناعته، بالإضافة إلى نسائه ستبقى محترمة أيضاً. . .»[18].

لن ندقق في مضمون وأبعاد مثل هذه المفاهيم ولا في مصداقيتها، سيما وقد سبق أن ناقشنا بعضها ضمن تحليل أصول ومنطلقات خطاب الاحتلال[19]، كما ليس من أهدافنا إعادة تأكيد حقيقة تاريخية، لم تعد موضوع استفهام لدى مختلف اتجاهات البحث التاريخي الاجتماعي، ونعني بذلك انتقال الرأسماليات الأوروبية، مع نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر، من مستوى التكون والتأسيس إلى طور الاستعمار، وذلك بالرغم من الجهاز المفاهيمي الذي حكم ايديولوجيتها وفلسفتها في الاحتلال. . . ما نود التركيز عليه، سيما من الناحية المنهجية، هو تبيان مدى الانفصام بين الخطاب والممارسة في الاستراتيجية الاستعمارية الفرنسية، وبالتالي استجلاء الوظيفة الايديولوجية التي استبطنتها مثل هذه المفاهيم وحدود فعاليتها على تقدم الاحتلال واستقراره.

فالجزائر، منظوراً إليها من زاوية الحركية التي وسمت تطور النظم الأوروبية وطبعت ديناميات مجتمعاتها، قد أصبحت مؤهلة للانخراط ضمن المنظومة الرأسمالية وآلياتها، بل الأدق وفق السياق الذي ناقشنا بعض معطياته في الفصل الأول.

فالدعوة إلى المحافظة على استقلالية الجزائريين واحترام كل ما يرمز إلى هويتهم وشخصيتهم، لم تستهدف أكثر من تبرير حركة الاحتلال وتأكيد مشروعيتها. . . وإلا بماذا يمكن تفسير طبيعة الحملة على الجزائر وقساوة وسائلها، وبالضرورة إلى ماذا نُرجع ردود الفعل الوطنية على هذا الواقع والتمسك برفضه؟

إن في قراءة مقاطع من الرسالة التي بعث بها حمدان خوجة[20] إلى اللجنة الإفريقية المشكّلة من لدن الملك لوي فيليب عام ١٨٣٣، قصد معاينة الوضعية بالجزائر[21]، ما يسعفنا

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٤٦٧.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٤٦٩ (الملحق رقم (٢)).

(١٩) انظر الفصل الثالث من هذا القسم من الكتاب.

(٢٠) حمدان خوجة واحد من الأعيان الجزائريين الذين نددوا بتعسف النظام العسكري، وبعدم احترام شروط الاستسلام، سواء أمام مجلس الدولة الفرنسي (أيار/ مايو ١٨٣٣) أو أمام الماريشال سولت (حزيران/ يونيو ١٨٣٣)، أو لدى الملك لوي فيليب (أيلول/ سبتمبر ١٨٣٣). للاطلاع أكثر، انظر: الجيلالي صاري ومحفوظ قداش، **المقاومة السياسية، ١٩٠٠ - ١٩٥٤: الطريق الاصلاحي والطريق الثوري** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٧)، ص ١١ وما بعدها.

(٢١) للاطلاع على نص الرسالة، انظر: سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية، ١٩٠٠ - ١٩٣٠**، ص ٤٧٠ - ٤٧٨ (ملحق رقم (٣)).

على إدراك حقيقة فرنسا وطبيعة حملتها، وبالتالي ما يسمح لنا بتمثّل قيمة الوطنية لدى الجزائريين في حقل الدفاع عن الأرض وصيانة الهوية بمختلف مكوناتها. فبعد تقديمه مظاهر المدنية والتحضر، وقيم الإنسانية والفضيلة التي عاينها بالمجتمعات الأوروبية خلال تنقّله بين دولها، أكّد حمدان خوجة بقوله: «... إذا كان ما يجري في الجزائر منذ ثلاث سنوات سيستمر، فإن الشرف الفرنسي سيكون في خطر... إنه من المؤلم أن نقول، بل الأكثر إيلاماً أن نفكر، بأن الإدارة الفرنسية قد وقفت ثقيلة، كحمل الرصاص، على هذه البلاد (الجزائر)، فماذا كانت النتيجة؟ إن حاجزاً لا يمكن اجتيازه قد أقيم في الجزائر بين الشعبين اللذين لا يمكن أن يتكلما اللغة نفسها، ولا يعتنقا الدين نفسه، ولا يلبسا الثياب نفسها، ولا يمارسا طريقة الحياة نفسها، ولا يمكن اليوم استرجاع الروح التي لم تزدها سنوات العناء إلا صلابة قوية... لا، (أيها السادة) إن الجزائريين لا يستحقون أن يرمى بهم خارج المجموعة (العالمية)، إنهم جزء من العائلة الإنسانية. وان الدم الذي يجري في عروقهم، أيها السادة، له الحرارة نفسها التي في دمكم... ليس هناك أي حل سوى تغيير الوضع لاستعادة النظام وميلاد ثقة جديدة في الجزائر...»[٢٢].

لم تتحقق مثل هذه الثقة التي دعا إليها حمدان خوجة مبكراً[٢٣]، لأن الاستعمار، باعتباره ظاهرة تاريخية ضرورية لنمو الرأسمالية الأوروبية والفرنسية على السواء، يعدّ أصلاً إلغاءً لكل إمكانية من شأنها أن تزرع مثل هذه الثقة، سيما وأن الأمر يتعلق بشعبين غير متكافئين من حيث القوة، متباينين من حيث المدنية وآفاق التقدم. لذا، وعلى الرغم من الهدنة التي دعت إليها وقنّنتها معاهدة تافنا (١٨٣٧/٥/٣٠)[٢٤]، الموقعة بين فرنسا في شخص حاكمها العسكري بيجو والأمير عبد القادر[٢٥]، فإن الإصرار من أجل إلحاق الجزائر تدريجياً، بأفق إدماجها ثقافياً وحضارياً، قد استمر بالتفاؤل والاقتناع نفسها اللذين واكبا حملة الاحتلال، الواقع الذي أكدته طبيعة النقاشات التي تقاسمت الرأي العام الفرنسي، وتخللت أشغال مؤسساته عهدئذ[٢٦].

صحيح أن فرنسا، لحظة احتلالها الجزائر، لم تمتلك تصوراً نظرياً متكاملاً، من شأنه أن يحكم استراتيجيتها الاستعمارية ويوجه قادتها العسكريين والسياسيين على السواء، وصحيح أن وعي أهداف المسألة الاستعمارية وأبعادها لم يكن قد توضّح ونضج بالقدر الكافي والكفيل بجعل التحام مختلف مكونات الشعب الفرنسي ممكناً ونهائياً، لكن الثابت أن القوانين التي كانت تفعل في اتجاه صناعة أحداث العالم، الذي ظل أوروبياً بالنظر لفاعليته، لم تنتج من

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٤٧٠ - ٤٧٢.

(٢٣) قارن مع: صاري وقداش، المصدر نفسه، ص ١٢ وما بعدها.

(٢٤) للاطلاع على نص المعاهدة، انظر: محمد بن الأمير عبد القادر، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، ٢ ج (الاسكندرية: [د. ن.]، ١٩٠٣).

(٢٥) من أجل التدقيق في شروط ابرام معاهدة تافنا، وأيضاً طبيعتها، ومضمونها، وإيجابياتها، وسلبياتها بالنسبة إلى الطرفين معاً، انظر: إسماعيل العربي، «معاهدة تافنا أو انتصار الدبلوماسية الجزائرية،» تاريخ وحضارة المغرب، العدد ١١ (حزيران/ يونيو ١٩٧٤)، ص ٢٣ - ٥٥.

(٢٦) Julien, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, pp. 135 - 136.

المفاهيم أكثر من تلك التي أسست وأطّرت حركات التوسع والاحتلال[٢٧].

بهذا المعنى، ندرك قيمة معاهدة تافنا وحدودها ضمن استراتيجية فرنسا الاستعمارية، بل ونفهم حقيقة القراءات المتباينة لطبيعتها وأبعادها لدى مختلف شرائح المجتمع الفرنسي. فالتفاوض لم يكن يعني أكثر من توفير الوقت الضروري لتمكين فرنسا من تمتين موقعها بالجزائر[٢٨]، والسلام مع الأمير عبد القادر، لم يستهدف أكثر من إخماد وطنية هذا الأخير، وذلك بالرغم من وعي الأمير حجمه وموقعه ضمن الصراع الفرنسي الجزائري[٢٩]. فهكذا، وبمجرد إبادة حركة الأمير عبد القادر وتحييد محيطها المغربي[٣٠]، ستشرع فرنسا في تقنين قضية إلحاق الجزائر لتجعلها قابلة للإدماج لاحقاً، قبل أن تصبح، مع حلول الجمهورية الثانية (= دستور ١٨٤٨) «جزءاً لا يتجزأ من التراب الفرنسي»[٣١]. إنها «فرنسا الثانية»، بتعبير Prevost Paradol[٣٢].

نستطيع الجزم بأنه ابتداءً من هذا التاريخ سيشهد مفهوم «الإدماج» في السياسة الفرنسية الاستعمارية طريقه نحو الترسخ والتأصيل[٣٣]. فاستناداً إلى ما ورد بدستور الجمهورية الثانية (١٢/١١/١٨٤٨)، ستصدر السلطات الفرنسية سلسلة من المراسيم ما بين ٩ و١٦

---

(٢٧) ولو ان العالم، خلال الفترة المتحدَّث عنها، سيشهد ميلاد فكر جديد، متناقض مضموناً ورؤية مع ما كان سائداً عهدئذٍ، وأعني بذلك الفكر الاشتراكي، إلا أن المسألة الاستعمارية لن يتطور النقاش بشأنها على مستوى الفكر الاشتراكي، إلا في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وتحديداً مع بروز نظرية لينين حول الامبريالية.

(٢٨) وهذا ما يمكن استخلاصه من النقاشات التي تخللت أشغال البرلمان الفرنسي غداة مداولته بشأن معاهدة تافنا، من ذلك نقرأ تصريحاً للعسكري بيجو، يقول فيه: «إن الدول تلتزم بمعاهداتها طالما أن تلك المعاهدات تخدم مصالحها...»، وهذا معناه أن الالتزام بسلام تافنا لم يكن يستهدف أكثر من القيام بخطوة إلى الوراء، للاستعداد للهجوم مرة ثانية...، التصريح وارد في: العقاد، **المغرب العربي: دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة: الجزائر، تونس، المغرب الأقصى**، ص ١١٣.

(٢٩) وهو الوعي الذي جسده الخطاب الذي بعث به الأمير عبد القادر إلى الملك لويس فيليب في شباط/ فبراير ١٨٣٩.. الذي قال فيه: «منذ جاء الإسلام والمسلمون في حرب مع النصارى ولكن بما أن النصارى قد انحرفوا عن دينهم فقد أصبح غرضهم من الحرب هو تملك الدنيا أما نحن فلا نبغي سوى الذود عن ديننا.. وما زلت أرغب في الصلح، ولكن لا يمكنني التخلي عن قبائل طلبت حمايتي لتتجنب حكم النصارى.. أعلم أنني أضعف منكم بكثير ولذلك فإن وسائلي ستكون الكر والفر...»، وارد في: المصدر نفسه، ص ١١٤.

(٣٠) نفكر في اتفاقيتي طنجة (١٨٤٤) ولالا مغنية (١٨٤٥)، اللتين من خلالهما وضعت فرنسا حداً للعلاقات التي جمعت السلطان مولاي عبد الرحمن بالأمير عبد القادر.

(٣١) Piquet, *L'Algérie française: Un siècle de colonisation, 1830 - 1930*, p. 241.

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) نقصد بذلك انتقال فرنسا مما أسماه شارل أندريه جوليان «مرحلة التردد إلى طور الاستقرار»، الشيء الذي يفسر لماذا أصرت فرنسا على تقنين علاقاتها بالجزائر دستورياً، ومن ثم الشروع في تأسيس الهياكل الكفيلة بصيانة هذا الانتقال وضمان حسن استمراريته.

كانون الأول/ديسمبر ١٨٤٨، الغرض منها تنظيم تقسيم التراب الجزائري بشكل يجعله مماثلاً لما هو عليه الحال بفرنسا[٣٤].

لقد تمكنت فرنسا من خلال استصدارها هذه الاجراءات، من إيجاد الخلفية الدستورية والقانونية، التي ستسعفها على تعديد مظاهر الإدماج وتوسيع مجالاته، بل وترسيخ تطبيقاته. فهكذا، سوف لن يقتصر الأمر على إحداث تقطيع ترابي وإداري مناف لطبيعة التكوين التاريخي والأنثروبولوجي للشعب الجزائري[٣٥]، بل سيمتد إلى مجالات على درجة عالية من الخطورة والحساسية. فإذا استثنينا بعض المرافق غير الملحقة، التي ظلت تابعة لسلطة الحاكم، أو الكاتب العام بالجزائر، مثل الداخلية والبريد وبعض المصالح المالية والأشغال العمومية والسكك الحديدية والمعادن، وأيضاً الفلاحة، والتجارة والصناعة. . . .، فإن المجالات الأكثر التصاقاً بهوية الجزائريين وشخصيتهم، قد أصبحت تابعة رأساً لسلطة «المتروبول» تنفيذاً لقاعدة «الجزائر امتداد للتراب الفرنسي»، ونعني بذلك التعليم والقضاء.

لقد سبق أن حدّدنا المفاهيم الناظمة رؤية فرنسا الكيفية التي يجب أن يكون عليها الجهاز المدرسي بالجزائر، وذلك حين تعرّضنا للأدوات التي اعتمدها خطاب الاحتلال في علاقته بمجتمعات دول المغرب العربي[٣٦]. ما نود التشديد عليه، ونحن بصدد مناقشة الشروط المقررة لبروز مفهوم «الإدماج» والآليات المعتمدة لممارسته، هو أن الجمهورية الثانية (١٨٤٨)، بالنظر إلى طبيعة سياستها في مجال إلحاق الجزائر، قد وعت المكانة التي يحتلها التعليم والتربية والثقافة في تكوين شخصية الإنسان الجزائري وتمتين ارتباطه بهويته وتاريخه، وبالمقابل تمثلت الدور الذي من الممكن أن يقوم به تعليم ملحق، تابع لها، خاضع لموجهاتها الايديولوجية وقيمها الفلسفية، التي هي وبالضرورة قيم النظام الرأسمالي في طوره الاستعماري. لذا، وبالعودة إلى قرارات الجنرال كافينياك (Cavaignac) (١٨٤٨)، باعتبارها من الإجراءات الأولى التي أرست أسس نظام الاحتلال كما تصورته الجمهورية الثانية، وبالذات في الحقل الذي نفكر فيه (= التعليم)، نقرأ ما يلي: «فبإحداثنا للأكاديمية، وبتحويلنا للمدارس الجزائرية إلى ثانويات، سنضع، من ناحية توزيع الاختصاصات بين المتروبول والسلطات المحلية، تمييزاً أساسياً بين التعليم الأوروبي والتعليم الإسلامي، الأول سيكون تابعاً مباشرة لوزارة التعليم العام، أما

---

(٣٤) ولو ان هذه المراسيم لم تستهدف تقسيم التراب الجزائري، وحسب، بل امتدت إلى تنظيم مجالات أخرى، لعل أهمها الاستيطان الزراعي والبشري. للتدقيق في مرسوم ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٤٨ مثلاً، انظر: Julien, *Histoire de l'Algérie contemporaine,* pp. 364 - 365.

(٣٥) وهو المعطى الذي ستقدمه العديد من الكتابات الاستعمارية، ابتداء من أواخر العشرينيات وبداية الثلاثينيات من هذا القرن، وفي نطاق مراجعتها طروحات فرنسا في موضوع الاحتلال، كمعطب أو سوء تقدير. للاطلاع على نموذج من هذه الكتابات، انظر:

Georges Hardy, *Nos grands problèmes coloniaux* (Paris: A. Colin, 1929).

(٣٦) انظر الفصل الثالث من هذا القسم من الكتاب.

الثاني فسيخضع لصلاحيات واختصاصات الحاكم العام...»[٣٧]. إن النظرة نفسها التي جعلت من التعليم قطاعاً تابعاً للسلطات المركزية بفرنسا، هي التي حكمت وضعية المؤسسات القضائية ونظمت طرق سيرها وحددت أصنافها ودرجات التقاضي فيها[٣٨]، وذلك بالرغم من اختلاف المجتمعين الفرنسي والجزائري وتباين تجربتيهما التاريخية، والأهم ضداً عن تباعد التشريعات الوضعية والممارسات العرفية لكلا الطرفين، حيث يمثل الإسلام بالجزائر دوراً مركزياً في تكييف نشاط القضاء وإغناء مصادر قواعده ومبادئه[٣٩].

لن نبالغ في القول إذا جزمنا بأن الجمهورية الثانية، قد شكلت واحدة من اللحظات الأكثر إصراراً على ترسيخ مفهوم «الإدماج» وتأصيل تطبيقاته في تاريخ فرنسا الحديث.. فهل تمكنت من إنجاز ذلك؟ هل حولت العزم إلى حقيقة، وهي الجمهورية التي ختمت أولى حلقات المقاومة الوطنية المناهضة للاحتلال الفرنسي، المدافعة عن سيادة الأرض وكرامة الإنسان، ونعني بذلك ثورة الأمير عبد القادر الجزائري؟

ليس استطراداً أن نجدد التأكيد على أن لكل مفهوم شروطه في البروز والاستقرار والتأصيل، وأنه دون ذلك لن يصبح مفهوماً بالمعنى المعرفي، مهما كانت طبيعة النظريات التي صاغته وجهدت من أجل تصريفه وتوظيفه، كما هو الشأن بالنسبة إلى مفهوم «الإلحاق» أو «الإدماج» الذي دعت إليه وعملت من أجل إنجازه الجمهورية الثانية (١٨٤٨ ـ ١٨٥٢).

لقد فشلت تجربة الجمهورية الثانية، وهي التي لم تعمّر أكثر من بضع سنوات، في الارتقاء بمفهوم «الإدماج» إلى مستوى التأصيل، وذلك لجملة من المعوقات الموضوعية والذاتية على حد سواء. فايديولوجية الاحتلال لم تكن قد استكملت العناصر اللازمة لرسم استراتيجيا دقيقة ومتكاملة، وهذا ما يفسر ارتياب فرنسا ومراوحتها بين الإقدام على الاستعمار الشامل والإحجام عنه للاكتفاء بالتوسع الجزئي والمحدود[٤٠]، وهو أيضاً، وبالضرورة، الذي يسعفنا على فهم مغزى الارتباك الذي زامن عملية انتقاء القادة العسكريين والمدنيين لحكم الجزائر، وطبيعة النقاشات التي تباينت بشأن تقويم نجاحات وإخفاقات ممارساتهم[٤١]، والتجربة فشلت أيضاً، لوجود واقع جزائري أكثر حساسية للأجنبي، أصلب مقاومة لكل المشاريع

---

(٣٧) Piquet, *L'Algérie française: Un siècle de colonisation, 1830 - 1930*, p. 269.

(٣٨) من درجات التقاضي (= المحاكم) التي شهدتها الجزائر، نذكر: محاكم الاستئناف، محاكم الجنايات، المحاكم الابتدائية، والمحاكم التجارية.

(٣٩) للتدقيق، انظر: Claude Collot, *Les Institutions de l'Algérie durant la période coloniale* (Alger: Faculté de droit, 1970).

(٤٠) للتدقيق في هذه المراوحة وطبيعة النقاشات المواكبة والمفسرة لها، انظر: Julien, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, pp. 64 - 163 et 342 - 452, et العقاد، المغرب العربي: دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة: الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ص ١٣٠ ـ ١٦٠ (= نظام الادارة والاستعمار).

(٤١) لمزيد من الاطلاع، انظر: Julien, Ibid., pp. 501 - 505.

التي من شأنها أن تخترق سيادته الوطنية أو تمتهن هويته وشخصيته التاريخية: الحقيقة الموضوعية التي ما انفك يتجاهلها أو يجهلها مجمل الذين نظروا إلى الاستراتيجيا الفرنسية في حقل الاستعمار، من مستكشفين، ورحّالة، وجغرافيين، وقساوسة، ورجال قانون، وعسكريين، وسياسيين، ودبلوماسيين.

لذا، وبالنظر إلى إخفاق تجربة الإلحاق الأولى، ستعمل فرنسا على تشخيص مكامن عطب سياستها تارة بالتفكير في توفير المسوغات النظرية القادرة على تطوير مفهوم «الإدماج» وانضاجه، وطوراً بالبحث عن الأدوات العملية الكفيلة بتحويل «الإدماج» واقعاً ممكناً، ملائماً لتطور ظاهرة الاستعمار، مواكباً لردود فعل المستعمَر، مستجيباً لنوعية التغيرات الحاصلة في بنية مجتمعه وذهنية مواطنيه.

٢ ـ سياسات إدماج الجزائر، أدواتها وأشكالها

لم يكن من اليسير على فرنسا أن تؤسس استراتيجيتها الاستعمارية دون تحديد موجهات نظرية تعكس من جهة رؤية مجتمعها المدني لظاهرة الاحتلال، وتعبّر، من جهة أخرى، عن مدى تقدم الاستعمار وتجدد ضروراته، وتغير العوامل الفاعلة في مفاهيمه وأدواته.

فالفشل الذي لازم التجربة الأولى، لم يضعف من دعوة فرنسا إلى إلحاق الجزائر، كما لم يساعد على فتور إرادتها المصرة على توفير البنى الأساسية لتأصيل وتوظيف مفهوم الإدماج اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. لكن الذي يستوجب أن نقف عنده ونشدد على أهميته هو أن الفشل كان حداً فاصلاً بين مرحلتين في تفكير فرنسا وممارستها الاستعمارية... بين حقبة «العشوائية» في التوسع، وفترة التخطيط للاستعمار، عبر رسم سياسات منتظمة حول مفهوم الإدماج، لكن مقدّرة لشروطه الممكنة، واعية حدوده الفعلية.

وفعلاً، حين نقرأ تاريخ الاستعمار الفرنسي بالجزائر ـ على امتداد الفترة الفاصلة بين قيام الامبراطورية الثانية (١٨٥٢ ـ ١٨٧٠)، وبروز الحركة الوطنية الجزائرية، كقوة فاعلة في الصراع من أجل الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية ـ قد نلمس وجود عدة مؤشرات دالة على مثل هذا القاسم. فنابليون الثالث وعياً منه مكانة الجزائر ضمن استراتيجيا الاستعمار، وإدراكاً للارتباك الذي لازم السياسة الفرنسية في هذه المستعمرة، جهد من أجل تقديم صيغ عملية كفيلة بترسيخ مشروع إدماج الجزائر وتأصيل مفهومه (أ) كما أن الجمهوريين الذين عاينوا أفول سمعة فرنسا وتراجع مكانتها داخل أوروبا[٤٢]، رأوا في الجزائر المتنفس القادر على استيعاب ألم الهزيمة، بل الأرض الواعدة لتعويضهم كل ما اقتطعه الألمان منهم بالقوة. لذا، وتمشياً مع التحولات التي طرأت على نظرتهم إلى ظاهرة الاستعمار، سيعملون على بلورة

(٤٢) نفكر في هزيمة سيدان (١٨٧٠)، وما ترتب عليها من مضاعفات مادية ومعنوية، سواء بالنسبة إلى علاقة فرنسا بمجتمعها المدني، أو بالنسبة إلى وزنها داخل العلاقات الأوروبية ـ الأوروبية.

سياسة أعمق تماسكاً في مجال الاحتلال، وبالتالي أكثر وضوحاً بالنسبة إلى مشروع إدماج الجزائر (ب).

أ ـ تكاد تجمع مجمل الكتابات، التي أرّخت للاستعمار الفرنسي في ظل الامبراطورية الثانية[43]، على أن الجزائر قد «حظيت» بمكانة خاصة لدى نابوليون الثالث، لعل أكثرها دلالة قيامه بزيارتين متتاليتين لها، عامي ١٨٦٠ و١٨٦٥.

إن القول بحصول تحوّل ما في نظرة الامبراطور، ومن خلاله فرنسا، إزاء الجزائر وقضايا الاستعمار فيها، لا يمكن أن يُفهم، فيما نعتقد، إلا في سياق إخفاقات الجمهورية الثانية وردود الفعل الوطنية التي أبدتها مجمل شرائح المجتمع الجزائري؛ كما أن الإقدام على سياسة «خطوة إلى الوراء خطوتين إلى الأمام» في ممارسة القادة الفرنسيين، قد يصعب إدراك منطلقاتها بمعزل عن التطور الحاصل في طبيعة النقاشات التي تقاسمت الرأي العام الفرنسي بشأن ظاهرة الاستعمار وطرق استقراره وشيوع قيمه.

فهكذا، وبمجرد قيام الامبراطورية الثانية، سيعين نابوليون المارشال راندون (Randon) حاكماً عاماً بالجزائر[44]، ليتجاوز أعطاب الذين سبقوه، وليستكمل احتلال المناطق التي ظلت خارج السيطرة الفرنسية[45]. لم يكن راندون، يقول شارل أندريه جوليان، من أمثال الذين مارسوا «سياسة السيف»[46]، لكنه «أدار الحرب بالاعتماد على المبادىء نفسها التي أجمع عليها ضباط افريقيا»[47]، فهو مثل بيجو كان مقتنعاً بأنه لكي يحصل «تطابق مع الاستعمالات المرعبة للحرب» يجب «أن نترك على تراب الجزائر آثار نصرنا وذلك بهدم جزء من ثروات أولئك الذين تمكنا من الانتصار عليهم..» ذلك أن «التجربة قد أبانت لنا بأنه بثمن الخراب نستطيع إخضاع هؤلاء السكان الغلاظ، الذين يقاومون كل شيء باستثناء المظهر الفعلي للقوة...»[48].

لن ندقق في حصيلة حكم راندون (١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٥١ ـ ٢٥ حزيران/

---

(٤٣) من ضمن هذه الكتابات، وهي كثيرة، انظر: E.H. Cordier, *Napoléon III et l'Algérie* (Alger: Heintz, 1937); Charles Robert Ageron, «Brève histoire de la politique d'assimilation en Algérie,» *Revue socialiste* (mars 1956), pp. 225 - 236, et M. Emerit, «Le Problème de la conversion des musulmans d'Algérie sous le second empire,» *Revue historique*, no. 223 (janvier-mars 1960), pp. 63 - 84.

(٤٤) للتدقيق في شخصية هذا الحاكم، الذي مثّل دوراً مهماً خلال الامبراطورية الثانية، انظر: Maréchal Randon, *Mémoire du Maréchal Randon*, 2 vols. (Lahure:[s.n.], 1875 - 1877).

(٤٥) نقصد بالأساس كلاً من منطقة القبائل الكبرى والشرقية، والأغواط، والمزاب، وأيضاً: «الميتيدجة» والساحل الجزائري.

(٤٦) نقصد أساساً فترة بيجو (٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٤٧ ـ ٣ آذار/ مارس ١٨٤٨) وقساوة أساليب حكمه، أليس هو الذي قال: «لقد أحرقنا كثيراً وخربنا كثيراً، ومن الممكن أن أوصف بالبربرية، ولكني ما دمت مقتنعاً بأني قد أديت عملاً مفيداً لوطني، فإني اعتبر نفسي فوق ملامة الصحافة....»، وارد في: سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ١٩٠٠ ـ ١٩٣٠، ج ٢، ص ٤٧.

(٤٧) Julien, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, p. 390.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٣٩٠.

يونيو ١٨٥٨)، مكتفين بالإحالة على بعض الكتابات التي تناولت تجربته بالتحليل[٤٩]. ما نود تأكيده هو أن راندون، انسجاماً مع سياسة الامبراطورية الثانية، بقدر ما كان مقتنعاً باعتماد القوة كأداة لترسيخ الاستعمار وضمان استمراريته، كان مصرّاً على أن يتم الإدماج تدريجياً وعلى مراحل، وفي المزاوجة بين هذين التوجهين ما يجعل «التقارب بين الجنسين» أمراً ممكناً[٥٠].

وفق هذه النظرة، سيقع التركيز على إحداث شقوق داخل القوى المكونة للمجتمع الجزائري، حيث سيعمل المارشال راندون على تقويض سلطة «رجال القبائل وأعيانها»، وبالمقابل تقديم امتيازات مالية إلى بعضهم من رجال الإدارة أمثال الأغات والقواد والشيوخ، واقتناعاً منه بالدور الذي تزاوله الزوايا ورؤساؤها، فقد جهد من أجل استمالة الطرقيين ومراقبة إطاراتهم الدينية، وأيضاً إدراكاً منه لمكانة التعليم والثقافة الإسلاميين في حياة الشعب الجزائري، فقد عزل المشرفين على المدارس القرآنية في القبائل، مؤسساً على غرار ذلك ثلاث مدارس في كل من قسنطينة وبليدة وتلمسان، متمتعة بنظام تعليمي تابع من حيث مناهجه ومضمونه لنظيره بالمتروبول، عسى أن يتمكن من تخريج أطر مؤهلة لأن تضمن «نوعاً من الولاء لفرنسا. . .»[٥١].

لقد استنفد المارشال راندون وظيفة استكمال احتلال الجزائر، حين أسقط جيشه واحدة من القلاع الأكثر صموداً في وجه التوسع الفرنسي، ونعني بذلك منطقة القبائل خلال شهر تموز/ يوليو من عام ١٨٥٧، وبالتالي كان مفروضاً على الامبراطورية الثانية أن تستعجل في صياغة سياسة استعمارية تتماشى مع الوضع الجديد بفرنسا والجزائر على السواء، إنها السياسة التي سترتبط باسم نابوليون الثالث وبشخصيته. فهل تمكّن من ذلك؟ وما هي حدود نجاحاته وإخفاقاته؟ سيما وأن الامبراطورية الثانية قامت وكلها إصرار على تجاوز أعطاب الاستعمار «العشوائي»، بل وكلها عزم على تحويل الفشل في إقرار «الإدماج» إلى إدماج قائم وفعلي.

فاستجابة لهذا الوضع، سيُقبل نابوليون الثالث على اتخاذ قرار يلغي منصب الحاكم العام، وبالمقابل أحدث بمقتضى مرسوم ٢٤ حزيران/ يونيو ١٨٥٨، وزارة خاصة بالجزائر،

---

(٤٩) للاطلاع على نشاطه العسكري والسياسي، وأيضاً حصيلة عمله الاقتصادي والاجتماعي، انظر:
A. Rastoul, *Pages d'histoire contemporaine: Le Maréchal Randon, 1795 - 1871: D'après ses mémoires et des documents inédits Étude militaire et politique* (Firmon: Didot, 1890); P. Bensoussan, «L'œuvre économique de Randon,» (Mémoire de DES, Alger, Faculté des Lettres, 1954), et J. Drimarcci, «La Politique indigène de Randon,» (Mémoire de DES, Alger, Faculté des Lettres, 1956).

(٥٠) Julien, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, p. 410.

(٥١) وهي النظرة التي حكمت سياسة فيديرب (Faidherbe) بالسنغال، للتدقيق، انظر:
R. de Lavignette, «Faidherbe,» dans: Charles - André Julien [et al.], *Les Techniciens de la colonisation (XIX-XXs)* (Paris: Presses universitaires de France, 1947), pp. 75 - 92.

أناط مهمة الإشراف على تسييرها بابن أخيه جيروم[٥٢]، الذي ضمّن سياسته تجاه المستعمرة مبادىء حددها في: «مركزة مختلف السلطات بيد الوزير، اعتماد اللامركزية الإدارية، التوسيع العاجل للنظام المدني بالأراضي العسكرية، إلغاء الامتيازات الاستثنائية المخولة للضباط، تطوير وتنمية الاستعمار الأوروبي»[٥٣].

كان طبيعياً أن تتعرض مثل هذه القرارات لنقاشات متباينة داخل الرأي العام الفرنسي[٥٤]، ولردود فعل الأطر العسكرية بالجزائر[٥٥]، سيما أن الوضعية العامة للمعمرين أصبحت تشهد، بعد مرور ما يقرب من ثلاثين سنة على الاحتلال، نوعاً من الاستقرار، تعكسه تلك المجموعة من المكتسبات المادية والمصلحية، التي يصعب أن تستسيغ إجراءات من شأنها أن تمس أو تعيق تطورها واستمراريتها[٥٦].

صحيح أن التقلب والمراوحة من السمات التي طبعت سياسة نابوليون تجاه الجزائر[٥٧]، وصحيح أيضاً أن الشروط العامة داخل المجتمع المدني الفرنسي وواقع المستعمرة على السواء، لم تكن قد أفرزت وعياً على درجة متقدمة لاستساغة قرارات من هذا النوع، لكن الراجح أن شخصية نابوليون الثالث قد وسمت الامبراطورية الثانية بسياسة جزائرية مختلفة، من حيث فلسفتها وأبعادها، عما كان سائداً سلفاً، المعطى الذي تؤكده مجمل الوثائق المؤرخة لهذه الفترة. فمن الوثائق التي تعكس مضمون النظرة التي اعتمدها نابوليون الثالث، للتعاطي مع قضية الجزائر، سنقف عند نصين اثنين: رسالته إلى المارشال بيليسييه (Pelissier) (٦ شباط/ فبراير ١٨٦٣)[٥٨]، التي تعدّ بمثابة برنامج عمل، ومذكرته إلى حاكمه العام ماكماهون (٢٠ حزيران/ يونيو ١٨٦٥)[٥٩]، التي شدد فيها على السياسة التي يجب أن تؤطر وتنظّم العلاقات الفرنسية ـ العربية.

---

(٥٢) للتدقيق في بعض خصائص شخصية جيروم نابليون، وخلفية تكوينه، انظر:
Julien, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, pp. 412 - 413.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٤١٢.

(٥٤) انظر في جملة المؤلفين: Jean - Claude Vatin et Ph. Lucas, *L'Algérie des anthropologues* (Paris: Maspéro, 1979), et Raoul Girardet, *L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962* (Paris: Pluriel; La Table ronde, 1972).

(٥٥) يُرجع صلاح العقاد العلاقة المتوترة بين نابوليون الثالث والمستوطنين من مدنيين وعسكريين، إلى معارضة هؤلاء الاستفتاء الذي طرحه نابوليون قصد تعديل الدستور سنة ١٨٥٢. للاطلاع، انظر: العقاد، **المغرب العربي: دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة: الجزائر، تونس، المغرب الأقصى**، ص ١٣٩.

(٥٦) من ذلك الامتيازات التي حصلت عليها الجاليات الفرنسية القادمة إلى الجزائر سواء في القطاع الزراعي أو المنجمي أو الخدمات.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(٥٨) للتدقيق في الرسالة وحصيلة حكم الماريشال بيليسييه، انظر:
Laura Zennaro, «Le Gouvernement du maréchal Pelissier (24 novembre 1860 - 22 mai 1864)» (Mémoire de DES, Alger).

(٥٩) للاطلاع على مقتطفات من هذه المذكرة، ولتجربة حكم ماكماهون، انظر:

إن الاستقلال الاضطراري لجيروم نابوليون (٧ آذار/ مارس ١٨٥٩)[٦٠]، وعودة منصب الحاكم العام إلى الجزائر، بتعيين الكونت شاسلو لوبا (Chasseloup Laubat) (١٨٥٩/٣/٢٤)، لم يمنعا نابوليون الثالث من الاستمرار في الإقدام على إقرار تغييرات من شأنها أن تضمن لفرنسا وجودها واستقرارها بالجزائر، دون أن تعمّق الانفصام بين دعوتها إلى «تمدين» الشعوب المستعمرة وواقع ممارسة قادتها العسكريين والمدنيين بمختلف مناطق الاحتلال[٦١].

فبغضّ النظر عن التأويلات التي تناولت سياسة نابوليون العربية، وبخاصة تلك التي شددت على تأثير أفكار اسماعيل عربان[٦٢] على توجهات الامبراطور، يمكن الإقرار بأن هذا الأخير قد أبان عن إرادة سياسية، توازن بين الدعوة إلى الإدماج والتمسك بأهمية التخطيط لطرقه وأدواته، بل وضرورة التشديد على فهم المجتمع الجزائري، ككيان له هويته وثقافته، وشخصيته التاريخية[٦٣].

ففي رسالته إلى الماريشال بيليسييه (٦ شباط/ فبراير ١٨٦٣)، سيقدم نابوليون جملة من المقترحات، إن لم نقل برنامجاً للإصلاح[٦٤]، يقول فيها: «لا يمكن أن نقبل أن هناك مصلحة في ممارسة سياسة الإلحاق تجاه الأهالي، أي اقتطاع أجزاء من أراضيهم لتوسيع نصيب المحتلين من ذلك...»، ليضيف: «يجب أن نقنع العرب بأننا لن نقدم إلى الجزائر من أجل اضطهادهم واغتصابهم، ولكن جئنا لنحمل إليهم الحسنات والتمدن والحضارة...»[٦٥]، وفي هذا التأكيد اعتراف بهذيان وشطط الماضي، بل ونقد ذاتي مضمر إزاء «العشوائية» التي حكمت نظرة الحكومات السابقة إلى قضية احتلال الجزائر. فللأهالي - تضيف الرسالة - يجب أن نترك «تربية الخيول والماشية، والزراعة الطبيعية للأرض، ولنشاط الأوروبيين وذكائهم يجب أن نخوّل استغلال الغابات، المعادن، السقي وإدخال الزراعات

Piquet, *L'Algérie française: Un siècle de colonisation, 1830 - 1930,* pp. 280 - 283, et L.L. Passedat, «Le Gouvernement du maréchal Mac-Mahon en Algérie de 1804 à 1870,» (Mémoire de DES, Alger, Faculté des Lettres, 1953). =

(٦٠) نقرأ عند شارل أندريه جوليان ما قد يفسر أسباب هذه الاستقالة، فإصلاحات جيروم، على ما يقول جوليان، مستمدة من عدائه لـ «حكم السيف»، وهي أقل تحيزاً للأهالي وأكثر كراهية للجيش، وأن إجراءاته الليبرالية في مجال حرية الصحافة، لم تستهدف أكثر من تشجيع مظاهر النقد الموجه ضد الجيش. للتدقيق، انظر: Julien, *Histoire de l'Algérie contemporaine,* p. 415.

(٦١) بهذا المعنى نفهم إطلاقه سراح الأمير عبد القادر (١٨٥٢)، وزيارته الجزائر عامي ١٨٦٠ و١٨٦٥، وارتياحه للتعاون الذي جمعه واسماعيل عربان، الداعي إلى شعار الجزائر للجزائريين.

(٦٢) للتدقيق في أفكار اسماعيل عربان ومدى تأثيره في سياسة نابوليون الجزائرية، انظر: I. Urbain, *L'Algérie pour les algériens* ([s.l.]: Levy, 1861), et Charles Robert Ageron, *L'Algérie algérienne sous Napoléon III* ([s.l.]:Preuves, 1961), pp. 3 - 13.

(٦٣) نستنتج ذلك من الارتسامات التي أبداها نابوليون الثالث في أعقاب زيارته الجزائر، عامي ١٨٦٠ و١٨٦٥، للتدقيق، انظر: M. Emerit, «Les Méthodes coloniales sous le second empire,» *Revue africaine,* 3^{0} et 4^{0} trimestre (1943), pp. 184 - 218.

(٦٤) Julien, *Histoire de l'Algérie contemporaine,* p. 424.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٤٢٤.

المتطورة، وأيضاً استيراد الصناعة التي تلحق وتواكب تطور الاستعمار»[٦٦].

بناء على هذا التمييز، الذي يؤكد أن الأمر عند نابوليون لم يكن يتعلق باتخاذ موقف سلبي من ظاهرة الاستعمار، بل من أساليبه ومحدودية نتائجه، ستدعو الرسالة إلى نوعية الاحتلال الذي يجب أن تعتمده السياسة الفرنسية تجاه الجزائر، فتضيف: «ستستمر الحكومة في تشجيع جمعيات رؤوس الأموال الأوروبية، أو بالمقابل ستتجنب أن تكون مجرد مقاول للهجرة والاستيطان... كما ستخفض من مساندتها للأشخاص ضعاف الثروة، الذين لا تجذبهم غير الامتيازات المجانية...»، إنه برنامج للمضمون الذي من المفروض أن تكون عليه حركة الاستعمار اقتصادياً، والتي سياسياً يجب أن تزاوج بينه وبين الجزائر، كواقع له مكوناته التاريخية الإثنية والثقافية، المعطى الذي نلمس بعض مؤشرات الدعوة إليه في خاتمة الرسالة: «هذه، السيد الماريشال، هي الطريقة التي يجب السير عليها، حيث ان الجزائر، وأكرر ذلك ليست مستعمرة، بالمعنى الدقيق للكلمة، بل هي مملكة عربية. فالأهالي مثلهم مثل المعمرين، ليس لهم الحق في حمايتي لهم.. وبقدر ما أنا إمبراطور للفرنسيين أنا أيضاً إمبراطور للعرب...»[٦٧].

فلكي يجسد فكرة المملكة العربية، ويعطي سياسته الجزائرية طابعاً عملياً، استصدر نابوليون الثالث قانونه المعروف بـ «القرار المشيخي» (Senatus - Consulte) بتاريخ ٢٢/٤/١٨٦٣[٦٨]، مستهدفاً من خلاله توظيف مجمل القناعات التي أكد ودافع عنها منذ توليه حكم الامبراطورية الثانية[٦٩]، سيما في مجال إيقاف الاستيطان والاعتراف بـ «حق الجزائريين في التمتع الدائم بالأراضي التي كانت لهم بالتقاليد...»[٧٠].

لقد كان طبيعياً لمثل هذا الإجراء أن يخلق ردود فعل داخل قطاعات الرأي العام الفرنسي وتياراته الفكرية[٧١]، ولدى الفرنسيين المستوطنين بالجزائر وقادتهم العسكريين والمدنيين[٧٢]، سيما أن الشروط العامة لتجربة الاستعمار الفرنسي لم تكن قد أفرزت بعد تصوراً دقيقاً يحظى بالإجماع السياسي والايديولوجي المطلوب.

فهكذا، وضمن سياق الرفض والتأييد لسياسة الامبراطورية الثانية، سيقوم نابوليون بزيارته الثانية للجزائر ما بين ٣ أيار/ مايو و٧ حزيران/يونيو ١٨٦٥، ليقف على حقيقة النتائج المستخلصة من القرارات المنفذة لسياسته العربية بالجزائر..[٧٣] وهي الزيارة التي،

---

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٤٢٤.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٤٢٥.

(٦٨) للتدقيق في نص القرار ومضمونه، انظر: Augustin Bernard, *L'Algérie* (Paris: Plon, 1930), et John Ruedy, *Land and Policy in Colonial Algeria.*

(٦٩) Julien, Ibid., p. 425.

(٧٠) سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ١٩٠٠ ـ ١٩٣٠، ص ٢٢.

(٧١) للتدقيق في النقاشات التي تقاسمت التيارات الفكرية والسياسية بفرنسا، انظر: Girardet, *L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962*, chap.3: «Le Grand débat,», pp. 77 - 107.

(٧٢) قارن: Julien, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, pp. 425 ff.

(٧٣) سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ١٩٠٠ ـ ١٩٣٠، ص ٢٢.

وان أتاحت له إمكانية معاينة واقع المستعمرة عن كثب، فإنها قد كشفت له، بما فيه الكفاية، عن عمق التصلب الذي أبدته قوى الاستيطان بالجزائر، وبالتالي أظهرت له الحدود الممكنة لتحقيق مطامحه في تأكيد وجود الجزائر، ككيان، وهوية وتراث، وأيضاً في دعوته إلى تأسيس مفهوم للإدماج يزاوج بين مصالح فرنسا في التوسع والاحتلال، وواقع المستعمرات، ومنها الجزائر، التي يصعب اختزالها أو تجاوز حقها في الوجود والاستمرارية. لذلك، وفور عودته إلى فرنسا، سيبعث برسالة إلى حاكمه بالجزائر الماريشال ماكماهون (Mac-Mahon) (٢٠ حزيران/ يونيو ١٨٦٥)، اعتبرها مجمل الذين اهتموا بالبحث في تاريخ الاستعمار الفرنسي بالجزائر، بمثابة مذكرة مفصلة وشاملة[٧٤] لقناعات نابوليون ومواقفه من قضية الاحتلال وطبيعة العلاقة التي يجب أن تسود المستعمِرَ والأهالي.

فالرسالة، التي تعدّ مذكرة بالنظر لحجمها[٧٥]، بعد تأكيدها على مهمة التمدين التي من أجلها دخلت فرنسا الجزائر، وبعد تشديدها على قيم التسامح واحترام الاختلاف بين المجتمعين، حددت الأعطاب التي حالت دون تطور تجربة الحكومات الفرنسية بالمستعمرات وذلك بالقول: «وحتى ١٨٦١، كان هناك عائق يعترض باستمرار سياستنا الميالة إلى التسامح. فالفكرة غلّبت أن تساس وتدار المصالح المختلفة والمعقدة من داخل العاصمة، تلك المصالح التي لا يمكن أن تُفهم ويقع تلبيتها بالمدى المطلوب إلا بالمكان الذي توجد فيه. فهكذا، ولمدة طويلة افتقرنا إلى قيادة موحدة وصارمة، فمجمل الإدارات كانت تشتغل في اتجاهات متباينة وبدون الأخذ بعين الاعتبار النظرة العامة والجماعية. لقد بقيت مختلف السلطات في حالة تنافر كما أن الحاكم العام لم يمتلك الصلاحيات الكافية والكفيلة بإشاعة روح الوحدة بالادارة وتوجيه الجميع صوب الهدف نفسه...»[٧٦]. إنه هدف تحقيق شروط قصوى لاستقرار الاستعمار الفرنسي وشيوع قيمه، بأقل الخسائر وأدنى التكاليف... إنه المضمون الفعلي و«التاريخي»، بمنطق الاحتلال، الذي يجب أن يعطى لمفهوم الإدماج، والذي تناولت الرسالة منطلقات إخفاقه بالقول: «يكمن الخطأ الكبير في تطبيق قوانين على الجزائر، وضعت خصيصاً لدول مثل فرنسا... فقانون الصيد مثلاً، كان مصدراً للعديد من مظاهر الغضب بدون فائدة... وستكتمل صورة الإجراءات التي مسّت معنويات الأهالي إذا أضفنا شطط الإدارة... أما فيما يتعلق بالقضاء فقد خوّلنا المحاكم الفرنسية صلاحية البت استئنافاً ونهائياً في قضايا تعدّ لدى العرب من صميم المجال الديني، كالزواج والطلاق والمواريث وأمور أخرى منظّمة مباشرة من طرف القرآن والشريعة...»[٧٧].

فمن أجل أن يعطى لمضمون المذكرة طابَع عملي، سيصدر نابوليون «قراراً مشيخياً» بتاريخ ١٤ تموز/ يوليو ١٨٦٥، بغرض تحديد وتنظيم المركز القانوني للأهالي المسلمين بالجزائر، وذلك بالشكل الذي تم التنصيص عليه بالمادة الأولى من القرار نفسه: «يعتبر

---

(٧٤) للاطلاع على وجهة نظر واحد من هؤلاء الباحثين، وبخاصة في ما يتعلق بالأطراف التي شكّلت مصادر تأثير على نابوليون الثالث ومضمون رسالته، انظر: Julien, Ibid., pp. 432 - 434.

(٧٥) تضمنت الرسالة ثماني وثمانين صفحة، موثقة بالمعلومات والمعطيات الخاصة بالوضع الإداري والاجتماعي بالجزائر، وأيضاً بالتقييمات والاقتراحات التي تمكن نابوليون من حصرها لتحديد السياسة الاستعمارية الفرنسية تجاه الجزائر.

(٧٦) وارد في: Piquet, *L'Algérie française: Un siècle de colonisation, 1830 - 1930*, p. 280.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٢٨١ - ٢٨٢.

الأهلي المسلم فرنسياً، غير أن بإمكانه أن يبقى خاضعاً للقانون الإسلامي، كما يمكنه أن يشتغل بالقوات العسكرية الأرضية والبحرية، وأيضاً بالإمكان استدعاؤه لمناصب مدنية بالجزائر. ومن الجائز بعد تقديم طلب لذلك أن يصبح قابلاً للتمتع بحقوق المواطن الفرنسي، وفي هذه الحالة، سيخضع للقوانين المدنية والسياسية لفرنسا...»[78].

لعل أول قيمة يمكن الوقوف عندها من خلال القراءة المتمعنة للمادة الأولى من «القرار المشيخي»، هي مزاوجة نابوليون بين الاعتراف بصلاحية القانون الإسلامي وترسيم إمكانية الحصول على المواطنة الفرنسية، وهو شيء لم يكن جائزاً بممارسات الحكومات التي تعاقبت على إدارة السلطة بالجزائر. فهل ارتقى الامبراطور إلى تحويل هذه المزاوجة واقعاً قائماً ومتطوراً؟

لن ندقق في الإجابة عن هذا التساؤل، وذلك لمقتضيات منهجية، لعل أبسطها أن مثل هذا القانون وغيره لا يهمنا إلا من زاوية كونه قد يشكّل واحدة من الأدوات التي اعتمدها نابوليون لتجسيد رؤيته للكيفية التي يجب أن تكون عليها سياسة الإدماج بالجزائر. لكن ما نود تأكيده هو أن قرار ١٤ تموز/ يوليو ١٨٦٥، قد ظل، حتى تاريخ صدور قانون ٧ أيار/ مايو ١٩٤٦، النص الأول والأساسي المعتمد رسمياً في مجال تنظيم المركز القانوني للأهالي المسلمين بالجزائر[79]، وذلك على الرغم من محدودية فعاليته وضحالة مردوديته، بل وفقر نتائجه العامة[80].

لقد انتهت الامبراطورية الثانية (١٨٧٠) دون أن ترسّخ شكلاً محدداً لمفهوم الإدماج، والأهم دون أن تسعف الشعب الجزائري بمقومات «التمدين» والتقدم الاجتماعي والحريات السياسية: المفاهيم الأكثر تداولاً بخطب نابوليون الثالث وقراراته[81]. لذلك، نعتقد، مع عبد الله العروي، أن نابوليون «وعلى الرغم من كل ما قيل عن حسن إرادته تجاه السكان الجزائريين، فإن المضمون الحقيقي لسياسته هو أنه قد خصص سنة ١٨٦٦، ١٢٠٠٠٠٠ هـ للمعمرين. لذا فالفرق الوحيد الذي يميزه عن أولئك الذين قاموا بالتشنيع عليه، هو أنه كان متأثراً بايديولوجيا الرأسمالية المعاصرة، كما عبّرت عنها السانسيمونية (Saint-simonisme)... لقد كان يحلم للجزائر برأسمالية على المنوال الأمريكي، وليس فقط على الطريقة الفرنسية...»[82].

---

(٧٨) Julien, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, p. 433.

(٧٩) المصدر نفسه.

(٨٠) في موقفه من نتائج هذا القانون، كتب صلاح العقاد يقول: «وظن نابوليون خطأ أنه أسدى للعنصر الوطني خيراً، والواقع أن اليهود وحدهم هم الذين استفادوا من هذا التشريع لأنه من السهل عليهم إعلان أنفسهم تابعين للقانون المدني الفرنسي، أما المسلمون فلم يطلب منهم إلا عدد ضئيل جداً». انظر: العقاد، **المغرب العربي: دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة: الجزائر، تونس، المغرب الأقصى**، ص ١٤٢.

(٨١) نفكر أساساً في مظاهر الجفاف والمجاعة التي أصابت الجزائر خلال السنوات الأخيرة من ولاية الامبراطورية الثانية، ذلك الوباء الذي لم يسلم من خسائره سوى أولئك الذين استولوا على الضيعات الخصبة والأراضي الساحلية، على حد قول شارل أندريه جوليان... للتدقيق، انظر: Julien, Ibid., p. 453.

(٨٢) Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse*, tome 2, p. 75.

ب ـ وفعلاً، سيشكل سقوط الامبراطورية الثانية وقيام الجمهورية الثالثة، حدّاً فاصلاً بين حقبتين في تاريخ الاستعمار الفرنسي الحديث. فالجزائر لم تعد ذلك الفضاء القابل للمغامرة، الخاص بالاستعمار غير المنظم، الملزم لميزانية الدولة ودون هوادة. . بل أصبحت مجالاً مؤهلاً لأن يشكّل قوة خلفية لتعضيد مكانة فرنسا الاقتصادية والرفع من معنويات شعبها، المعطى الذي نقرأ تعبيراً صريحاً عنه لدى بريفو بارادول (Prevost Paradol) عام ١٨٦٨، يقول فيه: «. . . وأخيراً سوف لن تكون هذه الامبراطورية المتوسطية تعويضاً لكبريائنا، ولكن، وبكل تأكيد، ستشكل في المستقبل واحدة من ثروات عظمتنا. . .»[٨٣].

لقد سبق أن شدّدنا على التحول الحاصل في طبيعة الايديولوجيا الناظمة لظاهرة الاستعمار على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر، كما أبرزنا المجالات التي شكلت نقط تركيز في الاستراتيجيا الفرنسية، ونعني بذلك تلك الأطر الرمزية التي تستبطن مقومات هوية الإنسان المغربي ومكونات شخصيته التاريخية[٨٤].

سؤال مركزي جدير بأن نبحث فيه، ونحن بصدد مناقشة السياسات الفرنسية الهادفة لإدماج الجزائر، ونعني الاستفهام عن أي رؤية حكمت قادة الجمهورية الثالثة (١٨٧٠ - ١٩٤٠)[٨٥]، وأطّرت ممارستهم في حقل التفكير في تحويل المستعمرة، دولة ومجتمعاً، إلى مقاطعة فرنسية لما وراء البحار، وبالتالي التساؤل عن طبيعة الأدوات التي اعتبرتها سلطات الاحتلال مداخل فعلية لإنجاح مشروع الإدماج وإنجاز أغراضه؟

قد يتعذر أن نصوغ أجوبة عن هذا التساؤل، بمعزل عن طبيعة المرحلة الجديدة التي دخلتها فرنسا، كدولة ومجتمع غداة سقوط الامبراطورية الثانية، وقد يصعب ذلك أيضاً دون أن نستحضر منطق الاستعمار كما شرع في التكون والتشكل خلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر.

لقد ترتب على مناخ الهزيمة وحسم الصراع الفرنسي ـ الألماني لصالح بسمارك ومشروعه في قيادة النظام الإقليمي الأوروبي[٨٦]، أوضاع مادية ونفسية دقيقة، كان لها الدور الوازن في عملية صناعة سياسة فرنسا العامة واستراتيجيتها الاستعمارية على وجه خاص. كما أن الذي يؤكد صحة هذا المعطى، تلك الوفرة من الكتابات التي تناولت بالتحليل مصادر الهزيمة

---

(٨٣) Julien, Ibid., p. 452.

(٨٤) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(٨٥) تجاوزاً نقول ١٨٧٠، لأن الجمهورية الثالثة لم تبدأ تاريخياً إلا مع صدور دستور ١٨٧٥، الذي سيستمر العمل به حتى سقوط السيادة الفرنسية أمام الاحتلال النازي مع بداية الحرب العالمية الثانية.

(٨٦) ونعني بذلك هزيمة سيدان (Sedan) ٢ أيلول/ سبتمبر ١٨٧٠، ومتز ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٧٠.

ومضاعفاتها على مكانة فرنسا وسمعتها الدولية وبالضرورة بنتائجها على أحاسيس الفرنسيين وشعورهم القومي[٨٧].

ففرنسا التي أصيب مجتمعها المدني ونخبتها السياسية على السواء، بانكسار تاريخي أمام ألمانيا الموحدة، لم تجد بدأ من تشديد دعوتها إلى ضرورة تجديد تفكيرها وإصلاح مؤسساتها بشكل يسمح لها باسترداد موقعها ضمن الوفاق الأوروبي، سيما أن الدائرة التي تربطها ووحداتها السياسية علاقات الجوار الجغرافي، أصبحت تروم إقامة تسويات من شأنها أن تساعد على استكمال اقتسام العالم دون تنافس أو صراع وبأقل الخسائر الممكنة.

ضمن هذه الظرفية التاريخية، نفهم لماذا ستصر فرنسا، من جديد، على العودة إلى «حكم السيف» في علاقتها بالجزائر، خصوصاً أن داخل بنية المستوطنين الفرنسيين مدنيين وعسكريين، لم تحظَ سياسة نابليون الثالث العربية بالإجماع، أو على الأقل بالحد الأدنى من التراضي المطلوب. فهكذا، ومن أجل تأكيد معارضتها توجهات الامبراطورية الثانية، استقبلت القوى الاستيطانية الفاعلة بالجزائر حدث انهيار نابوليون بارتياح مشبع بالحقد، لم يوازِهِ من حيث الحدة سوى ذلك الإحساس بجرح الهزيمة وعمق مغزاها التاريخي... وفي هذا المعطى أكثر من دلالة لتفسير طبيعة الشعارات التي طُرحت غداة تشكيل حكومة «الدفاع الوطني» (٤/٩/١٨٧٠ - ١٩/٢/١٨٧١)[٨٨]، التي عكستها وعبّرت عنها تلك السلسلة من المراسيم الصادرة على عهد غامبيتا[٨٩].

وفعلاً، فالقراءة التاريخية لمضمون هذه المراسيم، تؤكد لنا، إلى حد بعيد، تلك النزعة التي واكبت التحولات الجديدة في النظام الإقليمي الأوروبي، وفي بنية السلطة بفرنسا، وهي نزعة هادفة، مصرّة على إحداث قطيعة بين المرحلة الأولى من الاستعمار، الممتدة من بداية الاحتلال (١٨٣٠) وحتى سقوط الامبراطورية الثانية (١٨٧٠)[٩٠]، والطور الثاني الذي من المفروض أن يمثل في الفكر الجمهوري وايديولوجيته دوراً موجهاً ومؤثراً في مجال تأكيد الاستيطان الفرنسي وترسيخ قيمه وتطوير مشاريعه.

فمرسوم ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٧٠ خوّل الفرنسيين المستوطنين بالجزائر إمكانية التمثيل في البرلمان بستة نواب، بينما أناط مرسوم ٨ تشرين الأول/ أكتوبر من السنة نفسها

---

(٨٧) قارن: René Girault, *Diplomatie européenne et impérialisme, 1871 - 1914* (Paris; New York: Masson, 1979).

(٨٨) للتدقيق في مهام حكومة الدفاع وحصيلة اشغالها، انظر:
Julien, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, partie 1: *1827 - 1871*.

(٨٩) لمزيد من الاطلاع على فحوى هذه المراسيم، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٦٥ - ٤٦٧.

(٩٠) وهي قطيعة بالقياس إلى برنامج الجمهوريين، الذي يمكن أن نلخص مضمونه في ثلاثة منطلقات أساسية: إحلال السلطة المدنية محل الحكم العسكري، إدماج المستوطنين الفرنسيين، إلغاء كل الصيغ التي قدمتها الامبراطورية الثانية كأشكال ممكنة لمشاركة الأهالي، من «المكاتب العربية والمواطنة مع المحافظة على الدين والدعوة إلى احترام تراث الجزائريين وكل المظاهر التي ترمز لهويتهم وشخصيتهم...».

مهمة الإشراف على القبائل الموجودة في دائرة الاستعمار للسلطات المدنية، أما مرسوم ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٧٠، فقد نقل المناطق العسكرية إلى إدارة وإشراف الولاة، وهو الإجراء الذي سبق أن دققه ووسع منه مرسوم ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٧٠، الذي أعاد تأسيس منصب «الحاكم العام المدني للمقاطعات الثلاث، بشكل يتناسب مباشرة ووضعية الوزارات الفرنسية المسؤولة أمام الجهاز التشريعي. . .»[٩١].

تلك واحدة من الإجراءات الأولية التي استهدفت ترسيم المنظور الجديد للجمهورية الثالثة، التي بقدر ما ستجهد من أجل تشجيع الاستيطان وترسيخ مشاريعه وتوسيع مجالاته، بقدر ما ستركز على تحويل الجزائر موضوعاً تابعاً، بل جزءاً من فرنسا، وليس «طرفاً» له ميزاته التي تعكس خصوصية تجربته التاريخية وتطوره الحضاري. . .[٩٢].

لن ندقق في إثبات مضمون هذا التوجه وتنوع مظاهره، سيما وقد سبق أن حلّلنا نتائجه على صعيد الاستيطان الزراعي والبشري. ما نود التشديد عليه، ونحن بصدد التفكير في أشكال الإدماج التي اعتمدها خطاب الاحتلال لحظة ارتقائه إلى مستوى الممارسة والتطبيق، هو تلك الاجراءات التي اتخذها كصيغ لتصريف نظرته للكيفية التي يجب أن تكون عليها علاقة فرنسا بالجزائر، ونعني بالأساس، قانون كريميو (Crémieux) الصادر بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٧١[٩٣]، والمقتضيات الخاصة بإحداث ما يسمى «النيابات أو الوفود المالية» (délégations financières) لعام ١٨٩٢[٩٤].

إن قانون كريميو، وإن كان يخص بالتحديد مسألة التجنيس الجماعي للطائفة اليهودية بالجزائر، فإنه ما انفك يرتّب ردود أفعال عنيفة من لدن مختلف مكونات المجتمع الجزائري المسلم، استياءً من فلسفته كإجراء، واعتراضاً على النتائج التي من الممكن أن تقررها تطبيقاته[٩٥].

وفعلاً، لم يكن من اليسير أن تقنن الجمهورية الثالثة نظرتها لإخضاع الجزائر وإدماجها

---

(٩١) قارن: Ageron, Ibid., pp. 10 - 13.

(٩٢) نلمس ذلك في تصريحات العديد من القادة الفرنسيين، من هؤلاء د. وارنييه (Warnier) المعروف بتأثيره في مجمل مشاريع الاستيطان الاستعماري بالجزائر، إذ أكد يقول: «يجب ألا تخول لمجتمع مجاور لا زال في طور البربرية، الحقوق المعطاة نفسها لشعب يتصدر قيادة الحضارة الدولية. . .»، وارد في: المصدر نفسه، ص ١١.

(٩٣) أدولف كريميو (Crémieux)، هو وزير العدل اليهودي في حكومة غامبيتا (Gambetta)، للتدقيق في شخصيته ومضمون القانون الذي أصدره، وكذا مختلف الاعتراضات التي أبدتها بعض قطاعات الرأي العام الفرنسي، انظر: S. Posener, *Adolphe Crémieux, 1796 - 1880,* préface de Sylvain Levi (Paris: F. Alcan, 1934), tome 2, et Charles du Bouzet, *Les Israélites indigènes de l'Algérie: Pétition à l'assemblée nationale contre le décret du 24 octobre 1871* ([Paris, 1871]).

(٩٤) للتدقيق في موضوع الوفود البرلمانية، انظر: سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ١٩٠٠ - ١٩٣٠، ص ١٩٠ - ٢٠٦.

(٩٥) قارن: Julien, *Histoire de l'Algérie contemporaine,* pp. 467 - 471.

بفرنسا دون تقديم خسائر في حجم خطورة مشاريعها، كما لم يكن من السهل على السياسات الجديدة للإدماج أن تغدو واقعاً فعلياً دون أن تزيد من استنهاض وعي المجتمع الجزائري بضرورة الدفاع عن كيانه المستقل وشخصيته العربية الإسلامية... إنها الردود التي عبّرت عنها وبلورتها ثورات كل من أولاد سيدي الشيخ (١٨٦٤)[٩٦]، واستكملها المقراني (١٨٦١)[٩٧]، وبعدهما بومرزاق (١٨٧٢) وبوعمامة (١٨٨١).

هذا، وبمجرد كسر نضالية هذه الثورات، التي تعتبر بحق أول الأشكال الوطنية في حقل الدفاع عن الهوية الجزائرية والعمل على استرداد السيادة والاستقلال[٩٨]، وبعد ترسيخ الحضور الفرنسي بالجزائر اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، والإصرار على توسيع دائرته بالمغرب العربي، سنعاين بروز أشكال جديدة للإدماج بالسياسة الفرنسية[٩٩].

فمن ذلك، الإجراءات الخاصة بإحداث ما سمّي عهدئذ «النيابات أو الوفود المالية»، المؤلفة (= مجلسها الإداري) من «أربعة وعشرين عضواً عن المستوطنين الزراعيين، وأربعة وعشرين من الأوروبيين من أصحاب الحرف والصنائع، ويمثّل السكان الأصليين ٢١ بينهم ٩ من البربر، ينتخب الأوروبيون ممثليهم كل ست سنوات بالاقتراع العام، أما السكان الأصليون فيتولى أعضاء المجالس البلدية انتخاب ممثليهم...»[١٠٠]، يضاف إلى ذلك، تلك الاجراءات التي ستصدرها إدارة الاحتلال عقب انكسار ثورات الجزائر والمسمّاة قانون الأهالي (Code de l'indigénat)، وهو عبارة عن عدة

---

(٩٦) من الكتابات، وهي كثيرة، التي تناولت كلياً أو جزئياً هذه الثورة، انظر: المدني أحمد توفيق، «الثورات الجزائرية عبر التاريخ،» **المعرفة الاجتماعية**، السنة ١، العدد ٦ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣)، ص ٣ - ١٤.

André Nouschi, *La Naissance du nationalisme algérien, 1914 - 1954* (Paris: Minuit, 1962), et Julien, Ibid., pp. 429 - 430.

(٩٧) للاطلاع أكثر على ثورة المقراني من حيث السياق العام «النتائج» والمضاعفات على الوجود الفرنسي بالجزائر، انظر: محفوظ قداش، «انتفاضة ١٨٧١: مقاومة الشعب بحركة الايمان،» **الأصالة**، العدد ٢ (أيار/مايو ١٩٧١)، ص ١٦ - ٢١، ويحيى بوعزيز، «ثورة محمد المقراني والشيخ ابن الحداد،» **الأصالة**، العدد ٢ (أيار/ مايو ١٩٧١)، ص ٢٢ - ٢٩.

(٩٨) وهو الواقع (= إجهاض ثورات الشعب الجزائري) الذي اختلفت بصدده العديد من الكتابات التاريخية. فلدى الكاتب الانكليزي باربور تعدّ الفترة الفاصلة بين ١٨٨٤ ونهاية العقد الثاني من هذا القرن مرحلة سكون ناتج عن «التعب الجسدي والروحي» للجزائر، أما أندريه نوشي الباحث في ولادة وتطور الحركة الوطنية الجزائرية، فقد لاحظ، بالرغم من تعاطفه مع القضية الجزائرية، أن الجزائر وحتى حدود ١٩١٩ لم تنتج معارضة عسكرية وأن هذه الأخيرة (= الحركة الوطنية) سوف لن تبرز إلا مع ١٩١٩، وذلك لعدة اعتبارات وأسباب حاول أن يحددها في: Nouschi, Ibid.

(٩٩) وهي الفترة التي نعتقد بإمكانية تحديدها في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، التاريخ الذي تمكنت فرنسا خلاله من تكوين «شعب أوروبي بالجزائر»، على حد قول شارل روبير أجرون. للتدقيق في مواصفات هذه المرحلة وتطور أحداثها، انظر:

Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, partie 1, pp. 9 - 276.

(١٠٠) العقاد، **المغرب العربي: دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة: الجزائر، تونس، المغرب الأقصى**، ص ١٥٢.

استثناءات، منها: «سلطة الحاكم العام في توقيع العقوبات دون محاكمة من أجل المحافظة على الأمن العام. والأخذ بمبدأ المسؤولية عن وقوع جناية في حي من الأحياء أو قبيلة من قبائل. والسماح للإدارة بحبس الأشخاص أو مصادرة أملاكهم دون حكم قضائي وكذلك وجوب حمل الجزائريين لترخيص خاص إذا أرادوا التنقل بين أقاليم الجزائر المختلفة، ثم أخيراً توسيع سلطة قاضي المصالحات، ومنحها لمدير البلدية في حالة عدم وجود قاض، فيجوز له الحكم بالغرامة على السكان الأصليين...»[101].

إنها المقتضيات التي أعادت سياسة «حكم السيف» إلى الجزائر والتي ستتشكل موضوع جدل بين التيارات الفكرية والسياسية المؤطرة لمختلف مكونات الشعب الفرنسي. فعلى مستوى النخبة السياسة القائدة، سيقوم رئيس الجمهورية الفرنسية يومئذ إميل لوبه برحلة إلى الجزائر (١٥ ـ ٢٦ نيسان/ ابريل ١٩٠٣) للاطلاع عن كثب على أوضاع المستعمرة وطبيعة العلاقات السائدة بين مؤسساتها، وليخاطب الجزائريين بالقول: «إن دماءكم... قد سالت على ميادين معاركنا مع دماء الجنود الفرنسيين، في جميع حروبنا بالقارة الأوروبية.. في الهند الصينية وفي مدغشقر...»، مؤكداً عزم وإصرار فرنسا على احترام تراثهم وتقاليدهم، ومضيفاً أن فرنسا «ستضمن لكم ممارسة جميع الحريات التي هي عزيزة عليكم...»[102].

إن هذه الزيارة والتصريحات المواكبة واللاحقة لها، لم تكن منفصلة عن طبيعة النقاشات التي تقاسمت مواقف الاتجاهات المكونة للمجلس الوطني الفرنسي، وبخاصة مواقف التيارات التقدمية التي بدأت، مع بداية هذا القرن، تعي أهمية ايجاد مخرج ليبرالي للقضية الجزائرية قائم على «إلغاء السلطة الخاصة للإداريين الفرنسيين في البلديات المختلطة وعلى مراعاة النهضة الإسلامية في معالجة المشاكل الجزائرية وعلى تحقيق الاندماج عن طريق برنامج يقوم على حسن التفاهم...»[103].

هذا، وقد عكست النظرة نفسها العديد من الكتابات[104] تحديداً منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن الحالي. فشارل جيد، وهو واحد من هؤلاء، سيتمكن من تأسيس جماعة تضم عينات من النخبة المتنورة بفرنسا، من أمثال جوريس، روزي مسيمي، وأ. فيري، وليغ، تحت اسم «الاتحاد الفرنسي ـ الأهلي»[105]، ليدعو لاحقاً (١٩١٣) إلى ضرورة «خلق أمة جزائرية مكونة من المجموعتين، الجزائرية والفرنسية»، مقترحاً «توسيع القاعدة الانتخابية والتجنيس بين الجزائريين»، ومنذراً «مواطنيه بأنه، إذا لم يُدخلوا إصلاحات هامة، فقد يأتي يوم تصبح فيه «السلالة المقهورة» قادرة على استرجاع أرضها

---

(١٠١) المصدر نفسه، ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

(١٠٢) سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ١٩٠٠ ـ ١٩٣٠، ص ٩٧.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٩٦.

(١٠٤) يحيل سعد الله في مؤلفه السابق، ص ٩٨، هامش (١) على جملة من الكتابات التي عكست بدايات هذا التحول في تفكير النخبة الفرنسية، ومن ذلك: شارل جيد، وش. ديبينيس.. علاوة على المفكرين الذين اهتموا بتاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، سواء قبيل استقلال هذا القطر أو بعده، ومنهم أساساً شارل روبير أجرون، وشارل أندريه جوليان.

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ٩٩.

الوطنية وإعلان الحكم الذاتي السياسي. . .»[١٠٦].

لماذا هذا التحول في التعاطي مع القضية الجزائرية لدى جزء من قطاعات الرأي العام الفرنسي؟ وهل يمكن اعتماده مؤشراً لبداية تكوّن وعي تاريخي بالأفق المسدود للمسار الاستعماري الفرنسي؟ أم أنه تحوّل محكوم بجملة من المتغيرات في طبيعة العلاقة التي تنتظم المستعمِر بالمستعمَر؟

إننا نعتقد، ونحن نختتم مناقشتنا ظاهرة الإدماج كمفهوم وسياسات بالاستراتيجية الاستعمارية الفرنسية، أن الفاعل في التحول الحاصل بخطاب الاحتلال، لم تقرره الظروف السياسية لفرنسا ونوعية النقاشات الايديولوجية لتياراتها الفكرية فحسب، بل أكدته وتحكمت فيه مؤشرات التطور بالمجتمع الجزائري، سواء على صعيد بنيته الاقتصادية ـ الاجتماعية[١٠٧]، أو على مستوى نخبته السياسية والفكرية. . . وهو تطور نخاله غير منفصل ولا منفصم عن وضعية العالم العربي ـ الإسلامي. . . سيما أن العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من هذا القرن، قد شكلت حقبة متقدمة على طريق استنهاض النخبة العربية الإسلامية لوعيها خطورة المستعمِر، الآخر، الوافد عليها، وفي ذات الوقت إحساساً بسقم عودها وتهلهل ذاتها، وبالضرورة تعثّرها في الإمساك بالمداخل التاريخية لإنجاز مهمة التجاوز الايجابي لظاهرة الاستعمار[١٠٨].

هذا، ومع تقديرنا لحجم التضحيات المادية والبشرية التي قدمتها الثورات الجزائرية على امتداد الخمسين سنة الأولى من الاحتلال، التي نعتبرها أشكالاً أولية للعمل الوطني[١٠٩]، فإننا نقر مع عبد الله العروي بأن سنة ١٨٨٠ هي التاريخ الفعلي لتدشين حقبة انتصار الاستعمار في المغرب العربي، التي ستمتد حتى أزمة ١٩٢٩[١١٠]. الواقع الذي نلمسه أولاً في عمق الإدماج الذي تعرّض له اقتصاد الجزائر، وتفكك المجتمع، وازدواجية فكره ونظمه المعرفية، كما سنعاينه لاحقاً في كل من تونس والمغرب، وذلك بالرغم من تغيّر المفاهيم وتلون السياسات التي اعتمدتها فرنسا قصد استمالة هذين القطرين والضغط عليهما، بأفق إدماجهما اقتصادياً وسياسياً وحضارياً.

ثانياً: بصدد التجنيس والسياسات البربرية

في حياة الأمم وتجارب الشعوب وتعاقب الحضارات، يصعب النظر إلى التاريخ وكأنه خط مستقيم، كما يتعذر بالضرورة أن نتمثل تطوره (= التاريخ) الفعلي خارج سياق

---

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ٩٩.

(١٠٧) وهو تطور لن يكون إلا سلبياً، وإذا شئنا أن نستعمل مفهوماً معاصراً، نقول: «تنمية التخلف».

(١٠٨) نفكر أساساً في تجربة اليابان، المزامنة لتجربة الجزائر ولتجربة الوطن العربي.

(١٠٩) تضحيات ذات قيمة تاريخية، بالنظر إلى قوة المستعمِر (فرنسا) وضعف المستعمَر (الجزائر)، وبالنظر إلى حجم الخسائر المادية والمالية والبشرية التي قدمتها فرنسا ثمناً لترسيخ وجودها وضمان استقرارها مؤقتاً.

(١١٠) Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse*, tome 2, p. 100.

منعرجات أحداثه وانكسارات منعطفاته الكبرى. والأمر نفسه يصدق على ظاهرة الاستعمار عامة، والاستعمار الفرنسي على وجه خاص.

فالجزائر التي شكّل حدث احتلالها جرحاً بجسد المغرب العربي، سيُسقِط، مع تزايد استفحاله، «هيبة»[111] هذا الأخير ليدخل مجتمعاته مدارات تاريخ، أقل ما يقال عنه إنه المنعطف الأكثر مسؤولية عن أزمة المغرب الحديث والمعاصر. هذه الجزائر هي أيضاً التي، بصمود ثوراتها أمام أعتى أساليب الغرب الاستعماري، ستؤكد لفرنسا المدلول التاريخي الذي يعطى وينبغي أن يعطى لمكانة الأرض والإنسان، والهوية بالتجربة التاريخية المغربية، في بُعديها العربي والإسلامي.

سيغدو من قبيل الفهم اللاّتاريخي، أن نستبعد مفعول التحولات الحاصلة في بنية النظام الرأسمالي واستراتيجيته الاستعمارية، كما سيكون من غير المنطقي أن نستصغر الدلالات التي رمزت إليها مختلف الثورات التي شهدها الفكر الإنساني منذ النصف الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وبخاصة مضاعفاته على أحاسيس الشعوب ودرجات وعيهم الاجتماعي ـ التاريخي. لكن في تقديرنا، وتأسيساً على هذه التحولات، يبقى للمقاومة التي أبدتها الجزائر أولاً وتونس والمغرب الأقصى لاحقاً، الدور المركزي في الدفع بالمستعمر إلى تلوين أشكال وأساليب احتلاله، ابتداءً بالإلحاق والإدماج وانتهاءً بالحماية والشراكة ثم الاتحاد الفرنسي.

والاستعمار، وهو في ذروة شعوره بتراجع مكانته بالمغرب العربي، لم يتقاعس عن إنعاش تفاؤله بالاستمرارية، معتمداً في ذلك أدوات أكثر مساساً بهوية المغاربة وشخصيتهم التاريخية، ونعني تحديداً مشاريع التجنيس بتونس (أولاً)، والسياسات البربرية بالمغرب الأقصى (ثانياً).

١ ـ تونس ومشاريع التجنيس

يؤشر حدث احتلال تونس (١٨٨١) لتحولات نوعية عامة ومتعددة الأبعاد، فهو مزامن لبداية انتقال الاقتصادات المؤسسة على نمط الإنتاج الرأسمالي، من الطور القطري والجهوي إلى المستوى العالمي إنتاجاً واستهلاكاً، وبالضرورة هو مقترن بشيوع قيم التنافس حول استعمار العالم واقتسام مناطق النفوذ[112]، كما أن الحدث، وهذا تحوّل أساسي، مواكب

(١١١) المصطلح من استعمال مؤرخ المغرب، الشيخ أبي العباس أحمد بن خالد الناصري، ولو انه وظفه ضمن حديثه عن وضعية المغرب الأقصى غداة حرب تطوان وبدايات التغلغل الاستعماري. انظر: أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري، ٩ ج (الدار البيضاء: دار الكتاب، ١٩٥٥).

(١١٢) نفكر أساساً في مؤتمر برلين (١٨٨٤ ـ ١٨٨٥)، الذي بمقتضاه حددت ضوابط الاحتلال، وقسمت القارة الأفريقية إلى مستعمرات. للتدقيق في السياق التاريخي لهذا المؤتمر، ومضمون مقررات وطبيعة =

للنظرة الجديدة التي تخللت التفكير السياسي الفرنسي تجاه تجربة الاستعمار ووسائل تطويرها، وذلك تحديداً منذ قيام الجمهورية الثالثة(١١٣).

لن ندقق في ظرفية احتلال تونس، ولا في الشروط الداخلية لهذا القطر، الذي أقلّ ما يقال عنه إنه من أعمق دول المغرب العربي اتصالاً بالثقافة العربية الإسلامية(١١٤)، وأقدمها حظوة في حقل الدعوة إلى إصلاح نظم المعرفة ومؤسسات التكوين، كما سبق أن حلّلنا ذلك في الفصل الأول(١١٥). وأيضاً ليس في نيتنا التأريخ لبدايات بروز أشكال العمل الوطني، باعتبارها الرد المباشر والتاريخي لهجوم الاستعمار وتغلغل قيمه(١١٦). لكن ما نود التشديد عليه، انسجاماً مع مستلزمات البحث ومقتضيات منهجيته، هو أن الإطار القانوني المقنن للدخول الفرنسي إلى تونس، هو الحماية Protectorat، بكل ما يستبطنه هذا المفهوم من دلالات وما يترتب عليه من نتائج سياسية ودبلوماسية(١١٧).

فالحماية، كما حدد مدلولها الماريشال ليوطي غداة احتلال فرنسا المغرب الأقصى، هي ذلك الوضع الذي «يسمح للدولة بالاحتفاظ بمؤسساتها، بحكومتها، بإدارة شؤونها بنفسها بأجهزتها الخاصة، تحت رقابة عادية لقوة أوروبية. هذه التي، بحلولها مكان البلد المحمي بالنسبة للتمثيل الخارجي، تتكفل عامة بإدارة الجيش، المالية، وتوجيه التنمية الاقتصادية. إن الذي يتحكم ويميز هذا المفهوم هو شكل المراقبة المناقض والمتعارض مع صيغة الإدارة المباشرة...»(١١٨). **فهل الحماية حقاً، صيغة متقدمة** بالقياس مع الأشكال التي نظر إليها ومارسها بناة الاستراتيجيا الاستعمارية الفرنسية وقادتها المدنيون والعسكريون على السواء؟ أم أنها لا تعدو أن تكون واحدة من الوسائل التي استلزمتها شروط الانتقال في تطور النظام الرأسمالي ودرجة وعي مكوناته الاجتماعية، قطرية كانت أم دولية، بحدود الاحتلال ووسائل توسعه، وبالضرورة آفاق نموه؟(١١٩)، سيما وأن

= القوى الفاعلة فيه، انظر: Eugène Léonard Guernier, *L'Afrique champ d'expansion de l'Europe* (Paris: A. Colin, 1938), pp. 64 - 78.

(١١٣) Girardet, *L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962,* chap. 4: «La Conquête de l'opinion,» pp. 109 - 144.

(١١٤) من ضمن مظاهر هذا التواصل، وهي كثيرة، انظر دراسة: علي الشابي، «صلة النخبة التونسية بجمال الدين الأفغاني ودورهم في حركة العروة الوثقى،» **المجلة التاريخية المغربية** (تونس)، العددان ١٠ - ١١ (١٩٧٨)، ص ٤٥ - ٥٢.

(١١٥) انظر القسم الأول من هذا الكتاب.

(١١٦) من ضمن الكتابات، وهي كثيرة، التي تناولت موضوع الحركة الوطنية، في تطورها التاريخي وأشكال عملها النضالي، انظر: الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة، ١٨٣٠ - ١٩٥٦**، ط ٢ (بيروت: مكتبة الجماهير، ١٩٧٦؛ ١٩٧٨)؛ علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط ٤ (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٠)، بخاصة ص ١٣٥ - ١٨١، و A. Mahjoubi, *Les Origines du mouvement national en Tunisie, 1904 - 1934.*

(١١٧) قارن: M. Flory, «La Notion de protectorat et son évolution en Afrique du nord,» *Revue juridique et politique de l'union française,* no. 1 (1955).

(١١٨) Guernier, *L'Afrique champ d'expansion de l'Europe,* p. 175.

(١١٩) ضمن الفصل الذي خصصه لموضوع الحماية، أرجع صلاح العقاد بروز هذا المفهوم بالسياسة =

التجربة الجزائرية، أبرزت، بالعمق المطلوب، مكانة الأرض ومقدار التمسك بالهوية والشخصية في نضال المغاربة عبر كل تاريخهم الوطني والقومي.

إن مفهوم الحماية، في تقديرنا، لم يكن أكثر من شكل قررته شروط تقدم الظاهرة الاستعمارية، وانه وإن بدا مظهرياً كنفي للإلحاق المباشر والإدماج، وإقرار بضرورة الإبقاء على المؤسسات والأنساق التي ترمز إلى وجود الدولة المحمية وكيانها، فإن مضمونه كفلسفة وقيم، قد يتعذر أن نتمثله خارج سياق الظاهرة الاستعمارية وأبعادها. كما أن الذي يؤكد صحة الربط بين بروز الحركة الاستعمارية والأشكال المعبّرة عنها، كمفهوم الحماية وغيره من الأدوات المماثلة أو المشابهة لها، هو تلك الدلالات الممكن استخلاصها من خلال القراءة المتمعنة لنص معاهدة باردو (١٨٨١) المقننة لنظام الحماية بتونس[١٢٠].

فالمعاهدة تعكس همّاً أمنياً واستراتيجياً، فهي بتأكيدها وتجديدها للمعاهدات التي ربطت تونس بفرنسا سلفاً، وبتعهدها بـ «بذل مساعدتها لسمو الباي، وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد شخصه أو عائلته او يعبث بأمن مملكته»[١٢١]، وأيضاً بوعيها التاريخي مكانة المغرب العربي باستراتيجية فرنسا الاستعمارية وبضرورات التوسع شرقاً (= تونس) وغرباً (= المغرب) قصد تمتين ثوابت هذه الاستراتيجيا وفتح الآفاق الممكنة لتطورها... قد ضمنت المعاهدة بنوداً تتناقض والمغزى الذي أعطي لمفهوم الحماية ونتائجه السياسية والدبلوماسية.

فمن زاوية أولى، وطبقاً للمادة الثانية، تعتبر المعاهدة خرقاً للسيادة الوطنية واستعماراً لترابها: «لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التي يتحتم على حكومة الجمهورية الفرنسية اتخاذها، للوصول للهدف الذي قصده الجانبان العاليان المتعاقدان، فإن سمو باي تونس قد رضي بأن تحتل القوات الفرنسية العسكرية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالبلاد وعلى الحدود»[١٢٢]. ومن جهة ثانية وتطبيقاً لهذا الخرق، أصبحت القبائل المحاربة، بمقتضى المعاهدة في وضع غير قانوني في حالة تمردها داخل تونس أو عند مؤازرتها الجزائر على الحدود[١٢٣]. إنه المعطى الذي قننته المادة الثامنة بالقول: «ستفرض غرامة حربية على القبائل الثائرة بالحدود وبتراب المملكة، وسوف تحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها في اتفاق يعقد فيما بعد، وتكون حكومة الباي هي المسؤولة على تنفيذ ذلك..»، وأيضاً

= الفرنسية، خصوصاً لدى جول فيري إلى عاملين اثنين: أولهما العمل من أجل «إسكات المعارضة الدولية بحجة أن فرنسا لم تقض على كيان الدولة المحمية بالضم»، وثانياً «إقناع الداخلية بأن الحكومات لن تتورط في أعباء مالية جديدة...»، انظر: العقاد، المغرب العربي: **دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة: الجزائر، تونس، المغرب الأقصى**، ص ١٩٠.

(١٢٠) للاطلاع على نص المعاهدة، انظر: عبد الرحمن تشابجي، **المسألة التونسية والسياسة العثمانية، ١٨٨١ - ١٩١٣**، ترجمة وتعليق عبد الجليل التميمي (تونس: دار الكتب الشرقية، ١٩٧٣)، ص ٢٨٦ - ٢٨٨ (الملحق رقم (٢)).

(١٢١) المصدر نفسه، ص ٢٨٧.

(١٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٨٦.

(١٢٣) وهو وضع مشابه إلى حد ما لما وقع للمغرب الأقصى على عهد السلطان مولاي عبد الرحمن والأمير عبد القادر الجزائري، والذي قننته معاهدة طنجة (١٨٤٤).

المادة التاسعة حين نصت على ما يلي: «لأجل حماية ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري، من تهريب الأسلحة والذخائر، فإن حكومة سمو الباي تتعهد بأن تمنع قطعاً إدخال السلاح والذخائر الحربية عن طريق جزيرة جربة ومرسى قابس أو المراسي الأخرى بجنوب البلاد التونسية»(١٢٤).

هذا، وفضلاً عن الهم الأمني والاستراتيجي الذي تخلل بنود المعاهدة وحكم مضمونها، لم تغب الأبعاد الاقتصادية والمالية عن واضعي النص. فبالرغم من إقرار المادة السابعة لحق الاتفاق المشترك بين الباي والحكومة الفرنسية بشأن تحديد النظام المالي لتونس وتسطير طرق تسديد ديون المملكة. . . فإن تجربةَ الحماية في هذا القطر، قد أثبتت، بما فيه الكفاية، شحوب الدور التونسي بهذه المجالات، وبالمقابل تزايد النفوذ الفرنسي إن لم نقل تصدره لكل ما يهم اقتصادات المملكة، سواء على مستوى الفلسفة والتوجهات، أو على صعيد الإنتاج والتبادل والاستهلاك(١٢٥).

وفعلاً، فبالعودة إلى اتفاقية المرسى (٨ حزيران/ يونيو ١٨٨٣)، التي تعتبر نصّاً مكمّلاً لمعاهدة الحماية، ما يبرز الدور المهم والمقرَّر للإقامة العامة الفرنسية، سيما في موضوع «إدخال الإصلاحات الإدارية والعدلية والمالية، التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة فيها» (المادة الأولى)، وأيضاً في مجال المساطر الكفيلة بتسديد الديون، واقتراض أخرى (المادة ٢)، أو بالنسبة للكيفية التي تخصص وتوزع بها مداخيل تونس (المادة ٣)(١٢٦).

لن ندقق في المضمون الفعلي والتاريخي لمفهوم الحماية، لأن المهم بالنسبة إلينا ـ ونحن نناقش النظريات والأشكال التي طرحتها الاستراتيجية الاستعمارية الفرنسية لحظة انتقالها من مستوى التنظير للاحتلال إلى طور الممارسة ـ هو إبراز الازدواجية في خطاب بُناتها وممارسة قادتها السياسيين والعسكريين، وأيضاً للتدليل على أن الحماية، كما أكدنا سلفاً، لم تكن أكثر من شكل ملائم لتطور الحركة الاستعمارية(١٢٧).

لقد سبق أن حلّلنا كيف تحولت كل من الأرض والإنسان مستهدفاً مركزياً بمشاريع

---

(١٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨ (الملحق رقم (٢)).

(١٢٥) من ضمن الدراسات، وهي كثيرة، التي تعرضت لهذا الموضوع، انظر: سمير أمين، المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل قيصر داغر (بيروت: دار الحداثة، ١٩٧٨)، ج ١: **الاستعمار الفرنسي في المغرب**، ص ٢٦ ـ ١٤٥.

(١٢٦) للاطلاع على بنود معاهدة المرسى، انظر: العقاد، **المغرب العربي: دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة: الجزائر، تونس، المغرب الأقصى**، ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

(١٢٧) نقرأ تكثيفاً لهذه الازدواجية في الخطاب ونتائج الممارسة برأي للمؤرخ الفرنسي شارل أندريه جوليان، يقول فيه: «إن الإقامة العامة الفرنسية لم تعطِ أية عناية لحماية الصناعات التقليدية من مزاحمة المنتوجات الصناعية المستوردة وأن الاستعمار الرسمي أدى إلى إقصاء عدد كبير من صغار الفلاحين والخماسة وجعلهم أجراء وان الوجود الفرنسي في تونس أطاح بالهياكل التقليدية للحياة الاقتصادية وان ظروف عمل الأهالي كادت تقودهم حتماً إلى الموت السريع. . .»، انظر: شارل أندريه جوليان، **المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي**، ترجمة محمد مزالي والبشير بن سلامة (تونس: الشركة التونسية للتوزيع، [د. ت.]). نقلاً عن: عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة، ١٨٣٠ ـ ١٩٥٦**، ص ٢٩.

فرنسا وطموحاتها في الاحتلال، الأمـر الذي تثبتـه تلك اللحظات المتكـررة من الإجهاز عـلى مقومات شخصية الشعب الفرنسي ومكونات هويته العربية ـ الإسلامية، لعل من أبرز أمثلتها واقعة الجلاز (١٩١١) وما تلاها من ردود فعل وطنية ومقاومة[١٢٨].

إننا ونحن بصدد تحليـل موضـوع المساس بـالهويـة في ممارسـة الاستعمار الفـرنسي، قد تستوقفنا ظاهرة مثلت واحدة من القضايا الأكثر تجـاوزاً لشعور الشعب الفـرنسي، واستنهاضـاً لوعيه خطورة مفعولها على كيانه التـاريخي والحضاري ونعني بـذلك مشكلة التجنيس الفـردي والجـماعي. المشروع الذي وفـرت ظروفـه وساعـدت على إنجـازه تنوع الجـاليات والـطوائف المتعايشة بتونس على امتداد الحقبة الاستعمارية[١٢٩].

فلماذا التجنيس؟ وما هي الضرورات الداعية إليه؟ وبـواسطة مـاذا وكيف تمّت صياغـة مختلف المشاريع التي استهدفت تنظيم موضوع التجنيس وتدقيق أدواته؟

نقرأ أجوبـة عن هذه التسـاؤلات، بنصوص مـراسيم التجنيس والكتابـات التي عبّرت عنها، بل ونظرت إلى أهميتها في حقل توسع الاستعمار واستمراره. ففي عدد شهـر حزيـران/ يونيو ١٩٢٧، من نشرة **افريقيا الفرنسية**، تطالعنا عناصر من هذه الإجابات: «يعـد تجنيس غير الفرنسيين ضرورة مطلقة، بغرض تحقيق نوع من المساواة إزاء الايطاليين، أو قصد إسعاف مجموعتنا الوطنية بأن تقوم بدورها التمديني، بل لأجل أن تقاوم بنجاح نمو حركة الدستوريين أو أي تيار آخر يستهدف القذف بنا إلى البحر. فأمام المهام التي يجب القيام بها والمخاطر المـطلوب تجنبها، فـإن الندم عن عـدم البقاء كـإخوان يتتمـون للمجموعة نفسها. . . لا يعدو أن يكون شعوراً زائـداً وتافهـاً. . إنه من المحبـذ واللائق أن نـترك شيئاً لشركـاء مختارين بدقة، من أن نخاطر بفقدان الكـل. وبالعكس يجب أن نجنب عنصرنـا، وبعنايـة، من أن يعمر بهـذه الأمواج من المتجنسين. . . يجب أن نستقبل منهم أولئك الذين نحن في مستوى تأطيرهم وتـوجيههم، وألا نقبل حديثي التنصر إلا تدريجيـاً وتحت طائلة أنهم سيستلهمـون أفكارنـا. . لكن وإلى الأبد يجب أن نستبعـد المسلّمة القائلة بأن التجنيس ليس حقاً وإنما فضل أو جميل»[١٣٠].

نستنتج من هذه الفقرة، المنشورة بجـريدة اعتـبرت يومئـذ من أوائل المنـابر دفـاعاً عن الاستعـمار الفرنسي ومصـالحه بـالمغرب العـربي، أن التجنيس لم يكن أكـثر من أداة لاستـمالـة الطوائف المتعايشة بتونس لصالح السياسة الفـرنسية. وأيضـاً مدخـلاً عملياً للمسـاس بهويـة

---

(١٢٨) الجلاز هي المقبرة الإسلامية الموجودة في المدخل الجنوبي للعاصمة التونسيـة، التي حاولت الإقـامة العامة الفرنسية، بعد تقديمها طلباً إلى المحكمـة العقاريـة بتاريـخ ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩١١، مسحهـا وإزالتها بنـاء على الإذن الـذي حصلت عليه من لـدن هذه الأخـيرة (٧ تشرين الثاني/ نـوفمـبر ١٩١١)، الشيء الـذي استنهض وعي المواطنين خطورة هذا الإجراء وضرورة مقاومته بالشكل الذي يصون هوية التونسيين ويحافظ على مقومات تراثهم الديني والرمزي.

(١٢٩) من فرنسيين، ايطاليين، مالطيين، ويهود.

(١٣٠) *CAVE* et *Bulletin du comité de l'Afrique française* (juin 1927), p. 239.

وقد وردت هذه النشرة في: Sadok El Menif, «L'Islam face au colonialisme en Tunisie,» (Mémoire de DES, Paris, 1974), p. 117 (annexe VI).

التونسيين ومعنوياتهم. فكما ارتبط مشروع الإدماج بالجزائر باسم كريميو[١٣١]، فإن موضوع التجنيس غالباً ما يردّ إلى اميل مورينو (Emile Morinaud)، هذا الذي مثّل دوراً مهماً خلال العشرينيات وبداية الثلاثينيات من هذا القرن، وذلك باستصداره عدة مراسيم تقنن وتنظم باسمه مادة التجنيس[١٣٢]. ففي قانون مورينو الخاص باكتساب الجنسية الفرنسية،' والموافق عليه من لدن مجلس النواب (١٢/٧/١٩٢٣) والشيوخ (٢٠/١٢/١٩٢٣)[١٣٣]، قد نقف عند الاعتبارات التي قدّرتها الإقامة العامة الفرنسية من قبيل الدوافع الكفيلة بالتشجيع على التجنيس والتنصير معاً: «لقد أبانت التجربة - تنص ديباجة القانون - على أننا إذا أردنا أن نُكوّن بتونس مجموعة مهمة من الفرنسيين ذوي الأصل الأوروبي، ينبغي أن نسهل ونيسر، بالقدر الممكن، اكتساب الجنسية الفرنسية بأقاليم الحماية... وأخيراً، وبالرغم من إصرارنا على عدم المساس بسلطة الباي على رعاياه، فمن الواجب أن نسهل إمكانية الحصول على الجنسية الفرنسية لكل من التونسيين الذين يستحقون الإدماج، وذلك بالنظر للخدمات التي قدموها أو هم قابلون لأن يقدموها في سبيل القضية الفرنسية بتونس...»[١٣٤].

فبناءً على هذه الاعتبارات، ومن أجل أن يخلق شروخاً بالوحدة الوطنية للشعب التونسي، حدَّد قانون مورينو (١٩٢٣) الإمكانات المتاحة لاكتساب الجنسية الفرنسية من خلال عدة بنود، سنكتفي بالإشارة إلى اثنين منها، بالنظر لأهميتها بالنسبة إلى موضوع التجنيس. ففي المادة الأولى «يعدّ فرنسياً كل شخص ولد بولاية تونس، من أبوين واحد منهما سبق أن ازداد بالولاية نفسها، اللهم إذا رفض أو أعرض عن صفته الفرنسية، طبقاً للأشكال والشروط المنصوص عليها بالمواد من ٢ إلى ١٠. وهذه المقتضيات لن تطبّق سوى على الأهالي، والرعايا والمحميين الفرنسيين بتونس والجزائر والمستعمرات والمحميات الفرنسية». أما في المادة الرابعة، فلن «يصبح متجنساً سوى من بلغ سن الحادية والعشرين، وأثبت قدرته على الكتابة والقراءة بسهولة باللغة الفرنسية...».

«أ - الرعايا التونسيون الذين استوفوا التزامهم الإرادي بالجيش، براً وبحراً، وبحسب الشروط المنصوص عليها بقانون ١٣ نيسان/أبريل ١٩١٠.

ب - الرعايا التونسيون الذين حصلوا على شهادة الإجازة في الآداب أو العلوم، أو لقب داخلي بمستشفيات إحدى المدن التي توجد بها كلية الطب...

ج - الرعايا الذين تزوجوا بإحدى الفرنسيات، أو أي أجنبية سبق للمحاكم الفرنسية بدولة الحماية أن أثبتت لها هذه الصفة...

د - الرعايا التونسيون الذين قدموا خدمات مهمة لمصالح فرنسا...»[١٣٥].

لعل الاستنتاج الأساسي الممكن استخلاصه من خلال قراءة نص هذا القانون، هو

---

(١٣١) نقصد أساساً القانون الخاص بإدماج الطائفة اليهودية بالجزائر.

(١٣٢) إميل مورينو (Emile Morinaud) هو نائب قسنطينة خلال العشرينيات، ومن الذين كان لهم اسهام كبير في صياغة واستصدار أغلب المراسيم التي نظمت مشاريع التجنيس وحددت شروطه.

(١٣٣) المصدر نفسه، ص ١١١ - ١١٢ (الملحق رقم (٣)).

(١٣٤) المصدر نفسه، ص ١١١.

(١٣٥) المصدر نفسه، ص ١١١ - ١١٢.

إصرار واضعيه على أن يكون مشروعاً موجهاً إلى نخبة الشعب التونسي، تلك الشريحة المجتمعية التي باستكمالها تكوينها بالمؤسسات الفرنسية وتشبعها بقيم أجهزتها المدرسية، أصبحت مؤهلة، بتقدير الاستعمار، لأن تُدمج ضمن علاقات المجتمع الفرنسي ومكوّناته الثقافية والفكرية.

هذا، وضمن سياق التفاؤل بجدوى التجنيس والدعوة إلى توسيع فئاته وتليين شروطه، سيكتب إميل مورينو عن حملة التجنيس بتونس، مؤكداً: «على أن الذي يجب أن نرسخه بكل ثمن بأجهزة الإدارة الفرنسية بتونس، هو عقلية التجنيسات الضرورية. فكل أجنبي، أو إسرائيلي، أو مسلم، يبدي رغبته، سواء للمراقب المدني أو لمحيطه، لاكتساب الجنسية الفرنسية، إنه تاجر شريف، ملاّك قروي أو حضري، هؤلاء الذين لا نملك ما يمكن أن نؤاخذهم عليه، أو عامل شجاع وخدوم، يحصل بشرف على قوته وعيش عائلته... فبمجرد أن نتعرف على رغبته لأن يصبح فرنسياً، يجب أن نتخذ كل الإجراءات من لدن الممثل المحلي للسلطة الفرنسية لكي يصبح طلبه، بالسرعة الكاملة، جاهزاً لكي يحوّل ملفه بدون أجل إلى ديوان القنصلية... اختصاراً، فبالنسبة لهذه الفئة من المرشحين لاكتساب الجنسية الفرنسية، الذين يعبّرون عن إرادتهم بالانتماء لأمتنا، يجب على الإدارة أن تمنحهم تلقائياً قبولها وموافقتها لمشروعهم.

لكن علاوة على هؤلاء، هناك من لا يقولون أي شيء، ولا يتقدمون بأي طلب، إنما وبشكل غير رسمي، يلتمسون باستعجال إدماجهم ضمن العائلة الفرنسية الكبرى. هؤلاء هم الكتلة أو الجماعة، فبجانبهم ينبغي أن نقوم بالحملة، يجب على كل المراقبين المدنيين، في اعتقادي، أن يكونوا جنوداً بواسل وطيبين، إنهم جميعاً وطنيون حماة. فمن أجل عمل يستهدف الخلاص الوطني بتونس، نحن جميعاً على استعداد للتضحية بأنفسنا. فمنهم وبهم نستطيع أن نُكوّن قبل خمس سنوات ١٢٥٠٠٠ فرنسي بتونس... إن الوطن سيحتفظ لهم بأكبر دين من الاعتراف...»[١٣٦].

إن الاستعمار الفرنسي، وهو مصرٌ على اعتماد التجنيس أداة لتوظيف جزء من قناعاته ضمن استراتيجيته بالمغرب العربي، لم يقف عند إصدار مراسيم تنظيمية لهذا الغرض، بل ساعد على تأسيس أجهزة لرعاية مصالح المتجنسين التونسيين وصيانة حقوقهم، ومن ذلك «عصبة المسلمين الفرنسيين»[١٣٧] التي نقرأ في قانونها الأساسي ما يؤكد ذلك. إذ إن من أهدافها الأساسية، كما هو وارد في الفصل الثاني: «أ ـ إقامة تضامن وثيق بين المسلمين من ذوي الجنسية الفرنسية، مع مساعدة أولئك الذين هم في حاجة إلى سند معنوي ومادي. ب ـ تنمية حب الوطن بين أعضاء العصبة. ج ـ تدريب وتعليم الفرنسيين الجدد على الممارسة المتعقلة الحذرة، والأمينة لحقوقهم الاجتماعية والسياسية. د ـ القيام بحملة واسعة بجانب التونسيين قصد الزيادة كل سنة في عدد المنخرطين بالعصبة، وذلك لأجل أن نبيّن كم هي مدينة، تونس الصادقة، لسخاء وأريحية الجمهورية الفرنسية...»[١٣٨].

لن نستغرب حين نقرأ مثل هذه النصوص، لأن الاستعمار كي يبقى منسجماً مع المنطق

---

(١٣٦) Emile Morinaud, «Encore un mot sur la croisade des naturalisations en Tunisie,» *La Dépêche tunisienne* (9 novembre 1926).

وقد وردت في: El Menif, Ibid., p. 116 (annexe V).

(١٣٧) للتدقيق في القانون الأساسي لهذه الجمعية، انظر: المصدر نفسه، ص ١١٣ ـ ١١٥، (الملحق رقم (٤)).

(١٣٨) المصدر نفسه، ص ١١٣.

الناظم لاستراتيجيته العامة، والأهم، كي يتمكن من إضعاف المستعمَر والتقليل من نضاليته، كان طبيعياً أن يبحث عن أي موطن قادر أن يسعفه على استنفاد أهدافه وإنجاز مهامه في الاستعمار. وحيث ان المغرب العربي، كما خلصنا في الفصل الأول، لم يبق له مع نهاية القرن التاسع عشر، لكي يجدد ذاته ويستنهض وعي مكوناته الاجتماعية، سوى تلك الأطر التي ترمز إلى تراثه وهويته وشخصيته التاريخية، فإن فرنسا، تقديراً منها لمكانة هذا الموروث وفعاليته في شحذ ايديولوجيا المقاومة لدى شعوب المغرب العربي، قد أصرت بكل ما أوتيت من وسائل، على اختراقه لكسر آخر مصدر ظل قادراً على أن يجدد استمرارية التواصل بين المغاربة وتاريخهم، خصوصاً بعد أن بات مؤكداً أن إدماجهم ضمن آليات المنظومة الرأسمالية قد أصبح أمراً لا مندوحة عنه.

لكن رُبَّ نقمة فيها نعمة[139]، فالدعوة إلى التجنيس لم تكن لتمر دون أن تخلق استجابات متتالية، من مواقع اجتماعية وفكرية متنوعة داخل صفوف الحركات الوطنية بالمغرب العربي، الأمر الذي سنتناوله بالتدقيق في الفصل الثالث من هذا البحث. كما أن الذي نود تأكيده، ونحن بصدد إبراز الأهمية التي أبدتها السلطات الفرنسية لموضوع التجنيس بتونس ضمن استراتيجيتها الاستعمارية، هو تلك التأويلات التي قدّمها منظّرو الاحتلال ووكلاؤهم عند قراءتهم الأحداث المواكبة بل والمناهضة للنصوص المنظمة للتجنيس ولتطبيقاتها الإدارية والسياسية.

سنقف عند رأي رئيس «عصبة المسلمين ذوي الجنسية الفرنسية»، يخاطب من خلاله واحداً من المتجنسين الجدد لحظة انخراطه بالعصبة، يقول فيه: «إننا لنشعر بغبطة عميقة أن نرى أخاً في الجنس والعرق، والذي نعرفه، نقدره، ونحبه، يلتحق بنا إلى أخوّة ثانية: أخوّة العائلة الكبرى الفرنسية. ستتعرض، كما تعرف جيداً، لانتقادات المتعصبين، الحاسدين، ذوي القلوب القاسية والعقول الضعيفة. فإزاء هذه التهجمات لن تجيبوا إلا بالازدراء والاستخفاف، لكننا ونحن لن نقابلهم إلاّ بالود الذي نحمله، وبالإعجاب الذي نحس به نحوهم. أما بالنسبة للمسلمين ذوي النيات الحسنة، غير المتنورين بما فيه الكفاية، والذين لم يفهموا في البداية، مغزى حركتنا، فإنهم لن يترددوا في إبداء تأثرهم إزاء هذا السلوك... إنهم سيدركون أن رجلاً من شاكلتك ليس مرتداً إن هو حصل على لقب جديد، هذا الذي وإن كان يمثل بالنسبة إليه تقدماً، فإنه لن يشترط منه أي تنازل أو استسلام أو تراجع، ولكن بالعكس سيسمح له بأن يحسن خدمة كل أنواع المحبة، بل ويجيد ملاحظة كل قوانين وقواعد الأخلاق التي يرغب قلبه ووعيه في صيانتها والمحافظة عليها..»[140].

إنها «الأخوّة»، التي لم تستهدف أكثر من إنجاز وظيفة ايديولوجية محددة يومئذٍ: تفكيك الوحدة الاجتماعية، الثقافية والإثنية للشعب التونسي.. وبالضرورة تهيئة وتكوين نخبة قادرة على صيانة استمرارية الاستعمار وضمان جسور من التواصل بينه والدولة المحمية. لنقرأ تعبيراً عن هذه النزعة برد التيجاني الميزوني، عن كلمة رئيس العصبة عبد القادر القبايلي، يقول

---

(١٣٩) نعمة، بالنظر إلى المضاعفات التي خلفتها بوعي النخبة التونسية ونشاط حركتها الوطنية، وأيضاً قياساً إلى الدينامية التي خلفتها نقمة التجنيس بالمغرب العربي والوطن العربي على السواء.

(١٤٠) وارد في رسالة: المصدر نفسه، ص ١١٨ ـ ١١٩ (الملحق رقم (٧)).

فيه: «إنني أشكر لك استقبالك لنا. نعم جئت قصد الالتحاق بك لكوني مقتنعاً بأنك تقوم هنا بعمل رائع لتونس، هذا الذي يجب أن ترتبط مصلحته شيئاً فشيئاً بفرنسا. فمنذ مدة، منذ أن بدأت عقليتي كرجل تتكوّن، وأنا أحبذ فكرة أن أصبح مواطناً فرنسياً. فعائلتي قد فهمت بأن فرنسا ستضمن لتونس، بحمايتها لها، الحرية والحياة، كما أنها أبانت بكل مناسبة، وفاءها الخالص لأعمال فرنسا وآثارها. أربعة من إخواني قاوموا بالحرب الكبرى، وتعرضوا لجروح مشهودة. إني لا يسعني إلا أن أقول لك بأن حملة التجنيس بالعصبة لم تمر دون أن تثير انتباهي... ستتمكن، بدون شك، من إقناع كل الذين يعتقدون بهذه البلاد بأننا بعملنا من أجل تجنيس المسلمين، وإدماج النخبة، نهدف إلى صالح تونس أكثر من أن نتوخى فائدة فرنسا... إن التجنيس عقد اجتماعي مستوحى فردياً من انجذابنا للمثل الفرنسي... وهو عقد لا يشترط منا أي شيء كما لا يرشدنا لأي تقاعس تجاه ديننا... لذا، يبدو لي أن علماءنا المحترمين سيكرمون الحقيقة بالحسم لهذا الاتجاه... ونحن عزيزي الرئيس، رفاقي الأعزاء، لهذا العمل (الاندماج بالعائلة الفرنسية الكبرى) سنشتغل سوياً، وبوعي سنظهر وفاءنا لتونس وحبنا لفرنسا...»[١٤١].

لقد استهدفنا من هذين الحديثين، إبراز وجهة نظر النخبة التي، بالنظر لتكوينها الاجتماعي ونوعية ثقافتها، قد تمكّن الاستعمار من استمالتها ليحوّلها أداة للتواصل بينه وبين الشعب التونسي، أو في أدنى الحالات استثمار وضعيتها المزدوجة، لتدقيق فهمه لردود فعل الدولة المحمية وتأطير ديناميكياتها الممكنة في حقل النضال والمقاومة[١٤٢] الأمر الذي يؤكده ذلك السيل من القرارات والدوريات المتعاقبة ما بين ١٩١٣ و١٩٣٣[١٤٣].

إنها اجراءات قمعية جداً، لأن التجنيس الفردي والجماعي، والتصميم على انعقاد المؤتمر الأفخارستي (١٩٣٠)، لإعطاء دعم جديد للنشاط التبشيري وحملات التنصير، بل والأكثر الإصرار على إقامة تمثال لسان لوي بوسط قرطاجة[١٤٤] أقول، لم يكن لكل هذه الأعمال، الممتهنة لهوية التونسيين ولشخصيتهم التاريخية، أن تمر دون أن تستلزم من الاستعمار اعتماد لغة القمع مجدداً. لكن الشيء الذي تعذّر على الاستعمار أن يتمثله، أو على الأقل أن

---

(١٤١) المصدر نفسه، ص ١١٩ - ١٢٠.

(١٤٢) ولو ان النخبة ذاتها قد عبرت أكثر من مرة عن وضعيتها الثانوية وأحياناً الهامشية قياساً إلى مركز الفرنسيين بالأصل. للاطلاع على وجهة نظر أحدهم، وهي عبارة عن انطباعات لمجموعة من الموظفين المسلمين المتجنسين، موجهة إلى إميل مورينو، نائب مقاطعة قسنطينة بمجلس النواب الفرنسي (باريس)، والمنشورة في: المصدر نفسه، ص ١٢١ - ١٢٤ (الملحق رقم (٨)).

(١٤٣) من ذلك مثلاً: Note confidentielle (21 avril 1933), note du 8 avril 1933 dans: Archives du premier ministre de la république tunisienne, dossier des naturalisations, et «Communiqué de la résidence sur le maintien de l'ordre en Tunisie,» *La Dépêche tunisienne* (12 mai 1933).

(١٤٤) كتب علّال الفاسي عن هذه الأحداث، يقول: «ولعل القارىء غير المسلم يظن أن في هذه المظاهرات ما يدل على تعصّب من التونسيين ضداً على مؤتمر لا يرمي إلى أكثر من اجتماع ممثلي المسيحية للنظر في شؤونهم الدينية، وأنه لا يعدو أن يكون مثل المؤتمرات التي يعقدها ذوو العقائد والنزعات المختلفة في البلاد المسيحية والمسلمة على السواء. ولكن الحقيقة أن الدافع لمقاومة التونسيين لم تكن هي روح التعصب كما يُظن، وإنما هي المقاومة للسياسة الأهلية الفرنسية التي ترمي إلى فرنسة المغاربة عن طريق تمسيحهم، لتمكين المستعمرين من الوصول إلى أغراضهم في هدم الكيان التونسي هو الباعث الأول في الموضوع...»، انظر: الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص ٦١.

يتجنب سوء تقديره، هو أن المغرب العربي، وتونس جزء منه، كان على موعد مع التاريخ.. تاريخ العمل السياسي المهيكل والمنظم، وأن السياسات التي قدمها الفكر الاستعماري الفرنسي كمشاريع لترسيخ مركزه ومسح وجود الآخر، ذلك المستعمر الذي تفننت الأنثروبولوجية الاستعمارية في تقديم صور عنه[145]، لم تكن أكثر من نظريات لا تاريخية، لأن المستهدف الذي ركزت وكثفت كل تفكيرها من أجل المساس به (= الهوية)، هو ذاته الذي سيشكل الأرضية السياسية، الفكرية والايديولوجية لانبعاث وعي الحركات الوطنية وتأطير أطروحاتها في مضمار النضال والمقاومة من أجل الاستقلال.. وبصدد هذه المفارقة في تجربة الاستعمار بالمغرب العربي، قد يقدم لنا المغرب الأقصى النموذج الأوضح تعبيراً والأعمق دلالة من خلال ما اصطلح على تسميته بـ «السياسة البربرية».

٢ ـ حول السياسات البربرية بالمغرب الأقصى

لقد حدد شارل أندريه جوليان، أسس ميلاد السياسة البربرية، بقوله: «بدافع المصلحة السياسية لدى البعض، وباقتناع لدى آخرين، وبنوع من المثالية عند بعض ضباط الشؤون الأهلية، شرع يتشكل تصور عن المجتمع المغربي، يقيم تعارضاً بين البربري الطيب والعربي الضال الشرير...»[146]، تلك التي (= السياسة البربرية) بدأت «باحتشام ثم أخذت صبغة علنية بالظهير الصادر في ١٦ أيار/ مايو ١٩٣٠»[147]، الذي لم «يكن مجرد مصادفة، بل لقد تم.. لتنفيذ مشروع فصل البربر عن العرب في المغرب...»[148].

ليس في نيتنا التدقيق في أصول السياسة البربرية[149]، ولا التفصيل في تنوع أطروحاتها وتداخل مسارب المنظرين[150]، وذلك، لتقديرنا بضرورة الاكتفاء، منهجياً، بما تعرضنا إليه في الفصل الأول، والمبحث الأول من هذا الفصل، سيما المطلب الأول منه[151]. لكن،

---

(١٤٥) للتدقيق في حالة الجزائر كنموذج، انظر: Vatin et Lucas, *L'Algérie des anthropologues.*

(١٤٦) Charles - André Julien, *Le Maroc face aux impérialismes, 1915 - 1956* (Paris: Jeune Afrique, 1978), p. 99.

(١٤٧) شارل أندريه جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ترجمة المنجي سليم [وآخرون]؛ مراجعة فريد السوداني (تونس: الدار التونسية للنشر؛ الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٦)، ص ١٧٠.

(١٤٨) محمد عابد الجابري، «يقظة الوعي العروبي في المغرب: مساهمة في نقد السوسيولوجيا الاستعمارية،» في: **تطور الوعي القومي في المغرب العربي**، مجموعة من الباحثين، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٤٩.

(١٤٩) لمزيد من الاطلاع على هذا الموضوع، انظر: عبد الحميد احساين، «أصول سياسة فرنسا البربرية إلى غاية سنة ١٩٣٠،» (رسالة ماجستير، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧).

(١٥٠) انظر في جملة المؤلفين: Jacques Ladreit de Lacharrière, «Les Études berbères au Maroc et leurs intérêts nord- africains,» *Renseignements coloniaux* (octobre 1924), pp. 315 - 320, et G. Surdon, *Institutions et coutumes des berbères du Maghreb: Maroc, Tunisie, Algérie, Sahara: Leçons de droit coutumier berbère* (Tanger: Editions internationales, 1936).

(١٥١) انظر أساساً: «أولاً: قراءة مفهوم المغرب من خلال عناصر شخصيته،» في الفصل الأول من هذا الكتاب، و«أولاً: حول الأصول والمنطلقات،» في الفصل الثالث من القسم الثاني من هذا الكتاب.

اقتناعاً منا بخطورة المشروع (= السياسة البربرية) على الوحدة الوطنية للمغرب الأقصى يومئذ، وبأهميته التاريخية في فهم الديناميات النضالية التي تولدت عنه، نعتقد بضرورة تناوله بالعمق الذي يسعفنا على ملامسة سياقه النظري والايديولوجي، وأيضاً بالشكل الذي يمكننا من إدراك طبيعة الاستراتيجيا الاستعمارية التي ضمنها، بدت السياسة البربرية مدخلاً فعلياً لإنجاز الشقاق والفرقة، تنفيذاً لشعار قديم بثقافة الغرب وقيمه، ونعني بذلك مقولة «فرّق تسد».

فمن أجل أن تعطي هذا الشعار مدلوله التاريخي، اعتمدت الأسطوغرافيا الاستعمارية بعض مصادر التأليف العربي - الإسلامي، كابن خلدون، وابن أبي زرع، ومؤرخ القرن التاسع عشر الشيخ أبي العباس أحمد بن خالد الناصري[١٥٢]، متخذة من التطور النسبي الحاصل في أدوات البحث التاريخي - الاجتماعي[١٥٣]، أساساً للتنظير لما أسماه شارل روبير أجرون «الأسطورة البربرية»[١٥٤].

ثلاث خلاصات مركزية حكمت السياق الفكري والايديولوجي، الذي ضمنه صيغت السياسات البربرية بالمغرب الأقصى على وجه خاص، وبالمغرب العربي عموماً:

- أولها، الإقرار بوجود تناقض سديمي بين العرب والبربر.

- وبناءً على هذا الاختلاف في التكون التاريخي للعرقين، هناك دعوة لتفضيل الجنس البربري على نظيره العربي، وذلك لقابليته، بتقدير الاستعمار، على التطور المدني والحضاري.

- وثالث هذه الخلاصات، استعداد البربر واكتسابهم لأهلية الاندماج بالمجتمع الفرنسي سياسياً واجتماعياً وثقافياً.

إنها الخلاصات التي ستشكل الأساس النظري للعديد من الرموز الفكرية والروحية الوازنة، بل الفاعلة في تطور السياسات البربرية، من أمثال هنري سيمون وجورج سوردون وبول مارتي[١٥٥]

---

(١٥٢) من هذه المصادر، انظر: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون: **المقدمة** (بيروت: دار القلم، ١٩٧٨)، **والعبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر: مقدمة ابن خلدون**، ٧ ج (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٥٦ - ١٩٥٩)؛ وابن أبي زرع، **الأنيس المطرب القرطاس** (فاس: [د. ن.]، ١٣٠٥ هـ)، والناصري، **الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**.

(١٥٣) نفكر أساساً في علمي الأركيولوجيا واللسانيات.

(١٥٤) المصطلح استعمله خلال تحليله السياسة البربرية للإقامة العامة بالمغرب ما بين ١٩١٣ و١٩٣٤، وذلك ضمن كتابه: Charles Robert Ageron, *Politiques coloniales au Maghreb* (Paris: Presses universitaires de France, 1973).

(١٥٥) بول مارتي من مواليد ١٨٨٢ بالجزائر، عمل في الجيش الفرنسي في كل من تونس (١٩٠١ - ١٩٠٨) والمغرب (١٩٠٨ - ١٩١٢)، علاوة على تجربته بالسنغال (١٩١٢ - ١٩٢١). وهو أيضاً وأساساً من المسؤولين السامين عن السياسة الأهلية، والأصدقاء المقربين لليوطي، كما أنه معروف بوفرة كتاباته وأبحاثه، التي وُظّفت في أغلبها للدفاع عن المشروع الاستعماري الفرنسي بالمغرب.

وهنري برونو[156]، والأب دو فوكو[157]، وغيرهم من القساوسة، والجغرافيين، المستكشفين، والجنود. لنقرأ جانباً من مظاهر التأثير الذي مارسه هؤلاء على قطاعات المجتمع المدني الفرنسي وفكر نخبته السياسية، بالرسالة التي بعث بها ماسينيون إلى احدى السلط الأسقفية، يشرح فيها تطور السياسية البربرية، بتاريخ ٩ آذار/ مارس ١٩٥١، يقول فيها: «لقد كانت فعلاً بالنسبة إليّ (= القضية البربرية) مشكلة وعي ديني وعلمي في الوقت ذاته. فخلال أربع سنوات، ١٩٠٩ - ١٩١٣، حيث كان الأب دو فوكو يستعجلني كتابة وبصوت حار، لأخصص حياتي بعده لهذه الحركة الدائرية، التي من المستلزم عليها أن تلغي اللغة العربية والإسلام بشمالنا الإفريقي لصالح اللغة الفرنسية والديانة المسيحية، وذلك على مرحلتين: ١ - بعث هذا التكوين الرسوبي اللغوي والعرفي القديم للبربر، ٢ - الإدماج بواسطة اللغة والقانون - فكفرنسي مسيحي، وككل الغزاة المبتدئين، كنت مناصراً لهذه الأطروحة، بل وآمنت بالإدماج الفرنسي المسيحي للقبائل عبر الحركة البربرية...»[158].

تلك واحدة من القناعات، الكثيرة والمتنوعة، التي شكلت الأرضية النظرية والايديولوجية لسياسة فرنسا البربرية بالمغرب الأقصى. وهي، بتقديرنا، السياسة التي مثّل ليوطي دوراً مركزياً في انتقاء وتثبيت عناصرها على امتداد مرحلة وجوده كمقيم عام بالمغرب (١٩١٢ - ١٩٢٥)[159].

هذا، وغالباً ما ركزت الكتابات التي أرّخت لتجربة الحركة الوطنية المغربية، وحللت موضوعات نشاطها السياسي والنضالي، على ظهير ١٦ أيار/ مايو ١٩٣٠[160]، لكونه قد شكّل

---

(١٥٦) هنري برونو، هو واحد من المتخصصين في القانون الإسلامي والأعراف البربرية، ومن العاملين في سلك المحاماة بالمغرب منذ ١٩٢٠، والمدرسة العليا للغة العربية واللهجات البربرية، ومعهد الدراسات المغربية العليا منذ ١٩١٣. كما أن دراساته وأبحاثه قد شكلت الأساس الذي اعتمدته سلطات الاحتلال لتنظيم مناطق العرف من الناحية القضائية.

(١٥٧) شارل دو فوكو، الجاسوس والراهب الذي قام برحلة مطولة بالمغرب، زار خلالها أهم المناطق وتعرّف إلى سكانها وتقاليدهم، وكذا أنماط عيشهم ونوعية علاقاتهم وحجم قوتهم الاقتصادية والاجتماعية، والعسكرية. وقد شكلت خلاصات مذكراته اليومية، سنداً فكرياً ودليلاً عملياً لاستعمار المغرب، هذا الذي نشر تحت عنوان:

Charles Eugène de Foucauld, *Reconnaissance au Maroc, 1883 - 1884* (Paris: Société d'éditions géographiques, maritimes et coloniales, 1934).

(١٥٨) Julien, *Le Maroc face aux impérialismes, 1915 - 1956*, p. 158.

(١٥٩) من ضمن الكتابات التي تناولت مجهودات ليوطي في مجال صياغة سياسة فرنسا البربرية، انظر:

J. Espérandieu, *Lyautey et le protectorat* (Paris: Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1947); A. Guillaume, *Les Berberes marocains et la pacification de l'Atlas central, 1912 - 1933* (Paris: R. Julliard; Sequana, 1946), et Jean Dresch, «Lyautey,» dans: Julien [et al.], *Les Techniciens de la colonisation (XIX-XXs)*, pp. 133 - 156.

(١٦٠) فمثلاً لم يخصص علّال الفاسي، وهو واحد من الذين أغنوا تجربة الحركة الوطنية فكراً وممارسة، سوى ثلاث صفحات للحديث عن السياسة البربرية، بكتابه المهم والتاريخي، وأعني بذلك: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، وفي هذه الصفحات كان تناوله المرحلة التي سبقت ظهير ١٦ أيار/ مايو ١٩٣٠ تذكيراً سريعاً لبعض المعطيات والتواريخ، لينتقل تواً إلى الأحداث الوطنية الناجمة عن استصدار الظهير المذكور. للتدقيق، انظر: الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص ١٤١ - ١٤٨.

مفصلاً أساسياً في تطور العلاقة بين المغاربة والاستعمار، وبالضرورة بين مشروعية نضالهم من أجل الاستقلال واسترداد السيادة الوطنية، وإصرار الاحتلال على تثبيت وجوده وتوسيع فضاءاته. فمع الاقرار بقيمة الدلالات التي يرمز إليها ظهير ١٦ أيار/ مايو ١٩٣٠، في حقل استنهاض وعي النخبة الوطنية وإسعافها على تحديد المسوغات النظرية والعملية لنشاطها السياسي، نعتقد بتعذر القيام بمقاربة فعلية لمضاعفات السياسة البربرية على هوية المغاربة ومقومات شخصيتهم، دون استحضار المقدمات الممهدة للظهير المذكور (أ)، التي نعتبر حدث ١٦ أيار/ مايو ١٩٣٠ تتويجاً وتأكيداً لها (ب).

أ ـ هذا، وإن الذي يؤكد صحة التلازم بين لحظة استصدار ظهير ١٦ أيار/ مايو ١٩٣٠، والمرحلة التي سبقته، هو أن المغرب بعد احتلال الجزائر كما حلّلنا سلفاً(١٦١)، قد أصبح، بقوة الواقع، نقطة مركزية في جدول أعمال الاستعمار الفرنسي، وأن احتلاله أضحى مسألة توقيت ليس إلا. لذا، ستشكل التجربة الاستعمارية بالجزائر المرجعية الأولى والأساسية(١٦٢) لدخول الاحتلال أقطار المغرب العربي، وترسيخ وجوده، وبالضرورة سيعتمد السياسات التي تُعتبر، بتقديره، كفيلة بمزاولة الوظيفة ذاتها التي قامت بها في الجزائر، ومن ذلك السياسة البربرية(١٦٣). فليوطي، الذي يعدّ، بكل المقاييس، من المقيمين العامين القلائل الذين أصّلوا مؤسسات الاستعمار بالمغرب الأقصى(١٦٤)، عايش السنوات الأخيرة من تجربة «سياسة القبائل» بالجزائر(١٦٥)، حين كان يزاول مسؤولية القيادة العسكرية بمنطقة عين الصفراء في الحدود الجزائرية المغربية.

---

(١٦١) انظر أساساً: «ثانياً: الأطر المحددة لمفهوم المغرب العربي المعاصر»، في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(١٦٢) نقول الأولى والأساسية، لأن ليوطي، بالنظر إلى تجربته الغنية في مجال تحمل المسؤولية بالمستعمرات الفرنسية بإفريقيا وآسيا، لم تشكل الجزائر وحدها مصدره في صياغة سياسته بالمغرب الأقصى، بل بالإضافة إلى ذلك سيستحضر مجمل الخلاصات التي استقاها أساساً من طونكان ومدغشقر. للتدقيق، انظر:
Louis Hubert Lyautey: *Paroles d'action: Madagascar, Sud -Oranais, Oran, Maroc (1900 - 1926)* (Paris: A. Colin, 1927), et *Lettres de Tonkin et de Madagascar* (Paris: A. Colin, 1921).

(١٦٣) مع وعي أن الإطارين (= الجزائر والمغرب) مختلفان نسبياً، مكانياً (= موقع الجزائر ضمن استراتيجيا الاستعمار الفرنسي) وزمنياً (= التغير النسبي في شروط الاستعمار ومفهومه). لكن وبالرغم من ذلك، نعتقد أن التجربة الجزائرية، شكلت إطاراً مرجعياً غنياً لسياسة فرنسا بالمغرب الأقصى خصوصاً في ما يتعلق بالمسألة البربرية، إذ ان الأطر الأساسية التي سهلت نظرياً وعملياً احتلال المغرب، سبق لها أن تخرجت من الجزائر، من أمثال نهليل وهنري برونو، وبول مارتي وهنري سيمون وجورج سوردون.

(١٦٤) بدليل صدور العديد من المصادر المؤرخة للاستعمار بالمغرب، حاملة اسمه، مؤكدة الدور الذي قام به في ترسيخ وجود فرنسا بالمغرب الأقصى، ومن ذلك:
Louis Hubert Lyautey, *Lyautey l'Africain: Textes et lettres du maréchal Lyautey*, presentés par Pierre Lyautey (Paris: Plon, 1953), et D. Rivet, *Lyautey et l'institution du protectorat français au Maroc, 1912 - 1925*, 3 tomes (Paris: L'Harmattan, 1988).

(١٦٥) نقول السنوات الأخيرة، لأن ليوطي عيّن قائداً عاماً بعين الصفراء في فاتح تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٠٣، وهو تاريخ يؤشر لاقتراب هجرة فرنسا «سياسة القبايل» (١٩٠٩)، التي شرعت في تطبيقها بالجزائر منذ

صحيح أن ليوطي في تحديده المنطلقات الفلسفية والنظرية، التي أطّرت تجربته بالمغرب الأقصى، قد بقي منشدّاً إلى أطر مرجعية متعددة ومتنوعة، وليس إلى تجربته وحسب. فهو بقدر ما كان واعياً الإخفاقات التي تخللت «سياسة القبائل»، بل متمثلاً مصادر تعثّرها، ظل وفياً أيضاً لتوجهات قادته وأساتذته في الاحتلال، مستحضراً قيمهم، سائراً على هديهم من أمثال غونار[166]، ودي لانسان، وغاليبيني. . .[167]. أليس هو الذي أكد، لحظة افتتاحه احدى المحاضرات بمدرسة العلوم السياسية بباريس سنة ١٩١٢، يقول: «لتسمحوا لي أن أسدد أمامكم دين اعترافي بالجميل لقادتي، لكل أولئك الذين ساهموا في تكويني، أولئك الذين علّموني القليل مما أعرف عن القضايا الكولونيالية من أمثال السيد روسو، الحاكم العام السابق للهند الصينية، أو غاليبيني، أو غونار»[168]. لكن، وبالرغم من تعدد الأطر المرجعية الناظمة لسياسة ليوطي وممارسته في حقل الاستعمار، فإن تجربة الجزائر، بإخفاقاتها ونجاحاتها، قد ظلت مصدراً أولياً لمجمل المشاريع الخاصة بالسياسة البربرية بالمغرب الأقصى.

فليوطي، وهذا مغزى تشديدنا على شخصيته عند مناقشة أثر السياسة البربرية على هوية المغاربة وشخصيتهم التاريخية، لم يكن واعياً أهمية اعتماد سياسة التمييز العرقي كمدخل لتعميق ضعف المغرب ومؤسساته وحسب، بل كان مدركاً أيضاً ضرورة تملّك الأداة القادرة على إنجاز مثل هذا المشروع، سيما وقد سبق له أن عاين وعايش اخفاقات سياسة القبائل بالجزائر، الأمر الذي تفسره تلك الإجراءات المتخذة بناءً على بحث ودراسة عميقين ومتزنين[169].

= ١٨٥٧، اقتداء بـ «سياسة الأجناس» التي انتهجتها انكلترا في علاقاتها بمستعمراتها، وأيضاً تنفيذاً لتوجهات قادتها مثل غاليبيني (مدغشقر)، وبونتي (إفريقيا الغربية الفرنسية).

(١٦٦) غونار، هو واحد من القادة الفرنسيين القلائل الذين ساهموا في تكوين شخصية ليوطي وتحديد توجهاته في حقل الاستعمار وبناء مؤسساته. فغونار هو الذي بلور، بعد جوزيف شايي ما يسمى بـ «السياسة الأهلية»، التي ستتصدر أولويات المشروع الذي سيقدمه ليوطي ويعمل بإصرار من أجل إنجازه بالمغرب الأقصى، تحديداً منذ التوقيع على عقد الحماية (= ٣٠ آذار/ مارس ١٩١٢) وتسلمه رسمياً مقاليد المسؤولية كمقيم عام.

(١٦٧) لعل أهم مظهر يجب أن نستحضره ونحن بصدد تحليل علاقة التفاعل والتأثير بين ليوطي وغاليبيني هو تلك النظرية أو الفكرة الغالبة لدى ليوطي، التي استقاها أصلاً من غاليبيني، المسماة سياسة «بقعة الزيت» والقاضية بـ «ضرورة الاستناد إلى دراسة كارطوغرافية واثنوغرافية للمنطقة المحتلة، أو المراد احتلالها، والدمج بين العمل العسكري والسياسي. والعمل العسكري إن كان ضرورياً، فهو أقل أهمية من العمل السياسي والتنظيمي لأن دور المستعمر. . . يتجلى في محاولة كسب ثقة الأهالي وتقديرهم، والقيام بالمشاريع الاقتصادية الكبرى. . .»، لمزيد من الاطلاع، انظر: احساين، «أصول سياسة فرنسا البربرية إلى غاية سنة ١٩٣٠»، ص ٦٥ - ٦٦.

(١٦٨) Lyautey, *Paroles d'action: Madagascar Sud Oranais Oran, Maroc (1900 - 1926)*, p. 76.

(١٦٩) من مظاهر هذا الإصرار، حرص ليوطي والنخبة السياسية والعسكرية المساعدة له، على تشخيص أسس «التناقض» بين العنصرين العربي والبربري، وبالضرورة إبراز العناصر التي تميز، بتقدير الاستعمار، البربري عن العربي: كعلاقته بالسلطة السياسية ونظام الحكم، أو مكانة العرف بالنسبة إلى حياته العامة، أو مدى وحدود استعداده للاندماج بالمجتمع الفرنسي. . . إلخ، وهي الأسس التي عبّرت عنها أدبيات =

فبناء على مجمل المنطلقات التي شكلت مصادر أساسية لايديولوجيا الاحتلال، التي سبق أن حلّلنا وناقشنا البعض من أطروحاتها وأحكامها، سيصوغ ليوطي مضمون السياسة البربرية ويحدد المجالات التي تشكل، بتقديره، الحلقات الأعمق مفعولاً وتأثيراً. إنها القناعة التي لم يتردد في التعبير عنها بوضوح كامل، في الرسالة التي بعث بها إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٦ حزيران/ يونيو ١٩١٥، حيث كتب يقول: «لقد عملت في حدود حمايتنا بالمغرب على تنويع الصيغ والأساليب لكي تتلاءم مع كل الأوضاع بهذا البلد متعدد العناصر. إنني لا أجهل بأن مصلحتنا، في المجال الديني كما في المجال السياسي، تكمن في أن نفرّق أكثر من أن نوحد...»[١٧٠].

وفعلاً، إنّ الإصرار على تكسير مقومات وحدة الشعب المغربي، والنيل من مؤسساته ومكتسباته التاريخية، هي، بكل المقاييس، الخلفية السياسية والفكرية المركزية التي حكمت استراتيجية الاحتلال وحددت توجهاته، ضداً على الالتزامات المبدئية التي تضمنتها المعاهدات المبرمة بين المغرب وفرنسا[١٧١]، ونقضاً للصورة التي قدّمها ليوطي عن مفهوم الحماية وطبيعة النتائج القانونية الناجمة عن تطبيقه، سواء في ما يتعلق بمركز الدولة المغربية ووضعيتها الحقوقية، أو في ما يخص تراث شعبها وتماسك وحدتها الوطنية (= الإثنية والاجتماعية)[١٧٢].

هذا، وفضلاً عن المعطيات الغزيرة كمّاً، المتنوعة كيفاً التي تمكنت فرنسا من تجميعها، لاعتمادها أرضية لاحتلال المغرب الأقصى[١٧٣]، فإن ليوطي، منذ السنوات الأولى من مزاولة

= وافرة ومتنوعة في حقل السوسيولوجيا الاستعمارية، لعل أهم رموز هذه الكتابات: هنري باسي وأوغستان برنار وهنري برونو وفكتور بيكه. وبول مارتي وروبير مونطاني وموريس لوكلي... إلخ. للتدقيق، انظر: احساين، المصدر نفسه، ص ٨٣ - ١٠٠.

(١٧٠) Lyautey, *Lyautey l'Africain: Textes et lettres du maréchal Lyautey*, partie 3, p. 71. et احساين، المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(١٧١) نشير أساساً إلى كل من اتفاقية الجزيرة الخضراء (٧ نيسان/أبريل ١٩٠٦)، التي شاركت في مناقشة وصياغة مقتضياتها ثلاث عشرة دولة (ألمانيا، النمسا، بلجيكا، اسبانيا، الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، المغرب الأقصى، هولندا، البرتغال، روسيا، السويد...)، التي انبنت، كما يقول علاّل الفاسي، على ثلاثة أسس: ١ - الاعتراف بسيادة السلطان واستقلاله، ٢ - وحدة أراضي مملكته الشريفة، ٣ - الحرية التجارية من غير امتيازات في داخل البلاد. وأيضاً معاهدة فاس الموقعة بتاريخ ١٣ آذار/مارس ١٩١٢، بين فرنسا والمغرب، التي بالإضافة إلى التزامها بمجمل بنود اتفاقية الجزيرة الخضراء أكدت سيادة المغرب وحرمة سلطانه، ووعدت بإدخال الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يقتضيها أمن المغرب واستقراره. للتدقيق في هذه النقطة، انظر: علاّل الفاسي، حديث المغرب في المشرق (القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٥٦)، سيما الفصل الخاص بـ: «قضية المغرب وتطوراتها،» ص ٧٧ - ٩٤.

(١٧٢) في مجمل الخطب والتقارير والدوريات التي أصدرها ليوطي، نقرأ تشديداً مستمراً من جانبه على: استبعاد الحكم المباشر، احترام مؤسسات وتقاليد وتراث المغرب، العمل على استتباب الأمن والاستقرار والازدهار الاقتصادي، الاجتماعي والاداري.

(١٧٣) ففي سنة ١٩١١، قدّر أوغستان برنار، في نطاق حديثه عن الحدود المغربية - الجزائرية، أن تسعة أعشار المعلومات التي جمعت عن المغرب وبمختلف المجالات، كانت من إنجاز فرنسيي الجزائر، من باحثين، وقادة سياسيين وعسكريين. للتدقيق، انظر:

Augustin Bernard, ed., *Les Confins algéro-marocains* (Paris: Larose, 1911), p. 11.

مسؤوليته كمقيم عام[174]، لم ينفك يدعو إلى تأسيس المعاهد[175]، وإنجاز الأبحاث والدراسات النظرية والميدانية، بأفق الاقتراب من فهم المغرب ومعرفة أحوال شعبه وإدراك طبيعة العلاقة الأفقية بين مختلف مكوناته الاجتماعية.

وحين كان البحث الاستعماري ومؤسساته، بحثاً ايديولوجياً بالرغم من اصطباغه بالطابع العلمي، فقد تمحورت اهتماماته حول التفكير في ايجاد الصيغ القادرة على تدقيق الخلاصات التي شرع الفكر السياسي الفرنسي في تكوينها عن المغرب العربي منذ القرن التاسع عشر، والقاضية بانعدام وحدة وطنية (= إثنية ومذهبية) بين مكونات المجتمع المغربي، وأن العنصر البربري، الذي لم «يفعل الإسلام في إيمانه ومعتقداته»، هو المؤهل لأن «يندمج» بالحضارة الوافدة ويتفاعل معها.

لقد قدمت مقاومة قبائل الأطلس المتوسط[176]، أول دليل على محدودية هذه الخلاصات، الشيء الذي دفع بليوطي ونخبته، إلى توظيف البحث ومؤسساته لمعرفة هذه «الكتلة البربرية التي تغطي معظم أجزاء البلاد...»[177]، التي تتكون نزعتها الاستعمارية، باعتراف ميشو بلير، من «إرادة قوية في الاستقلال وتشبث قوي بالأرض والأعراف، واشمئزاز شديد من كل تدخل أجنبي ومن كل تغيير...»[178].

لذا، وبغرض إخماد نضالية المقاومة الوطنية بالأطلس، ستتضافر مجهودات مختلف حقول البحث الاستعماري، لتأكيد «التناقض» بين العرب والبربر، وبالضرورة لإثبات فرضية أن «الكتلة البربرية» قد بقيت إطاراً مغلقاً، محافظاً على تقاليده وأعرافه وأنماط تفكيره وعيشه، وبالتالي إمكانية اختراقه بأفق الإدماج، سيما كما اعتقد بذلك الجنرال هنريس، أن «تقاليد الإيزرف القديمة، على الأقل في المجال الديني، متناغمة مع روح قانوننا أكثر من قوانين الإسلام. وإذا لم يكن بوسعنا أن نترك للبربر المغاربة تنظيمهم السياسي القديم، فإن مصلحتنا تكمن في أن نحافظ لهم على أعرافهم المدنية على الأقل...»[179].

لن ندقق في مضمون الأبحاث التي اهتمت بمكانة «الإيزرف» (= العرف) في حياة قبائل الأطلس، كما لن نفصل في نتائج الدراسات التي تناولت تقاليد البربر والأنماط المميزة

---

(١٧٤) نشير أساساً إلى القرارات والرسائل الدورية، الصادرة على امتداد سنوات ١٩١٢ ـ ١٩١٣ ـ ١٩١٤.

(١٧٥) من ذلك «المدرسة العليا للغة والآداب العربيين واللهجات البربرية»، التي أسست بقرار من المقيم العام، صادر في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤، التي شرعت في العمل ابتداءً من سنة ١٩١٣ ـ ١٩١٤، تحت اشراف محمد نهليل، المترجم الرسمي لسلطات الاستعمار، والقبايلي الأصل.

(١٧٦) نفكر أساساً في مقاومة كل من قبائل بني مكيلد وأيت يوسي وزيان والبهاليل، وأيضاً أحداث كل من «القصيبة» (حزيران/يونيو ١٩١٣)، و«الهدي» (١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤).

(١٧٧) وارد في رسالة: احساين، «أصول سياسة فرنسا البربرية إلى غاية سنة ١٩٣٠»، ص ٨٣.

(١٧٨) المصدر نفسه، ص ٨٦.

(١٧٩) المصدر نفسه، ص ٨٩.

لتطورهم التاريخي[١٨٠]. ما نود التشديد عليه، ونحن بصدد تحليل المنطلقات التي على أساسها انبنت سياسة فرنسا البربرية، هو أن البحث الاستعماري بالرغم من عدم نضج أحكامه وخلاصاته[١٨١]، قد مثّل دوراً مركزياً في بلورة المسوغات النظرية والايديولوجية للظهائر البربرية الأولى، وأعني تحديداً ظهيري ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩١٤، و١٥ حزيران/ يونيو ١٩٢٢[١٨٢].

فهكذا، نقرأ في نص الظهير الأول (١١ أيلول/ سبتمبر ١٩١٤)، المستمد مجمل عناصره من المقترحات التي قدّمها القائد العسكري للمنطقة يومئذ، العقيد هنريس[١٨٣]، ما يلي: «يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره أنه لما كانت القبائل البربرية تتصارع للدخول في طاعة جنابنا الشريف بسبب انتشار الأمن وكانت لهم عوايد خصوصية يجرون عليها أعمالهم من قديم ويصعب عليهم الخروج عليها وكان غرض جنابنا الشريف السعي فيما يسود به الأمن ويعم به الصلاح والاطمئنان في رعيتنا السعيدة اقتضى نظرنا السديد إقرارهم على عوايدهم وتسليم ما يجرونه عليها من أعمالهم ومن أجله أصدرنا أمرنا الكريم بما يأتي:

الفصل الأول: أن القبائل البربرية الموجودة بإيالتنا الشريفة تبقى شؤونها جارية على مقتضى قوانينها وعوايدها الخصوصية تحت مراقبة الحكومة.

الفصل الثاني: تصدر قرارات من الصدر الأعظم بعد الموافقة مع الكاتب العام لدى الدولة في تعين القبائل المتبعة للعوايد البربرية كما يقع تعيين ما ينطبق على تلك القبائل والقوانين والضوابط الصادرة بها والسلام. . .»[١٨٤].

لذا، يبدو ظهير ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩١٤ وكأنه إقرار رسمي وصريح بوجود «كتلة

---

(١٨٠) من ضمن هذه الدراسات والأبحاث، وهي كثيرة، انظر: Stéphane Gsell, *Histoire ancienne de l'Afrique du nord,* 8 vols. (Paris: Hachette, 1913 - 1928); Emile Laoust, *Mots et choses berbères: Notes du linguistique et d'ethnographie: Dialectes du Maroc* (Paris: Challamel, 1921), et Pillaut, «Notes contributives à l'étude de la confédération Zaian,» *Archives berbères* (1919 - 1920), pp. 88 - 124.

(١٨١) بدليل أن الاستعمار الفرنسي، قد شرع في ممارسة السياسة البربرية قبل أن تظهر الأبحاث المنظرة لهذا الموضوع وتتكاثر، زيادة على ذلك العدد من الباحثين الذين اختلفوا مع مجمل الفرضيات التي تحكمت في نتائج الدراسات التي تناولت موضوع الأسطورة البربرية. للتدقيق، انظر: Ageron, *Politiques coloniales au Maghreb,* chap. 2, pp. 109 - 148.

(١٨٢) دون أن ننسى الظهائر الأخرى (ظهير ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٣، و٢ حزيران/ يونيو ١٩٢٣)، التي نعتقد أن السلطان، بالنظر إلى وضعية المغرب وقتئذ، كان مضطراً للتوقيع عليها، بشهادة الإقامة العامة نفسها على لسان أوربان بلان. للتدقيق، انظر: محمد حسن الوزاني، مذكرات حياة وجهاد: التاريخ السياسي للحركة التحريرية المغربية (بيروت: مؤسسة الطباعة والتصوير، ١٩٨٢)، ج ٣: مرحلة الانطلاق والكفاح، ١٩٣٠ - ١٩٣٤، ص ٥٤.

(١٨٣) من هذه الاقتراحات، نصيحته بالإبقاء على البربر كما وجدوا من حيث العادات، والتقاليد، وأنماط العيش، وعدم إدخال مظاهر التنظيم الاداري والمدني التي تواتر العمل بها في مؤسسات المخزن، وأيضاً تشديده على إشاعة الفكر الخرافي والتقاليد المكرسة للتخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

(١٨٤) وارد برسالة: احساين، «أصول سياسة فرنسا البربرية إلى غاية سنة ١٩٣٠،» ص ١٣٨.

بربرية»، مستقلة من حيث التقاليد والأعراف الناظمة لعلاقاتها وشؤونها العامة، أو كما اعتقد بول مارتي بذلك، وعبّر عنه بقوله: «لـذا سنلاحظ عـلى أن الحماية، مع أواخـر ١٩١٤ وبداية تهدئة البادية، ستصبح لها نظرة واضحة بـل وجلية جداً عن سياستهـا البربـرية، نـظرة للاستقـلال القانـوني والتقليد الاجتماعي، المستبعدة لكل أسلمة أو عروبة...»[١٨٥].

سيكـون من قبيل الاستـطراد أن نجادل في مـدى صحة حكم من هـذه الطبيعـة: لأن البحث التـاريخي ـ الاجتماعي الـوطني قد نـاقش، بالعمق المـطلوب، الخلفيات التي حكمت المناخ الايديولوجي الذي ضمنه وظفت كتابات بول مارتي وغيره، لكن وبغرض أن نقف عند الأهمية التي يكتسيها ظهير ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩١٤ في حقل إرساء أسس السياسة البربرية، والتهيؤ لـظهير ١٦ أيـار/ مايـو ١٩٣٠، نرى لـزامـاً أن نتعـرض، بـالاقتضـاب والاختصـار الضـروريين، إلى النتائج المباشرة لتطبيق الظهير المذكور، وبخاصة تلك التي مست مجالات لها علاقة عميقة بهوية المغاربة وشخصيتهم التاريخية، ونقصد أساساً كلاً من مجال اللغـة والتعليم أو العدلية أو القضاء.

فتنفيـذاً لمقتضيـات ظهـير ١١ أيلول/ سبتمـبر ١٩١٤، الـذي اعتـبر بنـظر سلطات الاستعمار نصاً مبدئياً[١٨٦] ستُستصدر الإقامة العامة مجموعة من القرارات الوزيرية[١٨٧]، بغرض ترتيب وتصنيف القبائل البربرية[١٨٨]، وبالضرورة تكريس «الإيزرف» والارتقاء بـه إلى مستوى الشرع، ليصبح هو السائد في حقل تدبير الشؤون العامة وتنظيمها دون سواه[١٨٩].

ففي مجال اللغة مثلاً، وتمشياً مع مضمون الظهير المذكور أعلاه، لم يتقاعس ليوطي عن تعميم رسالة دورية تعدّ بتقديرنـا، من أوضح المنشـورات تعبيراً عن إرادتـه السياسيـة المصرة على تكسير وحدة المغرب الوطنية، يقول فيها[١٩٠]: «إن رئيس مكتب المخـابرات... الـذي دخل في علاقات مع جموع قبيلة آيت مسروح الذين لا يعرفون إلا البربـرية قـد أصدر أمـره إلى رؤسائهم طـالباً منهم أن يستعين كل منهم بـ «طالب» (= متعلم العربية) ليحرر لهم بالعربيـة مراسـلاتهم الإدارية إلى مكتبـه. لقد تسرع هـذا الضابط فـارتكب خطأً فـاحشاً. فعـلاً لقد كـان عليه أن يعمـل، مهما كـان الثمن، على ضـمان الاستمرار

---

(١٨٥) P. Marty, *Le Maroc de demain* (Paris: Comité de l'Afrique française, 1925), pp. 222 - 223.

(١٨٦) المصدر نفسه، ص ٢٢١.

(١٨٧) وهي على التوالي: قرار ١٢ كانـون الأول/ ديسمبر ١٩١٤، و١٣ نيسـان/ ابريـل ١٩١٥، و١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٠، وأيضاً القرار الرابـع الصادر بتـاريخ ٥ أيـار/ مايـو ١٩٢٣، الذي حـدد ورتّب القبائل التي شملتها حركة التهدئة.

(١٨٨) وهي القبائل الكـائنة في المنـاطق التاليـة: الربـاط، أحواز مـراكش ونواحيهـا، مكناس، فـاس، وتازة.

(١٨٩) قارن: المصدر نفسه، ص ٢٢١.

(١٩٠) وهي الرسالة التي عمّمها ليوطي على كل حكامـه، بعد أن أخـطأ أحدهم حـين طلب من سكان قبيلة أيت مسروح، بتعيين كاتب يحرّر لهم الرسائل باللغة العربية قصد توجيهها إليه بـالنظر لكـونهم لا يقدرون على التكلم والتواصل إلا باللهجة البربرية.

للعلاقات التي تم ربطها، ولذلك فإن المبادرة التي قام بها (= بطلبه استعمال العربية) لا تستوجب التوبيخ، ولكنها تشكّل أسوأ منطلق. إن المرء لا يملك إلا أن يأسف لكون هذا الضابط قد اضطر، من أجل الحفاظ على الاتصال بجموع قبيلة آيت مسروح وبسبب عدم توفره على موظفين (= فرنسيين) يعرفون اللهجة البربرية، إلى اعتماد الترجمة بواسطة لغة تجسم في أعين هؤلاء البرابرة الخصم الذي لم يفتأوا يناضلون ضده منذ ثلاثة عشر قرناً: الاستيعاب العربي. وإني لأجد الاعتبارات التي ذكرها هذا الضابط في التقرير الذي رفعه في هذا الشأن أشد خطورة. إنه يعتقد أن هؤلاء «الطلبة» (= متعلمو العربية) الذين سيتولون كتابة الرسائل (= لرؤساء بني مسروح) سيكون من مهامهم أيضاً تعليم أطفالهم (= اللغة العربية) وإقامة الصلاة التي أهملها كثير منهم بسبب الجهل. إن هذا، بالنسبة للسياسة البربرية (الفرنسية)، هو من قبيل عكس المعنى، كما أبرزت ذلك بنفسك في الرسالة التي وجهتها لحاكم الناحية... يجب بادىء ذي بدء، أن نتجنب تعليم العربية لأناس دأبوا على الاستغناء عنها. إن اللغة العربية تجر إلى الإسلام، لأن هذه اللغة تُتعلَّم في القرآن، هذا في حين أن مصلحتنا تحتم علينا العمل على جعل البربر يتطورون خارج إطار الإسلام. ومن الناحية اللغوية يجب أن نعمل على الانتقال مباشرة من البربرية إلى الفرنسية. ولتحقيق هذا الانتقال يجب أن يكون لدينا متبربرون (=فرنسيون يعرفون البربرية)، وعليه فعلى ضباطنا في المخابرات أن ينصرفوا بعزم إلى دراسة اللهجات البربرية، وأذكركم في هذا الصدد بالمنشور الذي عممته بتاريخ ٢٠ شباط/ فبراير ١٩١٩. كما أنه من الضروري إنشاء مدارس فرنسية بربرية تكون مهمتها تعليم الفرنسية لصغار البربر. وهذا الاتجاه قد تم التفطن إليه في بعض المكاتب حيث أخذ المسؤولون عليها يسجلون مداولات الجماعات البربرية في سجلات أقيمت لا بالعربية بل بالفرنسية... هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب أن نحتاط احتياطاً شديداً من التدخل في الميدان الديني (= يقصد ضرورة تجنب حمل البربر على تطبيق الشريعة الإسلامية). إن أثر الإسلام في البربر، وأعني هؤلاء الذين احتفظوا باستقلالهم، أثر سطحي جداً. لقد رفض هؤلاء السكان القوانين الشرعية التي ينص عليها القرآن. إن «الإيزرف» هو قانونهم الوحيد وهم لا يقبلون بالشرع مهما كان الثمن. أما طقوسهم الدينية فيجب القول انها غير سنية إطلاقاً. إن على جميع ضباطنا في المخابرات أن يراعوا هذه المبادىء. وأن يحتاطوا بالخصوص من التحول إلى رواد لنشر الإسلام بين هؤلاء السكان البربر الذين وعدناهم (ظهير ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩١٤) بأنهم سيصبحون محكومين بقوانينهم وأعرافهم الخاصة وأنهم سيظلون على ذلك، بمراقبة السلطات الفرنسية.»[١٩١].

يبدو واضحاً إذن، مدى المكانة التي احتلتها اللغة في برنامج فرنسا في حقل السياسة البربرية، والاستعمار بإقدامه على محاربة العربية ومؤسساتها العلمية والمعرفية، لم يكن يستهدف أكثر من المساس بمجال اعتبر، منذ دخول الإسلام بلدان المغرب، الأداة التي صهرت ووحدت مكونات المجتمع المغربي ومدتها بالمشروعية التاريخية والحضارية، التي كانت تبحث وتتوق إليها. لذا، ومن أجل أن تضمن لما أسمتها «الكتلة البربرية» «استقلالية» عوائدها وتقاليدها، وفي الحقيقة عزلتها وفصلها عن الجسد المغربي، ستتضافر مجهودات أجهزة الاستعمار وتتكاثر وتتنوع، قصد إحداث ما أسمتها «المدرسة الفرنسية ـ البربرية»، التي عرفها وحدد وظيفتها بول مارتي، بقوله: «إن المدرسة الفرنسية البربرية هي مدرسة فرنسية بتعليمها وحياتها، بربرية بتلاميذها وبيئتها. إذن فليس ثمة واسطة أجنبي، كل تعليم عربي، وكل تدخل من قبيل «الفقيه»، وكل ظاهرة إسلامية يجب منعها بصرامة تامة. فنحن نبتعد من تلقائنا عن كل مرحلة تكون

---

(١٩١) وارد في دراسة: الجابري، «يقظة الوعي العروبي في المغرب: مساهمة في نقد السوسيولوجيا الاستعمارية،» ص ٤٦ ـ ٤٧. وللاطلاع على النص بالفرنسية، انظر: Marty, Ibid., pp. 228 - 229.

مرحلة إسلامية أي مرحلة تبلور. إن الآراء هنا وفي كل مكان متفقة على هذه النقطة»[192].

هذا، ودون أن نفصّل في موضوع الوظيفة التي انيطت بالمدرسة الفرنسية البربرية[193]، ولا في المسار الذي شهده تأسيسها[194]، نشير إلى أنه بحلول ١٩٢٣، وبناء على الحصيلة التي حصرتها سلطات الاستعمار غداة استقدامها للباحث لويس ماسينيون للإشراف على هذا المشروع[195]، تكون فرنسا قد أحدثت سبع مدارس موزعة على أهم مناطق الأطلس من تازة حتى مراكش[196]، لتصل بذلك إلى تكوين وتأطير أكثر من مئتي تلميذ، وليقفز الرقم مع عام ١٩٣٠ إلى عشرين مدرسة وسبعمئة تلميذ.

فالسياسة البربرية، بقدر ما استهدفت، من تهميش اللغة العربية ونظمها المعرفية والتعليمية، المساس بمجال رمزي يعدّ أكثر الحقول حساسية وأعمقها تأثيراً في معتقدات المغاربة ووعيهم الجماعي: الإسلام، بقدر ما كان الغرض من استبعادها للقضاء الشرعي المساس بمؤسسة، يعتبر السلطان، دينياً، تاريخياً، وعرفاً هو القائم بأمرها، الصائن استمراريتها والمسؤول شرعاً عن تحديد وضبط كيفيات تدبيرها وتنظيمها. لذلك، تعتبر دورية ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩١٥، المصوغة من لدن المراقب المدني برونو، أول نص رسمي في مجال تنظيم «القضاء المدني البربري»، بعد صدور ظهير ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩١٤، وهي الدورية التي أقرت ما دعا إليه الظهير المذكور، من ضرورة استبعاد تطبيق الشرع الإسلامي عن المناطق التي لها أعراف خاصة[197]، أو كما كتب بول مارتي يقول: «إقرار مبدأ تجنب إدخال القبائل

---

(١٩٢) الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص ١٤٢ - ١٤٣.

(١٩٣) من ذلك قول غودفروي - ديمومبين (Gaûdefroy - Demombynes): «إن برامج المدارس البربرية هي البرامج البدوية الأخرى نفسها إلّا فيما يخص المعلمين، فيجب عليهم ألا يستعملوا في أي حال من الأحوال اللغة العربية ولو في أوائل الدراسة، كما يجب عليهم الا يسمحوا للتلاميذ بأي اتصال مع (الطالب). أما في الحالة التي لا يمكن المعلم فيها اتباع الطريقة المباشرة فينبغي له إن كان يعرف البربرية أن يستعملها لتفهيم التلاميذ...»، وأيضاً دعوة مسيو جلاي، حين كتب يقول: «يجب أن نحذف تعليم الديانة الإسلامية واللغة العربية في مدارس البربر، وأن تكتب اللهجات البربرية بحروف لاتينية..».

(١٩٤) لمزيد من الاطلاع، انظر: Le Glay, «L'École française et la question berbère,» *Bulletin de l'enseignement public au Maroc,* no. 33 (1921).

(١٩٥) Ageron, *Politiques coloniales au Maghreb,* p. 125.

(١٩٦) للتدقيق في موقع المناطق وأسمائها، انظر: Marty, *Le Maroc de demain,* pp. 239 - 254.

(١٩٧) نشير هنا إلى الدور الذي أعطته سلطات الاستعمار للعرف أو «الإيزرف» لدى القبائل البربرية بدليل تلك الكتابات المتعددة، التي تناولته بالبحث والتجميع والدعوة إلى التطبيق دون سواه. لعل جورج سوردون واحد، إن لم يكن على رأس هؤلاء المنادين برفع العرف إلى درجة الشرع...، لنقرأ رأيه في الموضوع: «يجب جمع العادات البربرية لا المحافظة عليها وتخليدها فإنها محكوم عليها بالاندثار أمام قانون أرقى منها، ولكن لنا أن ندمجها في القانون الفرنسي من أن ندمجها في الشرع الإسلامي، وما دامت الأسلحة الفرنسية هي التي فتحت البلاد البربرية فلنا الحق في اختيار التشريع الذي يجب تطبيقه في هذه البلاد ويجب على المخزن (= الحكومة المغربية) أن يكون مستعداً لإعطائنا الحرية التامة في تنظيم البلاد البربرية كما يطيب لنا وبالطريقة التي ترضينا، ولقد أصبح المغاربة لا يذكرون أصلهم القويم وأضاعوا الذكرى بأنهم برابرة... وقد اضمحلت=

البربرية في الإسلام واستثنائها من القانون الديني: الشرع. . .»[198]. والسلطات الاستعمارية باستبعادها القضاء الشرعي عن المناطق الآهلة بالسكان البربر، وبنقلها للعرف (الأيزرف)[199]، إلى درجة القانون الإسلامي من حيث قوة التطبيق والنفاذ، انطلقت من اعتقاد قوامه: «أنه ببلاد البربر كما هو الشأن بالنسبة إليهم (= أي الفرنسيين) وبمجموعة المجتمعات السوداء المسلمة، يعد كل من الشرع الإسلامي والقانون المدني شيئين متميزين بل ومنفصلين. . . وبالتالي فإن القاضي المسلم والعدل ليس بإمكانهما أن يقوما بأي دور بهذا النوع من المجتمعات. . .»[200]، إنه الافتراض ذاته الذي عبر عنه ودعا إليه البربري حنون، وهو مثل نهليل من الذين قاموا بدور العمالة لفرنسا، بقوله: «إن قضاء ذا طابع إسلامي سيقابل بسوء ببلاد البربر، وذلك لكونه سيهدم نظام الجماعة، التي تعتبر من قبيل المؤسسات التي يتمسك بها البربر، علاوة عن كونه سيسمح بتطبيق مبادىء إسلامية ما انفك البربر يرفضونها ولا يقرون أو يعترفون بوجودها. . .»[201].

فهكذا، وبالعودة إلى تعليمات الإقامة العامة الموجهة بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩١٥، التي على أساسها تمت صياغة دورية ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩١٥، نقرأ الشروط التي حددت كيفية تطبيق القضاء العرفي في القبائل البربرية، والتي لخص بول مارتي مضمونها في ما يلي: «بالمادة المدنية، تحدد إرادة الأطراف، حين تكون متطابقة، جهة الاختصاص كما يحتفظ المترافعون، بحسب أعرافهم وباتفاق مشترك، اختيار الحكم الذي ينظر في خلافهم، الذي يجب أن يبث في النازلة بناء على العرف (الإيزرف). كما أن على كل طرف أن يختار كفيلاً (= أمازيغ) يمثله أمام الحَكَم. ويعتبر هؤلاء الكفلاء (= إمازغن) بمثابة ضمانات في مجال تنفيذ القرارات الصادرة عن الحَكَم، هذه التي تعتبر غير قابلة للاستئناف إذا حصل اتفاق صريح بين الطرفين المتنازعين. وفي حالة ما إذا لم يتم مثل هذا الاتفاق، فمن حق الطرف الخاسر أن يطالب بتعيين حكم ثانٍ. وهنا من حق الطرف الخاسر في التحكيم الثاني أن يطالب بدوره بإخضاع النزاع إلى حَكَم ثالث، الذي يُعدّ القرار الصادر عنه غير قابل للاستئناف. . . أما في حالة ما إذا لم يتفق المتنازعان على تعيين حكم يمكن لصاحب الدعوى أن يطلب من خصمه الامتثال أمام الجماعة، التي وبعد استنفادها لمحاولات الصلح، تعين حَكَماً للنظر في النزاع. . .»[202].

=العادات العرفية أمام الشرع الإسلامي فلماذا لا نصل إلى نتيجة؟ (= أي لماذا لا نفرنس البربر جنساً وتشريعاً كما عرّبهم الإسلام جنساً وتشريعاً؟) وإذا كانت العادات العرفية لا مناص لها من الاضمحلال أمام شرع مدون فلماذا لا تضمحل أمام مشرعنا نحن الفرنسيين؟ ألا يمكن أن يتخذ البربر في يوم من الأيام الشرائع الفرنسية نفسها؟.»، وارد بمؤلف: الحاج حسن بوعياد، **الحركة الوطنية والظهير البربري** (الدار البيضاء: دار الطباعة الحديثة، ١٩٧٩)، ص ٥٥٩ (= «واضع القانون البربري يتكلم»).

(١٩٨) الجابري، «يقظة الوعي العروبي في المغرب: مساهمة في نقد السوسيولوجيا الاستعمارية،» ص ٤٣.

(١٩٩) ولو اننا نعتقد بكون البربر، وهم من المكونات الأولى التي استقرت ببلاد المغرب، قد راكموا جملة من التقاليد والأعراف قبل قدوم الإسلام، وأن هذا الأخير، وبعد أن أصبح دين العبادة والمعاملات الوحيد، قد أخصب هذا التراكم وملء بالمضمون التاريخي والحضاري، والأعمق قد وحّد على قاعدة قيمه وقوانينه وأعرافه ومؤسساته، العرب والبربر معاً، وبالتالي لم يبقَ التمييز بين العرقين ممكناً إلا من باب الحديث عن التنوع الثقافي والإثني الذي يُعدّ، بتقديرنا، من السمات التي تطبع تاريخ المغرب وحضارته.

(٢٠٠) Marty, *Le Maroc de demain*, p. 229.

(٢٠١) المصدر نفسه، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

(٢٠٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٠ ـ ٢٣١.

وفق هذه التوجهات، ستعمل سلطات الاستعمار على ترسيخ أسس السياسة البربرية وتنويع مظاهرها، وتوسيع مجالات تطبيقها، وفي إصرارها على إنجاز هذا المشروع، الذي اعتبر مفتاح استقرارها بالمغرب الأقصى[٢٠٣]، لم تقلل من تصميمها سوى مقاومة الشعب المغربي التي استمرت جذوتها متقدة، بالرغم من ثقل حصيلة التضحيات[٢٠٤]، وأيضاً خسائر الحرب الأولى ومضاعفاتها على سلطان فرنسا ومكانتها الداخلية والدولية معاً[٢٠٥].

لذلك، وبحلول عام ١٩٢٢ ستستصدر الإقامة العامة ظهيراً ثانياً، الغرض منه «إدخال التسجيل العقاري إلى المناطق البربرية ووضع ضابط لتفويت العقارات التي يفوتها الأهليون من القبائل ذات العوايد البربرية»[٢٠٦]، وذلك رغماً عن إرادة السلطان والصدر الأعظم، وضداً عن معارضتهما لهذا الإجراء[٢٠٧]. فبقراءتنا استهلال نص الظهير، ما يؤكد مثل هذا الاستنكاف من جانب السلطة بالمغرب الأقصى: «ظهير شريف في جعل ضابط لتفويت العقارات التي يفوتها الأهليون ذات العوايد البربرية التي ليس فيها محكمة لإجراء العمل بالشرع المطاع وذلك لأجنبيين عن تلك القبائل. . . يعلم من كتابنا أسماه الله وأعز أمره أنه حيث كان تفويت العقارات في القبائل البربرية المرخص فيها بإجراء هذا التفويت قد بوشر فيه حتى اليوم بين الأهليين وبين المشترين الأجنبيين بين القبائل المشار إليها بمقتضى العرف، وكان من المهم للنفع العام المحافظة على تلك العوايد المحلية والتقليدية بتكميلها بضابط التسجيل وذلك إلى أن يصدر أمر جديد. . .»[٢٠٨].

ليس في نيتنا التدقيق في الظرفيات الفعلية التي حكمت استصدار الظهائر المؤسسة للسياسة البربرية، وبخاصة من زاوية طبيعة العلاقة التي سادت نظرة الاستعمار إلى المركز القانوني للمغرب ومؤسساته الشرعية[٢٠٩]، وهي الرؤية التي لم يعد خافياً مدى تناقضها مع مقتضيات الالتزامات الناجمة عنه، وذلك بشهادة حتى من أنيطت بهم مسؤولية الدفاع عن استقرار الاستعمار وضمان استمراريته: المقيم غبريال بيو[٢١٠].

---

(٢٠٣) Ageron, *Politiques coloniales au Maghreb*, p. 109.

(٢٠٤) للاطلاع على جانب من هذه التضحيات بمنطقة الأطلس المتوسط، انظر: محمد العلمي، **حركة تحرير الأطلس** (الدار البيضاء: مطبعة الدار البيضاء، ١٩٧٩)، ص ١٣١.

(٢٠٥) قارن: Ageron, Ibid., pp. 254 - 276.

(٢٠٦) وارد في رسالة: احساين، «أصول سياسة فرنسا البربرية إلى غاية سنة ١٩٣٠،» ص ١٤٤.

(٢٠٧) لمزيد من الاطلاع، انظر: محمد المكي الناصري، **فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى** ([د. ت.])، ص ٣٥.

(٢٠٨) وارد في رسالة: احساين، المصدر نفسه، ص ١٤٤ - ١٤٥.

(٢٠٩) للتدقيق في بعض جوانب هذه العلاقة، انظر: علّال الفاسي، **المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى: محاضرات** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٥٤)، ص ٥٥ - ٧٢.

(٢١٠) ومما شهد به قوله: «الواقع أن مشاركة المغاربة في الإدارة الفنية للبلاد ما تزال غير كافية لا من جهة الكم، إذ من بين ٢٠٤٩٢ وظيفة عمومية (من رسميين ومعينين) التي كانت تحتويها ميزانية الدولة بتاريخ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٤ لم يكن المغاربة يشغلون سوى ٥٩٤٢ وظيفة منها، أي ما يساوي عشرين في المائة، وغير كافية من جهة الكيف على الخصوص لأن من بين ٣١٥٨ موظفاً مغربياً رسمياً يوجد ٧٧٧ موظفاً فقط يشغلون وظائف غير تلك الوظائف الثانوية الأخرى. . .» للإطلاع، انظر: المصدر نفسه، ص ٦٠.

ففرنسا، استرشاداً بتجربتها في كل من الجزائر وتونس، لم تتقاعس عن خرق شرعية المعاهدات التي جمعتها بالمغرب الأقصى، وهو أمر طبيعي طالما أنها حركة استعمارية، قبل أن تكون شيئاً آخر. لذا، وضمن سياق المقاومة الشعبية لمختلف مكونات المجتمع المغربي واعتراض رموزه الشرعية (= السلطان والصدر الأعظم)، ستستمر سلطات الاستعمار في توسيع مجالات السياسة البربرية، وتنويع مظاهر تطبيقها[٢١١]، استعداداً لظهير ١٦ أيار/ مايو ١٩٣٠، الذي زامن صدوره لحظة «فرح» عام احتفاء بحصيلة قرن من الحضور الفرنسي بالمغرب العربي[٢١٢].

ب ـ لذا، وبحلول هذا التاريخ (١٩٣٠)، تكون السلطات الاستعمارية قد استكملت مرحلة أولية أساسية في مجال إرساء منطلقات السياسة البربرية بالمغرب الأقصى، وهي الفترة التي حدَّد مضمونها الفكري والعملي، الباحث محمد عابد الجابري، بقوله: «يمكن القول إجمالاً إن الفترة التي تفصل ما بين توقيع عقد الحماية سنة ١٩١٢ وبين انكسار ثورة الريف واستسلام ابن عبد الكريم سنة ١٩٢٦ كانت فترة تخطيط وإعداد على مستويين: مستوى التشريع والإدارة والتعليم، وهذا كانت تتولى به الحماية ومنظّروها «العلمانيون»، ومستوى التبشير وإعداد العدة لتنصير البربر، وهذا كانت تتولاه الكنيسة برئاسة أسقف الرباط والمتعاونين معه من رجال الدين ورجال السياسة. . .»[٢١٣].

وفعلاً، فبالرغم من مغادرة ليوطي المغرب الأقصى سنة قبل انكسار حرب الريف (١٩٢٥)[٢١٤]، وهو الذي قاد حركة تأصيل السياسة البربرية، فإن سلطات الاحتلال لم تكفّ عن مواصلة سعيها من أجل تتويج هذه الفترة باستصدار ظهير جديد يثبّت ويرسم ما سبق، ويفتح الديناميات الممكنة لتطوير مجالات التمييز بين العرب والبربر.

---

(٢١١) من ذلك ما قامت به اللجنة المحدثة من لدن ليوطي سنة ١٩٢٤، خصيصاً لتحديد أهداف السياسة البربرية في مجال العدلية. فمما جاء في محضر اجتماعها المنعقد بتاريخ ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٤: «لا مانع من تحطيم وحدة النظام القضائي بالامبراطورية المغربية، ما دام الأمر يتعلق بتقوية العنصر البربري حتى يمكنه أن يمثّل دوراً في تحقيق التوازن. بل هناك على العكس فائدة أكيدة من الناحية السياسية في تحطيم المرأة. . .»، لتنهي عملها بالنتائج التالية: «إن اللجنة تعتقد أنه لا غنى عن اتخاذ مرسوم ملكي من جلالة السلطان لوضع أسس الجماعات القضائية البربرية وتحديد اختصاصاتها. وهذا المرسوم يجب أن يعطى فيه تفويض دائم لإحداث الجماعات وتعديلها وتعيين أعضائها وضبط الاحتكام إليها واتخاذ سائر التدابير اللازمة التنفيذ. . .». وارد في رسالة: احساين، «أصول سياسة فرنسا البربرية إلى غاية سنة ١٩٣٠،» ص ١٤٧ - ١٤٨.

(٢١٢) نفكر أساساً في المؤتمر الافخارستي بتونس (١٩٣٠)، والاحتفال بمرور قرن على احتلال الجزائر (١٩٣٠).

(٢١٣) الجابري، «يقظة الوعي العروبي في المغرب: مساهمة في نقد السوسيولوجيا الاستعمارية،» ص ٤٩.

(٢١٤) وهي الحرب التي عجلت في رحيله، بالنظر لاستعصاء القضاء عليها أولاً، وبسبب ما أثارته من مواقف داخل قطاعات الرأي العام الفرنسي، سيما لدى الشيوعيين والاشتراكيين. لمزيد من الاطلاع، انظر: Georges Oved, *La Gauche française et le nationalisme marocain, 1905 - 1955* (Paris: L'Harmattan, 1984), tome 1, chap. V et VI: «La Gauche française et la guerre du rif,» pp. 200 - 317.

فمع التشديد على أهمية الكتابات الوطنية والقومية، التي ناقشت مضمون ظهير ١٦ أيار/ مايو ١٩٣٠ وحلّلت الاعتبارات الداعية إليه[٢١٥]، نعتقد أن الدافع إلى استصداره لم ينحصر في المساس بالهوية ومقوماتها الرمزية وحسب، بل علاوة على ذلك، استهدف إخماد روح المقاومة الوطنية، التي بدأت تتشكل بعض مظاهرها السياسية وإطاراتها الجماهيرية[٢١٦] بدليل أن روبير مونطاني، كواحد من الذين وُظِّفت بحوثهم النظرية والميدانية لتعزيز الاستعمار وصياغة أجوبة لإشكالياته[٢١٧]، لم يتردد في التحذير من بروز روح المقاومة الوطنية ومخاطر تبلورها وشيوعها بالنسبة إلى مكانة فرنسا وآفاق استقرارها بالمغرب الأقصى، وذلك بقوله:

«نعتقد أن مشاكل نشاط الشباب المغربي بالمدن، سيقع التخلي عنه لصالح تنظيمات البلد (Bled) السياسية والإدارية، خصوصاً إذا تمكن، على المستوى القريب، خطر تطور البرجوازية الأهلية من أن يوقف انتشاره على حساب تكوّن المناطق البربرية المستقلة شريطة أن يكون لها نظامها الخاص. . .»، ليضيف: «لذا نعتقد أن ذلك هو الوسيلة الوحيدة التي تمكننا من المقاومة الفعالة لتطور الاتجاهات الوطنية وبلورة الإقليمية البربرية في المستقبل القريب. . .»[٢١٨].

فهكذا، وبحلول ١٦ أيار/ مايو ١٩٣٠، ستصدر سلطات الاحتلال ظهيراً موقّعاً من كل من الصدر الأعظم والوصي على السلطان الشاب محمد المقري، والمقيم العام لوسيان سان (Lucien Saint)، متضمناً ثمانية فصول[٢١٩] تروم، في مجموعها، تتويج مسلسل تكسير الوحدة الوطنية المغربية، الذي بدأت مشاهده (= المسلسل) منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية التفكير في احتلال المغرب.

فالظهير، بناءً على مجمل النتائج التي أقرها البحث الاستعماري الفرنسي والظهائر المرتبطة به، قد رسّم بشكل واضح عزل العنصر البربري عن نظيره العربي، محدداً للأول قوانينه وأعرافه ومؤسساته القضائية، العرفية منها (= الفصول ١ - ٢ - ٣ - ٥ - ٧) والفرنسية (= الفصول ٤ - ٦ - ٨). . فهل نجح الاحتلال في تعميق شرخ التمييز بين العرب والبربر، وتطوير هؤلاء خارج الإسلام في أفق تنصيرهم؟[٢٢٠]، أم أن الأمر لم يكن أكثر من مسلسل، لم يقدر صانعوه، بالحس التاريخي المطلوب، قيمة مضاعفاته على علاقة المستعمِر بالمستعمَر ووقع

---

(٢١٥) من ضمن هذه الكتابات، وهي كثيرة، انظر: بوعياد، **الحركة الوطنية والظهير البربري**. نظراً لما يحتويه من مقالات عربية وأجنبية.

(٢١٦) قارن: Oved, Ibid., pp. 22 - 42.

(٢١٧) من ذلك أفكاره واستنتاجاته حول مفهوم القبيلة والتضامن القبلي، التي وظفت في إخماد حرب الريف، للتدقيق، انظر: Robert Montagne, *Révolution au Maroc* (Paris: France - Empire, 1953).

(٢١٨) وارد في مؤلَّف: Oved, Ibid., partie 2, p. 26.

(٢١٩) للاطلاع على النص الكامل للظهير، انظر: بوعياد، **الحركة الوطنية والظهير البربري**، ص ١١ - ١٢.

(٢٢٠) وهي المعتقدات التي عبّر ودافع عنها مجمل كتّاب هذه الحقبة الاستعمارية، من أمثال: بول مارتي ولويس برتران، وجورج سوردون وفيكتور بيكه، وغيرهم.

نتائجه على تشكل الوعي الوطني لمكونات المجتمع المغربي، التي مثّل الإسلام أحد المقومات الجوهرية لهويتها وشخصيتها التاريخية؟

لقد أكدت حقيقة هذا الواقع (= مكانة الإسلام في لحم مكوّنات الوحدة الوطنية المغربية) سلسلة الأحداث البارزة التي تلت سنة ١٩٣٠، وأيضاً الشهادات التي قدّمها باحثون فرنسيون، في سياق تشخيصهم أعطاب فرنسا الاستعمارية[٢٢١]، ومفكرون أحرجهم أن يروا بلادهم، وهي الرافعة شعار المدنية، الداعية إلى ضرورة تمثّل قيمها، تُقدِم على نشاط من شأنه أن يكسر وحدة شعب قديم في حضارته، عميق في مقومات كينونته ووجوده... لنقرأ رأياً لواحد من هؤلاء المفكرين، يقول فيه: «إن جمع عوائد البربر في شكل قانون ومحاولة تطبيقها يعدّ خطأً فاحشاً... لأن العرف البربري هو عبارة عن عادات وأوضاع نشأت في وسط متأخر، فتطبيقها الآن بعد أن ارتقى المجتمع وكثرت المعاملات واشتبكت المصالح وصار البربر أهل عقار وتجارة هو ما يرجع بهؤلاء القوم إلى الوراء وقد يضر الفرنسيين أيضاً؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن وسطاً متديناً كالوسط المغربي لا يفيد فيه إلا قانون له صبغة مقدسة بحيث يعد خرقه جريمة لا أمام ضمير الإنسان فقط، بل أمام الله تعالى، وليس العرف البربري بذي صبغة دينية بل هو مع تأخره وسذاجته وعدم موافقته لمجتمع راقٍ فاقد الصفة المقدسة التي تجعل من خالفه يخاف ربه...»[٢٢٢].

إن الفشل الذي منيت به السياسات البربرية بالمغرب الأقصى (= خصوصاً ظهير ١٦ أيار/ مايو ١٩٣٠) ليس مصدره عتاقة العرف والتقاليد البربرية، وتخلّفها عن مستوى التقدم الذي بلغه المجتمع المغربي، ولكن مردّه أن الوحدة الوطنية، التي مثّل الإسلام دوراً تاريخياً مركزياً في توفير شروط إنجازها، قد حققت درجة من الترسخ والعمق والتلاحم، لم يعد ممكناً التشكيك فيها ولا القدرة على تفكيكها. كما أن إخفاق سياسات الاستعمار لم يقتصر على المغرب الأقصى، بل شمل تونس (= التجنيس) والجزائر (= الإدماج)، وفي ذلك دليل على فشل الاستراتيجيا الاستعمارية العامة في الرهان على التفرقة بين مكونات الوحدة الوطنية لشعوب المغرب العربي، واستيعاب البعض منها، وهو فشل قد لا يرجع إلى طبيعة الأسس التي حكمت سياسات فرنسا تجاه مشكلة الاستعمار وحسب، بل يردُّ كذلك إلى خصوصية التجربة التاريخية المغربية، التي يشكل مقوم التمسك بالأرض (= السيادة) ومقاومة التدخل الأجنبي عناصرها القوية، الفاعلة في ديناميات استمرار وتطور مجتمعاتها، وهو ما يفسر لماذا كانت الاستجابة لمظاهر التحدي الاستعماري فورية، شاملة ووطنية في منطلقاتها ومطالبها والأهداف التي تروم تحقيقها.

---

(٢٢١) نقف عند واحد من هؤلاء، وهو شارل أندريه جوليان، الذي لم يتردد في الإقرار بذلك ضمن سياق تحليله التطور التاريخي للحركة الوطنية بالمغرب الأقصى، حيث أكد: «لقد وعى واضعو الظهير أهمية الإصلاح؛ لكنهم لم يقدّروا انعكاساته. فإذا كان (= الظهير) تجاوزاً قانونياً لا مراء فيه وخرقاً لمبادىء الحماية على حساب مكانة السلطان، فقد كان أساساً خطأً سياسياً...» للتدقيق، انظر:

Julien, *Le Maroc face aux impérialismes, 1915 - 1956*, p. 160.

(٢٢٢) القولة لـ «سنوكْ هوغرونجه»، واردة في: بوعياد، الحركة الوطنية والظهير البربري، ص ٥٩٤ - ٥٩٥ (= فتوى كبير مستشرقي أوروبا بفساد السياسة البربرية).

خاتمة القسم الثاني

تحيل خلاصات هذا القسم على وجود علاقة طردية بين تطور النظام الرأسمالي وبروز الظاهرة الاستعمارية وبين هذه الأخيرة والكتابات الصادرة في نهاية القرن التاسع عشر والعقود الأولى من هذا القرن (= السوسيولوجيا الاستعمارية)، التي عملت، في مجملها، على تأطير الاحتلال وتوجيه سياساته، والأكثر أهمية، على تحديد صورة الآخر (= المستعمَر) باستراتيجية المستعمر.

لكن، بالرغم من حداثة العلوم الاجتماعية، ونسبية تقدم أساليبها (= أدواتها المنهجية) وحقولها المعرفية (= علم الحفريات، واللسانيات أساساً)، فإن منطق الجزم هو الذي ساد جل أبحاث السوسيولوجيا الاستعمارية، سيما في الحكم على تاريخ المغرب العربي، ديناً، ودولةً، ومجتمعاً، وهو منطق مواكب لتطور النظام الرأسمالي، معبّر عن ضروراته في حقل الدفاع عن «مشروعية» الاستعمار، بل الحق في الاستعمار (Le droit de colonisation) بتقدير جوزيف فولييه (Joseph Folliet).

إن ارتباط البحث ونتائجه بايديولوجيا الاستعمار، وخدمته استراتيجية فرنسا، وسياساتها تجاه منطقة المغرب العربي، قد حتّم على منظّريه وأطره اعتماد مرجعية فلسفية وفكرية (= المركزية الأوروبية)، قلما شكلت موضوع جدل أو خلاف نظري، حول مبدأ الاستعمار وضرورات توسع حركته، على الأقل حتى أواخر القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من هذا القرن.

على قاعدة هذه المعادلة (= نظام رأسمالي - استعمار) تأسس خطاب الاحتلال، وتحددت الأسس الناظمة لنظرته إلى المستعمر وتاريخه، وعبرها أيضاً حصل التفكير في المفاهيم والأدوات، والسياسات المؤطِرة لعلاقات فرنسا بمستعمراتها، قطرياً وبشكل مشترك. فالاستعمار، باعتباره محصلة منطقية في سيرورة تطور النظام الرأسمالي، لم يستهدف الاقتصاد (= المواد الأولية واليد العاملة) وحسب، بل المجتمع والمؤسسات والإنسان أيضاً. لذا، كان

هدف المساس بالهوية، بمختلف مقوماتها، موضوعا محورياً باستراتيجيا فرنسا وسياساتها تجاه دول المغرب العربي، تارة بالعنف والاضطهاد وكل أشكال القمع، وطوراً بالتهدئة، والسلم، و«الإقناع» المبطن بالوعيد.

لقد انبنت تقديرات فرنسا بشأن المساس بـ «الهوية»، على معاينة ميدانية (= تقارير الرحالة والمستكشفين والجغرافيين والقساوسة) وأحياناً بالصدفة (= أدب المغامرات) لواقع المغرب العربي المتسم بالوهن، والسقم، والضعف العام، كما ترسخت قناعاتها بأهمية هذا المدخل (= المس بالهوية) لإضعاف المغاربة واستعمار بلادهم، استناداً إلى مقارنة تجربتها التاريخية، المنشدّة إلى قدر متقدم من التراكم والتطور، وتجربة الآخر (= المغاربة) الموسومة بالانكسار، والتوقف والانحسار.

وفعلاً، لقد جهد الفكر السياسي الفرنسي من أجل ايجاد المفاهيم الكفيلة بإضفاء «المشروعية» على حركة الاستعمار، بل وعلى «الإقناع» بأهمية هذه الأخيرة (= الحركة) وضرورتها في مجال «تطوير» المستعمرات والارتقاء بها إلى عتبة «المدنية»... لذلك، مقابل حكمه على تاريخ المغرب العربي بـ «السلبية» في مضمار البناء المجتمعي والحضاري، ابتدع مفهوم «التمدين»، الذي باسمه عمل على تقديم مبررات «أحقيته» في الاحتلال، وعبره تمكّن، نسبياً، من «تقريب» هوة الانفصام بين دعوته إلى العقلانية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان والمواطن، وطبيعة علاقاته وممارساته تجاه الآخر (= المستعمرات).

فهكذا، لامسنا، عند قراءة أصول ومنطلقات خطاب الاحتلال، عنفاً مزمناً تجاه «فهم» المستعمر واستقراء تجربته التاريخية، كما عاينا، بأكثر من سياق، مراوحته الشقية بين رغبته في الانسجام مع إرث فرنسا الحضاري (= سيما لما بعد ثورة ١٧٨٩)، وضرورات التوسع التي تفرضها آليات النظام الرأسمالي، خصوصاً في مجال انتقاء أدوات الاستعمار ومجالاته.

صحيح أن فرنسا، بالرغم من التعثرات التي تخللت العقود الأولى من وجودها الاستعماري، قد تمكنت من رسم استراتيجيا شاملة للاحتلال، والأهم وعت أي المفاصل يجب أن تمسك لتأكيد واقع الاستعمار وضمان حد زمني لاستمراره فكانت الهوية (L'identité)، بكل ما تختزنه من دلالات بالنسبة إلى كينونة الإنسان المغربي واستمرار وجوده، هي الحلقة التي قدّر صانعو استراتيجيا الاستعمار أنها الكفيلة بتأشير عبور فرنسا إلى المغرب العربي، ونفاذها إلى مجتمعاته.

إلا أن مدخل «المسّ بالهوية» على خطورته وفعالية تأثيره على المدى القريب والمتوسط، لم يكن من الجائز أن يحظى بمكانة محورية بالاستراتيجيا الاستعمارية الفرنسية، لو لم يتأصل على قاعدة قديمة بالثقافة الأوروبية وفلسفتها السياسية، ونعني مقولة «فرّق تسد» التي ستجد ترجمتها العملية في العديد من المشاريع التي اعتمدتها فرنسا قبل استكمالها احتلال المغرب العربي (= ١٩١٢) وبعده.

حقيقة تاريخية ثابتة، لازمت استراتيجيا الاحتلال، هي قدرة فرنسا وفكرها، على تلوين سياساتها وتطويعها لكي تتلاءم مع ترسخ ظاهرة الاستعمار وتوسّعها كونياً، وتعدد أطراف المجتمع الدولي وتغيّر آليات نظامه، وأيضاً بروز المقاومات الوطنية واشتداد حرارة نضاليتها، الواقع الذي عبرت عنه جل النظريات (= الإدماج، التجنيس، السياسة البربرية) التي اعتمدتها فرنسا لحظة انتقالها من مستوى التفكير في الاحتلال وتأصيل المنطلقات الناظمة لخطابه، إلى طور التطبيق والممارسة.

لقد لاحظنا، عند استقراء مضمون هذه النظريات، وجود ارتباط عميق بنتائج السوسيولوجيا الاستعمارية وأحكامها وإصرار مستمر على صياغة سياسات مؤسسة على قاعدة هذه النتائج، وأيضاً محددة وموجهة على ضوء «ظروف» كل قطر مغربي ودرجة ترسخ الاستعمار به. وبالمقابل قلما لامسنا نزوعاً نحو الاستفهام والتساؤل حول مدى صحة منطلقات هذه السياسات (= النظريات) وطبيعة نتائجها الممكنة والمحتملة، حتى من لدن قطاعات الرأي العام الفرنسي الأكثر إيماناً ودعوة إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطن، وذلك على الأقل حتى مستهل عقد الثلاثينيات.

في بناء الاستراتيجيات بكل أنواعها، قد لا يكفي ضبط المنطلقات، ورسم الأهداف والتصورات، واحتمال المنظور منها وغير المنظور، بل يجب، علاوة على ذلك، إدراك اتجاه التاريخ، وتوجس منعطفاته.. وفي هذه النقطة لم يرتق الفكر السياسي الفرنسي المرتبط بحركة الاستعمار، إلى مستوى القدرة على التنظير والتكيف والدهاء التي أبداها لحظة وضعه مسوغات خطاب الاحتلال، النظرية منها والسياسية. لذلك، حين تصور «المغرب العربي» كمفهوم، وشخصية تاريخية، بالسلب، وحين محور إستراتيجيته حول «المسّ بالهوية» وبجوهر مقوماتها: الإسلام، فإنه لم يقدّر، بالحس التاريخي المطلوب، مكانة هذا الأخير (= الإسلام) وعمق مفعوله في سيرورة كينونة الإنسان المغربي وتشكّل خصائصه و«خصوصياته». فكانت النتيجة المنطقية، الملائمة لأوضاع المغرب والمطابقة لاتجاه التاريخ، أن ارتدّ سلاحه (= المسّ بالهوية وبكل ما هو رمزي) سلاحاً ضده، بل مهمازاً لاستنهاض الشعور الوطني وإيقاظ جذوته وشحذ وعيه الجماعي بأهمية التمسك بالهوية واعتمادها بُعداً مركزياً لفهم تاريخية الظاهرة الاستعمارية، ومقاومة خطورة مفعولها على المغرب العربي، دولةً ومجتمعاً وثقافةً.

القسم الثالث

التحدي والاستجابة

مكانة الهوية في تشكل الوعي الوطني والدعوة إلى التنسيق والعمل المشترك

مُقـــدِّمـــة

لقد خلصنا بالقسم السابق، إلى أن الاستعمار، وهو يتقـدم على طـريق التوسـع المادي والرمزي، كان ملزماً باستبدال وتـطوير المفـاهيم والأشكال المـبررة لحضوره ببلدان المغـرب. وهو في كل ذلك قد ظل مصرّاً على أن تبقى الهوية، بكل مقوماتها الدينية واللغوية والثقافية، هي المهماز لتجديد وجوده وضمان استمراريته، إدراكاً منه مكانتها بوجدان المغاربة، ووعياً منه القيمـة التي تحظى بهـا الهويـة في التجربـة التـاريخيـة للمغـرب العـربي، ووظيفتهـا في حقـل استحضار المغاربة لتراثهم، ليس بغرض تأكيد مكتسبات المـاضي والتفكير في قضـايا الحـاضر وحسب، بل من أجل صياغة حلول للتحديات التي تداهم ذاتهم باستمرار.

فهـل أتيح للحـركـات الـوطنيـة، أفق آخـر غـير الاستجـابـة الـوجـدانيـة، وأحيـانـاً الأسطورية[1]، للوضـع الذي آلت إليـه هويـة المغاربـة وشخصيتهم التاريخيـة؟ وهل تـوفرت لنخباتها القائدة شروط الإمساك بمفصل مغـاير غـير الذات ومقـوماتهـا لتحقيق تجاوز إيجـابي، لذلك التناظر الذي عمل الاستعمار على ترسيخه بين حضوره كقوة اقتصاديـة، ايديـولوجيـة ـ ثقافية، وبين مستعمراته؟

إننا نعتقد، تـأسيساً عـلى المقاربـات التي تخللت مضمون الفصـل الأول[2]، أن المغرب العربي المعاصر، الذي بدا ضعيفاً من حيث مركزه الدولي، شاحباً من حيث عـطاؤه الفكري والحضاري، لحظة اصطدامه بالظاهرة الاستعماريـة، لم يكن بمقدور حـركاتـه الوطنيـة، وهي

---

(١) للتدقيق، انظر كلاً من: محمد أركون، «الفضاء الاجتماعي والتاريخي للمغرب العربي،» ورقة قدّمت إلى: وحدة المغرب العربي (ندوة) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العـربية، ١٩٨٧)، ص ٣١ ـ ٣٨، وهشـام جعيط، الشخصيـة العربيـة الإسلاميـة والمصير العـربي، ترجمـة المنجي الصيادي، سلسلة السيـاسة والمجتمع (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٤).

(٢) انظر: «ثانياً: الأطر المحددة لمفهوم المغرب العربي المعـاصر،» في الفصل الثـاني من القسم الأول من هذا الكتاب.

تقاوم الاحتلال، أن تعتمد غير السلاح ذاته الذي استعمله المستعمِر، ونعني به المجال الرمزي من دين ولغة وتراث.

هذا، وحين نشدد على تأخر المغرب العربي واندماجه ضمن آليات المنظومة الرأسمالية، لا نستهدف تبرير وضع تاريخي وسم بخصائصه، تفكير ونشاط الحركات الوطنية، خصوصاً خلال النصف الأول من هذا القرن، كما لا نستبعد توافر شروط في الحقل الدولي، من شأنها أن تغذي فكر النخبات القائدة للعمل الوطني وتنضج ممارستها[3].

لقد توخينا من تأكيد الوضع الذي ورثته الحركات الوطنية، تحديد منطلقين مركزيين، من دونهما يتعذر، في اعتقادنا، كل فهم موضوعي لإشكالية التنسيق والعمل المشترك واستثمار فكرة المغرب العربي خلال الحقبة التي تشكّل فضاء بحثنا، أي المرحلة الاستعمارية، وبالأساس فترة المقاومة من أجل الاستقلال.

فأول هذين المنطلقين، هو أن الوطن العربي ككل، وليس المغرب العربي وحده، قد تلقّى جرح الاحتلال وهو يكابد ضعفاً عاماً أفقده كل إمكانية للمواجهة الفعلية، العقلانية، والمتمثلة تاريخياً لظاهرة الاستعمار. والمنطلق الثاني، هو أن الحركات الوطنية، على الأقل حتى حدود ١٩٤٥[4]، قد ظلت تعي الاستعمار باعتباره إجهازاً على «الأنا» العربي الإسلامي، وليس محصلة لتطور منظومة، بدأت تتكون مقوماتها منذ القرن السادس عشر. وهو وعي نخاله محكوماً بالشروط التي أطّرت التجربة العربية، والمغربية كجزء منها، التي حلّلنا بعض عناصرها بالفصل الأول[5].

---

(٣) من هذه الشروط، تلك الايديولوجيات والنزعات الفكرية التي غزت العالم مع بداية هذا القرن. فبالغرب برزت اتجاهات من صلب النظام الرأسمالي ذاته، عبّرت عن أزمة هذا الأخير ومحدودية المشروع الحضاري الذي يعمل على إشاعة قيمه. كما سيشهد العالم، لأول مرة، نجاح الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي (١٩١٧)، الحدث الذي كان له بالغ الأثر على مستوى تكوّن الأفكار والاتجاهات وصياغة المشاريع والمواقف. كما أن العالم المستعمَر أصبح يعرف ميلاد ايديولوجيا مناهضة للاحتلال وأساليبه، بأكثر من قطر من أقطار الدائرة التي ستسمّى لاحقاً «العالم الثالث».

(٤) سنتخذ من عام ١٩٤٥ فاصلاً بين مرحلتين في مسلسل التنسيق والعمل المشترك بين الحركات الوطنية بالمغرب العربي، لذا وحتى حدود هذا التاريخ، سيلغب بُعد الدفاع عن الهوية دوراً مركزياً في استنهاض وعي النخبات القائدة للعمل الوطني فردياً وجماعياً، كما سيمهد لبروز بعد جديد في النضال الوطني، ونعني بذلك مطلب التحرر والاستقلال وبناء الدولة الوطنية، الذي سيصبح الشعار المركزي لمختلف مكوّنات الحركات الوطنية ما بعد هذا التاريخ. إن الفصل هنا، بالاعتماد على ١٩٤٥ كسنة رمزية، لا يعدو أن يكون إجرائياً وليس قطعياً، ذلك أننا سنلاحظ استمرار حضور بُعد الدفاع عن الهوية حتى ما بعد هذا التاريخ، كما يمكن الوقوف عند بعض مؤشرات الدعوة إلى الاستقلال قبل ١٩٤٥، لدى العديد من أدبيات الحركات الوطنية، سيما بتونس وبعض فصائل الحركة الوطنية الجزائرية.

(٥) نفكر أساساً في كتابات: عبد الله العروي: **الايديولوجية العربية المعاصرة**، ترجمة محمد عيتاني؛ تقديم مكسيم رودنسون، ط ٣ (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠)، و**العرب والفكر التاريخي** (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٣).

لذلك، فحين ننطلق من إمكانية تأطير القضايا السياسية والفكرية للمغرب العربي ضمن إشكالية الفكر العربي الحديث والمعاصر، ومنها أساساً مسألة التنسيق والعمل المشترك بين الحركات الوطنية، وقضية توظيف فكرة المغرب العربي، فإننا نستند إلى وحدة الانتماء إلى المشروعية العربية الإسلامية[6]، التي ظلت الخيط الناظم لعلاقة المغرب بالمشرق، على الرغم من مظاهر التطور، وهي متعددة[7]، التي قد توحي إلينا أحياناً بوجود انقطاع في التواصل بين الطرفين. فالمغرب العربي، المنتمي ايديولوجياً وثقافياً إلى دار الإسلام، لم يشذّ عن طبيعة التفكير الذي وسم المكونات المجتمعية والفكرية لهذه الدائرة (= دار الإسلام)، سيما الأنماط التي أطرت تعاملهم مع التراث، وحكمت كيفيات توظيفهم لمقوماته.

فالهوية، التي هي بتعبير ما تلك الشخصية التي تميز الكائن وتعطيه أصالته الخاصة، قد نُظر إليها كوجود ثابت وليس «صيرورة» أو كينونة قادرة، بل ومفروض عليها أن تلحم الكائن (= الشخصية) بالفعل (= المصير)[8]. وبناء على هذ التقليد الذي اصطبغ به الفكر العربي الإسلامي سيقع اللجوء إلى موضوع الهوية كلما جدّ شكل من أشكال التحدي الخارجي وحسب الواقع الذي لم تشذّ عن معايشته بلدان المغرب العربي، سيما خلال مرحلة المقاومة من أجل الاستقلال، حيث كان عليها أن تستند إلى «تراث مكتوب وقادر على مواجهة الفكر المقابل أي الفكر الاستعماري...»[9].

فبأي معنى وقع توظيف هذا التراث، الذي توحّد المغرب من حيث الانتماء إليه مع المشرق وعبره أصبح جزءاً من دار الإسلام؟ هل بغرض اعتماده سنداً لفهم ظاهرة الاستعمار فهماً تاريخياً وعلمياً، وبالتالي تمثله لصياغة الحلول التي تمكّن من التجاوز الايجابي لجرح الاحتلال، وبالضرورة إعادة بناء الذات القوية، القادرة على الفعل في التاريخ الإنساني؟ أم كان التوظيف ايديولوجياً بالمعنى الذي يجعل من تعبئة التراث تكتيكاً لكسب رهان الاستقلال ليس إلا؟

إنه تساؤل إشكالي، سنعتمده موجهاً لتحليل هذا الفصل، دون أن نجزم في الإجابة عنه منذ البدء. لذا، ومن أجل أن نقف عند مكانة الهوية في مجال التحسيس بمشكلة الاستعمار ووعي بضرورة التنسيق والعمل المشترك قصد مقاومته سنقوم باستقراء تلك المكانة عبر مستويين اثنين، متكاملين ومتداخلين:

- على مستوى الحركات الوطنية منعزلة، سواء قبل أن تتهيكل لتصبح إطارات منظمة،

---

(٦) أي الحقل الايديولوجي والثقافي.

(٧) من هذه المظاهر الكثيرة، نشير إلى اثنين نعتبرهما مهمين في مجال المقارنة بين التطور الحاصل في كل من المغرب والمشرق: علاقة الإسلام بالعروبة، والنضال القومي بالنضال الوطني القطري.

(٨) الشخصية والمصير من استعمال هشام جعيط، انظر: جعيط، **الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي**، ص ٥ - ١١، خصوصاً المقدمة، حيث يحدد مضمون المفهومين معاً.

(٩) أركون، «الفضاء الاجتماعي والتاريخي للمغرب العربي،» ص ٣٤.

أو بعد أن غدت أحزاباً وطنية مناضلة، وفي كلتا الحالتين سنعتمد إنتاجات مفكريها ونخباتها السياسية قاعدة لاستقراء المدلول التاريخي الذي أعطي للهوية في مضمار استنهاض الوعي الوطني خطورة الاستعمار والدعوة إلى تكثيف الجهود وتنسيقها لمناهضته (الفصل الخامس).

- على صعيد الحركات الوطنية مجتمعة، وذلك من خلال الهياكل والأجهزة المشتركة التي أسست لتقوم بوظيفة التنسيق بين قطاعات المجتمعات المغربية، بأفق التعريف سياسياً وفكرياً وإعلامياً، بمشكلة الاستعمار والالتزام بالعمل جماعياً على مقاومته. ومن أجل تبريز ذلك، سنستند إلى وثائق أجهزة التنسيق ومقرراتها (الفصل السادس).

الفصل الخامس

في سيرورة الوعي ببعد الدفاع عن الهوية لدى النخبات المغربية وحركاتها الوطنية

حظي بعد الدفاع عن الهوية في خطاب[1] الحركات الوطنية بمكانة متميزة، الواقع الذي تؤكده الوثائق المؤرخة مسيرة النضال الوطني، وتشهد عليه إنتاجات النخبات التي غذّت نشاط هذه الحركات وأطّرتها سياسياً وفكرياً. فالإصرار على أن تحافظ الهوية على قوامها المستقل، لم يكن في صلب العمل الوطني، ولا حتى في جذر ولادته وحسب، بل غدت الهوية محور الدعوة إلى التنسيق وقطب العمل المشترك واستثمار فكرة المغرب العربي.

صحيح أن المتابعة المتمعنة لتطور الحركات الوطنية، لا تقدم إلينا حصيلة مهمة في مجال التنسيق والعمل المشترك، وصحيح أن الأجهزة الأولى المؤسسة على قاعدة إحياء فكرة المغرب العربي الموحد لم تبدأ في الظهور إلا مع بداية هذا القرن[2]، وأساساً مع أواسط العشرينيات، وهو أمر نخاله طبيعياً إذا نظرنا إلى الشروط التي حددت ميلاد المغرب العربي المعاصر وحكمت علاقات وحداته السياسية، كما سبق أن حلّلنا ذلك في الفصل الأول، لكن الأصح، في تقديرنا، هو أن المغرب العربي وإن لم يكن حاضراً كمفهوم وأفق قبيل بداية هذا القرن أو عشرينياته، فإنه قد ظل موجوداً كشعور وإحساس بالانتماء إلى شخصية تاريخية تكونت على قاعدة عربية إسلامية، وأيضاً على أرضية وعي الوجود ضمن منطقة جغرافية، ظلت لمدة طويلة تشكّل وحدة سياسية، ثقافية وبشرية، وأنها لم تتوزع إلى أوطان ودول

---

(١) نعني بالخطاب تلك المادة الفكرية التي تمكنت الحركات الوطنية ـ منذ بداية تشكلها، بل وحتى قبل أن تصبح أطراً مهيكلة ومنظمة ـ من مراكمتها، سواء في نطاق حديثها عن ذاتها ماضياً وحاضراً، أو في مجال كتابتها عن الاستعمار كظاهرة وفكر وأساليب في التوسّع والاستغلال.

(٢) نفكر أساساً في الخطوات التي شهدها المغرب العربي، التي استهدفت التعريف بقضية الاستعمار بشمال إفريقيا سواء بالشرق العربي (= الجامعة الإسلامية)، أو بالآستانة، أو بأوروبا، أو سيما في كل من برلين (= اللجنة التونسية الجزائرية)، وباريس (= مجلة مغرب)، وجنيف، والتي قدم المناضل التونسي باش حمبة دوراً أساسياً في تأطير هذه الحركة وتنظيمها.

وحدود وحركات وطنية، إلا ضمن شروط تاريخية، يتقاسمها ما هو ذاتي (= التأخر التاريخي) وما هو موضوعي (= الإدماج ضمن المنظومة الرأسمالية).

لذا، ومع دخول الاستعمار بلاد المغرب باحتلال الجزائر (١٨٣٠) والتقدم نحو إسقاط تونس والمغرب الأقصى، ستبعث فكرة المغرب العربي مجدداً، لتبدو كردّ فعل وجداني على واقع غير طبيعي داهم كيان المغرب، ومس هيبته[3]، قبل أن تلتحم بأصداء اليقظة العربية وحركات الإصلاح بالمشرق تحديداً مع العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر.

لحظتان اثنتان جديرتان بالوقوف لرصد مكانة الهوية ضمن خطاب الحركات الوطنية، وهما وإن كانتا منفصلتين زمنياً، فإنهما متداخلتان من حيث الأهمية التي أعطيت لبُعد الهوية في حقل استنهاض الوعي الوطني في داخل كل قطر من أقطار المغرب العربي.

فالدفاع عن الهوية قد شكّل الأساس الايديولوجي والنضالي، الذي على أرضيته ستبرز النوى الأولى للحركات الوطنية بالدول الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب)، مدافعة أولاً عن سيادتها الوطنية، وداعية ثانياً إلى استحضار تراثها المشترك ومقومات انتمائها إلى المشروعية العربية الإسلامية، لبلورة وعي جماعي بضرورة التنسيق والوحدة لمقاومة «الآخر» وصيانة «الأنا» (الفصل الأول)، وذلك قبل أن تصبح حركات وطنية مهيكلة ومنظمة في شكل أحزاب وتجمعات مع أواسط الثلاثينيات من هذا القرن.

أولاً: بُعد الهوية في خطاب الجيل الأول من الحركات الوطنية: منطلقات التفكير وموضوعات النضال

ليس استطراداً أن نجدد التأكيد على أن المغرب العربي منذ دخوله عتبة التاريخ المعاصر، قد بدا ضعيفاً على مستوى وضعيته الداخلية ومركزه الدولي، شاحباً على صعيد فكره وثقافته مدافعاً غير مبادر، وهي السمات التي حلّلنا البعض من مظاهرها في الفصل الأول.

فمقابل الاستراتيجيا الاستعمارية، التي تناولنا منطلقاتها وأشكال ممارستها في الفصل السابق، كان مفروضاً على المغرب العربي المدافع لا المبادر، أن يستجيب لأصناف التحدي التي استهدفت المس بسيادة واستقلال أقطاره، وتعميق تفكك وحدتها التاريخية، تارة بالعنف والقوة وطوراً باختلاق مفاهيم وأغطية قانونية لإضفاء المشروعية على وضع غير مشروع

---

(٣) المصطلح من استعمال الشيخ أبي العباس أحمد بن خالد الناصري، في سياق حديثه عن حرب تطوان وما نجم عنها من مضاعفات على مركز المغرب. انظر: أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري، ٩ ج (الدار البيضاء: دار الكتاب، ١٩٥٥)، ج ٩، ص ١٠١.

أصلاً، وفي كلتا الحالتين ظلت فرنسا واعية الدور المركزي للمجال الرمزي، من دين ولغة وتاريخ وثقافة، في توفير شروط التوسع وضمان استمراريته وشيوع قيمه.

هذا، وحين كان على المغرب أن يقابل «الفكر الاستعماري بتراث مكتوب»، بتعبير محمد أركون، فقد وجد في الحقل الايديولوجي والثقافي المنتمي إليه ديناً ولغة وحضارة، الأرضية التي ستسعفه على إدراك وفهم الاستعمار أولاً والتفكير والعمل على تحديد الوسائل لمقاومته بأفق تجاوزه، قطرياً وجماعياً لاحقاً. لكن بأي منطق سيتحقق التقابل بين «الأنا» و«الآخر»؟ وكيف سيفهم المغاربة عبر حركاتهم ونخباتهم السياسية، الظاهرة الاستعمارية ومنطقها في الاحتلال؟ وبالضرورة كيف سيختارون أسلحة دفاعهم؟

ننطلق، كما أكدنا سلفاً، من أن المغرب العربي، بالرغم من المظاهر التي ميزت تجربته التاريخية، يبقى مندرجاً ضمن الإشكالية العامة للفكر العربي المعاصر، كما عاشها وفكّر فيها غداة اصطدامه بالغرب، وبالضرورة يغدو الجهاز المفاهيمي الذي حكم العرب والمسلمين لحظة إدراكهم الاستعمار ووعيهم ضرورة مقاومته، هو ذاته الذي سيغذي فكر المغاربة ويؤطر نشاطهم الوطني، ولو بدرجة قد يبدو معها الفكر المغربي، قياساً مع نظيره المشرقي، أكثر ضعفاً وشحوباً.

بهذا التحديد، ما هي صورة الاستعمار في وعي نخبات الجيل الأول من الحركات الوطنية، السياسية منها والفكرية؟ (أولاً)، ثم ما هي الموضوعات التي شكلت المفاصل الأساسية التي انبنى عليها نضال هذه النخبات دفاعاً عن هوية وشخصية المغرب؟ (ثانياً).

١ - صورة الاستعمار في وعي النخبات السياسية والفكرية

لقد أسس الاستعمار ايديولوجيته في الاحتلال، كما حلّلنا سلفاً[٤]، على ثلاثة منطلقات مركزية: التشكيك في مكانة الإسلام بالمغرب العربي، مع الحكم على نخباته السياسة بالعجز في حقل بناء الدولة وتنظيم المجتمع، وبالتالي الإقرار بانعدام وحدة وطنية (= تاريخة اجتماعية وإثنية) لشعوب المنطقة ومكوناتها الاجتماعية والثقافية.

صحيح أن الصراع بين المسيحية والإسلام قد شكّل ثابتاً ملازماً لعلاقات العالم الإسلامي بغيره من الشعوب، خصوصاً الأوروبية منها، لكن الأكثر رجحاناً، في تقديرنا، هو أن التقابل بين الديانتين الذي لم يكن أكثر من تناظر بين حقلين ثقافيين وحضاريين، قد مثّل بالنسبة إلى فرنسا الإطار الايديولوجي الأكثر نجاعة لإطلاق دينامية الاستعمار وتطوير مفاهيمها، بل وتلوين مداخلها وأدواتها.

بهذا الأفق، تحددت ضرورات الاستعمار في وعي النخبات القائدة بفرنسا، وعلى

---

(٤) انظر الفصل الثالث من القسم الثاني من هذا الكتاب.

أساسه ستتشكل العناصر التي سيكوّنها الاحتلال عن مستعمراته، تاريخاً وحضارة وثقافة. فهل ستؤسس النخبات السياسية والفكرية الغربية إدراكها ظاهرة الاستعمار على المنطلقات نفسها؟ أم ستحدد صورتها عن المستعمِر، بشكل يتلاءم ووضعها الدولي ودرجة تطورها الداخلي؟

سننطلق مع عبد الله العروي[5]، من أن «من يناهض أوروبا في المرحلة الأولية لا يرى نشاطه في نطاق المجابهة بين قوميتين أو جنسين أو عقيدتين وإنما بين تراثين ثقافيين. المهم لديه هو المجابهة بالذات. لذا لا يهتم كثيراً بتشخيص هوية العدو (أوروبا أو الغرب) ولا هوية الذات (الصين، الإسلام، الشرق بعامة)»[6].

هذا، ومما يؤكد صحة هذا الافتراض، ذلك المناخ الفكري والنفسي الذي وسم شعور المغاربة وطبع وجدانهم وهم يتلقون حدث الاستعمار ويعايشون نتائجه الأولية، بل وهم يفسّرون بروزه ويحللون معانيه ودلالاته. فالاستعمار هو قبل كل شيء «اعتداء على الدين»، بل و«مساس بعزة الإسلام»[7]، وهذا في حد ذاته تجاوز لأمة قدمت أروع العطاءات إلى الإنسانية بشتى الحقول، بل ولا زال في مقدورها أن تستمر قدوة للبشرية ومناراً لحضاراتها...»[8]. هكذا أدركت النخبات السياسية والفكرية ظاهرة الاستعمار واستقبلت حدث الاحتلال، وهي في ذلك لم تختلف عن أحاسيس مثيلاتها في دار الإسلام[9].

---

(٥) ولو ان العروي قد أدرج هذه المقولة ضمن تحليله لعلاقة أوروبا بغيرها من مناطق العالم، وليس بالمغرب العربي فقط، مع التذكير بأنه قد أكد في أكثر من مقام على وجود تماثل بين قضايا المغرب والمشرق، ونسبياً بين العالم العربي والمكونات الأخرى لدار الإسلام.

(٦) عبد الله العروي، **ثقافتنا في ضوء التاريخ** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي؛ بيروت: دار التنوير، ١٩٨٣)، ص ١٥٧.

(٧) هشام جعيط، **الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي**، ترجمة المنجي الصيادي، سلسلة السياسة والمجتمع (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٤)، ص ٤٢.

(٨) وهو التصور الذي تعرّض لأكثر من انتقاد بمجمل الكتابات التي تناولت بالتحليل إشكاليات وقضايا الفكر العربي الحديث والمعاصر، حيث أخذ على هذه النظرة تضخيمها مساهمة التراث الإسلامي في بناء الحضارة الإسلامية، بل وأحياناً إلغاؤها عطاءات المكونات الأخرى المنتمية إلى حقول ايديولوجية وثقافية مختلفة، علاوة على أشكال الاعتراض التي قدمت بشأن الكيفيات المنهجية التي يتم من خلالها تناول دور الإسلام ومكانة تراثه قياساً للأنواع الأخرى من التراث الإنساني، وأيضاً في القطيعة، إن لم نقل التوقف الذي حصل في صيرورة الإسلام تفكيراً وممارسة، على الأقل منذ القرن الخامس الهجري... نفكر هنا، في كل من: محمد عابد الجابري، **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية**، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٥)؛ محمد أركون: **تاريخية الفكر العربي الإسلامي**، ترجمة هاشم صالح (بيروت: مركز الإنماء القومي، ١٩٨٦)، و**الفكر الإسلامي: قراءة علمية**، ترجمة هاشم صالح (بيروت: مركز الإنماء القومي، ١٩٨٧)؛ عبد الله ابراهيم، **الإسلام في آفاق سنة ألفين** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٧٩)، وعبد الله العروي، **العرب والفكر التاريخي** (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٣).

(٩) للتدقيق، انظر: عبد الله العروي، **الايديولوجية العربية المعاصرة**، ترجمة محمد عيتاني؛ تقديم مكسيم رودنسون، ط ٣ (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠)، وعلي أومليل، **الاصلاحية العربية والدولة الوطنية** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي؛ بيروت: دار التنوير، ١٩٨٥)، خصوصاً الفصل الثالث: «الإسلام =

فمن ثمة، وتأسيساً على هذا الاعتقاد، كان ذلك التساؤل التاريخي الذي طالما تخلل الكتابات التي دعت إلى النهضة تحت طائلة واقع الاحتلال: **لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم**[10]. إنه الاستفهام الذي أرجع قوة الآخر وانحطاط الأنا إلى «الجهل الذي جعل فيهم (أي المسلمين) من لا يميز بين الخمر والخل، فيتقبل السفسطة قضية مسلّمة ولا يعرف أن يردّ عليها» و«العلم الناقص الذي هو أشد خطراً من الجهل البسيط، لأن الجاهل إذا قيّض الله له مرشداً عالماً أطاعه ولم يتفلسف عليه فأما صاحب العلم الناقص فهو لا يدري ولا يقتنع بأنه لا يدري» وإلى «فساد الأخلاق بفقد الفضائل التي حث عليها القرآن، والعزائم التي حمل عليها سلف هذه الأمة ومنها أدركوا ما أدركوا من الفلاح، والأخلاق في تكوين الأمة فوق المعارف. . .»[11].

جواباً عن التساؤل يصبح الجهل والجهل المضاعف (= العلم الناقص) وفساد الأخلاق هي الأسباب المقررة لتأخر المسلمين وتقدم غيرهم، وهو التقدم الذي يؤشر إليه واقع الاحتلال الذي عمّ العالم العربي والمغرب جزء منه، وبالضرورة ترمز إليه الوضعية التي آل إليها الإسلام وكل المنتمين إليه ايديولوجياً وثقافياً.

تلك هي الأرضية التي على أساسها ستتشكل العناصر الأولية لوعي الاستعمار، سواء لدى النخبات السياسية القائدة أو في كتابات الأطر المفكرة بالمغرب والمشرق على السواء. إنه الحدث ـ الجرح الذي سيوتر وجدان العرب ويكسر الغفوة التي طالت تطورهم لقرون عدة، والأكثر سيغدو «المهماز الذي أيقظهم وطرح مشكل «النهضة» عليهم. . .»[12].

فأي منطق سيحكم هذا الاعتقاد؟ أو بصيغة أدق أية ايديولوجيا ستؤطر التفكير بشأن إدراك ظاهرة الاستعمار والعمل على تجاوزها؟

ليس في نيتنا أن نفصّل في الإجابة عن هذا التساؤل، وذلك لاعتبارات منهجية تقتضيها حدود الموضوع الذي نبحث فيه[13]. هذا، وإن الربط بين المناخ الفكري الذي ساد واقع النخبات المغربية وتشكل المفاهيم المكونة لبنية الفكر العربي الحديث والمعاصر، ليس إلا ربطاً إجرائياً، بقدر ما نتوخى منه تأكيد وحدة الانتماء إلى الحقل الايديولوجي والثقافي نفسه،

= والدولة الوطنية،» ص ٨٧ ـ ١٠٦؛ الفصل السادس: «الحركة الإسلامية والدولة الوطنية،» ص ١٥٣ ـ ١٨٩، والفصل السابع: «الاصلاحية العربية ومشكلة الدولة،» ص ١٩٣ ـ ٢١٥.

(١٠) نفكر أساساً في جماعة المنار ومناقشتها لمشكلة التأخر وقضايا الاصلاح ومظاهره، للتدقيق، انظر: رشيد رضا: **مختارات سياسية من مجلة «المنار»**، تقديم ودراسة وجيه كوثراني (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠).

(١١) المنار، السنة ٣١ (١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٣١)، ج ٦، ص ٤٥٥.

(١٢) الجابري، **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية**، ص ١٨.

(١٣) حول التناول الكلاسيكي لهذا الموضوع، يمكن العودة إلى مناظرات كل من محمد عبده وفرح أنطون، التي عكستها كل من مجلة **الجامعة** ابتداء من ١٨٩٧ وحتى ١٩٠٤، و**المنار** ابتداء من ١٨٩٨ وحتى ١٩٣٥، وفي ما بعد كتابات كل من علي عبد الرازق، لطفي السيد، طه حسين، إسماعيل مظهر وسلامة موسى. أما بخصوص الكتابات الحديثة، فيمكن الإحالة أساساً على مؤلفات: العروي: **الايديولوجية العربية المعاصرة**، و**العرب والفكر التاريخي**.

وبالتالي للإشكالية العامة نفسها، بقدر ما نقرّ ولا نستبعد امكانات أن يتطور المغرب العربي ويتعاطى مع قضاياه على خط يتلاءم ودرجة وعي نخباته السياسية والفكرية... المعطى الذي سبق أن حللناه وأكدناه في أكثر من سياق[١٤].

لقد وجد المغرب العربي المدافع لا المبادر في الاندفاع في الماضي، بشكل مطلق ودون وعي انتقادي[١٥]، زاده النظري والفكري، وإن صح أن نوظف مفهوماً معاصراً، نقول ايديولوجيته الخاصة، التي بها سيثبت وجوده كذات وشخصية تاريخية، وعبرها سيحاول فهم الآخر ـ المستعمِر، بغضّ النظر عن عمق هذا الفهم وطبيعته.

فالدفاع من حيث هو تعبير عن ضعف عام، قد لا يسعف بالضرورة على التأصيل النظري أو الإبداع[١٦]، وبالتالي قد يحول بين المدافع وإدراكه للحقيقة كاملة، سواء من حيث تشخيصه أعطاب ذاته، أو من حيث فهمه الآخر وتمثّل مظان قوّته. إنه الواقع الذي تسهل معاينته بتجربة الحركات الوطنية بالمغرب العربي، سواء قبيل تهيكلها كحركات في شكل أحزاب منظمة أو بعدها. لذا، وبالعودة إلى بعض النصوص التي عكست وعي النخبات المغربية وأطرت ممارستها السياسية[١٧]، ما يساعدنا على ملامسة هذا الفهم، الذي تصور المستعمر عدواً كافراً (أ) حق فيه الجهاد (ب) ونظر إلى قوّته بعين المنبهر الذي استيقظ من غفوته ليرى محتلاً محصناً بجيش وتقانة ووسائل مادية راقية، وليس مستعمراً يكثف بالإضافة إلى ذلك تجربة حبلى بالثورات الفكرية والذهنية (ج).

أ ـ لكل تصوّر بنيته العامة التي تحدد قوامه وتضبط منطقه الداخلي، وبالضرورة مفاهيمه الخاصة، كما أن لكل مفهوم تاريخيته، أي الشروط المتحكمة في ولادته، الناظمة تداوله ضمن الحقل المعرفي المنتمي إليه. فهل تصوّر المستعمر عدواً كافراً كان مطابقاً لشروط القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين؟ وبالتالي ان مفهوم الجهاد، لا يغدو أن يكون سلاحاً مركزياً لتجاوز المستعمِر واسترجاع عزة الإسلام؟

فمع تسليمنا بأن كل ظرف تاريخي ينتج الأفكار التي تعبّر عن قضاياه وتعكس تحدياته، نعتقد أن النظرة التي لا ترى الآخر إلا من زاوية إجهازه على الأنا، وبالتالي لا تتمثله إلا باعتباره إلحاداً وكفراً، ليست بنظرة جديدة في تاريخ المغرب الأقصى ولا حتى الحديث، بل هي رؤية قديمة قد ترتقي أصولها إلى بدايات تفكك الغرب الإسلامي وتوزّع تراثه في

---

(١٤) انظر الفصل الأول من القسم الأول من هذا الكتاب.

(١٥) المفهوم من استعمال عبد الله العروي، وارد وموظّف في أكثر من سياق بكتاباته، وبخاصة في: المصادر نفسها.

(١٦) التعبير لعبد الله العروي، وقد ورد ذلك في نطاق تحليله تطور الحركات الوطنية في:
Abdallah Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse* (Paris: Maspéro, 1976).
انظر الحوار، الذي أجري معه في: «عبد الله العروي: المؤرخ. المفكر،» تقديم وحوار سالم حميش، **الوحدة**، السنة ٢، العددان ٢٢ ـ ٢٣ (تموز/ يوليو ١٩٨٦)، ص ١٥٣.

(١٧) سنركز أساساً على نصوص من المغرب الأقصى، وإلى حد ما من الجزائر وتونس.

التماسك والوحدة بين استشراء النزعات القطرية وتصاعد المد الإيبيري، واحتلاله ثغور المغرب العربي ومرافئه الاستراتيجية[18]، الواقع الذي تؤكده نصوص المعاهدات التي أبرمت مع القوى المتوسطية الأساسية عهدئذ[19].

نعم، فلكي «نفهم الغمة المغربية في القرن التاسع عشر... ولنساهم في وصف نشوئها، تفرض العودة إلى القرن الرابع عشر نفسها كانعطاف ضروري مفيد ولا غنى عنه في آن معاً»[20]، أو بتقدير العروي «يصعب إنكار أن استعمار المغرب كان أمراً تستتبعه الحلول الزائفة المعطاة لأزمة القرن الرابع عشر - الخامس عشر»[21]، ولو أن القرن التاسع عشر يشكّل بتقديرنا لحظة خاصة، متكاملة مع القرن الرابع عشر - الخامس عشر من حيث فهم مكانة المغرب العربي ضمن المنعطف الذي شهده العالم المتوسطي، لكن متميزة بذاتها بالنظر لحجم التغيرات التي شهدها التاريخ الكوني، وقياساً للإيقاع الذي سيحكم علاقات وحدات المجتمع الدولي[22].

إن النظرة إلى الأجنبي باعتباره عدواً كافراً، التي تُعدّ جزءاً من التصور النظري العام الذي أطّر فهم العرب لذاتهم وللآخر، على الأقل منذ بداية تراجع الإسلام وانكماش دائرة نفوذه السياسي، ستكتسي عمقاً آخر، سيما وأن أوروبا أو الغرب لاحقاً[23]، سيرتقي من طور إعداد روافد النهضة إلى مستوى التوسع الاستعماري، وبالتالي لم نعد أمام قوى تداهم الثغور والمرافىء، باسم محاربة القرصنة والدفاع عن حرية الملاحة وتحرير الرقيق، ولكن أمام مجتمعات اقتضى واقعها في التطور أن تتوسع، والأهم أن تُدمج الشعوب المستعمَرة لتضمن لوجودها حداً أدنى من الاستقرار والاستمرارية[24]، وفي هذا الانتقال يكمن سرُ القرن التاسع

---

(18) انظر: «أولاً: مفهوم المغرب العربي في التاريخ الحديث،» في الفصل الثاني من القسم الأول من هذا الكتاب.

(19) من تلك القوى: أراغون، قشتالة، البرتغال، وبعض المدن/ الدول الايطالية. للاطلاع على ظروف هذا المد وأسبابه، وأشكال ردود الفعل من لدن بلدان المغرب، وبخاصة المغرب الأقصى، انظر: الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، ج 2، ص 9، 30، 50، 66، 143 و220؛ ج 3، ص 37، 39 و85؛ ج 4، ص 102؛ وج 6، ص 20 و24.

وأيضاً دراسة: Charles Emmanuel Dufourcq, «De l'Espagne catalane et le Maghreb aux XII et XIVs,» *Revue histoire et civilisation du Maghreb* (Faculté des lettres et sciences humaines d'Alger), no. 2 (janvier 1967), pp. 32 - 53.

(20) سالم حميش، «المثقف التاريخوي: التفكير في الغمة،» في: محمد عابد الجابري [وآخرون]، **الأنتلجانسيا في المغرب العربي**، مجموعة بإشراف عبد القادر جغلول (بيروت: دار الحداثة، 1984)، ص 220.

(21) Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse*, p. 349.

وقد ورد في: حميش، المصدر نفسه، ص 220.

(22) نفكر أساساً في الحلول التي أعطيت للأزمات الكبرى بأوروبا، وفي الطرق التي وجهت بمقتضاها تناقضات الدول الأوروبية لتشمل آفاقاً أوسع خارج القارة (= إفريقيا، آسيا، أمريكا الجنوبية).

(23) وذلك بعد أن توسع النظام الإقليمي الأوروبي ليشمل قوى من خارج القارة، وبخاصة كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

(24) انظر: الفصل الثاني من القسم الأول والفصل الرابع من القسم الثاني من هذا الكتاب.

عشر ويتجلى عمق انقلاباته، ليس على صعيد التقدم العلمي والتقاني وحسب، ولكن أساساً على مستوى فلسفاته، مفاهيمه وايديولوجياته.

فكما أن بُناة ايديولوجيا الاحتلال قد صاغوا نظرة عدمية عن تاريخ المغرب العربي وعن تراثه الوطني والحضاري، وحكموا على النسيج الاجتماعي / الثقافي والإثني (= الوحدة الوطنية) لمجتمعاته بالتفكك والجمود، فإن النخبات الفكرية والسياسية المغربية ستستجيب لهذا التحدي بنظرة لا تاريخية، لا تُعدِم بمقتضاها واقع الاستعمار، ولكن تفرضه جملة وتفصيلاً[٢٥]، دون أن ترتقي فكرياً إلى التمييز بين ما راكمته التجارب الأوروبية من مكتسبات وثورات، والضرورات التي حتمت انتقالها إلى طور الاستعمار أولاً ثم الامبريالية لاحقاً.

صحيح أن الاستعمار، من حيث هو ظاهرة في سياق تطور النظام الرأسمالي، لا يمكن إلا أن يُرفض ويقاوم، لكن الموقف منه، لن يكون إيجابياً في اتجاه فهم منطلقاته وتحديد أسلحة مناهضة الذات له، إلا بالتزود بالثقافة الكفيلة بإسعاف النخبات المغربية بالايديولوجية القادرة على الارتقاء بها إلى فهم تاريخي لظاهرة الاستعمار وإدراك فعلي للذات ولأعطابها، وبالتالي تخليص وعيها من النظرة المبطّنة بالدين، وبالتُراث الديني كما تَكَوَّنَ لحظة انتقال الإسلام من دين إلى «ايديولوجيا طبقية»[٢٦]. فمن أجل أن نقف عند صورة الاستعمار كما عكسها وعي النخبات المغربية وترجمتها كتاباتها وممارستها، سنقوم بقراءة بعض النصوص التي أرّخت لحدث الاحتلال وأوّلت أبعاده ومضاعفاته:

ـ ففي الرسائل الثلاث التي وجّهها الحاج أحمد باي قسنطينة إلى السلطان محمود الثاني عامي ١٨٣٦ و١٨٣٧[٢٧]، ما يعكس نظرة النخبة السياسية الجزائرية لواقع الاحتلال ويحدد صورتها عن الاستعمار: «الحمد لله، تقول الرسالة الأولى، الذي أيد الدين بعز سياسة السلاطين، واجتماع كلمة المسلمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد كاشف الغمة ومنور الظلمة أما بعد: فهذا غرض حال ما أحدقت بهم الفتن وحلت بساحتهم جيوش الهموم والمحن وذلك عند دخول الفرنسوية الجزائر وتشتت أحوال

---

(٢٥) ولو أننا قد نجد بعض التيارات في الفكر المغربي، لا ترفض الغرب بشكل مطلق، بل من موقع انبهارها بتقدمه، تفكر في الخروج من الانحطاط ومواجهة الاستعمار، من داخل النموذج الأوروبي. قد يقال إنها بوادر تبلور فكر ليبرالي بالمغرب العربي، لكن بالتأكيد إنه فكر شاحب بالمقارنة مع نظيره بالمشرق، نقصد أساساً تجربة خير الدين بتونس وكتابات الحجوي بالمغرب الأقصى.

(٢٦) التعبير من استعمال الأستاذ عبد الله إبراهيم، نحيل على قوله: «. . . وقد تحول الإسلام من دين في مرحلته الأولى، لأن المجتمع لم تتبلور بعد، تركيباته الجدلية، بشكل حاد إلى ايديولوجية طبقية، في مرحلته الثانية، عندما تبلورت بشكل كافٍ هذه التركيبات، وتكونت طبقة من الأعيان وكبار الملاكين العقاريين، قادرة على انتزاع الحكم بالقوة. . .»، انظر: ابراهيم، الإسلام في آفاق سنة ألفين، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(٢٧) الرسالتان الأولى والثانية بعث بها الحاج أحمد باي قسنطينة إلى السلطان محمود الثاني في ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٨٣٦، والثالثة إلى وزير الحربية العثماني بعد سقوط قسنطينة في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٣٧، للإطلاع على الرسائل كاملة، انظر: عبد الجليل التميمي، «ثلاث رسائل من الحاج أحمد (باي قسنطينة) إلى الباب العالي،» تاريخ وحضارة المغرب (الجزائر)، العدد ٩ (تموز/ يوليو ١٩٧٠)، ص ٧ ـ ٢٥.

المسلمين رجالاً وعلى كل ضامر فارين بدينهم وأعـراضهم حيارى، لا يـدرون متوجههم، تحسبهم سكـارى وما هم بسكارى، وأما من كان يسوسهم من قبل فإنه اشترك مع العدو تجاه نفسه وعياله وعـرضه وماله وأهمـل أمر المسلمين. . . »، لتضيف الرسالة الثـانية: «. . . وذلـك إني وليت من جهة والي الجـزائر منـذ سنين عـلى أقـوى جناحي الجـزائر وهي الجهـة الشرقية التي قـادتها بلدة قسنطينة المحـاذية لـتراب تونس. وفي أواخـر سنة ١٢٤٥ هـ ورد علي الأمر بالتوجه إلى الجزائر جانباً لما جرت عليه العادة لجبايته من الأموال عـلى رأس كل ثـلاث سنين وبأن أحكم متانة مرسى عنابة لاحتمال أن يطرقها العدو الفرنسي. . . وفي اليوم الثالث هبط العدو في غربي الجزائر بخيله ورجاله فلم يكن لي ولا للمتولي عساكر ولا فرسان قدر الكفـاية. . . فـطفق الوالي سـوء تدبـيره، يستجمع القبائل. . . وبينما قدموا شرذمـة بعد شرذمـة، كان العـدو قد حفـر خنادقـه، وأنزل عسـاكره، ورتب مدافعه، وصادف عسـاكر الإسلام مشتتين بدون بارود ولا زاد. . . »(٢٨). أما الرسالة الثالثة، والتي كتبت في أعقاب احتلال قسنطينة (أكتـوبر ١٨٣٧)، فقـد عكست بصيغة أوضـح صورة الاستعـمار وحدث السقوط بوجدان النخبة القائدة بالجـزائر، حيث تقـول بعد التقـديم: «. . . يا سيـدي صاحب الدولة، تيقظوا للضعف والانحلال الذي حل بالـدين الإسلامي، والأمـة المحمديـة، ولا تغفلوا عنا. لقد تشتت الشعب بإذن الله وانحلّ عقد نظامه، ولا حول ولا قوة إلاّ بالله. إن سبب عداوة الفـرنسيين لنـا هو أننا قررنا عدم تسليمهم أمر التصرف بالـدين الإسلامي، وعليـه فقد اشتـدت عداوتهم وبغضـاؤهم. . . ولكن الفرنسيين أرادوا القضاء على الدين وهدم قواعد إيمانه عندما هاجمونـا سنة ١٢٥٢ هـ. إلا أنـه بعون الله تعـالى رُدُّوا على أعقابهم خاسرين. . . إلا أن عداوتهم اشتدت، وزاد تصميمهم على سوء القصد، فـأحضروا عسـاكر عديدة لا نعرف عددهم. . . وعندما عاد الكافر اللعين سنة ١٢٥٣ هـ بجيوش وافرة وعساكر عديدة فقد تهيأنا من أجل الدفاع عن الدين المبين. . . ومع أننا لم نتأثـر من قصف العدو إلاّ أن جـدار المدينـة المواجـه للمدافـع الفرنسية قد أشرف على الانهيار في اليوم الثامن وجرح أكثر من داخله، وعليه فقد هجم الكفار على المدينة. . . بادروا بإمداد أهل الإيمان بالمساعدة وبنصرة أمة الإسلام. وعندما يعـاتبكم الله يوم الحشر وتُسـألون عن ضيـاع هـذه الولايـة، فماذا سيكـون جوابكم؟ هـل لكم غرض وأمـل في الحفـاظ عـلى دين الإسـلام في هـذه الـديـار وانتظامه. . . إننا أهل الإسلام ولم نتعاون بمقدار ذرة، فقد أصبح من المحقق أن ينال الكفـار مبتغاهم في هـذه الولاية. . . »(٢٩).

بهـذا الشعور أدركت النخبـة السياسيـة القائـدة بالجـزائر لحظة الاحتلال، وإلى هـذه المصادر أرجعت واقع ضعفها ووهن مقاومتها، وهي في ذلك لم تختلف عن مثيلاتها في كل من تونس والمغرب الأقصى. فعلى امتداد كل الأزمات(٣٠)، التي شكلت منعطفات عـلى طريق تهيؤ المغـرب لمرحلة الاحتـلال الرسمي، ستتخلل كتـابـات النخبـة وتقـديـراتهـا تـطور الـظاهـرة الاستعمارية بالمغرب العربي، الاعتبارات النظرية والسياسية نفسها.

فأحمد الكردودي، صاحب كتـاب **كشف الغُمَّة ببيـان أن حرب النـظام حق على هـذه الأمة**، الذي زامن ولاية السلطان عبد الرحمن بن هشـام وهزيمـة إيسلي (١٨٤٤)، كتب يقـول: «أما بعد فإني لما رأيت أسباب الجهاد قد أهملت وآلاته قد أغفلت، وليله أعتم بعـدما كـان مقمراً، ونهاره أظلم بعـد أن كان نيّراً، وغصنه ذوى بعد أن كان مورقاً، وحسنه انطفأ بعد أن كان مشرقاً ورأيت العدو الكـافر دمـره الله

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٧ ـ ١٨.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٢١ ـ ٢٣.

(٣٠) نفكر أساساً في كل من هزيمة إيسلي (١٨٤٤) وحرب تـطوان (١٨٥٩ ـ ١٨٦٠)، ومؤتمري مـدريد (١٨٨١) والجزيرة الخضراء (١٩٠٦).

وأهلكه، وظفر أيدي المسلمين بجميع ما ملكه، قد استولى على مملكة الجزائر. . . وكشف عن ساق حزمه لقتال أهل المغرب الأقصى، وأخذ ثغوره التي لا يُعدّ فضلها ولا يحصى، فتوجه لقتاله جيش لا معرفة له بحقائق الحروب وأوصافها، ولا علم عنده بتفاصيل أنواعها وأصنافها ومن كان منهم ببعض ذلك عارفاً، كان له الجبن أو ضعف الإيمان عن مباشرة القتال صارفاً، بل انهزموا جميعاً عند اللقاء واستبدلوا السعادة بالشقاء، وجرّوا على الإسلام ذيل العار، فاستوجبوا عقوبة الدنيا وعذاب النار. . .»[31].

ليس محمد بن عبد القادر الكردودي إلاّ واحداً من عدة اتجاهات[32]، كتبت عن جرح الهزيمة وحددت أفق الخلاص في «النظام» بمفهومه ومظاهره العامة، كما سنبين ذلك حين سنتناول بالتحليل الموضوعات المركزية للدفاع عن الهوية في خطاب الجيل الأول للحركات الوطنية بالمغرب العربي.

إن الإطار المرجعي الذي منه وقع التفكير في احتلال الجزائر وواقعة إيسلي، هو ذاته الذي سيؤطر نظرة النخبة المغربية لحرب تطوان (١٨٥٩ ـ ١٨٦٠) ويتحكم في وعيها وهي تستخلص دروس الحدث ودلالاته. أليست هي الحرب التي قال عنها مؤرخ القرن التاسع عشر الشيخ أبو العباس أحمد بن خالد الناصري: «ووقعة تطاوين هذه هي التي أزالت حجاب الهيبة عن بلاد المغرب واستطال النصارى بها وانكسر المسلمون انكساراً لم يعهد لهم مثله وكثرت الحمايات ونشأ عن ذلك ضرر كبير نسأل الله تعالى العفو والعافية في الدين والدنيا والآخرة. . .»[33].

ب ـ فمقابل هذا الاحساس، الذي عبرت عنه، بمرارة، مصطلحات «الغمة»، «الجرح»، «سقوط الهيبة» في كتابات النخبة المغربية، سيبرز مفهوم «الجهاد» من جديد[34]، ليس من أجل القيام بوظيفة التعبئة الايديولوجية لتوسيع دائرة نفوذ الإسلام، ولكن لاستنهاض الهمم بأفق الدفاع عن عزة الإسلام وصيانة سيادة الدول المنتمية إليه[35]. فالجهاد، باعتباره رد فعل على واقع الاحتلال بالجزائر، وأداة لرفع الإحباط الناجم عن الهزائم الممهدة لترسيم الاستعمار في كل من تونس والمغرب الأقصى، قد غدا الموضوع الأكثر نجاعة لتوتير وجدان المغاربة وإيقاظ وعيهم بضرورة مقاومة الاستعمار ومناهضة أساليبه.

صحيح أن اعتماد الجهاد أداة للدفاع عن الشخصية المغربية، لم يحظَ بإجماع النخبة الفكرية والسياسية وقتئذ، بدليل ما كتبه ودعا إليه مؤرخ القرن التاسع عشر أحمد بن خالد

---

(٣١) أحمد الكردودي، **كشف الغُمّة ببيان أن حرب النظام حق على هذه الأمة** (الرباط: مخطوط بالخزانة العامة). نقلاً عن: محمد المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث** (الرباط: مطبعة الأمنية، ١٩٧٣)، ص ١٣ ـ ١٤.

(٣٢) للتدقيق، انظر: Abdallah Laroui, *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830 - 1912* (Paris: Maspéro, 1977), pp. 273 - 278.

(٣٣) الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، ج ٩، ص ١٠١.

(٣٤) بصدد النقاشات التي تخللت مفهوم الجهاد، من حيث الاستمرار في التوقف عنه أو الدعوة إليه، انظر: Laroui, Ibid., pp. 307 - 310.

(٣٥) ولو ان مثل هذه الوظيفة التي أنيطت بمفهوم الجهاد، قد وقع اللجوء إليها منذ بداية احتلال الثغور المغربية، وبخاصة مع نهاية القرن الخامس عشر ومستهل القرن السادس عشر.

الناصري، تقديراً لوضع المغرب ومدى استعداده المادي والعسكري للحرب، وجنوحاً منه للسلم والهدنة[٣٦]، لكن الأرجح، بتقديرنا، هو أن التيار الغالب في قطاعات الرأي العام المغربي، كان لصالح الجهاد، لكونه قد توجس فيه «الحل الوحيد للمأساة المغربية»[٣٧]. فهكذا نقرأ عند الحبيب بن عمر بن الحسن، وهو يقدم كتاب **تحفة الراغب**، ما يشكّل نقداً ساخراً لدعاة الإحجام عن الحرب، حيث يقول: «. . . ومن استبصر وتبصر، رأى انحطاط همة ولاة الأمور، مع استيلاء العدو على كثير من بلاد المسلمين، واشتغالهم بالملاهي، ولعمري أنهم لو أنفقوا أقل القليل مما يصرفونه على فضول الشهوات، لما بقي بلد من بلاد الإسلام إلا استردوه ولما أبقوا للكافر حصناً إلا استخلصوه للدين ومهدوه، وقد علّلوا تقاعدهم بضروب من العلل كلها مكسوفة الأنوار مهتوكة الأستار. . .»[٣٨].

ثلاث شهادات ورد ذكرها في مؤلف الباحث المنقب الأستاذ محمد المنوني، نخالها جديرة بالإحالة على متنها، ونحن بصدد تحديد مكانة الجهاد في وعي الجيل الأول من الحركات الوطنية بالمغرب العربي[٣٩]. لعل أولها منشور شيخ الطريقة الدرقاوية محمد العربي بن محمد الهاشمي الحسني العلوي المدغري، الذي كُتب ووُزع عام ١٨٦٣، بغرض التحريض على الجهاد ومقاومة التغلغل الأجنبي ببلاد المغرب. فمما جاء فيه قوله: «. . . والمسلمون لا مندوحة لهم عن القتال: إما أن يقاتلوا الكفرة لنصرة دين الله، وإما أن يستولوا فيحملوا المسلمين على قتال إخوانهم قهراً، ولا بد لنا من أحدهما، وقد اختارت لنا الشريعة الإسلامية المطهرة - التي بها صلاح الدنيا والدين - مقاتلتهم ومنازلتهم. . .»، ليضيف معقباً «ولا يخلصنا ويخرجنا من عهدة الوجوب، وما أتانا به الرسول الطاهر المحبوب، سماع أخبار اجتماع أجناس الكفرة ومظاهرتهم على قتالنا، والوعد بأنهم يد واحدة على منازلتنا: ان لا نستعد لقتالهم، ولا نظهر القوة والعدة والاستعداد لمحاربتهم، إذ المتوقع منهم وهو الواقع، وتحصيل للحاصل، أليست الملتان متضادتين إسلاماً وكفراً؟ فلو قوتلت شيعة منهم وبفضل الله انهزمت وانكسرت شوكتها، وفلّت حدتها، ما عادت شيعة أخرى لحربنا، لنصرنا بربنا. . .»[٤٠].

تحيلنا مقاطع المنشور على بعض الثوابت التي أطّرت نظرة العالم الإسلامي، والمغرب العربي جزء منه، للآخر غير المسلم، الذي هو أوروبا أولاً والغرب لاحقاً: إنه الكافر، الذي يوجد على خط التناقض مع المسلم من حيث الملة والدين، وبالتالي الذي حق فيه الجهاد، أسوة بما قام به السلف السابق. إنه الموقف نفسه الصادر عن تلميذ صاحب المنشور، الفقيه

---

(٣٦) انظر: الناصري، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٦٩.

(٣٧) المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، ج ١، ص ٢٧٥.

(٣٨) ورد ذكره في: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٧٥.

(٣٩) وقبل هؤلاء، هناك من اهتم بموضوع الجهاد ودعا إليه. فعلى عهد السلطان مولاي عبد الرحمن سنجد كلاً من أبي الحسن علي بن عبد السلام التسولي المسمى «مديدش»، الذي تناول هذا الموضوع ضمن إجابته عن الأسئلة التي وجهها الأمير عبد القادر الجزائري إلى علماء فاس. وأيضاً ابن محمد بن إدريس العموري الفاسي المتوفى سنة ١٨٤٧، الذي نظم عدة قصائد في الدعوة إلى الجهاد دفاعاً عن الجزائر، علاوة على محمد غريط، ومحمد بن الشيخ الشنقيطي اللذين زامنا حرب تطوان وما تلاها من مضاعفات على وضعية المغرب وسيادته الوطنية. للتدقيق، انظر: الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، ج ٤، والمنوني، المصدر نفسه، ص ١٦ - ٢٧.

(٤٠) المنوني، المصدر نفسه، ص ٢٧٦.

أبي العباس أحمد بن الهاشمي بن صالح الغالي الإدريسي الحسني الفلالي، المتوفى عشية ترسيم نـظام الحماية بالمغـرب الأقصى (١٩١٠)، الذي مُسايرة لشيخـه محمد العـربي ألّف كتاباً في موضوع الجهاد أسماه تحفة الراغب في السعـادة، في الترغيب لـطلب الشهادة، وآداب الغـزو وحكمه وفضل الشجاعة[٤١].

أمـا الشهـادة الثـالثـة، فهي رسـالـة الشريف المصـطفى بن الحنفي الحسني العلوي المحمـدي، التي بعث بها إلى سكـان قبائـل بني امكيلد يحثهم فيها عـلى الجهاد ومقـاومـة مـا أصاب إخوانهم بتفـلالت والأقاليم المجـاورة للقطر الجـزائري. ومما جاء فيهـا: «. . . وبعد: فموجبه إعلامكم أنه ورد علينا كتاب عند أهل تفلالت كافة، مضمنه أن العـدو دمره الله وشتّت شمله، جيش جيوشه، وجمع عساكره وجنوده، ونزل به على بلد أتوات، وحـارب أهله وتقاتلوا معـه قتالاً شـديداً فصنـع لهم مكيدة عظيمة كما هو دأبه وعادته، فانهزم المسلمون. . . وها أهله يستغيثون بالمسلمين وهم في كـل يوم يبعثـون الرسل يطلبون الإعانة. . . وعليه فنحبكم ـ أحبكم الله ورسوله ـ أن تقفوا على ساق الجد، وتكونـوا مشمرين للجهاد الذي أمرنا به مولانا في كتابه، وتأهبوا للعدو الذي حرضنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على قتالـه، ولا تقصروا، وكونوا عند الظن بكم، وإيـاكم والتراخي. . . فـأغيثوهم فـإنهم يستغيثون بكم ولا تهملوهم. . . وكيف لا وقد أمرنا الله تعالى بالجهاد في غير ما آية، وكذلك رسول الله صلى الله عليه وسلّم وحرّضنا عليـه في غير ما حديث. . .»[٤٢].

ج ـ إن النخبات الفكرية والسياسيـة المغربيـة وإن تصورت المستعمِـر كافـراً، حق فيه الجهاد، فإنها قد انبهرت بتقدمه الاقتصادي والسياسي والعسكري، دون أن ترتقي إلى تحديد الأسس التاريخية المفرِزة لمفهوم «التقدم» بأوروبا خاصة، والغرب عامة[٤٣].

وحين كان لـوعي شروط تحقق النهضة في تـاريخ المجتمعـات، الدور المـركزي في فهم الآخـر وتشخيص أعطاب الأنـا، وحيث ان الايديـولوجيـة، التي سادت الفكـر المغـربي منـذ استعمار الجزائر وحتى العقود الأربعـة الأولى من إقامـة نظام الحـماية بـالمغرب الأقصى[٤٤]، قـد ظلت مُفتقِدة الوعي القادر على تمثل طبيعة التغيرات الحاصلة في بنية المجتمع الدولي، منشدّة إلى منطق التقليد، أو «جنة المحافظة» بتعبير ستـيرنبرغ (Sternberg)[٤٥]، فـإن حصر «عظمـة»

---

(٤١) الكتاب، بحسب الأستاذ محمد المنوني، مرتب على مقـدمة من ستـة فصول، وكتـابين في كـل منهما ثمانية عشر باباً، وخاتمة تشتمل على ستة فصول. . وهـو يقع في جـزءين الأول فيه ٢٨٠ صفحـة، والثاني ٤٦٥ صفحة.

(٤٢) المنوني، المصدر نفسه، ص ٢٧٨ ـ ٢٧٩.

(٤٣) للتدقيق في هذا الموضوع على صعيد الوطن العربي، وبخـاصة الـولايات الخـاضعة للبـاب العالي، انظر: خالد زيادة، اكتشاف التقدم الأوروبي: دراسـة في المؤثرات الأوروبيـة على العثـمانيين في القـرن الثامن عشر (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١)، ص ١٤٥.

(٤٤) وذلك لاعتقادنا ببروز مؤشرات دالة على حصول تغيرات في تفكير وممارسة النخبة المغربية سنـدققها في الفصل الرابع من هذا البحث.

(٤٥) ورد ذكـره في: Laroui, *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830 - 1912*, p .226.

وإن كان العروي يـدقق فيقول، بـانها «محافـظة من حيث الواقـع وليست ايديـولوجيـة للمحافظة».

الآخر في التفوق المادي دون مساءلة تجربة أوروبا التاريخية، قد غدا ثابتاً ملازماً لتفكير النخبات المغربية.

فمما يؤكد صحة هذا المعطى، ذلك الإحساس بالغربة في وعي النخبات، الذي قد يصل أحياناً إلى حد الشقاوة، والذي تفسره على مستوى الكتابات تلك الازدواجية المُراوِحة بين استحضار الماضي العربي الإسلامي والنزوع إلى استيعاب نموذج الغرب في التقدم والترقي[٤٦]. فمن عناصر هذه النخبات ـ التي بالرغم من مناهضتها الاستعمار، لم تتمكن من امتلاك قدرتها في التعبير عن قوّته ـ نذكر أحمد بن خالد الناصري الذي، في قراءتنا رده على الطبيعيين، سنقف عند مدى انبهاره، بل وإقراره بالثورة العلمية الأوروبية، حيث يقول على «لسان مُحاوِر مُفترَض»[٤٧]: «فإن قلت: ها هنا إيراد عظيم يعسر الجواب عنه. وهو أنا نجد الفلاسفة وقد حققت مسائل كثيرة في علوم الطبيعة والهيئة، ونحوهما. وأقامت عليه الأدلة العقلية، والبراهين القطعية. حتى لم يبقَ فيها ريب، ولا يمكن إنكارها بوجه، وهي مع ذلك مخالفة لما أخبر به الأنبياء في شرائعهم، قلت: هذا أقوى ما اعتمده الفلاسفة في تكذيب للأنبياء، والجواب عنه سهل بحول الله. وهو أنّا نقول: ما قام عليه الدليل القطعي عند الفلاسفة في تلك المسائل. على تسليم أنه قطعي مسلّم لهم. لا ننازعهم فيه ولكن لا نسلم بأنه مخالف لما أخبره به الأنبياء قطعاً. بل في الظاهر فقط. وقد صرح الغزالي في كتاب تهافت الفلاسفة بأن ما كان من هذا القبيل وجب تأويل ظاهر الكتاب والسّنة وردّه إليه هذا بعد تسليم أن ما قاله الفلاسفة من ذلك قطعي. ودُون ذلك خرط القتاد. فإن فلاسفة الفرنج يزعمون أنهم قد اهتدوا إلى تحقيق أشياء في علم الفلك لم يسبقوا بها...»[٤٨].

إنه الإقرار ذاته بقوة الآخر، الذي حَدَا بمؤرخ القرن التاسع عشر، إلى تأكيد ضعف المغرب، وبالضرورة نصيحته بعدم الدخول في حرب مع الأجنبي والتماس الهدنة، فكتب يقول: «... فهذا القطر المغربي تدارك الله رمقه على ما ترى من غاية الشوكة والقوة، وقد تقرر في علم الحكمة أن المعاندة والمدافعة إنما تحصل بين المتضادين والمتماثلين ولا تحصل بين المتخالفين... فكيف يحسن في الرأي المسارعة إلى عقد حرب مع أجناس الفرنج وما مثلنا ومثلهم إلا كمثل طائرين أحدهما ذو جناحين يطير بهما حيث شاء والآخر مقصوصهما واقع على الأرض لا يستطيع طيراناً ولا يهتدي إليه سبيلاً...»[٤٩].

ليس الناصري إلا واحداً من الذين انبهروا بقوة الآخر/ الأجنبي دون أن يمسكوا خفايا هذا الوضع، أو على الأقل فسروها دينياً...[٥٠]. وربما كان من أقل أبناء جيله إعجاباً

---

(٤٦) إنها المراوحة التي عبر عنها محمد عابد الجابري بقوله: «... ولما كان النموذج العربي ـ الإسلامي يقدم نفسه لهم عبر قنطرة طويلة عريضة من الركود و«الانحطاط» فلقد كان لا بد أن يكون الاختيار مصحوباً بنوع من التوتر النفسي، شبيه بذلك الذي يسميه علماء النفس بـ «التناقض الوجداني»، حيث تزدوج في آن واحد في وجدان الشخص نفسه مشاعر الحب والكراهية إزاء الموضوع نفسه»، انظر: الجابري، **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية**، ص ١٨ ـ ١٩.

(٤٧) انظر: عبد اللطيف حسني، «حول الفكر السياسي المغربي: بعض جوانب إنتاج أحمد بن خالد الناصري،» **أبحاث**، العدد ١ (كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٨٣)، ص ٣٢.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٤٩) الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، ج ٩، ص ١٨٩ ـ ١٩٠.

(٥٠) للتدقيق في نظرة الناصري الدينية لأوروبا وثوراتها العلمية، انظر النص الكامل لرسالة الرد على =

ودعوة إلى الاندهاش[51]. فهل من صلاحيتنا علمياً أن ننعت هذه النظرة بهذا الاسم؟ أم أن المسافة الزمنية التي تفصلنا عن هذه الحقبة لا تسمح لنا بالحكم على وعي قديم بتفكير حديث؟

نقر بداية، بأن كل نص يفقد قيمته التعبيرية الحقيقية بزوال الشروط المنتجة له، وذلك بالرغم من أن الايديولوجيا المؤطرة للنص ذاته قد تتسع وتمتد في الزمن، كما هو الحال بالنسبة إلى منظومة الأفكار والقيم التي حكمت وعي النخبات المغربية منذ القرن التاسع عشر، وفي هذا ما يجعل صلاحية الحكم ممكنة علمياً، بل وضرورية إذا أخذنا بعين الاعتبار التقدم الحاصل في تطور المناهج ومستويات البحث التاريخي ـ الاجتماعي.

إن الاستفهام عن طبيعة هذه النظرة، التي اختزلت المستعمر في ما أبداه من قوة في الاقتصاد، والسياسة والتقنية العسكرية دون اقتحام كُنه تجربته التاريخية، لا يمكن بتقديرنا، أن تُفهم بمعزل عن المنهجية والرؤية اللتين حكمتا الفكر المغربي الحديث والمعاصر[52]، بدليل نوعية الموضوعات التي شكلت أرضيات لتعبئة الجيل الأول من مكونات الحركات الوطنية وشحذ وعيه دفاعاً عن هوية المغرب العربي وشخصيته التاريخية.

٢ ـ الموضوعات المحورية للدفاع عن الهوية

إن المنطلقات الفكرية التي أطّرت نظرة النخبات المغربية إلى الآخر، هي ذاتها التي حكمت استجابة الأنا وحددت أسلحتها. فالاستعمار، باعتباره عدواً كافراً، لا يمكن أن يُواجه إلا بالعودة إلى الدين «السلف الصالح»[53]، كما أن قوة الكافر المحتل قمينة بأن تُقهر ويقع تجاوزها بإقامة تعليم يصون للغة روحها، ويحافظ للثقافة على أصولها ومكوناتها العربية الإسلامية. فهل تم التفكير في موضوعات الدفاع عن الهوية «بعقل ينتمي إلى الماضي العربي الإسلامي ويتحرك ضمن إشكالياته»[54] فقط؟ أم علاوة عن هذا، قد اعتمد تفكير النخبات المغربية الإطار المرجعي للمركزية الأوروبية؟

لقد انشدّت النخبات المغربية، كمثيلاتها العربية[55]، إلى النموذجين معاً. إذ بقدر ما

= الطبيعيين لعام ١٨٨٠، التي تُعد في الأصل حواراً بينه وبين أحد الفلاسفة الألمان الذي لم تذكر الوثيقة اسمه.. والرسالة منشورة في مجلة: **أبحاث**، العدد ١ (كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٨٣)، ص ٣٩ ـ ٤٤.

(٥١) بدليل وجود أكثر من نص يعبّر عن دعوة الناصري إلى العزلة وعدم الانفتاح على الأجنبي..، من ذلك ما كتبه بشأن رفض السلطان مولاي الحسن الأول ادخال القطار والتلغراف إلى المغرب بواسطة الأوروبيين، للتدقيق في النص، انظر: الناصري، المصدر نفسه، ج ٩، ص ١٨٧.

(٥٢) وهو العمل الذي قام به عبد الله العروي، انظر: العروي، **العرب والفكر التاريخي**، ص ٢٦ ـ ٤٤.

(٥٣) طبقاً لمقولة الإمام مالك «لا يصلح أمر هذه الأمة إلا بما صلح بها أولها».

(٥٤) الجابري، **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية**، ص ٣٦.

(٥٥) ولو ان تفكير النخبات المغربية، كما سبق وأشرنا إلى ذلك سلفاً، قد ظل شاحباً بالمقارنة مع نظيره =

شكلت التجربة العربية الإسلامية مصدرها في التفكير، بقدر ما استهوتها بعض المظاهر المشرقة في الفكر السياسي الأوروبي، وهي الازدواجية التي نعاينها في أكثر من سياق ومقام، وفي كتابات النخبات المغربية وإنتاجاتها النظرية[٥٦].

موضوعان أساسيان سيتمحور حولهما نشاط الجيل الأول من الحركات الوطنية، وهي بصدد استجابتها لوضع الاستعمار والتفكير في تجاوزه. أولهما التجاوب مع دعوات الاصلاح بالعمل على استحضار وتعبئة قيم تجربة الإسلام الأولى (أ)، وثانيهما الإجهاد من أجل تكريس تعليم يضمن للغة العربية وثقافتها المكانة الكفيلة بصيانة هوية المغرب العربي وشخصيته التاريخية (ب).

أ ـ لقد حلّلنا سلفاً[٥٧]، كيف تمّ طرح قضية الإصلاح بموازاة مع الاصطدام بالغرب، واستجابة لتحدياته المادية والرمزية. لذا، وبخصوص النقطة التي نحن بصدد مناقشتها، لم تخرج دعوة الجيل الأول من الحركات الوطنية المغربية، عن هذا المناخ ولا عن مكوناته الفكرية والسياسية.

فمنذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، سيتفاعل المغرب العربي مع التيارات المشرقية الداعية إلى اصلاح الدين وتطهير عباداته، أولاً باحتضانه الوهابية ومنطلقاتها في التفكير[٥٨]، وثانياً بالعمل جنباً إلى جنب مع زعماء الإصلاح ودعاته[٥٩].

فبالمغرب الأقصى، حيث كان للحركة الوهابية نشاط ملموس[٦٠]، سنعاين وعياً

المشرقي، إذ يصعب أن نُماثل بين محمد عبده والأفغاني ورشيد رضا، والسلفيين بالمغرب العربي كابن باديس، وأبي شعيب الدكالي، ومحمد بن العربي العلوي وعلّال الفاسي، أو بين لطفي السيد وسلامة موسى وما يقابلهما بالمغرب كخير الدين التونسي، والحجوي ومحمد حسن الوزاني.

(٥٦) بالنسبة إلى القرن التاسع عشر، يراجع كل من: ابن ضياف وخير الدين بتونس، أما مع بداية هذا القرن فنحيل على جماعة لسان المغرب وكتابات الحجوي، أو محمد حسن الوزاني ما بعد العقد الثالث من هذا القرن...

(٥٧) انظر بالأساس: «ثانياً: الأطر المحددة لمفهوم المغرب العربي المعاصر،» في الفصل الثاني من القسم الأول من هذا الكتاب.

(٥٨) للتدقيق في أصول الحركة ومضمون عقيدتها، انظر: Henri Laoust, *Les Schismes dans l'islam: Introduction à une étude de la religion musulmane* (Paris: Payot, 1965).

(٥٩) نفكر أساساً في جماعتي العروة الوثقى والمنار، وكذلك في زيارات محمد عبده لكل من تونس والجزائر، واتصالاته غير المباشرة ببعض عناصر نخبة المغرب الأقصى.

(٦٠) حيث يعتبرها محمد عابد الجابري بمثابة الأساس الايديولوجي، لإصلاح النصف الثاني من القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، وهو المعطى الذي نعاين نقيضه بتونس. إذ بدعوة من الباي حمودة باشا أصدر كل من الشيخ إسماعيل التميمي وعمر بن المفتي فتوى يرفضان بمقتضاها العقيدة الوهابية. لمزيد من الاطلاع، انظر: محمد عابد الجابري، «تطور الأنتلجانسيا المغربية: الأصالة والتحديث في المغرب،» في: الجابري [وآخرون]، **الانتلجانسيا في المغرب العربي**، ص ٥ ـ ٦٠. انظر أيضاً: =

متصاعداً بضرورة تخليص الدين من «الطرقية»، والبدع، وكل ما من شأنه أن يمس صفاء الدين ونقاوة أساليبه في العبادات. إذ، علاوة على أفكار السلطان محمد بن عبد الله (١٧٥٧ - ١٧٩٠)(٦١)، وبعض مواقفه من موضوع الإصلاح(٦٢)، فإن الوهابية ستصبح «ايديولوجيا الدولة في عهد ابنه السلطان سليمان (١٧٩٢ - ١٨٢٢)، وقبله اليزيد (١٧٩٠ - ١٧٩٢) الذي رحّب رسمياً بها وطبّق تعاليمها وراسل القائم بها في الحجاز آنذاك الأمير عبد الله بن سعود»(٦٣).

فسليمان الذي تلقّى كتاب صاحب الحجاز وبعث بابنه إسحق إبراهيم لأداء فريضة الحج وتسليم جواب عنه للأمير عبد الله بن سعود الوهابي(٦٤)، لم يتردد في توجيه خطبة شهيرة يشرح فيها مواقفه من الطرقية والبدع وتطهير العبادات، التي لا نستبعد أن تكون قد صيغت على ضوء التأثيرات التي خلفها انتشار الحركة الوهابية بالمغرب الأقصى.

لنقرأ شرحاً وإحالة على الخطبة لصاحب **الاستقصا** الشيخ أبي العباس أحمد بن خالد الناصري يقول فيها: «إن السلطان المولى سليمان رحمه الله كان يرى شيئاً من ذلك ولأجله كتب رسالته المشهورة التي تكلم فيها على حال متفقرة الوقت وحذّر فيها رضي الله عنه من الخروج عن السنّة والتغالي في البدعة، وبين فيها بعض آداب زيارة الأولياء، وحذّر من تغالي العوام في ذلك وأغلظ فيها مبالغة في النصح للمسلمين جزاه الله خيراً، ومن كلامه فيها ما نصه: «تنبيه: من الغلو البعيد ابتهال أهل مراكش بهذه الكلمة «سبعة رجال»، فهل كان لسبعة رجال شيعة يطوفون عليهم إلى أن قال: فعلينا أن نقتدي بسبعة رجال ولا نتخذهم آلهة لئلا يؤول الحال فيهم إلى ما آل إليه يغوث ويعوق ونسراً...»»(٦٥).

ليس في نيتنا التدقيق في أصول العقيدة الوهابية ومظاهر انتشارها، كما ليس مطلوباً منا التفصيل في التيارات الأخرى التي شهدتها دول المغرب العربي وتفاعلت معها مجتمعاتها(٦٦)،

Mustapha Kraïem, *La Tunisie précoloniale*, 2 vols. (Tunis: Société tunisienne de diffusion, = 1973), chap. VIII: «Idéologies réformistes tradition et innovation,» pp. 223 - 254.

(٦١) من أفكاره دعوته إلى النهي عن «قراءة كتب التوحيد المؤسسة على القواعد الكلامية المحررة على مذهب الأشعرية...» وإصداره لمنشور يحصر بمقتضاه المواد التي ينبغي تدريسها في المساجد وأيضاً المراجع التي يجب اعتمادها، ومما قال فيه: «ومن أراد أن يخوض في علم الكلام والمنطق وعلوم الفلسفة وكتب غلاة الصوفية وكتب القصص فليتعاط ذلك في داره مع أصحابه الذين لا يدرون بأنهم لا يدرون، ومن تعاطى ما ذكرناه في المساجد وناله عقوبة فلا يلومن إلا نفسه. وهؤلاء الطلبة الذين يتعاطون العلوم التي نهينا عن قراءتها ما مرادهم بتعاطيها إلا الظهور والرياء والسمعة...». انظر النص الكامل في: عبد الله كنون، **النبوغ المغربي في الأدب العربي**، ط ٣ (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٥)، ج ١، ص ٢٧٦.

(٦٢) من ذلك هدمه لزاوية أبي الجعد «وطرد الغرباء الملتفين على آل الشيخ بها»، للتدقيق، انظر: الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، ج ٨، ص ٥٩ - ٦٠.

(٦٣) الجابري، «تطور الانتلجانسيا المغربية: الأصالة والتحديث في المغرب،» ص ١١.

(٦٤) لمزيد من الاطلاع، انظر: الناصري، المصدر نفسه، ج ٨، ص ١٢٠ - ١٢٧.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ١٢٣.

(٦٦) لمزيد من الاطلاع على هذه التيارات، انظر:

Kraïem, *La Tunisie précoloniale*, pp. 209-254.

غرضنا تأكيد حقيقة لها صلة بالفقرة التي نحن بصدد تحليلها، وهي أن المغرب المُدافع لا المُبادر، وهو يستقبل جرح الاحتلال ومضاعفاته، قد وجد في الإصلاح، وبالذات في إصلاح الدين، مدخله لصيانة هويته واسترجاع عزة إسلامه. والمغرب في طرحه أفق الإصلاح، لم يشذ عن العالم العربي ـ الإسلامي، حيث بدأ يتكون وعي تراجع مكانة الامبراطورية العثمانية ودورها في قيادة دار الإسلام، سيّما مع استعمار الجزائر والهند وأفغانستان، وفشل ثورات مصر وسقوط سيادتها في يد الاحتلال[٦٧].

إن الدعوة إلى الاصلاح، من حيث هي إحساس بالضعف ومحاولة من أجل تجاوزه، لم يكن بالإمكان أن تولد وتنمو، لو لم تتوفر الأسس الموضوعية والأطر الفكرية التي أسعفتها على البروز والامتداد. فالحركة الوهابية، بالرغم من نفوذها إلى حاشية المخزن ونخبته الفكرية، لم تُمثل تاريخياً أكثر من دعوة عقائدية عاجزة عن فتح آفاق لنهضة ممكنة بالمغرب الأقصى. لذا، سننتظر استعمار الجزائر (١٨٣٠) وهزائم المغرب (١٨٤٤ و١٨٦٠) واحتلاله (١٩١٢) وتونس قبله (١٨٨١)، لنعاين تبلور تيارات واضحة، بل ومؤسسة في حقل الاصلاح والدعوة إليه[٦٨].

لعل من أهم هذه التيارات وأعمقها تأثيراً في مجتمعات المغرب العربي ودينامية نشاطها الوطني: الحركة السلفية[٦٩]، التي وإن كانت «ترمي إلى تطهير الدين من الخرافات التي ألصقت به والعودة إلى روح السنة المطهرة «قصد» تربية الشخصية الإسلامية على المبادىء التي جاء بها الإسلام بصفته المتكفل بصلاح الأمة...»[٧٠]، فإن تقدير مكانتها في حقل رد الفعل واستنهاض الوعي الوطني، لن يتم بالموضوعية المطلوبة دون استحضار دور المشرق ونفاذ كتابات نخبته الفكرية والسياسية، بل وعملها المباشر على إدماج المغرب العربي ضمن صحوة النهضة وتيارات الاصلاح. صحيح أن سلفية المغرب قد اختلفت، من حيث الممارسة والأهداف، عن مثيلتها بالمشرق[٧١]، وأن دعاتها والقائمين على إشاعة قيمها، قد قدموا عطاءات لا تُنكر بغرض

---

(٦٧) نفكر أساساً في تجربة محمد علي وشعار «وحدة العالم الإسلامي» للتدقيق، انظر: جوزف حجار، **أوروبا ومصير الشرق العربي: حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية**، ترجمة بطرس الحلاق وماجد نعمة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦).

(٦٨) بالنسبة إلى علّال الفاسي تعتبر هزيمة «إيسلي» الفجر الأول للنهضة المراكشية الحديثة، انظر: علّال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط ٤ (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٠)، ص ٨٥ ـ ٨٦، أو بداية حركة «انبعاث» و«يقظة» بتعبير محمد المنوني، انظر: المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، ص ١٣.

(٦٩) Laroui, *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830 - 1912*, p. 434.

(٧٠) الفاسي، المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(٧١) يقدم علّال الفاسي، في أكثر من سياق، تدقيقات عن مظاهر الاختلاف، من ذلك قوله: «... ولكن الجانب السياسي طغى على المدرسة السلفية في مصر والعالم العربي، بينما طغى الجانب الاجتماعي والعقلي على هذه المدرسة في بلاد الهند، أما المغرب فقد تأثر بكلتا المدرستين وأصبحت تتجاذبه عوامل الجهتين وإن كانت فكرة واحدة قوامها التحرر والتجدد...»، انظر: علّال الفاسي «السلفية في المغرب،» في: علّال الفاسي، **حديث المغرب في المشرق** (القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٥٦)، ص ٨ ـ ٩.

تعميق مفهومها وتجديد حركتها(٧٢)، لكن الأصح هو أن السلفية، التي تمتد أصولها إلى الوهابية، لم يكن بمقدورها أن تنمو وتتطور خارج مدار الدعوة إلى الاصلاحية وتفكير نخبتها من أمثال محمد عبده، والأفغاني، ورشيد رضا(٧٣)، المعطى الذي تؤكده كتابات المغاربة واعترافات عناصرها الوازنة في حقل الفعل الوطني(٧٤).

ففي تونس، حيث كان لهذا القطر دور الريادة في مجال الدعوة إلى الاصلاح والتفكير في أساليبه(٧٥)، سنعاين تواصلاً فكرياً وثقافياً بين النخبة التونسية والتيارات الاصلاحية بالمشرق، وبخاصة دعاة الجامعة الإسلامية(٧٦). ففي الرسالة التي بعث بها الشيخ محمد السنوسي (١٨٥١ ـ ١٩٠٠) إلى محمد عبده والأفغاني بمناسبة صدور مجلة **العروة الوثقى**، ما يساعدنا على ملامسة طبيعة الصلات التي جمعت نخبة تونس(٧٧) بالمشرق العربي. ومما ورد فيها: «ماذا يقول لسان أمة فؤادها عليل، قد منيت أطوارها بالتبديل، وتلاشت منها القوى وعظم بها الوجى، فأصبحت رهينة آلام، أوهت منها قوة الاعتصام... كيف والأمة العربية في هذا الزمان محتاجة إلى لسان يعرب عن الداء التي تكنّه في الجنان... حتى أتاح هذا الدهر بصاحب العرض الأنقى، هذا الهاتف الذي صدع للأمة باسم العروة الوثقى... ولعمري أن صحيفة محررها الأول الشيخ محمد عبده ومديرها السياسي الشيخ جمال الدين الأفغاني، لحرية بأن تكون أصل أصول جميع المباني ينجبر بها الصدع، ويجمل بها الصنع... فحياكما الله يا محيياً ميت الغيرة والحمية... حدثتني النفس أمس أن نكون لكم مساعداً بجهد المستطيع... فبادرت لكتب هذه المقال، عسى أن يكون وصلة وصال...»(٧٨).

---

(٧٢) نفكر أساساً في جمعية العلماء بالجزائر وإنتاجات مفكريها كابن باديس، الإبراهيمي، والعقبي، والمدني، وبالمغرب الأقصى، أبي شعيب الدكالي، محمد بلعربي العلوي، وعلّال الفاسي.

(٧٣) مع الإقرار بوجود فروقات بين رؤى هؤلاء، خصوصاً بين محمد عبده وجمال الدين الأفغاني. للإطلاع على نماذج من هذه الصلات، انظر: عبد الملك مرتاض، **الجدل الثقافي بين المغرب والمشرق** (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٢)، وبخاصة القسم الثاني: «التفاعل الثقافي بين الجزائر وبلدان المشرق العربي،» ص ٧٢ ـ ١٣٠، وعلي الشابي، «صلة النخبة التونسية بجمال الدين الأفغاني ودورهم في حركة العروة الوثقى،» **المجلة التاريخية المغربية** (تونس)، العددان ١٠ ـ ١١ (١٩٧٨)، ص ٤٥ ـ ٥٢.

(٧٤) انظر: محمد البشير الإبراهيمي، محرِّر، **سجل المؤتمر الخامس لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين المنعقد سنة ١٩٣٥** (قسنطينة: المطبعة الجزائرية الإسلامية، ١٩٣٥)، ص ٣٤ ـ ٣٧.

(٧٥) قارن: Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse,* tome 2, pp. 128 - 138.

(٧٦) Archives du Quai d'Orsay, «Le Khalifat et le panislamisme,» direction des affaires politiques et commerciales, no. 10, serie k, carton 102, dossier 1s/dz, 1919 - 1936, affaires musulmanes, dossier général.

(٧٧) عن هذه النخبة التي يمتد تاريخها إلى واقعة المقبرة الإسلامية المسماة بحادثة الجلاز (٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١١)، يعتقد عبد الله العروي، بأن بعدها ثقافي، وأن ولادتها كانت نتيجة مباشرة وسلبية لتجربة خير الدين. فهي امتداد لمشروع الاصلاح الذي نظر إليه الوزير خير الدين، وهي سلبية «لأن فشل الاصلاح في نطاق الولاية المستقلة للباي، جعلت الحركة أكثر حساسية لمبررات الفرنسيين الداعية إلى التدرج الحذر لمطالب الاصلاح». انظر: Laroui, Ibid., p. 129.

(٧٨) انظر النص الكامل للرسالة في: الشابي، «صلة النخبة التونسية بجمال الدين الأفغاني ودورهم في حركة العروة الوثقى،» ص ٤٧ ـ ٤٨.

لقد تعزز هذا التواصل بالزيارتين اللتين قام بهما محمد عبده لتونس سنتي ١٨٨٤ - ١٨٨٥ و١٩٠٣[٧٩]، وما نتج منهما من مضاعفات على مسيرة العمل الوطني[٨٠] وأدواته الفكرية والسياسية[٨١]. إنه المعطى الذي تؤكده مراسلات محمد عبده مع الأفغاني، ومراسلات الأفغاني مع محمد السنوسي[٨٢].

أما بالجزائر، حيث كانت نخبتها أشد اطلاعاً وارتباطاً بما يعرفه المشرق من تحولات فكرية وثقافية[٨٣]، فإن زيارة محمد عبده لقسنطينة والجزائر (١٩٠٣)، قد أكدت عروبة هذا القطر ومتنت صلاته بالعالم الإسلامي، سيما أن الجزائر، كما حللنا سلفاً، قد مثلت أكثر النقط تركيزاً على امتهان شخصيتها باستراتيجيا الاحتلال. فهذا، محمد البشير الإبراهيمي، الذي سيمثل دوراً مركزياً في تأسيس وتطوير جمعية العلماء يكتب عن نظرة الجزائريين إلى محمد عبده وحركته[٨٤]، فيقول: «. . . وكان الأستاذ اعجوبة الأعاجيب في الألمعية وبعد النظر، وعمق التفكير، وحدّة الخاطر واستنارة البصيرة، وسرعة الاستنتاج واستشفاف المخبآت، حكيم بكل ما تؤديه هذه الكلمة من معنى. . .»[٨٥].

أما بالمغرب الأقصى، فبالرغم من عدم زيارة محمد عبده لهذا القطر[٨٦]، فإن مكانة

---

(٧٩) حول الزيارتين، انظر: المنصف الشنوفي، «مصادر رحلتي محمد عبده إلى تونس،» **حوليات الجامعة التونسية** (١٩٦٦).

(٨٠) يقول علي الشابي مناقشاً هاتين الزيارتين وتأثيرهما على تطور العامل الوطني: «وليس من الصدفة قيام أول حركة وطنية تونسية بعد مبارحة محمد عبده لتونس بواحد وثلاثين يوماً فقط. . . وذلك بمناسبة صدور قانون المجلس البلدي بالرائد الرسمي بتاريخ ٢ ابريل من نفس السنة وهو قانون هدف إلى تغيير الهياكل الادارية وفرنستها والقضاء على جملة من التقاليد العربية الإسلامية. . .». انظر: الشابي، المصدر نفسه، ص ٥١.

(٨١) نفكّر بالأساس في إصدار جريدة **الحاضرة** (آب/ أغسطس ١٨٨٨ - ١٩١٠) و**الزهرة** (١٨٩٠ - ١٨٩٦) و**سبيل الرشاد** (١٨٩٥)، وتأسيس معهد الخلدونية (١٨٩٦) برئاسة البشير صفر، لمزيد من الاطلاع، انظر: الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة، ١٨٣٠ - ١٩٥٦**، ط ٢ (بيروت: مكتبة الجماهير، ١٩٧٦)، ص ٢٣ - ٤٠.

(٨٢) في رسالته إلى الأفغاني يتعرض محمد عبده لنشاطه بتونس، ولنوعية الشخصيات التي التقى وتعرّف عليها، كما يتناول إمكانات وآفاق تأسيس فرع لجمعية العروة الوثقى. وفي رسالة الأفغاني إلى الشيخ السنوسي، يؤكد تضامنه مع الذين تعرضوا لقمع الفرنسيين، ودعمه الحركة ودفاعه عن القائمين على أمرها. . . للاطلاع على مقتطفات من الرسالتين، انظر: الشابي، المصدر نفسه، ص ٥١ - ٥٢.

(٨٣) لم يتردد الإبراهيمي، وهو بصدد تأريخه تجربة جمعية العلماء، عن تأكيد الدور الذي كان لجماعة المنار وزعمائها، بالنسبة إلى ولادة حركته وتطورها، انظر: الإبراهيمي، محرّر، **سجل المؤتمر الخامس لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين المنعقد سنة ١٩٣٥**، ص ٣٦ - ٤٠.

(٨٤) انظر تعقيب عبد الملك مرتاض على مضمون مقالة الابراهيمي وأسلوبها التقديسي لشخصية محمد عبده في: مرتاض، **الجدل الثقافي بين المغرب والمشرق**، ص ٧٣ - ٧٤.

(٨٥) ورد ذكره في: المصدر نفسه، ص ٧٤.

(٨٦) ولو ان أنور الجندي يذهب إلى أن محمد عبده قد زار المغرب الأقصى، انظر: أنور الجندي، **الفكر والثقافة المعاصرة في شمال إفريقيا** (القاهرة: الدار القومية، ١٩٦٥)، ص ٣٠.

الدعوة قد تجاوزت حدود الأصداء إلى التأثير والفعل في مضمار إخصاب مفهوم الاصلاح وتطوير حركته، بل وفتح آفاق له ضمن دينامية النشاط الوطني.

فمن منطلق إيمانه بضرورة «تحرير الفكر من قيد التقليد وفهم الدين على طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف، والرجوع في كسب معارفه إلى ينابيعها الأولى، واعتباره من ضمن موازين العقل البشري التي وضعها الله لترد من شططه... وإصلاح اللغة العربية...»(87)، سيحصل التواصل بين محمد عبده والنخبة المغربية، سياسية كانت أم فكرية. لنقرأ مقتطفاً من نص الرسالة التي بعث بها محمد عبده إلى السلطان مولاي عبد العزيز، يدعوه فيها إلى الاصلاح الديني والتعليمي، فيقول: «وصل إلى أسماعنا، ونحن في ديارنا، أنباء ما وجه إليه همه، وشحذ لبلوغه عزمه، من النهوض ببلاده إلى الاصلاح، والسير بها في منهج الفوز والفلاح، وتلونا ما نشر من أوامره الكريمة، ووعينا ما تضمّنه من القواعد القويمة، فتجددت في سلامة تلك البلاد آمالنا، واشتغلت بأحاديثها أفكارنا وأقوالنا، ولما كان اصلاح الذي يقصده المولى، إنما يتم برعاية الدين والرجوع إليه في كتابه المبين، وسنّة صاحبه الأمين، ثم النظر في أقوال وأعمال السلف الصالحين، لتعرض على ذلك كله أعمال الخلف المحدثين. تعلقت الآمال بأن يكون لمولانا لفتة إلى العلوم الدينية، وإحياء ما مات منها ونشر ما طوي من كتبها، لتتأدب النفوس بأدبها وتحيي القلوب إذا اتصلت أسبابها بسببها...»(88).

هذا، وإن العمل على إقحام المغرب الأقصى ضمن حركة الاصلاح، لم تقتصر على المخزن وحسب، بل مست أيضاً عناصر من النخبة المفكرة، وذلك من خلال التفاعل الثقافي والاعلامي الذي جمع المشرق بالمغرب، وعبر المراسلات التي ربطت أطرهما الفكرية والثقافية(89). فالمغرب قد ظل حاضراً بأحاسيس المشرق ووعي مفكريه(90)، والمشرق لم تغب أصداؤه عن المغرب، الذي استمر متواصلاً مع قضاياه عبر أحاديث الحجيج، وكتابات الصحافة الوافدة عليه عبر مصر وتونس(91).

---

(87) انظر: أحمد أمين، **زعماء الاصلاح في العصر الحديث** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨)، ص ٣٢٧.

(88) ورد ذكره في: المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، ج ٢، ص ١٥٢.

(89) من ذلك مراسلة محمد عبده مع القاضي مولاي إدريس بن مولاي عبد الهادي، التي طلب فيها من قاضي القرويين أن يبعث إليه بالنسخة الخطية لمدونة الإمام مالك لطبعها بمصر، وأيضاً مراسلة العلامة المهدي الوزاني لمحمد عبده بشأن موضوع الضجة التي أثارتها الفتوى التي أجاز بمقتضاها محمد عبده طعام أهل الكتاب وذبائحهم. للاطلاع على نص الرسالة، انظر: محمد الفلاح العلوي، «جامع القرويين وأصول السلفية المغربية، ١٨٧٣ - ١٩١٤،» (رسالة ماجستير، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٨٦ - ١٩٨٧)، ص ٢١١ - ٢١٢.

(90) فهذا رشيد رضا يكتب عن القضية المغربية غداة مؤتمر الجزيرة الخضراء، في مجلة المنار فيقول: «وإذا أرجعت المسببات إلى أسبابها تبين لك أن الذي حال بين أهل مراكش وبين الانتفاع بما ذكرنا وذكرهم به غيرنا هو الجمود على التقاليد والاتكال على أصحاب القبور فهاتان العلتان هما المانعتان من فهم الحق، ومن كل تغيير يدعى إليه المقلد للآباء المفوض أموره إلى من اتخذهم أولياء...». انظر: محمد مزين ويونان لبيب رزق، **تاريخ العلاقات المغربية - المصرية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٢)، ص ٢٢٨ - ٢٢٩.

(91) نفكر أساساً في جريدتي **الحاضرة** (١٨٨٨) و**الزهرة** (١٨٩٠) اللتين قامتا بدور مهم في حقل =

هكـذا إذن، نلاحظ طبيعـة التأثـير الذي خلفتـه الحـركـة الاصـلاحيـة، كـما تبلورت بالمشرق، على النخبات المغربية السياسية والفكرية، كما نقف عند عمق التفاعل الذي بمقتضاه سيطرح المغرب العربي قضية الاصلاح الديني كبديل لصيانة الهوية واستنهاض وعي مكونـاتها في أفق مقـاومـة استعـمار، وجَـدَ في الإجهـاز عـلى كـل مـا هـو رمـزي، مــدخله السيـاسي والايديولوجي لتأكيد ذاته وترسيخ أسسه في التوسع والاحتلال.

فمـا يُثبت وجود مثـل هذا التـواصل والتفـاعل معـاً، تلك التيارات والـدعـوات التي شهـدها المغـرب العربي[92]، والتي تحت طـائلة التأثـر بالايـديولـوجيـا الاصـلاحيـة، أسست معاهد[93]، وأصدرت صحفاً ومجـلات[94]، وأقامت تـنـظيمات وهيـاكل، بغـرض توفـير شروط إنجاح مفهوم الاصلاح وتجديد ديناميـاته[95].

= التواصل بين رواد السلفية بالمغرب الأقصى وزعمائها بـالمشرق. للتدقيق، انـظر: أحمد خـالد، **أضـواء من البيئة التونسية على الطاهر الحداد ونضال جيل** (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٧٩)، ص ١١ - ١٢.

(٩٢) من ذلك تلك الدعوات التي ظهرت بتـونس خلال الـزيارة الأولى لمحمـد عبده (١٨٨٣ - ١٨٨٤) وبعد رحلته الثانية (١٩٠٣)، التي مثلتهـا أسماء فـاعلة في التطور الفكـري والثقافي التـونسي، وأيضاً في العمـل الوطني، ومنهم: محمد السنومي، خير الـدين، رستم، محمد العـربي رزوق، علي بـوشوشـة، محمد الصنـادلي، البشير صفر. . . وأيضاً أولئك الرواد الذين قادوا نهضة الاصلاح بالجزائر ومنهم على سبيل المثال: الشيخ صالح بن مهنا، والشيخ عبد القادر المجاوي، عبد الحميـد بن باديس، والسيـد علي بن العـابد السنـوسي الزاهـري، والأستاذ عبد الحليم بن سماية، ومحمد بن مصطفى بن الخوجة، والبشير الإبراهيمي، ومبـارك الميلي. . . إلـخ. وبالمغرب الأقصى نـذكر تلك التيـارات التي دعت إلى الاصلاح قبـل ترسيم نـظام الحمايـة وبعد ذلـك، ومنهم: عبدالله السنومي، أبو شعيب الدكالي، محمد كنون، أحمد سكيرج، عبد الحي الكتاني، محمد إبـراهيم الكتاني، وعلّال الفاسي. . . إلخ.

(٩٣) منها أساساً: معهد الخلدونية، والصادقية بتونس، وتطوير معاهد ومـدارس موجـودة سلفاً ونقصـد جامعتي القرويين والزيتونة في كل من المغرب الأقصى وتونس.

(٩٤) علاوة على جريدة **الحاضرة** (١٨٨٨) **والزهـرة** (١٨٩٠) **وسبيل الـرشاد** (١٨٩٥)، شهـدت تونس ميـلاد صحف أخرى ومنهـا: **الرشـدية** (١٩٠٤)، **الإقبـال** (١٩٠٤)، **التونسي** (١٩٠٩)، **الجـامعة** (١٩٢٠)، **الإصـلاح** (١٩٢٠)، **النديم** (١٩٢١). انظر: عمر بن قفصيـة، **أضواء عـلى الصحافـة التـونسيـة، ١٨٦٠ - ١٩٧٠** (تونس: دار بوسلامة للطباعة والنشر، ١٩٧٢).
وفي الجزائر سنعاين صدور كل من جريدة **الجزائر** (١٩٠٨)، **والحق** (١٩١١)، **والفاروق** (١٩١٣)، **والإقـدام** (١٩١٩)، **والنجاح** (١٩١٩)، **والمنتقد** (١٩٢٥)، **والشهاب** (١٩٢٥)، لتتحول عـام ١٩٢٩ إلى مجلة شهريـة. انظر: عبد الحميـد بن باديس، **كتـاب آثار ابن بـاديس**، إعداد عـمار الطالبي (الجـزائر: دار اليقـظة العربيـة، ١٩٧٨)، ج ١، ص ٥٥ - ٦١.
أما بالمغرب الأقصى فنذكر كل من جريدة **إظهار الحق** (١٩٠٤)، **الصباح** (١٩٠٦)، **الطاعون** (١٩٠٦)، **لسان المغرب** (١٩٠٧). انظر بحث قديم لـ: علّال الفاسي، «نظرات في تاريخ الصحافة المغربية وتطورها،» **العلم**، ١٩٨٦/٩/١١، ص ٥ و٢٠ - ٢١.

(٩٥) نفكر أساساً في الدور الذي ستقوم به كل من جامعة القرويين بالمغرب الأقصى والزيتونـة بتونس في مجال تطوير وتعميق العمـل الوطني وإمداد حـركاتـه بأطـر سياسيـة وفكريـة، وأيضاً بـالمهام التي ستنـاط بجمعية العلماء بالجزائر في حقل التوعية والدفاع عن الشخصية الجزائرية.

ب ـ فإصلاح الدين كان يعني في وعي النخبات المغربية استرجاع قوة الإسلام واستحضار مكانته المدنية والحضارية. إنه الاصلاح الذي لن يرفع عن الذات المغربية حيف الاستعمار وصور إجهازه وحسب، بل سيسعف المغاربة على تنمية إدراكهم ضعفهم الفكري والثقافي، ووهَن ومحدودية دولهم ومؤسساتهم[٩٦]، لذا، قلما انفصلت الدعوة إلى تطهير الدين عن المناداة بإصلاح نظم الحكم وتنشيط أجهزته وتنظيماته[٩٧].

هذا، وحين كانت الهوية لا تعني الانتماء إلى دين محدد فقط، والحالة عندنا الإسلام، بل أيضاً إلى حقل ايديولوجي وثقافي، فإن الدفاع عن اللغة والتعليم، قد احتل ذات المكانة والاهتمام الذي أعطي لإصلاح الدين بوعي النخبات المغربية وانتاجاتها النظرية، بل ونُظر لإصلاح اللغة كشرط لنجاح الاصلاح ككل، أو بتعبير ابن باديس: «لن يصلح المسلمون إلا إذا صلح علماؤهم، لأنهم بمثابة القلب للأمة، ولن يصلح العلماء إلا إذا صلح تعليمهم...»[٩٨].

صحيح أن الاستعمار، كما حلّلنا سلفاً[٩٩]، قد أصر على تغريب الإنسان المغربي واختراق قيمه الدينية والثقافية، ومن الثابت أنه قد أوجد لهذا الغرض أكثر من نظرية، كما وظف معطيات العلم المعاصر وتقدم مناهجه. لكن الأصح، بتقديرنا، هو أن التشديد على الدفاع عن اللغة وتجديد نظمها التعليمية وتحديث مؤسساتها، كان في صلب الدعوة إلى الاصلاح ورافداً لها، ولم يكن مجرد رد فعل عن الاستعمار وحسب، وإلا بماذا نفسر تلك الصدارة التي احتلتها المسألة التعليمية في برامج الحركات الوطنية على امتداد الحقبة الاستعمارية؟ فكيف إذن وقع التعاطي مع الدفاع عن اللغة، عبر اصلاح نظمها التربوية والتعليمية، في وعي النخبات المغربية وكتابات أطرها المفكرة؟ وضمن أي حقل ايديولوجي وثقافي حصل تقديم الاصلاح كمدخل فعلي، بل وتاريخي لصيانة الهوية واسترداد عزتها؟

تستلزم الإجابة عن هذا التساؤل تحديد منطلقين اثنين، نعتبرهما أساسيين لمقاربة مكانة

---

(٩٦) وهو المطمح الذي عملت من أجله النخبة التونسية قبل نظام الحماية، ونقصد به مشروع خير الدين، وأيضاً هو ذاته الذي حَدَا بالسلطان الحسن الأول إلى ادخال جملة من الاصلاحات في ميادين الدفاع، التجارة، الصناعة، النقد، البريد، التعليم والثقافة... واستمراراً للمشروع نفسه وعملاً من أجل تجاوز مظاهر إخفاقه، ستعتبر النخبات، التي تكونت في المدارس العصرية وتأثرت بحركات التحديث التي ولدت بالدولة العثمانية، التعليم والتربية وإصلاح الدول ونظمها في الحكم، المداخل الأولية لمواجهة واقع الاستعمار وتخطي ضعف الذات، ونعني كلاً من حركة «تونس الفتاة» و«الجزائر الفتاة»، وإلى حد ما جماعة «لسان المغرب».

(٩٧) للتدقيق في طبيعة اصلاح الدولة ومضمونه، انظر: عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، ط ٢ (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي؛ بيروت: دار التنوير، ١٩٨٣)، الفصل الخامس: «دولة التنظيمات،» ص ١٢٧-١٤١. وللاطلاع على العلاقة بين الدعوة إلى الاصلاح والتشديد على اصلاح الدولة وبناء مؤسساتها، انظر: أومليل، **الاصلاحية العربية والدولة الوطنية**، خصوصاً الفصل الثالث، ص ٨٥ ـ ١٠٦؛ الفصل السادس، ص ١٥١ ـ ١٨٩، والسابع، ص ١٩١ ـ ٢١٥.

(٩٨) ابن باديس، كتاب آثار ابن باديس، ج ١، ص ١٠١.

(٩٩) انظر: «تغريب الإنسان،» ضمن الفصل الثالث من القسم الثاني من هذا الكتاب.

بُعد الهوية ضمن نضالية الجيل الأول من الحركات الوطنية بالمغرب العربي. أولها كون الدعوة إلى النهوض باللغة ونظم التعليم لم تكن مقتصرة على رواد السلفية وزعمائها، بل شكلت أيضاً مطلباً ضمن برامج التيارات التي اعتمدت النموذج الأوروبي مصدراً مرجعياً لتفكيرها وموجِّهاً لممارستها، وثانيهما أن التدقيق في هذه المكانة قد يتعذر من الناحية المنهجية، وذلك لوفرة النصوص، ولكون معالجة موضوع الدفاع عن اللغة وإصلاح نظمها التعليمية، لا تهمنا إلا بالقدر الذي يمكننا من فهم الكيفية التي جعلت النخبات المغربية تقدم هذا المظهر من الاصلاح أداة كفيلة بصيانة الهوية وتعبئة مقوماتها، بأفق تنشيط العمل الوطني.القطري، واستثمار فكرة المغرب العربي في مضمار التنسيق والنضال المشترك.

إن اصلاح الدين لن يكتمل دون تقويم علومه ومناهجه التربوية، بل ودون الحفاظ على لغته وإثراء عطاءاتها. تلك هي المعادلة التي ستحكم خطاب النخبات المغربية وهي تفكر في إدراك ظاهرة الاستعمار وتحديد البدائل لتجاوزها. ألم يقل أبو عبد الله السليماني، وهو الشاهد لحظة التهافت على استعمار المغرب[100]، بأن «... الدين والعلم كتوأمين متلاصقين، فصلهما يؤدي إلى هلاكهما. وقالوا العلم يَنمو متى كان دينياً. والدين يثبت متى كان علمياً. ويشترط في المدارس أن يكون الأدب الديني والأدب الوطني أول ما يتربى عليه التلميذ وأن يلقّن في كل حين مستقبل وطنه وما يجب عليه من الاستماتة في سلامته، فتتأصل فيه محبة الدين والوطن»[101].

فإذا تجنبنا التدقيق في المشاريع الأولى التي استهدفت تطوير نُظم التعليم ضمن سياق الدعوة إلى الاصلاح، سيما في كل من تونس[102]، والمغرب الأقصى[103]، وإلى حد ما الجزائر[104]، فإن المسألة التعليمية ستحتل مكانة مركزية في مطالب النخبات المغربية وبرامج حركاتها منذ نهاية القرن التاسع عشر ومستهل القرن العشرين. كما أن الذي سيُكسب التعليم تلك الصدارة بخطاب النخبات المغربية وديناميّة نشاطها الوطني، هو قدرته على لحم التواصل بين المغاربة وتاريخهم، وبالضرورة قابليته لأن يُزاول وظيفة التعبئة من أجل استنهاض الوعي بقيمة الوطن وأولوية الانتماء القومي والحضاري.

بهذا الفهم، ندرك لماذا توحدت التيارات المكونة للجيل الأول من الحركات الوطنية حول مطلب التعليم وضرورات إصلاحه، وهي بصدد الاعلان عن مواقفها المبدئية من

---

(١٠٠) تلك الشهادة التي ضمنها كتاب: أبو عبد الله بن الأعرج السليماني، اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب (الرباط: مطبعة الأمنية، ١٩٧١).

(١٠١) المصدر نفسه، ص ١٦٢.

(١٠٢) للتدقيق، قارن: Mongi Smida, *Khereddine: Ministre réformateur, 1873 - 1877* (Tunis: Maison tunisienne de l'édition, °1970), chap.7, pp. 285 - 334.

(١٠٣) انظر: Laroui, *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830 - 1912*, pp. 285 - 289.

(١٠٤) انظر: عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس؛ مراجعة خليل أحمد خليل، السلسلة التاريخية، ط ٢ (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٢)، وبخاصة الفصل الثاني: «محمد بن رحال ومسألة تعليم الجزائريين، ١٨٨٦ - ١٩٢٥»، ص ٥٩ - ١٢٤.

ظاهرة الاستعمار ومضاعفات مفعولها، وذلك مباشرة بعد أن ارتقت من حيث التطور إلى إطارات مهيكلة، نسبياً، من الناحيتين التنظيمية والثقافية.

فبتونس سنعاينُ تشديداً متواصلاً على المسألة التعليمية من لدن حركة «تونس الفتاة»[105]، كما سنلاحظ إصراراً متزايداً على ضرورة إصلاح نظم التربية والتدريس، لتستنفذَ الأدوار التي تقتضيها دينامية العمل الوطني، قطرياً وعلى صعيد المغرب العربي. وحين كان على جامعة الزيتونة، بالنظر لقدمها ولصلتها بالثقافة العربية الإسلامية[106]، أن تقوم بوظيفة التعبئة من أجل صيانة الهوية والشخصية التونسية في بُعديها العربي ـ الإسلامي، فقد ركزت مجمل مكونات النخبة التونسية على ضرورة اصلاح هذه المؤسسة وتطوير مناهجها. فهذا الشيخ سالم حميدة يكتب في جريدة التونسي[107] مقالاً بعنوان «هواجس الصدور في الجامع المعمور»، يصور فيه نفسية المريدين بهذه الجامعة ونوعية العلاقة التي تربطهم بشيوخهم، فيقول: «زرت بعض إخواني من الطلبة الزيتونيين فألفيته والأسى قد سطر على صفحات وجهه الكئيب آية من آيات الحزن... وجدته محتدماً غيظاً، يكاد ما به أن يعدمه الرشد فتنفلت منه قواه المدركة... نعم وجدته على النحو الذي أبنته، ولكن هل علمت ممن يكاد يتميز من الغيظ، وعلام أحرق قلبه قبل أن يظهر في أجفانه فيض من الحقد وأي فيض آثاره ضياع الوقت، وحقد أنجبته في نفسه حياة المقت، يغتاظ من شيخ مكسال أو مهذار أو مشعوذ في دروسه...»[108]. والموقف نفسه سيعبر عنه علي باش حمبة[109]، بمناسبة حديثه عن

---

(١٠٥) وهو الاسم الذي أطلقه الجناح «الرجعي» بجالية المعمرين الفرنسيين بتونس، الملتفين حول «دو كارنيير» (De Carniere) وذلك تشبيهاً لهم بحركة «تركيا الفتاة». للتدقيق في هذا التيار من حيث منطلقاته الفكرية، مجالات نشاطه، علاقته بالطرف المستعمر، انظر: شارل أندريه جوليان، المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي، ترجمة محمد مزالي والبشير بن سلامة (تونس: الشركة التونسية للتوزيع، [د. ت.]).

(١٠٦) انظر: إحسان حقي، تونس العربية، المكتبة المغربية؛ ٣ (بيروت: دار الثقافة، ١٩٦١)، وبخاصة موضوع: «جامعة الزيتونة والتعليم العربي»، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٤.

(١٠٧) أحدثت التونسي، وهي جريدة سياسية أسبوعية، بتاريخ ٧ شباط/ فبراير ١٩٠٧، برئاسة علي باش حمبة وإدارة عبد الجليل الزاوش، وقد حددت في أول عدد لها المقاصد التي من أجلها أسست، بقلم علي باش حمبة، حيث قالت: «... لقد بدأت صنائع التقدم المُنجزة من لدن فرنسا بتونس تعطي ثمارها. ذلك أن جيلاً جديداً، مُكوناً باللغة الفرنسية ومتأثراً إلى حد بعيد بأفكارها السمحة، هو اليوم في موقع يسمح له باحتلال مكانته في مضمار التجديد الذي تقوم به فرنسا... فلهذا الغرض ومن أجله تأسست التونسي...». للتدقيق، انظر:

Mohamed Salah Lejri, *Évolution du mouvement national: Des origines à la deuxième guerre mondiale* (Tunis: Société tunisienne de diffusion, 1974), p. 125.

(١٠٨) التونسي (٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٠)، ورد ذكره في: خالد، أضواء من البيئة التونسية على الطاهر الحداد ونضال جيل، ص ٣٣.

(١٠٩) علي باش حمبة، الذي يعتبره علّال الفاسي «أول زعيم فكر في ضرورة توحيد المغرب العربي في ميدان الكفاح»، هو من مواليد ١٨٧٥ من عائلة ميسورة من أصل تركي. بعد دراسته في معهد الصديقية، التحق بباريس للحصول على الإجازة في الحقوق، ليمارس بعدها مهنة المحاماة بتونس، وهناك سيندفع في الحياة السياسية، مؤسساً أولاً جمعية قدماء أصدقاء معهد الصديقية عام ١٩٠٦، ليصبح بعدها بسنة قائداً للوطنيين التونسيين (= حركة تونس الفتاة ١٩٠٧). لكن وبعد أحداث المقبرة الإسلامية المعروفة بواقعة الجلاز ١٩١١ وما =

«القضاء الأهلي» ونوعية التكوين الذي يتلقاه خريجوه من الطلبة والمجازين، حيث قال: «شهادة التطويع التي تعطى في الكلية الزيتونية، مهما كانت مَعَارف محرزيها فإنها لا تساوي أبداً شهادتي التعليم الثانوي والعالي الواجب تحصيلها على المشرعين. . .»(١١٠).

إنها الدعوات التي تضافرت بأفق الدفع في اتجاه اصلاح «التعليم الزيتوني» ليُصبح منفتحاً على التطور الحاصل في حقل العلوم المعاصرة ومناهجها، وبالتالي لتغدو معارفه قادرة على تكوين الإنسان التونسي المؤهل لأن يندمج، بوعي، بديناميــة العمل الوطني. لنقرأ مقتطفاً من مقال «الاصلاح الزيتوني»، يشهد على طبيعة التعليم ونوعية فروعه بهذه المؤسسة، يقول فيه: «. . . وإنك إذا أخذت قانون الجامع وفحصته في فصل العلوم المزاولة به، تجد أن أغلبها وأحوجنا إليها معطل لا يعمل به ولا يقرأ فيه درس ولا تجد من يهديك فيه بمسألة أو يفقه لحديثك فيه معنى. ثم إذا ازددت في التأمل رأيت أن ما كان حقه أن يقدم في التعليم أخر، وما حقه أن يؤخر قدم، مع أن ضرورة المحافظة حتى على الحياة الدينية تقضي علينا بجعله أول ما يقرأ قراءة واضحة وآخر ما يدرس دراسة نافعة. . .» ليضيف: «ونجد بين هاته الشقائق والجهل المركب الذي طالما أودى برجال الأمة روحاً ضئيلة عليلة تئن تحت نير التشويش والأغراض والجمود، والله يشهد أن لولا تلك البقية الباقية من خلال تلك الروح الكريمة لخرَّ سقف الجامع على ما به من فرط ما يقع فيه من الضلالات وأنواع التخرص والهوس والظلمات الداخلية»(١١١).

تلك صورة عن واقع التعليم بجامعة الزيتونة وضرورات الإصرار على إصلاح برامجه وطرائقه المنهجية والتربوية. وهي ذات الرؤية التي حكمت قناعات النخبة التونسية المؤطرة سياسياً في نطاق حركة «تونس الفتاة»، ووجهت ممارستها في حقل العمل الوطني، كما عكستها صحافتها ووسائل اتصالها الجماهيري عهدئذ(١١٢)، وأيضاً عرائضها المطلبية وبرامجها الاجتماعية والسياسية(١١٣). أما بالمغرب الأقصى، فإن اهتمام النخبة المغربية بموضوع التعليم

= تلاها من ردود فعل وطنية من لدن التونسيين ومظاهر القمع من طرف السلطات الاستعمارية، سيرحل مضطراً إلى الأستانة (١٩١٢) حيث سيقيم هناك ويؤسس لجنة مكونة من الجزائريين والتونسيين المهاجرين للتعريف والدفاع عن قضايا شمال إفريقيا. للتدقيق في حياة علي باش حمبة ومساره السياسي، انظر: المركز الوطني للتوثيق، الملف رقم (٢٨ ـ ١ ـ ال)، تونس.

(١١٠) علي باش حمبة، «القضاء الأهلي،» التونسي (١٤ آذار/ مارس ١٩١٠).

(١١١) سالم حميدة، «الاصلاح الزيتوني،» جريدة المشير (١١ حزيران/ يونيو ١٩١١)، وورد ذكره في: خالد، **أضواء من البيئة التونسية على الطاهر الحداد ونضال جيل**، ص ٣٥ ـ ٣٦.

(١١٢) نحيل أساساً على الصحف التالية: الرائد التونسي التي أسست عام ١٨٦٠ وكانت تعكس وجهة نظر الحكومة، التونسي المشير المُحدثة عام ١٩١١ والمدارة من لدن الطيب بن عيسى، التي نشرت عدة مقالات ودراسات حول إصلاح التعليم، لعل أهمها على وجه الخصوص الأعداد الصادرة في كل من: ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩١١، سالم حميدة: «طريقنا في الاصلاح الزيتوني،» المشير (أيار/ مايو ـ حزيران/ يونيو ١٩١١)، و«الاصلاح الزيتوني». علاوة على جريدة النهضة المؤسسة عام ١٩٠٩ من لدن البشير بن عز الدين، إذ نشرت من مقالاتها واحداً عن: «انتقاء كتب التدريس بالجامع الأعظم،» النهضة، ١٩٢٤/٧/١١.

(١١٣) لا بد أن نميز هنا بين مرحلتين في نشاط حركة تونس الفتاة قبل ١٩١١ وما بعد هذا التاريخ، والحد الفاصل بينهما هو واقعة الجلاز (١٩١١) وما خلفته من مُضاعفات على تطور العمل الوطني بتونس تفكيراً وممارسة. فمن ذلك، المطامح المُعبر عنها بخطاب البشير صفر أثناء مؤتمر المستعمرات المنعقد بمرسيليا ما بين ٥ و٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٠٦، الذي مثل وترأس الوفد التونسي خلاله محمد الأصرم. فمن المطالب المقدمة إلى =

وبالدعوة إلى اصلاح نظمه، لم يخرج عن المناخ الفكري والسياسي الذي ساد مجتمعات المغرب العربي، وهي بصدد الربط بين اصلاح الدين وتطوير لغته ونظمه التعليمية، في نطاق معركتها من أجل الدفاع عن الهوية ومقاومة الاستعمار.

هذا، وإن الذي يؤكد مركزية المسألة التعليمية بخطاب النخبة المغربية[114]، تلك الانتاجات النظرية[115] التي أطّرت تفكيرها، وهي بصدد تقديم اصلاح التعليم كواحد من الموضوعات التي قدّرت فعاليتها في حقل استنهاض الوعي الوطني وفتح آفاقه النضالية. ففي لسان المغرب[116]، الجريدة التي عكست «ما كان يجيش بخواطر رجال العمل الوطني»[117]، مع بداية هذا القرن، نُعاين تشديداً على المسألة التعليمية وتأكيد مطلب الاصلاح. لنقرأ مقطعاً من مقال سبق أن نُشر في لسان المغرب وأعادته مجلة المغرب الجديد: «بما أن الوقت قد دعا إلى الاصلاح، والشبيبة العصرية قد هللت قلوبها، وانشرحت صدورها له، وجلالة سلطانها الجديد (= عبد الحفيظ) يعرف لزومه. فنحن لا نألو جهداً في المناداة بطلبه على صفحات الجرائد من جلالته، وهو يعلم أننا ما قلدناه ببيعتنا، واخترناه لإمامتنا، وخطبنا وده رغبة منا وطوعاً من غير أن يجلب علينا بخيل ولا رجال، إلا أملاً في أن ينقذنا من وهدة السقوط التي أوصلنا إليها الجهل والاستبداد... والذي نرجوه منه قبل كل شيء هو فتح المدارس ونشر المعارف، وأن يكون التعليم الابتدائي إجبارياً، وأن يولي ذوي الكفاءة والاستحقاق والأهلية، ويقرب إليه ذوي العقول الراجحة والأفكار الحرة الراقية... والدول الحاضرة يوم كانت مستبدة وكانت سلطتها مطلقة لم تكن لها كلمة مسموعة، ولا ما يدل على أنها دول قديرة... وكفى حجة على هذا أمة اليابان، تلك الشمس المشرقة في آفاق آسيا التي كانت في مؤخرة الدول قبل أربعين سنة، وأصبحت اليوم في مصاف الدول العظيمة...»[118].

إننا إذا تجنبنا مناقشة وتقييم الأفق الذي ضمنه كانت تتحرك جماعة لسان المغرب فكراً وممارسة[119]، فإن الثابت في تجربة الجيل الأول للحركة الوطنية بالمغرب الأقصى، هو أن

= المؤتمر سنجد بنداً ينص على ضرورة «تسهيل ولوج الأهالي إلى مؤسسات التعليم الفرنسي، الابتدائية منها والثانوية، عسى أن يتمكنوا من الاحتكاك، منذ الصغر، بالعنصر الحامي»، وأيضاً في مؤتمر إفريقيا الشمالية المنعقد ما بين ٦ و٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٠٨ بباريس، حيث تولى محمد الأصرم تقديم تقرير عن وضعية التعليم العالي بتونس، وخير الله بن مصطفى عرضاً حول التعليم الابتدائي للأهالي بتونس.

(١١٤) للتدقيق، انظر: عثمان أشقري، «مسيولوجيا الخطاب الاصلاحي بالمغرب، ١٩٠٧ - ١٩٣٤،» (رسالة ماجستير، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٨٦).

(١١٥) من هذه الإنتاجات، وهي كثيرة، سنقتصر على ما نشر في بعض الجرائد من مقالات، وأيضاً ما تضمنته مقتضيات مشاريع الدساتير التي شهدها المغرب مع مستهل هذا القرن، إضافة إلى كتابات بعض عناصر النخبة المغربية الذين من مواقعهم السياسية والفكرية، قد ساهموا في الدعوة إلى اصلاح وتطوير النظام التربوي والتعليمي شكلاً ومضموناً.

(١١٦) للاطلاع على ظروف ظهور جريدة لسان المغرب، انظر: محمد المنوني، «ظهور لسان المغرب كأول جريدة عربية ناطقة بلسان الدولة استناداً إلى خمس وثائق غير منشورة،» دار النيابة، السنة ٢، العدد ٥ (شتاء ١٩٨٥)، ص ٥ - ١٠.

(١١٧) الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص ٩٨.

(١١٨) المصدر نفسه، ص ٩٨ - ٩٩.

(١١٩) عند علاّل الفاسي تُعتبر التجربة دليلاً على أن «أمتنا كانت سائرة في طريق الخلاص لولا =

المسألة التعليمية، في بُعديها التربوي والثقافي، قد ظلت مطلباً على درجة من الأهمية، شأنها في ذلك شأن الدعوة إلى اصلاح الدين وتحديث الدولة ومؤسساتها، بدليل حضورها بمُتون الدساتير الثلاثة[120] التي قُدمت كمشاريع من لدن النخبة المغربية على عهد السلطان مولاي حفيظ[121].

فهكذا، ستتصدر الدستور الثالث، المنسوب إلى مجهول بحسب علال الفاسي[122]، وإلى الشيخ عبد الكريم مراد بتقدير محمد المنوني[123]، مقدمة تشدد، بشكل مقارن، على أهمية التعليم وفروعه المعاصرة من معارف وتقنيات، فتقول: «... يمكن لحكومة من المغرب أن تبلغ ما بلغته اليابان بأقرب وقت إذا اقتفت آثار اليابان بالاجتهاد ونفع العامة وأخذ العلوم الصناعية الوقتية الموافقة للأحكام الشرعية من أوروبا، على الأخص في اقتفاء آثارهم في تنوير أفكار الرعية في حثهم على اختراع الأمور النافعة، ومكافأة من برز من ذلك... لأن الذي يعلم أسرار رغبة الشريعة الإسلامية وما احتوت عليه من الحث على نشر العدالة والمشورة في الأمور وتعلُّم المعارف اللازمة للوقت والدين بكل شيء يستغني به المسلمون عن الأجانب...»[124].

هذا، وعلاوة على تأكيد الحركة الدستورية على مطلب الاهتمام بالتعليم وإصلاح نُظمه التربوية وطرائقه المنهجية، فإن السلفية، باعتبارها التيار الفكري والايديولوجي السائد عهدئذ، قد جعلت من اصلاح الثقافة الإسلامية وتطوير مناهجها التعليمية، احدى القضايا التي سيتمحور حولها نشاطها الثقافي والنضالي[125]. لذا، فحين كانت جامعة القرويين من

= استعجال المستعمرين الأمة، وهجومهم علينا بطريق القوة الغاشمة التي شغلتنا في شأن الدفاع عن النفس أمداً طويلاً». انظر: المصدر نفسه، ص ٩٩. وفي تقييم عبد الله العروي، لم يخرج مشروع الاصلاح، كما جسدته الحركة الدستورية، عن أفق حركات التجديد كما ظهرت في نطاق الدولة العثمانية، بدليل التشابه إلى حد التماثل بين الدستور التركي (٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٧٦)، ومشروع الدستور المغربي (١٩٠٨)، ولإبراز ذلك قدّم العروي مقارنة من حيث المضمون بين الوثيقتين، انظر: Laroui, *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830 - 1912,* pp. 403 - 404.

(١٢٠) نقصد كلاً من: دستور علي زنيبر، دستور عبد الله بنسعيد، والدستور المجهول الذي عثر عليه وقدمه علّال الفاسي.

(١٢١) لم يتعرض دستور علي زنيبر لمسألة التعليم إلا عرضاً وبشكل غير مباشر في المادة السابعة والعشرين، في حين خصص الدستور الثاني فصلين لهذه القضية. في الأول يذكر بتملك المغاربة للمعارف في الماضي ويدعو السلطان إلى «إحداث مدارس لتعليم مهمات جديدة يتوقف نفوذ النجاح عليها وعلى معرفتها»، وفي الخامس عشر يطلب من السلطان «تعليم العلوم العسكرية» و«تدريب الأولاد على الرماية وركوب الخيل...».

(١٢٢) قارن: علّال الفاسي، **حفريات عن الحركة الدستورية في المغرب قبل الحماية**، سلسلة الجهاد الأكبر؛ ٦ (الرباط: مطبعة الرسالة، [د.ت.]).

(١٢٣) المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، ج ٢، ص ٤٠٥ - ٤٠٦.

(١٢٤) ورد ذكره في: عثمان أشقري، «الفكر الإصلاحي الوطني والمسألة التعليمية في المغرب خلال الثلث الأول من القرن العشرين،» **المشروع**، العددان ٧ - ٨ (١٩٨٦)، ص ٤٦ - ٤٧.

(١٢٥) كما عبّرت عن ذلك مدارس التجديد التي ظهرت في كل من الرباط (ومثلها إبراهيم التادلي =

الإطارات الكفيلة باحتضان الدعوة السلفية، بل والمؤهلة للعمل على نشر مبادئها والتعبير عن أفكارها، فقد وقع التفكير في اصلاح هذه المؤسسة[126] علمياً وتربوياً[127]، عسى أن تتصدر المكانة التي تليق بجامعة، تكشف في تطورها التاريخي الثقافة العربية الإسلامية للمغرب، على الأقل منذ أن بدأ التدريس بها، أي منذ زمن المرابطين[128].

وفعلاً، لقد أنيطت بمحمد بن الحسن الحجوي مهمة الاشراف على تنفيذ مشروع اصلاح التعليم، وهو المكلف بوزارة المعارف لدى حكومة المخزن منذ ١٩١٢، والأهم باعتباره الشخصية، التي بالرغم من تكوينها السلفي، قد آمنت ودافعت عن الانفتاح[129] والنظام[130]، والاجتهاد[131]، باعتبارها القيم القادرة على اسعاف المغرب وقطاعاته الاجتماعية

= والمؤرخ الناصري) وفاس (الفقيه محمد كنون، ومحمد بن جعفر الكتاني، ومحمد عبد الكبير الكتاني أولاً، ثم عبد الله السنوسي وأبي شعيب الدكالي لاحقاً)، للتدقيق في هاتين المدرستين، فكراً وممارسة، انظر: العلوي، «جامع القرويين وأصول السلفية المغربية، ١٨٧٣ - ١٩١٤»، ص ١٢٠ - ١٩٧.

(١٢٦) للتدقيق في تطور جامعة القرويين منذ التأسيس (٨٥٩ م)، خصوصاً تاريخها الفكري والثقافي، انظر: محمد المنوني، مدخل إلى تاريخ القرويين الفكري ([د.م.]: الكتاب الذهبي، ١٩٦٠).

(١٢٧) نقصد أساساً مشروع ١٩١٤ الذي استهدف اصلاح التعليم بالقرويين وبالجوامع التابعة لها، والذي بإيعاز من الإقامة العامة كلف الحجوي بإنجازه. للتدقيق في مضمون هذا المشروع، انظر: محمد بن الحسن الحجوي، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي (فاس: المطبعة الجديدة، [د.ت.])، ج ٢، ص ١٢٤ وما بعدها.

(١٢٨) ولو أن الدراسة الفعلية ستبدأ مع المرينيين، حين توسعت خزائن الكتب، وأحدثت أماكن لسكنى الطلبة، وكثرت وتنوعت الدروس، وتصاعدت وفود الطلبة القادمة من داخل المغرب وخارجه إلى هذه المؤسسة.

(١٢٩) هكذا يعتبر الحجوي الانفتاح في تعددية مظاهره، سيما الاقتصادية والتجارية، سبيلاً لتجاوز تأخر المغرب، فيقول: «ما ارتقت أوروبا وأمريكا إلا بالشركات ذات الأسهم، فلا تجد الأعمال العظيمة من سكك حديدية أو فبارك عظيمة، أو مشاريع مهمة كالبنوك، إلا متألفة من شركات المساهمة وكذلك بسبب حصول الثقة فيما بينهم وعدم سفاهة أخلاقهم...». انظر: محمد بن الحسن الحجوي، مستقبل تجارة المغرب (تونس: مطبعة النهضة، ١٩٢٧).

(١٣٠) يعتبر «النظام» من المفاهيم المركزية في تفكير محمد بن الحسن الحجوي، عبره يحلل مظاهر الفوضى التي شهدها المغرب، وبخاصة في العقد الأول من هذا القرن، ومن خلاله يقترح الحجوي البدائل الممكنة لإعادة المغرب إلى تماسكه دولةً ومجتمعاً. فهكذا، وضمن الرسالة التي وجهها إلى الجباص يحلل ظروف وقوع ثورة بوحمارة، فيقول: «وهذا ما أوجبته الفوضى وفساد النظام وسوء التصرف وفقدان الرابطة بين أعضاء الدولة والدولة، وبين الرعية والدولة أيضاً لفقد النظام والأمن والعدل والنزاهة في الأحكام واستيلاء الجهل وفساد الأخلاق...» ليضيف في سياق آخر: «تقوم الأمم بقدر تمسكها بالنظام وأحكامه وقيام رجالها بمراقبة العمل به والتمشي عليه وتأخرها بقدر انحلاله والتفريط فيه». للإطلاع أكثر على مكانة مفهوم النظام في تفكير الحجوي، انظر كتاباته: محمد بن الحسن الحجوي: رسالة إلى الجباص (الرباط، مخطوط بالخزانة العامة رقم ح ٢٠٤)، والنظام في الإسلام: محاضرة ألقيت بتاريخ ١١ ابريل ١٩٢٨ أمام المؤتمر السادس لمعهد الدراسات المغربية العليا (الرباط: مطبعة الأمنية، ١٩٢٨).

(١٣١) إذ يقول: «ويظهر لي أن ندرة المجتهدين أو عدمهم هو من الفتور الذي أصاب عموم الأمة في =

على النهوض من الكبوة والتقدم على طريق الخلاص من التأخر والجهل والانحطاط. لـذلك، نراه يتحسر على فشل مشروع اصلاح القـرويين، فيقـول: «ولكن مع الأسف المكـدر تداخـل ذوو الأغراض الشخصية، فبينما نحن نبني ونصلح ونُرمم بفاس، شرعوا في الهدم والتخريب في الـرباط بغـير فاس. وما كدنا نختم القانون المشار إليه حتى صدر أمر شريف برجوعنا ولم يبقَ من مشروعنـا إلا أن راتب المدرسين ضعف إضعافاً . .»[١٣٢].

أمـا بالجـزائر، وهي الـدولـة التي تعـرضت شخصيتهـا لأعمق الشروخ دينيـاً ولغـويـاً وثقافياً[١٣٣]، فقد شكّل الـدفاع عن مقـومات التعليم وإصـلاح نظمـه، موضـوعـاً مـركزيـاً في مضمار مقاومة الاستعمار والعمل على تجاوز مضاعفاته على عروبة الجزائر وانتمائهـا الإسلامي، المعطى الذي تؤكده مواقف النخبة الجزائرية من خلال إنتاجاتها النظرية وعرائضها المطلبية.

صحيح أن الاستعمار قد كسر كل الفئات الوسيطة، التي من شأنها أن تضمن للجـزائر تماسك نسيجهـا الاقتصادي، الاجتـماعي والثقافي[١٣٤]، ومن الـثابت أن المجال الـرمزي، من دين ولغـة وقيم وتعليم، قد مثـل بالنسبـة للاسـتراتيجيا الفـرنسيـة الجسر الـذي عـبره يمكن الاحتلال أن يستقر ويمتد، ليس داخل القطر الجزائري وحسب، بل بـالنسبة إلى مختلف دول المغرب العربي. . لكن الأصح، بتقديرنا، هـو أنه بمقـدار ما كـان الإجهاز عميقـاً وعنيفاً من جانب المستعمِر، استنهض لدى المستعمَر تمسكه بمقومـات شخصيته ودفـاعه عنهـا، وإلا بماذا يمكن أن نفسر ترسخ التيار الاصلاحي الديني بالجزائر، وصـيرورته حـركة أقـرب إلى الحزب السياسي منها إلى جمعية عادية للعلماء[١٣٥]؟

فهكـذا، سيقع الـربط في كتابـات النخبة بـين تأخـر الجـزائـر وجمـود التعليم وقصـور

= العلوم وغيرها. فإذا استيقظت من سباتها، وانجلى كابوس الخمول وتقدمت في مظاهر حياتهـا التي أجلها العلوم وظهر فيها فطاحل علماء الدنيا من طبيعيات ورياضيات وفلسفة، وظهر المخترعون والمكتشفون كالأمم الأوروبية والأمريكية الحية، عند ذلك يتنافس علماء الـدين مع علماء الـدنيا فيـظهر المجتهـدون. . .». انظر: الحجـوي، **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي**، ص ٢٧٢.

(١٣٢) ورد ذكره في دراسة: أشقـري، «الفكر الاصـلاحي الوطني والمسألة التعليميـة في المغرب خـلال الثلث الأول من القرن العشرين،» ص ٥٢.

(١٣٣) انظر: «تغريب الإنسان،» في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(١٣٤) قـارن: مغنية الأزرق، **نشـوء الطبقـات في الجزائـر: دراسـة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي - السياسي**، ترجمة سمير كرم (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)، الفصـل الثالث: «البنيـة الاجتماعيـة الجزائرية في ظل السيطرة الفرنسية،» ص ٤٩ ـ ٦٨.

(١٣٥) للتـدقيق في ولادة وتطور التيـار الاصـلاحي بـالجـزائـر، انـظر: Ali Merad, *Le Réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940: Essai d'histoire religieuse et sociale,* Maison des sciences de l'homme, recherches méditerranéennes, études 7 (La Haye: Mouton, 1967).

وللاطلاع على مكانة علماء الجزائر ما بين ١٩١٩ ـ ١٩٣١ وعلاقتهم بحرب التحرير، انظر:

B. Saadallah, «The Algerian Ulemas, 1919 - 1930,» *R. H. M.*, no. 2 (1974), pp. 138 - 149, and A. Nadir, «Le Mouvement réformiste et la guerre de libération nationale,» *R.H.M.*, no. 4 (1975), pp. 179 - 183.

مناهجه، كما سينظر إلى شيوع العلوم وانتشار المعارف كمقدمات ضرورية لاسترداد سيادة الجزائر وتوفير شروط نهضتها[١٣٦]، فما «كثر الفساد ـ يقول ابن باديس ـ في أمة إلا بعدم تربية الأولاد فإننا نرى الأولاد مهملين يتعلمون الفساد. وإننا نرى الأمم الحية إنما حصل الرقي لها بتربية أولادهم وتعليمهم العلوم النافعة، والمعرفة المفيدة...»[١٣٧]. ليضيف منتقداً طرق التعليم ومناهجها، فيقول: «التعليم القديم غير نافع في زماننا لنقصانه. إذ تعليم القرآن وحده على الكيفية المألوفة عندنا بهذه الأقطار لا يفيد المتعلم ولا أباه، فلا بد من معرفة العلوم النافعة في الدين والدنيا. أما إذا اقتصرنا على أحد العلمين ضاع ما يفتقر لذلك العلم المجهول، ولكن أهل زماننا تركوا العلمين معاً ولا حول ولا قوة إلا بالله. نعم إنه يوجد بعض العلماء ولكن صاروا لقلتهم كالعدم...»[١٣٨].

إن وعي وجود علاقة بين تأخر الجزائر واستعمارها، وجمود نظم التعليم وتخلّف مضامينها المعرفية والتربوية، لم يكن في صُلب معركة التيار الاصلاحي بالجزائر، كما جسدته جمعية العلماء، بل بالإضافة إلى ذلك قد غدا قناعة مشتركة في صفوف الشباب الجزائري، الذي بانفتاحه على التكوين العصري واعتماده على مصادره الفكرية والثقافية، سيعمل على تنظيم ذاته ايديولوجياً وسياسياً تحت ما كان يسمى عهدئذ حركة «الجزائر الفتاة»[١٣٩].

لقد مثّل الأمير خالد[١٤٠] هذا الاتجاه، وهو الشخصية التي وإن تكوّنت في المدارس الفرنسية، فقد ظلت تعبّر عن الاستمرارية التاريخية، في اعتمادها التراث النضالي للأمير عبد القادر بن محيي الدين[١٤١]، وفي استثمارها مقوم الإسلام في الدفاع عن الشخصية الجزائرية[١٤٢]. لذا، سيغدو من الطبيعي أن يصبح دفاعه عن تعلّم الجزائريين واصلاح

---

(١٣٦) نفكر أساساً في كتابات مالك بن نبي وآرائه حول مكانة الدين والعلم في نهضة العالم الإسلامي والجزائر كجزء منه.

(١٣٧) وردت الإشارة إليه في: ابن باديس، **كتاب آثار ابن باديس**، ج ١، ص ٢١.

(١٣٨) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢١.

(١٣٩) للتدقيق في هذه الحركة، من حيث الولادة والتطور، إنظر: شارل أندريه جوليان، **الجزائريون المسلمون وفرنسا، ١٨٧١ - ١٩١٩** (باريس: المنشورات الجامعية الفرنسية، ١٩٦٨).

(١٤٠) خالد بن الهاشمي الملقب بالأمير خالد، هو حفيد الأمير عبد القادر بن محيي الدين، أبي الوطنية الجزائرية، وُلد بسوريا (دمشق) عام ١٨٧٥، ليَرحل بعد طفولته إلى الجزائر (١٨٩٢) قصد الالتحاق، على نفقة فرنسا، بثانوية «لويس لوغران»، وبعدها بالكلية الحربية «سان سير» سنة ١٨٩٣، ليُنهي مسيرته العلمية بدرجة «نقيب» في الجيش. وما بين ١٩١٣ و١٩١٩ سيُصبح الأمير خالد شخصية سياسية مهمة وخطيرة في تقدير الاستعمار، إذ سيعمل على استنهاض وعي الجزائريين بضرورة الدفاع عن مكانة الجزائر ومُقومات وجودها وبخاصة في مجالات المشاركة السياسية، الاقتصادية والتعليمية.

(١٤١) لطالما استند الأمير خالد على تُراث جده النضالي فهو يقول: «إن أجدادنا قد أضرموها حرباً حامية الوطيس مدى ١٥ عاماً وأزيد، ولم يكن النصر حليفهم ولكن تقدير بطولتهم وشجاعتهم حق ثابت لا ينبغي أن ينكره المنتصرون علينا كما لا ينبغي لي، أنا حفيد الأمير عبد القادر أن أسكت عنه مثلما فعل كثير من المنتخبين...». انظر: جريدة **الإقدام**، ١٩٢٢/٧/٢٨.

(١٤٢) ألم يقل منتقداً دعاة التجنس بالجنسية الفرنسية: «إن الوطني الصادق لن يقبل صفقة المواطن الفرنسي في قالب غير قالبه وفي قانون غير قانون أحواله الشخصية...». انظر جريدة **الإقدام**، ١٩١٩/٦/٢٨.

أحوالهم المعرفية مطلباً فاعلاً في تطور نشاطه السياسي على الأقل ما بين ١٩١٩ و١٩٢٥[١٤٣].

وفعلاً، لم تتقاعس النخبة الجزائرية عن تقديم عريضة تحتوي على المطالب المستعجلة خلال زيارة الرئيس الفرنسي ميلران (Millerand) في شهر أيار/ مايو ١٩٢٢، ومنها مطلب إشاعة التربية والتعليم والعمل على تطبيق نوع من المساواة في الاستفادة من فرص التكون والتعلم[١٤٤]. هذا، وبعد الفوز الانتخابي لتجمع اليسار الفرنسي، سيجدد الأمير خالد المطالب المستعجلة للشعب الجزائري في رسالة إلى رئيس المجلس هريو (Herriot) (١٩٢٤/٧/٣)، يؤكد فيها ضرورة التطبيق الشامل لقانون التمدرس الاجباري بالنسبة إلى الأهالي مع احترام حرية التعليم[١٤٥].

هكذا، إذن، نخلص إلى أن الجيل الأول من الحركات الوطنية المغربية، قد اتخذ موضوع الاصلاح منطلقاً للتفكير وموضوعاً للتعبئة من أجل التحسيس بالظاهرة الاستعمارية وإعمال وعي مخاطرها السياسية، سيما في مجال المس بالهوية ومقومات الشخصية المغربية، وذلك قبل أن ترتقي «الاصلاحية» إلى تيار فكري وايديولوجي (= السلفية) فاعل ووازن في تأطير النضال الوطني وتوجيه نخبه وحركاته، تحديداً مع الثلاثينيات من هذا القرن.

ثانياً: موضوع الهوية في تفكير النخبات السياسية المغربية وخطاب حركاتها الوطنية

شكل المساس بالهوية محور الاستراتيجيا الاستعمارية بالمغرب العربي، وموجهاً سياستها في التوسع والانتشار.. وفرنسا في إجهازها على مقومات الشخصية المغربية، لم تقدر مكانة الإسلام في صيرورة الإنسان المغربي وتكون عناصر وجوده، من قيم، ولغة، وثقافة.

صحيح أن اختراق ما هو رمزي لم يكن هو المستهدف الوحيد والأوحد لدى بناة الاستعمار، بل قُدّر في نظرهم كأداة كفيلة بإشاعة قيم التغريب ووسيلة لتأكيد الإدماج الاقتصادي، وإلا بماذا يمكن أن نفسر ذلك السيل من الكتابات التي كوّنت ما أصبح يسمى «الأسطوغرافيا الاستعمارية»، التي ناقشنا البعض من أسسها النظرية سابقاً[١٤٦].

لقد مُس المغاربة في إسلامهم، وهذا ما يبرر تمسكهم العميق والمتواصل بكل ما يعتبر مقوماً من مقومات انتمائهم الديني والحضاري، وأيضاً هذا ما يؤكد ذلك التداخل والتكامل

---

(١٤٣) للتدقيق في نشاطه على امتداد هذه الحقبة، انظر: محفوظ قداش، «الأمير خالد ونشاطه السياسي بين ١٩١٩ و١٩٢٥،» تاريخ وحضارة المغرب، العدد ٤ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤)، ص ١٩ ـ ٣٩.

(١٤٤) انظر افتتاحية: الإقدام، ١٩٢٢/٨/٤.

(١٤٥) للاطلاع على نص الرسالة، انظر: *L'Humanité*, 3/7/1924, reproduit par: *Bulletin du comité de l'Afrique française* (1924), p. 530, et *Le Paria*, no. 27 (juillet 1924).

(١٤٦) انظر أساساً القسم الأول والفصل الثالث من هذا الكتاب.

بين العروبة والإسلام بهذه المنطقة من العالم العربي[147]. فالدفاع عن الهوية، الذي يعني بشكل آخر الدعوة إلى صيانة الإسلام ومكوناته، سيصبح في صلب الشروط المفرزة للنخبات المغربية القائدة للعمل السياسي مع الثلاثينيات، كما سيتصدر الأولويات المؤطرة لخطاب حركاتها الوطنية تحديداً منذ بروزها كإطارات مُهيكلة ومنظمة من الناحيتين النظرية والايديولوجية. كما أن الإقرار بـ «طليعية» العامل الديني في تشكل التفكير المناهض للاحتلال، الداعي إلى تجاوزه ضمن حركات منتظمة سياسياً، لا يُلغي وجود روافد أخرى قررت ميلاد بُنى العمل الوطني وحددت موضوعاته[148].

هذا، وبفعل الثقل الايديولوجي للسلفية، سنعاين تمحوراً متزايداً لتفكير النخبات المغربية حول الدفاع عن الهوية ومقوماتها، تارة باستحضار التاريخ المدني والحضاري للمغرب العربي، الذي يُعدّ الإسلام فاعلاً وازناً في تطوره واستكمال عناصر شخصيته، وطوراً بانتقاد سياسات الاستعمار والدعوة إلى احلال أخرى بديلة لها، يكون للإنسان المغربي، ذي الانتماء العربي الإسلامي، المكانة اللائقة والمنسجمة مع قيمه ونظمه السياسية والثقافية المُعطى الذي عكسته الحركات الوطنية المغربية الثلاث، واعتمدته أرضيات للنضال غداة تهيكلها مع منتصف الثلاثينيات.

١ ـ النخبات السياسية المغربية وموضوع الهوية/ نماذج من التفكير

«يكاد العهد الذي يفصل بين ٣١ آذار/مارس ١٩١٢ و١٦ أيار/ مايو ١٩٣٠ أن يكون عهد كفاح عسكري محض، لأن الأغلبية الساحقة من سكان البلاد أعلنت الثورة بعد توقيع الحماية، ولم يكن إخضاعها لها إلا بعد جهود جبارة وبصفة تدريجية، ولأن نخبة الجيل الذي سبق الحماية أو عاصرها التجأت كلها إلى الجبال تقود الثورة وتدبر الكفاح، والذين غلبتهم القوة على أمرهم أصيبوا بدهشة العسكري المغلوب الذي لا يستطيع أي عمل بعد تجريده من السلاح، فكان لزاماً لإزالة هذه الدهشة العامة أن ينتظر نشوء جيل جديد متشبّع بروح المقاومة السلمية التي لا تعطي السلاح المقام الأول في كل معركة...»[149].

بهذا التحديد، فصّل علّال الفاسي، وهو الزعيم الذي طبعت شخصيته تجربة العمل

---

(١٤٧) نفكر في المشرق العربي، حيث بالرغم من خضوع بعض أقطاره للاستعمار الفرنسي، فإنه لم يُمسّ في إسلامه، بل في أرضه، حيث قُسمت وحدته الطبيعية، لذا كانت حركاته أكثر حساسية تجاه القومية (= الوحدة) والدعوة إلى الفصل بين القومي والديني. للتدقيق في هذه النقطة، انظر: محمد عابد الجابري، «المثقف العربي وإشكالية النهضة: رؤية مستقبلية،» الوحدة، السنة ١، العدد ١٠ (تموز/ يوليو ١٩٨٥)، ص ٤٤ ـ ٥٩.

(١٤٨) من ذلك، الدور الذي لعبته التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الدول الثلاث، التي شرعت نتائجها في البروز مع أواخر العشرينيات وبداية الثلاثينيات. للاطلاع على نموذج من هذه التغيرات، انظر: الطاهر الحداد، العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية، ط ٤ (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤).

(١٤٩) الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص ١٢٧.

الوطني في المغرب الأقصى[150]، بين حقبتين في سيرورة النضال من أجل الاستقلال. فمن هو الجيل الجديد الذي أشار إليه علّال الفاسي ووجّه نشاطه؟ وما هي مكانته الاجتماعية والسياسية؟ وبالضرورة، ما هي الموضوعات التي منها تشكلت رؤيته للمقاومة السياسية السلمية لظاهرة الاستعمار؟

إن اعتمادنا هذا المقطع، وإن كان وارداً ضمن سياق كتابة علّال الفاسي عن الحركة الاستقلالية بالمغرب الأقصى، فإنه لا يحولُ بيننا وبين تعميمه على كل من الجزائر وتونس[151]، حيث ستبرز نخبات سياسية، منطلقة بل ومقتنِعة بضرورة التفكير في ايجاد صيغ تكفل للعمل السياسي المهيكل والمنظم إمكانات للتطور، وتفتح له آفاقاً أرحب على طريق تجديد مفاهيمه وتنشيط ديناميّاته.

صحيح أن الأقطار الثلاثة (المغرب، الجزائر، تونس) قد شهدت درجات من التفاوت في ظهور مفهوم العمل الوطني وطبيعة القوى الرافعة له[152]، ومن الثابت أن المضاعفات الناجمة عن الوجود الاستعماري لم تكن على قدر واحد من العمق في المجتمعات المغربية[153]، لكن الأصح، بتقديرنا، أن الدول الثلاث قد شهدت نوعاً من التماثل في ما يتعلق بالمواقع الاجتماعية للنخبات السياسية القائدة لعملها الوطني، تحديداً منذ أواخر العشرينيات وبداية الثلاثينيات، وحتى نهاية الأربعينيات ومستهل الخمسينيات[154]، وبالضرورة عايشت وتفاعلت مع الإشكاليات نفسها التي أطّرت النضال الوطني وحكمت مطالبه.

إن اعتمادنا على ما هو مشترك لمُقاربة المكانة التي حظي بها موضوع الهوية في تفكير النخبات السياسية المغربية، قد يفسره ذلك الحضور الوازن للسلفية، كمنظومة أفكار وقيم، ورؤية تتحدد على أساسها الشعارات المركزية للحركات الوطنية. فالسلفية التي حلّلنا

---

(١٥٠) قارن: عبد الكريم غلاب، **ملامح من شخصية علال** (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٧٤)، ص ٢٠٠ وما بعدها.

(١٥١) للاطلاع على تحليل مُقارن للنخبات السياسية المغربية، انظر: Lhachmi Berrady [et al.], *La Formation des élites politiques maghrébines* (Paris: CRESM; Librairie générale de droit et de jurisprudence, Centre national de la recherche scientifique, 1973), chap. 1, pp. 11 - 31.

(١٥٢) نفكر أساساً في التصنيفات أو النمذجة التي تعرضت لها جملة من الكتابات التي تناولت موضوع الحركات الوطنية تاريخاً وتحليلاً، التي بالرغم من تأكيدها على سيادة السلفية فإنها لم تلغ وجود تيارات أخرى تأرجحت بين «الليبرالية» و«الشعوبية» أو «الاشتراكية». للتدقيق، انظر ثلاث وجهات نظر، لكل من: Elbaki Hermassi, *État et société au Maghreb: Étude comparative,* préface de Maxime Rodinson (Paris: Anthropos, 1975), pp. 104 - 109; Mohammed Harbi, *Le FLN, mirage et réalité: Des origines à la prise du pouvoir, 1945 - 1962* (Paris: Jeune Afrique, 1980), pp. 9 - 30, et Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse,* tome 2, pp. 138 - 144.

(١٥٣) المقصود هنا دولة الجزائر، إذ تعتبر أقدم مستعمرة في المغرب العربي (١٨٣٠ - ١٩٦٢)، وبالتالي قد شكلت مُختبراً لمجمل السياسات الاستعمارية التي اعتمدتها فرنسا في احتلالها لأقطار المنطقة.

(١٥٤) إذ اننا سنلاحظ مع أواخر الأربعينيات ميلاد قوى جديدة ستدخل العمل الوطني لتفعل في تصورات حركاته وتحكم ممارستها.

منطلقات ظهورها وشروط انتقالها إلى المغرب العربي[١٥٥]، قد أصبحت مع تهيكل الحركات الوطنية، المرجعية النظرية والفكرية السائدة، وذلك على الرغم من وجود تيارات واتجاهات أخرى داخل قطاعات الرأي العام المغربي[١٥٦]، وبالرغم كذلك من بروز ايديولوجيات ذات طابع دولي، قياساً لعمقها الفلسفي، وبالنظر لحجم تأثيراتها على تشكّل الفكر الإنساني والحضاري[١٥٧]. إنها «سلفية جديدة»، بتعبير علّال الفاسي[١٥٨]، وطنية من حيث مضمونها السياسي والنضالي، ليبرالية من حيث منطلقاتها وطرائقها في التفكير، الواقع الذي أكدته أفكار تلك الثلة من السلفيين[١٥٩]، الذين أشاعوا قيم هذا التيار الفكري الوافد من المشرق، وحرصوا على أن يصبح «سلفية وطنية مناضلة كونت الجيل الأول من رجال الحركة الوطنية المغربية وقدمت لهم الأساس الفكري، العربي - الإسلامي لتطلعاتهم النهضوية التحديثية ومواقفهم السياسية النضالية...»[١٦٠].

واقعان اثنان نعتبرهما أساسيين في فهم طبيعة النخبات التي برزت مع مستهل الثلاثينيات، وتمثل القيمة التاريخية للسلفية التي تحولت من مجرد دعوة إلى تطهير الدين وتخليصه مما هو سلبي ومظلم، إلى ايديولوجيا تغذي العمل الوطني وتصوغ شعاراته المركزية: أولهما انكسار حرب الريف وتراجع الديناميات النضالية التي فتحتها جهوياً[١٦١]، والأصداء

---

(١٥٥) انظر: «الموضوعات المحورية للدفاع عن الهوية،» ضمن الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(١٥٦) قارن: عمار اوزيغان، **الجهاد الأفضل**، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤)، القسم الأول: «الايديولوجيا القومية الثورية،» ص ١٥ - ١٣٧ و٢٦٢، والجابري [وآخرون]، **الإنتلجانسيا في المغرب العربي**، وبخاصة الموضوعات ١، ٢، ٤، ٦، ٨ و٩.

(١٥٧) لعل أهمها: الايديولوجية الاشتراكية، كما جسدتها القيادة الجديدة (= ما بعد ١٩١٧) بالاتحاد السوفياتي، الايديولوجية التحررية كما ظهرت بالغرب (= مبادىء ولسون)، والايديولوجية المناهضة للاستعمار، كما تبلورت في أكثر من قطر من الأقطار الخاضعة للاحتلال.

(١٥٨) الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص ١٣٥.

(١٥٩) من هؤلاء نذكر: الشيخ أبا شعيب الدكالي (١٨٧٨ - ١٩٣٧)، والمناضل محمد بن العربي العلوي (١٨٨٠ - ١٩٦٤). للإطلاع على جانب من أفكار هؤلاء، انظر: عبد الله الجراري، **المحدث الحافظ أبو شعيب الدكالي** (الدار البيضاء: دار الثقافة، [د. ت.]).

(١٦٠) الجابري، «تطور الأنتلجانسيا المغربية: الأصالة والتحديث في المغرب،» ص ٢٨.

(١٦١) من ذلك الآثار التي خلفتها حرب الريف بدول المغرب العربي، حيث نقرأ في تقارير السلطات الفرنسية (وثائق أرشيف Aix-en-Provence)، تأكيداً وتحذيراً من انعكاسات انتصارات الثورة الريفية على معنويات الجزائريين وحركتهم الوطنية «فمما لا شك فيه، يقول التقرير، أن الاخفاقات التي تعرضنا إليها في صراعنا مع عبد الكريم، والتي ضخمتها الخيالات الشعبية، قد أيقظت لدى عدد من رعايانا المسلمين الأمل فيما يختزنه الإسلام من روح للمقاومة...».

والشيء نفسه بالنسبة إلى الحركة الوطنية التونسية وقيادتها من أمثال توفيق المدني، امحمد علي، الطاهر الحداد، انظر: محمد الشريف، «حرب الريف وتونس،» في: شارل أندريه جوليان [وآخرون]، **الخطابي وجمهورية الريف**، ترجمة صالح بشير (بيروت: دار ابن رشد، ١٩٨٠)، ص ٣٦٦ - ٣٧٩. أو بشكل غير مباشر بالنسبة إلى الحركة الوطنية الليبية، إذ بقدر ما كانت لثورات عمر المختار، والباروني، والسويحلي، وسكان =

التي خلّفتها قومياً(١٦٢)، وثانيهما بروز أولى التحولات السلبية التي طالت اقتصادات المجتمعات المغربية ونظمها الثقافية، التي بالنظر لتعدد السياسات التي انتهجتها فرنسا في الدول الثلاث(١٦٣)، في أفق إدماجها ضمن آليات النظام الرأسمالي(١٦٤)، لم يكن من الممكن تفادي تحققها، ولا تجنب استفحال تفاقمها. فهل باستسلام ثورة الريف (١٩٢١ - ١٩٢٦) يكون قد سُدّ قوس بالمغرب(١٦٥) وأسدل الستار على مرحلة، لم يحتفظ لها الوطنيون المغاربة إلا بذكريات تقر بعنف الحركة وصلابة مقاومتها، وتُحيط قائدها، محمد بن عبد الكريم الخطابي، بهالة من الاندهاش وصلت حدّ الأسطورة(١٦٦)؟

فكما اعتمد علّال الفاسي عام ١٩٣٠ حداً فاصلاً بين حقبتين في تطور العمل الوطني، سيعتبر حرب الريف مرحلة أساسية في تكوّن العقلية التي ستقود النضال السلمي(١٦٧)، حيث قال: «وقد دخل الريف في حرب مع فرنسا ونحن حول أستاذنا (محمد بن العربي العلوي) نعمل لهذه العقيدة (السلفية) ونُجاهد في نشرها. وما ظهرت خيانة بعض مشايخ الطرق في هذه الحرب حتى زاد ذلك فينا حماسة

= الجبل الأخضر أصداء بالمغرب كانت لحرب الريف ما يماثلها بليبيا. انظر: محمد حجي، «المقاومة المسلحة ضد الاستعمار الأوروبي وأصداؤها في المغرب وليبيا،» المجلة التاريخية المغربية، العددان ١٧ - ١٨ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠).

(١٦٢) وهي الأصداء التي عكست البعض منها مجلة المنار، حين أبرزت في مقالاتها البُعد الإسلامي لتجربة الثورة الريفية، معتبرة الهجوم الفرنسي - الاسباني نوعاً جديداً من الحروب الصليبية التي شنت ضد الإسلام... وبالتالي دعت إلى ضرورة مساندة ودعم حركة محمد بن عبد الكريم الخطابي دفاعاً عن الإسلام وصيانة لوجوده ببلاد المغرب... تراجع بالخصوص الأعداد التالية: «بطل العرب والإسلام وأندلسها الجديدة: الأمير محمد عبد الكريم وقول كاتب اسباني فيه،» المنار، السنة ٢٦ (٢١ حزيران/ يونيو ١٩٢٥)، ج ٢، ص ١٤٧ - ١٥٥، و«حرب الريف أو الأندلس الجديدة: مساعدة منكوبيها وضروب من العبر منها،» المنار، السنة ٢٦ (٢١ تموز/ يوليو ١٩٢٥)، ج ٢، ص ٢١٧ - ٢٢٢.

(١٦٣) انظر الفصل الرابع من القسم الثاني من هذا الكتاب.

(١٦٤) انظر: «ثانياً: الأطر المحددة لمفهوم المغرب العربي المعاصر،» ضمن الفصل الثاني من القسم الأول من هذا الكتاب.

(١٦٥) A. Zouggari, «Islam et nationalisme au Maroc, 1912 -1956,» (Thèse de doctorat de 3éme cycle, Paris, École des hautes études en sciences sociales, 1976), p. 179.

(١٦٦) عبد الله العروي، «عبد الكريم والحركة القومية المغربية حتى ١٩٤٧،» في: جوليان [وآخرون]، **الخطابي وجمهورية الريف**، ص ٣٨٨.

(١٦٧) ولو ان الكيفية التي وقع التعامل من خلالها مع تجربة الريف من لدن النخبة السياسية الجديدة لا زالت موضوع استفهام ولم تحظ بالتنقيب العلمي المطلوب، سواء في ما يتعلق بالدروس التي راكمتها والأبعاد التي توختها، أو فيما يرتبط بالرؤية التي أطرت نظرة النخبة الوطنية لدور عبد الكريم وثورته. لنقرأ استنتاجاً لعبد الله العروي، وهو بصدد حديثه عن علاقة عبد الكريم بالحركة الوطنية بالمغرب الأقصى، يقول فيه: «شخصيتان مرموقتان، وجهان عرفا العظمة ولكنهما عرفا الفشل: الأول في ساحة المعركة والثاني لاحقاً وبشكل قد يكون أكثر مأساوياً على طاولة المفاوضات، ولم ينهض المغرب.. من هذا الفشل المزدوج، أما نحن، نحن الذين علينا أن نُعيد بناء هذا المغرب المهدوم، المستبعد، إذ طالما سمعنا رسالة علّال الفاسي فلقد آن القيام بحل رموز الكلام المتقطع لعبد الكريم الريفي...». انظر: المصدر نفسه، ص ٣٩٣.

وقـوة. . . وليس من الممكن لمؤرخ الحركـة الاستقلاليـة بالمغـرب أن يتجاهـل هذه المـرحلة العظيمـة ذات الأثر الفعال في تطوير العقلية الشعبية في بلادنا. . .»[١٦٨].

إن انكسار حرب الريف كواقع مُؤشر لاستنفاد مرحلة تاريخية في تطور العمـل الوطني، وحلول أخرى متميزة من حيث الزاوية التي من خلالها فُهمت الظاهرة الاستعـمارية وحُـددت أسـاليب مناهضتهـا، لا يمكن، بتقديـرنا، أن يسعفنـا عـلى الـوقـوف عـلى حقيقـة الانتقـال الحاصل، دون إدراك طبيعة التحولات التي شهدتها المجتمعات المغربية، وبمعزل عن مـلامسة نوعية النخبات السياسية التي دخلت دائرة النضال الوطني وأطّرت إشكالياته.

فالمغرب العربي، المدمج بالنـظام الرأسـمالي بفعل السيـاسات التي أقـرتها الاسـتراتيجية الاستعمارية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، قد أصبح يُعايش غـداة الحرب الأولى أوضاعاً متردية، سـواء على صعيـد بُناه الاقتصـادية والاجتـماعية[١٦٩]، أو عـلى مستوى نـظمه التعليمية، المعرفية والثقافية. . .[١٧٠]. الواقع الذي تفسره تلك الحركات المتزايدة والمتصـاعدة من الاستيـاء، التي شملت مجمل شرائـح المجتمعات المغـربية، تـارة بشكل عفـوي، وطوراً بكيفية منظمة ومؤطرة[١٧١]. لذلك، وتأسيساً على هذين الواقعين سيشهد المغرب العربي ميلاد نخبات سياسية لقيادة العمل الوطني وصياغة مـطالبه وشعـاراته المـركزيـة. إنها النخبات التي وإن بدت مظهرياً متباعدة من حيث ظرفيات البروز ومسار التطور[١٧٢]، فقد ظلت منشـدّة إلى المـرجعية النـظرية والفكـرية نفسهـا، وأعني السلفية، وذلـك بالـرغم من احتضانها لتيـارات اعتمــدت الليـبراليــة كفلسفـة، ووظفت قيمهـا في تكـوين خـطابها المنـاهض للظاهــرة الاستعـمارية[١٧٣]. كـما أن الذي يفسر انشـدآد النخبات المغـربيـة للسلفيـة، كمفهـوم ورؤيـة

---

(١٦٨) الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص ١٣٤.

(١٦٩) انظر الفصل السابع من القسم الرابع من هذا الكتاب.

(١٧٠) نفكر في النتائج الناجمة عن السياسات التي اعتمدتها فرنسـا في مجال التعليم، والتي نـاقشنا بعض عناصرها في الفقرة المتعلقة بـ «تغريب الإنسان». وهي نتـائج لم تمس النـظم التعليمية والقيم الفكـرية والثقـافية التي كـانت قائمـة وسائـدة من قبل وحسب، بـل تحكمت أيضاً في بـروز النخبات التي ستقـود العمل الـوطني، وحددت، نسبياً، الأنماط والمصادر التي ستشكل مرجعيات تفكيرها.

(١٧١) المقصود هنا الحركة النقابية بتونس، لمزيد من الاطلاع، انظر.

Ahmad Eqbal et Stuart Schaar, «Mhamed Ali et les fondements du mouvement syndical tunisien,» dans: *Les Africains* (Paris: Jeune Afrique, 1978), tome 11 , pp. 17 - 45, et Mustapha Kraïem, *Nationalisme et syndicalisme en Tunisie, 1918 - 1929* (Tunis: [s.n.], 1976).

(١٧٢) للتدقيق أكثر انظر كلًا من: شارل أندريه جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير: القـوميات الإسـلامية والسيادة الفرنسية**، ترجمة المنجي سليم [وآخرون]؛ مـراجعة فـريد السـوداني (تونس: الـدار التونسيـة للنشر؛ الجزائر: الشركـة الوطنيـة للنشر والتوزيـع، ١٩٧٦)، خصوصـاً الأبواب ٢ ـ ٤، ص ٨٥ ـ ٣٤١؛ و

Berrady [et al.], *La Formation des élites politiques maghrébines*, chaps. 1 - 3.

(١٧٣) من نماذج ذلك: محمد حسن الوزاني بالمغرب الأقصى، مصالي الحاج بالجزائر، وبورقيبة بتونس.

للتاريخ، هو إجماعها على مبدأ الدفاع عن الهوية في أبعادها الدينية، اللغوية والثقافية(١٧٤)، بل إصرارها على توظيف الأسس العربية الإسلامية المغربية وتعبئتها لإطلاق ديناميات العمل الوطني وفتح آفاق تطوره، في ظرف غدا الإسلام، كما حللنا سلفاً(١٧٥)، المهماز القادر على استنهاض الوعي وتثوير أدواته. نموذجان اثنان من تفكير النخبات السياسية المغربية(١٧٦)، سنقف عندهما لمعرفة المكانة التي حظي بها موضوع الهوية، ليس في إدراك الظاهرة الاستعمارية والوعي بمغزاها التاريخي وحسب، بل أيضاً التفكير في ايجاد الصيغ الملائمة لتجاوزها.

أ ـ لعل أولهما تلك الرموز التي شكلت الامتداد الطبيعي لنزعات الاصلاح كما تكونت بالمغرب العربي، التي بتفاعلها مع المشرق وتياراته الفكرية قدمت التنظيم والاجتهاد والترقي كأدوات ضرورية لمواجهة الاستعمار، تحديداً منذ العقود الأولى من القرن التاسع عشر(١٧٧). ثلاثة موضوعات شكلت الأرضية النضالية لكتابات النخبات المغربية(١٧٨)، التي اعتمدت السلفية مصدراً لتفكيرها، وهي: تأكيد وجود تاريخ مشترك لشعوب المغرب العربي، وبالضرورة وجود أمة، الدفاع عن اللغة التي هي لغة القرآن الموحّد لمختلف مكونات المجتمعات المغربية، ثم التشديد على أن يبقى التعليم عربياً إسلامياً في مضمونه وأبعاده ومراميه.

فهكذا، نقرأ عند عبد العزيز الثعالبي، وهو المشبع بالثقافة الزيتونية(١٧٩)، المنفتح على

---

(١٧٤) Roger Le Tourneau, «Élites traditionnelles, 1920 - 1930,» dans: Berrady [et al.], Ibid., p. 60.

(١٧٥) بشكل أعمق في القسم الأول، حين اعتمدنا مفهومي التأخر التاريخي والإدماج لمقاربة تطور فكرة المغرب العربي، ونسبياً ضمن الفقرة الأولى من هذا الفصل.

(١٧٦) وهما: الاتجاه الوطني الاصلاحي الداعي إلى إبراز الهوية الوطنية الثقافية والدينية، ويقابله في كل من الأقطار الثلاثة: علّال الفاسي، ابن باديس، الثعالبي. واتجاه التحديث الليبرالي المتأثر بالثورات البرجوازية الأوروبية: محمد حسن الوزاني، مصالي الحاج، بورقيبة.

(١٧٧) انظر الفصل الخامس من هذا القسم من الكتاب.

(١٧٨) من هذه الكتابات وهي كثيرة، سننتقي نماذج منها، صادرة ما بين مستهل العشرينيات وأواخر الأربعينيات من هذا القرن، في شكل مقالات صحفية أو بلاغات، أو تصريحات ويوميات، أو مقاطع من دراسات.

(١٧٩) عبد العزيز الثعالبي من مواليد تونس عام ١٨٧٤، من أب موثق (إبراهيم بن عبد الرحمن الثعالبي) مُنحدر من عائلة جزائرية. بعد تخرجه من جامعة الزيتونة، حيث تلقى تعليماً إسلامياً، سيعمل على إحداث مجموعة من الصحف ذات المنحى الديني ـ الاصلاحي، مثل سبيل الرشاد والاتحاد الإسلامي. هذا، وبعد حظر جريدة سبيل الرشاد سيغادر الثعالبي تونس في اتجاه تركيا، العربية السعودية، ومصر، حيث سيربط علاقات مع شخصيات وازنة في الحياة الفكرية والدينية عهدئذ من أمثال الزعيم الفلسطيني الشيخ مفتي الحسيني، ومحمد الباسل باشا شيخ مصر.. لكن وبعد عودته إلى تونس سنة ١٩٠٤ سيعتقل الثعالبي فيُسجن لمدة شهرين، على إثر اشاعته لأفكاره الوطنية، ليلتحق بعد ذلك بحركة «تونس الفتاة» حيث سيصبح قائدها ومرشدها، وليشارك في إضراب طلبة الزيتونة سنة ١٩١٠، وواقعة الجلاز (١٩١١) ومقاطعة استعمال القاطرات =

عطاءات العلم الذي عاصره شرقاً وغرباً[١٨٠]، نصّا يُكثّف منهجه الفكـري، وفي الوقت ذاتـه يعكس دفاعه عن الهوية في بُعديها العربي والإسلامي، حيث يقول: «لنا في ماضينا عبرة فلا نأسف عليه بقدر ما يجب أن نستفيد من الأغلاط التي ارتكبناها فيه، ومهما غالتنا الغوائل ونابتنا النوائب فإنما لم نـزل أمة قـوية عـزيـزة الجـانب، لهـا تـأثيرهـا الفعـال في سـير السيـاسـة العـالميـة، وغـايتنـا أن نعيش أحـراراً في بلادنا...»[١٨١]. فتأكيد الثعالبي وجود الأمة وتاريخها، واعترافه بالأعطاب التي اعترضت هـذه الأخيرة في سيرورتهـا التاريخيـة، لم يَحُل بينـه وبين تقـديم الصيغة التي قَـدَّرها كفيلة بـإسعاف العـرب والمسلمـين عـلى النهـوض من كبـوتهم، ولـو أنـه في متن النص يُـوجـه دعـوتـه إلى الشرق[١٨٢]، حـين يقول: «عـلى الشرقيين إذا أرادوا أن يسعـدوا أن يعتمدوا قبـل كل شيء عـلى اصـلاح النفوس، ومتى أصلحوها وثقفوها أصلحوا الشرق، وهي لا يصلحها غير العلم النافع والـتربية الصحيحـة... لست أقول بالطفرة ولا أطلب المحال، ولا أريد النـاس على عمـل لا يقدرون عليـه، وإنما أدعـوهم إلى العمل الممكن الميسـور، أدعوهم إلى التفكـير في الأمور والاتقـان في العمل، والتـوسع في الاستنتـاج... أدعـوهم إلى التحول والانتقال من الأعمال الفردية إلى الجهود الاجتماعية وإحداث النظم والمؤسسات... فان تكافح الأقـوياء في هذا العصر، لم يقم على الأفراد بل على جهود الجماعات، والسبب في الصـدمة الأولى في معـترك الحياة أمـام الأجانب، فهم يكافحوننا بـالنظم والشركـات والأحزاب المتنـاصرة...» ليضيف مذكـراً بمناقب الشرق: «فإن الشرق لم يزل مشرق العظائم والكمالات والثورة، ففيه نـزل الوحي الإلهي عـلى الصفوة من خلقـه، وفيه انبعثت أفنان المدنيـات، ولولاه لما أدرك الغرب الفضيلة، ولا عـرف الأديان، ولا الفلسفـة، ولا بلغ مبلغه من المدنية والعمران، ألم تكن مصادر المدنية الغربية شرقية، ومن عمل المشرق؟...»[١٨٣].

هـذا، وحين ارتقى الاستعمار الفـرنسي من طـور التنـظير للتـوسـع إلى طـور ممـارسـة سياسات الادماج والتجنيس والتمييز العرقي، كما حلّلنا سابقاً[١٨٤]، سيتصدر موضوع الـدفاع عن الهوية كتابات النخبات المغربية ودعواتها إلى النضال الـوطني. فحين أقدمت فرنسـا على الاحتفال بمرور قرن على وجودها بـالجزائـر (١٨٣٠ ـ ١٩٣٠)، سنعاين تشـديداً من جـانب النخبة الجزائرية، سيما جمعية العلماء، على وجود أمة في هذا القـطر، أمة عـربية إسـلامية من حيث انتـماؤهـا التـاريخي والحضـاري، الـواقـع الـذي كتب عنـه ودافـع من أجـل تجـاوزه، وباستماتة، الشيخ عبد الحميد بن باديس.

نقرأ ذلك في قوله: «إن الأمة الجزائرية ليست هي فرنسا، ولا يمكن أن تكون فرنسا، ولا تريـد أن

= الكهربائية (الترام) سنة ١٩١٢، الواقـع الذي اضـطر معه إلى الابتعـاد عن تونس ليـتردد على كـل من تركيـا، الشرق العربي، فرنسا، الهند، إلى حدود عام ١٩١٤، حيث سيعود مجدداً إلى وطنه ليؤسس عام ١٩٢٠ الحزب الحر الدستوري.

(١٨٠) نُفكر في تردده على المشرق العربي وبعض دول غرب أوروبا، للتدقيق، انظر:
Lejri, *Évolution du mouvement national: Des origines à la deuxième guerre mondiale*, tome 1, pp. 167 - 179.

(١٨١) وارد في: الجندي، **الفكر والثقافة المعاصرة في شمال إفريقيا**، ص ١٢٤.

(١٨٢) ونعتقـد أنه يستعمـل الشرق لتمييزه عن الغـرب الأوروبي، وليس للحـديث عن المشرق العـربي وحسب.

(١٨٣) المصدر نفسه، ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

(١٨٤) انظر الفصل الرابع من القسم الثاني من هذا الكتاب.

تصير فرنسا، ولا تستطيع أن تصير فرنسا ولو أرادت، بل هي أمة بعيدة عن فرنسا كل البعد في لغتها، وفي أخلاقها وعنصرها، وفي دينها، لا تريد أن تندمج، ولها وطن محدود معين، هو الوطن الجزائري»[185]، ليضيف مُذكّراً بتاريخ الجزائر: «إن هذه الأمة كانت قبل الاستعمار ذات مقومات من دينها ولسانها، وذات مقومات من ماضيها وحاضرها، كانت أرقى عقلاً وأسمى روحاً، وأوفر علماً وأعلى فكراً من أمم البلقان لذلك العهد، ولو سارت سيرها الطبيعي، ولم يعترضها الاستعمار بعوائقه وبوائقه لأنجبت المعلم الذي يملي الحكمة، لا المعلم الذي يمالىء الحكومة. إننا أمة علم ودين لم ينقطع سندنا فيهما إلى آبائنا الأولين، فلو أن المعلم الذي جاءتنا به فرنسا عَلّم ناصحاً وربّى مخلصاً، وثقّف مستقلاً، ولم يقيده الاستعمار ببرامجه لظهرت آثاره الطيبة في الأمة. . »[186].

إن ابن باديس ليس إلا واحداً من ذلك الجيل[187]، الذي باعتماده منطلقات السلفية مصدراً للتفكير، جعل من موضوع الهوية محدداً مركزياً لنشاطه الاصلاحي ونضاله الوطني، بدليل تلك المعركة التي أسهمت في استنهاض شعور الشعب الجزائري وصقل وعيه، بل والحَذْوِ به إلى هيكلة ذاته ضمن حزب وطني، يُعد الأول على طريق بناء حركة وطنية منظمة من حيث المكونات، منتظمة من حيث المقاصد والتصورات[188]، وأعني معركة الرد على أقاويل فرحات عباس بشأن وجود أمة جزائرية من عدمها[189].

لقد تخلل الإحساس نفسه بالإذلال كتابات النخبة السياسية بالمغرب الأقصى[190]،

---

(١٨٥) «خطابات ابن باديس (ابريل ١٩٣٦)،» جريدة الشهاب، ٢٥/١٠/١٩٣٧.

(١٨٦) المصدر نفسه.

(١٨٧) نفكر أساساً في كل من البشير الإبراهيمي، مبارك الميلي، طيب العقبي، الذين عبروا عن آرائهم الاصلاحية والوطنية من خلال الصحف والمجلات التي أصدرتها جمعية العلماء، من أمثال المنتقد، الشهاب، البصائر. . . للتدقيق في مسار هؤلاء ومضمون دعوتهم، انظر: Merad, *Le Réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940: Essai d'histoire religieuse et sociale,* specialement pp. 79 - 133.

(١٨٨) ونعني بذلك حزب الشعب الجزائري (١٩٣٧)، لمزيد من الاطلاع، انظر:
Harbi, *Le FLN, mirage et réalité: Des origines à la prise du pouvoir, 1945 - 1962,* pp. 20 - 30.

(١٨٩) نقصد هنا المقال الشهير الذي نشره فرحات عباس في جريدة الوفاق بتاريخ ٢٣/٢/١٩٣٦، والذي نفى فيه وجود أمة جزائرية، حين أكد يقول: «نحن الأصدقاء السياسيين للدكتور ابن جلول كان يمكننا أن نكون من القوميين، وهذا الاتهام ليس بالشيء الجديد، فقد تحدثت إلى شخصيات متعددة حول هذا الموضوع أما رأيي فمعروف. . ولو كنت قد اكتشفت الأمة الجزائرية لغدوت إنساناً قومياً، ولن أخجل آنذاك من الجريمة فالرجال الذين يموتون دفاعاً عن فكرة وطنية يُجلّون ويحترمون أبلغ الاحترام. وليس حياتي بأغلى وأثمن من حياتهم ولكنني مع ذلك لن أموت دفاعاً عن الوطن الجزائري لأن هذا الوطن غير موجود. ولم أستطع أن اكتشفه، وقد سألت التاريخ وسألت الأحياء والأموات وزُرت المقابر ولم يحدثني أحد عن هذا الوطن، وليس في وسع إنسان أن يُقيم بناء على الريح. . .» ليجيبه ابن باديس برده المشهور: «إننا نرى بأن الأمة الجزائرية موجودة ومتكونة على مثال ما تكونت به سائر أمم الأرض، وهي لا تزال حية ولم تزل، ولهذه الأمة تاريخها اللامع ووحدتها الدينية واللغوية، ولها ثقافتها وتقاليدها الحسنة والقبيحة كمثل سائر أمم الدنيا. وهذه الأمة الجزائرية ليست هي فرنسا ولا تريد أن تصبح هي فرنسا، ومن المستحيل أن تصبح هي فرنسا حتى ولو جنسوها. . .».

(١٩٠) وهي كتابات إما مزامنة للحدث، وقد عبرت عنها الصحف والمجلات، أو لاحقة لتاريخ صدور =

ووجه ممارستها في حقل النضال الوطني. ذلك أن الظهير البربري (١٦ أيار/ مايو ١٩٣٠)، الذي حلّلنا المكانة التي حظي بها ضمن استراتيجيا الاستعمار وسياساته العملية[١٩١]، قد شكّل بداية عهد جديد في تاريخ المقاومة المغربية، سواء على مستوى الرؤية التي ستؤطر نظر النخبة السياسية، أو على صعيد الأدوات التي عبرها ستقود العمل الوطني.

فتتويج السياسة البربرية لفرنسا باستصدار ظهير يجسد قمة أحكام الأسطوغرافيا الاستعمارية، بشأن العلاقة بين العرب والبربر، لم يخفق في تفكيك مكونات المجتمع المغربي فقط، بل عجز أيضاً، وهذا هو الأساس، عن ايقاف استنهاض وعي المغاربة بهويتهم وتمسكهم بالدفاع عن مقوماتها بدليل ذلك السيل من الكتابات التي تعاطت مع الموضوع وكشفت عن مراميه[١٩٢]، وأيضاً تلك الأصداء والمواقف التي تلت الحدث بمغرب[١٩٣]، العالم العربي ومشرقه[١٩٤].

يطالعنا نموذج علّال الفاسي، ونحن بصدد مناقشة، المكانة التي حظي به بُعْدُ الدفاع عن الهوية في كتابات النخبة السياسية بالمغرب الأقصى، وذلك لاعتبارين اثنين: ريادة الفاسي في تطوير السلفية من مجرد دعوة إلى اصلاح الدين وتطهيره، إلى ايديولوجيا معبئة للعمل الوطني وقائدة له، بل ومحددة لمعالم مستقبله[١٩٥]، وأيضاً فعله الوازن في مضمار هيكلة النضال الوطني، بتأسيس حركة منظمة محلياً، متضامنة جهوياً وقومياً، ومنفتحة دولياً على التيارات الليبرالية والديمقراطية المناهضة للظاهرة الاستعمارية. لذلك، نعتقد مع جاك بيرك (Jacques Berque) أن «قيمة البطل التاريخي لا تكمن في ما فعل بل في ما تركه ليفعل، فأية شخصية مهما كان مجدها تهمنا في حدود ما تمكنت من تحريكه من قدرات سوسيولوجية...»[١٩٦]،

= الظهير كما هو الشأن بالنسبة إلى المنشورات والكراسات التي أعدتها الحركة الوطنية، في نطاق تعبئتها للرأي العام القومي والدولي لفهم مشكل الاستعمار بالمغرب والدفاع من أجل حله. انظر في هذا الصدد: محمد المكي الناصري، **فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى**.

(١٩١) انظر الفصل الرابع من القسم الثاني من هذا الكتاب.

(١٩٢) نفكر أساساً في كل من مجلة **الفتح** المصرية لمحب الدين الخطيب، و**الأمة العربية** لكل من شكيب أرسلان وأحمد باي الجابري، ومجلة المغرب لروبير جان لونكي، وأيضاً جمعيتي الشبان المسلمين والهداية الإسلامية لعبد الحميد سعيد ومحمد الخضر حسين.

(١٩٣) وأعني المظاهرات وكل أنواع الاحتجاج التي شهدها المغرب الأقصى، والتي آزرته فيها بلدان المغرب العربي كتابة وتظاهراً.

(١٩٤) للتدقيق في هذه الأصداء، انظر: الحاج حسن بوعياد، **الحركة الوطنية والظهير البربري** (الدار البيضاء: دار الطباعة الحديثة، ١٩٧٩).

(١٩٥) من هنا قوله: «السلفية تمتاز في عالم الحضارة بالتمرد على الحاضر والاستنجاد بالماضي، لاكتساب الطاقة الحرارية التي تنقل المجتمع الجامد إلى السير نحو مستقبله...». انظر: علّال الفاسي، **منهج الاستقلالية: نص التقرير المذهبي الذي قدّمه رئيس حزب الاستقلال للمؤتمر السادس المنعقد في الدار البيضاء، يناير ١٩٦٢** (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٦٢)، ص ٨.

(١٩٦) جاك بيرك، «المد الوطني والديمقراطية العربية، ١٩١٥ - ١٩٢٥،» في: جوليان [وآخرون]، **الخطابي وجمهورية الريف**، ص ٣٨.

وعلاّل الفاسي بهذا المعنى، يُعتبر واحداً من «أساطين السلفية»[197]، الذين شكّلت كتاباتهم[198]، مّعْبراً ضرورياً لفهم فكر الجيل الجديد، وإدراك الوظيفة التي نيطت بموضوع الهوية في دينامية العمل الوطني.

لقد عبّر الفاسي عن لحظة تحوّل في سيرورة المجتمع المغربي[199]، وذلك بالرغم من الاختلاف حول تقدير مغزى هذا التحول وتحديد طبيعته[200]، وفي هذا ما يجعل من العسير النظر إلى الحركة الوطنية الناشئة بالمغرب الأقصى من خلال شخصيته فقط[201]، أو مَحْوَرة العمل الوطني حول ذاته ليس إلا[202]، ولو أننا مقتنعون بدور الأفراد في التاريخ تفكيراً وتوجيهاً. فعلاّل قد يصعب أن نعتبره مجرد «حقبة من ثقافتنا الحديثة»[203]، كما قد يتعذر أن ننصبه ناطقاً باسم طبقة اجتماعية مُتَبْنِيَنَة من حيث موقعها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي[204]. إنه ذلك الرمز الذي أشّر، بالنظر إلى منحدره الاجتماعي، إلى تلك الشريحة من الشعب المغربي التي أعاق الاستعمار تطورها منذ النصف الأخير من القرن التاسع عشر، والتي مع نهاية الحرب الأولى، وما تلاها من مضاعفات، بدأت تعي ثقل نظام الحماية ومخاطره على

---

(١٩٧) العروي، العرب والفكر التاريخي، ص ٣٨.

(١٩٨) ولو ان كتابات علاّل الفاسي لن تظهر من حيث النشر، وخارج المغرب، إلاّ بعد الحرب العالمية الثانية. انظر: الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي (القاهرة: ١٩٤٨)؛ النقد الذاتي (القاهرة: ١٩٥٢)؛ السياسة البربرية في المغرب (القاهرة: ١٩٥١)؛ المغرب العربي من الحرب العالمية الأولى إلى اليوم (القاهرة: ١٩٥٤)، وحديث المغرب في المشرق (القاهرة: ١٩٥٦).

(١٩٩) للتدقيق في مضمون هذا التحول، انظر: ألبير عياش، المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي (الدار البيضاء: دار الخطابي، ١٩٨٥)، القسم الثالث: «الإنتاج الأوروبي،» ص ١٧١ - ٢٣٩، و

Georges Oved, *La Gauche française et le nationalisme marocain, 1905 - 1955* (Paris: L'Harmattan, 1984), pp. 333 - 340.

(٢٠٠) نُحيل على وجهتي نظر مختلفتين، انظر: العروي، الايديولوجية العربية المعاصرة، ص ٤٥، وعبد القادر الشاوي، السلفية والوطنية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥)، وبخاصة الفصل الثالث: «السلفية والوطنية،» ص ١٤٩ - ١٨٢.

(٢٠١) قارن: عبد الحميد المرنيسي، الحركة الوطنية من خلال علاّل الفاسي (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٧٨).

(٢٠٢) كما هو الشأن بالنسبة إلى معظم تحليلات عبد الكريم غلاب، انظر: غلاب، ملامح من شخصية علاّل.

(٢٠٣) يستبعد العروي أن يكون علاّل الفاسي ناطقاً باسم طبقة اجتماعية مغربية، انظر: العروي، الايديولوجية العربية المعاصرة، ص ٥٣. والتقدير نفسه دافع عنه اتيليو غوديو حين نفى أن يكون علاّل مؤطراً ايديولوجياً لطبقة اجتماعية، انظر: اتيليو غوديو، علاّل الفاسي أو تاريخ الاستقلال (باريس: مطابع آلان مورو، ١٩٧٢)، ص ١٠٠.

(٢٠٤) من ذلك قول عبد القادر الشاوي: «إن الحركة السلفية هي حركة اجتماعية سياسية عبّرت عن مضمون الوعي البورجوازي الوطني كوعي نابع من ظروف المجتمع ومستوى تطور القوى المتصارعة فيه..». انظر: الشاوي، السلفية والوطنية، ص ١٤٩.

استعادة نموها وفتح آفاق تطورها . . وإلا بماذا يمكن أن نُفسر استمرار أساتذة الفاسي مجرد مشايخ ودُعاة(٢٠٥)، بينما تحوّل هو إلى زعيم سياسي يعتمد السلفية ايديولوجيا للعمل الوطني؟

لذا، سيشكل الدفاع عن الإسلام ومقوماته، الأرضية التي على أساسها ستتحدد معالم فكر الفاسي وتوجهات ممارسته. فالاستعمار عنده يُعتبر أداة لتفكيك الوحدة التاريخية للمغرب(٢٠٦)، ووسيلة لتدمير شخصيته العربية الإسلامية، ذلك أن «الاستعمار الغربي في بلاد المسلمين ـ يقول علال الفاسي ـ لم يحدث من الخراب في الأرض وفي الأجسام ما احدثه في العقول والقلوب والافهام. . فقد أصبح المسلمون بما تسرب إلى بواطنهم يجهلون أنفسهم، ولا يعرفون من حقيقة أمرهم شيئاً، واختلفوا باختلاف عدوهم. . .»(٢٠٧). ليضيف منتقدا الأساس الايديولوجي لمفهوم «التمدين» في استراتيجيا الاستعمار، والنتائج السياسية لتطبيقاته، فيقول: «إن القوة الكبرى التي كانت أشد وطأة علينا من كل قوة، وأخطراثراً من كل سلاح، هي معرفة الاستعمار بأحوالنا، على إخراجنا من كوننا الخاص، وإدماجنا في وجوده العام. . لوح لنا بالحرية عن طريق الإيمان به وبنظمه وأفكاره، وخاطبنا بالمعسول من القول، واحتكر وسائل الحياة فلم يسمح بالقليل منها إلا لمن اتبعه وتكلم لغته وانتحل فكرته، فأصبحنا نفكر بأفكاره التي أملاها علينا في المدرسة والمعهد والجامعة والسينما وفي كل مكان، يرغب في أن نُصبح على صورته. . .»(٢٠٨).

فمن منطلق هذا الفهم للظاهرة الاستعمارية ولمضاعفاتها على هوية المغاربة وشخصيتهم، كان دفاع علال الفاسي عن اللغة العربية ونُظمها التعليمية والثقافية، باعتبارها الأداة المؤهلة، بكل المقاييس، للمحافظة على الوحدة التاريخية للمغرب، والمقوم القادر على ربط المغاربة بتراثهم العربي ـ الإسلامي. لذلك، كان تشديده المتواصل على صيانة اللغة العربية من مشاريع الفَرنسة والغزو الثقافي الغربي، حيث يقول: «تكلموا لغتكم، فكروا بلغتكم، لا بلغتكم القومية فحسب، ولكن لغة الإسلام ولغة القرآن، لا تخدعوا للذين يدعونكم باسم التقدمية لاستعمال كلمات ليست في معجمكم، تعلموا تعبيرات القرآن وتقاليد اللغة التي بها تُدركون. . .»(٢٠٩): إنه التفكير الذي ساهمت في تراكمه وصقل مضمونه تجربة الفاسي السياسية، كأستاذ بجامعة القرويين(٢١٠)، وقائد للعمل الوطني(٢١١)، وفاعل نشيط بشتى

---

(٢٠٥) نُفكر أساساً في أبي شعيب الدكالي، وإلى حد ما محمد بلعربي العلوي.

(٢٠٦) وهي القناعة التي دافع عنها في أكثر من مقال وبأكثر من سياق، انظر: الفاسي: **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي؛ السياسة البربرية في مراكش، وحديث المغرب في المشرق.**

(٢٠٧) علال الفاسي، **مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها** (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٦٣)، ص ٢٧١ وما بعدها.

(٢٠٨) نقلاً عن: الجندي، **الفكر والثقافة المعاصرة في شمال إفريقيا**، ص ١٥٧.

(٢٠٩) المصدر نفسه، ص ١٥٠.

(٢١٠) نفكر أساساً في نوعية الدروس التي كان يلقيها في هذه الجامعة التي لعبت دوراً رئيسياً في تكوين الخلايا الأولى للعمل الوطني بالمغرب الأقصى، بدليل المواقف التي اتخذتها الاقامة العامة تجاه الرموز الوطنية العاملة في هذه المؤسسة ومنهم علال الفاسي.

(٢١١) حيث لا يخلو مرجع أو دراسة تعرضت لموضوع الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى دون أن تخصص حيزاً مهماً لدور علال الفاسي، بغض النظر عن طبيعة النقاش والتقييم بشأن هذه المكانة.

الهياكل والمؤسسات التي أحدثت بغرض التعريف بالقضية المغربية والدفاع عن مشروعيتها قومياً ودولياً[212].

تلك نماذج قليلة من عينات كثيرة ومتعددة، اتخذت من موضوع الدفاع عن الهوية منطلقاً مركزياً لإبراز تاريخ المغرب والدعوة إلى استمراريته. ونحن في اقتصارنا على القليل من نصوصها لم نقم بذلك لغرض آخر غير الذي تفرضه مقتضيات البحث من الناحيتين الموضوعية والمنهجية، لاقتناعنا بأن الأساسي ليس هو التدقيق والتفصيل، ولكن استخلاص الدلالات التي أعطيت لموضوع الدفاع عن الهوية في تفكير وكتابات التيار السلفي داخل النخبة السياسية المغربية.

ب ـ هذا، وإن التساؤل عن مكانة الدفاع عن الهوية في تفكير النخبة التي اتسمت كتاباتها بطابع «الليبرالية»، يجعلنا نجدد التأكيد على تواضع مفهوم «الليبرالية» فكراً وممارسة بالمغرب العربي، بل ويشحوبه مقارنة مع التيارات التي شهدها المشرق منذ القرن التاسع عشر.

لذا، سنلاحظ، ونحن بصدد تحليل الوظيفة التي أنيطت ببعد الدفاع عن الهوية في حقل تطوير العمل الوطني والارتقاء به إلى مجال التنسيق والعمل المشترك واستثمار فكرة المغرب العربي، نوعاً من الازدواجية في المصادر التي منها استقت النخبة «الليبرالية» مفاهيم نضالها الوطني وصاغت خطابه السياسي. فبقدر ما انبهرت، بحُكم مسارها التعليمي وطبيعة ثقافتها السياسية[213]، بالمظاهر المشرقة في التجربة الحضارية الأوروبية بصفة عامة وفرنسا على وجه خاص، بقدر ما بقيت منشدّة إلى ماضيها الحضاري العربي ـ الإسلامي مدافعة عن قيمه، منجذبة إلى بعض لحظات قوته. وفي كلتا الحالتين لم تتساءل، كما لم تحلل، بالعمق المطلوب، الأسس التي ميزت التجربتين التاريخيتين وحكمت وضعهما غير المتكافىء (= مستعمِر ـ مستعمَر).

وفعلاً، تطالعنا كتابات محمد حسن الوزاني[214]، نموذجاً لهذا النوع من التفكير بالمغرب الأقصى. فهو عند تقديمه للدليل التاريخي على عظمة المغرب مرتبط بتراثه العربي ـ الإسلامي، وفي ذات الوقت منشدّ إلى القيم المشرقة للغرب، حين يستهدف الكشف عن مظاهر التناقض والانفصام بخطاب فرنسا السياسي وممارستها الاستعمارية. لذلك، وفي أوج

---

(212) نقصد بالأساس النشاط الذي قام به علّال الفاسي بالمشرق العربي، انظر: الفاسي: حديث المغرب في المشرق، ونداء القاهرة، ط 2 (الرباط: مطبعة الرسالة، 1983)، وقد عكسا جانباً من نشاطه بالمشرق وببعض الأقطار الأوروبية وخاصة فرنسا.

(213) وهي النخبة التي تلقت تعليماً عصرياً ببلدها الأصلي، واستكملت تكوينها بالجامعات والمعاهد الفرنسية، من أمثال الحبيب بورقيبة (معهد الصديقية ثم ثانوية كارنو (Carnot) وبعدها كلية الحقوق بباريس)، أو محمد حسن الوزاني (ثانوية كورو (Couraud) بالرباط، وبعدها معهد العلوم السياسية بباريس).

(214) لقد جُمعت وصُنّفت كتاباته فنشرت في: محمد حسن الوزاني، حرب القلم، 5 ج (بيروت: دار النهضة العربية، 1981 ـ 1983).

لحظة الدفاع عن الوجود المغربي تجاه ما لحق الحركة الوطنية من أشكال القمع على عهد الجنرال نوجيس، سيكتب محمد حسن الوزاني عن ماضي المغاربة ليقارنه بحاضرهم، فيقول: «الأمة المغربية أمة عز ومجد، تاريخها حافل بالمفاخر، زاهر بجليل الأعمال والمحاسن غني بالأسرار والمآثر. أمة المغرب قد تحملت في الماضي من المسؤوليات العظمى ما هو محفوظ في لوح التاريخ... فجاهدت فيه خير جهاد من أجل نشر الرسالة الإسلامية، وبث الدعوة العربية، في عصر كانت فيه معظم الشعوب ترسف في أغلال العبودية الاجتماعية وكان الفكر الإنساني يتخبط في ديجور من الجهالة العمياء...»[215]. ليضيف «ولما أفاقت أوروبا من النوم العميق الذي طالما غطت فيه غطيطها المعروف، وأدركت شأوها كبيراً في الغطرسة والتحفز، واعتزمت استرجاع الأمصار، والأخذ بالثأر، لم تول وجهها نحو البلاد العربية ـ من الإسلام المجهول الذي تخلد آيات البطولة في رمزه وتمجد قداسة التضحية في ذكراه...»[216].

إنها أوروبا التي خانت مبادئها المشرقة في الحرية والعدل، واحترام حقوق الإنسان، والتي تعدّ فرنسا مثالاً ملموساً عنها. فـ«١٤ تموز/ يوليو، يقول محمد حسن الوزاني، عيد وطني فرنسي، اعتاد الفرنسيون أن يحيوا ذكراه في كل سنة داخلاً وخارجاً ويحق لهم الاحتفال بعيدهم ذاك، ولكننا لا نستطيع أن نفهم أنهم يقيمون تلك الذكرى ويقومون بذلك الاحتفال في المستعمرات والبلاد المحتلة والثورة الفرنسية الكبرى قد قامت على مبادىء تعارض كل استعمار وتنافي كل احتلال، ويكفينا دليلاً على هذا «ميثاق» الثورة الخالدة، الذي اشتهر في التاريخ وفلسفة السياسة بـ«بيان حقوق الإنسان والرعية»»[217].

فمن منطلق المراوحة بين التشديد على ماضي المغرب وتراثه، والتذكير بمبادىء الثورة الفرنسية ومكتسبات الفكر الغربي، سيناقش محمد حسن الوزاني بعض المفاهيم المؤطرة لخطاب فرنسا حول الاستعمار، كما سيصوغ المطالب التي قدرها كفيلة بخلق نوع من التوازن في الصراع المغربي الفرنسي.

ففي سياق رده على الخطاب، الذي ألقاه الجنرال شارل نوغيس (Charles Noguès) بمناسبة موسم المولى إدريس بمدينة زرهون[218]، حلل محمد حسن الوزاني المرتكزات النظرية التي حكمت مفهوم «التمدين» الذي انبنت عليه استراتيجيا الاستعمار، كما حللنا سلفاً[219]، مشدداً على أن «النظام، السلم، الأمن، كلمات تختلف في مدلولها وتطبيقها مع الاستعمار، فهو ينظر إليها

---

(٢١٥) محمد حسن الوزاني، «المغرب بين الماضي والحاضر،» الدفاع، ١٩٣٧/٨/٣١. وقد وردت ضمن: المصدر نفسه، ص ٩.

(٢١٦) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٢١٧) محمد حسن الوزاني، «ذكرى الثورة على الاستبداد (عيد ١٤ يوليو)،» الرأي العام، ١٩٤٨/٧/٢١. وقد ورد في: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٤٥.

(٢١٨) من ضمن ما أكد عليه الجنرال نوغيس، قوله: «إن أفكاره وأفعاله هي أفكار وأفعال فرنسا العادلة، وان الفرنسيين لم ينزلوا بأرض المغرب إلا ليحافظوا على النظام والسلم، إذ بغيرهما لا يستقيم الأمر، ولا يثمر عمل، إن فرنسا عازمة على حفظهما، من كل الغوائل والأسرار...»، وارد في: الوزاني، حرب القلم، ج ١، ص ٥١.

(٢١٩) انظر: «أولاً: حول الأصول والمنطلقات،» ضمن الفصل الثالث من القسم الثاني من هذا الكتاب.

بالنسبة لمصلحته الخاصة... ونحن نريد أن يكون النظام حقاً، والسلم سلماً حقاً، والأمن أمناً حقاً... ونحن إذا قارنّا بين هذه النظريات وبين ما يجري في بلادنا من الحوادث والوقائع، ندرك سريعاً ما قلناه من أن مصلحة الاستعمار ومصلحة الأمة متنافيتان ومتعارضتان، بل هما متطاحنتان تطاحناً يدركه كل إنسان...»[220].

هذا، وقد شكّل حدث صدور الظهير البربري (١٦ أيار/ مايو ١٩٣٠) لحظة ملائمة أبان خلالها محمد حسن الوزاني عن تمسكه بمقومات الشخصية المغربية، ودفاعه عن هوية المغاربة، اقتفاءً بباقي الوطنيين من أبناء جيله، وإيماناً منه بالخطورة التي يمثلها مشروع سياسي يروم تكسير الوحدة الوطنية لشعب من عيار المغرب. فالسياسة البربرية، التي ولدت غداة إقامة الحماية الفرنسية بالمغرب، ليست أكثر، يؤكد محمد حسن الوزاني، من مجرد «آلة حرب ضد المعاهدات الموقعة حديثاً بين فرنسا والمغرب، ضد السلطان والحكومة المغربية، اللذين التزمت فرنسا تجاههما بمقتضى معاهدة ١٩١٢. بل وضد الإسلام، الذي يعدّ لأكثر من اثني عشر قرناً دينَ ما يقارب كل المغاربة، ضد اللغة والثقافة العربيتين، ضد النظام والوحدة بداخل المجتمع المغربي...»[221].

لقد شكلت الازدواجية نفسها قاعدةَ الخلاف داخل النخبة السياسية التونسية، تحديداً منذ بداية الثلاثينيات، وهو النزاع الذي انتهى بتأسيس حزب الدستور الجديد بديلاً لنظيره القديم (= مؤتمر قصر هلال، آذار/ مارس ١٩٣٤)، وإحلال القيادة المتعلمة في المدارس العصرية، المنفتحة على مكونات الثقافة الغربية، مكان النخبة المتخرجة في جامع الزيتونة، المرتبطة بالتراث العربي ـ الإسلامي، والتيار القومي بالمشرق العربي[222].

نعتقد مع شارل أندريه جوليان أن «الخلافات بين الحزبين المتنافسين» مصدرها التباين في «الأوساط الاجتماعية» التي تنحدر منها النخبتان، والتعارض في التصورات وأساليب العمل[223]. لكن، ومع تسليمنا بهذا المعطى التاريخي، نُقرّ بوجود استمرارية وتواصل بين مختلف المنعطفات التي من خلالها تَشَكّل الفكرُ السياسي التونسي المؤطر لايديولوجيا النضال الوطني[224]. ذلك أن البورقيبية، باعتبارها الايديولوجيا الأكثر حضوراً وتوجيهاً للنضال الوطني منذ الثلاثينيات وحتى بعد تحقيق الاستقلال واسترجاع السيادة، تُعتبر، كما يقول عبد

---

(٢٢٠) الوزاني، المصدر نفسه، ج ١، ص ٥١ ـ ٥٢.

(٢٢١) Mohamed Hassan El Ouazzani, «20e anniversaire de la politique berbère, 1914 - 1934,» *Revue Maghreb,* vol. 3, nos. 25 - 26 (septembre - octobre 1934), p. 7.

(٢٢٢) نفكر بالأساس في عبد العزيز الثعالبي، ودعواته إلى الانفتاح على الثقافة العربية ـ الإسلامية، مع الارتباط قومياً بالمشرق. ألم يكتب بعدد تموز/ يوليو ١٩٣٩ من مجلة الشهاب قائلاً: «الوحدة العربية كيان عظيم ثابت، غير قابل للتجزئة والانفصال، يشغل قسماً كبيراً من رقعة آسيا الغربية وشطراً من إفريقيا، يمتد رأسه في الشرق من المحيط العربي، ويسير مغرباً غرباً إلى المحيط الأطلينطيكي، ويضم في هذا الشطر نصف القارة الافريقية...». ورد في: عبد الله، الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة، ١٨٣٠ ـ ١٩٥٦، ص ٦٢.

(٢٢٣) قارن: جوليان، إفريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ص ١٠٠ وما بعدها.

(٢٢٤) انظر: عبد القادر زغال، «تونس: البورقيبية، الماركسية، الإسلامية،» الواقع، السنة ١، العدد ٤ (شباط/ فبراير ١٩٨٢)، ص ٩٣ ـ ١٢٣.

القادر زغال، بمثابة «حل وترهين تقليد سياسي تونسي مجذر بقوة في البلاد ويعود إلى الإمكانيات الأولى والمجابهات الأولى مع أوروبا الرأسمالية قبل الفتح الاستعماري نفسه...»[225].

فمن منطلق هذا التواصل في سيرورة تكون فكر النخبة التونسية، نفهم لماذا ظل بورقيبة، بالرغم من ثقافته الحديثة، المُنفتحة على معطيات العلوم الغربية المعاصرة ومكاسبها المنهجية، منشدّاً إلى الهوية التونسية في بُعدها العربي - الإسلامي، مدافعاً عن شخصيتها، مرتبطاً بمقومات وجودها، الأمر الذي فشلت في تحقيقه النخبات التي سبقته، سواء على عهد خير الدين، أو لدى حركة «تونس الفتاة»[226]. فبورقيبة، وهذا جانب من سر نجاحه في تأطير وتوجيه النضال الوطني، تمكّن، حيث تعثّر سابقوه، من: «نزع فتيل المعارضة الدينية بإدماجه قاعدتها الاجتماعية في دواليب منظومته...»[227]، وباستثماره الانتماء العربي - الإسلامي لتونس في تعبئة النشاط الوطني ولحم مكوناته الاجتماعية والثقافية. المعطى الذي تؤكده مواقفه الحماسية من شتى المشاريع التي استهدفت الإجهاز على ما هو رمزي - معنوي وحضاري في الشخصية التونسية.

فهكذا، وقبل أن يتأسس حزب الدستور الجديد الذي تزعم قيادته، سيبرز نشاط بورقيبة المناهض للسياسات الاستعمارية لفرنسا بتونس، ومنها على وجه الخصوص: الدعوة إلى عقد المؤتمر الأفخارستي (١٩٣٠) وقضية التجنيس (قانون مورينو ١٩٢٣)، كما سبق أن حلّلنا ظروف هذين المشروعين، ومضمونهما، بل ومكانهما باستراتيجيا الاحتلال[228].

والأمر نفسه نُعانيه عند قراءة كتابات النخبة السياسية بالجزائر، حتى لدى العناصر الأكثر انفتاحاً على الفكر الاشتراكي وتجاربه[229]. فمصالي الحاج[230]، وهو واحد من الذين قادوا النضال الوطني واستنهضوا مكوناته الاجتماعية والثقافية، قد ظل مرتبطاً بانتمائه العربي - الإسلامي، متمسكاً بهويته، مدافعاً عن مقومات شخصيته، كما تدل على ذلك مواقفه من مجمل السياسات التي استهدفت المساس بوجود الجزائر مجتمعاً، قيماً، وثقافةً[231]، وتعكسه نوعية الارتباطات التي جمعته والتيارات القومية بالمشرق العربي، ورموزها السياسية[232].

---

(٢٢٥) المصدر نفسه، ص ٩٦.

(٢٢٦) المصدر نفسه، ص ٩٩.

(٢٢٧) المصدر نفسه، ص ١٠١.

(٢٢٨) انظر الفصل الرابع من القسم الثاني من هذا الكتاب.

(٢٢٩) قارن: اوزيغان، **الجهاد الأفضل**، ص ٢٦٢، القسم الأول: «الايديولوجيا القومية الثورية،» ص ١٣ - ١٣٧.

(٢٣٠) للتدقيق في شخصية مصالي الحاج، من حيث مساره التاريخي وتجربته السياسية، انظر: Ahmed Messali Hadj, *Les Mémoires de Messali Hadj, 1898-1938*, préface d'Ahmed Benbella (Paris: JC Lattès, °1982), et Benjamin Stora, *Messali Hadj, 1898 - 1974* (Paris: Sycomore, [s.a.]).

(٢٣١) من ذلك موقفه من الاحتفال بمرور مائة سنة على استعمار الجزائر (١٨٣٠ - ١٩٣٠)، ومناهضته لمفهوم الإدماج ودعوته إلى الاستقلال، وتمسكه بالانتماء العربي - الإسلامي للجزائر.

(٢٣٢) نفكر أساساً في علاقاته بشكيب أرسلان، منذ تأسيس نجم الشمال الافريقي (١٩٢٦).

إن النخبات السياسية المغربية وإن تراوحت مظهرياً بين عدة مرجعيات نظرية، من حيث تأطيرها للعمل الوطني وتوجيهه، فقد ظل بُعدُ الدفاع عن الهوية محدداً مركزياً لأنماط تفكيرها، عبره تستمد القوة الكفيلة بتعبئة معركة النضال الوطني، ومن خلاله، بوعي أو من دونه، تفتح الديناميات الممكنة لمناهضة المستعمِر وترسم مراحل تطورها، بالشكل والمضمون الذي عكسته مختلف برامج الحركات الوطنية ومقرراتها، وتحديداً منذ أواسط الثلاثينيات، وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

٢ ـ بُعد الدفاع عن الهوية في برامج الحركات الوطنية/ المكانة والوظيفة

وفعلاً، حظي موضوع الهوية، بتصورات الحركات الوطنية وبرامجها السياسية، بمكانة خاصة، وذلك على الأقل حتى حدود أواسط الأربعينيات من هذا القرن(٢٣٣). فالحركات الوطنية ـ باعتبارها النقيض لواقع الاستعمار(٢٣٤)، والإطار المنظم للتعبير عن فكرة الوطنية كما عاشها المغاربة ودافعوا عن استمراريتها منذ بداية دخول الأجانب، أرض بلادهم(٢٣٥) ـ قد وجدت في الدفاع عن الهوية بُعداً مركزياً وأساساً نظرياً لصياغة شعاراتها السياسية، بل وقوة تعبوية، على درجة عالية من الأهمية، لاستنهاض شعور المغاربة وتنشيط وعيهم بالظاهرة الاستعمارية.

سيكون من قبيل الاستطراد أن نبين مجدداً لماذا غدت الهوية موضوعاً مستقطباً لنشاط الحركات الوطنية، بل ومُولّداً لها بالشكل الذي ظهرت عليه مع بداية الثلاثينيات، يكفينا في ذلك ما سبق أن أشرنا إليه في أكثر من سياق بهذا البحث(٢٣٦). ما نود تأكيده، هو أن الأسلحة (= المساس بالهوية ومقوماتها) التي قدّر الاستعمار أنها الكفيلة بإمكانية استقراره وتوسعه ببلاد المغرب، هي ذاتها التي غدت المداخل الممكنة، دون سواها، لفتح ديناميات العمل وتطوير آفاقه.

لذا، ليس صُدفة أن تصبح سنة ١٩٣٠، كما أكدت مجمل الكتابات التي تناولت موضوع الحركات الوطنية بالمغرب العربي(٢٣٧)، المؤشر الفعلي لارتقاء العمل الوطني من طور

---

(٢٣٣) على اعتبار أن ما بعد ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥ سيبرز مبدأ الاستقلال مفهوماً مركزياً لدى الحركات الوطنية بالأقطار الثلاثة، ولو ان الدفاع عن الهوية ومقومات الشخصية المغربية سيستمر مرتبطاً بمبدأ الاستقلال ومعضداً له، كما سنحلل، في القسم الرابع من هذا الكتاب.

(٢٣٤) قارن: Sakina Denia, «Pour une analyse politique du nationalisme algérien,» *Revue algérienne*, vol. 11, no. 4 (1974), pp. 13 - 42.

(٢٣٥) قارن: الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص (هـ ـ و).

(٢٣٦) انظر الفصل الثاني من القسم الأول، والفصل الخامس من القسم الثالث من هذا الكتاب.

(٢٣٧) من ضمن هذه المراجع وهي كثيرة، انظر: المصدر نفسه؛ Louis - Jean Duclos [et al.], *Les Nationalismes maghrébins* (Paris: Fondation nationale des sciences politiques, 1966), et Roger Le Tourneau, *Évolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920 - 1961* (Paris: A. Colin, 1962).

الناشط غير المنظم حزبياً، إلى مستوى المقاومة السياسية المُهيكلة والمؤطرة ضمن تنظيمات حزبية. . . وهو انتقال لا يُبرره الجانب التنظيمي وحسب، بل تفسره أيضاً تلك التصورات التي أصبحت للحركات الوطنية تجاه ما مس ذاتها من أشكال الإجهاز (أ)، وأيضاً ما قدمته من مقترحات عملية للرد على السياسات الاستعمارية الهادفة إلى امتهان هُويتها ومقومات شخصيتها التاريخية (ب).

أ ـ وفعلاً حين نُتابع مجمل الوثائق الصادرة عن الحركات الوطنية بالأقطار الثلاثة، على الأقل حتى حدود أواسط الأربعينيات، نُلاحظ تشديداً من جانب هذه الأخيرة على كل ما له صلة بمكونات المجتمعات المغربية ومقومات هويتها، من دين، ولغة وقيم وثقافة.

لقد استمدت الحركات الوطنية الثلاث سندها في البروز من أحداث عام ١٩٣٠، التي، في غياب وعي تاريخي لفرنسا بمكانة الإسلام في تشكّل المجتمعات المغربية، قد رتّبت نتائج مناقضة لما كان يهدف إليه صانعو استراتيجيا الاحتلال. ذلك أن السياسات التي رامت إحداث شروخ في الجسد المغربي، وتجنيس فئات واسعة من الشعب التونسي، والتظاهر بالاستقرار بالجزائر بعد مُرور قرن على احتلالها، قد فشلت في تعطيل الاستجابة الفورية، المناهِضة لها والمقاوِمة لأساليبها، المُعطى الذي عكسته حركات التضامن بالأقطار الثلاثة[٢٣٨]، وعبّرت عنه مظاهر الاستياء المتعددة والمتنوعة معاً[٢٣٩].

فمع حلول منتصف الثلاثينيات ستُتوج الحركات الوطنية نضالها السياسي بصياغة وإصدار جملة من الوثائق (= مذكرات/ دفاتر ومقررات) تكثّف نظرتها لما آلت إليه أوضاع الاستعمار بدولها، وتقدم، في الوقت ذاته، المقترحات التي قدّرتها كفيلة بتصحيح الممارسة الفرنسية، وبالضرورة خلق نوع من التوازن في علاقات هذه الأخيرة بمحمياتها.

في هذا الصدد، تُعدّ **«مطالب الشعب المغربي»**[٢٤٠]، المقدمة من لدن الحركة الوطنية في المغرب الأقصى في فاتح كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٤، إلى كل من الملك الراحل محمد الخامس والإقامة العامة الفرنسية ووزارتها في الخارجية، أولى الوثائق المدشنة لمرحلة المقاومة السياسية[٢٤١]، المنتقِدة نظام الحماية ونتائج تطبيقاته، الداعية إلى إحداث نوع من التوافق بين التعريف الذي أُعطي لهذا المفهوم (= الحماية) ووظائفه الفعلية.

---

(٢٣٨) قارن: الفاسي، المصدر نفسه، خصوصاً ص ١٢٧ ـ ١٤٨، وبوعياد، **الحركة الوطنية والظهير البربري**.

(٢٣٩) من ذلك مثلاً الاعتصام بالمساجد، وقراءة اللطيف، وأيضاً مقاطعة المنتوجات الفرنسية سيما التبغ، السكر، والأقمشة..

(٢٤٠) **مطالب الشعب المغربي، ١٩٣٤** (الرباط: المطبعة الملكية، ١٩٧٩)، ص ٧٩.

(٢٤١) مع العلم أن الحركة الوطنية بشمال المغرب قد سبق وأن تقدمت بوثيقة تحت اسم **مطالب الأمة المغربية لفاتح مايو ١٩٣١**، واعتبرت في نظر محمد بن عزوز حكيم «الأولى من نوعها التي عرفها تاريخ المغرب في عهد الحماية»، إذ «كانت تحتوي على مطالب أساسية هامة لم يسبق المطالبة بها في أية مذكرة سابقة، كما كانت =

فبعد استحضارها مضمون نظام الحماية من حيث «النظرية، الشروط والمهمة»، تؤكد الوثيقة أن مطالب الشعب المغربي، هي خلاصات «العرائض والشكايات والمطالب الجزئية التي رفعها الشعب في أوقات مختلفة لجلالة السلطان وللحكومة»[٢٤٢]، لتضيف: «وقبل إعطائها صيغتها النهائية عملت على الاتصال بمختلف طبقات هذه الأمة في حواضرها وبواديها، وهكذا استطاعت أن تدرس نفسية الشعب وأن تعرف الفكر العام معرفة كاملة وعلاوة على ذلك فقد وردت عليها شتى الرسائل في الإعراب عن حاجة البلاد الماسة إلى نظام صالح يحفظ حقوق المغاربة ومصالحهم أمة وأفراداً ويسير بهم في صراط التقدم المستقيم. . .»[٢٤٣].

إن الوثيقة، ودون أن تُطالب بإزالة نظام الحماية، قد شددت على ضحالة نتائج الوجود الفرنسي بالمغرب الأقصى اقتصادياً واجتماعياً، وثقافياً. لذا، وفي سياق تمسُّكها بضرورة الالتزام ببنود معاهدة الحماية، قدمت النخبة السياسية المؤطرة للحركة الوطنية جملة من المقترحات، يمكن حصر محتواها في منطلقين اثنين: تأكيد وجود المغرب واستمرارية سيادته، بالرغم من كونه محمية تابعة لفرنسا بمقتضى معاهدة فاس (٣٠ آذار/ مارس ١٩١٢)، وبالتالي أحقيته في أن يحظى بنظام اقتصادي ـ اجتماعي وثقافي وقضائي منسجم مع هويته ومقومات شخصيته، ومستجيب للحاجيات الحقيقية لمختلف مكونات مجتمعه.

ففي مضمار «الاصلاحات السياسية»، ودفاعاً منها عن الوحدة الوطنية للمغرب، ستنتقد وثيقة «مطالب الشعب المغربي» الإدارة المباشرة، كما ستبقى حريصة على حماية الجنسية المغربية من كل «انسلاخ» أو «تزوير» أو «تجنس»[٢٤٤]، الشيء الذي أكدته بشأن «الاصلاحات العدلية» حين نصت على «تحرير قانون واحد يكون مستمداً من الفقه الإسلامي والظهائر المخزنية وما جرى به العمل، وتطبيق هذا القانون في المحاكم الشرعية والمخزنية على سائر الرعايا المغاربة. . .»[٢٤٥].

هذا، وحين كانت المسألة التعليمية في مقدمة اهتمامات تيارات الاصلاح بالمغرب العربي، كما حلّلنا سلفاً[٢٤٦]، فقد حظيت إجبارية التمدرس، مع تنويع مواده، وتحديث برامجه ومناهجه بمكانة خاصة بوثيقة مطالب الشعب المغربي، وكتابات النخبة القائدة للحركة الوطنية، سواء بجنوب المغرب أو بشماله[٢٤٧]. فبرامج التعليم الحديث يجب أن تتوحد «لجميع

= من العوامل التي من أجلها استحق الحاج عبد السلام بنونة لقب «أبو الوطنية المغربية». انظر: حسن الصفار، «حزب الاصلاح الوطني، ١٩٣٦ ـ ١٩٥٦،» (رسالة ماجستير، الرباط، كلية الحقوق، ١٩٨٨)، ص ٣٠.

(٢٤٢) **مطالب الشعب المغربي**، ١٩٣٤ ص (ذ).

(٣٤٣) المصدر نفسه، ص (ذ).

(٢٤٤) المصدر نفسه، ص ١ ـ ١٨.

(٢٤٥) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٢٤٦) انظر: «الموضوعات المحورية للدفاع عن الهوية،» ضمن الفصل الخامس من القسم الثالث من هذا الكتاب.

(٢٤٧) بالنسبة إلى الحركة الوطنية بشمال المغرب، نفكر أساساً في التقرير الذي أعده الحاج عبد السلام بنونة بشأن اصلاح التعليم، الذي قدمه إلى النائب العام للإقامة العامة السيد «تيودو ميرو أكيلار» بتاريخ فاتح آب/ اغسطس ١٩٣٠. للاطلاع على النص الكامل انظر: عبد السلام بنونة [وآخرون]، **صفحات من تاريخ الحركة الوطنية**، ص ٦٦ ـ ٧٩. =

الرعايا المغاربة المسلمين دون اعتبارات محلية ولا تفريق بين مختلف الطبقات الاجتماعية» وبالضرورة «جعل التعليم الابتدائي إجبارياً في البوادي والحواضر تدريجياً وحسب الجهات. . .» مع «جعل القرآن، واللغة العربية، والديانات الإسلامية، والتاريخ المغربي، والجغرافية المغربية أساساً للتعليم الابتدائي. . .» فضلاً عن «تخصيص وقت كاف للغة العربية والثقافة الإسلامية والتاريخ المغربي والجغرافية المغربية في برامج الباكالوريا المغربية. . .»[(٢٤٨)].

فبتأجيلنا التساؤل عن طبيعة النخبة الرافعة هذه الوثيقة، الصائغة مضمونها[(٢٤٩)]، نقرّ بالقيمة التاريخية لـ «مطالب الشعب المغربي»، في حقل استنهاض الشعور الوطني وبلورة الوعي بظاهرة الاستعمار، قطرياً[(٢٥٠)]، قومياً[(٢٥١)]، ودولياً[(٢٥٢)]. لذا، وضمن الرؤية نفسها المؤطرة للنضال الوطني، ستجدد النخبة القائدة مطالبها الاصلاحية، التي قدرتها كفيلة بحماية الهوية المغربية وصيانة مقوماتها، وذلك في ما أسمته «المطالب المستعجلة» المقدمة إلى الجنرال نوغيس عام ١٩٣٦[(٢٥٣)].

نُعاين الإحساس نفسه بمجمل الوثائق الصادرة عن الحركة الوطنية التونسية، كما نُلامس الوعي ذاته لدى نخبتها السياسية القائدة. فالهوية ليست معطى تاريخياً واجتماعياً/إثنياً وحسب، بل هي أيضاً في صلب العمل الوطني ومقدمة أدواته. لذا، وفي سياق الاستعداد لإعادة هيكلة الحركة الوطنية وبروز الحزب الحر الدستوري، ستشدد مقررات مؤتمر قسم الجبل (١٢ ـ ١٣ أيار/ مايو ١٩٣٣) على الشخصية التونسية ومقوماتها الدينية، اللغوية والحضارية وذلك بالقول: «إن الغاية التي يرمي إليها الحزب من العمل السياسي هي تحرير الشعب التونسي، واعطاء البلاد نظاماً صالحاً مستقراً في شكل دستور يحفظ الشخصية التونسية، ويحقق سيادة الشعب. .»[(٢٥٤)].

لقد أكدنا سلفاً، وجود تواصل واستمرارية بين النخبة التونسية التي أطّرت حزب

= علاوة على المقالات التي كتبتها النخبة الوطنية دفاعاً عن المكانة التي يجب أن يحظى بها التعليم داخل مختلف قطاعات المجتمع المغربي، ومن ذلك: عبد السلام بنونة: «المعرفة! المعرفة،» الحرية، ١١/٤/١٩٣٧، وعبد الخالق الطريس، «الخطة الوحيدة لاصلاح التعليم،» الحرية، ٢٩/١٢/١٩٣٨.

(٢٤٨) مطالب الشعب المغربي، ١٩٣٤، ص ٣٩ ـ ٤١.

(٢٤٩) الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص ١٤٥ ـ ١٤٨ و١٦٥ ـ ١٦٩، والجابري، «تطور الانتلجانسيا المغربية: الأصالة والتحديث في المغرب،» ص ٣٤ ـ ٣٩.

(٢٥٠) انظر: الفاسي، المصدر نفسه.

(٢٥١) نفكر في ردود الفعل المساندة للقضية المغربية بمجمل الأقطار العربية ـ الإسلامية، التي عكسها العديد من الجرائد والمجلات وعبرت عنها بيانات الجمعيات. . . انظر تدقيقاً عن هذه النقطة في مذكرات: المهدي بنونة، المغرب. . السنوات الحرجة (جدة: الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، ١٩٨٩)، ص ٢١ ـ ٥٠.

(٢٥٢) Charles - André Julien, *Le Maroc face aux impérialismes, 1915 - 1956* (Paris: Jeune Afrique, 1978), pp. 176 - 185.

(٢٥٣) الفاسي، المصدر نفسه، ص ١٨٦ وما بعدها.

(٢٥٤) المصدر نفسه، ص ٦٣.

الدستور القديم (= الثعالبي) وتلك التي ستقود العمل الوطني باسم الحزب الحر الدستوري (= بورقيبة)، لذلك «لم يُعلن الحزب الجديد اختلافاً عن المبادىء التي يدافع عنها الأولون، ولكنه انتقد انتقاداً مُراً ما يسميه البرودة وقلة الحركة، وأخذ ينشر الدعوة لتكوين هياج شعبي للضغط على الإدارة وإرغامها على الاعتراف بالحقوق. . .»[255].

لذلك، فحين نُشدد على استمرارية موضوع الهوية بُعداً مشتركاً بين النخبتين اللتين قادتا النضال الوطني بتونس، نقوم بذلك تحت طائلة المكانة التي حظيت بها «الهوية» في وثائق الحركة الوطنية غداة انعقاد مؤتمر قصر هلال (٢ آذار/ مارس ١٩٣٤) وترسيم ميلاد الحزب الحر الدستوري[256]. فهكذا، نقرأ في الرسالة المبعوثة إلى بيير فينو Pierre Vienot[257]، نائب كاتب الدولة في الشؤون الخارجية، بتاريخ ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٣٦، ما يعكس مثل هذا الوعي لدى نخبة الحركة الوطنية بتونس. إن «الحزب الحر الدستوري، تقول الرسالة، ممثل الأغلبية الساحقة للشعب، يتأسف عن استمرار العسف الإداري المتجسد في الابقاء على مرسوم (Manceron) لسادس أيار/ مايو ١٩٣٣ الخاص بالإعتقال أو الحجز الإداري بالدواوير، والإمكانية المعترف بها للإدارة بحظر الصحف بمجرد قرار عادي. . .» لتضيف: «وباختصار، سأدخل بلدي (= بورقيبة) وأنا على اقتناع بأن حكومة الجمهورية، بإصلاحها سلسلة الأخطاء ومظاهر الظلم، مُصممة على تأسيس سياستها تجاه تونس، ليس على كراهية الشعب التونسي الذي يجب إضعافه وتحجيم تطوره العادي، ومساهمته الضرورية، بل على الصداقة والاعتراف لشعب حُر يكنّ الكثير لفرنسا، والذي يَقيس ارتباطه وتعلّقه بها، بمقدار الفوائد التي سيجنيها من احتكاكه بالقوة الحامية. . .»[258].

لقد أرفق الحزب الحر الدستوري، باعتباره قائداً للحركة الوطنية التونسية، بالرسالة مذكرة حدد فيها السياسة الفرنسية في القطر التونسي، كما ضمّنها جملة من المطالب التي قدّرها كفيلة بخلق شروط للحوار والتفاوض مع فرنسا. فالنتيجة تقول المذكرة «لم تَعُدْ أن تكون حقبة طويلة من التوتر، حيث تخلق الريبة والحذر، وحيث يؤدي حقد البعض إلى كراهية الآخرين، مما نتج عن ذلك، وبخاصة خلال الأيام الأخيرة من حكم بيروطون (Peyrouton)، حالة حقيقية من الحرب الكامنة بين الشعب والحكومة، بين الجماهير التونسية الخاضعة لنظام الرعب، والجالية الفرنسية المذعَرة المحمية بالدبابات والحِرَب. . .»، لتضيف: «نعم، نحن مقتنعون وبإصرار، بأن الحماية، بالرغم من عيب العنف الذي

---

(٢٥٥) المصدر نفسه، ص ٦٤ - ٦٥.

(٢٥٦) نشير إلى أن مصلحة «الأرشيفات» الوطنية التابعة للوزارة الأولى التونسية، قد جمعت ورتبت مجموعة من الوثائق الخاصة بالحركة الوطنية حسب السنوات. لذا، سنعتمد على البعض منها في تحليل الموضوع الذي نحن بصدد مناقشته.

(٢٥٧) لم يفت شارل أندريه جوليان أن يهدي مؤلفه إفريقيا الشمالية تسير لـ «بيير فينو»، ويُخصص له حيزاً في متن الكتاب، يقول فيه: «لقد تعرف «فينو» على إفريقيا في مدرسة ليوطي المباشرة، وكان يُحبها فاعتنى بها بكل شغف. ومنذ شهر غشت (آب/اغسطس) وضع حداً للتدابير الاستثنائية التي اتخذها «بيروطون» فحذفت الأوامر الاستثنائية العاتية وتحررت الصحافة من قيودها، وعادت حرية الاجتماعات العمومية والمظاهرات في الطريق العام، ثم أخذ فينو سنة ١٩٣٧ تدابير ذات صبغة اجتماعية. . .». انظر: جوليان، إفريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ص ١٠٧.

(٢٥٨) انظر رسالة لبير فينو (Pierre Vienot) في: *Histoire du mouvement national tunisien,* Le Dialogue, 1936 - 1938, document III, p. 57.

اتسمت به منذ الأصل، لقادرة بعد نصف قرن من الاحتكاك، أن تتطور بالوسائل السلمية وبفضل الروابط الجديدة للتضامن سواء الروحية منها أو المادية الناشئة بين الشعبين...»(٢٥٩).

تندرج المذكرة ضمن التجربة الأولى للحوار الذي جمع الحزب الحر الدستوري وفرنسا، المعطى الذي تفسره طبيعة اللهجة والرؤية الشاويتين فيها. ففي أعقاب موجات القمع التي تعرضت لها كل من الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى والجزائر عام ١٩٣٧(٢٦٠)، سيعقد الحزب مؤتمره في السنة نفسها (١٩٣٧)، ليعلن عن فشل تجربة التفاوض، وليصدر في ما بعد (١٩٤٦) ميثاقاً وطنياً يندد فيه بنظام الحماية وما ترتب على تطبيقاته من مضاعفات على سيادة تونس وشخصية وهوية شعبها، وليعلن: «أن نظام الحماية نظام سياسي واقتصادي لا يتفق مطلقاً مع سيادة الشعب التونسي ومصالحه الحيوية، وأن هذا النظام نظام استعماري قضى على نفسه أمام العالم بالاخفاق بعد تجربة خمس وستين سنة...»(٢٦١).

وبالجزائر، حيث كان المساس بالهوية ومقوماتها الدينية واللغوية أطول مدة وبالضرورة أعمق أثراً، سيتصدر بُعد الدفاع عن الشخصية الجزائرية وانتمائها العربي ـ الإسلامي خطابَ الحركة الوطنية ومقرراتها، خصوصاً مع تهيكل جمعية العلماء وبروز حزب الشعب الجزائري (١٩٣٧)(٢٦٢). لذا، ننطلق مع أندريه نوشي من أن «العودة إلى الإسلام العَالِم هي بالتأكيد الحدث المركزي لسنوات ١٩٣٠ ـ ١٩٣٥ بحياة المجتمع الجزائري...»(٢٦٣)، لكن نُضيف أن اعتماد الدين لتعبئة المعارك الوطنية واستنهاض إحساس ووعي مختلف مكونات المجتمعات المغربية، وليس الجزائرية فقط، قد غَدا الأرضية الايديولوجية الأكثر قدرة وتأهيلاً منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأن الثلاثينيات لم تُمثل سوى مرحلة مناسبة لاقتران العامل الديني بالفعل الوطني (= الانتقال من سلفية دينية مَحضة إلى سلفية وطنية مناضلة جديدة).

لقد ركزت جمعية العلماء، باعتبارها واحدة من روافد الحركة الوطنية الجزائرية(٢٦٤)،

---

(٢٥٩) «Mémoire sur la politique de la France en Tunisie,» dans: Ibid., pp. 61 - 62.

(٢٦٠) أي في عهد حكومة «شوتان»، للتدقيق، انظر: الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص ٧١ وما بعدها.

(٢٦١) المصدر نفسه، ص ٧٩.

(٢٦٢) لمزيد من الاطلاع، انظر: أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية، ١٩٣٠ ـ ١٩٤٥** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧)، ج ٣.

(٢٦٣) André Nouschi, *La Naissance du nationalisme algérien, 1914 - 1954* (Paris: Minuit, 1962), p. 64.

(٢٦٤) ولو أن قانونها الأساسي قد اعتبرها مجرد «جمعية إرشادية تهذيبية» لا يسوغ لها «بأي حال من الأحوال أن تخوض أو تتداخل في المسائل السياسية» وأن القصد منها «محاربة الآفات الاجتماعية كالخمر والميسر والبطالة والجهل...». انظر: أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية، ١٩٠٠ ـ ١٩٣٠**، ط ٢ (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧)، ج ٢، ص ٤٨١ ـ ٤٨٥.

على مبدأ الدفاع عن هوية الجزائريين وانتمائهم العربي ـ الإسلامي. ففي المطالب الصادرة في أعقاب المؤتمر الإسلامي الأول للجمعية (= حزيران/ يونيو ١٩٣٦) والمقدمة إلى حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية، لم تتقاعس الجمعية عن التشديد على إلغاء سائر القوانين الاستثنائية التي لا تنطبق إلا على المسلمين، «مع المحافظة على الحالة الشخصية الإسلامية» و«إصلاح هيأة المحاكم الشرعية بصفة حقيقية لروح القانون الإسلامي وتحرير هذا القانون» فضلاً عن «إرجاع المعاهد الدينية إلى الجماعة الإسلامية لتتصرّف فيها بواسطة جمعيات دينية مؤسسة تأسيساً صحيحاً» و«إلغاء كل ما اتخذ ضد اللغة العربية من وسائل استثنائية، وإلغاء اعتبارها لغة أجنبية...»[٢٦٥].

ودفاعاً عن الموضوع نفسه (= الهوية)، سيجعل حزب الشعب الجزائري من أهدافه العمل على صيانة الشخصية الجزائرية والمحافظة على مقوماتها عبر «رفض كل سياسة للإدماج لكونها مناقضة لتقاليد الشعب، لماضيه، ومعاكسة أيضاً لاتفاقية ٥ تموز/ يوليو ١٨٣٠، التي أقرت بصفة مطلقة احترام التقاليد الإسلامية، التجارة، الحرية والملكية...»[٢٦٦].

كما أن حزب الشعب الجزائري يُضيف التصريح «ليس حزب حالمين أو متوهمين، إنه يمثل للجزائر دفتر مطالب مستعجلة، تتوق إلى تحقيقها بالسرعة الممكنة...»[٢٦٧]. لذا، وفي أول اجتماع لحزب الشعب الجزائري (١٧ أيار/ مايو ١٩٣٧)، سيُصدر ملتمساً، يؤكد فيه مبادىء الحزب وأهدافه كما يدعو، بإصرار، إلى مناهضة واقع البؤس والغموض والاستغلال التي يعانيها الشعب الجزائري، ليضيف أنه: «بالرغم من الوعود المقدمة من لدن أحزاب الجبهة الشعبية وحكومتها، فإن أي شيء جدي لم يتحقق حتى الآن، لذا يدعوها جميعاً إلى إنجاز المطالب الديمقراطية للشعب، لما فيه من صالح للكل...»[٢٦٨].

ب ـ لقد أشرنا سلفاً إلى المكانة التي حظيت بها الدعوة إلى اصلاح نظم التعليم وصيانة اللغة العربية، في خطاب الجيل الأول من الحركات الوطنية ونخبتها المفكرة[٢٦٩]. لذلك، وبانطلاقنا من وجود استمرارية بين مرحلة تعرّض المغرب العربي لجرح الإدماج واختراق سيادته الترابية، وحقبة بروز حركات وطنية مهيكلة ومنظمة (= الثلاثينيات)[٢٧٠]، فإننا سنعاين دعوة مجددة إلى النهوض بقطاع التعليم عبر تنويع مؤسساته وتنشيط مناهجه، وبالضرورة صيانة لغته.

وفعلاً، شهد المغرب الأقصى ميلاد العديد من المؤسسات التعليمية، اصطلح على

---

(٢٦٥) سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ١٩٣٠ ـ ١٩٤٥، ص ٢٧٧.

(٢٦٦) انظر: «La Déclaration du bureau politique du parti du peuple algérien, avril 1937,» dans: *Histoire du mouvement national algérien*, p. 92.

(٢٦٧) المصدر نفسه، ص ٩٣.

(٢٦٨) المصدر نفسه، ص ٩٤.

(٢٦٩) انظر: «أولاً: بعْد الهوية في خطاب الجيل الأول من الحركات الوطنية،» ضمن الفصل الخامس من القسم الثالث من هذا الكتاب.

(٢٧٠) استمرارية من حيث الحقل الايديولوجي ـ الثقافي الذي منه كانت تستمد مصادر تفكيرها وتبلور توجهاتها، والمقصود هنا «السلفية» باعتبارها التيار الفكري السائد في داخل التشكيلة الايديولوجية وقتئذ.

تسميتها «المدارس الوطنية الحرة»[٢٧١]، استهدفت بالأساس توفير شروط استمرارية التعليم المرتبط بهوية المغاربة، المحافظ على قيم شخصيتهم العربية الإسلامية، لعل أهمها تلك التي أحدثت في مجمل المدن الامبراطورية ـ التاريخية من قبيل «مدارس محمد الخامس، الزهراء، والزاوية الكُتانية أولاً، ومدرسة جسوس لاحقاً بالرباط»، وأيضاً مدارس سيدي بناني، رحبة القبس الناصرية، المدرسة الخضراء، رأس الزاوية، العدوة بفاس، التي ارتبطت بأسماء تتمثل أدواراً مركزية في تنشيط العمل الوطني ابتداءً من ثلاثينيات هذا القرن من أمثال بوشتى الجامعي، عبد العزيز بن ادريس، عبد الهادي الشرايبي، الهاشمي الفيلالي، الحاج عثمان جوربو، إضافة إلى تلك التي تأسست في كل من سلا (مدرسة زاوية ابن عبود بإشراف الحاج أحمد معنينو، مدرسة الفتاة السلوية، والأميرة عائشة، ومدرسة النهضة لأبي بكر القادري) وتطوان (المدرسة الأهلية للحاج عبد السلام بنونة والفقيه داوود، والمعهد الحر التطواني لكل من عبد الخالق الطريس والمكي الناصري) وطنجة (المدرسة الحرة لعبد الله كنون) والدار البيضاء (مدرسة السلام لمحمد اليمني الناصري)[٢٧٢].

إن القيمة التاريخية لإحداث مؤسسات التعليم والدعوة إلى تطوير برامجها العلمية والتربوية، لا تنحصر في هدف الحفاظ على مقومات الهوية وحسب، بل تعدته إلى تعزيز مفهوم الوطنية وإكسابها المضمون النضالي المطلوب وقتئذ. ذلك أن المعرفة «كانت أول قول فاهت به الوطنية المغربية، وأول طلب طلبته، وأول أمنية سعت إلى تحقيقها، بل كل ما يوجد من وطنية وشعور وإيمان في هذه البلاد، سببه الأول والأخير هو هذا الشيء البسيط من التعليم الذي استطاعت بعض المجهودات الشخصية تغذية الأمة به. . .»[٢٧٣].

بهذا الفهم، أكدت النخبة القائدة للحركة الوطنية بالمغرب الأقصى جنوباً وشمالاً، على مبدأ حرية تأسيس المدارس والمعاهد، ومطلب تخويلها مضامين من شأنها أن تحفظ للمغاربة إمكانات الارتباط والتواصل مع تراثهم وتقاليدهم. نلمس ذلك في تقرير الحاج عبد السلام بنونة حول اصلاح التعليم العام لعام ١٩٣٠ ومطالب الأمة المغربية (١٩٣١)، وفي مطالب الشعب المغربي لسنة ١٩٣٤، وتقرير الأستاذ الطريس لعام ١٩٣٦.

لقد تخلل الاهتمام نفسه تصورات الحركة الوطنية، في كل من تونس[٢٧٤]، والجزائر[٢٧٥]، كما تصدرت دعوات تأسيس معاهد التعليم الوطني مطالبها وبرامجها السياسية. هذا، وإن

---

(٢٧١) التعبير من استعمال عبد الهادي بوطالب، انظر حلقة من مذكراته المنشورة في: الشرق الأوسط، ١٩٨٨/٥/٢٥، ص ١٠.

(٢٧٢) للتدقيق، انظر: المصدر نفسه.

(٢٧٣) بنونة، «المعرفة! المعرفة،» وقد ورد في: الصفار، «حزب الاصلاح الوطني، ١٩٣٦ ـ ١٩٥٦،» ص ٢٠٧.

(٢٧٤) انظر الملف الخاص عن التعليم بتونس، المنشور في: جريدة الزهرة، ١٩٤٧/٩/٢١.

(٢٧٥) لمزيد من الاطلاع، انظر: جغلول، تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية، الفصل الثاني: «محمد بن رحال ومسألة تعليم الجزائريين،» ص ٥٩ ـ ١٢٤.

الصيغ التي قدمتها التنظيمات الوطنية الثلاثة لصيانة الهوية ومكوناتها، لم تنحصر عند مقترح إحداث المدارس والمعاهد الحرة، بل تجاوزته إلى مقاطعة بضائع المستعمِر والاستغناء عن منتوجاته، وبخاصة تلك التي تمثّل رقماً مهماً في معدلات التبادل بين الطرفين كالسكّر والشاي والتبغ والقماش[٢٧٦].

لم يكن في نيتنا التفصيل في المكانة التي حظي بها موضوع الهوية في تفكير النخبات السياسية المغربية وخطاب حركاتها الوطنية، سواء قبل تهيكلها أو بعد صيرورتها أحزاباً وفصائل منظمة. لقد كان غرضنا محدداً ودالاً في الوقت ذاته، وهو أن نُقابل أولاً بين خطابين: أحدهما مُهاجم ـ مبادر ينتمي إلى حقل ايديولوجي وثقافي مرتبط بالظاهرة الاستعمارية، وآخر مدافع ـ مستجيب، يستمد أسس نظرته ويستقي موضوعاته النضالية من أطر مرجعية ونظرية سلفية، وفي أقصى الحالات ليبرالية شاحبة. وثانياً استهدفنا، ودون أن نُدقق، تأكيد وجود علاقة طردية بين المغرب العربي المتأخر تاريخياً والمدمج ضمن المنظومة الرأسمالية كواقع، وحركاته الوطنية المناضلة الوارثة هذا الوضع، غير القادرة على تجاوزه نظرياً وفكرياً، المعطى الذي تُفسره طبيعة الموضوعات التي اعتبرت المفاصل المركزية للتحسيس بالظاهرة الاستعمارية واستنهاض الوعي بمقاومتها (= الهوية في أبعادها الدينية ـ اللغوية والتعليمية).

صحيح أن من خصوصيات الممارسة الاستعمارية في المغرب العربي، مساسها بالهوية واختراقها مكونات الشخصية التاريخية للمغاربة، ومن الثابت أن المستعمِر لم يمتلك الحس التاريخي المطلوب، حين استهان بمكانة الإسلام في تكون الإنسان المغربي، لذا أخطأ حيث اعتقد أنه سيُصيب، وبالسلاح ذاته الذي شهره في وجه مستعمراته نحت تابوت جنازته. لكن الراجح، بتقديرنا، أن الحركات الوطنية منفردة لم تتجاوز حدود الاستجابة وردّ الفعل، وفي ذلك وظّفت كل ما له صلة بما هو رمزي ومعنوي، وفي الوقت ذاته استبعدت الأسئلة المركزية سواء تلك المرتبطة بإشكالية الاستعمار: تاريخية الظاهرة، طبيعتها، استراتيجيتها، أهدافها المتوسطة والبعيدة، أو تلك التي لها صلة بأدوات النضال: النظرية، البرامج، التحالفات الاجتماعية، بناء الدولة واستشراف مستقبل طبيعتها، واستثمار فكرة المغرب العربي. فهل وقع تجاوز هذه النظرة في ما تم من تنسيق وعمل مشترك بين الحركات الوطنية الثلاث بالمغرب العربي؟

---

(٢٧٦) في هذا الصدد كتب المهدي بنونة يقول: «نجحت فكرة مقاطعة السلع الفرنسية، ونظمت حملة ناجحة لمقاطعة الدخان والملابس الفرنسية، وقد أنشأ الفرنسيون في فاس مصانع صغيرة لإنتاج القماش وألزموا أهلهم ومعارفهم باقتناء الأقمشة المغربية...»، انظر: بنونة، المغرب.. السنوات الحرجة، ص ٢٩.

الفصل السادس

مكانة الهوية بمقررات أجهزة التنسيق والعمل المشترك

لقد أفرز التطور الحديث لبلدان المغرب العربي ميلاد مفاهيم سياسية وجغرافية ـ سياسية، قلما تحكمت الأوضاع الداخلية للمجتمعات المغربية في ظهورها وتأصيل العمل بها، ومنها أساساً مفاهيم: الحدود، الوطن، الوطنية، القطر، الأمة، السيادة. . .[1]. والحركات الوطنية باعتبارها الوارثة للمغرب العربي المتأخر تاريخياً، المدمج ضمن آليات المنظومة الرأسمالية، غير القادر على تجديد فكره وبناء ثقافته الخاصة به، قد ثبّتت هذه المفاهيم غير المنتمية إلى ثقافتها السياسية، بل أكدتها حين أسست الأجهزة وأحدثت الأدوات المعبر عنها. لذلك، وبمجرد أن استكمل الاستعمار إجهازه على بلدان المغرب، باحتلاله المغرب الأقصى (١٩١٢)، أصبحنا نلاحظ بروز حركات وطنية قُطرية، ومنظمات وأحزاب سياسية، وحركات وقوى تدعو إلى النضال الوطني المنفرد ـ الواقع الذي تأكد وتبلور أكثر مع عقد الثلاثينيات، كما سبق أن حللنا[2].

صحيح أن وحدة المغرب العربي قد تفككت مع سقوط الموحدين وتراجع الغرب الإسلامي، ومن المؤكد أن أولى المؤشرات المعبرة عن ذلك قد جسّدها ميلاد الإمارات المنفصلة على عهد بني مرين، وبني عبد الواد، وبني حفص، لكن الثابت أن المفاهيم التي واكبت بروز الدول القومية بأوروبا، قد تسربت إلى المغرب العربي وانغرست بمجتمعاته بفضل الاستعمار، دون أن تعرف هذه الأخيرة تطوراً طبيعياً يؤهلها لأن تتقبل، بانسجام، مثل هذه المفاهيم. لذا، وبارتباط مع هذا الوضع، ستغدو القطرية هي الأصل في العمل الوطني، وما عداها من الإطارات مجرد أدوات وظيفية ليس إلا.

إن التشديد على بروز وتشكّل وضعية حبلى بمفاهيم منتمية إلى ثقافة سياسية بَرانية

---

(١) انظر الفصل الثاني من القسم الأول من هذا الكتاب.
(٢) انظر الفصل الخامس من هذا القسم من الكتاب.

(Extravertie) غير مغربية، لا يمنعنا من التأكيد على أهمية هذه المرحلة (= أواخر العشرينيات والثلاثينيات) في مضمار إحياء فكرة المغرب العربي، واستثمارها نضالياً ضمن أشكال للتنسيق والعمل المشترك والمقاومة الجماعية.

لقد وجدت النخبات السياسية المغربية في التغيرات التي مَسّت واقع مجتمعاتها، وفي تطورات الوضع الدولي، الأرضية الملائمة، نظرياً وعملياً، لبلورة فكرة المغرب العربي، كما حصلت الدعوة إليها مع بداية هذا القرن[٣]، وتجسيدها في إطارات قادرة على فتح ديناميات للعمل الجماعي ـ الموحد. لعل أولى هذه التنظيمات نجم الشمال الافريقي، الذي بَدأ جزائرياً من حيث الولادة وانتهى مغربياً (Maghrébine) من حيث المطالب، والمطامح والأهداف، وأيضاً جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين التي مثلت بمَحورة نشاطها حول كل ما له صلة بمقومات الهوية المغربية، نموذجاً متقدماً للعمل المشترك بين الحركات الوطنية الثلاث.

أولاً: نجم الشمال الافريقي

قليلة هي الكتابات التي تناولت موضوع الحركات الوطنية بالمغرب العربي، تأريخاً وتحليلاً، دون أن تتعرض لتنظيم **نجم الشمال الافريقي**، وذلك لاعتبارات تتعلق بأهمية بروز هذا التنظيم وطبيعة ظرفيته من جهة، وبإسهاماته في حقل الدعوة إلى العمل المغربي المشترك والاجهاد من أجل صياغة منطلقاته واستراتيجيته من جهة أخرى.

لقد تلمّسنا أكثر من صعوبة، ونحن بصدد البحث في انتماء هذا التنظيم، كما وقفنا عند أكثر من خلاف حول توجهاته الايديولوجية والسياسية، سيما وأن الحقبة التاريخية، التي وُلد وتكوّن، ضمن شروطها نجم الشمال الافريقي، تعدّ، بكل المقاييس، من **أغنى** المراحل **وأخصبها** فكراً وثقافة، وفي الوقت ذاته من أعقدها بالنظر لتعاقب الأحداث وتداخلها، وتفاعل النخبات السياسية المغربية معها.

فالمغرب العربي، الذي اكتشف ذاته ضعيفاً، متأخراً تاريخياً، مهيّأً للإدماج ضمن حركية الاستعمار ومنظومته، سيعيش النتائج الأولى لمضاعفات الاحتلال على بناه الاقتصادية ـ الاجتماعية والثقافية، كما سيشهد ميلاد ايديولوجيات تراوحت بين الدعوة إلى مشروع حضاري (= اشتراكي) مناقض لذلك الذي أفرزته ودافعت عن استمراره الرأسمالية، أو، في أدنى الحالات، نقد ونقض تجارب الغرب الأوروبي (= النزعات الإنسانية والاشتراكية داخل أوروبا، والتيارات الداعية إلى التحرر كما تشكلت بالعديد من الدول المستعمَرة).

---

(٣) نفكر في حركة علي باش حمبة، ومحاولاته الهادفة إلى توحيد جهود الجزائريين، التونسيين والمغاربة لمقاومة المستعمر ومناهضة توسعه بالمغرب العربي، للتدقيق في شخصية علي باش حمبة، ونشاطه السياسي، انظر: علّال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط ٤ (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٠)، ص ٤٤ ـ ٤٨.

لـذا، كان طبيعيـاً أن يستجيب المغرب العـربي لهذه التحـولات، كـما كـان جـائـزاً أن تتفاعل نخباته السياسية مع مجمل التيارات الفكرية التي سادت الحياة الثقافية الدولية وقتئذ، خصوصاً تلك التي رأت في الاستعمار ظاهرة تاريخية غير منعـزلة عن تـطور الرأسـمالية. لعـل تكوّن نجم الشمال الافريقي، كتنظيم جزائري أولاً وأداة للتنسيق بين بلدان المغرب لاحقـاً، ما يؤكد جانباً من هذا التفاعـل، سواء عـلى مستوى الأرضيـة الايديـولوجيـة والسياسيـة التي أطّرت أطروحات النجم، أو على صعيد موضوعات العمل المشترك.

١ ـ التوجهات السياسية لنجم الشمال الافريقي

قـد تصعب معـالجـة مـوضـوع نجم الشـمال الافـريقي، سـواء من حيث منـطلقـاتــه الايديولوجية والسياسية، أو من زاوية الموضوعات التي قدّمها كأرضيات للعمـل المشترك بـين الحركات الوطنية الثـلاث، دون التأكيـد على واقعـين نعتبرهمـا أساسيـين لفهم طبيعة التنسيق الذي شهدته بلدان المغرب مع منتصف العشرينيات من هذا القرن: أولهما أن المغرب العـربي الـذي تفككت وحدة مُجتمعـاته، مـع تراجـع دولة المـوحدين، وضَمُـر كمفهـوم مـع دخـول العثمانيين، سيجدد التفكير فيـه بغرض استثـمار مفعولـه في حقل استنهـاض إحساس المغـاربة وشحذ وعيهم الظاهرة الاستعمارية، تحديداً مع احتلال الجزائـر (١٨٣٠) والسير نحـو تطبيق نظام الحماية على كل من تونس (١٨٨١) والمغرب الأقصى (١٩١٢)، وثانيهما أن التجاوب مع قضايا المغرب العربي وأزماته، الـذي ظل قـطرياً غـير مؤطر ضمن حـركة جمـاعية ومشـتركة، سيشهد لأول مرة صيغة تنظيمية، ستنقله من دائرة الاحسـاس بالتـآزر ـ الذي يفـرضه واقـع الانتـماء إلى هـويـة مشـتركـة ـ إلى مستـوى وعي ضرورة التعبـير عن إرادة للتنسيق جمـاعيــة وموحدة.

صحيح أن الحقبة الفاصلة بين نهاية القرن التاسع عشر، وتاريخ تـأسيس نجم الشمال الافـريقي (١٩٢٦)[٤]، قد شهـدت ميلاد حـركات اتخـذت من أهدافهـا الدعـوة إلى التشهير بالظاهرة الاستعمارية، والكشف عن مضاعفاتها على الدول والشعـوب المحتلة، التي اعتمدت بعض العواصم الأوروبية مراكز لحملاتها[٥] وصحيح أيضاً أن الأستانة قد مثلت بالنسبـة إلى

(٤) هناك من يُرجع تاريخ تأسيس نجم الشمال الافريقي إلى ١٩٢٣ أو ١٩٢٤ (بتقدير عبـد القادر الحـاج عـلي، رفيق مصالي الحـاج). لكن نعتقد، استنـاداً إلى الوثـائق والكتابـات التي تنـاولت بـالتحليـل تـطور هـذا التنظيم، بأن ولادته كانت في شهر آذار/ مارس ١٩٢٦. انـظر: محمد عـابد الجـابري، «فكـرة المغرب العـربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال،» ورقـة قدّمت إلى: وحـدة المغرب العـربي (ندوة) (بـيروت: مركـز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٩.

(٥) نفكر أساساً في الحركات التالية: المكتب الدولي للدفاع عن «الأهالي»، والعصبة الدوليـة للدفاع عن «الأهالي» (١٩١٣) ومقرهما بجنيف، اللذين لقيا في مبادىء ولسون وصـك عصبة الأمم منـطلقاً خصبـاً لتطويـر نشاطهما، وأيضاً المنظمات التي أحدثت بتعضيد وتوجيه من الكومنترن (Komintern)، ومنهـا: «اللجنة الـدولية لتحـرير الأهـالي بالمستعمـرات» و«الاتحاد الـدولي للمقاومـة من أجـل مسـاواة الأجـنـاس». للتـدقيق في هـذه =

المغرب العربي، وكـل الحركـات التي استهواهـا مشروع الجامعـة الإسلاميـة، منطلقـاً لنشاط نخباتها الوطنية، على الأقل حتى تاريخ الإعلان الرسمي عن تخلي الدولـة العثمانيـة عن قيادة العـالم الإسـلامي (١٩٢٤). . .[٦] لكن الـراجـح، بتقـديـرنـا، هـو أن تَكَـوّن نجم الشـمال الافريقي، يُمثل نقلة في مضمار وعي أهمية إحياء فكرة المغـرب العربي، والعمـل على تـوظيفها في سياق مناهضة الاستعمار ومقاومة توسعه ببلدان المغرب.

أ ـ لقد شدّدنا على التغـيرات الداخليـة التي مست بلدان المغرب، حـين حللنا المكـانة التي حظي بها موضوع الهوية بفكر النخبات السياسية، كما ناقشنـا المحددات التي تحكمت في بروز الشكل الجديد للعمل الوطني مـع عقد الثـلاثينيات[٧]، وهي تحـولات بقدر مـا نعتبرهـا مقررة وأساسية، بقدر ما نعتقد بصعوبة فصلها عن تطورات المناخ الدولي، سيّما حين نتوخى مقـاربة ظـرفيات العمـل المشترك بـين الحركـات الوطنيـة المغربيـة، التي يُشكّل نجم الشـمال الافريقي أول تنظيماتها.

إن المغرب العربي، الذي مُسّ في أرضه وعقيدته (= مشـاريع الاستيـطان والتغريب)، ووقـع الإصرار على قـطع صلاتـه بدائـرة انتمائـه الديني والثقـافي لإدماجـه رأسـاً بـالمنظومـة الرأسمالية، سيشهد النتائج العميقة لهذا الوضع، مباشرة بعد الحرب وما تلاها من مضاعفات على مركز فرنسا الداخلي، وعلاقاتها بمستعمراتها.

فهكـذا، ستعرف دول المغـرب العربي اختـلالاً في التـوازن الـديمغـرافي بـين السكـان المحليين والجاليـة الفرنسية والأوروبية[٨]، كما ستشهد تراجعاً عميقـاً في الأوضاع الاقتصـادية والاجتماعية والتعليميـة[٩]. الواقـع الذي تؤشر إليـه معدلات النمـو في قـطاعـات الصنـاعـة والفلاحة، والتجارة الخارجية[١٠]، وترمز إليه نسب التطور في المجالات ذات الطابع المجتمعي

= الحركات، انـظر: Kamal Bougessas, «Aux origines du mouvement anti-colonialiste: Une éxperience méconnue d'un rassemblement colonial à Genève à la fin de la 1ère guerre mondiale,» *Revue algérienne des sciences juridiques économiques et politiques*, vol. 24, nos. 3-4 (1986), pp. 567 - 584.

(٦) انظر: الجابري، المصدر نفسه، ص ١٨.

(٧) انظر: الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(٨) عـلى سبيـل المثـال، انتقـل عـدد السكـان بـالجـزائـر من ٤،٧١١،٧٢٦ نسمـة عـام ١٩١١ إلى ٤،٨٩٠،٧٥٦ سنة ١٩٢٦، ليصل إلى ٥،٥٤٨،٢٦٠ سنة ١٩٣١، في حين انتقل حجم الجالية الأوروبية من ٧٥٢،٠٤٣ نسمة عام ١٩١١ ليصل إلى ٢٨١،٥٨٤ سنة ١٩٣١، للتدقيق في هذه الاحصائيات، انظر: Roger Le Tourneau, *Évolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920 - 1961* (Paris: A. Colin, 1962), pp. 306 - 307.

(٩) لمزيد من الاطلاع، انظر: سمير أمين، المغرب العربي الحديث، ترجمـة كميل قيصر داغـر (بيروت: دار الحداثة، ١٩٧٨).

(١٠) من ضمن مراجع كثيرة، انظر: ألبير عياش، المغـرب والاستعمار: حصيلة السيـطرة الفرنسيـة، ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي (الدار البيضاء: دار الخطابي، ١٩٨٥)، و =

خصوصاً تلك المرتبطة بأوضاع المغاربة وحياتهم اليومية[11].

لقد انضافت إلى هذه التغيرات البنيوية عوامل عمّقت وعجلت من إنضاج ظروف الوعي الوطني بالنسبة إلى خطورة الظاهرة الاستعمارية، ليس على المستوى القطري فحسب، بل أيضاً على صعيد التنسيق الجماعي بين الحركات الوطنية الثلاث، لعل أهمها انكسار حرب الريف (١٩٢٦)، وتزايد موجات الهجرة العمالية إلى فرنسا على الخصوص، والأقطار الأوروبية بوجه عام[12].

فبالرغم من فشلنا في «القيام بحل رموز الكلام المتقطع لعبد الكريم الريفي..» على حد تعبير عبد الله العروي[13]، ومهما كانت طبيعة الجدل السياسي حول القيمة التاريخية لتجربة الريف، سواء على مستوى العمل الوطني بالمغرب الأقصى، أو على صعيد التفاعلات التي أنتجتها التجربة جهوياً وقومياً، يبقى حدث الانكسار، بتقديرنا، مهماً، بل ومركزياً في فهم الشروط التي أطّرت ميلاد أجهزة العمل المشترك، وأولها نجم الشمال الافريقي. ألم تُدوّن الإقامة العامة الفرنسية أكثر من تقرير عن أصداء حرب الريف؟[14]؛ والأهم ألم يوجه عبد الكريم نفسه رسالة، تعدّ، بكل المقاييس، بياناً تاريخياً ودعوة إلى المقاومة المشتركة: «إن الشعب الريفي في جهاده المقدس، تقول الرسالة، قد عانى ما عاناه من آلام الحروب ومصائبها بدون أن تحبط همته أو تخر قواه حتى أيده الله بنصر من عنده ودمر دولة الاسبان الباغية... فدولتا فرنسا واسبانيا قد اتفقتا على أمرنا اليوم مثل ما اتفقت من قبل دولة الانكليز والطليان والفرنسيين واليونان على إخواننا الأتراك واحتلوا الاستانة وإزمير وكوتاهية وبورسة... يا أيها المسلمون التونسيون والجزائريون، إن الأمر الذي يشق علينا تحمله هو أن نرى أبناءكم يساقون قهراً، كما أنه يشق علينا أن نرانا ملتزمين لأجل الدفاع عن استقلالنا أن نتقابل في ساحة القتال مع إخواننا في الجنس والدين... نعم لقد فر من الواجهة الفرنسوية ملتجئاً إلينا عدد غفير من أبنائكم الجنود والقواد وبادروا في الحين بالتطوّع في جيوشنا وحاربوا وما زالوا يحاربون معنا الأعداء محاربة الأسود... **إن في هلاكنا هلاكهم وفي خلاصنا خلاصهم فلنكن عصبة واحدة ولنتكاتف تكاتف أجدادنا في عهد سابق الإسلام لمحاربة الأعداء فسنوفق لإنقاذ أمتنا الإسلامية من عيشة الذل والهوان ونـنال حريتنا واستقلالنا... فلنكن نحن وأمم الشرق عصبة واحدة ولنوحد أعمالنا ولنقم قومة الفرد فنضرب على يد المتسيطرين الضربة القاضية ونطردهم من بلادنا طرداً لا مردّ لهم من بعده... فيا إخواننا الجزائريين**

= Charles Robert Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine* (Paris: Presses universitaires de France, 1979), tome 2: *De l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de libération, 1954*, livre 3, pp. 469 - 546.

(١١) وهي المؤشرات التي كانت في جذر بروز الحركات النقابية وإلى حد ما الأحزاب الشيوعية والتيارات الاشتراكية بالمغرب العربي.

(١٢) دون أن نقلل من أهمية المضاعفات الناجمة عن القوانين التي سنّتها السلطات الفرنسية، مع بداية هذا القرن بالدول الثلاث، مثل قوانين التجنيد، والتجنيس، وبالمقابل الوقع الذي خلّفته مبادىء ولسون، الداعية إلى حق الشعوب في تقرير المصير، على إحساس المغاربة ونخباتهم السياسية.

(١٣) عبد الله العروي، «عبد الكريم والحركة القومية المغربية حتى ١٩٤٧،» في: شارل أندريه جوليان [وآخرون]، **الخطابي وجمهورية الريف**، ترجمة صالح بشير (بيروت: دار ابن رشد، ١٩٨٠)، ص ٣٩٣.

(١٤) قارن: «Rapports du 19 octobre 1925,» *Archives d'Aix-en-Provence*, carton, 11-H-47.

والتونسيين، فلقد آن أوان تخليص نفوسنا من نير الاستعمار الفرنسي. فلنستفز هممنا ولنقم بمعاضدة بعضنا بعضاً لنسترد مجدنا ونستعيد استقلالنا، إن الدين المعاونة والجنة تحت ظلال السيوف. . . ولنكن عصبة واحدة لنقوى على دحض الأعداء وليتهيأ لنا تشكيل جمهورية ضخمة تكون أركانها جميع بلاد افريقيا الشمالية. . .»[١٥].

فكما كان لتجربة الريف أكثر من صدى في المغرب العربي، ولانكسارها أعمق من وقع بدار الإسلام، سيكون لقائدها محمد بن عبد الكريم الخطّابي دور متميز في تنشيط أجهزة التنسيق والعمل المشترك لما بعد الحرب الثانية (= مكتب المغرب العربي، ولجنة تحرير المغرب العربي)، تلك الأدوار التي ستعطي نضال الحركات الوطنية منفردة ومجتمعة، مضامين أكثر تقدماً ونضجاً، سواء على الصعيد القطري أو القومي.

هذا، وقد شكلت الهجرة العمالية إلى فرنسا عاملاً مركزياً في إحداث الأجهزة الداعية إلى التشهير بظاهرة الاستعمار في المغرب العربي، كما ساهمت في تطوير موضوعات عملها المشترك. فما بين ١٩٢٠ و١٩٢٤، حيث ستلتحق أكبر جالية مغربية بفرنسا، سنجد من بين ١٢٠,٠٠٠ مهاجر، ١٠٠,٠٠٠ جزائري، و١٠,٠٠٠ مغربي، و١٠,٠٠٠ تونسي[١٦]، وهي النسب التي ستعرف تراجعاً بعد أزمة ١٩٢٩، وما نجم عنها من مضاعفات على الاقتصادات الرأسمالية، ومنها فرنسا[١٧].

وفعلاً، مثّل واقع الهجرة لحظة ملائمة لجالية المغرب العربي، لتحتك بغيرها من المهاجرين القادمين من افريقيا، ودول جنوب شرق آسيا، ولتتفاعل مع أطروحاتهم بشأن مناهضة الاستعمار والدعوة إلى الاستقلال، كما مكنتها من التعرف إلى تيارات اليسار الفرنسي وتنظيماته السياسية، خصوصاً بعد سقوط حكومة بوانكاريه (Poincaré) (١٩٢٤) وصعود كل من بلوم (Blum) وهيريو (Herriot) إلى مواقع السلطة بفرنسا.

فهكذا، ستعرف أواخر سنة ١٩٢٤ انعقاد مؤتمر ضمّ كلاً من الجزائريين والمغاربة والتونسيين، وذلك لتدارس الأوضاع الداخلية لبلدان المغرب، الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية، كما استهدف التعريف بالاستعمار ومفاعيل أساليبه على تطور المجتمعات المغربية. ومما خلصت إليه أشغال المؤتمر تلك البرقية التي وُجهت إلى شعب المغرب الأقصى ومجاهده عبد الكريم الخطّابي، والتي أكدت بالقول: «إن العمال المغاربة لعامل الناحية الباريسية المجتمعين

---

(١٥) انظر: المصدر نفسه، carton 9-H-142.

(١٦) Le Service d'information du cabinet du ministre de l'Algérie, ed., *Documents algériens, 1956*, p. 65.

وقد ورد في: Benjamin Stora. *Messali Hadj, 1898 - 1974* (Paris: Sycomore, [s.a.]), p. 45.

(١٧) إذ انخفض عدد الجزائريين مثلاً، ليصل سنة ١٩٣٢ إلى ٦٥ ألف مهاجر، و٣٢ ألف عام ١٩٣٦، للتدقيق، انظر: J.J. Roger, *Les Musulmans algériens en France et dans les pays islamiques* (Paris: Les Belles lettres, 1950), p. 70.

بمؤتمرهم الأول في هذا اليوم التاريخي ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٤ يهنئون إخوانهم المراكشيين وزعيمهم البطل عبد الكريم بانتصارهم على الاستعمار الاسباني، ويصرحون بتضامنهم معهم في كل ما من شأنه أن يحرر بلادهم، ويشاركونهم في الهتاف باستقلال الشعوب المضطهدة وسقوط الاستعمار العالمي والاستعمار الفرنسي. . .»[١٨].

ب ـ إن تأكيد أولوية العوامل الداخلية في تبلور إرادة التنسيق والعمل المشترك بين الحركات الوطنية الثلاث، وبالتالي أهميتها في تأسيس نجم الشمال الافريقي، لا تحول بيننا وبين التساؤل عن مدى تأثير المحددات الخارجية والدولية في بروز هذا التنظيم، سيما وأن العديد من الكتابات التي أرّخت لميلاد النجم وتطور نشاطه السياسي ـ النضالي، لم تتردد عن اعتباره «فرعاً» من الحزب الشيوعي الفرنسي[١٩]، أو في أدنى الحالات من صنيعه وإشرافه تفكيراً وممارسة[٢٠].

ليس في نيتنا أن نطرح مثل هذا التساؤل جُزافاً، ولا بغرض التفصيل في مشكل قد يبدو منهجياً بعيداً عن المطلوب. هدفنا العمل على تلمُّس أجوبة لقضية نعتبرها مركزية لفهم طبيعة نجم الشمال الافريقي، من حيث كونه لحظة أولى في مجال التنسيق بين الحركات الوطنية، وصيغة لعملها المشترك.

لقد طرحت حقاً استقلالية النجم، سواء على الصعيد التنظيمي أو بالنسبة إلى توجهاته الايديولوجية ـ السياسية، وبالضرورة مدى أهليته في التعبير عن خط النضال الوطني القطري أولاً (= الجزائر)، أو الجهوي لاحقاً (= المغرب العربي)، بدليل أن جلّ الذين اتخذوا موقفاً جازماً من غياب هذه الاستقلالية، أو اعتمدوا الاستفهام حول وجودها، تجنباً لمنطق الجزم، غالباً ما ربطوا من جهة، بين أصداء الثورة الاشتراكية السوفياتية (= البولشيفية) في بلدان المغرب والحزب الشيوعي الفرنسي، والعمال المغاربة في المهجر وانتمائهم إلى النجم من جهة ثانية، منطلقين من وجود علاقة طردية بين التركيبة العمالية لنجم الشمال الافريقي وتوجهات الحزب الشيوعي الفرنسي.

إننا ننطلق من وجود استقلالية ايديولوجية وسياسية للنجم تجاه الحزب الشيوعي

---

(١٨) وارد في: الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص ١٢.

(١٩) بعد أن يسجل غموض ولادة نجم الشمال الافريقي، يذهب شارل روبير أجرون إلى أن «الاستعدادات الأولية لتأسيس النجم كانت ما بين ١٩٢٤ و١٩٢٥، بباريس وبإيعاز من الأممية الشيوعية وقيادة الحاج علي عبد القادر، العضو باللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي يومئذ»، انظر:
Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine,* tome 2: *1871 - 1954,* p. 349.

(٢٠) وهو ما أكده روجيه لوتورنو، إذ بالرغم من إقراره بكون نجم الشمال الافريقي هو أول حزب سياسي مسلم جدير بهذا الاسم، لا يلبث أن يقول إنه «قد تأسست بفرنسا عام ١٩٢٦ مجموعة من العمال المنتمين إلى شمال إفريقيا تحت إشراف الحزب الشيوعي. . .»، انظر: Le Tourneau, *Évolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920 - 1961,* p. 312.

الفرنسي أولاً، وإزاء الحركة البولشيفية، التي كثيراً ما حذرت تقارير الاستعمار الفرنسي من انتشارها وشيوع قيمها بالأوساط المغربية[٢١]، وهو منطلق نعتقد بإمكانية الدفاع عن صحته من الناجيتين التاريخية والنظرية.

تحيلنا القراءة الفاحصة للوثائق، التي تمكّنا من الاطلاع عليها بالأرشيف الدبلوماسي لوزارة الخارجية الفرنسية[٢٢]، على وجود اهتمام بما أسمته «تقارير» الإقامة العامة «الدعاية البولشيفية بشمال افريقيا»، وفي الوقت ذاته إصرار على مقاومة كل الأشكال الممكنة والمحتملة للتجاوب معها تنظيمياً وفكرياً. فبالعودة إلى جملة من المراسلات والتقارير التي تناولت موضوع «الدعاية الشيوعية» بطنجة، أو المنطقة الخليفية الخاضعة للاستعمار الاسباني، والأخرى الواقعة تحت النفوذ الفرنسي، نقف عند أكثر من تشديد على خطورة النشاط الشيوعي على الوجود الفرنسي ومستقبل استقراره بالمغرب الأقصى، سيّما وأن مجموعة من «اللجان الإسلامية ذات التوجه الشيوعي، التي تحت غطاء القومية الإسلامية، قد أسست في كل من مصر والمشرق»[٢٣]، وتسعى، بكل إصرار، إلى خلق فروع لها في المغرب.

ففي مراسلة للإقامة العامة في المغرب حول «النشاط الشيوعي بمنطقة الحماية، وبطنجة على وجه الخصوص»، نقرأ تقريراً بشأن موضوع «الشيوعية واللجان الموالية للجامعة الإسلامية بالمغرب»، فبعد تذكيره بوجود فرعين لـ «لجنة النشاط الشيوعي بالمغرب» ـ أحدهما خاص بالدعاية في الأوساط الأوروبية الموجودة بالمغرب، وآخر مكلف بتدعيم لجان الجامعة الإسلامية، بأفق استقلال بلاد الإسلام ـ ينتقل التقرير إلى التحذير من نشاط جمعية الوحدة المغربية التي تتخذ من القاهرة مقراً لها، والتي تعمل، بتنسيق مع الأستانة، على بسط نفوذها على «امتداد كل بلدان شمال افريقيا: تونس ـ الجزائر ـ المغرب، وذلك بضمها شخصيات لها وزن خاص من أمثال: محمد باشا، والشيخ نالي يوسف، الفقيه الطنطاوي، وتمكّنها من تأسيس ثلاث لجان: الهلال الأحمر بتونس، ونجم الشمال الافريقي بالجزائر، والجمعية الثقافية المغربية بالمغرب الأقصى...»، ليضيف: «وهكذا، تتوصل هذه اللجان الثلاث، بتوجهاتها ومنشوراتها ومناشيرها من جمعية الوحدة المغربية، كما تتعاون وتتواصل فيما بينها عبر تبادل الصحف والجرائد. فالجمعية الثقافية بطنجة مثلاً، تتوصل بجريدة الصراع الاجتماعي من تونس و«Le chaine» من الجزائر والإقدام من باريس... وهي كلها منشورات «تدعو إلى استقلالية الإسلام ومناهضة المستبدين الفرنسيين والاسبان...»[٢٤].

---

(٢١) انظر بالخصوص الوثائق التالية: Archives du Quai d'Orsay, «Afrique, 1918-1940: Affaires musulmanes ,» serie k , carton 102, dossier 1s-dz (août 1932- décembre 1938); «Agitateurs musulmans,» et «Propagande Bolcheviste».

(٢٢) «Afrique Levant (Maroc)», «Communisme à Tanger,» no. 2325, «L'Action communiste au Maroc,» k 1023, «Propagande communiste,» no. 430, «Union maghrébine,» no. 55, A/S serie k, carton 102.

(٢٣) «Afrique, 1918 - 1940,» p. 31.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٢ ـ ٣٣. ولو ان قراءة التقرير واستنتاج خلاصاته، يجب أن يحكمها الحذر والتريث في التعامل مع معطياته.

ليس هدفنا أن ندقق في مدى الأصداء التي خلّفتها الحركة البولشيفية في الأوساط المغربية، كما روجت لها تقارير الإقامة العامة الفرنسية، غرضنا أساساً هو الوقوف عند حدود التجاوب ومظاهر الاستقلالية في تجربة نجم الشمال الافريقي، أو بصيغة أوضح تحليل المكانة التي حظيت بها منطقة المغرب العربي وحركاتها الوطنية بالاستراتيجية السوفياتية وبرامج الأحزاب الشيوعية غداة نجاح الثورة الاشتراكية وبداية تهيكل منظومتها.

يظهر اهتمام الفكر الاشتراكي بمنطقة المغرب العربي شاحباً، إن لم نقل ضحلاً، على الأقل حتى زمن الثورة الاشتراكية (١٩١٧). إذ باستثناء مذكرات بعض الرحالة المغامرين، وضباط البحرية خلال القرن الثامن عشر[٢٥]، أو مراسلات ماركس وأنغلز حول الجزائر[٢٦]، وبعض نصوص ماركس وروزا لوكسمبورغ (Rosa Luxembourg) حول المغرب الأقصى خلال القرن الموالي له (= التاسع عشر)[٢٧]، سننتظر منعطف الثورة الاشتراكية لبروز نصوص تتضمن تأصيلاً نظرياً جديداً للظاهرة الاستعمارية (= الامبريالية)[٢٨]، وبالضرورة لمناطق الاحتلال، وكجزء منها العالم العربي الإسلامي. إنه التأصيل الذي سيسعف القيادة الجديدة بالاتحاد السوفياتي على بلورة مواقف عملية من قضايا خاصة، قلما حظيت بالفهم التاريخي المطلوب، ولا بالتحليل العميق والشامل، ومنها أساساً مشاكل القوميات، والنضال الوطني القطري، والاستعمار، والتحرر والاستقلال - وهي في مجملها قضايا ساهم الحزب الشيوعي الفرنسي في توفير بعض معطياتها المحلية، وتسهيل وصولها إلى موسكو، باعتباره أقرب سياسياً إلى معرفة الاستعمار وإدراك أساليبه بالمغرب العربي، وبالتالي ردود فعل الحركات الوطنية بهذه المنطقة[٢٩].

لعل أهم هذه النصوص، تلك التي دان فيها لينين احتلال الامبريالية الايطالية ليبيا[٣٠]،

---

(٢٥) من ذلك رحلة الضابط البحري Kokovstov إلى كل من تونس والجزائر ما بين ١٧٧٦ و١٧٧٧، التي ضمن يومياتها وعناصرها في كتابين تاريخيين مهمين، للاطلاع على مقتطفات من هذه المذكرات، انظر: Mohieddine Hadhri, *L'URSS et le Maghreb: De la révolution d'octobre à l'indépendance de l'Algérie, 1917 - 1962* (Paris: L'Harmattan, 1985), pp. 16 - 19.

(٢٦) وهي المراسلات التي سبقت الإشارة إليها في الفصل الأول: كارل ماركس وفريديريك انغلز، الماركسية والجزائر، ترجمة جورج طرابيشي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨).

(٢٧) نشير إلى النصوص التي جمعها عبد الله ساعف، انظر: عبد الله ساعف، كتابات ماركسية حول المغرب، ١٨٦٠ - ١٩٢٥، ترجمة السيد المعتصم (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٨٧).

(٢٨) نفكر في مؤلفه: الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية (١٩١٧).

(٢٩) Mohieddine Hadhri, «Nationalisme et anti-impérialisme: La Place du Maghreb dans la stratégie soviétique au cours des années vingt,» *Les Cahiers de Tunisie* (Revue des sciences humaines), vol. 29, nos.117 - 118, 3eme et 4eme trimestre (1981), pp. 311 - 313.

(٣٠) وهو النص الذي بعد أن دان فيه لينين احتلال ايطاليا ليبيا، تساءل عن طبيعة الحرب الموجهة من دولة متحضرة ضد شعب عربي مسالم، بواسطة معدات وأدوات عسكرية معاصرة... لينتقل إلى عدد الخسائر البشرية والمادية، وليختم بالتأكيد أن «ايطاليا ليست أحسن ولا أقبح من باقي الدول الرأسمالية المحكومة من لدن برجوازية لا تتهاون أو تتردد أمام مجزرة من شأنها أن تشكّل مصدراً جديداً للربح...»، للاطلاع على =

ووضعية الاستعمار بالجزائر[٣١]، التي ستؤطر نظرياً دعوته إلى القيام بـ «تحرك نبيه بشمال افريقيا» ابتداءً من ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٠، تلك الدعوة التي مثلت «أساس الشرط الثامن للانضمام إلى الأممية الثالثة»[٣٢] التي سبق أن أسسها لينين في شهر آذار/ مارس من ١٩١٩.

لقد حدد الشرط الثامن من مسطرة الالتحاق بالأممية الثالثة، مسألتين أساسيتين، بمقتضاهما لم تعد العلاقة غامضة بين الحركات الاشتراكية والشيوعية والدول التي تنتمي إليها، ولا بينها وبين مجتمعات الأقطار المستعمَرة ونضالاتها. فهي، بحسب هذا البند، مُلزمة باعتماد «خط واضح وصريح من ظاهرة الاستعمار» و«بالضرورة من الواجب عليها أن» تكشف، بدون شفقة، عن حقيقة انتصارات ومآثر الامبرياليين بالمستعمرات، وذلك بدعمها، ليس بالقول فحسب ولكن بالفعل، لحركات التحرير بهذه الدول». إن في مضمون هذا الشرط ما يؤشر لتطور ملموس في نظرة الفكر الاشتراكي لظاهرة الاستعمار ولحركات التحرير. فهل ستعمل الأحزاب الشيوعية، المُنشدّة إلى «المركزية الأوروبية» على بلورة مواقف عملية منسجمة مع هذا التحول، وفي مستوى حجمه التاريخي؟

ستكون اجابتنا بالنفي، وهو نفي نعتقد بإمكانية البرهنة عليه من الوجهة الفكرية وفي الممارسة. ذلك أن الحزب الشيوعي الفرنسي، الذي تأسس في أعقاب الانشقاق الحاصل بالحركة الاشتراكية بمؤتمر تور (Tours) (١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٠)[٣٣]، قد وجد مُناضلوه (= مندوبو الفدراليات الاشتراكية في كل من الجزائر وتونس)[٣٤]، في أطروحات الكومنترن الخاصة بالمستعمرات ما يتعارض مع قناعاتهم ويتنافى والأوضاع المحلية المتميزة بحسب تقديرهم.

وحتى حين أُجري تحقيق سري حول مواقف فدراليات الحزب الشيوعي بالجزائر، مما كان يسمّى عهدئذ قضية الأهالي وذلك في ربيع ١٩٢١[٣٥]، كانت نتائج الأجوبة متطابقة مع

= مقتطفات من هذا النص، انظر: Hadhri, *L'URSS et le Maghreb: De la révolution d'octobre à l'indépendance de l'Algérie, 1917 - 1962,* pp. 19 - 20.

(٣١) كُتب النص في الأصل كردّ على «المناقشة»، ونشر بالعدد السبعين من جريدة البرافدا، تحت عنوان: «La Paille dans l'œil du voisin,»، وفيه حاول لينين أن ينتقد موقف كل من Skoblev-Tchernov - Kerenski الأعضاء في حكومة كيرنسكي عهدئذ، في موضوع تصورات الاشتراكيين Vendeson, Vandervelde إزاء واقع المستعمرات في كل من الجزائر وايرلندا. لمزيد من الاطلاع، انظر:
J. Jurquet, *La Révolution nationale algérienne et le PCF* (Paris: Centenaire, 1975).

(٣٢) للاطلاع على مضمون هذا الشرط، انظر: Hadhri, «Nationalisme et anti-impérialisme: La Place du Maghreb dans la stratégie soviétique au cours des années vingt,» p. 313.

(٣٣) للتدقيق في أسباب الانشقاق وشروط التأسيس، انظر: Roger Martelli, *Communisme français: Histoire sincère du PCF, 1920-1984* (Paris: Editions sociales, 1925).

(٣٤) وذلك قُبيل أن تتحول إلى أحزاب شيوعية بالدول الثلاث.

(٣٥) قام بالاشراف على التقرير المؤرخ شارل أندريه جوليان أحد مؤسسي الحركة الشيوعية بالجزائر، للتدقيق في التقرير، انظر: Charles Robert Ageron, «Les Communistes français devant la question =

الأحكام الجاهزة، والأفكار المسبقة للشيوعيين الفرنسيين والمناضلين الأوروبيين عن العرب والمسلمين وقضاياهم الخاصة. لنقرأ مقتطفاً من التحقيق، الذي يقول: «لنقاوم بكل عزم الاتجاهات الوطنية للأقلية المحلية المثقفة، كما يجب أن نقلل، بكل الوسائل، من شأنهم في أعين إخوانهم في الدين... يجب بكل حيوية إدانة الوطنيين والتظاهر بالقوة أمام الأهالي. فأي حركة محلية اليوم إذا ما نجحت سيكون لها أوخم المضاعفات على الأوروبيين. إن المسلمين إذا ما انتصروا فسوف لن يترددوا عن إبادة الرجال واستعباد النساء والأطفال... ففي حالة الانتصار ستتمكن التمردات والثورة من إفشال الاشتراكية وإفقار المدنية...»[٣٦].

ليس هناك ما هو أوضح من هذه المواقف، التي عبّرت عنها فدراليات الجزائر، والتي ستشكل، علاوة على تناقضها مع البند الثامن من شروط الانضمام إلى الأممية الثالثة، موضوع خلاف بين هذه الأخيرة والحزب الشيوعي الفرنسي على امتداد الفترة الفاصلة ما بين ١٩٢٠ و١٩٢٥.

لن ندقق في منطلقات التعارض ولا في مساربه[٣٧]، مكتفين بالوقوف عند البعض من مظاهره، سواء في جانب الحزب الشيوعي الفرنسي، أو لدى قادة الكومنترن. ذلك أن أولى تجلياته كان توصية سيدي بلعباس المشهورة[٣٨]، التي عبرها أكد الشيوعيون الفرنسيون بالجزائر موقفهم السالف الذكر، ليس تجاه الجزائر فحسب، بل بالنسبة إلى شمال افريقيا ككل. لذلك، تشدد التوصية على أن «أغلبية الأهالي تتكون من عرب مقاومين للتطور الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، الأخلاقي الضروري لتكوين دولة مستقلة...»[٣٩]. أليس في هذا الحكم الجازم تلاقٍ موضوعي مع كل ما دافعت عنه الكتابات المندرجة ايديولوجياً ضمن ما يسمى **السوسيولوجيا الاستعمارية**، مع الإقرار، طبعاً، باختلاف المنطلقات والمواقع[٤٠].

لقد ترتبت عن هذه المواقف ردود فعل من جانب الأممية الثالثة، وقيادة الحزب

algérienne de 1921 à 1924,» dans: Charles Robert Ageron, *Politiques coloniales au Maghreb* = (Paris: Presses universitaires de France, 1973).

(٣٦) نقلاً عن: Emmanuel Sivan, *Communisme et nationalisme en Algérie, 1920 - 1962* (Paris: Presses de la fondation nationale des sciences politiques, ©1976), p. 13.

(٣٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، الفصل الأول: «Mentalité esclavagiste et bolchevisme, 1920-1927,» pp. 13 - 51.

(٣٨) للتدقيق في هذه التوصية، التي انتقدها تروتسكي بشدة خلال المؤتمر الرابع للأممية الشيوعية، انظر: *Lutte sociale,* 7/5/1921.

(٣٩) قارن: Hadhri, «Nationalisme et anti-impérialisme: La Place du Maghreb dans la stratégie soviétique au cours des années vingt,» p. 315.

(٤٠) وهذا يعني أن الذين صاغوا توصية سيدي بلعباس شيوعيون متشبعون بالفكر الاشتراكي، ومع ذلك يبررون، من موقع التصورات التي حكمت ممارستهم وقتئذ، أحكامهم بالقول: «سيكون من نتائج كل اضطراب أو هيجان وطني، استبدال المجتمع، ذي التمركز الرأسمالي والمتقدم... الناضج والمؤهل للتنظيم الجماعي، بمجتمع تتمزق فيه السلالات والأجناس المتناحرة، وحينها ستستفيد الطبقات المالكة من الشعبية والسلطة...»، نقلاً عن: Hadhri, *L'URSS et le Maghreb: De la révolution d'octobre à l'indépendance de l'Algérie, 1917 - 1962*, p. 24.

الشيوعي الفرنسي، وهي وإن تباينت من حيث الحدة والعمق، فقد أكدت، مع ذلك، وجود شروخ بصفوف الحركة الشيوعية العالمية، بشأن مقاربة الظاهرة الاستعمارية والتعاطي مع النشاط الوطني والقومي المناهض لها.

فخلال الاجتماع الموسع للمكتب التنفيذي للأممية الثالثة (آذار/ مارس ١٩٢٢)، ستُتخذ عدة إجراءات تنظيمية لمتابعة قضية المستعمرات ونشاط حركاتها الوطنية، كما ستُكلف الأحزاب الشيوعية في كل من فرنسا، ايطاليا، وانكلترا بالقيام بمهمة المواكبة والتنفيذ[٤١]، سيما وأنها اجراءات من شأنها أن تعطي العمل الوطني بالأقطار المحتلة دفعة جديدة ومهمة[٤٢].

هكذا، وبالسنة نفسها (٢٠ أيار/ مايو ١٩٢٢) ستُقدم الأممية الشيوعية على خطوة عملية أخرى أكثر وضوحاً، أسمتها **نداء موسكو لتحرير الجزائر وتونس**[٤٣]، توجهت فيه إلى الطبقات البروليتارية في كل من فرنسا والجزائر وتونس من أجل «القيام بمواجهة حادة للوجود الفرنسي بشمال افريقيا»[٤٤]، مستندة في ذلك إلى مظاهر «الاستعباد التي يرزح تحتها أهالي كل من الجزائر وتونس، ومصر والهند...»[٤٥].

ج - لن ندقق أكثر في نقطة، نعتقد أن البحث التاريخي - السياسي قد أوضح ما فيه

---

(٤١) نشير إلى أنه في خضم هذه المناقشات، سيقوم Paul Vaillant Couturier، وهو عضو أساسي ومؤثر في الحزب الشيوعي الفرنسي، ورئيس لجنة الدراسات الاستعمارية، بزيارة إلى الجزائر للإطلاع عن كثب عما يجري بالفدراليات، قصد تقويم توجهات هذه الأخيرة لتتطابق مع منطلقات الحزب الشيوعي، وبعدها إلى تونس، حيث سيلتقي بمجموعة من الأطر الشيوعية لتنتهي رحلته بكتابة سلسلة من المقالات تعكس انطباعاته عن الحركة الشيوعية بشمال إفريقيا. لذا، فإن Vaillant، وإن كشف عن الاستغلال المزدوج الذي يعانيه الأهالي من لدن المستعمرين الفرنسيين والقواد المحليين، فقد اتخذ موقفاً من الحركات الوطنية، غير مختلف عن ذلك الذي عبّرت عنه الفدراليات سابقاً. للتدقيق، انظر:

Jurquet, *La Révolution nationale aglérienne et le PCF*, pp. 124 ff.

(٤٢) إذ نصت هذه الاجراءات على ثلاثة التزامات، تُعتبر، بتقديرنا، مهمة للحركات الوطنية، وهي: دعوة الأحزاب الشيوعية إلى القيام بحملات منظمة في الصحف والبرلمان من أجل تحرير المستعمرات... إحداث لجان للمستعمرات بجانب الهيئات القيادية، مهمتها الدعاية المستمرة وربط علاقات منتظمة مع المنظمات الثورية بالأقطار المحتلة، دعوة الأحزاب الشيوعية إلى تعميم نشراتها وأدبياتها بلغة الأهالي... للإطلاع على النص، انظر جريدة: *L'Humanité:* 14/4/1922 et 11/6/1922.

(٤٣) للاطلاع على نص النداء، انظر:

Correspondance internationale, no. 44 (mai 1922), pp. 340 - 341.

وقد ورد في: Hadhri, *L'URSS et le Maghreb: De la révolution d'octobre à l'indépendance de l'Algérie, 1917-1972,* p. 27.

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) نشير إلى أن هذا النداء قد خلّف عدة أصداء داخل الجزائر وتونس، وأعقبته مناقشات حادة بالأوساط النيابية والسياسية الفرنسية، نذكر منها تحذيرات Ernest Laffont، من المضاعفات التي يمكن أن تنجم عنه بالنسبة إلى ردود فعل الأهالي وشحذ وعيهم، وأيضاً تدخلات رئيس مكتب مجلس النواب يومئذ Raymond Poincaré.

الكفاية تعقيداتها ومظاهر الخلاف حول مضامينها، ونعني بذلك المنطلقات النظرية التي حكمت مواقف الأممية الشيوعية من ظاهرة الاستعمار وأشكال النضال الوطني، التي ناهضته وقاومت أساليبه، وأيضاً الممارسات التي أفرزتها تجارب الأحزاب الشيوعية بدول «المتروبول» في علاقاتها بالمستعمرات وحركاتها الوطنية[٤٦]. ما نود تأكيده كخلاصة، لما قمنا بتحليله سلفاً، هو أن الأحزاب الشيوعية، والمعني في موضوعنا الحزب الشيوعي الفرنسي، قد ظلت منشدّة إلى الأطر المرجعية للمركزية الأوروبية، التي يمكن أن نحدد أطروحتها الأساسية في أن «استقلال الأقطار المستعمرة رهين بنضج الشروط الثورية للطبقات العمالية بالمتروبول وتمكنها من التحكم من السلطة وآليات الحكم»وهو الانشداد الذي يمكن ملامسة مظاهره بكل من المغرب والجزائر وتونس[٤٧]، وأقطار أخرى من الوطن العربي وآسيا[٤٨].

صحيح أن تجربة الحزب الشيوعي الفرنسي إزاء الحركات الوطنية بالمغرب العربي وقضاياها النضالية، لم تكن على خط واحد ووحيد، بل تلونت وتفاعلت بحسب موازين القوى التي كانت تحكم الصراع السياسي داخل فرنسا وتملي مواقفه تجاه المستعمرات[٤٩]. لكن الثابت أن الطرح الذي ربط بين نضج وثورية شروط الطبقة العاملة بفرنسا وأفق حل قضية الاستعمار وتحرر المستعمرات، قد ظل حاضراً، بل فاعلاً في ممارسات الحزب الشيوعي الفرنسي وفروعه بالمغرب العربي على الأقل حتى حدود ١٩٤٥[٥٠]، إن لم يكن في ما بعد هذا التاريخ بقليل[٥١].

---

(٤٦) لمزيد من التفاصيل، انظر في جملة المؤلفين: Jacob Moneta, *La Politique du parti communiste français dans la question coloniale, 1920 - 1963* (Paris: Maspéro, 1971), et Hélène Carrère d'Encausse, *Le PCF ét le mouvement de libération nationale algérien* (Paris: [s.n.], 1962).

(٤٧) للاطلاع على علاقات الحزب الشيوعي الفرنسي بأوضاع الاستعمار وآفاق حله بدول المغرب العربي الثلاث، انظر: Georges Oved, *La Gauche française et le nationalisme marocain, 1905 - 1955* (Paris: L'Harmattan, 1984), tomes 1 et 2, et Sivan, *Communisme et nationalisme en Algérie, 1920 - 1962*.

(٤٨) René Gallissot [et al.], *Mouvement ouvrier: Communisme et nationalisme dans le monde arabe* (Paris: Ouvrières, 1978), p. 292.

(٤٩) نفكر أساساً في فترات تمكّن اليسار من الصعود إلى السلطة بفرنسا: ١٩٢٤ (حكومة بلوم) و١٩٣٥ ـ ١٩٣٦ (الجبهة الشعبية).

(٥٠) وهو التاريخ الذي سيشهد تمثيلية موسعة للعنصر المحلي بقيادات الأحزاب الشيوعية بالمغرب العربي. إذ حتى حدود ١٩٤٤، وخلال الندوة التي عقدتها الحركات الثلاث بالجزائر (٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٤) تحت رئاسة الممثل الرسمي للحزب الشيوعي الفرنسي Léon Felix وبرفقة Waldeck Rochet عضو اللجنة المركزية، لم تخرج عن الأطروحات المركزية للحزب. فبعد استحضار الندوة المشاركة الفعالة لشعوب شمال إفريقيا في الحرب الثانية بهدف تحرير فرنسا والمساهمة في استتباب الأمن العالمي، دعت إلى ضرورة «إرساء أسس وحدة متينة وفعلية بين شعوب شمال إفريقيا وفرنسا...». للتدقيق في وثائق الندوة، انظر: Compte rendu de la conférence dans: *Liberté* (Alger) (5 octobre 1944) وقد وردت في: Gregoire Madjarian, *La Question coloniale*, p. 91.

(٥١) نفكر أساساً في موقف الحزب الشيوعي المغربي من قضيتين جوهريتين: تحرير المجاهد محمد بن عبد =

من منطلق هذه المعطيات التي حاولنا، على ضوئها، مناقشة وتحليل السياق التاريخي الذي أطّر رؤى الأممية الشيوعية والأحزاب المندرجة ضمنها، هل يمكّننا الاقرار بوجود توجهات ايديولوجية وسياسية مستقلة لنجم الشمال الافريقي؟

نقرأ لمحمد حربي، كواحد من الذين فعلوا بصفوف الحركة الوطنية الجزائرية وأرخوا لتجربتها[٥٢]، رأياً يقول بوجود اتجاهين بقيادة النجم، أحدهما «يعكس وجهة نظر الحزب الشيوعي الفرنسي، إنه برهن استقلال الجزائر بتحقق الاشتراكية بفرنسا، كما يعطي الأولوية لتحديث الفكر عبر الدعوة إلى إعادة النظر في الثقافة التقليدية... وآخر، يمثله مصالي الحاج، يعتبر الأمة كفئة حاملة للقيم الثورية، كما يعطي الأسبقية لمعيار الموقف السياسي إزاء الاستعمار وليس الانتماء إلى طبقة، وبالتالي يشدد على مظاهر المساواة والعدل بالتراث الثقافي العربي ـ الإسلامي...»[٥٣].

قد يكون حضور مثل هذه الازدواجية ممكناً بقيادة نجم الشمال الافريقي، كما تبدو بعض تجلياته واضحة بمنطلقاته وتوجهاته السياسية، على الأقل حتى عام ١٩٣٣..[٥٤] لكن الثابت أن تأثير المصالية (Messalisme)[٥٥]، من حيث كونها واحداً من مكوّنات ايديولوجيا الحركة الوطنية الجزائرية، قد ظل وازناً، بل وفاعلاً في قناعات النجم ومواقفه السياسية. فمن مظاهر هذا التأثير، الذي أكسب النجم بُعده الذاتي واستقلاليته الخاصة عن الحزب الشيوعي الفرنسي، تأكيد الشخصية العربية الإسلامية عبر اعتماده تراثها وقيمها في مجال شحذ الوعي الوطني واستنهاضه، ثم دعوته إلى استقلال المغرب العربي وتحرر مجتمعاته.

لقد أكدنا، عند تحليل المكانة التي حظي بها موضوع الهوية بكتابات النخب السياسية في المغرب العربي[٥٦]، على مراوحة مصالي الحاج بين أكثر من مصدر مرجعي، وحقل

= الكريم الخطّابي، إذ إنه اعتبر العملية، على غرار الحزب الشيوعي الفرنسي، من فعل الامبريالية الأمريكية «لأن الشركات الاحتكارية الأمريكية تحاول بواسطة أصدقائها في القاهرة، أن تستغل الحركة الوطنية المغربية لصالحها»، والقضية الثانية موقف الحزب من فكرة الاتحاد الفرنسي إذ كان له موقف ايجابي من المشروع، بل دعا إلى الانخراط ضمنه (١٩٤٧). انظر: **الأمل**، ١٥/٧/١٩٤٧.

(٥٢) من كتاباته، وهي كثيرة، نشير إلى البعض منها: Mohammed Harbi: *Le FLN, mirage et réalité: Des origines à la prise du pouvoir, 1945 - 1962* (Paris: Jeune Afrique, 1980), et *Les Archives de la révolution algérienne* (Paris: Jeune Afrique, 1981).

(٥٣) Harbi, *Le FLN, mirage et réalité: Des origines à la prise du pouvoir, 1945 - 1962,* pp. 14 - 15,

(٥٤) لأن ١٩٣٣ هي السنة التي سيعلن فيها النجم عن قطيعته النهائية مع الحزب الشيوعي الفرنسي، ويعمل بالمقابل على تسطير برنامجه السياسي... للتدقيق أكثر، انظر شهادة: بانون اكلي، «حول تجربة نجم الشمال الافريقي،» في: محمد قنانش ومحفوظ قداش، **نجم الشمال الافريقي، ١٩٢٦ - ١٩٣٧: وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٤)، ص ٧٦ - ٨٨.

(٥٥) المصالية نسبة إلى مصالي الحاج (١٨٩٨ - ١٩٧٤)، للتدقيق في الحركة، من حيث نشأتها ومساهمتها بالعمل الوطني الجزائري، انظر: Stora, *Messali Hadj, 1898 - 1974.*

(٥٦) انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب.

ايـديولـوجي ـ ثقافي: فهـو منشدّ إلى مـوروثه العـربي الإسلامي[٥٧]، منبهـر بمقومـات الغرب المُشرق، منفتح على الفكر الاشتراكي والآفاق التي فتحتها ثورة تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٧ وفي هـذا الانتماء المتعـدد يكمن سر النعوت التي وصفت بهـا المصالية بمتـون الكتـابـات التي تناولت موضوع الحركة الوطنية الجزائرية[٥٨].

وفعلاً، حين نقوم باستقراء تاريخي لتجربة نجم الشمال الافريقي (١٩٢٦ ـ ١٩٣٧)، تحت القيادة الفعلية لمصالي الحاج، نلامس حضور تعددية الأطر المرجعيـة التي حكمت تفكير هذا الزعيم، وحـددت مسار حـركته. فهـو حريص عـلى توظيف مفهـوم الجهاد للدعـوة إلى المقـاومة[٥٩]، وفي ذلـك لم يتقاعس عن استحضـار كـل مـظانّ القـوة في التجـربـة العـربيـة ـ الإسلامية، كما لم يناقش قط معتقدات الناس، حتى «الأسطورية منها والخرافيـة. . .»[٦٠] وهو أيضاً مُنطلق من وجود قيم مشرقة في الفكـر الغربي، لكنـه مصرّ على أن تستمـر قيم الحضارة العربية ـ الإسلامية هي الأرقى والأنـظف، وفي ذلك مـا يبرر دفـاعَه المستميت عن شخصيـة الجزائر وهويتها. . . وهو كذلـك مدافـع عن كرامـة الضعفاء من النـاس، دون أن يعتمد في دفـاعه لا مفهـوم الطبقـة، ولا مقولـة الصراع الاجتمـاعي، بـالـرغم من تفـاعله مـع الفكـر الاشتراكي وانفعاله مع تجارب اليسار وحركاته[٦١].

مظهر آخر يؤكد استقلالية نجم الشمال الافريقي عـلى صعيد ايـديولـوجيته وتـوجهاتـه السياسية، هو مبدأ الاستقلال والدعـوة إلى التحرر، هـذا الذي، بكـل المقاييس، قـد شكّل طرف النقيض مع أطروحات المركزيـة الأوروبية ومـواقف أحزابهـا الشيوعيـة تجاه الحـركات القومية وأشكال نضالها الوطني في المستعمرات.

وفعـلاً، بعد سنة من تأسيس النجم، وخلال انعقـاد مؤتمر بـروكسل ضـد الاستعـمار (شبـاط/ فبرايـر ١٩٢٧)[٦٢]، سيعبر مصـالي الحاج عن تـطلعات شعـوب المغرب العـربي إلى

(٥٧) إلى حـد كـان يتبرك بشعـر لحيتـه بـالجـزائـر، ألم يـوصف بـ «معبـود الجـماهـير»، ويلقب بـ «أبي الوطنية»؟؟.

(٥٨) ضمن الكتابات من نعتت خطه بـ «الشعبوية»، (انظر تحاليل محمد حربي عـلى وجه الخصـوص) أو بـ «الايديولوجية المشوشة»، انظر: عمار أوزيغـان، **الجهاد الأفضـل**، ط ٢ (بيروت: دار الـطليعة، ١٩٦٤)، أو بالاتجاه المـركس (Marxisant).

(٥٩) قارن: قنانش وقداش، **نجم الشمال الافريقي، ١٩٢٦ ـ ١٩٣٧: وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ص ٣٧ ـ ٣٨ (= الرصيد الديني).

(٦٠) محمـد حربي، **الثـورة الجزائـرية: سنـوات المخاض**، تـرجمة نجيب عيـاد وصالـح المثلوثي (الـدار البيضاء: دار الخطابي، ١٩٨٨)، ص ١٢٣.

(٦١) ويتجلى ذلك في مسار تجربته الشخصية، ونوعية العلاقات التي ربطته سواء بحركات اليسار بفرنسا (= نقابات وأحزاب)، أو بالأوساط المنتمية فكرياً إلى دائرة الفكر الاشـتراكي، التي اتخذت من بـاريس مقراً لهـا (= مفكرون ومناضلون منتمون إلى جنوب شرق آسيا، وإفريقيا).

(٦٢) للتـدقيق في ظروف انعقـاد المؤتمر، والجهـات الداعيـة إليه، وكـذا مضمـون أشغـالـه والبعض من =

الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية، من خلال ما قام به من اتصالات تعبوية في صفوف المؤتمرين[63]، وأساساً عبر الخطاب الذي كشف فيه عن مخاطر الاستعمار ودناءة أساليبه وذلك بالقول: «تمركزت الامبريالية الفرنسية على أرض الجزائر بقوة السلاح والتهديد، والوعود الخلابة، واستولت على الثروات الطبيعية وعلى الأرض بواسطة اغتصاب عشرات الآلاف من العائلات الذين كانوا يعيشون من إنتاج أعمالهم. وأراضيهم المغتصبة قد سلّمت إلى المعمرين الأوروبيين وإلى الأهالي عملاء الامبريالية، وإلى الجمعيات الرأسمالية... والاغتصاب قد نفّذ كما هي العادة تحت شعار المدنية وباسم هذه المدنية المزعومة قد ديست بالأرجل جميع التقاليد والعادات... وزيادة على هذا: إفساد العقول المنظم بنشر الخمور، وإدخال دين جديد وإقفال المدارس العربية التي كانت موجودة قبل الاحتلال...»، ليختتم بالقول: «فالجماهير الجزائرية المستغلة والمضغوط عليها هي في كفاح مستمر ضد الامبريالية الفرنسية لتحريرها من ربقته للتوصل إلى الاستقلال...»[64].

ليس في هذا الخطاب ما يدعو إلى التساؤل أو الاستفهام. إنه نص واضح يكثّف، من جهة، نظرة المصاليَة لظاهرة الاستعمار، ولطبيعة العلاقات التي ربطتها بالشعوب المضطهدة، ويقدم، من جهة أخرى، البديل التاريخي للخروج من نفق الاحتلال: الاستقلال والتحرر...

فبقراءة عريضة المطالب الجزائرية التي قدّمها مصالي الحاج باسم نجم الشمال الافريقي، إلى أعمال مؤتمر بروكسل، سيحتلّ مبدأ **الاستقلال** مركز الصدارة مقارنةً مع بقية المطالب الأخرى[65]، وهو أمر له أكثر من دلالة من الناحيتين التاريخية والسياسية[66].

إن التشديد على مكانة الدعوة إلى التحرر لإبراز مظاهر الاستقلالية في توجه نجم الشمال الافريقي، لا تكمن في مؤتمر بروكسل كمحطة للتشهير بالاستعمار وحسب، بل أيضاً في ما تلاه من أحداث ومواقف[67]، لم يتردد النجم خلالها من تأكيد مطلبه (= الاستقلال)

= مقرراته، انظر: Ahmed Messali Hadj, *Les Mémoires de Messali Hadj, 1898 - 1938,* préface d'Ahmed Benbella (Paris: JC Lattès, °1982), pp. 156 - 158.

(٦٣) من ذلك اتصالاته مع مجموعة من رموز الحركات التحريرية بالأقطار المستعمرة وقتئذ، كالهند (نهرو)، وأندونيسيا محمد حطا (Mohamed Hatta) كرئيس للوفد، والصين (جنرالات شيوعيون قدموا من حرب منشوريا)، وسوريا (في شخص السيد البقري)، واليابان كاطاياما (Katayama)، وأيضاً شيوعيين ومثقفين من أوروبا الغربية، من أمثال Henri Barbusse و Félicien Challaye ولامين سنغور عن السنغال.

(٦٤) نقلاً عن: قنانش وقداش، **نجم الشمال الافريقي، ١٩٢٦ - ١٩٣٧: وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ص ٤٧ - ٤٨.

(٦٥) للاطلاع على برنامج «المطالب الجزائرية» بكامله، انظر: *Bulletin du comité de l'Afrique française* (1928), p. 18.

وقد ورد في: Claude Collot et J.R. Henry, eds., *Le Mouvement national algérien: Textes, 1912 - 1954,* préface de Ahmed Mahiou (Alger: Office des publications universitaires; Paris: L'Harmattan, 1978).

(٦٦) لعل أهمها ريادة نجم الشمال الافريقي في تبنّي مبدأ الاستقلال والدعوة إليه، بالنسبة إلى مختلف التنظيمات الوطنية التي شهدتها مجتمعات المغرب العربي بالأقطار الثلاثة.

(٦٧) نفكر أساساً في النداء الذي وجهه نجم الشمال الافريقي في أعقاب القرار الذي استصدرته =

وتجديد الدعوة إليه. لذا، وبعد استرجاع النجم نشاطه السياسي مع مستهل ١٩٣٣[٦٨]، سيقع التنصيص بالمادة الثانية من قانونه الأساسي على الاستقلال التام للأقطار الثلاثة: الجزائر - المغرب - تونس، ووحدة الشمال الافريقي[٦٩]، كما سيؤكد الشق الثاني من برنامجه السياسي على المبدأ ذاته (= الاستقلال)[٧٠].

تلك هي الشروط التي حكمت ميلاد نجم الشمال الافريقي، وساهمت في تحديد منطلقاته الايديولوجية وتوجهاته السياسية. صحيح أن تأسيس النجم قد تم في سياق الأحداث التي أعقبت الثورة البلشفية (١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٧)، وفي تماسّ مع بناء فروع الحزب الشيوعي الفرنسي بأقطار المغرب العربي، وصحيح أيضاً أن التأسيس قد تم بالمهجر ولم ينبع من داخل الجزائر، لكن الثابت، بتقديرنا، أن التحولات البنيوية التي مست مجتمعات المغرب العربي - بعد مرور مدة على عملية الادماج التي بدأت مع النصف الثاني من القرن التاسع عشر - كانت في قلب الدعوة إلى التفكير الجماعي في آليات التنسيق والعمل المشترك - الواقع الذي تؤكده تجربة نجم الشمال الافريقي، على قصر عمرها (١٩٢٦ - ١٩٣٧)، وعدم انتظام مسار نضاليتها (= الحظر).

٢ - موضوعات العمل المشترك

وفعلاً، نقرأ في أول نص لنجم الشمال الافريقي، ما يؤكد انتماءه الجهوي وليس القطري، وذلك بالرغم من مظهره الجزائري كتنظيم. فهو «جمعية لمسلمي المغرب والجزائر وتونس، تأسست في باريس طبقاً للقوانين المصادق عليها في الاجتماع العام المنعقد يوم الأحد ٢٠ يونيو/ حزيران ١٩٢٦... وتهدف إلى تدريب مسلمي الشمال الافريقي على الحياة في فرنسا والتنديد بجميع المظالم أمام الرأي العام... وقد قررت منذ تأسيسها توحيد العمل مع كامل منظمات الطبقة الشغيلة والفلاحية والشعوب المضطهدة... والجمعية تستلهم أساسها من المبدأ التالي: إن مسلمي الشمال الافريقي لا يقومون بواجباتهم فقط بل بأكثر من واجباتهم، ولهذا فإنهم يطالبون بكامل حقوقهم...»[٧١].

= السلطات الفرنسية (١٩٢٧) بشأن منع الجزائريين غير المجنسين من مجموعة من الحقوق السياسية، وأيضاً بيان ١٩٢٨، الخاص بمساندة نضالات الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى، وثورات شعبها في كل من الأطلس المتوسط ومنطقة تافيلالت، علاوة على منشور ١٩٢٨، ورسالة مصالي الحاج إلى الأمين العام لعصبة الأمم (١٩٣٠) التي ضمنها جرداً عن ظروف استعمار الجزائر أولاً، وأقطار المغرب الأخرى لاحقاً، كما تناول مظاهر تدهور وضعية هذه الدول من جراء الاحتلال.

(٦٨) شمل الحظر نجم الشمال الافريقي بمقتضى الحكم الصادر عن محكمة السين (Seine) بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٩. للتدقيق، انظر:

Messali Hadj, *Les Mémoires de Messali Hadj, 1898 - 1938*, pp. 163 - 170.

(٦٩) Collot et Henry, eds., *Le Mouvement national algérien: Textes, 1912-1954*, p. 49.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٧١) نقلاً عن: قنانش وقداش، **نجم الشمال الافريقي، ١٩٢٦ - ١٩٣٧: وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ص ٤٠ - ٤١.

تحيلنا النظرة الأولى لهذا المقطع من النص، على ثلاث ضرورات جعلت من التفكير في إحداث تنظيم للعمل المشترك أمراً على درجة عالية من الأهمية، وهي: خلق علاقات أفقية بين مختلف مكونات الجالية المغربية بفرنسا، بغرض تنمية وعيها حقوقها والدفاع عن وجودها المادي والمعنوي، وفي مستوى ثالث العمل على إقامة وتطوير صلاتها بكل الطبقات، الفئات، والتنظيمات التي تجمعها وإياها قواسم مشتركة من حيث الانتماء الفكري، السياسي والاجتماعي.

بهذا المعنى، هل يمكن الإقرار بوجود أكثر من موضوع ومحور للعمل المشترك ببرنامج نجم الشمال الافريقي، وتجربته ككل؟ أم أن النجم وإن دعا إلى أكثر من قضية ورام أكثر من هدف، قد بقي على مستوى الوعي الذي أطّر تجربته مرتبطاً ببُعد مركزي، يمكن القول عنه: شخصية الشمال الافريقي، من حيث وجودها المعنوي (= الدين، اللغة، القيم) والمادي (الاقتصاد، المؤسسات، الحقوق الجماعية والفردية)؟

قد يصعب موضوعياً أن نحصر نشاط نجم الشمال الافريقي في بُعد واحد ووحيد، حتى ولو تعلّق الأمر بشخصية المغاربة وهويتهم. ذلك أن النجم، بحكم طابعه المزدوج (= جزائري - شمال افريقي)، وقياساً لنوعية العلاقات التي ربطته بالتيارات الايديولوجية والفكرية التي عاصرت تأسيسه، وبالنظر للمفاهيم واللغة السياسية التي حكمت خطابه وأطّرت تجربته. . .[72]. فقد تعاطى مع أكثر من قضية وموضوع، كما مسّ أكثر من مجال من مجالات الإنسان بالمغرب العربي.

فمع الاقرار بتعددية القضايا التي تخللت برنامج نجم الشمال الافريقي، كتنظيم للعمل المشترك، نعتقد بحضور موضوع مركزي تمحورت حوله اهتمامات النجم وأشكال نشاطه السياسي والنضالي، ونعني بذلك بعد الدفاع عن شخصية المغرب العربي وهوية مكوناته الاجتماعية والإثنية. .، المعطى الذي تفسره طبيعة السياق التاريخي الذي زامن إحداث النجم، كما تبرره مضامين الوثائق التي أرّخت لتجربته السياسية[73]. فالعوامل الداخلية والخارجية التي حلّلنا جوانب من مساهمتها في سيرورة تأسيس نجم الشمال الافريقي، لم يكن من السهل أن تنقل هذا التنظيم من الاطار المحلي (= الجزائري) إلى المستوى الجماعي (= المغرب العربي) لو لم تتبلور في شرط تاريخي أضحت فيه هوية المغاربة موضوع إجهاز وامتهان (= قوانين الادماج، والتجنيس، والسياسات البربرية)[74]، وبالضرورة أصبحت

---

(٧٢) للتدقيق في هذه النقطة، انظر: Claude Liauzu, *Militants, grévistes et syndicats: Études du mouvement ouvrier maghrébin,* cahiers de la Méditerranée (Nice: Université de Nice, 1979), chap. 2: «Les Militants maghrébins entre les deux guerres réalités des classes et populisme dans le discour politique,» pp. 104 - 107.

(٧٣) سنعتمد، في نطاق هذه الوثائق، على كل من: الخطب السياسية، البيانات، والجرائد التي أصدرها النجم (= **الإقدام** ١٩٢٦، **فاتح** شباط/ فبراير ١٩٢٧، **إقدام الشمال الافريقي** ١٩٢٨، ثم جريدة **الأمة** ما بين ١٩٣٠ و١٩٣٦).

(٧٤) انظر الفصل الرابع من القسم الثاني من هذا الكتاب.

السلفية، من حيث كونها دعوة إلى الحفاظ على الشخصية والهوية المغربيتين، هي التيار الفكري الأكثر تأهيلاً للتعبير ايديولوجياً عن هذا الشرط وقدرة على صهر مكونات المجتمعات المغربية حوله.

نلاحظ ذلك في الوثائق الأولى المعلنة والمفسرة لظروف ميلاد نجم الشمال الافريقي. فبالعودة إلى الرسالة الموجهة من لدن الكاتب العام لهذا التنظيم الجيلالي شابيلا إلى مواطني المغرب الأقصى[٧٥] بتاريخ ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٧[٧٦]، ما يظهر إصرار هذا التنظيم على التقريب بين الحركات الوطنية بالدول الثلاث، وتوحيد نشاطها النضالي في حقل الدفاع عن كل ما له صلة بمقومات الهوية ووجود المغاربة. فبعد تذكير الرسالة بضرورات تأسيس نجم الشمال الافريقي، واسم الجريدة التي تعبّر عن قضاياه (= الإقدام) والخطوات الأولى التي أقدم عليها (= حضور أعمال مؤتمر بروكسل)، تَنتقل إلى إبراز طبيعة الاستعمار وأساليبه فتقول: «لم يكتفِ الاستعمار الفرنسي بسلب حرية مواطني شمال افريقيا ونهب ممتلكاتهم وأراضيهم، بل قام بتسخيرهم كالعبيد، وأماتهم بعشرات الآلاف في حروب استعمارية.. لقد رمى بهم إلى مقاومة إخوانهم في الدين والإنسانية، في التعاسة والمعاناة...»[٧٧]، لتضيف «فأمام هذه الوضعية، يبدو موقف مواطني شمال افريقيا واضحاً، فإما أن يستكينوا تاركين الاستعمار يفعل بهم ما يشاء؛ وفي هذه الحالة ستكون النتيجة انقراض جنسهم، وإما أن يستيقظوا من سباتهم، ويستعدوا لاسترداد كل حقوقهم وحريتهم السلبية... لقد حان الوقت لنضع حداً للعمل المتعارض مع مصلحتنا المشتركة، المتحامل على ديننا الجميل...»[٧٨].

وفعلاً، نشاطر عمار أوزيغان قوله: «لقد كان الدين الإسلامي وثاقاً يمتّن اتحاد مختلف العناصر في القوة الشعبية التي تزخر بها بلادنا...»[٧٩]، وهو قول لا ينطبق على حالة الجزائر وحسب، بل ينطبق أيضاً على مختلف مجتمعات المغرب العربي. لذا، ومع انكسار حرب الريف (١٩٢٦)، التي اعتُبرت وقتئذ جهاداً من أجل استرداد مكانة الإسلام وعزته، سيصدر نجم الشمال الافريقي بياناً (١٩٢٧) يشدد فيه على دناءة العمل الاستعماري، الذي أقحم الجزائريين والتونسيين في حرب ضد إخوانهم في الدين بالمغرب الأقصى، وبالمقابل يدعو فيه إلى تماسك الصف ووحدة الكلمة، وذلك بالقول: «إخواني بشمال افريقيا، لم يحدث قط أن استفز إخواننا بالأطلس المتوسط وتافيلالت، الامبريالية. لقد بقوا بأراضيهم إلى حين قدوم الامبريالية لمهاجمتهم... لقد قصفت أسراب

---

(٧٥) كما بعثت رسائل إلى الدستوريين بتونس، وفي تقارير الإقامة العامة الفرنسية حول «دعاية نجم الشمال الافريقي بالمغرب» ورد الحديث عن هذه الرسالة، التي وُجهت شخصياً إلى كل من السيد عبد الرحمن زنيبر بسلا، وعبد الحميد الروندة بالرباط، وعبد الحق بن وطاف بفاس. للتدقيق، انظر:
Archives du Quai d'Orsay, «Afrique, 1918 - 1940: Affaires musulmanes,» pp. 25 - 27.

(٧٦) للاطلاع على النص الكامل للرسالة، انظر: قنانش وقداش، نجم الشمال الافريقي، ١٩٢٦ - ١٩٣٧: وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ص ٤٣ - ٤٥.

(٧٧) والمقصود هنا حرب الريف، حيث أرغمت السلطات الفرنسية مجموعة من الجنود الجزائريين والتونسيين على المشاركة في الحرب إلى جانبها وضداً عن إخوانهم بالمغرب الأقصى، كما سبق أن أكد ذلك محمد ابن عبد الكريم الخطّابي بالبيان المشار إليه سلفاً.

(٧٨) نقلاً عن: قنانش وقداش، المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٧٩) اوزيغان، الجهاد الأفضل، ص ٢٩.

الطيران الفرنسي خلال شهر شباط/ فبراير الماضي القرى غير المحصنة، كما قتلت النساء والأطفال. . . لكن أصرَّ إخواننا بالأطلس المتوسط وتافيلالت على الدفاع عن أنفسهم حتى آخر رمق، ضداً في العبودية التي يريد العدو أن يفرضها عليهم. . .»، ليضيف: «إن هذا الصراع البطولي يجب ألا يجعلنا غير مبالين. فالبقاء في حياد، لن يؤدي إلى سحق مقاومي الأطلس وتافيلالت البواسل بل لتشجيع الغزاة على التغلغل بالمغرب، وأيضاً مساعدته على تمتين مواقعه بالشمال الافريقي، علاوة على تنمية طرق الاستغلال والاضطهاد التي نعاني منها جميعاً. . .»[80].

هذا، وبعد أن ناشد البيان كُلّاً من الجزائريين والتونسيين وحثهم على عدم التعاون مع الاستعمار، ختم دعوته بالقول: «وحّدوا وجسّدوا حركتكم! لتكن لكم قيادة واحدة! احتاطوا من ضباط الاستعلامات ومخبريهم، إن الامبريالية تسعى لسلب أراضيكم، قاوموا من أجل المحافظة عليها. . . فمزيداً من الشجاعة والثبات نحن الشعوب المضطهدة لشمال افريقيا، الذين نطمح مثلكم إلى استقلالنا. . . فحتى بفرنسا يتزايد الدعم لكم بداخل السكان الواعين الذين سبق لهم أن قاوموا المحاولات الامبريالية بالريف، لنناهض جميعاً الامبريالية سواء كانت فرنسية أو اسبانية، لنكن رجلاً واحداً ضد حرب المغرب ومع استقلال هذا البلد، ليحيى استقلال المغرب، وليعش الشمال الافريقي حراً. . .»[81].

بهذه الروح واللغة السياسية سيتابع نجم الشمال الافريقي نضاله الوطني، وحتى في ظل الحظر الذي تعرضت له أجهزته بمقتضى حكم قضائي (١٩٢٩)[82]، ستوجه قيادته (= اللجنة المركزية للنجم) مذكرة إلى الكاتب العام لعصبة الأمم (كانون الثاني/ يناير ١٩٣٠) كشفت فيها عن الحصيلة السلبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر خاصة، وبالمغرب العربي على وجه العموم[83]، مناقشة ومحللة مقولة التمدين التي شكلت عصب البناء الذي أرسيت عليه استراتيجيا الاستعمار بهذه المنطقة. . . سيما إذا استحضرنا أن فرنسا، وقت صياغة هذه المذكرة، كانت تستعد للاحتفال بمرور قرن على دخولها بلاد الجزائر (تموز/ يوليو ١٨٣٠ - تموز/ يوليو ١٩٣٠). لذلك، شكلت سنة ١٩٣٣ تاريخاً نوعياً في مضمار تعميق نجم الشمال الافريقي استقلاليته[84]، ولحظة مُهمة في حقل إخصاب وانضاج موضوع الدفاع عن شخصية وهوية المغرب العربي، باعتباره القاسم المشترك لنضال حركاته الوطنية.

فمما يؤكد مركزية هذا الانتقال في تجربة النجم، طبيعة البرنامج الذي قدّمه في أعقاب انعقاد جمعيته العمومية (٢٨ أيار/ مايو ١٩٣٣)، وكذا قوانينه الداخلية.[85] ذلك الذي

---

(٨٠) وارد في البيان المنشور في: قنانش وقداش، المصدر نفسه، ص ٤٨.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٤٩.

(٨٢) نشير إلى أن نشاط النجم قد ظل مستمراً بشكل غير مباشر حتى خلال فترة الحظر (٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٩ - ١٩٣٣)، عبر جريدة الأمة التي أسست في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٠، ونضال بعض القادة الوطنيين من أمثال: بلقاسم راجف، عمار عياش، ربوح محمد، وكحال أرزقي.

(٨٣) للاطلاع على نص المذكرة، انظر: *Archives d'Aix-en- Provence,* 15 H 25.

(٨٤) قارن: Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine,* tome 2: *1871-1954,* pp. 351 - 352.

(٨٥) للاطلاع على البرنامج مفصلاً، انظر: قنانش وقداش، **نجم الشمال الافريقي، ١٩٢٦ - ١٩٣٧: وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ص ٥٦ - ٥٨.

اعتبر مبدأ «استقلال» أقطار المغرب العربي شعاراً لا رجعة عنه، كما جعل من التنديد بالاستعمار وتعرية أساليبه محور النضال المشترك للحركات الوطنية الثلاث.

لقد وصف بعض الذين تناولوا موضوع نجم الشمال الافريقي، هذا الانتقال بـ «الاستقلالية» في التوجه ومنطلقات النضال[86]، وهو نعت، على محدوديته، قد يغدو صحيحاً إذا نظرنا إلى اللغة السياسية التي تخللت خطاب النجم، وحكمت مضمون مطالبه، وطبيعة أدوات نشاطه. فالاستقلالية، كما حلّلنا سلفاً، لم تبرز مع ١٩٣٣، بل تأكدت وأصبحت مقوماً لا مندوحة عنه في سيرورة نضال النجم ونشاطه السياسي، وهو واقع نعتقد بصعوبة عزله عن ظرفية بداية الثلاثينيات، بكل ما أشرت إليه من تصاعد في الاجهاز على هوية المغاربة وشخصيتهم (= الاحتفال بمرور قرن على احتلال الجزائر، المؤتمر الافخارستي بتونس، والظهير البربري بالمغرب الأقصى). وبالمقابل ما أفرزته من أشكال جديدة لردود الفعل الوطنية (= انتقال الحركات الوطنية إلى مستوى مهيكل ومنظم تقوده أحزاب وفصائل سياسية).

فعلاوة على تأكيد البرنامج (١٩٣٣) مطالب الاستقلال ـ الحرية ـ المساواة ـ وتعميم اللغة العربية والتعليم الإجباري، والاعتراف بالحق النقابي، سيتخد نجم الشمال الافريقي مواقف واضحة من أحداث قسنطينة[87]، ونفي القادة الدستوريين التونسيين، وإصدار الظهير البربري بالمغرب الأقصى[88]. إنها الظرفيات التي ستقوي من أواصر التضامن بين مختلف مكونات المجتمعات المغربية، والأكثر ستوفر شروط التقارب بين المغرب والمشرق، هذا الذي احتضن، في سياق مقاومة الظهير البربري، المؤتمر الإسلامي العام بالقدس (١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣١)، الذي، بعد أن أكد «أن البلاد العربية وحدة تامة لا تتجزأ وكل ما طرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقره الأمة ولا تعترف به»، دعا إلى توجيه «الجهود في كل قطر من الأقطار العربية إلى وجهة واحدة هي استقلالها التام كاملة موحدة...»، ليخلص إلى القول: «لما كان الاستعمار بجميع أشكاله وصيغه يتنافى كل التنافي مع كرامة الأمة العربية وغايتها العظمى فإن الأمة العربية ترفضه وتقاومه بكل قواها...»[89].

---

(٨٦) يتحدث شارل روبير أجرون عن انفصال واستقلال النجم عن الحزب الشيوعي الفرنسي، انظر: Ageron, Ibid., pp. 352 - 353, et

قنانش وقداش، المصدر نفسه، ص ٥٠ وما بعدها.

(٨٧) وهي الأحداث التي كان مصدرها تهجم اليهودي المسمى «خليفة اليالو» من عساكر زواف على معتقدات المسلمين ومحرماتهم جهارا، وذلك بالتبول في مرحاض مسجد سيدي لخضر بقسنطينة وسب المسلمين علانية، الشيء الذي نجم عنه توتر بين المسلمين والجزائريين والجالية اليهودية، إلى حد تدخل القوات الفرنسية مادياً وبالعنف، سيما وأن اليهود قد أصبحوا بمقتضى قانون كريميو (Crémieux) يتمتعون بكامل الحقوق التي للفرنسيين... للتدقيق في الحدث ومضاعفاته، والكيفيات التي استغل بها سياسياً، انظر:

André Nouschi, *La Naissance du nationalisme algérien, 1914 - 1954* (Paris: Minuit, 1962), pp. 74 - 77.

(٨٨) انظر: *L'Entente* (11 juin 1936).

(٨٩) للاطلاع على النص الكامل للبيان الصادر عن المؤتمر العربي القومي المنعقد بالقدس (١٩٣١)، =

فحتى في ظل متابعة قادة نجم الشمال الافريقي من لدن القضاء الفرنسي[٩٠]، سيستمر النشاط السياسي للنجم تحت غطاء تنظيم سمي الاتحاد الوطني لمسلمي شمال افريقيا[٩١]، الذي بعد تقديمه ملفه القانوني (٢٨ شباط/ فبراير ١٩٣٥)[٩٢]، سيعمل على تعبئة الرأي العام الأوروبي والفرنسي بالخصوص، كما سيعضد نسيج العلاقات التي جمعت الجاليات الإسلامية الموجودة بمختلف مواقع المهجر. لذلك، حين استرجع النجم مشروعيته القانونية بمقتضى الحكم الصادر بتاريخ ٣ تموز/ يوليو ١٩٣٥، وبعد الاحتفالات التي تلت حدث رفع الحظر وإلغاء ملاحقة قادة التنظيم، سيحضر نجم الشمال الافريقي أعمال المؤتمر الإسلامي - الأوروبي المنظم بجنيف (١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٥)[٩٣]، الخاص بمناقشة قضايا المسلمين ومطالبهم في التحرر والاستقلال والدفاع عن مقومات هويتهم.

إن أخصب لحظة وأعمقها وقعاً على نشاط النجم ودينامية نضاله الوطني، هي تلك التي زامنت السنوات الأخيرة من حياته السياسية (١٩٣٣ - ١٩٣٧). فهي مرحلة غنية بالتغير الذي مس مفهوم العمل الوطني وطال بنيته التنظيمية بمختلف دول المغرب العربي (= ظهور أحزاب مؤطرة وموجهة للحركات الوطنية)، كما أنها ثرية من حيث التحولات التي برزت بمشرق الوطن العربي (= تصاعد التيار القومي العربي نتيجة مباشرة لتخلّي الخلافة العثمانية عن قيادة العالم الإسلامي)[٩٤]، والأكثر هي مرحلة دقيقة، بالنظر لنوعية المنعطفات التي

= انظر، يوسف خوري، معد، المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ - ١٩٨٧: دراسة توثيقية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٩١ - ٩٢.

(٩٠) بمقتضى الحكم الصادر بباريس بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٩.

(٩١) وهو الاسم الذي ورد في وثائق السلطات الفرنسية، الذي اعتمده قنانش وقداش بمؤلفهما، انظر: قنانش وقداش، **نجم الشمال الافريقي، ١٩٢٦ - ١٩٣٧: وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ص ٦٦.

ولو ان مصالي الحاج نفسه يقر بعكس ذلك بمذكراته، إذ يقول ان اسم التنظيم هو «جمعية مسلمي شمال إفريقيا»، وأن التاريخ الذي أسست فيه هو كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٤، وليس شباط/ فبراير ١٩٣٥، انظر: Messali Hadj , *Les Mémoires de Messali Hadj, 1898 - 1938*, p. 188.

(٩٢) للاطلاع على مقتطفات من القانون الأساسي لهذا التنظيم، انظر: قنانش وقداش، المصدر نفسه، ص ٦٦ - ٦٧.

(٩٣) يذهب مصالي الحاج إلى أن اللجنة التنفيذية الدائمة لمؤتمر القدس (١٩٣١) هي التي اتخذت مبادرة عقد هذا المؤتمر (١٩٣٥) وعينت لجنة تحضيرية اعتُبرت بمثابة فرع للمؤتمر الإسلامي العام... للتدقيق، انظر مذكراته: Messali Hadj, Ibid., p. 195.

(٩٤) ولو ان الاعلان الرسمي عن التخلي قد تم عام ١٩٢٤. ما نود الإشارة إليه هو أن التيار القومي العربي قد بدأ يشهد نمواً مطرداً بالمشرق العربي، المعطى الذي تؤكده الأحداث السياسية التي شهدتها كل من مصر، العراق، سوريا، لبنان، فلسطين، وأيضاً الكتابات التي نظرت فكرياً إلى تيار القومية ودعت إلى بلورة صيغ عملية لتجسيده (= ساطع الحصري ١٨٨٢ - ١٩٦٩، وإلى حد ما محمد عزة دروزة)، للتدقيق في هذه الحقبة، انظر: السيد يسين، مشرف، **تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، الفصل الثاني: «المرحلة الثانية: ما بين الحربين،» ص ٦٩ - ١٠٦.

اعترت المجتمعات الأوروبية، والنظام الدولي من جراء مضاعفاتها المرتقبة (= الاتجاه الفاشي بايطاليا، والنازي بألمانيا، والحرب الأهلية باسبانيا)[٩٥].

ليس في نيتنا التدقيق في طبيعة ومضمون هذه المنعطفات[٩٦]، ما نتوخاه منهجياً، هو إقامة نوع من التناظر بين أحداث من هذا الحجم ونشاط نجم الشمال الافريقي، لاستجلاء مظاهر التأثير وأشكال الاستجابة، سيما وأن الحركات الوطنية المغربية، في نهوضها وتكلسها، لم تكن قط منعزلة عن محيطها العام، القومي منه والدولي، وذلك بغض النظر عن طبيعة الاستفادة وحدود التفاعل. ففي مقاربة نشاط نجم الشمال الافريقي ضمن سياق هذه التغيرات، يستوقفنا حدث تكوين الجبهة الشعبية بفرنسا وانتصار اليسار في انتخابات حزيران/ يونيو سنة ١٩٣٦، وهي اللحظة التي لم تميز الحياة السياسية الفرنسية وحسب، بل شكلت رهاناً فعلياً لفتح ديناميات جديدة للعمل الوطني بمختلف دول المغرب العربي[٩٧]، وذلك لما حملته من آمال ومطامح، ولما ولّدت بنفوس المغاربة وتفكير نخباتها، من اعتقاد بأن «الأحزاب اليسارية التي طالما تبرأت من كل ما يرتكبه المستعمرون الرجعيون من ظلم وعدوان سوف لا تتأخر عن تحقيق رغائب الأهالي، على الأقل في دائرة المبادىء التي ادعت أنها تعمل لها وتجاهد في سبيلها وتريد الحكم من أجلها...»[٩٨].

لنقرأ رأياً لمصالي الحاج، وهو قائد نجم الشمال الافريقي، يقول فيه «حقاً، نحن نعرف بأن حكومة الجبهة الشعبية تواجه مهمة صعبة ودقيقة، سواء على المستوى الداخلي أو على الصعيد الخارجي، فهي وارثة لوضع فاسد يُحتم عليها أن تقوّمه وتعمل على تحسينه. فمن أجل هذا السبب ندعوها إلى الفعل واتخاذ قرارات حيوية كفيلة باستمالة عطف وثقة ١٨ مليوناً من سكان شمال افريقيا. إن بلدنا يطالب بالعيش في حرية وسلام، كما يدعو إلى تعليم أبنائه والسير به في اتجاه التقدم والتحرر...»[٩٩] ليؤكد في رسالة مفتوحة موجهة إلى قادة الجبهة الشعبية، فيقول: «إن منظمتنا (= نجم الشمال الافريقي) وهي بداخل الجبهة الشعبية (= عضو بالتجمع الشعبي، كأول شكل للجبهة الشعبية، جامع لمختلف فصائل اليسار الفرنسي) لتتوخى الدفاع عن الحريات الديمقراطية التي يتربص بها المشاغبون. إنها تقاوم أيضاً من أجل أن تشمل هذه الحريات مختلف بلدان الشمال الافريقي... فهي تجمع عمال شمال افريقيا، وتناضل من أجل التحرر الوطني

---

(٩٥) انظر في جملة المؤلفين: A. Benjelloun, «Contribution à l'étude du mouvement nationaliste marocain dans l'ancienne zone nord du Maroc, 1930 - 1956,» (Thèse de doctorat d'état en droit public, Casablanca, 1983), pp. 315 - 380.

(٩٦) لمزيد من التفاصيل، انظر في جملة المؤلفين:
Le Tourneau, *Évolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920 - 1961.*

(٩٧) للتدقيق، انظر كلاً من: Jamal El Hadary, «Le Maghreb à l'époque du front populaire, 1936 - 1938,» (Thèse pour le doctorat de 3eme cycle, Paris II, 1985 - 1986); Samya El Mechat, «Le Gouvernement du front populaire et la poussée nationaliste au Maghreb, 1936 - 1937,» *Revue d'histoire maghrébine,* nos. 19 - 20 (octobre 1980), pp. 85 - 91, et
الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، وبخاصة ص ١٩ ـ ٢٢ بالنسبة إلى الجزائر؛ ص ٦٧ ـ ٧٠ بالنسبة إلى تونس، وص ١٨٥ ـ ١٩٠ بالنسبة إلى المغرب الأقصى.

(٩٨) الفاسي، المصدر نفسه، ص ١٩.

(٩٩) نقلاً عن: El Mechat, Ibid., p. 86.

والاجتماعي. . . ذلك، أن موقعها ضمن الديمقراطيين الفرنسيين وانضمامها للجبهة الشعبية لدليل كافٍ ومقنع. . .»، لتضيف الرسالة: «إن سكان شمال افريقيا، الذين يعاينون وضعياتهم وهي تتراجع، سواء على يد حكومات اليمين أو اليسار، والتي لا ترى نوعاً من المفاضلة، لتتعاطف مع أولئك الذين يقدمون وعوداً. . .»[100].

فاستجابة لحدث انتصار اليسار الفرنسي وتفاعلاً مع ديناميات السياسية، واستناداً أيضاً إلى شعار حكومة الجبهة الشعبية «الخبز ـ السلم ـ الحرية»، سيقدم نجم الشمال الافريقي برنامج المطالب المستعجلة (شباط/ فبراير ١٩٣٦) باسم البلدان المغربية الثلاثة[101].

لقد كثف برنامج المطالب المستعجلة، نوعية القضايا التي تخللت الأوضاع الإستعمارية بالمغرب العربي، كما عكس مواقف الحركات الوطنية من أسبابها وآفاق تجاوزها[102]. فبعد تأكيده الدور الايجابي الذي يمكن الجبهة الشعبية أن تقوم به في مجال «التعاون» و«التقارب» بين شعوب المغرب العربي وفرنسا، وبعد تشديده على ضرورات التفاهم السياسي، كأداة لمساعدة الشعوب المغربية على التطور والتقدم، يضيف البرنامج فيقول: «ومما يجب الإشارة إليه هو أن مطالبنا تستهدف تخويل المغاربة الجزائريين والتونسيين حرية تكوين الجمعيات والتعبير باللغتين العربية والفرنسية، بشكل يسمح لهم شرعياً بالتعبير عن مظالمهم وآمالهم المشروعة . وهذه، تعتبر بالنسبة للمواطنين ليس مجرد رغبة ملحة، بل شرطاً ضرورياً لكل عمل يروم التفاهم المتبادل، وتطبيقاً عادلاً، مطابقاً للمبادىء التقليدية التي ورثتموها من الثورة، والتي يجب أن تظل مرشداً لعلاقاتكم مع الشعوب المستعمرة. . .»[103].

ليضيف: «فبدافع القلق والانشغال باحترام مصالحها، تأمل تنظيمات نجم الشمال الافريقي، لجنة الدفاع عن الحريات بتونس، ولجنة الدفاع عن المصالح المغربية، باعتبارها واضعة ومقدمة هذا البرنامج، في أن تجد لدى مختلف مكونات الجبهة الشعبية دعماً فعلياً، ومساندة رحبة التفهم. إنها مناسبة تتمنى من خلالها أن تجد الجبهة الشعبية في هذه المطالب المتواضعة عملاً جديراً بالتقدير، كما تطمح في أن تتفهم آمالها، وذلك باعتماد سياسة جديدة قادرة على تجاوز الأخطاء المُقترفة، عسى أن تدفع بشعوب كل من المغرب ـ الجزائر ـ تونس إلى إبداء نوع من الثقة تجاه الشعب الفرنسي. . .»[104].

فمن منطلق التشديد على ضرورات الحوار والتفاهم وزرع الثقة بين الطرفين (= مستعمَر ـ مستعمِر)، سيطرح البرنامج جملة من المطالب ذات الصبغة السياسية والاجتماعية، كما سيقترح سلسلة من الاصلاحات الكفيلة بخلق المناخ القادر على فتح آفاق للتقارب بين فرنسا ومستعمراتها. فسياسياً، وفي نطاق الدفاع عن وجود هوية مشتركة

---

(١٠٠) *El Ouma*, no. 38 (janvier - fevrier 1936).

وقد وردت في: قنانش وقداش، نجم الشمال الافريقي، ١٩٢٦ ـ ١٩٣٧: وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ص ٦٩ـ ٧٠.

(١٠١) عن تونس لجنة الدفاع عن الحريات بتونس، وعن المغرب الأقصى لجنة الدفاع عن المصالح المغربية.

(١٠٢) للاطلاع على النص الكامل للبرنامج، انظر: Collot et Henry, eds., *Le Mouvement national algérien: Textes, 1912 - 1954*, pp. 74 - 79.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ٧٥ ـ ٧٦.

لشعوب المغرب العربي، ومقومات شخصية تاريخية واحدة غير مختلفة من حيث عطاءاتها الحضارية والانسانية، عن شخصية المستعمر، أكد البرنامج على مجموعة من المطالب، التي من شأن تحقيقها، أن تساعد على محو مظاهر التمييز العرقي والعنصري ومن ذلك دعوته إلى الغاء: «الظهير البربري بالمغرب الأقصى»، و«قانون الأهالي والقوانين الغابوية بالجزائر»، وأيضاً مطالبته «بالعفو الشامل عن كل المُبعدين، والمنفيين والمعتقلين السياسيين المنتمين لمختلف الأحزاب...»، كما «دعا إلى تمتيع المواطنين بالحريات الديمقراطية الضرورية، كحرية الصحافة والتجمع، وتشكيل الجمعيات، والتفكير، والحريات النقابية، والمساواة مع الفرنسيين أمام الخدمة العسكرية»[١٠٥].

أما اجتماعياً، وبالنظر للمتغيرات التي اعتبرت مُجمل مكونات المجتمعات المغربية[١٠٦]، وصقلت وعيها الوطني[١٠٧]، فقد شدّد البرنامج على مطالب أكثر صلة بشخصية وهوية المغاربة، وشروط وجودهم وعيشهم. فهكذا سيقع التنصيص على «إجبارية التعليم الابتدائي ومجانيته»، و«تنمية التعليم الثانوي وتطويره»، و«الحق في وُلوج التعليم العالي والحصول على منح المتابعة به»، و«إجبارية التمدرس والتعلم باللغة العربية بمختلف الدرجات والأسلاك»، كما ستحظى الحقوق العمالية بأهمية خاصة في متن نص البرنامج، حيث ستتم المطالبة بـ «تعميم وتوسيع قوانين الحماية العمالية لتشمل مختلف دول شمال افريقيا»، سواء منها «قوانين الضمان الاجتماعي» أو «الاحتياط الاجتماعي»، أو «التعويضات عن البطالة وعدم الشغل والأطفال»، إضافة إلى دعوته إلى تحسين الظروف الصحية والاجتماعية من «الإكثار من المستشفيات والمستوصفات» وتنظيم أوضاع «السجون والمنافي»، و«حماية الطفولة...»[١٠٨].

هذا، وقد طالب البرنامج بإصلاحات متنوعة، توزعت بين الدعوة إلى «رفع الحصار عن كبريات المدن المغربية (= فاس، مراكش، مكناس...)»، و«حذف المناطق العسكرية بجنوب تونس والجزائر»، و«إنهاء التبشير الديني بشمال افريقيا»، وأيضاً تعديل وتحسين «نظام السجون...»[١٠٩].

---

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ٧٦.

(١٠٦) من ذلك النتائج الناجمة عن أزمات النظام الرأسمالي، خصوصاً أزمة ١٩٢٩. إذ ابتداءً من سنة ١٩٣١، ستشهد الاقتصادات المغربية مظاهر عدة من التراجع، كما ستتعرض مجتمعاتها لعمليات التفقير والتدهور في معدلات العيش. فبالمغرب الأقصى مثلاً، وباعتراف الجنرال نوجيس أمام مجلس الحكومة (٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٣٧)، سيوجد أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ مغربي دون عتبة الفقر، وما يفوق ٣٠٠,٠٠٠ لا يتوفرون حتى على الشروط الضرورية للاستمرار في الحياة أو في العيش. انظر: Charles-André Julien, *Le Maroc face aux impérialismes, 1915 - 1956* (Paris: Jeune Afrique, 1978), p. 179, note (47).

وقد نعاين المضاعفات نفسها بكل من الجزائر وتونس: Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine,* partie 3, pp. 467 - 543, et Le Tourneau, *Évolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920 - 1961;* pp. 63 - 91.

(١٠٧) نفكر أساساً في الاضرابات التي عمّت مختلف القطاعات الاقتصادية بالدول الثلاث (وبخاصة اضرابات ١٩٣٦)، وأيضاً النمو المتصاعد في نضالية مختلف فصائل الحركات الوطنية.

(١٠٨) Collot et Henry, eds., *Le Mouvement national algérien: Textes, 1912 - 1954,* p. 77.

(١٠٩) المصدر نفسه، ص ٧٨.

تلك مظاهر من نشاط تجربة نجم الشمال الافريقي (١٩٢٦ - ١٩٣٧)، ليس باعتباره واحداً من التنظيمات السياسية الجزائرية، بل كإطار جماعي ومشترك، اتخذ من الدفاع عن هوية المغاربة في بعديها المادي (= الوجود السياسي - الاقتصادي - الاجتماعي) والرمزي (= الدين، اللغة، القيم الحضارية) موضوعاً محورياً لنضاله الوطني. . . إنه الموجه الذي ظل يشد النجم ويُؤطر تفكيره[١١٠] حتى لحظة حلّه من لدن السلطات الفرنسية (٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٧)[١١١]، بل وحتى تحوله إلى حزب الشعب الجزائري (١١ آذار/ مارس ١٩٣٧)[١١٢]، كما يكثّف ذلك نشيده الوطني[١١٣].

فداء الجزائر روحي ومالي	ألا في سبيل الحريه!
فليحيى حزب الاستقلال	نجم شمال افريقيه
. . .	. . .
سلاماً سلاماً أرض الجدود	سلاماً مهد معالينا
فأنت في الكون دار الخلود	غرامك صار لنا دينا
. . .	. . .
فلسنا نرضى الامتزاجا	ولسنا نرضى التجنيسا
ولسنا نرضى الاندماجا	ولا نريد فرنسيسا
رضينا بالإسلام تاجا	كفى الجُهال تدنيسا
فكل من يبقي اعوجاجا	رجمناه كإبليسا
. . .	. . .
ألا في سبيل الاستقلال	ألا في سبيل الحريه

يظهر إذن، أن تجربة نجم الشمال الافريقي (١٩٢٦ - ١٩٣٧)، على قصر مدتها، وتقطُّع استمرارها بفعل ظروف الحظر، قد مثلت واحدة من اللحظات المهمة في سيرورة العمل المشترك والتنسيق بين الحركات الوطنية المغربية الثلاث، وهي (= التجربة) وإن طرحت أكثر من إشكال واستفهام حول بعدها المغربي، واستقلاليتها الايديولوجية - السياسية، فقد ظلت مرحلة خصبة من حيث التفكير الذي تخلل نشاطها الوطني وحدد

---

(١١٠) نشير إلى واحدة من هذه اللحظات: الموقف الذي عبّر عنه النجم بالمؤتمر الإسلامي الجزائري، الذي تضمّنه الخطاب التاريخي لرئيسه مصالي الحاج، الملقى يوم ٢ آب/ أغسطس ١٩٣٦، وأيضاً الرسالة المفتوحة الموجهة إلى جمعية العلماء. للاطلاع على نص الوثيقتين، انظر: قنانش وقداش، **نجم الشمال الافريقي، ١٩٢٦ - ١٩٣٧: وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ص ٦١ - ٦٦.

(١١١) للاطلاع على ظروف الحظر والمناقشات التي واكبت الحكم الصادر بشأنه، انظر: **الأمة**، العدد ٤٦ (نشرة خاصة)، والعدد ٤٧ (شباط/ فبراير ١٩٣٧).

(١١٢) حول الانتقال من نجم الشمال الافريقي إلى حزب الشعب الجزائري، انظر:

Harbi, *Le FLN, mirage et réalité: Des origines à la prise du pouvoir, 1945 - 1962,* pp. 14 - 30.

(١١٣) النشيد من وضع الشاعر مفدي زكريا، بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٦.

استراتيجيته، في حقل التعريف بقضايا الاستعمار في المغرب العربي، والدعوة إلى صياغة بدائل مشتركة لتجاوزها في الاتجاه الايجابي.

هذا، ومما يؤكد أهمية التجربة ومركزيتها، عند كل مقاربة تروم البحث في أسس العمل المشترك والتنسيق بين الحركات الوطنية. القُدرة المبكرة لنجم الشمال الافريقي على طرح مبدأ الاستقلال والتحرر، وبالضرورة تمكنه من استقطاب الفعاليات الوطنية للدول الثلاث ومَحورة نضالها حول هوية وشخصية المغرب العربي، هذا البعد (= الدفاع عن الهوية) الذي سيحظى بمكانة خاصة بتوجهات جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين ومقررات مؤتمراتها.

ثانياً: جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين

وفعلاً، تكاد تجمع مختلف الكتابات التي أرخت لما هو مشترك في تطور تجربة الوحدة والتنسيق بين الحركات الوطنية الثلاث بالمغرب العربي، على أهمية «جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين» (١٩٢٧)، وفعاليتها في مجال الدفاع عن هَوية المغاربة ومُقومات شخصيتهم التاريخية.

فهي (= الجمعية)، وهذا ما يميزها نسبياً عن نجم الشمال الافريقي، قد ظلت مرتبطة بحقل، اعتُبِر عهدئذ، من أخطر المجالات فعالية وتأثيراً، سواء على صعيد استراتيجيا الاستعمار وسياساته، أو على مستوى تفكير وعي النخبات الوطنية المغربية.. إنه حقل التعليم بكل مظاهره وتجلياته وأدواته. ألم يضمّن ليوطي (Lyautey) تقريره الشهير (= الانعطاف) قوله: «وأما التعليم فبواسطته يمكن أن يتم العمل الأكثر عمقاً والأشد تأثيراً في تطور الفكر المغربي الجديد، وأن في هذا الميدان لشغلاً كبيراً يلزم الاعتناء به حيناً لأنه أهمل غاية الإهمال، فبواسطة المدارس وحدها يمكننا أن نهيء النخب المتأهلة للمشاركة معنا ونكون العنصر الحي والأهم في موظفي الحماية»[114]، إنه التعليم الذي حددت وظيفته باستراتيجية الاحتلال في ترسيخ قيم «التغريب» والأوربة (Européanisation) والانسلاخ عن مُقومات الانتماء العربي - الإسلامي، كما حللّنا سلفاً[115].

فالتعليم بهذا المعنى، لم يشكل مجرد أداة عادية لاستنفاد أهداف عامة وحسب، بل مثّل واحداً من الأسلحة الاستراتيجية في مسلسل الاستعمار بالمغرب العربي. لذا، فبقدر ما كانت فرنسا أشد إصراراً على رهان التعليم، تمسكت النخبات الوطنية بالدول الثلاث بهذه الأداة (= التعليم)، واعتبرتها الكفيلة بفتح ديناميات للنضال السياسي أكثر وعياً وإدراكاً لظاهرة

---

(١١٤) ورد ذكره في مذكرات: محمد حسن الوزاني، مذكرات حياة وجهاد: التاريخ السياسي للحركة التحريرية المغربية (بيروت: مؤسسة الطباعة والتصوير، ١٩٨٢)، ج ١، ص ٢٠٩.

(١١٥) انظر: «ثانياً: بصدد الأدوات والمجالات،» ضمن الفصل الثالث من القسم الثاني من هذا الكتاب.

الاستعمار، كما حلّلنا في سياق مناقشة موضوع الاصلاح، سواء في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[116]، أو عند الجيل الأول من الحركات الوطنية[117].

إن التشديد على المسألة التعليمية، ونحن بصدد مقاربة المكانة التي حظي بها بُعد الدفاع عن الهوية بتجربة «جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين»، قد تبرره حيوية الموضوع (= التعليم) ومركزيته في تحديد المنطلقات الفكرية التي أطّرت توجهات الجمعية أولاً، وحكمت صياغة مجمل مقررات مؤتمراتها ثانياً، إلى حد جعلت منها حقاً جمعية «مطبوعة بطابع مغربي واضح ومستمر، مجسدة وحدة العمل من أجل التحرير وبلورة فكرة «المغرب العربي» وعاملة بوحي منها. . .»[118].

١ ـ المنطلقات الفكرية لجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين

إن في تحليل شروط احداث جمعية «طلبة شمال افريقيا المسلمين» (١٩٢٧)، ما يؤكد رجاحة هذا الرأي (= الجابري) وصحته من الوجهة التاريخية. فالتأسيس اقترن بظرفية بروز مؤشرات انتقال الوعي الوطني من طور المقاومة المسلحة إلى مستوى العمل السياسي الحزبي المنظم[119]، المعطى الذي يفسره ذلك السيل من التنظيمات المعبّرة والمؤطرة لهذا الانتقال[120]. كما أن ظهور جمعية «طلبة شمال افريقيا المسلمين»، لم يكن من السهل أن يتحقق، لو لم تشهد دول المغرب العربي الموجات «المكثفة» الأولى من البعثات الطلابية[121] نحو فرنسا والمشرق العربي[122]،

---

(١١٦) انظر: «ثانياً: الأطر المحددة لمفهوم المغرب العربي المعاصر،» ضمن الفصل الثاني من القسم الأول من هذا الكتاب.

(١١٧) انظر: «ثانياً: موضوع الهوية في تفكير النخبات السياسية المغربية وخطاب حركاتها الوطنية،» ضمن الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(١١٨) الجابري، «فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال،» ص ١٩.

(١١٩) قد تبدو حالة المغرب الأقصى النموذج الأكثر وضوحاً، بالمقارنة مع تجربتي كل من الجزائر وتونس.

(١٢٠) نفكر أساساً في الجمعيات التي أحدثت بمختلف دول المغرب العربي، والتي شكّلت الروافد الأولى للعمل السياسي المنظم. فبالمغرب الأقصى مثلاً، سنعاين ميلاد مجموعة من الجمعيات «السرية»، منها جمعية حماية الحقيقة التي أحدثت بالرباط عام ١٩٢٦، وكذا فرعاها بكل من تطوان وطنجة إضافة إلى جمعيتين مستقلتين هما: الهيئة الوطنية السرية (تطوان ١٩٣١)، والهيئة الوطنية لشمال المغرب (تطوان ١٩٣٢). لمزيد من الاطلاع، انظر: الوزاني، مذكرات حياة وجهاد: التاريخ السياسي للحركة التحريرية المغربية، ج ١، ص ٣٦١ وما بعدها.

(١٢١) تجاوزاً نقول «مكثفة»، لأن البعثة التي توجهت إلى فرنسا لم يتعد عدد أفرادها ثمانية، وهذا شيء مهم بالنسبة إلى السياسة الاستعمارية المعارضة وقتئذ لكل مشروع من هذا النوع.

(١٢٢) يذكر محمد حسن الوزاني أن «أول بعثة توجهت إلى الشرق العربي هي التي أرسلت من تطوان وكانت تتكون من بعض أبناء عائلات مشهورة وقد قصدوا نابلس في فلسطين ودخلوا إلى مدرسة شهيرة بها مدرسة النجاح»، انظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٤٥. وبعدها في اتجاه القاهرة، دمشق، وبيروت، لمزيد من الاطلاع، انظر: أبو بكر القادري، سعيد حجي: دراسة عن حياته ونشاطه الثقافي والسياسي (الدار=

والتي حدد محمد حسن الوزاني تاريخها في عام ١٩٢٧[١٢٣].

لقد وجدت البعثات الطلابية في خصوصية الوضع السياسي الفرنسي[١٢٤]، والفوران الفكري والثقافي بالمشرق العربي[١٢٥]، ما ساعدها على تكثيف اتصالاتها ولحم روابطها ضمن إطارات جماعية مشتركة، ستقوم بدور بارز في تقريب الرؤى وتنسيقها بشأن صقل العمل الوطني وتطوير ديناميأته السياسية. لذا، وعند إصدار الجمعية أول نشرة سنوية (١٩٢٨ - ١٩٢٩)، سيقع الاعلان عن الأهداف والتوجهات، وذلك بالقول: «أسست هذه الجمعية في شهر دجنبر ١٩٢٧ لسد حاجة أحس بها طلبة شمال افريقيا المسلمون في ذلك العهد، إذ كانوا بالرغم من عددهم الكثير يجهلون بعضهم بعضاً ولا يجمع الواحد منهم بأخيه إلا بفضل الصدفة، على أننا نرى الطلبة في كافة الأقطار لهم جمعيات يلتفون حولها فتلم شملهم وتؤازر الضعفاء منهم فكيف يتسنى لنا نحن أبناء بلاد واحدة أن نبقى متفرقين. . .»[١٢٦]، وهو ما قننه نظامها الأساسي[١٢٧]، حين حصر مقاصد الجمعية في ثلاثة: «توثيق عرى الصداقة والتضامن بين أعضائها، وذلك بتأسيس نادٍ، خزانة، ومجلة، وتنظيم اجتماعات دورية. . .»، وأيضاً «تشجيع مواطني المغرب العربي على القدوم من أجل متابعة دراساتهم العليا بفرنسا»، وأخيراً «تسهيل مقامهم (= الأعضاء) بفرنسا من خلال توفير المنح وإحداث دار للطلبة. .»[١٢٨].

= البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٧٩)، ج ١، ص ٥٥. وللمقارنة حول تفضيل مدرسة النجاح بنابلس عن القاهرة، انظر المذكرات في: المهدي بنونة، المغرب. . السنوات الحرجة (جدة: الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، ١٩٨٩)، ص ١٤ - ٢١.

(١٢٣) الوزاني، المصدر نفسه، ص ٤٣٩ - ٤٤٠.

(١٢٤) نفكر أساساً في العلاقات التي ربطت النخبات المغربية وتيارات اليسار الفرنسي، والتي مثلت دوراً أساسياً في التعريف بقضايا الاستعمار والدفاع عن مطالب الوطنيين، سواء عبر الجرائد والمجلات، أو المؤتمرات. . .

(١٢٥) وهو المناخ الذي كتب عنه الأستاذ عبد الله كنون، بحسرة، فقال: «والمرحلة الثانية (في تعليمي) هي التي سافر فيها عبد الخالق الطريس، الفقيه الطنجي، الشيخ المكي الناصري، عزيمان، كلهم سافروا إلى مصر بقصد الدراسة. كدت أصاب بالجنون، كنت أنا الآخر أريد السفر لأتفتح أكثر. أبكي ليل نهار، أمي قبلت بفكرة سفري أما أبي فلم يقبل وأقسم ألا أفارقه. . .». انظر الحوار الذي أجرته معه مجلة: الكرمل، العدد ١١ (١٩٨٤)، ص ١٣٦، أما الشيخ المكي الناصري فقد وصفه يقول: «حبّبت مصر إلى نفسي منذ الصغر. فقد كنت أقرأ منشآت رجال الاصلاح الإسلامي كالشيخ جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده. . . وبمجرد ما وصلت إلى مصر بذلت جهودي في سبيل الاندماج بمدرسة دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي ولكن قوانين مدارس الحكومة المصرية لم تكن تسمح بقبولي في سلك التلاميذ المصريين فانصرفت عنها إلى الأزهر الشريف. . . واقتنعت عند ذلك بأن المعرفة في مصر يجب أن تؤخذ من كل مكان، فمن الصحف والمجلات إلى الجمعيات والنوادي من الجامعة الأزهرية إلى الجامعة العربية. . .». انظر: محمد بن العباس القباج، الأدب العربي في المغرب الأقصى، ٢ ج (الرباط: المطبعة الوطنية، ١٩٢٩).

(١٢٦) النشرة السنوية الصادرة عن جمعية طلبة شمال إفريقيا بفرنسا ١٩٢٨ - ١٩٢٩، الطبعة التونسية ١٩٢٩.

(١٢٧) للاطلاع على نص النظام الأساسي كاملاً، انظر: Archives du Quai d'Orsay, «Afrique, 1918 - 1940: Affaires musulmanes,» série k, carton 102.

(١٢٨) المصدر نفسه، ص ١١٦.

القراءة الظاهرية لهذه المقاطع، قد تُوحي لنا بأن الهدف من التأسيس قد لا يتجاوز مستوى الدعوة إلى «لمّ الشمل» و«خلق أشكال للتآزر» بين فئات شبيبية طلابية مهاجرة. . . كي تبقى مرتبطة، باستمرار، بأصول انتمائها العربي ـ الإسلامي. . وأن البعد المركزي للجمعية لا يغدو أن يكون ثقافياً محضاً كما يُستنتج من تقارير السلطات الفرنسية ومراسلاتها[129].

قد نقرّ برجاحة هذه المعاينة بالنسبة إلى السنوات الأولى من تجربة الجمعية (١٩٢٧ ـ ١٩٣١)، ولو أن نشاطها الثقافي لم يحدث أن كان متباعداً أو منفصلاً عما هو سياسي، أو على الأقل عن الأوضاع السياسية بالمغرب العربي[130]. لكن، ابتداءً من مؤتمرها الأول المنعقد بتونس (آب/ اغسطس ١٩٣١)، سيتداخل الثقافي بالسياسي، وستصبح قضية الاستعمار والانخراط في ديناميات النضال الوطني، منطلق الجمعية ومهماز نشاطها.

على هذا الأساس، سنقرأ تحديداً أكثر دقة لشروط تأسيس الجمعية وأهداف مؤتمراتها، بالخطاب الافتتاحي الذي ألقاه الحبيب ثامر[131]، خلال انعقاد المؤتمر الخامس للجمعية بتلمسان في أيلول/ سبتمبر ١٩٣٥، يقول فيه: «إن فكرة إنشاء مؤتمر سنوي لطلبة الشمال الافريقي قد ظهرت منذ عهد غير بعيد، حين أفاقت طلبتنا من غشيتها وسباتها لمشاهدت ما يهدد وطنها من الخطر الجسيم، رأت جهلاً مظلماً فاشياً سُمّه القاتل في سائر طبقات الشعب. رأت فقراً مدقعاً مخيماً على أكمل البلاد. رأت عوائد وأخلاقاً إسلامية ذاهبة إلى الاضمحلال والتلاشي. رأت ديناً حنيفاً تُهتك حرمته، ولا يراعى جانبه، رأت لغة آبائها وأجدادها دخلت في طي النسيان. شاهدت طلبة الشمال الافريقي كل ذلك فبادرت إلى جمع كلمتها وتوحيد جهودها، وتنظيم صفوفها، للدفاع والمقاومة، وسيكون النصر حليفها فتبلغ آمالها طال الزمان أو قصر. . .»[132].

ليس في وضوح هذا النص، ما يحجب عنا حقيقة التأسيس وهدف الاحداث. . إنه العمل من أجل أن يستعيد المغرب العربي هويته وشخصيته التاريخية، بمقوماتها المتعددة:

---

(١٢٩) يقرأ بإحدى المراسلات الخاصة بـ «جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين» ما يؤكد هذا الاعتقاد. إذ حددت مراسلة الإقامة العامة نشاط الجمعية بالقول «لقد أبدت الجمعية خلال تأسيسها، نيتها في الامتناع عن أي نشاط سياسي، وذلك بالرغم من أن نظامها الأساسي لا ينص على ذلك صراحة. . .»، للتدقيق، انظر: Archives du Quai d'Orsay, «Note sur l'association des étudiants nord africains,» série k, carton 102, dossier 1s/dz (août 1932 - décembre 1938), pp. 110 ff.

(١٣٠) وهو الأمر الذي عكسته النشرات السنوية للجمعية (١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠)، ونشرة لجنة إفريقيا الفرنسية سيما كتابات (J. Desparmet).

(١٣١) الحبيب ثامر تونسي الجنسية، رئيس سابق للجمعية وأيضاً رئيس المؤتمر الخامس المنعقد بتاريخ ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٥ بتلمسان، الجزائر. استشهد إثر سقوط طائرة كانت تنقله إلى الباكستان بغرض التعريف بقضية أقطار المغرب العربي، وذلك بصحبة المحامي المغربي محمد بن عبود والنقابي الجزائري/ المغربي الأصل علي الحمامي.

(١٣٢) نقلاً عن دراسة: محمد ابراهيم الكتاني، «مؤتمرات جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين كانت مهداً لفكرة المغرب العربي،» العلم السياسي، السنة ١، العدد ١١ (أيار/ مايو ١٩٨٣)، ص ١٤.

الدينية، واللغوية، والحضارية، والأكثر إنه الطموح لأن يغدو النشاط الثقافي معضداً النضال السياسي ومساعداً على تطويره والتشجيع على الإقدام والانخراط فيه[١٣٣].

سؤال مركزي نعتقد بأهمية طرحه والتفكير فيه، ونحن بصدد مناقشة المنطلقات الفكرية لجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين، وهو تحديداً: لماذا شكّل موضوع التعليم محور نشاط الجمعية وقطب اهتمام قادتها؟ ولماذا حصرا: التعليم من زاوية اصلاحه وتطويره ليغدو أداة قادرة على «تثوير» شروط العمل الوطني وصياغة توجهاته؟

مظهرياً، قد يكون الجواب طبيعياً وبسيطاً، بل لا حاجة لتعميق التعاطي معه، طالما أن الجمعية هي إطار للطلبة، والتعليم هو انشغالهم الرئيسي، وبالضرورة يغدو منطقياً أن يصبح نشاط الجمعية تابعاً له (= التعليم) ومتمحوراً حول قضاياه. لكن، بالنظر إلى مكانة الجمعية في سيرورة الدعوة إلى العمل المشترك وإعادة إحياء فكرة المغرب العربي، فإن الجواب لا يمكن إلا أن يكون شاملاً، عميقاً ومثيراً للتفكير. لذلك، نعتقد أن مقاربة تجربة جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين، من زاوية اعتمادها موضوع التعليم لإنضاج فكرة العمل المشترك، والتقريب بين نضالات الحركات الوطنية المغربية الثلاث، قد يتعذر إنجازها بالشكل العلمي المطلوب، إذا لم نموضع تحليلنا ضمن سياق العوامل المتحكمة في تشكّل الوعي الوطني، على امتداد الزمن الفاصل ما بين تأسيس الجمعية (١٩٢٧) ومؤتمرها السابع، الذي كان من المقرر أن ينعقد بالمغرب عام ١٩٣٧[١٣٤].

لقد شددنا، ونحن بصدد تحليل صورة الاستعمار كما تشكلت بوعي النخبات السياسية والفكرية المغربية[١٣٥]، على عامل الانبهار بقوة الآخر (= المستعمِر) والإحساس بضعف الأنا (= المستعمَر)، كما ناقشنا كيف أصبحت المجابهة بالذات[١٣٦] و«الالتفاف» حول مقوماتها، هي الأداة الأكثر نجاعة، بتقدير النخبات المغربية، لاستنهاض الوعي الوطني واستثمار فعالياته، قُطرياً وعلى صعيد التنسيق والعمل المشترك. والنخبات المغربية، بانشدادها إلى هذه

---

(١٣٣) ويعني ذلك المساهمة في توجيه النضال الوطني وإنضاجه، مع العمل على تهييء أطره وقياداته لاحقاً.

(١٣٤) نشير إلى أن المؤتمر السادس للجمعية، الذي كان مقرراً أن ينعقد بالرباط في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٦، والذي لم يتم بسبب رفض الحركة الوطنية لشروط المقيم العام «بيروتون»، قد وقع الاتفاق على عقده بتطوان في الشهر نفسه (٢١ تشرين الأول/ أكتوبر)، إلا أن هذا الأخير قد توقف لعدم حضور كل الأطراف الممثلة برئاسة الجمعية، مما دفع بهذه الأخيرة إلى تقرير عقده بفاس في شباط/ فبراير ١٩٣٧، هذا الذي لن يتم بدوره، لعدم توفر الظروف الملائمة، بحسب تقدير الجنرال نوجيس، انظر مراسلته لوزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٦، والمنشورة في:

Archives du Quai d'Orsay, «Afrique, 1918 - 1940: Affaires musulmanes,» p. 228.

(١٣٥) انظر: «أولاً: بعد الهوية في خطاب الجيل الأول من الحركات الوطنية،» ضمن الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(١٣٦) التعبير من استعمال: عبد الله العروي، **ثقافتنا في ضوء التاريخ** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي؛ بيروت: دار التنوير، ١٩٨٣)، ص ١٥٧.

المعادلة (= الانبهار بالقوة/ الاحساس بـالضعف)، قدمت اصـلاح التعليم وتطوير مناهجه شعاراً مركزياً لمعركتها الوطنية، وبنداً أساسياً بنص الاصلاحات التي كانت تُطالب الاستعمار الفرنسي بإنجازها بالدول الثلاث[١٣٧].

لن نجدد التفصيل في مركزية المكانة التي حظي بها التعليم بتفكير النخبات المغربية، وبرامج حركاتها الوطنية، مكتفين بما تعرّضنا إليه سلفاً[١٣٨]. ما نتوخى تأكيده، هو مناقشة الأسس الفكرية التي جعلت من «موضوع التعليم» منطلق جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين ومحور نشاط قادتها، وذلك بالدقة التي يشترطها البحث وتستلزمها مقتضياته المنهجية. لذا، نعتقد، تأسيساً على مجمل الوثائق المؤرخة للسنوات العشر الأولى من تجربة الجمعية[١٣٩]، أن المسألة الثقافية كانت في قلب الدعوة إلى اصلاح التعليم، واعتماده مرتكزاً لاستنهاض الوعي الوطني وتفعيل آليات التنسيق والعمل المشترك بين الحركات الوطنية الثلاث.

هذا، ونقصد بـ «المسألة الثقافية» ذلك الاحساس بـالضعف، أو الصدمة، أو التأخر التاريخي أو الجرح، أو الغُمة، بتعبير الكردودي[١٤٠] وبالمقابل الدعوة إلى النهوض من الكبوة مجدداً، وهو إحساس قمنا بمتابعته بمتون نصوص البعض من كتابات النخبات المغربية على امتداد النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والعقدين الأولين من هذا القرن[١٤١]. فالمسألة الثقافية، من حيث كونها إقرار بسقم الذات ودعوة إلى إعادة تنشيطها، ستشغل حيزاً محورياً على امتداد عقد الثلاثينيات، وإلى حد ما مع أواخر الأربعينيات[١٤٢]، وإن ظل الثقافي مرتهناً بالسياسي ومتغيراً تابعاً له[١٤٣]، أو بشهادة عبد الله إبراهيم «ثانوياً (= العمل الثقافي) بالنسبة

---

(١٣٧) للتدقيق نقول بأن برامج المطالب كانت عامة وشاملة، وأن التعليم لم يشكّل إلا واحداً من بنودها.

(١٣٨) انظر: الفقرة الثانية من «أولاً: نجم الشمال الافريقي،» ضمن هذا الفصل.

(١٣٩) سنعتمد أساساً على وثائق وزارة الخارجية الفرنسية، تحت سلسلة:

Carton 102, dossier 1s/dz.

والنشرات السنوية الصادرة عن الجمعية ابتداء من عام ١٩٢٨، وأيضاً وثائق المؤتمر الثاني للجمعية المنعقد بالجزائر بتاريخ ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٣٢، المنشورة بجريدة العلم السياسي، الأعداد ١١ - ١٣ أيار/ مايو - آب/ أغسطس ١٩٨٣.

(١٤٠) وهي ليست بتعابير بريئة، إذ لكل مصطلح مضمونه ومواصفاته في الزمان والمكان. وحين اعتبرنا مفهوم التأخر التاريخي أكثر دقة ودلالة على التجربة التاريخية لمجتمعات المغرب العربي، فقد اعتمدناه أساساً بالفصل الأول، وكلما دعت الضرورة إليه بالفصول اللاحقة.

(١٤١) من هؤلاء: أحمد الكردودي، أحمد بن خالد الناصري، السليماني، الحجوي، الثعالبي، ابن باديس، وغيرهم.

(١٤٢) نفكر أساساً في سلسلة المقالات التي تضمنتها مجلة رسالة المغرب لمحمد غازي، وذلك ابتداءً من عام ١٩٤١.

(١٤٣) قارن: محمد عابد الجابري، «تطور الأنتلجانسيا المغربية: الأصالة والتحديث في المغرب،» في: محمد عابد الجابري [وآخرون]، الأنتلجانسيا في المغرب العربي، مجموعة بإشراف عبد القادر جغلول (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٤)، ص ٤٠ - ٤١.

لاهتمامات الناس بالمجال السياسي. . .»[144].

وفعلاً، تطالعنا نصوص النخبات المغربية، على قلتها ومحدودية حقولها المعرفية[145]، بوجود همّ ثقافي ـ فكري، تارة يتوق إلى الانفتاح، التجديد والتحرر، وإن شئنا أن نعتمد مصطلحاً أكثر دقة نقول الحداثة، وطوراً يتأرجح بين الانشداد إلى الماضي، والدعوة إلى الاستفادة من مكاسب المدنيات المعاصرة، وخاصة الأوروبية منها، وهو، بتقديرنا، التيار الأكثر «هيمنة» بتشكيلات الثقافة المغربية.

فهكذا، نعاين بكتابات الفئة التواقة للحداثة داخل النخبات المغربية، تشديداً على مظاهر الانغلاق الثقافي، التي يترجمها سياسياً واقع التأخر التاريخي والتخلف على حد سواء، كما نلامس رؤية ممسكة بالمفاصل المركزية لهذا التأخر، وفي الوقت ذاته مستشرفة، نسبياً، البدائل الممكنة لتجاوزه. نقرأ ذلك في تجربة الشابي، على قِصَرها (١٩٠٩ ـ ١٩٣٤)، وقساوة مرارتها، التي وتّرت وجدان هذا الأخير وجعلت من ابداعه الشعري وغير الشعري في قلب المساجلة الثقافية التي شقت النخبة التونسية بين مجددين ومحافظين. ألم يعبّر عن نقده الجذري للتراث الأدبي العربي[146] بالقول: «من يتعبد لماضيه، متناسياً غده، ينتسب إلى الموت. . . أما نحن فنطالب بالحياة»، ليضيف: «إنه أدب محدود بالمادة. أدب لا سمو فيه ولا إلهام. إنه لا يتحرى المستقبل، ولا يكشف جوهر الأشياء. . نحن إزاء كلمة تافهة لا تعبّر عن الأعماق المغلقة، وأمام أدب ليست له بلاغة فكرة تغامر في البقاع القصية من الروح. . .»[147].

وفي المغرب الأقصى، نقرأ نصاً في غاية الإبداع الجمالي، والعمق الفكري، بدءاً من عنوانه وانتهاء بخلاصاته، التي لا زالت شاهدة على مسيرة المغرب الثقافية، بالرغم من مرور، أكثر من نصف قرن على صدوره. إنه **ثورة العقل** لعبد الله إبراهيم، الذي نقتبس منه قوله: «أصبحت اليوم، في المغرب، ونحن أمام تطور خطير يرتطم بحياتنا ارتطاماً ويكتسحنا في طغيان وإسراف ليقتلع جذور هذه التقاليد التي نشفق عليها ونتزعج كلما سمعنا صيحة داوية في سبيل التحرر منها، أجل أصبحنا الآن أمام تطور خطير. هذا شيء معلوم، والجهل به جهل بمعنى التطور، ولكن الذي يهمنا من ذلك كله هو ما إذا كان هذا التطور مرتكزاً على دعامات من الفكر ثابتة، تستطيع أن تنظّم سيره، وتمده بالحرارة الكافية، وبالقوة أم لا. . . الذي ينقص نهضتنا الفكرية إذن، هو الجرأة اللازمة ليستطيع الإنسان أن يصدع بما يعتقد أنه الحق في الحياة، ينقصنا تفتح النافلة قليلاً لنشم من الهواء الطلق وننصح للناس بما يعتقده صواباً

---

(١٤٤) عبد الله ابراهيم، «الحركة الوطنية والعمل الثقافي،» **الكرمل**، العدد ١١ (١٩٨٤)، ص ١١٣.

(١٤٥) تكاد تنحصر في الحقل الثقافي المحض، إن لم نقل مجالات الإبداع الأدبي على وجه التحديد. إذ قليلة هي النصوص التي تناولت القضايا السياسية والفكرية، اللهم إذا استثنينا بعض نصوص محمد حسن الوزاني بالمغرب الأقصى، أو مصالي الحاج وفرحات عباس بالجزائر، أو بعض كتابات النخبة الوطنية بتونس، والمنشورة بصحف **صوت التونسي**، **العمل التونسي**، **الراية التونسية**، على لسان كل من: الشاذلي خير الله، الدكتور المطري، طاهر سفار، محمد بورقيبة، أحمد بن ميلاد. . . وغيرهم.

(١٤٦) نشير أساساً إلى محاضرة الشابي الملقاة عام ١٩٢٩: أبو القاسم الشابي، **الخيال الشعري عند العرب** (تونس: الشركة القومية للنشر والتوزيع، ١٩٦١).

(١٤٧) نقلاً عن: عبد الوهاب مدب، «الحداثة في تكوين الشابي،» في: الجابري [وآخرون]، **الأنتلجانسيا في المغرب العربي**، ص ١٤٠ ـ ١٤١.

ونحن مطمئنون مرتاحون. أما إذا أصررنا ألّا نطل على الحياة إلا من زوايا ضيقة وفي حياء واحتراس، فإننا من غير شك نؤخر يقظة المغرب ونضرب رقماً فاسداً للأجيال المقبلة قد لا يتخلصون من تبعاته إلا في عسر ومشقة شديدين...»[148].

لعل من البداهة الإجهاد من أجل تقديم الرؤية الثاوية خلف هذين النصين الصادرين في أوج تبلور ايديولوجيا الحركات الوطنية (= أواخر العشرينيات والثلاثينيات)، لأن المقالين معاً دعوة واضحة إلى استنهاض الفكر المغربي وتطويره كي يدخل زمن الحداثة، الشرط الأساسي لإنجاز نهضة المغرب دولة ومجتمعاً.

بجانب هذين النموذجين، نستحضر تجربة سعيد حجي (١٩١٢ - ١٩٤٢)، الذي بكتاباته الصحفية ومقالاته الفكرية[149]، عبّر عن صوت الحداثة بالثقافة المغربية عهدئذ، أو بتعبير محمد عابد الجابري كان يطمح إلى «إنشاء ثقافة مغربية تجمع بين ما نسميه اليوم «الأصالة» و«المعاصرة»، أو التراث والحداثة، ولكن لا بشكل توفيقي، بل بصورة تكون فيها الحداثة مؤسسة على الأصالة والأصالة مواكبة ومندمجة في الحداثة...»[150].

وفعلاً، يؤكد سعيد حجي، محللاً درجة التطور في سيرورة الفكر المغربي، فيقول: «إذا كانت الكتابة المغربية تطورت تطوراً يمكن تسجيله، فإن التفكير المغربي لم يتطور تطوراً محسوساً، بل لا زال يأخذ صبغة الماضي العتيق ولا زالت دعائم الثقافة المغربية تنبني على عناصر واهنة كل الوهن، ضعيفة كل الضعف، فإن إنتاج التفكير المغربي المعاصر واتصالنا بالحياة الغربية الجديدة لم يساعد على انقلاب جوهري في مقاييسنا العقلية وطرق فهمنا للحياة، بل لا زلنا نخضع في أغلب مظاهر حياتنا الفكرية والاجتماعية لصور بالية ورثناها من الماضي لازمتنا في العصور المتأخرة، ومن الجمود الذي عم حياتنا منذ قرنين أو ثلاثة. لذلك فإن الكتابة المغربية ينقصها التفكير العميق والدراسة المتينة والاتصال الوثيق بآثار الماضي الحافل، وإنتاج التفكير الإنساني المعاصر...»[151] وسعيد حجي بطرحه مظاهر تكلّس الفكر المغربي وانسداد آفاقه، لم يكن همه ثقافياً محضاً، بل عكس عبر الثقافة إشكالية التخلف، في تعدد أبعادها وتنوع تجلياتها في المغرب، كما عبّر عن ذلك صراحة بقوله: «البون شاسع بين مدنية العصر والحياة التي نحياها: فبينما مدنية العصر تمثل النشاط، نمثل نحن الخمول، وبينما مدنية العصر تتكيف في المعرفة الحقة في جميع نواحي الحياة إذ الجهالة تخيم من جميع نواحينا، وبينما المدنية العصرية تعلمك أن تعيش للمجموع، إذ نحن لا نرعى إلا مصالحنا الشخصية، ويعلن كل واحد منا في كل مناسبة: بعدي الطوفان...»[152].

لقد حدد سعيد حجي الأسس التي قدّرها، وقتئذ، الكفيلة بتحرير الفكر المغربي،

---

(١٤٨) عبد الله ابراهيم، «ثورة العقل،» المغرب (الملحق)، ١٩٣٨، والثقافة المغربية، العدد ٦ (١٩٣٨).

(١٤٩) خصوصاً تلك التي نشرها بجريدة المغرب ومجلة الثقافة المغربية، وجريدة التقدم لصاحبها أحمد بن احساين النجار، لمزيد من الاطلاع على تجربة سعيد حجي، انظر: القادري، سعيد حجي: دراسة عن حياته ونشاطه الثقافي والسياسي.

(١٥٠) الجابري، «تطور الأنتلجانسيا المغربية: الأصالة والتحديث في المغرب،» ص ٤٢.

(١٥١) انظر النص في: القادري، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٩ - ٣٠.

(١٥٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢١ - ٢٢.

وفتح ديناميات تطوره، وفي دعـوته تلك، لم يخـاطب المغاربـة لذاتهم، بـل توجـه إلى العرب ككل، وهذا ما يؤكد انتماءه القومي ونزوعه إلى فضـاءات أرحب وأوسع، حـين كتب يقول: «من الواجب على جميع الدول العربية أن تتنافس وتتبارى حتى تستطيع كل واحدة منها اللحاق بـركب الزعـامة وتنزعها من شقيقتها، وهكذا يتطور إنتاج الشعوب العربية جميعاً فلا يبقى أدب أي قطر عربي راكداً، بل يتقدم بدافع التنافس والإبداع. . .» مضيفاً «لأن التنافس يدفع الشعوب العربية أن تجعل من أدبها أدباً عالمياً بعد أن يكون قفز من إقليميته فيكتب له الخلود ويحتل مكانته بين الأدب العالمي الخالد. . .»[١٥٣].

غير أنه، في سياق تشديده على ضرورة الاندفاع في الحداثة، لم يتقـاعس عن تشخيص وانتقاد القيم التي أعاقت تطور الفكر المغـربي، وأخرت انتقـال نخباتـه من مستوى رد الفعـل والتقليد، إلى صعيد المبادرة الخلاقة، وذلك بالقول: «ظاهرة عجيبة تستلفت النظر في جميع اتجاهـات نهضتنا التي لم تشب بعد، بل لا زالت في دور تكوينها الأول، ظاهرة يجب أن نقف عندها قليلاً ونقابلها بتاريخنا الماضي وتاريخ نهضات شعوب أخرى في نـواحي الأرض. . . تتلخص تلك الظاهـرة في أن المغرب يـطلب دائماً الكمال في كل مشروع أو عمل يريد أن يقوم به ونشدان المثل حافز لأمم لتعتلي مكـانة تليق بهـا ولكن في الوسط المغربي لا يطلب الكمال لأن هناك خطوات أولى قطعت ومراحل عديدة اجتيزت، بل ينشـد المثل الأعـلى في كل مشروع وتصميمه الأول لم يوضع بعد وكثيراً ما تتوقف الأعمال لأننا لا ندرك كيف نوفق بين الناحية العملية التي في استطاعتنا أن نقوم بها وبين المثل عن المشروع الذي نريد أن نقوم بـه فنقف في أول خطوة ويصبح مشروعنا الضخم آمالاً نعشقها وأحلاماً نهيم بها. . . تلك ظاهرة يجب أن نفكر فيها وأن نعمل بجد لمحاربتها والاتجاه في طريق التدرج فننشد الكمال عندما نبلغ التدرج الطبيعي له ونهجره في الخطوة الأولى لئلا يحـول بيننا وبـين ذلك التـدرج الـطبيعي فنيـأس من كـل المشروعـات ونحمـل المسؤوليـة عـلى أمتنـا التي تُشجعنـا دائـماً قـدر استطاعتها. . .»[١٥٤].

قـد نستفيض في تقديم النصـوص التي رفعت صـوت الحـداثـة ودعت إلى ضرورتهـا، بمكونات الثقافة المغربية خلال هذه الحقبة (= أواخر العشرينيـات والثلاثينيـات)، بل امتـدت حتى نهاية الأربعينيات ومستهـل الخمسينيات[١٥٥]. لكن تمشيـاً مع المـطلوب منهجياً، سنكتفي بهذه النماذج، لنشير إلى أن تيار الحداثة، بـالرغم من قـوة كلمة رافعيـه، ونفاذ مـراميهم، قد ظل شاحبـاً[١٥٦]، غير مؤثـر في العوامـل الفاعلة في تـطور المجتمعات المغـربية، وفي مقـدمتها

---

(١٥٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٧٢ - ٧٣.

(١٥٤) سعيـد حجي، «النهضة المغـربية بـين الخيال وحقيقـة العمل،» التقـدم (تموز/ يـوليـو ١٩٣٨)، ص ٥.

(١٥٥) من ذلك ما نشر في جريدة التقدم، ومجلة رسالة المغرب، إذ نقرأ في هذه الأخـيرة بعض العناوين المعبّرة عن هذه الدعوة ومنها: عبد القادر العمراني، «حاجتنا إلى ثقافة مـزدوجة،» رسـالة المغـرب، السنة ١١، العدد ١٣٩ (نيسان/ ابريل ١٩٥٢)؛ أحمد زياد، «نريد أدباً بمثلنا،» رسالة المغـرب، السنة ١١، العـدد ١٣٦ (كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢)، ص ٣٤ - ٣٦؛ «في التوجيه الثقافي،» رسالة المغـرب (افتتاحيـة)، العدد ١٤٢ (تموز/ يوليو ١٩٥٢)؛ عبد الكريم غلاب: «توحيد التثقيف،» رسـالة المغـرب، العدد ١٤٣ (آب/ أغسـطس ١٩٥٣)، ص ٢ - ٤، و«تنويع التثقيف،» رسالة المغرب (افتتاحية)، العدد ١٤٤ (أيلول/ سبتمبر ١٩٥٢)، و«محنة التثقيف،» رسالة المغرب (افتتاحية)، العدد ١٤٥ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٢)، ص ٢ - ٤.

(١٥٦) التعبير من استعمال: عبد الله العروي، الايديولـوجية العـربية المعـاصرة، ترجمـة محمد عيتـاني؛ تقديم مكسيم رودنسون، ط ٣ (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠).

«السلفيـة» التي سبق أن أكدنـا أنها النظام الفكـري الأعمق فعاليـة بوعي النخبـات المغربيـة وبممارساتها السياسية.

فمن مـواصفات انشـداد «الثقـافـة المغـربيـة» لـ«السلفيـة»، كـإطـار مـرجعي وحقـل ايديولوجي ـ ثقافي، تلك النزعة الداعية إلى التمسك المفرط بمقـومات الـذات، أو في أحسن الحالات التوفيق بين «التراث» ومكاسب الفكر الإنساني المعاصر.

وفعلاً، قد نلمس، بوضوح أكثر، حضور هذه النزعـة (= التوفيقيـة) في عدد وافـر من كتـابات النخبـات الوطنيـة بالمغـرب الأقصى، على امتـداد عقد الثـلاثينيات(١٥٧). ففي سيـاق تحديده توجهات مجلة السلام وأهدافها (١٩٣٣)، كتب الفقيه محمد داود يقول: «مسألة الجديد والقديم أو التجديد والمحافظة من المسائل التي كثر الكلام عنها في المدة الأخيرة... ونرى من الواجب علينا أن نتدبر أسباب رقي الأمم ذات العظمة المادية والأوروبية في هـذا العصر ونبحث عن الوسـائل الحقيقيـة لنهوضهـا وعظمتها فنقلدها فيما يمكن التقليد فيه... وأن نُدخل في كـل ناحيـة من نواحي حيـاتنا عنـاصر النشاط والقـوة والفتوة والتجديد حتى نكون في الأمة مناعة قوية ضد عوامل انحلالها واندماجها في غيرها وكل ذلك يمكن لأمتنا أن تقـوم بـه مـع المحـافـظة التـامـة عـلى جميـع مبـادىء ديننـا الحنيف ودون أن نفـرط في شيء من مقـومـاتنـا القومية...»(١٥٨)، ليضيـف: «نحن نريد بكل صراحة أن نأخذ من أوروبا لُباب نهضتها ونترك القشور ونريد أن نقلدها فيما يعود بالخير والمنفعة على أمتنا لا فيما لا فائدة فيه، نريد أن نأخذ عنهـا ونحاربهـا في العلم والعمل والجد والمثابرة والإقدام وغير ذلك مما نعده من أصول نهضتنا وأسباب سيادتنا...»(١٥٩).

يحيلنا نص الفقيه محمد داود، ليس على نزعة «توفيقية» فحسب، بل على تمسـك مفرط بالتراث ومقوماته، وفي الوقت ذاتـه انتقاء مـا هو أصلح لنهضتنـا وملائم لمبـادئنا الـدينية، في التراث الغربي والأوروبي على وجه خـاص، وهي رؤية لم تشـذ عن أنماط التفكـير التي أطّرت وعي النخبة الوطنية المغربية وحكمت مواقفها من الظاهرة الاستعمارية وأدوات مقاومتها.

فالمسألة الثقافية لدى دعاة «التوفيق»، لا تستلزم نقـداً جذريـاً للتراث، نقداً من شـأنه أن يثبت مظاهر القوة فيه، ويكشف عن مـظان ضعفه، كـما لا تشترط (= المسـألة الثقـافية)، وهم بصدد انتقاء مكاسب المدنيات المعاصرة، لا التساؤل عن التجربة التاريخيـة للغرب، ولا العمل على فهم السيرورة التي جعلت شعوبها في موقع الصدارة في العالم(١٦٠). كما أن النهضة،

---

(١٥٧) اقتصارنا على نصوص بالمغرب الأقصى، لا يعني عـدم حضور مثـل هذه النـزعة بتفكـير النخبات الـوطنية في كـل من الجزائـر وتونس. لمـزيـد من الاطـلاع، انـظر: سلوى زنقـار، «القـوميـون التـونسيـون في الثلاثينيات: الموقف تجاه السلطة، واللغـة، والدين، والثقـافة، ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣،» في: الجـابري [وآخـرون]، الأنتلجانسيا في المغرب العربي، ص ١٨٧ ـ ٢١٧، و

Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, pp. 313 - 466.

(١٥٨) السلام، العدد ١ (١٩٣٣).

(١٥٩) المصدر نفسه.

(١٦٠) حول حالة تونس مثلاً، قارن: بشروش توفيق، «الاصلاحية التونسيـة: مشكلات في التفسـير،» في: الجابري [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٦٥ ـ ١٧٨.

كبديل لواقع التأخر، غير مرتبطة، بالضرورة، بشريحة أو تشكيلة اجتماعية(١٦١)، ولا بنظام فكري محدد(١٦٢)، ولا حتى من احتكار جماعة دون الأخرى، إنها مسؤولية الأمة، كل الأمة، أو على حد قول الفقيه محمد داود: «وهكذا بقيت الطبقات والهيئات كل منها ينهض من جهته ويعمل في دائرته، والأمة تستفيد من ذلك كله، وكلما انتشر التعليم والثقافة وتوحدت الصفوف وارتبطت القلوب، وتقدمت وسائل الاقتصاد، ارتفع شأن الأمة وعمّ الشعور بالعزة والكرامة سائر طبقاتها وتلك هي النهضة الحقيقية...»(١٦٣).

والنظرة نفسها تُطالعنا بنصوص انتاجات النخبة الوطنية، ففي افتتاحية العدد الأول من جريدة الحياة الصادرة في فاتح آذار/ مارس ١٩٣٤، نقرأ لعبد الخالق الطريس قوله: «مهما عدد للفرد من خصال وسطر له من جميل الصفات فهو ليس إلا خطا من الخطوط التي تحتوي عليها صورة الأمة وإن ظهر بدفاع عن حاجة أو ثبات لدى هجوم فلا يفعل سوى ما تستدعيه القوة العامة من جهود. الفرد جزء من مجموع الشعب إن ربيت فيه ملكة من الملكات فهي ملكة شعبية، الفضل قبل كل شيء للمجموع... ليس لساننا الذي يجهر بالدفاع وقلبنا الذي يؤمن بالحق وعقلنا الذي يفكر في الخلاص من القيود إلا مظاهر مختلفة لنضوج عام اختمر في السريرة الوطنية...»(١٦٤).

لن ندقق في مناقشة النصين معاً، مكتفين بالتشديد على الرؤية الثاوية خلفهما، التي قوامها تقديم الأمة كإطار موحد لكل مكونات المجتمع. وحدة تُضمر إن لم نقل تعدم كل مظاهر الصراع الاجتماعي - الثقافي، وبالتالي تُبرز الانتماء الوطني والتوحد حوله، كأولوية دون سواه على الواجهتين الثقافية والسياسية(١٦٥).

---

(١٦١) نقرأ تعبيراً عن هذه النظرة حتى بالكتابات الصادرة بالسنوات الأخيرة من مرحلة الاستعمار. فهكذا يذهب علّال الفاسي في مؤلفه النقد الذاتي (١٩٥٢) إلى أن «النظرة إلى الفكر الإسلامي ودعوته العامة تجعلنا نتجه بوضوح كامل إلى إنسانية صادقة تتلمس الخير من الجميع لفائدة الكل...»، ليضيف: «والفكر الديني بهذا الاعتبار من أهم المقاييس التي يجب أن تصحبنا في اختيارنا واعتمادنا للنظريات...». انظر: علّال الفاسي، النقد الذاتي، ط ٤ (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٧٩)، ص ١١٨ - ١١٩.

(١٦٢) نفكر أساساً في مقال: أحمد بلا فريج، «اشتراكيون أو رجعيون،» المغرب (آب/ أغسطس ١٩٣٣).

والمقال بتقدير جورج أوفيد، يعدّ جواباً عن اتهامات بعض الأوساط الفرنسية للحركة الوطنية بالرجعية ودعوة الاشتراكيين لها إلى الانخراط بصفوفهم. ففي هذا المقال لم يتردد أحمد بلا فريج في أن يقول: «بروليتاريا، برجوازية، رأسمالية - هذا بالنسبة لنا مجرد كلمات مستوردة وبلا معنى... فليس عندنا طبقات ولكن سلالتين - واحدة محظوظة وتملك كل الامتيازات، والأخرى مستعبدة وتحمل كل الأعباء...» ليضيف «سلالة مقموعة، تتألم وتكدح وترى سلالة أخرى محظوظة تستولي، بلا وخزات ضمير، على اعتبار عملها، وتفرض عليها أن تبقى في الجهل وتحرمها من أبسط الحقوق الإنسانية...». انظر: Oved, *La Gauche française et le nationalisme marocain, 1905 - 1955*, partie 2, pp. 41 - 42.

(١٦٣) محمد داود، في: السلام، العدد ١ (١٩٣٣).

(١٦٤) نص منشور ضمن كتاب من تراث الطريس، الصادر عن مطبعة الرسالة، وقد ورد ذكره في: عثمان أشقري، سسيولوجيا الفكر المغربي الحديث (الدار البيضاء: منشورات عيون المقالات؛ مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٩٠)، ص ١٠٩.

(١٦٥) من ضمن نقاشات متعددة حول ضمور الصراع الثقافي داخل الحركات الوطنية بالمغرب العربي=

لقد استهدفنا من طرح المسألة الثقافية، ومناقشة المكانة التي شغلتها بتفكير النخبات المغربية، الوقوف عند الأطر المرجعية التي ستحكم نظرة قادة جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين إلى موضوع التعليم بمختلف فروعه ومستوياته وأساساً لنستبين طبيعة المقترحات التي ستصوغها مؤتمراتهم، بأفق أن يلعب التعليم الدور الذي يستلزمه النضال الوطني، وتقتضيه شروط التنسيق والعمل المشترك بين حركات الدول الثلاث.

٢ ـ الدفاع عن التعليم محوراً للتنسيق بمؤتمرات جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين/ قراءة في المحاضر

هناك معاينة لا بد من التشديد عليها، وهي أن الجمعية بالرغم من كونها قد أُسست بغرض تعضيد العمل المشترك وتطويره ليكتسب صيغاً أكثر تقدماً ونضجاً في مضمار استثمار فكرة المغرب العربي والتقريب بين نضالات الحركات الوطنية بالدول الثلاث، فقد ظلت منشدّة إلى الأوضاع القطرية، مرتهنة بالعوامل المؤطرة لوعي كل نخبة وطنية على حدة.

صحيح أن جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين، قد مثلت نموذجاً أرقى داخل الجيل الأول من منظمات التنسيق، حين قدمت موضوع «التعليم» محوراً للوعي بأهمية الحل الجماعي للقضية المغربية (Maghrébine)[١٦٦]، والأكثر حين دعت إلى وحدة نظمه، وطرائقه، وأساليب اصلاحه[١٦٧]. كما أكدت على ذلك العديد من الكتابات[١٦٨].

لكن الثابت، بتقديرنا، أن الجمعية على مستوى تناولها موضوع التعليم، وما تثيره مضامينه وطرقه المنهجية والبيداغوجية من مشاكل وتحديات، قد ظلت منشدّة إلى الاطار المرجعي للتيار الأكثر «هيمنة» بمكونات الثقافة المغربية، منه تستمد عناصر نقدها للذات

=على العموم، وبالمغرب الأقصى على وجه خاص، نحيل على وجهة نظر عبد الله ابراهيم. فبعد استبعاده لوجود صراع بين الثقافتين الغربية والتقليدية، يحلل أسباب ذلك بالقول: «ولكن بجانب هذا أعتقد بصفة عامة أن الخلافات على أساس فكري، ونظري، لا تكاد عندنا تصل إلى حد مأساوي، إلى حد نزاع بين الأجيال أو بين المدارس أو بين الأفراد، لأن هناك ظاهرة غريبة يمكن أن نسميها ظاهرة النوابض النفسية، فهي التي تمنع الاصطدام الذي يخلق الصراع بين المدارس والأجيال، ولذلك فنحن لا نستغرب أن تكون هناك فروق حقيقية في الفكر، ولكن في ميدان العرض تبدو متكاملة في ما بينها، برغم أنها في حقيقتها متناقضة تماماً، وذلك لأن وجود هذه النوابض النفسية هو الذي يقلل من فرص الاصطدام...». انظر الحوار في: ابراهيم، «الحركة الوطنية والعمل الثقافي،» ص ١١٧.

(١٦٦) قارن: امحمد مالكي، «الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي: حول الوحدة وبناء الدولة القطرية،» الوحدة، السنة ٢، العدد ١٩ (نيسان/ ابريل ١٩٨٦)، ص ١٣٦ ـ ١٤٣.

(١٦٧) قارن: لطيفة سميرس بناني، «الأسس الفكرية لوحدة المغرب العربي،» ورقة قدّمت إلى: أعمال الجامعة الشتوية: مجهودات واسهامات الأجيال السالفة عبر التاريخ في بناء المغرب العربي (الرباط: شركة الطباعة؛ صوت مكناس، ١٩٨٨)، الكتاب الأول، ص ٥٠٦.

(١٦٨) نفكر في وثائق مؤتمرات الجمعية والبيانات الصادرة بالمناسبات، وأيضاً المقالات الصحفية بالدول المغربية الثلاث، وكذا أدبيات الحركات الوطنية منفردة، وبشكل مشترك وجماعي.

(= ضعف التعليم)، وعبره تصوغ المقترحات التي تقدرها ضرورية للنهوض بهذا الحقل وإدماجه ضمن حركية النضال الوطني. لذا، وبالعودة إلى مقررات المؤتمرات السبعة الأولى التي عقدتها الجمعية، ما يؤكد رجاحة هذا الاعتقاد:

جدول رقم (٦ ـ ١)
مؤتمرات جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين

المؤتمر	التاريخ	المكان	ملاحظات
المؤتمر الأول	٢٠ ـ ١٩٣١/٨/٢٢	تونس	---
المؤتمر الثاني	٢٥ ـ ١٩٣٢/٨/٣٠	الجزائر	---
المؤتمر الثالث	٢٦ ـ ١٩٣٣/١٢/٢٩	باريس	كان مقرراً أن ينعقد في فاس ما بين ١٩ ـ ١٩٣٣/٩/٢٢ لكن منع من طرف السلطات الفرنسية.
المؤتمر الرابع	١٩٣٤/١٠/٢	تونس	لم يحضر أي مؤتمر من المغرب الأقصى
المؤتمر الخامس	١٩٣٥/٩/٥	تلمسان	---
المؤتمر السادس	١٩٣٦/١٠/٢١	تطوان	كان مقرراً انعقاده في الرباط لكن لخلاف مع المقيم العام بيروتون نُقل إلى تطوان وبالرغم من ذلك لم يلتئم المؤتمر كما كان مرغوباً في ذلك، لغياب العديد من أعضائه.
المؤتمر السابع	شباط/ فبراير ١٩٣٧	فاس	لم ينعقد المؤتمر، لعدم توفر الشروط المطلوبة بتقدير المقيم العام نوجيس.

فمن منطلق اعتمادها التعليم موضوعاً محورياً للتوحيد والدعوة إلى العمل المشترك، ستركز الجمعية بكل مؤتمراتها، على القضايا المرتبطة بهذا القطاع، وبخاصة تلك المتصلة بالمقررات، وأنواع المواد الملقنة، والمناهج والطرق البيداغوجية، ولغة التدريس، وآفاق الشغل ومجالاته[١٦٩].

لن نتناول، بتدقيق، القضايا التي شكلت موضوع اهتمام المؤتمرين وتخللت معظم نقاشاتهم، كما لن نعرض، بتفصيل، المقترحات الناجمة عن أعمال المؤتمرات ودورات انعقادها، لتقديرنا بأن المطلوب منهجياً ليس جزئيات مؤتمرات جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين، ولكن مقرراتها الأساسية، والديناميات النضالية التي فتحتها في مضمار التنسيق والعمل المشترك بين الحركات الوطنية الثلاث.

(١٦٩) للاطلاع على جدول أعمال مختلف مؤتمرات جمعية طلبة شمال إفريقيا، انظر:
Archives du Quai d'Orsay, «Afrique, 1918 - 1940: Affaires musulmanes,» pp. 119 ff.

مظهران متكاملان سيحتلان صدارة اهتمام قادة الجمعية وتحليلاتهم: مضمون التعليم (= سياسته) ومنهجه (= أساليبه). فهو، بإجماع كل مقررات المؤتمرات، فقير من حيث محتوياته العلمية، منغلق من حيث أهدافه، غير مواكب مستلزمات العصر وشروط التطور، والأهم غير محافظ على مقومات الشخصية المغربية ولا مستجيب لحاجيات مجتمعاتها.

لقد شدد محمد فاضل بن عاشور بالتقرير الذي قدمه إلى المؤتمر الأول (آب/ اغسطس ١٩٣١)، على أهمية توحيد نظم التعليم والثقافة، لصيانة الهوية ومكوناتها بالقول: «... إن المشكلات العديدة التي تطرح علينا صباح مساء في أشكالها المختلفة حول وحدة الشمال الافريقي والطرق التي نتوصل بها إلى حفظ ذاتيته وإبقائه كما كان وطناً واحداً لهي ناطقة من نفسها بأهمية هذا الموضوع الجليل ومنزلة هذه المشكلة الكبرى منها جميعاً منزلة الرأس من الجسد: مشكلة التعليم القومي واللغة القومية...»، ليضيف علّال الفاسي في المؤتمر نفسه قائلاً: «... الواجب القومي يقضي علينا ببذل الجهود المختلفة للعمل على توحيد الثقافة القومية وتقديمها مع المحافظة على كيانها... كلنا نعلم أن اللغة أوثق رابطة بين أفراد الأمة وهي ركن تنبني عليه دعائم الوطن وتوحيده حتى يصير الشعب كإنسان واحد...»[170].

بهذا الربط بين توحيد الثقافة القومية وتعزيز مكانة لغتها، بأفق الحفاظ على هوية المغاربة وشخصيتهم[171]، ستكرر الدعوة إلى اصلاح التعليم بكل أشغال مؤتمرات جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين ومقرراتها. وهي دعوة نابعة من معاينة كل نخبة لواقع هذا القطاع، وما يمكن أن يترتب على فقر مضامينه وعدم فعالية أساليبه من مضاعفات على تطور الدولة والمجتمع معاً.

فشكلاً، أجمعت محاضر المؤتمرات على تخلُّف طرق التدريس وعدم مواكبتها التقدم الحاصل في علم البيداغوجيا وبالضرورة عجزها العلمي عن توفير شروط التواصل وإنتاج المعرفة «أجل إن التعليم، يقول عبد الرشيد مصطفاوي، لا يجدي نفعاً ولا يثمر إلا إذا كان المعلم يعرف كيف يفيد. وليس يكفي أن يكون المعلم يعرف ماذا يفيد وبعبارة أدق ليس التعليم متوقفاً على التراجم بل نحن محتاجون فيه إلى أساليب وكيفيات أكثر منه إلى البرامج وأي معلم عربي جزائري تقرَّر عنده كل هذا، بل أي معلم جزائري تقرَّر عنده أنه يعلم شتى العلوم إلا في البيداقوجية فإنه لا يعرف أن هناك فن البيداقوجية، وأن هذا الفن يبحث في أساليب التعليم المنتجة ويقول: التعليم هو الإفادة بأسهل طريق وأنفعها...»، ليضيف: «البيداقوجية فن غريب عندنا والذين يعرفونه ممن زاول التعليم في المدارس الفرنسية كثيراً ما يعجزون في تطبيق قواعده على التعليم العربي والفكر العربي بحيث يصير في أيديهم آلة غريبة لا فائدة تُجاب بها...»[172].

---

(١٧٠) نشير إلى أن محمد فاضل قد قدّم تقريراً حول «التعليم العربي بتونس»، وعلّال الفاسي عن «حالة التعليم في القرويين والمعاهد الدينية بالمغرب الأقصى» لمزيد من الاطلاع، انظر: نشرة المؤتمر الأول: محاضر جلسات المؤتمر الأول لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين (تونس: المطبعة الأهلية، ١٩٣١).

(١٧١) نشير إلى أن محمد حسن الوزاني قد قدّم بحثاً في المؤتمر الأول للجمعية حول التمييز العنصري الذي تمارسه إدارة الحماية بين الطلبة المغاربة والطلبة الفرنسيين.

(١٧٢) عبد الرشيد مصطفاي، «التعليم العربي في الجزائر: حالته العقيمة ووجه الاصلاح»، تقرير منشور ضمن وقائع المؤتمر الثاني لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا، العلم السياسي، السنة ١، العدد ١١ (أيار/ مايو ١٩٨٣)، ص ١٦.

لقد أبرزنا سلفاً كيف كان إحساس النخبات المغربية عميقاً بضرورة إصلاح نظم التعليم، وتمتين دور اللغة العربية، رغبة في الحفاظ على الهوية وصيانة مقوماتها، كما أشرنا إلى المدارس الوطنية الحرة التي وقع الإكثار من إحداثها خدمة لهذا الغرض وتحقيقاً له[173]. لذا، فجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين، بمحورة نشاطها حول القضية التعليمية، لم تشذّ عن السائد بخطاب الحركات الوطنية بالدول الثلاث، بل جددت الدعوة إلى ما فكرت فيه النخبات ومارسته سياسياً.

هذا، وحين كان الإجهاز على اللغة العربية في صلب استراتيجيا الاحتلال، فقد حظي الإصرار على رد الاعتبار إليها بأهمية خاصة لدى الحركات الوطنية ونخباتها السياسية، الأمر الذي تمسّك وناضل من أجله قادة جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين بدورهم. لقد اعتبروا وضعية اللغة العربية مؤشراً دالاً على مدى ارتباط الإنسان المغربي بمصادر انتمائه العربي ـ الإسلامي، وقدرته على تمتين هذا الانتماء والدفاع عن مشروعيته. لذلك كشفوا عن سياسات فرنسا في مجال تهميش اللغة العربية والتقليل من قيمتها، كما انتقدوا التصورات التي حكمت تعامل الاستعمار مع نظام التعليم وفروعه بمختلف دول المغرب العربي، وبالمقابل قدّم قادة الجمعية المقترحات التي تلمسوا فيها إمكانية الإصلاح والتقويم والعودة باللغة إلى إطارها الطبيعي والتاريخي[174].

«أما التعليم الابتدائي الرسمي»، يؤكد عبد الرشيد مصطفاي، «فإن المعلم فيه عدو اللغة العربية ذلك لأنه غالباً لا يعرف منها شيئاً يفيد لتلامذته... التعليم العربي الابتدائي داخل في التعليم لكن للمعلم أن يتغافل عنه إذا كان عاجزاً على مباشرته أو كان يرى أن لا فائدة في درس اللغة العربية، وهكذا تغافل المعلمون عن اللغة العربية ودرسها في المدارس الابتدائية... إذا علمنا هذا تيقّناً أن التعليم العربي في التعليم الابتدائي غير موجود، وذلك لأن المعلمين لا كفاءة لهم في ذلك...» ليخلص إلى القول: «ولا يخفى على أحد منا أن التعليم الابتدائي هو أصل انتشار العلم في الشعوب لأن المدارس الابتدائية كثيرة ولأن فيها تلاميذ كثيرين، فمن تعهّد التعليم الابتدائي فقد تعهّد الأمة ومن أماته أمات الأمة، لذلك لو كانت اللغة العربية تدرّس في المدارس الابتدائية حتى يكون جل الأهالي يعرفون ما تيسر لهم منها...»[175].

لم يكن التشديد على تهميش اللغة العربية من طرف المستعمر، وحظر استعمالها أحياناً[176]، هو هدف قادة الجمعية وموضوع مقررات مؤتمراتهم وحسب، بل إضافة إلى ذلك، لم يتوانوا عن التعبير عن إحساسهم بضعفها (= اللغة) ومحدودية انتشارها داخل مختلف

---

(١٧٣) انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(١٧٤) ولو ان هناك درجات من التفاوت من حيث عمق التأثير في اللغة العربية بالدول الثلاث، وقد تكون حالة الجزائر أكثر مساساً مقارنة مع تونس والمغرب الأقصى.

(١٧٥) مصطفاي، المصدر نفسه، ص ١٦.

(١٧٦) نفكر أساساً في القرار الذي استصدرته السلطات الفرنسية عام ١٩٣٣، والقاضي بمنع اللغة العربية من القطر الجزائري. للتدقيق، انظر: أنور الجندي، **الفكر والثقافة المعاصرة في شمال إفريقيا** (القاهرة: الدار القومية، ١٩٦٥)، ص ١٦٨.

مكونات المجتمعات المغربية، والأكثر عدم مواكبتها، شكلاً ومضموناً، للتطورات الحاصلة في حقل العلوم المعاصرة.

على أساس هذا الوعي، تخللت أعمال الجمعية نقاشات تدعو إلى الانفتاح على لغات أخرى، وبالتالي على ثقافات مغايرة(١٧٧)، كما تصدرت أشغالها تقارير وبحوث مشيدة بمنجزات المشرق العربي في مجال تأكيد أولوية اللغة العربية والعمل على تطويرها وعصرنتها(١٧٨). . وهي مراوحة (= غرب/مشرق) نخالها منسجمة مع الأطر المرجعية التي حكمت تفكير النخبات السياسية القائدة للنضال القطري والعمل المشترك على حد سواء.

بهذا الصدد، يعتبر التقرير المقدم من لدن علي البلهوان إلى المؤتمر الثاني للجمعية المنعقد بالجزائر (٢٥ ـ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٣٢)، نموذجاً للاحساس بضعف نظام التعليم وفقر لغة تدريسه، وتواضع مؤسساته، وانسداد آفاقه، وهو التقرير الذي تباينت بشأنه ردود فعل المؤتمرين(١٧٩)، وانشدّت إليه أنظار السلطات الفرلسية(١٨٠). فالتقرير كشف بيان عن نظام التعليم بجامع الزيتونة، وفي الوقت ذاته برنامج عمل لإصلاح مضمونه وتطوير مناهجه، لتقوم هذه المؤسسة العتيقة بدورها الطبيعي والتاريخي في لحم النشاط التعليمي ـ الثقافي بالعمل النضالي الوطني(١٨١).

فالمواد الأصلية التي تدرّس في جامع الزيتونة، يقول علي البلهوان، «هي الفقه والنحو والبلاغة، كل من هاته العلوم تدرّس بالطريقة العتيقة التي لا تنضج الفكر ولا تمرنه. أما بقية العلوم فهي مسطّرة بالبرنامج لا غير لاعتبارها أشياء ثانوية لا تجدي نفعاً لم يعطها المدرسون القيمة التي تستحقها. تراهم يقتصرون في درس الحساب على العمليات الأربع، وفي الجغرافية على أسماء الأقاليم والمدن الكبرى وفي التاريخ على سرد أكبر الوقائع وأسماء الخلفاء والملوك. وقس على هذا اللغة والآداب. . .» ليضيف بحدة الانتقاد نفسه: «إذا نظرنا بإمعان في الطريقة المتبعة في تدريس هذه العلوم رأيناها عقيمة جداً بعيدة عن الطريقة

---

(١٧٧) قارن: مصطفاي، المصدر نفسه، سيما إحالته على تقرير عبدّ الحق الناصري حول برنامج المدارس الثانوية.

(١٧٨) لم يفت علي البلهوان أن يشير في مقدمة تقريره حول «دراسة اللغة العربية بتونس»، إلى هذه النقطة بالقول: «من يقابل الشرق بالمغرب في دراسة اللغة العربية وآدابها يرى أن الشرق خطا خطوات شاسعة إلى الأمام في هذا المنهاج وأخذ ينشر ويؤلف ويفكر ويبحث الأبحاث المدققة. . .». انظر: علي البلهوان، «دراسة اللغة العربية بتونس،» تقرير منشور ضمن وقائع المؤتمر الثاني لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا، **العلم السياسي**، السنة ١، العدد ١١ (أيار/ مايو ١٩٨٣)، ص ١٩ وما بعدها.

(١٧٩) وبخاصة تدخلات السادة: فرحات عباس، توفيق المدني، أحمد بن ميلاد، محمد صالح النيفر، صالح أرزور، مفدي زكريا، باسعيد عدون بن بكير. . . بشأن انتقادات علي البلهوان لجامع الزيتونة.

(١٨٠) Archives du Quai d'Orsay, «La Correspendance du gouverneur général d'Algérie au président du conseil des ministres des affaires étrangères, Alger, 20 décembre 1932,» série k, carton 102, dossier 1s/dz (août 1932 - décembre 1938).

(١٨١) نستحضر هنا خاطرة الطاهر الحداد التي صوّر فيها بعمق بالغ حالة جامع الزيتونة ووضعية اللغة العربية بها، انظر: الطاهر الحداد، **التعليم الإسلامي وحركة الاصلاح في جامع الزيتونة**، تقديم وتحقيق محمد أنور بوسنينة (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨١)، ص ١١.

الحديثة بعدها عن طريقة أدباء اللغة العربية الأقدمين كابن قتيبة والجاحظ وأبي علي القالي والمبرّد والثعالبي»[182].

هذا، ولم يقف التقرير عند حدود تشخيص ضعف البنية التعليمية في جامع الزيتونة، بل تساءل عن الأسباب الموضوعية التي قررت واقع الانحطاط بهذه المؤسسة، ليقول: «إذا بحثنا عن الأسباب التي انحطّ من أجلها تدريس الآداب نراها كثيرة متشعبة. أعظمها أهمية الانحطاط الذي سرى في جميع الأمم العربية منذ قرون فأخرجها من المدنية إلى التهور والهمجية وأبعدها عن الطرق النافعة الحية في العلوم حتى صار الابتكار مفقوداً من جميع نواحي التفكير والتأليف. لم يبقَ من العلم الحقيقي إلا ظواهر من لباس وهيئة. بقيت القشور وذهب اللباب...»[183]. إنه حقاً لوصف مرهف الإحساس، صادق التعبير عن مؤسسة تعذّر عليها أن تنمو وتتطور لترتقي إلى المستوى الذي يجعل مشروعيتها العلمية مواكبة ومطابقة لشرعيتها التاريخية.

لقد عبّرت النخبة الوطنية بالمغرب الأقصى عن الإحساس نفسه، كما نقلت لمؤتمرات الجمعية ذات المعاينة، سواء تعلّق الأمر بنظم التعليم ومناهجها، أو باللغة العربية ومكانتها، قياساً للغتين السائدتين بمنطقتي الحماية الفرنسية والاسبانية. فهكذا، وبعد أن حللت النخبة المغربية، بالمؤتمر الأول للجمعية (تونس ١٩٣١)، وضعية التعليم بالقرويين (= علّال الفاسي)، وكشفت عن مظاهر التمييز العنصري تجاه الطلبة المغاربة بفرنسا (= محمد حسن الوزاني)، سيقدم عبد الخالق الطُريس، خلال انعقاد المؤتمر الثاني بالجزائر/ آب/ أغسطس ١٩٣٢، تقريراً حول «دراسة اللغة العربية في المنطقة الريفية»، شدد فيه على الوظيفة القومية للغة ودورها في إحكام الصلات بين المغاربة وهويتهم العربية الإسلامية.

«نعم أيها السادة، يقول عبد الخالق الطريس، قد رفعت هاته اللغة شأننا فعلينا أن نرفع من شأنها، ولقد سمت بنا فعلينا أن نسمو بها. فهي رابطتنا وعليها ينبني وجودنا وليس سواها من يعرفنا عقل أسلافنا وكيف يفكرون وإحساسهم وكيف يشعرون. فلا محيص إذن من البحث عن كيفية تجعلها قاعدة لتأسيس الجيل الحاضر بعقلية أقوى من عقلية الغابرين ونفسية أحدّ من نفسية السابقين...»[184].

كما يضيف منتقداً تقصير المغاربة وقساوتهم إزاء لغتهم، ومشيداً بجهود المشارقة في هذا المجال، فيقول: «... وأظن أن الأوان الصالح قد آن لنظهر للعالم نهضتنا بلغتنا ونتكاتف مع إخواننا الشرقيين حتى تنال هاته اللغة مكانها وتضاهي أخواتها في القرن العشرين. فلا يطاق ولا يحتمل أن تبقى هذه اللغة على ضعفها الحالي ينخر الجمود عظامها وتذيب المزاحمة كيانها»[185].

وفعلاً، تصدرت القضية التعليمية والدعوة إلى صيانة اللغة العربية، تفكير النخبة

---

(١٨٢) البلهوان، «دراسة اللغة العربية بتونس،» ص ١٩.

(١٨٣) المصدر نفسه، ص ١٩.

(١٨٤) عبد الخالق الطريس، «دراسة اللغة العربية في المنطقة الريفية،» تقرير منشور ضمن وقائع المؤتمر الثاني لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا،» العلم السياسي، السنة ١، العدد ١١ (أيار/ مايو ١٩٨٣)، ص ١٨.

(١٨٥) المصدر نفسه، ص ١٨.

القائدة للعمل الوطني بشمال المغرب وبرامجها النضالية[186]. لـذلك شكّـل تقرير عبد الخـالق الطريس المقدم إلى المؤتمر الثاني للجمعية، امتداداً طبيعياً لهذا الاهتمام وتعبيراً عن انشغالاته المركزية، الشيء الذي أكده بالقول: «أنا (= عبد الخالق الطريس) أستحسن الطريقة المتبعة في مؤتمرنا من توزيع الموضوع تقريرات حسب الجهات لأن هذه هي الطريقة المثلى للإحاطة بالموضوع من كل جهاته. فنحن وإن كنا في بلاد واحدة خيرها واحد وشرها واحد لا قدر لنا على معرفة كاملة إن لم نستعن بهذا التوزيع...»[187].

لقد كشف الطريس عن واقع المزاحمة الفتاكة بين اللغتين العربية والاسبانية بالمنطقة الخليفية، كما قدّم إلى المؤتمرين صورة دقيقة عن نظام التعليم ومضاعفاته الممكنة على تطور الحياة الفكرية والثقافية بهذه المنطقة من المغرب الأقصى. فالشعب الاسباني يقول الطريس «لا تهمه لغتنا في قليل ولا في كثير، بل إن مسألة التعليم كلها لا تنزل عنده المنزلة الجديرة بها، فكل المدارس المؤسسة لا يقصد بها سوى شيء واحد هو نشر اللغة الاسبانية... فكل ما يهتم به في هاته المدارس هي اللغة الاسبانية وكثيراً ما نجد ريفياً يتكلم باللغة الاسبانية كأحد أبنائها وهو في اللغة العربية أصم. ولا وسيلة لفصله عن نفسية الشعب المغربي غير هذه. فهو بنسيانه للغة التي دوّن بها أسلافه علومهم وتاريخهم ومجدهم وما وصلوا إليه من شرف ومنعة يتوصل بهذا السبيل لأسلافه من مميزات أبناء جلدته ويصبح بعد برهة آلة صبيرة لا يكتسب منه وطنه أي نفع...»[188].

هذا، ولم يتوانَ الطريس عن الإقرار بتراجع مكانة اللغة العربية، ومسؤولية رجال الدين في التقصير عن انعاشها والمحافظة عليها. فالدين واللغة مقوّمان مترابطان، من شأن التهاون عن الدفاع عن أحدهما أن يُضر بالآخر، وبالضرورة أن يمس بهوية المغاربة وشخصيتهم التاريخية. لذا، فبينما «نلقى هذه المزاحمة من الاسبانيين، يقول الطريس، نشعر بتقهقر كبير في وسطنا. فتقهقرنا في هبوط متتابع ولا نبحث عن الدواء الناجع للوقوف بها خشية التدهور، والمسؤولية كلها ترجع على الذين يقضي عليهم واجب مهنتهم بالمحافظة على اللغة وأعني بهؤلاء طائفة رجال الدين. فليس عندنا فاصل بين الدين واللغة. فمن يحمي هذا عليه أن يحمي تلك. ولكن متى نلومهم على حماية هذه؟ إنهم لا يصرفون جهودهم إلا في سبيل واحد هو المحافظة على مراكزهم، أما ما هو حقيقة مطلوب منهم فلا يعيرونه أي القيمات...»، ليضيف بحدة أعمق: «إن اللغة العربية بين هؤلاء الأساتذة غريبة. لا تعرفهم كما لا يعرفونها وهي بالنسبة إليهم لم تتعدَّ البحر الأحمر، فلم تمتزج قط بنفوسهم ولم تهضم ذاكراتهم، وكل ما عندهم بعض القواعد يظلون في صياح بها ومناقشات نحو ألفاظها. أما أن تحسبهم على اطلاع في اللغة وآدابها ومعرفة بأساليبهم وغزارة في غريبها واشتقاقها فلا. همهم حفظ القواعد مع العجز عن تنفيذها وكثيراً ما يشك في معرفتهم الحقيقية لقواعد العربية بدليل خلو حياتهم ولو من ابتكار صغير أو تصرف قليل...»[189].

---

(١٨٦) نفكر أساساً في حزب الاصلاح الوطني واهتماماته في مجال التعليم: مشروع المدرسة الأهلية، البعثات العلمية للشرق العربي سيما التقرير المهم حول اصلاح التعليم العربي، الذي شرعت ثلة من الوطنيين (أحمد الرهوني، محمد داود، التهامي الوزاني، محمد طنانة، محمد المرير، محمد بن تاويت، علي الخطيب وعبد الكريم اللبادي)، في التهييء لإنجازه منذ ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٣٠. لمزيد من التفاصيل، انظر محمد بن عبد العزيز حكيم في: وثائق الحركة الوطنية في شمال المغرب، ص ١٥ وما بعدها.

(١٨٧) الطريس، المصدر نفسه، ص ١٨.

(١٨٨) المصدر نفسه، ص ١٨.

(١٨٩) المصدر نفسه، ص ١٨.

تلك نماذج قليلة من نصوص كثيرة، تخللت أعمال مؤتمرات جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين، وعكست تفكير قادتها وقتئذ. وهي وإن قُدمت كتقارير منفردة لوصف وتحليل أوضاع تعليمية قطرية، فقد عبّرت عن قواسم مشتركة في الإحساس بالظاهرة الاستعمارية والدعوة إلى الوعي بمضاعفاتها على التطور الفكري والثقافي لمجتمعات المغرب العربي[190]، الواقع الذي تسهُل معاينته، بوضوح، بالاقتراحات الجماعية الخاصة بدول المنطقة[191].

فمن ذلك إجماع المؤتمرين «على وجوب دراسة اللغة العربية في المدارس الابتدائية في سائر أقطار المغرب أي تونس والجزائر والمغرب»، وضرورة «إصلاح التعليم الديني في الأقطار الثلاثة بصفة عامة في الجامع الأعظم بتطوان وبشكل أرقى من الشكل الراهن بتونس وبإضافة بعض المواد كالتاريخ الإسلامي والفلسفة الإسلامية بالمدارس الثلاث في الجزائر وتكثير عدد التلاميذ»، وأيضاً «توحيد البرامج في الأقطار الثلاثة في التعليم الأهلي العربي» والاهتمام به لأنه «الدعامة لنشر اللغة العربية...»[192].

إن التركيز على المكانة التي حظي بها التعليم واللغة العربية بمؤتمرات جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين، لا يعني اهتمامها بهذا الجانب وحسب، كما لا ينفي انشغال قادتها بموضوعات أخرى، قد لا تقلّ أهمية وحساسية، فالجمعية بقدر ما شددت على صيانة اللغة واعتبرت إصلاح التعليم شرطاً ضرورياً لها، بقدر ما اهتمت أيضاً بالشروط التي من شأنها أن توفر للغة حظوظ الانتعاش والقوة، وللإصلاح إمكانات التحقق والإنجاز.

على هذا الأساس، حظي موضوع دراسة التاريخ باهتمام خاص بمؤتمرات جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين، سواء من حيث مضمونه كعلم، أو في ما يتعلّق بمناهجه وطرق تناول المعطيات وتحليل الأحداث. فالتاريخ بإجماع نخبات الدول الثلاث لم يرتقِ بعد إلى مستوى العلمية، إنه مجرد سرد للأحداث وتأريخ للوقائع، وحتى في ظل هذه الوضعية، لم يتردد الاستعمار في إلغاء تدريسه، أو في أدنى الحالات العمل على تلقين التاريخ السياسي والحضاري لفرنسا.

إن التشديد على ضرورة أن يصبح التاريخ علماً أساسياً بمختلف أطوار التعليم العربي بدول المغرب العربي، قد نقَل الجمعية إلى قلب الدفاع عن الهوية والنضال من أجل صيانتها، ذلك أن الأمة التي تفقد القدرة على تذكُّر تاريخها، أمة عاجزة عن فهم الحاضر

---

(١٩٠) علاوة على مقررات المؤتمر الأول (تونس ١٩٣١) والثاني (الجزائر ١٩٣٢)، لم يفت قادة الجمعية أن عبّروا عن الوعي نفسه بالمؤتمر الثالث المنعقد بباريس (١٩٣٣). فبعد احتجاجه على المنع الذي استصدرته السلطات الفرنسية في حق المؤتمر الذي كان مقرراً أن ينعقد بفاس، عبّر محمد الفاسي عن إصرار الجمعية على متابعة طرح قضايا التعليم والدعوة إلى اصلاحها، عسى أن «تنقذ الجماهير المسلمة بشمال إفريقيا من جهلها الراهن «الذي يشكل» وسمة عار بالنسبة إلى الإسلام». للإطلاع على نص الخطاب وتدخلات كل من فرحات عباس، علال الفاسي، مصالي الحاج، والحبيب ثامر، انظر: Archives du Quai d'Orsay, «Note relative au 3° congrès des E.M.N.A.,» série k, carton 102, dossier 1s/dz (août 1932 - décembre 1938), pp. 48 - 70 ff.

(١٩١) للاطلاع على المقترحات الخاصة بكل قطر، انظر: الطريس، المصدر نفسه، ص ٢٠.

(١٩٢) المصدر نفسه، ص ٢٠.

وبناء المستقبل. لذلك «لم يكن علم التاريخ، يقول محمد بنونة، على جلالة قدره وعظمة منفعته من المواد الأساسية المحوطة بكامل العناية في كلية القرويين وفروعها بباقي المغرب. ولم نعلم فيما نعلم أنه كان يدرس بصفة عامة أو بصفة خاصة. ولم تكن له حلقة بين حلقات الألفية والأجرومية ومختصر الشيخ خليل والعاصمية وغيرها...»[193] ليُضيف منتقداً ما كان يدرس من التاريخ ضمن المادة الأدبية، فيقول: «... ونحن إذا فحصنا دراسته بمجهر البصيرة نجدها قاصرة على الناحية الأدبية من التاريخ العربي ونجده رامياً وراءه الناحية السياسية والاجتماعية والفنية والاقتصادية والعلمية وغيرها. فتراه يحفظ الأمثال وأصولها ونوادر مستظرفة ولطائف مستملحة ويستظهر عدة قصائد لشعراء مختلفين في الذوق والقصد والغايات. وبعبارة: لم يكن الطالب الأديب أكثر من كشكول لقصص ونكات تاريخية لا تجمعها جامعة ولا ينظمها علم بقواعد وأصول وإنما هي محفوظات تُحلّى بها مجالس السمر وتطرّز بها الرسائل والأشعار...»[194]، ليخلص إلى الإقرار بأن هذا العلم (= التاريخ) «مغبون في بلادنا. وأن الكتب المتداولة منه لا تصلح لأن تكون مادة تدرس سواء الدراسة الابتدائية أو الثانوية أو العالية بسبب تخليطها المسائل وصعوبة فهم بعضها أو غير ذلك من الأمور التي تسلبها ثوب الفن القشيب، إذن يجب علينا أن نفكر في أسهل السبيل للوصول إلى هذه الثغرة في حياتنا العلمية الجديدة»[195].

هذا، وإذا كان إقرار النخبة المغربية بهامشية علم التاريخ وتخلّف الوسائل المعتمدة لفهم موضوعاته، فإن النخبة التونسية كانت أكثر وعياً بسياسة الاستعمار في حقل توظيف هذا العلم لنشر قيمه الحضارية ومفاهيمه الفكرية والايديولوجية، وبالتالي أكثر تحسيساً بالنتائج السياسية المترتبة على هذا الوضع.

لقد حلّلنا سلفاً كيف وظف الاستعمار معطيات العلم الحديث والمعاصر، ومنه علم التاريخ، لإضفاء «المشروعية» على حركته، والرهان على توسعها واستمرارها[196]، كما ناقشنا الفرضيات التي حكمت قراءته لتاريخ المغرب العربي ومسارات تطور مجتمعاته[197]، الواقع الذي ترجمته فكرياً وعملياً (= سياسياً) تلك المجموعة من المفاهيم التي أطّرت خطابه بصدد الاحتلال وساهمت في صياغة سياساته.

ففي سياق نقدها سياسة الاستعمار في مجال التعليم، قدمت النخبة التونسية على لسان أحد أُطرها، السيد عبد الوهاب بكير، تقريراً حول دراسة التاريخ بتونس، تناقش فيه خلفيات ومضمون تدريس هذا العلم بمختلف أطوار التعليم، متسائلة: «أما أهل تونس فأي التواريخ يتعلمون؟ أهم بتاريخ أسلافهم معتنون؟ أم بأخبار بلادهم منشغلون؟ كلا نحن أهل تونس نتعلم بمدارسنا العربية تاريخ فرنسا وما يتعلق به من تاريخ أوروبا مع كوننا أحوج إلى تعلُّم تاريخ بلادنا شمال افريقيا

(١٩٣) محمد بنونة، «دراسة التاريخ بالمغرب الأقصى،» تقرير منشور ضمن وقائع المؤتمر الثاني لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا، العلم السياسي، السنة ١، العدد ١٢ (حزيران/ يونيو ١٩٨٣)، ص ٢١.

(١٩٤) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(١٩٥) لم يفت التقرير أن قدم الاقتراحات التي قدّرها الكفيلة بإضفاء الطابع العلمي على تدريس مادة التاريخ، سواء من حيث موضوعاته، أو طرق تأليفه.

(١٩٦) انظر الفصل الثالث من القسم الثاني من هذا الكتاب.

(١٩٧) انظر الفصل الأول من القسم الأول من هذا الكتاب.

وأجدادنا العرب. . .»(١٩٨)، ليضيف: «فإذا سألت أحد شبابنا أو كبارنا عن شيء من تاريخ شمال افريقيا أو تاريخ العرب أعجزته بينما تجده دائماً مستعداً لإجابتك عن سؤال يتعلق بتاريخ فرنسا فنرى التلميذ يحسن معرفة دولة البريون ويجهل أتم الجهل الأغلبية فيتحدث بالتفصيل عن الأول ويعجز عن الإتيان بأدنى خبر يتعلق بالثانية. . .»(١٩٩).

لقد طرح التقرير سؤالين مهمين في سياق تحليله وضعية تدريس «التاريخ بتونس»: لماذا نجهل تاريخنا هذا الجهل الفادح؟ ولماذا نعرف معرفة جيدة تاريخ فرنسا؟ وهما معاً يكثّفان الوضع السياسي ـ الثقافي الذي آلت إليه تونس، ليس في علاقتها بالاستعمار وحسب، ولكن في تجربتها التاريخية ككل. فالجواب عن هذا السؤال، يؤكد التقرير، لا يكون «إلا بالتأمل في برامج معاهد التعليم بتونس والبحث عن حظ التاريخ الإسلامي وتاريخ شمال افريقيا منها. فلننظر أولاً ما يدرّس من تاريخ العرب وتاريخ شمال افريقيا بالمدارس الابتدائية، ففي غالبها تعليم تاريخنا مفقود بالمرة فهناك يدرّس تاريخ فرنسا من حرب الرومان والجولوا إلى الحرب الكبرى فلا يسمع التلامذة أستاذهم يتحدث على ما يخص العرب وافريقيا الشمالية بينما يشرح لهم شرحاً طويلاً تاريخ فرنسا، ولكن هنالك فرص تسمح له بذكر شيء من أخبار العرب وشمال افريقيا فعندما يتكلم على شارل مارتال فإنه يذكر انتصاره على العرب ببواتيي ولا يذكر ولو اسم القائد العربي المنهزم عبد الرحمن الغافقي. . .»(٢٠٠).

إن الصورة التي قدّمها التقرير عن مضمون تلقين مادة التاريخ بالمدارس الابتدائية في تونس، هي ذاتها بالأطوار الأخرى من التعليم، سواء بالثانويات، أو بالمعاهد والمدارس (= الصادقية، الزيتونة، الخلدونية، ومكتب سوق العطارين)(٢٠١). كما أن نقده السياسة الاستعمارية لم يقف عند حدود المحتوى والطبيعة، بل امتد إلى الكيفيات والطرق التي بمقتضاها كانت تدرّس مادة التاريخ.

وفعلاً، وعياً منه الثنائيات التي شكلت هدفاً مركزياً باستراتيجيا الاحتلال، كما سبق أن حلّلنا تجلياتها بمجتمعات دول المغرب العربي(٢٠٢)، تساءل التقرير عن «أسلوب تعليم التاريخ بالمدارس التونسية»؟ ليجيب: «أما التاريخ القديم وتاريخ أوروبا وفرنسا فهو يلقى بالأسلوب الحديث الصالح إلى تثقيف فكر التلميذ والذي يعينه على فهم تطور الحياة البشرية وما طرأ عليها من الانقلابات التي سارت بها إلى الأمام أو رجعت بها إلى الوراء. . .»(٢٠٣).

---

(١٩٨) عبد الوهاب بكير، «دراسة التاريخ بتونس،» تقرير منشور ضمن وقائع المؤتمر الثاني لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا، العلم السياسي، السنة ١، العدد ١٢ (حزيران/ يونيو ١٩٨٣)، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(١٩٩) المصدر نفسه، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٢٠٠) المصدر نفسه، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٢٠١) وحتى لا يعمم، يذهب التقرير إلى وجود استثناءات فيقول: «ومع ذلك فينبغي لنا أن نعرف بأن هذين المعهدين أي المدرسة الخلدونية ومكتب سوق العطارين أحسن المدارس التونسية في ما يخص تعليم تاريخ العرب وشمال إفريقيا لأنهما يجعلان له حظاً وافراً ببرنامجيهما ويعرف متخرجوهما شيئاً يسيراً من تاريخ بلادهم بينما يجهل تلامذة المدارس الأخرى هذا التاريخ. . .».

(٢٠٢) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(٢٠٣) بكير، المصدر نفسه، ص ٢٤.

مقابل هذه المنهجية في تدريس تاريخ المستعمِر، يخضع تلقين تاريخ المستعمَر لأسلوب قوامه الغموض في الكشف عن المعطيات وتحليلها، وعدم الربط بين الحقب التاريخية والعوامل الفاعلة في تعاقبها، كما يتخلله التجاهل الإرادي لمساهمة العرب والمسلمين في التطور الحضاري الإنساني. «إنهم (= المدرسون الاستعماريون) يتخذون أسلوباً سقيماً، يؤكد التقرير، فيتبعون طريقة الاختصار والايجاز التي تجعل الدروس غامضة يعسر فهمها على التلميذ وذلك لأن الأستاذ يمر على القرون والدول مر السحاب فلا يقدر على تبيين ما وصلت إليه الدول والأمم العربية من الرقي العلمي والرقي الأدبي والفنون الجميلة ولا يتمكن من الإطناب في شرح المدنية العربية وأسبابها وبيان تطور الأمم العربية من الجاهلية إلى الآن. . .» ليخلص إلى القول: «وبالجملة يحق لنا أن نجزم بأن تعليم تاريخ العرب وشمال افريقيا سقيم فاسد من حيث الكمية والأسلوب، فالكمية ضئيلة والأسلوب عقيم ونتيجة ذلك هي أن التلميذ التونسي ينشأ بالمدارس العربية وهو يجهل تاريخ أجداده وبلاده أو يعرف من ذلك شيئاً طفيفاً يستهان به كأسماء الملوك والوقائع. . .»[٢٠٤].

إن السياسة نفسها هي التي سادت علاقة الاستعمار بالمجتمع الجزائري[٢٠٥]، هذا الذي كان وقع الاحتلال أكثر عمقاً على بُناه العامة، ليس التعليمية والثقافية وحسب، ولكن الاقتصادية/ السياسية والبشرية أيضاً[٢٠٦]. لذلك كان إجماع كل مؤتمرات جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين[٢٠٧]، على ضرورة الاهتمام بحقل التعليم مضموناً ومنهجاً، كما كان تأكيدهم أن يكون النقد ليس للآخر فقط، بل للأنا أيضاً، من خلال الدعوة إلى إحلال الانفتاح على مكتسبات العلم المعاصر، مكان الجمود والانكفاء على الذات[٢٠٨]، بأفق مزاولة هذا الحقل (= التعليم) وظيفته الطبيعية والتاريخية في لحم مكونات المجتمعات المغربية وتمتين صلاتها بهويتها، والأكثر تثبيت انتمائها العربي - الإسلامي.

تلك جوانب من القراءة في محاضر مؤتمرات جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين، وهي وإن لم تتسع لتشمل كل أعمال المؤتمرات ومقرراتها، فقد اكتفت، لضرورات منهجية، بالإمساك بالموضوعات الأكثر دلالة والأعمق تعبيراً عن توجهات الجمعية وقناعات نخباتها

---

(٢٠٤) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٢٠٥) للتدقيق، نحيل على كلمات وتقارير كل من فرحات عباس (المؤتمر الأول، تونس ١٩٣١)، عبد الرشيد مصطفاي وسعد الدين بن أبي شنب (المؤتمر الثاني، الجزائر ١٩٣٢)، مصالي الحاج وفرحات عباس (المؤتمر الثالث، باريس ١٩٣٣)، ومفدي زكريا (المؤتمر الرابع، تونس ١٩٣٤)، ومحمد غارسي (المؤتمر الخامس، تلمسان ١٩٣٥).

(٢٠٦) قارن: Guy Perville, *Les Étudiants algériens de l'université française, 1880 - 1962* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1984).

(٢٠٧) نلحظ ذلك في جدول أعمال المؤتمرات الستة المنعقدة بأقطار المغرب العربي وفرنسا. لمزيد من الاطلاع، انظر: Archives du Quai d'Orsay, «Afrique, 1918 - 1940: Affaires musulmanes».

(٢٠٨) يمكن معاينة ذلك بمضمون التعليم الذي تمحورت حوله مؤتمرات الجمعية، وأيضاً في أشكال التخصص ونوعية القطاعات التي دعت إليها المقترحات والتوصيات الناجمة عن أشغالها. نُحيل على سبيل المثال، على وقائع الجلسة الثانية من المؤتمر الثاني للجمعية، الخاصة بـ: «الأبواب المفتوحة في أوجه طلبتنا،» العلم السياسي، السنة ١، العدد ١٢ (حزيران/ يونيو ١٩٨٣)، ص ١٦ - ٢١.

القـائـدة، والتي أهّلتهـا لأن تصبـح عـلى رأس تـنظيـات العمـل المشـترك والتنسيق مـا بـين الحزبين[٢٠٩].

فتأسيساً عـلى الإطار المـرجعي الذي حكم نـظرة الجمعية للظاهـرة الاستعمارية وحدد مواقف نخباتها، سيساهم هذا التنظيم في تـطوير العمـل الوطني القـطري والمشترك معـاً، كما سيعمل على إخصاب وتمتين الانتماء القومي إلى الحركات الوطنية المغربية[٢١٠]. إذ، علاوة على قيام الجمعية بدور المساعدة على تهيىء وتنوير الأطر الوطنية بالدول الثلاث[٢١١]، ستعمل أيضاً على صياغة مواقف سياسية مشتركة إزاء المشاريع التي استهدفت المس بهوية المغاربة ومقومات شخصيتهم، ومنها أساساً سياسات الإدماج والتجنيس والتمييز العرقي (= الظهير الـبربري)، وذلك عبر الـدعوة إلى تـوحيد نـظم التعليم وإصلاح منـاهجها، والعمـل على صيـانة لغتهـا العـربية، كـما حلّلنا ذلـك سلفاً، وأيضـاً من خلال تعبئـة الـرأي العـام الأوروبي والعـربي - الإسلامي بعدالة القضية المغربية ومشروعية نضال حركاتها الوطنية[٢١٢].

هـذا وفي قراءة مقـاطـع من نشيـد المؤتمـر السـادس (١٩٣٦)[٢١٣]، مـا يؤكـد التـوجـه الوحدوي لجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين، وانشدادها إلى ما هو مشترك في مسيرة النضال ضد الاستعمار بالمغرب العربي:

حيـوا افـريقيـا حيـوا افـريقيـا   حـيـوا افـريـقـيـا يـا عـبـاد
شـمالهـا يـبـغـي الاتحـاد   شـبـابهـا يـأبى الاضـطهـاد
أشبالها تأبى الاستعباد
أيـن رومـا وقـواهـا   واسـتـعـمارهـا الـشـديـد؟
أيـن اسـبـانـيـا ودهـاهـا   وصـلـيـبـهـا الحـقـود؟
قـد حـطمـنـا أغـلالهـا   واسـتـقـلـت مـنهـا الـبـلاد

صحيـح أن جمعية طلبـة شمال افـريقيا المسلمـين قد مثلت، نسبيـاً، لحظة متقـدمـة في مضمار الدعوة إلى إحياء فكرة المغرب العربي واستثمار حمولتها التاريخية والسياسية للتقريب بين

---

(٢٠٩) Juliette Bessis, «Chekib Arsalane et les mouvements nationalistes au Maghreb,» *Revue historique*, no. 526 (avril - juin 1978), p. 480.

(٢١٠) سواء من حيث التفاعل مع قضايا المشرق (قضية فلسطين ومسألة الوحدة العربية)، أو التعـريـف بأساليب الاستعمار بأقطار المغرب العربي.

(٢١١) مـع ضرورة الحذر في تضخيم دور الجمعيـة أو التقليل من نشـاطها، سيما إذا نظرنـا إلى حصيلة أعمالها ومدى فعاليتها في مضمار التقريب بين الحركات الوطنية الثلاث، وأيضاً مقارنة مع الجيل الثـاني من أجهزة التنسيق (= مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي) كما تبلورت بعد الحرب العالمية الثانية.

(٢١٢) نفكر أساساً في العلاقات التي جمعت أطر الجمعية بتنظيـمات اليسار الفـرنسي، والأوروبي، وأيضاً اتصالاتها الوثيقة والمنتظمة بشخصيات قومية من المشرق العربي، لعل أهمها الأمير شكيب أرسلان.

(٢١٣) وهو المؤتمر الذي انتظمت أعماله بتطوان بعدما كان مقرراً أن ينعقد بالرباط، للاطـلاع على نشيـد المؤتمـر، انظر: الكتـاني، «مؤتمرات جمعيـة طلبة شـمال إفريقيـا المسلمين كـانت مهداً لفكـرة المغـرب العـربي،» ص ١٤.

الحركات الوطنية الثلاث، والتنسيق بين نخباتها وقادتها، وصحيح أيضاً أنها (= الجمعية) قد مسّت حقلاً (= التعليم) على قدر بالغ من الأهمية، سواء على مستوى رهانات الاستراتيجيا الاستعمارية، أو على صعيد منطلقات الوعي الوطني وأدواته النضالية.

لكن الراجح، أن الجيل الأول من أجهزة التنسيق والعمل المشترك (= النجم والجمعية معاً) قد ظل مرتبطاً بالعوامل المتحكمة في تشكل الوعي الوطني، البنيوية منها والظرفية، مرتهناً بمرجعيته النظرية والفكرية (= السلفية أساساً)، وذلك بالرغم من تعدد المشارب والتيارات التي تخللت تفكير نخباته ووجهت خطاب حركاته الوطنية.

كما أن «العمل المشترك» ضمن أجهزة التنسيق، قلما اكتسب صفة الاستقلالية القادرة على تطويره فأفق تأصيله، ليصبح رافداً معضداً وموحداً للحركات الوطنية، وليس تابعاً لتوجهاتها القطرية، مساعداً لطموحها في التقارب والتنسيق. وفي هذه الخلاصة ما قد يؤكد فرضية «أولوية النضال القطري على العمل الوحدوي» وتوظيف الثاني لتعزيز الأول وخدمة أبعاده السياسية (= الدفاع عن الهوية أولاً، ومبدأ الاستقلال لاحقاً).

خاتمة القسم الثالث

لقد شدّدنا في خاتمة القسم الثاني على خلاصة مركزية، قوامها أن السلاح (= المس بالهوية) الذي اعتمدته استراتيجيا الاستعمار أداة لإضعاف المغاربة وترسيخ الاحتلال في بلدانهم هو ذاته (= التمسك بالهوية) الذي سيستنهض وعيهم الظاهرة الاستعمارية وخطورة نتائجها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

فالتحدي الذي حدّد الاستعمار أهدافه في استغلال ثروات المغرب العربي وإدماج اقتصاداته، وفي تفكيك نسيجه الاجتماعي ووحدته الوطنية، وأيضاً في المس بمقومات هويته وطمس معالم شخصيته العربية الإسلامية، لم يكن من اليسير أن يتحقق دون استجابة وردود فعل أولاً، ومقاومة ونضالات سياسية لاحقاً. وتلك حقيقة مطابقة ومنسجمة مع تجربة المغرب التاريخية.

لقد خلصنا عبر التناظر الذي أقمناه بين استراتيجيا الاستعمار واستجابة المغرب العربي ومقاومة حركاته الوطنية، إلى وجود تباين في فهم العلاقة غير المتكافئة بين الطرفين وتشخيص أسسها التاريخية، كما لامسنا تفاوتاً عميقاً في تحديد ايديولوجيا المعركة وتأصيل مفاهيمها النظرية والفكرية، وأيضاً في تجديد أدواتها السياسية والنضالية.

فالمغرب العربي، الذي استيقظت نخباته وهي مشدودة إلى واقع التأخر التاريخي، لم يجد بديلاً عن استراتيجيا التمسك بالتراث وتعبئة مقوماته، ليغدو قادراً على التحسيس بواقع الاستعمار والوعي بضرورة تجاوزه. وفي هذا لم يشذّ عن الإشكالية العامة التي حكمت التجربة العربية الإسلامية وأطّرت فكرها الحديث والمعاصر. لذلك، كان بعد الدفاع عن الهوية في صلب استراتيجيا النضال الوطني، وفي جذر تشكل وعي نخباته الفكرية والسياسية

المغربية ونشاط حركاتها الاستقلالية، على الأقل حتى حدود ١٩٤٣ - ١٩٤٥، الواقع الذي تفسره موجات الاستجابة لدعوات الاصلاح كما ظهرت بالمشرق، والتفاعل مع تياراتها الفكرية (= السلفية)، والأكثر اعتمادها منطلقاً لتعبئة ايديولوجيا النضال الوطني ومقاومة الاستعمار.

فتأسيساً على هذا الواقع، تلقّى المغرب العربي جرح الاستعمار كإجهاز على الأنا، وكمسٍّ لمقومات شخصيتها التاريخية، ودون التساؤل عن تاريخية ظاهرة الاستعمار أو محاولة تشخيص عوامل تكوّنها، قدمت النخبات المغربية الآخر (= المستعمِر) كافراً حق فيه الجهاد، كما حصرت ضعف الذات ووهن عودها في الخروج عن صفاء الدين ومنابعه الأولى، محددة سبل استرجاع القوة لمقاومة الاستعمار، في تطهير الدين، وإصلاح المؤسسات والاعتناء باللغة العربية وصيانة مُقومات الهوية.

إن السلفية، وهذا ما ميز مغرب الوطن العربي عن مشرقه، لم تتوقف عند حدود الدعوة إلى إصلاح الدين وتطهيره، بل تجاوزت ذلك لتصبح أساساً لتأطير النضال الوطني وتعبئة قدراته لمقاومة الاستعمار.. إذ، بالرغم من وجود تيارات منتمية إلى مدارس فكرية متنوعة (= ليبراليون، اشتراكيون، قوميون) فقد تصدرت السلفية تفكير النخبات السياسية المغربية وحَكمت، بدرجات متفاوتة، توجهات حركاتها الوطنية بالدول الثلاث.

لقد لاحظنا عند مقاربة المكانة التي حظي بها بعد الدفاع عن الهوية، قبل تهيكل الحركات الوطنية وبعدها كيف أن النخبات المغربية قد ظلت منشدّة، على صعيد مرجعيتها الفكرية والسياسية، إلى السلفية، منها تستمد عناصر صورتها عن المستعمر وأدواته في الاحتلال، وعلى قاعدتها تصوغ منظوراتها لفهمه وتحديد وسائل مقاومته. وحتى الذين حتمت طبيعة منحدراتهم الاجتماعية ونوعية تكوينهم الفكري، أن يتأثروا بتيارات غير سلفية، لم يتخلصوا من مفعول هذه الأخيرة (= السلفية) ونفوذها إلى تفكيرهم، بدليل توظيفهم مفاهيم سلفية مركزية، أو في أدنى الحالات مراوحتهم بين الدعوة إلى الانفتاح على مكاسب الفكر الحديث والمعاصر والتمسك بمقومات انتمائهم العربي الإسلامي.

وفعلاً، لامسنا، ونحن بصدد قراءة إنتاجات النخبات المغربية ونصوص خطب ووثائق حركاتها الوطنية، إحياء مفهوم الجهاد وتوظيفاً مكثفاً له، ودعوة مزمنة لاستثمار نتائجه في حقل مناهضة الاستعمار ومقاومة سياساته، كما وقفنا عند الأشكال النضالية التي بلورتها الحركات الوطنية وهي تستحضر تراثها وتدعو إلى صيانة مقوماته، في حقول التعليم، اللغة، والنظم التربوية والثقافية.. وفي مجال مطالبة فرنسا احترام بنود عقود الحماية (= أساساً تونس والمغرب الأقصى) والالتزامات القاضية بعدم «المس» بسيادة الدول المغربية واحترام تراثها، مؤسساتها وتقاليدها.

إن مناهضة الاستعمار عبر التمسك بالهوية والدفاع عن مقوماتها، وكذا مطالبة فرنسا بإنجاز الإصلاحات التي تعهدت بها لحظة دخولها بلدان المغرب، لم تقتصر على النضالات

القطرية للحركات الوطنية، بل اكتست طابع التنسيق الجماعي والعمل المشترك، سيما مع تأسيس نجم الشمال الافريقي وجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين، خلال أواسط العشرينيات من هذا القرن. لذلك، شكلت الدعوة إلى العمل المشترك لحظة متطورة في سيرورة الوعي الجماعي بالظاهرة الاستعمارية، وسلبية مضاعفاتها على المجتمعات المغربية، كما مثلت ضرورة أولية لتجديد التفكير في توظيف فكرة «المغرب العربي» واستثمار نتائجها لتنشيط ديناميات النضال الوطني، سواء في مجال التعريف بقضية الاستعمار وتوعية الرأي العام القومي، الإسلامي، والدولي بخطورة الاحتلال، أو على صعيد التقريب بين رؤى النخبات المغربية ودعم مطالب حركاتها الوطنية.

لقد خلصنا عند متابعة نشاط الجيل الأول من هذه التنظيمات (= النجم والجمعية أساساً) إلى عدة استنتاجات بشأن طبيعة المرجعية الفكرية التي حكمت نظرة النخبات القائدة لهذين الإطارين، ونوعية التعاطي مع فكرة المغرب العربي، وحدود العلاقة بين النضال القطري والعمل المشترك. فمن جهة، لم يتردد قادة كل من نجم الشمال الافريقي وجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين في توظيف عنصر التراث وتعبئة مقوماته، سواء لفهم الظاهرة الاستعمارية ومناهضة سياساتها، أو الدعوة إلى تنسيق نضالات الحركات الوطنية المغربية وتطوير عملها المشترك، كما أن استحضار مفهوم المغرب العربي، كفضاء تاريخي، اجتماعي وجغرافي، بغرض توظيفه ضمن إطارات جماعية ومشتركة، لم يخلص إلى تأسيس العمل الوحدوي وتأصيل أدواته النضالية، بل ظلت فكرة التنسيق والمقاومة المشتركة مرتبطة بالنضال القطري، مرتهنة بتوجهاته وآفاقه، والأكثر مدمجة بنشاط كل حركة من الحركات الوطنية الثلاث على حدة.

صحيح أن التمسك بالدين لتعبئة المعارك الوطنية وشحذ الوعي بالظاهرة الاستعمارية كان ضرورياً لمجتمعات منتمية إلى المشروعية العربية الإسلامية، ومرتبطة بحقلها الايديولوجي ـ الثقافي، كما هو الشأن بالنسبة إلى دول المغرب العربي وشعوبها، وصحيح أيضاً أن قوة الايمان (= الإسلام) قد تُشكل زاداً روحياً ومعنوياً عميق الأثر في مرحلة المقاومة، سيما إذا كانت السياسات الاستعمارية من طبيعة تلك التي انتهجتها فرنسا تجاه المجتمعات المغربية ومقومات وجودها وشخصيتها، لكن الملاحظ، وهو ما خلصنا إليه عبر كل مقاطع هذا الفصل، أن العديد من الأسئلة المركزية لم تُطرح، أو في أقصى الحالات، وقع تأجيل التفكير فيها، بحجة وجود تناقضات أعمق وأخطر (= الاستعمار)، وأن الظرف يقضي تغليب شعار الوحدة الوطنية وضمان تماسك مكوناتها، على منطق الصراع الاجتماعي (= الطبقي) وأدواته التنظيمية والبرنامجية، لذلك، قلما حصل التفكير في الإقرار بأهمية التنوع واحتمالات الاختلاف مقابل الوحدة، أو تأسيس الوحدة على قاعدة رؤية مبرمجة ومدققة لما هو قطري، وأيضاً تأصيل مشروع التنسيق والعمل المشترك، ليصبح قضية فكرية مركزية لدى النخبات المغربية وحركاتها الوطنية.

لقد كان من الحتمي على الشروط التاريخية التي حكمت وعي هذه الحقبة ووجهت

ممارسة طرفيها في الصراع (= فرنسا/ المغرب العربي) أن تتغير بفعل توترات مست الظاهرة الاستعمارية والمجتمعات المغربية على حد سواء، وهي توترات وضعت الاستعمار المباشر وايديولوجيته على طرف النقيض مع اتجاه التاريخ (= التحرر)، كما نقلت دينامية النضال الوطني للمغرب العربي من مرحلة الدفاع عن الهوية والمطالبة بالإصلاح ضمن دولة الاحتلال، إلى نبذ هذا الأخير وإعدامه والقطيعة معه، وذلك بالإمساك بمفصل الاستقلال والتحرر وتقديمه شعاراً سياسياً ونضالياً مركزياً تحديداً منذ سنوات ١٩٤٣ ـ ١٩٤٥.

القسم الرابع

في الانتقال من بعد الدفاع عن الهوية
إلى مبدأ التحرر والاستقلال
وبناء الدولة الوطنية

مُقَـدِّمَــة

لقد حاولنا، على امتداد القسمين الثاني والثالث، أن نقابل استراتيجيتين منتميتين إلى تجربتين تاريخيتين مختلفتين من حيث التكون والتراكم، القوة والتأثير، وعي الأبعاد والنتائج: استراتيجيا (= فرنسا) مؤسسة على قاعدة تطوير طبيعي، متداخل ومتكامل من حيث بناه العامة، والأعمق مندمج ضمن منظومة خاصة، لها أنساقها الفلسفية والاقتصادية والمجتمعية، وأخرى (= استراتيجيا المغرب العربي) مدافعة، غير مبادرة، منشدّة إلى إرث تاريخي، مثخنٍ بمواطن الانكسار، ومظاهر الضعف، الواقع الذي سبق أن حللنا مصادره[1].

على أرضية اللاتكافؤ بين التجربتين، تحددت مقومات الاستراتيجيتين وأدواتهما في الإنجاز، فانحصرت سياسات فرنسا وأهدافها في الاختراق المادي والروحي للإنسان المغربي، وإدماجه بمنظومتها، وكان رد هذا الأخير ان يكابد ويقاوم، ليس لنفي وإلغاء دولة الاحتلال، ولكن للحفاظ على هويته ومكونات شخصيته، وفي أقصى الحالات المطالبة بالإصلاح، وذلك على الأقل حتى بداية الأربعينيات من هذا القرن (١٩٤٣ ـ ١٩٤٥)[2].

لقد أكدت نتائج البحث المعاصر وتقدم مناهجه، حقيقة عدم وجود ما يسمى التطور الخطي في مسيرة الشعوب وتجاربها التاريخية، وأن التراكم بقدر ما يبنى على التطور الطبيعي، بقدر ما يغتني بالقطائع المؤصلة لمنعطفات نوعية في حياة الأمم وتوجهاتها العامة. فهل أشرت

---

(١) انظر الفصل الثاني من القسم الأول من هذا الكتاب.

(٢) نجدد القول ان سنوات ١٩٤٣ ـ ١٩٤٥، التي سنتخذها تاريخاً فاصلاً بين لحظتين في تطور نشاط الحركات الوطنية المغربية ليست إلّا عملاً إجرائياً يتوخى التمييز بين الفترة التي تصدرت فيها مطالب الاصلاح ضمن دولة الاحتلال، والحقبة التي برز فيها مبدأ الاستقلال واسترداد الدولة الوطنية. واللحظتان معاً متداخلتان، إذ حتى في ظل الدفاع عن الهوية والمطالبة بالإصلاح سيطرح مبدأ الاستقلال ولو بشكل شاحب، وحتى عند الانتقال إلى مطلب التحرر والاستقلال، سيستمر الدفاع عن الهوية موضوعاً محورياً في نشاط الحركات الوطنية المغربية.

سنوات ١٩٤٣ ـ ١٩٤٥ لنقله ما، لمنعطف ما، في علاقة «المغرب العربي الناهض ـ المنبعث»، بتعبير عبد الله العروي[٣]، سواء مع ذاته، أو في صراعه مع الاستعمار؟، وهل من الجائز علمياً وتاريخياً أن نتحدث عن قطيعة في تمثل الظاهرة الاستعمارية وإدراك استراتيجيتها، بالنسبة إلى الحركات الوطنية المغربية، ووعي مختلف مكوناتها السياسية والفكرية؟

نستطيع الجزم، دون مواربة، بأن بداية الأربعينيات قد شكلت، بكل المقاييس، حداً فاصلاً بين لحظتين في تطور العمل الوطني وأولويات مطالبه ومحاور نضاليته، فهي (١٩٤٣ ـ ١٩٤٥) بذلك قطيعة مع مرحلة المطالب والدعوة إلى الإصلاح، لأنها انتقال نوعي إلى وضع جديد لم تعد الأولوية فيه للدفاع عن الهوية والمطالبة بالإصلاح وحسب، بل غدت الأسبقية أيضاً للتحرر والاستقلال واسترداد الدولة الوطنية، ولو بدرجات متفاوتة بالأقطار الثلاثة[٤] لذا، ومع الإقرار بحصول مثل هذه القطيعة، التي شكلت مرحلة حاسمة غيرت مجرى التاريخ[٥]، نتساءل عما إذا واكب هذا الانتقال (= القطيعة) في ترتيب أولويات الحركات الوطنية المغربية، وعي متجدد وجديد على مستوى المفاهيم المؤطرة لعملها الوطني، والآليات الناظمة لأشكالها النضالية، قطرية كانت أم مشتركة؟

قد يصعب أن نجيب بوثوقية عن تساؤل إشكالي من هذا النوع والطبيعة، وذلك لعدة حيثيات واعتبارات، منها ما يرجع إلى موضوع الوطنية والحركات الوطنية، وما يحمله من تعقيدات وحساسيات، تفترض قدراً من التريث، والاتزان، وعدم الجزم[٦]، وأخرى تعود إلى المصادر المؤرخة لمسيرة النضال الوطني بالمغرب العربي[٧]، ودرجة تقدم البحث العلمي حول نشأته، ومراحل تطوره، وتعددية أبعاده وطبيعة نتائجه[٨].

---

(٣) قارن: Abdallah Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse* (Paris: Maspéro, 1976), tome 2, p. 120.

(٤) قارن: محمد عابد الجابري، المغرب المعاصر: **الخصوصية والهوية.. الحداثة والتنمية** (الدار البيضاء: مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، ١٩٨٨)، ص ١١١ ـ ١٢٤ (= المدلول التاريخي للمقاومة المغربية).

(٥) الحكم لجاك بيرك، انظر تقديمه في: عبد الكريم غلّاب، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب: من نهاية الحرب الريفية إلى بناء الجدار السادس في الصحراء** (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٧)، ص ٦.

(٦) لكون المرحلة لم تتحول تاريخاً بعد، بدليل استمرارية حضور مجموعة من رموزها الوطنية، سواء بمؤسسات الدول ومصادر القرار، أو بالتنظيمات السياسية خارج السلطة.

(٧) وهي الملاحظة التي ترددت في أكثر من بحث ودراسة حول تطور الحركات الوطنية بالمغرب العربي، انظر نموذج: «كتابة تاريخ الحركة الوطنية، أعمال ندوة اتحاد كتاب المغرب التي عقدت بالرباط، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨،» العلم (الملحق الثقافي)، ١٩٨٨/١١/٢٦.

(٨) وهي فعلاً قليلة كمياً، إذ باستثناء كتاب علّال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط ٤ (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٠)، وبعض المؤلفات القطرية المؤرخة لكل حركة على انفراد، وبعض المذكرات الشخصية، نادراً ما نقف عند بحث تركيبي أو دراسة شاملة، تتناول موضوع الحركات الوطنية المغربية.

فبناءً على الأحداث الكبرى (١٩٤٤ - ١٩٤٧ - ١٩٤٩ - ١٩٥١ - ١٩٥٢ - ١٩٥٣ - ١٩٥٤)[٩]، التي وترت الصراع بين الحركات الوطنية المغربية والاستعمار الفرنسي، وتأسيساً على مضمون المطالب التي أطّرت بروز مثل هذه الأحداث وعكست مواقف التنظيمات الوطنية المغربية منها، يمكن الاقرار بحصول انتقال على صعيد وعي النخبات السياسية المغربية القائدة للعمل الوطني وقتئذ، وهو وعي قد يؤشر لقطيعة مع المنهجية التي حكمت نشاط الحركات الوطنية الثلاث قبل بداية الأربعينيات، بالنظر إلى رفضه (= الوعي) المراهنة على الإصلاح ضمن دولة الاحتلال، وتقديمه التحرر والاستقلال بديلاً أولياً وأفقاً لا مندوحة عنه، لكنه وعي غير متجدد من حيث الأطر المرجعية التي على أساسها كانت تحدد النخبات السياسية المغربية مسوغاتها النظرية والفكرية لمقاومة الاستعمار ومناهضة أساليبه.

فالسلفية، من حيث كونها التيار الأكثر هيمنة داخل التشكيلات الايديولوجية للحركات الوطنية، قد استمرت حتى بعد الاجماع[١٠] على مبدأ الاستقلال، تزاول الوظائف نفسها وتقوم بالأدوار التأطيرية والتوجيهية ذاتها. وهذا ما يفسر لماذا لم يفرز الانتقال من مطلب الاصلاح إلى مبدأ الاستقلال، مفاهيم جديدة على مستوى العمل الوطني وآليات نشاطه.

فالدعوة إلى الاستقلال، التي مثلت ثورة حقيقية في مسيرة النضال الوطني بالمغرب العربي، لم يعضد بالقدر النظري الكافي لتدقيق مغزى هذا الانتقال ودلالاته التاريخية، سواء على صعيد مفهوم الاستقلال مضموناً وبرنامجاً، أو على مستوى القضايا المركزية المرتبطة به[١١]، وأيضاً علاقات القوى المجتمعية الرافعة له. صحيح أن الفهم العلمي والتاريخي لمعنى التناقض، يقتضي التمييز بين ما هو رئيسي وثانوي في الصراع الوطني، كما يشترط حداً أدنى من الوحدة لمقاومة ما هو أخطر وأعمق على مصير الأمة وشخصيتها التاريخية، لكن هل صحيح علمياً وتاريخياً أيضاً أن يختزل الوطني ما هو إجتماعي وثقافي؟ إلى حد يصبح النضال الوطني ليس بين دول عربية إسلامية مستقلة وذات سيادة، واستعمار ولد وتطور في تماسّ وارتباط بالنظام الرأسمالي، بل بين مسلم (= دار الإسلام) وكافر (= دار الكفر)[١٢]، أو في

= (٩) وهي الأحداث التي شهدت تقديم عريضة الاستقلال، وخطاب طنجة، وأزمة المفاوضات التونسية - الفرنسية، واغتيال فرحات حشاد والمساس بالشرعية بالمغرب بنفي الملك الراحل محمد الخامس، واندلاع المقاومة بالمغرب الأقصى، والثورة الجزائرية تحت القيادة الفعلية لجبهة التحرير الوطني.

(١٠) وهو الإجماع الذي لم تتفق عليه الأحزاب الشيوعية المغربية أساساً، وبعض التنظيمات غير الشيوعية، مثل محمد حسن الوزاني بالمغرب الأقصى.

(١١) نفكر أساساً في قضايا التحديث، الديمقراطية، ووحدة المغرب العربي.

(١٢) يقول عبد الكريم غلّاب محللاً «خصوصيات الحركة الوطنية المغربية»: «الإنسان المغربي لا يفكر في كثير من الأحيان خارج الفكر الديني، ولا يترك العقيدة جانباً ليتعامل مع المتغيرات بعيداً عنها، ومن هنا كان لا يفهم «الوطن» فهماً تجريدياً، بمعنى أنه الأرض، أو الأرض ومن عليها، ولكنه يفهم «الوطن» باعتباره دار الإسلام، والمواطنين باعتبارهم مسلمين ولا يفهم أرض الآخرين باعتبارها وطناً للآخرين، كيفما كان هؤلاء الآخرون، ولكنه يفهمها دار الإسلام إن كان هؤلاء الآخرون مسلمين. وهي بذلك داره أيضاً لأنه هو الآخر =

أقصى الحالات بين أمم مغربية ومحتل مستغِل وغاصب[١٣].

إن استمرارية الأُطر المرجعية السائدة قبل سنوات ١٩٤٣ - ١٩٤٥، فاعلة في تأطير العمل الوطني وتوجيهه سياسياً ونضالياً، حتى بعد طرح مبدأ التحرر والاستقلال، لا يلغي بروز عناصر تحمل مؤشرات وعي جديد بالظاهرة الاستعمارية وأساليب مقاومتها، وهي عناصر لم يكن من الجائز، بتقديرنا، أن توجد خارج السياق التاريخي العام، الذي واكب تطور النظام الاستعماري وما أنتجه من مضاعفات على بنية المنتظم الدولي من جهة، وواقع المستعمرات من جهة أخرى.

هذا، وإن التشديد على التغيرات التي مسّت بنية النظام الاستعماري وبالضرورة المنتظم الدولي المرتبط به[١٤]، لا يعني ترجيح العامل الخارجي على ما له صلة بالوضع الذاتي للحركات الوطنية المغربية، أو التقليل من أهمية التحولات التي شملت مكوناتها الاجتماعية والتنظيمية، بل، على العكس، ننطلق من وجود تكامل وتداخل بين الشرطين (= موضوعي/ نظام إستعماري، ذاتي/ حركات وطنية) في إقرار الانتقال أولاً، وفي تأطير أبعاده وتحديد نتائجه السياسية لاحقاً.

= مسلم. ويفهمها دار كفر إذا كان هؤلاء الآخرون غير مسلمين...». انظر: غلّاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب: من نهاية الحرب الريفية إلى بناء الجدار السادس في الصحراء، ج ٢، ص ٩٢١.

كما أن هشام جعيط وهو يناقش العلاقة بين الشخصية التاريخية والقومية بمعناها الضيق، أي الوطنية، لم يتردد في اثبات التداخل بينهما في حالة المغرب العربي، حين كتب يقول: «وقد أحيت حرب التحرير (= الجزائر) من جديد مبدأ الجهاد وهو الشعار الوحيد الذي كان له معنى في نظر الجماهير...»، ليضيف «وقد كان الوضع على نفس الوتيرة في تونس أن الذين أعدموا وعرضوا صدورهم لنيران الجيش والشرطة الاستعمارية في المظاهرات... كلهم استخدموا كلمة جهاد...». انظر: هشام جعيط، الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي، ترجمة المنجي الصيادي، سلسلة السياسة والمجتمع (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٤)، ص ٤١ - ٩٢.

(١٣) وهي مصطلحات عامة وغير دقيقة، إذ نادراً ما اعتمدت النخبات السياسية المغربية المفاهيم ذات البعد الاجتماعي في تحليل مضمون العمل الوطني وآلياته.

(١٤) مع التنبيه إلى أن النظام الذي ظل أوروبياً على مستوى مفاهيمه الفلسفية وقواعده القانونية وآليات نشاطه، سيشهد تغيرات عميقة مع نهاية الحرب الثانية وتأسيس الأمم المتحدة، وذلك بتعدد أطرافه (= المنظومة الاشتراكية، والدول المستقلة حديثاً) والدعوة إلى تغيير قواعده.

الفصل السابع

بصدد شروط الانتقال ومحدداته

لقد أصبح ضرورياً اليوم، في ضوء ما يسمّى علم اجتماع المعرفة (Sociology of knowledge)، أو اجتماعيات الثقافة بتعبير مانهايم، الاهتمام بالظروف الموضوعية، عند كل تحليل يروم فهم سيرورة الظواهر وتكييف الأحداث، بغرض إدراك المغزى واستنتاج الدلالات القادرة على إسعاف الباحث في الحقل التاريخي ـ الاجتماعي على الإمساك بمفاصل التطور، وتوجس دينامياته في الاستمرارية، والارتقاء والامتداد.

وبصدد موضوع «الحركات الوطنية المغربية» ومقاومتها «الظاهرة الاستعمارية»، قلما توحدت اتجاهات البحث حول قضايا النمذجة، والتحقيب، والمحددات الفاعلة في العمل الوطني، وهي مسائل على درجة عالية ودقيقة من الناحيتين المنهجية والسياسية[1].

فمن منطلق تأكيد حصول انتقال بوعي النخبات السياسية القائدة للحركات الوطنية المغربية، تحديداً مع مستهل الأربعينيات، نعتقد أن المحدد الاقتصادي وحده غير كافٍ لمقاربة وضعية المغرب العربي خلال الحقبة الاستعمارية[2]، وأن اعتماد البعدين الاجتماعي (= حجم التأثير الاستعماري في المجتمعات المحلية) والايديولوجي (= أشكال ردود الفعل الوطنية وطبيعتها) هو الكفيل، نسبياً[3]، بالسماح بمثل هذه المقاربة.

وفعلاً، تعكس الكتابات التي تناولت موضوع الحركات الوطنية، وهي كثيرة، مثل هذه المعاينة. فإما أنها تضخّم تأثير الاقتصاد الاستعماري في واقع المجتمعات المغربية،

---

(١) انظر المقدمة العامة لهذا الكتاب.

(٢) قارن: Abdallah Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse* (Paris: Maspéro, 1976), tome 2, pp. 120 - 121.

(٣) ولو ان العروي لا يلبث أن يبدي تحفظات حتى بالنسبة إلى هذين البعدين: الاجتماعي - الايديولوجي. للتدقيق، انظر: المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

لتخلص إلى أن الاحتلال، بفعل ما أدخله من تغييرات وإصلاحات، قد أفقد المغرب صلاته وتواصله بماضيه وتراثه[٤]، وإما أنها تقلل من أهمية المحدِّدات الاقتصادية والاجتماعية في فهم دلالات التعاقب والانتقال التي واكبت تطور الحركات الوطنية، وأطَّرت فكرها وممارساتها على السواء[٥]. لذا، فالانتقال من بُعد الدفاع عن الهوية والمراهنة على الاصلاح ضمن دولة الاحتلال، إلى طرح مبدأ التحرر والاستقلال وبناء الدولة الوطنية، كما سبق أن أكدنا في مقدمة هذا القسم، لم يكن من الجائز أن يغدو قناعة متأصلة بوعي الحركات الوطنية ونخباتها السياسية، لو لم تشهد دول المغرب العربي تغيرات اقتصادية ـ اجتماعية وثقافية عميقة، كان لها بالغ التأثير في واقع الحركات الوطنية، سواء من الناحية التنظيمية (= المكونات)، أو على صعيد المفاهيم والآليات الناظمة للعمل الوطني.

إن تعرُّض المغرب العربي لتغيرات من هذا الحجم، واندفاع حركاته الوطنية في اتجاه تجديد عملها السياسي، وإعادة النظر في المنهجية التي أُطِّرت صراعها مع الاستعمار، أمر لا يجادل فيه اثنان، وذلك بالنظر إلى الاستراتيجيا التي حكمت دخول الاستعمار بلدان المغرب، وصانت استمراره واستقراره. لكن، وحين كانت كل حركة استعمارية حاملة بذور زوالها، فإن منطق تطور النظام الرأسمالي، وقوانينه الأساسية، قد حتمت أن تدخل الظاهرة الاستعمارية مرحلة العد العكسي، ليس في اتجاه الزوال، ولكن بأفق استبدال شكلها القديم بآخر، يتوافق والتغيرات التي مست بُناها العامة، وبالضرورة يواكب التحولات التي عمت قواعد النظام الدولي وآليات نشاطه.

أولاً: التغيرات الحاصلة ببُنى المجتمعات المغربية وحركاتها الوطنية

لقد أكدنا، في أكثر من سياق[٦]، المنطلقات التي انبنت على أساسها استراتيجيا الاستعمار الفرنسي، وسياساته في مجال التوسع والاحتلال، كما أبرزنا، بالتدقيق المطلوب، كيف أن الظاهرة الاستعمارية، باعتبارها نتيجة منطقية لتطور النظام الرأسمالي وضرورة

---

(٤) للاطلاع على نموذج من هذه الكتابات، انظر اندريه نوشي في دراساته المغربية، ومؤلفه:
André Nouschi, *La Naissance du nationalisme algérien, 1914 - 1954* (Paris: Minuit, 1962).

(٥) وهي الملاحظة التي أبداها جاك بيرك (Jacques Berque) على مؤلَّف عبد الكريم غلّاب، حين كتب يقول: «إن التفسير الحقيقيَ يكمن في نظري (= جاك بيرك) في مسيرة الامبريالية ذلك أن الامبريالية ليست قدراً سماوياً أو نتيجة تشويه يلحق الإنسان، وإنما هي في الواقع ثورة صناعية تستمد جموحها من التوسع الجغرافي ومن الاستغلال. . . ولهذا السبب اقترح عليكم، أيها الصديق العزيز، أن تضيفوا فصلاً جديداً في طبعة مقبلة تتناولون فيه التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حصلت في الفترة المتراوحة بين ١٩٢٥ ـ ١٩٤٤ . . .». انظر: عبد الكريم غلّاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب: من نهاية الحرب الريفية إلى بناء الجدار السادس في الصحراء (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٧)، ص ٧ ـ ٨.

(٦) انظر بالأساس القسم الثاني من هذا الكتاب.

استمراره، لم تستهدف الاستغلال المادي وحسب، بل ركزت، بإصرار، على أن تكون إجهازاً على كل ما له صلة بهوية المجتمعات المستعمَرة ومقومات شخصيتها التاريخية. والمغرب العربي، الذي تقبّل جرح الاحتلال سقيم العود، ضعيف المركز، مدافعاً غير مبادر، لم يكن بمقدرته تاريخياً سوى أن يقابل هجوم الاستعمار، بـ «استراتيجيا» تتراوح بين «الاندفاع الوجداني»، المفعم بـ «شحنة جهادية» تارة، والمقاومة السياسية المتمركزة على «الذات»، الداعية إلى الاصلاح طوراً آخر.

لذا، كان منطقياً أن تشهد بلدان المغرب تغيرات عميقة، طالت اقتصاداتها فلسفة وإنتاجاً، كما مست مجتمعاتها، سلوكاً وتعليماً وثقافة. هذا، وقد عمّقت نتائج دخول الاستعمار بلاد المغرب من تأخر هذا الأخير كما أدمجته ضمن المنظومة الرأسمالية، خلافاً لما ادعته ودافعت عنه العديد من الكتابات المنظرة لما يسمى «رسالة فرنسا التمدينية»(٧).

فالاستعمار، إذا كانت لنتائجه العميقة من مضاعفات، على صعيد المغرب العربي، فإنه قد وتّر الصراع بينه والحركات الوطنية، كما أمدَّ هذه الأخيرة بقوى مجتمعية جديدة فاعلة، وسعت وعضدت من بنى النضال الوطني، وبالضرورة طورت مفاهيم وآليات نشاطه، وهذا شرط مركزي في استجلاء وإدراك دلالات الانتقال من بُعد الدفاع عن الهوية إلى طرح مبدأ التحرر والاستقلال.

١ ـ التغيرات الحاصلة على صعيد الاقتصاد والمجتمع

لقد خلصنا، عند استقرائنا سيرورة تكوّن مفهوم المغرب العربي في التاريخ(٨)، إلى نتيجة أساسية، مفادها: «أن المغرب العربي الذي يُعدّ حقيقة تاريخية جغرافية، واجتماعية إثنية، والذي استكمل عناصر وحدته بانتمائه إلى المشروعية العربية الإسلامية، وبحوله عنصراً فاعلاً فيها، قد تعرّض، مع أواخر القرن الخامس عشر والقرن الموالي له، إلى توقّف في أنماط تطوره، وتكلّس لمقومات نهضته...» الواقع الذي حلّلنا مُكوناته، واستجلينا مظاهره، بالاعتماد على مفهوم «التأخر التاريخي» كما وقع توظيفه في البحث التاريخي الاجتماعي المعاصر(٩).

فالتأخر التاريخي لم تقتصر نتائجه الأولية على تعميق تفكك وحدة المغرب العربي، وتعريض سيادته للاختراق العثماني أولاً، والإيبيري لاحقاً، بل وفرت شروط إدماج المنطقة بالمنظومة الرأسمالية، واخضاعها لمتطلبات الاستراتيجيا الاستعمارية الفرنسية.

إن عملية الإدماج، التي وقفنا عند طبيعة أدواتها ونوعية مجالاتها، وحلّلنا المؤشرات

---

(٧) وهو ما ناقشنا خلفياته بالفصل الثالث من القسم الثاني من هذا الكتاب، وأكد عليه «جان دريش» في تقديمه كتاب ألبير عياش، انظر: ألبير عياش، المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي (الدار البيضاء: دار الخطابي، ١٩٨٥)، ص ١٤ ـ ١٦.

(٨) انظر القسم الأول من هذا الكتاب.

(٩) انظر بالأساس الفصل الثاني من القسم الأول من هذا الكتاب.

الأولية لمضاعفاتها على اقتصاد ومجتمع وثقافة المغرب العربي، ستتأكد نتائجها العميقة أكثر، مع أواخر الثلاثينيات وعقد الأربعينيات، وهي الفترة التي مثلت أوج تصاعد الامبريالية، وفي الوقت ذاته بداية لانكسارها[10].

هذا، ونلمس نتائج الإدماج في ما آلت إليه اقتصادات المغرب العربي وطبيعة توجهاتها (أ)، كما ندرك عمقه في ما أصبح عليه واقع المجتمعات المغربية وحالتها التعليمية والثقافية (ب)، الأمر الذي يفسر، بتقديرنا، طبيعة الانتقال الحاصل بوعي الحركات الوطنية وتفكير نخباتها السياسية.

أ ـ وفعلاً، قد لا يكفي البحث في تطور الحركات الوطنية المغربية ومقاومتها الاستعمار وأساليبه، أن نقتصر على الجوانب السياسية والنضالية دون سواها، بل يفترض علمياً أن نتناول المظاهر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك لعمق الصلات التي ربطت الظاهرة الاستعمارية بالاقتصاد ولوزن هذا الأخير وفعاليته، في حقل توسع الاحتلال وانتشاره واستقرار النظام المنتمي إليه.

قد يتعذر منهجياً التدقيق في نتائج الادماج الذي طال اقتصاد المغرب العربي، كما يصعب متابعة مختلف الأدبيات التي تناولت الموضوع وتباينت بشأن مقاربته[11]. ما نود الوقوف عنده، هو الصورة التي آلت إليها اقتصادات المغرب، وطبيعة الاختيارات الموجهة إليها، وبالضرورة واقع القطاعات المشكلة لبُناها العامة، مستندين في ذلك إلى جملة من الإحصاءات والجداول، الكفيلة بتشخيص نتائج الادماج ومدى تأثيره في اقتصاد المغرب ووتائر نموه.

خلاصة مركزية سنعتمدها عند تحليل نتائج الادماج ومضاعفاته على المدى المتوسط والبعيد[12]، وهي أن الاقتصاد المغربي قد تعرّض لاختلالات بنيوية، غيرت من أولوياته، ووظائف قطاعاته، بشكل يستجيب لمتطلبات الارتباط بالنظام الرأسمالي، ويتلاءم ومقتضيات التقسيم الدولي للعمل، الذي يُعدّ احدى أدواته الأساسية[13]. أربعة قطاعات كفيلة بإعطائنا

---

(١٠) ليس المقصود هنا زوالها، ولكن تراجعها أمام بروز معطيات جديدة بالواقع الدولي، حتّمت على الاستعمار أن يغير من شكله.

(١١) من هذه الكتابات، انظر: سمير أمين، **المغرب العربي الحديث**، ترجمة كميل قيصر داغر (بيروت: دار الحداثة، ١٩٧٨)؛ شارل أندريه جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ترجمة المنجي سليم [وآخرون]؛ مراجعة فريد السوداني (تونس: الدار التونسية للنشر؛ الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٦)، الباب الأول: «معطيات المشكل،» ص ٣٩ ـ ٨٣؛ مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي**، ترجمة سمير كرم (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)، الفصل الثالث: «البنية الاجتماعية الجزائرية في ظل السيطرة الفرنسية،» ص ٤٩ ـ ٦٨، وعياش، **المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية**، القسمين الثاني والثالث، ص ٩١ ـ ٢٣٩.

(١٢) نقصد بالمدى البعيد التفكير في مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي.

(١٣) وهو التقسيم الذي جعل المغرب العربي، كباقي الدول المستعمَرة وقتئذٍ، مختصاً في تصدير المواد الأولية في شكلها الخام واليد العاملة.

نظرة دقيقة وشاملة، عن عمق الادماج وتفكك الاقتصاد المغربي، وهي: الزراعة، المعادن، الاستثمارات، ثم التجارة الخارجية:

فالزراعة، التي شكّل استيطان مجالاتها واستثمار منتوجاتها، هدفاً حيوياً باستراتيجيا فرنسا الاستعمارية كما سبق أن حلّلنا سلفاً[14]، قد تعرّضت بفعل الادماج، إلى تغييرات عميقة، أعادت هيكلة بُناها الإنتاجية على أساس مقتضيات السوق الفرنسية والمراكز الرأسمالية، كما أعاقت تطور الإمكانات المحلية، وقللت من فرص استعادتها مكانتها الطبيعية.

هذا، ونعتقد مع سمير أمين أن «الاستعمار الذي استولى على الجزائر فتونس فمراكش، وبين البلد والآخر ما يقارب من ثلاثين عاماً، قد ثوّر بالتأكيد الطرائق الزراعية في مناطق كانت بقيت أحياناً حتى ذلك الوقت قفراً، لكن بما أن هذه الثورة الزراعية تركزت في أراضي الاستعمار وحدها تقريباً، فقد كانت التطورات في الزراعة بطيئة على وجه الإجمال، تراوحت بين ١ و٢,٥ بالمئة في العام حسب الفترات المختلفة...»[15]، الحقيقة التي يمكن معاينتها بنوعية المنتوجات وتمركزها بالدول الثلاث.

فإنتاج الحبوب مثلاً، قد ظل متقارباً من حيث نسبه المئوية، ضعيفاً من حيث مواكبته النمو الديمغرافي بأقطار المغرب العربي. فهكذا لم يتجاوز تطور إنتاج هذه المادة بالجزائر، وعلى امتداد الفترة الفاصلة ما بين ١٨٥٠ و١٩١٠ أكثر من ١,٧ بالمئة، متراوحاً ما بين ٥,٢ و١٨,٨ قنطاراً سنوياً، وهي النسبة التي شهدتها تونس (١,٧ بالمئة ما بين ١٩١٠ و١٩٥٥) وإلى حد ما المغرب الأقصى[16].

لكن، بالموازاة مع ضعف هذا المنتوج، الذي يُعتبر نموه ضرورة أساسية بالنسبة إلى حاجات المجتمعات المغربية ومتطلباتها اليومية، أدخلت أنواع زراعية جديدة وتطورت إمكاناتها، وذلك لاستجابتها للأسواق الرأسمالية[17]، ومقتضيات التقسيم الدولي للعمل، ونعني بذلك الحمضيات، والبواكير، والصيد البحري. فبالجزائر مثلاً، ستشهد زراعة الكروم نمواً ضخماً ما بين الحربين، إلى حد أصبحت معه «الأساس الاقتصادي للجزائر الفرنسية ومقياساً لرفاهيتها»[18]. فمن ١٨٠,٤١٤ هكتاراً من المساحات الزراعية عام ١٩٢٣، ستنتقل إلى ٣٥٣,٣٣٧ هكتاراً سنة ١٩٣٢، و٣٣٩,٥١٢ هكتاراً عام ١٩٣٥، لتبلغ ٤١٠,١٣١ هكتاراً خلال ١٩٣٩، وهي أرقام مكنت المعمرين الفرنسيين بالجزائر من تحقيق نسب مرتفعة

---

(١٤) انظر الفصل الثالث من القسم الثاني من هذا الكتاب.

(١٥) أمين، المغرب العربي الحديث، ص ٢٧.

(١٦) حيث شهد أعلى نسبة إنتاج بالمغرب العربي، تراوحت ما بين ٢٠ مليون قنطار عام ١٩٣٠، و٣٠ مليوناً مع نهاية الاستعمار.

(١٧) ألم يقل لويس برتراند عام ١٩٣١: «تعتبر الجزائر مزرعة شاسعة للكروم، فهي تغطي بلداً كبيراً في حجم المتروبول، إنها معصار ضخم ينبع منه نهر من الخمر، كفوارة ماء طبيعية».

(١٨) Charles Robert Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine* (Paris: Presses universitaires de France, 1979), p. 487.

من أنواع الخمور، تجاوزت ١٠٠ , ٣٧١ , ١٨ هكتوليتر في ١٩٣١ ـ ١٩٣٥، الأمر الذي لم يقتصر على إشباع حاجات السوق الفرنسي وحسب، بل خلق أزمة تنافسية حادة، فرضت على البرلمان التدخل لصياغة حلول قانونية بشأنها[١٩].

وبالمغرب الأقصى، حيث استحوذ الاستعمار على ما يفوق مليون هكتار من الأراضي الفلاحية[٢٠]، سينصبّ الاهتمام على المنتوجات الأكثر إقبالاً من لدن الجالية الفرنسية والأوروبية. فهكذا، ستغطي مساحات زراعة الكروم ٤١,٠٠٠ هكتاراً من الأراضي الخصبة، موزعة على المدن والمناطق «النافعة»، بتقدير الاستعمار، كمكناس، والدار البيضاء، والرباط، وبعض الضيعات بوجدة[٢١]. والشيء نفسه يقال بالنسبة إلى الحمضيات، التي تطورت ابتداءً من سنة ١٩٢١، بفعل أساليب العصرنة التي أدخلها المعمرون، ونافسوا، بل دمروا بها الإمكانات المحلية[٢٢].

أما بتونس، حيث شرع المعمرون في زراعة الكروم منذ ١٨٩٠، فقد شهد هذا المنتوج وتيرة نمو متصاعدة، بلغت ٥١,٠٠٠ هكتار عام ١٩٢٣، وما يفوق ٣٥,٠٠٠ هكتار خلال السنوات الأخيرة للاستعمار الفرنسي بتونس[٢٣]. هذا، علاوة على الحمضيات، والبواكير، والصيد، وهي تعتبر قطاعاً مهمّاً من حيث طاقاته الإنتاجية[٢٤]، كما هو الشأن بالمغرب الأقصى[٢٥].

لقد تعرّض قطاع المعادن بدوره، إلى المضاعفات نفسها أو أكثر، سواء من حيث نوعية المواد المستخرجة، أو من ناحية القطاعات التي شملتها الصناعات المنجمية. فلكي يظل الاستعمار الفرنسي منطقياً مع ضرورات أسواقه الداخلية، ومنسجماً مع مقتضيات التقسيم الدولي للعمل، عمد إلى تركيز استثماراته المادية ونشاطاته الاقتصادية، ببعض القطاعات، التي قدّر أنها أكثر استراتيجية لحركته التصنيعية.

---

(١٩) وهو القانون الصادر بتاريخ ٤ تموز/ يوليو ١٩٣١، الذي بمقتضاه أصبح محظوراً على المعمرين الذين يملكون أكثر من ١٠ هكتارات من حقول الكروم، إقامة مزارع جديدة.

(٢٠) للتدقيق في المساحات المزروعة وعدد الاستغلاليات، وكيفية توزيعها على المعمرين، انظر: عياش، المغرب والاستعمار: **حصيلة السيطرة الفرنسية**، ص ١٨١ ـ ١٨٢، خصوصاً الجدول رقم (١٢).

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٨٤.

(٢٢) سيما وأن الزراعات المخصصة لإنتاج الخمور، تتناقض والمعتقدات الدينية للمغاربة، الشيء الذي حرم هؤلاء من أراضٍ شاسعة كان من الممكن أن تشغل لمنتوجات هم في حاجة ماسة إليها.

(٢٣) الملاحظ من خلال هذا الرقم أن نسبة الإنتاج قد انخفضت، وقد يُعزى ذلك إلى اصابة أشجار الكروم بالشيخوخة، والجفاف والفيلوكسرا.

(٢٤) قدّرت منتجات الصيد البحري بتونس بما يقارب ٤,٧٠٠ طن سنوياً بين ١٩٢٠ ـ ١٩٢٥، و٩٠٠٠ طن بين ١٩٣٥ ـ ١٩٤٠، و١٠,٣٠٠ ما بين ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥. انظر: أمين، **المغرب العربي الحديث**، ص ٤٣.

(٢٥) حيث بلغ صيد الأسماك سنة ١٩٣٠ ما يقرب من ١٠ آلاف طن و٣٠ ألف طن عام ١٩٣٨، لينتقل بشكل متزايد بعد ١٩٤٨ ليصل إلى ٩٠ ألف طن عام ١٩٤٩، و١٤٠ ألف طن خلال ١٩٥٨.

فهكذا، سيحظى استخراج الحديد الجزائري باهتمام متزايد منذ ١٨٨٠، وذلك لمكانته الخاصة ببنية الاقتصاد الفرنسي، كما هو الشأن بالنسبة إلى مادة الفوسفات بكل من تونس (١٩٠٠)، والمغرب الأقصى (١٩٢٥)[٢٦].

لقد بلغت كمية استخراج الحديد الجزائري مليون طن عام ١٩٢٠، و٢,٢ مليون طن سنة ١٩٣٠، لتبلغ ٣,٤ مليون طن كحد أقصى، وهي نسبة مهمة قياساً لما لهذا المنتوج من وزن وفعالية في عملية تنشيط الصناعات، سيما الثقيلة منها[٢٧]. كما أن مادة الفوسفات بتونس، قد حققت إنتاجاً تجاوز ٣,٣ مليون طن سنة ١٩٣٠، محتلة بذلك الدرجة الثانية في سلّم الإنتاج العالمي[٢٨]، النسبة التي سيضاعفها المغرب الأقصى بفعل عمليات التحديث والعصرنة، التي شملت هذا القطاع، محققاً ما قدّر بـ ٤,٧٠٠,٠٠٠ طن سنة ١٩٥١، و٤ ملايين طن عام ١٩٥٢، و٤,٢٠٠,٠٠٠ طن سنة ١٩٥٣، و٥ ملايين طن عام ١٩٥٤[٢٩]. هذا دون أن نغفل مادة الفحم الحجري، التي اكتشفت بكميات هائلة ابتداءً من سنة ١٩٢٨[٣٠].

لقد ترتب على هذا التقسيم (= تخصص دول المغرب العربي في تصدير المواد الأولية) نتائج عميقة، بالنسبة إلى طبيعة الحركة التصنيعية وآفاقها المستقبلية. فهكذا، ستتوسع الصناعات الاستخراجية بالدول الثلاث[٣١]، كما ستتطور، بدرجات متفاوتة، الصناعات الخفيفة المرتبطة بحاجات السوق الفرنسية، ومتطلبات الجالية الأوروبية المقيمة بالمغرب العربي، مثل التغذية، والبناء، وورش الإصلاح[٣٢]. وبالموازاة، شهد القطاع الثالث

---

(٢٦) للتدقيق نشير إلى أن المكتب الشريف للفوسفات قد أنشىء عام ١٩٢٠، وأن الاستغلالات الأولى بدأت سنة ١٩٢٢.

(٢٧) دون إغفال معادن أخرى لها أهميتها الخاصة، مثل الفوسفات (٩٠٠ ألف طن عام ١٩٢٥)، والفحم الحجري (٣٠٠,٠٠٠ طن سنة ١٩٥٥).

(٢٨) وارد في: أمين، المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٢٩) عياش، المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية، ص ١٩٢.

(٣٠) لتصل نسبة إنتاجه إلى ٥٦٠,٠٠٠ طن عام ١٩٥٣.

(٣١) نقرأ وصفاً لشارل روبير أجرون يقول فيه: «فبالرغم من تحذيرات بعض المسؤولين المؤكدة حصول توسع صناعي بالمغرب العربي ما بين الحربين، فإنه باستثناء بعض المعدات والآلات الخاصة بالنسيج، التي انتقلت من ليون إلى تلمسان سنة ١٩٣٩، فإننا نلاحظ، خلال الحرب الثانية، أن الجزائر بلد الصوف في حاجة إلى القماش، وأنها المنتجة للحلفة تفتقر إلى الورق، وأن هذا البلد المنتج للفوسفات لا يتوفر على الأسمدة بكميات كبيرة... فالجزائر المقطوعة عن المتروبول، غير القادرة على تسلّم وارداتها، بفعل الحرب، قد أصبحت تعاني من غياب مطلق لصناعة الأساس...». انظر:
Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, p. 497.

(٣٢) ولو ان الاستعمار قد حاول القيام بعدة مشاريع صناعية خلال الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية، سواء بالجزائر أو بتونس والمغرب الأقصى. انظر: المصدر نفسه، ص ٤٩٤ ـ ٥٠٦، وعياش، المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية، ص ٢٠٢ ـ ٢٣٤.

(= الخدمات) نمواً متزايداً بالمقارنة مع الزراعة والصناعة، كما نلمس ذلك بالجدول الخاص بـ «بنية الانتاج الصناعي»، وجدول «بنية الاستثمارات»[33].

جدول رقم (٧ ـ ١)
بنية الانتاج الصناعي
(نسبة مئوية)

المغرب ـ ١٩٥٥		البلدان الصناعية المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية)
الإنتاج المنجمي	١٧	٥ إلى ١٠
الحرف الصناعية الصغيرة	١٩	٥ إلى ١٠
الصناعة الكبرى	٣٤	٦٥ إلى ٧٠
الكهرباء	٠٦	٠٢ إلى ٠٤
البناء والأشغال	٢٤	١٢ إلى ١٥
المبلغ الإجمالي: إنتاج صناعي	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (٧ ـ ٢)
بنية الاستثمارات
(نسبة مئوية)

المغرب

بداية الاستعمار	حوالى ١٩٥٥	البلدان المصنعة
استثمارات إنتاجية		
ـ زراعة ٢٩	١٧	٠٥ إلى ١٠
ـ صناعة ٣٠	٣٣	٧٠ إلى ٨٠
استثمارات غير إنتاجية		
ـ إسكان ١٧	١٩	٠٥ إلى ١٥
ـ بنية تحتية ٢٤	٣١	٠٥ إلى ١٥
المجموع ١٠٠	١٠٠	١٠٠

(٣٣) كلمة المغرب هنا، هي ترجمة لـ «Maghreb» بالفرنسية، والنسب المئوية توضح المعدلات التي حققتها نسب الإنتاج الصناعي حتى استقلال أقطار المغرب العربي. للتدقيق في الجدولين معاً، انظر: أمين، المغرب العربي الحديث، ص ٢٨ ـ ٢٩ و٣٢.

وفعلاً، نستنتج من قراءة الجدولين معاً، طبيعة التخصص الذي فرضه الاستعمار على دول المغرب العربي، والذي بمقتضاه تأكد إدماج المنطقة، عبر إعادة هيكلة اقتصادها في اتجاه تصدير المواد الأولية، واستيراد المنتوجات المصنعة، الواقع الذي نلمسه أكثر، ببنية الاستثمارات بالمغرب، إلى تاريخ استقلال مجمل أقطاره، إذ، علاوة على ضعف الاستثمارات بالقطاع الصناعي، مقارنة مع نظيره بالبلدان المتقدمة، وأيضاً تزايد حجم الاستثمارات غير المنتجة، من استهلاك وخدمات، فإن رؤوس الأموال ـ التي واكبت حركات الهجرة والاستيطان بالمغرب العربي، في بداية الاحتلال أولاً، وبعد الحرب العالمية الثانية بشكل أساسي ـ[34] لم تحدث تراكمات تسمح ببناء اقتصادات جوّانية (Introverties)، متوازنة ومستقلة، بل رسخت طابعها البراني (Extravertie)، التابع والمستجيب لمتطلبات المنظومة الرأسمالية العالمية.

فبالعودة إلى الفلسفة التي حكمت حركة الاستثمارات بالمغرب العربي، وحددت المستفيدين منها، ما يؤكد صحة هذا الحكم، ومفعوله على اقتصادات المغرب. ذلك، أن القطاعات التي حظيت بامتيازات خاصة لدى الاستعمار، وبالتالي استوعبت أعلى نسب الاستثمار، هي تلك التي تخدم توسع الاقتصاد الاستعماري وزيادة عائداته، وضمان استقراره، مثل تجهيزات البنية التحتية (= الطرق، السكك الحديدية، الموانىء، السدود. . .)، والأنشطة الموجهة إلى التصدير (= المناجم، المنتوجات المصنعة وشبه المصنعة، والمواد الفلاحية)، وخدمات القطاعات غير المنتجة (= التسويق، الاستهلاك، البناء، العقارات، المنقولات).

وبموازاة ذلك، أهمل الاستعمار قطاعات تعدّ روافد ضرورية لكل تنمية اقتصادية واجتماعية[35]. فقد همش «الاقتصاد التقليدي» وفكك نسيجه الاجتماعي، كما أعدم امكانات بناء صناعة ثقيلة، وفي مستوى ثالث أبعد التكوين الثقافي والفني القادر على تهيىء الإنسان المغربي: المحور المركزي لكل مشروع يروم النماء والتقدم والاستقلالية[36].

إن التشديد على الطابع الاستغلالي لحركة الاستثمارات بالمغرب العربي، قد يجد تفسيره المنطقي والواقعي، في فحص قائمة المستفيدين من مجمل المشاريع المنجزة بالدول الثلاث،

---

(٣٤) فهكذا مثلاً، سيتضاعف حجم الاستثمارات العامة والخاصة بالمغرب الأقصى، خلال سنوات ١٩٤٩ ـ ١٩٥٧ بما يقارب أربع مرات لما كان عليه الوضع قبل الحرب العالمية الثانية، وتسع مرات خلالها. فالاستثمارات لم تتعد ٥,٥ مليارات فرنك فرنسي ما بين ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥، لتصل إلى ٢٠ ملياراً ما بين ١٩٤٥ ـ ١٩٤٨، و٥٠ ملياراً ما بين ١٩٤٨ ـ ١٩٥٧. للتدقيق، انظر: عبد العزيز بلال، الاستثمار بالمغرب، ١٩١٢ ـ ١٩٦٤، ط ٢ (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٠)، ص ١١ وما بعدها.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٨٧.

(٣٦) يمكن ملاحظة ذلك في ضعف تطور الزراعة التقليدية بالنسبة إلى النمو الديمغرافي للمغاربة، وتقلص حجم الماشية، وعدم فعالية القرض الفلاحي وتدخل الدولة، وأيضاً في تقهقر قطاع الصناعة التقليدية، وتهميش الأطر الوطنية من تحمل المسؤولية بالإدارة ومراكز القرار بفروع الصناعة والفلاحة، وأخيراً في ضعف الاستثمار الخاص بالمجال العلمي والثقافي.

وعلى درجات متفاوتة[٣٧]، كما توضحه أيضاً وضعية التجارة الخارجية خلال فترة الاحتلال.

فعـلاً، يكثف قطاع التجارة الخارجية مجمل الخصائص التي طبعت الاقتصاد الاستعماري بالمغرب العربي. فحتى حدود سنة ١٩٥٥، شهدت الدول الثلاث اختلالات في موازينها التجارية، وذلك بالرغم من التفاوت النسبي في معدلات نمو المبادلات الخارجية، من بلد إلى آخر، ومن وضعية إلى أخرى[٣٨].

فهكذا، لم تتمكن صادرات كل من الجزائر وتونس، من تغطية أكثر من ٧٠ بالمئة من الواردات، و٦٥ بالمئة بالنسبة إلى المغرب الأقصى، الأمر الذي يتعذر تفسيره بتزايد حجم الواردات مقارنة مع الصادرات وحسب، بل قد يردّ أيضاً، وهذا هو الأساس، إلى التبادل غير المتكافىء الذي يحكم أثمان الصادرات المغربية بوارداتها (= أسعار المواد الأولية، مقابل المنتوجات المصنعة). ففي المغرب الأقصى مثلاً، وخلال عام ١٩٣٨، فاق «ثمن الطن المستورد أربع مرات ثمن الطن المصدَّر، وفي سنة ١٩٥٢ كان يفوقه بخمس مرات، وفي سنة ١٩٥٤ بست مرات أكثر. . .»[٣٩]، الواقع الذي تعكسه نسبياً، قيمة الواردات العامة، التي وصلت سنة ١٩٥٢ إلى ١٨٠ مليار فرنك من أصل ٢٧٥ ملياراً من الحجم الإجمالي للتجارة الخارجية، في الوقت الذي لم تتجاوز فيه الصادرات ٩٥ مليار فرنك[٤٠]، عنصر آخر من شأنه أن يساعد على ملامسة الطابع «البراني» لاقتصادات دول المغرب العربي، ونعني به تمحور الصادرات المغربية حول السوق الفرنسية أساساً، وبعض المراكز الأوروبية بالدرجة الثانية، مقابل ضعف مهول للمبادلات الأفقية بين الأقطار الثلاثة: المغرب، الجزائر، تونس، وغياب شبه مطلق تجاه بلدان المشرق العربي.

فخلال سنة ١٩٥٢ مثلاً، بلغت تجارة المغرب الأقصى مع فرنسا وحدها، ما قدِّر بـ ٦٣ بالمئة، أي ثلثي المبادلات المغربية مع الخارج، في الوقت الذي لم تكن تتجاوز عام ١٩٣٨، ٣٦,٥ بالمئة[٤١]، وهذا تطور يؤشر، بما فيه الكفاية، لعمق الارتباط مع دولة المتروبول، كما يبرز الخطورة المستقبلية لعدم تنويع أسواق التجارة الخارجية للمغرب الأقصى، ولباقي دول المنطقة، وبالتالي استمراريتها حاملة خصائص التقسيم الدولي للعمل، مستجيبة لمتطلبات المنظومة الرأسمالية العالمية، المعطى الذي يعكسه نسبياً الجدول الخاص بحجم صادرات وواردات أقطار المغرب العربي، منذ بداية احتلال الجزائر، وحتى استقلال كل من تونس والمغرب[٤٢].

---

(٣٧) للتدقيق في حالة المغرب الأقصى، انظر: عياش، المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية، ص ١٤٥ - ١٦٩. وبالنسبة إلى الجزائر وتونس، انظر: أمين، المغرب العربي الحديث، ص ٦٣ وما بعدها.

(٣٨) للتدقيق في معدلات نمو التجارة الخارجية لأقطار المغرب العربي، ومدى تأثيرها بوضعية كل قطر، انظر: أمين، المصدر نفسه، ص ٥٦ - ٥٧.

(٣٩) عياش، المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

(٤٢) نقلاً عن: أمين، المغرب العربي الحديث، ص ٥٦.

جدول رقم (٧ - ٣)

الصادرات والواردات (بالمليارات على أساس سنة ١٩٥٥)

الجزائر	١٨٨٠	١٩١٠	١٩٣٠	١٩٥٥
- الصادرات	٣١	٦٨	١٢٧	١٦٥
- النسبة المئوية للإنتاج المادي	٣٣	٤٠	٥٠	٤٤
- الواردات	٣١	٦٨	١٢٧	٢٤٠
تونس	—	١٩١٠	١٩٣٠	١٩٥٥
- الصادرات	—	١٧	٣٩	٤٤
- النسبة المئوية للإنتاج المادي	—	٤٤	٥٢	٣٩
- الواردات	—	١٤	٣١	٦٥
مراكش (المغرب الأقصى)	—	١٩١٠	١٩٣٠	١٩٥٥
- الصادرات	—	١٠	٢٣	١٢٧
- النسبة المئوية للإنتاج المادي	—	٨	١٣	٣١
- الواردات	—	٣٣	٧٢	١٩٥

ب - إن الظاهرة الاستعمارية، باعتبارها محصلة منطقية في سيرورة تطور النظام الرأسمالي، لم تستهدف الاقتصاد وحده، بل سعت، بكل إصرار، إلى المساس بالمجتمع، في مكوناته وعناصر توازنه، في قيمه الفكرية ونظمه الثقافية. والمغرب العربي، الذي حلّلنا بعض نتائج الادماج الذي طال اقتصاده، ستشهد مجتمعاته تغيرات عميقة، كان لها الوقع البالغ على نسيجه الاجتماعي والحضاري، ليس خلال الحقبة الاستعمارية وحسب، بل حتى بعد الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية أيضاً.

ثلاث ديناميات جديرة بالتحليل، لإدراك طبيعة التحولات التي مست المجتمعات المغربية، وكيفت علاقات مكوّناتها الإثنية والثقافية، بشكل يواكب ويستجيب لمقتضيات النمو الاقتصادي «البرّاني» التابع للمنظومة الرأسمالية العالمية:

فأولى هذه الديناميات، تلك المتعلقة بالبنية الديمغرافية، من حيث معدلات نموها، وتكوينها الإثني، تشكّلها المهني، وتمركزها الحضري... الخ، وهي عناصر كفيلة بتقديم صورة تقريبية، عن التغير الذي مس الجوانب البشرية في تحوّل المجتمعات المغربية.

هذا، وبالرغم من الصعوبات التي طرحتها النسب والأرقام الاحصائية المستخلصة

خلال الفترة الاستعمارية[٤٣]، فإن الموجود منها لا يؤشر لحصول آثار للاستعمار في النمو الديمغرافي بالمغرب العربي[٤٤]، كما لا يدعو إلى الاعتقاد بتحقق تزايد بفعل «تحسُّن الأوضاع الصحية للسكان». فمعدلات النمو ظلت متواضعة، وبوتائر متراوحة بين ١,٢ بالمئة و١,٧ بالمئة بالنسبة إلى الدول الثلاث[٤٥]، وحتى على إثر التزايد الذي شهدته المنطقة ما بعد ١٩٤٥، فإن المعدل السنوي لم يتجاوز ٢,٥ بالمئة، كما نستبين ذلك من الجدول الخاص بالسكان[٤٦].

جدول رقم (٧ - ٤)
السكان (بالملايين)

عدد السكان الإجمالي	١٨٨٠	١٩١٠	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٥٥	١٩٦٤
الجزائر	٣,٢	٥,٥	٥,٧	٦,٤	٩,٧	١٠,٩
تونس	—	١,٩	٢,١	٢,٤	٣,٩	٤,٤
المغرب	—	—	٥,٢	٦,٣	١٠,٤	١٢,٦
سكان المدن						
الجزائر	٠,٥	٠,٩	١,١	١,٤	٢,٥	٣,٦
تونس	—	٠,٢	٠,٣	٠,٤	٠,٨	١,١
المغرب	—	—	٠,٦	٠,٧	٢,٤	٣,٢
سكان المدن المسلمون						
الجزائر	٠,٢	٠,٣	٠,٥	٠,٧	١,٦	٣,٤
تونس	—	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٥	١,٠
المغرب	—	—	٠,٤	٠,٥	١,٩	٢,٩
سكان الريف						
الجزائر	٢,٧	٤,٦	٤,٦	٥,٠	٧,٢	٧,٣
تونس	—	١,٧	١,٨	٢,٠	٣,١	٣,٣
المغرب	—	—	٤,٦	٥,٦	٨,٠	٩,٤

---

(٤٣) لعل أهمها، عدم تطور علم الإحصاء وضعف استعمال معطياته، إضافة إلى بقاء مناطق من الدول الثلاث خارجة عن عمليات الاحصاء، التي قامت بها السلطات الفرنسية، خصوصاً بالبادية والمناطق المتمردة، علاوة على تردد السكان في الإدلاء بحقائق، عن أوضاعهم الديمغرافية، المهنية والاجتماعية.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٤٥) قد يرجع ذلك إلى ضحايا الحروب والثورات التي شهدتها دول المنطقة، منذ احتلال الجزائر (= ثورات ١٨٣٠، ١٨٤٨، ١٨٧١ بالجزائر، و١٩١٢، ١٩٢١، ١٩٢٦، ١٩٣٤ بالمغرب الأقصى)، إضافة إلى المجاعات والأمراض التي فتكت بالآلاف من المواطنين (= مجاعات ١٨٦٨، ١٨٧٠، ١٩٣٥، ١٩٤٥).

(٤٦) وارد في: المصدر نفسه، ص ٣٧.

إن الذي يستلفت الانتباه أكثر، عند تحليل البنية الديمغرافية للمجتمعات المغربية، هو التشكل المهني للسكان، وحركات الهجرة الداخلية والتمدن. فبالرغم من تواضع النمو الديمغرافي، الذي ظل مع ذلك مرتفعاً بالنسبة إلى الإنتاج الزراعي، فإن موجات متعددة من الهجرات نحو السهول الفلاحية والأراضي الخصبة، وأحزمة المدن الكبرى قد عمّت سكان الدول الثلاث، تارة من أجل الكسب والنشاط التجاري[٤٧]، وطوراً بغرض البحث عن فرص الشغل بقطاعات الزراعة والصناعة والبناء والخدمات.

وفعلاً، لقد ترتب على موجات الاستيطان الزراعي التي شهدتها بلدان المغرب منذ القرن التاسع عشر، وتوسع قطاع الصناعات الاستخراجية، وتجهيزات الأساس، بروز علاقات اجتماعية من طبيعة رأسمالية، بكل ما تحمله هذه الصفة من قابلية للجدل والتباين والاختلاف[٤٨].

فبالجزائر وتونس، كما بالمغرب الأقصى، أفرز مسلسل إدماج الاقتصاد المغربي بالمنظومة الرأسمالية، مظاهر اجتماعية عميقة، تراوحت بين التفقير المتزايد لقطاعات عريضة من سكان الأرياف العاملين بالزراعة[٤٩]، وبلترة (Prolétarisation) الشرائح الأخرى، المدينية أو تلك النازحة من البوادي تجاه المدن[٥٠]. لذلك، يقدم إلينا الجدول رقم (٧ ـ ٥) الخاص بالتوزيع المهني للسكان النشيطين بالمغرب الأقصى، نموذجاً تقريبياً، لطبيعة التغير الاجتماعي الذي مس التكوين الديمغرافي للسكان بالمغرب العربي[٥١].

---

(٤٧) من ذلك، هجرات سكان سوس وفاس بالمغرب الأقصى، أو مزاب وجربة بتونس، أو وهران، متيجة، وعنابة بالجزائر.

(٤٨) للتدقيق في منطلقات وأبعاد هذا الجدل، نُحيل على بعض الكتابات، وهي كثيرة، التي تناولت موضوع نمط الإنتاج السائد بالمجتمعات المستعمَرة، وطبيعة العلاقات الناجمة عنه: المصدر نفسه، خصوصاً الفصل الثاني: «تحويل المجتمع المغربي،» ص ٧٣ ـ ١١٠؛ الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي**؛ خصوصاً الفصل الثالث: «البنية الاجتماعية الجزائرية في ظل السيطرة الفرنسية،» ص ٤٩ ـ ٦٨؛

Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine,* partie 3, chaps. 4 - 5, pp. 496 - 532, et P. Pascon, «La Formation de la société marocaine,» *BESM,* vol. 33, nos. 120 - 121 (1971).

(٤٩) نقرأ وصفاً أكثر تعبيراً عن حالة تونس، لعبد السلام بن حميدة، يقول فيه: «ويمثل الريفيون بين ٧٠ و٧٥ بالمئة من مجموع سكان البلاد (= تونس) من المزارعين الذين يقارب عددهم المليونين. والسمة المميزة في الريف هي تزايد ظاهرة التفقير التي تسارعت بحكم تسرّب الرأسمال النقدي والإجحاف الاستعماري، وقد استغل الاستعمار فرصة انعدام الملكية الخاصة خارج الشريط الضيق المحيط بالمدن، فأخرج الناس من أراضيهم بمراسيم جُعلت للغرض... وقد تفاقمت هذه الظاهرة بسبب الحرب وما صاحبها من التخريب ومصادرة الحبوب والماشية وارتفاع الأسعار...». انظر: عبد السلام بن حميدة، **الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس، ١٩٢٤ ـ ١٩٥٦**، ترجمة جماعية (تونس: دار محمد علي الحامي، ١٩٨٤)، ص ٢٢.

(٥٠) للتدقيق، انظر: أمين، **المغرب العربي الحديث**، ص ٩٤ ـ ١٠٦ (= تطور البنية الاجتماعية خلال الفترة الاستعمارية).

(٥١) نقلاً عن: عياش، **المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية**، ص ٣٣٠.

جدول رقم (٧ - ٥)
السكان المغاربة النشيطون/ التشكيل المهني
(بآلاف الأشخاص)

	١٩٣٦	نسبة مئوية	١٩٥٢	نسبة مئوية
السكان المنتجون				
- الفلاحة، الصيد، الغابات.	١,٢٦٨	٧٥,٧	١,٣٦٠	٦٠,٤
- المعادن، أعمال الردم، الصناعة والصناعة التقليدية.	٢٠٥	١٢,٣	٥١٦	٢٢,٩
- النقل وأعمال التفريغ	٦٤,٥	٣,٨	٩١	٤
المجموع	١,٥٣٧,٥	٩١,٨	١,٩٦٧	٨٧,٣
السكان غير المنتجين				
- التجارة.	٨١	٤,٨	١١٩	٥,٣
- الخدمات الشخصية والمنزلية.	٢٨	١,٧	٧٣	٣,٢
- الوظائف الإدارية والمهنية، والثقافية، حراس.	٢٩	١,٧	٩٤	٤,٢
المجموع	١٣٨	٨,٢	٢٨٦	١٢,٧
	١,٧٦٥,٥	١٠٠	٢,٢٥٣	١٠٠

لعل في قراءة أرقام هذا الجدول ومعدلاته، ما يسمح باستنتاج عدة خلاصات عن مضمون التغير الذي مس بنية السكان النشيطين، ومواقعهم بهرم الانتاج. فمن جهة، تقلصت نسبياً (١٥,١ بالمئة) أعداد العاملين بالزراعة، لصالح قطاع المناجم والصناعات الاستخراجية والحرفية (= زيادة ١٠,٦ بالمئة)، ومن جهة ثانية، ارتفعت نسبة المشتغلين بـ «الخدمات الشخصية والمنزلية والأعمال الإدارية والبوليس والجيش»[٥٢].

فقد تتعزز ملامسة هذا التغير وإدراك دلالاته أكثر، بتحليل الدينامية الاجتماعية المترتبة على الادماج الذي تعرضت له اقتصادات المغرب، وذلك من خلال عناصر: الدخل القومي وكيفيات توزيعه، وأيضاً نظام الأجور وتطورها، والتراتب الاجتماعي ومستويات العيش الناجمة عنه.

---

(٥٢) تراوح هذه النسبة، بحسب تقدير ألبير عياش، ما بين ٨٠ و٩٠ ألف شخص. أما بالنسبة إلى العدد الإجمالي للمستخدمين بالقطاعات المراقبة من لدن السلطات الفرنسية، فقد وصل إلى ٤٦٠,٠٠٠ حسب إحصاء ١٩٥٢.

لن ندقق في مضمون هذه العناصر ومعطياتها[53]، مكتفين بتناول أهم المؤشرات وأكثرها تعبيراً عن التحولات التي شملت المجتمعات المغربية، وغيرت من مواقعها وأنماط عيشها، وأشكال علاقاتها.

يخلص سمير أمين من تحليله لـ «التكوين التاريخي للمجتمع الكولونيالي» إلى الإقرار بأن «نتيجة هذا النموذج من التطور هي الركود النسبي، لا بل أحياناً نقص الدخل بالرأس على مستوى السكان المسلمين. كل شيء يحصل كما لو أن النمو الاقتصادي الذي لا جدال فيه لم يعد بالفائدة عملياً إلا على الأوروبيين الذين يسمح لهم، أولاً وعلى وجه الخصوص بنمو عددي كبير، وبالتالي، بتحسين للدخل بالرأس...»[54].

وفعلاً، حين ننظر إلى حالة كل قطر على انفراد، قد نعاين ما يؤكد صحة هذه الخلاصة، ويبرر أهميتها. فمتوسط الدخل السنوي الفردي لم يتجاوز حتى حدود ١٩٥٥ أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ فرنك، بالنسبة إلى السكان المغاربة، في الوقت الذي وصلت فيه معدلات مداخيل الجالية الفرنسية أساساً، والأوروبية بوجه عام، إلى ٤٧ بالمئة من الدخل الإجمالي بالجزائر، و٤٣ بالمئة بتونس، و٣٣ بالمئة بالمغرب، وذلك على قلتها، وضعف حجمها مقارنة مع المواطنين الأصليين[55].

جدول رقم (٧ ـ ٦)

توزيع الدخل العام سنة ١٩٥٥ (السكان بالملايين ـ الدخل بمليارات الفرنكات)[56]

	الجزائر		تونس		المغرب	
	السكان	الدخل	السكان	الدخل	السكان	الدخل
غير المسلمين	١,٠	٢٩٨	٠,٣	٩٠	٠,٧	٢١٤
المسلمون العاملون في الزراعة	٥,٣	١١٧	٢,٣	٥٢	٦,٣	٢٠٤
العاملون في غير الزراعة	٣,٤	٢٢٢	١,٣	٦٨	٣,٤	٢٢٦
المجموع	٩,٧	٦٣٧	٣,٩	٢١٠	١٠,٤	٦٤٤

(٥٣) للتدقيق أكثر، انظر: أمين، المصدر نفسه، ص ١٠٦ ـ ١١٠، وفتح الله ولعلو، «التغلغل الامبريالي والاندماج في الرأسمالية وتطور التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية المغربية،» المشروع، العدد ١ ([د.ت.])، ص ٤٥ ـ ٨٧.

(٥٤) أمين، المصدر نفسه، ص ١٠٧ ـ ١٠٨.

(٥٥) يشير ألبير عياش، استناداً إلى دراسة أندريه باجي عن الاقتصاد المغربي، إلى أن «حصة الاستعمار من الدخل الوطني للبلاد تعادل إن لم تفق حصة ٧,٧٠٠,٠٠٠ من المغاربة». انظر: عياش، المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية، ص ٢٢٦ وما بعدها.

(٥٦) نقلاً عن: أمين، المصدر نفسه، ص ٧٤.

فعلاوة إذن، على الصورة الواضحة التي يقدمها الجدول رقم (٧ - ٦)، عن التوزيع غير العادل والمجحف في حق السكان المغاربة[٥٧]، فإن نظام الأجور وتطورها بمختلف القطاعات الاقتصادية بالدول الثلاث، يعكس بدوره هذه السمة التي أطّرت العلاقات غير المتكافئة بين مكونات المجتمعات المغربية، الاستعمارية منها والوطنية.

فبالمغرب الأقصى مثلاً، شهدت الأجور انخفاضاً متزايداً ما بين ١٩٢٧ وحتى أواسط الأربعينيات (١٩٤٣)، في الوقت الذي تصاعدت فيه مستويات العيش وارتفعت الأسعار، الأمر الذي يعكسه واقع السكان، الذي مسه الفقر، والبؤس، وانعدام الامكانات الدنيا للبقاء والاستمرارية[٥٨].

جدول رقم (٧ - ٧)
تطور الأجر الأدنى اليومي للعامل المغربي[٥٩]
(١٠ ساعات من العمل إلى حدود فاتح حزيران/ يونيو ١٩٣٦
و٨ ساعات بعد هذا التاريخ)

السنة	الأجر
١٩٢٧	٨ فرنكات
١٩٢٩	١٠ فرنكات
١٩٣٣	٦ فرنكات
١٩٣٦	٤ فرنكات
١٩٣٧	٥,٦ فرنكات

هذا، وبالرغم من الزيادات التي وافقت عليها السلطات الفرنسية (١٩٤٣ - ١٩٥٢ - ١٩٥٣ - ١٩٥٥)، تحت ضغط الحركة العمالية، كما سنحلل لاحقاً[٦٠]، فإن أجرة ساعة عمل بالدار البيضاء مثلاً، لم تتجاوز أكثر من ٥٦,٩٠ فرنكاً (نيسان/ ابريل ١٩٥٥)، وهو معدل يقلّ عن باقي عواصم دول المغرب العربي (= تونس ٦١ ف، الجزائر ٧٧ ف)، وضعيف إلى حد بعيد بالمقارنة مع ما كان مطبّقاً بفرنسا (= باريس ١١٠ فرنكات)[٦١].

---

(٥٧) ومن مظاهر هذا الإجحاف، أن تكون حصة ٥٥ بالمئة من السكان الجزائريين المشتغلين بالزراعة لا تتعدى ١٨ بالمئة من الدخل فقط، و٦٠ بالمئة بتونس ٢٥ بالمئة من الدخل فقط، و٦٠ بالمئة بالمغرب الأقصى ٣٢ بالمئة من الدخل ليس إلا.

(٥٨) للتدقيق أكثر، انظر مناقشة وردّ ألبير عياش على مجمل الآراء الداعية إلى القول بحصول نوع من الرفاهية لدى السكان المغاربة في: عياش، المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية، ص ٣٣١ - ٣٤٥ (= الاستعمار وظروف عيش المغاربة).

(٥٩) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٣٤٠.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٣٤١، انظر الفقرة الثانية من هذا الفصل.

(٦١) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٣٤١.

لقد تطور نظام الأجور في كل من الجزائر وتونس، بالوتيرة نفسها بالمغرب الأقصى[٦٢]، الأمر الذي كانت له المضاعفات ذاتها على أوضاع السكان وظروفهم المعيشية. فهكذا، كانت «الأجور الفلاحية»، يؤكد عبد السلام بن حميدة، «أكثر انخفاضاً، ففي سنة ١٩٤٤ كان العمال الفلاحيون يتقاضون ما بين ٣٥ و٤٠ فرنكاً في اليوم، أي ما يعادل ثمن ٥ خبزات...»، ليضيف: «ولا ننسى أن هؤلاء لا يعملون في الغالب إلا ثلاثة أشهر تقريباً بالإضافة إلى أن مرسوم ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٣٧ يسمح للإدارة بأن تفرض الأجور الدنيا، ومرسوم ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٥٠ يرى حرية تحديد المكافآت الخاصة بالعمال الفلاحين بالاتفاق بين الأطراف المهنية وهذا ما يعطي لكبار المعمرين «حرية» تفقير العمال بصفة شرعية...»[٦٣].

تساؤل مركزي، تخلل العديد من الكتابات التي تناولت موضوع الحركات الوطنية والاستعمار بالمغرب العربي، سواء من حيث الأشكال النضالية للعمل الوطني والايديولوجيا المؤطرة له، أو من حيث العلاقات الأفقية بين مختلف مكوّنات المجتمعات المغربية، أو على صعيد الظاهرة الاستعمارية ومضاعفاتها العامة (= الاقتصادية ـ الاجتماعية والثقافية) على حاضر ومستقبل الأقطار المغربية، إنه التساؤل الرامي إلى استبعاد التحليل العمودي الذي يقصر التمييز بين الاستعمار والحركات الوطنية فقط، وبالمقابل يشدد على أن يحظى التحليل الأفقي، هو الآخر، بقدر كافٍ من الدقة والعمق، قصد تحديد المكونات الفعلية للمجتمعات المغربية، وفهم الآليات الناظمة لنشاطها الوطني، وبالضرورة إدراك المشروع، أو المشروعات المجتمعية، إن وجدت، الرامية إلى إنجازها حالاً واستقبالاً[٦٤].

لقد سبق أن أشرنا، في أكثر من سياق، إلى عدم الجزم بحصول تبنين طبقي بالمغرب العربي خلال الحقبة الاستعمارية، كما أكدنا، في الوقت ذاته، صعوبة استبعاد الاقرار ببروز ملامح فرز اجتماعي بالدول الثلاث، فرز لا يُوصل لوجود طبقات مهيكلة من الناحيتين التنظيمية والسياسية، ولكن لا يعدم إمكانية القول بحضور عناصر مجتمعية، قادرة على التحول، مع التطور، إلى طبقات فعلية، متناقضة ومتصارعة.

فالتغير الحاصل بفعل الارتباط بالمنظومة الرأسمالية، الذي حلّلنا البعض من مظاهره، على المستويين الديمغرافي والاجتماعي، قد امتد إلى حقل، شكّل على الدوام، مجالاً حيوياً باستراتيجيا الاحتلال، كما مثّل سلاحاً أكثر شحذاً للوعي الوطني، وأعمق إثارة لحماس نخباته السياسية، ونعني بذلك التعليم، ونظمه التربوية والثقافية.

---

(٦٢) قارن: Nouschi, *La Naissance du nationalisme algérien, 1914 - 1954,* chap.5, pp. 97 - 124, et بن حميدة، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس، ١٩٢٤ ـ ١٩٥٦، ص ٢٧ ـ ٣٠.

(٦٣) بن حميدة، المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٦٤) انظر وجهات نظر كل من: أمين، المغرب العربي الحديث؛ عياش، المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية، والأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي.

لقد كانت حصيلة الاستعمار جد سلبية، في مجال التعليم، سواء من حيث الانتشار والتوسع، أو على مستوى تطور المؤسسات وتقدّم مناهجها التربوية والعلمية، الواقع الذي تؤكده معدلات التمدرس، ونسب الأمية، وأعداد الخريجين الجامعيين، بدول المغرب العربي الثلاث.

فبالجزائر، حيث أصر الاستعمار على اعتماد سياسة التجهيل[٦٥]، بلغ معدل الأمية ٨٥ بالمئة، كما أن إحصاء ١٩٥٤ يبين أن «هناك ٣,٠٢٠,٠٠٠ طفل في سن الدراسة يوجد من بينهم ١,٩٠٠,٠٠٠ فقط في المدارس، وأما في المعاهد الثانوية، فنجد ٦٢٦٠ تلميذاً بينما لا يتجاوز عدد الطلبة ١٧٠٠ طالب منهم ٥٨٩ في جامعة الجزائر، وفيما كانت نسبة الطلبة بين الأوروبيين ١ لكل ١٢٧ ساكناً فإنها بالنسبة للجزائريين لا تتجاوز ١ لكل ١٥,٣٤١ ساكناً...»[٦٦].

هذا، وتتأكد الحصيلة السلبية للتعليم بالجزائر، حين يُنظر إلى نتائجها المباشرة على مكونات المجتمع، وواقع لغته وقيمه الثقافية والفكرية، إذ، علاوة على تحطيم النظام التربوي الجزائري القديم، سعى الاستعمار إلى خلق وترسيخ ثنائية متعارضة، على صعيد ثقافة النخبة الجزائرية وأنماط تفكيرها، وذلك بواسطة البرامج التعليمية، والامكانات المادية المرصودة لها[٦٧]، وأيضاً من خلال آفاق الشغل وحظوظ الاندماج بمؤسسات الاحتلال ودواليب إدارته[٦٨].

إنها الحصيلة، التي لم يتمكن المغرب الأقصى وتونس من التخلص من سلبيتها وامتداد نتائجها، سواء على مستوى ضعف النظام التربوي وفقر امكاناته، أو على صعيد ثنائية النخبة المثقفة وأوربة جزء منها. فبالمغرب، وبالرغم من «تقدير» الاستعمار لمكانته العلمية، ودعوته إلى المحافظة على مؤسساته التعليمية التقليدية[٦٩]، فإن حصيلة منجزاته كانت أبعد مما ادعته

---

(٦٥) لم يردد المعمرون الفرنسيون باستمرار القول: «إذا كانت فرنسا عازمة على تكثيف وتوسيع انتشار تعليم الأهالي، فإلى أين سيؤول مستقبل ضيعاتنا، أين ستتجه للحصول على اليد العاملة الفلاحية؟» وارد في: Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine,* p. 533.

(٦٦) نقلاً عن: محمد حربي، الثورة الجزائرية: سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي (الدار البيضاء: دار الخطابي، ١٩٨٨)، ص ٩٥.

(٦٧) المعنى هنا، التعليم الأوروبي وليس الإسلامي، ذلك أن الإمكانات المتاحة لهذا الأخير (= التعليم الأهلي أو الإسلامي) ظلت ضعيفة جداً، مقارنة مع نظيره الفرنسي ـ العصري، إذ لم يتجاوز متوسط معدل نصيبها من الميزانية الخاصة بهذا القطاع أكثر من ١٩,٦ بالمئة (٢٢,١ بالمئة سنة ١٩٢٦، ١٩,٦ بالمئة عام ١٩٣٠، ٢١,١ بالمئة سنة ١٩٣٧).

(٦٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: Guy Perville, *Les Étudiants algériens de l'université française, 1880 - 1962* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1984), 1ere partie: *L'Évolution des étudiants musulmans des origines à 1954.*

(٦٩) نفكر في سياسة الجنرال ليوطي بشكل عام، وفي التصريح المدلى به بالدار البيضاء بتاريخ ١٧ نيسان/ ابريل ١٩٢١، حيث أكد تاريخ المغرب ومساهمته في حقول العلوم والمعرفة، مستشهداً بابن خلدون وابن رشد.

«السوسيولوجيا الكولونيالية» ودافعت عن ايجابياته[70]. إذ، علاوة على تخفيض الإمكانات المادية المخصصة للتعليم الإسلامي، ومراقبة برامجه، عبر التقليل من أهمية اللغة العربية، وحظر تدريس المواد المرتبطة بتاريخ المغرب ومجالات انتمائه العربي الإسلامي[71]، فإن الأرقام المتاحة، تعكس نمواً بطيئاً في معدلات مختلف أطوار التمدرس[72]، وذلك بالرغم من الدعوات المتتالية للحركة الوطنية، للاعتناء بالتعليم الإسلامي، عبر تطوير مؤسساته وتحديث مناهجه وبرامجه[73].

فهكذا، ومع حلول سنة ١٩٥٥، وصلت نسبة الأطفال الذين هم في سن التمدرس، ولم يجدوا مقعداً في التعليم العمومي، إلى ما قدره مليونين، وهو رقم يفوق بكثير ما كان حاصلاً سنتي ١٩٣٨ (١,٢٠٠,٠٠٠) و١٩٤٥ (١,٥٠٠,٠٠٠)[74]. وحتى الذين «أسعفتهم» ظروف الاستعمار على ولوج مؤسسات التعليم، لم يتجاوز عددهم، حتى حدود ١٩٥٢، ما قدره ١٦٣,١٧٠ تلميذاً، كما يبيّن الجدول رقم (٧ ـ ٨) بتدقيق[75].

إن أهم خلاصة يمكن استنتاجها من أرقام الجدول رقم (٧ ـ ٨)، هي النسبة الضعيفة للمتمدرسين ممن هم في سن التعليم، إذ لا تتعدى النسبة ١٠ بالمئة من العدد الإجمالي، علاوة عن أن ٩٧,٥ بالمئة منهم في الطور الابتدائي، وما تبقّى بالتعليم الثانوي (٢,٢ بالمئة) والعالي (٠,٣ بالمئة).

تلك مظاهر من التغيرات التي طالت اقتصاد ومجتمع وثقافة المغرب العربي، منذ احتلال الجزائر (١٨٣٠)، وحتى السنوات الأخيرة من وجود الاحتلال. فهي، وإن تفاوتت درجات عمقها من قطر إلى آخر، ومن ظرفية إلى أخرى، فإنها قد توحدت حول الحصيلة

---

(٧٠) نفكر في كتابات كل من: Paul Marty, *Le Maroc de demain* (Paris: Comité de l'Afrique française, 1925), et

غودوفروى ديومبين، عمل فرنسا في مجال التعليم بالمغرب (باريس: المكتبة الشرقية، ١٩٢٨).

(٧١) وذلك لربط الاستعمار بين تدريس هذه المواد وإمكانية تنامي الوعي الوطني. فبمقتضى ظهير ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٤، وقع حصر برنامج التعليم في «تدريس القرآن واللغة العربية، والخط، والنحو، وقراءة واستظهار المتون التعليمية الدينية، والأخلاق، والآداب العائلية...». انظر: عياش، المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية، ص ٣٦٨.

(٧٢) ولو ان جورج أوفيد، يعتقد بعكس ذلك. إذ بحسب تقديره، تزايد عدد المدرسين بالتعليم الابتدائي الإسلامي مرتين ما بين ١٩٤٦ و١٩٥٥، قياساً على التعليم الأوروبي. انظر:

Georges Oved, *La Gauche française et le nationalisme marocain, 1905 - 1955* (Paris: L'Harmattan, 1984), tome 2, p. 302.

(٧٣) للتدقيق في مآخذ الحركة الوطنية المغربية ومطالبها، انظر: *Le Maroc socialiste* (6 juillet 1946), *Le Populaire* (17 juillet 1947), et *L'Espoir:* (2 juillet 1946), et (3 juin 1947).

(٧٤) Oved, Ibid., tome 2, p. 302.

(٧٥) وارد في: عياش، المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية، ص ٣٧٢.

جدول رقم (٧ ـ ٨)
توزيع التلاميذ المغاربة بمختلف أطوار التعليم العمومي

مستوى التعليم	ذكـور	إنـاث	المجمـوع
التعليم الابتدائي والمهني			
ـ الإسلامي	١٢٦,٠٠٠	٣٧,٠٠٠	١٥٧,٠٠٠
ـ الأوروبي	١,٤٠٠	٢٠٠	١,٦٠٠
			١٥٨,٦٠٠
التعليم الثانوي والمهني من الدرجة الثانية:			
ـ الإسلامي	٣,٠٠٠	—	٣,٠٠٠
ـ الأوروبي	٨٤٠	٢٠٠	١,٠٤٠
ـ التقني	٢٤٥	١٢١	٣٦٦
			٤,٤٠٦
التعليم العالي			
ـ في المغرب	٢٢٣	٠٢	٢٢٥
ـ في فرنسا	٤٣٨	—	٤٣٨
			٦٦٣

وأبعادها: تكسير الوحدة الوطنية للمغرب، وتفكيك نسيجه الاقتصادي والاجتماعي والإثني، وبالضرورة إعادة هيكلته بشكل يتماشى ومتطلبات ارتباطه بالمنظومة الرأسمالية.

لذا، كانت الحصيلة، مع عقد الأربعينيات والسنوات الأولى من الخمسينيات، محاكمة فعلية لجوهر الظاهرة الاستعمارية، ومدلولها التاريخي. فهكذا، لم يعد الوعي الوطني بالظاهرة مبطّناً بالقانون، مراهناً على إمكانية التطور ضمن بنيتها، بل غدا منتقداً لها، داعياً إلى إلغائها، مطالباً باسترداد السيادة وإعادة بناء الدولة الوطنية.

ومما يؤشر لهذا الانتقال في تمثُّل الظاهرة الاستعمارية والوعي بخطورتها، ذلك الاندفاع والحماس الوطنيان اللذان شهدهما المغرب العربي مع مستهل عقد الأربعينيات، وأيضاً تلك الأطروحات التي تخللت تفكير النخبات السياسية القائدة للحركات الوطنية، بشأن مقاومة الاستعمار واستشراف آفاق تجاوزه، وهو انتقال لم يكن من السهل أن يحصل بمعزل عن التغيرات الآنفة الذكر.

٢ ـ التغيرات الحاصلة ببنية الحركات الوطنية

وفعلاً، ننطلق، خلافاً لما ذهبت إليه العديد من الكتابات التي تناولت موضوع

الحركات الوطنية والاستعمار بالمغرب العربي[76]، من أن نتائج الادماج التي مست اقتصاد، ومجتمع، وثقافة المغرب مع عقد الأربعينيات، كان لها الدور الفعّال في تقرير نقلة حركاته الوطنية، سواء على صعيد مكوناتها الاجتماعية، أو على مستوى استراتيجيتها السياسية.

صحيح أن المناخ الدولي المزامن للحرب الثانية، والنظام المؤسس على قاعدة تسوياتها (= يالطا أساساً)، قد أثّرا، بشكل عميق، في واقع الاستعمار وحظوظ استمراره، كما فعلا في اتجاه استنهاض الشعوب المحتلة وعيها الوطني، وصحيح أيضاً، أن فقدان العديد من الامبراطوريات الاستعمارية الكلاسيكية، ومنها فرنسا، مكانتها وسلطانها الدولي، كان له الانعكاس الايجابي على حماس المستعمرات، واسترجاعها ثقتها المعنوية، وإيمانها بعدالة قضيتها ومشروعية نضاليتها، لكن الراجح، بتقديرنا، أن الأوضاع الداخلية لمجتمعات دول المغرب العربي، وما شهدته من تغيرات قد تحكمت، إلى حد بعيد، في الديناميات الجديدة للنضال الوطني، ورسم آفاقها السياسية.

سؤال منهجي جديد بأن يُطرح، ونحن بصدد تحليل التغيرات التي مست بنية الحركات الوطنية المغربية، تنظيماً وممارسة، إنه الاستفهام حول ما إذا كان التغير واحداً وموحداً؟ أم أنه مختلف بحسب وضعية كل حركة، ودرجة عمق انغراس الاستعمار بمجتمعها، وأيضاً بحسب مستوى وعي مكوناتها الاجتماعية، ومدى استعدادها للصراع والمقاومة؟

لقد استنتجنا ما يشبه الخلاصات الواحدة، حين حلّلنا نتائج الادماج الذي طال اقتصاد ومجتمع المغرب العربي، دون أن نغفل التفاوتات في الدرجة وليس الطبيعة، التي قد تبرز بقطر دون الآخر، أن تنفرد بها حالة ظرفية دون الأخرى. لذلك، ومن منطلق هذا التشابه، نعتقد بحصول تغير جوهري موحد على مستوى تطور الحركات الوطنية بالأقطار الثلاثة. إنه الاقتناع بضرورة الدعوة إلى التحرر والاستقلال وبناء الدولة الوطنية، وهو الشعار، الذي، وإن كثّف طبيعة التغير وعكس مدلوله التاريخي، فإنه لم يستبعد وجود اختلافات في طبيعة المكوِّنات الاجتماعية للحركات الوطنية ونوعية فاعليها الجدد، كما لم يُلغِ مظاهر التباين في الاستراتيجيات السياسية المؤطرة لهذا التغير.

لقد حلَّلنا، بأكثر من سياق، كيف أن الوطنية، بالمعنى الذي يُقصد به الدفاع عن «النفس والذبّ عن الكيان والميل للحرية»، تُعدّ ثابتاً متأصلاً في حياة المغاربة، وخاصية مُلازمة لوجودهم. كما أبرزنا، كيف أن الأشكال المعبرة (= الوطنية) والمجسدة لديمومتها، قد تختلف باختلاف الحقب، وتعاقب الأزمنة، وتغيُّر الظرفيات.

فعندما ربطنا بين انتقال العمل الوطني من إطار ردود الفعل العفوية تارة، والمنظمة طوراً آخر، إلى نشاط منظّم ومهيكل ضمن حركات وطنية، لم نستهدف أكثر من تبيان

(٧٦) نحيل على وجهتي نظر كل من: عياش، المصدر نفسه، ص ٣٩٦ - ٤١٥ (= حركة التحرر الوطني)، و Oved, Ibid., pp. 195 - 210.

العلاقة الطردية بين الانتقال ومحدداته، كما توفرت مع بداية عقد الثلاثينيات، ونعني بذلك النخبات السياسية، كما نشأت وتكونت بالدول الثلاث، وأيضاً السياسات الفرنسية الهادفة إلى المس بهوية المغاربة وشخصيتهم التاريخية[77].

هذا، وحين استنفدت مرحلة المطالبة بالإصلاح (١٩٣٠ ـ ١٩٣٧) قيمتها التاريخية ـ بالاستنكاف عن المراهنة على دولة الاحتلال، والإصرار على تصعيد وتيرة المقاومة السياسية، كما دلت على ذلك موجات القمع التي تعرضت لها الحركات الوطنية بالدول الثلاث[78]، تعزز النضال الوطني بقوى جديدة، ارتبط وجودها بمظاهر التفقير التي خلّفها الاقتصاد الاستعماري على شرائح اجتماعية واسعة، كما سبق أن حلّلنا، وأيضاً، تقرر اندماجها بحركية النشاط الوطني، بعد حملات التعبئة السياسية، التي أطّرتها النخبات المدينية، تحديداً منذ ١٩٣٠[79].

---

(٧٧) انظر: «ثانياً: موضوع الهوية في تفكير النخبات السياسية المغربية وخطاب حركاتها الوطنية،» ضمن الفصل الخامس من القسم الثالث من هذا الكتاب.

(٧٨) من ذلك الاعتقالات التي شملت كلاّ من مصالي الحاج ومفدي زكريا، وجماعة من رفاقهم على عهد حكومة «شوتان» (١٧ آب/ أغسطس ١٩٣٦)، وأيضاً المضايقات التي تعرضت لها الحركة الوطنية الجزائرية في أعقاب فشل مشروع بلوم ـ فيوليت (Blum-Viollette) (١٩٣٨). انظر: جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ص ١٢٩ ـ ١٥٩.
أما بتونس، فقد تعرّض أنصار الحزب الدستوري لاعتقالات واسعة، حتّمت على هذا الأخير أن يعقد مؤتمره الثاني (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٧)، لاتخاذ موقف ملائم من نظام الحماية، إذ نصت قراراته على «العصيان المدني ومجابهة الاستعمار بعنف»، الأمر الذي دفع السلطات الفرنسية إلى مواجهة الشعب التونسي بالقوة، واعتقال قادة الحزب ونقلهم في ما بعد إلى حصن سان نيكولا بمرسيليا، وهم: يوسف الرويسي، صالح بن يوسف، المنجي سليم، الحبيب بورقيبة، الحبيب بوقطفة، الهادي نويرة، سليمان بن سليمان، الهادي شاكر، علي الزليطني، البشير بن يوسف، علي البلهوان. انظر: الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة، ١٨٣٠ ـ ١٩٥٦**، ط ٢ (بيروت: مكتبة الجماهير، ١٩٧٦)، ص ٦٧ ـ ٧٩.
موجات القمع نفسها، شملت الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى، سواء في أعقاب المظاهرات التي اندلعت بسبب محاولة تحويل مياه قرية «أيت إيمور» بناحية مراكش (١٩٣٧)، أو تلك المعروفة بقضية «وادي بوفكران» بضاحية مكناس (١٩٣٧)، التي انتهت (= المظاهرات) باعتقال: أحمد بن شقرون، محمد برادة، مولاي إدريس المنوني، محمد بن عزو، وابن المدني السلاوي (أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧)، أو على إثر المواجهة التي نظمت احتجاجاً على الوفود التي حجت إلى مدينة الخميسات للاحتفال بمناسبة القديسة سانت تريز (٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٧). انظر: غلاّب، **الحركة الوطنية بالمغرب: من نهاية الحرب الريفية إلى بناء الجدار السادس في الصحراء**، ج ١، ص ١٣٩ ـ ١٦١ (= من الانفراج إلى قمة المواجهة).

(٧٩) في تحليله للمرحلة الفاصلة بين صدور الظهير البربري (١٩٣٠) وأحداث ١٩٣٧، يخلص عبد الكريم غلاّب إلى أن «الظروف التي كانت تعيشها الحركة الوطنية في السنوات السبع التي انقضت منذ الظهير البربري حتى حوادث تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٧، تدعو إلى كثير من التفكير. فقد كانت الحركة الوطنية فيها تلتصق بالشعب وتعمل على توعيته وتملأ آماله بتحقيق كثير من المكاسب التي تخفف عنه ضغط الحكم الأجنبي المباشر، وتدافع عنه ضد كثير من المظالم التي كان يرزح تحتها. . .». انظر: غلاّب، المصدر نفسه، ص ١٦٣.
في حين يذهب محمد عابد الجابري، وهو بصدد تحليله الظروف التي قررت الانتقال من «مطالب الشعب المغربي لعام ١٩٣٤» إلى عريضة الاستقلال لسنة ١٩٤٤، إلى أنه «جاء نتيجة نمو الحركة الوطنية وانتشارها، نمواً =

وفعلاً، سنلاحظ، مع بداية الأربعينيات، بروز فئات وشرائح اجتماعية لها وزنها الخاص، بالنسبة إلى العمل الوطني وآفاقه السياسية. فالحركات الوطنية لم تعد مجرد إطارات تنظيمية، تقودها نخبات على قدر مهم من الكفاحية والاستعداد النضالي[٨٠]، إطارات منفتحة مبدئياً على أوسع القطاعات الاجتماعية، غير مرتقبة إلى درجة الانغراس بها[٨١]، بل إضافة إلى ذلك، أصبحت منشدة إلى قوى وازنة في عملية الانتاج الاقتصادي، وما يترتب عليها من مضاعفات على صعيد العلاقات الاجتماعية والسياسية.

فاعل أساسي، سيطبع التغير الحاصل ببنية الحركات الوطنية، ويوسع من جماهيريتها، ويقوي من نضاليتها[٨٢]، إنه «الطبقة العاملة»[٨٣]، التي ارتبط وجودها بالاقتصاد الاستعماري، وسيرورة نموه وتطوره ببلدان المغرب. فالانطلاق من أهمية هذا الفاعل، وتأكيد موقعه الوازن ضمن بنية الحركات الوطنية المغربية، قد يطرح سلسلة من التساؤلات الموضوعية منها والمنهجية، لعل أولها ذلك الذي يدعو إلى معرفة العلاقة بين «العمل الوطني والنضال العمالي بالمجتمعات المستعمَرة»، هل هي علاقة تكامل وتداخل، أم استقلال وتباعد؟ وفي حالة المغرب العربي، ما هو موقع النضال النقابي العمالي ضمن دينامية العمل الوطني، خلال فترة المقاومة من أجل الاستعمار؟ هل عززت «الطبقة العاملة» الحركات الوطنية، وقوّت من فعاليتها؟ وإذا كانت الإجابة بالايجاب، كيف، ومتى؟ وما هي الموضوعات التي شكلت قاعدة النضال النقابي بأفق تطوير وإنضاج النشاط الوطني؟

قد يتعذر منهجياً، التدقيق في مثل هذه التساؤلات، وذلك لتنوع الإجابات واختلاف المنطلقات الفكرية والنظرية المؤطرة لها[٨٤]، وأيضاً لتعدد الأدبيات التي تناولت موضوع

=وانتشاراً، مكّنا لتجذر الحركة داخل صفوف الجماهير وظهور قيادات محلية وإطارات وسطى من أبناء الطبقات الشعبية، مما أعطى قيادة الحركة الوطنية، التي كانت في الأصل نخبة مثقفة تنتمي إلى الأرستقراطية المدينية، قاعدة صلبة يمكن التعويل عليها في مواجهة تصعيد القمع الذي تمارسه سلطات الحماية...». انظر: محمد عابد الجابري، المقاومة المغربية في مدلولها التاريخي، ص ١١٣.

(٨٠) قد تتميز الحركة الوطنية الجزائرية عن مثيلتها بتونس والمغرب الأقصى، وذلك لارتباطها منذ أواسط العشرينيات بشريحة لا بأس بها من العمال العاملين بالمهجر، وبالخصوص المؤطرين منهم بنجم الشمال الافريقي.

(٨١) ففي أصل ميلاد حزب الاستقلال (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٣) مثلاً، لم يتجاوز عدد المؤسسين خمسين شخصية، منتمية إلى عائلات مدينية ميسورة ومثقفة: ١٨ من قطاع التعليم، ١٠ علماء، ٤ من هيئة المحامين، ٨ تجار... إلخ.

(٨٢) اقتصارنا هنا على عنصر العمال، لا يستبعد وجود مكونات اجتماعية أخرى. إذ ابتداءً من ١٩٤٣ - ١٩٤٤، ستلتحق بالحركات الوطنية شرائح اجتماعية واسعة، غير منتمية بالضرورة إلى القطاع العمالي (= حرفيين، تجار صغار ومتوسطين، رجال تعليم مزارعين، مسرحين... إلخ).

(٨٣) تجاوزاً نستعمل مصطلح «طبقة عاملة»، مع وعينا ما تطرحه هذه التسمية من نقاشات نظرية وفي المضمون.

(٨٤) من بين وجهات نظر كثيرة، انظر: Claude Liauzu, «Mouvement national et mouvement ouvrier dans le Maghreb colonial: Pour une approche de mouvements sociaux et d'affronte- =

«العلاقة بين العمل الوطني والنضال النقابي بدول المغرب العربي» تـاريخاً وتحليـلاً[85]. ما نـودّ التشديد عليه، هو محاولة معرفة حدود الفعل العـمالي (= النقابي) في النضـال الوطني، ومـدى مساهمته في توسيع بنية حركـات هذا الأخـير وتعزيـزها تنـظيمياً، منـطلقين من قنـاعة فكـرية ونظرية مركزية، قوامها أن «النضال النقابي العمالي بالمجتمعات المستعمَرة، لا يتطور ويكتمـل نضجه، إلا بتداخله وارتباطه الجدلي بالعمل السياسي، وأن صراع العمال نقابياً، لا يستهدف مقاومة رأس المال وحسب، بل يعمل على إزالة الاستعمار أيضاً»[86]. فما يؤكـد صلاحيـة هذه القنـاعة وصحتهـا من الوجهتـين التاريخيـة والسياسيـة، ذلـك التعـارض الـذي وسم مـوقف الحركات الوطنية المغربية من «الطبقة العاملة» ودورها الـوطني من جهة وإصرار الاستعـمار في أن يبقى العمال خارج حركية النضال السياسي، سواء لحظة حرمانهم من حق الانتماء النقابي، أو بعده من جهة أخرى.

وفعلاً، تراوحت علاقة النضال النقابي بالنشاط الوطني، بين مرحلتين متعاقبتين، كـان للاستعمار الدور الوازن في تحييد النضال العـمالي تارة، والعمـل على تقييـده طوراً آخـر، وفي كلتا الحالتين، ظل منشـدّاً (= الاستعمار) إلى اسـتراتيجيته الأصليـة القاضيـة بضرورة الفصل بين الحركات الوطنية المغربية ومُكوناتها العمالية، وبالتالي بين الصراع النقابي وأبعاده السياسيـة والوطنية.

فالمرحلة الأولى تمتد من بدايات تكوّن «العنصر العمالي»[87]، وحتى السنوات الأخيرة من

---

ments culturels,» *Revue d'histoire maghrébine*, nos. 13 - 14 (janvier 1979), pp. 105 - 116, et= René Gallisot [et al.], *Mouvement ouvrier: Communisme et nationalisme dans le monde arabe* (Paris: Ouvrières, 1978).

(٨٥) من الكتـابات التي تنـاولت هذا المـوضوع، وهي كثيرة، انـظر: A. Ayache, *Le Mouvement syndical au Maroc, 1912 - 1942* (Paris: L'Harmattan, 1982);

بن حميدة، **الحركة النقابيـة الوطنيـة للشغيلة بتونس، ١٩٢٤ ـ ١٩٥٦**، وعبـد المالـك خلف التميمي، «بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني،» **مجلة العلوم الاجتـماعية**، السنـة ١٢، العدد ١ (ربيـع ١٩٨٤)، ص ٢٩ ـ ٥٧.

(٨٦) قـارن: Guy Caire, «Syndicalisme ouvrier et sous développement contribution à une étude des rapports entre les structures sociales et l'action économique,» *Revue économique*, no. 2 (mars 1962), pp. 272 - 297, et

عبد اللطيف المنوني ومحمد عياد، **الحركة العمالية المغربية: صراعات وتحولات**، سلسلة المعرفة الاجتماعية (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٨٥)، ص ٩ ـ ٤٦ (= التطور السياسي للحركة النقابية في المغرب).

(٨٧) ارتبط ميلاد الحركة العمالية بدخول الاستعمار بلدان المغرب، وشيوع نمط الإنتاج الرأسمالي. فهكذا ستعرف الجزائر، ابتداءً من العقـد السابـع من القرن التـاسع عشر، ظهـور فئات واسعـة من العمال الـزراعيين الذين شملهم التفقير نتيجة الاستيطان الفـلاحي، كما ستشهـد موجـات أخرى من العـمال المشتغلين بقطاعـات الصناعة، البناء، الأشغال العمومية، سـواء بالجـزائر ذاتهـا، أو بالمهجـر (فرنسـا أساسـاً: ٥,٠٠٠ عامـل سنة ١٩١٢، و٩٢,٠٠٠ عام ١٩٢٣). انظر:

Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, pp. 200 - 223, et

عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية**، ترجمة فيصـل عباس؛ مـراجعه حليـل أحمد

عقد الأربعينيات (١٩٤٧)[٨٨]، حيث مارس الاستعمار سياسات تمييزية، فصل بمقتضاها بين الجالية الفرنسية العاملة بدول المغرب العربي، والسكان المحليين المستخدمين منهم والتابعين لمؤسساته الإنتاجية.

لقد أصدرت السلطات الفرنسية على امتداد هذه الحقبة، سلسلة من النصوص التشريعية والتنظيمية، مكّنت الفرنسيين والأوروبيين العاملين بالدول الثلاث، من مجموعة من الحقوق الخاصة بأوضاعهم المهنية (= الأجور، ساعات العمل، العطل السنوية، الراحة الأسبوعية، الأمراض المهنية، فسخ العقود، المنازعات، حوادث الشغل. . . إلخ)، وأيضاً بالوسائل النضالية لتحسين هذه الأوضاع (= حق الانتماء النقابي والإضراب أساساً)[٨٩]. وبالمقابل، حرمت العمال المنتمين إلى دول المغرب العربي الثلاث، من الاستفادة المطلقة

= خليل، السلسلة التاريخية، ط ٢ (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٢)، ص ١٥١ وما بعدها.

كما أن الأشكال الأولى للتغلغل الاستعماري بتونس، ستحوّل العديد من الشرائح، سواء بالقطاع الزراعي، أو الحرفي، إلى عملة يعيشون على قوة عملهم، وذلك تحديداً منذ أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كما تدل على ذلك الأعداد المتصاعدة من العمال المشتغلين بالسكك الحديدية والموانىء واستغلال واستخراج المعادن وتسيير المقاولات، والوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، التي أقيمت بتونس غداة استقرار نظام الحماية. انظر: الطاهر الحداد، العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية، ط ٤ (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤)، ومصطفى كريم، «مسألة الحق النقابي بتونس، ١٨٨١ - ١٩٣٢،» المجلة التاريخية المغربية، العدد ٣ (١٩٧٥)، ص ٢٧ - ٤٤.

أما بالمغرب الأقصى، حيث نلاحظ بروز حركة عمالية بقطاعات الزراعة والاستخراجات المعدنية والموانىء والطرق، مكونة من رجال ونساء وأطفال دون سن التشغيل أحياناً (فبمناجم الفوسفات مثلاً، وبحسب احصاءات ١٩٣١، بلغ عدد النساء العاملات بهذا القطاع ٣٠٨٣ إمرأة مقابل ٦٥٠٠ رجل و٢٤٥١ طفلاً، وفي سنة ١٩٣٨ بلغ العدد في قطاع الصناعة ٦٧٨٢ امرأة مقابل ٩٦٧٠ مغربياً و٤١٩٠ أوروبياً. انظر: أحمد تافسكا، تطور الحركة العمالية في المغرب (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠)، ص ٨٤ وما بعدها، وألبير عياش، «نشأة الطبقة العاملة المغربية وتطورها أثناء الفترة الاستعمارية، ١٩١٩ - ١٩٥٢،» ورقة قدّمت إلى: منظمة العمل العربية، دراسات عن الطبقة العاملة في الوطن العربي، بحوث الندوة الأولى للمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨، ص ٨٤ وما بعدها.

(٨٨) نتخذ من سنة ١٩٤٧ حداً فاصلاً بين المرحلتين، لأسباب تتعلق بتطور الحركة العمالية وتصاعد قوتها بالدول الثلاث، وبداية تكون استقلاليتها النقابية ونضج اندماجها بالنضال الوطني.

(٨٩) من ذلك قانون ٢١ آذار/ مارس ١٨٨٤، و١٢ آذار/ مارس ١٩٢٠، ومرسوم ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٢ بتونس، أما بالمغرب الأقصى فقد استصدرت عدة ظهائر تتعلق بـ: نظام الشغل (ظهير ١٣ تموز/ يوليو ١٩٢٦)، التعويض عن حوادث الشغل (ظهير ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٢٧)، مجالس الخبراء (١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٩)، الراحة الأسبوعية (ظهير ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣١)، هجرة العمال الأجانب إلى المغرب (ظهير ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٤)، تنظيم أداء الأجور (ظهير ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٣٦)، تنظيم العطل السنوية (ظهير ٥ أيار/ مايو ١٩٣٧)، الاتفاقيات (ظهير ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٣٨)، الأجراء وفسخ العقود (ظهير ٧ آذار/ مارس ١٩٤٠)، إعفاء الأجراء من الشغل (ظهير ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٠)، الأمراض المهنية (ظهير ٣١ أيار/ مايو ١٩٤٣)، العطلة السنوية (ظهير ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦)، المصالحات والتحكيم في منازعات الشغل (ظهير ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦). . . إلخ.

والشاملة من تطبيق هذه النصوص، سواء على مستوى الحقوق والامتيازات المهنية، أو على صعيد الوسائل الضرورية لتحصين هذه الحقوق وتطويرها لما هو أفضل.

إن الذي يفسر مظاهر التمييز في سياسة الاستعمار تجاه العمال المغاربة، هو إصراره على أن يبقى هؤلاء دون التوفر على الحد الأدنى للعيش والبقاء[90]، وعزلهم، أساساً، عن حركية النضال الوطني وذلك بحظر حقهم في الانتماء النقابي، والتمتع بمشروعية اللجوء إلى ممارسة الاضراب.

لقد حتّم التطور العددي للعمال المغاربة، وتزايد وعيهم بواقع الاستغلال الممارس من لدن رأس المال الفرنسي، على الاستعمار أن «يتحمل» مضطراً التحاقهم بفروع النقابات المحدثة بدول المغرب العربي الثلاث، دون أن تسمح النصوص التشريعية والتنظيمية بذلك.

بهذا الصدد، تقدم تونس نموذجاً متميزاً في حقل النضال العمالي والدعوة إلى تكوين نقابات محلية، لما من الاستقلالية ما يجعلها قادرة على مقاومة رأس المال الفرنسي، والحد من أشكاله الاستغلالية، وذلك بالمقارنة مع تجربتيّ كل من الجزائر والمغرب الأقصى[91]. فمنذ (١٩٠٤)، شهدت تونس حركات متتالية من الاضرابات[92]، استهدفت الدفاع عن المطالب العمالية الخاصة بنظام الأجور وساعات العمل والأوضاع المهنية[93]. كما واكبتها دعوات منادية بتأسيس إطارات نقابية موحدة[94]، كفيلة بإعداد العمال وتهييئهم لخوض نضالات، من شأنها أن ترفع من معنوياتهم وتحسّن من شروطهم المادية، وذلك بالرغم من افتقارها (= الإضرابات) إلى عنصري التنظيم والتوجيه القبليين.

لقد كان طبيعياً أن تقابل هذه المطالب بالرفض من لدن سلطات الحماية، تقديراً منها لخطورة الاستجابة لدعوات من هذا النوع، ليس لكونها ستلغي التمييز العرقي ـ الاجتماعي الذي اعتبره الاستعمار ضرورة أساسية فحسب، بل لأنها ستعدم الوجود الفرنسي بتونس

---

(٩٠) على سبيل المثال، انظر المقارنة التي أجراها الطاهر الحداد، في وقت مبكر، بين تطور المواد الاستهلاكية الأساسية (الخبز، الدقيق، زيت الزيتون، الصابون، القهوة، السكّر، اللحم) وتطور أسعارها ما بين تموز/ يوليو ١٩٢٣، وتشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٤، بالنسبة إلى عائلة مكونة من خمسة أفراد. انظر: الحداد، **العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية**، ص ١١٣ ـ ١١٤.

(٩١) نلمس ذلك في البروز المبكر لحركات الإضراب (١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٢٤)، والدعوة إلى تأسيس نقابات تونسية مستقلة عن فروع النقابات الفرنسية.

(٩٢) قارن: Mustapha Kraïem, *La Question du droit syndical en Tunisie, 1881 - 1932,* pp. 28 ff.

(٩٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: Stefane Colosio, «La Grève générale et l'organisation ouvrière à Tunis,» *La Revue* (Le Mouvement socialiste), (15 novembre 1904).

(٩٤) نقابات تمثل الجاليات الأجنبية (فرنسا، ايطاليا، اليهود) والسكان المحليين، دون تمييز عرقي (= الانتماء الديني والحضاري) أو اجتماعي (= نظام الأجور، وحقوق الشغل).

لاحقاً[95]. لذا، ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، وما تلاها من مضاعفات على اقتصادات المستعمرات ونفسيات شعوبها[96]، ستعرف تونس موجات جديدة من الاضرابات، شملت عمال الرصيف بكل من تونس (١٣ آب/ اغسطس ١٩٢٤) وبنزرت (آب/ أغسطس - أيلول/ سبتمبر ١٩٢٤)، وعمال الجير والإسمنت بحمام الأنف وهنشير بوتنفيل (Potinville)[97].

ومما يستوجب التشديد هنا، هو أن الحركة العمالية التونسية، وهي تخوض تجربتها الثانية في مجال اللجوء إلى الاضراب والدعوة إلى تأسيس نقابات مهنية، لم يكن من السهل أن تتعزز نضالاتها وتتوسع آفاقها، لو لم تحظَ بقيادة وتوجيه ثلة من النقابيين التونسيين، المفعمين بالعزم على مقاومة رأس المال الفرنسي ومؤسساته[98].

واحد من هؤلاء، وسمت شخصيتُهُ مسارَ الحركة العمالية، وطبعت تنظيماتها النقابية، إنه محمد علي (١٨٩١ - ١٩٢٨)، الذي أجمعت جل الكتابات، التي تناولت تجربته النقابية - السياسية[99]، على دوره المركزي في بناء العمل النقابي وتطوير مفاهيمه وأطروحاته. فهو لم يعتبر تونس «شهيدة» الاجتياح الفرنسي، خلافاً لما ذهب إليه الثعالبي وحزب الدستور القديم، بل، على العكس من ذلك، أقرَّ بالدور الذي قام به الاستعمار في «زعزعة الوعي الوطني، وتخويل البلاد التقنيات المعاصرة للاقتصاد والإدارة»[100]، وبالمقابل أكد أن «الضعف

---

(٩٥) للتدقيق في تقديرات سلطات الحماية بتونس، انظر الرسالة التي بعث بها مقيمها العام إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ٣ نيسان/ ابريل ١٩٠٥، الموجودة بأرشيف الحكومة التونسية، سلسلة E، رقم ٢٥٠، DI.

(٩٦) نشير إلى أن ما يفوق ٦٥,٠٠٠ تونسي قد شاركوا إلى جانب فرنسا في الحرب الأولى، توفي منهم ما يقرب من ١٠,٩٠٠، وتمّت تعبئة أكثر من ٣٠,٠٠٠ للمساهمة في إعادة بناء فرنسا، أي أن ربع السكان التونسيين النشيطين ظلوا في خدمة المتروبول ما بين ١٩١٤ - ١٩١٨، وكل هذه الأعداد ومعها الشعب التونسي، توقعوا تعاملاً مماثلاً من لدن فرنسا، لكنهم أصيبوا بخيبة الأمل لما تعرّضوا له، مباشرة بعد انتهاء الحرب، من مظاهر البؤس الاقتصادي (= الجفاف والمجاعات) الاجتماعي (= تدهور مهول لشروط العيش)، وتضييق للحريات العامة (= سياسياً ونقابياً).

(٩٧) للاطلاع أكثر على ظروف هذه الاضرابات وتطورها، انظر: الحداد، **العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية**، ص ٥٥ وما بعدها.

(٩٨) من هؤلاء نذكر: محمد علي الحامي، إبراهيم بن عمر، محمد قدور، البشير الجودي، المختار العياري، محمود الكبادي، محمد الغنوشي، البشير الفالح، أحمد الدرعي، محمد الخياري، الطاهر عجم، محمد الدخلاوي، وغيرهم. للاطلاع على سيرهم الذاتية ومسؤولياتهم النقابية، انظر: المصدر نفسه، ص ١٤٦ - ١٦٢.

(٩٩) انظر في جملة المؤلفين: Ahmad Khaled, *Mohammed Ali Al Hammi* (Tunis: [s.n.], 1968), et N. Sraïeb, «Note sur les dirigeants syndicalistes tunisiens de 1920 - 1934,» *Revue de l'occident musulman et de la méditerranée,* no. 9 (1er semestre 1971), pp.91 - 118.

(١٠٠) Eqbal Ahmad et Stuart Schaar, *Mhammed Ali et les fondements du mouvement syndicaliste,* p. 29.

الداخلي» هو الذي «سمح بدخول الأجانب أرض تونس» وأن «إصلاح المجتمع والأشخاص هو الكفيل بتحرير البلاد. . .»[101].

لذلك، كان اقتناعه راسخاً، بضرورة الرفع من وعي «الطبقة العاملة» والعمل على دمجها بدينامية النضال الوطني، تقديراً منه لمكانة هذا المكوِّن الاجتماعي في حاضر تونس ومستقبلها. لذلك، كانت مناقشاته مواقف «اتحاد النقابات الفرنسية» واضحة، في ما يخص استبعاد هذا الأخير إمكانية تكوين تنظيمات نقابية مستقلة بتونس[102]، حيث رد عليها بالقول: «إنني لا أنظر إلى فكرة العَمَلة المنفصلين عنكم، ولا إلى الماضي المؤلم الذي كان لهم، وإنما أجيبك عن مسألة الانقسام الذي ثقل حمله عليك: إنه لا يمنعكم شيء من الانخراط في النقابة التونسية ما دامت تشكيلاتها ستنخرط في العالمية طبق مبادىء العَمَلة، وكما هو موجود عند عَمَلة العالم أجمع. وعندئذ يمكن اتقاء الانقسام الذي تخشون شره. على أن النظام النقابي خاضع في كل بلاد العالم لنظام الشعوب، فكل أمة تشكل في أرضها نظاماً كاملاً، ثم ينضم للعالمية. ولماذا لا تعتبر تونس شعباً من الشعوب كما هي في الواقع ما دامت لم تكن تراباً فرنسياً، وعندها يمكن اجتماعنا شيئاً واحداً، ولا أرى ما يمنعكم من ذلك إلا إذا كانت صفة «حماة» تأبى عليكم التنازل لنا، واعتبارنا مثلكم في الإنسانية. أما التخصص في النقابية وفي الصناعات التي تقول يا م. دوريل: إنه مفقود في الأهلي، فإني بدون أن أعارضكم هنا أرى أن أمثالكم حينما تنضمون إلينا يوجد هذا التخصص الناقص. وهل نحن إلا عَمَلة كلنا شيء واحد، ونرقى بمعاضدة بعضنا لبعض، ولا أرى معنى لكلمة: أنتم، ونحن، بين أناس عَمَلة. . .»[103].

ليس في هذا النص، ما يدعو إلى التساؤل عن منطلقات وأهداف الحركة العمالية التونسية، بقيادة وتوجيه محمد علي، إنه بيان واضح عن تمثل حقيقي وتاريخي لوضعية تونس، وما ينتظر «الطبقة العاملة» من مسؤوليات وطنية، كما أنه (= النص) كشف فاحص عن مدى إدراك النخبة النقابية مفهوم النضال العمالي، تنظيماً وممارسة ووظيفة[104].

بهذا الوعي، توج محمد علي معاركه النقابية، بتأسيس «جامعة عموم العَمَلة التونسية» (٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٤)، وذلك بالرغم من تحفظات بعض الوطنيين التونسيين[105]،

---

(١٠١) مما جعله ينتقد قيادة حزب الدستور القديم، في مراهنتها على مبادىء ولسون، وقرارات عصبة الأمم، لتحرير تونس وإصلاح أحوال مجتمعها.

(١٠٢) فمما جاء على لسان الكاتب العام لاتحاد النقابات الفرنسية، قوله: «إن ذلك (= تأسيس نقابات مستقلة بتونس) يقسم قوة العَمَلة إلى شطرين أمام قوة المال المتحدة، ولا شيء يوجب هذا الانقسام ما دامت فوارق الأديان والأجناس معدومة في المبادىء النقابية ولا أفهم هنا شيئاً سوى أن التعصب الديني أو المللي هو الذي منعكم من الانضمام إلينا. . .». وارد في: الحداد، **العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية**، ص ١٢٥.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

(١٠٤) بهذا الصدد كتب فرحات حشاد عن مفهوم محمد علي للعمل النقابي، يقول: «يكاد يتطابق مع طبيعة بلادنا وأنشطتها ومواردها. بلد فلاحي وحرفي أكثر منه صناعي، فالحركة النقابية التي كان يحلم بها محمد علي تعتمد أساساً على النظام التعاضدي في الإنتاج والاستهلاك. . .». وارد في: بن حميدة، **الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس، ١٩٢٤ ـ ١٩٥٦**، ص ٦٣.

(١٠٥) نفكر أساساً في معارضة كل من أحمد بن ميلاد ومختار عياري.

والمعارضة المطلقة لسلطات الحماية، بما في ذلك الأوساط الاشتراكية بفرنسا[106]، هذه الجامعة التي، وإن استلهمت البعض من مبادئها التنظيمية من «الكونفدرالية العامة للشغل»، انبنت وتكونت على أساس نقابي متطور، يناضل من أجل الرفع من وضعية العمال وإزاحة مظاهر الاستغلال عنهم، دون أن يغفل توجهه الوطني، الذي يقتضي منه الاندماج بالديناميات السياسية التي تفتحها مختلف مكونات المجتمع التونسي.

لقد توقفت تجربة «جامعة عموم العَمَلة التونسية» دون أن تعمر طويلاً (٣ ـ ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٥)[107]، إلا أنها على قصرها، قد خلفت دروساً تاريخية في مجال التكامل بين النضال الوطني والصراع العمالي ـ النقابي، الذي لا يُعتبر ضرورة لتعزيز الحركة الوطنية، وتقوية مقاومتها للاستعمار فحسب، بل يُعدّ أيضاً وسيلة فعالة لفرض مطالب العمال وصيانة كرامتهم[108].

هذا، ومقابل تجربة تونس النقابية، تطورت الحركة العمالية في كل من الجزائر والمغرب الأقصى، بشكل مطابق للخصائص العامة المشتركة لنظيرتها بتونس، لكنه مختلف عنها نسبياً، سواء على مستوى تاريخ الظهور وحجم ثقل الاستعمار، أو على صعيد الاستقلالية وحدود الارتباط بالنضال الوطني.

ذلك ما نلامسه أكثر في تجربة الجزائر، حيث لم يسمح الاقتصاد الاستعماري بتكوّن «طبقة عاملة» فعلية، كمياً وعلى المستوى النوعي[109]، كما حظرت تشريعات الاحتلال (= قانون الأهالي لعام ١٨٨١) على الجزائريين الحق في تأسيس نقابات خاصة بهم، مبيحة حق الاستفادة من ذلك لعمال الجالية الفرنسية والأجنبية. لذلك فإن التطور الفعلي للحركة العمالية، هو الذي ستفرزه الموجات المتتالية لهجرة الجزائريين نحو فرنسا، وانضمامهم إلى نجم

---

(١٠٦) قام الاشتراكيون والشيوعيون، من أمثال:

Robert Louzon, Jean Paul Finidori, A. Duran, Angliviel, et Joachim Durel

بأدوار بارزة في تنظيم العمال نقابياً، وذلك بإحداث فرع للكنفدرالية العامة للشغل بتونس (١٩١٩)، إلا أنهم عارضوا تأسيس نقابة مستقلة بحجة أن ذلك يمس بوحدة العمال ويقسم قوتهم النضالية.

(١٠٧) نشير إلى أن «جامعة عموم العملة التونسية» قد أعيد إحياؤها عام ١٩٣٦، لظروف متنوعة: أولها صدور مرسوم من الباي (١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٢) يسمح بحرية العمل النقابي، وثانيها صعود الجبهة الشعبية إلى السلطة بفرنسا (١٩٣٦)، مما أتاح هامشاً من «الحريات»، على الأقل للمطالبة بتعميم الامتيازات التي حظيت بها الطبقة العاملة بفرنسا على عموم الشغيلة بالمستعمرات، وثالثها حركات الاحتجاج السياسي التي عمّت القطر التونسي سنوات (١٩٣٦ ـ ١٩٣٨)، والتي تجلت نقابياً في موجات الاضراب في العديد من مؤسسات الإنتاج، وصل عددها إلى ٢١,٠٠٠ مضرباً عام ١٩٣٦، و٢٦,٠٠٠ سنة ١٩٣٧. انظر: بن حميدة، المصدر نفسه، ص ٦٣ ـ ٦٤، وبول صباغ، تونس: **محاولة في المونوغرافية** (باريس: المنشورات الاجتماعية، ١٩٥١)، ص ٢١٨ وما بعدها.

(١٠٨) قارن: Ahmad et Schaar, *Mhammed Ali et les fondements du mouvement syndicaliste,* pp. 43 - 44.

(١٠٩) للتدقيق، انظر: جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية**، ص ١٥٠.

الشمال الافريقي، الذي يُعدّ، كما سبق أن حلّلنا[110]، إطاراً عمالياً من حيث تركيبته، مشتركاً بالنظر إلى توجهاته وأبعاده العامة، التي لم تعتمد المطالب الاقتصادية - الاجتماعية العمالية قاعدة لنضالاتها وحسب، بل استهدفت أيضاً، الدفاع عن شخصية المغاربة والدعوة إلى استقلال أقطارهم، وفي ذلك ربط جدلي بين النضال النقابي والتحرر الوطني.

لقد اشتركت التجربة الجزائرية مع نظيرتها التونسية، في إصرار الاستعمار على منع تأسيس نقابات محلية، وعزل العمال عن الاندماج بحركية النضال الوطني. وحتى مع تأسيس «اللجنة العامة للعمال» (١٩٣٦)، فإن الارتباط لم يحصل[111]، وذلك بالرغم من انعكاساتها الايجابية على صعيد تعبئة العمال وتوعيتهم أوضاعهم[112]، الواقع الذي ستتداركه نسبياً اللجنة العامة للعمال المتحدين، التي شكّل إحداثها خطوة نحو إقامة تنظيم نقابي وطني مستقل: اللجنة العامة للعمال الجزائريين (١٩٥٦).

وبالمغرب الأقصى، حيث عملت النخبة الوطنية على تأسيس نقابات، والمطالبة بالحقوق الكاملة للعمال[113]، ستشهد حركة الشغيلة تطوراً مشابهاً في خطوطه العامة، لما حصل بكل من تونس والجزائر[114]، خصوصاً في ما يتعلق بموقف الاستعمار من إحداث تنظيمات نقابية مستقلة ذات توجه وطني، واللجوء إلى ممارسة حق الاضراب[115].

---

(١١٠) انظر: «أولاً: نجم الشمال الافريقي،» ضمن الفصل السادس من القسم الثالث من هذا الكتاب.

(١١١) للتدقيق، انظر: جغلول، المصدر نفسه، ص ١٥٣ وما بعدها (= الإصلاحية الجهوية للجنة العامة للعمال، ١٩٣٦ - ١٩٤٥).

(١١٢) وهو الوعي الذي عكسته الاضرابات التي شهدتها الجزائر سنوات ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، في كل من وهران، سيدي بلعباس، سفيسف، والكويف.

(١١٣) نشير إلى اهتمام الحركة الوطنية بمسألة تنظيم العمال في نقابات نضالية بالمدن الأساسية، كالدار البيضاء، القنيطرة، فاس، بإشراف نخبتها السياسية (= علّال الفاسي، وأبو الشتاء الجامعي). انظر: غلّاب، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب: من نهاية الحرب الريفية إلى بناء الجدار السادس في الصحراء**، ج ١، ص ٩٨ وما بعدها.

إلا أن الحركة الوطنية ستبلور هذا الاهتمام بنص «المطالب المستعجلة» المقدمة إلى الإقامة العامة الفرنسية عام ١٩٣٦، حيث سيشمل الفصل الأول الخاص بالحريات الديمقراطية، التنصيص على حرية تأسيس النقابات والجمعيات وإقامة التجمعات، والفصل الرابع، المطالبة بحماية الفلاحين من الحكام والمعمرين والمرابين، أما الفصل الخامس، فقد أكد ضرورة تطبيق قوانين العمل الفرنسي على العمال المغاربة. انظر: علّال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط ٤ (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٠)، ص ١٨٦.

(١١٤) وهو التطور الذي يمكن حصره في ست مراحل: مرحلة التسلل أو التسرب النقابي (١٩٣٦ - ١٩٣٨)، مرحلة الجرم النقابي (ظهير حزيران/ يونيو ١٩٣٨)، الحماية النقابية (١٩٤٢)، فترة تأسيس الاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب (١٩٤٩)، مرحلة التقدم نحو الاستقلال النقابي (١٩٥٢)، وأخيراً فترة تأسيس الاتحاد المغربي للشغل (٢٠ آذار/ مارس ١٩٥٥). انظر:

R. Prallet, «Le Mouvement ouvrier marocain,» *Revue confluent*, no. 9 (septembre-octobre 1960), pp. 581 et 600.

(١١٥) للتدقيق في العلاقة بين النضال النقابي والنشاط الوطني بالمغرب، خلال الفترة الفاصلة ما بين =

وحتى بالنسبة إلى الجالية الفرنسية والأوروبية، فإن النصوص الأولى لقانون الشغل، لم تظهر إلا مع أواسط العشرينيات (= ظهير ١٣ تموز/ يوليو ١٩٢٦ الخاص بنظام الشغل)، كما أن حق الانتماء النقابي لم يقع الاعتراف به رسمياً إلا سنة ١٩٣٦، وذلك بالرغم من وجود فرع لـ «الكونفدرالية العامة للشغل» بالمغرب منذ ١٩٣٠[١١٦]. لقد أصرت السلطات الفرنسية على اعتماد استراتيجيا فصل النضال النقابي عن أبعاده التحررية والوطنية، كما استهدفت تهميش العمال المغاربة، عبر التضييق على إمكانات انضمامهم الشخصي لفروع النقابات الفرنسية بالمغرب[١١٧]، وذلك تقديراً منها لمكانة «الطبقة العاملة» في تعزيز النضال الوطني وتقوية بنيته[١١٨].

هذا، ومما زاد من التحام الحركة العمالية بالنشاط الوطني، معايشتها مظاهر التمييز المادية (= الأجور) والمعنوية (= المكانة والمسؤوليات) حتى داخل فرع «الكونفدرالية العامة للشغل»، الذي ظلت نسبة واسعة من قادته مؤمنة بـ «الدور الحضاري لفرنسا بالمغرب» وكذلك «الدور الحضاري للعمال الأجانب»[١١٩]، الواقع الذي تؤكده العديد من الوثائق الصادرة عن هذا التنظيم[١٢٠].

لكن مع سنة ١٩٣٦، كانت الحركة العمالية المغربية على موعد مع التاريخ، حيث كادت أن تشل مؤسسات الاقتصاد الاستعماري، بفعل الاضرابات التي خاضتها بمعمل كوزيما بالدار البيضاء (١١ حزيران/ يونيو ١٩٣٦)، والتي اتسعت في ما بعد إلى مناجم الفوسفات بكل من خريبكة واليوسفية، والفحم بجرادة[١٢١] لذا، فإن أهم خلاصة يمكن استنتاجها من

= ١٩٣٠ و١٩٥٦، انظر بالأساس:

Fouad Benseddik, «Les Attitudes politiques du syndicalisme dans le Maroc colonial, 1930 - 1956,» (Thèse pour le doctorat d'état en sciences politiques, Nanterre, Université de Paris X, mars 1989).

(١١٦) للتدقيق، انظر: المنوني وعياد، الحركة العمالية المغربية: صراعات وتحولات، ص ٣٠ وما بعدها.

(١١٧) قارن: التميمي، «بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني،» ص ٣٨ وما بعدها.

(١١٨) نقرأ ذلك في تقارير الإقامة العامة الخاصة بأوضاع المغرب الأقصى. ففي التقرير الشامل (٣٢ صفحة) للجنرال نوجيس المؤرخ بـ ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٧، الموجه إلى السلطات الفرنسية بباريس، نُلامس مثل هذا التقدير حين أكد على أن «الوضعية بالمغرب يجب أن يُنظر إليها بجد. ذلك، أن الوطنيين، باستنادهم على قوى داخلية وخارجية. . . يستغلون بفطنة الاستياء الناجم عن الصعوبات الراهنة: البؤس، غلاء المعيشة، الإنذار بالحرب. . .»، ليضيف: «ليس لدينا خيار آخر، سوى اتخاذ إجراءات صارمة في حق زعماء الحركة. . . مهما كانت ردود الفعل الناجمة عن ذلك. . .».

(١١٩) انظر: المنوني وعياد، المصدر نفسه، ص ٣٢.

(١٢٠) إضافة إلى وثائق التأسيس والمؤتمرات، يمكن العودة إلى الصحافة النقابية، سيما أعداد المغرب الاشتراكي، لعام ١٩٣٦.

(١٢١) انظر: Benseddik, «Les Attitudes politiques du syndicalisme dans le Maroc colonial, 1930-1956,» pp. 234 - 305.

قراءة ظروف الاضراب ونتائجه النقابية والسياسية معاً، هي أن هناك حركة عمالية بالمغرب الأقصى في طور التحول والانتقال، من مجرد عنصر هامشي غير فاعل، إلى مكون أساسي ووازن، بمسيرة النضال الوطني[١٢٢]، وهو الانتقال الذي سيتبلور أكثر مع تأسيس اتحاد النقابات الموحدة بالمغرب (١٩٤٣).

وفعلاً نلمس الانتقال أكثر، حين نقارب طبيعة المرحلة الثانية في تطور علاقة النضال النقابي بالعمل الوطني، تحديداً مع أواسط الأربعينيات. فخلالها سيتوسع حجم «الطبقة العاملة»، تمشياً مع التغيرات التي مست بنية الاقتصادات المغربية، كما سيتعمق وعيها بأوضاعها الاجتماعية، وبالضرورة شعورها الوطني، وإحساسها بأهمية الاندماج بديناميات النضالية.

إن التشديد على مواصفات المرحلة وخصائص الانتقال، لا يمنع القول بأن علاقة النضال النقابي بالعمل الوطني، ستعرف مسارات مختلفة، إن لم تكن متباينة بحسب استراتيجيا كل حركة وطنية، وبالضرورة بحسب موقف كل تنظيم نقابي منها. فبتونس، حيث ستنفرد الحركة العمالية، مقارنة لمثيلاتها بالجزائر والمغرب الأقصى، بإعادة تأسيس تنظيم نقابي مستقل، وفقاً لما نص عليه مرسوم الباي لعام ١٩٣٢[١٢٣]، ستعمل (= الحركة العمالية) ابتداءً من ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥، على اعتماد استراتيجيا متميزة قوامها: القطيعة مع الكونفدرالية

---

(١٢٢) بالنسبة إلى غاليسو يُعتبر الاضراب أول انتصار عمالي بالمغرب وأيضاً «انتصاراً عمالياً ببلد لا زالت فيه القوى الاجتماعية المحافظة وأرباب العمل أكثر وزناً وتأثيراً، وفي بلد لا زالت الإدارة الاستعمارية ضد الحركة العمالية...». انظر: روني غاليسو، أرباب العمل الأوروبيون بالمغرب، ١٩٣١ ـ ١٩٤٢ (الرباط: المنشورات التقنية لشمال إفريقيا، ١٩٦٤)، ص ١٢٦ ـ ١٣٠.

أما بالنسبة إلى الأوساط الاشتراكية والشيوعية، فالاضرابات تعد دليلاً على «وجود بروليتاريا وصراع طبقي بالمغرب، على غرار باقي البلدان» انظر: المغرب الاشتراكي، العدد ٩٧ مكرر (حزيران/ يونيو ١٩٣٦).

وبالنسبة إلى جريدة إفريقيا الفرنسية الناطقة باسم الاستعمار، فالوضعية بالغة الخطورة إذ يجب «ألا ننسى أن تواطؤ المضربين الأوروبيين مع الأهالي، قد يكتسي طابعاً أكثر إزعاجاً، سيما وأن التهدئة حديثة العهد، وأن عدداً كبيراً من العمال النازحين من الجنوب، لم يمض على تقديمهم السلاح أكثر من شهر». انظر: إفريقيا الفرنسية (تموز/ يوليو ١٩٣٦).

(١٢٣) من ذلك «نقابة موظفي وعمال شركة صفاقس ـ صفاقس التونسية» المؤسسة بتاريخ ١٦/١٠/١٩٤٤، تحت إشراف مسعود علي سعد. وأيضاً «اتحاد النقابات المستقلة بالجنوب»، الذي مثل كل من فرحات حشاد والشيوعي محمد النافعي أدواراً مركزية في إحداثه (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٤). وفعلاً شهد الاتحاد توسعاً كمياً مهماً، إذ انتقل عدد المنخرطين ما بين كانون الثاني/ يناير ١٩٤٥ وحزيران/ يونيو ١٩٤٦ من ٣٥٠٠ إلى ٦٠٠٠ منخرط، كما تمكن من الحصول على انضمام ما يقرب من ٢٧ نقابة حتى حدود حزيران/ يونيو ١٩٤٥. انظر: بن حميدة، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس، ١٩٢٤ ـ ١٩٥٦، ص ٦٦ ـ ٨٠، و Elbaki Hermassi, «Mouvement ouvrier en société coloniale, la Tunisie entre les deux guerres,» (Thèse de doctorat de 3eme cycle en sciences sociales, Paris, 1966).

العامة للشغل واتحاداتها المحلية بتونس[١٢٤]، وفي الوقت ذاته الإصرار على اتخاذ بُعد تنظيمي وتوجيهي إزاء التشكيلات الحزبية التونسية الموجودة وقتئذ (= الحزب الشيوعي والحزب الحر الدستوري أساساً)، لكن دون أن يجنّبها مثل هذا الموقف الانخراط في قضايا التحرر والاستقلال[١٢٥].

فكما كان لمحمد علي دور الريادة في إرساء أسس التنظيم النقابي بتونس، ستؤثر شخصية فرحات حشاد في تطور الحركة العمالية توجيهاً وتنظيماً، منذ التحاقه بالاتحاد المحلي للكونفدرالية العامة للشغل (١٩٣٦) وحتى اغتياله (١٩٥٢/١٢/٨)[١٢٦]. فمن مظاهر نفاذ شخصيته، وتأثيرها الوازن في مسيرة النضال العمالي بتونس، نجاح حشاد في توحيد التنظيمات النقابية المستقلة[١٢٧]، وصهرها ضمن إطار واحد وموحد: الاتحاد العام التونسي للشغل (٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦)، وأيضاً تمكنه النسبي من صياغة استراتيجيا، تضمن حداً أدنى من الاستقلالية للاتحاد، دون أن تعزله عن مسؤوليته الوطنية، أو تجرّده من أبعاده الجهوية ـ القومية والدولية.

إن معادلة النقابي ـ السياسي واردة بتفكير فرحات حشاد وممارسته، كما أن إشكالية أي منهما الأسبق في توجيه النضال العمالي وتحديد خياراته، حاضرة على امتداد تجربة قيادته الاتحاد العام التونسي للشغل وحتى قبله[١٢٨]. ألم يقل، منتقداً توجهات الكونفدرالية العامة للشغل،

---

(١٢٤) وهي قطيعة كان الدافع إليها أولاً مظاهر التمييز تجاه العمال التونسيين، لتتحول لاحقاً إلى تناقض حول استراتيجيا النضال النقابي وأبعاده الوطنية، لمزيد من الاطلاع، انظر: بن حميدة، المصدر نفسه، ص ٢٢٢ ـ ٢٤٣ (علاقته بالكونفدرالية العامة للشغل س،ج، ت).

(١٢٥) كما تدل على ذلك الوثائق المؤرخة لتجربة الاتحاد العام التونسي للشغل، سواء بالنسبة إلى تحرر تونس واستقلالها (انظر أساساً وثائق كل من المؤتمر التأسيسي المنعقد بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦ ووثائق المؤتمر الرابع لشهر آذار/ مارس ١٩٥١)، أو في ما يتعلق بالدعوة إلى وحدة الطبقة العاملة بمختلف أقطار المغرب العربي (انظر بالأساس الحوار الذي أجري مع فرحات حشاد، في: **الزهرة**، ١٩٤٧/١/١٤، ومقاله المنشور بـ **الندوة**، العدد ١٢ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٢)). أو تجاه القضايا القومية، وفي مقدمتها المسألة الفلسطينية، انظر: عبد السلام بن حميدة، «النقابات والوعي القومي: مثال تونس،» في: **تطور الوعي القومي في المغرب العربي**، مجموعة من الباحثين، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٢٤٣ ـ ٣٦٣.

(١٢٦) لمزيد من الاطلاع على تجربة فرحات حشاد، في حقل النضال النقابي والسياسي معاً، انظر: عمر سعيدان، **فرحات حشاد بطل الكفاح القومي والاجتماعي: حياته، مذهبه، آثاره** (سوسة، تونس: مطبعة الشلي، ١٩٦٩).

(١٢٧) وهي تحديداً «اتحاد النقابات المستقلة للجنوب» و«اتحاد النقابات المستقلة للشمال» و«جامعة الموظفين التونسيين».

(١٢٨) نفكر أساساً في موقف النقابيين التونسيين، وفرحات حشاد أساساً، من فشل إضرابات تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨، التي استهدف الشيوعيون الفرنسيون من خلالها، الإطاحة بحكومة «دالادييه»، انظر تقييمات فرحات حشاد اللاحقة، في: فرحات حشاد، «تونس والحركة النقابية،» **مساجلات عالمية** (أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩)، ص ١٩ وما بعدها.

«لقد علمونا نحن المناضلين النقابيين التونسيين أن العمل النقابي وخاصة ذلك الذي تجسده الكونفدرالية العامة للشغل لا يهتم بالسياسة ولا يكترث باتجاهات العمال السياسية ولا بمعتقداتهم الدينية، أفلم نردد دائماً أن الحركة النقابية ما هي إلا تجمّع لكافة الشغالين في صلب منظمة كونفدرالية للدفاع عن مصالحهم المهنية» ليضيف «ولقد استعملت وثيقة أميان (Amiens) كحجة للتدليل على هذه الحقيقة وهي وثيقة تكرس بدون أدنى التباس استقلالية الحركة النقابية عن أي تدخل سياسي سواء كان حزبياً أو غيره، وقد انخرطنا في الكونفدرالية العامة للشغل على هذا الأساس»[١٢٩].

بماذا إذن، يمكن تفسير النزعة القاضية بفصل النضال النقابي عن العمل السياسي، في تفكير فرحات حشاد، الذي سيصبح، من دون منازع، رمزاً للاتحاد العام التونسي للشغل؟ هل هو موقف مبدئي نابع عن قناعة واعية بضرورة حصر نشاط الحركة العمالية في ما هو مطلبي ـ مادي صرف ليس إلا؟ أم أن الإقرار بذلك لا يعدو أن يكون حكماً سطحياً[١٣٠]، وأن الدعوة إلى توجيه النضال النقابي نحو الأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية التونسية، وتجنيبه الانفعال والتفاعل مع الصراعات السياسية بفرنسا، تُعدّ أساساً وبالضرورة موقفاً فكرياً ـ نظرياً من الاستراتيجيا المعتمدة من لدن «الكونفدرالية العامة للشغل»، واتحاداتها المحلية بتونس من قضية تحرر واستقلال هذا القطر؟

نعتقد برجاحة التساؤل الثاني، وصحته من الوجهتين التاريخية والسياسية. ذلك أن الاتحاد العام التونسي للشغل، بقدر ما كان قادته مؤمنين بضرورة انخراط «الطبقة العاملة» في دينامية النضال الوطني التحرري، كانوا مقتنعين بلاتاريخية استراتيجيا الحركة الشيوعية، ومعها الحزب الشيوعي التونسي، بشأن قضايا المستعمرات وتطلعات شعوبها إلى التحرر والاستقلال.

لقد أبرزنا بعض عناصر هذه الاستراتيجيا، حين ناقشنا مدى استقلالية توجهات نجم الشمال الإفريقي عن أطروحات الحزب الشيوعي الفرنسي[١٣١]، كما سنحلل مكانة التنظيمات الشيوعية المغربية، وحدود وزنها داخل المكونات الرافعة شعار الاستقلال لاحقاً[١٣٢]. ما نود

---

(١٢٩) وارد في: بن حميدة، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس، ١٩٢٤ ـ ١٩٥٦، ص ١٩٧ ـ ١٩٨.

(١٣٠) إن قناعة فرحات حشاد بوجود علاقة جدلية بين النضال النقابي والنشاط الوطني، أمر لا شك فيه. ألم يرجع أصل كل مصائب المجتمعات إلى الاستعمار، حين قال: «انظروا إلى ما حولكم تجدوا أيادي الاستعمار وراء كل نكبة من نكباتنا...» (انظر: الحرية، ١٩٤٨/١٢/١٧)، ثم قال قبل ذلك: «إن سعادة الطبقة الشغيلة مقترنة بسعادة الوطن وبراحته ولا يمكن تحقيق الازدهار الاجتماعي تحت نفوذ النظم الاستعمارية وضغطها والطبقة العاملة التونسية التي تشعر كل الشعور بهاته الحقائق تبذل أقصى الجهد لتكون خير مثل في كفاح البلاد حتى بلوغها غايتها المنشودة...» (انظر: الحرية، ١٩٤٨/٨/١).

(١٣١) انظر: «أولاً: نجم الشمال الإفريقي،» ضمن الفصل السادس من القسم الثاني من هذا الكتاب.

(١٣٢) انظر: «أولاً: الحركات الوطنية وبُعد الاستقلال/ المكانة والوظيفة،» ضمن الفصل الثامن من القسم الرابع من هذا الكتاب.

تأكيده، لإبراز النظرة اللاتاريخية للحزب الشيوعي التونسي[١٣٣]، هو انشداده للأطروحة التي تقيم ربطاً حتمياً بين انتصار الطبقة العاملة في «المتروبول» وتحرر المستعمرات، ألم يوجه (= الحزب) نداء (حزيران/ يونيو ١٩٤٤)، وشعب تونس في أوج مطالبته بالاستقلال، يقول فيه: «إن الحركة التي نخوضها يجب أن تتواصل في تحرير فرنسا الكلي إلى حد القضاء على الهتلرية عدو الإنسانية وسيحدد مصير تونس بهذه المعركة وسيبرز إثر نهايتها المنتصرة عالم أفضل، عالم تخلص من الاضطهاد النازي، حيث تكون تونس وفرنسا مشاركتين في مجموعة أخوية فتسيران إلى الأمام نحو المزيد من الحرية والعيش الكريم...»[١٣٤].

هذا، ومما يؤكد اختلاف فرحات حشاد مع استراتيجيا الشيوعيين، وليس عداوته المبدئية للشيوعية كمنظومة قيم وأفكار، تلك الروابط، والتحالفات، والالتقاء في وجهات النظر، التي ستجمع الاتحاد العام التونسي للشغل بالحزب الشيوعي التونسي، خصوصاً بعد «إزاحة الوزراء الشيوعيين من حكومة رمادييه (Ramadier) (٥ أيار/ مايو ١٩٤٧)»[١٣٥].

فابتداءً من هذا التاريخ، سيعرف الحزب الشيوعي التونسي تغيراً نسبياً في أطروحاته الأساسية بشأن ظاهرة الاستعمار، والمداخل الفعلية لتجاوزها، وبالضرورة نوعية العلاقات التي يجب أن تربط مختلف مكونات الحركة الوطنية، نقابية كانت أم سياسية. فهكذا، سيساهم الاتحاد جنباً إلى جنب مع الحزب الشيوعي، في «لجنة الحرية والسلام التونسية» (١٩٤٨)، كما انخرط بـ «الجامعة النقابية العالمية» ذات الأكثرية الشيوعية. وحتى أثناء انعقاد المؤتمر الدولي لـ «أنصار السلم» بباريس وبراغ (٢٠ ـ ٢٥ نيسان/ ابريل ١٩٤٩)، لم يختلف الاتحاد كثيراً عن الحزب الشيوعي، في تقديره قوة الاستعمار الفرنسي، وحظوظه في الاستمرار بالمغرب العربي، وأيضاً في القوى المستفيدة من حروب الاحتلال[١٣٦].

---

(١٣٣) للتدقيق في نشأة الحزب الشيوعي التونسي، تطوره، برنامجه، أطروحاته، علاقاته بالحركة الوطنية، انظر: مصطفى كريم: «حول جذور الحزب الشيوعي التونسي، ١٩١٩ ـ ١٩٢٩،» **المجلة التاريخية المغربية**، العدد ٢ (١٩٧٤)، ص ١١٦ ـ ١٣٧، و«الحزب الشيوعي التونسي خلال سنوات الثلاثينيات،» **المجلة التاريخية المغربية**، العددان ٢١ ـ ٢٢ (١٩٨١).

(١٣٤) وارد في: بن حميدة، **الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس، ١٩٢٤ ـ ١٩٢٦**، ص ١٦٤.

(١٣٥) وهو الحدث الذي كانت له انعكاسات بالغة الأثر على الحزب الشيوعي الفرنسي، والتنظيمات الشيوعية بدول المغرب العربي، لعل أول مظهر لذلك موقفه من قضايا الاستعمار، وهو ما عبر عنه جدانوف خلال انعقاد مؤتمر الأحزاب الشيوعية ببولونيا (أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧)، بالقول: «إن أزمة النظام الاستعماري جعلت النظام الرأسمالي مهدداً من الخلف...».

(١٣٦) نقرأ ذلك بنص الخطاب الذي ألقاه النوري البودالي، الكاتب العام المساعد للاتحاد، حين أكد يقول: «إننا متيقنون أن الاستعمار الفرنسي لم يكن قادراً على استئناف حربه ضد الشعب الفيتنامي، وكذلك الاستعمار الهولندي لم يكن قادراً على غزو أندونيسيا لولا اعتمادها على قروض مخطط مارشال وعلى مساعدة الولايات المتحدة الفعلية مما مكّنها من الطائرات والدبابات والمدافع والرشاشات التي تستعملها الآن كل من فرنسا وهولندا لتحقيق رغبة السيطرة على كل الشعوب التي وقعت تحت هيمنتها، وتهديدات الحرب التي يشنها تجار السلاح والرجعيون لم تزل إلا في تدعيم الوضع العالمي لصالح الامبريالية التي كانت وما تزال عدونا الرئيسي...». انظر: بن حميدة، المصدر نفسه، ص ١٦٥ ـ ١٦٦.

إن التقاطع بين الاتحاد والحزب الشيوعي التونسي، لم يحصل على مستوى التصورات وحسب، بل تجاوز ذلك إلى الفعل. فمع بداية ١٩٥٠، سيتوحدان في الاضرابات التي شنها عمال رصيف بنزرت، والتي اكتست وقتئذ طابعاً سياسياً خاصاً، لكونها كانت تتعلق برفض «إفراغ أسلحة تتمثل في ٤٤ طائرة كانت تحملها الباخرة Dixmude كانت قد سلمت لفرنسا في نطاق إعادة تسليح الحلف الأطلسي والمساعدة الأمريكية»(١٣٧).

لقد شكلت حقاً هذه السنوات (١٩٤٧ ـ ١٩٥٠)، لحظة تقارب وتعايش بين الاتحاد العام التونسي للشغل والحزب الشيوعي، إلا أن ذلك لم يعمِّر طويلاً، إذا ابتداءً من سنة ١٩٥١ ستعرف العلاقات بين الإطارين أنواعاً من الفتور، بلغت حد الانتقاد والانتقاد المتبادل(١٣٨). فمقابل هذا الجفاء السياسي، ستدخل علاقات الاتحاد بالحزب الدستوري الجديد مرحلة من التوافق والتطابق، إلى درجة أصبح الاستفهام عن إياهما تابع للآخر وارداً ومشروعاً، خصوصاً بالنسبة إلى موقف الاتحاد من استراتيجيا المفاوضات القطرية مع فرنسا، التي اعتمدها حزب الدستور الجديد منذ ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠(١٣٩)، وانسحابه (= الاتحاد) من «الجامعة النقابية العالمية»(١٤٠) وانضمامه إلى «الجامعة العالمية للنقابات الحرة ـ سيزل (SISL)»، التي حدد فرحات حشاد أهميتها بالقول: «إن السيزل موجودة في كل مكان عن طريق تنظيماتها المنتشرة في أوروبا وأمريكا وآسيا وفي غيرها من الأماكن، وهي توصل صوت العمال حتى إلى منظمة الأمم المتحدة وتنسق مع اليونسكو مباشرة وبصورة نشيطة من أجل نشر برامج التعليم العام، المهني والاجتماعي عبر كل

---

(١٣٧) المصدر نفسه، ص ١٦٦.

(١٣٨) غالباً ما تكررت انتقادات فرحات حشاد استراتيجيا الشيوعيين وطريقة استثمارهم السياسة، دون أن تمس ببعض مبادىء الشيوعية ومفاهيمها. لذلك نراه يقول في تموز/ يوليو ١٩٥١: «إن الطريقة الشيوعية ترمي في الظواهر إلى تحرير الشعوب وأقول جيداً في الظاهر، لكن في الحقيقة لا يوجد بالنسبة إلى الكتلة الروسية سوى شكل واحد للتحرر ألا وهو التحرر الشيوعي، والشعب التونسي رغم أنه مستعمَر من قبل الأجنبي ويطمح بالطبع إلى التحرر من ربقة الاستعمار لا يمكن أن يقبل هذا «التحرر النموذجي» المستوحى من ايديولوجيا ضيقة لا تعترف كلياً بالحريات الفكرية الأساسية وبحرية التعبير وهي جد عزيزة وحيوية للإنسان».

(١٣٩) وهو الموقف الذي شكّل موضوع جدل غير محسوم، فبالنسبة إلى الحزب الدستوري الجديد، حظيت استراتيجيا المفاوضات بتثمين الاتحاد ومؤازرته، إذ صرح الحبيب بورقيبة بتاريخ ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٥٠، يقول: «إن منظمتنا العتيدة الاتحاد العام التونسي للشغل عبّرت على لسان كاتبها العام فرحات حشاد عن مساندة البروليتاريا التونسية أثناء وجودي بباريس...». انظر: حسن السعداوي، «الوحدة العمالية القومية: البرجوازية في تونس،» الحركة النقابية العالمية، العددان ٨ ـ ٩ (آب/ أغسطس ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٠)، ص ٤٧. في حين نقرأ رأياً مخالفاً لدى قادة الاتحاد يقول: «إذا نحن لا نؤيد التسيير الشيوعي الحاد وانعدام الفرد وحقوق الرجل والمواطن فنحن لا نحبذ أولئك الذين يريدون التذرع بمقاومة الشيوعية لإخفاء سياستهم الرجعية والمناهضة للطبقة الشغيلة، ولتغطية فكرتهم المحافظة الضيقة والمتأخرة لصرف الأنظار عن استثمارهم العمال ومعارضتهم للتقدم الاجتماعي...». انظر: المؤتمر الرابع للاتحاد، «وثائق المؤتمر الرابع للاتحاد (مارس ١٩٥١): تقرير لجنة العلاقات الخارجية،» ص ٣٨ وما بعدها.

(١٤٠) وهو الانسحاب الذي يبرره الاتحاد العام التونسي للشغل، بالاستغلال السياسي للنضالات النقابية من لدن الجامعة ولصالح الكتلة السوفياتية، وأيضاً بموقف هذه الأخيرة من وحدة الطبقة العاملة بأقطار المغرب العربي. انظر: المؤتمر الرابع للاتحاد، المصدر نفسه، ص ٣٠.

العالم. وهي تشارك باستمرار في أعمال المكتب الدولي للشغل (مكتب العمل الدولي) بجنيف الذي يسهر على تطور التشريع الاجتماعي المستمر ومشاركة أوسع للأجراء في تسيير المؤسسات. كما أنها تهتم بصورة خاصة ببلورة مخططات النهوض الاقتصادي التي تربط الأمم وتسهر على تنفيذها. وهكذا تصبح السيزل عاملاً يحرك الحياة الدولية ويؤثر تأثيراً كبيراً على القرارات التي يرتبط بها مصير الإنسانية...»[١٤١].

بماذا إذن، يمكن تفسير هذا الانعطاف في توجهات الاتحاد العام التونسي للشغل؟ هل هو استيعاب سياسي للنقابة من لدن الحزب الدستوري الجديد؟ أم مجرد تحوّل مدروس وواع فرضته ظروف المقاومة والنضال الوطني؟ وإذا كان الأمر كذلك، هل يمكن الإقرار بأن الاتحادَ قد ظل محافظاً على استقلاليته تجاه الحزب، وأن التغيرات التي تخللت علاقاته بمختلف المكونات السياسية والنقابية، التونسية والدولية معاً، لم تكن أكثر من «تكييف» و«مطابقة» لممارساته مع محيطه العام، ليستمر (= الاتحاد) رافداً فاعلاً ومكوناً وازناً ببنية الحركة الوطنية التونسية؟

لقد تراوحت التحليلات التي تناولت علاقة الاتحاد بالحزب الدستوري الجديد، بين حدين اثنين، أو تدقيقاً بين نظرتين مختلفتين من حيث تقدير طبيعة علاقة الإطارين، وحدود تفاعلهما، بل ومدى وجود تأثير أحادي أو متبادل[١٤٢]، لكن وفي ضوء هذه المراوحة، قد ظل الإجماع قائماً على أن الاتحاد العام التونسي للشغل، بتأسيسه، وتطور نضاليته، قد شكّل فعلاً مكوناً مركزياً غيّر من موازين الصراع ضد الاستعمار، وأمدَّ الحركة الوطنية بقدرات نضالية بالغة التأثير والنفاذ[١٤٣].

أما بالجزائر، حيث أثّرت ظروف الحرب العالمية الثانية في واقع الحركة العمالية ونضالية تنظيماتها النقابية[١٤٤]، فإن انتفاضة قسنطينة (١٩٤٥) ـ التي شكلت حدثاً قلَّ نظيره منذ ثورة

---

(١٤١) ورد ذكره في: بن حميدة، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس، ١٩٢٤ ـ ١٩٥٦، ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦.

(١٤٢) بالنسبة إلى قادة الحزب الدستوري الجديد، يُعدّ هذا الأخير إطاراً مفتوحاً لكل الشرائح الاجتماعية التونسية، وأن الانخراط على أساس «طبقي» لا معنى له، لأن التناقض أصلاً بين الأمة التونسية والاستعمار والامبريالية، في حين لدى البعض من المناضلين النقابيين، ليس في الحزب، عدا مطلب الاستقلال، ما يحدو إلى الانضمام إليه. لنقرأ وصفاً لهذه الوضعية على لسان معلّم، عضو بالاتحاد والحزب معاً، يقول فيه: «كنا نتواجد صلب هذا الحزب إلى جانب كبار الملاكين ونحن وإن التقينا معهم في الهدف الطويل المدى وهو النضال من أجل الاستقلال فقد كنا نمارس إلى جانب ذلك نضالاً ثانياً من أجل الخبز جعلنا في صراع معهم...». هذا، ويستبعد الباحث عبد السلام بن حميدة، أي تبعية للاتحاد إلى الحزب، وأن اللحظات التي قررت التقاء الإطارين، كانت ضرورية لتطوير مفهوم الاستقلال والإسراع في إنجازه. انظر: المصدر نفسه، ص ١٧٦ ـ ١٨٠.

(١٤٣) للتدقيق في طبيعة التأثير وحجم القُدرات النضالية، انظر كلاً من: Mustapha Kraïem et C. Sammut, «Mouvement national et mouvement ouvrier dans un milieu colonial (exemple la Tunisie),» *R.H.M.*, nos. 13 - 14 (janvier 1979), pp. 69 - 94, et A. Benhmida, «Le Rôle du syndicalisme tunisien dans le mouvement de libération nationale, 1946 - 1956,» *Les Cahiers de Tunisie*, vol. 29, nos. 117 - 118 (1981), pp. 237 - 250.

(١٤٤) نفكر أساساً في المضاعفات الاقتصادية (= البطالة، الجفاف، التفقير) الناجمة عن الحرب، =

المقراني (١٨٧١)[١٤٥]، من حيث العنف والقوة وحجم الخسائر[١٤٦] قد أذكت حيوية هذه التنظيمات، وأدخلت الطبقة العاملة دائرة النضال الوطني من جديد.

صحيح أن الحزب الشيوعي الجزائري، الذي ظل منشداً إلى الأطروحات العامة لنظيره الفرنسي[١٤٧]، لم يتمكن من الفعل في الحياة السياسية الجزائرية منذ تأسيسه (١٩٢٠)[١٤٨]، وحتى سنوات تعريبه (١٩٣٥ ـ ١٩٣٧)، والقضاء بحله (آب/ أغسطس ١٩٣٩)[١٤٩]، لكن الثابت أن أحداث قسنطينة وما أعقبها من تطورات، سواء على صعيد بنيته كحزب، أو في علاقته بمحيطه المغربي[١٥٠]، قد غيرت من نظرته إلى الظاهرة

=والظرفية السياسية المواكبة لتحرر فرنسا والعودة إلى ممارسة الحكم الشرعي (= إلغاء حكومة فيشي الموالية للنازية)، الأمر الذي كانت له انعكاسات ملموسة على الأوضاع السياسية بداخل المستعمرات الفرنسية، ومنها الجزائر.

(١٤٥) Roger Le Tourneau, *Évolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920 - 1961* (Paris: A. Colin, 1962), p. 350.

(١٤٦) بتقدير الحركة الوطنية الجزائرية، بلغت الخسائر البشرية ٥٠,٠٠٠ قتيل، في حين حصرت الاحصاءات الرسمية لسلطات الاحتلال هذا الرقم في: ٣٥٠٠ قتيل. انظر: المصدر نفسه، ص ٣٤٨ وما بعدها.

(١٤٧) وهي الأطروحات التي تراوحت بين «الربط بين صعود الطبقة العاملة لمراكز السلطة بالمتروبول وتحرير المستعمرات (١٩٢٠ ـ ١٩٣٨)، والدعوة إلى «التحالف مع الديمقراطيات الغربية لمواجهة أخطار النازية والفاشية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٣)»، «والاندماج بالاتحاد الفرنسي لتعضيد نضال الطبقة العاملة الفرنسية (١٩٤٣ ـ ١٩٤٧)». للتدقيق، انظر: Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, pp. 379 - 385 et 596 - 601, et عمار أوزيغان، **الجهاد الأفضل**، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤)، ص ٥٦ ـ ٨٣ (= الوعي الطبقي والحس القومي).

(١٤٨) ١٩٢٠ هي سنة إحداث فرع الحزب الشيوعي الفرنسي بالجزائر، باسم الحزب الشيوعي بالجزائر، ليتحول عام ١٩٣٦ إلى الحزب الشيوعي الجزائري. لمزيد من الاطلاع، انظر:
Taleb Bendiab, «La Pénétration des idées et l'implantation communiste en Algérie dans les années 20,» dans: Gallisot [et al.], *Mouvement ouvrier: Communisme et nationalisme dans le monde arabe*, pp. 127 ff.

(١٤٩) وهو الحل الذي أفقده خيرة أطره القيادية، بالاعتقال والسجن والإبعاد، علاوة على استقالة كاتبه العام السيد ابن علي بوخورت، غداة اجتياح الاتحاد السوفياتي فنلندا، مبرراً موقفه بالقول: «ويجسد الاتحاد السوفياتي اليوم، طرق العنف والاحتلال نفسها التي اعتمدتها النازية. . . : إنني لا أتضامن مُطلقاً مع السياسة الحالية للاتحاد السوفياتي وللأممية الشيوعية. . .»، ومنذ ١٩٣٩ وحتى ١٩٤٢ ـ ١٩٤٣، تولى الشيوعيون الاسبان الموجودون كلاجئين بالجزائر، مهام قيادة الحزب سرياً.

(١٥٠) نفكر أساساً في مؤتمر الأحزاب الشيوعية بكل من المغرب ـ الجزائر ـ تونس، الذي انعقد بالجزائر بتاريخ ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٤، تحت رئاسة الحزب الشيوعي الفرنسي ممثلاً في شخص ليون فيكس (Léon Feix). لقد شدّد المؤتمر على وحدة هذه الأحزاب النابعة من تحليلها الأوضاع الدولية وواقع بلدانها، لكن دون أن يطرح المؤتمر استقلال هذه الأخيرة، بل أكد من جديد على ارتباط المغرب العربي بفرنسا. للاطلاع على التغطية الكاملة لأشغال المؤتمر ومقرراته، انظر: الحرية، ١٩٤٤/١٠/٥ (بالفرنسية).

الاستعمارية، والاستراتيجيات الممكنة لتجاوزها[151]. لذلك، فاستحضار مسار الحزب الشيوعي الجزائري، وتأكيد الانعطافات التي شهدها مع أواسط عقد الأربعينيات، تبرره المكانة التي حظي بها الشيوعيون داخل فروع الكونفدرالية العامة للشغل بمختلف دول المغرب العربي، ومنها الجزائر، وبالتالي تستوجبه الأدوار التي نيطت بالشيوعيين في إغناء النضال النقابي، وتطوير مفاهيمه وأدواته.

أما بالمغرب الأقصى، حيث شكّل ميلاد اتحاد النقابات الموحدة بالمغرب (١٩٤٣)، مؤشراً لانتقال جديد في تطور الحركة العمالية ووعيها النقابي ـ النضالي، فإن عقد الأربعينيات سيكثف من علاقات الطبقة العاملة بالحركة الوطنية ، وذلك بفعل عوامل بنيوية، قورت التقارب بين الإطارين أولاً، ووفرت شروط اندماجهما النضالي لاحقاً.

عامل مركزي جدير بالوقوف لمقاربة التغيّر الذي مس بنية الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى، وبالتالي قرر الانتقال من الدعوة إلى الاصلاح ضمن دولة الاحتلال إلى طرح مطلب التحرر والاستقلال، إنه التفاف جل مكونات الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية، مجسدة في شخص ممثلها الشرعي الملك الراحل محمد الخامس، حول شعار الاستقلال والمطالبة باسترجاع السيادة الوطنية.

لن ندقق في المؤشرات السياسية لعودة المؤسسة الملكية إلى احتضان وتبنّي نشاط الحركة الوطنية[152]، وإن كنا مقتنعين بأن الصلات لم تنقطع بينهما منذ زيارة الملك الراحل مدينة فاس (٨ أيار/ مايو ١٩٣٤) واحداث عيد العرش (١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٤)[153]، ما نود تأكيده هو أن هذا الالتفاف، الذي شكّل خاصية ميزت الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى دون سواها، قد فتح دينامية سياسية ـ نضالية، وحّدت مجمل العناصر الفاعلة بالنضال الوطني، كما دفعت، وهذا ما نريد التشديد عليه، بالمكونات المستبعِدة شعار

---

(١٥١) حتى لا نعمم نقول إن التغير لم يرتق إلى مستوى القطيعة مع كل الأطروحات السابقة، أو الانخراط الكلي مع مكونات الحركة الوطنية الجزائرية. إذ في أوج محاكمة قادة هذه الأخيرة (حزب الشعب وأصدقاء البيان والحرية أساساً) بعد أحداث أيار/ مايو ١٩٤٥، اعتمد الشيوعيون موقفاً في غير صالح هؤلاء القادة، وذلك باعتبارهم «مناوئين لفرنسا» و«لسيادتها بشمال افريقيا». انظر: **الصدى الجزائري**، ١٩٤٥/٨/٧ (بالفرنسية)، وأيضاً باعتبار الانتفاضة «مؤامرة فاشستية». نقلاً عن:

Gregoire Madjarian, *La Question coloniale et la politique du parti communiste français, 1944 - 1947,* note no. (45), p. 106.

(١٥٢) سندقق ذلك في الفصل الثامن من هذا القسم من الكتاب.

(١٥٣) من مظاهر هذا التواصل، التجاوب الشعبي الذي استقبلت به الحركة الوطنية والشعب المغربي، زيارة الملك الراحل محمد الخامس مدينة فاس (٨ أيار/ مايو ١٩٣٤)، ومؤسساتها التاريخية والدينية (= القرويين والصلاة بجامعه، والأضرحة المحترمة)، وهو الحدث الذي دفع بالسلطات الفرنسية إلى اعتقال البعض من قادة الحركة الوطنية وحظر صحافتها ووسائل إعلامها (= جريدة عمل الشعب، والحياة ومجلة السلام والمغرب الصادرة بكل من المنطقة الخليفية وباريس . انظر: الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص ١٦١ ـ ١٦٤.

الاستقلال، إلى التفكير في صياغة استراتيجيا نضالية أقرب إلى منطلقات هذه الوحدة، منها إلى أطروحات أخرى.

فهكذا، سيعرف الحزب الشيوعي المغربي المحدث عام ١٩٤٣[١٥٤]، جملة من التغيرات طالت بنيته التنظيمية (= المغربة ابتداءً من سنة ١٩٤٥)، وتوجهاته السياسية (= الدعوة إلى المساواة بين الأمتين المغربية والفرنسية)[١٥٥]، وبالتالي جعلت منه مكوناً فاعلاً في تأطير النضالات النقابية، قبل أن يلتئم بأطروحات الحركة الوطنية .

وفعلاً، لقد مثّل الشيوعيون دوراً مهماً في تأطير الحركة العمالية وتوجيه نضالاتها النقابية، وذلك بغضّ النظر عن التباعد في وجهات النظر بين الحزب الشيوعي وباقي مكونات الحركة الوطنية. فاتحاد النقابات الموحدة بالمغرب، التي لم يتجاوز عدد أفراده حتى عام ١٩٤٣، ١٣,٤٨٩ منخرطاً، سيصل في نيسان/ ابريل ١٩٤٤، إلى عشرين ألفاً، ليقفز خلال أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها إلى ٤٤ ألفاً، و٥٠ ألفاً سنة ١٩٤٥، وبعدها إلى ٥٢ ألفاً سنة ١٩٤٧[١٥٦].

هذا، ونعتبر الربط بين النمو الكمي لاتحاد النقابات الموحدة بالمغرب، أو الاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب ابتداءً من عام ١٩٤٦[١٥٧]، والحزب الشيوعي المغربي، ضرورياً إذا استحضرنا مكانة هذا الأخير داخل الاتحاد، وفاعليته في إنجاح مجمل الاضرابات (١٩٤٨ - ١٩٥٠) التي أعلنها عمال السكك الحديدية، والوظيفة العمومية، ومستخدمو القطاعين الخاص وشبه العام[١٥٨]، والتي شكلت الموجة الثانية من الاضرابات الناجحة بعد حركة ١٩٣٦[١٥٩].

---

(١٥٤) تأسس فرع الحزب الشيوعي الفرنسي بالمغرب الأقصى عام ١٩٣٩، وتحول سنة ١٩٤٣ إلى «الحزب الشيوعي بالمغرب»، إلا أن هذا التغيير في التسمية، لم يواكبه تحوّل في النظرة السياسية لقضية الاستعمار بالمغرب، إذ استمر الحزب منطلقاً من جل أطروحات، موريس توريز (Maurice Thorez)، داعياً إلى دمقرطة المؤسسات وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، دون أن يطرح مبدأ الاستقلال. للإطلاع أكثر على تجربة الحزب الشيوعي المغربي قبل عام ١٩٤٣ وبعده، انظر كلاً من:

Robert Rézette, *Les Partis politiques marocains* (Paris: A. Colin, 1955), et A. Ayache, «Les Communistes du Maroc et les marocains, 1936- 1939,» dans: Gallisot [et al.], *Mouvement ouvrier:Communisme et nationalisme dans le monde arabe,* pp. 159 - 172.

(١٥٥) قارن: «Afrique du nord, la menace du separatisme,» dans: Madjarian, *La Question coloniale et la politique du parti communiste français, 1944 - 1947,* pp. 76 - 92.

(١٥٦) Benseddik, «Les Attitudes politiques du syndicalisme dans le Maroc colonial, 1930 - 1956,» pp. 378 - 379.

(١٥٧) خلال المؤتمر الرابع لاتحاد النقابات الموحدة بالمغرب، المنعقد بتاريخ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦، نص التقرير المتعلق بالتعديلات الخاصة بالقانون الأساسي، على أن المؤتمر السادس عشر للكونفدارلية العامة للشغل، قد أوجب تعديل اسم «الاتحاد المحلي» بـ «الاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب».

(١٥٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: Benseddik, Ibid., pp. 498 - 506.

(١٥٩) قارن: عياش، المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية، ص ٤٠٦ - ٤٠٧.

صحيح أن الأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية ما بين ١٩٤٣ و١٩٤٨[١٦٠]، كانت أكثر نضجاً لإذكاء حس العمال وشحذ وعيهم واقع الاستغلال، وصحيح أيضاً أن الحزب الشيوعي، تمشياً مع استراتيجيا الكونفدرالية العامة للشغل[١٦١]، وحتى الإقامة العامة[١٦٢]، قد شجع على انخراط العمال المغاربة في الاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب وادماجهم بالنضالات النقابية، لكن الثابت أن الحركة الوطنية، تقديراً منها لأهمية الطبقة العاملة في تطور وتثوير النشاط الوطني، واقتناعاً منها بمركزية النضال داخل الاتحاد العام قصد توجيهه توجيهاً وطنياً[١٦٣]، قد مثلت دوراً أساسياً في كسب هذا الرهان، كما عكست ذلك نتائج المؤتمر السادس للاتحاد المنعقد بتاريخ ١١ ـ ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٠، الذي شكل حقاً مؤشراً لنجاح التيار الوطني داخل المركزية النقابية (= الاتحاد)، قبل أن تصبح هذه الأخيرة نقابة وطنية باسم «الاتحاد المغربي للشغل (٢٠ آذار/ مارس ١٩٥٥)»[١٦٤].

إنه رهان لم تقتصر مكاسبه على الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى وحسب، بل امتدت إلى تونس والجزائر، ولو بدرجات متفاوتة في الزمان والمكان. فالاستعمار الذي حاول، بكل إصرار، أن يجرد النضال النقابي من خصوصية ارتباطه الجدلي بحركة التحرر الوطني، قد أخفق في فك هذا التداخل والتكامل. وبالمقابل، نجحت الحركات الوطنية في استثمار

---

(١٦٠) وهي الأوضاع المتسمة بالبؤس المادي والتمزّق الاجتماعي، وارتفاع معدلات «التّبلتر» والتفقير، انظر: روبير مونتاني، ولادة البروليتاريا المغربية: تحقيق جماعي ما بين ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠([د.م.]: منشورات بيروني، ١٩٥١)، والمحجوب بن الصديق، «النقابية المغربية تسير،» (١٩٥٤)، وهذا التقرير أعده بن الصديق وهو رهن الاعتقال.

(١٦١) تلك الاستراتيجيا التي كانت تستهدف عزل الطبقة العاملة عن النضالات الوطنية، وحصر نشاطها في ما هو نقابي صرف، ولو أدى بها الأمر إلى قبول انخراط المغاربة باتحاداتها المحلية بشكل غير قانوني، كما عبّر عن ذلك، هنري برودوم (Henri Prudhomme)، سنة ١٩٤٥ بالقول: «فخلال المؤتمر السادس عشر الكونفدرالية العامة للشغل، أي منذ إعادة تأسيسنا، وبالرغم من القوانين، والمعارضات والتهديدات التي كنا نتعرض لها من لدن السلطات، ورغم كل ذلك قبلنا المغاربة، فهناك اليوم ما يبلغ ٣٠,٠٠٠ مغربي مسلم بتنظيماتنا النقابية كان من الممكن أن تكون عملاً سهلاً لو سمحت السلطات بالحق النقابي... نحن على دراية بسخط واستياء العمال المغاربة. لذا تحاول نقاباتنا أن تطلعهم على الصورة الحقيقية لفرنسا، إنها تطمح لأن نحببها لهم»، وارد في: Benseddik, «Les Attitudes politiques du syndicalisme dans le Maroc colonial, 1930 - 1956,» p. 390.

(١٦٢) لا يعني محاباة الحزب الشيوعي للإقامة العامة، أو تنفيذ توجيهاتها، بل نقصد أنه حتى السلطات الفرنسية بالمغرب الأقصى قد دفعت في اتجاه التحاق المغاربة بالتنظيمات النقابية التابعة للكونفدرالية العامة للشغل، ولو بشكل غير قانوني، تجنّباً واعتراضاً على إحداث إطارات عمالية محلية، ملتحقة بالحركة الوطنية وبنضالاتها التحررية، من ذلك مثلاً، دعوات إريك لابون القاضية بأن تقوم النقابات «بتجنيب العمال من الارتباط بالوطنيين، أو على الأقل بالحركات التقليدية والانفصالية»، وأيضاً إصراره على «الالتحاق بالكونفدرالية العامة للشغل». انظر:
Jean Lacouture et Simonne Lacouture, *Le Maroc à l'épreuve* (Paris: Seuil, 1958), p. 197.

(١٦٣) كما حدث عند صعود أطر نقابية وطنية إلى مواقع المسؤولية بالاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب، من أمثال المرحوم محمد التباري، الطيب بن بوعزة، والمحجوب بن الصديق، وغيرهم.

الأوضاع العمالية بتحسيسها بأوضاعها أولاً، وبتنظيمها وإذكاء وعيها لاحقاً، الواقع الذي قررته وساعدت على إنضاجه نوعية التغيرات التي طالت اقتصاد ومجتمع وثقافة دول المغرب العربي، بفعل مُسلسل الإدماج الذي تعرّض له لهذا الأخير منذ منتصف القرن التاسع عشر.

خلاصة مركزية نخالها جديرة بالإبراز، في خاتمة هذا المطلب، وهي أن النتائج العميقة التي مست الإنسان المغربي في شروط عيشه، وعلاقاته العامة، وفي قيمه وثقافته، وأسس انتمائه الحضاري، قد حدت به إلى وعي الظاهرة الاستعمارية وعياً متقدماً، إن لم نقل أعمق جذرية مما كان سائداً قبل مستهل عقد الأربعينيات. فالاستعمار لم يعد مجرد اجهاز على الأنا ومقوماتها، بل، أكثر من ذلك، أصبح نظاماً لتشريع التخلف والفقر والجهل، والمستعمِر لم يعد كافراً وحسب، بل غدا مستغِلاً، محتكِراً، ورب عمل أيضاً. وبالتالي لم تعُد المواجهة منطلقة من رد الفعل، متمحورة حول الدفاع عن الهوية والشخصية التاريخية فقط، بل أصبحت بالضرورة مطالبة بإلغاء الاستعمار في أصوله وفصوله، وهذا يعني صياغة استراتيجيا جديدة قوامها الدعوة إلى التحرر والاستقلال وإعادة بناء الدولة الوطنية.

لقد شكلت ظرفية عقد الأربعينيات بداية حاسمة على طريق صياغة هذه الاستراتيجيا، التي تعتبر بروز الطبقة العاملة واندماجها بالعمل الوطني، أول توجهاتها وانطلاقاتها، وهي استراتيجيا لم يكن من السهل أن يتصلب بناؤها، وتكتمل أبعادها، لو لم تواكبها تغيرات في مسيرة الاستعمار وبنية النظام الدولي.

ثانياً: الظاهرة الاستعمارية والنظام الدولي/ مظاهر الأزمة ومؤشرات التحول

ليس استطراداً أن نجدد تأكيد الارتباط العميق بين الاستعمار كظاهرة تاريخية، اقتصادية، واجتماعية، ونشوء وتطور النظام الرأسمالي، وبين هذا الأخير وسيرورة تكوّن وتراكم القواعد والمبادىء، والآليات الناظمة لنشاط المجتمع الدولي، المؤطرة لعلاقات وَحَداته السياسية، تحديداً منذ القرن السادس عشر وحتى الحرب العالمية الثانية[١٦٥].

لقد تحكمت القوى الأوروبية، على امتداد هذه المرحلة، بدرجات متفاوتة[١٦٦]، في

---

(١٦٤) لمزيد من التفاصيل، انظر أساساً: Benseddik, Ibid., pp. 730 - 809.

(١٦٥) نقول القرن السادس عشر، إذا اعتمدنا تحقيب الفكر السياسي الأوروبي، الذي يقرن ميلاد الدول القومية بالقرن السادس عشر، ويربط بين نشوء قواعد القانون الدولي ومعاهداته الكبرى وظهور هذه الدول. للتدقيق أكثر، انظر: Simone Dreyfus, *Droit des relations internationales* (Paris: Cujas, ᶜ1978), et René Girault, *Diplomatie européenne et impérialisme, 1871 - 1914* (Paris; New York: Masson, 1979).

(١٦٦) نفكر أساساً في تعاقب الأدوار بين القوى الأوروبية الأساسية (= انكلترا، اسبانيا، فرنسا، ألمانيا)، ونوعية الصراعات المواكبة لذلك، وأيضاً طبيعة المعاهدات المنظمة والمؤطرة لهذه الأدوار والصراعات (= معاهدات: وستفاليا ١٦٤٨، أوتريخت ١٧١٣، فيينا ١٨١٤ - ١٨١٥، برلين ١٨٨٤ - ١٨٨٥)، كما نرمز =

صياغة قواعد القانون الدولي، ورسم التوجهات الكبرى لصانعيه، وبالتالي أشرفت، دون سواها، على بناء الاستراتيجيات، التي تتماشى ومتطلبات تطور دولها، بل تستجيب لمصالحها الحيوية.

فالإجهاد من أجل تقديم إطار نظري ـ معرفي كفيل بإثبات «مشروعية» الاستعمار، وتحديد المفاهيم المؤطرة له، كان يعكس حقيقة هذا الوضع التاريخي (= تطور النظام الرأسمالي)، كما كان يعبّر عن طبيعة القوى الفاعلة فيه (= أوروبية أولاً، وغربية لاحقاً). لذا، وحتى حدود صدمة الحرب العالمية الأولى، قلما شكّلت الظاهرة الاستعمارية موضوع تساؤل جدي، أو بحث موضوعي في المنطلقات، والأسباب والأبعاد، على مستوى الفكر السياسي الغربي، بمختلف تياراته الايديولوجية والسياسية[١٦٧].

من هذا المنطلق، نعتقد بوجود تكامل بين التغيرات التي طالت اقتصاد ومجتمع وثقافة المغرب العربي، ومست بُنى حركاته الوطنية من جهة، والأزمة التي اعترت نمو الرأسمالية واستمرار الاستعمار، والتحولات التي شهدها النظام الدولي من جهة ثانية، وذلك حين نستهدف فهم ومقاربة الانتقال الحاصل على صعيد وعي النخبات السياسية المغربية، من بعد الدفاع عن الهوية إلى المطالبة بالتحرر والاستقلال وبناء الدولة الوطنية.

فالظاهرة الاستعمارية، من حيث كونها الوليد الشرعي للرأسمالية في مرحلة أسمى من تطورها، كان ضرورياً أن تتأثر بأزمة نمو هذه الأخيرة، وحاجتها إلى التجدد والتجديد، كما كان حتماً على الفكر الذي نَظّر إلى الظاهرة وأوجد مسوغات «مشروعيتها»، أن يراجع منطلقاته النظرية، ويجدد جهازه المفاهيمي، ليُحدث انسجاماً وتناغماً بينه وبين الوضع التاريخي الجديد.

لذا، فخطاب الاحتلال، الذي سبق أن ناقشنا أصوله ومنطلقاته[١٦٨]، ستتخلله، تحت طائلة الإحساس بتراجع الظاهرة الاستعمارية وشيخوخة أشكالها التقليدية، نزعات ايديولوجية ـ فكرية، متراوحة بين الدعوة إلى الاصلاح لضمان خط الاستمرارية (= التشارك والاتحاد)،

= إلى بداية ظهور قوى من خارج أوروبا (= الولايات المتحدة الأمريكية واليابان) مع أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

(١٦٧) إذ باستثناء الفكر الاشتراكي الذي حلّل الظاهرة الاستعمارية، باعتماد أُطر مرجعية مختلفة ومناقضة لما كان سائداً وقتئذ، لم يطرح الفكر السياسي الغربي الظاهرة، بشكل يكشف عن أصولها ومنطلقاتها، ويحدد أبعادها ونتائجها المحتملة، بل وحتى لحظة الإحساس بثقل الحركة الاستعمارية وخطورتها، لم يوضع الاستعمار موضوع استفهام أو نقد ومراجعة. فعوض ذلك شرع البحث في تكييف سياساته وفق مقتضيات نمو الحركة وتطور توسعها. انظر:

Raoul Girardet, *L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962* (Paris: Pluriel; La Table ronde, 1972), pp. 77-107 (= الجدل الكبير) و(الانشغالات الكولونيالية الأولى =) et pp. 201 - 224.

(١٦٨) انظر «أولاً: حول الأصول والمنطلقات،» ضمن الفصل الثالث من القسم الثاني من هذا الكتاب.

والمناداة بالتخلي (= منح الاستقلال) بأفق كسب رهانات الترابط والتكافل والمحافظة على «الحقوق التاريخية» لفرنسا داخل مستعمراتها.

هذا، وقد واكب تراجع الظاهرة الاستعمارية، وانحلال «مشروعية» خطابها حول الاحتلال، نمو مطّرد في وعي نقد شرعية النظام الدولي، فلسفة، وقواعد، وآليات. وهو نقد لم يكن من الجائز أن يتبلور ويصبح فاعلاً، لو لم تمس بنية المنتظم الدولي متغيرات، شملت نوعية مكوناته السياسية (= ظهور المعكسر الاشتراكي والدول المستقلة حديثاً)، وطبيعة تصوراتها لما ينبغي أن يكون عليه العالم وعلاقات أطرافه (= الايديولوجيا الاشتراكية وايديولوجيا التحرر والاستقلال).

١ ـ حول أزمة خطاب الاحتلال/ قراءة في النصوص

قد يبدو «الاستعمار كأنه المؤسسة التي سببت أكثر الآلام وأسالت أغزر الدموع»[١٦٩]، بهذا التعبير الدّال والعميق، حدّد فيليسيان شاليه (Félicien Challaye) نظرته إلى الظاهرة الاستعمارية ونتائجها[١٧٠]. إنه واحد من الأصوات الكثيرة التي اتخذت من الاستعمار ومضاعفاته موضوعاً للمساءلة، والنقد، والدعوة إلى المراجعة[١٧١].

وفعلاً، لقد كشفت أزمة نمو الرأسمالية ـ تجاوزاً مع نهاية العشرين سنة الأولى من هذا القرن، وتحديداً مع أواخر ثلاثينياته ومستهل أربعينياته ـ عن محدودية سيادة منطق رأس المال، ونسبية استمرارية أدواته في مجال الهيمنة، والاستغلال، والاستعمار. لذلك، كان وعي استراتيجيي الاحتلال أزمة خطابهم، واستنفاده قيمته التاريخية، وبالتالي إحساسهم وإصرارهم على ضرورة التحيين والتجديد، ليستعيد الخطاب روحه، وليغدو الاستعمار قادراً على إعادة إنتاج ذاته مجدداً.

«أصغوا بإمعان لهذا الهمس الهائل ـ الرهيب، فلستم لوحدكم القادرين على سماع العالم»[١٧٢]، بهذه الكلمات نبّه النائب الجزائري المسلم القاضي عبد القادر عام ١٩٤٧ البرلمان الفرنسي إلى ضرورة الانصات إلى أصوات التحرر وهي تتلجلج بأقصى تخوم آسيا، وأعماق إفريقيا،

---

(١٦٩) Félicien Challaye, *Souvenirs sur la colonisation* (Paris: Picart, 1935).

(١٧٠) ليقول أيضاً: «ليس الاستعمار بمؤسسة إنسانية، إنه نظام للاضطهاد السياسي، هدفه استغلال الشعوب الخاضعة اقتصادياً» مضيفاً «ان امتيازات الاستعمار لا تعوض المظالم، العنف، والجرائم المرتكبة بمختلف أشكالها. . .» ليختتم بالتشديد على ضرورة «التطور الثوري، الذي سيؤدي تدريجياً بالدول المستعمَرة إلى الاستقلال. . .». انظر: المصدر نفسه.

(١٧١) من الكتابات الرافعة لهذه الأصوات، انظر: Aimé Césaire, *Discours sur le colonialisme* (Paris: Réclamé, 1950); Frantz Fanon, *Les Damnés de la terre* (Paris: Maspéro, 1936), et Dominique O. Mannoni, *Psychologie de la colonisation* (Paris: Seuil, 1950).

(١٧٢) وارد في: Girardet, *L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962*, p. 278.

وشموخ جبال بلدان المغرب. فهل أصغى الاستعمار إلى صوت الحقيقة؟ إلى اتجاه التاريخ، وهو يروم، في أقصى عنفوانه، آفاق الحرية والاستقلال واسترداد السيادة الوطنية؟

حقيقة تاريخية واحدة، جديرة بالتأكيد والتشديد عليها، وهي أن الغرب، والاستعمار أداة له، الذي أعدم كل إمكانية لفهم الآخر (= والمعني هنا بلدان المغرب) والتحاور معه من خارج نسق قيمه وثقافته واستراتيجياته السياسية، قد بدأ يتلمس، لأول مرة، طريقه إلى الاحساس بوجود طرف له من التاريخ والتراكم الحضاري، ما ينزع عنه أبغض نعوت وأحكام «السوسيولوجيا الكولونيالية»، ويسعفه على ولوج مكانته الطبيعية ضمن الأمم الحرة المستقلة.

هذا، وتقدم النصوص التي واكبت وأطّرت هذا التغير في تفكير ورؤية الاستعمار ذاته والآخر، حضور مثل هذا الاحساس. هو بتقديرنا، إحساس شقي، قلق، منشدّ إلى عظمة التاريخ الاستعماري، وجنون الامبراطورية الكبرى تارة، ومندفع إلى ممارسة الواقعية، والإنصات إلى اتجاه التاريخ طوراً آخر (أ)، الأمر الذي نعاينه ونلامسه بنوعية المشاريع التي قدمتها فرنسا، لكسر وتجاوز أزمة التواصل والحوار بينها وبين مستعمراتها (ب).

أ ـ لقد حلّلنا سلفاً، كيف تمحور خطاب الاحتلال، وهو بصدد البحث عن «مشروعية» تبرير حركته التوسعية ببلدان المغرب، حول ثلاث قضايا جوهرية: تشكيكه في مكانة الإسلام بوجدان المغاربة وحياتهم، والحكم على هؤلاء بالعقم السياسي والعجز عن بناء دول عصرية، وأخيراً التشكيك في وحدة المغرب التاريخية والإثنية. والاستعمار في كل هذا، كان يستهدف إثبات أمر ظل، على امتداد عمر الجمهورية الثالثة، حقيقة لا مراء فيها، قوامها أن هناك شعوباً متمدنة، وأخرى دون ذلك، ومن واجب فرنسا، استكمالاً لرسالة روما، أن تقوم بمسؤولية «التمدين» وإسعاف المجتمعات المستعمَرة على الانتقال من طور «البربرية» إلى واقع «التحضر».

لم تعد هذه النغمة (= التمدين) تتخلل خطاب الاحتلال، بفعل تصاعد نضالات الحركات الوطنية المغربية[173]، واشتداد أزمة الرأسمالية. بل نقيضاً لذلك، وقع الاقرار، ولأول مرة، بسوء تقدير الاستعمار مكانة الإسلام وحظوته داخل المجتمعات المغربية، وجهله العلاقة التكاملية بين الدين والوطنية، وعدم احترامه تراث «الأهالي» وتقاليدهم وأنماط عيشهم[174].

---

(١٧٣) ولو ان هناك استثناءات بقيت سلبية في مواقفها تجاه هذه التحولات، غير مقتنعة بما تعرفه الحركات الوطنية المغربية من نضالات، نشير إلى نموذج من هذه الكتابات: Robert Montagne, «La Crise nationaliste au Maroc,» *Politique étrangère,* vol. 2, no. 6 (décembre 1937), pp. 3 - 30.

(١٧٤) لمزيد من التفاصيل، انظر في جملة المؤلفين: Georges Hardy: *Les Éléments de l'histoire coloniale* (Paris: La Renaissance du livre, 1920), et *Nos grands problèmes coloniaux* (Paris: A. Colin, 1929), et Eugène Léonard Guernier, *L'Afrique champ d'expansion de l'Europe* (Paris: A. Colin, 1938).

لقد كان لصدور مؤلف شارل أندريه جوليان **تاريخ افريقيا الشمالية** (١٩٣١)، أعمق الصدى داخل الأوساط الاستعمارية[١٧٥]، التي بالرغم من تعبئتها الشاملة لإنجاح احتفالات «معرض فانسين»[١٧٦]، لم تخفِ، ولو سراً، قلقها مما يضمره لها المستقبل ببلدان المغرب[١٧٧].

«الحضارة، التمدين، كبرياء الأوروبيين ومدفن براءتهم، يقول رينه ماران (René Maran)، إنك تشيد مملكتك على جثث الآخرين. فكيفما ابتغيت، ومهما فعلت، ستعيش في الرياء. ففي نظرتك تنبجس الدموع، وتصرخ الآلام، إنك القوة فوق القانون. فأنت لست مشعلاً، لكن حريقاً، إن أي شيء تمسه تتلفه»[١٧٨].

بهذه الكلمات الدافئة، النابعة من أعماق روائي فرنسي الجنسية، زنجي الأصل والانتماء[١٧٩]، أصدر رينه ماران دعوته إلى التخلي عن عقدة «تفوّق الغرب»، والاندفاع في اتجاه الاعتراف بـ «الآخر»، وامتلاك الشجاعة للانفتاح على نسق قيمه، ثقافته وتراثه الحضاري[١٨٠].

فهكذا نقرأ بأطروحة جوزيف فولييه (Joseph Folliet) (١٩٣٣)، نصوصاً تتأرجح بين التمسك بمبدأ الاستعمار والدعوة إلى الاقتراب من المستعمَر وتفهُّم أوضاعه[١٨١]. فاختلاف الحضارات عنده، ليس في الطبيعة ولكن في الدرجة، لكون ذلك (= الاختلاف) لا يغدو أن يكون نتيجة تأخر في التنمية أو كارثة عرضية. إن الإقرار بالنسبية في اختلاف الحضارات، لم

---

(١٧٥) لكون الكتاب شكّل نشازاً مقارنة مع ما كان موجوداً من المؤلفات التاريخية لحظة صدوره. علاوة على أن شارل أندريه جوليان، منذ العشرينيات، قد مثّل واحداً من المفكرين الفرنسيين الذين كانت لهم الجرأة الفكرية والسياسية لمناهضة الاستعمار والدعوة إلى مراجعة منطلقاته.

(١٧٦) وهو المعرض الاستعماري الفريد من نوعه، الذي وظّف له الاحتلال كل إمكاناته المادية والفكرية، ليعكس «عظمة» فرنسا وحصيلة «إنجازاتها» بالمستعمرات. فقد دشنه وزير المستعمرات بول رينو (Paul Reynaud) خلال شهر أيار/ مايو ١٩٣١، واستمر في استقبال أكثر من أربعة ملايين زائر حتى تشرين الثاني/ نوفمبر من السنة نفسها. للتدقيق أكثر في مضمون هذا الحدث (= المعرض) وإشعاعه ونتائجه بتقدير الاستعمار، انظر: *Exposition coloniale internationale de Paris, 1931,* rapport présenté par le gouverneur général Olivier (Paris: Imprimerie nationale, 1932).

(١٧٧) سيما وأن فرنسا قد فشلت، قبل المعرض بسنة، في الاحتفال بمرور قرن على احتلال الجزائر، وعقد المؤتمر الأفخارستي بتونس، وانجاح تطبيق مقتضيات الظهير البربري بالمغرب الأقصى.

(١٧٨) René Maran, *Batouala: Véritable roman nègre* (Paris: Albin Michel, 1921).
وقد ورد في: Girardet, *L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962,* p. 243.

(١٧٩) للتدقيق في أفكار وأعمال ماران (Maran)، انظر: Girardet, Ibid., pp. 242 - 244.

(١٨٠) وهي دعوة تكاملت مع مجموعة من الكتابات التي شرعت في الظهور مع العشرينيات من هذا القرن، استهدفت في مجملها، وبغض النظر عن التباين النسبي في منطلقاتها الفكرية، إبراز وجود تراث حضاري خاص بالشعوب الإفريقية والآسيوية. من ذلك مؤلفات موريس دولافوص (Maurice Delafosse) الخاصة بالحضارات الزنجية ـ الإفريقية، والسود بإفريقيا، والروح الزنجية، وكلها بالفرنسية، وأيضاً كتابات روبير دو لا فينييت وغيرهما.

(١٨١) قارن: Joseph Folliet, *Le Droit de colonisation: Étude de morale sociale et internationale* (Paris: Bloud et Gay, 1933).

يقنع جوزيف فوليبيه، باستبعاد الأطروحات السياسية لخطاب الاحتلال: أهمية الاستعمار وضرورة استمراره. فالحجج التي يعتمد عليه مناهضو الاستعمار، يقول فوليبيه «لا تغدو أن تكسر أمام ضخامة الواقع: وجود الاستعمار في حد ذاته. فحين تحتل أمم دولاً أخرى، بماذا سننصح مستعمريها أن يفعلوا؟ الثورة؟ وحتى إذا نشبت حرب طويلة وقاسية، فماذا عسانا أن نقدم للمتمردين، عوض الاستقلال، الدمار والاضطهاد المزدوج؟ وماذا يمكن لمناهضي الاستعمار أن يقولوا للشعوب المستعمرة؟ لتذهب دون رجعة؟ إنه إجراء غير نابع من تفكير عميق، ومن شأنه أن يرتب نتائج جد خطيرة: اضطراب اقتصادي، العودة إلى البربرية والدمار وتقتيل صغار المعمرين غير القادرين على العودة إلى أوطانهم بسرعة. وحدهم الرأسماليون الكبار سيستفيدون.. فهل جماهير الشعوب المستعمَرة في حاجة إلى هذا الشكل من الهجرة؟ إنها ستسقط لا محالة تحت قساوة هيمنة زعماء الأهالي، أو أمام ضربات قوى استعمارية أقل ارتياباً...»[١٨٢].

فمع استبعاد هذه النظرة، الصادرة عن باحث في علم اللاهوت، أو حتى الكتابات التي تبلورت داخل الفكر الكنسي على امتداد عقد الثلاثينيات، والداعية إلى أنسنة (Humanisation)، الحركة الاستعمارية[١٨٣]، فإن «الغرب» كمفهوم تاريخي، وحقل ايديولوجي - ثقافي، قد تعرّض للمساءلة والنقد حتى من طرف المدافعين عن استمراره، المناصرين لهيمنة مشروعه الحضاري[١٨٤].

إن اليقين بتفوق حضارتهم (= الغربيون)، يؤكد لوسيان روميه، يجب أن تثبته التجربة، أن تحافظ على «سموهم الأخلاقي والاجتماعي ساطعاً، وأن يُبرز العلم أخطاء الشعوب غير الأوروبية. لكن عن ماذا كشفت التجربة؟ لقد أبانت وجود حضارات مختلفة حقاً، لكن متساوية، إن لم تكن متفوقة عن مثيلاتها الأوروبية، من ذلك حضارات الشرق الأقصى، الهند، والإسلام. إن مطالبة الشعوب، المسماة سابقاً «البربرية»، بالتساوي في التمدن الخلقي والاجتماعي مع الأوروبيين، لم تعد تواجه بحدة المقاومة نفسها واللامبالاة، من لدن الأوروبيين أنفسهم بل الأكثر، أصبحنا نلاحظ بعض مثقفي أوروبا ينجذبون إلى حضارات مغايرة. فماذا سيفعل العلم؟ إنه يبرهن على أن التقاليد نتاج لحتمية محلية أو إثنية، الأمر الذي يستبعد صراحة فكرة وجود تراتبية قيمية وروحية...»[١٨٥].

يندرج نص لوسيان روميه وغيره من الكتابات، ضمن موجة، تمثلت صدمة الحروب الأولى وأدركت أبعادها التاريخية، على مكانة «الغرب»، وحدود «كونية» قيمه، ومدى حظوظ نفاذ مشروعه الحضاري. وهي موجة، بقدر ما تقدمت نسبياً على طريق الابتعاد عن

---

(١٨٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٠ - ٢٤١.

(١٨٣) كما عكستها مؤلفات كل من P. Delos، هل التوسع الاستعماري مشروع وP. Bruno Desolages، واجبات، حقوق ومسؤوليات القوى الاستعمارية، التي استمدت مجمل أسسها من أفكار «فرانسيسكو دوفيتوريا (Fransisco Devittoria) التي ترجع إلى القرن السادس عشر. لقد ربط هذا الأخير بين الحق في الاستعمار والحق في «العلاقات» الضرورية لبقاء واستمرارية الإنسانية كاملة، إذ لا يمكن لشعب أن يظل محتكراً لثروات تُعد أساسية وحيوية لباقي الإنسانية...».

(١٨٤) نفكر أساساً في هنري ماصي (Henri Massi)، وتحليلاته للمخاطر التي تواجه الغرب، وأيضاً نقده له، انظر: Henri Massi, *Défense de l'occident* (Paris: Plon, 1927).

(١٨٥) L. Romier, *Explication de notre temps* (Paris: B. Grasset, 1925), pp. 115 - 156. وقد ورد في: Girardet, *L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962*, pp. 225-226.

الأطروحات «العرقية» كما تكونت مع النهضة وتأصلت مع ميلاد «السوسيولوجيا» وبداية استقلالها كعلم خلال القرن التاسع عشر، عجزت عن إقامة قطيعة بينها وبين الخلفية الفلسفية والتاريخية التي حكمت وأطّرت هذه الأطروحات. لذا، ظل خطابها (= ما ترمز إليه) يروم الإصلاح لا التغيير، يتوخى الترميم لا الهدم[186].

لكن، وبالرغم من الطبيعة الإصلاحية لهذا النوع من الكتابات، فإن تقدماً جوهرياً قد حصل على صعيد النخبات الفكرية والسياسية الفرنسية، يسارية كانت أم يمينية. إنه وعي أزمة النظام الرأسمالي، وتنامي روح المقاومة لدى الشعوب المستعمَرة، وتصاعد نضالات حركاتها الوطنية. كما ستزداد حدة هذا الوعي، وتشتد قناعات النخبات الفرنسية، حين ستكشف ظرفية الحرب الثانية، عن تراجع مكانة المتروبول، واعتمادها على المستعمرات لإيقاف الإذلال الذي لحق بها[187]، وأيضاً حين ستعلن التسويات الممهدة للسلام[188]، عن ميلاد عالم جديد، لن تسمح، فلسفته، ونوعية أطرافه، وطبيعة قواعده باستمرار الاستعمار بالشكل الذي ظهر به مع النصف الثاني من القرن التاسع عشر[189].

فكما أطّرت خطاب الاحتلال مفاهيم عكست قوة تصاعد الاستعمار، وعبّرت عن لحظة أوجه، كالاستيطان والإدماج والتجنيس والتمدين، فإن ظرفية ما بين الحربين، بكل ما شهدته من تغيرات جوهرية، ستُنتج المفاهيم وتحدد الأدوات المستجيبة لها، القادرة على مواكبة تحولاتها.

فهكذا، سيتخلل خطاب الاحتلال مفهوم التشارك، الذي من دون أن يمس جوهر النظام الاستعماري، يدعو إلى «التقرب» من الشعوب المستعمَرة، عبر «الإنصات» إلى مطالبها، والعمل على إدماجها بفرنسا، من خلال آليات تكفل لها قدراً من المشاركة «المؤسساتية»، كما تضمن لها حداً من «الاستقلالية» في تدبير شؤونها المحلية العادية[190].

---

(١٨٦) وهي النظرة التي نُلامس تطبيقاتها بشكل متقدم لدى غالييني Gallieni بمدغشقر (١٨٩٠ - ١٨٩٩)، ولاحقاً وأساساً عند ليوطي بالمغرب الأقصى، سواء في تعريفه نظام الحماية، أو في تحديده لمضمون «التهدئة»، وطبيعة الإصلاحات التي أدخلها على اقتصاد المغرب، ومؤسساته الإدارية، ونظامه التعليمي - التربوي، أو في نظرته إلى تاريخ المغرب دولة، وتراثاً وتقاليد. للتدقيق في هذا الموضوع في ضوء تجربة الجنرال ليوطي، انظر: Abdellah Benmlih, «Structures politiques du Maroc colonial d'un «état» sultanien à un «état» sédimental,» (Thèse pour le doctorat d'état en sciences politiques, Paris II, mai 1988), pp. 163 ff.

(١٨٧) نفكر في الاحتلال النازي أجزاء من التراب الفرنسي، وتنصيب حكومة فيشي الموالية له (١٩٣٩ - ١٩٤٢)، برئاسة الماريشال بيتان (Petain).

(١٨٨) نعني أساساً اللقاءات التي مهدت لمؤتمر «سان فرانسيسكو» (١٩٤٥) المؤسس لمنظمة الأمم المتحدة، سيما مؤتمر يالطا في شباط/ فبراير ١٩٤٥.

(١٨٩) أي استبعاد الاستعمار العسكري المباشر، وإحلال الاستعمار غير المباشر (= الاقتصادي - الثقافي) عوضاً عنه، أو الاستعمار دون مستعمرات كما سماه ماجدوف.

(١٩٠) وهذا يعني التخلي عن «عقلية الاحتلال» بتعبير «ألبير صارو (Albert Sarrault)»، لأن المشكل =

نقرأ تعبيراً صريحاً عن هذه الدعوة، لدى مؤرخ الاستعمار جورج هاردي (G. Hardy)، الذي بتأكيده التحول الذي مسّ، الاستعمار من حيث نظامه ووظائفه[١٩١]، قدم «الشراكة» كصيغة للتواصل بين فرنسا ومستعمراتها، حين قال: «إننا بعيدون عن هذا التصور (= إخضاع مجتمع من لدن آخر)، بل نسير شيئاً فشيئاً نحو الشراكات، التي تسمح لبعضنا البعض بالمحافظة على شخصيته ومؤسساته، على تقاليده وأعرافه، والتي ستؤسس في ذات الوقت على تضامن المصالح والتفاهم المعنوي. . .» ليضيف «فهكذا، يمكن أن نتصور أنظمة بعيدة عن الإخضاع والاستقلال، قادرة على حماية الضعفاء والمتأخرين، دون أن تضر بتطورهم أو بحريتهم الحقيقية، فبدون شك نحو هذه الأشكال من النماذج يجب أن تتجه أنظار الشعوب المستعمِرة قصد الحفاظ على سمو مسؤولياتها. . .»[١٩٢].

وفعلاً، مع اشتداد أزمة النظام الرأسمالي، التي شكلت الحرب الكونية الثانية واحدة من أجلى صورها تعبيراً، ستشهد الساحة الفكرية الفرنسية بروز وفرة من الأدبيات المناهضة له (= الاستعمار)، الداعية إلى زواله. وهي تيارات، وإن لم تتوحد في المنطلقات الفلسفية الناظمة لمقارباتها ظاهرة الاستعمار، فإنها قد اتفقت في الأهداف الكبرى التي تروم التشديد عليها والإصرار على التعبئة حول مشروعية إنجازها: إيقاف الاستعمار عبر الاستقلال وممارسة الحق في تقرير المصير[١٩٣].

فعلاوة على الكتابات التي أطّرت مواقف الحركة الشيوعية وتنظيماتها السياسية بفرنسا والمستعمرات على حد سواء[١٩٤]، والتي سبق أن حلّلنا البعض من جوانبها بأكثر من

= الاستعماري، يؤكد رؤول جيراردي، «لم يعد يطرح بمنطق التفوق، بل يجب أن تحدد، بناء على عقد متبادل، أسس المصير المشترك بين المستعمِر والمستعمَر، كما يشترط منها إيجاد ضرورات مشتركة للعيش في حرية، ويداً في يد. . .». انظر: Girardet, *L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962,* p. 270.

(١٩١) إنه التحول الذي حدده جورج هاردي، بقوله: «لم يعد لاستعمار اليوم أي شيء مشترك مع ما كان سائداً خلال سنواته الأولى، الاستغلال، الهيمنة، السيطرة السهلة والمربحة. إنها صيغ تمتد إلى زمن قد ولى، فلم يتعلق الوضع سابقاً سوى بحقوق، أما اليوم فالأمر يعني الواجبات. . .» ليضيف محدداً مهام المستعمِر في «أن يفرض ذاته بقيمه الروحية فقط، وفي أن يحبب، بشكل عميق، قبول الاختلافات في الضمائر والمؤسسات، وأن يحتضنها دون مواجهة أو تمرد، بل يجب أن يعمل على التقليل منها دون عصبية أو اضطراب. وأخيراً، عليه أن يقرّب ويصهر، بواسطة الروابط الوثيقة، كلاً من الثقة والتقدير. . .». انظر:

Georges Hardy, *Ergaste ou la vocation coloniale* (Paris: Larose, 1929).

وقد ورد في: Girardet, Ibid., p. 444, ref . (10).

(١٩٢) Hardy, *Nos grands problèmes coloniaux,* p. 93.

(١٩٣) إضافة إلى الكتابات المناهضة للاستعمار، التي أحلنا عليها بالهامش رقم (١٧١) السابق، يمكن الإشارة إلى مراجع أخرى تناولت الموضوع نفسه، لكن في فترات لاحقة لاستقلال أقطار المغرب العربي:

Henri Grimal, *La Décolonisation, 1919 - 1963* (Paris: A. Colin, 1965), et Hubert Deschamps, *La Fin des empires coloniaux* (Paris: Presses universitaires de France, 1969).

(١٩٤) بالنسبة إلى الكتّاب المناهضين للاحتلال والمنتمين إلى المستعمرات الفرنسية، نفكر أساساً في كل من ايمي سيزير (Aimé Césaire)، الذي شكل واحداً من المناشدين للحرية قبيل وبعد الحرب العالمية الثانية، كما زاد التزامه السياسي بالحزب الشيوعي إلى حدود ١٩٥٦، من قوة نضاليته وصرامة موقفه تجاه الظاهرة الاستعمارية. انظر: Césaire, *Discours sur le colonialisme.* =

سياق[195]، تعرضت السياسات الاستعمارية الفرنسية لحملات من النقد، تأرجحت بين المطالبة بالاعتراف بحق الاستقلال، والتخلي بشرف مع المحافظة على «المكاسب التاريخية»، وفي كلتا الحالتين تظل الخلفية الفلسفية المستبطنة بهذه الحملات هي الإصرار على أن تخرج فرنسا دون أن تمس «عظمتها» و«مركزها العالمي» بعيون مستعمراتها والرأي العام الدولي.

هذا، وتوحي مجموعة من الكتابات التي صدرت خلال عقد الأربعينيات ومستهل الخمسينيات، بتكون إحساس لدى قطاعات واسعة من الرأي العام الفرنسي - حتى داخل الشرائح الأكثر تشبثاً بفكرة الامبراطورية وبقاء الاستعمار - قِوامه ترشيد النفقات الحربية، كي لا تتعرض فرنسا لخسائر اقتصادية - مالية وبشرية، أكثر فداحة من تلك التي حدثت بالحرب الثانية وهزائم الهند الصينية[196].

لقد طرح ريمون كرتييه (Raymond Cartier)، وهو بصدد دفاعه عن ضرورة تجنيب فرنسا طريق الإفلاس، أسئلة جوهرية، تعلقت أساساً بحصيلة وجود فرنسا بإفريقيا، وقيمة هذه الأخيرة، وإسهاماتها، وثمن التضحية من أجل الإبقاء عليها بالنسبة إلى الشعب الفرنسي[197]، ليخلص إلى القول: «فسويسرا، هذا البلد الأكثر غنى-واستقراراً بأوروبا، لم يكن بحوزته متر واحد في ما وراء البحار، والسويد أيضاً... كما أن حالة هولندة أكثر تعبيراً. فقد كان وجودها يعتبر مرتبطاً بداهة بمناطق الهند الشرقية، حيث البترول، الأرزّ، الشاي، القهوة، التوابل، وكنوز أخرى... إلا أن هولندة هجرت هذه المناطق في ظروف سيئة، حين خُربت، وحُرمت من أسواقها الألمانية التي دمرتها القنابل. فكان يكفيها بضع سنوات لتسترجع رخاءها ورفاهية عيشها. فقد كان من الممكن ألا تعيش الوضعية نفسها، لو تخلت عن تحديث مصانعها، واتجهت صوب هذه المناطق لبناء الطرق الحديدية جاوه (Java)، وسدود

= وأيضاً فرانز فانون الذي اعتبر كتاباته مرافعة تاريخية ضد الاستغلال، التمييز العنصري، والظلم الاستعماري، كما عكستها مؤلفاته: **معذبو الأرض؛ بيض الأقنعة سود البَشَرة** (باريس: ١٩٥٢)، **سسيولوجية الثورة** (١٩٦٠). للتدقيق في سيرته الذاتية ومضمون أعماله، انظر: سعاد شيخاني، «فرانز فانون: فكره السياسي،» **الفكر العربي**، السنة ١٣، العدد ٢٣ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١)، ص ١٠١ - ١١٣. كما نفكر في الكاتب التونسي ألبير ميمي، الذي بدقة وعمق فائقين حاول أن يحدد خصائص المستعمِر ومكونات الاستعمار، والعلاقة بين هذا الأخير والمستعمَر (« الاستعمار استطاع أن يزين صورته في مخيلة الشعوب كمغامر نبيل، غايته تعمير البلاد ونشر الثقافة، إلا أنه سرعان ما تبددت تلك الصورة في الأذهان، فالمبررات الاقتصادية للمؤسسة الاستعمارية، تتضح في كتابات مؤرخي الاستعمار أنفسهم. وإذا كان الأوروبيون يتحدثون عن المغامرة، والغربة، والإثارة، فلماذا لا يتم البحث عنها إلا في المناطق السهلة، ولماذا يراعى في اختيار المستعمرات قلة التكاليف ووفرة الأرباح...»). انظر: ألبير ميمي، **صورة المستعمِر والمستعمَر**، ترجمة جيروم شاهين (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠).

(١٩٥) انظر الفصلين السادس والسابع من هذا الكتاب.

(١٩٦) قدّرت احصاءات القتلى الفرنسيين خلال واقعة «ديان - بيان - فو» (٨ أيار/ مايو ١٩٤٥) لوحدها، بما يقرب من ٩٢,٠٠٠ شخص، و٥٣ ألف مليار من الخسائر المادية.

(١٩٧) للتدقيق في أفكار ريمون كرتي (Raymond Cartier)، ومنهجه في معالجة المسألة الاستعمارية، انظر: B. Castagnède, «Raymond Cartier et la question coloniale,» (Mémoire de DES en sciences politiques, Université de Bordeaux, 1967).

سوماطرة (Sumatra) وأداء التعويضات العائلية لمتعددي الزيجات في بورنيو (Borneo)[١٩٨].

بهذا المنطق المنسجم مع المصالح القومية للغرب عامة، ولفرنسا على وجه خاص، ستتعدد الدعوات، المنتقدة تارة أساليب العنف والقوة المنتهجة بالمستعمرات[١٩٩]، المناشدة طوراً آخر، بفتح ديناميات لسلام يبقي على «عظمة فرنسا»، دون أن يفقدها مصداقيتها داخل المناخ الديمقراطي الدولي، كما بدأ في التكون غداة الحرب الثانية وإحداث منظمة الأمم المتحدة.

وفعلاً، لقد فرضت موجات المقاومة ـ التي اندلعت بالدول المغربية الثلاث، نتيجة المس بـ «الشرعية» ونفي الملك الراحل محمد الخامس، وحملات القمع بتونس، ومحاصرة جبهة التحرير الوطني الجزائرية والتنكيل بخيرة قواعد وأطر ثورتها ـ على استراتيجيي الاستعمار الفرنسي أن يراجعوا «منطق الحرب» ويعتمدوا خططاً تجنح إلى السلام الواعد بإمكانات البقاء ضمن صيغ «غير مكلفة»، معاصرة ومعقلنة[٢٠٠].

ففي ظل اشتداد الجدل حول «مشكلة الجزائر»، ستطرح كتابات ريمون آرون (Raymond Aron) أسئلة مركزية، تجاوزت حدود العلاقة بين فرنسا ومستعمراتها (= الجزائر)، إلى الاستفهام حول مصير دولة عظمى من عيار فرنسا، ومستقبل إشعاعها الفكري، «الإنساني» والحضاري[٢٠١]. فهل «فرنسا»، يقول ريمون آرون، «غير مخلصة لذاتها، غير وفية لمبادئها، عندما تصر على الإبقاء على «روابط غير قابلة للفسخ» بينها والجزائر، عندما تريد المحافظة على حضورها بالجهة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط. . . إن تمرد شعوب آسيا وإفريقيا ضد الفرنسيين، ليس لمجرد المطالبة بحقوق فردية، إنه أولاً وأساساً ثورة على السيطرة الأجنبية. إن توفر الهنود والمصريين على مؤسسات قريبة من الليبرالية، أمر يهمهم لوحدهم دون سواهم. فشعوب اللون، التي أذلها الغربيون سابقاً، يوظفون مفاهيم ومصطلحات الغرب للتعبير عن مطالبهم، لكن إذا نحن طرحنا عليهم المفاضلة بين المؤسسات الليبرالية والعيش تحت الوصاية الفرنسية، أو مؤسسات جائرة لدولة مستقلة، فإن أغلبيتهم، وبخاصة المثقفين الناطقين باسمهم، ستختار الحل الثاني دون تردد أو مواربة. . .» ليضيف بعد تأكيده أولوية الوطنية على الليبرالية، والاستقلال على الحقوق الفردية، فيقول: «فبدون شك سيقومون (= الجزائريون) بهذا الاختيار (= الأولوية) بدون تردد أو تأنيب ضمير. . . فليس بإمكاننا الإبقاء على القوة باسم الليبرالية، وضداً

---

(١٩٨) Paris - Match: (18 août 1956) et (1 septembre 1956).

وقد وردت في: Girardet, *L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962*, p. 328.

(١٩٩) من الأدبيات التي تناولت موضوع العنف الممارس من لدن السلطات الفرنسية، خصوصاً بالجزائر بعد اندلاع ثورة الفاتح من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤، نشير إلى: Pierre - Henri Simone, *Contre la torture* (Paris: Seuil, 1957), et Jules Roy, *La Guerre d'Algérie* (Paris: R. Julliard, 1960).

(٢٠٠) نقصد بمعاصرة، مواكبة للتحولات التي شهدتها الظاهرة الاستعمارية والنظام الدولي معاً، ونعني بعقلنة، منسجمة مع منطق الاستعمار الجديد كما بدأ في النشوء والتكون.

(٢٠١) لمزيد من الاطلاع على آراء وأفكار ريمون آرون، بشأن هذا الموضوع، انظر:

Raymond Aron: *La Tragédie algérienne* (Paris: Plon, °1957), et *L'Algérie et la république* (Paris: Plon, 1958).

على الانتفاضات الوطنية، لأن المحافظة على القوة تقصي الليبرالية. فالمجتمع الجزائري المسلم، لم يندمج قط بالحضارة الليبرالية، كما أن حرب الجزائر عبء اقتصادي ليس إلا، ولأن تصنيع هذه البلدان، التي تعاني من نمو ديمغرافي سريع، هو الآن وسيظل ثقلاً اقتصادياً. فحتى لو بقيت الجزائر جزءاً لا يتجزأ من الجمهورية، وحتى لو تحقق الاعتماد المتبادل بين فرنسا وتونس والمغرب، فإن حجم الاستثمارات الضرورية سيكون أكثر ثقلاً بالنسبة إلينا وحدنا. فمن الأفضل منذ الآن، أن نحسس الحكومة الأمريكية بأهمية هذا المشروع، عوض أن نشتكي غداً من النقص النوعي، والفضول السياسي للدولار...»[٢٠٢].

قليلة هي الأصوات السياسية وغير السياسية، التي نظّرت إلى قطائع في الفكر الغربي، وعملت من أجل إنجاز ذلك خصوصاً في مجال الاستعمار، والدعوة إلى التواصل مع الأنساق الحضارية غير الغرب. فحتى الفكر الاشتراكي، الذي يدين له التاريخ بالكثير في مضمار تعرية الظاهرة الاستعمارية والكشف عن تاريخية تكوُّنها، قلما ارتقت التنظيمات السياسية، الشيوعية منها والاشتراكية، إلى مستوى الفهم التاريخي للعلاقة بين الوطنية ومناهضة الاستعمار[٢٠٣]، وبين هذا الأخير وضرورة الاستقلال الفعلي والشامل[٢٠٤].

هذا، وحين نشدد على محدودية الفكر الاشتراكي، كما أفرزت ذلك حصيلة تجارب العديد من الأحزاب السياسية بالدول الغربية، ومنها فرنسا، فإننا نتوخى تأكيد إشكالية، قلما وقع الاتفاق حول منطلقات ونتائج مقاربتها، ونعني قضايا الشعوب غير المنتمية إلى النسق الغربي، تاريخاً، وتراثاً، وفكراً، وحضارة[٢٠٥].

فاليسار الفرنسي، وبالرغم من وقوف العديد من شخصياته وقادته إلى جانب قضايا المغرب العربي ومشروعية نضالات حركاته الوطنية[٢٠٦]، قد بقيت مجموعة من تنظيماته السياسية منشدّة إلى الأطر المرجعية للمركزية الأوروبية، منها تنتقد الاستعمار وممارساته، دون أن تدعو إلى إلغائه من أصوله، وعلى أساسها تعترض على سياسات فرنسا، دون أن تتقاعس في التمسك بـ «عظمتها»، و«إشعاعها»، وحتى في «حقها في المحافظة على إرثها» بالمستعمرات التي احتلتها سابقاً[٢٠٧].

---

(٢٠٢) Aron, *La Tragédie algérienne,* pp. 6 - 8 et 22 - 23.

(٢٠٣) نفكر في الاستراتيجيا التي انتهجتها الحركة الشيوعية بفرنسا، وفروعها بأقطار المغرب العربي، قبل أن تصبح أحزاباً محلية مستقلة.

(٢٠٤) بالنسبة إلى حالة المغرب الأقصى مثلاً، قارن: Oved, *La Gauche française et le nationalisme marocain, 1905 - 1955,* tome 2, chap. 16, pp. 244-336.

(٢٠٥) من ذلك، قضايا: التخلف وعلاقته بالاستعمار، التنمية ومشكلة النموذج، الدولة وبناء المؤسسات الديمقراطية... إلخ.

(٢٠٦) نفكر في بعض الأسماء المعروفة بصداقتها للحركات الوطنية المغربية، مثل روبير جان لونغي (Robert Jean Longuet) وجماعة مجلة المغرب، شارل أندريه جوليان، ألبير عياش، وجان دريش (Jean Dresch)... إلخ.

(٢٠٧) نفكر أساساً، في: Alain Savary, *Nationalisme algérien et grandeur française* (Paris: Plon, 1960).

لقد مثلت كتابات فرانسوا ميتران (François Mitterand) تجسيداً ملموساً لهذا النمط من التفكير لدى الاشتراكيين الفرنسيين[٢٠٨]. فبقدر ما هو حريص على «إدانة كل سياسة تستميت في قمع الوطنيين بالمستعمرات وترفض فتح الحوار معهم»، بقدر ما هو مصر على المحافظة على «الإرث الذي راكمته فرنسا بالقارات الأجنبية». . . فمن هم «الوطنيون الحقيقيون؟» يتساءل، فرانسوا ميتران، «هل أولئك الذين يعرّضون الحضور الفرنسي للخطر، بوازع الدفاع عن مصالح ثانوية؟ أم هم الذين يتمنون لفرنسا التعقل والوعي برسالتها التقليدية؟»، ليضيف: «فبدون افريقيا لن يكون هناك تاريخ لفرنسا خلال القرن الواحد والعشرين. . .»[٢٠٩].

تلك نماذج من الآراء، والتحليلات، والمواقف، التي عكست أزمة خطاب الاحتلال، ونظّرت لضرورات مراجعة مفهوم «الاستعمار»، شكلاً وإلى حد ما في المضمون، لكي يواكب التغيرات الانعطافية الحاصلة في بنية النظام الرأسمالي ومحيطه الدولي. . وأيضاً وأساساً، لكي يجدد للذاته مخرجاً يبقي على نسيج العلاقات التي راكمها طيلة وجوده بالمستعمرات، ويمتص استياء هذه الأخيرة، ويحد من نضالات حركاتها الوطنية.

لقد جسدت السياسة الديغولية، على امتداد السنوات الأولى، من عمر الجمهورية الرابعة، الإطار الرسمي التطبيقي، لجل الدعوات التي عبّرت عن أزمة خطاب الاحتلال، وبلورت بدائله الممكنة؛ والديغولية، في قراءتها ـ الاتجاهات الفكرية النافذة داخل الرأي العام الفرنسي، السياسي والشعبي معاً ـ قد أصرت، أو على الأقل هكذا كانت تعتقد، على تحديد مسوغات نظرية، لبناء استراتيجيا استعمارية جديدة، تكفل لفرنسا توازناً دقيقاً ومعقلناً، سواء في نطاق انتمائها إلى المنظومة الرأسمالية، أو في علاقتها بالدعوات المنادية بدمقرطة النظام الدولي، أو في مواجهتها ايديولوجيا التحرر، كما عبّرت عنها برامج ومطالب الحركات الوطنية بأكثر من قارة[٢١٠].

وفعلاً، ساعد الاحتلال النازي أجزاء من التراب الفرنسي، وتنصيب حكومة تابعة له (فيشي ١٩٣٩ ـ ١٩٤٢)، على إنضاج الشروط التاريخية لظهور «الديغولية»، كخط سياسي، يعتمد مفهوم الوطنية أرضية لصهر التنظيمات الحزبية داخلياً، والتقريب بين فرنسا ومستعمراتها، أو الامبراطورية ومكوناتها، بلغة الكتابات المدافعة عن «السيادة الفرنسية وقتئذ»[٢١١].

---

(٢٠٨) للاطلاع أكثر على أفكار فرانسوا ميتران وتحليلاته بشأن إزالة الاستعمار، ومستقبل علاقات فرنسا بأقطار المغرب العربي، انظر: François Mitterand: *Aux frontières de l'union française, Indochine-Tunisie*, lettre préface de Mendes France (Paris: Julliard, 1953), et *Présence française et abandon* (Paris: Plon, 1957).

(٢٠٩) Mitterand, *Présence française et abandon.*
وقد ورد في: Girardet, *L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962*, p. 323.

(٢١٠) للتدقيق في أفكار وتحليلات الجنرال ديغول، وعناصر استراتيجيته ما بين ١٩٤٠ ـ ١٩٤٦، انظر: Charles de Gaulle, *Discours et messages, 1940-1946* (Paris: Berger - Levrault, 1946).

(٢١١) قارن: Michel Deveze, *La France d'outre-mer de l'empire colonial à l'union fran-* =

مفهوم مركزي واحد، انبنت عليه الاستراتيجيا الفرنسية الجديدة في حقل الاستعمار، والتعامل مع مطالب المستعمرات، إنه التشارك، الذي يدعو إلى «التقرب» من «الأهالي» و«الإنصات» إلى مشاكلهم، والعمل على «إشراكهم»، دون أن يعني ذلك الاستقلال أو القطيعة مع وضعية الاستعمار ونظام الحماية.

لقد أوجدت حكومة «فرنسا الحرة» الصيغة السياسية لمفهوم «الشراكة»، حين جددت الدعوة إلى فكرة «الامبراطورية»، التي اكتست مع ١٩٤٠ «حظوة سحرية»، جعلت منها واحدة من محاور الفكر السياسي الفرنسي، على حد تعبير ليوبولد سيدار سنغور[٢١٢]. لذا، فوحدة الامبراطورية، عند زعيم فرنسا الحرة، والناطق بلسانها، الجنرال ديغول، رديف للوحدة الوطنية، لأن «فرنسا لا تبتغي لامبراطوريتها التفكك ولا التحييد.. ولأن الامبراطورية عنصر أساسي للمستقبل، ضروري لعظمة الأمة...»[٢١٣].

هذا، وقد استجاب لدعوات الجنرال ديغول وصوت «فرنسا الحرة»، عدد وافر من المقيمين العامين وغيرهم من الأطر العليا العسكرية والمدنية[٢١٤]، كما عملوا جميعاً، على تحسيس قطاعات الرأي العام بالمستعمرات، وشحذ وعيها[٢١٥]، بأولوية تقديم الدفاع عن «السيادة الفرنسية» على النضال الوطني[٢١٦].

إن استثمار ظرفية الحرب واختراق السيادة الفرنسية، لتأكيد فكرة الامبراطورية،

çaise, 1938 - 1947 (Paris: Hachette, 1948), 2eme partie: *Naissance de l'union française,* pp. 14 = ff.

(٢١٢) ورد ذكره في: Girardet, *L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962,* p. 285.

(٢١٣) المصدر نفسه، ص ١٨٣.

(٢١٤) ومع ذلك، هناك البعض من المسؤولين الفرنسيين بالمستعمرات، الذين لم يمتثلوا لنداءات حكومة فرنسا الحرة، مبدين تحيزهم للجنرال بيتان، نذكر منهم بالخصوص نوجيس بالمغرب الأقصى، وآنيه (Anet) بمدغشقر. انظر: Deveze, Ibid., pp. 152 - 176.

في حين دافع أغلب المقيمين العامين عن الوحدة الوطنية لفرنسا وسلامة إمبراطوريتها، مبرزين الدور الحضاري والإشعاعي لأعمالها. ففرنسا عند رينه بليفن هي التي حررت المجتمعات البدائية من أوبئة خطيرة، كادت أن تقضي عليها، كالأمراض والخرافات والجهل والارتشاء والاستغلال... والتقدير نفسه عبّر عنه الحاكم العام لورنتي (Laurentie)، في حين ذهب رينه كسان (René Cassin) إلى أن «سكان الامبراطورية لن يكفيهم أداء ما هم مدينون به لفرنسا، سوى تكوين جيوش للمساعدة على تحرير الوطن الأم...». انظر:

Girardet, Ibid., p. 284.

(٢١٥) بناءً على تصريحات الجنرال ديغول حول مدى إمكانية استمرار فرنسا في المقاومة، وبخاصة تصريح ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٤٠، تأسس «مجلس الدفاع عن الامبراطورية» (١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٠)، بغرض «المحافظة على روابط الإخلاص بين أقاليم ما وراء البحار وفرنسا، والسهر على استتباب أمنها الداخلي والخارجي...».

(٢١٦) وهو الموقف (= تقديم الدفاع عن فرنسا على النضال الوطني) الذي أثيرت حوله عدة نقاشات، تعلقت أساساً بمدى صحته بالنسبة إلى الحركات الوطنية بالمستعمرات، وحدود التزام هذه الأخيرة به، ومدى استغلالها لتناقضات القوى الاستعمارية وحروب فرنسا، في تمتين وتعزيز مقاومتها من أجل التحرر والاستقلال.

وامتصاص استياء حركات التحرر بالمستعمرات، لم يجنب «الديغولية» حملات النقد والمواجهة، سيما بعد إنزال الحلفاء (١٩٤٢)، وبروز المؤشرات الأولى لانهيار النازية والفاشية، وانتصار مبادىء ميثاق الأطلسي (١٩٤١)[٢١٧].

ليس في نيتنا التدقيق في توصيف هذه الحملات وتحديد أبعادها ونتائجها[٢١٨]، غرضنا الإمساك بانعطافات خطاب الاحتلال وهو يواجه أزمته، ويجهد من أجل بلورة صيغ سياسية عملية لتجاوزها. فعودة الشرعية إلى المؤسسات الفرنسية وتحرير أقاليمها المحتلة، كان يعني في وعي حركات التحرر، ومنها الحركات الوطنية المغربية، فاتحة عهد جديد، قِوامه الاعتراف بحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير والاستقلال، سيما وهي التي شكلت الدرع الواقي لفرنسا في حربها ضد دول المحور. . .[٢١٩]. في حين ولّدت عودة الحرية إلى فرنسا، إحساساً متزايداً بالعظمة، وتمسكاً إجماعياً لدى قادتها[٢٢٠]. فمن رحم هذا التعارض في قراءة ظرفيات ما بعد الحرب، وإدراك التغيرات التي طالت الظاهرة الاستعمارية وبنية النظام الدولي، ستسعى فرنسا إلى ادخال اصلاحات عامة بالمستعمرات، سيما بإفريقيا السوداء، كما نلمس ذلك في مناقشات مؤتمر «برازافيل»، ونصوص توصياته (٣٠ كانون الثاني/ يناير ـ ٨ شباط/ فبراير ١٩٤٤)[٢٢١].

---

(٢١٧) وهو الميثاق الذي ساهم في وضعه كل من الرئيس الأمريكي روزفلت والانكليزي تشرتشل في آب/ اغسطس ١٩٤١، فمما ورد في مبادىء هذا الميثاق: لا توسع إقليمياً، لا تغيرات إقليمية لا تتفق مع رغبات الشعب المعني بها، وحق الناس جميعاً في اختيار شكل الحكم الخاص بهم. . . والابتعاد عن استعمال القوة كأداة للعلاقات الدولية. انظر: نيفز آلان وهذرستيل كوماجر، موجز تاريخ الولايات المتحدة، ج ١، ص ٣٧٥ و٤٠٤.

(٢١٨) كما سنتناول ذلك بالتدقيق في الفصل الثامن من هذا الكتاب.

(٢١٩) كما أقر بذلك الجنرال ديغول بمذكراته، قائلاً: «كنت مصمماً على ألا اتخلى عن الأمل أبداً. فإذا عجزنا عن استعادة الوضع والسيطرة عليه في الوطن، فإن علينا أن نفعل ذلك في أماكن أخرى. فهناك امبراطوريتنا، وهي تعرض علينا الملاذ والملجأ. . .» ليضيف «فإذا كانت مغامرتنا الافريقية في مجموعها لم تحقق جميع النتائج التي كنا نتوخاها، إلا أنها أمّنت أساس مجهودنا الحربي تأميناً قوياً في منطقة تمتد من الصحراء إلى الكونغو، ومن المحيط الأطلسي إلى حوض النيل. . .». نقلاً عن: **مذكرات الجنرال ديغول**، الطبعة العربية، ج ١، وارد في: غلّاب، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب: من نهاية الحرب الريفية إلى بناء الجدار السادس في الصحراء**، ج ١، ص ٢٧٣ ـ ٢٧٤.

(٢٢٠) إنه التمسك الذي أجمعت عليه قوى اليسار واليمين معاً، مع وجود فروقات في منطلقات التبرير وطبيعة النتائج المتوخاة. للتدقيق في رؤى اليسار الفرنسي لفكرة الامبراطورية، انظر:
Oved, *La Gauche française et le nationalisme marocaine, 1905 - 1955,* tome 2, chap.14, pp. 205 - 240.

(٢٢١) للتدقيق في أعمال المؤتمر، نقاشاته، توصياته، وبخاصة التقرير المهم لفيلكس إيبو (Felix Eboue)، انظر كلاً من: J. de la Roche et J. Gottmann, *La Fédération française* (Montreal: L'Arbre, 1945).
وقد ورد في: Deveze, *La France d'outre - mer de l'empire coloniale à l'union française, 1938 - 1947,* pp. 176 - 205.

لقد استهدف المؤتمر «الاستجابة لتمنيات الأهالي، وتسكين استيائهم، ووضع حد لغليانهم. .»[222]، وهو في توصياته العامة السياسية ـ الاقتصادية والاجتماعية، لم يتجاوز حدود الدعوة إلى تقريب الصلة بين فرنسا والمستعمرات، التي أصيبت بالوهن نتيجة الحرب، وبسبب تصاعد نضالات حركات التحرر. فهل نجحت فرنسا في إسقاط روح الاصلاحات التي أوحت بعقد مؤتمر برازافيل على واقع دول المغرب العربي، الممثلة في شخص حركاتها الوطنية، كمراقبة بالمؤتمر؟ ستكون الاجابة بالنفي، وهو نفي جسدته قبيل المؤتمر، عريضة الاستقلال (١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤) بالمغرب الأقصى، وقبلها برنامج الاصلاحات بالجزائر (أيار/ مايو ١٩٤٣)، وبعدهما الميثاق الوطني التونسي (٢٣ آب/ أغسطس ١٩٤٦)، وكلها وثائق تاريخية، عكست الوجه الآخر من التعارض في تمثل ظرفيات ما بعد الحرب الثانية، حين شددت على مبدأ التحرر والاستقلال، واستبعدت مفهوم «التشارك».

لقد كان مفترضاً، أن تقيم الجمهورية الرابعة (١٩٤٦ ـ ١٩٥٨)، وهي التي خرجت من منعطف التغيرات التي أفرزتها ظروف الحرب الثانية، قطيعة مع إرث مثيلتها الثالثة، سيما في موضوع الاستعمار تنظيراً وممارسة. .[223] لكن ذلك لم يحصل، وبأفق تجديد مصادر «مشروعية» هذا الإرث، وعصرنة أطروحاته لتغدو ملائمة ومواكبة شكلاً، لواقع النظام الدولي، والمسار الجديد للاستعمار، سيقع التنصيص بدستور الجمهورية الرابعة (١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٦) على تأسيس «الاتحاد الفرنسي»، كإطار قانوني ـ سياسي كفيل بنقل مفهوم «التشارك» من طور النظرية إلى مستوى التطبيق، وقادر على جعل فكرة «الامبراطورية» أكثر حيوية وتعبيراً وتجسيداً لتواصل فرنسا مع مستعمراتها[224].

هل حصل التواصل حقاً؟ وهل كان من الجائز أن يتم في ظل ظرفية تاريخية حبلى بمؤشرات التغيير، ومواصفات التحول؟ لا شيء يقدر على معاكسة اتجاه التاريخ حين تكتمل قوانينه، وتنضج حتمياته: فالنخبات القائدة للحركات الوطنية المغربية أمسكت بمفصل نضالي مركزي (= الاستقلال)، والظاهرة الاستعمارية استنفدت مرحلة تاريخية بأكملها، لتدخل طوراً جديداً (= ضرورة تغير الشكل)، والنظام الدولي تغيرت بنيته، فلسفة، وأطرافاً، وقواعد وآليات.

---

(٢٢٢) Deveze, Ibid., p. 181.

(٢٢٣) وفعلاً نلمس الاستمرارية في خطاب الاحتلال، بالرغم من المتغيرات الداعية إلى ضرورة تجديده، في الأسس الفلسفية لنزعة الاستعمار، وفي سياساته التطبيقية، وفي البدائل التي قدمتها السلطات الفرنسية لحل مشكلة الاحتلال. وأيضاً في الايديولوجيا المؤطرة لفكرة الامبراطورية. للتدقيق، انظر:

Michel Henri, *Les Courants de pensée de la résistance* (Paris: Presses universitaires de France, 1962).

(٢٢٤) للاطلاع على مشروع «الاتحاد الفرنسي»، من حيث الأسس القانونية، والمؤسسات السياسية، انظر كلاً من: François Borella, *L'Évolution politique et juridique de l'union française depuis 1946* (Paris: Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1958), et Hubert Deschamps, *L'Union française: Évolution juridique et politique* (Paris: Les Cours de droit, 1949).

٢ ـ النظام الدولي الجديد/ حدود القطيعة وعناصر الاستمرار

ثمة إشكالية ظلت موضوع جدل قلما حصل الاتفاق حول منطلقات مقاربتها، وجزئيات تحليلها، سواء داخل مدارس الفقه والقانون الدولي، أو على صعيد الكتابات متعددة الحقول المعرفية، ونعني بذلك علاقة النظام الدولي بالمنظومة الرأسمالية، وحدود التأثير والتفاعل بينهما، ومدى استقلالية الواحد عن الآخر في التطور، والصيرورة، والتراكم(٢٢٥).

ننطلق من وجود تلازم طردي بين ولادة نمط الإنتاج الرأسمالي وتأصله وتكوّن منظومته، ونشوء النظام الدولي وبروز قواعده ومبادئه، واستكمال آلياته وأدوات نشاطه. فبقدر ما كانت الدول القومية بأوروبا، تتقدم على طريق توطيد بنائها الاقتصادي ـ السياسي، والاجتماعي ـ الثقافي، بقدر ما كانت تبحث عن القواعد التي تحكم علاقاتها الخارجية، وتنتظم سلوكها الدولي، الذي بقي أوروبياً بالرغم من طابعه الكوني، حتى أواخر القرن التاسع عشر(٢٢٦).

لقد ظلت أوروبا الطرف المركزي، إن لم يكن الوحيد، ومشروعها الحضاري هو السائد(٢٢٧)، وبالضرورة غدَت «الشرعية الدولية»، من حيث الفلسفة، والقواعد، والأدوات، مرتبطة بهذا الطرف، مستجيبة لمشروعه الحضاري، أي رؤيته للإنسان والكون معاً. لذلك، لم تعتبر الحركة الاستعمارية مسّاً بـ «الشرعية الدولية»، كما لم يُنظر إلى وسائلها في التوسع (= القوة والعنف) كخرق لا لمبادىء السلوك الدولي ولا لقواعده(٢٢٨). وحتى حين حتّمت قوانين التطور الرأسمالي الانتشار عمودياً عبر الاحتلال، لم يعترض على المبدأ (= الاستعمار)، بل نوقشت آلياته وطرقه، ليضمن توازناً أكثر فعالية بين القوى الأوروبية المتصارعة(٢٢٩).

لقد أكدنا سلفاً أهمية العوامل الداخلية (= التغيرات) في فهم محددات الانتقال من بُعد الدفاع عن الهوية إلى مبدأ التحرر والاستقلال، كما شدّدنا على مفعول هذه التغيرات في إعادة

---

(٢٢٥) للاطلاع على نماذج من هذا الجدل بداخل الكتابات الأوروبية والمغربية المعاصرة، انظر: Girault, *Diplomatie européenne et impérialismes, 1871 - 1914;* Dreyfus, *Droit des relations internationales,* et René Jean Dupuy, *La Communauté internationale entre le mythe et l'histoire* (Paris: Economica, 1976).

(٢٢٦) نفكر في المعاهدات التاريخية الكبرى التي تضمنت مجموعة من القواعد والمبادىء المنظمة للعلاقات الأوروبية ـ الأوروبية وأوروبا وباقي دول العالم، وهي كالتالي: معاهدة وستفاليا ١٦٤٨، أوتريخت ١٧١٣، فيينا ١٨١٤ ـ ١٨١٥، وبرلين ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥.

(٢٢٧) قارن: أنور عبد الملك، تغيير العالم، سلسلة عالم المعرفة؛ ٩٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٥)، خاصة الفصل الأول: «في أصول النظام العالمي،» ص ١١ ـ ٢٣.

(٢٢٨) للتدقيق، انظر: امحمد مالكي، «العنف في العلاقات الدولية: قراءة في تاريخ المفهوم ودلالاته المعاصرة،» الوحدة، السنة ٦، العدد ٦٧ (نيسان/ ابريل ١٩٩٠)، ص ٦ ـ ٢١.

(٢٢٩) بدليل أن مؤتمر برلين (١٨٨٤ ـ ١٨٨٥)، الذي قسّم إفريقيا إلى مستعمرات، لم يعترض على المبدأ (= الاستعمار)، بل وضع القواعد المنظمة له: حصول استعمار فعلي من لدن جيش الدولة وأجهزتها، ثم الإخبار والتبليغ بالتحقق المادي لحالة الاحتلال.

تأسيس وعي النخبات المغربية، وتوجيهه سياسياً صوب الدعوة إلى إلغاء دولة الاحتلال واسترداد السيادة الوطنية.

هذا، ومع الإقرار بمركزية التغير الذي طال بنية المجتمعات المغربية، ومكونات حركاتها الوطنية، نعتقد أن للعوامل الخارجية (= الدولية) مكانتها الخاصة، في إنضاج صياغة شعار الاستقلال، وتحديد أبعاده ونتائجه، ذلك، أن النظام العالمي، الذي ضمنه، وفي سياق تطور قواعده وآلياته، برزت الظاهرة الاستعمارية، سيشهد في أعقاب الحرب الثانية، تغيرات مست أسس فلسفته، ونوعية أطرافه، وطبيعة شرعيته (أ)، كما أن نظمه الفرعية ـ القارية، ستعرف، بإيقاع أسرع وأكثر حماساً، تيارات مناهضة للاستعمار واستمراره، داعية إلى التحرر والاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية (ب)، الواقع الذي كان له أعمق الأثر في إذكاء وعي الحركات الوطنية تاريخية شعارها، وأهمية أولوية النضال من أجله.

أ ـ لقد مثّلت سنة ١٩٤٥، بكل المقاييس، تاريخاً نوعياً، على صعيد إدراك تحولات النظام الدولي، وإعادة التفكير في «عالميته»، وبالضرورة على مستوى «شرعيته»، أي القبول بمدى صلاحية أن تستمر قواعده في تأطير علاقات المجتمع الدولي، وتنظيم وحداته السياسية.

وفعلاً، إذا اعتمدنا مفهوم فائض القيمة التاريخي، بالشكل الذي استعمله ووظفه أنور عبد الملك، في مُقاربته تاريخ تشكّل العالم، واحتمالات تغيّره، وبالتالي في تحديده مصادر تكوّن «الهيمنة الأوروبية»[٢٣٠]، فإن دلالات ١٩٤٥، لا تكمن في نهاية الحرب الثانية، وإحداث مؤسسات للسلم والأمن (= الأمم المتحدة) أساساً وحسب، بل أيضاً في بداية استنفاد هذا المفهوم قيمته التاريخية.

فالهيمنة الأوروبية أولاً، ثم الغربية لاحقاً، التي تكونت مع نهضة القرن الخامس عشر، وتقوّت مع ثورات القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وتعززت بحركة الاستعمار، ستشهد «تراجعاً» نسبياً في قوة الامتداد وعمق التأثير، وهو تراجع لم يوقف سيادة المشروع الحضاري الغربي، ولكن عرّضها للنقد والاستفهام والتساؤل.

فكما تعرضت مشروعية (Legitimité) خطاب الاحتلال للاعتراض والمناهضة، من لدن حتى أكثر التيارات دفاعاً عنها، غدّت الشرعية الدولية (Legalité internationale) بدورها، مجالاً للتحفظ، وموضوعاً للانتقاد بأفق التجديد والمراجعة، سيما وهي التي وُضعت على مقاس القوى الغربية، وفي تماسّ مع مصالحها الحيوية[٢٣١].

---

(٢٣٠) قارن: عبد الملك، المصدر نفسه، ص ٢٠ ـ ٢١.

(٢٣١) نقصد بـ «الشرعية» الدولية، النظام القانوني (= القواعد والمبادىء) الناظم لعلاقات المجتمع الدولي ونشاط أطرافه. بهذا المعنى، ظلت «الشرعية» مرتبطة بالفلسفة الليبرالية الغربية، كما أن مبادىء القانون الدولي وقواعده ومفاهيمه، لم تتكون بمعزل عن هذه الفلسفة، ولا عن الضرورات التي يقتضيها تطور المجتمعات الأوروبية.

ثلاثة متغيرات، نخالها كفيلة بالتدليل على بروز ملامح نظام دولي جديد مع نهاية الحرب العالمية الثانية. وهي، وإن أشّرت لحصول «قطيعة» مع خصائص الوضع السابق لمنعطف الحرب، فإنها لا تلغي وجود عناصر تدل على استمرار روح «الهيمنة الغربية» الدولية، ضمن مناخ عالمي جديد طبعاً، وفي إطار موازين قوى، لم تعد أوروبا هي مركزها الوحيد والأوحد. إنها تحديداً: الأطراف (= المكونات)، المشاريع (= الفلسفة)، والمفاهيم (= القواعد والمبادىء المؤطرة للشرعية).

إن «عالمية» النظام الدولي، التي ظلت أوروبية من حيث التقرير والتأثير[232]، ستشهد، مع تصاعد التوسع النازي، وتفاقم خطورته على أكثر من دولة[233]، بروز قوى جديدة، وسّعت من مكونات المجتمع الدولي وصانعيه السياسيين. ذلك، أن الاتحاد السوفياتي، الذي حتمت عليه ظروف ترسيخ البناء الاشتراكي انتهاج سياسة «الستار الحديدي»، سيدخل الحرب خلال حزيران/ يونيو ١٩٤١، ليصبح طرفاً أساسياً في كسر استراتيجيا دول المحور، والمساهمة في رسم ملامح النظام الدولي الجديد.

ليس مطلوباً التفصيل في المكانة التي حظي بها الاتحاد السوفياتي، ضمن مسلسل الحد من خطورة دول المحور، والمشاركة مع الحلفاء في إقامة أسس النظام الدولي الجديد، فلسفة، وقواعد، وآليات[234]. . لأن المهم منهجياً، هو أن نبرز كيف أن «العالمية» التي كانت تعني، من حيث الممارسة الفعلية، «أوروبا» و«الغرب»، أصبحت مع منعطف الحرب الثانية، تشمل إضافة إلى هذا المكون، فاعلاً جديداً، على طرف النقيض بالنظر إلى مشروعه الحضاري، أي الاتحاد السوفياتي ومنظومته الاشتراكية.

هذا، ونلمس المضمون الجديد لمفهوم «العالمية»، في الأدوار التي نيطت بالاتحاد السوفياتي، على امتداد اللقاءات الهادفة إلى بناء استراتيجيا النظام الدولي الجديد، والممهدة لإحداث الأمم المتحدة. فهو (= الاتحاد السوفياتي) حاضر في اللقاء الخاص بـ «تصريح الأمم المتحدة» (فاتح كانون الثاني/يناير ١٩٤٢)، وفاعل في صياغة مقرراته[235]، كما أنه مضيف

---

(٢٣٢) بدليل أنه ما بين ١٨٣٨ و١٩١٣، كانت ٩٥ بالمئة من الاجتماعات الدولية تعقد إما باستكهولم شمالاً، أو برلين شرقاً، أو روما جنوباً، أو لندن غرباً. للتدقيق انظر:

Girault, *Diplomatie européenne et impérialismes, 1871 - 1914,* p. 10.

(٢٣٣) للاطلاع على أبعاد التوسع النازي ومظاهر خطورته، انظر: ج. ب. دروزيل، التاريخ الدبلوماسي: **تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم**، ترجمة نور الدين حاطوم، ط ٢ (دمشق: دار الفكر، ١٩٧٨)، القسم الأول: «عصر هتلر» ص ٩- ٩٧.

(٢٣٤) من ضمن مراجع كثيرة، انظر: إبراهيم أحمد شلبي، **التنظيم الدولي: دراسة في النظرية العلمية والأمم المتحدة** (القاهرة: مكتبة الآداب، [د.ت.])، و

Claude Albert Colliard et A. Manin, *Droit international public et histoire diplomatique: Documents choisis* (Paris: Monchrestien, 1971), tome 1.

(٢٣٥) وهو التصريح الصادر بواشنطن في أول كانون الثاني/ يناير من عام ١٩٤٢، والموقّع عليه من لدن كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، والاتحاد السوفياتي والصين وممثلي اثنين وعشرين دولة أخرى، في حين=

للقاء موسكو (٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٣)، ومبادر في إصدار تصريحه[٢٣٦]، علاوة على مشاركته في اجتماع طهران (فاتح كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٣)، ودمبارتون أوكس (Dum-barton Oaks) (آب/ أغسطس ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٤)[٢٣٧].

لقد شكلت مجمل هذه اللقاءات ـ التصريحات مراحل حاسمة في عملية البحث عن صيغة ممكنة لإقامة نظام دولي جديد، يعكس فلسفياً طبيعة التغير الذي مس مفهوم «العالمية» ووسّع من مكونات المجتمع الدولي: فهل تمكنت حقاً من أن تقدم صيغة ممكنة للتراضي، بين غرب يسعى لأن يعزز مكانته الدولية أكثر، وشرق يريد أن يفك عقال العزلة، بأفق إثبات أحقيته في أن يكون طرفاً فاعلاً في تحديد معالم النظام الدولي الجديد، ووازناً في رسم توجهاته العامة؟

الثابت أن المؤتمرات الأربعة السالفة الذكر، قد مثلت إطارات فعلية للتداول والمناقشة وإبداء الرأي[٢٣٨]، إلا أنها بقدر ما حرصت على تشخيص المضمون الجديد لمفهوم «العالمية»،

= لم تنضم إليه فرنسا حتى ٢٤ أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها. لقد تضمن التصريح مجموعة من الأفكار والمبادىء، نصت في مجملها على عزم الدول الأعضاء على التعاون من أجل السلام عبر تجنب نزعات التوسع الإقليمي وغير الإقليمي، والاعتراف بأحقية الشعوب في اختيار شكل نظامها السياسي، وأيضاً السعي إلى إقرار المساواة في العلاقات الاقتصادية والتجارية، إضافة إلى تحريم استخدام القوة مع الدعوة إلى نزع السلاح وفض المنازعات بالطرق السلمية.

(٢٣٦) وقد وقّعه كل من الاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة، وبريطانيا والصين، مستهدفة من خلاله جميعاً إحداث نوع من التحالف العسكري، قصد تحقيق السلم ونزع السلاح من جهة، وملتزمة من جهة ثانية بالعمل سوياً على عدم استخدام القوة أو التهديد بها، مع الإصرار على تأسيس هيئة كفيلة باستتباب الأمن والمحافظة عليه.

(٢٣٧) باجتماع طهران، الذي ضم كلاً من الرئيس روزفلت، وتشرتشل، وستالين، وقع التخطيط لمواجهة كل من ألمانيا وإيطاليا، ورسم حدود بولونيا، ومكانة تركيا في الحرب، علاوة على تخويل الاتحاد السوفياتي مرافىء بحرية في المضايق والشرق الأقصى. أما بمؤتمر دمبرتون أوكس، فقد تم الاتفاق على مجموعة من القرارات، أولها تأسيس منظمة دولية باسم الأمم المتحدة، وثانيها الدعوة إلى هيكلة المنظمة بتأسيس جمعيتها العامة وجهازها التنفيذي (= مجلس الأمن).

(٢٣٨) كتب جون فوستر دالاس ضمن مذكراته المنشورة والمترجمة حرب أم سلم، يقول عن هذه المؤتمرات: «كان القرار الذي اتخذ في موسكو في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٣ خطوة واسعة إلى الأمام، وكان أكثر من قرار في الأساس، ولقد خلق تحويل هذا القرار إلى منهج محسوس، مسائل صعبة وأثار تساؤلات مهمة. ولقد بحثت هذه التساؤلات في مؤتمر لممثلي الاتحاد السوفياتي وبريطانيا والولايات المتحدة في دمبرتون أوكس في ٢١ آب/ أغسطس ١٩٤٤ . . . وكانت الولايات المتحدة قد قامت بدور أولي لعقده، غير أن مؤتمر دمبرتون أوكس واجه صعوبات جمة، فلم يكن مؤتمراً مفتوحاً للجميع، ربما جرت العادة على اتخاذ الخطوات الأولية في سرية تامة. . . والواقع أن الكبار الثلاثة هم الذين انفردوا في وضع بنود هذا المؤتمر، وقد كان هؤلاء يشكلون القوة الرئيسية في الحرب الألمانية ـ اليابانية ولعلهم نتيجة لذلك، اعتقدوا أن السلم العالمي يعتمد على الأمم القوية وحدها التي تستند إلى قوّتها لفرض آرائها الخاصة بالسلم على سائر الأمم . . .». انظر: جون فوستر دالاس، حرب أم سلم، ترجمة عفيف الصمدي ([د. م.]: دار النشر للعالميين، [د. ت.])، ص ٤٩ ـ ٦١.

ووقفت عند ضروراته، عجزت عن توفير شروط توافق سياسي لأطروحات الطرفين الأساسيين: الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي.

إن تعثُّر اللقاءات التي شهدتها السنوات الأخيرة من حدث الحرب الثانية، قد عكس في العمق، تنازع مشروعين حضاريين، متناقضين من حيث الفلسفة الثاوية خلف نظرتها إلى ما ينبغي أن يكون عليه النظام الدولي الجديد، وعلاقات أطرافه، وقواعد وآليات نشاطه. فالنظام الدولي، الذي تكوَّن ضمن سيرورة تأصل الرأسمالية وبروز الغرب كمفهوم تاريخي، سيصبح، لأول مرة، مرتهناً بمكوّن سياسي جديد (= الاتحاد السوفياتي ومنظومته)، يحمل مشروعاً حضارياً، يختزل نظرة مغايرة للعلاقات التي يجب أن تسود أطراف المجتمع الدولي، لعل أهم عناصرها: ربطه بين السياسة الداخلية والخارجية، وبينها معاً ومفهوم الطبقات الاجتماعية، وبين الصراع الدولي والتنافس من أجل الهيمنة العالمية للغرب[٢٣٩].

من منطلق هذه النظرة، لم تعد «المشروعية الدولية» هي تلك التي صاغ مضمونها الغرب، ودافع عن صلاحيتها بسلطة القوة والإقناع، وبالضرورة غدت القواعد والمبادىء المؤطرة لها، موضوع نقد، ومراجعة، حتى لا نقول مستنفدة لوظائفها التاريخية. لذا، كان حتمياً لتصارع هذين المشروعين، أن يوجد لهما مخرج سياسي، يثمّن خطوات السلام ويؤكدها (= الاجتماعات السابقة)، وفي الوقت ذاته يعترف ويقرّ بتدشين المجتمع الدولي عهداً جديداً، لم تعدّ الصدارة فيه للغرب ومشروعه الحضاري، بل أيضاً للشرق ومنظومته الفكرية والايديولوجية. إنه (= المخرج) مؤتمر يالطا (٤ ـ ١١ شباط/ فبراير ١٩٤٥) الذي وقّع على صك ميلاد النظام الدولي الجديد، ورتب شروط تسوياته التاريخية[٢٤٠]. هذا، وتكمن أهمية المؤتمر، في كونه قد مثّل اللحظة التي تم خلالها تشريع المبادىء التي ستحكم علاقات المنظومتين مستقبلاً، وعبرهما العالم ككل[٢٤١]، كما أنه خلق إمكانات التسوية بين أطروحتين

---

(٢٣٩) للتدقيق في نظرة الاتحاد السوفياتي لما ينبغي أن يكون عليه النظام الدولي، من حيث قانونه، قواعده، وآليات نشاط أطرافه، انظر: Grigori I. Tunkin, *Le Droit international public: Problèmes techniques* (Paris: Pedone, 1965), et S.B. Krylov, «La Doctrine soviétique du droit international,» *R.C.A.D.I*, vol. 70 (1948), pp. 407 - 476.

(٢٤٠) مؤتمر يالطا، المنعقد بمنطقة القرم، على البحر الأسود في الاتحاد السوفياتي (٤ ـ ١١ شباط/ فبراير ١٩٤٥) الذي جمع كلاً من روزفلت وستالين وتشرتشل، هو المناسبة التي تمكنت خلالها القوى الدولية الرئيسية وقتئذ، من إقرار تسوية تاريخية حول أهم القضايا الايديولوجية ـ السياسية والعسكرية التي توقّف على نجاح حلها ميلاد النظام العالمي الجديد... للتدقيق في شروط انعقاد المؤتمر ومناقشاته ومقرراته، انظر:

Edward Reilly Stettinius, *Roosevelt and the Russians: The Yalta Conference* (Garden City: Doubleday; Jonathan Cape, 1950), et M. Krystyna, «Retour sur Yalta,» *R.G.D.I.P*, tome 86, (1982), pp. 458 - 507.

(٢٤١) فمن ضمن ما وقع الاتفاق عليه بمؤتمر يالطا، تأسيس منظمة دولية، مع العمل على عقد اجتماع دولي لصياغة ميثاقها، وأيضاً الاتفاق على مبدأ «الفيتو»، ومن صلاحية ممارسته، علاوة على وضع نظام أساسي لمحكمة العدل الدولية، شبيه بما كان معمولاً به بتجربة «المحكمة الدائمة للعدل الدولي»، وهو ما ورد بنص أحد قرارات المؤتمر، بالقول: «لقد عقدنا العزم على أن ننشىء مع حلفائنا في أقرب فرصة ممكنة هيئة عامة ـ

متناقضتين ايديولوجياً وسياسياً، بمقتضى صيغة «مناطق النفوذ»، و«الاستقطاب الثنائي»[242].

إن القول بانبثاق نظام دولي جديد في أعقاب الحرب الثانية، منشدّ، على مستوى الأطر المرجعية الناظمة «مشروعيته»، إلى مشروعين حضاريين متناقضين، تبرره مجموعة المفاهيم، والآليات، والميكانيزمات التي تخللت، لأول مرة، الخطاب الدولي وشرعت في ضبط نشاط وحداته السياسية. فالعالم لم يبقَ هو الغرب، بل غدا كتلتين، منظومتين، لكل واحدة منهما فلسفتها الخاصة، ومنهجيتها في مقاربة القضايا الدولية واستشراف آفاقها، وتحالفاتها الظرفية والاستراتيجية، ومناطق نفوذها، وأدواتها في إدارة الصراع الدولي، أو ترشيده، ولم لا تأزيمه.

وفعلاً، لقد دخلت الخطاب الدولي وتخللت علاقات مكوناته، مفاهيم ومبادىء لم تكن موجودة قبل الحرب الثانية وتسويات يالطا (١٩٤٥)، منها أساساً مفهوم «المعسكرين»[243]، الذي يعني بلغة السياسة الدولية، وجود محورين للاستقطاب الايديولوجي - الفكري، مع كل ما تستتبعه وتنتج عنه من امتدادات عسكرية، تنموية، وثقافية.

فالغرب، وبالرغم من التناقضات التي اعترت مكونات منظومته[244]، قد خرج من

= للمحافظة على السلم والأمن، ونعتقد أن هذه الهيئة ضرورية سواء لمنع الاعتداء أو لإزالة الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي قد تؤدي إلى الحرب وذلك بالتعاون الوثيق بين كافة الشعوب المحبة للسلام...». لمزيد من الاطلاع، انظر: شلبي، التنظيم الدولي: دراسة في النظرية العلمية والأمم المتحدة، ص ١٥٣ - ١٥٤، ودروزيل، التاريخ الدبلوماسي: تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم، ص ١٠٨.

(٢٤٢) من موضوعات التسوية، نذكر: المشكلة الألمانية، حيث ناقش المؤتمر آفاق وضعية هذه الدولة لمرحلة ما بعد الحرب محاولاً ايجاد حل للتناقض الحاصل بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن حدود هذه الدولة أولاً ومبدأ تقسيمها ثانياً. انظر: رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، ٢ ج (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٣)، ج ١، ص ٤٣٣.

أما القضية الثانية فهي مشكلة بولونيا، التي عملت القوى المشاركة بالمؤتمر، على حسم مسألتين مترابطتين ومرتبطتين بمستقبل بولونيا، من جهة رسم حدودها النهائية، سيما وأن مجموعة من أقاليمها كانت محل نزاع مع الاتحاد السوفياتي، ومن جهة أخرى حل مشكلة من سيمثلها سياسياً، وثالث قضية هي الحرب بالشرق الأقصى، حيث منح الاتحاد السوفياتي مجموعة من الامتيازات كمراقبته للخطوط الحديدية بمنشوريا، والسيطرة على منغوليا وأرخبيل كيول، إضافة إلى الجزء الجنوبي من سخالين.

(٢٤٣) لم يوجد مصطلح «المعسكرين» كمفهوم في العلاقات الدولية إلا في أعقاب الحرب الثانية، لكن وجدت الأنماط الفكرية المساهمة في إنتاجه قبل هذا التاريخ بكثير. فالفكر الاشتراكي، برزت أولى مكوناته الفلسفية والنظرية مع أواسط القرن التاسع عشر، كما أن الثورة الاشتراكية لعام ١٩١٧، قد مثلت منعطفاً تاريخياً، سمح، لأول مرة، لهذا الفكر بأن يمارس من مواقع السلطة. وهي الممارسة التي، لأسباب خاصة في الظروف الداخلية للاتحاد السوفياتي، لم تتعمق وتتطور لتخلق منظومة مستقلة بذاتها على المستوى الدولي قادرة لأن تشكل معسكراً بالمعنى الذي أصبح يتداول به بعد الحرب الثانية، سيما بعد تقسيم ألمانيا (١٩٤٩).

(٢٤٤) نفكر أساساً في التناقضات بين الامبراطوريات الاستعمارية الكلاسيكية بأوروبا: انكلترا وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية كقوة غربية صاعدة، وهي تناقضات تجلت صورتها الأولى في الموقف من مشروع مارشال (١٩٤٧) الخاص بإعادة بناء الاقتصادات الأوروبية التي دمرتها الحرب، وتجسدت، على امتداد الأربعينيات والخمسينيات، في التصارع المكشوف أحياناً والمضمر أحياناً أخرى، حول البقاء أو الحلول بالمناطق =

الحرب أكثر وعياً بضرورة بقاء سيادة مشروعه الحضاري، وأهمية استمرار هيمنته على العالم، الواقع الـذي تعكسه المعـالم الكبرى لـلاستراتيجيـا التي انتهجها غـداة انتهاء الحـرب العالميـة الثانية. فمن جهة، وتطبيقاً لمبدأ ترومان(٢٤٥)، نُتظر إلى إعادة بناء أوروبا اقتصـادياً (= مشروع مـارشال)(٢٤٦)، وتقـديم المساعـدة العسكريـة إلى من في حـاجـة إليهـا من الـدول الأوروبيـة (= تركيا واليونان)(٢٤٧)، قضية مركزية ومسؤولية لا مناص منها، ومن جهة ثانية، اعتـبر الأمن القومي الغربي شمولياً، لا يـرتبط بالبعـد الاقتصادي، وإلى حـد ما العسكـري فحسب، بل يتضمن أيضاً الجيواسـتراتيجيا (= الحـدود والمواقـع)، وصراع الأفكار (= الايـديولـوجيات)، والتباينات الحضارية.

لم يكن ممكناً، في ظل المـرحلة الجديـدة للنظام الـدولي، أن تقابـل استراتيجيـا الغرب بالعدمية أو سوء التقدير من لدن الشرق ومنظومته، بل كـان طبيعياً أن يحصـل التناظـر، وأن تواجَه المبادهة الغربية بأخرى شرقية، أكثر حدة، وأعمق وعياً. فمن جهـة، سيعمل الاتحـاد السـوفياتي عـلى تمتين صـلاته بمجمـل دول وسط وشرق أوروبا، تـارة بالقـوة (= التدخـلات العسكرية)(٢٤٨)، وطوراً بالمفاوضات والإقنـاع (= المعاهـدات)(٢٤٩)، كما سيؤسس الكـومنفورم

= التي كانت تُعدّ قلعـاً للاستعـمار الفرنسي والانكليـزي، وهي على وجـه خاص منـطقتا الشرق الأوسط والمغـرب العربي.

(٢٤٥) وهو المبدأ الـذي دعا إليـه الرئيس الأمـريكي ترومـان، ودافع عنـه أمام مجلس الكـونغرس (١٢ آذار/ مارس ١٩٤٧)، والقاضي بتقديم مساعدات عسكرية إلى الدول الأوروبية (تركيا واليونان أساساً) تضامناً معها، ودفاعاً عن الغرب ومنظومته. إنه المبدأ الذي مثّل، كل من الدبلوماسي جورج. ف كينان ومساعـد أمين سر الدولة أتشيسون أدواراً مركزية في بلورته وصياغته نظرياً.

(٢٤٦) هو البرنامج المنسوب إلى الجنرال مارشال، أمـين سر الدولـة الأمريكيـة، والخاص بـإعادة تعمـير الأقطار الأوروبية، وتنمية اقتصاداتها الذي برره، خلال خطابه بجـامعة هـارفرد (٥ حـزيران/ يـونيو ١٩٤٧)، بالقول: «إن الحالة العالمية خطيرة جداً، لقد خلفت الحرب الـدمار حتى أن حـاجات أوروبـة أعظم من قـدرتها على الدفع. . . ومن الضروري أن نتصور مساعدة إضافية، مساعدة مجانية، هـامة جـداً، تحت طائلة التعـرض لانهيار اقتصادي واجتماعي وسياسي خطير جداً. . .». انظر: دروزيل، التاريخ الدبلوماسي: تـاريخ العـالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم، ص ١٧٨.

(٢٤٧) بالنسبة إلى حالة تركيا، قد ترجع ضرورات المساعـدة بتقديـر القوى الغـربية، إلى صـور الضغط السـوفياتي عليها، فمن جهة فسخ هذا الأخـير معاهـدة الحياد التي سبق أن وقّعهـا مع تـركيا بتـاريخ ١٧ كـانون الأول/ ديسمـبر ١٩٣٥، كما طـالبها بـإعادة جيـوب ترابيـة روسية قـديمة، خـاصة منـطقة قـارس وأردهـان في الأناضول، علاوة على إلحاحه على استبدال معاهدة مونترو (١٩٣٦) باتفاقية جديدة. للتدقيق، انظر:
E.B. Cyril, «The Turkish Straits and the Great Powers,» *Foreign Policy Reports* (1 October 1947), pp. 174 - 182.

(٢٤٨) نفكر في الأحداث الدموية بتشيكوسلوفـاكيا، أو مـا يسمّى اعتياداً «انقـلاب براغ» (٢٥ شبـاط/ فبراير ١٩٤٨) الذي أطاح بالرئيس غوتفالد، ذي التوجهات المعتدلة وقتئذ، انظر:
Ripka Hubert, *Coup de Prague* (Paris: Plon, 1949)
وأيضاً في موقف يوغوسـلافيا من التبعيـة للاتحـاد السـوفيـاتي، حين أصر تيتـو على تحـويل هـذا القطر استقـلالية وتوجهاً منفصلين عن الزعامة السوفياتية، وذلك تحديداً منذ ١٩٤٨.

(٢٤٩) من ذلك المعاهدة السوفيـاتية ـ البـولونيـة (٢١ نيسـان/ أبـريل ١٩٤٥)، المعـاهدة السـوفياتيـة ـ =

(Cominform) (= مكتب المعلومات الشيوعي) في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٧، لتوطيد هذه الصلات، وتحويلها هيكلة أكثر متانة، وصلابة من الناحيتين الايديولوجية والسياسية[٢٥٠].

ب ـ ففي سياق التغير الذي طال بنية النظام الدولي ومس قواعده وآليات توازنه، كان طبيعياً أن تشهد علاقات وحداته السياسية، أشكالاً من التوتر والصراع، تراوحت بين النقد والنقد المضاد، بين الحرب الايديولوجية تارة والتهديد باستعمال القوة طوراً آخر[٢٥١] ـ إنه الوضع الذي أصبح يُنعت في تحاليل الاستراتجيين السياسيين وأدبيات العلاقات الدولية بـ «الحرب الباردة»[٢٥٢].

هذا، وحين كان بين دوائر النظام العالمي، وأنساقه الفرعية أكثر من تقاطع وصلة، فإن المفاهيم الجديدة التي تخلّلت الخطاب الدولي، ستعرف انتشاراً وإشعاعاً بالعديد من المناطق، وبخاصة المستعمَرة منها، كما سيكون لتطبيقاتها المفعول البالغ والعميق، سواء على مستوى ترسيخ وعي ضرورة التحرر والاستقلال، هذا الذي تكوّن منذ مدة لدى العديد من الحركات الوطنية، أو على صعيد تنمية القناعات بشيخوخة الظاهرة الاستعمارية، وبالمقابل التحسيس بالقدرات النضالية لحركات التحرر في مقاومة الاحتلال والعمل على تجاوزه.

ثلاثة مظاهر نخالُها جديرة بالتحليل، لإدراك طبيعة التغير الحاصل على صعيد الأنساق الفرعية للنظام الدولي. فعلى مستوى عام، سيعرف عقد الأربعينيات تصاعداً نوعياً على مستوى الدعوة إلى التحرر، في كل من إفريقيا وآسيا وباقي المناطق الخاضعة للاستعمار، وهي

= الرومانية (١٨ شباط/ فبراير ١٩٤٨)، والسوفياتية ـ البلغارية (٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٤٨)، علاوة على مجموعة من الاتفاقات التي أبرمت بين دول شرق أوروبا في ما بينها.

(٢٥٠) للتدقيق في معنى الكومنفورم، ونشأته وشروط الانضمام إليه، انظر: **الموسوعة السياسية**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤)، ص ٤٤٧.

(٢٥١) وقد تجلى ذلك في قضايا دولية شكلت موضوعات صراع فعلي، كحصار برلين، انظر: لويس دوللو، **التاريخ الدبلوماسي**، ترجمة سموحي فوق العادة (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٧٠)، ص ١١٨ ـ ١٢١.

ومشكلة كوريا، التي تعرضت للتجزئة ابتداءً من ثاني كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٥، حين احتلتها الجيوش الأمريكية جنوباً والاتحاد السوفياتي شمالاً وذلك لاعتبارات مرتبطة بالتوازن الاستراتيجي بين القوّتين، انظر: حسن فتح الباب، **المنازعات الدولية ودور الأمم المتحدة في المشكلات المعاصرة** (القاهرة: عالم الكتب، [د. ت.])، ص ٣٧٥ ـ ٣٩٥.

وحول قضية الهند الصينية، انظر: دروزيل، **التاريخ الدبلوماسي: تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم**، ص ٢٨٣ ـ ٢٨٧.

(٢٥٢) للتدقيق في مفهوم الحرب الباردة، من حيث تاريخية الظهور وأشكال الممارسة، انظر: اسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥)، وعبد الخالق عبد الله، **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٣٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩)، خصوصاً ص ٤٥ ـ ٨٧ (= في صراع الشرق والغرب).

الدعوة التي يمكن تأطيرها فكرياً في ما يسمّى ايديولوجيا التحرر، وعلى صعيد خاص، وفي نطاق موضوع بحثنا، سيشهد الفكر القومي العربي لما بعد الحرب العالمية الثانية، نقلة نوعية، تجسدت أساساً في الأشكال الوحدوية العملية، التي عرفها النظام الإقليمي العربي (= إحداث جامعة الدول العربية أساساً)، وهي نقلة كان لها تأثير إيجابي على نضالية الحركات الوطنية المغربية، ووعيها القومي[٢٥٣].

فهكذا، ستشهد الظاهرة الاستعمارية، مع الأربعينيات والخمسينيات، تراجعاً وأفولاً ملموسين بمجمل الأقطار الافريقية والآسيوية، الواقع الذي عكسته نضالات حركات التحرر، قطرياً وبشكل جماعي ومشترك. فافريقيا، لم تتمكن الاصلاحات المقترحة في أعقاب مؤتمر برازافيل ١٩٤٤، من تهدئة استياء الشعوب الافريقية، ولا تضليل وعي نخباتها الوطنية، ضرورة طرح مبدأ الاستقلال والدفاع عنه، بكل عزم وإصرار، كما يمكن ملامسة ذلك في وثائق حركات التحرر وأشغال مؤتمراتها المشتركة[٢٥٤].

لقد تلقّى الاستعمار المآل نفسه بالقارة الآسيوية، حيث أخفقت الحلول الفرنسية (= الاتحاد) والانكليزية (= الكومنويلث) على السواء[٢٥٥]، كما لم تُجدِ نفعاً مختلف أساليب العنف، التي مارستها سلطات الاحتلال، للتضييق على حركات التحرّر، والضغط على

---

(٢٥٣) للتدقيق في تطور الوعي القومي بالمغرب العربي، من حيث طبيعته ومكوناته وموضوعاته الخاصة وعلاقته بالمشرق العربي، ومكانة القضية الفلسطينية بمختلف إنتاجاته ومواقف نخباته، انظر: **تطور الوعي القومي في المغرب العربي**.

(٢٥٤) وهو وعي مسؤولية الاستعمار في تعميق التأخر التاريخي، وتقرير التخلف الاقتصادي ـ الاجتماعي بمختلف الدول الإفريقية، انظر: والتر رودني، **أوروبا والتخلف في إفريقيا**، ترجمة أحمد القصير، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٣٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٨).

وأيضاً استياء تجاه الوجود الاستعماري ومقاومة لاستمراره، حتى في ظل التغيرات التي تخللت خطاب الاحتلال، خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، انظر: مركز الدراسات المعادية للامبريالية، **الامبريالية الفرنسية** (باريس: منشورات ماسبيرو، ١٩٧٨)، الفقرة الأولى من الفصل الأول: «تاريخ وخصائص الامبريالية الفرنسية»، ص ١٥ ـ ٣٠.

كما أنه وعي بضرورة تعضيد وتوسيع قاعدة التقارب والتنسيق بين حركات التحرر الإفريقية لاستكمال مهام الاستقلال الوطني، وتوفير شروط التنمية، وهو ما أكدته المؤتمرات الإفريقية منذ دعوة: «سلفستر وليامز» مع بداية هذا القرن، وحتى مؤتمر «Manchester» (١٩٤٥)، انظر:

Philippe Decraene, *Le Panafricanisme*, 4 ed. (Paris: Presses universitaires de France, 1970).

(٢٥٥) فحتى عام ١٩٤٥ لم تكن سوى دولة واحدة مستقلة بجنوب شرق آسيا، هي سيام، لكن، ابتداء من هذا التاريخ ستعرف المنطقة حملة متصاعدة من الاستقلالات، شملت كلاً من الهند (١٩٤٧)، باكستان (١٩٤٧)، بورما (١٩٤٧)، الفيليبين (١٩٤٦)، أندونيسيا (١٩٤٩)، سيلان (١٩٤٧)، فيتنام الشمالية والجنوبية، كمبوديا ولاوس (١٩٥٤)، للتدقيق في سيرورة استقلال هذه الأقطار، انظر كلاً من:

M. Zinkin, *Asia and the West* (London: Chatto and Winders, 1951), et V. Jarov [et al.], *L'Asie du sud-est* (Moscou, URSS: Editions du Progres, 1972).

نخباتها الوطنية، للدفع بها نحو الاستسلام واستبعاد طرح مطلب الاستقلال واسترداد السيادة السياسية على أقاليمها الترابية[٢٥٦].

هذا، ومما يستوجب التشديد عليه، ونحن بصدد معالجة مظاهر التحولات التي طالت بعض المناطق من العالم، في ظل النظام الدولي الجديد، هو التغير الذي شهده مفهوم القومية العربية، فكرة وممارسة، وبالتالي الانعكاسات التي من الضروري أن تنجم عن ذلك، بالنسبة إلى قضية الاستعمار بالمغرب العربي ونضالات الحركات الوطنية، منفردة ومشتركة على حد سواء.

لقد أكدنا سلفاً، ونحن بصدد تقديم موضوع البحث، على تشابه، حتى لا نقول تماثل الاشكاليات العامة التي واجهها الفكر الوطني المغربي ونخباته السياسية القائدة، بما كان سائداً بالمشرق العربي، ومطروحاً على رواده عهدئذ. . . وتحت طائلة هذه العلاقة، أبرزنا كيف حصلت الاستجابة الفورية والوجدانية من لدن مشرق الوطن العربي، حين مسَّت هُوية المغاربة، وامتُهنت شخصيتهم التاريخية، التي يتوحد المشارقة وإياهم في أهم مقوماتها، ونعني بذلك: اللغة، والدين، والتاريخ المشترك[٢٥٧].

لذلك، ستشكل مرحلة ما بعد تأسيس جامعة الدول العربية (١٩٤٥)، حقبة هامة بالنسبة إلى النضال الوطني المغربي، وتجربة حركاته التحررية، كما سيكون للتغيرات، التي تخللت الخطاب العربي حول القومية والوحدة، مفعول ايجابي على صعيد إنضاج الشعارات السياسية للوطنيين، الظرفية منها والاستراتيجية.

لن ندقق في صور التفاعل القومي بين مشرق الوطن العربي ومغربه[٢٥٨]، كما لن نفصل في طبيعة التأثير الذي امتد إلى الحركات الوطنية المغربية ومس بنية تصوراتها العامة، خصوصاً في ظرفية صياغتها شعار الاستقلال[٢٥٩]، وهيكلتها أجهزة التنسيق والعمل المشترك. . .[٢٦٠] ما

---

(٢٥٦) قارن: دوللو، **التاريخ الدبلوماسي**، ص ١٢٣ - ١٢٥.

(٢٥٧) نقصد ردود فعل المشرق العربي تجاه السياسات الاستعمارية المطبّقة بالمغرب، والخاصة بالادماج والتجنيس والتمييز العرقي (= الظهير البربري)، للتدقيق انظر: «ثانياً: الأطر المحددة لمفهوم المغرب العربي المعاصر،» ضمن الفصل الثاني من القسم الأول من هذا الكتاب.

(٢٥٨) وهو التفاعل الذي شمل، منذ القرن الماضي، المظاهر الفكرية والثقافية، انظر: محمد المنوني، «نماذج من ارتباط المغرب بالمشرق في مطلع القرن العشرين،» **دار النيابة**، السنة ١، العدد ٢ (ربيع ١٩٨٤)، وعبد الملك مرتاض، **الجدل الثقافي بين المغرب والمشرق** (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٢).
وأيضاً المظاهر السياسية، وبخاصة في مجال مساندة الحركات الوطنية المغربية، والتعبئة من أجل قضية التحرر والاستقرار، انظر: الطيب بنونة، **نضالنا القومي في الرسائل المتبادلة بين الأمير شكيب أرسلان والحاج عبد السلام بنونة** (طنجة: مطبعة دار الأمل، ١٩٨٠)، وفتحي الديب، **عبد الناصر وثورة الجزائر** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤).

(٢٥٩) انظر الفصل الثامن من هذا الكتاب.

(٢٦٠) انظر: «ثانياً: الدعوة من التحرر والاستقلال بمقررات أجهزة التنسيق والعمل المشترك،» في الفصل الثامن من هذا الكتاب.

نود إبرازه، هو خطوط القوة في تطور الفكر القومي العربي بعد الحرب العالمية الثانية، التي كان لها الوقع العميق على استكمال استقلال جل الأقطار المشرقية، وتفعيل النضال الوطني المغربي بأفق الاستقلال. فمن مظان القوة في تطور الفكرة القومية، انتقالها من مجال النظرية إلى حقل المدرسة[٢٦١]، وذلك بتزايد الدعوات إلى تجديد أسسها الفلسفية ـ الفكرية، وصياغة الأشكال العملية، القادرة على الربط بين النضال القومي ومقاومة الوجود الأجنبي، ومناهضة مشاريع التقسيم والتجزئة.

إن تضمين العمل القومي أبعاداً تحررية ووحدوية قد قررته نوعية التحولات التي طالت البنى الاقتصادية ـ الاجتماعية لمختلف الأقطار العربية، وبخاصة الأساسية منها[٢٦٢]، كما أنضجته طبيعة المشاريع الاستعمارية، التي شهدتها المنطقة، وفي مقدمتها استراتيجيا تهويد فلسطين، عبر إقامة كيان (= إسرائيل)[٢٦٣]، يضمن للصهيونية والغرب الرأسمالي، حظوظ الاستقرار والامتداد بالمنطقة[٢٦٤]، ويعرقل، بالضرورة، كل نضال قومي عربي يروم التحرر،

---

(٢٦١) للتدقيق في تطور الفكر القومي والوحدة العربية، خلال مستهل هذا القرن وقبيل تأسيس جامعة الدول العربية، انظر: علي محافظة، «الفكر القومي قبل نشوء جامعة الدول العربية،» **شؤون عربية**، العدد ٤٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥)، ص ٧٧ ـ ١٠٨، ووليد قزيها، «فكرة الوحدة العربية في مطلع القرن العشرين،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٤ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨)، ص ١٢ ـ ٢٦.

(٢٦٢) وذلك ما لاحظه السيد يسين، وهو بصدد تحليله تطور الفكر القومي خلال المرحلة الفاصلة بين ١٩٤٥ و١٩٦٤ حين أكد يقول: «. . . ولم يكن الانتقال إلى مجال التطبيق فجائياً (= انتقال الفكر القومي من النظرية إلى الممارسة)، بل كان نتيجة تطور اجتماعي سياسي أصاب البيئة العربية دفع بقوى اجتماعية جديدة عكست تطلعاتها ونظرتها القومية مضموناً مختلفاً إلى حد كبير عما كان سائداً من قبل، وبالتحديد في مجال تحويل الفكرة العربية إلى حركة سياسية لها أسس تنظيمية وطابع الشمول والانتشار، وإضفاء الطابع الشعبي أو الجماهيري عليها، سواء انعكس ذلك في أن هذه القوى التي تصدَّت لقيادتها كانت ذات صلة قوية ومباشرة بالجماهير العربية أم أن بعضها عكس آمال وتطلعات الجماهير وتبناها. . .». انظر: السيد يسين، مشرف، **تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ١٠٩.

(٢٦٣) وهي الاستراتيجيا التي استمد مصادرها من العديد من رواد الفكر السياسي الأوروبي والغربي منذ بداية عصر النهضة وحتى مستهل هذا القرن، انظر: ريجينا الشريف، **الصهيونية غير اليهودية: جذورها في التاريخ الغربي**، ترجمة أحمد عبد الله عبد العزيز، سلسلة عالم المعرفة؛ ٩٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٥). وأيضاً من منظري الايديولوجيا الصهيونية ودهاقنتها، انظر: عبد الوهاب محمد المسيري، **الايديولوجية الصهيونية: دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة**، سلسلة عالم المعرفة؛ ٦٠ ـ ٦١، ٢ ج (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢). إضافة إلى مختلف القرارات الصادرة خلال النصف الأول من هذا القرن، ومنها أساساً: اتفاقية سايكس ـ بيكو (١٦/٥/١٩١٦)، وعد بلفور (٢/١١/١٩١٧)، ومقررات مؤتمر سان ريمو (٢٥/٤/١٩٢٠)، وصولاً إلى قرار التقسيم الصادر عن هيئة الأمم المتحدة بتاريخ ٢٧/١١/١٩٤٧. انظر: إبراهيم أبو لغد، محرّر ومعد، **تهويد فلسطين**، ترجمة أسعد رزوق، كتب فلسطينية؛ ٣٧ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٢).

(٢٦٤) حول الارتباط التاريخي بين الرأسمالية والاستعمار الأوروبي والغربي من جهة، والصهيونية من جهة ثانية، وبين هذه الأخيرة واستغلالها عنصر اليهودية، انظر: بديعة أمين، **المشكلة اليهودية والحركة** =

والوحدة، والتنمية المستقلة[٢٦٥].

لذلك، وتأسيساً على هذا الوعي بالمهام التي أصبحت منوطة بالنضال القومي، ومرتبطة بمسؤولياته، ستتخلل الخطاب العربي أنماط من الكتابة، لم تنحصر في إعادة تجديد الأسئلة التاريخية التي طرحتها مدرسة المنار (= رشيد رضا) وزعماء الاصلاح (= جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده أساساً)، على امتداد العقود الأخيرة من القرن الماضي[٢٦٦]، بل تجاوزتها إلى ما هو أكثر صرامة من الناحية المنهجية، وأصلب عمقاً من حيث الإطار المرجعي الفلسفي والفكري. لعل كتابات قسطنطين زريق أول نموذج لهذا النمط من التفكير[٢٦٧]. كما أن الوضع العربي، سيشهد خلال الثلاثينيات وعقد الأربعينيات، عدداً من اللقاءات الرسمية الهادفة إلى استنهاض وعي أهمية القومية العربية ووحدة أقطارها.

فهكذا، وبعد بحثهم في «النازلات الاستعمارية» التي أصابت العرب، أقر المشاركون[٢٦٨] بالمؤتمر العربي القومي المنعقد بالقدس (١٣/١٢/١٩٣١)، ميثاقاً يؤكد بمادته

= **الصهيونية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤)، والمسيري، المصدر نفسه، الفصل الرابع: «الفكرة الصهيونية والاستعمار الغربي،» ص ١٢٣ ـ ١٥٣.

(٢٦٥) للتدقيق في موقف الغرب، الاستعمار والصهيونية من القومية العربية، تاريخاً وحاضراً، انظر: عبد الله عبد الدائم، «موقف الصهيونية، كفكرة وحركة، من القومية العربية،» **شؤون عربية**، العدد ٥٥ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨)، ص ٧ ـ ٢٨. وحول التحامل على الوحدة العربية والعمل على استمرار التجزئة، انظر: جورج ناصيف، **الوحدة العربية وإسرائيل** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٥)، وعبد الوهاب محمد المسيري، «الحركة الصهيونية: الخلفية التاريخية،» **عالم الفكر**، السنة ١٤، العدد ١ (نيسان/ أبريل ـ حزيران/ يونيو ١٩٨٣)، ص ١٣ ـ ٤٧.

(٢٦٦) نفكر أساساً في التساؤل التاريخي الشهير: لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم؟ الذي تخلل مجمل كتابات دعاة النهضة خلال القرن الماضي، كما سبق أن أشرنا وأحلنا عليه.

(٢٦٧) لعل أولى أعمال قسطنطين زريق، بعد مؤلفاته الخاصة بتحقيق التراث، كتابه: **الوعي القومي: نظرات في القومية المتفتحة في المشرق العربي** (بيروت: دار المكشوف، ١٩٣٩)؛ **معنى النكبة** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٤٨) وفي ما بعد عمله المشهور: **نحن والتاريخ: مطالب وتساؤلات في صناعة التاريخ وصنع التاريخ** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٩)، وكلها تتمحور حول قضايا القومية والوحدة، واستعادة الهوية والتاريخ، وبناء الذات. حول رؤية قسطنطين زريق ومنهجه في التحليل، انظر: هاني أحمد فارس، «قسطنطين زريق: داعية العقلانية في الفكر العربي الحديث،» **شؤون عربية**، العدد ١٤ (نيسان/ أبريل ١٩٨٢)، ص ٥٨، وصفوت حاتم: «الفكر القومي والطريق إلى الوحدة العربية،» **الوحدة**، السنة ١، العدد ٧ (نيسان/ أبريل ١٩٨٥)، ص ٩٧ ـ ١٠٦، و«الفكر القومي وأزمة المنهج،» **شؤون عربية**، العدد ١٤ (نيسان/ أبريل ١٩٨٢)، ص ٥٩ ـ ٩٨.

(٢٦٨) نشير إلى أن المغرب الأقصى قد تمثل بالمؤتمر العربي القومي المنعقد بالقدس (١٣/١٢/١٩٣١)، في شخص كل من الحاج محمد بنونة والشيخ المكي الناصري، كما تدل على ذلك الرسالة المتبادلة بين الحاج عبد السلام بنونة والأمير شكيب أرسلان بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣١، التي تقول: «... وصلت الدعوة إلى المؤتمر الإسلامي ورأيتها أيضاً عند بعض الإخوان وأكدت عليهم في الجواب، أما التوجه إليه فأراه يصعب على كل المدعوين من هنا وشقيقي الحاج محمد سيتوجه بحول الله نائباً عن الجميع». انظر: بنونة، =

الأولى أن «البلاد العربية وحدة تامة لا تتجزأ وكل ما طرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقره الأمة ولا تعترف به»، كما دعا بالمادة الثانية إلى «توجيه الجهود في كل قطر من الأقطار العربية إلى وجهة واحدة هي استقلالها التام كاملة موحدة ومقاومة كل فكرة ترمي إلى الاقتصار على العمل للسياسات المحلية والإقليمية»، ليشدد بالمادة الثالثة على رفض جميع أشكال الاستعمار وصنيعه، لكونه يتنافى مع «كرامة الأمة العربية وغايتها العظمى»(٢٦٩).

هذا، وقد تخللت النزعة القومية نفسها، نضالات الحركات الوطنية بمشرق الوطن العربي وتحكمت في تأسيس مجمل أحزابها السياسية، ابتداءً من عصبة العمل القومي بلبنان(٢٧٠)، مروراً بجمعية الوحدة العربية بمصر ومشروع إنشاء الدولة العربية المتحدة، كما تقدم به السيد أمين سعيد (١٠/٢/١٩٣٨)(٢٧١).

= نضالنا القومي في الرسائل المتبادلة بين الأمير شكيب أرسلان والحاج عبد السلام بنونة، ص ٤٤٣.

وبالمناسبة قدّم كل من الحاج محمد بنونة والمكي الناصري مذكرة تحت عنوان: المغرب أمام حملة صليبية جديدة، تصريح الشعب المغربي بالمؤتمر العام الإسلامي بالقدس، يدعو فيها المؤتمرين إلى مساندة القضية المغربية والذود عن شخصية المغاربة ومقومات هويتهم، سيما وأن المؤتمر قد انعقد، وجرح الظهير البربري (١٦/٥/١٩٣٠) لم يندمل بعد. انظر: Archives du Quai d'Orsay, «Afrique, 1918 - 1940: Affaires musulmanes,» série k, carton 102, dossier 1s/dz (août - décembre 1938).

(٢٦٩) للاطلاع على النص الكامل للبيان الصادر عن المؤتمر العربي القومي المنعقد بالقدس بتاريخ ١٣/١٢/١٩٣١، انظر: محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ٦ ج (صيدا: المطبعة العصرية، ١٩٥٠)، ج ١، ص ٣٠١ - ٣٠٣.

(٢٧٠) وهي الجمعية التي تأسست خلال انعقاد مؤتمر قرنايل (جبل لبنان) بتاريخ ٢٤/٨/١٩٣٣، بغرض تعبئة وتوعية الشباب والمثقفين العرب «الرافضين لواقع التجزئة والتخلف والسيطرة الأجنبية» والمتطلعين إلى «مستقبل زاهر يوحد العرب في دولة عصرية متقدمة ومستقلة استقلالاً تاماً يسودها الوئام بين جميع فئات الشعب». انظر كلاً من: محافظة، «الفكر القومي قبل نشوء جامعة الدول العربية،» ص ٩١، وذوقان قرقوط، **تطور الحركة الوطنية في سورية، ١٩٢٠ - ١٩٣٩** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥) لذلك فقد حددت أهدافها في: «سيادة العرب واستقلالهم المطلقين، والوحدة العربية الشاملة» كما حصرت الوسائل الكفيلة بإقامة «نهضة عامة» وتوقيف «التدهور» ومنع «دوام الانحلال القومي» سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، أو الاجتماعي الثقافي. للاطلاع بتفصيل على نص البيان التأسيسي لعصبة العمل القومي؛ انظر: يوسف خوري، معد، **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ - ١٩٨٧: دراسة توثيقية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٩٣ - ١٠٠.

(٢٧١) ترجع أصول ميلاد، «جمعية الوحدة العربية» بمصر (١٩٣٦)، إلى التيارات القومية التي ارتبطت وتغذت بما كانت تروجه وتدعو إليه المجلات والصحف الاصلاحية، من أمثال المنار لرشيد رضا حتى ١٩٣٥، وحضارة الإسلام لعلي محمد شراب الصادرة سنة ١٩٢٥، والفتح لمحب الدين الخطيب (١٩٢٦)، والأزهر - الجهاد الإسلامي لصالح محمد صالح (١٩٢٨)، والجامعة الإسلامية لعلي عبد الرحمن خميس (١٩٣٢) وهدى الإسلام لمحمد أحمد الصيرفي (١٩٣٤). للتدقيق، انظر: عواطف عبد الرحمن، **مصر وفلسطين**، سلسلة عالم المعرفة؛ ٢٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠)، وأيضاً إلى كتابات العديد من المفكرين والمثقفين القوميين، الذين حاربوا النزعة الفرعونية، ودعوا إلى عروبة مصر، من أمثال: محمد علي علوبة (= جريدة السياسة، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٠)، وعبد الرحمن عزّام (العدد الأول من مجلة العرب المقدسة، ٢٧ آب/ أغسطس ١٩٣٢)، والأديب إبراهيم عبد القادر المازني (= مجلة الرسالة، ١٩٣٥)، وكريم =

إن انتقال الفكر القومي من مستوى النظرية إلى حقل الممارسة، لم ينحصر في أنماط الكتابة المؤطرة له، أو في النزعة إلى تأسيس التنظيمات السياسية والجمعيات وحسب، بل تعداه إلى بلورة صيغ وحدوية بين أكثر من قطرين عربيين، تربطهما صلات الدين واللغة والتاريخ المشترك، لعل أهمها مشروع سوريا الكبرى أو وحدة سوريا الطبيعية، سواء بالشكل الذي أقره مجلس الوزراء الأردني (١٠/٧/١٩٤١)، أو طبقاً لما ورد بمشروع الأمير عبد الله بن الحسين (٨/٤/١٩٤٣)[٢٧٢]، أو بالطريقة التي دعا إليها مجلس النواب اللبناني (٢٦/١١/١٩٤٦)، وبعده بقليل فايز صايغ (٦/١٢/١٩٤٦)[٢٧٣]. هذا، ومهما قيل في حق المشاريع الوحدوية الجزئية، التي شهدها الوطن العربي منذ بداية هذا القرن وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥)[٢٧٤]، فإن ثمة استنتاجاً لا بد من التشديد عليه، وهو أن الفكر القومي، تحديداً مع الثلاثينيات وعقد الأربعينيات، بقدر ما أصبح نزوعه نحو تجديد أطره المرجعية وتنويع مصادره الفكرية ملحّاً[٢٧٥]، غدت الأشكال الوحدوية المواكبة له، مرتبطة بالقضايا المركزية للمجتمعات العربية (= التحرر، الاستقلال، مقاومة الصهيونية)، حتى وإن لمعت في شكل مبادرات رسمية غير شعبية، أو لم تحظَ بالنجاح الكافي والكفيل بالارتقاء بها لى مستوى المشاريع التاريخية الكبرى.

لقد شكل تأسيس جامعة الدول العربية (٢٢ آذار/ مارس ١٩٤٥) الحدث الأكثر

= ثابت (= جريدة المصري) وأكرم عبيد الكاتب العام لحزب الوفد (= مجلة الهلال، عدد نيسان/ أبريل ١٩٣٩).
هذا، وقد تبنت الجمعية عدة مبادىء، أهمها: اعتبار أن الأمة العربية «هي التي تسكن الأقطار المتاخمة الممتدة بين المحيطين الأطلسي والهندي، والعرب هم الذين لغتهم العربية»، وأن «البلاد العربية وطن واحد امتزج سكانه منذ آلاف السنين وتكونت وحدته الثقافية منذ قرون عديدة» وأيضاً رفض «الأمة العربية الاستعمار بجميع أشكاله من أي جهة جاء وإلى أي سبب استند، وتُساند مبدأ الحرية للجميع»، وأخيراً تعتبر «الوحدة العربية حاجة طبيعية...». للاطلاع بتفصيل على ميثاق الأمة العربية كما وضعته جمعية الوحدة العربية و«برنامج إنشاء الدولة العربية المتحدة كما اقترحه السيد أمين سعيد»، انظر: خوري، معد، المصدر نفسه، ص ١٠١ ـ ١٠٥.

(٢٧٢) وقبله نشير إلى كل من الشريف الحسين ـ شريف مكة ـ ومشروع «الدولة العربية الكبرى»، المقدم لغداة ثورة ١٠ حزيران/ يونيو ١٩١٦، أو وحدة «الهلال الخصيب»، كما اقترحها الملك فيصل، بين كل من العراق، سوريا، لبنان، الأردن وفلسطين. للتدقيق، انظر: عبد الرحمن البزاز، هذه قوميتنا (القاهرة: دار القلم، [د. ت.])، وبغداد، مديرية الدعاية العامة، فيصل بن الحسين في خطبه وأقواله (بغداد: المديرية، ١٩٤٥). وحول الوثائق الخاصة بمشروع «سوريا الكبرى» انظر: خوري، معد، المصدر نفسه، ص ١٠٥ ـ ١٢٦.

(٢٧٣) للاطلاع على مشروعه، من حيث معناه وتطوره، ونوعية الدولة التي يدعو إليها، والمخاطر المحتملة عن تطبيقه، انظر، خوري، معد، المصدر نفسه، ص ١٢٣ ـ ١٣٠.

(٢٧٤) للتدقيق في بعض مظاهر النقد لهذه المشاريع، انظر: جميل الجبوري، «نشأة فكرة جامعة الدول العربية،» شؤون عربية، العدد ٢٥ (آذار/ مارس ١٩٨٣)، ص ١٩ ـ ٢٢.

(٢٧٥) علاوة على قسطنطين زريق، نشير إلى رواد سابقين عنه، من أمثال: عبد الغني العريسي، ومحمود شكري الألوسي، وعمر حمد، وكذلك المزامنين له وهم: زكي الأرسوزي، ميشيل عفلق، عبد الله العلايلي، وساطع الحصري.

تعبيراً عن درجة نضج الفكر العربي، و«مرحلة هامة في إطار تطور الحركة القومية»[٢٧٦] ذلك، أنه، وبالرغم من النقاشات التي واكبت مسلسل بناء الجامعة[٢٧٧]، أو الانتقادات التي مست أسس الفكرة (= الجامعة)، وأبعادها السياسية والقومية[٢٧٨]، فإن ميلاد هذه المؤسسة، أو «بيت العرب» كما اصطلح على تسميتها، قد مثّل فرصة بالغة الأهمية، سيما خلال السنوات السبع الأولى[٢٧٩]، سواء في مجال التعريف بواقع الاستعمار بدول المغرب العربي، أو في مضمار التعبئة بغرض تحرر واستقلال هذه الأقطار[٢٨٠]. هذا، وإذا أجّلنا التدقيق في المكانة التي حظيت بها القضية المغربية بتفكير الجامعة العربية ومقررات ممارستها[٢٨١]، فإن الضرورة تقتضي إبراز اهتمام هذه الأخيرة بمشاكل الاستعمار بالوطن العربي، والدعوة إلى مقاومة مختلف أشكاله. فالميثاق قد أفرد ملحقاً خاصاً بـ «التعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس

---

(٢٧٦) نقرأ ذلك في محاضر الخطوات التحضيرية لتأسيس جامعة الدول العربية. ففي كلمة افتتاح المؤتمر العربي العام المحدث للجامعة، المنعقد بالاسكندرية بتاريخ ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٤، شدّد مصطفى النحاس باشا، رئيس وزراء مصر ووزيرها في الخارجية، على الطابع القومي الوحدوي للمناسبة، قائلاً: «إنكم أيها السادة تعرفون أنه لأفضل لأبناء الحاضر في قيام هذه الصلات الأخوية والروابط القوية فهي نسيج الماضي وتراث التاريخ، فإذا شئنا أن يكون لنا فضل مذكور، وجهد مشكور، فعلينا أن نعمل دائمين على توطيدها بالطلب واللسان والروح... لا أخالني أحتاج إلى التنويه بما كان للعرب الأولين من القوة والمجد والعزة والجاه، وما بلغوا من الرقي الأدبي في جميع مرافق الحياة... فحري بنا نحن الأبناء أن ننسج على منوال الآباء وأن نعمل جاهدين على استرداد ما كان لهم بين الأمم الرائدة من مكان مرموق ومقام ملحوظ...»، والشعور نفسه، وبحدة أكثر عمقاً، عبّر عنه رئيس الوفد السوري، سعد الله الجابري، بقوله: «الشام التي تحمل إلى هذا الجمع الحافل أمانيها وآمالها لا تزال كما كانت منذ القدم عاملة على خدمة القضية العربية...» ليضيف: «لقد أطل على العالم العربي فجر جديد، فاستفاق من سابق رقاده، وأخذ يعمل على إحياء تراثه العظيم الذي خلفته له الأمة العربية في ماضيها الغابر، وتاريخها الزاهر...». للتدقيق في كلمات كل من الأردن، العراق، لبنان، ومضمون أشغال الجلسات التحضيرية اللاحقة، انظر: هارون هاشم رشيد: «قراءة في محاضر تأسيس جامعة الدول العربية،» **شؤون عربية**، العدد ٢٥ (آذار/ مارس ١٩٨٣)، ص ٥٨ - ٦٦.

(٢٧٧) للاطلاع على مجموع النقاشات الممهدة للجامعة العربية، والوثائق المؤرخة لتأسيسها، انظر: خوري، معد، **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ - ١٩٨٧: دراسة توثيقية**، ص ١٥٤ - ٢٠٠.

(٢٧٨) وهي الانتقادات التي تمحورت حول دور القوى الغربية العظمى في الايحاء بفكرة التأسيس، وبخاصة من الجانب البريطاني، ومدى قومية مؤسسة الجامعة، وحدود القيادات السياسية العربية وقتئذ في التعبير الأمين عن طموحات شعوبها بشأن القومية، الوحدة ومناهضة الاستعمار الغربي والاستيطان الصهيوني... للاطلاع على بعض جوانب هذا النقد، يمكن العودة إلى: أحمد فريد علي، **الجامعة العربية بين القوى الرجعية والقوى الشعبية** (القاهرة: مطبوعات ادارة الاستعلامات، ١٩٦٢).

(٢٧٩) أي ما بين ١٩٤٥ - ١٩٥٢، إذ ابتداءً من هذا التاريخ وبالنظر للتطورات التي شهدتها منطقة المشرق العربي بعد صعود الناصرية إلى السلطة بمصر، ستشهد علاقات دول المغرب العربي نوعاً من الفتور تجاه الجامعة العربية، وهذا ما يفسر تأخر انضمام كل من تونس والمغرب الأقصى إليها (١٩٥٨).

(٢٨٠) نفكر أساساً في تمثيليتها لبعض الوفود المغربية بلجنتها الثقافية، ومناقشتها لمشكل ليبيا مباشرة مع بريطانيا والولايات المتحدة، وتبنيها قضية الاستعمار بالمغرب العربي، والتعبئة من أجل طرحها على أنظار الأمم المتحدة، وأيضاً المساهمة في تحرير بن عبد الكريم الخطابي (١٩٤٧).

(٢٨١) انظر الفصل الثامن من هذا الكتاب.

الجامعة»، جاء فيه: «نظراً لأن الدول المشتركة في الجامعة تباشر في مجلسها وفي لجانها شؤوناً يعود خيرها وأثرها على العالم العربي كله، ولأن أماني البلاد العربية غير المشتركة في المجلس ينبغي له أن يرعاها وأن يعمل على تحقيقها، فإن الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعنيها بوجه خاص أن توصي مجلس الجامعة، عند النظر في إشراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق، بأن يذهب في التعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع، وفيما عدا ذلك، بألا يدخر جهداً لتعرُّف حاجاتها وتفهُّم أمانيها وآمالها، وبأن يعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيؤه الوسائل السياسية من أسباب...»[٢٨٢].

لقد شرعت الجامعة في ممارسة مقتضيات ميثاقها، مباشرة بعد التأسيس، وبخاصة بعد صدور قرار مجلسها المنعقد في بلودان (١٣/٦/١٩٤٦)، الذي أوصى «الدول العربية بأن تطالب الحكومة البريطانية بالاعتراف بجامعة الدول العربية صراحة، وأن تعتبر ما يوجه إليها الأمين العام، ضمن حدود الميثاق صادراً من الجامعة بوصفها هيئة إقليمية قائمة بذاتها...»[٢٨٣].

إن الاعتراف بالجامعة العربية كمنظمة إقليمية، ذات شخصية قانونية دولية مستقلة، وإن لم يحصل صراحة من لدن الحكومات الأجنبية، خصوصاً المعنية مباشرة بمشاكل الشرق الأوسط (= فرنسا وانكلترا أساساً)[٢٨٤]، أو من طرف هيئة الأمم المتحدة[٢٨٥]، فإن الممارسة اليومية للجامعة ولمؤسساتها، قد أثبتت حصولها من الناحية الواقعية والعملية، وذلك من خلال نشاط الجامعة في مضمار التعبئة من أجل استكمال الدول العربية والإسلامية استقلالها (= أقطار شمال إفريقيا، ليبيا، أندونيسيا)، والإصرار على توطيده (= سوريا ولبنان بعد الاعتداء الفرنسي عام ١٩٤٥)، أو في مجال العمل على تحرير رموز الحركات الوطنية وقادتها (= محمد المنصف باي تونس، محمد بن عبد الكريم الخطّابي، رفع أحكام الإعدام التي أصدرتها السلطات الفرنسية في حق المجاهدين الجزائريين سنة ١٩٤٥)، وأيضاً في حقل مناهضة الاستيطان الصهيوني والدعوة إلى تحرير فلسطين.

ثلاثة شروط إذن، تحكّمت في تأطير وعي النخبات السياسية المغربية ضرورة الانتقال من بُعد الدفاع عن الهوية، إلى طرح مبدأ التحرر والاستقلال والتفكير في بناء الدولة الوطنية. وهي شروط وإن تفاوتت من حيث عمق التأثير وحدّة الفعالية، فقد تكاملت في صياغة العناصر الجديدة لاستراتيجيا الحركات الوطنية المغربية بعد فترة ١٩٤٣ - ١٩٤٥، وحددت مفصلها النضالي المركزي: الاستقلال.

هذا، وقد أبرزنا، على امتداد مقاطع الفصل السابع، النتائج الناجمة عن الادماج

---

(٢٨٢) خوري، معد، المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ - ١٩٨٧: دراسة توثيقية، ص ١٥٩.

(٢٨٣) طه الولي، «الصفحات الأولى من تاريخ جامعة الدول العربية،» شؤون عربية، العدد ٢٥ (آذار/ مارس ١٩٨٣)، ص ٧٥.

(٢٨٤) مثلاً، كان رد الحكومة البريطانية على موضوع الاعتراف بالجامعة، يقول: «إن الحكومة البريطانية ستعترف رسمياً بالمخابرات الخاصة بالموضوعات السياسية والتي توجه من قبل جامعة الدول العربية، وسيوجَّه الرد عنها إلى الأمين العام للجامعة، بنفس الطريق الذي اتبع في إرسال الخطاب المجاب عليه..».

(٢٨٥) انظر رأي عبد الرحمن عزّام باشا في هذا الموضوع، الذي تضمنه الحوار المنشور بجريدة: الحياة، ١٣/٣/١٩٦٦.

الذي شمل اقتصاد ومجتمع وثقافة المغرب، كما أوضحنا مظاهر الأزمة في خطاب الاحتلال ونوعية التغير الذي مس بنية النظام المرتبط به. إلا أننا في تحليلنا عناصر التغير لدى الطرفين (= مستعمِر ـ مستعمَر)، لاحظنا، وقد أشرنا إلى ذلك صراحة وبشكل مضمر أحياناً، كيف أن اللاتكافؤ في التجربتين التاريخيتين لكل من فرنسا والمغرب العربي، قد تحكّم إلى حد بعيد في التعامل مع الظرفية التاريخية الجديدة، وإيجاد الأدوات الملائمة للتكيف معها. فبقدر ما بدا المغرب وحركاته الوطنية، مرتفع المعنويات، كامل الثقة بقدراته الذاتية، في مقاومة الاحتلال ومجابهة أساليبه، ظهر محدود القدرة على تمثّل منعطف التغير الحاصل في الظاهرة الاستعمارية ومحيطها الدولي، شاحب الإدراك لتاريخية الانتقال الحاصل على صعيد وعي نخباته السياسية، سيما في مجال تقعيد وتأصيل شعار الاستقلال، من حيث أسس وحدة قواه الوطنية، وتحالفاته الاجتماعية، وأرضيته النظرية، وبرنامجه السياسي، وأفقه وطبيعته.

وبالمقابل، بقدر ما بدأ الاستعمار مأزوماً على مستوى خطابه، متراجعاً على صعيد توسعه وامتداده، كنظام ونمط للإنتاج، بقدر ما أبدى قدرة متميزة على إدارة الأزمة وترشيد خسائرها، ليس على مستوى فقدانه امبراطورياته (= المستعمَرات) وحسب، بل أيضاً على صعيد قيادته النظام الدولي، الذي لم يعد هو فاعله الوحيد والأوحد.

فهل سترتهن أبعاد الانتقال ونتائجه بطبيعة شروطه ومحدداته؟ أم ستتخذ منحى آخر، ليس للحتميات فيه أي مكان؟ قليلة هي اللحظات التي يكون فيها للصدفة شرف صنع الحدث، لأن لاتجاه التاريخ حتمياته، وقوانينه، واستراتيجياته.

الفصل الثامن

بشأن أبعاد الانتقال ونتائجه

وفعلاً، قد يسهل على الشعوب أحياناً، وبخاصة على نخباتها القائدة، أن تتوجس في أي منحى يتجه التاريخ، وبالضرورة تختار الشعار الملائم لهذا الاتجاه وذاك المنحى. لكن الذي يصعب أحياناً كثيرة، وهذا ما يميز التجارب التاريخية للأمم، ويحدد مصادر تباين تراكماتها وطبيعة نتائجها، هو أن يرتقي التوجس إلى درجة وعي أسس صياغة الشعار، النظرية منها والسياسية، والأدوات النضالية الكفيلة بتحقيقه، وأيضاً الأهداف الاستراتيجية المتوخاة منه.

بهذا المعنى، يُعدّ الانتقال، من إطار المطالبة بالإصلاح ضمن دولة الاحتلال، إلى مبدأ التحرر والاستقلال واستعادة الدولة الوطنية، لحظة دالة على وعي الحركات الوطنية المغربية التغيرات الحاصلة في ذاتها وبنية محيطها، كما يمثّل علامة بارزة في مجال إدراك نخباتها السياسية اتجاه التاريخ وضروراته الجديدة.

هذا، وحين نجدد تأكيد ما سبقت الإشارة إليه بمقدمة هذا القسم، بخصوص نوعية وطبيعة المرجعيات التي حكمت منعطف الانتقال، وأطّرت شعاره المركزي: الاستقلال، لنقول إنها ظلت منشدّة (= المرجعيات) إلى «السلفية»، أكثر منها إلى أي حقل إيديولوجي وثقافي آخر، فإننا نفعل ذلك تحت طائلة الاعتقاد أن المغرب العربي، الذي تأخر تاريخياً وأدمج بالمنظومة الرأسمالية، تحديداً مع منتصف القرن التاسع عشر، لم تتمكن حركاته الوطنية من مزاولة مهمة مقاومة الاستعمار، وفي الوقت ذاته فك عقال وضعها التاريخي الموروث، المثخن بكل مظاهر التوقف والتكلس والحجز.

فكما وقفنا عند عدة «بياضات»[1] في كتابات النخبات المغربية وخطاب حركاتها

---

(١) البياضات تعبير مجازي، نقصد به القضايا ذات الطابع الإشكالي، التي لم يتم طرحها، وذلك على أهميتها وضرورتها، وبالتالي شكلت «فراغات» في متن كتابات النخبات المغربية وبنية خطاب حركاتها الوطنية، =

الوطنية، سواء في مجال تمثلها الظاهرة الاستعمارية وتصورها المستعمر (= كافراً)، أو في حقل تحديدها الأدوات الكفيلة بالمواجهة قطرياً وعلى صعيد أجهزة التنسيق والعمل المشترك (= اعتمادها كل ما له صلة بالهوية)، فإننا سنقف عند «بياضات» أخرى، لا تتعلق هذه المرة ببعد الدفاع عن الهوية، الذي شكّل المفصل المركزي لنضال الحركات الوطنية حتى مستهل عقد الأربعينيات، ولكن بمبدأ الاستقلال، الذي غدا شعارها المركزي تحديداً منذ هذا التاريخ (١٩٤٣ - ١٩٤٥).

فبأي صيغة طرح شعار الاستقلال داخل كل قطر، وعلى صعيد مؤسسات التنسيق والعمل المشترك؟ وضمن أي أفق تم توظيفه، ومحورة نضالات الحركات الوطنية المغربية حوله؟

تحيلنا الوثائق المؤرخة لتطور مسيرة الحركات الوطنية لما بعد ١٩٤٣ - ١٩٤٥، التي تمكّنا من الإطلاع عليها، على حصول إجماع شبه مطلق على مطلب الاستقلال، وإن تفاوتت حدة الدعوة إليه وتباينت سبل إنجازه من قطر إلى آخر، ومن تيار سياسي إلى آخر داخل الدولة الواحدة. كما تدلنا الوثائق ذاتها على شيوع نزعة تقدم الاستقلال الوطني القطري أولاً، وما عداه من القضايا النظرية، أو المجتمعية، فتؤجل إلى حين استرداد الدولة وتحقق التحرر والاستقلال، وحتى الأجهزة التي أحدثت لتنسيق نضالات الحركات الوطنية المغربية، وتأطير عملها المشترك، قد وظفت لهذا الأفق (= الاستقلال القطري)، وذلك بالرغم من النقاشات التي تخللت أعمال هذه الأجهزة، وأطّرت مواقفها من قضية الاستعمار وطرق مقاومته.

أولاً: الحركات الوطنية وبُعد الاستقلال والمكانة والوظيفة

«ولئن كان الحزب قد خرج من هذه المعركة متعباً فقد خرج كذلك منتصراً أشد أنواع الانتصار، لأن الحركة بلغت من الانتشار والذيوع إلى درجة لم تبلغها قط قبل هذا العهد، كما أن وجود الشهداء في سائر الأوساط علّم الشعب معنى التضحية الحقيقية، وأذاق الجمهور لذة الكفاح من أجل الاستقلال الذي يصبو إليه، وكثرة الضغط والمراقبة وامتلاء السجون ووفرة الضحايا، كل ذلك لم يمنع الحزب من الاستمرار في العمل...»[٢].

إن وصف علال الفاسي الواقع الاستعماري بالمغرب الأقصى، واستعداد شعبه وحركته الوطنية، للصبر والمكابدة والمقاومة، قد لا ينطبق على المغرب وحسب، بل ينسحب كذلك

= سواء تعلّق الأمر بالآخر: تاريخية الظاهرة الاستعمارية، علاقة هذه الأخيرة بالنظام الرأسمالي، استراتيجيا الاستعمار وأدواته، الأسس الفكرية والفلسفية لخطابه، جهازُه المفاهيمي، طبيعة التحولات التي طرأت على مسيرته... إلخ، أو ارتبط ذلك بالأنا: تأخر الذات، أسس ذلك ومصادره، مكوناتها الاجتماعية والإثنية، استراتيجيا مقاومة الآخر، برنامج النضال وأدواته، وهي في مجملها أسئلة تاريخية على درجة عالية من الأهمية.

(٢) علّال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط ٤ (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٠)، ص ٢٦٦.

على كل من الجزائر وتونس. ذلك أن حملات القمع التي شهدها المغرب العربي، في أعقاب تأسيس كل من الحزب الوطني، وحزب الدستور الجديد، وحزب الشعب الجزائري، التي أعطت الدليل على استحالة اقامة «حوار» بين فرنسا والمستعمرات، قد ولّدت على صعيد وعي النخبات السياسية المغربية، اقتناعاً بضرورة استبعاد الرهان على إمكانية «التهيؤ» للاستقلال ضمن دولة الاحتلال، وهذا يعني إلغاء نظام الحماية وكل أشكال الاستعمار، عبر **التحرر والاستقلال واسترداد السيادة الوطنية**.

عنصران أساسيان، سنعمل على تحليلهما ضمن هذا المطلب، وذلك بغرض الوقوف عند أهمية الانتقال الحاصل بمسيرة العمل الوطني بالمغرب العربي، واستخلاص دلالاته التاريخية. أولهما **المكانة** التي حظي بها بُعد الاستقلال بتصور كل حركة وطنية من حركات الدول الثلاث وواقع ممارستها، وثانيهما **الوظيفة** التي نيطت به. وفي كلتا الحالتين سنعمل على فرز ما هو مشترك ومتماثل على صعيد الحركات الثلاث، مما هو خاص بكل تنظيم على حدة، مستندين إلى ما أمكننا الحصول عليه من وثائق، ونصوص، وأدبيات خاصة بموضوع الحركات الوطنية المغربية لما بعد ١٩٤٣ ـ ١٩٤٥.

١ ـ المكانة

لقد كثف شعار الاستقلال محصلة مرحلة مهمة في تطور مسيرة النضال الوطني بدول المغرب العربي الثلاث، كما عكس تعاقب حقبة جديدة على صعيد وعي نخباتها السياسية. والحقبة وإن مثلت، إلى حد ما، قطيعة مع الرهانات التي وجهت نضالات الحركات الوطنية قبل سنوات ١٩٤٣ ـ ١٩٤٥، فقد ظلت منشدّة إلى الإرث التاريخي والأطر المرجعية التي حكمت تفكير النخبات وحددت نظرتها إلى الاستعمار وأدوات مقاومته.

صحيح أن الحركات الوطنية قد صاغت شعار الاستقلال، وقدمته مفصلاً مركزياً لنضالها على قاعدة استراتيجيا جديدة، قوامها رفض الاحتلال والدعوة إلى الغاء كل أشكاله؛ وصحيح كذلك أن مفاهيم جديدة قد عكست حضور مثل هذه المنهجية في مقاربة الظاهرة الاستعمارية، كمصطلح الأمة، السيادة، الاستقلال، التحرر، الحرية، المساواة، المشاركة، الترابط، وكلها كلمات وتعابير لم تضمَّن جزافاً بمتن نصوص النخبات المغربية، وبنية خطاب حركاتها الوطنية، بل وظفت لتأكيد هذا الانتقال وتبريز مضمونه النضالي والسياسي.

هذا، وإن الاجماع حول شعار الاستقلال، الذي ميز النضال الوطني بالمغرب العربي وأكسبه طابع التفرد و«القطيعة»، لم يخلُ من تباعدات، واختلافات، وأحياناً تباينات، بشأن مضمونه وطبيعته، إمكاناته ووسائله، نوعية القوى الرافعة له والداعية إليه، وهي اختلافات نخالها طبيعية بالنظر إلى التجربة التاريخية لكل قطر، ومسار تطور حركته الوطنية(٣)، وقياساً

---

(٣) وهو تطور وإن اشتركت دول المغرب العربي الثلاث، في العديد من خصائصه، فقد اختلفت مع ذلك في البعض من مظاهره. نشير على سبيل المثال إلى تجربة الدولة بالمغرب الأقصى منذ بدايات التأسيس=

أيضاً لحجم الاستعمار وعمق تأثيره في بلدان المغرب[4].

ثلاثة نصوص دشنت تاريخ القطيعة مع مرحلة المطالبة بالإصلاح، وأعلنت جهراً عن شعار الاستقلال، وهي وإن لم تتوحد في تاريخ الظهور، فقد تكاملت في التعبير عن طبيعة المرحلة وأولويتها: **عريضة ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤ بالمغرب الأقصى (أ) وميثاق الاستقلال بتونس آب/ اغسطس ١٩٤٦ (ب)، وبيان الشعب الجزائري شباط/ فبراير ١٩٤٣ (ج)**؛ وكلها نصوص شكلت الأرضيات الأولى لانطلاق مسلسل النضال من أجل الاستقلال، كما مثلت الأسس التي على قاعدتها تم تدقيق وتطوير الشعار، واكسابه المكانة النضالية والاستراتيجية الخاصة به.

أ ـ فبالمغرب الأقصى، ظلت الحركة الوطنية، حتى حدود تقديم عريضة الاستقلال (١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤)، مرتبطة بالفهم القانوني لمعاهدة الحماية وللنظام المنبثق عنها، متمسكة بفصلها الأول، الذي يقضي بأن حكومة الجمهورية الفرنسية قد اتفقت «مع جلالة السلطان على إنشاء نظام جديد في المغرب يسمح بالإصلاحات الإدارية والقضائية والدراسية والاقتصادية والمالية والعسكرية... التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة في إدخالها للتراب المغربي...»[5]، وهو فهم، بغضّ النظر عن الشروط التاريخية التي قررته على صعيد وعي النخبة الوطنية بالمغرب الأقصى، قد لا يختلف شكلاً عن التعريف الذي برّر به الفقه الدولي مفهوم الحماية منذ أواخر القرن التاسع عشر، كما لا يتناقض والشروح التي أسهب الجنرال ليوطي في نشرها، والعمل على الإقناع بمصداقيتها، منذ توليه مسؤولية الإقامة العامة، وحتى تخليه عنها (١٩١٢ ـ ١٩٢٥). ألم يعترف، ودون مواربة، بأن «المغرب دولة مستقلة ذاتياً، تحت سيادة السلطان، لها وضعها الخاص، وليس للمنظمات السياسية الفرنسية مكان في المغرب...»[6].

ليس في نيتنا تجديد التساؤل لماذا كانت نظرة النخبة الوطنية لظاهرة الاستعمار على هذا الشكل، وبماذا يمكن تفسير وقوفها عند المعنى اللفظي والقانوني لظاهرة الاستعمار، وعدم تخطيه ما هو أعمق في تكوّن الظاهرة، سيما من الوجهة التاريخية والاقتصادية والحضارية[7]. ما

=(القرن الثامن والتاسع)، وأيضاً الدخول العثماني إلى كل من تونس والجزائر، وما ترتب عليه من مضاعفات على البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذين القطرين.

(٤) نفكر بالأساس في حالة الجزائر، سواء من حيث قِدم الاحتلال بها، أو مكانتها بالإستراتيجيا الاستعمارية.

(٥) نقلاً عن: محمد عابد الجابري، «تطور الانتلجانسيا المغربية: الأصالة والتحديث في المغرب،» في: محمد عابد الجابري [وآخرون]، **الانتلجانسيا في المغرب العربي**، مجموعة بإشراف عبد القادر جغلول (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٤)، ص ٣٣.

(٦) وارد في: روم لاندو، **تاريخ المغرب في القرن العشرين**، ترجمة نقولا زيادة (بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٣)، ص ١١٧.

(٧) ولو اننا قد تعرضنا لذلك بشكل واضح ضمن سياقات متعددة، سواء في الفصل الثاني أو الثالث، أو بطريقة غير مباشرة حين تناولنا، بأكثر من نقطة، الأسس التي حكمت نظرة الحركات الوطنية للاستعمار ولاستراتيجيته.

نود إبرازه بهذا الصدد، هو أن التفكير الذي انبنت عليه استراتيجيا الحركة الوطنية على امتداد الفترة الفاصلة بين صدور الظهير البربري (١٦ أيار/ مايو ١٩٣٠) وقبيل تقديم العريضة، الذي ظل منشدّاً في محاسبته للاستعمار إلى حصيلة منجزاته في مجال تحديث المغرب، قد اكتشفت، تحت هول نتائج الإدماج الذي شمل اقتصاد ومجتمع وثقافة المغرب، وأمام المد التحرري الذي عمّ جل المستعمرات، أن الاحتلال وليد شرعي للرأسمالية وأداة فعالة لاستمرار وامتداد منظومته، وأن خطاب الاستعمار حول «التمدين»، و«التحديث» وحماية «السيادة الوطنية»، لا يعدو أن يكون غطاء إيديولوجياً وإعلامياً[٨].

لذلك كان طلاق الحركة الوطنية مع نظام الحماية[٩]، كما كان الجهر بشعار الاستقلال بعدما ظل «كلمة محرمة» مدة ليست بالقصيرة[١٠]. فبعد استحضاره المناخ الدولي وعدم التقليل من أهميته، شدد علال الفاسي على مركزية الأوضاع الداخلية في صنع مطلب الاستقلال والالتفاف حوله، وذلك بالقول: «إن الباعث الحقيقي ظل في التجربة المرة التي قامت بها الوطنية المغربية، تلك الوطنية التي كانت تحتاج لمجهود كبير كي تُقنع نفسها بضرورة اتباع خطة المجاملة والخضوع لسياسة المراحل، ومن الحق أن نعترف بأنها كثيراً ما كانت تحسّ بوخز من ضميرها لتتملص منه بأن الأسلوب غير المبدأ، وأن الاستفادة من الواقع كثيراً ما يكون في صالح المثال ولكنها رأت بنفسها ما أيأسها اليأس كله من ولاة الحماية الذين كانوا يقابلون عرضها المخلص للتعاون بغطرسة استعمارية تأبى أن تعترف حتى بنبل الغاية التي نعمل لها. وأياً ما كان فقد شعر الكل بضرورة الخروج من سياسة محكوم عليها بالفشل إلى خطة لا لبس فيها ولا غموض، هي إعلان الاستقلال، والاستقلال قبل كل شيء.... »[١١].

وفعلاً، لقد عكست عريضة ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤[١٢] مثل هذا الإحساس،

---

(٨) وهو اكتشاف متأخر إلى حد ما، اللهم إذا استثنينا كتابات الشيوعيين، التي ما انفكت تربط بين الرأسمالية والاستعمار، وهذا الأخير وأهدافه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمغرب الأقصى، وأيضاً أدبيات التنظيمات النقابية.

(٩) وهو ما عبّر عنه علال الفاسي، في ذكرى الاحتفال بمرور إحدى عشرة سنة على تقديم العريضة، بالقول: «في مثل هذا اليوم من أحد عشر عاماً خلت قرر الشعب المغربي أنه لا حل لمشكل البلاد إلا بإلغاء الحماية وإعلان الاستقلال، وكان ذلك عقب مدة طويلة قضاها الوطنيون في المطالبة بتحقيق برنامج معتدل مقبول للإصلاح... وهكذا تبين للأمة المغربية أن طلاقاً باتاً قد وقع بين الحماية الفرنسية وبين الشعب، وأنه لا محل للمطالبة بالحقوق من غاصبيها ولا للتدريج في نيلها ممن لا يعرفون غير التطرف في أساليب الظلم والتمرد على كل الشرائع والأخلاق...». انظر: علال الفاسي، **نداء القاهرة**، ط ٢ (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٣)، ص ٧٩.

(١٠) التعبير من استعمال أبي بكر القادري، وهو واحد من الموقعين على عريضة الاستقلال، في سياق شهادته عن وثيقة ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤، الذي أكد: «لقد كانت كلمة الاستقلال محرّمة، فأصبحت هي الشعار الوحيد، وكانت الحرية مفقودة فصارت هي المصطلح الذي يجب أن تلتف حوله ومن أجله المرامي والأفكار...». انظر: **العلم**، ١٩٨٩/١/١١، ص ٣.

(١١) الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص ٢٤٥.

(١٢) وهي الوثيقة الموقعة من طرف ثمان وخمسين شخصية وطنية مغربية، جزء كبير منها ينتمي لحزب الاستقلال، والبعض حر غير منتم، للاطلاع على النص الكامل للعريضة وأسماء الموقعين عليها، انظر: =

كما كثّفت وعياً عالياً باستحالة الاستمرار في اعتماد منهجية الرهان على الإصلاح، والتدرج نحو الاستقلال ضمن دولة الاحتلال[١٣]. لذلك جاءت صياغة العريضة واضحة على مستوى الثوابت والمبادىء والحيثيات (= الديباجة)، صارمة على صعيد المطالب والمطامح، والأهداف (= القرارات).

فمن جهة، أكدت العريضة ثابتاً تاريخياً، سبق أن شدّدنا عليه بأكثر من سياق، قوامه أن الدولة المغربية قديمة من حيث النشأة والتكون (= ثلاثة عشر قرناً)، عريقة من حيث تمسّكها بحريتها وسيادتها الوطنية. كما ذكّرت من جهة ثانية، بالغاية التي من أجلها أقيم نظام الحماية بالمغرب الأقصى، لتخلص إلى أن السلطات الفرنسية قد «بدلت هذا النظام بنظام مبني على الحكم المباشر والاستبداد لفائدة الجالية الفرنسية، ومنها جيش الموظفين الذين لا يتوقف المغرب إلا على جزء يسير منه، وأنها لم تحاول التوفيق بين مصالح مختلف العناصر في البلاد...»[١٤]، بل، تضيف الوثيقة، «أن الجالية الفرنسية توصلت بهذا النظام إلى الاستحواذ على مقاليد الحكم، واحتكرت خيرات البلاد دون أصحابها...»، علاوة على كون نظام الحماية «حاول بشتى الوسائل تحطيم الوحدة المغربية ومنع المغاربة من المشاركة الفعلية في تسيير شؤون بلادهم ومنعهم من كل حرية خاصة أو عامة»[١٥].

نقرأ بهذه المقاطع من حيثيات العريضة، إقراراً واضحاً بإخفاق تجربة المطالبة بالإصلاح. كما نلمس إدانة صريحة لنظام الحماية، وهو توجّه جديد في نضال الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى، لن يقف عند نص عريضة الاستقلال، بل سيتخلل مجمل الأدبيات[١٦]

= عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب: من نهاية الحرب الريفية إلى بناء الجدار السادس في الصحراء (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٧)، ج ١، ص ٢٢٧ - ٢٣٠.

والعريضة من حيث ظرفية تقديمها، طبيعتها ومضمونها، أبعادها، قد تعرضت لمقاربات متنوعة ومتباينة، فمنها من اعتبرها حدثاً هاماً دون أن يتخلص من أطروحاته الموالية لفرنسا. انظر:

Roger Le Tourneau, *Évolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920 - 1961* (Paris: A. Colin, 1962), pp. 207 - 214.

وضمن هذه المقاربات هناك من منظور وطني، من اعتبرها ذات قيمة تاريخية هامة في سيرورة النضال الوطني، انظر: الفاسي، المصدر نفسه، وغلاب، المصدر نفسه. ومن زاوية انتقادية، هناك من أجهد في الربط بين الوثيقة والقوة الاجتماعية الرافعة لها، وبين هذه الأخيرة ومصلحتها في طرح مطلب الاستقلال واستقطاب مختلف الشرائح الاجتماعية حوله، انظر: توفيق الشاهد، «التاريخ الفعلي للنقد الذاتي،» اقلام، العدد ٩ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧)، ص ١ - ٧٤.

(١٣) للتدقيق في ظروف تقديم الوثيقة، سيما ما بين نزول الحلفاء (١٩٤٢/١١/٨) و ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤، انظر: غلاب، المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٠٥ - ٢٢٥، و Charles - André Julien, *Le Maroc face aux impérialismes, 1915 - 1956* (Paris: Jeune Afrique, 1978), pp. 189 - 192.

(١٤) من نص عريضة الاستقلال (١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤)، وارد في: الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص ٢٤٩.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٤٩.

(١٦) وفعلاً، نلاحظ هذا التوجه الجديد في تأويل نظام الحماية (= فهم الحماية ضمن السياق التاريخي لحركة الاستعمار) في الكتابات المتأخرة للحركة الوطنية، أو نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات... فهكذا مثلاً سيخصص علال الفاسي فصلاً مستقلاً عن «الاستعمار» ضمن مؤلفه: الفاسي، نداء القاهرة، ص ١١١ - ١٥٦.

والـوثائق الـلاحقة لهـا[١٧]. كـما لم تنحصر حيثيـات العـريضـة في تشخيص حصيلة الـوضـع الداخلي، بل تعدته إلى ما هـو خارجي، وذلـك حين أكـدت تغير الشروط التي قـررت نظام الحماية، عما أصبح سائداً بعد الحرب الثانية، وبخـاصة في مجـال الاعتراف بحق الشعـوب في الحـرية وتقـريـر المصير (= الميثـاق الأطلسي)، واستبعـاد القـوة والعنف (= مؤتمـر طهـران)، ومسـاعدة الـدول المساهمـة في الحـرب بجـانب الحلفـاء عـلى اسـترداد استقـلالهـا وسيـادتهـا الوطنية[١٨].

لقد كان منطقياً أن تُستتبع حيثيات الاعتراف بفشل تجربة الحماية، والـدعوة إلى إدانـة نظامها، بقرار يُبرز مطلب الاستقلال ويشدد على ضروراته الداخليـة منها والـدولية، وهـو ما خلُصت إليه العريضة، حين أكـدت «استقلال المغـرب ووحدة تـرابه تحت ظـل صاحب الجـلالة ملك البلاد»، والتمست من «جلالته السعي لدى الدول التي يهمها الأمر للاعتراف بهذا الاستقلال وضمانـه» مع المطالبة بـ «انضـمام المغرب للدول الموافقة عـلى ميثاق الأطلسي والمشـاركة في مؤتمـر الصلح» وأيضاً حـين «التمست من جلالته أن يشمل برعايته حركة الإصلاح الذي يتوقف عليها المغرب...»[١٩].

تلك هي المنطلقات العامة لعريضة الاستقلال، وهي وإن وردت مختصرة، دقيقة، غير مطنبة في الجزئيات والتفاصيل، فقد عكست وعياً تاريخياً لدى النخبة الوطنية بواقع المغرب في ظـل نظام الحـماية، وبمـركزيـة أفق الاستقلال، والاستقـلال قبل كـل شيء ، بتعبير عـلال الفـاسي. **فهل جسّـدت الوثيقـة أرضية الـوحدة الـوطنية المغـربية، والميثـاق الأول والأخـير لمختلف مكونات الشعب المغربي؟ ثم إلى أي حد ظلت استراتيجيا التقدم على طـريق التحرر والاستقلال وفية لنص الوثيقة، متمسكة بمنطلقاتها وأبعادها العامة؟**

عند مقاربـة سيرورة تكـوّن مفهوم المغـرب العربي، وتـطور تاريـخ وحداتـه السياسيـة (= دولـه)، غالبـاً ما ينفـرد المغرب الأقصى بهـامش من «الخصوصيـة»، ضمن ما هـو جماعي

---

(١٧) من ذلك ما ورد بمذكرة حزب الاستقلال إلى هيئـة الأمم المتحدة (أيلول/ سبتمـبر ١٩٤٧)، حيث وقع التشديد على عدم شرعية معاهدة الحـماية، انـطلاقاً من حصيلة خمس وثـلاثين سنـة من السيطرة السـياسية والاقتصادية والثقافية، والقضـائية. انـظر: مكتب المغرب العـربي، مراكش تتـظلم (القاهـرة: مطبعـة التقدم، ١٩٤٥).

وأيضاً التحليل الشامل لتجربة الحماية بالمغرب الأقصى، في: مكتب المغرب العربي، الحـماية الفـرنسية في مراكش بعد ٣٦ سنة (القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٤٨).

(١٨) وفعلاً، غالباً ما تخلل خطاب الحركة الوطنيـة تأكيـد القيم والمبادىء التي أفـرزتها اللقـاءات الممهدة لتأسيس الأمم المتحدة، وبخـاصة ميثـاق الأطلسي، وأيضاً التشـديد عـلى مساهمـة المغرب الأقصى وبقيـة أقطار المغرب العربي في الدفاع عن قيم الحرية والسلم والتضامن والاستقلال. فمما ورد مثلاً بالتقديم الخـاص بمذكـرة حزب الاستقلال الموجهة إلى هيئة الأمم المتحدة (١٥ أيلول/ سبتمـبر ١٩٤٧) قولهـا: «ولكننا نجـد مع الأسف أن بلادنا رغم ما بذلته من تضحيات لانتصار الديمقراطية ما تزال ترزح تحت نظام من أشد الأنظمة طغياناً قضى على جميع الحريات ولا يتفق أبداً مع روح ميثاق هيئة الأمم المتحدة ولا مع نصه...».

(١٩) عن نص العريضة، وارد في: الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص ٢٥٠.

ومشترك. فعلاوة على ثابت قِدم دولته، واستمرارها قلعة حرة منذ إدريس الأول[٢٠]، هناك ثابت الشرعية بشقيها الديني والوطني، أي وحدة الانتماء الروحي إلى الإسلام، والسياسي إلى السلطان بمقتضى عقد البيعة[٢١].

لذلك، نعتقد، كما سبق أن أشرنا سلفاً، أن تواصل الحركة الوطنية مع المؤسسة الملكية ممثلة في شخص الملك الراحل محمد الخامس، قد شكّل منعطفاً أساسياً في مجال تطوير النضال الوطني والارتقاء به إلى ما هو أعمق تفكيراً وممارسة. فعلاوة على الاتصالات التي جمعت قادة الحركة الوطنية والملك محمد الخامس منذ ١٩٣٤، فإن قرار الانتقال، من الرهان على الإصلاحات ضمن دولة الاحتلال، إلى المطالبة بالاستقلال، قد صيغ على قاعدة الوحدة بين الطرفين (= الحركة الوطنية والملك محمد الخامس)، وفي مشاورة وتنسيق تامين بينهما[٢٢]، وهذا ما أكسب شعار الاستقلال مكانة خاصة بتجربة النضال الوطني بالمغرب الأقصى.

لن ندقق في جزئيات التواصل، ولا في مراحل التنسيق[٢٣]، لاقتناعنا بأن الأهم هو إبراز لحظات القوة في النضال الوطني الموحد، التي حولت المؤسسة الملكية رافداً للحركة الوطنية، وسمحت لهذه الأخيرة بتأكيد التحامها مجدداً بشرعيتها الوطنية (= السياسية)، التي عمل الاستعمار على إحداث فواصل وشروخ بينهما، ضداً حتى على بنود عقد الحماية[٢٤].

أربعة تواريخ جديرة بالتشديد، لأهميتها الوطنية ومركزيتها في مضمار تطوير مفهوم الاستقلال وفتح ديناميات السياسية، وتجسيد وحدة أطرافه، وهي بالتعاقب: ١٩٤٤(= تبنّي

---

(٢٠) قارن: محمد عابد الجابري، المقاومة المغربية في مدلولها التاريخي، وبخاصة الثابت الأول الخاص بـ «استمرارية الدولة الوطنية في المغرب،» ص ١١٦.

(٢١) أو كما عبّر عن ذلك علال الفاسي، في سياق تحديده أُسس نضال الحزب الوطني، بالقول: «لم يعرف المغرب مدة أربعة عشر قرناً شكلاً للحكم غير الملكية، فالعرش بقي رمز وحدته ودليل ماضيه، والذي سيكون في المستقبل عامل التوازن الاجتماعي فيه... وهكذا أصبحت الوطنية المغربية مجسدة في عقيدة دينية، هي تحرير المغرب في دائرة دينه ومع الإخلاص لعرشه المجيد....». انظر: الفاسي، المصدر نفسه، ص ١٩٩.

(٢٢) من ضمن ما هو موجود من الوثائق المؤرخة لهذه الحقبة، نحيل على ثلاث شهادات، قد تبدو متباينة من حيث مواقع أصحابها الفكرية، لكنها متكاملة وموحدة في ما يتعلق بموضوع التنسيق والتشاور بشأن عريضة الاستقلال، بين كل من قادة الحركة الوطنية والملك محمد الخامس. انظر: عبد الرحيم بوعبيد في: الاتحاد الاشتراكي، ١١/١/١٩٩٠، ص ٤ - ٦؛ غلّاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب: من نهاية الحرب الريفية إلى بناء الجدار السادس في الصحراء، ج ١، ص ٢٢١ - ٢٢٥ (= الملك والمطالبة بالاستقلال)، والمهدي بنونة، المغرب.. السنوات الحرجة (جدة: الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، ١٩٨٩)، ص ٩٩ - ١٠٤ (= فترة حرجة).

(٢٣) انظر: الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص ٢٢٩ - ٣١٨.

(٢٤) خصوصاً الفصل الثالث من المعاهدة، الذي نص على ما يلي: «تتعهد حكومة الجمهورية أن تبذل لجلالته تأييداً دائماً ضد كل خطر سيهدد شخصه أو عرشه، أو سيقلق راحة مملكته. وسيقدم من (جانبنا) نفس التأييد لوارث العرش ولتابعيه من بعده».

عريضة الاستقلال)، ١٩٤٧ (= خطاب طنجة)، ١٩٥٠ (= المذكرة)، ١٩٥٣ (= تحمُّل النفي دفاعاً عن شرعية واستقلال البلاد)[٢٥].

فعلى امتداد كل هذه اللحظات، نلاحظ تمسكاً صارماً بمطلب الاستقلال، ودفاعاً متواصلاً عن شرعية البلاد وسيادتها[٢٦]، كما نلمس توجهاً قومياً[٢٧]، وجنوحاً نحو السلم والأمن والتضامن، وكل القيم التي أفرزتها شروط تأسيس عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية[٢٨].

---

(٢٥) دون أن نغفل وجود لحظات أخرى، تخللت مجمل هذه التواريخ، ودعمت العمل الوطني. للتدقيق، انظر: الفاسي، المصدر نفسه، و Julien, *Le Maroc face aux impérialismes, 1915 - 1956.*

(٢٦) من ذلك، ما ورد بشكل غير مباشر بالرسالة الملكية الموجهة إلى الشعب المغربي (٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٩)، والمقروءة بمختلف مساجد المملكة، وأيضاً وأساساً ما تخلل محادثات اللقاء التاريخي بين جلالة الملك محمد الخامس والرئيس الأمريكي روزفلت، على هامش مؤتمر أنفا (Anfa) بين كل من رئيس الحكومة البريطانية ونستون تشرتشل، والأمريكي روزفلت (١٩٤٣/١/٢٤)، للتدقيق في المناسبتين معاً، انظر: **صباح الصحراء والمغرب العربي**، ١٩٩٠/٨/٢٠، ص ٥ (بالفرنسية)، كما أن الرحلة الملكية للجنوب المغربي خلال شهري شباط/ فبراير وآذار/ مارس ١٩٤٥، أكدت على مبدأ الدفاع عن الشرعية والاستقلال، وأبرزت مظاهر التجاوب معه، من خلال الحماس الشعبي الذي استقبل به الملك محمد الخامس، والشعارات التي رفعت في حضرته، والكتابات التي غطت رحلته: «نريد أن نكون مغاربة مستقلين، لا نريد حماية، نحن أبناء الأمة، تحيا الأمة المغربية، المغرب يطالب بالاستقلال بإرادة من الله...»، وأيضاً عبر تصريحات الملك ووعوده: «كونوا على يقين من أن كل ما يحزنكم يحزنني أيضاً، وكل ما تبتغونه أبتغيه أيضاً...» انظر: شارل أندريه جوليان، **افريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ترجمة المنجي سليم [وآخرون]؛ مراجعة فريد السوداني (تونس: الدار التونسية للنشر؛ الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٦)، ص ٣٨٦.

(٢٧) نفكر أساساً في الرحلة الملكية لطنجة (نيسان/ أبريل ١٩٤٧)، وما رمزت إليه داخلياً ودولياً. فعلاوة على كونها أكدت الوحدة الترابية للشعب المغربي، وإصراره على الاستقلال واسترداد السيادة الوطنية (= «...واستيقظت الأمة متنبهة لحقوقها وسلكت لإدراك مجدها أنفع طرقها... ثم إذا كان ضياع الحق في سكوت أهله، فما ضاع حق وراءه مطالب...»، من خطاب طنجة التاريخي). للتدقيق في الرحلة من حيث ظروفها، أبعادها، ونتائجها، انظر: غلاّب، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب: من نهاية الحرب الريفية إلى بناء الجدار السادس في الصحراء**، ص٣٠٧ ـ ٣٢١. فإن الرحلة أكدت من جديد الانتماء القومي إلى المغرب الأقصى، سواء من حيث استحضارها الروابط التي تجمع المغاربة بالمشارقة (= «...ولم تقتصر الكوارث النازلة بنا على إبعاد المشرقي عن المغربي، بل أبت إلا أن تمزق وحدة بلاد كانت تصول بالاتحاد وتزدان بتماسكها بين البلاد...»)، أو فيما يخص الإفصاح عن طموح الانضمام إلى الجامعة العربية (= «...ووفق الأمة العربية المسلمة إلى التعاضد والتكاتف والتعاون، حتى وضعت أسس تلك الجامعة الرشيدة التي متنت العلاقة بين العرب أين ما كانوا، ومكّنت ملوكهم ورؤساءهم في الشرق والغرب من توحيد خطتهم وتوجيه سيرهم نحو الهداية الدينية والعزة الإسلامية والكرامة العربية...»). للاطلاع على نص خطاب طنجة، انظر: **الصحراء المغربية**، ١٩٩٠/٤/٩، ص ٤.

(٢٨) وهو ما عبر عنه بأكثر من مناسبة. فمما جاء في كلمته للمقيم العام (٦ شباط/ فبراير ١٩٤٦) قوله: «لا نشك أن فرنسا ستعمل حسب مبادىء العالم الجديدة المبنية على الديمقراطية والاعتراف بالحقوق الطبيعية لسائر الشعوب كبيرها وصغيرها. والمغرب يأمل من الجمهورية الرابعة أن تدرك التطور المحسوس الذي وقع في المغرب بعد الحرب، وله الحق أن يصل إلى أمانيه...». انظر: غلاّب، المصدر نفسه، ص ٣٠٤.

فهكذا إذن، لم يكتسب شعار الاستقلال مكانته الخاصة، مما حبلت به هذه التواريخ من رموز ودلالات وحسب، بل أيضاً مما لقيه من تجاوب شعبي ونضالي. ذلك، أن حزب الاستقلال، بالرغم من حداثة تأسيسه وسعة تمثيليته[29]، قد عمل على أن تعبّر العريضة عن مطامح الشعب المغربي، وتعكس رؤى تنظيماته السياسية، وهو ما يفسر انفتاح الوثيقة على شخصيات حرة غير منتمية[30]، كما يبرر مساعي الحزب تجاه المرحوم محمد حسن الوزاني وهيئته السياسية: الحركة القومية[31].

وفعلاً، لقد أصبح حزب الاستقلال منذ تأسيسه (١٩٤٣/١٢/١٠)، وتقديمه العريضة، محور النشاط الوطني، ورافداً مركزياً للحركة الوطنية بالمغرب الأقصى[32]، فمعه استمر التواصل مع المؤسسة الملكية ممثلة في شخص السلطان الراحل محمد الخامس، وبواسطته أصبح يعبر عن مواقف ومطامح الحركة الوطنية، سواء في مجال الدفاع عن مطلب الاستقلال والعمل على تحقيقه، أو في حقل مقاومة الاستعمار ومناهضة سياساته.

---

(٢٩) وهو الحزب الذي تناول علال الفاسي ظروف نشأته، بالقول: «. . . ويرجع الفضل الأول في تأسيس الحزب الجديد إلى الحزب الوطني نفسه، فقد فكرت لجنته التنفيذية في ضرورة السير في هذا الاتجاه الحسن، والتأكيد من أن فكرتها متفقة عملياً مع رغبات سائر الطبقات الشعبية دعت لعقد مؤتمر عام لتمثل فيه جميع النزعات السياسية والاجتماعية للبلاد. وانعقد هذا المؤتمر بالرباط في ١١ كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٤٤ حيث نشأ (حزب الاستقلال) كحزب مهمته الأولى هي التحرير القومي. . . .»، كما حدد مكوناته الاجتماعية في: «مناضلي الحزب الوطني السابق، رؤساء وأعضاء المجالس الإدارية لجمعيات قدماء تلاميذ مدن الرباط، وفاس ومكناس وسلا ومراكش وأزرو ووجدة وآسفي، شخصيات بارزة من الحركة القومية، شخصيات حرة، كالقضاة، الموظفين المخزنيين، أساتذة جامعة القرويين، والمعاهد الكبرى والمدارس. . . .». للتدقيق في هذا الموضوع، انظر: الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٧، و Robert Rézette, *Les Partis politiques marocains* (Paris: A. Colin, 1955).

(٣٠) للاطلاع بتفصيل، قارن مع المنشورات الصادرة عن حزب الاستقلال بباريس، في أعقاب تقديم عريضة الاستقلال، ومنها أساساً: حزب الاستقلال: **الوثائق، ١٩٤٤ ـ ١٩٤٦** (باريس: المطبعة المركزية للهلال، ١٩٤٦)، **والحركة الوطنية المغربية: نظرة تاريخية موجزة** (باريس: [د. ن.]، ١٩٤٦).

(٣١) إنه الموضوع الذي تضاربت بشأنه الآراء والمواقف، لنقف عند نموذج من هذا الاختلاف، يقول عبد الكريم غلاب، وهو بصدد تحليله الظروف التي تحكمت في استنهاض الوعي بضرورة المطالبة بالاستقلال: «وقد اتصل الحزب بأفراد الحركة القومية (= حزب محمد بلحسن الوزاني) وبعث برسول هو المرحوم الحسن بن شقرون يحمل نسخة من عريضة الاستقلال عند تحضيرها إلى السيد الوزاني ليوافق عليها ويوّقعها، ووصل الرسول في صفة سائق حافلة، واتصل بالسيد الوزاني، ولكنه لم يوّقع عليها، وبعد أن تأكد من تقديم الاستقلال أصدر تعليماته إلى أصدقائه فقدموا عريضة مماثلة. . . .». انظر: غلاّب، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب: من نهاية الحرب الريفية إلى بناء الجدار السادس في الصحراء**، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١.

(٣٢) رافداً مركزياً من حيث بنيته التنظيمية (= توسع قواعده بانضمام فئات اجتماعية عريضة تنتمي إلى القطاع العمالي، والفلاحي والتجار الصغار، والمدرسين والطلبة. . .) ومبادراته السياسية (= خصوصاً في حقل معارضة الإصلاحات والدفع بمسلسل المطالبة بالاستقلال). إلا أن أهميته الخاصة في مجال النضال الوطني، لا تلغي مساهمة القوى السياسية الأخرى، سيما الحركة القومية والحزب الشيوعي المغربي لما بعد ١٩٤٦. قارن: Rézette, *Les Partis politiques marocains*, pp. 334 - 348, et Jean Lacouture et Simonne Lacouture, *Le Maroc à l'épreuve* (Paris: Seuil, 1958), pp. 161 - 168.

هذا، وقد عززت مكانة الحزب، وقوّت من صدارته النشاط الوطني، مساهمته الفعلية والفعالة في صياغة الوثيقة وتقديمها إلى الرأي العام المغربي والدولي[٣٣]، كما وسّعت من شعبيته مقاومته حملات القمع التي مسّت خيرة أطره ومناضليه، سيما بالمدن المغربية الأساسية من الناحيتين التنظيمية والسياسية[٣٤]. لذلك، وعلى امتداد الحقبة الفاصلة بين تقديم العريضة (١١/١/١٩٤٤) والتوقيع على أوفاق الاستقلال (٢/٣/١٩٥٥)، سيعزز الحزب مكانة الحركة الوطنية ويعمّق نضاليتها، كما سيمتّن استراتيجيتها السياسية، سواء في مجال مجابهة الاستعمار وأساليبه (= مقترحات الإصلاح، وحملات القمع والقوة)، أو في حقل تأليب الرأي العام المغربي، وصهر تياراته السياسية وقطاعاته الاجتماعية، حول شعار الاستقلال ومطلب الإصلاح (= الديمقراطية).

قد يتعذر منهجياً أن نتناول بالتدقيق محورية حزب الاستقلال في تطور نشاط الحركة الوطنية خلال الحقبة المذكورة أعلاه، كما قد يصعب التفصيل في مجمل مواقفه من الاستعمار وأساليبه[٣٥]، ما نود إبرازه، ونحن بصدد رصد المكانة التي حظي بها بُعد الاستقلال لدى الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى، **هو الرفض المطلق والنهائي لفكرة الرهان على الإصلاح ضمن دولة الاحتلال، وفي الوقت ذاته التشديد على مطلب الاستقلال واسترداد السيادة الوطنية.**

فهكذا، وبعد تقديم العريضة، التي شكلت إطار الحد الأدنى للوحدة الوطنية، ستعمل النخبة السياسية القائدة للنضال الوطني على توسيع قاعدتها التنظيمية، كما ستفعل في اتجاه بلورة شعار الاستقلال وتدقيق ضرورات الدعوة إليه[٣٦]. لذلك، سيُصدر كل من الملك

---

(٣٣) فمن أجل تقديم العريضة والإعلان عنها، كوّن حزب الاستقلال أربعة وفود، توجهت إلى كل من القصر الملكي (= السادة: أحمد بلا فريج، محمد اليزيدي، عبد العزيز بن إدريس، الهاشمي الفيلالي، عبد الله ابراهيم، إدريس المحمدي، عبد الكريم بن جلون، أحمد الحمياني، عبد الحميد الزموري)، والإقامة العامة (= السادة: عمر بن عبد الجليل، محمد غازي، محمد الزغاري، محمد الديوري)، والمفوضية الأمريكية (= السيدان المهدي بن بركة، وعبد الرحيم بوعبيد)، والمفوضية الإنكليزية (= السيدان: أحمد مكوار، وأحمد أبا حنيني).

(٣٤) نذكر منهم، على سبيل المثال لا الحصر، السادة: أحمد مكوار، عبد العزيز بن إدريس، أحمد بلا فريج، الهاشمي الفيلالي، إبراهيم الكتاني، رشيد الدرقاوي، وأيضاً آلاف الوطنيين بمختلف المدن المغربية، كالرباط، الدار البيضاء سلا، مراكش، فاس، تطوان، وجدة، أزرو... إلخ. للتدقيق في حصيلة عمليات القمع التي تلت تقديم العريضة، انظر: الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص ٢٦٥ ـ ٢٦٧.

(٣٥) علاوة على كتابات كل من علّال الفاسي وعبد الكريم غلّاب وشارل أندريه جوليان وروجي لوتورنو، نحيل على مؤلف: J.M. Piquain, «Thèmes unitaires du nationalisme marocain à travers Al - Istiqlal,» (Mémoire de DES en sciences politiques, Rabat, 1959).

(٣٦) بدليل أن الحزب قد أدخل تعديلات على نظامه الأساسي، خلال شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٥، إذ ارتفع عدد أعضاء اللجنة المركزية من ١٢ إلى ٢٥ عضواً، علاوة على إحداثه أربع لجان دراسية «مكلفة بتسيير حياة الفروع والتنسيق بينها»، انظر: جوليان، افريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ص ٣٨٧.

الراحل محمد الخامس وقادة الحركة الوطنية أكثر من مذكرة، تؤكد مطلب الاستقلال وتدافع عن مشروعيته[٣٧].

وبالمقابل، سترفض مبدئياً فكرة الإصلاح، كما ستستبعد كل المقترحات التي تقدمت بها الإقامة العامة الفرنسية تارة بالقوة والعنف، وطوراً بالليونة، و«المحاججة»، ومحاولة «الإقناع والاستيعاب»[٣٨].

لقد أسفرت نتائج التحولات التي واكبت الحرب الثانية وأعقبتها، عن تكوّن تصورين متناقضين لقضية الاستعمار بالمغرب والمغرب العربي على حد سواء. فمن جهة، برز شعار الاستقلال، والاستقلال قبل كل شيء، وبالتالي لم يعد ممكناً على صعيد تفكير وممارسة الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى، الحديث عن الإصلاح، ولا حتى عن التطور التدريجي نحو الاستقلال[٣٩]، ومن جهة ثانية، وبالرغم من النقاشات التي تخللت خطاب الاحتلال وتقاسمت تياراته الايديولوجية، فإن فرنسا، دون أن تمس جوهر الاستعمار، قد صاغت مفاهيم وسياسات من شأنها أن تجعل نظام الحماية أكثر ملاءمة للتغيرات التي طالت الظاهرة الاستعمارية والنظام الدولي على حد سواء. وفي تباين هاتين الاستراتيجيتين ما يفسر حملات القمع التي سادت الوجود الفرنسي بالمغرب حتى لحظة استقلال هذا البلد (١٩٥٥)، وفي ذلك أيضاً ما يبرر مكابدة الوطنية المغربية وتحمُّلها واقع الاضطهاد، وأيضاً إصرارها على التحرر واسترجاع السيادة الوطنية.

فهكذا، سترفض الحركة الوطنية مقترحات الإصلاح، التي تقدم بها المقيم العام غابريال بيو (Gabriel Puaux) (٥ حزيران/ يونيو ١٩٤٣ ـ ٣٠ آذار/ مارس ١٩٤٦)[٤٠]،

---

(٣٧) من ذلك رسالة حزب الاستقلال إلى مؤتمر سان فرنسيسكو (٨ آذار/ مارس ١٩٤٥) ومذكرة الأستاذ اليزيدي، باسم اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال إلى الإقامة العامة (١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٥)، ومذكرته إلى الأمم المتحدة (١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧)، وأيضاً مذكرات الملك الراحل محمد الخامس (١٩٥٠ ـ ١٩٥١ ـ ١٩٥٢).

(٣٨) وهو الرفض الذي عبّر عنه علال الفاسي بالقول: «. . . والحقيقة أن التجربة دلتنا على أن الاصلاحات التي تضعها الإقامة ليست إلا شيئاً خيالياً لا مصداق له، أو أنها في العمق محض محاولات جديدة لغصب البقية الباقية من مظاهر السيادة المغربية أو التراث الوطني. . . .». انظر: الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص ٢٦٩.

(٣٩) كما عكسته بالخصوص، اصلاحات اريك لايون (= مجلس شورى الحكومة، ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٤٦)، والجنرال جوان (حزيران/ يونيو ١٩٤٧)، للتدقيق، انظر: المصدر نفسه، بخاصة ص ٢٨٢ ـ ٢٩٠ و٣٥٣ ـ ٣٩٠، وجوليان، المصدر نفسه، ص ٣٨٨ ـ ٤٠١.

(٤٠) وقد وصف شارل أندريه جوليان شخصيته بالقول: «. . . وكانت العقلية المُحافظة التي تسيطر على هذا الرجل البرجوازي البرتستاني، ألا وهو غابريال بيو، تحجر عليه تفهّم الرغائب الوطنية والشعبية بالرغم من ذكائه وثقافته. وكان حزب الاستقلال بالنسبة إليه مثل الحزب الدستوري الجديد تماماً لا يطمح سوى إلى إعادة الخلافة في مجدها الكامل إلى ما كانت عليه في القرنين السابع والثامن وجعل السلطان والباي لا مشاركين لفرنسا بل عضوين نشيطين في الجامعة العربية. . . .». انظر: جوليان، المصدر نفسه، ص ٣٧٧.

مباشرة بعد تقديم عريضة الاستقلال (= تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٤)[٤١]، التي شملت قطاعات العدلية، الفلاحة، التعليم، التأمين، الشغل[٤٢]، كما استبعدت اصلاحات «إريك لابون (Eirik Labonne) (آذار/ مارس ١٩٤٦ = ٢٣ أيار/ مايو١٩٤٧)[٤٣]، الخاصة بالمجالس الإقليمية واللامركزية، والنظام العدلي، والتعليم والتنظيم النقابي، إضافة إلى برنامجه الاقتصادي، سواء في مجال توسيع بنية الإنتاج وتنويعها، أو حقل تشجيع رؤوس الأموال الفرنسية والاستثمارات الأجنبية[٤٤].

وحتى خلال ولاية الجنرال جوان (أيار/ مايو ١٩٤٧ ـ ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٥١)، المتسمة بالعنف المزمن تجاه الحركة الوطنية والشرعية التاريخية ومؤسساتها[٤٥]، فإن النخبة

= كما قال عنه جون لاكوتير: «بأنه الموظف السامي الأكثر تقليدية ومحافظة، وثقة بعلمه الكلي، وتفوق بلده. . .»، انظر: جون لاكوتير، **خمسة رجال وفرنسا** (باريس: سوي، ١٩٦١)، ص ١٩٤.

(٤١) للاطلاع على نص ندوة ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٤، التي أعلن غابريال بيو خلالها عن مشروعه الاصلاحي، انظر: حزب الاستقلال، **الوثائق، ١٩٤٤ ـ ١٩٤٦**، ص ٨ ـ ١٥.

(٤٢) للاطلاع على رد حزب الاستقلال (١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٥) وتفاصيل اعتراضاته إزاء برنامج غابريال بيو، انظر: الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص ٢٧٢ ـ ٢٨٢.

(٤٣) وهو المقيم الذي اعتبره شارل أندريه جوليان «أكثر تحرراً» وليبرالية من سابقيه، وبخاصة غابريال بيو، وذلك بقوله: «وبقدر ما كان غابريال بيو متقيداً بنص المعاهدات عاجزاً عن ملاءمة نزعته المحافظة مع المقتضيات الجديدة، بقدر ما كان إريك لابون يتناول بحث المشاكل بعقل متفتح للأمور الجديدة معرضاً عن الأفكار المسبقة. . .». انظر: جوليان، **افريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ص ٣٨٩.

في حين وصف علاّل الفاسي شخصه وسياسته بالقول: «كان اندهاش الجمهور المغربي لخطاب المقيم (= ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٤٦) كبيراً إلى حد لا يمكن أن يترجم إلا بخيبة، خيبة أمل تريد الحرية وتطمح للانقلاب. . . ولكن الفكرة التي سادت توجيهه السياسي والاقتصادي لا تخرج عن التقاليد الاستعمارية، كما أنها أثبتت عدم تحرر المسيو لابون من تأثير أنصار السياسة الرجعية بفرنسا والمغرب، إذ إن جميع الأفكار التي أعرب عنها تدل على أنه ما يزال يفكر في دائرة نظام الحماية. . .». انظر: الفاسي، المصدر نفسه، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦.

(٤٤) وهي الاصلاحات التي تضمنها خطابه أمام «مجلس شورى الحكومة» بتاريخ ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٤٦، للاطلاع على النص الكامل، انظر كتابة: الدولة الفرنسية للاعلام: **مذكرات وثائقية ودراسات**، سلسلة نصوص ووثائق، عدد ٣٥٧، وقد ورد في: جوليان، المصدر نفسه، ص ٣٨٩، هامش رقم (٢١).

ولقد لقيت معارضة مطلقة من لدن الحركة الوطنية، كما عبّر عن ذلك بالمذكرة التي وجهها حزب الاستقلال لجلالة الملك (٢٤ تموز/ يوليو ١٩٤٦) أو من خلال المواقف التي أكد عليها وفد الحزب خلال زيارته لفرنسا (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٦) واتصالاته بالعديد من الشخصيات السياسية والفكرية الفرنسية (= من أعضاء الوفد السادة: عمر بن عبد الجليل، عبد الكريم بن جلون، أحمد الحمياني). انظر: الفاسي، المصدر نفسه، ص ٢٨٩ ـ ٢٩٣.

(٤٥) نفكر أساساً في أشكال الصراع التي شهدتها مرحلة الجنرال جوان (Juin)، بين الإقامة العامة والقصر الملكي (التهديدات، استغلال الزوايا، الكتانية أساساً، والقواد الكبار والإقطاعيين، خصوصاً بجنوب المغرب: الجلاوي، المتوكي، الجونْدَفي)، التي انتهت بفشل سياسات جوان وتحدياته. للإطلاع على تحليل أوجه=

السياسية، ممثلة لمختلف قطاعات الشعب المغربي، قد رفضت بشكل مطلق مشاريع الإصلاح (حزيران/ يونيو ١٩٤٧)[٤٦]، التي استهدفت «تعديل نظام المخزن» (= الحكومة، الإدارة المحلية العليا، تعيين مندوبين لدى رئاسة الوزارة)[٤٧]، كما واجهت، بالإصرار نفسه، تحديات الجنرال غيوّم (Guillaume) ووعيده، سيما وهو الذي دخل المغرب الأقصى (أيلول/ سبتمبر ١٩٥١)، وكله تصميم على «إطعام شعبه التبن»[٤٨].

لقد منيت حملات القمع بالفشل، كما تعرضت سياسات الإصلاح إلى الإخفاق المزمن، وحتى بعد حوادث الدار البيضاء الدامية (٧ ـ ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٢)، الناجمة عن تظاهر الشغيلة المغربية ضد فاجعة اغتيال النقابي التونسي فرحات حشاد[٤٩]، فإن الإقامة العامة لم تتمكن من كسر مقاومة المغرب الأقصى، ونضال مختلف شرائحه الاجتماعية وتنظيماته السياسية[٥٠]. لذلك، ومباشرة بعد حصول المؤامرة التي حيكت بغرض المس

=هذا الصراع وأسبابه، انظر: **الصحراء المغربية**، ١٩٩٠/٨/٢٠، ص ١٠ (= محمد الخامس المقاوم) وص ١١ (= جلالة الملك يتحدث في «التحدي» وعن المؤامرة)، و

Julien, *Le Maroc face aux impérialismes, 1915 - 1956,* pp. 221 - 235.

(٤٦) للاطلاع على فلسفة اصلاحاته، انظر مقتطفات من خطابه (٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٤٨) المنشورة في: الفاسي، المصدر نفسه، ص ٣٥٤.

(٤٧) للتدقيق في مشاريع الاصلاح، انظر مذكرات الجنرال جوان، الصادرة ضمن منشورات «فيار»، باريس ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠.

(٤٨) وهو الذي قال أيضاً: «سأحطم المحطمين. ان الشجار مهمتي، واني أعرف كيف اثار للشتم...». انظر: جوليان، **افريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ص ٤٢٠. انه اجمالاً «قائد عسكري فظ تنقصه اللباقة الدبلوماسية، وحين جاء المغرب أحاط نفسه بموظفين مخلصين لجورج بيدو (Georges Bidault) وزير الخارجية الفرنسي السابق، الذي عرف باتجاهاته الصليبية، وخضع غيّوم لتأثيرات سلفه الجنرال جوان...». انظر: بنونة، **المغرب.. السنوات الحرجة**، ص ١٩٧ ـ ١٩٨.

(٤٩) نقصد أساساً أحداث «كريير سانترال» (بالحي المحمدي) حول حجمها، حصيلة ضحاياها، وانعكاساتها السياسية، انظر: غلاّب، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب: من نهاية الحرب الريفية إلى بناء الجدار السادس في الصحراء**، ج ٢، ص ٥٣٦ ـ ٥٥٣. وحول مواقف مكونات الشعب الفرنسي، وتنظيماته السياسية ووسائله الاعلامية، انظر: صلاح العقاد، **المغرب العربي: دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة: الجزائر، تونس، المغرب الأقصى** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٠)، ص ٣٧٧ ـ ٣٨١.

(٥٠) نفكر أساساً في حزب الشورى والاستقلال، والحزب الشيوعي المغربي. فالأول لم يتردد في الكثير من المناسبات، عن الدعوة إلى إزالة نظام الحماية، واسترداد السيادة الوطنية مع إدخال إصلاحات دستورية. ففي ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧، قدّم قادة الحزب مذكرة تقول «لا يمكن التفكير في حل المشكلة المغربية بمواصلة العمل بالحماية أو بمحاولة تطبيق جديد لنظامها الذي هو مصدر الاستياء العظيم الحاضر، والذي انتهى إلى فشل ذريع. وغاية الحزب هي العمل بجميع ما يستطيع من الوسائل في سبيل إيجاد ديمقراطية حقيقية سياسية واجتماعية واقتصادية لفائدة الشعب المغربي، كما أن الحزب يعمل لاسترجاع السيادة المغربية وتطبيقها تطبيقاً تاماً وتحقيق استقلال الوطن ضمن نطاق وحدته الترابية والسياسية وفي دائرة ملكية دستورية...» والأفكار نفسها الواردة بالعريضة قد دققتها كتابات محمد حسن الوزاني، المنشورة على سنوات متقاربة، بجريدة **الرأي العام**. انظر: محمد حسن الوزاني، **حرب القلم**، ٥ ج (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨١ ـ ١٩٨٣)، ج ٤. =

بالشرعية ومؤسساتها بتاريخ ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٥٣ (= نفي الملك محمد الخامس وعائلته)، ستدخل الحركة الوطنية طوراً نضالياً جديداً، قوامه الكفاح المسلح، المنفتح على أوسع قطاعات المجتمع المغربي، وذلك تحديداً منذ خريف ١٩٥٣(٥١).

ب - هذا، وتحيل التجربة التونسية، بشأن مكانة مطلب الاستقلال والنضال من أجل تحقيقه، على قواسم مشتركة مع نظيرتها المغربية، وفي الوقت ذاته تنفرد بهوامش أكسبتها طابعاً مميزاً، ليس في مجال الارتباط المبدئي بشعار الاستقلال وحسب، ولكن أيضاً في حقل الأدوات السياسية المعتمدة لإنجازه. فتونس التي تعرضت خيرة أطر حركتها الوطنية للقمع قبيل الحرب العالمية الثانية (= حظر الحزب الدستوري الجديد عام ١٩٣٨)، وابتُليت أراضيها باحتلال دول المحور، ستستثمر نخبتها السياسية فرصة الإعلان عن الهدنة «الفيشية» لتقدم عريضة إلى الباي (٥ تموز/ يوليو ١٩٤٠)، تطالب فيها بإطلاق سراح زعماء الحزب والوطنيين

- أما الحزب الشيوعي المغربي، وتحديداً مع التحول الحاصل في توجهاته السياسية، غداة اجتماع دورته المركزية بتاريخ ٤ آب/ أغسطس ١٩٤٦ (للتدقيق في مضمون اعمال الاجتماع، والعوامل المتحكمة في انضمام الحزب لشعار الاستقلال، انظر:

Georges Oved, *La Gauche française et le nationalisme marocain, 1905 - 1955* (Paris: L'Harmattan, 1984), tome 2, pp. 253 - 257).

فقد أصدر بياناً، يكشف فيه حالة المغرب في ظل نظام الحماية، ويدعو بالمقابل إلى تأسيس مجلس وطني مغربي، وحكومة مغربية، «يسيّران الشؤون المغربية وذلك ليصير المغرب حراً ومستقلاً بنفسه عن كل تسلط استعماري أجنبي» ويناشد في خاتمة البيان القوى الوطنية المغربية، تكوين جبهة موحدة» تضم أعضاء حزب الاستقلال، حزب الشورى، والاستقلال والشيوعيين والنقابيين والاشتراكيين وكل المغاربة المتقدمين. . .» للاطلاع على النص الكامل، انظر شكيب أرسلان، في:

«Contribution à l'étude de l'histoire du PCM durant la période coloniale,» (Mémoire de DES, Casablanca, Faculté de droit, 1985), pp. 299 - 302.

(٥١) الكفاح المسلح أو المقاومة، المنعطف الذي أثار عدة تساؤلات وخلافات وقت حصوله، انظر عن الذين اتخذوا موقفاً سلبياً من غلاب، في: غلاّب، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب: من نهاية الحرب الريفية إلى بناء الجدار السادس في الصحراء**، ج ٢، ص ٦٤٧ - ٦٥٠.

وحول ظروف نشأة المقاومة، انظر: الحسن العرائشي، **انطلاق المقاومة المغربية وتطورها** (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٢).

لنقرأ رأياً، نقدر رجاحته العلمية وعمقه التركيبي لتاريخية بروز المقاومة بالمغرب الأقصى، يقول محمد عابد الجابري: «. . إن حركة المقاومة والفداء التي انطلقت في خريف ١٩٥٣، كانت تتويجاً للكفاح الوطني ولعمل الحركة الوطنية التي منها خرجت المقاومة والتي ترجع انطلاقتها الرسمية إلى عام ١٩٣٠ وحققت قفزة نوعية عام ١٩٤٤ لتأتي حركة المقاومة المسلحة عام ١٩٥٣ كنقلة نوعية أخرى، ولكن دائماً على نفس المسار. . . وبالمثل فالانتقال من عريضة ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤ إلى الكفاح المسلح عام ١٩٥٣ كان نتيجة لتطور وعي هذه الأطر الشعبية الشابة داخل الحركة الوطنية التي أُلقيَ بقيادتها السياسية في السجون. . . قد وجدت نفسها مضطرة لحمل الأمانة، أمانة القيادة التفكيرية، وفي نفس الوقت وجدت نفسها مضطرة كذلك إلى الرد على التحدي، الذي قامت به سلطات الحماية بعزل محمد الخامس الملك الشرعي، بعمل تاريخي يكون في مستوى هذا التحدي. . .». انظر دراسته في: الجابري، **المقاومة المغربية في مدلولها التاريخي**، ص ١١٣.

المعتقلين كافة، كما تدعو إلى الاستقلال تونس وإلغاء عقد الحماية، وسقوط نظامها[52].

إن الوثيقة الجديرة بالوقوف عليها، ونحن بصدد تحليل المكانة التي حظي بها شعار الاستقلال بتجربة الحركة الوطنية التونسية لما بعد منعطف ١٩٤٣ - ١٩٤٥، هي **الميثاق الوطني**، الصادر في أعقاب مؤتمر ليلة القدر المنعقد بتاريخ ٢٣ آب/ أغسطس ١٩٤٦، وذلك لاعتبارين اثنين: أولهما، **وحدة القوى السياسية والنقابية الوطنية، الداعية إليه والمشاركة في أعماله**[53]، وثانيهما **الإعلان الرسمي والصريح عن مطلب الاستقلال وإلغاء عقد الحماية**.

يشترك الميثاق الوطني التونسي هذا مع عريضة الاستقلال، في كونه جاء مُقتضباً من حيث الصياغة، مركّزاً وصريحاً من حيث الثوابت، والمبادىء، والحيثيات[54]. فبعد تذكيره باستقلال الدولة التونسية وارتباطها التاريخي بالخلافة الإسلامية روحياً وسياسياً، وبعد تشديده على عامل القوة في إرغام الملك محمد الصادق على التوقيع على معاهدة الحماية، وبعد تأكيده أن هذه الأخيرة (= الحماية) لا تُلغي، قانوناً، سيادة الدولة، انتقل الميثاق إلى كشف حصيلة الاستعمار بعد خمس وستين سنة من وجوده بتونس.

فـ**اقتصادياً**، شدد الميثاق على **الطابع الاستغلالي** لنظام الحماية (= الاستحواذ على الثروات)، كما أبرز من الناحية السياسية، كيف تناقضت ممارسة الاستعمار مع مضمون معاهدة باردو (١٨٨١)، ومقتضياتها القانونية، حين احتكرت السلطة التشريعية **«التي هي حق خاص لجلالة الباي»**، هذا الذي أصبح **«شبيهاً بموظف شرفي سام مضغوط على حريته الشخصية»**، وأيضاً حين غدا وزراء الدولة التونسية **«مجرد شخصيات لتزيين المحافل»** وأصبح **«العمال (المديرون والمحافظون) أعواناً ينفّذون أوامر المراقبين المدنيين الفرنسيين...»**[55].

لقد عكس نص الميثاق وعي مضاعفات الاستعمار ونتائجه التاريخي، بالنسبة إلى مختلف مكونات المجتمع التونسي (= التفقير). فعلاوة على الاستيطان الزراعي، والاستحواذ المالي

---

(٥٢) علاوة على عريضة ٥ تموز/ يوليو ١٩٤٠، سيصدر **بيان الجبهة التونسية** (٢٢ شباط/ فبراير ١٩٤٥) ليطالب باستقلال تونس، وتأسيس نظام ديمقراطي دستوري، الذي اعتمدته النخبة السياسية الموجودة بالخارج (= بورقيبة أساساً) للتعبئة من أجل القضية التونسية، وأيضاً استندت إليه الجماهير بالداخل للتظاهر عند المناسبات (= موت الرئيس روزفلت ١٥ نيسان/ أبريل - انتصار الدول المتحالفة ٨ أيار/ مايو ١٩٤٥).

(٥٣) وحدة كل من الحزب الدستوري القديم (اللجنة التنفيذية) والجديد (الديوان السياسي) والاتحاد العام التونسي للشغل، الذي تأسس قبيل المؤتمر ببضعة شهور (٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦)، وأساتذة جامعة الزيتونة، واتحاد الموظفين التونسيين... للاطلاع على إحدى الشهادات عن المؤتمر، من حيث ظروف الانعقاد، الأشغال، النتائج، انظر: A. Ben Miled, «Mon témoignage sur le Congrès de l'indépendance (23 août 1946),» *Revue d'histoire maghrébine*, nos. 23 - 24 (1981).

(٥٤) للاطلاع على نص الميثاق الوطني كاملا، انظر: الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص ٧٧ - ٧٩.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(= الميزانيات)، «أهملت سلطة الحماية واجباتها الإنسانية لفائدة الرأسمالية المسيطرة على البلاد ولم تؤدِ رسالتها التمدينية المزعومة. . .»، بدليل مصادرتها الحريات الأساسية للشعب التونسي، ومنها «حريات التفكير والنشر والقول والاجتماع والتنقل»، اضافة إلى خلع «ملك البلاد الشرعي جلالة الملك محمد المنصف معتدية حتى على القواعد الأصلية للدين الإسلامي. . .»[56].

لذلك، كانت محاسبة الميثاق نظام الحماية أكثر شدة وصرامة، سواء من حيث خرق السلطات الفرنسية أمن الدولة التونسية وعجزها عن الحد من دخول قوى المحور تراب أراضيها، أو من حيث طابع الاستمرارية الذي وسم الحضور الاستعماري وجعله متناقضاً مع نص معاهدة الحماية، كما يعكس الميثاق، تمثلاً للتغيرات التي شهدها النظام الدولي، والمفاهيم التي واكبته وعبّرت عن مكوناته الجديدة، نلمس ذلك في اعتداده بـ «حق الشعوب في تقرير المصير» واستناده إلى أحكام الأمم المتحدة وقرارات المؤتمرات الدولية.

على قاعدة هذه الشمولية في إدراك الظاهرة الاستعمارية، وتشخيص أسسها، والكشف عن حصيلتها، تأسس قرار الميثاق الوطني التونسي، ليعلن: «إن نظام الحماية نظام سياسي واقتصادي لا يتفق مطلقاً مع سيادة الشعب التونسي ومصالحه الحيوية، وإن هذا النظام نظام استعماري قضى على نفسه أمام العالم بالإخفاق بعد تجربة خمس وستين سنة، كما يعلن عزم الشعب الثابت على استرجاع استقلاله التام، والانضمام كدولة ذات سيادة إلى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمشاركة في مؤتمر الصلح»[57]، ذلك هو قرار الإجماع الوطني التونسي، الذي عكسه الميثاق وأكد أبعاده الداخلية (= الاستقلال)، القومية والدولية (= الانضمام إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة). **فهل بقيت النخبة التونسية، بمختلف تنظيماتها السياسية والنقابية، وبقطاعاتها الاجتماعية، منشدة إلى روح ميثاق ٢٣ آب/ أغسطس ١٩٤٦، معتمدة حيثياته أرضية للنضال الوطني والمقاومة من أجل التحرر والاستقلال؟**

تنفرد التجربة التونسية، على امتداد الحقبة الفاصلة ما بين ١٩٤٩ ـ ١٩٥٥[58]، بهوامش ميّزتها عن كل من المغرب الأقصى والجزائر، سيما في نظرتها إلى الاستراتيجيا الكفيلة بتحقيق مطلب الاستقلال. لذا، قوبل قرار الدعوة إلى الاستقلال، الصادر عن الاجماع الوطني، **بحماس شعبي متزايد**، عبّرت عنه تظاهرات التأييد التي أعقبت تاريخ الإعلان عن الميثاق، كما أكدته استماتة الشعب التونسي ومكابدته حملات القمع التي تعرضت لها مختلف

---

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٧٧ ـ ٧٨.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٧٩.

(٥٨) نتخذ من عام ١٩٤٩ بداية لهذه الحقبة، لعدة اعتبارات، منها أساساً: عودة الحبيب بورقيبة إلى تونس (أيلول/ سبتمبر ١٩٤٩) بعد أن غادرها إلى القاهرة بصحبة محيي الدين القليبي (١٩٤٥)، بكل ما ترتب على هذه العودة من انعكاسات على الوحدة الوطنية التونسية وتوجهات حزب الدستور الجديد، انظر أرشيفات المركز الوطني التونسي للتوثيق الخاصة بتاريخ الحركة الوطنية التونسية، الوثائق عدد ١٠، ١٩٤٤ ـ ١٩٤٩، الفصل الثالث: «نشاط بورقيبة بالخارج،» ص ٢٥٧ ـ ٣٢٣، والوثائق عدد ١١، ١٩٥٠ ـ ١٩٥١، الفصل الأول: «عودة المنفي بالقاهرة إلى تونس،» ص ٩١ ـ ٩٧.

مكونات الحركة الوطنية. .[٥٩] وحتى المشاريع الإصلاحية التي تقدمت بها السلطات الفرنسية - على عهد كل من الجنرال ماست (Mast) (١٩٤٦)[٦٠]، وجان مونص (تموز/ يوليو ١٩٤٧)[٦١]، التي استهدفت امتصاص الاستياء الشعبي، وإعادة العلاقات إلى وضعها «الطبيعي» - قد منيت بالفشل المطبق، بفعل رفض الحركة الوطنية المبدئي لها.

إن تجربة المطالبة بالاستقلال، والاستقلال قبل كل شيء، لم تعمّر طويلاً، وهذا ما ميّز تونس عن المغرب الأقصى. ذلك أن الوحدة الوطنية التي خولت قيادة النضال لصالح بن يوسف، خلال وجود الحبيب بورقيبة بالقاهرة (١٩٤٥ - ١٩٤٩)، والتي على قاعدتها تم الإجماع حول الميثاق الوطني التونسي، قد شرعت في التفكك تجاوزاً منذ ١٩٤٧[٦٢]، وتحديداً منذ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٩. لنقرأ رأياً بشأن الخلافات التي قسمت وحدة النخبة السياسية التونسية: «ومنشأ هذه الخلافات أن المرحوم صالح بن يوسف قد عمل على إبعاد الشيخين الفاضل بن عاشور والشاذلي بالقاضي من الحركة الوطنية، كانت اتصالات بورقيبة بهؤلاء عن طريق المراسلة من القاهرة. كما جدّد اتصالاته بحسن قلاتي والشاذلي القسطلي بقايا حزب الإصلاح العميل، وأصبح هؤلاء يتكلمون باسمه مما سبّب خلافاً بينه وبين صالح بن يوسف والمنجي سليم وقيادة الحزب بالداخل، وكانت تأتيه رسائل من داخل تونس تخبره وهو في القاهرة بأن صالح بن يوسف والمنجي سليم يعملان جاهدين على إقصائه من رئاسة الحزب. . .» ليضيف: «وكانت هناك عناصر من أنصار رئيس الحزب الدستوري الجديد الحبيب بورقيبة منهم الهادي نويرة الأمين العام للحزب ومحمد شرشور والشاذلي قلاله وعلاله العويني، الذي عاد من القاهرة، يروّجون لهذه الشائعات»[٦٣].

---

(٥٩) للتدقيق في التجاوب مع شعار «الاستقلال» وما ترتب عنه من قمع، انظر: جوليان، **افريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ص ٢٠٥ - ٢٠٦ (= ميثاق الاستقلال).

وحول مساهمة الحركة النقابية في دعم النضالات الوطنية المؤيدة لمطلب الاستقلال (= اضرابات ٣٠ آب/ اغسطس ١٩٤٧ و ٥ آب/ اغسطس ١٩٤٧)، انظر: عبد السلام بن حميدة، **الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس، ١٩٢٤ - ١٩٥٦**، ترجمة جماعية (تونس: دار محمد علي الحامي، ١٩٨٤) ص ١٤٣ - ١٤٤ و١٤٨ - ١٤٩.

(٦٠) من ذلك أساساً اطلاقه سراح المعتقلين الوطنيين، وتصريحه منذ شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ بإدخال اصلاحات على المجلس الكبير، انظر خطاب الجنرال ماست (Mast) ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٦ في: المركز الوطني التونسي للتوثيق، **الوثائق عدد ١٠، ١٩٤٤ - ١٩٤٩**، الفصل الرابع: «تونس في غياب بورقيبة،» و«السياسة الفرنسية بتونس في أعقاب الحرب الثانية،» ص ٤٢١ - ٤٢٣ (بالفرنسية).

(٦١) وهي إصلاحات استهدفت التعديل من وضعية الجهاز الحكومي، وذلك بـ «منح مجلس الوزراء اختصاصات مضبوطة» إذ «كُلّف بتوجيه وتسيير سياسة الحكومة العامة بعد مصادقة الباي على قراراته». والمجلس يتكون من ستة وزراء تونسيين بدلاً من أربعة، وهم: «الوزير الأول، وزير العدل، وزير التجارة، وزير الصحة العمومية، وزير الشغل، ووزير الفلاحة». انظر: جوليان، المصدر نفسه، ص ٢٠٧ - ٢٠٨، والمركز الوطني التونسي للتوثيق، المصدر نفسه، ص ٤٢٤ - ٤٤٤.

(٦٢) نفكر في خلافات بورقيبة مع زعماء لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة، والبيانات الصادرة بهذا الشأن.

(٦٣) الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة، ١٨٣٠ - ١٩٥٦**، ط ٢ (بيروت: مكتبة الجماهير، ١٩٧٦)، ص ٨٥ - ٨٦.

قـد يبدو من القـراءة الأولية لهـذا النص، وكـأن السبب في تفكـك الـوحـدة الـوطنيـة التونسية راجع إلى تنافس شخصي حول قيادة الحركة الوطنية (= الحـزب الدستـوري الجديـد أساساً)، ولو أن الطاهر عبد الله (= صاحب النص) قد استبعد أن يكون جوهر الخـلاف هو إصرار صالح بن يـوسف ومن يشاطـره توجهـاته، عـلى إقصاء الحبيب بـورقيبة. . .[٦٤] لـذا، نعتقد أن الاجماع الـذي حصل مـا بين ١٩٤٥ ـ ١٩٤٧، وإلى حـد ما حتى ١٩٤٩، والـذي أنتج الميثاق الوطني لعام ١٩٤٦، قـد تراجـع بفعل متغـيرات موضـوعية طـالت وعي النخبة السيـاسية القـائدة للحـزب الدستـوري الجديـد، التي قام الحبيب بـورقيبـة بـدور رئيسي في تأكيدها وترسيخ نتائجها، وأيضاً شملت المركزية النقابية: الاتحاد العام التونسي للشغل.

وفعلاً، توجت تجربة الحبيب بورقيبة بالمشرق العربي أولاً (= مصر، سـوريا، العـراق، فلسطين)، والولايات المتحدة الأمريكية ثـانياً، بخـلاصة سيـاسية مـركزيـة في حقل النضـال الـوطني: الاعتماد عـلى الذات في مـواجهة الاستعـمار مع العمـل أقصى المستـطاع عـلى تجنب الصراع الدموي المدمر، عبر الحوار والتفاوض والتفاهم.

لقد شكّل هذا المنعطف (= الخلاصة)، تحـديداً منـذ عودة الحبيب بـورقيبة إلى تـونس (أيلول/ سبتمبر ١٩٤٩)، موضوع جدل على مستوى الكتابات المؤرخة لتطور الحركة الوطنية التونسية لما بعد الحرب الثانية[٦٥]، كما مثّل مجالاً للمؤاخذة والنقد، والتجـريح الـذي بلغ حد الخيـانـة، داخـل مكـونـات النخبـة التـونسيـة[٦٦]، وقـادة أجهـزة التنسيق والعمـل المشـترك

---

(٦٤) للتدقيق في العوامل التي استند عليها الطاهر عبد الله لاستبعاد أن يكون مصدر الخلاف هو محاولة اقصاء الحبيب بورقيبة، انظر: المصدر نفسه، ص ٨٦ ـ ٨٨.

(٦٥) نقف عند تأويلين لمصدر هذا المنعـطف، أولهما لشـارل أندريـه جوليـان، يقول فيـه: «. . .ولعل اندفاعه (= أي الحبيب بورقيبة) العاطفي كان يتألم أكثر التألم لما لمس الحقائق المصرية. فالخـلافات القـائمة بـين أعضاء مكتب المغرب العربي وعداوة الحـزب الدستـوري القديم التي لحقتـه ونالت منه بعض الشيء، وانتصار العناصر المغربية التي يمثلها علال الفاسي وعبد الكريم، والمناورات الجارية بالجامعة العربية، كل ذلك حمله عـلى الاحتفاظ بالطابع التونسي الخاص للحركة الوطنية عوض أن يربط مصـيرها بمصـير الوحـدة، فهو هـاجر تـونس زعيماً لحزب سياسي ورجع إليها رجل دولة. . .». انظر: جوليان، **افريقيا الشمالية تسير: القوميـات الإسلاميـة والسيادة الفرنسية**، ص ٢١١.

وثانيهما للطاهر عبد الله، الـذي شدد عـلى التضامن العـربي، وبخاصـة المصري بشأن قضايا الاستعـمار بالمغرب العربي، وأرجع التحول إلى ممارسة الحبيب بورقيبة النابعة من قناعاته السيـاسية، بـالقول: «. . . وقـد ساءت العلاقات بين لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة وبين الحبيب بورقيبة زعيم الحزب الدستـوري الجديـد نتيجة لاتصالاته المُريبة من وراء ظهر اللجنة وعمله الدائب على استثمار أعمال اللجنة لإبراز ذاته وشخصه بوجـه خاص، مما زاد الخلافات بينه وبين الدكتور الحبيب ثامر من جهة وعبد الكـريم الخطابي من جهـة ثانيـة. . . ولما عرفوا اتصالاته بالسفارة الفرنسية بالقاهرة فصلوه من الأمانة العامة للجنة تحـرير المغـرب العربي. . .». انـظر: الطاهر، المصدر نفسه، ص ٨٤ ـ ٨٥.

(٦٦) نفكّر أساسـاً في البيانـات الصادرة عن الحـزب الحر الـدستوري القـديم باسم أمينـه العام صـالح فرحات، للاطلاع على مضمون هذه البيانات، انظر: المصدر نفسه، ص ٩٠ ـ ١٠٧.

بالقاهرة[٦٧]. حقيقة واحدة جديرة بالتشديد والإبراز، وهي أن تجربة الحبيب بورقيبة بالمشرق العربي، وغيره من البلدان الأجنبية (= الولايات المتحدة الأمريكية ـ سويسرا، فرنسا)، كانت غنية بالأحداث، والاتصالات، وكل أشكال التعبئة من أجل قضية الاستعمار بتونس والمغرب العربي على حد سواء[٦٨]، وأيضاً فاعلة في التطور الحاصل على صعيد وعيه إمكانات الحل السياسي لمشكلة الاحتلال بتونس وآفاق زواله.

فمن مواصفات هذا الوعي، اقتناع الحبيب بورقيبة ضرورة اعتماده «المرحلية» في التقدم نحو الاستقلال[٦٩]، وإيمانه بـ «الواقعية» في رسم استراتيجيا النضال الوطني، وتحديد أدواته[٧٠] وهو التفكير الذي سبق أن ساد خطبه السياسية على امتداد عقد الثلاثينيات[٧١]، وأعاد تأكيده قبيل عودته من القاهرة وبعدها، بل وحتى في أعقاب استقلال تونس، حين يتعلق الأمر باستحضار تجربة الحركة الوطنية[٧٢].

لذا، وفي خضم تصاعد مطالبة الحركات الوطنية بالتحرر والاستقلال، والأكثر في أوج تبلور أشكال التنسيق والعمل المشترك (= القاهرة، دمشق، نيويورك، برلين)، سيحدد الحبيب بورقيبة طبيعة الارتباطات التي يجب أن تسود مستقبل العلاقات الفرنسية ـ التونسية، بقوله: «الذي تطالب به تونس هو نظام دولة ذات سيادة، مرتبطة بفرنسا بمعاهدة متفاوض حولها بحرية، والتي ستضمن لهذه الأخيرة (= أي فرنسا) مصالح استراتيجية، اقتصادية، وثقافية... كما أن جمعية تأسيسية

---

(٦٧) انظر البيان الصادر عن كل من عبد الكريم الخطابي باسم لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة (١٢ تموز/ يوليو ١٩٥١)، ويوسف الرويسي رئيس مكتب لجنة تحرير المغرب العربي بدمشق.

(٦٨) للتدقيق في مضمون هذه التجربة، انظر وثائق وزارة الخارجية الفرنسية الخاصة بالحركة الوطنية التونسية لما بين ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩، الملف عدد ١، رقم ٢٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٤٧ وكانون الثاني/ يناير ١٩٤٩، سيما مراسلات قسم الاستعلامات في بيروت، بشأن علاقة مكتب الحزب الدستوري بالقاهرة برئاسة الدولة اللبنانية، وأيضاً مراسلات المقيم العام جون مونس (Jean Mons) مع جورج بيدو حول نشاط الوطنيين التونسيين بالقاهرة.

(٦٩) لعل من السياسات الأكثر التصاقاً بـ«بورقيبة» سياسة «المرحلية» أو المراحل، التي تعني تخطيط الأهداف دون الإصرار على تحقيقها دفعة واحدة وبأي ثمن، بل العمل على إنجازها وفق ما تقتضيه الظروف المحيطة بها، وما تسمح به الوسائل والإمكانات. وفي مجال الموضوع الذي يهمنا، أي نزع الاستعمار، لم يفت الحبيب بورقيبة أن أكد: «... نزع الاستعمار هو المبتغى، هو الهدف الذي يجب تحقيقه: لكن، في السياسة لا يكفي أن يكون الغرض واضحاً وملموساً، بل هناك الطرق والوسائل الكفيلة ببلوغ ذلك، والتي قد تكون أكثر أهمية وتعقيداً من الهدف ذاته... وقد يغدو هذا الأخير بعيد المنال، لأن الوسائل غير سليمة والطرق ملتوية وحبلى بالأفخاخ...». عن خطاب الحبيب بورقيبة، لتاريخ ٦ نيسان/ ابريل ١٩٦١، انظر:
Mohamed Saleh Lejri, *Évolution du mouvement national: Des origines à la deuxième guerre mondiale* (Tunis: Société tunisienne de diffusion, 1974), partie 2, p. 247, note no. (495).

(٧٠) قارن مع خطابه بالمؤتمر الثاني لحزب الدستور الجديد، المنعقد خلال شهري تشرين الأول/ أكتوبر ـ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٧.

(٧١) وهي الخطب التي غالباً ما نشرت في جريدة: **العمل التونسي**، ١٥/٤/١٩٣٣، و٢٣/١٢/١٩٣٦، والحبيب بورقيبة، **الدستور وفرنسا** (تونس: المطبعة التجارية، ١٩٣٧) (بالفرنسية).

(٧٢) Lejri, Ibid., tome 2, pp. 237 - 259.

منتخبة هي التي ستخول البلاد دستوراً ديمقراطياً معاصراً...»، ليضيف في استجواب صحفي لاحق بالقاهرة (٢٩ آب/ أغسطس ١٩٤٧): «لقد أحدث شرخ عميق بيننا وبين فرنسا، لكن التونسيين لن يندفعوا إلى المعسكر المعادي، إنهم لن يتحملوا مسؤولية القطيعة مع فرنسا...»(٧٣).

بهذا المعنى، سيتخلل خطاب الحزب الدستوري الجديد، مفاهيم سياسية تتضمن الاستقلال، دون أن تجعل منه شرطاً واقفاً لأي تطور في العلاقات الفرنسية ـ التونسية، ومنها أساساً مفهوم السيادة المزدوجة، الحكم الذاتي، الإصلاح مع الاستقلال على مراحل ـ وكلها صيغ لحل مشكلة الاستعمار، بعيدة عن روح الميثاق الوطني التونسي، الصادر بالإجماع عن مؤتمر ليلة القدر (٢٣ آب/ أغسطس ١٩٤٦).

فعلى امتداد الفترة الفاصلة ما بين ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢، ستشهد تونس جملة من الأحداث السياسية، تعكس التصور الجديد لمطلب الاستقلال، وتعمل في اتجاه تجسيده بالواقع التونسي...(٧٤) نلمس ذلك في مقترح الحبيب بورقيبة، الموجه إلى الحكومة الفرنسية عبر وكالتها للأنباء المسمى بيان السبع نقط (١٤ نيسان/ أبريل ١٩٥٠)(٧٥)، كما نعاين ذلك في مشاريع الإصلاح المقدمة من لدن المقيم العام لوي بيريلييه (Louis Perillier) (١٣ حزيران/ يونيو ١٩٥٠)، الخاصة «بتحوير نظام الحكومة التونسية وتوسيع نطاق مشاركة التونسيين في الوظيفة العمومية وإنشاء نظام بلدي على أساس ديمقراطي»(٧٦)، وأيضاً بمذكرة محمد شنيق، الوزير الأول وقتئذ، (٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١)، التي ضمّنها الحد الأدنى للمطالب التونسية(٧٧).

---

(٧٣) Le Tourneau, *Évolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920 - 1961*, p. 117.

(٧٤) وهو تصور لا يطالب بإلغاء نظام الحماية وإحلال الاستقلال قبل كل شيء، بل يدعو إلى إقرار السيادة التونسية الداخلية، وإصلاح وتنظيم المؤسسات بأفق الاستقلال، وهذا بعيد، كي لا نقول متناقضاً، مع مضمون الميثاق الوطني التونسي لعام ١٩٤٦. للتدقيق في أسس التحول والتصور المؤطر له، تراجع تصريحات الحبيب بورقيبة خارج تونس، ومراسلاته مع قيادة الحزب بالداخل (= صالح بن يوسف أساساً)، وأيضاً ردوده على المعارضين بالخارج (= عابد بوحافة)، المنشورة بأرشيفات المركز الوطني التونسي للتوثيق، الخاصة بتاريخ الحركة الوطنية: **الوثائق**: عدد ١١، ١٩٥٠ ـ ١٩٥١، ص ١٢٥ ـ ٢٥٣.

(٧٥) يتعلق ببرنامج، أو بيان النقط السبع بـ: «بعث السلطة التنفيذية التونسية المؤتمنة على السيادة التونسية، تشكيل حكومة تونسية منسجمة مسؤولة عن الأمن العام يرأسها وزير أول تونسي يعينه الملك، إلغاء الكتابة العامة، إلغاء المراقبين المدنيين، حذف قوات الجندرمة، أو الدرك، الفرنسية، إنشاء بلديات منتخبة، إنشاء مجلس قومي بالاقتراع وتكون أولى مهامه وضع دستور ديمقراطي يحدد العلاقات الفرنسية التونسية المقبلة على أساس احترام مصالح فرنسا المشروعة وكذلك في كنف احترام السيادة التونسية...». انظر: جوليان، **افريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ص ٢١٥.

وهو برنامج لم تذكر بنوده عبارة «الاستقلال» ودار محورها حول فكرة السيادة التونسية وضرورة احترامها، انظر: العقاد، **المغرب العربي: دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة: الجزائر، تونس، المغرب الأقصى**، ص ٣٤٥.

(٧٦) جوليان، المصدر نفسه، ص ٢٢٢.

(٧٧) وهي الإصلاحات التي ردت عليها السلطات الفرنسية بالرفض بمقتضى مذكرة صادرة بتاريخ ١٥ =

لقد منيت تجربة الحوار بالفشل، كما أبان الاستعمار بتونس عن محدودية التصور السياسي المؤطر للتحول الحاصل على صعيد وعي قادة الحزب الدستوري الجديد لما بعد ١٩٤٩، وذلك بالرغم من الابتعاد النسبي عن روح الميثاق الوطني لعام ١٩٤٦، وتأكيد النخبة التونسية ١٩٤٩ الاستعداد لتقديم ضمانات، تستبعد القطيعة مع فرنسا، وتحافظ لها على امتيازات استراتيجية واقتصادية وسياسية وثقافية[٧٨].

لذلك، ومع حلول سنة ١٩٥٢، ستدخل الحركة الوطنية التونسية مرحلة نضالية جديدة، تعيد إلى شعار الاستقلال حرارته السابقة، دون أن تفرّط نهائياً في إمكانات التواصل التدريجي لتحرر واستقلال المجتمع التونسي[٧٩].

هذا، وإن القول بحصول عودة إلى روح الميثاق الوطني التونسي (١٩٤٦)، والإقرار بإخفاق التصور المراهن على تجربة الحوار والتفاوض، له ما يبرره من الوجهتين التاريخية والسياسية، فعربياً، تعززت القومية، بصعود نخبة وطنية إلى السلطة بمصر (٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢/ الناصرية)، قومية التوجه الفكري والسياسي، مناصرة قضايا التحرر والاستقلال، مناهضة الهيمنة الأوروبية والغربية على حد سواء. أما دولياً، فقد أصبح موضوع نزع الاستعمار من القضايا المركزية المطروحة بجدول أعمال هيئة الأمم المتحدة، بالرغم من تردد الرأي العام الغربي وإحجامه عن قبول مَطالب كل من المغرب الأقصى وتونس (١٩٥١ - ١٩٥٢)[٨٠].

إن نهوض التيار القومي العربي، وانشغال الشرعية الدولية بقضية الاستعمار، على

=كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١، كما ألحقتها بإقالة لوي بريليي (Louis Perillier) وتعيين المقيم جان دو أوتكلوك (J. de Hauteclocque) (١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢)، وقمع قادة الحزب الدستوري الجديد (الحبيب بورقيبة، المنجي سليم، الهادي شاكر). للاطلاع أكثر على مضمون المذكرة، والأحداث اللاحقة لها، انظر: المركز الوطني التونسي للتوثيق، **الوثائق**: عدد ١١، ١٩٥٠ - ١٩٥١، ص ٣٣٩ - ٤٠٨ (= تجربة جديدة للحوار).

(٧٨) وهو ما أكدته مذكرة محمد شنيق (٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١)، قارن:
Le Tourneau, *Évolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920, 1961*, p. 122.

(٧٩) نفكر بالأساس في المحاولات التي كانت تبديها السلطات الفرنسية، تارة من أجل تهدئة الأوضاع المتوترة بتونس، وطوراً من أجل الدفع بهذه الأخيرة إلى استعادة الحوار من جديد. نذكر بالخصوص مجهودات رئيس الحكومة إدغار فور (Edgar Faure)، الذي لم يكن يرغب في أن «تصبح تونس صورة ثانية من الهند الصينية»؛ الأمر الذي حدا به إلى تكليف كل من روبير شومان (Robert Schuman) وموريس شومان (Maurice Schuman) بتحرير مذكرة معتدلة إلى الباي (٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢) يقدمها جاك دوهاميل (Jacques Duhamel) وجان لالوا، وذلك بغرض سحب تونس لشكواها من الأمم المتحدة. كما نشير أيضاً إلى محاولة «فرانسوا ميتران». للاطلاع على النص الكامل لمخططه، انظر أرشيفات المركز الوطني الخاصة بتاريخ الحركة الوطنية: المركز الوطني التونسي للتوثيق، وثائق عدد ١٣، ١٩٥٢ - ١٩٥٦، الفصل الرابع: «فشل التهدئة،» ص ٢٦٤ - ٢٨٣.

(٨٠) انظر: «٢ - الوظيفة،» ضمن الفصل الثامن من هذا الكتاب.

أهميتهما، لا يحجبان التغير الذي مس مكونات الحركة الوطنية، السياسية منها والنقابية، تحديداً منذ أواخر ١٩٥٢. فالمجتمع التونسي سيشهد ميلاد وحدات من المجاهدين، منظمة ومسلحة[٨١]، كما ستعرف الحركة النقابية، بمختلف اتجاهاتها وإطاراتها، أشكالاً من الوحدة النضالية، وبخاصة بعد اغتيال زعيمها ورمزها الوطني، فرحات حشاد (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٢)[٨٢].

ج ـ هذا، وتظل التجربة التونسية، بالرغم من تكوّن عناصر أكسبتها نوعاً من التميز، متقاربة مع نظيرتها المغربية، إذا ما قورنت مع المسلسل الذي أطّر شعار الاستقلال بالجزائر، تحديداً منذ ١٩٤٣، وحتى التوقيع على اتفاق إيفيان (آذار/ مارس ١٩٦٢).

فالجزائر، التي مثلت، بكل المقاييس، مختبراً للسياسات الفرنسية واستراتيجياتها الاستعمارية، والتي شهدت تغيرات على صعيد بناها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أكثر عمقاً قياساً لكل من تونس والمغرب الأقصى، ستعرف كذلك وبالضرورة، تنوعاً من مقاربة تيارات حركتها الوطنية لمطلب الاستقلال وأدوات تحقيقه.

صحيح أن الجزائر قد تصدَّرت الدعوة إلى الاستقلال منذ تأسيسها نجم الشمال الافريقي، وناضلت من أجل تحقيقه قطرياً وتعميمه على كل دول المغرب العربي[٨٣]، لكن الثابت أن المجتمع الجزائري، وبخاصة نخبته السياسية، قد واجهت عقد الأربعينيات ومتغيراته، وهي أقل «نضجاً»[٨٤] من حيث وعيها ظرفيات طرح شعار الاستقلال والالتفاف

---

(٨١) للتدقيق في نشوء وحدات المجاهدين، انظر: عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة، ١٨٣٠ ـ ١٩٥٦**، ص ١٢١ ـ ١٨٨، الفصل الخامس: «المقاومة الشعبية المسلحة،» ص ١٨٩ ـ ٢٠٤، والفصل السادس: «الكفاح الشعبي المسلح في الجبال». وللاطلاع على ردود الفعل الفرنسية، حكومة وأحزاباً، وقطاعات الرأي العام، انظر: جوليان، **افريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ص ٢٤٧ ـ ٢٦٤.

(٨٢) بالرغم من التوتر الذي تخلل علاقات الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي، والذي عبر عنه المجلس الوطني للاتحاد العام المنعقد بتاريخ ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩، فإن النضال المشترك لم ينقطع حتى شهر آذار/ مارس من عام ١٩٥٠ حيث تبودل النقد والنقد المضاد بين المنظمتين النقابيتين، وبخاصة بين فرحات حشاد باسم الاتحاد العام وحسن السعداوي نيابة عن الاتحاد النقابي. انظر مثلاً: حسن السعداوي، «الوحدة العمالية القومية: البرجوازية في تونس،» **الحركة النقابية العالمية**، العددان ٨ ـ ٩ (آب/ اغسطس ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٠).

لكن ومع حلول ١٩٥١، ستتوحد المركزيتان من جديد (= اضرابات ١٠ أيار/ مايو بالرديف، والسكك الحديدية أيلول/ سبتمبر ١٩٥١، ومناجم المتلوي والرديف ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٥١)، وهي الوحدة التي تأكدت أكثر مع مستهل ١٩٥٢ (= اضرابات فاتح شباط/ فبراير ١٩٥٢، ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٣، وحزيران/ يونيو ١٩٥٣)، للتدقيق، انظر: بن حميدة، **الحركة النقابية للشغيلة بتونس، ١٩٢٤ ـ ١٩٥٦**، ص ٢٢٧ ـ ٢٣٩.

(٨٣) انظر الفصل الثامن من هذا الكتاب.

(٨٤) وهو ما عبّر عنه شارل أندريه جوليان، بقوله: «يبدو لمن ينظر في المواقف الخاصة بالأحزاب المغربية=

حوله[85]، الواقع الذي نلمسه ببنية النصوص الصادرة خلال هذه الحقبة، وبنوعية النقاشات التي واكبتها وتحكمت في صياغتها.

سنقف عند بيان الشعب الجزائري (١٠ شباط/ فبراير ١٩٤٣) وملحقه(١٠ ـ ١١ حزيران/ يونيو ١٩٤٣)، لعدة اعتبارات أهمها أن البيان، قد شكّل نصاً مركزياً، من عيار عريضة الاستقلال بالنسبة إلى المغرب الأقصى، أو الميثاق الوطني التونسي[86]. وبالتالي يمكن اعتباره الأرضية السياسية التي على قاعدتها قدمت الحركة الوطنية الجزائرية مطلب الاستقلال، بغضّ النظر عن طبيعته ومضمونه وأبعاده السياسية ونتائجه العملية[87].

لقد تناول البيان، وهو الذي تعرضت ظروف صياغته لأكثر من جدل[88]، نقطتين

= أن أنصار «البيان» لم يبلغوا سنة ١٩٤٣ النضج السياسي الذي كان عليه الدستوريون بتونس»، ولو أنه سبق أن أكد بأنه «مهما كان الرأي في نشأة بيان ١٠ فبراير ١٩٤٣ الذي أصبح الميثاق الجزائري، فإنه فتح عهداً جديداً للعمل الوطني...». انظر: جوليان، **افريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ص ٣١٤ و٣١٨.

(٨٥) نميز هنا بين مستويين من الوعي لدى النخبة السياسية بالجزائر. أولهما وعي بشعار الاستقلال، من حيث طبيعته، مضمونه، ووسائل إنجازه، والقوى الرافعة له، وأيضاً أبعاده قطرياً وعلى صعيد المغرب العربي... وهذا ما بقي غامضاً، غير مدقق ولا واضح. أما المستوى الثاني، فهو وعي المناخ العام الحافز على المطالبة بتحسين أوضاع الجزائريين، بما في ذلك تحررهم واستقلالهم. وهو ما توفر لدى النخبة السياسية الجزائرية منذ اندلاع الحرب الثانية وفشل مشروع «بلوم ـ فيوليت» (١٩٤٠)، سيما بعد أحداث «الإنزال الأنجلو ـ أمريكي» بكل من الدار البيضاء بالمغرب الأقصى (٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٢) والجزائر ووهران (١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٢)، بكل ما حمله هذا الحدث من آمال للنخبة الجزائرية بشأن حل مشكلة الاستعمار واسترداد السيادة الوطنية. للتدقيق، انظر: العقاد، **المغرب العربي: دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة: الجزائر، تونس، المغرب الأقصى**، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٨، و

André Nouschi, *La Naissance du nationalisme algérien, 1914 - 1954* (Paris: Minuit, 1962), pp. 131 - 134.

كما أن النخبة الجزائرية كانت أكثر وعياً بسقوط هيبة فرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية، وصعود قوة الولايات المتحدة الأمريكية على الخصوص، انظر: جوليان، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣١١ ـ ٣١٣، و

Charles Robert Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine* (Paris: Presses universitaires de France, 1979), vol. 2, pp. 353 -560.

(٨٦) ولو ان الفرق جوهري بين عريضة الاستقلال والميثاق الوطني من جهة، وبيان الشعب الجزائري من جهة ثانية، خصوصاً في مجال التنصيص صراحة على مطلب الاستقلال والدعوة إلى إلغاء نظام الحماية. فقد ورد ذلك صريحاً لدى العريضة والميثاق، في حين لم تقع الإشارة إليه مطلقاً بنص البيان.

(٨٧) للاطلاع على نص البيان كاملاً، وتحليلاً شاملاً له ولمساهمته في النضال الوطني الجزائري، انظر:

Youcef Beghoul, «Le Manifeste du peuple algérien: Sa contribution au mouvement national,» (Mémoire de DES, 1974).

(٨٨) بيان الشعب الجزائري، الصادر بتاريخ ١٠ شباط/ فبراير ١٩٤٣، والموقع من لدن أربع وخمسين شخصية تنتمي إلى قطاعات اجتماعية متنوعة: الوفود المالية، المستشارون المحليون والوطنيون، المحاماة، التعليم، الفلاحة، الصحافة، قطاع الطلبة، السكك الحديدية، الصيدلة. للإطلاع على أسماء الموقعين وانتماءاتهم الاجتماعية، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٢ ـ ٤٣.

مركزيتين: تذكيره بمُناخ الحرب وما واكبه من دعوات إلى التحرر والسلم وتقرير المصير[89].
ثم إبرازه، بشكل مقتضب، وضعية الجزائريين خصوصاً في مجال المشاركة السياسية، والحريات العامة وحقوق الإنسان[90]، ليدعو إلى «عقد مؤتمر يجمع المنتخبين وكل ممثلي المنظمات الإسلامية. . . بغرض وضع نظام سياسي، اقتصادي واجتماعي لمسلمي الجزائر. . . إذ، وحده النظام المبني على العدالة الاجتماعية، هو الذي سيمنح لمسلمي هذا البلد، كامل الوعي بواجباتهم الحاضرة. . .»[91].

تحيل قراءة بيان الشعب الجزائري الأولى، على عدة ملاحظات شكلية وفي المضمون معاً. فعلاوة على الاقتضاب الشديد، وضعف الحيثيات، وعدم دقة ووضوح المبادىء المستخلصة من المناخ الدولي، والمعتمدة في صياغة النص، قياساً لعريضة الاستقلال بالمغرب الأقصى أو الميثاق الوطني التونسي، جاء البيان أقل محاسبة وإدانة للنظام الاستعماري، شاحباً على مستوى تشخيصه إمكانات الحل حاضراً وفي المستقبل. لذلك، ستعمل النخبة الجزائرية على إصدار وثائق سياسية إضافية، تكمل وتدقق مدلولات البيان، ومنها أساساً مذكرة ٣١ آذار/ مارس ١٩٤٣، المقدمة إلى المقيم العام من لدن كل من فرحات عباس، ابن جلول، ابن خلال، طامزالي، سايح عبد القادر، وزروق محيي الدين، وأيضاً ملحق البيان (١٠ - ١١ حزيران/ يونيو ١٩٤٣).

وفعلاً، تعكس هذه المذكرة ١٩٤٣ وعياً أكثر عمقاً بظاهرة الاستعمار، كما تعبّر عن فهم تاريخي لأصول الاحتلال ومضاعفاته على بنى المجتمع الجزائري، وذلك مقارنة مع نص البيان (١٠ شباط/ فبراير ١٩٤٣)، وحتى الحيثيات والمبادىء التي وردت مقتضبة بـ «بيان الشعب الجزائري»، قد حظيت بحيّز أرحب، ومكانة أوسع من حيث التحليل والمناقشة

= أثار عدة نقاشات حول ظروف صياغته ونوعية الأطراف الفاعلة في تقديمه. فهكذا، ذهبت بعض الكتابات إلى وجود علاقات بين فرحات عباس والموقعين معه من الأعيان، بـ روبرت مورفي (Robert Murphy) الممثل الشخصي للرئيس الأمريكي روزفلت بشمال إفريقيا، وأن البيان تمّت صياغته بتنسيق معه. انظر: Le Tourneau, *Évolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920 - 1961*, p. 339.
وذلك بكل ما يقتضي هذا الحكم من تريث واحتراز، انظر:
Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, p. 559.
في حين رد فرحات عباس على هذا الإدعاء بالقول: «لم يقع إعداد البيان في الولاية العامة بل أعده السكان المسلمون وهو يعبر عن مطامحهم المشروعة والحقيقية وبالفعل فإن السلطات الفرنسية قبلت البيان سنة ١٩٤٣ شريطة أن ينجز استقلال الجزائر المطلوب في الإطار الفرنسي، وكان جواب المنتخبين الذين قدموه دون غموض، تندرج سياسة البيان بالفعل في إطار فدرالية فرنسية. . .». جوليان، **افريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ص ٣١٣ - ٣١٤.

(٨٩) اعتماد البيان لما ورد بـ «الميثاق الأطلسي» (١٩٤١)، وتصريح الرئيس الأمريكي، الخاص بـ «تحرر الشعوب والأشخاص دون تمييز عرقي أو ديني».

(٩٠) وهو ما ستدققه مذكرة ٣١ آذار/ مارس ١٩٤٣، انظر النص الكامل بالمؤلف الوثائقي:
Claude Collot et J.R. Henry, eds., *Le Mouvement national algérien: Textes, 1912 - 1954*, préface de Ahmed Mahiou (Alger: Office des publications universitaires; Paris: L'Harmattan, 1979), pp. 155 - 165.

(٩١) المصدر نفسه، ص ١٥٤ - ١٥٥.

(= سيما في مجال رصد مراحل الاحتلال وتحديد نتائجه المباشرة والخطيرة)[٩٢]. هذا علاوة، على توظيف المذكرة عنصر التاريخ، بطريقة أعطت النص أبعاداً أكثر حدة وصلابة، من الناحيتين الفكرية والسياسية، بدليل ما خلّفته من ردود فعل، سواء من جانب الإقامة العامة الفرنسية[٩٣]، أو على صعيد نخبتها المفكرة، بما في ذلك الأقلام التي كانت لها الجرأة السياسية لنقد الممارسة الاستعمارية، وتحفيزها، بكل ما أوتيت من حدس تاريخي[٩٤]، على فتح ديناميات جديدة لحل قضية الاستعمار، ونعني بذلك شارل أندريه جوليان[٩٥].

لقد دانت المذكرة نظام الاستعمار، ودعت إلى إلغائه جملةً وتفصيلاً، وبالمقابل شددت على واجب تطبيق «حق الشعوب في تقرير المصير»، بالنسبة إلى مختلف الأمم. صغيرة كانت أم كبيرة، مع تخويل الجزائر دستوراً خاصاً يسمح لها «بالحرية والمساواة المطلقين لكل السكان دون تمييز عرقي أو ديني»، وإلغاء «الملكيات الإقطاعية عبر اصلاح زراعي يضمن العيش الكريم لمختلف الشرائح العاملة بقطاع الفلاحة»، كما يَعترف بـ «العربية لغة رسمية» و«حرية الصحافة والتجمع» و«التعلم المجاني الإجباري» و«حرية الأديان»[٩٦].

---

(٩٢) قارن مع نص المذكرة بالمؤلف الوثائقي لكل من: المصدر نفسه. وبخاصة المقاطع التي تناولت دخول الاستعمار وسياساته التطبيقية في مجال الاستيطان الزراعي، والتجهيزات الأساسية، وبرامج التعليم، ومؤسسات «المشاركة السياسية».

(٩٣) نفكر في القرار الصادر بتاريخ ٣ نيسان/ أبريل ١٩٤٣، الخاص بإحداث «لجنة دراسات الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الإسلامية»، بأفق وضع برنامج إصلاحات والتي قد عقدت بهذا الشأن دورتين في ٤ نيسان/ أبريل و٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٤٣، بإشراف أوغستان بيرك (Augustin Berque). انظر:

Nouschi, *La Naissance du nationalisme algérien, 1914 - 1954,* pp. 134 - 135.

وقد ألقى الجنرال كاترو (Catroux) فور إحلاله مكان بيروتون (Peyrouton) ٣ حزيران/ يونيو ١٩٤٣، خطاباً امام اللجنة نفسها، أكد فيه على اسبقية النظر في قضية الجزائر فور انتهاء الحرب، ولو انه حدد ذلك في اطار «الوحدة الفرنسية». انظر:

Le Tourneau, *Évolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920 - 1961,* p. 344.

(٩٤) نقصد بذلك تمثلها المنعطف الذي دخلته الظاهرة الاستعمارية (= النظام الرأسمالي أساساً) تحديداً منذ الثلاثينيات من هذا القرن، والنضالات الوطنية بمختلف دول المغرب العربي، التي لم تعد مجرد ردود فعل متقطعة، بل أصبحت نشاطاً منظماً، مؤطراً ضمن أحزاب وتيارات سياسية.

(٩٥) في مناقشته «قيمة البيان وأهميته»، وبخاصة إطاره المرجعي، اتخذ شارل أندريه جوليان موقفاً أكثر قساوة، حين أكد: «إن أهمية البيان ليس في فحواه القابل للنقاش من الناحية السياسية بل قوته العاطفية... وليس ثمة ما يؤلم أكثر من مشاهدة رجال ذوي العزائم الصادقة يلوون النصوص والوثائق ليقوّلوها أكثر مما هي تعني، أو حتى لا تعني... ولا تؤخذ بعين الاعتبار سوى الأحداث التي تثبت النظرية وأحياناً لأغراض متناقضة. وأن انتقاد تصرفات الغزو الفرنسي، التي كثيراً ما كانت فظيعة، مع السكوت التام عما استعمله الغزو الفرنسي من وسائل مماثلة إن لم تكن أفظع...» ليضيف «لقد حطم الفرنسيون قبائل، لكن هل وجد قائد مثل ابن الخطاب في القرن الثامن...» ليختتم نقده بالقول «لا شك أن استقراء التاريخ ناشىء عن مرض تشكوه كل وطنية في عهد المخاض، لكنه متفش في البلاد الإسلامية أكثر من غيرها...». انظر: جوليان، افريقيا الشمالية تسير: **القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية،** ص ٣٢٠ - ٣٢١.

(٩٦) انظر: Collot et Henry, eds., *Le Mouvement national algérien: Textes, 1912 - 1954,* pp. 163 - 164.

هذا، ولم تكتفِ المذكرة برصد حصيلة الاستعمار ومضاعفاته على المجتمع الجزائري، كما لم تقف عند المطالب العامة، بل تعدت ذلك إلى التشديد على ضرورة مشاركة المسلمين الجزائريين بكل الحكومات المتعاقبة على بلدهم، اسوة بما حصل بسوريا، وبعض المستعمرات البريطانية، إضافة إلى مُناداتها بإطلاق سراح المعتقلين الوطنيين المنتمين إلى مختلف الأحزاب السياسية[٩٧].

كما أن النخبة الجزائرية، بغرض تدقيق البيان والمذكرة وتكملتهما، قدمت إلى السلطات الفرنسية ملحقاً بتاريخ ١١ حزيران/ يونيو ١٩٤٣، أقل حدة و«ثورية»[٩٨] من الوثائق السالفة (= المذكرة أساساً)، وأكثر تركيزاً وتحديداً للمطالب، سواء المستعجلة منها أو المتوسطة والبعيدة المدى[٩٩]. لذلك، وبعد تناول الملحق مراحل الاستعمار بالجزائر وسياساته ونتائجه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، طرح مجموعتين من المطالب، إحداهما أُجّل تنفيذها إلى ما بعد انتهاء الحرب الثانية وتحرر فرنسا (= تكوين دولة جزائرية، ذات دستور تساهم في صياغته جمعية تأسيسية منتخبة بالاقتراع العام من لدن مختلف سكان الجزائر)، وأخرى مستعجلة، بل ضرورية بالنظر إلى المناخ الدولي تتعلق أساساً بـ«المشاركة المباشرة والفعلية لممثلي المسلمين الجزائريين في الحكومة الجزائرية وإداراتها»، والمساواة الشاملة أمام «ضريبة الدم»[١٠٠]. وأيضاً الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، سيما في مجالات: «الزراعة، اليد العاملة، التعليم، التجهيز، القطاع البحري، حريات الشعائر والصحافة والتعبير عن الرأي»[١٠١].

لقد قبلت السلطات الفرنسية مبدأ الإصلاح على مضض، داعية عبر خطاب الجنرال

---

(٩٧) المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(٩٨) المصطلح من استعمال: Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, p. 561.

(٩٩) للاطلاع على نص «الملحق» انظر المؤلف الوثائقي:

Collot et Henry, eds., Ibid., pp. 165 - 170.

(١٠٠) وقد قصد بذلك المطالب التالية: «إلغاء نظام التسجيل والخدمة العسكرية، المسماة «الخدمة العسكرية الأهلية»، وإقامة «نظام موحد للتوظيف، مع المُساواة في الرواتب، والتعويضات، والمعاشات، ونظم التقاعد، والتعويضات العائلية، وولوج مختلف المسؤوليات»، علاوة على «تخويل ألوان العلم الجزائري للفيالق العسكرية المُكونة من المسلمين الجزائريين...».

(١٠١) انظر: المصدر نفسه، ص ١٦٩. ويختتم الملحق موقفه من المطالب المستعجلة، على أنها مؤقتة ورمزية... الغرض منها «اعطاء الحجة للجزائر، على أن هذه الحرب، هي حرب تحرير للجميع، وان زمن الامبريالية الاستعمارية قد انتهى وولى».

(١٠٢) ومما جاء في الخطاب، قوله: «إن هيئة التحرير (= اللجنة الفرنسية للتحرر الوطني، المحدثة غداة استقرار الجنرال ديغول بالجزائر في حزيران/ يونيو ١٩٤٣) تعلن بادىء ذي بدء إسناد حقوق المواطن الكاملة فوراً إلى عدة عشرات من آلاف المسلمين الفرنسيين بالجزائر، ولا يُقبل أي منع أو تحديد لممارسة هذه الحقوق باعتراضات أساسها قانون الأحوال الشخصية وسترتفع في الوقت نفسه نسبة المسلمين الفرنسيين في مختلف المجالس التي تتناول المصالح المحلية، ويرتبط بذلك فتح عدد كبير من الوظائف الإدارية في وجه الذين لهم القدرة على الاضطلاع بها...». انظر: جوليان، **افريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ص ٣٢٦.

ديغول (قسنطينة، ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٣)[١٠٢]، إلى إحداث «لجنة خاصة» بإقامة «برنامج للإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لصالح مسلمي الجزائر»[١٠٣]، وهو ما جسّدته رسمياً بـ «قانون ٧ آذار/ مارس ١٩٤٤»، الذي نص على «مبدأ المساواة بين الفرنسيين والجزائريين المسلمين»، مع الاحتفاظ بنظام الأحوال الشخصية، اللهم إذا وقع الإعلان صراحة عن التخلي عنه، اضافة إلى الإقرار بتمتع المواطنين الجزائريين بالحقوق السياسية نفسها، التي يَحظى بها الفرنسيون، بما في ذلك الجماعات المحلية، وشروط الترشيح والانتخاب[١٠٤].

إن أول ملاحظة على هذا القانون، باعتباره واحداً من الحلول الفرنسية لمشكلة الاستعمار بالجزائر، هو ارتباطه بدائرة الوحدة الفرنسية وبالمفاهيم المعبرة عنها. لذلك قوبل برفض مختلف مكونات الحركة الوطنية[١٠٥]، سيما بعد أحداث قسنطينة (٨ أيار/ مايو ١٩٤٥)[١٠٦]، وتجربة الانتخابات الفاشلة (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٥ - تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٦)[١٠٧].

هذا، وإذا استبعدنا التدقيق في الأحداث السياسية الناجمة عن الصراع الجزائري - الفرنسي، منذ تقديم البيان وصدور الوثائق اللاحقة له، وحتى تاريخ الإعلان عن القانون الأساسي للجزائر (٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧)[١٠٨]، يمكن القول إن التميز الذي وسم نشاط

---

(١٠٣) للاطلاع على مواقف كل من الحزب الشيوعي (= عمار أوزيغان)، وأصدقاء البيان (= فرحات عباس والسايح) وجمعية العلماء (= البشير الإبراهيمي) وحزب الشعب (= مصالي الحاج)، من فكرة تأسيس لجنة للإصلاح، انظر تدخلاتهم أمام هذه الأخيرة (= اللجنة)، في:
Collot et Henry, eds., Ibid., pp. 171 - 184.

(١٠٤) Le Tourneau, *Évolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920 - 1961*, p. 345.

(١٠٥) أساساً جمعية العلماء، حزب الشعب، أصدقاء البيان. أما الحزب الشيوعي الجزائري، فقد اتخذ موقفاً متميزاً عنها، سيما أن الاستراتيجيا العامة للأحزاب الشيوعية بدول المغرب العربي لم تكن قد استقلت نهائياً عن توجهات الحركة الشيوعية العالمية خصوصاً إزاء الظاهرة الاستعمارية، وذلك بالرغم من اعتقاد البعض أن هذا القانون من أكثر النصوص المنظمة للجزائر ثورية، انظر:
Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine,* p. 566.
وانه يختلف عن التشريعات السالفة من حيث ازالته لمظاهر التمييز بين الفرنسيين والجزائريين، انظر:
Le Tourneau, Ibid., p. 345.
في حين لم يخرج القانون المذكور عن روح مشروع «بلوم - فيوليت»، من حيث نزعته الاندماجية المستبعدة لكل تطور يروم الاستقلال عن فرنسا.

(١٠٦) للاطلاع على احداث قسنطينة، انظر شهادة توفيق المدني الواردة في: العقاد، **المغرب العربي: دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة: الجزائر، تونس، المغرب الأقصى**، ص ٣٠٩ - ٣١٠.

(١٠٧) للتدقيق، انظر: جوليان، **افريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ص ٣٣٩ - ٣٤٦.

(١٠٨) لمزيد من الاطلاع، انظر: Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine,* partie 4, pp. 547 - 618; Le Tourneau, *Évolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920 - 1961*, pp. =

الحركة الوطنية الجزائرية، وتحكّم في طبيعة التصورات الثاوية بنص البيان، هو ذاته الذي سيستمر ما بعد هذه الحقبة، وحتى بروز جبهة التحرير الوطني (فاتح تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤) ولو بأشكال أخرى ضمن ظرفيات وشروط تاريخية متجددة ومتنوعة معاً.

ثلاث أطروحات مركزية تخللت خطاب الحركة الوطنية الجزائرية، وحكمت نشاطها السياسي والنضالي، تحديداً حتى عام ١٩٥٤، وهي وإن اختلفت وتناقضت أحياناً، حول مبدأ الاستقلال وطرق إنجازه، فإنها قد عبّرت عن التنوع الذي راكمته التجربة الجزائرية، والذي مثل الاستعمار دوراً أساسياً في إقراره وترتيب شروط استمراريته... وذلك خلافاً لما حصل بالمغرب الأقصى (= **التوحد حول عريضة الاستقلال**) وإلى حد ما بتونس (= **حسم الصراع بين أجنحة حزب الدستور لصالح تيار الحبيب بورقيبة منذ (١٩٤٩)**.

ولمقاربة هذه الأطروحات، سنعتمد ثلاث وثائق لكل من **الحزب الشيوعي** (= مشروع القانون الأساسي للجزائر ١٣ آذار/ مارس ١٩٤٧)، **والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** (= تقرير المؤتمر الوطني الأول أيلول/ سبتمبر ١٩٤٨)، **وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية** (= التقرير العام للجنة المركزية المقدم للمؤتمر الثاني نيسان/ أبريل ١٩٥٣). وذلك بالاقتضاب والتركيز اللذين تستوجبهما منهجية البحث ومقتضياته.

فالحزب الشيوعي الجزائري ـ ممثلاً في شخص نوابه جماد عبد الرحمن الشريف، أليس سبورتيس، مختاري محمد، بيير فاي، قدّم إلى المجلس الوطني الفرنسي **مشروع قانون أساسي للجزائر** يوم ١٣ آذار/ مارس ١٩٤٧[١٠٩] يدعو فيه إلى تحويل القطر الجزائري إطاراً سياسياً خاصاً، مرتبطاً بالوحدة الفرنسية ومتمشياً مع مصالحها[١١٠].

وفعلاً، تعكس الوثيقة (= القانون الأساسي للجزائر) نظرة الحركة الشيوعية نفسها إلى الظاهرة الاستعمارية، سواء لدى الحزب الشيوعي الفرنسي، أو بالنسبة إلى التنظيمات المحدثة بالمغرب العربي، حتى حين بدأت تستقل نسبياً مع مستهل الأربعينيات من هذا القرن. لذلك، يستبعد مشروع القانون الأساسي للجزائر مبدأ الاستقلال، بل لا يتعرض له مطلقاً بنص الوثيقة، وبالمقابل يعتمد مفهوم التشارك في حدود ما تسمح به مقتضيات دستور الجمهورية الرابعة، سيما الفصول المنظّمة لـ «الاتحاد الفرنسي» ونوعية الأقطار المندرجة في

---

337 - 357, et Nouschi, *La Naissance du nationalisme algérien, 1914 - 1954,* chap. 6, pp. 123 - 160.

(١٠٩) للاطلاع على النص الكامل للمشروع، انظر: يحيى بوعزيز، **الايديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية: من خلال ثلاث وثائق جزائرية** ([د.م.]: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٦)، ص ٢٣ ـ ٤٣.

(١١٠) وهو تصور لا يتناقض مع مضمون خطاب موريس توريز (١٩٣٩)، الذي أكد فيه: «أن الجزائر أمة في طور التكوين سيكون شعبها خليطاً طريفاً من عناصر أوروبية وأخرى عربية وبربرية يتمخض دمجها عن جنس جديد: الجنس الجزائري. لكن هذه الأمة لم ترتق بعد إلى مستوى النضج...». انظر: محمد حربي، **الثورة الجزائرية: سنوات المخاض**، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي (الدار البيضاء: دار الخطابي، ١٩٨٨)، ص ١١٤.

نطاقه (= عمالات ما وراء البحار/ أقطار ما وراء البحار/ أقطار مشتركة/ أقطار مشتركة/ دولة مشتركة)[111].

لقد أسست الوثيقة دعوتها إلى مفهوم «التشارك» على عدة حيثيات، أجملتها في خصوصية الهوية الجزائرية (= العربية الإسلامية)، ومساهمتها في الدفاع عن الشرعية الدولية وتحرير فرنسا (= المشاركة ضمن جيوش الحلفاء)، وأيضاً في استحضارها الاسهام الحضاري الفرنسي في مجال حقوق الإنسان وإشاعة قيم ثورتها لعام ١٧٨٩، دون أن تغفل التشديد على الحصيلة السلبية لنتائج السيطرة الاستعمارية على الجزائر دولةً ومجتمعاً، لتختتم دعوتها بالتأكيد على ضرورة أن «يعترف بالجزائر «كقطر مشترك» ـ أن الجزائريين والجزائريات على اختلاف أصولهم يؤلفون فوق أرضهم مجتمعاً ثابتاً، وهم مرتبطون بمصالح عامة مشتركة. تعترف جميع الأحزاب والمنظمات الديمقراطية بالجزائر في برامجها بضرورة مشاركة الجزائريين في إدارة أمور وطنهم الداخلية تبعاً لدرجة التقدم السياسي للسكان الجزائريين وأمانيهم التي تحييهم، ولهذا إننا نفكر بأن الجزائر أمة في طريق التكوين يمكن ويجب أن يعترف بها كقطر مشترك في دائرة الاتحاد الفرنسي. . .»[112].

وفق هذا التصور، وتأسيساً على مفهوم «الشراكة» تضمّن القانون الأساسي للجزائر ستين مادة، شملت شكل وطبيعة النظام السياسي (ف. ١)، والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي ينبغي أن يتمتع بها الجزائريون والفرنسيون على السواء (ف. ٢)[113]، وأيضاً المجلس الجزائري، من حيث طريقة اقتراعه ومدة ولايته، ونظامه الداخلي (ف. ٣) واختصاصاته التشريعية (ف. ٤) والمالية (ف. ٥)[114]، كما تناول وضعية السلطتين التنفيذية (= الحكومة الجزائرية/ (ف. ٦)) والقضائية (ف. ٧)، والمركز القانوني والسياسي لممثل الجمهورية الفرنسية بالجزائر (ف. ٨)[115].

أما الوثيقة الثانية، فهي عبارةعن تقرير شامل، تقدم به فرحات عباس إلى أعمال المؤتمر

---

(١١١) وهو ما عبّرت عنه الوثيقة بالقول: «. . . لهذا فالسكان الجزائريون لا يمزجون بين الشعب الفرنسي وبضعة أسياد الونزة أو الشركة الجزائرية، تقدموا وأملهم عظيم بفرنسا المقاومة وهم يحيون بحماس دستور الجمهورية الفرنسية الذي أعلن أن فرنسا مع بلاد ما وراء البحار تشكل اتحاداً مؤسساً على المساواة في الحقوق دون فرق في الجنسية والدين. . .» لتضيف «. . . يناسب هذا القانون مصالح الجزائر أيضاً، وبالفعل إنه بالاتحاد مع فرنسا التي تريد متابعة تثبيت وتجديد الديمقراطية تجد الجزائر الشروط الملائمة لإرضاء أمانيها للحرية والترقي. . .». انظر: بوعزيز، المصدر نفسه، ص ٢٥ ـ ٢٧.

(١١٢) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(١١٣) تكمن خطورة هذا الفصل (مواد ٤/١٠) في تنصيصه على المواطنة المزدوجة بين الفرنسيين والجزائريين، والفصل بين الدين والدولة وترسيم اللغة الفرنسية بجانب العربية والاكتفاء بالاستقلال الذاتي الداخلي وليس التحرر الشامل.

(١١٤) علاوة على التساوي في العضوية بالمجلس التشريعي بين الفرنسيين وهم قلة، والجزائريين وهم السكان الأصليون وكثرة (١٢٠ عضو بالمجلس، ٦٠ من الفرنسيين، و٦٠ من الجزائريين)، نص القانون الأساسي على أن «الدفاع الخارجي عن الجزائر والعلائق الدولية ترجع إلى حكومة الجمهورية الفرنسية طبقاً للمادة ٦٢ من دستور الجمهورية الفرنسية».

(١١٥) هذا إضافة إلى فصول خاصة بالنظام الإداري، والجماعات المحلية، وأنظمة مختلفة وانتقالية (ف. ٩ ـ ١٠ ـ ١١ ـ ١٢)، انظر: بوعزيز، المصدر نفسه، ص ٤٠ ـ ٤٣.

الوطني الأول لحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (٢٥ ـ ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٨) بصفته الكاتب العام لهذا الأخير، والمسؤول عن توجهاته الايديولوجية والسياسية. . .[١١٦] وفيه (= التقرير) اعتمد ثلاثة منطلقات فكرية لمقاربة واقع الاستعمار بالجزائر، والآفاق الممكنة لحله.

فمن جهة، واستمراراً لروح بيان ١٠ شباط/ فبراير ١٩٤٣، لم يطرح التقرير مبدأ الاستقلال النهائي والشامل، كما حصل بالمغرب الأقصى (= عريضة الاستقلال/ ١٩٤٤) وتونس (= الميثاق الوطني الفرنسي/١٩٤٦)، كما لم يحاسب البيان وملحقه النظام الاستعماري بالحدة نفسها، بل أشاد بالمظاهر المشرقة في تطور فرنسا الحضاري، مؤمناً ومدافعاً عن امكانية التطور ضمن قيمها، وذلك بقوله: «فما هي ثمرة تأملنا وتدبرنا؟ نعم، إن الأعمال التي قام بها الاستعمار الفرنسي، في ظرف قرن كامل، ليست كلها سلبية، فإن (البيان) قد أحصاها إحصاء منصفاً غير مجحف، ففي الأعمال أنوار بجانب الظلمات، ولكن الأنوار والظلمات قد أصبحت حديث الماضي، وإذا ما أردنا ألا تنهار هذه الأعمال التي ليست راسخة الأصل لكونها جديدة، فإنه ينبغي لنا أن نغير وجهتنا، الحالية، ونغير ما بأنفسنا. . .»[١١٧].

لذلك، يشدد التقرير، من زاوية ثانية، على ضرورة احترام فرنسا قوميات مستعمراتها، مع العمل على ارتقاء شعوب هذه الأخيرة «إلى منزلة السيادة في أوطانها والمشاركة في تسيير مصير تراثها القومي»، ليضيف «لقد بقينا على حالنا وخطتنا المرسومة منذ أول يوم أوفياء للفكرة الأساسية المخطوطة في البيان، عندما طلبنا، أثناء الحرب في ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٤٣ لجنة البحوث الاقتصادية والاجتماعية لتحويل الولاية العامة إلى حكومة جزائرية، تتكون من وزارات موزعة على السوية، بين أصحاب الكفاءة من الفرنسيين والمسلمين، بحيث تصبح الإدارات وزارات، ويكون مكان الوالي العام الحالي رئيس حكومة بصفة مندوب سام لفرنسا بالجزائر. . .»[١١٨].

هذا، ولم يكتفِ التقرير باستحضار قيم فرنسا الحضارية، والرهان على إمكانات الارتقاء إلى الاستقلال التدريجي بتعاون معها (= فرنسا) وفي الارتباط بمؤسساتها، بل وظّف عنصر الانتماء العربي الإسلامي إلى الجزائر، للتدليل على عدم صحة الأحكام الاستعمارية القاضية بضعف الجنس الجزائري، وعجزه عن إدارة شؤونه بنفسه، وذلك بقوله: «إن الشعب الذي أنجب (حنبعل) (والقديس أوقستان) (وماصينيصا) (والكاهنة) (وطارق) والملوك الفاطميين والمرابطين، والموحدين، وإن الشعب الذي شيد عاصمة مصر الحالية، وفاس وتونس، وقلعة بني حماد، لهو شعب عظيم عزيز الجانب، يستطيع أن يفاخر جميع الشعوب في أوروبا، وإن العنصر الذي أخرج رغم نوائب الزمان والقهر الاستعماري رجال دولة أمثال الأمير عبد القادر، وحاملي لواء النهضة الروحية من طراز ابن خلدون

---

(١١٦) وهو التنظيم الذي أسس في شهر أيار/ مايو ١٩٤٦، بعد اطلاق سراح مجموعة من مناضليه المعتقلين (آذار/ مارس ١٩٤٦) وعودة زعيمه فرحات عباس إلى الساحة السياسية بالجزائر. للتدقيق في ظرفية تكوين الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، توجهاته، ونشاطه الوطني، انظر كلاً من:

L. Lafage, «Un Important chapitre de l'histoire politique de l'Algérie: Ferhat Abbas et l'UD-MA,» (Mémoire C.H.E.A.M., Paris, 1964), et Vincent Maurice André, «L'Union de démocratique du manifeste algérien,» *Études* (septembre 1946), pp. 241 - 247.

(١١٧) بوعزيز، المصدر نفسه، ص ٥٠.

(١١٨) المصدر نفسه، ص ٥١.

والشيخ عبد الحميد بن باديس، لهو عنصر جدير بالإجلال والإعجاب، ولو كان المؤرخون لا يكتبون التاريخ ابتغاء الدخول إلى وزارة المعارف لاستطاعوا أن يسنّوا لنا ـ طبقاً للإنصاف والعدالة ـ بأن (بيجو) مثلاً لا يداني في شيء شخصية مثل (حنبعل)، وبأن مثل (جول فيري) المسؤول عن استعباد تونس أبعد من أن يقرن بابن خلدون العظيم. . .»[119].

والمنطلق الثالث الذي حكم تصور الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، ووّجه مواقفه إزاء الظاهرة الاستعمارية هو الاقتناع بإمكانية الحل السلمي، المستبعد للعنف والقوة، المراهن على وعي مكونات الشعب الجزائري واستعدادها الذاتي للنضال المنظم، والمعضد بمؤازرة القوى الديمقراطية بفرنسا[120].

لذلك، اتخذ التقرير موقفاً صارماً من المغامرة والمغامرين، كما استبعد فكرة الجهاد مشدداً على ما أسماه «الثورة بالقانون»، بقوله: «. . . ومعنى هذا أننا ضد المغامرة والمغامرين الذين عرفت افريقيا الشمالية منهم أمثالاً كثيرة في تاريخها، فماذا خلّف وراءهم أولئك الرجال الذين اتخذوا الدين وسيلة لإرضاء أطماعهم في السيادة؟ يا له من دور خبيث لعبه ضد وحدة البلاد «بوبغلة» و«بوحمارة» و«بولحية» الذين حصلوا في وقت ما على ثقة الجماهير الغافلة، لكن باءوا في النهاية بسوء المصير وسخط الناس بعد أن خربوا الوطن وجلبوا عليه البؤس والشقاء. . . إننا لا ندعو إلى الجهاد فليس ذلك من دأبنا، ونحن ننزه المساجد عن الصلوت لغير الله بل للناس للتغرير بهم، إن المسجد بيت الله وليس هو ميداناً للمناورات الانتخابية ولا مكتباً تعطى فيه شهادة استحسان الإدارة. هكذا نفهم المسألة وبهذا نعمل. . .»[121].

هذا، وبالرغم من انطلاق الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، من إمكانية التطور نحو الاستقلال سلمياً وبواسطة القانون، وبالرغم أيضاً من تمييزه بين الغرب المظلم ـ الاستعماري والمناهض لحقوق الأمم والشعوب، والغرب المشرق ـ العقلاني والديمقراطي، فقد رفض فكرة الاتحاد الفرنسي واستنكر الدعوة إليه، معتبراً المشروع (= الاتحاد) «استمراراً للامبراطورية القديمة»، وفي الوقت ذاته منادياً بالكفاح من أجل تحقيق **جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية**»[122].

أما **الوثيقة الثالثة**، التي تخللت خطاب الحركة الوطنية الجزائرية، وفعلت في مواقف مكوناتها تجاه الظاهرة الاستعمارية وآفاق حلها، فهي **تقرير حركة الانتصار للحريات الديمقراطية**[123]، المقدم إلى مؤتمرها الثاني المنعقد بالجزائر ما بين ٤ ـ ٦ نيسان/ أبريل

---

(١١٩) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(١٢٠) قارن: المصدر نفسه، ص ٦٠ ـ ٦٤.

(١٢١) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(١٢٢) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(١٢٣) «حركة الانتصار للحريات الديمقراطية»، هي الهيئة السياسية التي أُحدثت في أعقاب عودة مصالي الحاج إلى الجزائر (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٦)، لتخلف حزب الشعب الجزائري المحظور منذ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٩، ولتدخل معركة الانتخابات التي شهدتها الجزائر على فترات متتالية (١٩٤٦ ـ ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ ـ ١٩٥١). للتدقيق، انظر: محمد حربي، **حزب جبهة التحرير الوطني بين الخيال والحقيقة** (مترجم إلى العربية في بيروت)، ص ٣١ ـ ١٠٧.

١٩٥٣، التي (= الوثيقة) تعدّ من أكثر النصوص تمسكاً بمبدأ الاستقلال وأعمقها تفكيراً فيه ودفاعاً عنه. فالتقرير الذي تضمّن ثمانين صفحة، يحدد من جهة خلاصات معاينته الأحداث السياسية التي شهدتها الجزائر وتفاعلت معها حركتها الوطنية ما بين ١٩٤٧ ـ ١٩٥٣، كما يتعرض لمكامن النقص في تفكير وممارسة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية إزاء واقع الاستعمار، وفي مستوى ثانٍ يرصد المقومات التي يجب أن تؤطر سياسة الحزب الخارجية وتحكم نشاطه الداخلي[١٢٤].

لقد ذكر التقرير بالشروط الموضوعية (= أزمة الاستعمار/ تأسيس هيئة الأمم المتحدة/ بروز ايديولوجيا التحرر والدعوة إلى حق الشعوب في تقرير المصير) والذاتية (= نهوض وعي المجتمع الجزائري والتفاف بعض مكوناته حول مطلب الاستقلال) التي تحكمت في ميلاد حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وحكمت توجهاتها السياسية، سيما في حقل المشاركة في الانتخابات التي شهدتها الجزائر سنوات ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ ـ ١٩٥١، والكفاح ضد مختلف أشكال القمع الاستعماري، سواء بواسطة تنظيم هياكل الحزب وتوسيع قواعده داخلياً (= مع دعوته إلى وحدة القوى الوطنية الجزائرية الأخرى)، أو تعبئة الرأي العام الخارجي، الفرنسي منه والدولي (= رفع مذكرة إلى هيئة الأمم المتحدة/ ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٠).

كما لم يفت التقرير التشديد على أهمية نقد الذات، والتساؤل عن طبيعة «الاستقلال» الذي ينشده، ويكافح من أجله، بقوله: «إن الحزب يتحمل مسؤولية قيادة الشعب الجزائري إلى شاطىء الحرية والرفاهية، وعليه أن يكافح استعماراً قوياً ـ نسبياً ـ ومنظماً في جميع الميادين، فهل له ـ لكي يقوم بهذه المهمة ـ عقيدة واضحة؟ ومذهب محدد؟ وهل قدر الحزب جميع الوسائل التي توصله إلى غايته؟ إننا نلاحظ في جميع هذه الميادين نقائص ظاهرة...»[١٢٥]. إنها النقائص التي حصرتها الوثيقة في «العقيدة والمذهب والاستراتيجيا والتكتيك». فعقائدياً أكد التقرير أن «الصيغة التي حدد بها الحزب هدفه السياسي وفهمه الاستقلال هي «جمعية تأسيسية جزائرية ذات سيادة منتخبة بالاقتراع العام دون تمييز في الجنس والدين، فالحزب ـ بعبارة أوضح ـ يريد أن يعطي الكلمة للشعب ليقرر بنفسه المبادىء والنظم التي تحكم بمقتضاها البلاد...» ليضيف: «وهذا الفهم أملاه على الحزب عاملان رئيسيان الروح الديمقراطية التي يؤمن بها الحزب، وحرصه على ان يرى جميع الجزائريين المتعلقين بالحرية والعدالة يساهمون في الكفاح لتحرير الوطن قبل كل شيء من السيطرة الاستعمارية...»[١٢٦].

أما مذهبياً، فقد تساءل التقرير عن «الوسائل اللازمة لبلوغ الاستقلال»، مؤكداً أنها لا تنحصر في ما هو مادي وحسب، بل «تشمل ثلاثة ميادين مختلفة»، حددها في «فكرة

---

(١٢٤) للاطلاع على النص الكامل للوثيقة، انظر: بوعزيز، المصدر نفسه، ص ٨٧ ـ ١٧٢.

(١٢٥) المصدر نفسه، ص ٩٥.

(١٢٦) وقد وضّح التقرير هذا النقص (= العقائدي) بقوله: «وإذا كان السواد الأعظم من الشعب قد انضم إلى فكرة الاستقلال، فإن كثيراً من الجزائريين ما زالوا يبدون رغبة أكيدة في معرفة ما مصير هذا الاستقلال. إن الاستقلال ليس غاية نهائية ولكنه وسيلة لتحقيق انجازات في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولهذا فالاستقلال ليس أن يكون الوطن حراً ذا سيادة بل يقتضي أيضاً مبادىء تكون هي أساس أنظمة هذا الوطن...». انظر: المصدر نفسه، ص ٩٦.

الوطنية»، التي ميزها عن التعصب القومي، مضيفاً أنها «ذات خصائص ثلاث، **فهي وطنية دفاعية، تحريرية، ديمقراطية»**، وأيضاً في «الوسائل بمعناها الحقيقي» (= المادية والبشرية)، بما في ذلك طبيعة الحزب، وبرنامجه الكفاحي، وأدواته النضالية[127].

هذا، وقد طرح تقرير المؤتمر الوطني الثاني (٤ ـ ٦ نيسان/ أبريل ١٩٥٣) لـ «حركة الانتصار للحريات الديمقراطية» قضايا متطورة مقارنة مع وثائق القوى الأخرى المكونة للحركة الوطنية الجزائرية[128]. إذ، علاوة على تساؤله عن عقيدة الحزب ومذهبه في حقل مقاومة الاستعمار، تناول كذلك قضية «الاستراتيجيا» في النضال الوطني، والقوى الصائغة والرافعة لها. . .[129] مميزاً بين الأهداف الواقية (= محاربة القمع الاستعماري)، والأهداف الأساسية (= توحيد قوى الشعب من عمال، وشباب، ونساء)، والأهداف المباشرة (= تنظيم الحزب، وتوحيد مكونات الشعب الجزائري وانتقاء القادة الوطنيين على أساس معيار الكفاءة)[130].

كما أن التقرير استحضر تغيرات المجتمع الدولي، وتمثل توجهاتها العامة، سواء في نطاق تصارع المنظومتين الرأسمالية والاشتراكية (= الحرب الباردة)، أو في مضمار السياسة الخارجية الفرنسية والأسس التي تؤطرها وتنتظم ممارساتها. . .[131] لذلك جاءت دعوته حذرة من الكتلتين، متيقظة من النتائج الناجمة عنهما، وفي الوقت ذاته كان تأكيده (= التقرير) واضحاً على ضرورة الاقتراب من «الكتلة العربية الآسيوية»، والرهان على مساندتها، بقوله: «إن الكتلة العربية الآسيوية تمثل ـ بالقوة ـ عاملاً هاماً في تحرير شمال افريقيا. . .»[132]، خصوصاً أن قضية الاستعمار بدول المغرب العربي، قد أصبحت تشهد مزيداً من التدويل، سواء في داخل هيئة

---

(١٢٧) وبشأن هذا الموضوع، ناقش التقرير طبيعة الحزب، باعتباره وسيلة وأداة للنضال من أجل الاستقلال، تنظيماً، وفكراً، وممارسة. . . للتدقيق، انظر: المصدر نفسه، ص ١٠٠ ـ ١٠٤.

(١٢٨) ولو ان الباحث في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، والفاعل في تطورها، الأستاذ محمد حربي، يعتبر المؤتمر الثاني لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، نصراً للخط الإصلاحي، انظر: حربي، **حزب جبهة التحرير الوطني بين الخيال والحقيقة**، ص ٨٦ ـ ٩١.

(١٢٩) وقد عرّف التقرير مفهوم الاستراتيجية بقوله: «إن الاستراتيجية السياسية هي عبارة عن تحليل المراحل المتعددة التي يتحتم على أي حزب اجتيازها، وبالخصوص المرحلة الثانية أو مرحلة التنظيم المادي التي يمر بها الحزب الآن. . . والاستراتيجية من جهة أخرى، هي عبارة عن تحديد أهداف ثانوية تتابع في خط الكفاح ويساعد بلوغها على تحقيق الهدف النهائي مع اعتبار عامل أساسي وهو عامل القوى المتقابلة. . .». انظر: بوعزيز، المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(١٣٠) ولم يغفل التقرير أيضاً وضعية الجاليات الفرنسية والأوروبية بالجزائر. . .، انظر: المصدر نفسه، ص ١١١ ـ ١١٣.

(١٣١) وهي السياسة التي حصر التقرير منطلقاتها أو «أركانها» في: التصلب في محاولة الإبقاء على المستعمرات، وإصرار فرنسا في أن تظل قائدة لأوروبا، مع رغبتها في استقطاب الولايات المتحدة إلى جانبها بالنسبة إلى مشكلة المستعمرات بالمغرب العربي، وأيضاً تقاربها مع انكلترا، وأمانيها في أن تستقل عن الولايات المتحدة الأمريكية. انظر: المصدر نفسه، ص ١٢٥ ـ ١٢٩.

(١٣٢) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

الأمم المتحدة، أو غيرها من المنتديات والملتقيات العالمية[133]. وبخصوص السياسة الداخلية، أكد التقرير أهمية الوعي الذي ساد مختلف مكونات المجتمع الجزائري، معتبراً ذلك حافزاً على استمرار النضال الوطني بأفق الاستقلال[134]، كما شدّد على ضرورة وحدة القوى الوطنية، والتفافها حول شعار التحرر والاستقلال، الذي من دونه تصبح مقاومة سياسات فرنسا الإصلاحية منها والقمعية دون جدوى أو هدف[135]. لذلك، فقد عكست وثيقة المؤتمر الوطني الثاني لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، نظرة متقدمة لمشكلة الاستعمار بالجزائر وآفاق حلها، قياساً للأطروحات التي تخللت خطاب الحركة الوطنية الجزائرية حتى حدود الفاتح من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤، حين سيدخل النضال الوطني منعطفاً جديداً/ نوعياً من الناحيتين-التنظيمية (= جبهة التحرير الوطني) والسياسية (= المقاومة والعنف).

هذا، ولم يكن الاختلاف قطرياً داخل الحركة الوطنية الواحدة، بل لم يحظَ شعار «الاستقلال» بالمكانة نفسها على مستوى مختلف دول المغرب العربي، وذلك بالرغم من الاجماع على أهمية الشعار وضرورته التاريخية. **فهل سيحصل الاختلاف ذاته حول الوظيفة التي نيطت بمطلب الاستقلال؟**

٢ ـ الوظيفة

أكدت الأحداث التي أطّرت مسلسل النضال من أجل الاستقلال، قناعة موحدة بخطاب الحركات الوطنية المغربية وممارساتها السياسية، قوامها: الإصرار على استرجاع الدولة المفقودة بفعل واقع الاستعمار، أو العمل على إعادة بنائها، وهذا يعني أن «الإختلاف» حول التعاطي مع «شعار الاستقلال»، قد قابَلَه إجماع من حيث الوظيفة والغرض والأهداف التي نيطت به.

وفعلاً، تحيل القراءة الفاحصة لتكوّن تجربة المغرب العربي من الناحيتين التاريخية والسياسية، على عدة عناصر قد تشكّل مجتمعة طابع التميز، حتى لا نقول الخصوصية،

---

(١٣٣) هو ما أكده التقرير بقوله: «مما لا شك فيه أن تدويل هاتين القضيتين من وجهة النظر العامة يساعد القوة الكامنة للكفاح ضد الاستعمار في افريقيا الشمالية كلها. فجميع العوامل الأساسية التي تنبني عليها وحدة شمال افريقيا تتأثر بهذا التدويل. إننا نرى العنصر الاستعماري في شمال افريقيا مهدداً بهذا التدويل بينما نرى العنصر الإسلامي يرى نفسه غانماً...».

(١٣٤) حدد التقرير المقصود بالوعي القومي، بقوله: «إن الوعي القومي ـ بالنسبة لنا معشر الجزائريين ـ معناه رفض الحكم الاستعماري الذي يضطهدنا والعمل لإقامة حكم الاستقلال مكانه. ويمكننا القول ـ تدليلاً على هذا الوعي القومي ـ أن الشعب الجزائري قد انتقل من حالة أدبية إلى أخرى: انتقل من حالة شعب خاضع إلى حالة قبل فيها مبدأ الكفاح لأنه أصبح يدرك أنه على الدوام محروم من حريته...». انظر: المصدر نفسه، ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

(١٣٥) وهي السياسات التي حصرها التقرير، في مرحلة الدعوة إلى الاتحاد الفرنسي، وفترة الاصلاحات، وسنوات القمع. للتدقيق، انظر: المصدر نفسه، ص ١٥٣ ـ ١٦٢.

بالنسبة إلى بلدان المغرب، ومنها أساساً موضوع النضال الوطني، في ارتباطه بأُطره الفكرية والسياسية، وعلى صعيد أبعاده القومية العامة.

ننطلق مع محمد عبد الباقي الهرماسي من أن «النخب التي قادت الكفاح في عهد الاستعمار لم تلجأ إلى تحريك الشعور الديني وتأجيجه، أو أنها تجنبت التضامن العربي، بل بالعكس لقد استعملا كقوة ضاربة في مواجهة «الآخر الاستعماري»، ولكن ما يجب إدراكه هو أن لجميع الطاقات، الرمزية منها أو المؤسساتية، وقع استغلالها لفائدة «تونس» و«الجزائر» و«المغرب»، وكأنما هي كيانات تمثل أمماً في حد ذاتها»[136]. فهل معنى ذلك أن الايديولوجيا الوطنية دون سواها هي التي أطّرت تفكير الحركات المغربية المقاومة للاحتلال، ووجهت نضالها السياسي، وحتى إذا ثبت ذلك، ما هي عوامل التفسير في التجربة التاريخية لبلدان المغرب؟ وممارسة حركاتها الوطنية؟

لقد حلّلنا سلفاً، كيف أن انتماء المغرب إلى المشروعية العربية الإسلامية، قد ساعده على صهر مكوناته الاجتماعية ـ الإثنية، وربطه بحقل ايديولوجي ثقافي، كان في أمسّ الحاجة إليه، لكن دون أن يحرمه من التطور وفق ما تقتضيه شروطه التاريخية، وهوامشه في التفرّد والاستقلال عن دولة الخلافة، تحديداً منذ القرن الحادي عشر (= المرابطين)، وأساساً منذ بروز مفهوم **الغرب الإسلامي** (= الموحدين)[137].

هذا، وإن القول بتطور تجربة المغرب العربي على قاعدة وحدة الانتماء إلى المشروعية العربية الإسلامية، مع الاختلاف النسبي في مكوّنات التطور وبعض خطوط القوة الفاعلة فيه، لا يمنع من الإقرار بصعوبة الجزم في قضية إشكالية من هذا الحجم والنوع، ولو ان البحث التاريخي الاجتماعي قد شرع في اكتساب جرأة طرحها أولاً، وملامسة مقدمات مقاربتها من مستويات متعددة ثانياً[138]. فمن عناصر هذا الاختلاف، **تداخل العروبة والإسلام، وتكامل النضال الوطني مع النزوع القومي العام والشامل**، وذلك مقارنة مع البعض من دول المشرق العربي (= سوريا ولبنان أساساً)، حيث حظي النقاش حول مثل هذه الأزواج أو الثنائيات (= عروبة ـ إسلام، قطرية ـ قومية، دين ـ دولة، أصالة ـ معاصرة. . .) بمكانة خاصة على المستويين الفكري والسياسي[139].

---

(١٣٦) محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٣٨.

(١٣٧) انظر: «ثانياً: الاسلام، المجتمع والدولة وتجارب العصر الوسيط،» ضمن الفصل الأول من القسم الأول من هذا الكتاب.

(١٣٨) نفكر أساساً في كتابات كل من: محمد عابد الجابري؛ محمد القبلي؛ محمد عبد الباقي الهرماسي؛ وإلى حد ما عبد الله العروي؛ هشام جعيط، ومحمد أركون.

(١٣٩) وهو نقاش ساد النخبات العربية منذ نهاية القرن التاسع عشر، في نطاق مقاومتها سياسة «التتريك»، وبعد ذلك الاستعمار غداة التوقيع على اتفاقية سايكس ـ بيكو (١٩١٦). قد تلحظ ذلك في كتابات كل من ساطع الحصري، وقسطنطين زريق، وعصمت سيف الدولة. . . وأيضاً في مجموعة من الندوات الفكرية التي تناولت الموضوع نفسه من منابر متباينة المنطلقات، لكن متكاملة الخلاصات والنتائج، والتي ارتبط التهييء لها وانجاز أشغالها (= الندوات) بظرفية تاريخية، اتسمت بمراجعات عامة للفكر القومي وحصيلته، =

وفعلاً، منذ استقرار الإسلام بالمغرب العربي، وبداية التكون «المستقل»[140] لدوله غداة سقوط الخلافة الأموية بالمشرق(٧٥٠ م)، ستفعل الأحداث التاريخية والسياسية في اتجاه تبلور خطوط قوة مميزة لتجربة هذا الجناح من الوطن العربي، سواء على مستوى تقاليد سكانه وطبائعهم (= التشدد والتقشف وأيضاً الإباء والصبوة إلى الانطلاق والتحرر) أو على صعيد نظمهم الثقافية (= أساساً في جانبها الفلسفي والنظري المحض)[141]، ووحدتهم الفقهية (= المذهب المالكي).

من منطلق هذا الاختلاف في تطور التجربة المغربية وتراكم عناصرها، لم يحدث أن انفصل وعي الانتماء إلى العرق العربي عن التمسك بالإسلام ديناً وعقيدة. . . وحتى المكونات التي كانت سباقة من حيث الوجود ببلدان المغرب (= البربر أساساً)، قد لقيت في الإسلام ودعوته، ما جعلها تقتنع بالانصهار بالعنصر العربي، وذلك بالرغم من المقاومات التي أبدتها، في أكثر من مكان بالمغرب العربي، وعلى امتداد أكثر من عصر وتاريخ.

لذلك، ظل الإحساس الوجداني لدى المغربي لصيقاً بدائرة انتمائه الديني: دار الإسلام، وذلك بالرغم من وعيه الارتباط بمجال جغرافي، ذي مواصفات الفضاء المفتوح أحياناً (= حتى فترة دخول العثمانيين)، أو المحدد جغرافياً وسياسياً تارة أخرى (= خلال الحكم التركي واستقرار الاستعمار)، وفي كلتا الحالتين ظل الولاء للإطارين (= عروبة - إسلام) متوازياً ومتوازناً، **بل قليلة هي اللحظات التي اختل فيها الانتماء إلى صالح الإسلام على حساب العروبة، أو إلى هذه الأخيرة على حساب الإسلام**[142]. صحيح أن التطور التاريخي للتجربة المغربية قد يوحي بأكثر من لحظة، وغداة تكون أكثر من حدث، برجاحة

= وأيضاً بمناقشات لحدود التيار الديني. من ضمن هذه النقاشات نحيل على أربع ندوات: **التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الاصالة والمعاصرة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٢ (بيروت: المركز، ١٩٨٧)؛ **الحوار القومي - الديني: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٩)؛ «ندوة الوحدة حول: العقلانية في المجتمع العربي،» **الوحدة**، السنة ٣، العددان ٢٦ - ٢٧ (تشرين الثاني/ نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦)، ص ٩٤ - ١١٠، و«ندوة شؤون عربية: حول العلاقة بين العروبة والإسلام،» **شؤون عربية**، العدد ١٤ (نيسان/ ابريل ١٩٨٢)، ص ٢٢٦ - ٢٥٠.

(١٤٠) أو الوحدة عن طريق الانفصال، بتعبير محمد القبلي، انظر دراسته: محمد القبلي، «ملاحظات حول التجارب الوحدوية الوسيطية ببلاد المغرب الكبير،» **كلية الآداب والعلوم الإنسانية (الرباط)**، العدد ٩ (١٩٨٢)، ص ٧٤.

(١٤١) نفكر أساساً في كتابات: محمد عابد الجابري، **نحن والتراث: قراءة معاصرة في تراثنا الفلسفي** (بيروت: دار الطليعة؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٠)، ص ٢٣١ - ٣٠٣ (= المدرسة الفلسفية في المغرب والأندلس: مشروع قراءة فلسفة ابن رشد).

(١٤٢) قارن: هشام جعيط، **الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي**، ترجمة المنجي الصيادي، سلسلة السياسة والمجتمع (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٤)، ص ١٧ - ٢٥ (= الإسلام والعروبة: تحليل ظواهري).

الانتماء إلى الإسلام على الولاء للعروبة، الواقع الذي نعاينه في نشوء نظرية الجهاد وتأسيسها على قاعدة دينية ـ روحية، سواء مع بدايات الغزو الإيبيري للثغور المغربية (= أساساً مع القرن الخامس عشر، وولاية السعديين)، أو مع بداية الاختراق الاستعماري سيادة دول المغرب العربي[١٤٣]، وذلك قبل أن يصبح عنصر الدين في صلب الإيديولوجيا المؤطرة للمعركة الوطنية تجاوزاً مع أواخر القرن التاسع عشر[١٤٤]، وتحديداً مع العقد الثالث من هذا القرن، كما سبق أن حلّلنا سلفاً[١٤٥].

هذا، ونخلص مع محمد عابد الجابري إلى أن «المشكل (= عروبة ـ إسلام) هو أساساً مشكل محلي وليس مشكلاً عربياً، بالمعنى الذي يتحدد به الوطن العربي: من المحيط إلى الخليج. إن التعارض أو التقابل، أو الشعور بضرورة التدقيق بين شيء اسمه العروبة وشيء اسمه الإسلام، إنما نشأ في الشام أساساً، وبصورة أعم في سورية الكبرى، وعرفت له بعض الأصداء في مصر، وذلك في القرن الماضي، عندما اكتسى رد فعل سكان هذه المنطقة، منطقة سورية الكبرى، ضد الحكم العثماني وسياسة التتريك، صورة قومية، فنادى الوطنيون السوريون بـ «العروبة» كبديل عن «التتريك» وطالبوا بالقوميات العربية، عن الامبراطورية العثمانية... المشكل إذن هو في أصله مشكل محلي. لا يهم إلا جزءاً من الوطن العربي، هو سورية ولبنان بصورة خاصة، ومصر وفلسطين بصورة أقل. أما العراق والجزيرة واليمن والمغرب العربي بجميع أقطاره فلم تكن تعيش هذا المشكل إطلاقاً...»[١٤٦].

فالمغرب العربي، الذي ظل خضوعه لسياسة «التتريك» ضعيفاً[١٤٧] بالرغم من بعض الملامح التي اعترت شخصيته نتيجة ارتباطه بالباب العالي، منذ القرن السادس عشر (= تونس والجزائر أساساً)[١٤٨] قد بقي متواصلاً مع المشرق العربي، حيث منبع الإسلام وقبر الرسول ﷺ، دينياً وروحياً، ووجدانياً على مستوى الشعور الجماعي لسكانه..[١٤٩]

---

(١٤٣) بدليل طبيعة الرؤية التي حكمت صورة الاستعمار في وعي الجيل الأول من الحركات الوطنية المغربية، انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(١٤٤) نفكر أساساً في التجاوب المغربي مع دعوات الاصلاح المشرقية (= محمد عبده والأفغاني)، والأسس الفكرية التي أطّرت مشاريع الإصلاح خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر والعقد الأول من هذا القرن، سيما في كل من تونس والمغرب الأقصى.

(١٤٥) انظر الفصل السادس من القسم الثالث من هذا الكتاب.

(١٤٦) محمد عابد الجابري، «المثقف العربي وإشكالية النهضة: رؤية مستقبلية،» **الوحدة**، السنة ١، العدد ١٠ (تموز/ يوليو ١٩٨٥)، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

(١٤٧) نحيل على وجهة نظر هشام جعيط القاضية بـ «أن المغرب أكثر تقدماً وأكثر تقليدية من المشرق في الآن نفسه ذلك أنه لم يعرف الحضور التركي المباشر المتعسف المذل كما عرفه المشرق. ولكن الاستعمار الغربي اكتسحه خلافاً لذلك في عمقه، فرجه وأخصبه في آن واحد. ولعله لم تكن للمغرب القواعد الاقتصادية التي كانت للمشرق، ولا تقاليده التاريخية المجيدة، وقد وقع امتصاص التأثير الذي مثل من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر ريح التقدم وطريق التقهقر في نفس الوقت ـ لكل ذلك فإن المغرب عاش بالأمس وما زال يعيش اليوم تأخراً حضارياً وفكرياً...». انظر: جعيط، **الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي**، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(١٤٨) انظر الفصل الرابع من القسم الثاني من هذا الكتاب.

(١٤٩) بل كثيراً ما لعب الحرص الشديد على مثل هذا التواصل دوراً تقريرياً في نشوء بعض الزعامات =

لذلك، وفي سياق «الغفوة» التي عمّت دار الإسلام ما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر، قلما تأخر المغرب في التفاعل مع أحداث المشرق، أو تخلّف هذا الأخير عن الاستجابة لدعوات المغرب والنظر في قضاياه، وذلك بالرغم من سيادة البعد الديني ـ الروحي، وتأطيره العلاقات المتبادلة بين جناحَي الوطن العربي على حد سواء.

هذا، وحين دخل الاستعمار بلدان المغرب على فترات متفاوتة (الجزائر ١٨٣٠/ تونس ١٨٨١/ المغرب الأقصى ١٩١٢)، فإن استراتيجيته قد تمحورت أدواتها حول «الهوية» بمختلف مقوماتها الدينية، اللغوية والثقافية (= التعليم)، لاقتناعها، كما سبق أن حلّلنا[١٥٠]، بأهمية هذا المدخل (= الهوية) ومركزيته في مضمار انتشار الاحتلال وتمتين وجوده واستقراره، وهو ما لم يشهده المشرق العربي، الذي مُسّ في ترابه وتفككت وحداته الجغرافية[١٥١].

فكما ظل وعي الانتماء إلى إطارين متداخلين ومتكاملين (= عروبة ـ إسلام) مستمراً وغير قابل للجدل، بالنسبة إلى المغاربة بمختلف مكوّناتهم الإثنية، **ظل الاقتناع راسخاً بعدم وجود تناقض بين النضال الوطني القطري والنزوع القومي الشامل**، سواء في أثناء الكفاح من أجل استرداد السيادة الوطنية، أو بعد استقلال الأقطار المغربية والدعوة إلى إعادة بنائها.

إن الانطلاق من هذا المعطى الموضوعي في التجربة التاريخية المغربية، لا يمنع من التساؤل عن مصادر التسليم بـ «القطرية» كثابت ملازِم للتطور السياسي لبلدان المغرب، على الأقل منذ تفكك الغرب الإسلامي وظهور الإمارات المستقلة في أعقاب نهاية ولاية الموحدين عام ١٢٦٩ (= المرينيون بالمغرب الأقصى، الحفصيون بتونس، وبنو زيان بالجزائر)، كما لا يجنبنا الاستفهام عن الدور الذي مثّله الدخول العثماني والاستعمار الفرنسي في مجال ترسيخ هذه النزعة وتوفير الآليات القانونية والشروط السياسية والمجتمعية لصيرورتها واقعاً لا مندوحة عنه.

لقد حلّلنا سلفاً ظروف تراجع وحدة الغرب الإسلامي، ومحددات تكلّس الإرث

=السياسية وتعاقبها على السلطة وهو ما خلص إليه محمد عابد الجابري، بقوله: «ولعل مما له دلالة في هذا الصدد أن «إثبات» الانتماء إلى الأصل العربي ـ الذي يعني الانتماء إلى ذرية النبي (ﷺ) أو الصحابة ـ كما هو أول من يقوم به كل من يحركه طموح اجتماعي ما، خصوصاً الزعامة الدينية والسياسية، هكذا نجد جميع مؤسسي الدول في المغرب ينتسبون إلى أصل عربي، وفي الغالب إلى ذرية فاطمة، مع أن أصولهم البربرية واضحة. لقد كان هذا الانتساب يُنظر إليه على أنه «شرط» في الأهلية والجدارة بالقيام بالدعوة الدينية السياسية التي تنتهي إلى إسقاط الدولة القائمة وتشييد دولة جديدة...». انظر: محمد عابد الجابري، «يقظة الوعي العروبي في المغرب: مساهمة في نقد السسيولوجيا الاستعمارية،» في: تطور الوعي القومي في المغرب العربي، مجموعة من الباحثين، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٥٧.

(١٥٠) انظر الفصل الرابع من القسم الثاني من هذا الكتاب.

(١٥١) نفكر أساساً في معاهدة سايكس ـ بيكو لعام ١٩١٦ بالنسبة إلى المشرق العربي، ولو ان دول المغرب العربي بدورها قد شهدت اقتطاعات من أجزائها الترابية، أساساً بالنسبة إلى المغرب الأقصى (= الحدود الشرقية مع الجزائر) وتونس.

الموحدي وشحوب إشعاعه الحضاري مستندين إلى نصوص أعقبت هذه الحقبة (= مقدمة ابن خلدون أساساً)، وأخرى حديثة (= الاستقصا لأبي خالد أحمد الناصري) أو معاصرة (= كتابات عبد الله العروي وإيف لاكوست، وسالم حميش)، كما بيّنا كيف واكب تكوّن الإمارات المنفصلة بالمغرب، دخول مفاهيم غير نابعة من الثقافة السياسية للمغرب، ولا منتمية إلى تجربته التاريخية، التي قام الحكم العثماني بدور أولي في إقحامها بالدول الثلاث (= الحدود بمعناها الجغرافي السياسي)، قبل أن يؤكدها الاستعمار الفرنسي ويطورها أكثر (= السيادة، القطرية)[152].

سؤال إشكالي نشاطر محمد عبد الباقي الهرماسي طرحه، وهو: «إلى ماذا كانت ستؤول إصلاحات خير الدين الإدارية والعسكرية والاقتصادية في تونس، أو المشاريع المماثلة التي لم تدخل حيز التطبيق في المغرب، لو لم يتدخل الاستعمار، ولو لم يعجز المخزن أمام حركات تمرد الريف. . .»[153].

لقد حلّلنا سلفاً العناصر الكفيلة بتقديم جواب عن هذا التساؤل، حين وظّفنا مفهوم «التأخر التاريخي» لمتابعة سيرورة تكوّن فكرة المغرب العربي، وأيضاً حين حدّدنا وناقشنا مظاهر «الإدماج» التي تعرضت لها المنطقة منذ استعمار الجزائر (١٨٣٠)، والتي لم تتمكن دعوات الإصلاح الرسمية (= خير الدين التونسي، ومولاي الحسن الأول) والدينية (= السلفية مع أواخر القرن التاسع عشر ومستهل القرن العشرين) من إيجاد صيغ لتجاوزها بالإيجاب[154].

كما شدّدنا على النتائج التي آلت إليها وضعية الإدماج التي لحقت باقتصادات بلدان المغرب ومجتمعاتها وأيضاً نظمها التعليمية والثقافية. . .[155] والتي عكست في الواقع «غلبة»[156] الاستعمار ونجاح استراتيجياته، وذلك بالرغم من المقاومات التي أبدتها الحركة الوطنية ونخباتها القائدة. لذا، نعتقد أن إخفاق مشاريع التوحيد الوسيطية (= المرابطية والموحدية أساساً) وما أعقبها من إمارات مستقلة، منظوراً إليها من زاوية التأخر التاريخي الذي حصل مع القرنين الخامس عشر والسادس عشر، قد شكّل إلى حد بعيد المُنعطف الأول على طريق بروز القطرية، التي ستتغذى وتنمو وتصبح ثابتاً في التجربة التاريخية المغربية مع دخول الاستعمار الفرنسي واستقراره. . تارة بالعنف والقوة (= حالة الجزائر)[157]، وطوراً

---

(١٥٢) انظر الفصل الثاني من القسم الأول من هذا الكتاب.

(١٥٣) الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، ص ٣٧.

(١٥٤) انظر بالأساس القسم الأول من هذا الكتاب.

(١٥٥) انظر الفصل السابع من هذا الكتاب.

(١٥٦) التعبير من استعمال الهرماسي، في مؤلفه: الهرماسي، المصدر نفسه، ص ٣٧.

(١٥٧) وهذا ما ينطبق ليس على الجزائر وحسب، بل على افريقيا كاملة والوطن العربي أيضاً، لاعتبار العنف احدى الأدوات التي لازمت الثقافة الأوروبية وتأصلت مع تطور النظام الرأسمالي وتدويله، أو كما عبّرت عن ذلك روزا لوكسمبورغ بالقول: «من غير المجدي أن نقصر الرأسمالية على التنافس السلمي أي على تجارة عادية للسلع كما هي ممارسة بين بلدان رأسمالية كقاعدة وحيدة للتراكم، إن هذا الأمل يستند إلى خطأ نظري يعتبر أن التراكم الرأسمالي يمكن أن يتم بمعزل عن القوى المنتجة للسكان البدائيين واستهلاكهم، كما يتم للتراكم=

بالإصلاحات والتهدئة والعنف معاً (= تونس والمغرب الأقصى).

صحيح أن القطرية، من حيث كونها نزعة لبناء الكيان الواحد، لم تحصل على درجة واحدة، وبعمق تاريخي موحد بالنسبة إلى الدول الثلاث، وصحيح أيضاً أن مفعول الاستعمار في ترسيخ مفهوم القطرية وتأكيد مواصفاتها، قد اختلف، نسبياً، من بلد كالجزائر، إلى آخر كتونس والمغرب الأقصى...[١٥٨]

وفعلاً، يقدم المغرب الأقصى حالة متميزة بالمقارنة أساساً مع الجزائر، وإلى حد ما مع تونس، من حيث محافظته على نوع من الاستمرارية التاريخية لتكوّن دولته والتحامها مع «النسيج الداخلي الأصلي للمجتمع»[١٥٩]، وهو ما يفسر لماذا اعترفت الحماية منذ دخولها (= ليوطي أساساً) بوجود دولة ومؤسسات بالمغرب وأصرت على الإبقاء عليها، مع العمل على إحداث أجهزة وتنظيمات بجانبها[١٦٠]، وهذا أيضاً ما يبرر لماذا استهدف نضال الحركة الوطنية استرداد الدولة المفقودة وليس بناء دولة غير موجودة بالمرة.

في حين يقدم النموذج التونسي حالة أقل انصهاراً وتلاحماً بين الدولة ونسيجها المجتمعي والإثني، وأيضاً مثالاً عن التشققات التي مست وحدة مكوناتها، وحرمتها من المحافظة على الاستمرارية التاريخية لدولتها، وحتى المحاولات التي بُذِلت منذ خير الدين، مروراً بالحداد ووصولاً إلى الحبيب بورقيبة (= حزب الدستور الجديد)، غالباً ما تمركزت حول «جيوب» أكثر استعداداً للانفتاح على تيارات التحديث (= الساحل)، وأطّرت من لدن نخبات تشربت «الثقافة الغربية» وانتظمت «ضمن علاقات ليست تلك التي ينتظم ضِمنها المجتمع التونسي العميق»[١٦١].

=الرأسمالي أن يدع التفكك الداخلي للاقتصاد الطبيعي يتم ببساطة. إن التوسع بقفزات، والذي يميز التراكم الرأسمالي، لا يسمح له بأن يعتمد على التزايد الطبيعي للسكان المأجورين فيكتفي بذلك، كما لا يسمح له بانتظار تفكك المجتمعات البدائية البطيء وتحولها عن الاقتصاد الطبيعي، والاكتفاء بذلك. لا يعرف الرأسمال حلاً لهذه المسألة غير العنف الذي يشكل الوسيلة الدائمة للتراكم كعملية تاريخية منذ بدايته حتى اليوم...». انظر: روزا لوكسمبورغ، تراكم رأس المال (باريس: ماسبيرو، ١٩٦٩)، ج ٢، ص ٩٦. وقد ورد في دراسة: ناصر الدين سويدان، «الأصول الواقعية للكيانات القطرية،» الوحدة، السنة ١، العدد ٧ (نيسان/ ابريل ١٩٨٥)، ص ٤٦ - ٤٧.

(١٥٨) قارن: صالح بشير، «بحث أولي في ديناميكية تكون الدول الحديثة في بلاد المغرب،» قضايا عربية، السنة ٦، العدد ٨ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩)، ص ٤٩ - ٦٢.

(١٥٩) المصدر نفسه، ص ٦١.

(١٦٠) المصدر نفسه، ص ٦١. ولو ان عبد الله العروي يذهب إلى أن تونس أكثر استعداداً للانصهار، مقارنة مع الجزائر والمغرب الأقصى، انظر:
Abdallah Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse* (Paris: Maspéro, 1976), tome 2, p. 356.

(١٦١) من ضمن كتابات كثيرة تعرضت لهذا الموضوع، انظر:
Abdallah Ben Mlih, «Structures politiques du Maroc colonial d'un état «sultanien» à un état «sédimental»,» (Thèse pour le doctorat d'état en sciences politiques, Paris II, mai 1988).

هذا، ونقرأ نصاً يكثّف التجربة التاريخية التونسية، ويعكس منعطفات تكونها، إذ ذهب صاحبه[١٦٢] إلى أنه: «في تونس قسمنا سياستنا إلى مرحلتين، في الفترة الأولى ركّزنا على المركزية فجلبنا السلطة والنفوذ إلى العاصمة أي الحُكومة المركزية لسبب واحد، فالشعب التونسي كان شعباً مشتتاً، لا جغرافياً واقتصادياً فقط، وإنما ثقافياً نجد البدو والعرب الرّحل والحضر «البلدي». وبين هذه الفئات تختلف النفسيات والعقليات. لم يكن هناك قاسم مشترك عدا انتمائهم إلى الحضارة العربية المسلمة. إلى جانب هذا التفتت، هناك تفتت غذاه الاستعمار مستغلاً هياكل عتيقة كالعروشية. فالتركيز الإداري كان مبنياً على العروش»، ليضيف: «ومنذ الثلاثينات إلى حوالي الخمسينات كان أول تجمع مركزي للشعب التونسي حول الحركة الوطنية التي غذّت القومية التونسية التي صارت قاسماً مشتركاً. الرئيس كان شاعراً بأن هذا التفتت يشكّل خطراً كبيراً على البلاد، لذلك عهد إلى تجميع السلط والاتجاهات في مركز سياسي... لقد كان هدفنا توحيد التونسيين وإيقاف تيار التفرقة. حذفنا القيادات ووضعنا الولايات... وقد أثارت هذه العملية الجريئة حساسية كل الذين اعتادوا على نظام القيادات والعُروش... أما التنظيم الثاني الذي كان يهدف أيضاً إلى إنهاء حالة التشتت فهو المدرسة التونسية التي عمّت كل تراب الجمهورية. كان علينا أن نختار بين وضع تعليم متأقلم مع مختلف الجهات وبين تعليم موحد، واخترنا الطريقة الثانية...» ليختتم بالقول: «وحدة التعليم تعني وحدة الأرضية، وليس هناك خطر في اختلاف وجهات النظر بعد ذلك لأن المقاييس والقوالب الذهنية والمنهجية هي نفسها. ولا شك في أن البلدان العربية التي لم تدرك خطر الابقاء على نظام المدرستين المختلفتين سيتكون عندها نوعان من الشعب مما سيؤدي حتماً إلى أزمات حادة، لأن التفاهم بين عقلية المدرستين مُستحيل. لهذه العوامل التي هدفت قبل كل شيء إلى توحيد الشعب صار الحكم مركزياً جداً...»[١٦٣].

أما بالنسبة إلى الجزائر، فقد كان التأثير الاستعماري أكثر عمقاً وشمولية وسلبية. إذ، لم يكتفِ بتحويل هذا القطر حقلاً لتجربة سياساته والتحقق من نجاعتها وفعاليتها، بل «حطم النخب القائمة وأزاح الزعامات التقليدية الوسيطة، وأنهى جميع الرموز التي يمكن أن تذكّر بالسيادة الجزائرية...»[١٦٤]، ونتيجة ذلك نجح في إحداث قطيعة بين «المخزن التقليدي» (= المؤسسات القديمة التي تكونت عبر تاريخ الجزائر) والدولة الجديدة (= الأجهزة المحدثة خلال فترة الاستعمار).

لقد أكدنا في أكثر من سياق المكانة الخاصة التي حظيت بها الجزائر بالاستراتيجيا الاستعمارية، كما حللنا طبيعة السياسات التي انتهجتها فرنسا بهذا القطر اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وأيضاً ناقشنا الأدوات التي اعتمدتها على امتداد السبعين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر، والعقود الأربعة الأولى من هذا القرن[١٦٥]، والتي أخافت نتائجها، حتى الفرنسيين أنفسهم، سيما أولئك الذين شرعت أوضاعهم الاجتماعية/ الاستيطانية في الاستقرار بالجزائر، كما نقرأ ذلك باعترافاتهم وهم بصدد حديثهم عن انهيار الجماعات الارستقراطية والاقطاعية، وذلك بالقول: «أثناء تعقّب هذه الأشباح، فككنا المجتمع المحلي بصورة كاملة إلى حد أننا إذا ما احتجنا إلى أن نفعل فعلياً فيه نجد أننا لا نملك سيطرة عليه، إننا نواجه أفراداً

---

(١٦٢) النص وارد في: الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، ص ٤٠. لكن لم تقع الاشارة اسمياً إلى صاحبه، ووقع الاكتفاء بالإحالة على الجريدة التي نشرته وهي: الاعلان، ١٩٨٢/١١/١٨.

(١٦٣) الهرماسي، المصدر نفسه، ص ٤٠.

(١٦٤) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(١٦٥) انظر الفصل الثالث من القسم الثاني من هذا الكتاب.

منعزلين. . . ونتيجة لهذا، فإننا من دون وسطاء سواء لإبلاغ نياتنا ولتنفيذ أوامرنا، أو لتقدير حاجات هؤلاء الناس وأمزجتهم. . .»[١٦٦].

وفعلاً، تقدم تجربة الحركة الوطنية الجزائرية النموذج الأكثر تمسكاً بهويتها العربية الإسلامية، مقارنة مع تونس والمغرب الأقصى. . .[١٦٧] وفي دفاعها المزمن والمفرط أحياناً (= جمعية العلماء) ما يبرر وعيها العميق مما أصاب مقومات شخصيتها من مساس، وما تعرضت له النخبات، التي تمثل الاستمرارية التاريخية لهذه المقومات وترمز إليها، من تشتيت وتصفية وانقراض، وهو ما يفسر، نسبياً، لماذا تمكنت الايديولوجيا الشعبوية (Idéologie Populiste) من الانغراس بمختلف مكونات المجتمع الجزائري، الليبرالية منها والقومية والاشتراكية. كما أن القطيعة نفسها (= بين المؤسسات القديمة والأجهزة المحدثة من طرف الاستعمار) هي التي توضح لماذا بقي مشكل «الدولة» مطروحاً بحدة بالساحة السياسية الجزائرية، سواء خلال فترة المقاومة من أجل الاستقلال، أو حتى بعد استرداد السيادة الوطنية ببضع سنوات[١٦٨].

فمن جهة، تميزت الحركة الوطنية الجزائرية عن مثيلتها بتونس والمغرب الأقصى، من حيث تباين أطروحات مكوناتها الفكرية والسياسية حول شعار الاستقلال، وحتى التيار الذي دافع عن مطلب التحرر ودعا إلى الالتفاف حوله (= حركة الانتصار للحريات الديمقراطية/ مصالي الحاج)، لم يصغه بالوضوح والدقة المطلوبين، بدليل تأكيده مواطن الضعف في تصورات حركته السياسية وأساليبها في حقل النضال الوطني، والأكثر نقده ذاته ومظاهر قصورها[١٦٩]. ومن جهة ثانية لم يتمكن ميلاد جبهة التحرير الجزائرية (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤)، وقيادتها وحدة الحركة الوطنية[١٧٠] من حل مشكلة الدولة، أو إيجاد صيغ للتفكير في

---

(١٦٦) شارل أندريه جوليان، **الجزائريون المسلمون وفرنسا، ١٨٧١ - ١٩١٩** (باريس: المنشورات الجامعية الفرنسية، ١٩٦٨)، ج ١، ص ٦٧. وقد ورد في: مغنية الازرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي - السياسي**، ترجمة سمير كرم (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)، ص ٦١.

(١٦٧) ولو ان بعد الدفاع عن الهوية، قد شكل القاسم المشترك للحركات الثلاث في تحديد وعيها الوطني وبلورة اشكال عملها المشترك.

(١٦٨) التي قد نحددها في عام ١٩٦٥، حين حُسم الصراع حول طبيعة الدولة الجزائرية، ونوعية السلطة السياسية التي يجب أن تسود وتحكم المجتمع المدني.

(١٦٩) وهو ما تعرضت له وثيقة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، بالقول: «. . .إننا حين نعلم بأنه لم تقم أية دولة من الدول على مبادىء مرتجلة، بل إن هذه المبادىء كانت وضعت قبل قيامها بأمد طويل، وعندما نعلم بأن الكفاح لا يكون ناجعاً إلا بقدر ما نعرف إلى أين نقصد وماذا نريد؟ عندما ندرك هذا كله نفهم ضرورة سد هذه الثلمة بالنسبة للحزب، وذلك بتحديد المبادىء التي ستقوم عليها جزائر الغد. . .» وارد في: بوعزيز، **الايديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية: من خلال ثلاث وثائق جزائرية**، ص ٩٦.

(١٧٠) ولو ان بجانب الوحدة التي جسدتها جبهة التحرير الوطني، قد تأسست «الحركة الوطنية الجزائرية» بقيادة مصالي الحاج في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٤، بعد أن حلت «حركة الانتصار للحريات الديمقراطية» في الخامس من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤.

ذلك، على امتداد الفترة الفاصلة بين اندلاع العمل المسلح، والمفاوضات التمهيدية للاستقلال[١٧١]، باعتراف القادة الفاعلين بمسيرة النضال الوطني[١٧٢]، أو غيرهم من المهتمين والمواكبين لتطورات الثورة الجزائرية[١٧٣].

هذا وبالرغم من التباينات التي أفرزتها التجارب التاريخية لدول المغرب العربي بشأن العلاقة بين النضال الوطني القطري والنزوع القومي العام، **تبقى المنطقة (= المغرب العربي) متميزة من حيث تعايش طرفي هذه العلاقة وتكاملهما وعدم تعارضهما، حتى في أكثر اللحظات رجاحة لصالح النضال القطري، كما حصل خلال مرحلة المقاومة من أجل الاستقلال.**

لذلك، وفي خضم الدعوة إلى التنسيق والعمل المشترك بين الحركات الوطنية المغربية الثلاث (= أواخر الأربعينيات) لم تتردد النخبات القائدة في التفكير في الصيغ الكفيلة بإيجاد حلول قطرية لمشكل الاستعمار، والأكثر لم تتقاعس عن استثمار الامكانات المتاحة لفتح أشكال من الحوار مع الحكومات الفرنسية، وحتى المفاوضات الثنائية أحياناً (تونس أساساً).

لقد اهتمت جامعة الدول العربية منذ تأسيسها بقضية استقلال أقطار المغرب العربي، سواء باحتضانها وفود مغربية داخل لجانها (= لجنتها الثقافية)، أو على صعيد متابعة تطور الاستعمار الفرنسي بدول المنطقة والعمل على تعبئة الرأي العام العربي والإسلامي والدولي بخطورة سياساته وأساليبه[١٧٤]. لكن، وفي ظل إصدار الجامعة توصيات متطورة بشأن قضية استقلال المغرب، لم يحدث أن وقع التشديد على استقلال الدول في وحدتها وشموليتها، بل تم التعامل معها قطرياً وبشكل منفرد. فهكذا، مثلاً، سيُصدر مجلس الجامعة في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١ قراراً بشأن القضية المراكشية (المغرب الأقصى) يدعو فيه إلى تقديم مذكرة إلى «الحكومة الفرنسية بصيغة موحدة من دول الجامعة العربية كافة يطلب فيها... تسوية الأمر في مراكش بما يكفل إزالة الشكوى ويطمئن الرأي العام العربي والإسلامي...» كما يقضي بضرورة «الاتصال ببعض الدول للتوسط لدى الحكومة الفرنسية لحل المسألة المراكشية حلاً عادلاً...» وفي حالة استنفاد هذه الإجراءات «تعرض القضية المراكشية على الأمم المتحدة في دورتها السادسة...»[١٧٥].

---

(١٧١) نفكر أساساً في الوثائق الصادرة عن مؤتمر الصومام (آب/ اغسطس ١٩٥٦)، ومؤتمر أطر جبهة التحرير الجزائرية المنعقد بتونس بتاريخ ١٩٦٠/٢/٥، وأيضاً ميثاق طرابلس (حزيران/ يونيو ١٩٦٢). للتدقيق، انظر: B. Cubertafond, «L'Algérie indépendante: Idéologie et institutions,» (Thèse d'état, Paris, 1974).

(١٧٢) Mustefa Lacheraf, *L'Algérie: Nation et société* (Paris: Maspéro, 1965).

(١٧٣) ألم يكتب لويس جوكس بأعمدة جريدة لوموند، وبعد مرور عشر سنوات على التوقيع على اتفاق إيفيان، يقول: «لقد استهدفت المفاوضات خلق دولة غير موجودة لتصبح ليبرالية، محترمة لحقوق الإنسان، للماضي ولمصير الأقليات، كي تضمن إجمالاً الأملاك والأشخاص». انظر: *Le Monde*, 17/3/1972.

(١٧٤) يميز عبد الكريم غلاّب بين مرحلتين في اهتمام الجامعة العربية بمشكل استقلال المغرب، ما بين التأسيس (١٩٤٥) ونكبة فلسطين (١٩٤٨)، وما بعد هذا التاريخ وبداية الخمسينيات. انظر: غلاّب، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب: من نهاية الحرب الريفية إلى بناء الجدار السادس في الصحراء**، ص ٤٨٩ ـ ٤٩٤.

(١٧٥) للاطلاع على القرار كاملاً، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٩٣.

إن بروز القطرية في ممارسة الحركات الوطنية المغربية لم تنحصر في مجهودات جامعة الدول العربية، بل امتدت إلى منبر الأمم المتحدة حين دخلت قضية استقلال أقطار المغرب مرحلة التدويل، تحديداً منذ بداية الخمسينيات[176]، الواقع الذي نطالعه ليس في شكلية الدفوعات التي أكدت الطابع الشرعي لإدراج مشكلة استعمار المغرب بجدول أعمال أجتماع الهيئة الأممية[177]، ولكن أساساً في مضمون كل التدخلات التي أطّرت المناقشات وحكمت طبيعتها وتوجهاتها، من داخل الوفود العربية ـ الإسلامية والأجنبية[178].

لقد نيط ببُعد الدفاع عن مبدأ الاستقلال ـ كما تبلور بعد سنوات ١٩٤٣ ـ ١٩٤٥ وعكسته الوثائق التاريخية بكل من الجزائر (= بيان الشعب الجزائري ١٩٤٣) والمغرب الأقصى (= العريضة ـ ١٩٤٤) وتونس (= الميثاق الوطني ١٩٤٦) ـ وظيفة تأكيد تحرر واستقلال الدول المغربية منفردة، وليس ترسيخ وحدتها، أو في أدنى الحالات إعادة بنائها القطري على أساس وحدوي ـ قومي، وحتى محاولات العمل المشترك وتنظيماتها الجماعية (مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي) لم تشذ عن هذه الوظيفة والغرض والهدف، كما تدلنا على ذلك تجربة الجيل الثاني من منظمات التنسيق بعد الحرب العالمية الثانية.

ثانياً: الدعوة من أجل التحرر والاستقلال بمقررات أجهزة التنسيق والعمل المشترك

يمثّل الجيل الثاني من أجهزة التنسيق والعمل المشترك مرحلة مهمة في نضالات الحركات الوطنية المغربية وتجاربها السياسية، الأهمية التي لا تنحصر في الصيغ المتقدمة لتوظيف فكرة المغرب العربي واستثمار فعاليتها لمقاومة الاستعمار وحسب، بل كذلك في الظرفية التي أطّرت النضال الوطني بشكل عام، وتخللت النظام الدولي وحكمت علاقات الفاعلين في توجهاته وقراراته.

لقد انتقلت قضية النضال والمواجهة مع الاستعمار من مرحلة المطالبة بالإصلاح والتشديد على محاسبة هذا الأخير ضمن التزامات عقود الحماية، إلى طور الإدانة وتأكيد مبدأ الاستقلال والتحرر واسترداد الدولة الوطنية، وهو انتقال لم يحصل، كما سبق أن حلّلنا،

(١٧٦) لمزيد من الاطلاع، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٨٩ ـ ٥٠٧.

(١٧٧) نفكر في النقاشات القانونية المستبطنة لمواقف سياسية، التي رافقت مشكلة ادراج قضية استعمار المغرب بجدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. للاطلاع على وجهات النظر بشأن هذا الموضوع، انظر العدد الخاص من مجلة: رسالة المغرب، السنة ١١، العدد ١٣٧ (شباط/ فبراير ١٩٥٢).

(١٧٨) هذا المضمون الذي لخصته افتتاحية العدد الخاص من مجلة رسالة المغرب بالقول: «وقد كانت الجلسة التي ناقشت فيها الجمعية العمومية قضية تقييد الشكوى في جدول الأعمال جلسة مشهودة لم يتقدم لها مثيل في تاريخ هيئة الأمم، فلأول مرة في تاريخ هذه الهيئة قام صراع عنيف بين دعاة الحرية وأنصار الاستعمار لا يتدخل فيه النزاع المستمر بين الشرق والغرب...». انظر: المصدر نفسه، ص ١ ـ ٢.

خارج التغيرات التي مست البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المغربية، أو بمعزل عن التحول النوعي الذي شمل النظام الدولي ومكوناته، التي ظلت أوروبية، غربية الانتماء الفكري والايديولوجي لعدة قرون. الواقع (= الانتقال) الذي أكسب تجربة التنظيمات المحدثة خلال هذه الحقبة (= مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي أساساً) طابعاً خاصاً، مميزاً من حيث ثقل المساهمة في تطوير النضال الوطني بالمغرب العربي، وعمق الفعل في توجهاته واختياراته.

سؤالان متكاملان جديران بالطرح والمناقشة والتحليل: كيف تكونت تجربة أجهزة التنسيق لما بعد الحرب العالمية الثانية، وما هي مكانة بُعد الاستقلال بمقرراتها وممارسات نخباتها؟ وهل يمكن اعتبار مؤتمر الوحدة بطنجة استمراراً لروح هذه التنظيمات أم قطيعة معها، وما موقعه ضمن دينامية النضال المشترك للحركات الوطنية المغربية الثلاث؟

١ ـ مكتب المغرب العربي بالقاهرة ولجنة تحرير المغرب العربي

حظيت أجهزة التنسيق والعمل المشترك، المحدثة في أعقاب نهاية الحرب الثانية وتأسيس جامعة الدول العربية، بمكانة خاصة من حيث فعاليتها النضالية وخصوبة تجربتها السياسية، إلى حد نُظر إليها كمرحلة متطورة في مسيرة نضال الحركات الوطنية المغربية، وكلحظة متقدمة في مجال التنسيق السياسي، التعبوي والإعلامي[١٧٩]، وذلك بالرغم من قلة الأدبيات التي تناولت الموضوع من مظاهره المتعددة كتابةً، تحليلاً ومناقشة[١٨٠].

بهذا الصدد، تتصدر تجربة مكتب المغرب العربي بالقاهرة مقدمة هذه الأهمية وصدارة مكانتها في حقل النضال الوطني المغربي المشترك، وهي تجربة لم تتكون عناصرها بمصر، حيث مقر المكتب، وحسب، بل تراكمت بأكثر من عاصمة عربية (= دمشق، بيروت) وأجنبية (= برلين، نيويورك)، حيث شهدت الخطوات الأولى لإحداث فروع للمكتب، كما تدل على ذلك المراسلات المتبادلة بين الرشيد ادريس ويوسف الرويسي[١٨١].

لن ندقق في نشاط فروع المكتب خارج مصر[١٨٢]، ولا في الإطارات القطرية التي

---

(١٧٩) قارن: امحمد بن عبود، «مكتب المغرب العربي في القاهرة: أول نواة للوحدة السياسية المغربية،» **المجلة التاريخية المغربية**، العددان ٤١ ـ ٤٢ (حزيران/ يونيو ١٩٨٦)، ص ٣٣ ـ ٥٨.

(١٨٠) اللهم إذا استثنينا الصحف الصادرة خلال عقد الأربعينيات بكل من مصر، فرنسا والمغرب، وأيضاً بعض المذكرات الشخصية والمنشورات الصادرة عن مكتب المغرب العربي بالقاهرة.

(١٨١) للتدقيق، انظر: الرشيد ادريس، «أربعة رسائل من المرحوم الأستاذ يوسف الرويسي،» **المجلة التاريخية المغربية**، العددان ٢١ ـ ٢٢ (نيسان/ ابريل ١٩٨١)، ص ٧٧ ـ ٨٣.

(١٨٢) من ذلك مكتب المغرب العربي بدمشق. نقرأ ليوسف الرويسي رأياً في الموضوع يقول فيه: «لكي نضع نشاط مكتب المغرب العربي في دمشق في اطاره الصحيح، ينبغي أن نعود بالذاكرة إلى الاجتماع الذي انعقد في قرية أوبين من مقاطعة سكسونيا في المانيا سنة ١٩٤٤ بيني وبين الحبيب ثامر وتم فيه تحديد الأهداف =

وجدت فيه (= المكتب) المؤسسة الأكثر تعضيداً لنضالاتها، والأعمق مساعدة على إدماجها بحركية العمل الوطني المغربي المشترك[183]. ما نريد التشديد عليه هو المجهودات التي قام بها المكتب للتعريف بقضية الاستعمار بالمغرب، والتعبئة من أجل استقلال اقطاره، سيما بعد انعقاد مؤتمر المغرب العربي (١٥ ـ ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٤٧) الذي رسم ميلاد المكتب وفتح امكانات انصهار أطرافه والتنسيق بين نضالاتها[184].

إن الربط بين تجربة مكتب المغرب العربي والمؤتمر أمر لا مندوحة عنه، بالنظر إلى طبيعة القرارات ونوعية التوصيات التي أجمعت عليها وفود الحركات الوطنية الثلاث: الجزائر (= مكتب حزب الشعب بالقاهرة) وتونس (= مكاتب الدستور في القاهرة ودمشق) والمغرب الأقصى، (= رابطة الدفاع عن مراكش)[185]، واعتباراً أيضاً للأهمية التي اكتساها الحدث (= المؤتمر) داخل العالم العربي والإسلامي، وحتى الدولي إلى حد ما.

لقد اهتمت الجامعة العربية والوفود الدبلوماسية الممثلة بها[186] بحدث انعقاد المؤتمر وطبيعة الأهداف التي يروم الاتفاق عليها والعمل على إنجازها. ففي قراءة مقاطع من نص خطاب الأمين العام للجامعة، السيد عبد الرحمن عزام باشا، ما يؤكد هذا الحرص، إذ يقول: «دعاني إخواني ممثلو الحركات الوطنية المغربية في الشرق العربي لأترأس مؤتمرهم الأول، فلبيت دعوتهم ولا أعرف في حياتي اني رفضت دعوة للمغاربة، وليس معنى دعوتهم مشاركتهم في كل شيء وإنما معناه قبول دعوتهم والموافقة على الأهداف العامة للمؤتمر وفي مقدمتها المطالبة بالاستقلال والحرية. إن المغاربة هم الذين حملوا دعوة الإسلام إلى أوروبا، ونحن نتذكر بالفخر آثارهم بالأندلس وحضارتهم بها، وسعة الصدر التي امتازوا بها فهم عماد هذه الأمة في الماضي... والجامعة التي هي سلاح العرب في كفاحهم من أجل الحرية ليست خادمة للأمم المستقلة وحدها بل هي في المقام الأول خادمة للشعوب التي ما تزال في قبضة الاستعمار، وفي مقدمتها شعوب المغرب العربي... فما الذي قدمته الجامعة العربية في هذا السبيل لعرب المغرب...»

= ودرس الوسائل التي يسير بمقتضاها العمل في الخارج بأوروبا والمشرق العربي بشكل مفصل...». انظر: يوسف الرويسي، «نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق،» المجلة التاريخية المغربية، العدد ١٢ (١٩٧٨)، ص ٢٠٣.

(١٨٣) نفكر في رابطة الدفاع عن مراكش، انظر كلاً من: عبد الكريم غلاب، «من رابطة الدفاع عن مراكش حتى مكتب المغرب العربي،» العلم السياسي، العدد ٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢)، ص ٩ ـ ١٧، والفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص ٣٢١ ـ ٣٢٥ (= مؤتمر المغرب العربي).

(١٨٤) من ذلك قوله: «وسيعمل المكتب الجديد على توسيع نطاق الدعاية للقضية المغربية بكل الوسائل الممكنة، وفي مقدمتها إصدار نشرة إخبارية دورية موحدة لتزويد الصحافة وشركات الأنباء بالأخبار والمعلومات الصحيحة عن بلاد المغرب...». انظر: مؤتمر المغرب العربي الذي عقد في القاهرة، ١٥ ـ ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٤٧، ص ٥٤.

(١٨٥) انظر أسماء أعضاء الوفود المشاركة بالمؤتمر، في: الرشيد إدريس، ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة ([د.م.]: الدار العربية للكتاب، [د.ت.])، ص ٧٠ ـ ٧١.

(١٨٦) من الأسماء العربية الإسلامية البارزة التي حضرت افتتاح المؤتمر: اللواء صالح حرب باشا، منصور فهمي باشا، وأحمد أمين بك، وعبد القادر المغربي، وعبد القادر مختار بك، والأستاذ إسماعيل الأزهري رئيس الوفد السوداني، وتقي الدين الصلح بك، والشيخ عبد اللطيف درّاز.

ليجيب: «وقد بذلت الجامعة جهودها لإنقاذ المتشردين والمنفيين والمحكوم عليهم بالإعدام من العرب المغاربة، فأثمرت ثمرات محدودة، كتحرير الأمير عبد الكريم الخطّابي، مثلاً. . .»[١٨٧].

تعكس مقاطع هذا النص رؤية الجامعة العربية لقضية الاستعمار بالمغرب العربي وتفاعلها مع مشاكله ومضاعفاته، التي عملت الجامعة منذ إحداثها على التعريف بها والتعبئة من أجل تفهّمها والتفكير في إيجاد صيغ إيجابية لحلها وتجاوزها، سواء بجانب فرنسا، أو لدى إسبانيا[١٨٨]، وأحياناً التشهير بالاحتلال ونقد واعتراض سياسته وأساليبه المعتمدة بالدول المغربية الثلاث، كما عُبّر عن ذلك في احتفالات عيد العرش المغربي لعام ١٩٤٦ بالقاهرة، حين شدد الأمين العام للجامعة على واقع الاستعمار بالمغرب، بقوله: «إن المغرب يبتدىء من قلب الاسكندرية. ولو بحثتم بحثاً علمياً وتعقّبتم السير والأنساب لوجدتم أن القبائل عرب النسل قبيلة قبيلة وقرية قرية متصلة بالمغرب وقد تعقبت هذا البحث واقتنعت بحقيقته. . . فمنذ آلاف السنين والمغرب ابتداء من الاسكندرية يكوّن الجناح الأيسر من الأمة العربية. . . إن الحالة في المغرب تجعلنا نحن المشارقة نشعر بحزن وأسى لا حد له وأن هذه الحالة لتجعل الفرنسيين أنفسهم يشعرون بهذا الفشل الذي أصاب سياستهم فيه، إذ تسلطوا على عشرين مليوناً من المسلمين والعرب، فنزلوا بهم إلى أسوأ مستوى في البحر الأبيض المتوسط. . . إن لفرنسا أن تعقب بأشياء كثيرة، ولكن لن تستطيع أن تفاخر بآثارها في المغرب، إن الجوع والبؤس والجهالة وسيطرة المستعمرين في المغرب لا نظير لها في مكان آخر. . .» ليخلص إلى القول: «لقد طالما بسط المغاربة يدهم لفرنسا وإسبانيا، ولكن هل من الممكن أن تظل هذه اليد مبسوطة وأن تقوم الصداقة بيننا على أساس التضحية بالمغرب وتركه فريداً لنصف مليون من المستعمرين المستبدين الجشعين فإذا أراد الفرنسيون الحق والعدل فالمغاربة أمامهم فليرضوهم ويتفقوا معهم. . . غير أن هذه الجامعة رمز لإرادة هذه الملايين في المشرق والمغرب، هي رمز لإرادتهم، كما هي رمز لحريتهم. . .»[١٨٩].

إن التشديد على دور الجامعة العربية ومجهودات أمينها العام في التعريف بالقضية المغربية والتعبئة من أجل اقناع الرأي العام بعدالتها، لا تحجب الأهمية التي أصبحت لمصر وللقاهرة خلال الأربعينيات والخمسينيات. فكما شكلت الاستانة فضاءً رحباً للوطنيين المغاربة مع بداية هذا القرن (= علي باش حمبة، سعد الجابري، الشيخ محمد العتابي أساساً) تحولت القاهرة مع منتصفه إلى دائرة لتطوير النضال الوطني ضد الاستعمار وتمتين الأساليب المشتركة لمقاومته[١٩٠].

لقد شكّل مبدأ الاستقلال والدعوة إلى التحرر واسترداد السيادة الوطنية بُعداً مركزياً بتوجهات مكتب المغرب العربي وممارسات نخبته القائدة، كما مثلت الرغبة في استثمار فكرة المغرب العربي واعتمادها خلفية للتقريب بين الحركات الوطنية المغربية الثلاث بالقاهرة، محوراً

---

(١٨٧) للاطلاع على نص الخطاب، انظر: المصدر نفسه، ص ٦٥ ـ ٦٧.

(١٨٨) نفكر في المجهودات التي قامت بها الجامعة العربية لدى الحكومة الإسبانية لتمثيل منطقة الشمال في لجان الجامعة، حيث تم تعيين، بتكليف من خليفة جلالة الملك وقتئذ الأمير مولاي الحسن بن المهدي، السادة امحمد أحمد بن عبود ومحمد الفاسي الحلفاوي ومحمد بن عبد السلام بن عبود.

(١٨٩) غلاّب، «من رابطة الدفاع عن مراكش حتى مكتب المغرب العربي،» ص ١٢.

(١٩٠) قارن: بن عبود، «مكتب المغرب العربي في القاهرة: أول نواة للوحدة السياسية المغربية،» ص ٣٦ وما بعدها.

لنشاطاته الدبلوماسية والسياسية[191]، الواقع الذي أكدته مقررات مؤتمره المنعقد بتاريخ ١٥ - ١٩٤٧/٢/٢٢، وجسدته الأشكال المحدثة في سياق البحث عن صيغ عملية لتوصياته ومتابعة تنفيذها.

فبقراءة مقررات المؤتمر وتوصياته، نقف عند أربع قضايا شكلت جوهر اهتمام الوفود المشاركة[192] ومحاور أعمالها، وكذا عناصر استراتيجيتها في حقل التعبئة من أجل التحرر واستقلال المغرب.

- فمن جهة أولى، دان المؤتمر **نظام الاستعمار** واعتبره **لاغياً**، وذلك بتشديده على «بطلان الحماية المفروضة على تونس ومراكش وعدم الاعتراف بأي حق لفرنسا في الجزائر» وبالتالي «مطالبة الحكومات المغربية والهيئات الوطنية بإعلان استقلال البلاد» وكذا «المطالبة بجلاء القوات الأجنبية عن بلاد المغرب كلها» مع «رفض الانضمام للاتحاد الفرنسي في أي شكل من أشكاله» و«اعتبار أيام احتلال الجزائر (٥ تموز/يوليو) وفرض الحماية على تونس (١٢ أيار/ مايو) وفرض الحماية على مراكش (٣٠ آذار/ مارس) أيام حداد في جميع أقطاع المغرب» وبالضرورة «تعزيز الكفاح في الداخل والخارج لتحقيق الاستقلال والجلاء. . . .»[193].

لقد عكست مقررات المؤتمر الخاصة بـ «نظام الحماية» ما كان حاصلاً داخل الأقطار الثلاثة. فكما رفضت الوثائق التاريخية - المدشنة لمرحلة الانتقال من المطالبة بالإصلاح إلى طرح مبدأ الاستقلال - واقع الاستعمار ودعت إلى إلغائه، ونعني بيان الشعب الجزائري (١٩٤٣)، وعريضة الاستقلال بالمغرب الأقصى (١٩٤٤)[194]، والميثاق الوطني بتونس (١٩٤٦) - رسم المؤتمر وعي القطيعة مع الاحتلال وعدم الرهان على التحاور معه، وفي ذلك ليس تجاوباً مع توجهات الأقطار وتعزيزاً لنضالاتها وحسب، بل تقدم لما كان سائداً بالجيل الأول من منظمات التنسيق والعمل المشترك (= نجم الشمال الافريقي، وجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين).

- ومن زاوية ثانية، أقرّ المؤتمر **مسألة التنسيق والعمل المشترك بين الحركات الوطنية المغربية الثلاث**، مقترحاً صيغاً أكثر تدقيقاً وتقدماً من الناحيتين السياسية والتنظيمية. فعلاوة على دعوته إلى «ضرورة الاتفاق بين الأحزاب الوطنية داخل كل قطر»[194]. أكد «إحكام الروابط بين

---

(١٩١) نفكر أساساً في نشاط الوفد المغربي (المرحوم امحمد أحمد بن عبود، الحبيب ثامر، علي الحمامي) باللجنة الثقافية للجامعة العربية (= المؤتمر الثقافي العربي الأول في بيروت، أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧، والمؤتمر الاقتصادي الأول في باكستان، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩)، وأيضاً نشاط الزعماء السياسيين المغاربة من أمثال الحبيب بورقيبة، علّال الفاسي، محمد بن عبد الكريم الخطابي، يوسف الرويسي، وعبد الكريم غلّاب.

(١٩٢) للاطلاع على النص الكامل للمقررات، انظر: ادريس، ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة، ص ٦٣ - ١٠٦؛ الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص ٣٢١ - ٣٣٤، ومكتب المغرب العربي، مؤتمر المغرب العربي المنعقد في القاهرة، ١٥ - ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٤٧.

(١٩٣) الفاسي، المصدر نفسه، ص ٣٢٢.

(١٩٤) ولو ان هذا المقرر قد نشر بمؤلف الرشيد إدريس بصفة أكثر دقة واتساعاً: «ضرورة الاتفاق بين الأحزاب الوطنية داخل كل قطر إما باندماجها في حزب واحد أو بتكوين جبهة وطنية منها. . .». انظر: ادريس، المصدر نفسه، ص ٨٧.

الحركات الوطنية في الأقطار الثلاثة» عبر «الاتفاق على غاية واحدة هي الاستقلال التام والجلاء» و«تكوين لجنة دائمة من رجال الحركات الوطنية مهمتها توحيد الخطط وتنسيق العمل لكفاح مشترك» مع «العمل على توحيد المنظمات العمالية والاجتماعية والاقتصادية في الأقطار الثلاثة وتوجيهها قومياً» علاوة على ضرورة «وقوف الأقطار الثلاثة جبهة واحدة عند حدوث الأزمات في أي قطر منها. . .»[١٩٥].

من قراءة هذا الشق من مقررات مؤتمر المغرب العربي (١٥ ـ ١٩٤٧/٠٢/٢٢) نُلامس، لأول مرة، طرحاً متقدماً لقضية التنسيق والعمل المشترك بين الحركات الوطنية المغربية الثلاث، كما نعاين وعياً متطوراً بأهمية استثمار فكرة المغرب العربي واعتمادها أرضية لمواجهة الاستعمار ومقاومة أساليبه، وذلك قياساً لما كان سائداً سلفاً، وهو تحوّل غير منفصل عن طبيعة التغيرات التي مست مكونات الحركات الوطنية، ولا منعزل عن نوعية الأحداث التي شهدها الفكر القومي العربي ومناخه السياسي العام.

ـ لذلك لم يقف المؤتمر عند حدود نقد الاستعمار والدعوة إلى إلغائه عبر تطوير أسس النضال القطري وأشكاله المشتركة، بل ربط بين هذه الأهداف والمسؤولية القومية للجامعة العربية، حين طالبها بـ «إعلان بطلان معاهدتي الحماية المفروضتين على تونس ومراكش، وإعلان عدم شرعية احتلال الجزائر، وتقرير استقلال هذه الأقطار مع تعيين ممثلين عنها في مجلس الجامعة» وأيضاً «عرض القضية المغربية على الهيئات الدولية واستعمال كل ما لدى الجامعة من وسائل لمساعدة الأقطار المغربية على تحقيق استقلالها الكامل» علاوة على «إرسال لجان تحقيق إلى أقطار المغرب» و«تعيين ممثلين في أقطار المغرب العربي للدول العربية المشتركة في الجامعة»[١٩٦].

ـ وفعلاً مثلت الجامعة العربية دوراً مركزياً في تدويل القضية المغربية، وتحفيز الرأي العام على الاهتمام بها والعمل على تفهُّم مشروعية عدالتها[١٩٧]، سيما أن المؤتمر سبق أن اتخذ أعضاؤه سلسلة من القرارات التطبيقية لجعل فكرة «التدويل» سارية المفعول، ومنها أساساً «رفع مذكرة لإحدى الدول العربية يوضح فيها بالمستندات الصحيحة كيف أن فرنسا وإسبانيا خالفتا بسياستهما الاستعمارية كل قرارات الأمم المتحدة من مقاصد ومثل عليا وحقوق للأمم والشعوب» وأيضاً أن «ترفع الهيئات السياسية المغربية مذكرة إلى الأمم المتحدة تشرح فيها اعتداء فرنسا وإسبانيا على حقوق الشعب المغربي وحرياته»[١٩٨]، إضافة إلى «إرسال مذكرات من الهيئات السياسية المغربية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي»[١٩٩].

وفق هذه المقررات وبتوجيه منها، عمل مكتب المغرب العربي على إنضاج نشاط الحركات الوطنية المغربية الثلاث، وتأطير وتوجيه ممارسة نخباتها السياسية، سيما بعد عودة

---

(١٩٥) الفاسي، المصدر نفسه، ص ٣٢٣.

(١٩٦) المصدر نفسه، ص ٣٢٣.

(١٩٧) للاطلاع على الخطب الكاملة لتدخلات رؤساء الوفود العربية بهيئة الأمم المتحدة، انظر: رسالة المغرب، السنة ١١، العدد ١٣٧ (شباط/ فبراير ١٩٥٢)، ص ٣ ـ ١٠٠.

(١٩٨) للاطلاع على الدفوعات القانونية والمسطرية التي قدمتها الوفود العربية الإسلامية لتأكيد مشروعية ادراج قضية المغرب ضمن مداولات الجمعية العامة، انظر: المصدر نفسه.

(١٩٩) الفاسي، المصدر نفسه، ص ٣٢٣.

محمد بن عبد الكريم الخطّابي إلى مصر (٣ أيار/ مايو ١٩٤٧)[٢٠٠]، وإحداث لجنة تحرير المغرب العربي (٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨)، التي حدد علال الفاسي ظروف تأسيسها بالقول: «لم يكن اعتقال ٢١ عاماً في جو البلاد الحارة في دائرة الضغط الاستعماري العظيم بالذي يضعف من عزيمة بطل المغرب وصنوه الكريم، بل لقد خرجا من هذا المنفى وهما أشد ما يكونان عزيمة واستعداداً للعمل، ولقد وجدا من تجمُّع ممثلي الحركات الاستقلالية في المغرب العربي مشجعاً على العمل على توحيد الصفوف وتنظيم الجهود، ولقد ظلت الحركات المغربية تتطور في أطوار التنسيق والتوحيد المختلفة حتى تكوّن مكتب المغرب العربي الذي يعتبر من أكبر مظاهر رغبة أبناء المغرب في التعاون على تحرير أوطانهم الثلاثة التي توحد بينها اللغة والدين والجنس والتاريخ والجغرافيا ووحدة المستعمر والآمال في التحرر منه. . .» ليضيف «ولقد خطوت في تنفيذ هذه التوصية (= تأسيس لجنة) خطوة أولى أثناء وجودي بباريس حيث كوّنا لجنة اتصال بين الاستقلال والدستور وحزب الشعب، فلما نزل البطل الريفي بالقاهرة اتجهت أنظارنا لتحقيق هذه التوصية. . .»[٢٠١].

لقد حدد محمد بن عبد الكريم الخطابي الأهداف من تكوين لجنة تحرير المغرب العربي في وثيقة حظيت باهتمام خاص، سواء من لدن الأحزاب الوطنية المغربية أو داخل قطاعات الرأي العام العربي والدولي، ومما جاء فيها قوله: «منذ أن منّ الله علينا بإطلاق سراحنا. . . ونحن نواصل السعي لجمع كلمات الزعماء وتحقيق الائتلاف بين الأحزاب الاستقلالية في كل من مراكش والجزائر وتونس بقصد مواصلة الكفاح في جبهة واحدة لتخليص البلاد من ربقة الاستعمار. . . وإذا كانت الدول الاستعمارية على باطلها تحتاج إلى التساند والتعاضد لتثبيت سيطرتها فنحن أحوج إلى الاتحاد وأحق به من أجل إحقاق الحق وتقويض أركان الاستعمار الغاشم الذي كان نكبة علينا. . . ويسرني أن أعلن أن جميع الذين خابرتهم في هذا الموضوع من رؤساء الأحزاب المغربية ومندوبيها بالقاهرة قد أظهروا اقتناعهم بهذه الدعوة واستجابتهم لتحقيقها وإيمانهم بفائدتها في تقوية الجهود، وتحقيق الاستقلال المنشود. . .» ليضيف «ولقد كانت الفترة التي قطعناها في الدعوة للائتلاف خيراً وبركة على البلاد فاتفقت مع الرؤساء ومندوبي الأحزاب الذين خابرتهم على تكوين لجنة تحرير المغرب العربي من سائر الأحزاب الاستقلالية في كل من تونس والجزائر ومراكش. . .»[٢٠٢].

من هذه المنطلقات، تمّت صياغة ميثاق اللجنة، الذي اعتبر موجهها الفكري ومرشدها السياسي، والذي بعد تذكيره بالانتماء العربي الإسلامي للمغرب وارتباطه بالمشرق وتعاونه مع الجامعة العربية، جدد تأكيده مبدأ استقلال الأقطار المغربية الثلاثة، وكذا رفضه كل مفاوضة قبل الاستقلال، مهيباً بالأحزاب الوطنية الأعضاء بلجنة تحرير المغرب العربي[٢٠٣] أن «تدخل في مخابرات مع ممثلي الحكومة الفرنسية والإسبانية شريطة أن تطلع اللجنة على سير مراحل هذه المخابرات أولاً بأول. . .»[٢٠٤].

---

(٢٠٠) حول عملية تحرير محمد بن عبد الكريم الخطابي والمناقشات التي تلتها، انظر: امحمد أحمد بن عبود وجاك كاني، «مؤتمر المغرب العربي سنة ١٩٤٧ وبداية نشاط مكتب المغرب العربي في القاهرة: عملية ابن عبد الكريم،» المجلة التاريخية المغربية، العددان ٢٥ ـ ٢٦ (حزيران/ يونيو ١٩٨٢)، ص ٧ ـ ٣٠.

(٢٠١) الفاسي، المصدر نفسه، ص ٣٤٨.

(٢٠٢) المصدر نفسه، ص ٣٤٩ ـ ٣٥٠.

(٢٠٣) للاطلاع على قائمة أسماء أعضاء الوفود المشاركة باللجنة، انظر: بن عبود وكاني، المصدر نفسه، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٢٠٤) الفاسي، المصدر نفسه، ص ٣٥٠.

تحيلنا القراءة المتمعنة لمقررات مكتب المغرب العربي ولجنته على عدة خلاصات فكرية وسياسية، وهي في مضمونها العام تؤشر لتطور في مسيرة التنسيق والعمل المشترك بين الحركات الوطنية المغربية الثلاث: فمن جهة هناك إجماع لمختلف مكونات هذه التنظيمات على رفض نظام الاستعمار والتشهير بسياساته، والدعوة إلى مقاومة أساليبه، كما أن هناك اقتناعاً بضرورة العمل المشترك بين مختلف فصائل الحركات الوطنية إلى حد الربط بين استقلال الأقطار وعدم الفصل بينها أو الاكتفاء بتحرر دولة دون الأخرى، علاوة على التوجه القومي والعربي الإسلامي المتضمَّن بنص وثائق هذين التنظيمين ومقررات أعمالهما وبيانات الزعماء المؤطرين لهما[٢٠٥].

إن تأكيد المظاهر الإيجابية في تجربة هذا الجيل من منظمات التنسيق والعمل المشترك، لا يمنع من طرح جملة من التساؤلات المرتبطة بطبيعة التجربة في حد ذاتها، من حيث حصيلتها في حقل تطوير وتأصيل فكرة المغرب العربي، بنوعية الفاعلين فيها: برنامجهم، حدود انسجامهم، مدى استقلاليتهم عن أقطارهم في التفكير والمبادرة والتقرير، والأكثر لماذا لم تعمِّر تجربة التنسيق أكثر من ثلاث سنوات، إذا اعتبرنا ١٩٤٩ هي سنة الموت الفعلي لمكتب المغرب العربي ولجانه؟[٢٠٦].

قد يصعب اعتماد منطق الجزم والوثوقية في صياغة أجوبة عن هذه التساؤلات، وذلك لعدة اعتبارات منها ما يتعلق بندرة الوثائق المؤرخة لتجربة مكتب المغرب العربي ولجنته، وأخرى خاصة بإمكانات التأويل التي لا تنبني دائماً وبالضرورة على تشخيص موضوعي لأسس التجربة ومحددات تعثُّرها وانتهائها بالشكل الذي انتهت به. لكن، استناداً إلى المقاربات التي تخللت مقاطع سابقة من البحث، والتي خلصت إلى اعتبار القطرية نزعة ملازمة لتكوّن التجربة التاريخية المغربية، نعتقد أن مسألة التنسيق والعمل المشترك لم تطرح كقضية نظرية فكرية منفصلة عن النضال القطري ومتكاملة معه، بل قدمت كوسيلة وأداة ضمن تكتيك خاص بكل قطر، لذلك بقيت صدى تابعاً له، مرتهناً بحساباته وأغراضه حتى لا نقول استراتيجيته، الواقع الذي أقره واحد من الذين عايشوا التجربة وساهموا في بناء عناصرها، الرشيد إدريس، بقوله: «وبعد مضي الزمن تبدو الصعوبات التي اعترضتنا طبيعية لأن نشاطنا كان صدى نشاط حركاتنا في الداخل وهي لم تكن قادرة على الوحدة الكاملة. . .»[٢٠٧].

إن تأكيد نزعة القطرية وانتقالها من العمل الوطني إلى ما هو مشترك، كما هو الحال بالنسبة إلى تجربة مكتب المغرب العربي ولجنته، لا تحجب إمكانية وجود توجهات أخرى،

---

(٢٠٥) وهي التوجهات التي عكستها الصحافة العربية بكل من مصر (= الأهرام، المصري، المصور) ولبنان (= الزمان)، وسوريا (= الكفاح) وتونس (= الزهرة) والجزائر (=المنار) والمغرب الأقصى (= العلم).

(٢٠٦) لأن المكتب بقي مستمراً من الناحية الشكلية، حيث لم تنسحب تونس والمغرب الأقصى حتى عام ١٩٥٦، ليظل الجزائريون وحدهم بعد هذا التاريخ.

(٢٠٧) ادريس، ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة، ص ١٨.

تروم الوحدة، أو على الأقل الاستقلال القطري ذي البعد القومي الوحدوي[٢٠٨]، الأمر الذي تفسره حملات النقد والنقد المتبادل بين رموز الحركات الوطنية المغربية بالقاهرة، بشأن قضايا مركزية في الصراع ضد فرنسا والاستعمار بشكل عام، وعلى رأسها مسألة التفاوض القطري الانفرادي حول الاستقلال[٢٠٩].

لقد عكست بيانات قيادة لجنة تحرير المغرب العربي هذا الخلاف وكشفت عن خلفياته، سيما تلك الصادرة عن محمد بن عبد الكريم الخطابي في موضوع المفاوضات التونسية الفرنسية[٢١٠]، التي أعتبرت مناقضة لروح ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي ومنافية للالتزامات المشتركة الناجمة عنه. «لهذا كله»، يقول محمد بن عبد الكريم الخطابي، «نعلن استنكارنا لمشاركة الحزب الدستوري التونسي الجديد في هذه التجربة، ونعتبر هذه المشاركة إخلالاً بميثاق لجنة تحرير المغرب العربي، واعترافاً بأوضاع لا تقرها... ويهمنا أن نؤكد أن لجنة تحرير المغرب العربي التي ينضوي تحت لوائها جميع الأحزاب الاستقلالية المغربية لا تتحمل أية مسؤولية في السياسة التي ينتهجها هذا الحزب ما دامت تخالف مبادىء ميثاقها...»[٢١١].

لقد دخل نشاط مكتب المغرب العربي وأعمال لجنته مرحلة الفتور مع أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينيات، كما أضعفت من «حرارة» حماس قيادته، وأعضائه، التطورات الداخلية لكل قطر وطبيعة المسارات التي بدأت ترتسم أمامها[٢١٢] إلى حين استقلال كل من المغرب الأقصى (٢ آذار/ مارس ١٩٥٦) وتونس (٢٠ آذار/ مارس ١٩٥٦)، **فهل سيجسد مؤتمر طنجة، وهو الذي نُعت بمؤتمر الوحدة، نزعة «القطرية» ويرسمها؟ أم سيطرح بدائل من شأنها أن تساعد على استكمال استقلال المغرب العربي (= الجزائر) وتُعيد إلى مشروع التنسيق والعمل المشترك ديناميته، التي بدأت تفقد مضمونها النضالي في سياق وزحمة الاستقلالات الوطنية؟**

٢ ـ مؤتمر الوحدة بطنجة (١٩٥٨)

«في هذا اليوم سيعرف العالم من دار طنجة نبأً عظيماً طالما تشوقت إليه آذان المغاربة وخفقت قلوبهم وهوت إلى حديث أنفسهم. ذلك هو خبر نجاح مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي في وضع الأسس الإيجابية

---

(٢٠٨) يُرجح امحمد أحمد بن عبود وجود اتجاه يميل للاستقلال القطري وآخر يتمسك بالتزامات مكتب المغرب العربي ولجنته، للتدقيق، انظر: بن عبود، «مكتب المغرب العربي في القاهرة: أول نواة للوحدة السياسية المغربية،» ص ٤٧ وما بعدها.

(٢٠٩) علاوة على الخلافات الشخصية (= بين الزعماء) والمالية (= الموارد)، لمزيد من الاطلاع، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٧ ـ ٥٠.

(٢١٠) وأيضاً يوسف الرويسي، رئيس مكتب لجنة تحرير المغرب العربي بدمشق.

(٢١١) عبد الله، الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة، ١٨٣٠ ـ ١٩٥٦، ص ١٠٩ ـ ١١٠.

(٢١٢) نفكر في خطوات التفاوض بشأن الحكم الذاتي والاستقلال بتونس، ونفي الملك الراحل محمد الخامس (١٩٥٣) وما تلاه من تطورات، واندلاع الثورة الجزائرية تحت القيادة الفعلية لجبهة التحرير الوطني (١٩٥٤).

لتحقيق الوحدة، إنه نبأ قليل السطور ولكنه عظيم في ما يحمله من معانٍ وما يشتمل عليه من آفاق. وبذلك سينتهي عهد الغموض الذي وضعه الاستعمار، ويعرف العالم أجمع أن وحدة المغرب العربي ليست مجرد أمل ولكنها حقيقة واقعة...»[213]. بهذه الكلمات والمعاني ختم علال الفاسي أعمال مؤتمر الوحدة بطنجة، الذي جمع وفود المغرب وتونس والجزائر على امتداد أيام ٢٧ ـ ٢٨ ـ ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٥٨[214]، **فهل مثّل المؤتمر لحظة دالة في مسيرة النضال المغربي المشترك، وإلى أي حد استمر بعد الاستقلال حاضراً بأعماله وموجِّهاً قراراته؟ ثم ما هي الصيغة التي خلص إليها المؤتمرون لنقل فكرة الوحدة في الإطار الحماسي النضالي إلى طور العمل والتطبيق؟**

ننطلق من صعوبة فصل المؤتمر ـ كمحطة في سياق البحث عن صيغة ممكنة لتجسيد فكرة المغرب العربي ـ عن المراحل السابقة عنه والظروف المزامنة له. فالقطرية، كما سبق أن حلّلنا، غدت ثابتاً ملازماً لتطور المغرب ومؤطراً لعلاقات وحداته السياسية حتى في عز تكّون أرقى تنظيماته المشتركة (= مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي)[215]، كما أن عقد الخمسينيات، وبخاصة منتصفه، قد شهد تحولات على درجة بالغة الأهمية، سواء على صعيد المشرق العربي[216]، أو على مستوى العلاقات الدولية...[217] الواقع الذي عكسته خطب الوفود المشاركة بالمؤتمر وحددت مواقفها منه.

لقد شكّل بُعد الاستقلال محور أعمال المؤتمر وجوهر قراراته، ذلك أن بقاء الجزائر مستعمرة بعد تحرر كل من المغرب وتونس، والأكثر تعرضها لأعتى أساليب الاضطهاد والإبادة، قد جعل القيادات التاريخية لحزبي الاستقلال والحر الدستوري، تشعر بثقل وضغط المسؤولية التي هي مطالبة باستكمال تحمُّلها، انسجاماً مع التزاماتها السابقة بمكتب المغرب العربي ولجنته، واستحضاراً أيضاً للروابط التي جمعت الحركات الوطنية المغربية الثلاث ولا زالت تجمعها حتى لحظة انعقاد المؤتمر وبعده[218]. فبقراءة خطب رؤساء الوفود المشاركة، ما

---

(٢١٣) حزب الاستقلال، قسم التوجيه والارشاد، من خطاب المرحوم علال الفاسي، رئيس مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي في الجلسة الختامية، ص ٩.

(٢١٤) انعقد المؤتمر في أعقاب اصدار أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال قراراً يدعو إلى «دراسة الوسائل الخاصة بتدعيم تضامن ووحدة المغرب العربي» خلال اجتماع ٢ آذار/ مارس ١٩٥٦، وبعد اتصال أعضاء من الحزب (= أبو بكر القادري، الدكتور بناني) بقيادة الحزب الحر الدستوري وإجراء مداولات فيها بينهم (٢١ ـ ٢٢ آذار/ مارس ١٩٥٨).

(٢١٥) وأيضاً جيش تحرير المغرب العربي (الجزائر/ المغرب) المؤسس عام ١٩٥٥. للاطلاع على نص البلاغ المعلن عن التكوين، انظر: الفاسي، **نداء القاهرة**، ص ٩١ ـ ٩٢.

(٢١٦) نفكر في الناصرية وما فتحت قيادتها من ديناميات سياسية سواء على مستوى العلاقات العربية ـ العربية، أو على صعيد العلاقات العربية ـ الدولية.

(٢١٧) نرمز إلى التنافس الغربي (أوروبا ـ الولايات المتحدة الأمريكية) على منطقة المغرب العربي، وصراع الغرب والشرق حول مناطق النفوذ والاستقطاب.

(٢١٨) نقرأ في خطب كل من الأمين العام لحزب الاستقلال المرحوم أحمد بلا فريج، ورئيس وفد الحزب الحر الدستوري السيد باهي الأدغم، والسيد المهري عن جبهة التحرير الجزائرية، تشديداً على الروابط التي تجمع شعوب المغرب العربي وحركاته الوطنية (= الدين، اللغة، والتاريخ المشترك، والنضال ضد الاستعمار).

يوضح المكانة التي حظي بها مطلب استكمال استقلال أقطار المغرب العربي وتمتين تحررهـا «إن مصير شمال افريقيا واحد»، يقول أحمد بلا فريج، «فهل يمكننا أن نرهنه قبل تحرير الجزائـر؟ فإننـا ملتزمون بحكم واجبنا ومصالحنا المشتركة أن تكون لنا وجهة نظر متحدة في السياسة الخارجية ومواقف مشتركة وواحدة أمام المشاكل الدولية. . .» مضيفاً «إن وحدة الشمال الافريقي كانت حلماً من أحلام شبابنا، فأول ما فكّرنا فيه يوم جمعتنا الأقدار ونحن شباب قصدنا باريس من تونس والجزائر لطلب العلم، هو أن نُنشىء جمعية لطلبة الشمال الافريقي. . .» ليخلص إلى القول «ومنذ الآن لم تعد وحدة الشمال الافريقي عواطف ولا أمنية. ولكنها ستغدو حقيقة، ونحن بسبيل البحث عن الوسائل العملية التي تخرجها إلى حيز التطبيق والواقع العملي. . .»[219].

وعلى قاعدة الحيثيات نفسها تناول رئيس وفد الحزب الحر الدستوري، السيد باهي الأدغم، كلمته معللاً ومناقشاً ظرفية انعقاد المؤتمر والأهداف المتوخاة منه، ليقول: «. . . نعم إننا نجتمع اليوم في ظرف جد دقيق، فمن جهة تعيش شمال افريقيا في تمخّض كاد يجتاز حدود الاستطاعة، وهذا التيار التحريري الذي يكتسح المغرب من أدناه إلى أقصاه قد قوض أركان الاستعمار حتى أشرفه اليوم على الهلاك. . . ومن جهة أخرى يساوس الظرف الدولي اهتماماً بالحرب في الجزائر، بين مؤيد للحق ومناهض له سواء أكان ذلك بتأييد القوات الغاشمة، أو بالسكوت عن الإجرام. . .» ليخلص إلى «أن وحدة شمال افريقيا قد أصبحت ضرورة يؤيدها التاريخ والمعتقد والمدنية المشتركة، ويفرضها وجوب التعاون لضمان مصالحها الحيوية وكيانها. . . وأملنا قوي في أن أعمالنا ستحظى بتأييد كل من يناصر حق الشعوب في تقرير مصيرها. . . لأننا سنضع لمغربنا أساساً لوحدته لتفتح أبواب التعاون المنظم بين شعبه في السراء والضراء. . .»[220].

لقد جاءت كلمة الوفد الجزائري أكثر حدة وعمقاً ومحاكمة للاستعمار، وهو أمر طبيعي بالنسبة إلى قطر لا زال يناضل من أجل استرجاع سيادته واستقلاله «إن وفد الجزائر»، يقول السيد عبد الحميد المهيري، «ليمثّل في هذا المؤتمر الرقعة الوحيدة من العالم التي تدور فيها حرب طاحنة ما يقرب من أربع سنوات. حرب يخوضها الشعب الجزائري للحصول على حقه الطبيعي في الحرية والاستقلال. ومع هذا، فإن الحرب الدائرة الآن بالجزائر لا تهم الجزائر وحدها لأنها في الواقع معركة تحرير المغرب العربي كله تتواصل في كل قطر من أقطاره. وأن مؤتمر المغرب العربي يمثل حداً بين المرحلة التي كان الاستعمار الفرنسي يواجه بها كل قطر من أقطار المغرب العربي على حدة، والمرحلة التي سيواجه بها المغرب العربي الموحد الكتلة المتواصلة التي تمثل ثلاثين مليوناً من المكافحين الذين يريدون الحرية. . .» ليخلص إلى «أن وحدة المغرب العربي ضرورية ملحة لاستخلاص الجزائر من الاستعمار. وهي أيضاً للقضاء على ما بقي من مظاهر السيطرة الاستعمارية في الأقطار التي حصلت على حريتها واستقلالها»[221].

إن بُعد الاستقلال الجزائري وتمتين استقلال كل من تونس والمغرب الأقصى، الذي شددت عليه خطب رؤساء الوفود، هو الذي تمحورت حوله مقررات المؤتمر وتوصياته العامة. لذلك، وبعد تسجيل الاتفاق التام الحاصل بين أعضاء المؤتمر حول «طبيعة الحرب بالجزائر وتطوراتها ومآلها» أعلن المؤتمرون عن «حق الشعب الجزائري المقدس في السيادة والاستقلال الشرط الوحيد لحل النزاع الفرنسي الجزائري. . .» كما قرروا «أن تقدم الأحزاب السياسية للشعب الجزائري المكافح من

---

(٢١٩) حزب الاستقلال، قسم التوجيه والارشاد، المغرب العربي المتحد، مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي، ص ١٧ - ١٨.

(٢٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٣ - ٢٦.

(٢٢١) المصدر نفسه، ص ٢٩ - ٣١.

أجل استقلاله كامل مساندة شعوبها وتأييد حكومتها» وأوصوا «بتكوين حكومة جزائرية بعد استشارة حكومتي المغرب وتونس. . .»[٢٢٢].

يظهر إذن، من خلال مقررات المؤتمر، أن القضية المركزية التي شغلت اهتمام الوفود المشاركة وشكلت خلفية أساسية لاجتماعهم هي الدفع في اتجاه استقلال الجزائر، كي تصبح قطراً كامل السيادة، وعضواً فاعلاً في الوحدة المغربية، التي لحدد المؤتمر شكلها المقبول، الواقعي والملائم للوضع الجديد لدول المنطقة، إنها الشكل الفدرالي، الذي لا يلغي واقع الأقطار «وخصوصيتها» بل يؤكده ويشدد على استمراريته، ويقترح بالمقابل تكوين «مجلس استشاري للمغرب العربي منبثق عن المجالس الوطنية في تونس والمغرب وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية» وذلك بغرض «درس القضايا ذات المصلحة المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية. . .» وليوصي كذلك بـ «الاتصالات الدورية وكلما اقتضت الظروف ذلك بين المسؤولين المحليين للأقطار الثلاثة من أجل التشاور حول قضايا المغرب العربي ولدراسة تنفيذ التوصيات التي يصدرها المجلس الاستشاري للمغرب العربي. . .»[٢٢٣].

لقد طُرح أكثر من تساؤل حول طبيعة التوصيات التي صدرت عن مؤتمر طنجة، سواء تلك المتعلقة بحرب الجزائر وآفاقها، أو الأخرى الخاصة بالشكل الوحدوي المقترح. ومع ندرة الوثائق، عدا تلك التي نشرتها الأحزاب السياسية الأعضاء بالمؤتمر وعممت إمكانات الإطلاع عليها، يبقى النقاش محدوداً، غير مكتمل، ناقص المعطيات الكفيلة بموضعة المؤتمر ضمن سياقه التاريخي الفعلي، اللهم إذا غلب منطق التأويل، والاستنتاج المتسرع، والجزم والوثوقية أحياناً، على منطق التريث والاستناد إلى النصوص المؤرخة للحدث. . .[٢٢٤] وبين حد المنطقين كثيرة هي الأحداث التي ظلت مجهولة، غامضة بالرغم من قيمتها التاريخية وفعلها في تكييف توجهات الدول وتأطير الفاعلين في قراراتها الكبرى، كما هو الحال لدى تنظيمات الجيل الثاني من منظمات التنسيق والعمل المشترك، أي مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي ومؤتمر طنجة.

---

(٢٢٢) المصدر نفسه، ص ٣٣ - ٣٤.

(٢٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٤ - ٣٥.

(٢٢٤) من ذلك تقييمات الجابري لتطور فكرة المغرب العربي خلال مرحلة المقاومة من أجل الاستقلال انظر: محمد عابد الجابري، «فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال،» ورقة قدّمت إلى: وحدة المغرب العربي (ندوة) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

وتأويله ظرفية وملابسات انعقاد مؤتمر الوحدة بطنجة، انظر: الجابري، «يقظة الوعي العروبي في المغرب: مساهمة في نقد السسيولوجيا الاستعمارية».

خاتمة القسم الرابع

خلاصة مركزية وقع التشديد عليها، على امتداد هذا القسم، قوامها أن المغرب العربي قد دخل مع سنوات ١٩٤٣ ـ ١٩٤٥ مرحلة جديدة في نضاله ضد الاستعمار، وفي علاقات مكونات حركاته الوطنية. فمن جهة دُشنت قطيعة تامة مع الرهان على إمكانية التطور نحو الاستقلال، بالتدرج والإصلاح والضغط على المستعمر كي ينفذ التزاماته، ومن جهة ثانية قُدّم الاستقلال والاستقلال قبل كل شيء، كحل لا رجعة فيه، سواء على صعيد مطالب كل حركة وطنية على حدة، أو على مستوى أجهزة التنسيق والعمل المشترك.

لقد قاربنا «الانتقال» على صعيد وعي النخبات المغربية، باعتباره مؤشراً للحظة جديدة، محكومة بمحددات ذاتية (= التغير الحاصل ببنية الحركات الوطنية) وموضوعية (= التحولات التي مست الظاهرة الاستعمارية والنظام الدولي) كما انطلقنا من كونه انتقالاً مُعبّراً عن «اتجاه التاريخ» ومرتبطاً بضروراته. فوعي إدانة الاستعمار والدعوة إلى إلغائه لم يكن ممكناً أن يشكل بالحدة والعمق والأداء نفسها، لو لم تعرف مكونات الحركات الوطنية تغيرات بنيوية، وسّعت قاعدتها لتشمل قطاعات اجتماعية وازنة في النضال ضد الاستعمار (= شرائح العمال والفئات المتوسطة)، قادرة على الفعل في بلورة قرارات في درجة تحديات الاستعمار، وحجم تطلعات الشعوب المغربية إلى التحرر والاستقلال واسترداد السيادة الوطنية.

لقد أبرزنا مظاهر التكامل بين هذه التغيرات، التي مثّلت نتائج الإدماج أدواراً أساسية في تقريرها، وأزمة الظاهرة الاستعمارية ومأزق النظام الدولي، وهو تكامل احتفظ لكل طرف بمكانته الخاصة في مجال الفعل في تفكير النخبات الوطنية وتأطير مواقفها وممارستها، وبالأساس في تكوين عناصر وعيها بالاحتلال وسبل مقاومته والنضال ضد أساليبه على امتداد الحقبة الفاصلة بين نهاية الحرب الثانية وبداية استقلال أقطار المغرب.

إن وعي عمق التغير وتاريخيته لم يكن بالطبيعة والدرجة والأداء نفسها، بالنسبة إلى المستعمِر والمستعمَر على حد سواء. فبقدر ما بدت فرنسا منكسرة، مظهرياً، بفعل الحرب

والهزائم اللاحقة لها، عسكت نخباتها مناورة خاصة في حقل التنظير لامتدادات الحرب والعمل على استيعاب دروس الهزيمة والتكيف معها، والأهم الإصرار على تجاوزها إيجابياً وبوعي تاريخي. . . وبالمقابل، بقدر ما رفعت ظروف الحرب- وشيوع الأمل بقرب تكوّن نظام دولي جديد، من معنويات المغاربة وشحذت إحساسهم بانطفاء جذوة الاستعمار، بقدر ما بقيت أسئلة التعامل مع حاضرهم واستشراف آفاق مستقبلهم غير واضحة المعالم، غامضة، وأحياناً غير مطروحة بالمرة.

لقد أرجعنا هذا الوضع، دون أن ندقق في ذلك، إلى الإرث التاريخي لتجربة المغرب، الموسوم بعناصر التأخر والانكسار، وأيضاً إلى استمرار السلفية تياراً فكرياً فاعلاً في تأطير وعي النخبات المغربية وتوجيه ممارستها، على الرغم من وجود تيارات متأرجحة بين الليبرالية والاشتراكية والقومية، لذلك، قلما حظيت العديد من القضايا المحورية ـ كالبعد الاجتماعي للنضال الوطني، مسألة التناقضات والتحالفات، النظرية والبرنامج، الفلسفة السياسية المؤطرة لخطاب الحركات الوطنية، الأسس الوحدوية والقومية لعلاقات هذه الأخيرة ـ بالمكانة التي خولت لبُعد الاستقلال واسترداد السيادة الوطنية وتكوين الأقطار، وحتى أشكال التنسيق والعمل المشترك المحدثة في أعقاب الحرب الثانية، لم تتطور بالعمق الذي يجعل منها إطارات قادرة على صهر الدول المغربية وإعادة بنائها على أساس قومي، وذلك بالرغم من الطابع المتقدم الذي ميزها عن الجيل الأول من منظمات التنسيق والعمل المشترك.

الخاتمة العامّة

ليس من اليسير على البحث الفردي أن يتناول موضوعاً من حجم الموضوع الذي نحن بصدد كتابة خاتمته العامة الحركات الوطنية والاستعمار بالمغرب العربي، كما أنه ليس سهلاً مقاربة مختلف القضايا والاشكاليات التي يطرحها موضوع من هذا النوع، وتقتضيها تفرعاته المتداخلة، وانفتاحه المتنوع. إنها المغامرة التي ليست دائماً مضمونة الضفاف، والحدود، والفواصل. كيف لا، والتجارب أكدت تعايش البحث مع المغامرة، وتفاعلهما، بل وتكاملهما أحياناً. لقد عشنا حقاً جدل المراوحة بين الشك واليقين، بين الاندفاع في طرح الأسئلة، وتأويل النصوص، واستخلاص النتائج، والاستنكاف عن كل ذلك، وهو جدل نعترف، في تمكننا من تجاوزه، بالكثير لأستاذنا عبد الله ابراهيم، الذي هو، علاوة على كونه شهادة عن الحقبة فضاء البحث، أحد رموزها الفكرية أيضاً.

لقد حتّم علينا اقتناعنا بوجود استمرارية في تاريخ المغرب، العودة إلى الحقبة الاستعمارية لفهم الديناميات التي حكمت الوعي الوطني وحددت منظورات نخباته وحركاته، تجاه الظاهرة الاستعمارية وأساليب مقاومتها، وإزاء استثمار فكرة المغرب العربي وتأصيل العمل بها، والنضال من أجلها. وحتى في ظل هذه العودة، لم يكن من الجائز علمياً اجتزاء هذه الحقبة (= المرحلة الاستعمارية) وفصلها عن إرثها التاريخي، كما لم يكن ممكناً، ونحن نبحث في مضمون المرحلة ونفكر في قضاياها، أن نتخلص من ثقل الحاضر وضغط أسئلته، التي قد تجد بعض عناصر أجوبتها في الحقبة الاستعمارية.

- ١ -

كثيرة هي الكتابات التي أولت للقرن التاسع عشر مكانة خاصة في حقل البحث التاريخي - الاجتماعي حول المغرب العربي، لأهمية هذه الحقبة في مضمار وضوح المعطيات وتراكمها، والوجود النسبي للوثائق المؤرخة لها، وأيضاً لكون القرن التاسع عشر يعدّ،

بامتياز، قرن تشريع الاستعمار وإقراره نظاماً للسلوك والممارسة والتعامل. ولكن، قليلة هي الأبحاث التي رجعت إلى المراحل السابقة عن هذه الحقبة لتسائل أحداثها وتحلل مكوناتها، وتمسك بمفاصلها الأساسية، لفهم الجدليات التي أفرزتها منعطفات القرنين الخامس عشر والسادس عشر، التي ظل المغرب العربي معنياً بها، متأثراً بتوجهاتها، والأكثر مرتهناً بنتائجها.

لقد اعتبرنا هذه المرحلة مفصلاً مركزياً للإمساك بالعناصر الفاعلة في تكوّن مفهوم المغرب العربي، الوازنة في تراكم تجربته التاريخية، كما لامسنا فيها اللحظة القادرة على تمكيننا من معرفة الأسس الموضوعية التي قررت تاريخياً ميلاد أوروبا القوية، الفاعلة في التطور الحضاري العالمي، المهيمنة على مصادر القرار فيه.

لذلك، اعتمدنا مفهوم **التأخر التاريخي**، كما درج العمل به بحقل العلوم الاجتماعية، لإبراز موقع المغرب ضمن هذه الجدليات، وتأكيد العوامل البنيوية التي عطلت مسيرته الحضارية، وإن كان توظيفنا له محدوداً غير شامل، ومفتقراً إلى تعددية النظر، التي تكسبه طابع الإلمام بمظاهره العامة (= اقتصاد، ومجتمع، وسياسية، وثقافة، وفكر. . .).

لقد تحكّم واقع التأخر في إقرار عناصر جديدة عن المغرب كمفهوم وصيرورة وشخصية تاريخية، وعلاقات وحداته السياسية، ونوعية أدائها بداخل دار الإسلام والدوائر الدولية على حد سواء. إنها الغفوة التي لم تجعل المغرب منعزلاً أو منقطعاً عن تيارات المدنية الحديثة والمعاصرة، كما شددت على ذلك العديد من الكتابات الأجنبية، كما لم تسعفه على الفعل ليكتسب مكانته كطرف لا كموضوع خاضع، خانع لقدره. وحتى لحظة تخلُّص المغرب من غشاوة الغفوة التي لفّت مظاهر حياته (= النصف الثاني من القرن التاسع عشر) وتهيؤه للنهوض من كبوته بالإصلاح، و«إشاعة» روح الاجتهاد، وإقامة دولة التنظيمات، كان الفاصل بينه وبين استدراك الفجوة التي تبعده عن واقع التجارب المتقدمة، في حجم الحد الذي يفصل التخلف عن التأخر بمدلوله التاريخي.

مقابل هذه الوضعية، لقي المغرب ذاته مواجَهاً بتجربة أوروبية (= فرنسية أساساً) لم تتأسس مكوناتها بالإيقاع التاريخي نفسه، كما لم تستكمل عناصر تطورها بالسيرورة نفسها التي عاشها المغرب وعايشتها وحداته من القرن السادس عشر وحتى القرن التاسع عشر. إنها الهيمنة التي شكلت الأداة الفعلية والفعالة بالتجربة الأوروبية والغربية التي ترجمتها على صعيد الممارسة الاكتشافات العالمية الكبرى، ونزعات التوسع، والاستعمار والامبريالية لاحقاً. لذلك، كانت نتيجة التقابل بين المغرب وفرنسا، إدماجه ضمن المنظومة الرأسمالية وآليات اقتصادها، ومحاور أسواقها، والتأثير فيه بأنماطها في التفكير والسلوك والنظر إلى الأمور والأشياء.

- ٢ -

والحركات الوطنية المغربية، باعتبارها المجسِّدة لامتداد المغرب واستمراريته، الوارثة لتاريخه في نهوضه وسقوطه، قد أسست منطلقات وعيها الظاهرة الاستعمارية وحددت أدوات

وأساليب مقاومتها في ارتباط وتماسّ بهذا الإرث، وفي تفاعل مع التوترات التي كانت تتخلل مسلسل نضالها ضد الاحتلال وسياساته، وأيضاً في ارتباط بالتغيرات التي مسّت بُناها المجتمعية وأنماط تفكيرها على فترات متعاقبة (١٨٣٠، ١٨٤٤، ١٨٦٠، ١٨٨٠، ١٨٨٤، ١٩٢٦، ١٩٣٤، ١٩٤٤، ١٩٥٢، ١٩٥٣).

في لحظات الدفاع عن النفس وردّ الفعل، قلما تتوفر شروط الابداع، والاجتهاد، والمبادرة في التفكير، وهي معاينة لا تنطبق بالضرورة على واقع المغرب دون غيره، بل تنسحب على مجمل التجارب الإنسانية، اللهم الا استثناءات قليلة تمكنت في ظل هذه الشروط، أن تزاوج بين النضال لصيانة الذات والدفع بهذه الأخيرة لتبدع في أساليب نضالها. لذلك لم يحصل تشخيص فعلي للمعوقات التاريخية التي جعلت المغاربة متأخرين عن سواهم، كما لم تُقرأ مظاهر قوة الآخر (= الاستعمار - فرنسا) بعين انتقادية تاريخية؛ ما وقع هو تضخيم ماضي الأنا وتراثه، وقساوة عليه من حيث تخلّيه عن إرثه، والخروج عن منابعه ومصادره الأولى، والتنكر لمكاسبه. وبالموازاة انبهار بالآخر، وتمسُّك بمنجزاته، ودعوة إلى اقتفائه والأخذ بناصية عقله وتفكيره، أو في أقصى الحالات (= ما بعد عشرينيات هذا القرن) رفض التراث والغرب معاً. والتبشير بنمط في التفكير، على صحة منطقه العام ورؤيته للإنسان والكون، ظل عاجزاً عن النفاذ إلى عمق المجتمعات المغربية والتفاعل مع قضاياها الكبرى، وفي مقدمتها قضية التحرر والاستقلال واسترداد السيادة الوطنية.

لقد أفرزت شروط الانشداد لوضع تاريخي محجوز، كالذي ورثته الحركات الوطنية، بروز تيارات فكرية تراوحت بين السلفية أساساً، والليبرالية والاشتراكية والقومية، على شحوبها وضعف فعلها في الوعي الوطني ومكوناته الاجتماعية والسياسية. لذلك، كان وعي الاستعمار مرتبطاً بوعي ضرورة الحفاظ على الأنا وصيانة مقومات هويته (= الدين، اللغة، التاريخ)، كما ظل التفكير في الأساليب النضالية الكفيلة بتحقيق مثل هذه الصيانة رهناً بهذا النوع من الوعي ومرتهناً بضروراته وآفاقه. وحتى حين شهدت المجتمعات المغربية مع منتصف الأربعينيات توترات وتشققات، وتعرضت الظاهرة الاستعمارية لأزمات على مستوى إعادة إنتاج ذاتها، وتغيرت فلسفة النظام الدولي وآلياته، لم يواكب هذه الانعطافات تغير عميق في طبيعة التيارات الفكرية المكوِّنة للتشكيلة الايديولوجية بالمغرب، بل ظلت «السلفية» هي السائدة على مستوى التوجيه والمبادرة والتقرير، بالرغم من بروز أصوات تدعو إلى التحرر والاجتهاد والتحديث داخل مكونات الثقافة المغربية.

وعلى النقيض من ذلك، دخل الاستعمار الفرنسي بلدان المغرب واضح الاستراتيجيا، مهاجماً ومبادراً، على الرغم من النزعة «التجريبية» التي حكمت سياساته وواكبت توسعه واستقراره. فمقابل اصرار المغاربة على صيانة ذاتهم، تعمّد الاستعمار المسّ بمقومات شخصيتهم، مستغلاً تقدّم فروع من العلوم المعاصرة (= الاركيولوجيا، التاريخ، الانثروبولوجيا، الاثنوغرافيا. . .)، موظفاً معطياتها الموضوعية وأدواتها المنهجية، ليؤسس على قاعدة ذلك نظريات وسياسات تأرجحت بين الرغبة في إعدام الوجود التاريخي للمغرب

(= حالة الجزائر) والاكتفاء بتفكيك وحدته الوطنية (= التجنيس بتونس، والسياسات البربرية بالمغرب الأقصى)، وحتى في عز وعيه دخول تجربته مرحلة العد العكسي (= الثلاثينيات وبداية الأربعينيات) لم يتردد في البحث عن الصيغ الكفيلة بإسعافه على إعادة انتاج ذاته (= الاستمرارية) تارة بالتنظير لأساليب العنف و«مشروعية» الدعوة إليه، وطوراً بالاستكانة لـ «اتجاه التاريخ» والإنصات بتكتيك، حتى لا نقول بنفاق، إلى ضروراته، التي هي أولاً وقبل كل شيء ضرورات الحق في الاستقلال والحرية وتقرير المصير.

لقد انتهى التناظر بين الحركات الوطنية والاستعمار إلى سلام، قد نقول عنه بتعبير الجنرال ديغول «سلام الأبطال»: فلا المغرب تراجع عن مطلب الاستقلال و«الاستقلال قبل كل شيء»، ولا الاستعمار (= فرنسا) خرج خروج «المحمول إلى مدفنه الأخير». إنها المعادلة التي لم تشكّل لغزاً محيِّراً، محبِطاً، ومثيراً للقلق وخيبات الأمل وحسب، ولكن ظلت المعادلة الصعبة في نضال القوى التي تمثل شرعية الاستمرارية التاريخية للحركات الوطنية بالمغرب العربي.

- ٣ -

التاريخ وحده هو القادر على انصاف الحاضر والمساعدة على رسم معالم المستقبل. وفي تاريخ المغرب كثيرة هي القضايا التي بقيت أسئلة معلقة دون أجوبة، ولا حتى الاستعداد للتفكير في صياغة أجوبة عنها. لذلك حين نُسائل مرحلة المقاومة من أجل الاستقلال لتحديد كشف حساب عمّا هو موجب وسالب برصيدها الغني بتضحيات الشهداء من أبناء المغرب العربي والأحياء منهم، فإن الأمر يفوق كونه سجين حقبة بذاتها ولذاتها، ليمتد ويتداخل مع ما هو أقدم منه بكثير ولاحق له. لذلك، كما سجلنا سلفاً، عرفت تجربة الحركات الوطنية المغربية في مُقاومتها الاستعمار والتفوق عليه عدة بياضات، لم تتوفر شروط ملئها وقتئذ، بالتفكير والتحليل، والمناقشة المؤسسة على الاختلاف، والتراضي، ولمَ لا التسويات التاريخية - وهي بياضات لم تفقد قيمتها حتى اليوم، بل زادت تعثرات مغرب ما بعد الاستقلال، وأزماته، من دقتها وحساسيتها ومكانتها الاستراتيجية في مشروع بناء الإنسان المغربي الجديد. إنها قضايا (= بياضات): الديمقراطية، والوحدة، والحداثة، وتأسيس المغرب العربي التاريخي.

قائمة المراجع

١ ـ العربية

كتب

ابراهيم، عبد الله. **الإسلام في آفاق سنة الفين**. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٧٩.

ــــ. **صمود وسط الإعصار: محاولة لتفسير تاريخ المغرب الكبير**. ط ٢. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٧٦.

الابراهيمي، محمد البشير (محرّر). **سجل المؤتمر الخامس لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين المنعقد سنة ١٩٣٥**. قسنطينة: المطبعة الجزائرية الإسلامية، ١٩٣٥.

ابن أبي دينار، أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم. **المؤنس في أخبار إفريقية وتونس**. تحقيق وتعليق محمد شمام. ط ٣. تونس: المكتبة العتيقة، ١٩٦٧. (من تراثنا الإسلامي؛ ٣)

ابن أبي زرع. **الأنيس المطرب القرطاس**. فاس: [د. ن.]، ١٣٠٥ هـ. طبعة حجرية.

ابن باديس، عبد الحميد. **كتاب آثار ابن باديس**. إعداد عمار الطالبي. الجزائر: دار اليقظة العربية، ١٩٧٨.

ابن حيان، حيان ابن خلف القرطبي. **المقتبس في اخبار بلاد الأندلس**. تحقيق عبد الرحمن علي الحجي. بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٥.

ابن الخطيب، لسان الدين محمد بن عبد الله. **الاحاطة في أخبار غرناطة**. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٧٤.

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. **العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر: مقدمة ابن خلدون**. بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٥٦ ـ ١٩٥٩. ٧ ج.

ــــ. **المقدمة**. بيروت: دار القلم، ١٩٧٨.

ابن زيدان، عبد الرحمن. **اتحاف اعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**. الرباط: المطبعة الوطنية، ١٩٢٩ - ١٩٣٣. ٥ ج.
ابن عبد الحكم، عبد الرحمن بن عبد الله. **فتوح افريقيا والأندلس**. الجزائر: نشر كاتو، ١٩٤٧.
ابن عذارى المراكشي، أبو عبد الله محمد. **البيان المُغرب في أخبار الأندلس والمغرب**. تحقيق ومراجعة ج. س. كولان وليفي بروفنسال. بيروت: دار الثقافة، ١٩٨٠.
ابن القاضي. **المنتقى المقصور على مآثر خلافة أبي العباس المنصور**. الرباط: الخزانة العامة، رقم ١٠٥٩ م.ج.
ابن منصور، عبد الوهاب. **قبائل المغرب**. الرباط: المطبعة الملكية، ١٩٦٨.
ابولغد، ابراهيم (محرّر ومعد). **تهويد فلسطين**. ترجمة أسعد رزوق. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٢. (كتب فلسطينية؛ ٣٧)
ادريس، الرشيد. **ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة**. [د.م.]: الدار العربية للكتاب، [د.ت.].
اركون، محمد. **تاريخيّة الفكر العربي الإسلامي**. ترجمة هاشم صالح. بيروت: مركز الانماء القومي، ١٩٨٦.
ـــــ. **الفكر الإسلامي: قراءة علمية**. ترجمة هاشم صالح. بيروت: مركز الانماء القومي، ١٩٨٧.
الازرق، مغنية. **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي - السياسي**. ترجمة سمير كرم. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠.
اشقري، عثمان. **سسيولوجيا الفكر المغربي الحديث**. الدار البيضاء: منشورات عيون المقالات؛ مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٩٠.
أعمال الجامعة الشتوية: مجهودات واسهامات الأجيال السالفة عبر التاريخ في بناء المغرب العربي. الرباط: شركة الطباعة؛ صوت مكناس، ١٩٨٨.
آلان، نيفز وهذرستيل كوماجر. **موجز تاريخ الولايات المتحدة**.
أمين، أحمد. **زعماء الاصلاح في العصر الحديث**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨.
أمين، بديعة. **المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤.
أمين، سمير. **الأمة العربية: القومية والصراع الطبقي**. ترجمة كميل قيصر داغر. بيروت: دار ابن رشد للطباعة والنشر، ١٩٧٨.
ـــــ. **التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف**. ترجمة حسن قبيسي. ط ٢. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٨.
ـــــ. **المغرب العربي الحديث**. ترجمة كميل قيصر داغر. بيروت: دار الحداثة، ١٩٧٨.
اوزيغان، عمار. **الجهاد الأفضل**. ط ٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤.

اومليل، علي. **الاصلاحية العربية والدولة الوطنية**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي؛ بيروت: دار التنوير، ١٩٨٥.

ـــــ. **الخطاب التاريخي: دراسة لمنهجية ابن خلدون**. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨١.

باشلار، غاستون. **تكوين العقل العلمي: مساهمة في التحليل النفساني للمعرفة الموضوعية**. ترجمة خليل أحمد خليل. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨١.

بانانتي، ف. **مغامرات وملاحظات فوق شاطىء بربريا**. ط ٢. ميلانو. ٣ مج. ترجمة فرنسية: **تقرير عن اقامة في الجزائر**. باريس: ١٨٢٠.

بروفنسال، ليفي. **مؤرخو الشرفاء**. ترجمة عبد القادر الخلادي. الرباط: دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٧٧. (سلسلة التاريخ؛ ٥)

البزّاز، عبد الرحمن. **هذه قوميتنا**. القاهرة: دار القلم، [د. ت.].

البطريق، عبد الحميد. **التيارات السياسية المعاصرة، ١٨١٥ - ١٨٦٠**. بيروت: دار النهضة، ١٩٧٤.

بغداد، مديرية الدعاية العامة. **فيصل بن الحسين في خطبه وأقواله**. بغداد: المديرية، ١٩٤٥.

البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز. **المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب**. بغداد: مكتبة المثنى، [د. ت.].

بلال، عبد العزيز، **الاستثمار بالمغرب، ١٩١٢ - ١٩٦٤**. ط ٢. الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٠. (بالفرنسية).

بن حميدة، عبد السلام. **الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس، ١٩٢٤ - ١٩٥٦**. ترجمة جماعية. تونس: دار محمد علي الحامي، ١٩٨٤.

بن عبود، امحمد أحمد. **مركز الأجانب في مراكش**. ط ٢. تطوان: [د. ن.]، ١٩٨٠.

بن قفصية، عمر. **أضواء على الصحافة التونسية، ١٨٦٠ - ١٩٧٠**. تونس: دار بوسلامة للطباعة والنشر، ١٩٧٢.

بنونة، الطيب. **نضالنا القومي في الرسائل المتبادلة بين الأمير شكيب أرسلان والحاج عبد السلام بنونة**. طنجة: مطبعة دار الأمل، ١٩٨٠.

بنونة، عبد السلام [وآخرون]. **صفحات من تاريخ الحركة الوطنية**.

بنونة، المهدي. **المغرب. السنوات الحرجة**. جدة: الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، ١٩٨٩.

بورقيبة، الحبيب. **الدستور وفرنسا**. تونس: المطبعة التجارية، ١٩٣٧.

بوعزيز، يحيى. **الايديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية: من خلال ثلاث وثائق جزائرية**. [د. م.]: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٦.

بوعياد، الحاج حسن. **الحركة الوطنية والظهير البربري**. الدار البيضاء: دار الطباعة الحديثة، ١٩٧٩.

تافسكا، أحمد. **تطور الحركة العمالية في المغرب**. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠.

تشابجي، عبد الرحمن. المسألة التونسية والسياسة العثمانية، ١٨٨١ ـ ١٩١٣. ترجمة وتعليق عبد الجليل التميمي. تونس: دار الكتب الشرقية، ١٩٧٣.
تطور الوعي القومي في المغرب العربي. مجموعة من الباحثين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٨)
التميمي، عبد المالك خلف. الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي: المغرب العربي - فلسطين - الخليج العربي: دراسة تاريخية مقارنة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٣. (سلسلة عالم المعرفة؛ ٧١)
التونسي، خير الدين. أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك. تحقيق المنصف الشنوفي. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٧٢.
ـــــ. ـــــ. تقديم معن زيادة. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨.
الجابري، محمد عابد. الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية. ط ٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٥.
ـــــ. العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي. الدار البيضاء: دار النشر المغربية؛ دار الثقافة، ١٩٧١.
ـــــ. المغرب المعاصر: الخصوصية والهوية.. الحداثة والتنمية. الدار البيضاء: مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، ١٩٨٨.
ـــــ. المقاومة المغربية في مدلولها التاريخي.
ـــــ. نحن والتراث: قراءة معاصرة في تراثنا الفلسفي. بيروت: دار الطليعة؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٠.
ـــــ [وآخرون]. الانتلجانسيا في المغرب العربي. مجموعة بإشراف عبد القادر جغلول. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٤.
الجراري، عبد الله. المحدث الحافظ أبو شعيب الدكالي. الدار البيضاء: دار الثقافة، [د. ت.].
جعيط، هشام. الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي. ترجمة المنجي الصيادي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٤. (سلسلة السياسة والمجتمع)
جغلول، عبد القادر. تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية. ترجمة فيصل عباس؛ مراجعة خليل أحمد خليل. ط ٢. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٢. (السلسلة التاريخية)
الجنحاني، الحبيب. المغرب الإسلامي: الحياة الاقتصادية والاجتماعية (٣ ـ ٤ هـ/ ٩ ـ ١٠م). تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٧٨.
الجندي، أنور. الفكر والثقافة المعاصرة في شمال افريقيا. القاهرة: الدار القومية، ١٩٦٥.
جوليان، شارل أندريه. افريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية. ترجمة المنجي سليم [وآخرون]؛ مراجعة فريد السوداني. تونس: الدار التونسية للنشر؛ الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٦.
ـــــ. تاريخ افريقيا الشمالية: تونس، الجزائر، المغرب الأقصى من الفتح الإسلامي إلى

سنة ٦٤٧ م. ترجمة محمد مزالي والبشير بن سلامة. ط ٣. تونس: الدار التونسية للنشر؛ الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٨.

ــــ. **الجزائريون المسلمون وفرنسا، ١٨٧١ - ١٩١٩**. باريس: المنشورات الجامعية الفرنسية، ١٩٦٨.

ــــ. **المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي**. ترجمة محمد مزالي والبشير بن سلامة. تونس: الشركة التونسية للتوزيع، [د. ت.].

ــــ [وآخرون]. **الخطابي وجمهورية الريف**. ترجمة صالح بشير. بيروت: دار ابن رشد، ١٩٨٠.

الجيلالي، عبد الرحمن بن محمد. **تاريخ الجزائر العام**. الجزائر: المطبعة العربية، ١٩٥٣ - ١٩٥٥. ٢ ج.

ــــ. **الكتابة التاريخية والمعرفة التاريخية: مقدمة في أصول صناعة التاريخ العربي**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٣.

حجار، جوزف. **أوروبا ومصير الشرق العربي: حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية**. ترجمة بطرس الحلاق وماجد نعمة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦.

الحجوي، محمد بن الحسن. **بالاقتصاد تتقدم حياة البلاد**. الرباط: الخزانة العامة، رقم ج ١١٣.

ــــ. **رسالة إلى الجباص**. الرباط: الخزانة العامة، رقم ح ٢٠٤.

ــــ. **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي**. فاس: المطبعة الجديدة، [د. ت.].

ــــ. **مستقبل تجارة المغرب**. تونس: مطبعة النهضة، ١٩٢٧.

ــــ. **النظام في الإسلام: محاضرة القيت بتاريخ ١١ ابريل ١٩٢٨ امام المؤتمر السادس لمعهد الدراسات المغربية العليا**. الرباط: مطبعة الأمنية، ١٩٢٨.

الحجوي، محمد المهدي. **حياة الوزان الفاسي**. الرباط: [د. ن.]، ١٩٣٥.

الحداد، الطاهر. **التعليم الإسلامي وحركة الاصلاح في جامع الزيتونة**. تقديم وتحقيق محمد أنور بوسنينة. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨١.

ــــ. **العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية**. ط ٤. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤.

حربي، محمد. **الثورة الجزائرية: سنوات المخاض**. ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي. الدار البيضاء: دار الخطابي، ١٩٨٨.

ــــ. **حزب جبهة التحرير الوطني: الخيال والحقيقة**.

حزب الاستقلال. **الحركة الوطنية المغربية: نظرة تاريخية موجزة**. باريس: [د. ن.]، ١٩٤٦.

ــــ. **الوثائق، ١٩٤٤ - ١٩٤٦**. باريس: المطبعة المركزية للهلال، ١٩٤٦.

ــــ، قسم التوجيه والارشاد. **المغرب العربي المتحد، مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي**.

ـــــ. من خطاب المرحوم علاّل الفاسي، رئيس مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي في الجلسة الختامية.
حقي، احسان. تونس العربية. بيروت: دار الثقافة، ١٩٦١. (المكتبة المغربية؛ ٣)
حميش، سالم. في نقد الحاجة إلى ماركس. الدار البيضاء؛ المركز الثقافي العربي؛ بيروت: دار التنوير، ١٩٨٣.
خالد، أحمد. أضواء من البيئة التونسية على الطاهر الحداد ونضال جيل. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٧٩.
خوزي، يوسف (معد). المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٧: دراسة توثيقية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.
دالاس، جون فوستر. حرب أم سلم. ترجمة عفيف الصمدي. [د.م.]: دار النشر للعالميين، [د.ت.].
دانكوس وشرام. الماركسية وآسيا. باريس: كولان، ١٩٦٥.
دروزة، محمد عزة. حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات. صيدا: المطبعة العصرية، ١٩٥٠. ٦ ج.
دروزيل، ج.ب. التاريخ الدبلوماسي: تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم. ترجمة نور الدين حاطوم. ط ٢. دمشق: دار الفكر، ١٩٧٨.
الدولة الفرنسية للاعلام. مذكرات وثائقية ودراسات. سلسلة نصوص ووثائق؛ ٣٥٧.
دوللو، لويس. التاريخ الدبلوماسي. ترجمة سموحي فوق العادة. بيروت: منشورات عويدات، ١٩٧٠.
الديب، فتحي. عبد الناصر وثورة الجزائر. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤.
رايشاور، أدوين. اليابانيون. ترجمة ليلى الجبالي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩. (سلسلة عالم المعرفة؛ ١٣٦)
رشيد رضا: مختارات سياسية من مجلة «المنار». تقديم ودراسة وجيه كوثراني. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠.
رودني، والتر. أوروبا والتخلف في افريقيا. ترجمة أحمد القصير. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٨. (سلسلة عالم المعرفة؛ ١٣٢)
رونوفان، بيير وجان باتيست. مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية. ترجمة فايز كم نقش. باريس؛ بيروت: منشورات البحر المتوسط؛ منشورات عويدات، [د.ت.].
زيادة، خالد. اكتشاف التقدم الأوروبي: دراسة في المؤثرات الأوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١.
زيادة، نقولا. أصول الوطنية بتونس. بيروت: [د.ن.]، ١٩٦٢.
الزياني، أبو حمو موسى. واسطة السلوك في سلوك الملوك. الرباط: الخزانة العامة؛ الخزانة الحسينية، [د.ت.].

ساعف، عبد الله. **كتابات ماركسية حول المغرب، ١٨٦٠ - ١٩٢٥**. ترجمة السيد المعتصم. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٨٧.

سعد الله، أبو القاسم. **الحركة الوطنية الجزائرية، ١٩٠٠ - ١٩٣٠**. ط ٢. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧.

ــــ. **الحركة الوطنية الجزائرية، ١٩٣٠ - ١٩٤٥**. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥.

ــــ. **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٦.

سعيدان، عمر. **فرحات حشاد بطل الكفاح القومي والاجتماعي: حياته، مذهبه، آثاره**. سوسة، تونس: مطبعة الشلي، ١٩٦٩.

السليماني، ابو عبد الله بن الأعرج. **اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب**. الرباط: مطبعة الأمنية، ١٩٧١.

الشابي، أبو القاسم. **الخيال الشعري عند العرب**. تونس: الشركة القومية للنشر والتوزيع، ١٩٧٥.

الشامي، علي. **الصحراء الغربية: عقدة التجزئة في المغرب العربي**. بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠.

الشاوي، عبد القادر. **السلفية والوطنية**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥.

الشريف، ريجينا. **الصهيونية غير اليهودية: جذورها في التاريخ الغربي**. ترجمة أحمد عبد الله عبد العزيز. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٥. (سلسلة عالم المعرفة؛ ٩٦)

شفيق، منير. **في الوحدة العربية والتجزئة**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩.

شلبي، ابراهيم أحمد. **التنظيم الدولي: دراسة في النظرية العلمية والأمم المتحدة**. القاهرة: مكتبة الآداب، [د. ت.].

صاري، الجيلالي ومحفوظ قداش. **المقاومة السياسية، ١٩٠٠ - ١٩٥٤: الطريق الاصلاحي والطريق الثوري**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٧.

صباغ، بول. **تونس: محاولة في المونوغرافية**. باريس: المنشورات الاجتماعية، ١٩٥١.

الصمد، رياض. **العلاقات الدولية في القرن العشرين**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٣. ٢ ج.

عبد الله، الطاهر. **الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة، ١٨٣٠ - ١٩٥٦**. ط ٢. بيروت: مكتبة الجماهير، ١٩٧٦.

عبد الله، عبد الخالق. **العالم المعاصر والصراعات الدولية**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩. (سلسلة عالم المعرفة؛ ١٣٣)

عبد الرحمن، عواطف. **مصر وفلسطين**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠. (سلسلة عالم المعرفة؛ ٢٦)

عبد القادر، محمد بن الأمير. تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر. الاسكندرية: [د.ن.]، ١٩٠٣. ٢ ج.
عبد الملك، أنور. تغيير العالم. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٥. (سلسلة عالم المعرفة؛ ٩٥)
العرائشي، الحسن. انطلاق المقاومة المغربية وتطورها. الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٢.
العروي، عبد الله. الايديولوجية العربية المعاصرة. ترجمة محمد عيتاني؛ تقديم مكسيم رودنسون. ط ٣. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠.
ـــــ. ثقافتنا في ضوء التاريخ. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي؛ بيروت: دار التنوير، ١٩٨٣.
ـــــ. العرب والفكر التاريخي. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٣.
ـــــ. مجمل تاريخ المغرب. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٤.
ـــــ. مفهوم الدولة. ط ٢. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي؛ بيروت: دار التنوير، ١٩٨٣.
العظمة، عزيز. ابن خلدون وتاريخيته. ترجمة عبد الكريم ناصيف. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١.
ـــــ. الكتابة التاريخية والمعرفة التاريخية: مقدمة في أصول صناعة التأريخ العربي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٣.
العقاد، صلاح. المغرب العربي: دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة: الجزائر، تونس، المغرب الأقصى. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٠.
العلمي، محمد. حركة تحرير الأطلس. الدار البيضاء: مطبعة الدار البيضاء، ١٩٧٩.
علي، أحمد فريد. الجامعة العربية بين القوى الرجعية والقوى الشعبية. القاهرة: مطبوعات ادارة الاستعلامات، ١٩٦٢.
عياش، ألبير. المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية. ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي. الدار البيضاء: دار الخطابي، ١٩٨٥.
غاليسو، روني. أرباب العمل الأوروبيون بالمغرب، ١٩٣١ - ١٩٤٢. الرباط: المنشورات التقنية لشمال افريقيا، ١٩٦٤.
غلاّب، عبد الكريم. تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب: من نهاية الحرب الريفية إلى بناء الجدار السادس في الصحراء. الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٧.
ـــــ. ملامح من شخصية علال. الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٧٤.
غوديو، أتيليو. علال الفاسي أو تاريخ الاستقلال. باريس: مطابع آلان مورو، ١٩٧٢.
الفاسي، علاّل. حديث المغرب في المشرق. القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٥٦.
ـــــ. الحركات الاستقلالية في المغرب العربي. ط ٤. الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٠.
ـــــ. حفريات عن الحركة الدستورية في المغرب قبل الحماية. الرباط: مطبعة الرسالة، [د.ت.]. (سلسلة الجهاد الأكبر؛ ٦)
ـــــ. المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى: محاضرات. القاهرة: جامعة الدول

العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٥٤.
ــــــ. **مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها**. الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٦٣.
ــــــ. **منهج الاستقلالية: نص التقرير المذهبي الذي قدّمه رئيس حزب الاستقلال للمؤتمر السادس المنعقد في الدار البيضاء، يناير ١٩٦٢**. الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٦٢.
ــــــ. **نداء القاهرة**. ط ٢. الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٣.
ــــــ. **النقد الذاتي**. ط ٤. الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٧٩.
فالنسي، لوسيت. **المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر، ١٧٩٠ - ١٨٣٠**. ترجمة الياس مرقص. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠.
فتح الباب، حسن. **المنازعات الدولية ودور الأمم المتحدة في المشكلات المعاصرة**. القاهرة: عالم الكتب، [د.ت.].
القادري، أبو بكر. **سعيد حجي: دراسة عن حياته ونشاطه الثقافي والسياسي**. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٧٩.
القباج، محمد بن العباس. **الأدب العربي في المغرب الأقصى**. الرباط: المطبعة الوطنية، ١٩٢٩. ٢ ج.
القبلي، محمد. **مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط**. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٨٧. (سلسلة المعرفة التاريخية، تاريخ ومجتمعات)
قرقوط، ذوقان. **تطور الحركة الوطنية في سورية، ١٩٢٠ - ١٩٣٩**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥.
قنانش، محمد ومحفوظ قداش. **نجم الشمال الافريقي، ١٩٢٦ - ١٩٣٧: وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٤.
الكردودي، أحمد. **كشف الغُمّة ببيان أن حرب النظام حق على هذه الأمة**. الرباط: مخطوط بالخزانة العامة.
كريدية، ابراهيم. **السياسة البربرية للحماية الفرنسية في المغرب**. الدار البيضاء: شركة الطبع والنشر، [د.ت.].
كنون، عبد الله. **النبوغ المغربي في الأدب العربي**. ط ٣. بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٥.
كوفاليفسكي. **الملكية الجماعية للأرض: أسباب انحلالها وتاريخه ونتائجه**. موسكو: [د.ن.]، ١٨٧٩.
لاكوتير، جون. **خمسة رجال وفرنسا**. باريس: سوي، ١٩٦١.
لاكوست، ايف. **العلامة ابن خلدون**. ترجمة ميشال سليمان. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٤.
لاندو، روم. **تاريخ المغرب في القرن العشرين**. ترجمة نقولا زيادة. بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٣.
لوكسمبورغ، روزا. **تراكم رأس المال**. باريس: ماسبيرو، ١٩٦٩.

ماركس، كارل وفريديريك انغلز. **الماركسية والجزائر**. ترجمة جورج طرابيشي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨.

المراكشي، عبد الواحد. **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**. القاهرة: [د.ن.]، ١٩٤٩.

مرتاض، عبد الملك. **الجدل الثقافي بين المغرب والمشرق**. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٢.

مرقص، الياس. **الماركسية اللينينية والتطور العالمي والعربي في برنامج الحزب الشيوعي اللبناني وفي نقدنا لهذا البرنامج**. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٠.

مركز الدراسات والابحاث الاقتصادية والاجتماعية. **الذاتية العربية بين الوحدة والتنوع**. تونس: الجامعة التونسية، ١٩٧٨. (سلسلة الدراسات الاجتماعية)

مركز الدراسات المعادية للامبريالية. **الامبريالية الفرنسية**. باريس: ماسبيرو، ١٩٧٨.

المركز الوطني التونسي للتوثيق. **الوثائق عدد ١٠، ١٩٤٤ - ١٩٤٩؛ الوثائق عدد ١١، ١٩٥٠ - ١٩٥١، والوثائق عدد ١٣، ١٩٥٢ - ١٩٥٦**.

المرنيسي، عبد الحميد. **الحركة الوطنية من خلال علال الفاسي**. الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٧٨.

مزين، محمد ويونان لبيب رزق. **تاريخ العلاقات المغربية - المصرية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢**. الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٢.

المسيري، عبد الوهاب محمد. **الايديولوجية الصهيونية: دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢. ٢ ج. (سلسلة عالم المعرفة؛ ٦٠ - ٦١)

مطالب الشعب المغربي، ١٩٣٤. الرباط: المطبعة الملكية، ١٩٧٩.

مقلد، اسماعيل صبري. **الاستراتيجية والسياسة الدولية**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥.

المنوني، خالد. **اقتصاد المغرب العربي ورأس المال العالمي**. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٨٧. (سلسلة المعرفة الاجتماعية)

المنوني، عبد اللطيف ومحمد عياد. **الحركة العمالية المغربية: صراعات وتحولات**. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٨٥. (سلسلة المعرفة الاجتماعية)

المنوني، محمد. **مدخل إلى تاريخ القرويين الفكري**. [د.م.]: الكتاب الذهبي، ١٩٦٠.

ـــــ. **مظاهر يقظة المغرب الحديث**. الرباط: مطبعة الأمنية، ١٩٧٣.

مكتب المغرب العربي. **الحماية الفرنسية في مراكش بعد ٣٦ سنة**. القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٤٨.

ـــــ. **مراكش تتظلم**. القاهرة: مطبعة التقدم، ١٩٤٥.

الموسوعة السياسية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤.

مونتاني، روبير. **ولادة البروليتارية المغربية: تحقيق جماعي ما بين ١٩٤٨ - ١٩٥٠**. [د.م.]: منشورات بيروني، ١٩٥١.

ميمي، البير. **صورة المستعمِر والمستعمَر**. ترجمة جيروم شاهين. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠.

الناصري، أبو العباس أحمد بن خالد. **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**. تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري. الدار البيضاء: دار الكتاب، ١٩٥٥. ٩ ج.
الناصري، محمد المكي. **فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى**.
ناصيف، جورج. **الوحدة العربية واسرائيل**. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٥.
الهرماسي، محمد عبد الباقي. **المجتمع والدولة في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «المجتمع والدولة»)
هيغل، جورج فريدريك. **محاضرات في فلسفة التاريخ**. ترجمة امام عبد الفتاح امام. ط ٢. بيروت: دار التنوير، ١٩٨١.
الوزاني، محمد حسن. **حرب القلم**. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨١ - ١٩٨٣. ٥ ج.
ـــــ. **مذكرات حياة وجهاد: التاريخ السياسي للحركة التحريرية المغربية**. بيروت: مؤسسة الطباعة والتصوير، ١٩٨٢.
يسين، السيد (مشرف). **تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.

دوريات

ابراهيم، جورجيت عطية. «حركة النقابات التونسية عبر التاريخ الوطني.» **دراسات عربية**: السنة ١٦، العدد ٨، حزيران/ يونيو ١٩٨٠.
ابراهيم، عبد الله. «ثورة العقل.» **المغرب**: ١٩٣٨، و**مجلة الثقافة المغربية**: العدد ٦، ١٩٣٨.
ـــــ. «الحركة الوطنية والعمل الثقافي.» **الكرمل**: العدد ١١، ١٩٨٤.
«الأبواب المفتوحة في أوجه طلبتنا.» **العلم السياسي**: السنة ١، العدد ١٢، حزيران/ يونيو ١٩٨٣.
ادريس، الرشيد. «أربعة رسائل من المرحوم الأستاذ يوسف الرويسي.» **المجلة التاريخية المغربية**: العددان ٢١ - ٢٢، نيسان/ ابريل ١٩٨١.
اسماعيل، سلمان. «الجذور التاريخية لمغرب موحّد.» **شؤون عربية**: العدد ٣٠، آب/ اغسطس ١٩٨٣.
اشقري، عثمان. «الفكر الاصلاحي الوطني والمسألة التعليمية في المغرب خلال الثلث الأول من القرن العشرين.» **المشروع**: العددان ٧ - ٨، ١٩٨٦.
الاعلان: ١٨/١١/١٩٨٢.
افريقيا الفرنسية: تموز/ يوليو ١٩٣٦.
الأمة: العدد ٤٦ (نشرة خاصة)، والعدد ٤٧، شباط/ فبراير ١٩٣٧.
باسكون، بول. «تكوين المجتمع المغربي.» ترجمة أحمد حمايمو. **المشروع**: العدد ٤، حزيران/ يونيو ١٩٨١.
بالحميس، مولاي. «غارة شارل الخامس على مدينة الجزائر (١٥٤١ م/ ٩٤٨ هـ): بين

المصادر الإسلامية والمصادر الفرنسية.» **تاريخ وحضارة المغرب**: العددان ٦ ـ ٧، تموز/ يوليو ١٩٦٧.

بشير، صالح. «بحث أولي في ديناميكية تكون الدول الحديثة في بلاد المغرب.» **قضايا عربية**: السنة ٦، العدد ٨، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩.

«بطل العرب والاسلام وأندلسها الجديدة: الأمير محمد عبد الكريم وقول كاتب اسباني فيه.» **المنار**: السنة ٢٦، حزيران/ يونيو ١٩٢٥.

بكير، عبد الوهاب. «دراسة التاريخ بتونس.» تقرير منشور ضمن وقائع المؤتمر الثاني لجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين بفرنسا. **العلم السياسي**: السنة ١، العدد ١٢، حزيران/ يونيو ١٩٨٣.

بلا فريج، أحمد. «اشتراكيون أو رجعيون.» **المغرب**: آب/ أغسطس ١٩٣٣.

البلهوان، علي. «دراسة اللغة العربية بتونس.» تقرير منشور ضمن وقائع المؤتمر الثاني لجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين بفرنسا. **العلم السياسي**: السنة ١، العدد ١١، أيار/ مايو ١٩٨٣.

بن الصديق، المحجوب. «النقابية المغربية تسير.» ١٩٥٤.

بن عبود، امحمد. «مكتب المغرب العربي في القاهرة: أول نواة للوحدة السياسية المغربية.» **المجلة التاريخية المغربية**: العددان ٤١ ـ ٤٢، حزيران/ يونيو ١٩٨٦.

ـــــ وجاك كاني. «مؤتمر المغرب العربي سنة ١٩٤٧ وبداية نشاط مكتب المغرب العربي في القاهرة: عملية ابن عبد الكريم.» **المجلة التاريخية المغربية**: العددان ٢٥ ـ ٢٦، حزيران/ يونيو ١٩٨٢.

بنعبد الله، عبد العزيز. «تطور لغة الضاد في المغرب العربي.» **شؤون عربية**: العدد ٣٠، آب/ أغسطس ١٩٨٣.

بنونة، عبد السلام. «المعرفة! المعرفة.» **الحرية**: ١٩٣٧/٤/١١.

بنونة، محمد. «دراسة التاريخ بالمغرب الأقصى.» تقرير منشور ضمن وقائع المؤتمر الثاني لجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين بفرنسا. **العلم السياسي**: السنة ١، العدد ١٢، حزيران/ يونيو ١٩٨٣.

بوطالب، عبد الهادي. في: **الشرق الأوسط**: ١٩٨٨/٥/٢٥.

بوعبيد، عبد الرحيم. في: **الاتحاد الاشتراكي**: ١٩٩٠/١/١١.

بوعزيز، يحيى. «ثورة محمد المقراني والشيخ ابن الحداد.» **الأصالة**: العدد ٢، أيار/ مايو ١٩٧١.

التميمي، عبد الجليل. «انطباعات حول أهمية الدين في الممتلكات الفرنسية بافريقيا.» **المجلة التاريخية المغربية**: العدد ١، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤.

ـــــ. «التفكير الديني والتبشير: لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن التاسع عشر.» **المجلة التاريخية المغربية**: العدد ١، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤.

ـــــ. «ثلاث رسائل من الحاج أحمد (باي قسنطينة) إلى الباب العالي.» **تاريخ وحضارة المغرب**: العدد ٩، تموز/ يوليو ١٩٧٠.

التميمي، عبد المالك خلف. «بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ١٢، العدد ١، ربيع ١٩٨٤.
توفيق، المدني أحمد. «الثوابت الجزائرية عبر التاريخ.» **المعرفة الاجتماعية**: السنة ١، العدد ٦، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣.
الثقافة الجديدة: السنة ١، العدد ١، خريف ١٩٧٤.
الجابري، محمد عابد. «المثقف العربي وإشكالية النهضة: رؤية مستقبلية.» **الوحدة**: السنة ١، العدد ١٠، تموز/ يوليو ١٩٨٥.
الجبوري، جميل. «نشأة فكرة جامعة الدول العربية.» **شؤون عربية**: العدد ٢٥، آذار/ مارس ١٩٨٣.
حاتم، صفوت. «الفكر القومي وأزمة المنهج.» **شؤون عربية**: العدد ١٤، نيسان/ ابريل ١٩٨٢.
ـــــ. «الفكر القومي والطريق إلى الوحدة العربية.» **الوحدة**: السنة ١، العدد ٧، نيسان/ ابريل ١٩٨٥.
الحجوي، محمد بن الحسن. «تعليم البنات.» **المغرب**: آب/ أغسطس - أيلول/ سبتمبر ١٩٣٥.
حجي، سعيد. «النهضة المغربية بين الخيال وحقيقة العمل.» **التقدم**: تموز/ يوليو ١٩٣٨.
حجي، محمد. «المقاومة المسلحة ضد الاستعمار الأوروبي وأصداؤها في المغرب وليبيا.» **المجلة التاريخية المغربية**: العددان ١٧ - ١٨، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠.
«حرب الريف والأندلس الجديدة: مساعدة منكوبيها وضروب من العبر منها!» المنار: السنة ٢٦، تموز/ يوليو ١٩٢٥.
الحرية: ١٩٤٤/١٠/٥.
حسني، عبد اللطيف. «حول الفكر السياسي المغربي: بعض جوانب انتاج أحمد بن خالد الناصري.» **أبحاث**: العدد ١، كانون الثاني/ يناير - آذار/ مارس ١٩٨٣.
حسين، رئيس. «بعض جذور الإشكالية الثقافية حالياً بالمغرب العربي.» **شؤون عربية**: العدد ٣٠، آب/ اغسطس ١٩٨٣.
حشاد، فرحات. «تونس والحركة النقابية.» **مساجلات عالمية**: أيلول/ سبتمبر - تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩.
ـــــ. في: **الحرية**: ١٩٤٨/٨/١، و١٩٤٨/١٢/١٧.
ـــــ. في: **الزهرة**: ١٩٤٧/١/١٤.
ـــــ. في: **الندوة**: العدد ١٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٢.
حميدة، سالم. «الاصلاح الزيتوني.» **النهضة**.
ـــــ. «طريقنا في الاصلاح الزيتوني.» **المشير**: أيار/ مايو - حزيران/ يونيو ١٩١١.
«خطابات ابن باديس (ابريل ١٩٣٦).» **الشهاب**: ١٩٣٧/١٠/٢٥.
داود، محمد. في: **السلام**: العدد ١، ١٩٣٣.
رسالة المغرب: السنة ١١، العدد ١٣٧، شباط/ فبراير ١٩٥٢.

رشيد، هارون هاشم. «قراءة في محاضر تأسيس جامعة الدول العربية.» **شؤون عربية:** العدد ٢٥، آذار/ مارس ١٩٨٣.
الرويسي، يوسف. «نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق.» **المجلة التاريخية المغربية:** العدد ١٢، ١٩٧٨.
زغال، عبد القادر. «تونس: البورقيبية، الماركسية، الإسلامية.» **الواقع:** السنة ١، العدد ٤، شباط/ فبراير ١٩٨٢.
الزهرة: ١٩٤٧/٩/٢١.
«الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة.» (مخطوط تاريخي غير منشور). تقرأ عنه في: **تاريخ وحضارة المغرب:** العدد ٣، تموز/ يوليو ١٩٦٧.
زيادة، أحمد. «نريد أدباً يمثلنا.» **رسالة المغرب:** السنة ١١، العدد ١٣٦، كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢.
السعداوي، حسن. «الوحدة العمالية القومية: البرجوازية في تونس.» **الحركة النقابية العالمية:** العددان ٨ ـ ٩، آب/ أغسطس ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٠.
السلام: العدد ١، ١٩٣٣.
سويدان، ناصر الدين. «الأصول الواقعية للكيانات القطرية.» **الوحدة:** السنة ١، العدد ٧، نيسان/ ابريل ١٩٨٥.
الشابي، علي. «صلة النخبة التونسية بجمال الدين الأفغاني ودورهم في حركة العروة الوثقى.» **المجلة التاريخية المغربية:** العددان ١٠ ـ ١١، ١٩٧٨.
الشاهد، توفيق. «التاريخ الفعلي للنقد الذاتي.» **اقلام:** العدد ٩، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧.
الشنوفي، المنصف. «مصادر رحلتي محمد عبده إلى تونس.» **حوليات الجامعة التونسية:** ١٩٦٦.
شيخاني، سعاد. «فرانز فانون: فكره السياسي.» **الفكر العربي:** السنة ١٣، العدد ٢٣، تشرين الأول/ أكتوبر ـ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١.
صباح الصحراء والمغرب العربي: ١٩٩٠/٨/٢٠.
الصحراء المغربية: ١٩٩٠/٨/٢٠.
الصدى الجزائري: ١٩٤٥/٨/٧.
الطريس، عبد الخالق. «الخطة الوحيدة لاصلاح التعليم.» **الحرية:** ١٩٣٨/١٢/٢٩.
ــــــ. «دراسة اللغة العربية في المنطقة الريفية.» تقرير منشور ضمن وقائع المؤتمر الثاني لجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين بفرنسا. **العلم السياسي:** السنة١، العدد ١١، ايار/ مايو ١٩٨٣.
«عبد الله العروي: المؤرخ ـ المفكر.» تقديم وحوار سالم حميش. **الوحدة:** السنة ٢، العددان ٢٢ ـ ٢٣، تموز/ يوليو ١٩٨٦.
عبد الدائم، عبد الله. «موقف الصهيونية، كفكرة وحركة، من القومية العربية.» **شؤون عربية:** العدد ٥٥، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨.

عبد الغني، جاسم محمد. «العرب وتجربة التحديث اليابانية.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١١٩، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩.
العربي، اسماعيل. «معاهدة تافنا أو انتصار الدبلوماسية الجزائرية.» **تاريخ وحضارة المغرب**: العدد ١١، حزيران /يونيو ١٩٧٤.
عزام باشا، عبد الرحمن. في: **الحياة**: ١٩٦٦/٣/١٣.
العلم: ١٩٨٩/١/١١.
العماري، أحمد. «المؤثرات الحقيقية وراء موقف المؤرخين الأجانب من التدخل المغربي في تلمسان إثر احتلال فرنسا للجزائر سنة ١٨٣٠.» **مجلة كلية الآداب (فاس)**: العددان ٢ - ٣، ١٩٧٩ - ١٩٨٠.
العمراني، عبد القادر. «حاجتنا إلى ثقافة مزدوجة.» **رسالة المغرب**: السنة ١١، العدد ١٣٩، نيسان/ ابريل ١٩٥٢.
العمل التونسي: ١٩٣٣/٤/١٥، و١٩٣٦/١٢/٢٣.
غلاّب، عبد الكريم. «تنويع المثقف.» **رسالة المغرب** (افتتاحية): العدد ١٤٤، أيلول/ سبتمبر ١٩٥٢.
ـــــ. «توحيد المثقف.» **رسالة المغرب**: العدد ١٤٣، آب/ أغسطس ١٩٥٣.
ـــــ. «من رابطة الدفاع عن مراكش حتى مكتب المغرب العربي.» **العلم السياسي**: العدد ٤، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢.
فارس، هاني أحمد. «قسطنطين زريق: داعية العقلانية في الفكر العربي الحديث.» **شؤون عربية**: العدد ١٤، نيسان/ ابريل ١٩٨٢.
الفاسي، علاّل. «السياسة البربرية في مراكش.» **المسلمون**: السنة ١، العددان ٣ - ٤، كانون الثاني/ يناير - آذار/ مارس ١٩٥٢.
ـــــ. «نظرات في تاريخ الصحافة المغربية وتطورها.» **العلم**: ١٩٨٦/٩/١١.
فريد، محمد. في: **اللواء**: العدد ١٣، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٠١.
«في التوجيه الثقافي.» **رسالة المغرب** (افتتاحية): العدد ١٤٢، تموز/ يوليو ١٩٥٢.
القبلي، محمد. «ملاحظات حول التجارب الوحدوية-الوسيطية ببلاد المغرب الكبير.» **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية (الرباط)**: العدد ٩، ١٩٨٢.
قداش، محفوظ. «الأمير خالد ونشاطه السياسي بين ١٩١٩ - ١٩٢٥.» **تاريخ وحضارة المغرب**: العدد ٤، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤.
ـــــ. «انتفاضة ١٨٧١: مقاومة الشعب بحركة الايمان.» **الأصالة**: العدد ٢، أيار/ مايو ١٩٧١.
قزيها، وليد. «فكرة الوحدة العربية في مطلع القرن العشرين.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٤، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨.
«كتابة تاريخ الحركة الوطنية، أعمال ندوة اتحاد كتّاب المغرب التي عقدت بالرباط، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨.» **العلم** (الملحق الثقافي): ١٩٨٨/١١/٢٦.
الكتاني، محمد ابراهيم. «مؤتمرات جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين كانت مهداً لفكرة

المغرب العربي.» العلم السياسي: السنة ١، العدد ١١، ايار/ مايو ١٩٨٣.
كريم، مصطفى. «الحزب الشيوعي التونسي خلال سنوات الثلاثينات.» المجلة التاريخية المغربية: العددان ٢١ - ٢٢، ١٩٨١.
ـــــ. «حول جذور الحزب الشيوعي التونسي، ١٩١٩ - ١٩٢٩.» المجلة التاريخية المغربية: العدد ٢، ١٩٧٤.
ـــــ. «مسألة الحق النقابي بتونس، ١٨٨١ - ١٩٣٢.» المجلة التاريخية المغربية: العدد ٣، ١٩٧٥.
كنون، عبد الله. في: الكرمل: العدد ١١، ١٩٨٤.
كورودا، ياسومازا. «التحديث والاغتراب في اليابان.» المستقبل العربي: السنة ٧، العدد ٦٩، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤.
مالكي، امحمد. «الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي: حول الوحدة وبناء الدولة القطرية.» الوحدة: السنة ٢، العدد ١٩، نيسان/ ابريل ١٩٨٦.
ـــــ. «حول مشروع وحدة المغرب العربي الكبير: مقاربة لبعض عناصر الخطاب.» شؤون عربية: العدد ٤٩، آذار/ مارس ١٩٨٧.
ـــــ. «العنف في العلاقات الدولية: قراءة في تاريخ المفهوم ودلالاته المعاصرة.» الوحدة: السنة ٦، العدد ٦٧، نيسان/ ابريل ١٩٩٠.
محافظة، علي. «الفكر القومي قبل نشوء جامعة الدول العربية.» شؤون عربية: العدد ٤٣، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥.
«محنة المثقف.» رسالة المغرب (افتتاحية): العدد ١٤٥، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٢.
المسيري، عبد الوهاب محمد. «الحركة الصهيونية: الخلفية التاريخية.» عالم الفكر: السنة ١٤، العدد ١، نيسان/ ابريل - حزيران/ يونيو ١٩٨٣.
مصطفاي، عبد الرشيد. «التعليم العربي في الجزائر: حالته العقيمة ووجه الاصلاح.» تقرير منشور ضمن وقائع المؤتمر الثاني لجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين بفرنسا. العلم السياسي: السنة ١، العدد ١١، أيار/ مايو ١٩٨٣.
المنار: السنة ٣١، كانون الثاني/ يناير ١٩٣١.
«المنهجية في كتابة تاريخ المغرب/ مقابلة مع جرمان عياش.» دار النيابة: السنة ٢، العدد ٦، ربيع ١٩٨٥.
المنوني، محمد. «نماذج من ارتباط المغرب بالمشرق في مطلع القرن العشرين.» دار النيابة: السنة ١، العدد ٢، ربيع ١٩٨٤.
ـــــ. «ظهور لسان المغرب كأول جريدة عربية ناطقة بلسان الدولة استناداً إلى خمس وثائق غير منشورة.» دار النيابة: السنة ٢، العدد ٥، شتاء ١٩٨٥.
موسى، لقبال. «وحدة الخلافة الإسلامية تحت راية الفاطميين: هدف الاستراتيجية الاسماعيلية تجاه العباسيين.» تاريخ وحضارة المغرب: العدد ١٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤.
مؤنس، حسن. «سبع وثائق جديدة عن دولة المرابطين.» صحيفة المعهد المصري للدراسات

الإسلامية (مدريد): السنة٢، العددان ١ ـ ٢، ١٩٥٤.
«ندوة شؤون عربية: حول العلاقة بين العروبة والإسلام.» شؤون عربية: العدد ١٤، نيسان/ ابريل ١٩٨٢.
«ندوة الوحدة حول: العقلانية في المجتمع العربي.» الوحدة: السنة ٣، العددان ٢٦ ـ ٢٧، تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦.
الوزاني، محمد حسن. «ذكرى الثورة على الاستبداد (عيد ١٤ يوليو).» الرأي العام: ١٩٤٨/٧/٢١.
ــــ. «المغرب بين الماضي والحاضر.» الدفاع: ١٩٣٧/٨/٣١.
ولعلو، فتح الله. «التغلغل الامبريالي والاندماج في الرأسمالية وتطور التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية المغربية.» المشروع: العدد ١، [د. ت.].
الولي، طه. «الصفحات الأولى من تاريخ جامعة الدول العربية.» شؤون عربية: العدد ٢٥، آذار/ مارس ١٩٨٣.

رسائل

احساين، عبد الحميد. «أصول سياسة فرنسا البربرية إلى غاية سنة ١٩٣٠.» (رسالة ماجستير، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧).
أشقري، عثمان. «سسيولوجيا الخطاب الإصلاحي بالمغرب، ١٩٠٧ ـ ١٩٣٤.» (رسالة ماجستير، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٨٦).
بوشارب، أحمد. «دكالة والاستعمار البرتغالي إلى سنة إخلاء أسفي وأزمور.» (رسالة ماجستير، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٧٩).
الصفار، حسن. «حزب الاصلاح الوطني، ١٩٣٦ ـ ١٩٥٦.» (رسالة ماجستير، الرباط، كلية الحقوق، ١٩٨٨).
العلوي، محمد الفلاح. «جامع القرويين وأصول السلفية المغربية، ١٨٧٣ ـ ١٩١٤.» (رسالة ماجستير، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧).
مالكي، امحمد. «إشكالية وحدة المغرب العربي: دراسة تحليلية لمشروع الوحدة بعد الاستقلال.» (رسالة ماجستير، الرباط، كلية الحقوق، ١٩٨٣).
المصمودي، حميد. «المغرب في عصر ما قبل التاريخ.» (رسالة ماجستير، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٨٦).
ياسين، ابراهيم. «موقف الدولة المغربية من احتلال فرنسا للجزائر، ١٨٣٠ ـ ١٨٤٥.» (رسالة ماجستير، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧).

ندوات، مؤتمرات

التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الأصالة والمعاصرة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية. ط ٢. بيروت: المركز، ١٩٨٧.
الحوار القومي ـ الديني: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٩.

مكتب المغرب العربي. مؤتمر المغرب العربي المنعقد في القاهرة، ١٥ - ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٤٧.
منظمة العمل العربية. دراسات عن الطبقة العاملة في الوطن العربي، بحوث الندوة الأولى للمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨.
المؤتمر الرابع للاتحاد. وثائق المؤتمر الرابع للاتحاد: تقرير لجنة العلاقات الخارجية. ندوة ابن خلدون، التي أقيمت في الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٧٩.
نشرة المؤتمر الأول: محاضر جلسات المؤتمر الأول لجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين. تونس: المطبعة الأهلية، ١٩٣١.
وحدة المغرب العربي (ندوة). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

٢ - الأجنبية

Books

Adam, André. *Bibliographie critique de sociologie, d éthnologie et de géographie humaine du Maroc.* Alger: Centre des recherches anthropologique, préhistoriques et ethnographiques; CNRS, 1972.
L'Africain, Jean Léon. *Description de l'Afrique.* Traduit par A. Épaulard. Paris: Adrien - Maisonneuve, 1956.
Les Africains. Paris: Jeune Afrique, 1978.
L'Afrique à travers ses fils: Ernest Mercier. Ouvrage collectif. Préface de M. Jeune Larc. Paris: Librairie orientaliste, 1944.
Ageron, Charles Robert. *L'Algérie algérienne sous Napoléon III.* [s.l.]: Preuves, 1961.
———. *Histoire de l'Algérie contemporaine.* Paris: Presses universitaires de France, 1979.
———. *Politiques coloniales au Maghreb.* Paris: Presses universitaires de France, 1973.
Ahmad, Eqbal et Stuart Schaar. *Mhammed Ali et les fondements du mouvement syndicaliste.*
Aron, Raymond. *L'Algérie et la république.* Paris: Plon, 1958.
———. *La Tragédie algérienne.* Paris: Plon, c1957.
Aubin, Eugène. *Le Maroc d'aujourd'hui.* Paris: A. Colin, 1904.
Ayache, A. *Le Mouvement syndical au Maroc, 1912 - 1942.* Paris: L'Harmattan, 1982.
Ayache, Germain, *Études d'histoire marocaine.* Rabat: Société marocaine des éditeurs réunis, 1979.
Baudricour, Louis de. *La Colonisation de l'Algérie: Ses éléments.* [s.l.]: Le Coffret, 1846. (Colonies et empires)
Belal, Abdelaziz. *L'Investissement au Maroc, 1912 - 1964.* Casablanca: Maghrébines, 1980.

Bellaire, Michaux et Eugène Aubin. *Le Régime immobilier au Maroc.* Paris: Ledroux, 1912.

Benali, D. *Le Maroc précapitaliste: Formation économique et sociale.* Rabat: Société marocaine des éditeurs réunis, 1982.

Benachenhou, Abdellatif. *Formation du sous - developpement en Algérie.* Alger: Imprimerie commerciale, [s.a.].

Bernard, Augustin. *L'Algérie.* Paris: Plon, 1930.

———. *L'Algérie: Choix de textes, précedés d'une étude.* Paris: Librairie Renounard, 1971.

———. *Le Maroc.* Paris: F. Alcan, 1921.

——— (ed.). *Les Confins algéro - marocains.* Paris: Larose, 1911.

Berque, Jacques et J.P. Charnay. *De l'impérialisme à la décolonisation.* Paris: Minuit, 1965.

Berrady, Lhachmi [et al.]. *La Formation des élites politiques maghrébines.* Paris: Librairie générale de droit et de jurisprudence; centre national de la recherche scientifique, 1973.

Borella, François. *L'Évolution politique et juridique de l'union française depuis 1946.* Paris: Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1958.

Bottomore, Thomas B. *Élites et société.* Traduit par Gérard Montford. Paris: Stock, 1967.

Bourdieu, Pierre. *Sociologie de l'Algérie.* 3eme ed. Paris: Presses universitaires de France, 1970. (Colletion que sais - je?)

——— et Sayed Abdel - Malek. *Le Déracinement: La Crise de l'agriculture, traditionnelle en Algérie.* Paris: Minuit, 1964. (Collection grands documents)

Du Bouzet, Charles. *Les Israélites indigènes de l'Algérie: Pétition à l'assemblée nationale contre le décret du 24 octobre 1870.* [Paris: 1871].

Braudel, Fernand. *Civilisation matérielle: Économie et capitalisme.* Paris: A. Colin, 1979.

———. *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II.* Paris: A. Colin, 1979.

Bremond, Eduard. *Berbères et arabes: La Barbarie est un pays européen.* Paris: Payot, 1942.

Brignon, J. [et al.]. *Histoire du Maroc.* Casablanca: Hatier, 1967.

Bugeaud [Le Maréchal]. *Par l'épée et par la charrue: Ecrits et discours, introduction, choix de textes.* Note par le général Paul Azan; avant propos de Charles - André Julien. Paris: Presses universitaires de France, 1948. (Les Classiques de la colonisation; 10)

Camps, Gabriel. *Berbères aux marges de l'histoire.* Toulouse: Hésperides, 1980.

Carcoppino, Jérôme. *Le Maroc antique.* Paris: Gallimard, 1948.

Carrère d'Encausse, Hélène. *Le PCF et la question coloniale.* Paris: [s.n.], 1971.

———. *Le PCF et le mouvement de libération algérien.* Paris: [s.n.], 1962.

Césaire, Aimé. *Discours sur le colonialisme.* Paris: Réclamé, 1950.

Challaye, Félicien. *Souvenirs sur la colonisation.* Paris: Picart, 1935.

Chateaubriand. *Mémoire d'outre - tombe.* Paris: La Pléade, 1951.

Colliard, Claude Albert et A. Manin. *Droit international public et histoire diplomatique: Documents choisis.* Paris: Monchrestien, 1971.

Collot, Claude. *Les Institutions de l'Algérie durant la période coloniale.* Alger: Faculté de droit, 1970.

——— et J.R. Henry (eds.). *Le Mouvement national algérien: Textes: 1912 - 1954.* Préface de Ahmed Mahiou. Alger: Office des publications universitaires; Paris: L'Harmattan, 1978.

Cordier, E.H. *Napoléon III et l'Algérie.* Alger: Heintz, [1937].

Corvisier, A. *Sources et méthodes en histoire sociale.* Paris: SEES, 1980.

Dalche, J. Gautier. *À Propos de l'histoire médiéval du Maroc: Quelques suggestions pour une nouvelle orientation de la recherche.* Paris: Hésperis; Tamuda, 1955. (fasc. unique 965)

Decastrie, H. *Les Sources inédites de l'histoire du Maroc.* Paris: [s.n.], 1977.

Dechenier. *Recherches historiques sur les maures et histoire de l'empire du Maroc.* Paris: Polytype, 1787. 3 vols.

Decraene, Philippe. *Le Panafricanisme.* 4 ed. Paris: Presses universitaires de France, 1970.

Deschamps, Hubert. *La Fin des empires coloniaux.* Paris: Presses universitaires de France, 1969.

———. *L'Union française: Évolution juridique et politique.* Paris: Les Cours de droit, 1949.

Deveze, Michel. *La France d'outre - mer de l'empire colonial à l'union française, 1938 - 1947.* Paris: Hachette, 1948.

Dreyfus, Simone. *Droit des relations internationales.* Paris: Cujas, [c]1978.

Duclos, Louis - Jean [et al.]. *Les Nationalismes maghrébins.* Paris: Fondation nationale des sciences politiques, 1966.

Dumas, P. *Les Populations indigènes et la terre collective de tribu.* Tunis: [s.n.], 1912.

Dupuy, René Jean. *La Communauté internationale entre le mythe et l'histoire.* Paris: Economica, 1976.

Encyclopaedia universalis.

Espérandieu, J. *Lyautey et le protectorat.* Paris: Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1947.

Esquer, Gabriel. *Les Commencements d'un empire: La Prise d'Alger (1830).* Paris: Larose, 1929.

«Exposition coloniale internationale de Paris, 1931.» Rapport présenté par le gouverneur général Olivier. Paris: Imprimerie nationale, 1932.

Fanon, Frantz. *Les Damnés de la terre.* Paris: Maspéro, 1936.
Ferry, Edmond. *La France en Afrique.* Paris: A. Colin, 1905.
Folliet, Joseph. *Le Droit de colonisation: Étude de morale sociale et internationale.* Paris: Bloud et Gay, 1933.
De Foucauld, Charles Eugène. *Reconnaissance au Maroc, 1883 - 1884.* Paris: Société d'éditions géographiques, maritimes et coloniales, 1934.
France, Ministère des affaires étrangères. *Affaires du Maroc, 1901 - 1902.* 6 vols. (Documents diplomatiques)
———. *Questions de la protection diplomatique et consulaire au Maroc.* Paris: Imprimerie nationale, 1880. (Documents diplomatiques)
Gallieni, J.S. *Rapport d'ensemble sur la pacification: L'Organisation et la colonisation de Madagascar (octobre 1890 - mars 1899).* Paris: S.D., 1899.
Gallissot, René [et al.]. *Mouvement ouvrier: Communisme et nationalisme dans le monde arabe.* Paris: Ouvrières, 1978.
Ganiage, Jean. *Les Origines du protectorat français en Tunisie, 1861 - 1881.* Paris: Presses universitaires de France, 1959.
Gaulle, Charles de. *Discours et messages, 1940 - 1946.* Paris: Berger - Levrault, 1946.
Gautier, E.F. *Le Passé de l'Afrique du nord: Les Siècles obscurs.* Paris: Payot, 1952.
Gellner, Ernest. *Saints of the Atlas.* London: Weidenfeld, 1969. (The Nature of Human Society Series)
——— and Charles Micaud (eds.). *Arabs and Berbers: From Tribe to Nation in North Africa.* London: Duckworth, 1973.
Girardet, Raoul. *L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962.* Paris: Pluriel; La Table ronde, 1972.
Girault, Arthur. *Principes de colonisation et de législation coloniale: La Tunisie et le Maroc.* Paris: Sirey, 1907.
Girault, René. *Diplomatie européenne et impérialisme, 1871 - 1914.* Paris; New York: Masson, 1979.
Grillon, Pierre (ed.). *La Correspondance du consul Louis Chénier, 1767 - 1782.* Paris: SEVPEN, 1970.
Grimal, Henri. *La Décolonisation, 1919 - 1963.* Paris: A. Colin, 1965.
Gsell , Stéphane. *Histoire ancienne de l'Afrique du nord.* Paris: Hachette, 1913 - 1928; [n.p.]: Otto Zeller Verlac Osnabruc, 1972.
Guenée, Bernard. *L'Occident aux XIV et XV siècles: Les États.* Paris: Presses universitaires de France, 1971.
Guernier, Eugène Léonard. *L'Afrique champ d'expansion de l'Europe.* Paris: A. Colin, 1938.
———. *Pour une politique d'empire: Doctrine et action.* Paris: F. Alcan, 1938.
Guillaume, A. *Les Berbères marocains et la pacification de l'Atlas Central,*

1912 - 1933. Paris: R. Julliard; Sequana, 1946.

———. *La Propriété collective au Maroc.* Paris: Laporte, 1960.

de Guy, Bosschere. *Autopsie de la colonisation.* Paris: Albin Michel, 1967.

Hadhri, Mohieddine. *L'URSS et le Maghreb: De la révolution d'octobre à l'indépendance de l'Algérie, 1917 - 1962.* Paris: L'Harmattan, 1985.

Halsted, J. *Rebirth of a Nation: The Origins and Rise of Moroccan Nationalism.* Cambridge, Mass.: [n.pb.], 1977.

Harbi, Mohammed. *Les Archives de la révolution algérienne.* Paris: Jeune Afrique, 1981.

———. *Le FLN, mirage et réalité: Des origines à la prise du pouvoir, 1945 - 1962.* Paris: Jeune Afrique, 1980.

Hardy, Georges. *Les Eléments de l'histoire coloniale.* Paris: La Renaissance du livre, 1920.

———. *Ergaste ou la vocation coloniale.* Paris: Larose, 1929.

———. *Histoire sociale de la colonisation française.* Paris: Larose, 1953.

———. *Nos grands problèmes coloniaux.* Paris: A. Colin, 1929.

———. *Vue générale de l'histoire d'Afrique.* Paris: A. Colin, 1923.

Henri, Michel. *Les Courants de pensée de la résistance.* Paris: Presses universitaires de France, 1962.

Hermassi, Elbaki. *État et société au Maghreb: Étude comparative.* Préface de Maxime Rodinson. Paris: Anthropos, 1975.

Hubert, Ripka. *Coup de Praque.* Paris: Plon, 1949.

Idris, Hady R. *La Berbérie orientale sous les Zīrides, Xe - XIIe siècle.* Paris: Adrien - Maisonneuve, 1962.

Islam, société et communauté: Anthropologie du Maghreb. Sous la direction d'Ernest Gellner.

Isnard. *La Réorganisation de la propriété rurale dans la mitidja.* Alger: Joyeux, 1947.

Jarov, V. [et al.]. *L'Asie du sud - est.* Moscou, URSS: Editions du Progres, 1972.

Julien, Charles - André. *L'Afrique du nord en marche: Nationalismes, musulmans et souveraineté française.* Paris: R. Julliard, c1952.

———. *Histoire de l'Afrique contemporaine.* Paris: Presses universitaires de France, 1979.

———. *Histoire de l'Afrique du nord, Tunisie, Algérie, Maroc: Des origines à la conquête arabe.* Paris: Payot, 1956.

———. *Histoire de l'Algérie contemparaine.* Paris: Presses universitaires de France, 1979.

———. *Le Maroc face aux impérialismes, 1915 - 1956.* Paris: Jeune Afrique, 1978.

——— [et al.]. *Les Techniciens de la colonisation (XIX - XXs).* Paris: Presses universitaires de France, 1947.

Jurquet, J. *La Révolution nationale algérienne et le PCF.* Paris: Centenaire, 1975.

Khaled, Ahmad. *Mhammed Ali Al Hammi.* Tunis: [s.n.], 1968.

El Khatibi, Abdelkebir. *Bilan de la sociologie au Maroc.* Rabat: L'Association pour les sciences humaines, 1967.

Kraïem, Mustapha. *Nationalisme et syndicalisme en Tunisie, 1918 - 1929.* Tunis: [s.n.], 1976.

———. *La Question du droit syndical en Tunisie, 1881 - 1932.*

———. *La Tunisie précoloniale.* Tunis: Société tunisienne de diffusion, 1973. 2 vols.

Lacheraf, Mostefa. *L'Algérie: Nation et société.* Paris: Maspéro, 1965.

Lacouture, Jean et Simonne Lacouture. *Le Maroc à l'épreuve.* Paris: Seuil, 1958.

De Lanessan, Jean Marie Antoine. *L'Expansion coloniale de la France: Étude économique, politique et géographique sur les établissements français d'outre -mer.* Paris: F. Alcan, 1886.

Laoust, Emile. *Mots et choses berbères: Notes du linguistique et d'ethnographie: Dialectes du Maroc.* Paris: Challamel, 1921.

Laoust, Henri. *Les Schismes dans l'islam: Introduction à une étude de la religion musulmane.* Paris: Payot, 1965.

Laroui, Abdallah. *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse.* Paris: Maspéro, 1976.

———. *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830 - 1912.* Paris: Maspéro, 1977.

Lavigerie, Charles [Cardinal]. *Aux Alsaciens et aux lorrains exilés.* Paris: Delaroy, 1871.

Lejri, Mohamed Salah. *Évolution du mouvement national: Des origines à la deuxième guerre mondiale.* Tunis: Société tunisienne de diffusion, 1974.

Lemprière, G. *Voyages dans l'empire du Maroc et dans le royaume de Fès: Fait dans les années 1790 et 1791.* Paris: Tavernier, 1801.

Leroy - Beaulieu, Paul. *De la colonisation chez les peuples modernes.* Paris: Guillaumin, 1874.

Liauzu, Claude. *Militants, grévistes et syndicats: Études du mouvement ouvrier maghrébin.* Nice: Université de Nice, 1979. (Cahiers de la méditerranée)

Linden, Herman vander et Charles de Lannoy. *Histoire de l'expansion coloniale des peuples européens.* Bruxelles: H. Lamertin, 1907 -

Lyautey, Louis Hubert. *Lettres de Tonkin et de Madagascar.* Paris: A. Colin, 1921.

———. *Lyautey l'africain: Textes et lettres du Maréchal Lyautey.* Présentés par Pierre Lyautey. Paris: Plon, 1953.

———. *Paroles d'action: Madagascar, Sud- Oranais, Oran, Maroc (1900-*

1926). Paris: A. Colin, 1927.

Maazouzi, Mohammed. *L'Algérie et les étapes successives de l'amputation du territoire marocain*. Casablanca: Dar El - Kitab, 1976.

Madjarian, Gregoire. *La Question coloniale et la politique du parti communiste français, 1944 - 1947.*

Mahjoubi, A. *Les Origines du mouvement national en Tunisie, 1904 - 1934.*

Mannoni, Dominique O. *Psychologie de la colonisation*. Paris: Seuil, 1950.

Maran, René. *Batouala: Véritable roman nègre*. Paris: Albin Michel, 1921.

Marcel, Benabou. *La Résistance africaine à la romanisation*. Paris: [s.n.], 1965.

Martelli, Roger. *Communisme français: Histoire sincère du PCF, 1980 - 1984*. Paris: Editions sociales, 1925.

Marty, Paul. *Le Maroc de demain*. Paris: Comité de l'Afrique française, 1925.

Massi, Henri. *Défense de l'occident*. Paris: Plon, 1927.

Mauny, R. *Note sur les grands voyages de Léon l'Africain*. Paris: Hesperis, 1954.

Memi, Albert. *Portrait du colonisé: Précédé du portrait du colonisateur*. Paris: Payot, 1973. (Petite bibliothèque)

Mémoire de notre établissement dansl la province d'Oran par la suite de la paix. Paris: [s.n.], 1828.

Merad, Ali.*Le Réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940: Essai d'histoire religieuse et sociale*. La Haye: Mouton, 1967.

Messali Hadj, Ahmed. *Les Mémoires de Messali Hadj, 1898 - 1938*. Préface d'Ahmed Benbella. Paris: JC Lattès, ©1982.

Miège, Jean - Louis. *Le Maroc et l'Europe, 1830 - 1894*. Paris: Presses universitaires de France, 1963. 4 vols.

Milza, Pierre. *Les Relations internationales de 1871 à 1914*. Paris: A. Colin, 1968.

Milliot, L. *Les Terres collectives: Étude de la législation coloniale*. Paris: Leroux, [s.a.].

Mitterand, François. *Aux frontièrs de l'union française, Indochine, Tunisie*. Lettre préface de Mendes France. Paris: Julliard, 1953.

———. *Présence française et abandon*. Paris: Plon, 1957.

Le Monde: 17/3/1972.

Moneta, Jacob. *La Politique du parti communiste français dans la question coloniale, 1920 - 1963*. Paris: Maspéro, 1971.

Montagne, Robert. *Les Berbères de le Makhzen dans le sud du Maroc: Essai sur la transformation politique des berbères sédentaires*. Paris: F. Alcan, 1930.

———. *Révolution au Maroc*. Paris: France - Empire, 1953.

Nouschi, André. *Enquête sur le niveau de vie des populations rurales:*

Constantinois de la conquête à 1919. Paris: Presses universitaires de France, 1962.

———. *La Naissance du nationalisme algérien, 1914 - 1954.* Paris: Minuit, 1962.

Ondou, Georges. *Institutions et coutumes des berbères du Maghreb (Maroc - Tunisie - Algérie - Sahara): Leçons de droit coutumier berbère.* Tanger - Fès: Éditions internationales, 1938.

Oved, Georges. *La Gauche française et le nationalisme marocain, 1905 - 1955.* Paris: L'Harmattan, 1984.

Perville, Guy. *Les Étudiants algériens de l'université française, 1880 - 1962.* Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1984.

Pierre, Chanu. *L'Expansion européenne du XIII au XVs.* Paris: Presses universitaires de France, 1969.

Piquet, Victor. *L'Algérie française: Un siècle de colonisation, 1830 - 1930.* Préface de M. Octave Homberg. Paris: A. Colin, 1930.

———. *La Colonisation française dans l'Afrique du nord: Algérie, Tunisie, Maroc.* Paris: A. Colin, 1912.

———. *Le Maroc: Géographie, histoire, mise en valeur.* Paris: A. Colin, [s.a.].

Planhol, Xavier de. *Les Fondements géographiques de l'histoire de l'islam.* Paris: Flammarion, 1968. (Nouvelle bibliothèque scientifique)

Poidevin, R. *Les Relations franco - allemandes, 1815 - 1975.* Paris: A. Colin, 1977.

Poncet, Jean. *La Colonisation et l'agriculture européenne en Tunisie depuis 1881: Étude de géographie historique et économique.* Paris; La Haye: Mouton, 1961. (Recherches méditerranéennes, études 2)

Posener, S. *Adolphe crémieux, 1796 - 1880.* Préface de Sylvain Levi. Paris: F. Alcan, 1934.

Pouard, Decard E. *Le Principe de Bismarck et l'expansion de la France en Afrique du nord.* Paris: A. Pedone, 1918.

———. *Les Traités de commerce conclus pour le Maroc avec les puissances étrangères.* Toulouse: Privat, 1907.

Puaux, Gabriel. *Essai de psychanalyse des protectorats nord africains.* Paris: Centre d'études politiques étrangères, [s.a.].

Rambaud, A. *Jules Ferry.* Paris: [s.n.], 1903.

Randon, Maréchal. *Mémoire du Maréchal Randon.* Lahure: [s.n.], 1875 - 1877. 2 vols.

Rastoul, A. *Pages d'histoire contemporaine: Le Maréchal Randon, 1795 - 1871*: D'après ses mémoires et des documents inédits: Étude militaire et politique. Firmon: Didot, 1890.

Recul, M. *Jules Ferry.* Paris: Flammarion, 1947.

Rézette, Robert. *Les Partis politiques marocains.* Paris: A. Colin, 1955.

Ricard, Prosper. *Pour comprendre l'art musulman dans l'Afrique du nord et en Espagne.* Paris: [s.n.], 1924.

Rivet, D. *Lyautey et l'institution du protectorat français au Maroc, 1912 - 1925.* Paris: L'Harmattan, 1988. 3 tomes.

de la Roche, J et J. Gottmann. *La Fédération française.* Montréal: L'Arbre, 1945.

Roger, J.J. *Les Musulmans algériens en France et dans les pays islamiques.* Paris: Les Belles lettres, 1950.

Romier, L. *Explication de notre temps.* Paris: B. Grasset, 1925.

Rosenberger. *Travaux sur l'histoire du Maroc au 15° et 16°s.* Pologne: H.T., 1971.

Roy, Jules. *La Guerre d'Algérie.* Paris: R. Julliard, 1960.

Ruedy, John. *Land and Policy in Colonial Algeria.*

Salahdine, M. *Maroc, tribu, makhzen et colons.* Paris: L'Harmattan, 1986.

Sammagne, Ch. *La Numidie et Rome: Massinissa et Yugurtha.* Paris: [s.n.], 1966.

Savary, Alain. *Nationalisme algérien et grandeur française.* Paris: Plon, 1960.

Sebag, P. *La Tunisie: Essai de monographie.* Paris: Editions sociales, 1951.

Segonzac, Edmond de. *Voyages au Maroc, 1899 - 1901.* Paris: A. Colin, 1903.

Le Service d'information du cabinet du ministre de l'Algérie (ed.). *Documents algériens, 1956.*

Simone, Pierre - Henri. *Contre la torture.* Paris: Seuil, 1957.

Sivan, Emmanuel. *Communisme et nationalisme en Algérie, 1920 - 1962.* Paris: Presses de la fondation nationale des sciences politiques, c1976.

Smida, Mongi. *Khereddine: Ministre réformateur, 1873 - 1877.* Tunis: Maison tunisienne de l'édition, c1970.

Stettinius, Edward Reilly. *Roosevelt and the Russians: The Yalta Conference.* Garden City: Doubleday; Jonathan Cape, 1950.

Stora, Benjamin. *Messali Hadj, 1898 - 1974.* Paris: Sycomore, [s.a.].

Surdon, Georges. *Institutions et coutumes des berbères du Maghreb: Maroc Tunisie, Algérie, Sahara: Leçons de droit coutumier berbère.* Tanger: Editions internationales,1936.

Terrasse, Henri. *Histoire du Maroc des origines à l'établissement du protectorat français.* Casablanca: Editions Atlantides, [1950]. 2 vols.

Thomassy, Raymond. *Le Maroc: Relations de la France avec son empire.* Paris: [s.n.], 1859.

Le Tonkin et la mère Patrie: Témoignage et documents. Paris: V. Howard, 1890.

Le Tourneau, Roger. *Évolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920 - 1961.* Paris: A. Colin, 1962.

——— *La Vie politique musulmane en Algérie jusqu'au 1 novembre 1954* (mémoire). Paris: C.H.E.A.M., 1960.

Tunkin, Grigori I. *Le Droit international public: Problèmes techniques.* Paris: Pedone, 1965.
L'Unité maghrébine: Dimensions et perspectives. Marseille, I: Université d'Aix; CRESM, 1972.
Urbain, I. *L'Algérie pour les algériens.* [s.l.]: Levy, 1861.
Vatin, Jean - Claude et Ph. Lucas. *L'Algérie des anthropologues.* Paris: Maspéro, 1979.
Waterbury, John. *The Commander of the Faithful: The Moroccan Political Elite: A Study in Segmented Politics.* New York: Columbia University Press; London: Weidenfeld, 1970. (Modern Middle East Series; vol. 2)
Weber, Max. *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology.* New York: Bedminster Press, 1968.
Yacoub, Xavier. *La Colonisation des plaines du cheliff.* Alger: Imbert, 1955. 2 vols.
Zinkin, M. *Asia and the West.* London: Chatto and Winders, 1951.

Periodicals

Ageron, Charles Robert. «Brève histoire de la politique d'assimilation en Algérie.» *Revue socialiste:* mars 1956.
André, Vincent Maurice. «L'Union de démocratique du manifeste algérien.» *Études:* septembre 1946.
Bellaire, Michaux. «Le Droit de propriété au Maroc.» *Revue France - Maroc:* vol. 2, no. 9, septembre 1918.
Ben- Haddou, Boulghassoul. «Articulation des modes de production et nationalisation au Maroc et en Algérie, 1830 - 1930.» *R.J.P.E.M.*: no. 8, 1980.
Berque Jacques. «Cent vingt cinq ans de sociologie maghrébine.» *Annales ESC:* vol. 2, no. 3, juillet - septembre 1956.

Bessis, Juliette. «Chekib Arsalane et les mouvements nationalistes au Maghreb.» *Revue historique*: no. 526, avril- juin 1978.
Bougessas, Kamal. «Aux Origines du mouvement anti- colonialiste: Une expérience méconnue d'un rassemblement colonial à Genève à la fin de 1ere guerre mondiale.» *Revue algérienne des sciences juridiques économiques et politiques:* vol. 24, nos. 3 - 4, 1986.
Bulletin du comité de l'Afrique française: 1924 et 1928.
Les Cahiers deTunisie (Revue des sciences humaines): vol. 29, nos. 117 - 118, 3eme et 4eme trimestre 1981.
Caire, Guy. «Syndicalisme ouvrier et sous développement contribution à une étude des rapports entre les structures sociales et l'action économique.» *Revue économique:* no. 2, mars 1962.
Cohen, J. «Colonialisme et raçisme en Algérie.» *Les Temps modernes:* no. 119, 1955.

Colosio, Stefane. «La Grève générale et l'organisation ouvrière à Tunis.» *La Revue* (Le Mouvement socialiste): 15 novembre 1904.
«Communiqué de la résidence sur le maintien de l'ordre en Tunisie.» *La Dépêche tunisienne:* 12 mai 1933.
Correspondance internationale: no. 44, mai 1922.
Cyril, E.B. «The Turkish Straits and the Great Powers.» *Foreign Policy Reports:* 1 October 1947.
Denia, Sakina. «Pour une analyse politique du nationalisme algérien.» *Revue algérienne:* vol. 11, no. 4, 1974.
Doutte, E. «Bulletin bibliographique de l'islam maghrébin.» *S. GA. PO.:* 1er semestre, 1897.
Dufourcq, Charles Emmanuel. «De l'Espagne catalane et le Maghreb au XIII et XIVs.» *Revue histoire et civilisation du Maghreb* (Faculté des lettres et sciences humaines d'Alger): no. 2, janvier 1967.
Emerit, Marcel. «La Pénétration industrielle et commerciale en Tunisie.» *Revue africaine:* 1952.
———. «Le Problème de la conversion des musulmans d'Algérie sous le second empire.» *Revue historique:* no. 223, janvier - mars 1960.
L'Entente: 11 juin 1936.
L'Espoir: 2 juillet 1946; 8 juin 1947, et 15 juillet 1947.
Fany, Colonna. «Le Système d'enseignement de l'Algérie coloniale.» *Archives européennes de sociologie:* 1972.
Fervier, Paul Albert. «La Recherche archéologique en Algérie et l'histoire ancienne du Maghreb.» *Revue d'histoire et de civilisation du Maghreb* (Alger): no. 5, juillet 1986.
Flory, M. «La Nation de protectorat et son évolution en Afrique du nord.» *Revue juridique et politique de l'union française:* no. 1, 1955.
Le Glay. «L'École française et la question berbère.» *Bulletin de l'enseignement public au Maroc:* no. 33, 1921.
«Histoire du mouvement national tunisien.» Le Dialogue, document III, 1936 - 1938.
L'Humanité: 14/4/1922; 11/6/1922, et 3/7/1924.
Kraïem, Mustapha et C. Sammut. «Mouvement national et mouvement ouvrier dans un milieu colonial (exemple la Tunisie).» *R.H.M.:* nos. 13 - 14, janvier 1979.
Krylov, S.B. «La Doctrine soviétique du droit international.» *R.C.A.D.I.:* vol. 70,1948.
Krystyna, M. «Retour sur Yalta.» *R.G.D.I.P.:* tome 86, 1982.
Ladreit de Lacharrière, Jacques. «Les Études bebères au Maroc et leurs intérêts nord - africains.» *Renseignements coloniaux:* octobre 1924.
Lévi - Provençal, E. «Titre souverain des almoravides et sa légitimation.» *Arabica II:* septembre 1955. (Fasc. 3).
Liauzu, Claude. «Mouvement national et mouvement ouvrier dans le

Maghreb colonial: Pour une approche de mouvements sociaux et d'affrontements culturels.» *Revue d'histoire maghrébine:* nos. 13 - 14, janvier 1979.

Lutte sociale: 7/5/1921.

El Manoubi, Khaled. «Essai de caractérisation de la formation sociale maghrébine anté - coloniale.» *R.J.P.E.M.:* no. 7, 1980.

Le Maroc socialiste: 6 juillet 1946.

El Mechat, Samya. «Le Gouvernement du front populaire et la poussée nationaliste au Maghreb, 1936 - 1957.» *Revue d'histoire maghrébine:* nos. 19 - 20, octobre 1980.

Merit, M. «Les Méthodes coloniales sous le second empire.» *Revue africaine:* 1943.

Montagne, Robert. «La Crise nationaliste au Maroc.» *Politique étrangère:* 2eme année, no. 6, décembre 1937.

Morinaud, Emile. «Encore un mot sur la croisade des naturalisations en Tunisie.» *La Dépêche tunisienne:* 9 novembre 1926.

Nadir, A. «Le Mouvement réformiste et la guerre de libération nationale.» *R.H.M.:* no. 4, 1975.

El Ouazzani, Mohamed Hassan. «20° Anniversaire de la politique berbère, 1914 - 1934.» *Revue Maghreb:* vol. 3, nos. 25 - 26, septembre - octobre 1934.

El Ouma: no. 38, janvier - février 1936.

Le Paria: no. 27, juillet 1924.

Paris - Match: 18 août 1956 et 1 septembre 1956.

Pascon, P. «La Formation de la société marocaine.» *BESM:* vol. 33, nos. 120 - 121, 1971.

Pillaut. «Notes contributives à l'étude de la confédération Zaian.» *Archives Berbères:* 1919 - 1920.

Poncet, Jean. «Le Mythe de la catastrophe hilalienne.» *Annales ESC:* septembre - octobre 1967.

Le Populaire: 17 juillet 1947.

Prallet, R. «Le Mouvement ouvrier marocain.» *Revue confluent:* no. 9, septembre - octobre 1960.

«Rapports du 19 octobre 1925.» *Archives d'Aix- en-Provence:* carton 11 - H - 47.

Saadallah, B. «The Algerian Ulemas, 1919 - 1930.» *R.H.M.:* no. 2, 1974.

Sraïeb, N. «Note sur les dirigeants syndicalistes tunisiens de, 1920 - 1934.» *Revue de l'occident musulman et de la méditerranée:* no. 9, 1er semestre 1971.

Le Tourneau, Roger. «Évolution de l'enseignement en Afrique du nord.» *Rythmes du monde:* 1950.

Al - Tunisie, Khreddine. «A mes enfants: Mémoire de ma vie privée et publique.» *Revue tunisienne:* no. 18, 1934.

———. «Mon programme.» *Revue tunisienne:* 1935.

Vanacker, C. «Géographie économique selon les auteurs arabes du IXs au milieu du XIIs.» *Annales ESC:* mai - juin 1973.

«Vingt cinq ans d'histoire algérienne: Recherches et publications, 1931 - 1956.» *Revue africaine:* 1956, 2 parties.

Dissertations, Mémoires

Ainad Tabed, R. «Le Concept de colonisation d'après Stephane Gsell.» (Mémoire de DES, Alger, 1968).

Albertini, J. «Le Voyage de Napoléon III en Algérie.» (Maîtrise d'histoire, Paris, 1955).

Aujas, M.F. «La Frontière algéro-marocaine.» (Thèse pour le doctorat en sciences politiques, Paris, 1906).

Beghoul, Youcef. «Le Manifeste du peuple algérien: Sa contribution au mouvement national.» (Mémoire de DES, 1974).

Benjelloun, A. «Contribution à l'étude du mouvement nationaliste marocain dans l'ancienne zone nord du Maroc, 1930 - 1956.» (Thèse pour le doctorat d'état en droit public, Casablanca, 1983).

Benmlih, Abdellah. «Structures politiques du Maroc colonial d'un état «sultanien» à un état «sédimental».» (Thèse pour le doctorat d'état en sciences politiques, Paris II, 1988).

Benseddik, Fouad. «Les Attitudes politiques du syndicalisme dans le Maroc colonial, 1930 -1956.» (Thèse pour le doctorat d'état en sciences politiques, Nanterre, Université de Paris X, 1989).

Bensoussan, P. «L'Oeuvre économique de Randon.» (Mémoire de DES, Alger, Faculté des lettres, 1954).

Berdouzi, M. «Robert Montagne et les structures politiques du Maroc précolonial.» (Mémoire de DES, Rabat, 1981).

Bett, Raymond. «La Doctrine française entre, 1890 et 1910.» (Thèse, Grenoble, 1955).

Bey, A. «De la contribution de la dynastie husseinite à la naissance de la Tunisie moderne.» (Thèse de droit, Paris, 1968).

Castagnède, B. «Raymond Cartier et la question coloniale.» (Mémoire de DES en sciences politiques, Université de Bordeaux, 1967).

«Contribution à l'étude de l'histoire du PCM durant la période coloniale.» (Mémoire de DES, Faculté de droit, Casablanca, 1985).

Cubertafond, B. «L'Algérie indépendante: Idéologie et institutions.» (Thèse d'état, Paris II, 1974).

Drimarcci, J. «La Politique indigène de Randon.» (Mémoire de DES, Alger, Faculté des lettres, 1956).

Ennaji, M. «L'Expansion européenne et le Maroc du XVI au XVIIIs.» (Mémoire de DES en sciences économiques, Rabat, Faculté de droit).

El Hadary, Jamal. «Le Maghreb à l'époque du front populaire, 1936 - 1938.» (Thèse pour le doctorat de 3eme cycle, Paris II, 1985 - 1986).

Hermassi, Elbaki. «Mouvement ouvrier en société coloniale, la Tunisie entre les deux guerres.» (Thèse de doctorat de 3eme cycle en sciences sociales, Paris, 1966).
Houroro, M. «Michaux - Bellaire et société politique au Maroc: Contribution à l'étude de sociologie politique coloniale.» (Mémoire de DES, Rabat, 1985).
Lafage, L. «Un Important chapitre de l'histoire politique de l'Algérie: Ferhat Abbas et l'UDMA.» (Mémoire C.H.E.A.M., Paris, 1964).
Mahjoubi, A. «L'Établissement du protectorat français en Tunisie.» (Thèse de doctorat de 3eme cycle, Paris, Publication de l'université de Tunis, 1977).
El Menif, Sadok. «L'Islam face au colonialisme en Tunisie.» (Mémoire de DES, Paris, 1974).
Passedat, L.L. «Le Gouvernement du Maréchal Mac - Mahon en Algérie de 1804 à 1870.» (Mémoire de DES, Alger, Faculté des lettres, 1953).
Piquain, J.M. «Thèmes unitaires du nationalisme marocain à travers Al Istiqlal.» (Mémoire de DES en sciences politiques, Rabat, 1959).
Sammut, Carmel. «L'Impérialisme capitaliste français en Tunisie et le nationalisme tunisien, 1881 - 1914.» (Thèse de doctorat de 3eme cycle, Paris VIII, 1973).
Tebbaa, J. «La Pénétration commerciale au Maroc, 1850 - 1912.» (Mémoire de DES, Université de Grenoble, 1976).
Zennaro, Laura. «Le Gouvernement du Maréchal Pelissier (24 novembre 1860 - 22 mai 1864).» (Mémoire de DES, Alger).
Zouggari, A. «Islam et nationalisme au Maroc, 1912 - 1956.» (Thèse de doctorat de 3eme cycle, Paris, École des hautes études en sciences sociales, 1976).

Conférences

Colloque de CERES sur l'histoire de la colonisation, octobre 1983.
Un aspect inconnu du général Lamoricière. Actes de LXXVIII congrès des sociétés savantes, Paris, 1954.

Documents

Archives d'Aix - en-Provence: Carton 15 - H - 25.
Archives Diplomatiques. *Conférences nord africaines: Alger, Rabat, Tunis.* (Série Afrique, 1918 - 1940; questions générales)
Archives du 1er ministre de la république tunisienne. *Dossier des naturalisations.*
Archives du Quai d'Orsay. «L'Action communiste au Maroc.» série k 1023, carton 102, dossier 1s/dz, août 1932 - décembre 1938.
———. «Afrique, 1918 - 1940: Affaires musulmanes.» série k, carton 102, dossier 1s/dz, août 1932 - décembre 1938.

———. «Agitateurs musulmans.» série k, carton 102, dossier 1s/dz, août 1932 - décembre 1938.
———. «Communisme à Tanger.» no. 2325, série k, carton 102, dossier 1s/dz, août 1932 - décembre 1938.
———. «La Correspendance du gouverneur général d'Algérie au président du conseil des ministres des affaires étrangères, Alger, 20 décembre 1932.» série k, carton 102, dossier 1s/dz, août 1932 - décembre 1938.
———. «Le Khalifat et le panislamisme.» no. 10, série k, carton 102, dossier 1s/dz, août 1932 - décembre 1938.
———. «Note relative au 3° congrès des E.M.N.A.» série k, carton 102, dossier 1s/dz, août 1932 - décembre 1938.
———. «Note sur l'association des étudiants nord africains.» série k, carton 102, dossier 1s/dz, août 1932 - décembre 1938.
———. «Propaganda Bolcheviste.» série k, carton 102, dossier 1s/dz, août 1932 - décembre 1938.
———. «Propaganda communiste.» no. 430, série k, carton 102, dossier 1s/dz, août 1932 - décembre 1938.
———.«Union maghrébine.» no. 55, A/S.

فهرس

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

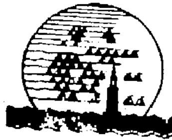
(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)



الدكتور امحمد مالكي

- ولد في وجدة/ المغرب، في العام ١٩٥٥.
- حصل على الإجازة في العلوم السياسية، كلية الحقوق ـ فاس (١٩٧٧)، ودبلوم الدراسات العليا (الحلقة الثالثة) في القانون العام، كلية الحقوق ـ الرباط (١٩٨٤).
- حصل على دكتوراه الدولة في القانون العام، كلية الحقوق ـ الرباط (١٩٩١).
- يعمل حالياً أستاذاً محاضراً في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية/ جامعة القاضي عياض ـ مراكش.
- عضو منتخب بالكتابة العامة لشعبة القانون العام (١٩٨٦ ـ ١٩٩٢).
- عضو بلجنة القراءة وابداء الرأي بجائزة المغرب السنوية (وزارة الثقافة) منذ العام ١٩٨٦.
- له العديد من الدراسات والبحوث التي نشرت في الدوريات العربية، مثل المستقبل العربي، والوحدة، وشؤون عربية، والاقتصاد والقانون المقارن.

الطبعة الثانية

الثمن: دولاراً
أو ما يعادلها

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٦٩١٦٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٤٧٨١٣٠٣ (٢١٢ ـ ١)